



الدِّينُ وَأَمْكَامُهُ

فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقَانُونِ

مُحَمَّدُ رَشِيدُ الْحَمِيدِي

سَاعَدَتِ جَامِعَةُ بَغْدَادَ عَلَى نَشْرِهِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى - ١٩٧٥

جامعة بغداد
المكتبة المركزية
قسم البداريا والتباديل
ص ب - ١٢
بغداد - الجمهورية العراقية

الديّة واحكامها

في الشريعة الاسلامية والقانون

بحث مقارن

رسالة تقدم بها

خالد رشيد الجميلي

الى كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا

في جامعة بغداد

صفر ١٣٩١ هـ - نيسان ١٩٧١ م

سأعنت جامعة بغداد على نشرها

مطبعة دار السلام - بغداد

GIFT
from
Central Library
University of Baghdad

KBL

.J84

شكر وتقدير

يشرفني ان اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل الى
فضيلة الاساذ الدكتور عبدالكريم زيدان * الذي كان قد
اشرف على رسالتي وارشدني الى الحقيقة ارشاد الاب لابنه .
كما واتقدم بالشكر والدعة الى الاخوان الذين اسهموا
في اسسناخ رسالتنا هذه * ارجو لنا ولهم حسن الخاتمة .
والله الموفق *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوه أى يوم الدين وبعد -

قد كتب من أممي في احبائه أن أكون من حيد الله تعالى ، أدود عن الاسلام ، أفك الطامع و حلي معية للجاهل ، وأسهم في هدائه الخائرين انبهي من جفائق الدين - عدان رزق رقت اسر منه كت في امهد صب محرم من جهنم نفس في بس الله تعالى ذلك الشرف المروم الذي لا اله الا هو وحده عظم على ان يكون من شغلهم حدث السي الامين - لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر البهيم ، (١) وقد كان من يوفق الله تعالى أن وصفي أى كنه هذا البحث - ابدية في اشريعة الاسلام - وهو بحث يسود حب من حواب هذه اشريعة العظمة ، ينطق بالحيات - وهو - احاديثي هذا الموضوع نبي لم أفت على كتب جامع بلم أسسه وصيه خير من وني على اراء امته في حراته ، وقدر في نفسي أن محدوه وضع كتب في هذا موضوع على وجه الشمول والاحاطة ، سيكون بعد للمعنى اشريعة لاسلاميه وفقها العظيم يرجعون انه في هذا الموضوع كلما زادوا معرفه الحكم الشرعي في حريته من حراته هذه واحده ، واساسه ، اني آمن أن يكون هذا البحث الشامل في موضوع الدين محذرا لتبين أحكامه ادينه ونطقها في واقع الحياة في البلاد الاسلاميه ، والثبات هو ما شاهده اليوم من فوضى في واقع التطبيق القانوني لأحكام بقرات الموضوع - واء في احديته على النفس أو على ما دونه ،

(١) رصاص لصالحين من كلام سيد المرسلين للإمام النووي ص ٩٣ طبعة مؤسسة المطبوعات الاسلامية - القاهرة .

وحب أن ألام مجد وعده معه يهتدي بها الحكم لتدبر العويص
بصوره محددة ، بهذا قد شمل حب الكلام على الله في التسمية
لأسامة والعويص في القانون المدني والجنائي .

منهجي في البحث : -

قد أتت طريقه المقارنة مع المذهب النعماني و تابعي في كل حربه
من حريثات هذه الرسالة إلا الجزئيات السيرة التي لم أتف على وجودها
في بعض المذهب فقد كتبت بذكر مذهب الدين ذكروا قولاً فيها وهذا
رر سبر حدا ، وقد أتت منهجاً موجزاً عرض أقوال المذهب في المسألة
على الترتيب الأبوي : المذهب الحنفي ثم الشافعي ثم المالكي ثم الحنظلي ثم
شعبة الأمامة ب الترتيب ثم المذاهب في جوارح الأقطر وقد ذكرت أدلة
كل مذهب في الكلام عنه مع ما بعد ذلك بين أقوال المذهب مستخلص القول
بدي أحده والبحث وبعد ذلك بحث المسألة في القانون استرشد بالخصوص
القانونية أو بأقوال الشراح وأما أسأل أبي ثم بحث في القانون فقد
سكت عنها .

تنظيم الرسالة : -

وقد قسمت هذه الرسالة إلى الباب سميدي وهو شمل عرض
وجيز للمدونة والعويص عند الروم واليونان والعرب قبل الإسلام ثم
حديثاً عن تاريخ الله والعويص في امر في من بعد ظهور الإسلام احده
حتى اليوم وبعد هذا الباب قسم الرسالة إلى سبع ابواب ، الباب الاول
تحدث فيه عن تعريف الله والأش صورته مفصلة في اللغة والأصطلاح
ذاكرين آراء المفسرين والمحدثين واعتقدهم ثم تحدث في هذا الباب ايضاً
عن أدلة مشروعة بوث الله والأرض من القرآن الكريم والسنة والاحمد
أما الباب الثاني فقد كتبت فيه البحوث وكان بعنوان أسباب وجوب الدية
ذكرنا فيه أقسام القتل في شرعه وقانون ثم تعريفات العمد وشبه العمد
والخطأ وموجب ذلك وقد فصلنا في هذا الباب أيضاً وجوب الدية في العمد

١ إذا سقط انفصاف بصورة مفصلة وشى صور السقوط كما لو كان
 بحسب أصلا لمحتى عليه أو كان الحسب حيا أو محو وكذا انفصافات
 فيما لو سقط انفصاف بالحق والصلح ثم ذكرنا أحوال الفقهاء فيما لو كان
 الحسب عليه دما أو كان الحسب أكثر من واحد ، ثم وجوب أدية في شبه
 عمد وانحفاً وانفس سبب شى الأحواف الهى حب فيها الدية وكان الدب
 الثالث بموافاق مدبر أدية ذكره ، فه الحسب المال الهى تؤخذ منه أدية
 ثم ذكرنا مقدار الدية في العمد وشبهه والخطأ وقد عرنا آراء الفقهاء في
 مقدار دية الدمي ومقدار دية المرأة وأحواف سقط أدية مع بحوث أخرى
 أما الباب الرابع فقد كان بموافاق دية الحسب ذكره في هذا الباب الحالات
 الهى حب فيها أدية الكملة لمحتى وكيفية الأسدال على نوب حياته
 والحالات الهى حب فيها العمد ولحقى عمر المسلم ، أما الباب الخامس فقد
 كان بموافاق شروط أدية ذكره في شروط صورة مفصلة الهى حب
 أدية بعد حقه أما الباب السادس فقد كان بموافاق طرق الدية وهو يشمل
 من حب الدية على ومن حب أدية ، وقد فصلنا أحوال الفقهاء في العاقلة
 كرس آرائهم في مرفها وأدنها ومقدار الهى تحمله والحديات الهى
 تحمله وشروط دية ، ثم بابا الحالات الهى حب أدية فيها على بيت المال
 وقد ذكرنا فصلا حصافا فمحتى أدية بعد استحصالها من العاقلة أو
 الحسب ، أما الباب السابع فكان في طرق الباب سبب وجوب أدية بالقضاء
 بكلف فيه عن نوت أدية بقسامه وشهده والإقرار وكان الباب الثامن
 بموافاق الحاف على ما دون النفس ذكره في أدلة دية وأسباب وجوب أدية
 في هذه الحاف مع ما ذكره انفصاف من انفصاف من الشروط الخاصة في هذا
 الباب وتحدث عن مقدار دية الأعضاء ذاكربن فيه كل حاية سواء كانت
 قطعا أو جرحا أو كسرا أو ظم أو شحا ، أما في الأعضاء الناطقة فقد
 استرشدنا بأقوال الأطباء بعد برحمها لنا من قل الدكتور محمد قاسم وجبه
 والسيد الدكتور سامي سليمان شهاب ، وبعد ترجمتها بحثنا وجوب أدية
 فيها قياسا على ما ذكره انفصاف في الأعضاء الطاهرة ثم ذكرنا في آخر هذا

الباب الحادية على ما دون نفس المرأة واحسين واندمي ثم بينا رأي القانون في هذا الباب . ثم الباب التاسع وكان بعنوان اتيه بين التعميص والعراقة والعرف العشائري في العراق ذكره في هذا باب اسب وجوب التعميص وكيفية تقديره ومن يجب عليه وحكم العقوبة في العصر الحديث ومن يجب له والفروق به بين الاديه ثم تحدثا عن الدين والعراقة والفرق بينهما وقد تكلمت عن اتيه في اعرف العشائري العراقي ثم احاطة بصورة وحيره من اصناف فهدا قص الله يؤسه بن يشاء وان اخطأ فلا ربا طلاب الخطأ ديدنا الا من رحمه الله تعالى وبرحمته الله تعالى ان يؤخرنا في صواب وحفظه هل صلى الله عليه وسلم (ذا الجهد الحاكم وسبب فله اجران وان اجهد فاحدا فله اجر) ' الله به ل ان يوفى راتبه الى ما يرضاه من القول والعمل ويتقبله منا بالقول الحسن .

(١) اخرجته لسيحان ونيو داود يسير لوصول ان جامع لاصول من حديث الرسول تأليف ابن ادمع الشيباني ج ٤ / ص ٥٣

الباب التمهيدي

تمهيد : -

فل أن ندخل في بحث أدبه عند اعتهاء يحي أن نعوم معرض وخير
عن تأريخها فل ظهور اشرعه امراء ودا كان بحثا له يعلق بالتعويض
رأيا من استحسن الكلام عن تأريخ أدبه والتعويض في القانون أيضا لهذا
فستقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول : تأريخ الأدبه عند
ارومان واسوس والقانون اعرسي القدم والفصل الثاني : تأريخ الأدبه
عند العرب في عصر جاهلي ، والفصل الثالث : تأريخ الأدبه واسعويص
في التطبيق العملي بعد ظهور اشرعه الاسلاميه .

وهذا المعرض التأريخي لأدبه نصفي أن نذكر به تعريف أريب
لعرى القارى . معنى أدبه أني سيعرض تأريخها في الشريعات القديمه .
فأدبه يعني اعطاء مقدار من المال أو امحى عله أو أثاره من قبل الخاني
أو عائلته سب حاسبه . وهذا المعنى ملحوظ في التعويض أيضا .

الفصل الاول

الدية عند الرومان واليونان وفي القانون الفرنسي القديم

عرف حرسه الأعداء عند الرومانيين كما ذكر الدكتور عمر
ممدوح مصطفى هو (الاعتداء) *injuria* بعد لغة عد الرومان كان
فعل أو عمل مع غير وجه حق *acte commis sans droit*
ومطلق هذا الاصطلاح اغنوي في العصر العلمي على حرسه تدخّل في
مديونية الفعل عدم يؤذي أي الحق الذي يحسم اتواصل أو شرفه أو
باعتباره كما تدخّل في بعض الأعمال التي يرمي إلى حرمانه من ممتلكاته
حقونه أو مراوغة منه العادي (١) .

وقد كان مدع حرسه الأعداء أسراراً وأسماء لهذا كان قانون الأوج
التي عشر حكم بمقتضى (٢) وقد مدد بعض أحكام قانون الأوج
التي عشر بمقتضى الأسلاك التي جعلها الرسور والمواضع الجديدة
التي قررها المشرع (٣) .

وكان قانون التي عشر مدد على وجوب التعويض بمقتضى الأعضاء
والمقتضى ولا يجب المدّة إلا إذا لم يكن الحائز والمقتضى على الدقة
بمقتضى أنه والمشرع خلاف في مدد بعض القوانين منهم من يرى هذا
الحكم في مقتضى التعويض ومنهم من يرى هذا الحكم في مقتضى التعويض
ومقتضى (٤) .

وفي حرسه كسر الأعضاء كان القانون الروماني يحكم بالمرامة لأن

(١) نظر القانون الروماني للدكتور عمر ممدوح مصطفى ص ٤٢٤ .

(٢) انظر القانون الروماني للدكتور عمر ممدوح مصطفى ص ٤٢٤ ، دد

المهضة العربية ١٣٨٥ - ١٩٦٥ .

(٣) ، (٤) ، (٥) المصدر السابق ص ٤٢٥ .

القصاص لا يمكن استيعابه بهذا المبدأ لهذا فإن المحاكم يحكمون بالمرامه
ويختلف مقدار المرامه اذ تعدر ٣٠٠ آس في الحر و ١٥٠ آس في
العد (١) .

وإذا كان الأعداء بسيط وهو الأعداء الذي يكون دون ايجابية على
العنق او قطع وكسر الأعصه فلا يجب القصاص بل يجب المرامه وقدرها
٢٥ آس او تكون عاقبة في المنطقه والخرج البسيط (٢) .

وقد تبدل شيء من القوانين الخاتج الثاني عشر لأن الرومان احدثوا
بستهجور عموماً بمصاص كما ذكر الدكتور عمر ولهموط العملة اد
دوى انموذجاً ان أحد المراسل الأربعة كان يحول في شوارع روما
ويطعم من راي له نفسه لمطعمه وكان يسمه عده له ويعطي خمس وعشرين
آساً للمصروب لأن هذا مبلغ اصح سراً بعد هبوط العملة قال الدكتور
عمر (وقد ادى بعد هذه الحوادث ان يدخل اسرتور لتقديم المعونات
المقرر بحريه الأعداء وانه كان يتر لفتار والاسم المردى ، وللمعاقب
على العمل لم يصب عده في قانون الانواع الثاني عشر (٣) .

وكان القانون الروماني لا يحكم بمصاص ولا بدله اذا قتل الاسيد
عندهم لأن المصروف اموال مصروف - بهم به كقصاص بشؤون (٤) .

وذكر سيد المذكور وهي أن استؤولة التفسيره كانت لا تقوم
على سب حدوث الفعل بل يقوم بمجرد حدوثه فكان فعل سب ضرر للمعير
معاقب اعاقب ثله دور المصروف سب حدوث ويشبه هذا الحكم ميل
الاطفال الى سرقة الأعداء دور المصروف عن سب حدوث الفعل وهذا هو
مصرف الأسر الأول قبل أن تكامل عده العقله القويه قال الناهي

(٦) للمصدر السابق ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٧) انظر القانون الروماني تأليف ميشيل فيليه ترجمة وتعليق الدكتور
هاشم الحافظ ص ٦٥ سنة الطبع ١٩٦٤/٤/١٢ مطبعة الارشاد
بغداد .

(ولما أوله الأسف منه كانت اذن صورة من احدى اثار والاسقام الفردي)^(٨) .
 وكان مرور في عصورهم الاولى مسمون الحر ثم الى ضيق (اولهما)
 احترام اسمه وهي اسمي بهم "السلطات العامة كالقرار من الحدية وانجيانه
 اعطى وكب هذه احترام تتراد مع مرور الزمن .

(ثانيا) احترام اسمه . هي كما ذكر الاسد حليل حريج
 (وهي كتب مرور شرعه حقه في احدى بعضي أمر من القدسي
 الذي كان له بموجب ولايته حق باصدار
 انظمة ومشورات لها معمول القانون)^(٩) .

وذكر الاسد حليل حريج نص في بدرج العمومه (ان الرومان لم
 يصموا شرعا عام لفعل البصار الا في قانون اكياب الذي صدر عام ٢٨٧
 قبل المسيح على ان اسفاه نصي حري حاد على حور الانسراف .
 وضح ذلك عمل البصار مموع وانصر في ارحله الاولى على اتلاف
 بعض الاشياء لكنه لم يلب ان توسع ونحت بعض الاعمال بالحرانم
 وسنت سه احترام وانفردت دائرة الاعمال احرمه اي ان شملت
 الاصرار الاخفه بالحوال (اشخص)^(١٠) .

وقد دمج القنون الرومي العموم بالعموم الاحترامه حتى عهد
 حسان وكان من سجنه كما ذكر الاسد حليل حريج (سقوط الحق
 الشخصى بعد سقوط الحق العام بوفاة المصدي ما لم ينت ان هذا الأخير
 ابقى على حسنة انصرر واحتفظ لحدته ووفته بصفه اترانه ولهذا لم يكن
 من الخائر ان يحكم على بويه اذا بدد امورث المال ابدي دخل عليه من

-
- (٨) انظر الوحر ص ٢٠٧ وانظر حوسرا ج ٢ / ص ٤١٢ وانظر النظرية
 العامة للموجبات ج ١ / ص ٩٢ .
 (٩) انظر نظرية العامة للموجبات ص ٩٢ - ٩٣ تأليف حليل حريج ،
 مطبعة صادر طريق اشنام - بيروت سنة ١٩٥٧ .
 (١٠) انظر النظرية العامة للموجبات ص ٩٣ .

اعتدائه على حقوق الغير (١١) .

وقد ظهرت في الكتب فكره الحق بعد تصور اعوان ثم أبدت
الشريعة المسيحية فكره ظهور الحق وسرت الى انديون القريسي المديني
القديم (١٢) م (١٣٨٢ و ١٣٨٣) وتغير اسؤوه انقصه في القانسون
اروماني ثلاث حصص فان اليهودي (أولاً - ثم يكن هناك قاعدة
عامة فردد أن كل حقاً يتبعه صرح بوجوب اعوان . بل كانت هناك
أعوان معه بحددها خصوص مدونة هي وحدها التي تربت اسؤويه
دبت أن اسؤويه انقصه كانت في انقدم متروكه الى الأحد بالتأثر ، ثم
انتقلت الى الله الاحديه ، ثم الى الله الاحديه ، ثم الى العقوبة ضد
اسمر بدخل ادونه لافراد الاس واسطم (١٣) . (١٤) - ولم يكن حراء
هذه الاعمال انحصار سي رب اسؤويه تمحص بمويصا مدي . بل ان
فكره العقوبة حدثه يجب بحل فكره اعوان المدي كأثر من آثار
الماضي وقت الأحد بالتأثر ودفع الدية .

(ثالث - ولم يظهر فكره حقاً كأسس لمسؤويه الا بالتدريج .
فلم يكن الحق في دني (امر مشرع بل كان نصراً هو الشرط الدار .
ثم احدث فكره حقاً ظهر - ث - ثا . اما في الاعمال الاندليسية اي العن
فان فكره الحق ظهر - وصوح حتى استقر فكره الصبر (١٥) .

وكانت شعوب في تصور امدحه ترى حق الانتدأ أمراً لا بد منه
بل شعروا بشده امر د م سقم لمحي علمه معه او أوبائه من
الحدي . . . ذكر (١٦) او هت ان الانظم اسمر عد الحرمان بعد

(١١) انظر البطريرك العامة للموجبات ص ٩٣ .
(١٢) انظر الوحي ص ٢٠٧ وانظر حوسرا ح ٢ . ص ٤١٣ .
(١٣) انظر الوسيط ج ١ ص ٨٦٣ .
(١٤) انظر الوسيط ج ١ ص ٨٦٤ لليهودي .
(١٥) انظر تصور ج ١ ص ٥٢٢ وانظر الدية في الشريعة الاسلامية علي
صادق أبو هيب ص ١٣ .

صهؤر اسبيحه برمن حويل وقد كن الانتقام شري ببال عدهم^(١٦) وقد صدر شريع عند انحرمان اعرف رسبا باسوعين بدل الانتقام في بعض الحالات وكن الافراد محلفين في حسب حياتهم ومركزهم^(١٧) وقد اورد كس ص ٤٠-٤٧ مقدار اسوعين كما تأتي (٢٠٠ صولدي ذهب مفر يحيي هذا كن انفس موصف ملك او كوت او بروه ارفع فيته ابي ثلاثة اصناف ذلك ابلغ اي اى ٦٠٠ صولدي ، فان كانت تحت حمليه الملك ارفع فيته أيضا^(١٨) .

وكن الرجل اليوناني يوزن بالذهب فكون ما يعادله مقدار ديقته هذا ارا صريح احادي مع ذي احى عليه ولا فانحكم بالاعدام كما نصت قوانين لوائح الاثني عشر^(١٩) .

وكان احادي يقدم الى اوسا احى عليه نش من اساء او اذهب او الحيوانات فدا واقفوا على اصلحة نقد ذكر هوموروس مد التقدم حق اس اى حسب الاسم^(٢٠) وكانت جلسات اصلحة عند قدماء اليونان قسم بعاد حاسبه ذكرها جلوتز ص ١٠٠-١٠١ في رساله بقونه (تقدم الاحادي) كما عند قلمي قرب اهل انطاكيا ندعه ثم تلف دراعه الاسر حول ركبتى داب وتجلس بده اسى دله ، وفي بعض الاحال قد يقل الركبتين المنى بصفها دراعه او يدس المنى بصداله . فاذا ما كن ولي ادم فاملا بصلح فابه عده بده اسى وصادق ايد المتمد ايه وبذلك سود السلام بين الطرفين . عهد ايمان في اوسا ذلك تقدم كن ما يتفق

(١٦) انظر الدية لعلي صادق ابي هيف ص ١٦ وانظر حراء المقاتل في الشريعة المسيحية دي بواي ص ٦١٥-٦١٨ نقلا عن ابي هيف .

(١٧) انظر فون كس ص ١٩-٤٦ نقلا عن ابي هيف ص ١٧ .

(١٨) انظر الدية لأبي هيف ص ١٧ .

(١٩) انظر محله لقضاء الشرعي العدد الخامس ص ٢ لعلي محمود الشبيح علي .

(٢٠) جلوتز ص ١٠٤ نقلا عن ابي هيف ص ١٥ .

عنه من الأموال والسيارات والأشياء الأخرى وفي دسيسة كانت الأحكام
مع امره محكمة خاصة وكان يتناول تقدم شارك على يده وسعة مدي في
عنه وتصلب اعنوا من وفي الله وهذا يدعته بدمه وتكرار ذلك ثلاث
مرات وفي كل مرة لا يجد احاديث الكثرة الا اذا نظر انه اكثر اقتضاء ما
بعد امره الثالثه نقل قدمي حصصه وركة ويده وسال اعنوا بين عويل
من اجله (١١) . وقد تأثر اعنوا المدي الفرنسي بالقانون الروماني فخص
بني وحوب اعنوا من حرج حدود احفظ وذكر دوم في كدته المعروف
تقوا من الله ومن . يكون . هوري من كلاء دوم بعوله (كن
جسائر والامراء اسي نعم بعل شخص سواء رجع هذا الفعل الى عدم
استمر و الحقه او اجهل بما سعي معرفه او أي خطأ مماثل مهم كان
هذا اجهل . سطا . نحن أن نمود . اعنوا عنها من كان عدم بصره او
حفظه . في وقوعه (١٢) . وتعلل دعوى اعنوا بالانتقام او التعويض
الى الادب وسر او اورته لأن الادب هم اصحاب اسر في من له
القتل (١٣) .

(٢١) جلوتز ص ١٠٤ نقلا عن أبي هيف ص ٩٥ .

(٢٢) انظر الوسيط ج ١ ص ٨٦٥ .

(٢٣) انظر مصدر السابق ص ٨٦٥ .

الفصل الثانى

الديه عند العرب في العصر الجاهلي

ذكر مؤرخون ان الشعب العربي كان يمشي في حفاة من
الدم لا يعلل عديم الا يمشي دم الفصوله او يمشي وكن ان يمشي
من بعده في حجره و هو ان في عسل دم لا يمشي هذا
كانت النار تورت ابا عن حد

هكذا حين عقدوا حرمهم من جهة قبل سادى امر
مقبول ولا شئ عليه الا بعد ان اذنوا له مؤرخوهم في قبل
كذلك على هذه الحجة لا يصلوا دمه راساً^{١٢} ولا يصل دمه الأمير
بدم مؤرخين من جهة اسفل بل يصل بها سائله^{١٣} ويعطى ان بصورة
بهاهه اسي كات بلهه برار اسناد في كند عرب مشرق في اصحاب
اعرابه بعد ذكره بعض شعرائهم اقول الاصح ان يكون
العمرو لا يدع شئ ومقصي حرمه حتى يمول الهمة اسقوي^{١٤}

- (١) انظر تاريخ العرب قبل الاسلام للذكور جواد علي ص ٣٤١ - ج ٦
سنة الضم ١٩٥٦م ١٣٧٥هـ المطبعة المجمع العلمي العراقي وانظر
مجلة اعراب ج ٣ ص ١٢٤ السنة الرابعة
(٢) انظر تاريخ العرب قبل الاسلام للذكور جواد علي ج ٦ ص ٣٤١ .
(٣) انظر جواد علي ص ٣٤١ -

[illegible]

بسمي صلى الله عليه وسلم قال (لا صفر ولا هامة)

و يقول مجلس القضاة^(٢)

وهذا عمره من كل يوم يحضر شخص ثلث أموال غيره لدفع
الديان وهذا دليل على أن القبائل اسفدة كانت بعض المنازعات في حوادث
القتل بالمال جاء في ديوان الحملة :

معد الآله أن موح سواها على عهد و صلح من القيس
الى أن سور

الآله لابل فتمسك حبله . فوات به سوري في القتل
كان أموال الآله ثلاث . فله شري به احسن وملك شري به
افواتا ولت نعطه في الديان (٩) .

وكان مره في عصر اجهلي من في بحر من ارجل على سه
الصلح والاسمه وسيرهم على احد . فورد عدو سبي حوته قتل
من اسرتها ثلاثون رجلا ، فقطع حمره . صلح منه الآله فصفه في
عقها ، ذهب بحر صه احد . حله على ثا لعل

حاست واقعه النكاس علي . سوره فوق انصه الناص
هذي حاصر اسرتي مسروره في الحده مي مثل سقط الكعب (١٠)

ومن يكون عملا معدا للصلح طلب المحي عليه . قتل موسى
بصور القبر ابره ادي سب ابل به . في - نوار احصاة (قس
كسبه اح عمره من معد بكره فعدم من احو عمرو من معد بكره
فجر . التوم الى عمرو فتبوا . أله وله . حل به فله احسن سدا
ومعد . ذاك الرحم الا احده اديه . حل به فله عمرو . ذاك
فمضيت كشة وذات هذه الايات :

وأسن عدالله . حان يومه . في يومه لا تغفلوا لهم دمي

(٩) ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن اوس - ١ ص ٢٦٧ .

(١٠) القصاص في الاسلام ص ٤٠ .

ولا تأخذوا منهم أثلاً^(١١) وأنكر. وأمرك في بيت مصعدة مظلم
ثم تقول

فإن ائتموا لم تأثروا وأنذيتهم^(١٢) فتمتوا بذلك أصعب مصدم
ولا سرور إلا فصول يستحكم

وكان لا قوت لمحروب من غير حرايمهم لأموال وهي أمانة^(١٣)
وبعد أن سدد الحروب بين حشائر العرب من حلفائها أمور وسه
أن عن حد يهتس به حسن^(١٤) وسين حلف الصلح والوسط بين
الخصامين لكي لا يجم مصاحبون يحسن أو عمل لدن لأصل وقد
سجل اسم العربي عيسى بن عبد الله بن كاسه عدلاً في شر الإسلام
بين العرب قال وهو بن أبي سلمى معاً بنحار الحروب بن عوف وهو
بن سنان لسبعهما في الصلح بين عيسى ودينار بعد حروب طويته .

عمرى لعنم السيدان وحدثنا على كان حال من سجل ومصرم

(١١) الأقال جمع أقس وهو من أولاد الأيل ما بلغ سبعة أشهر وأما
ذكر الأقال والأكبر بحمير لسان الله وقوها وأنكر في بيت أي بئر
ومصعدة محلاف بالنسب وكانوا يرهون أن القتل إذا هدر دمه ولم
يسار سقى بئرهم مطعماً .

(١٢) أنذيتهم : قبلتم الدية .

(١٣) يقال برمل وأرتمن إذا تخطح بالدم وحملت النساء منطحات مندم
الحلف بقطع الأمر وكان من عادتهم إذا وردوا المياه تتأخر النساء
حتى يصدر الرجال فكر يغسلن أنفسهن ويتطهرن أمساكاً مما
يرجعهن ومن تأخر عن الماء حتى يصدر النساء فهذه العاية في الدل
تريد بذلك أنه لا شرف لكم بعد أخذكم الدية .

(١٤) ديوان حماسة لابي تمام ج ١ ص ١٠٩ . عصب فلا إذا أعطيت
دته وما حسن لدم هو المحول لأن المراد معهوم كآية قال لا تأخذوا
بدل دمي عذلاً وحلفت لآيات على سنان أحمها ليكون النعم في الحص
على أحد الثار . وانظر لسان العرب ج ١٣ ص ٤٨٧ طبعه مصوره
عن طبعة بولاق .

(١٥) تفسير المحفل للرماني ج ٣ ص ٣٢٢ .

من سنة ١٠٠٠ هـ

استقرت من سنة ١٠٠٠ هـ إلى سنة ١٠٠٠ هـ في الحرب المستمرة
بأنح هامة جدا في سنة ١٠٠٠ هـ الحرب المستمرة في سنة ١٠٠٠ هـ
بأنح رقة من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ من قبل السنة ١٠٠٠ هـ
كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ
من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ
بأنح رقة من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ

ومن السنة ١٠٠٠ هـ إلى سنة ١٠٠٠ هـ في الحرب المستمرة
بأنح هامة جدا في سنة ١٠٠٠ هـ الحرب المستمرة في سنة ١٠٠٠ هـ
بأنح رقة من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ من قبل السنة ١٠٠٠ هـ
كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ
من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ
بأنح رقة من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ

حتى كان سريل القوم منازلهم ويحدد من المرحى له أو غيره وقد
تزوج جليلة ست مرة بن دهل بن شيب يظهر رجولته أمامها وأبي
كر

(١٩) سنة ١٠٠٠ هـ إلى سنة ١٠٠٠ هـ في الحرب المستمرة
بأنح هامة جدا في سنة ١٠٠٠ هـ الحرب المستمرة في سنة ١٠٠٠ هـ
بأنح رقة من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ من قبل السنة ١٠٠٠ هـ

(٢٠) بطر عجمية سنة ١٠٠٠ هـ إلى سنة ١٠٠٠ هـ في الحرب المستمرة
بأنح هامة جدا في سنة ١٠٠٠ هـ الحرب المستمرة في سنة ١٠٠٠ هـ
بأنح رقة من قبل السنة ١٠٠٠ هـ بغيره كما أن السنة ١٠٠٠ هـ من قبل السنة ١٠٠٠ هـ

السماء فانوساً أدللاً حساس حيث انها كانت في حواره (٢١) . وقد
أمرت النور في بعض عند حساس شعر آترو بركه وبم يكتمني كلب
بدلال حساس من تلك الحادثة بل أثيره أكثر من ريت بقدر الله عن مياه
من الصحراء بحرية ثم اتقى حساس به قطمه في ربح حر منه سريره
حتى أنه استطاع بعد على أن يسقيه ماء فأحير عليه فلا قصه مثلاً عند
العرب (المسجدة بعد عن كربة - كسجدة من لرمقه -) .

ثم صارت حليته من ماء رويها كلب وعاد إلى سريره فاستند
بها كما جاء في الآية (٢٢) . ثم رأت حليته كلباً من بعد ،
وحررت الأبد ، وفقد جليل ، بل أخ عن حليل ، وبين دي عرس الاحقاد
وثقت الأكيد فقال : وكنت ذلك أكرم الصريح وعلاء ادب ، فقال
حليته انه محدوخ وادب بعبه بغير مدح بل على ده بها (٢٣) . وحين
انهلج في على على الاحد ، فقال : كافر فوجه ان يرى ألا محض
ما حيرت حتى بعد في احوال بنة ما جدد حيرت فوجه الأعداء ولا
تقطع إلا كلب فقال جدعه الله بها وقطعها كذا ، والله لا يحدث بها على
في أكلت كلب بها ، ولا احد له به ، وإفعلني عهد من اسرفهم حتى
أبوا مره من دهل ففعلوا بهم وسه ووفوا به بكم اسم أمرا عظيماً
ممتلككم كلب باب من ليد وقطعت أرجحه وحين بكره المعجزة عليكم دون
الأعداد وأما عرض عليكم احدي ثلاث بكم وفيها مخرج أما ان تدفعوا
أبنا حساس فقله صاحباً فلم يظلم من قبل فأنه وأما ان تدفعوا اليه عهد
فانه يد لكليب ، وما أن تقدم من نفسك بأمره ور بيت رص انموذ فقال

(٢١) انظر بهانه الارز في فنون الادب تأليف شهاب الدين احمد بن
عبد الوهاب النوري ص ٢٩٨ السهر لحامس عشر طبعة مقبورة
عن طبعة دار الكتب .

(٢٢) انظر ايام العرب ص ١٥٣ .

(٢٣) انظر الاعاني ص ٢٩٥ أبو الفرج الاصبهاني لمحمد ابراهيم مطابع
دار الكشف بيروت .

هم . أما حساس فعلام حديث المس ركب رأسه فهرب حتى حلف فواقه
 « أدرى أي بلاد أطوب عليه » وأما هدم قابو عشرة وأخو عشرة وبو
 دفعه لكم صبح موه في وجهي وقبوا دفعه « ما بلش بحر مرد عرد »
 وأما أنا فلا اتعجل الموت وهل يريد أحد أن يحول حوبه فاكور أول فيس
 ولكن هل لكم من غير ذلك ؟ هؤلاء سي قدومكم اخدمهم فقلود وإن شئتم
 فلام أتب . فله عمنها كيه ندر من وائل فعضوا وقبوا . إن به نأشد
 مردل . لا ست . لا ست . بلش . رجعه . وحبرو المنهلور فقال والله ما كدر
 كليب حرورا يأكل له ثمناً^(٢٤) .

مقادير الديار عند العرب في العصر الجاهلي : -

كانت بعض قبائل بني الحارثية أو الحارثية الحمرية حامية
 سكنت المدينة المنورة مدفع المدينة دا كد . لتأكل منها والأفلا ربه بل انعود
 من الصحراء (. . . بن ابن عديس . صبي الله عنهما من . . . كدر فربطه
 والنصير وكدر فربطه اسرف من النصير فان فكان اد قل رجلا من فربطه
 قتل به وارا من . من النصير رجلا من فربطه ودي سمائه وسق فلما
 بعث الله النبي صلى الله عليه وسلم . قل رجل من النصير رجلا من فربطه
 قدموا فقالوا ادعوه الي فقله فقالوا بنا وببكم النبي صلى الله عليه وسلم
 فأتوه فربل (وإن حكمت فأحكم بهم بالفسد) فالصيط اسف . من
 قال فربل (احكمم الجاهلية بعول)^(٢٥) .

وكان بعض القبائل تنسب من مميم فلوهم بو رصب عافله انحي
 عليه المدينة فقدموا لهم سولا من الأموال كما عر الشاعر بقوه
 فلو ان حب نفس المال قديرة . لتقت لهم سبلا من المال فمعه^(٢٦)

(٢٤) انظر أيام العرب ص ١٥٣ .

(٢٥) الديات للصحاح ص ٥٨ .

(٢٦) ديوان الحماسة ج ١ ص ١٠٩ والمراد هنا بالمال الإبل .

الفصل الثالث

تاريخ الدبة والتعويض في العراق بعد ظهور

الشريعة الغراء

أثناء من لأحكام انتهت أي كبر منه منذ حدود الحق في
أحدته على النفس وما روي وقد كتب حكمه بأنه هي المصلحة في القضاء
الاسلامي في مختلف المصروف لا اعتدول اواحض يفسق كـ انفسه
الاسلامي وانحصر لا يفسد غيره (١) من غير على حكمه قصاصه مدونه
حقيقه ما ان يرح ولس هذا لا يعني عدم يفسق احكامه انه قد كان هذا
الفسق محقق حتى ذكره غير المعتبر من رد ما ذكره الخليل من حوادث
دب على يفسق حيلي لمسه والارسا جاء في اسان واسين (٢) زعم
بعض أصحاب ار غرايين مبرهن من شواهد الاعراب حقيقه انفسه
ويحدوا الى العراق واسم احدهما جدران فما هما سائل في اسوق
اراد من قد وطأ راسه رجل جدران قطع اصبع من اصابعه ، فعلقه به حتى
أحداه من ارس الاصبع ، كما حانعين مقرورين فحين صد امانه في اربهم
لقد لبعض الكرايح (٣) ، فاشاع من العامة ما اشتهر ، فلما اكبر صاحب جدران
وشم اشأ يقول :

ولا عرت ما كان في الناس كرايح وما عرت في رجل جدران اصبع (٤)

وفي حادثه اخرى نقلها الخليل ايضا (٥) أنه كان بها عه لأعرايه
وبد كثير الوائب الى الناس مع ضعف أسر ورفه عقيم ، فواب مره فسي
من الاعراب قطع التي أنفه ، فاجذب عنه ده أنه وحشت حاله بعد فسر

(١) كرايح - جميع كرايح بمعنى الخبايا .

(٢) اسان والتبيين ج ٣ ص ٥٠ ٥١ الطبعة الاولى ١٩٤٩

مدفع م و س آخر قطع أذنه فأحسب أذنيه ورايت ذيه أذنه في المذبح
 وحسب أحواله م و س و س بعد ذلك آخر قطع شفته فأحسب ذيه شفته ،
 فلم أكن ما قد حسب بعدها من الأذن والشم والنتع والكتب بخوارج
 منها حسب رأيتها ، فذكرته في إرجوده لها بقول فيها -

حسب بمروءة يوم والصفا أنب خبر من تدرى المصفا^(١)

• حسب الذمة من الأحكام الشرعية المتأخوة بها عمل في الإسلام
 حتى نهاية العصر الهجري وقد نص قانون العراق العثماني في المادة (١٧٩)
 على (... أن الأحكام المدنية لا يستط الحقوق الشخصية وبهذا أن كان
 لمفسد ورثته حوز عواهم من حقوق الشخصية إلى المحكم الشرعي ،
 • كتب المحكم شرعه هي محكم ذ - الإحصاء في نظر في نصيب
 الذمة)^(٢) .

وخص قانون العقوبات اعدادي الملحق في مادة الدية على (لا ينس
 تنوع هذا تدوير في أي حال من الأحوال الحقوق الشخصية المتصرف
 بها شرعاً) ويعتبر أن هذه ... من أكتدب الأكلر عايرهم وبهم
 في محاولة المعبود بمدة المدعى للشرعة اعراء اذ ان هذا النص مغلل كما
 يظهر ... في المذكور لأصاحبه قانون العقوبات المدني (ان
 الحقوق الشخصية التي تصرف بها لشرعة الإسلامية لا تعارض وقانون
 العقوبات ، وحسب مغلل ان الاستعمال الوحيد لهذه المادة أن بعد
 الإقرار عن تصرف (وحيزهم)^(٣) ، هذا يظهر أن هذه المادة لا تشمل
 إلا حالة واحدة كما ذكرنا المذكور لأصاحبه وقد نص قانون المذكور
 مراحته ... عن ... في نفس على الذمة ... عما تشمل كل
 جرائم ... في المادة (٣٩) منه (على المحكمة في جميع الأحوال

(٢) النمل والسيب ج ٣ ص ٤٩ الطبعة الثانية .

(٤) مجلة القضاء ، العدد الخامس ص ٩ .

(٥) القضاء العشائي العراقي سلمان بيات ج ٣ ص ٣٥ .

[illegible]

١٩، *المجيبات*، المجيبات، الجزء ٢، ص ١٤١-١٤٢.

(١) القضاء لحناني العزقي ج ٢ ص ١٤١-١٤٢.

(١١١) شرح المحدث لمسلم يستتم دار السنائي ص ٥١٤-٥١٥ الطبعة لادبية

بيروت الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٣ •

أو حرج أو ضرر أو يوقع من أنواع الأذى يلزم بالمعوضات ممن أحدث الضرر . وتعتبر الدعاوى المدنية في التعويض من قبل المحاكم الجزائية (ونص المادة ١٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية) - بخلاف لكل من ادعى حصول ضرر له من جريمة ، يمكن طلب التعويض عنه من المحكمة المدنية أو بعدة سبل . وهذا الشأن مفادها في المعوضات مدنية بصفة مدعية مدعى . وإذا ادعى المدعى في المدعى أو في المحكمة التي سطر في القضية ، في أنه جاز كتاب عليها بدعوى الجزائية حتى يتم المرافعة . ٢ - كان المدعى في المدعى في المدعى مدعية بعد من قبل السلطات ولا بعد التسليم أنه مدعى حقوق مدنية ، لا بد صرح بذلك أو طلب التعويض في السكوى ذاتها . في هذه مقدمة بعد ، ولا يحكم محكمة الجزاء بالمعوض إلا بقرار أشد من الأصل وهي

١ - أن يحصل الضرر من جريمة .

٢ - أن يكون ذلك الضرر من مصادم طلب التعويض عنه من المحكمة المدنية .

٣ - أن يطلب من قبل بناء المحكمة في بدعوى الجزائية .

٤ - أن يدعى المدعى جناية أو تعويضاً عن سراحته .

وبعد المحكمة الجزائية التعويض عن الضرر الواقع على المدعى عليه على أن يكون هناك غير اشتراط سببه طبعه فعل معدي (٢) .

وقد أثار المحامي (أن مقدار التعويض المدعى عليه فاقر مسروراً للمحكمة بعد من مذهب أو واسطة خبر أو مدعى له من حق الضرر من ضرر مدعى . كتب كدالة جرح من مدعى أو لأخر وهو من جرح الاعتراض عنه ، و المحكمة الأخرى خصتها الاستدانة أو لغيره

(١٢) مخرج قانون أصول المحاكمات الجزائية لتعويض عن الأضرار من جهة جرح ٢ ص ٣٢ .

(١٣) أصول المحاكمات الجزائية لتعويض عن الأضرار من جهة جرح ١٣٩ لطبعة الثالثة

أو محكمة مقرر عراق والتي لها دورها في نقص هذا النوع من بلية
 خاصة في كادر انصراف في اسرير بخطوة في احداث انصراف او دونه او
 كان قد ساء مركز امداد او بعد حياء الى محالمة (عده) غير في انصراف
 أو اعدوا المحكمة في كان هناك خصا صوفي و نقص في الاجراءات (١٤)
 وبهذه عرض وجرى في ان انصراف في اسرير القانون عليها في انصراف
 في كادر دونه انصراف من قانون حقوق معددي انصراف في انصراف في انصراف
 في قانون حقوق عراق في انصراف في انصراف في انصراف في انصراف في انصراف
 نص عليها اسريه الاسلاميه بل انصراف الى انصراف في انصراف في انصراف في انصراف
 عشره منه (١٥) من انصراف هذا القانون في انصراف في انصراف في انصراف في انصراف
 من انصراف او انصراف (١٦)

(١٤) شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية لعدد من الاستاذ عبد ربه
 العكيلي ج ١ ص ١٥٨-١٥٩ -

الباب الاول

الدية والارش

تمهيد : -

تتكلم في هذا الباب عن مبرم كل من الدية والارش . وشدة مشروعتهم ، وعلى هذا قسم هذا الباب الى فصلين : (الاول) لتعريضهما و (الثاني) لأدلة مشروعتهما .

الفصل الاول تعريف الدية والارش

نفسه هذا الفصل ان تلاحظه صاحب (الاول) تعريف الدية معه
و (الاسمي) تعريف لاسم هذه (الامات) تعريفها اصطلاحاً .

المبحث الاول تعريف الدية لغة

الدية مصدر من فعل ودى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
يعبر به عن معنى سعة وعدة بعد عدده ان الفعل الذي اسلف منه
الدية يدل على معاني كثيرة كذلك المصدر ودى :

الاول : دى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
عن الاصمعي ودى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
وع دى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
يسل في دى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
لسان العرب : دى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
وقال ابو جهم : دى يدي دية يحدف حرف اعلاه (الاول)
(ودى البعير ودى أدلى)^(١) .

(١) انظر بهدوم لغة ج. مصنف. محمد بن أحمد الارصري / ج ١ ص ١٤
ص ٢٢٢ ٢٢٣ بد. حذر .

(٢) انظر سنن العرب ، ان. انصاف حبان الدين بن مكرم بن مطهر
ج ١ ص ٢٨٣ / طبعه بيروت ١٩٥٦ م .

(٣) نوح العروس الامام محمد بن عيسى الترمذي ج ١ ص ٢٨٦ دار
مكتبة النشر والتوزيع

قال الرمخشري أدنى معنى رول أساس السلافة أبو القاسم
محمود بن عمر الرمخشري ص ٣٨١ .

٢- ودي : اذا أخرج العرس حردنه أو أشتر قال الأدهري
(قال شمر ودي العرس اذا أخرج حردنه ودي ودي يدى له اشتر)^(١)
وقال ابن منظور (قال شمر ودي العرس اذا أخرج حردنه ودي ودي
يدي شمر ودي من سمن سمع أشتر بقوة أي أخاف أن يدي
قال برند : شمر ودي ودي ودي كره)^(٢) .

٣- ودي : اذا بال العرس قال الأدهري (ودي أبو عبيد عن
اليربدي : ودي العرس ليول وأدلى ليضرب)^(٣) . ودي جوهري في
الصحاح (ودي العرس يدي . . . و يول أو يضرب وقال اليربدي
و ي سول . أي يضرب و ي سول ودي)^(٤) قال ابن منظور (ابن سده
في حديثي ودي العرس و يول و ي سول و يضرب قال . وقال
معجم ودي سول و ي سول)^(٥) . ودي ودي ودي ودي ودي
(ودي العرس ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي
و ي سول)^(٦) . ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي
العرس ليضرب أو يول اذا أدلى)^(٧) .

٤- ودي : ودي . . . ودي في التهذيب (قال شمر ودي ودي سول
قال وفيه : ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي
عن أبي حنبل عن أبيه عن العرس . قال أمي الرشد وادي . ودي ودي

-
- (٤) التهذيب / ج ١٤ ص ٢٣١ .
(٥) لسان العرب / ج ١٥ - ٢٨٣ .
(٦) لسان العرب / ج ١٤ - ٢٣١ .
(٧) الصحاح / سماع أبو نصر بن حماد الجوهري / ج ٦ ص ٢٥٢١
دار الكتاب العربي بصر .
(٨) لسان العرب / ج ١٥ ص ٢٨٣ .
(٩) تاج العروس / ج ١٠ ص ٢٨١ .
(١٠) معجم مقاييس اللغة / أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا / ج ٦
ص ٩٧ ط لاوير مصبعة عيسى اسحاق سنة ١٣٧١ هـ .

"الاسمعي" ودى ارجى ار حلف وقال الميت ودى به امون ني هذكه
 قال . سم الهلاك من دلب اودى قال وعلما يسمي ، واصلد احقيقي
 (لايه ،) " " ومثل هذا المعنى في كتاب العين لمغراييدي صهر - هذا المفهوم
 بعد حذسه عن معنى المذلة ا قال في العين (عمل العبد عملا أي وديت
 ديته من القرابة لا من القاتل قال :

انني قلت سليكا ثم أعقله

كشور مصر م علف امر)

قال الجوهري (واحدة واحدة اديان) وانها عوض عن الواو
 رفوف ورس اعمل به به او اعطى به ، وادب أي حذبه به
 واذا ورس به فلب به بالاس ، والمجذعه دوا لال) " " وحده في تاج
 العروس (وى - بده ينكر حق العمل وانها عوض من الواو بده
 (ووباء كده) بده بده بده اعطى دة اي به) " " وذكر محمد
 من أي ينكر من عده بده (ورس عمل به به اعطى به
 وادب أحد به) " " بده بده بده بده بده بده بده بده بده بده
 بده بده (ورس بده بده بده بده بده بده بده بده بده بده) " " اول بده

(١٨) انظر التهذيب / ج ١٤ ص ٢٢١ .

(١٩) ج ١٤ ص ٢٢١ . ج ١٤ ص ٢٢١ . ج ١٨٠ مقبلة بده
 بعد ١٣٨٦ هـ .

(٢٠) انظر الصحاح / ج ٦ ص ٢٥٢١ .

أدلة : كانت مسقرة في الجاهلية قاله الشاعر :

نأسوا بأموالنا آثار أديتنا

نصر تفسير جده بده ان مائة الاندلسي . بده بده جده
 ص ٢٢٢

(٢١) تاج العروس / ج ١٠ ص ٢٨٦ .

(٢٢) معجم الصحاح / ج ٧ ص ٧١٥ . بده بده بده بده بده بده بده بده بده بده
 عبد القادر البرزي اسوق ٦٦٦ هـ - دار الكتب العربي - بيروت .

(٢٣) معجم الغاموسي / الطرابلسي مادة (ودى) .

المصباح السير (ودي التمثل الخيل بعه ديه اذا أعطى وبه المال الذي هو
 من العسل)^(٢٤) . « اما الخروار الذي قتال (ابدته » بالكسر . حق العبد
 : اللهاء عوص من عواد جمعه . مات وواحدة ديه ، ودي : ديه اذا أعطى
 دته اي ديه ، دا مراب منه قلب . فلان)^(٢٥) . « بوضوح » رب ارمحشري في
 أساس الملاعة . بول (ودي » بول عسل . بول به : ابدى ودي
 بول أحد ابدته بول بدي فلان وانه » ١٠٠٠ حب عمرو

فان : أسير » بول واه ودي

فمشوا بول بان العبد مصلح^(٢٦)

وقال الهمداني (ودي العسل : عسله واحد وعسل وديت امين ديه
 به)^(٢٧) . « استخلص من هذه المعاني ان فعل (ودي) بول على معنى
 الأول : الاستعداد ، يعني : الفرس بول : اسلار ، ودي مصد : العسل ودي
 (ودي) على معنى امثال الاسعس بدي بحر : من الذكر بعد اسول
 : معنى مصدر الاسلار به : فعو المومنون على معنى ابدته بأنها حق القيل
 من فعل ودي : بول اذا انقص به أي حقه بعد القيل .

(٢٤) أنظر المصباح السير / ج ٢ ص ١٠١٣ .

(٢٥) القاموس المحيط / ج ٤ ص ٢٩١ مادة ودي .

(٢٦) أساس الملاعة : أبو القاسم محمود بن عمر ارمحشري ص ١٠١٣
 دار مطابع الشعب القاهرة ١٩٦٠ .

(٢٧) أنظر الألفاظ الكتابية / عبدالرحمن بن عيسى الهمداني ص ١٥
 ط ٨ ١٩١١ .

المبحث الثاني

تعريف الارش لغة

ان للارش معان كثيرة :

- ١ - معنى (أ) - كره الجوهري (من بين المعان نرى هنا أفسد)^(١) .
- ٢ - من معان (ب) قد مقلوب في الجراح - قال ابن منظور (والارش من الجراح ما من به قد مقلوب)^(٢) . وبنو رسيدي (والارش الأعصار وقد شبه به عصار من جرحه)^(٣) .
- ٣ - به الجراح - قال ابن منظور (هو به الجراحات ، أي الارش ، قد ذكر في حديث بكر الارش مشروع في الحكومات)^(٤) .
- ٤ - ما يحدث لسري من شاع اطلع على عيب في شيء قال ابن منظور (وهو الذي يحدث لسري من الشاع اذا اطلع على عيب في شيء ، وسمي ارش لأنه من شاع ان شاع قال : شاع بين القوم اذا وقع بينهم)^(٥) .

-
- (١) اصطلاح - تاج اللغة اصطلاح العربية - اسماعيل بن حماد الجوهري ج ٢ ص ٩٩٥ مادة رس .
 - (٢) اسماء العرب - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور - ج ٦ ص ٢٦٢ مادة ارش .
 - (٣) تاج العروس من خواهر الغاموس - محمد بن أبو الفضل محمد مرتضى الربيعي - ج ٤ ص ٣٠٨-٣٠٩ .
 - (٤) نظر السالك - ج ٦ ص ٢٦٣ .
 - (٥) اسماء العرب - ج ٦ ص ٢٦٣ ، ونظر الغاموس المحيط - محمد بن محمد بن عقيب عمرو آبادي ج ٢ ص ٢٧١ - فصل الهمزة باب الشين - ط ثرية - مطبعة ساني الحديثي .

٥ - الأرض بمعنى الحدس (و. من مصو. (و. مأروس + محدوش)
 و. من أرندي (و. من مصو. - أصل الأرض + محدوش - ثم يقال
 يؤخذ منه ما ليس به من الحدس سمويه الحدس - وقد نزلت
 حدشه قال رؤبة .

فمن يدان مخرج محوش
 تسبح فما من شر مأروس
 المحوش المذويع أي من يدان الذي أزعجه الجسد وبه مش
 و. المذويع وقوله تسبح في فوق يعلل في عرصي تسبح لا تعب ولا
 حدش والمأروس + المحوش (١٠) .

٦ - إطلاق الأرض بمعنى الدية قال ابن منظور (قال ابن الأعرابي :
 يقول سفير حتى يعقل فليس به عند الأرض إلا الأسماء - يعول لا يقل
 أسماء فديته أندا - قال ، والأرض الدية) (١١) .

٧ - معنى رسو - و. من مصو. (عن بني يونس المسحبه
 لسان الرسو - و. حرور في من جراحه) (١٢) - قال ابن الأعرابي في باب
 الحروس معناه .

٨ - عوص عن جرحه - و. من ابن مصو. (قال ابن سبيل
 من من قال جرحه من و. من بني جرحه سمويه - و. من جرحه
 - و. من جرحه) (١٣) - و. من (و. من جرحه) - و. من جرحه
 من فلان أي

(١٢) نظر داح بعراب - ج ١ ص ٢٦٩ - ٢٨ مادة رش - سنان العرب
 ٢٣٣

(١٧) نظر سنان العرب - ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ مادة عروس - ج ٤
 ص ٣٧٩ - ٣٨٠ مادة رش .

(٨) سنان العرب - ج ١ ص ٢٣٢ - ٢٣٣ نظر المأموس المجدد - ج ٢
 ص ٢٧١ - داح عروس - ج ٤ ص ٣٧٩ - ٣٨٠

(٩) نظر سنان العرب - ج ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠ - المأموس المجدد - ج ٢
 ص ٢٧١ - والجرحه - الجرحه - الجرحه - الجرحه - الجرحه - الجرحه
 بقية جرحه - و. من جرحه كقطع ما أو رش أو غيره أي جرح
 جرحه أو جرحه أو غير ذلك من أنواع الأذى - داح عروس - ج ٤
 ص ٣٠٩ - ٣٠٨ مادة جرحش -

المختص به . وفي حديث من من عاصم انه جمع بين عند موه وقال
 كان بيني وبين فلان حمانا ثم اجاهله . في حركات وحركات وهي
 كـ ما كان يوم الحن والندى (١١) .

٩ - أمير (الـ) - احسن . فلـ يؤخذ دة لها اثن (قال
 بن مقبل) فلـ (الـ) احسن ، فلـ يؤخذ -ه لها أرض (١٢) .
 واستحسن من هذه الحركات . ان الأرض في اللغة احسن ثم
 صدر بدل على ما يؤخذ بحرف عنه ثم توسع مدول احسن فسمي
 البحر احات فصار المدحوع عليها يسمى أرضا .

(١٠) ص ٧٤ حرف من ح ٤ ص ٨ ٣٠

(١١) ص ٣٦٢ حرف ح ٦ ص ٣٦٢

المبحث الثالث

تعريف الدية والارش اصطلاحا

(أ) عند الفسرين :

حرفها حرفي (أدناه بعض عوصا على بعض اتي وبعده مدقوعه
 مؤدوه بعض لله في كنه بعض في أدنه وانه في أدنه بعض
 أدنه مصنفه وبعده بعض عوصا على عوصا وبعده بعض
 من (أدناه)

ويعرفنا بغيره (في نفسه يؤيد بطلان) في هذه وهي مدفوعة
الهم على ، وحدهم ، مؤيد على معضه حقوق أهلها معه ، ولكن على
أمن عباس انه كان يقول : هي المؤيدة (٢٧) .

وَعَلَيْهِمْ سَلَامٌ (سَلَامٌ مَعْلُومٌ مِنْ رَبِّهِمْ) (٢) *
 وَاعْرِفْهُمْ سَلَامٌ (سَلَامٌ مَعْلُومٌ مِنْ رَبِّهِمْ) (٣) *
 عَوْنٌ لَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ (٤) * وَاسْتَجِبْ لَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ سَلَامٌ
 عَلَيْهِمْ عَوْنٌ مِنْ رَبِّهِمْ (٥) * وَاسْتَجِبْ لَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ سَلَامٌ

- (١) جامع الأحكام القرآن / أبو عبد الله محمد بن أحمد الأصبهاني
المقريزي / ج ٥ ص ٢١٥ دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
الطبع أحكام القرآن / أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بأبي عيسى /
ج ١ ص ٢٧٤ سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م / ج ١ / وأبصر مجمع البيان
في تفسير القرآن / الشيخ أبو علي بن حسن الطبرسي / ج ٢
ص ٩٩ .
- (٢) جامع بيان عن رأي أبي الحسن / أبو جعفر محمد بن حرير الطبري
ت ٣١٠ هـ / ج ٥ ص ٢٠٣ - ٢٠٦ الطبعة الثانية .
- (٣) الأحكام القرآن / أحمد بن علي الرازي الجصاص / ج ٢ ص ٢٣٨ .
- (٤) تفسير القرآن العظيم / اسماعيل بن كثير القرطبي الدمشقي
ت ٧٧٤ هـ / ج ١ ص ٥٣٤ ط ٢

(ب) عند الحديث :

عرفني الحديث استعمالاً (١٠٠ -) بصفتي شخصاً جمع ربه مثل
عنداء وعنده وأصلها و به فتح أو و يسكون الدال قول ردي قبل ربه
إذا نطق ربه به وهي ما جعل في مقابلة اسمي ، سمي به بسمحه
بمصدر وقاؤه محذوفه وإيهاء عوض وفي الأمر - انقلب بدل مكوره
حسب فن وبصفت قلت - وأهـ - الجاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق
بمفصل لأن كل ما يجب فيه انحصار أو حال جنة يدرب به على أن
القصاص هو الأصل في العمل (١٠١) .

وعرفها العربي (المدة جمع به نسلها ونسب أصل أنه ربه
إذا نطق ربه به ، نطق في خبر به فحدث أو و عوض عنها إيهاء
وإذا أردت الأمر منه قول بكسر الدال أصله - فحدث أو أو منه تبع
عمله نص - أو نطق عن أهمره فحدث ، فحدث على أو أو فعل
ددياد وأدى ...) (١٠٢) .

وعرفها بروي (قال الاسم سمب امة عقلا تسميه بمصدر
لأن الاء كات بعد عاء روي العمل به كسر الأعمال حتى تطلق العمل
على امة الاء كسر - عدا) (١٠٣) .

وعرفها الشيخ منصور علي نسب (امة عود بعض في مقابلة
النفس أو ما دونها) (١٠٤) .

(٥) فتح حاري سماح صحيح الحادي أبو الفضل شهاب الدين أحمد
بن محمد بن حجر اعستلاني الشافعي ج ١٢ ص ١٥١ ط ١ سنة
١٢٢٥ هـ المطبعة الحجر .

(٦) عمدة الحارثي - صحيح الحارثي سماح بن راشد أبي محمد
محمد بن أحمد عيسى - ٨٥٥ هـ ج ٢٤ ص ٣٠ .

(٧) ش - الر - علي صحيح الموطأ / مسند محمد الرقابي / ج ٤
ص ١٧٥ - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

(٨) سماح الجامع لأصول في الحادي / الشيوخ منصور علي
باصف / ج ٣ ص ٩ / مطبعة عيسى البابي .

الذي هو من الجنس الذي له الدية تسمية بمصدر كذا ذكر في
المقرن (١٦) .

١٠ - بحث في هذه المذهب الحنفي في الأصولية جمهور فيها
اجتمع - طر له - انه - ان كان المفعول معه معنى ومصدر في مصدر
العرفان فان من عده من (الدية في اشرع اسم للمال الذي هو بدن
من لا تسمية للمفعول بالمصدر لأنه من المقولات الشرعية والارش اسم
لمواضع من (در نفس) - - - - - حشره الحنفي من
العرفان - - - - - حشره علامة او الاخلاص حسن من عند علي الوفاة
اشربلاي الحنفي على حشره ما حشره في حاشيته على اعرار (١٧) وحاش
في كتاب مجمع الأبر في مدني (البحر) - - - - - حشره حشره ابن عابدين
- - - - - الكف بالعرفان السابق .

وانفق القدوري في ابيداني مع الجمهور والقدوري من المصديس
عليهم في المذهب الحنفي ان قال (الدية في اشرع اسم للمال الذي هو
بدن النفس لا تسمية للمفعول بمصدر لأنه من المقولات الشرعية) (١٨) .
وقد وافق أبو سعد البخاري هذه العرفان الا انه اثنى خلافا لمعنا ثم
الصح عن عدم فهمه بهذا يكون مفقود مع احدى جمهور هذه المذهب
الحنفي - - - - - ما عدا قاضي راده وسليمان الحنفي قال (قوله ثم قيل بذلك

-
- (١٢) شروح الفتح القدير ج ٨ ص ٣٠٩ .
(١٣) رد المحتار على اندر المختار / على متن توير الاصدار - لمحمد بن أمين
بن عمر المعروف بأبن عابدين / ج ٥ ص ٣٣٨ .
(١٤) درر الحكام في شرح غرر الاحكام ج ٢ ص ١٠٢ .
(١٥) حاشية الشرح على درر الاحكام / ج ٢ ص ١٣ مطبعة محمد
أسعد .
(١٦) مجمع لا غير في شرح منقذ لا غير ج ٢ ص ٦٣٧ والدر استقوى
في شرح المستفي - حاشية على مجمع لا غير ، نفس الصفحة .
(١٧) المداد في شرح كتاب الشيخ عبدالحق المشيقي المداد
الحنفي / ج ٣ ص ٤٤ مطبعة محمد علي صبيح .

انك به سميته بمصدر. كذا في اصح من قال من الكتب وختاره في
 انه ان اردته في اشرح اسم لسان الذي هو من نفس لا يسميه للمفهوم
 بمصدر لأنه من استقولات اشرعه لا حتى به لا مائة من كونه مقنونا
 وبين ذلك سميته من نحو كونه به بوجه استسائه ومن مفهوم
 واستعمل عنه (١٠٠) .

وقد انعقد بضرورة الهندية مع جمهو. الاحكام في تعريف الهندية
 ويان اعرف بها من لا شره. حده في المعنى الهندية (اندية اسمان
 الذي هو بدل النفس والاسم اسم الواجب حده على ما دون النفس
 كذا في الكافي (١٠١) .

بعد هذا العرض الموجز وجدنا جمهو. هذه المذهب الخنفي يتفقون
 على أن الندية يدل النفس وان الاصل يدل ما دون النفس ولكن قاضي راده
 بعدا كما يعرفه الهندية اسقطه مع الخصوص من كذا الهندية عرف من
 عليها بوجه عرفه من الهندية يحملون به بدل النفس والاسم انما
 الواجب يحده على ما لا نفس بل (فان صفا من هذه المذكو.
 كذا ان تكون به محصية ما هو بدل النفس واسمها سيجي في المعنى
 من في الندية وفي الندية وفي الندية وفي الندية وفي الندية
 وفي جاحل الهندية وفي نفس الندية وفي الندية وفي الندية
 في عرف الندية من مستأثر من فعلت به فله على ما هو بدل من
 النفس (١٠٢) .

ومن هذا نظر من اني لاصي به مختلف من راي جمهو.
 الاحكام في عرف الندية حده كذا يحملون به اصلاح يعلق

-
- (١٨) حاشية اللزور على الفرو / المجلد الاول ص ٢٨٩ .
 (١٩) الفتاوى الهندية / ج ٦ ص ٢٤ .
 (٢٠) سائح لافكا في نسب الرموز والاسرار وعني بكلمة الفصح القديم
 لتسمي الدين محيد من قود. المعروف بقاضي رادة ج ٨ ص ٣٠١ .

على اذن الواجب في اجتنابه على النفس والارث يطلق على المال الواجب
بالجناية على ما دون النفس ، أما وصي ربه فليس استعماله منه على مال
الواجب بالجناية على النفس ، ما دون النفس ووجه تصرف اى ذكر الاثن
وبالمدونة وقد عرفت به ، كما ذكر صاحب النعمانية اذ في نفسه به
فاضي انه ان كان (المدونة) في نفسه منه مكره بحسب النعمانية حراما
فانه عند ان ذكر من مذكر في امره وحده السروج قال وانديه من
حصار بحسب نفسه الا في (و صرف منه) " وقد اشد فاضي بوجه
لرأيه المختلف بين جمهور الاحدث بأنه يملكه من اجتهاد غيره
ذكره . به من همه كثر في هذا المجال لا سيما أنها ست صاحبها عند
الاحدث أنه هي -

[illegible]

٢. كعبه على حده - عماره بن حمره - زهد بن حمره (على بني
بن وحمره بن عماره بن حمره - بن علي حمره بن - بن علي الله - بن علي الله

(٢١) مكتبة الشيخ محمد قاضي رافق - ج ٨ ص ٣٠١ - ٣٠٣ .
(٢٢) بل لاوحا - ج ١ ص ١٠٠ - شيخ محمد بن علي بن محمد
شيوكانى - ج ٧ ص ٢٠ - ج ٣ ص ١٣٨٠ - ١٩٦١ م / مطبعة
عصطفى الناصري

عليه وسلم - كنه اى هذا ليس كنه ، وكذا في كنه ان من عند مؤلفه
 فلا غرر منه وقد . لا ن يرحى ويدا حقول : ان في نفس ادمه
 ما من الامل ، و في الامل : وعب حده ادمه و في المناس ادمه و في
 شغل ادمه و في شغل ادمه و في ذكر ادمه . و في صلب ادمه ،
 و في احليل ادمه ، و في ارحل ادمه و في ادمه ، و في ادمه و في
 ادمه ، و في حلقه ادمه و في ادمه و في ادمه و في ادمه ، و في كل
 ربع من صانع . و ارحل عشر من الامل . و في اس حصى من الامل ،
 و في موصحه حصى من الامل . و ارحل عشر من الامل . و في هل
 الذهب (ص ٢٢) . و اسناني وول . و في هذا الحديث يوس
 عن الرهري مرسل . الحديث . اخرج ايضا ابن حريمه و ابن حبان
 و ابن الجارود و الحاكم و الهيثمي موصولا ، و قد صححه جماعة من ائمة
 الحديث منهم أحمد و الحاكم و ابن حبان و الهيثمي . و قد أهم الحديثون
 اهتماما كبيرا بهذا الحديث الذي بعد كتاب مينا من أسس ادمه ، و قد
 ذكره الحاكم في المستدرك مطولا و صححه^(٢٤) و ذكره سيوطي^(٢٥) في اندر
 نقلا عن الحاكم و اوردته ابن هشام في سيره^(٢٦) و الطبري في تاريخه^(٢٧)
 و الدارقطني في سنده^(٢٨) و ذكره يحيى ابن آدم صاحب كتاب الحراج
 أيضا^(٢٩) و قد أعتمد عليه الأمام الشافعي في الرسالة^(٣٠) و راجع المحقق

(٢٤) انظر بيل الاوطار / ج ٧ ص ٦١ .

(٢٥) المستدرك / ج ١ ص ٣٩٥-٣٩٧ .

(٢٦) الدر المنثور / ج ١ ص ٣٤٣ .

(٢٧) سيرة ابن هشام / ص ٩٥٥-٩٦١ / طبعة أوربا / ١٨٥٩م .

(٢٨) تاريخ الطبري / ج ٣ ص ١٥٣-١٥٨ / أبو جعفر محمد بن حريز /
 طبعة مصر .

(٢٩) سنن الدارقطني ص ٢١٥-٢٧٦ .

(٣٠) الحراج - ليحيى ابن آدم - رقم ٣٨١ .

٣ الرسالة / ج ١ ص ٢٢٢ .

الشهير أحمد محمد شاكر مسجحه هذا جده (٢) وكذا (٣) وقد وجدت
سعدى حلي هو الآخر صاحب جمهور الأحكام ومبطل إلى ما ذهب إليه
قاضي راده في جعل أدبه بدل النفس والأصناف وإن لم يكن قد استند
على ما ذهب إليه لأنه بقله من الكفاية بعد أن يؤيد نفس ابن علي عونه
(والأولى أن يقال أدبه هي المال الواجب بحجته في نفس أو عرف) (٤).

هذا ما ورد عن فقهاء أدبه الحلي في تعريف أدبه والأرض
ومحصله من أدبه عند جمهور فقهاء الحنفية بدل النفس وإن الأرض بدل
ما دون النفس وعند قاضي راده وصاحب العانة الذي نقل لنا قاضي راده
رأيه وسعدى حلي أدبه بدل النفس والأصناف ، والرأي لراجع عندما
ما ذهب إليه قاضي راده لأن مفهومه بلده مؤيد بأحداث من صحيحها عند
المحدثين في معتمدهم حديث عمرو بن حزم الذي أهتم المحدثون به كما
ظهر من التخريجات التي ذكرناها آنفاً .

لأبنا . - تعريف الدية والأرض عند الشافعية :

لم يعرف الإمام الشافعي أدبه والأرض مريداً محدداً وقد ظهر
مفهوم أدبه والأرض ما عده بعد أصلاً على دية الأعضاء .

إن الأدم الشافعي يفتقر أدبه بده على المال الواجب بحجابه على
النفس ثم يطلقها بده أخرى بحجابه على ما دون النفس ، قال في كتاب
الأم وهو يتحدث عن دية الأصابع ومفاصلها الشادة منها (وإن قطعت لأحد
مفاصل أصابعه سواء كل أصبع مفصلاً وكانت أصابعه سالمة بمفصلها
وسقفها ونحوها) يعني كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الأمل

(٣١) إلهامش روم (٢) بمحقق أحمد محمد شاكر على لرسالة شافعية
ص ٤٢٣ .

(٣٢) مبحث سعد بن حمزة عن حجابته من ٢ - ٨ - مطبوع في
حديقة تكملة بحوث الأدب في بغداد .

شافعي يطلق الدية على المال الواجب بالحياة على النفس ثم يطلق اصطلاح الدية ولا يراد على مال الواجب بالحياة على ما دون النفس .

وقد كان علامة الشافعي يطلق اصطلاح الدية بالحياة على ما دون

النفس ويطلق اصطلاح الحكومة على خبر جات التي لا يجد بها مقدار

معنى كيد بالحياة عليها من سراري وهو يحدث عن ربه الأتق (وإن

فقد انزل وقصه لأب وحب عليه الدية في امارن : الحكومة في القصه

لأن القصه ناعه فوجب فيها الحكومة كذا (مع انق) بريرة

الشراي بدينه : دية الدية في حب في قطع امارن وقصه لأب ما

حب في حب نفس وهي دية الكملة فانه يجر هذا مقرر اني انق

الذي حب فوجدت نفس مقدرا ما حب في النفس في دية : ما في

قصه فلم يند السريح بها مقدرا وهي قد : في النزل فقال هذا الحكومة .

وكان امرى يطلق اصطلاح الدية على المال الواجب بالحياة على

النفس : ما في النفس في محصره (وفي رهاب يعقل الدية ونسبي

احيي الدية) (٢٧) وسبق مع الامام الشافعي في خلاف الحكومة على الحياه

احي : بعد الشرح بما لا يفتي في محصره (ثم أعلم رسول الله

صلى الله عليه وسلم - حاله في دور انوضحه شيء قصدا وبها

حكومة) (٢٨) .

وهو يعرف الشيخ أبو بكر بن يحيى بن شرف النووي الشافعي الدية

هرها مقدرا من صلتها بالحياة على النفس ثم أطلقها وأراد بها المال

الواجب بالحياة على ما دون النفس اذا كان مقدرا وأطلق اصطلاح الارش

على مال الواجب بالحياة على ما دون النفس اذا كان مقدرا ولم يطلقه على

المال الواجب بالحياة على النفس قال الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

الشيخ النووي في المصحح (واشرح

(٢٧) أنظر المذهب / للتبصرة / ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢٨) أنظر محصر المصنف / الإمام اسماعيل بن يحيى المصنف الشافعي

٢٦٤ هـ ج ٥ ص ١٣٠ / ط ١ سنة ١٣٢٢ هـ .

(٢٩) محصر المصنف / ج ٥ ص ١٢٩-١٣٠ .

من موصحة ابن عرب سبها منه تحت قصص من شها والا فحكومة
 كجرح سار اندر (١) وقد كان انوردي يطلق مصطلح الله على الله
 الواحد بالوجه على النفس و ما دون نفس و (فهي النفس الله
 المملو وفي أحدهم نصف منه ... وفي اثنين اثنين وفي اجداهم
 نصف الله) (٢) وبعد عرفها نفس من برهلي سارج اسحاق بها
 (من واحد بالوجه على الآخر في نفس او قد دونه) (٣) ووافق هذا
 المعروف الشيخ في الذين انصروا في الجهة (وهي الواحد بالوجه
 على من اذكر المقصود في النفس و قد دونه) (٤).

وعرفها - حب الاشع بقوة (نوه و قد دونه كالعصه وعلها
 على سبها في غير لحر شرقها والا ف... و النفس من جراحات في
 من ل... (٥) وبعد ركز... (شمل الله النفس والاضراف
 وكن جرح... الله سبها حكومة) (٦) يطلق شرح سليمان الحمل
 مصطلح... على... جرح... ك... (ال... او غير
 ... في... على... (احصه... لا... و
 ... لا... حكومة... من... وهو

١٢٠٠ ج... من... و... من...
 مؤلف... من... ١٢٠٠ طبع مطبعة مصطفى لبي ١٢٢٨
 شوال

(١) غير حكيم المتعاليه... الله... من...
 محمد بن... المتعاليه... ١٢٥٠ هـ ١
 ٢٢٠ هـ

- (٢) بهانه يحتاج ان سرج اسحاق ج ٥ ص ٢٢٩
- (٢٣) لبيانه... من... ٣ ص ٥٠
- (٢٤) ... من... ج ١ ص ١٦٦
- (٢٥) حاشيه انبيجرمي على المصحح شرح... انور يحيى زكريا
 الانصاري ج ٤ ص ١٥٩

أوجه الفرق بين الشافعية والحنفية

من هذا يظهر ان عرق و صبح من السابعة و احدى من حلاله
تتوحد في صلبه عليها هو خلاصه خط احمر حبيب - هذا المصنف لم
يصلح عنه في بعض ما - قلنا - مدح المستفي و من - من هو ذى جعل
قلها - مدح - مدح من الامور - و من لا يخلق منه تسليح
الذره من صلبه مدح - مدح كبر شيخه في

و عندها خمسة نازي (أي يوسف) واقع شامعه في أيام
 كبره كمر عبد الله بن محمود بن مؤيد الموصلي الحلي و هو في يوسف
 (أي ح) على ما في الطباعة غير مقدره كنهائمه و هذا لأن الواجب
 للمؤيد و مؤيد ابنه من حيث أنه من الواجب بدل الدية (أي)
 وقد عاهد الموصلي هذا الزاني برأيه على علي و عمر رضي الله عنهم .

ثم أتى حقه ومحمد فلا يملكه معاملة الأمور لأنه آدمي • والأدوية
لا يهدو بغير وقد سئل عن قوله تعالى (قد نبتله في أهله) ^(١) مطلقاً
فالأدوية اسم للفواحش مقابل نفس آدمي أو معاملة الأدوية وهذا المعنى موجود
في أحد ولا يقول على سبيل هذا أصح الأصل في الاستدلال على وحشة
الحقيقة وسيد كان أحد هؤلاء ، واستكلف من خصائص آدمي لا من
خصائص النعام •

وكان يرعى على يد ابي يوسف في جعل القمح للعد وانزله مرله
(اموال ما ذكره ابو موسي) لان فيه معنى الأمانة حتى كان مكلفا وفيه معنى
الامانة واجمع جهما معده الأمانة على فسر وسقط الأدبي بخلاف
المعاني لانها مال محض وبخلاف اعصب لان اعصب اما يراد على المال فكان

(٥٠) أنظر المهدد للشيرازي ص ١٢١٠ .

(٥١) الأحبار سبيل المحار عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي

الخطى / ٥ - ٥ / ص ٥٢

• (٥٦٥) سورة النساء (آية ٩٢)

(قال) عليه دية اليد (٢٧) .

وقد كان سيدي خليل يعلو اصطلاح امين بحايه اذا كان
سجحا ويعلو الاصطلاح المذكور على الاعضاء المندومة اسمع كليله الشلاء
و عين قائمه سي ذهب عورها وقد اعلو اصطلاح بده بحايه اذا كانت
على الامراف والاعضاء قال في مختصره وهو يحدث عن امينه على
امين . وان ذهب كصير يخرج امين منه فان حصل او راد والا فده ما لم
يذهب وان ذهب وامين قائمه فان سقط كليله والا فاعقل (ي الدية)
كان سلب بد بصره (٢٨) .

جمع اصطلاح بده واعتقد في نفس واحد ولكن رأيت في هذا
امين مع مفهوم امين الاخير بوضع ان مفهوم الدية يطلق عنه على ما هو
مستعمل .

وقد عرفت بده من فقهائنا انك احفظ ما تنا فيه دية ووضوح
ان احفظ دية عن ان عرفه (الدية ما يجب على امرئ حرة عن دية
مخرجها منه سرقة لا سحرها فخرج ما يجب بده غير الامني من قيمه
في ان وجوده له حرة عن امرئ من قيمه و بده (٢٩) .

وقد عرفت في ان امين حدي سحر ولو انك في امرئ الدية
بجمع دية دية . فبده ما من حاشا المصنوع
بده دية دية . فبده ما من حاشا المصنوع
(في رفق بده و دية على بده اخر من دية من كدي . في
فقهه ولو زادت على اكثر دية) (٣٠) .

(٥٧) نفس المصدر السابق ص ٤٨٨ .

(٥٨) مختصر الحجيل للعلامة خليل ص ٣١٢-٣١٣ .

(٥٩) كتاب موهب جليل شرح في شفاء سيدي حجيل ص ٢٥٧ .

(٦٠) ساج ولا كليل مختصر حسن ص ٢٥٧ (طبع بدمشق موهب

الخليل) .

وتم يعرف الشيخ الخرشني ائمة عرفيا مجددا واصحابه الكهفي
وهو سبعة عن مقدار ائمة ثمانية وخمسة ورواه ابن جرير المذكر مسلم ثمانية من
الاول خمسة وثلاثين بموديتها (٢١) .

وقد كان الخرسني يعرف عن الخرساني في سائر الشرائع بها مقدارا
محددا بالحكومة فتكون مع خصوص اسنوح من السنداء به
وقد وفق شيخ الهدوى بحسبه على هذا الاستدلال في ذكر اصطلاح
لارس ، قال الشيخ الهدوى معلقا على شرح الخرساني في موضوع الخرساني
ذاكرا اصطلاح بحكومة في الخرساني في بقية هذا السنداء المحدد
(في الحاشية في ذلك) و قد كان اربعة في قوله خلدت على .
عند لمخوف ليس له لا حكمه (٢٢) .

وقد عرف ائمة الشيخ ابو الحسن يعرفا على مع الخرساني
السبعة وان لم يكن مسبوفا يعرف استداً به . قال الشيخ ابو الحسن
(ائمة اصطلاحا قال بحسب عن آدمي حار غوص عن مده) (٢٣) . وقد
اوضح الشيخ الهدوى معنى على يعرف آدمي بحسب في تخصيص ائمة
بعض آدمي على ائمة خروج قطع ائمة من هذا يعرف انخصص على
الآدمي في المصحح عن وجوب بدل الاعضاء والاعراف ائمة به عصب . انه
في اصطلاح سبوح ائمة على ذلك . وقد يعرف في ذكر الارس قال
الشيخ الهدوى معنى على شيخ آدمي بحسب (قوله على آدمي) فما وجد
في قطع مده لا على مده أي حصة هذا صهره . واظهر ائمة بعض
بها مده حصة ائمة و قد وقع التعبير به في كلامهم والاصل الحقيقة وحر . وقوله
آدمي حار غيره قد وجد في قوله على مده وقوله حار حار اربعة فما

(٢١) شرح الخرساني على مختصر الخلد ج ٨ ص ٣٠ .

(٢٢) شرح الخرساني ج ٨ ص ٣٤ .

(٢٣) ابن كفاية الطالب الراس رسالة اس آدمي ردد المروسي ج ٨
ص ٢٦٠ .

وحيث في قوله قال في حقه نص وقوله عومر عن دمه أي دمه (١) .
ومن آخر نص اعدوا الذي ذكره أنه يعني اتماته مع شيخ
أبو الحسن على حمل للمعد قيمة لا دية .

وقد كان شيخ ابن حري يطبق على ائمة الواجب بقتل حلف
اصطلاح الدية والمقتل (٢) .

ويطلق على ائمة الواجب ما جاز إذا كانت من الشرائع أو انحرافات
اصطلاح ائمة ويطلق اصطلاح الحكومة على ما ليس بمصدر شرعا فكون
معها مع سبوح ائمة المذكور (٣) ومن مخالف الشيخ الحارثي هذه
الآية أي كرهاً أي ما كان موضعاً في حاشية اصطلاح الحكومة
١١١٥ . ١١٥٠ (٤) قوله لا كره في شيء . مصدر (٥) أي في الشارع
ومما يـ . . . انحرافات . . . قدرها الشارع وقوله فحكومة الخ أي ما لم
يجاز به الحارثي من قوله أدب المجدي عليها سائمه ومعينه ومقرر . من
القيمين فحكم القاضي به على الحارثي (٦) .

ومن خلافه خصوص في الحسن بن سفيان أي اعلم عليها وقد
اعلمه خصوصاً انحراف أي سببه بها من شيوخ ائمة عن علي .
بني . . . في خلافه . . . على الحسن أو لأعضاء أو انحرافات (٧) .
. . . من سببه . . . في خلافه اصطلاح ائمة على خروج التي
قد . . . (٨) .

(٦٤) حاشية على ضعيفي عدلون على كونه الطالب ائمة أي رسالة ابن
أبي زيد القيرواني ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٦٥) في . . . لأحكام ائمة وسائر الفروع . . . ص ٢٧٤ .

(٦٦) في . . . لأحكام ائمة وسائر الفروع . . . ص ٢٧٩ .

(٦٧) مع . . . لأحكام ائمة . . . الإمام مالك ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٦٨) النتيجة في شرح نسخة من الحسن بن علي بن عبد السلام ليعسولي ج ٢
ص ٣٦٦ .

(٦٩) بداية المجتهد ابن رشد ص ٢٩٠ .

و - بحسب الشيخ قدس سره عند سماع بي لاوهري من شيوخ مكيه
 انه حين قدس سره كان يعلق اصطلاح الحكومه على ما سبق بمقدور سره
 ومن خلال هذا يعرف موضح ان اصطلاح مكيه صحت في ارضه
 انهم على خلاف مكيه على نفس ما ذكره في قوله قدس سره
 وانما هو في دفع وجر و - الشيخ قدس سره كان قد ذكره في
 الحكومه على كل حال من قبله قدس سره في بعض شيوخ من قبله
 مكيه كره اصطلاح الارض لا اني - انما هو .

وحيث يعرف من هذه التعريف اني ذكرها تعرف انما
 قد كان سماعا وان من قبل اني قدس سره قدس سره ومن سبق له
 كما فعل بعض الحاشية .

أوجه الفرق بين المالكية والحنفية

بخلاف المالكية جمهور الحنفية من حيث عدم صلاح الارض بالحد
 على ما دون الفس وخلقها مع الاحاق ما عدا ابو يوسف من حيث
 معاملته المدة ماله الاموال او جعلوا له قيمة مهما بلغ^(١) متفقين بذلك
 مع الشافعية والحنابلة على الرواية التي رجعها الشيخ في كتاب
 الاضاف كما ذكرها في موضعها مفصلا في تعريف ارضه عند الحنفية
 والحمد لله رب العالمين .

(١) في قوله ماله الاموال او جعلوا له قيمة مهما بلغ

(١) في قوله ماله الاموال او جعلوا له قيمة مهما بلغ

في الجزء السادس ص ٢٥٧ .

سحقها في حال حياة المسيح عليه وجهه ولأنه وحده ابولي أم م يوحنا ،
 ناهيك عن بيان أنواع العمل الذي يجب فيه الله ثم ايضاحه فيه الاطراف
 والخراجات وتشرط وجوبها ايضا رفق بهم من قوته (ولا تطلب فيه
 صرف وخرج قبل رثته) . وقد نهج الشيخ ابن صويان " نهج اسلافه
 تسويح الخاتمة او عرقها بعرضه يهوى مع انصوحه التي استشهد بها من
 المعنى واشرح الكبير وفي ذكر التسبيح علاء الدين المرداوي ^(٨٢) من التشرح
 الكبير المذكور في مداه الحريص ثم اوضح عن عدة وجود رأي مختلف
 فيه ويكون اوضح الخاتمة على مفهوم المعنى لادبه عدة ، ومن خلال
 الصوص التي عرفت بها واسي به سيع الخاتمة لمرصها ، يدعى به صحة رأي
 الشيخ المرداوي في احماد فيها الخاتمة على مفهوم ادبه كما ذكرها
 صاحب المعنى واشرح المفسر ويلون الارش عند محمد بن عبد الوهاب
 الحنبلي يطلق على " ذكر مقدار سره وان " لكن به فطلق عليه
 اصطلاح الحكومة ، واستعمال الخاتمة في هذه الخاتمة مجمع عليه عند
 علماء الخاتمة من من قدمه الحنبلي حينما تحدث عن دعه الامس بوجه
 (وان المعنى داسف حوائجها وبه مد هي أحدث ادبه وان سب مذهبها
 أخرى م يجب ربه ثم سر سره فداد منه كن ر عدت قصيره
 أو سوب لها حكومه) " اطلق اصطلاح الحكومة على بدل سب معدرا
 شرعا ، والخراجات سب مقدرة الا الخاتمة كما سبصل دما في ربه
 الخراجات .

(٨٢) مدار حسن و شرح الدليل الشيخ ابراهيم بن محمد بن سراج

بن صويان / ج ٢ - ص ٢٢٣ .

(٨٣) الانصاف ، الشيخ علاء الدين بن الحسن بن سفيان المزاوي /

ج ١٠ ص ٣٢ .

د (٨٤) فلعني - الجزء التاسع - ص ٦١٤ -

أوجه الفرق بين الحنابلة والمذاهب المتقدمة

يلاحظ على فقهاء المذهب الحنبلي عدم تسراحهم لغيره في التعرف كما فعل شافعه وبعد رجوعه في مصادرهم عن . سافهم مع أسافعه في جعل للعقد قيمة بالمال ما بلغت .

ذكر هذا الشيخ برادوي مستشهد على صحته . . كيرود من (٨٥) سوح المذهب الحنبلي قال . (ودينه العقد والأمة فيهما) بالغة ما بلغت هذا المذهب ، بالار . قال المصنف واشترح هذا مشهور عن الإمام أحمد . حقه لله قال في مروج . في كتاب المصنف ، في قول بعض هذا المذهب وكذا قال ابن مسجي في شرحه هنا .

وحرّم به في توحيد الأمور ومسح الأدي وعبرهم . وقدمه في الهداية والمذاهب ومسوع والحلاصة وأبني واشترح وأبدي والهداي والمحرر والسلمة والظم والرعدس والحووي الصغير وأدراك انابه وعبرهم بل عليه الأصحاب . وعنه لا يلغى . به البحر فلهذا حصل .

يكون على إرواه الأولى معقاً مع الشافعية ، بي يوسف من أجمعه وعلى إرواه الثانية يكون معقاً مع أبي حنيفة ومحمد ، وقد أصبح الشيخ ابن صوبان (٨٦) عن إيراد أحمد مرة الأموال بعد حقه عليه سراحه وهذا يظهر صحة رأي البرادوي فيما ذهب به ومن يدين وافقوا الشيخ ابن صوبان على رأيه شيخ بني اندلس الحنبلي المعروف بأن الحجاز إذ قال (ودية فن ولو هو دية حر) (٨٧) .

خامساً - تعريف الدية والأرش عند الشيعة الإمامية -

حدث في شرائع الإسلام شيخ أبو الفتح محمد بن حنبل .

(٨٥) الانصاف - ج ١٠ - ص ٦٦ .

(٨٦) مسار السبيل في شرح الدليل ج ٢ - ص ٣٤٣ .

(٨٧) منتهى الإرادات - القسم الثاني ص ٤٣٠ .

الحسن استحق اجلي عن الذباب و... يصع تعريفه حسب بلدية إلا ان رتبة
 في مفهوم ادمه صهر حد من بعض استصوص التي اطلعا عليها عدم كان
 يحدث عن مقدار به بعد فقد حدث عن مقدار رتبة اقتل العمدة ثم
 يحدث عن مقدار رتبة من تبه العمدة ثم تحدث عن مقدار دية القتل الخطأ
 وهذا يدعى على... الشيخ اجلي يطلق ادمه بالحجامة اذا كانت عمدا بعد
 اراضي... به عمدا او خطأ^(٨٨) ثم يدور رأيه في اطلاق الدية بالحجامة
 دا كذب عن الاصراف... بعد ان يحدث عن مقدار دية القتل الخطأ
 (وتسأله في ثلاث مسائل سواء كانت الدية تامة و ناقصة او دية طرف)^(٨٩)
 ثم يعرف في دية دا كذب كاملة أو ناقصة كدية النفس او دية الاصراف
 وهذا الرأي منسبه رأي المالكة السابق حيث ان كلاهما لم يطلق
 اصطلاح الا ن في الحجامة على الاطراف وبكده اطلق اصطلاح الارش
 بعد ذلك في المال الوحد في الحجامة اذا لم يكن الشارع قد قدر لها بدلا
 معا وهذا يسمى عند المذاهب الاخرى بالحكومة قال (وكل ما لا تقدير
 فيه ففيه الارش)^(٩٠) .

ويتفق الكشاف مع صاحب الشرائع في اطلاق الدية بالحجامة اذا
 كانت عمدا بعد اصلاح او شبه عمدا او خطأ ويتفق معه من حيث اطلاق
 الدية بالحجامة دا كذب الاطراف ويطلق الكاشاني الارش بالحجامة على ما
 كان مقدرا شرعا... الشيخ الكاشاني في موضوع دية الشعر (فان نسا
 د الف الانس... نحو على شعر ارجاس وشعر اللحية فقد في اللحية ثلث
 ادمه وفي راس مائه... للخنز وفيه فصور سيد أو دلالة والاصح

(٨٨) شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام ص ٢٤٥ القسم الرابع ،
 مطبعة... : الطبعة ١٣٨٩ هـ . ١٩٦٩ م .

(٨٩) شرائع الاسلام ص ٢٤٦ القسم الرابع .

(٩٠) شرائع الاسلام ص ٢٦١ القسم الرابع .

الاس وفاقا لمحق) (٢٢) قصد بالادش الدية الكاملة لأنه لم يربط لعص
دية الشعر وان نت .

وفي التوضيح لم يورد كتب شرائع الاسلام الارس المذكور ها هو
الحكومة في توضيح (ويسمى بحكومة اي لارس وهو ان يجعل
احر بصره ملو) (٢٣) . وقد تحدث عن الدية في حوهر الكلام
فعرها يعرف . ويسمى يعرف بها بين الارس وحوار . فلاقى الحكومة
كاصلاح مرادف لارس في حوهر الجواهر (ويرى قيل دية دية
وقد سمي به عقلا منها من احرقه على ادم وان من معاني العقل المسع
و . به سمي سمعه للمسلم به سبه والبراد به سبه . اعراض
بجابه على حر في النفس و . روي سواء كان به مقدر ولا وان لارس
وبما اختصت بالاول والثاني بالارس والحكومة فهي تسمية بتصدر (٢٤) .

اعق مع سبب شرائع الاسلام في اطلاق ادمه على بدل نفس
والامراف به مذكور . روى في اطلاق الارس على بدل الامراف .

وقد اشترط احريه صاحب كشف الدم بها كذا حدث عن
حالات وحوار دية فكون مفعول مع صاحب الجواهر في اشتراط
احريه (٢٥) . و . يعرف بهذا المعنى لدمه بصره دفعه وصحاحان قال
به ان حرمه وانه عوص عن واو واه الكلمة نقاب . و . است اقبيل
اعطيت دية (٢٦) .

(٩١) ففانج اشه نج مؤلفه الكشاشي نسخة محفوظة عبر مرقمة في
مدرسة لاهم حاضري وكشاشي هو محمد ابن شاه مرقسي
انقلب محسن ومعلوم سما محسن محسن الكشاشي توفي ١٠٩١ هـ
من علماء القرن الحادي عشر .

(٩٢) التوضيح ٤٥٨/٤ ع . عن محقق شرائع الاسلام القسم الرابع
ص ٢٦١ .

(٩٣) حواضر الكلام المحدث سادس طبعه حجرية عبر مرقمة .

(٩٤) كشف اللثام طبعه حجرية عبر مرقمة .

(٩٥) الروضة الشية لشرح اللمعة المشقية الجزء الثاني ص ٤١٨ .

ثم يحدث عن وجوب الدية في القتل العمد بعد اصطلاح وديه شبيهة
 العمد ويحدث عن دية القتل لخطأ وقد أطلق اصطلاح لدية بالخصية على
 الأطراف وادفع به أطلق اصطلاح الأرض بحدته على جهة اسرأ اذا
 بحدته وهذا يعني به مطلق اصطلاح بديه على ما كان مقدار سواء كدس
 الحدته على نفس أو لأخرى و أطلق اصطلاح لأرض على ما أسس بمقدار
 سرع فان شهد العمد وهو يحدث عن ديه سرع (ديه في سرع
 رأس جريح) ديه (ديه سرع) كدس سرع سرع سرع سرع سرع
 سرع سرع (ديه في سرع) لحدته اما جهة اسرأ لحدته
 الأرض مطلق ديه الحدس مطلق (ديه سرع) سرع رأس والمجته بعد
 الحدته عليهما (ديه) ان به كدس سرع رأس (ديه سرع) سرع سرع
 رأس المرأة ففيه مهر نسائها (١٣) .

قد أطلق اصطلاح الأرض في هذا نص فربما مره على جهة امرأة
 لأن الشارع لم يحدد لها بدلا معين ومرة أطلقها على اشعر اذا ست وهذه
 احكامه لم يحد الفقهاء لها بدلا معين فوالا احكامه وتكفي بالارش وهو
 احكامه عند احكامه وانكبه وانكبه وانكبه .

وبصرح أبو القاسم الحلبي في المختصر اذفع عن برادف الأرض
 والحكومة وكوبها بمعنى واحد حيث ان كل منهما يطلق ويراد به المال
 الواحد بالحدته اذا كان من الجراحات التي لم يقدّر الفقهاء لها بدلا معينا
 قال (والحكومة والأرض عذرة عن معنى واحد ومعه : انه يقوم سليم
 انه لو كان عذرا ومجروحا كذلك وسب التفاوت الى القيمة ويؤخذ من
 الدية بحدته (١٤) ثم يعرف التبع العوسفي في كتاب الخلاف
 الدية الا أنه كان قد أطلقها بحدته على النفس حرما على اصطلاح اجماع
 الفقهاء ثم أطلق اصطلاح الأرض بحدته اذا كان الشارع قد مره بها بدلا

(٩٦) الروضة البهية لتفريع الفقه الدمشقية الجزء الثاني ص ٤٣١ .

(٩٧) المختصر النافع ص ٣٢٩ .

معاً وقد يختلف مع صاحب المشية حيث به كل على اصطلاح
الارض كلفظ من ذوق الحكومه قال الشيخ موسى (كل حديه على
احترار من قدر من دمه في من عدد من ليمه لفي ثقب الحجر
وسابه وذكوره دمه وفي كل واحد منها في اعمد ليمه في من حجر نصف
دنه ومن اعمد نصف منه)^{٨٨} ومن مصلح الارض التي فيها في ارض
اندكوره بطهر اتفاده مع اعمده من ذكر آياتهم في تعلق ادمه
باحتياجه اذا كانت على العنبر والالوان والارض على كل ما كان
مقدرا شرعا ويكون الشبح العلوي محتفيا عنها اسمه في اطلاق الارض
على ما كان مقدرا شرعا وهذا ارأي مشاهير ما شهد به في كتب الاله المشاهير
وقد ذكرنا مصلحه في تعريف ادمه عند الدافعه .

وهو أطلق اسمه الطوسي في سائر الجداول اصطلاح الارض على ما
أحسن معتدلاً سرعاً ، جاء في التمهيد (من ذلك على أن سائر ما جاز
فانقطع سرعه ، فله سائر ، كذا عليه السلام كذا) و قد يرجع في ما
كان عليه أوجه حسب ما يراه الامام (عليه السلام) .

[illegible]

(٩٨) الخلاف المسألة ٨٠ ص ١٣٦ جزء ٣ .

(٩٩) نهاية في محرد الفقه والفتاوى لنسخ الحضارة أمي جعفر محمد بن

(١٠٠) انظر مفتاح الكرامة شرح السيد محمد الحواري بن محمد بن محمد الحسيني العاملي ص ٢٦٦ المجلد العاشر / طبع طهران .

ويطلق محدثو الشيعة الإمامية اصطلاحاً له ما يحويه إذا كانت على
 الاعتراف ويستدلون بأنه شبهة لأنه صاحب كماله أصبح الله به . وقد
 ذكرنا ذلك مفصلاً في معرض إمدادنا عند الحقبة ولكن محدثي الشيعة
 الإمامية به سموه الذي يذكره بلزوم (ص) جاء في كتاب
 الاستبصار للعقوبي إرواه الأولى (أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 عبدالله بن سيار عن يحيى بن عتبة عن علي بن السلام عن الأصمعي عن
 سواك في كذا أصبح عشر من الأس وفي الطبري خمسة دناس^(١٠١) ،
 وقد وجدنا من ذلك ثلاث روايات حسنة عنه وكان الكلبي يجر عن
 بدل الأعضاء بالدية^(١٠٢) .

أوجه الفرق بين الشيعة الإمامية والمذاهب المتقدمة

ومن خلال هذا العرض الموحز يبدو لنا مفهوم الدية والأرض عند
 فقهاء الشيعة الإمامية فهم يجمعون على إطلاق دية واحدة إذا كانت على
 النفس وهذا الذي جاء في كتبهم ويطلقونها واحدة إن كان على
 الأمل أو بغيره لأن على حياته شيء جراحته شيء بقدر شدة
 الجرح لا مع واحد واحد فلهذا هو الحق في هذا الاصطلاح
 ما يحكم به عندنا في اصطلاح عقوبي الأرض مرة كما أمثلة لشمسي ما يحويه
 إذا كانت مقدرة أو غير مقدرة مرة أخرى .

ومن ثم نرى شيعة الإمامية محمد حور معه بدل الدية على
 النفس والاعتدال كما قال في كتابه ويطلق اصطلاحاً يحكم به ما يحويه
 على ما من عند سريته أكثر اصطلاح الأرض وحاله وحاله في بئر
 للدية ح في فيه (أو د حقر ح في (من الواجب سبب إصابته على
 النفس أو غيرها وهذه من الواجب ما يحويه منه مقدرة في سبب التمساح

(١٠١) الاستبصار للعقوبي ص ٢٨٩-٢٩٠ بحث عن حور الأرض

(١٠٢) فروع من الكافي الجزء السابع صفحة ٣٠٠-٣١٧ .

كدية العنق وأكر الأعمدة، ومنه ما فوس امر صديقه ، الحكومه اي
معرفة البحراء الموثوق بهم (١٠٣) .

وقد اطلق اصطلاح الدية بالحداده على الاعضاء معصدا على روايه
جعفر الصادق ثم اطلق اصطلاح الأرس في حده ذات شعر مرة اخرى
وهذا مخصوص على في اللغه الدمشقيه وكان وجه على أن يذكر
الأرس حينما عرفت منه لأزركره في هذا الجتم يكون كلفه مرادف
لاصطلاح الحكومه ، ونفق طوسي من شمه الاممه مع أبي يوسف
واضافه في معامله الحد معامله الاموان فجع طوسي له فمه بعد
احده عليه مهم لمع وقد عرفت أنه الى لامه علي وسعد من
المسما (١٠٤) .

ويحتمل انحقق الحلبي رأي الطوسي حيث انه يجمع بمعه فمه على
شروط عدم تجاوز هاديه الحر وتؤكد انحقق هذا رأي فلاح
التوضيح (١٠٥) . (اي محقق الشرائع)

وقد ذكر الشيخ الطوسي في كتاب الاستبصار روي عن جعفر
الصادق بن علي وحبوب الدية يلحد من غير ذكر شرط عدم تجاوز
هادية الحر (١٠٦) ، ولا يحلف رأي شهد الحمصي اعانلي مع الحلبي
صاحب شرائع الاسلام في اشتراط عدم تجاوز فمه الدية الحر قال في
اللغة الدمشقيه (وده الحد قيمته ما لم تجاوز ديه الحر فردد ابها ان
تجاوزتها) (١٠٧) .

(١٠٣) فقه الامام جعفر الصادق الجزء السادس ص ٣١٥ .

(١٠٤) فقه الامام الصادق الجزء السادس ص ٣٦٢ .

(١٠٥) الخلاف الجزء الثالث ص ١٣٦ .

(١٠٦) شرائع الاسلام الجزء الرابع .

والتوضيح صفحة ٤٤٩ الجزء الرابع .

(١٠٧) الاستبصار ص ٢٧٣ الجزء الرابع .

(١٠٨) اللغة الدمشقيه ص ٤٢٠ الجزء الثاني .

بها لا معنى^١، وصح يعرف الدنه عند اشبح المرتضى من خلال هذه
النصوص التي ذكرناها أنها فهو طفلها ويريد بها تلك الواجب واحدة على
النفس أو ما دون النفس أن كان معداً شراً والحكومة طفلها ويريد بها
أعمال الواجب بالحيات التي يسر في تدبير من قبل القضاة وقد جعل
اشبح المرتضى الأرض في موحى الخطأ وهذا يظهر من قوله (ويلزم
«حفظ الدنه والأرض والحر والكرم»)^٢ ولا يقصد بإطلاق اصطلاح
الأرض بدل واحدة إذا كتب على الأعراف وبه دليل على ذلك الأول :
النصوص التي أبتناها في بداية التعريف إذ أنها كانت تتضمن إطلاق
الدنه بالحياتة على الأعراف سراحه * والدليل الذي أن اشبح المرتضى
يحدث عن فقه أحد هؤلاء (وحرف أحد وأروشه مسووه إلى فقهه
كسها إلى دنه في الحر)^٣ . فالصريح في أروشه لا يعود إلى الأعراف
لأن الأطر مؤنه وحر * عود الصريح إلى الأعراف بعد وأروشه
فمنصور من لا * . كما يظهر من هذين دليل على الواجب واحدة
على * . من يقصد سرحه لأنه * جعل اصطلاح حكومة من موحى
النفس الخطأ كما يظهر من أصل الأول * . يحدث عن حكومة أوجه
في * . عن أحد * . لا يمكن * . أن جعل الحكومة دنه فليس
استدراج لأن كلفه * . رد * . وهذا متفق مع فقهه الله سبحانه
أروشه . كلفه * . في يعرف دنه عدله وواقعه * . شبح
الصعدي *

ويحدث اشبح محمد بن اسمعيل الحسيني البغدادي عن الدنه
* . يصح عود * . يعرف دنه وقد فقهه فقهه دنه عند من بعض
نصوصه التي اختلف عليها قال شبح الحسيني^٤ (اعلم أن الدنه يلزم

-
- (١١٢) البحر الرخا - الجزء الخامس ص ٢٨٩ .
 - (١١٣) البحر الرخا - الجزء الخامس ص ٢٥١ .
 - (١١٤) البحر الرخا - الجزء الخامس ص ٢٦١ .
 - (١١٥) البحر الرخا - الجزء الخامس ص ٢٦١ .

من نفس مسلم) البحر محرره ادم كيف كان صغير أم كبيراً كاملاً خلقه
 أم دفعه كاملاً عقله أم دفع جسمه أو عور أو حروح أو شلل أو نحو
 ذلك في نفس (الدمي والجوسي والمعهدي) والمومن وهو كان رسولاً من
 البحر بين الياء (١١٦) .

نقلوا ادمه شيخ اعني كما يظهر من النص بالحياتية على النفس
 سواء كان اعني عنه مسلم أو دمي صحيحاً أو سفيهاً وهذا متفق مع اجماع
 الفقهاء . و كان دمه الدمى مختلف في اعداد وسحت ذلك مفصلاً في
 موضعه . ثم يظهر ابعاده مع الشيخ ابرهسي والصمدي في اطلاق ادمه
 بالحياتية على الاطراف والمناقع والحواس .

قال شيخ العسقي (. فله ادمه بعد في كل حاسة من الحواس
 الخمسة) (١) . ووفق الشيخ اعني مع الشيخ ابرهسي والصمدي في
 اطلاق اصطلاح بحلومه بحدوده على ما ليس معه سر . فان اعني
 بوصفه به الاصح (فان كتب الاصح رائده لهما حكومه) (٢) . وقد
 اطلق اصطلاح الاصل بعد له في سروده . فان لم يستمع سر حده
 مفهوم الشيخ اعني لاصطلاح لا من له سر . عن مؤلف من لا يهتد
 في دمه لأخيه لا . (لا يحكمه لا من في أية حاسة من بين الحواس
 . فبعضه اعني عنه أو موه فله اس من تلك الحادة (دمه) ولا
 اس لحده وبله في اعني دمه من منها (حسب ما ذهب) منه
 من رشح أو ديات وان تعددت الدماء في اعني (٣) . اطلق مره الاثنان
 كاصطلاح عنه شخص ادمه واجكومه . ذلك يظهر من بعضه الحادية . ثم

(١١٦) اساج يذهب لاحكام ادمه شرح من الاربعار في فقه الاسنة
 الاظهار - الجزء الرابع صفحة ٣٢٤ .

(١١٧) اساج يذهب لاحكام ادمه شرح من الاربعار في فقه لائمة
 الاظهار - الجزء الرابع من ٣٢٥ .

(١١٨) نفس المصدر الجزء الرابع من ٣٢٩ .

(١١٩) نفس المصدر الجزء الرابع من ٣٣١ .

بمخصص فائق مدته كاصطلاح يطلق على ائمة بعد يحيى ابو، ومن
 نهاية المعنى يطلق الارش مجردا واذا مد معروفا واندي أحاطة أو مفهوم
 الارش عند صاحب من لا رهاق يطلق كاصطلاح عنه برادف ائمة وعن
 اعني يطلق الارش كاصطلاح مرادف للحكومة وهذا موافق ما ذهب
 اليه الشيخ امير عيسى وقد صرح هذا المصنف بعد اظهر في بعض وسلسلة
 وقد عرف مدته من محندي مدته الامام محمد بن سعيد الكحلاني
 الصعبي المعروف، الامر يعرف عن الائمة ذكر كلمة يوي في دفع مدته
 ورواها ذكر الوي ان روى لائمه من دفع مدته تحت مدته ائمة بعد
 في مال الحامي، لا يوافق لا يوافق الاسم وسعة من حوارح الدين لا
 يرون وجوب حمل ائمة مدته احض وسفصل مدته في موضوع ائمة
 قال الشيخ الكحلاني الصعبي جمع مدته كمداد جمع عنه، اصل مدته، ودية
 بكسر الواو مصدر ودي اقبس يديه اذا أعطى وله ديتة، حدثت فاء
 الكلمة ونحوه عن الائمة كما في علة، وهي اسم لأعم مما فيه
 المخصص وما لا يخصصه (١١٠) .

ثم أطلق اصطلاح ائمة ناجية على الاسراف بعدا على حدث
 عمرو بن حرم في الصفحة نفسها وقد يطلق اصطلاح الحكومة ناجية
 على ما ليس حذر سرعا موافقا لسوخته (١١١) . وبعد هذا العرض الموحى
 بدو إطلاق اصطلاح ائمة عن امير عيسى واصعدني وامير عيسى الصعبي
 والكحلاني الصعبي ناجية على امير عيسى الاطراف والحكومة ناجية
 على ما ليس حذر سرعا، يطلق اصطلاح الاشارة كاصطلاح مرادف مدته
 عند مؤلف متن الارهاق .

سابعاً - تعريف ائمة والارش عند الظاهرة

يعرف علم بر مصدر ائمة الظاهري ومن يعرف عدي الا ائمة

(١٢٠) سبل السلام الجزء الثالث ص ٢٤٤

(١٢١) سبل السلام الجزء الثالث ص ٢٤٧

لأن حرم وإباحة للمحدث أصلاً^(١٢٢) ، أما ابن حزم فلم يقول بغيره
 لأنه وإنك تستطيع أن توسل أي رأيه في مذهب أبيه عنده من حلال
 خصوصاً التي تطبع عليها ، يوافق ابن حزم أصحاب المذهب السني في
 أخلاق أبيه كاصطلاح يطلق على الماء الواجب بوجبه في القتل اصطلاحاً
 أحمد وفي أحمد ساء الحديث أو سم شاة . وتفصيل ذلك في موجب العمل
 أحمد^(١٢٣) ، أما ابن حزم أحمد قال ابن حزم أنكره أنكاراً عاماً وتفصيل يكون
 في نفسه أصل عند المذهب وقد استدل على بطلان مذهب أحمد بوجبه بغيره
 (: ما كان مؤمناً أن فعل مؤمن (لا خطئ)^(١٢٤) وقوله تعالى (ومن يصل
 مؤمناً مميحاً فحرأود جهنم خالداً فيها) وعص الله عليه وبه وأعد له عذاباً
 عظيماً^(١٢٥) .

وإن من حرم ظاهره حرم إباحة المذهب السني في إبطال ذية
 الأعضاء وإباحة وإحوائها مميحاً على أدلة أرباب تفصيلها في مذهب أحمد
 : ما لا يعدل لأمر من لا يسمع بذكرها وأمر عليها . قال ابن
 حزم (قال أبو محمد فذكر الأذن بوجبه تعالى وتبينه أن الفصوص واجب
 في كل ما كان مميحاً من حرج أو كسر لأجزاء غير أن ذلك في كل مميح
 وفي كل ما كان مميحاً بوجبه وفي كل مميح وورود الحسن أشبه على
 رسول - صلى الله عليه وسلم - وفي أنكره . قال في ذلك المذهب : أنه
 بحر المحبي عليه فيه أو في التخصيص . لا لا وهو في الحديث في مذهب
 مؤمناً . لا لا علي . ففصل في هذا الموضع : الله تعالى يقول : حواص

(١٢٢) انصحاك / أبو بكر أحمد بن عمرو السجل أبي عاصم السجل
 : ٢٨٧م ذكره المصنف في مذكور يحدظ - اطلعة المباشرة -
 وعلى : لا يري في طبقات النساء أنه ظاهر المذهب لا يقول
 بالقياس - وهو صاحب كتاب الديات -

(١٢٣) حنبل / أبو محمد بن حزم الإندلسي بظاهري : ج ١٠ ص ٤٣٧
 مسألة ٢٠٢٣ .

(١٢٤) أنظر ص ٤١٦ ، مسألة ٢٠١٨ .

(١٢٥) أنظر ص ٤١٦ ، مسألة ٢٠١٨ .

للاستخدام انوار في النص ومن عليك حرج فيما أحطأتم به ولكن ما
 بعدت فلو كنتم (١١١) ثم ذكر أنه عليه وعليه في النص أنه (أعصاه
 وصعب حدث عمرو بن حزم الذي بعد من أهم أنه (أعصاه
 وسمي بعد هذا العرص أن عرف أنه من حرم من واجب واجب
 يحبه في النص عند أو نفس محض ولكن الحدث الظاهري صحاك
 ذكر أنه كبره جدا في كونه مدب من ربه الأعصاه ومن صعبها كد فعل
 من حرم فكون لصحاك محضه والأكثر من هذا أن الصحاك يعتمد
 على حدث عمرو بن حزم في ربه (أعصاه الذي صعبه من حرم (١١٢) الأندلسي
 بعد هذا الخلاف سطيع أن نقسم رأي الظاهره في تعريف الدنه التي
 قسمين قسم يوافق المذهب الفقهي السعه في اخلاقي على أهل الواجب
 ربحاه على النص أو ما دون النص في الحق وأما ذلك الصحاك وقسم
 يظنهم على أن واجب الحياه على النص في الحق والعقد إذا ارادها
 ولي المحي عليه ويقتل هذا الرأي من حرم الأندلسي .

أما رأي الظاهره في ربه المد فقد ثبت عندنا أن من حرم الأندلسي
 يعامل المد معاملة الحر من حيث تساويهما في مقدار الدنه وقد افصح من
 حرم عن هذا الرأي في موضوع ربه حتى الأمة وذلك بذكر الآراء التي
 لا تبوي ربه مع ربه الحر ثم رد عليها إذا عفا ولا سمح محل لعرصها
 وسبيلها في أحكام ربه الحي من تساوي ربه حتى الأمة من ربه وحده مد
 ربه حتى الحر من ربه الحر وإذا تساوى من حرم ربه حتى المد
 ربه الحي الحر فمن باب أولى أن تساوى من حرم ربه أنه ربه حر
 يظهر هذا واضح جدا في النص الأندلسي (١١٣) (نص كلام رسول الله صلى

(١٢٦) انظر المحل ج ١٠ ص ٤٨٩ .

(١٢٧) انظر أبو بكر أحمد بن عمرو النيسابوري (ص ٣٢٥) طبعه الآراء فتبعه الفقهاء بشارع محمد علي بن محمد
 سنة ١٣٢٣ هـ .

(١٢٨) المحل الجزء الحادي عشر ص ٤٥ .

الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة ع. د. عنه حسنها عند ووينده ع. د.
 بعد حتى الله عليه وسلم ع. د. هذا ما هو في حسن جريده ع. د. بحسن لأحد
 أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ع. د. عن ع. د.

ثامنا - تعريف الله والأرض عند الخوارج الإباضية :

مر على زرر مصنف الفقه الإباضي كما مر علينا نثر مصادره الفقه
 الظاهري وقد سر الله ع. د. (شرح ع. د.) كتاب جوهره
 مطبوع في علمي الأ ع. د. ولحكم الشيخ عبد الله حمد بن سواه اسدي ع. د.
 وسرر بها في مفهوم الدينة عند الخوارج ع. د.

لا يختلف شيخ محمد بن يوسف اعين صاحب شرح ابن مع
 نسخة الأمام سادس الشيخ عبد العزيز بن ابراهيم الحنفي الحنفسي
 اسوي ع. د. ١٢٢٣ هـ صاحب اس في تعريف الله ع. د. وقد عرفها الشيخ
 الحنفسي هي (مال مقدر بحسب حثاه في نفس وما - وبها لمحي عليه على
 حاسها) ع. د. وقد علف الشيخ اعين في الشرح ع. د. مفصلا عن هذا
 التعريف مال على اعاده كلمي مع الشيخ الحنفسي ع. د. من الشيخ اعين
 اشفاق الدينة من أوى انشي ع. د. اها هلك وم بعد مثل هذا في المحتملات
 التي اعتمد عليها حسا عرفنا الله في المنة ونظر بده الشرح وأهميه
 استجست الأشهر ع. د. بحلي مفهوم الله عند الخوارج لا سيب بعد
 سموه على آراء الحنيفة اس ع. د. أحده حسا حيث عرفت الله عند
 المذاهب الأخرى كتغير لون البشرة والوزن ع. د.

ح ع. د. في شرح (ع. د.) هي مال ع. د. سمية مال الله تسميه ع. د.
 والأصل سم معقول أي مال موى ع. د. لأصل موى ع. د. وهو ريف منتج
 اسم وسكان واو وكسر مال وتشديد ع. د. أي معصى وهو محرم
 والتحقيق أن لفظ الله مأخوذ من ردى وهو السلاخ وبه أودى فلان

(١٢٩) سيخرج هذا الحديث في أحكام دية الحسن

(١٣٠) شرح النيل وشعاع الطليل ج ٨ ص ٢

را هلك لكن هذا . يعني وما كتب انكمه امقدره ثبت عن اهللا سبب
 بدت وخرج غير امال كسبه منه لا يسمى شبه الا يفرق احده عن امان
 ؛ بما قلب ذلك بحوا . الا خرج . بحسب قال قومه من هو حسن في
 اعريف وهذا اعريف تعريف . بحسب وعرض انهم من التقدير
 وانحوط امذكورين في قومه قال مقدر بحب . عرضا عما لا يعني
 ذلك فلو قال مقدر من عرض عن نفس وما دونها حد ومعنى امقدر
 انه محدود كمانه غير خارج عن المقدر . ومقدر اندي لا يحب بحسب في
 نفس وما دونها . خارج . قد . ووجب بحسب كسب ان كده واشتم في
 المعاملات والعساق وما . حب مع تقدير بحسب غير نفس كسبه في امان
 و مراد بما . وفي الامر الاسير والاحمر والاسير والاصح . والاحمر
 والكسر والتفصيع وروا انهم . منفعه المقصود (بحسب على حده) (١٣١) .
 ؛ الملاحظ على اعريف وسرجه سمويه من يستحق بدنه حله الجاه
 ؛ بعد وفاء وهذا يصح محسوب في تعريف لانه يوضح ماهية المعنى
 وهذا النهج موافق . ذهب اليه بعض المحققين في تعريف بدنه قال الشيخ
 حفيظ (ومعنى في تعريف ان . به انهم ملوك المقصود كسر كنه يرب
 كل من يرب كنه . بدنه حره . يرب على يرب . ورويه وعمل سنة
 المعرفه . وموسى . من لم . . . شرح الاول) (١٣٢) .
 لا يمكن . بين اثنائي . راجع من هذا . رتب . لا هذا بحث
 في فصل من يستحق الدية .

وقد اوضح من امان وشرح تعريف بدنه عند احوارح وم بدجن
 لا . في هذا تعريف لا ان الشيخ حفيظ ذكره بعد ان تنويه (واصل
 لا . في الاصطلاح . يعلق على حق . ح . . . وجود لا على
 الانسان) (١٣٣) .

(١٣١) شرح التيل وشفاء العليل ص ٢ ج ٨ .

(١٣٢) شرح التيل وشفاء العليل ص ٢ ج ٨ .

(١٣٣) شرح التيل وشفاء العليل ص ٧٥ ج ٨ .

من هذا النص يبين اتفاق الحوار مع جمهور الجمعية حيث ان كلا
 منهم يطلقه ويريد به ان يكون الواجب في احايه على ما دور النفس ويتفق
 الشيخ عبدالله بن حبيب من علوم السلفي مع الشيخ ابي بن في اختلاف
 الدية بالحديث على النفس في القتل الخطأ او النعم بعد الصلح . قال الشيخ
 السلفي في منظومته الفاتحة :

وما الخطأ بوجوب قطعاً فوداً لأنه عليه ما قصدا
 هذا هو المخطئ . بل ربما عن غيره . انقل بدعماً
 يدفع عنه دية انقل عنه . فتورع في النجس^(٢٠)

ولا يخالف الشيخ السلفي نبوجه من حوار في اصلاح اصطلاح
 الدية بالحديث على ما دور النفس بل في مفهومه .
 ودسه كامله في السؤل ان لم يكن مسمكاً في قول^(٢١)
 وقد أطلق الشيخ السلفي اصطلاح الأرض بالحديث على الخروج دور
 الاطراف قال في منظومته :

لأنما الخروج في مراسد وكل واحد بأرض واحد^(٢٢)
 ولكن الشيخ السلفي لا يقصد اصطلاح الأرض من لجان التي
 لم تقدر في الشارع بل ما مع كل نفس بعض العقول . قال الشيخ
 السلفي :

فأرض في أرضة مراسد . حمسه ان أوضح عقمانا^(٢٣)
 من هذا النص يبدو إطلاق الأرض عند شيخ السلفي بالحديث على

(١٣٤) . انظر جواهر النظام في علمي الاديان والاحكام لعبد الله بن سلوم
 السلفي ط ١ ج ٣ ص ٦٤١ المطبعة العربية بمصر .

(١٣٥) جواهر النظام في علمي الاديان والاحكام / عبدالله بن سلوم السلفي
 - الطبعة الاولى ج ٣ ص ٦٤١ / المطبعة العربية بمصر .

(١٣٦) نفس المصدر / ج ٣ ص ٦٤٢ .

(١٣٧) نفس المصدر / ج ٣ ص ٦٤٢ .

ما كان معدداً كذا يصحح هذا كثير من نسخ كتابه تحت اسم كور أنباء
ويطلق الأباطية لفظ العقل ويريدون به الدية .

وبعد شيخنا الشيخ ابن حجر هذا بطله بطله بطله ، قال الأصمعي : سميت
عقلاً لأن الإنسان كان عقل بغيره وفي العقول ثم كثر استعمالهم هذا الحرف
حتى قالوا عقله العقول إذا أعطته دابة أو دابة أو غيره ، رواه عقلة
بشيرة إذا أعطته شئ من ذلك كله^(١٣٧) ولم يورد الأصمعي إطلاق العقل
على المال الواحد بحده انحصاراً لأن من كلام شيخنا في مسوط
السرحي ، أن سرحي به سب الرواية التي نعتت عليها اسمين إلى
الأصمعي^(١٣٨) .

أما الرقائعي من محدثي المالكة فقد سب الرواية التي جاءت في
شرح النيل إلى الأصمعي^(١٣٩) .

وقد أطله الشيخ الصدوري من متحري الحجة لفظ العاقلة وأراد بها
الدية ويعمل بلبلا عقلاً حملاً تحت أن العاقلة بقل الدماء وادية تعض
التراع والحصومة فكانت العاقلة مطا مراداً للدية ، قال الشيخ الصدوري
(كتاب المنازل جمع بقله شيخنا اسم وحسن القاف بمعنى اسم أي الدية ،
سميت بها لأنها بقل الدماء من أن بقل وهو العقل لأنه جمع
القائض)^(١٤٠) .

(١٣٨) شرح لنيل وشعاع العليل / الشيخ محمد بن يوسف الطيفي / ج ٢
ص ٢ ، المطبعة السلطانية سنة ١٣٤١ هـ .

(١٣٩) المسبوط ، ج ٢٦ ص ٥٩ ، انظر كتاب اللغات لكاتبه ص ١٥ ،
عبد الرحمن بن عيسى الهذلي .

(١٤٠) شرح الرقائعي / ج ٢ ص ١٧٥ .

١٤١ انساب في شرح كتاب / عبد الله بن عيسى دمشقي ، ص ٢٠
الحدثي ج ٣ ، ص ٦٩ ، مطبعة الراية ١٣٨١ هـ ، مطبعة

دار الكتاب العربي - بصرى .

المقارنة مع الرأي الراجح في مفهوم الدية والأرض

علمنا من عرضنا موخر في تعريف اتفاق جمهور حجية على إطلاق الدية في الحياة على النفس وإطلاق قصي رادة الدية في حجية على النفس أو الأضرار وقد استدل على ما ذهب إليه بأدلة تقيه حرجها في موضوعها ونحن نرى أن ما ذهب إليه أطلق اصطلاح الدية كما أطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عهد بها من استحسن عدس سمية الرسالة باسم دية في اشرعيه الاسلاميه لأننا نطلق اصطلاح الدية ويريد بها افعال الواجب بكل حاة مقدرة وما أن نحن يسأل احيايه على النفس أو ما دونهما فقد اخترنا هذا الاسم وقد أطلقنا على رأي الشافعية وضمناه الى قسمين قسم يطلق اصطلاح الدية بالحياة على النفس أو ما دون النفس مواضع قصي رادة في رأيه وصاحب الغايه وسعدي حلبي ، وقسم يطلق الدية بالحياة على النفس واصطلاح الأرض بالحياة على ما دون النفس اذا كانت مقدرة مواضع السرحسي وجمهور الأخاف . وقد فصلنا رأي الحنبليه في ذلك وبدى لنا إطلاق اصطلاح الأرض عند محمد بن عدالوهاب بالحياة اذا كانت مقدرة ومن مر اصطلاح الأرض عند جمهور المالكية الدس اسرنا بمصدرهم وفصلنا رأي الامامه في ذلك فتبين لنا اتفاق الطوسي مع صاحب المصنف القدير ومحمد بن أدرس الشافعي في إطلاق الأرض بالحياة اذا كانت مقدرة وأما بعض من فهمه الشيعة بحلول الأرض كاصطلاح مرادف لحكومته وقد اتفق الجوارح والظاهرية مع جمهور الأخاف في مفهوم لأرض ، والذي يراه ان كلمة الأرض اصطلاح كيف يقع اندهب على اطلاقه حار ولا حرج في ذلك ولكننا نرجح إطلاق اصطلاح دية بالحياة اذا كانت مقدرة كما ذهب صاحب كملته المصنف العبد ، ونرجح اصطلاح الأرض بالحياة اذا لم يكن بها قدر ولا حد من كملته الحكومه والأرض لأر اصطلاح لحكومته بخلاف ما عرفت عن اصطلاح الأرض دية ، ومفهوم حكومه كما سيبحث متصلا في دية فصلها بحدود وحول مال فيما ليس بمقدور شرعا

ولا تعارض بين ما احترمه مفهوم الأرض اصطلاحاً ومماها له لأن ذكره
 خمسة معاني إلا أن كدو الحداث أو الشرح أو استخراج أو الإصداق في
 معاجم لغة وذكره معنى واحداً من معاني الأرض به هو إطلاق الأرض
 كلفظ مرادف لمدته وهذا صحت بدر لأن القرار أنهم عر عن من
 انفس اصطلاح ائده به مصر المفهوم عن المال الواحد بحياة الفصل حفظ
 بالأش من بل ضرور عن هذا اصطلاح ائده اجماع ولا تعارض بين مفهوم
 الأرض انحصار عدة ومعجمية المعونة في تعريف اللعوي . ان احاطة
 رأي قاضي راده لا يكون احداً كذا لأن تعريف الاحاطة لئده سواء
 كان تعريف اجماعاً أو قاضي راده . كان واحد حلب لاه لا يصح
 عن من يستحق ائده ومن يحلها والذي مراد وامتد حلب في ذلك
 تعريف انحصار من . كيه والأوضح منه التعريف اجماع المانع الذي
 برحمة تعريف اصح بوقت مرعي الحلي وقد قصد هذا في تعريف
 ائده عند انحصار ويب همة ويسر برحمتها اياه ولا تعارض بين تعريف
 ائده في الاصطلاح وبين مفهومه للعوي لأن ما من ائده عند
 المعون . وكان لا بد من عدمه على كور ائده حق الفصل وهو ان
 اوجب بعد ائده عليه وانفس اللعوي متفق مع معاه المراتبي واجماع
 الفقهاء .

وبعد بين . أن ائده من مصدر محتم شرعاً يجب على عذلة الحربي
 لمحتى عليه أو منه بحياة انحصار انواقعه على نفس او ما دونها ويجب
 في مال الحربي . لا . ان كات احياة عمدا سواء كانت على انفس .
 ما دونها .

أن الأرض هو اصطلاح مرادف لمحكومه يطلق على المال الواجب
 بالحياة التي لم يدر اشرع بها بدلاً معاً أو يطلق على عموم الحسابات
 الواقعة على ما دون النفس .

آراء المعاصرين في تعريف الدية :

عرفها محمد رشيد رضا بمرعاً مقتنياً من فناء اذهب اشاعني او
فان في تفسيره (نأى الله الواجب بالحدية على احر في نفس او فيما
دونها)^(١٤٢) . والمراعي من ذلك وقد كده (الاستشهد بذكر نفس
صاحب المنار)^(١٤٣) .

وعرفها : صول ساعني محدي بمرعاً مقب من جمهور الاحد ف
ويكف م يعرف سها ومن التعويض في ادمون ولا منك في هذا العقل
ان نحوص في ان امرى من ادمه وانموص في ان اوجه اسه وسحب
ذلك في موضعه ان صول ساعني معاني (ارار من ادمه او التعويض
الديني شرعاً امال الواجب بالحدية على احر في نفس او فيما دونها وعلى ذلك
تكون الحدية نسب للحدية (نحوص)^(١٤٤) ، وقد تطلق محكمه حيدر
المراعي اسم ادمه على التعويض في أحد فرائدها^(١٤٥) .

وقرار محكمه بوجوب القدر في موضوعة من حيث اعداد وقد
بحث الدية من المعاصرين الاساد علي محمود الشح علي وعرفها بمرعاً
يتفق مع ما ذهب اليه جمهور الاخفاف^(١٤٦) .

ومن الذين نحووا ادمه في عصره الدكتور علي صادق ، وحيث وقد
عرض آراء الفقهاء الاخفاف في التعريف ثم عقب على آرائهم مبيناً ،
ووجه اعتراضه ان المرافع ليس جامعة بحقيقته المرفوع وعرفها بقوله
(الدية هي امال الذي يؤدبه الخارج او القابل الى الخرج او ورثة القتل

(١٤٢) تفسير المنار / السيد محمد رشيد رضا / ج ٥ ص ٢٢٢ .

(١٤٣) تفسير المراعي / أحمد مصطفى المراعي / ج ٥ ص ١٢٠-١٢١ .

(١٤٤) الحثايات المتحدة ، ص ١٩٨-١٩٩ .

(١٤٥) النظرية العامة لحرمة القتل / الدكتور حميد السعدي / ص ٥٥٥ ،

رقم القرار ٢٩١٣/١٩٤ في ١٣ حزيران ١٩٤٣ مجلة القضاء اسسه

الثالثة ص ٢٩٠ .

(١٤٦) مجلة القضاء / العدد الخامس / السنة الثانية / ص ٢-٣ .

أعرف على يد مهندس ١٠٠٠ ، يوجد على هذا التعريف نفس ١٠٠٠
 أي أحده على التعريف بهذه الأحكام شعبة ١٠٠٠ يتبع نوع الجنس
 ١٠٠٠ في بحث منه ١٠٠٠ كذا ١٠٠٠ في بعض الأحيان أو الفاتن في
 حمل منه وكان الأولى به أن يذكر اصطلاح المأفلة لا سيما وأن حكم
 يحمل جميع على عدم فهم المسلمين إلا أن ذكر الاسم من الجوارح ١٠٠٠
 أخرجوه عنه بعد عوده فلم يعرف أنه يعرفها مجددا بل بحثها على
 نهج المندوبين في آخر من وقد جعله عقوبة منه في أصل العهد وأصله
 في الفن ١٠٠٠ وأصل الحق ١٠٠٠ وعرف صاحب كتاب منه أنه
 ١٠٠٠ بأنها (ما أن الذي بحث سبب الخدمة ، يؤدى إلى بحث على أو
 ١٠٠٠) وهذا يعرف عدم على ١٠٠٠ من حيث عدم معرفة أي
 ١٠٠٠ عن المستوحب منه وعدم تخصصه المأفلة في حمل اندية ، وقد
 وجد يعرفها عرب فحصله الشيخ ابنه أحمد محمد أبو هرة إذ قال
 (منه هي مقصود في معنى ١٠٠٠ أو المصود ١٠٠٠ مقصود معنى وسواء هو
 ١٠٠٠ في الأعمدة على نفس وضع المقصود في الأعمدة على الأسراف
 ١٠٠٠ سواء هي منه أو من خرج أو موصلة) ١٠٠٠ أما
 ١٠٠٠ شعبة ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ في المقصود
 ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
 ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
 ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
 ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
 ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
 ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

- (١٤٧) منه في لائحة الإسلامية رسالة ركنور - ص ٢٦-٢٥
 (١٤٨) المبرع بحسن إسلامي - الجزء الثاني - ص ٢٦١
 (١٤٩) المصدر السابق ص ٢٠٩
 (١٥٠) فقه السنة - السعيد سابق - الجزء العاشر ص ١٠٤
 (١٥١) حرمة والتعوية في الفقه الإسلامي - جزء الثمينة ص ٦٣١

بأنه يجب أن لا يستند الخصام على دعوى وقد اشترط بعض الفقهاء رجاء المحامي في ابدال الخصام عليه و قد شرحت أحد من الفقهاء رجاء المحامي لأسبغاء الخصام إذا أراد المحامي عليه أو وله كذا ان الخصام يطلق على عقوبات النفس أو ما يوجب ولا يخلو على المال وسائر ما ليس بالنفس وانما مراد به ورجاءه و هو سلب يكون بدنة فصاح فقد جعلها بحكم العرامة والذية تختلف عن العرامة فهي ان وجدت في القتل المحض فهي على العاقلة وان وجدت في العمد فهي عقوبة بدنية من ناحية ومن ناحية أخرى فان العرامة تدفع الى الدولة لا الى المحامي عليه و وبه وللعرامة عيوب كثيرة سيجئها في باب الدية والتمويه في القبول .

وقد كان الأستاذ أحمد فتحي بهسي الى رأي الشرح في تعريف الدية ان خصصها وأراد بها المثل الواجب بالخدمة على النفس وجعل الأرض المثل الواجب بالخدمة على النفس .

وقد أطلق الشيخ حمد الشريفي صدق الله عليه وآله في الدية وهذا الرأي هو الحق في تعريف الدية عند الجواهر لأجله .

المدة (١٠٠) .

والأرض اذ قال :

بأنه اسم للمكان الذي هو بدل النفس في العمد من ماله الذي يجب دفعه الى من سب أو أذى النفس الواجب دفعه الى المحامي عليه

(١٥٢) الدية في اسرعة الاسلامه ص ٩ - ١٠ .
 (١٥٣) الخصام في الاسلام ص ١٤٨ لأحمد الشريفي .
 (١٥٤) تفسير آيات الاحكام ص ١١٩ للشيخ محمد علي السائس .

في جرائم الأعداء على ما دور النفس كالخروج عن هذا التوفيق يسمى
(الأرض) (١٥٥) *

وهذا العرض الوحداني من معرفتي بالدين والأرض والحمد
لله رب العالمين *

(١٥٥) انظر المدخل (الدكتور عبدالكريم زيدان ص ٤٠٩) مطبعة -
الهايتي - بغداد *

الفصل الثاني

أدلة مشروعية ثبوت الدية والأرش

مهيـد

سيكون الكلام في هذا الفصل في ثلاثة مباحث : -

- المبحث الأول : دليل مشروعية ثبوت الدية من القرآن الكريم .
- المبحث الثاني : دليل مشروعية ثبوت الدية من السنة النبوية .
- المبحث الثالث : دليل مشروعية الأرش .

المبحث الأول

دليل مشروعية ثبوت الدية من القرآن الكريم

(١) قال الله سبحانه وتعالى في سورة النساء (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ فممن حرموا رقبة مؤمنة ودية مسلمة أو أهله إلا أن يصدقوا) قال كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فذلك لله وحده وكان الله بصيراً بالعباد (١) عنه لأنه لم يأمره وحدها أنثبت مشروعية دية مسلم أحفظ حمية وقد فصلت أسسه النبوية الإحسان بصورة حنية وسيظهر تفصيل أسسه لأحكام الدية في بحوثنا القادمة .

(٢) وقال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم العصاص فمن أخطأ إلى امرئ باحراً أو عبيداً فليس بالأسى بالأسى فمن عصى له من أخيه شيئاً فانتاع بما عرفت وذا إليه يحسن ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن أعتدى بعد ذلك فإية عذاب أليم ولكن في لقصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون) (٢)

(٣) وقال الله تعالى أيضاً في سورة المائدة (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والألف بالألف والأذن بالأذن واللسان باللسان ولحروح فصاص فمن صدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أرسل

(١) سورة النساء - آية ٩١ -

(٢) سورة البقرة - آية ١٧٨ -

١٦ : حيث هم لظالمون (٣) هذه الآيات امرآة بكرامة من اعوانه
 لأساسه بقعه الحجابي الاسلامي وقد سمع ذيه اقتل الخط في آية
 احده كما سمع في سورة مائدة وسمعه في آية اخرى اذا سقط
 اخصاص منكم والي احسن عينة وقد افصح المفسرون عن وجوب الحديه
 في العمل الصالح ورا طبعها في اني انصت عليه في كل بحرطي في تفسير آية
 المعرفه - وفي القول باختيار ان شاء الله تعالى وان شاء الله في تفسير آية
 برصى لعائل بروى عدا عن سمع من المسمي وعطاء والحسن ، ورواه
 شهاب عن مالك ، ورواه قال الدارقطني والاوزاعي والشافعي واحمد واسحاق
 وابو نوري (٤) .

قد استدلل المعروف بتدليل عقلي على مشروعية ذبحه في بعض
أحواله (ومن طريق البحر فان حرمة ذبحه بغير رخصه لا ترجع عليه
احتماله نفسه وقد قال تعالى (ولا تصيروا أنفسكم) وقوله (فمن عصى) من
المعروف) أي فعلى صاحب الذم الاستماع بالمعروف في إطلاقه بالذمة وعلى
المقابل ذمها بحسن التي هي غير مصطفة وأخبر عن رخصه (٥) .

[illegible]

ما في الدنيا من شيء في نفسه آفة و كذا في قوله سر نزل بحكمهم
العلماء في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله و كذا في قوله

(٣) سورة المائدة - آية ٤٥ •

(٤) نصر الدين بن حاتم الخزاز : عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري
الطوسي ج ٢ ص ٣٥٢ ج ١ دار الكتب المصرية .
(٥) الجليلي (١٢) دار الكتب المصرية .

(5) الجامع لأحكام القرآن / ج ٢ ص ٢٥٢ .

٦٦) أحكام القرآن أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بالـ إعرابي انقسم
الاول من ٦٦، ط ١.

(٧) انظر تفسير النكشاف / حاز الله محمود بن عمر الزمخشري المحدث
الاول من ٢٢٢ - دار الكتب - بيروت .

في الجاهلية تسقى ردم ومال محب فدمي هاتين الا سده نه بيت وسدانه
 الحاج الا ان قتيل الحط شبه العبد ما كان بالسوط والعصا مائة من
 لاس منها اربعون حطه في نظوبها اولادها (٢) وقد روى أبو داود في
 مسنده هذا الحديث بسناد عبد الله بن عمرو أيضا لا ان بعض روى به فيها
 بعض الخلاف على أنها مرفوعة في المصنف مع رواية الصحاك (٣) ويعقوب بن
 الاثر مع الصحاك في روايه للحديث المذكور عطا ومعنى وأستاذ (٤)
 وذكر هذا الحديث لأمام الشافعي رضي الله عنه في مسنده (٥) ولم يذكر
 مصنفه الحديث الذي جاء في رواية الصحاك وابن الاثر وقد اكتمى بذكر
 لبعض الذين سمعوا في الدقة وقد اعتمد على هذا الحديث يوهان الدليس
 بن الحسن (٦) كما واعتمد شرح المصنف على روايه الشافعي للحديث
 المذكور لفظا ومعنى (٧) .

(٢) حدثنا ابن حميد قال حدثنا سلمة عن محمد بن اسحاق عن
 حكيم بن حكيم بن عباد بن حبيب عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين
 قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افترق مكة خالد بن الوليد
 داعيا ولم يحبه معاقلا وعنه فرائد من الحرب سلمة ومديح وفرائد من
 عمرهم فلما تولوا على المصنعة وهي ماء من مياه بني حديفة بن عامر
 بن عبد مناة ابن كنانة - على جماعتهم - وكانت بنو حديفة قد أصابوا
 في المعاهدة عوف بن عبد عوف أما عبد الرحمن بن عوف والفاكه بن المغيرة
 وكانا أصلا بأحرس من حسن - حتى اذا نزلا بهم فسلم هما وأخذوا
 أموالهما فلما كان الإسلام وبعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم خالد
 بن الوليد فصار حتى بول ذلك الماء فلما رآه القوم أخذوا للسلاح .
 فقال لهم خالد صفوا السلاح قالوا ما من قد أسلموا .

حدثنا ابن حميد قال . حدثنا سلمة عن محمد بن اسحاق قال
 حدثني بعض أهل العلم عن رجل من بني حديفة قال لما أمرنا خالد بوضع
 السلاح قال رجل منا فقال له حميم ولتكن يا بني حديفة انه خالد والله

(٢) انظر لذياب للصحاك ص ٢٤ .

(٣) انظر سبس أبي داود - ج ٢ - ص ٥٠١ .

(٤) انظر جامع الاصول - الجزء الخامس ص ١٥٩ .

(٥) انظر مسند الامام الشافعي (بهامش كتاب الام) الجزء الاول .
 ص ٢٥٩ .

(٦) انظر الهداية - ص ١٥٩ .

(٧) القصة شرح المصنف نال بها الدين عبد الرحمن بن ابراهيم
 المقدسي ، ص ٥٢٤ .

ما بعد : صنع السلاح الاسار . ما بعد لاسار الا صرنا الاعاق والله لا
صنع سلاحى هذا . قال - فاحذروا رجال من قومه ، ففعلوا ، فحذروا
اتريد ان تسقط دماؤنا ان الناس قد اسلموا ووصفت الحرب وامن
الاسارى فلم يراوا به حتى ترفعوا سلاحه . ووصف القوم السلاح ليعرف
حاله ، فلما وصوه امر بهم خالد عند ذلك فكفوا ، ثم عرضهم على السيف
فقتل من قبل منهم فلما انتهى الخبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجع منه ان لسماء . قال لهم اني ابرأ انك ما صنع خالد
من ابوسه . ثم دعا عني ابن ابي طالب عليه السلام . فقال - يا عني
اخرج ان هؤلاء القوم ينظرون امرهم ، واحمل امر الجاهلية تحب
فيمسك . فخرج حتى جاءهم ومعه مال قد بعته رسول الله صلى الله عليه
وسلم به فودع لهم الدماء وما صلب من الاموال ، حتى امه ليدى
مصلحة (٨) انكبت حتى اذا لم يبق من دم ولا مال الا وده بقيت معه
بعض من المال فمال لهم عني عليه السلام حين خرج منهم هل بقي لكم دم
او مال لم يود بكم فابوا . قال - فاني عطيتكم هذه النفقة من هذا
مال حساب رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لا تعلم ولا تعلمون ففعل
ثم رجع ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال اصبت
واحبست . ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعمل الفعلة
قائما شاهرا يديه ، حتى انه ليرى يياض ما تحت مكته وهو يقول اللهم
بي بر بك مما صنع خالد بن ابوسه ثلاث مرات قال ابن اسحق
وقد قال بعض من عبر خالد به قال ما فاتت حتى رمي بذلك عبد الله
بن جندب سبهى وقال ان رسول الله قد امرك بقتلهم لاساعهم من
الاسلام وقد كان يحذروا انهم حين وضعوا سلاحهم ، وراى ما يصنع
خالد يسمي حديثه . نسي حديثه صائبا انصرف وقد كنت حذرتم ما
وقعت فيه (٩) .

٤ عن ابي بكر محمد بن عمرو بن حزم عن سبه عن جندب عن
عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم - كتب الى اهل اليمن

(٨) انسبه - سبه ، يحذر من حبس ويجعل يبيع فيه انكبت يكون عند
اصحاب القتم واهل البادية .

(٩) تاريخ ارسن والمؤك لاسي جعفر محمد بن حرير لطيفي (٢٢٤ -
٣٦٠ هـ) الجزء الثالث ص ٦٨٦ تحقيق ابو الفضل ابراهيم .
مصبعة دار المعارف مصر سنة ١٩٦٢م . وانظر سورة النبي لاسي
محمد عبد الملك ابن حسام ج ٤ ص ٤٣ كتاب التحرير القاهرة سنة
١٣٨٤ هـ .

- قال محدث الصحاح بعد روايته بتحديثه المذكور ، (زوق عبي
سليمان بن داود الحولاني وهو رجل من اصحاب عمر بن عبدالعزيز مشهور
ان كان فهو ثقة وان كان الحرابي بنسب نسبي) (١٤) .
رحمته - بن سائمي (ج) يقبوا هذه الحديث حتى نسب سدده
انه كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام (١٥) .
(٥) قال بن سائمي : هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف
ما فيه عند أهل العلم معرفة يعني شهرتها عن الاستدلال لانه أشبه اسواق
نسبي ليس به معمول وامر به (١٦) .
(٦) كتاب عملي حديث ثابت محفوظ الا ان يرى انه كتاب غير
مستوع من فقه الرضوي (١٧) .
(٧) قال عقوب بن سفيان : لا اعلم في الكتب المأثورة كتابا صحيح
من كتاب عمر بن حزم فان الصحاح والتاميين يرجعون اليه ويستعملون
وايهم (١٨) .
(٨) قال بن سهايب : مررت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعمر بن حزم بن ثعلبة بن نحران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم ،
وصححه احكامه : ابن حبان والبيهقي (١٩) .
(٩) قال أحمد : (ارجو ان يكون صحيحا) (٢٠) .
(١٠) قال (احمد بن حنبل) ان كثرة في الارصاد بعد نفيه كلام اسمه
لحديث فيه ما عطف قلب وعلى كثر بعد هذا الكتاب متدارك بين الأمة
الاسلام قدسا وحديثا يصعدون عليه ويعرجون في مهمات هذا السبيل
اليه (٢١) .
(١١) روي لضعافي في الحديث : واذا عرفت لكلام العلماء هذا
عرفت انه معمول به وانه أولى من الرأي المخصص (٢٢) .
(١٢) قال الشوكاني بعد ان ذكر بعض الحديث (وقد صححه جماعة

-
- (١٤) انظر سبل السلام ج ٣ ص ٢٤٥ .
(١٥) انظر كتاب الدييات للضحاك ص ٣٤ .
(١٦) (١٧) سبل السلام ج ٣ ص ٢٤٥ ، وانظر بدل الاوطار ج ٧
ص ٣٠ .

- (١٨) انظر سبل السلام ج ٣ / ص ٢٤٥ .
(١٩) سبل السلام الجزء الثالث ص ٢٤٥ .
(٢٠) سبل السلام الجزء الثالث ص ٢٤٥ .
(٢١) سبل السلام الجزء الثالث ص ٢٤٥ .
(٢٢) سبل السلام الجزء الثالث ص ٢٤٥ .

عصمهم فإراد أولياء الله من نظامه أولاء الذي حسب بدتهم ،
عصمى عن آخ أن يكون لأول ربح الدية لأنه مات فوقه ثلاثة وليس في
نفسها لأنه مات فوقه من وبنات نصف دية لأنه مات فوقه واحد
وليس مع دية كسبه لأنه مات فوقه واحد وقال يجمع من القاتل عدد
القتل من دية إذا رخصت بها قصيب : إلا فإبوا رسول الله (ص) يحكم
حكم فإبوا رسول الله (ص) يقضوا عنه بقصة فلما ذكروا به قضاء علي
عليه السلام حازه المقصود أني بهي والله أعلم . وقد حكى هذه قصته
في الشخص مختصره وسب روايتها أن حميد وأسرأ . وسبهي كلهم
من حسب حسب أني المقصود من علي عليه السلام ثم قال وحشي من
المعمر صميم فإب . وبها أحسن من المعتمر زود حميد في مسنده .
قيل : صوابه : حشي بن المعتمر (٢٩) .

[illegible][illegible]

٢٩. عدد الأعداد من ١ إلى ١٠٠٠ هي ١٠٠٠

* رقم التسجيل الأول - الجزء الأول - من ٥٧٣ إلى ٥٧٤ ، الصفحة

من ۱۳۸۸ تا ۱۹۴۹: نجف احمد محمد ساک = ۱۵

من فب عطشده والشمس - مشر

١. نظر وحيا عن - تحقيق السلام - على

५२

١٤ من لا يحضره - لا من انك القبيح . الحرة انك من ٨٧

طبعة امرأته +

حمى ودمر سببه في حذب البحر . وبعد بعد وحب لاهم على ربح
 لله عنه ربع له به بلون لاه سبب في حذب الثلاثة فوقه بعد سقوطه .
 فوجب له به ربع سبب لاردحم تؤدي الى حدوث هذا الضرر وسقط
 ايلاله الارباع سببه لان حذب بحر كان سببه . ما سبب فوجب
 به به به لاه سبب باهلاك اثنين فسقط ثلثي الدية من دية ، اما
 احاب بعد سبب في اهلاك رجل واحد فوجب نصف به . واما ربع
 فلم يتسبب في اهلاك أحد فوجب له دية كاملة (٢١) .

المبحث الثالث دليل مشروعه ثبوت الارش

١٠ عن حميد بن أسد كثر اربع احب أسد بن نصر ا فوه
 اطلعت حارة فكسرت سبها . وفي رواية الفراري حارية من لاصار وفي
 رواية معمر مراء بدل حارية وغو بوضوح . المراد بحارية امرأة شبيهة
 بالامه ارمعه فوه بنوا السبي - صلى الله عليه وسلم - راد في اصيلح
 وميله لاس ماحه ومساوي من وجه آخر عن أسد فطلبوا اليهم المعو عابوا
 فعرضوا عليهم الاس بنو ي طلب اهل الربيع الى اهل التي كسرت
 ثيبتها ان يعفو عن لكسر المذكور معانا او على مال فامتنعوا راد في اصيلح
 بدوا لا نقصص وفي رواية الفراري فطلب القوم نقصاص بانوا السبي
 - صلى الله عليه وسلم - (فوه دمر بالنقصاص) راد في اصيلح فقال اس
 بن نصر الى آخر ما حكاه في كتاب النقصاص بن الرجال واستساء
 وفوه حبه فعرضي قوم وعفو . وقع في رواية الفراري فعرضي اقوم فعملوا
 الارش وفي رواية معمر فعرضوا بارس حدوده وفي رواية مروان بن معاوية
 عن حميد عن الاسماعيني فعرضي هل لمراء بارس حدوده فعفوا فعرف ان
 بوله فعفوا أي على لده راد معمر فمحب بن اسى (رض) وقاله . من عبد
 الله من لو اقسام على الله لأمره أي لأمر قصه (٢١) .

(٢١) احواله وعقوبة البحر الاول الشيخ محمد أبو زهره
 ص ٢٢١-٢٢٢ .

(١) فتح باوى شرح صحيح البخاري - الجزء الثاني عشر - ص ١٨٤ -
 لطيفه (اول) ابن حجر العسقلاني .

، ضم جامع الصحيح للإمام مسلم - جزء الخامس من ٥٠
 طبعة كتاب التحرير سنة ١٢٨٤هـ بمصر .

قال اسوكامي بعد ان ذكر نص احدث المذكور آتيا روه بحاري
والحمسة الا لترهدي (٣) *

٢٠ عن سي سرج لجر عي قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول فمن شرب بدم او حن - و يحمل الحراج فهو
احمدا من حين ذاك ما ي نفس و دحد العقل أو يعقو بان
أزاد راسه فخذوا على يديه (٣) *

ثبوت مشروعية الدية في الاجماع :

ثبت منه صحبه بالقرآن الكريم وسبب مفصلة داسه سورة
وعد 'صحح فعها' لمذهب في الاسلام على مشروعيتها قديما وحديثا فلا
محالف وما بساه في باب تعريف الدية تعيينا عن الرجوع الى أمهات
كتب الفقه مره أخرى واقصح كثر من الفعها عن مشروعية ثبوت
الدية بالاجماع قال صاحب كتاب معني المحتاج (والاصل فيها الكتاب
والسنة والاحصاء) (٤) *

(٢) بيل الاوطار / ج ٩ ، ص ٢٥-٢٦ *

(٣) انظر المشتق في احبار المصطفى - لمعدا الدين بن سبه الخوافي ص ٦٧٥

بيل لاوطار / لشوكامي ج ٩ ، ص ٨

(٤) معني المحتاج محمد أسلم بن الحبيب ص ٥٣ *

الباب الثاني

أسباب وجوب الدية

تمهيد

وجب الدية بسبب القتل وشدت موجع النفس بأعزى عمد وسببه عمد
والخطأ ومجرى العمد : القتل بسبب وجه خلاف من العمد من حيث
قسام القتل على ما سببه أو : العمد من غير عمد مجرى الخطأ
أو قتل من غير قصد فقتل الخطأ : وجب العمد على من وجب
القتل بعمد ومن غير العمد من : العمد : وسببه عمد أو خطأ
ويجب سببه : العمد : خطأ : وجب العمد : وسببه عمد أو خطأ
بجنا وتقصلا - إلى الفصول الآتية -

الفصل الأول : - أقسام القتل -

الفصل الثاني : - القتل العمد -

الفصل الثالث : - القتل شبه العمد -

الفصل الرابع : - من الخطأ -

الفصل الخامس : - القتل مجرى الخطأ -

الفصل السادس : - من الخطأ -

الفصل الأول

اقسام القتل

سنتقسم هذا الفصل الى المبحثين التاليين -

المبحث الاول - اقسام القتل في الشريعة الإسلامية .

المبحث الثاني - اقسام القتل في القانون .

المبحث الاول

اقسام القتل في الشريعة الإسلامية

اولا - باي الحنفية :

قسم في حنفية حية في قتل ثلاثة اقسام عمد وشبه عمد وخطأ كما روي عن محمد بن حاتم في المسبوط (قال ابو حنيفة رحمه الله يقتل على ثلاثة اقسام عمد وخطأ وشبه عمد والمرد في نيل وادع لقتل نفس حتى تمتد نفوس في من (الحكم ١) من الكاساني بعد قسم القتل في اربعة قسمين عمد محض - وفي شبهه العدم وقتل عمد فيه شبهة العدم وهو يسمى شبه عمد وليس هو خطأ محض ليس فيه شبهة العدم ومن يجرى في نفس نفس خطأ (٢)

وبعد قسم هذه ابي الفيت السمرقندي (٣) القتل الى خمسة اقسام عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى خطأ ولفظ يسمي وانذره في ذلك لفظه رحمه الله في حسن الترمذي (٤) وايد صاحب تكملة صحيح احمد بلفظ الترمذي نفس من غير اعتراض عليه وهو على

(١) المسبوط - الجزء السادس والعشرين ص ٥٩ .

(٢) بدائع الصنائع - الجزء السابع ، ص ٢٢٢ .

(٣) حواشي آفة ، عنوان ص ١٤٧ - لمحمد الاول ص ٢٥٤ تصديق اذ تكرر

صلاح الدين التاهي .

(٤) لهدية الجزء السابع ص ١٢٧ بامس الصحيح العدد .

- ثم من فقهه الحنفية ساخروني ، وقد ذكره جازي بحسب قسم
العلم كما ذكره اسرحسي (٦) .

ثانيا - رأي الشافعية :

قسم فقهه الشافعية الفرس إلى ثلاثة أقسام عمد وشبه عمد وحظ
قال سوي (العلم الفرعي ثلاثة عمد وحظ وشبه عمد) (٧) كما وضع
على هذه الأقسام الثلاثة فقهية محمد الرئيسي الخطيب (٨) وبامه لشيخ
الفرسي والدمياضي وأبو عبد الله محمد القاضي المالوزي بقوله (الحجابات
على الفرس عمد وحظ وعمد شبه حظ) (٩) .

ثالثا - رأي المالكية :

وقد قسم المالكية الفرس إلى مناسر وغير مناسر ثم قسموا المناسر إلى
عمد وحظ أما شبه العمد فإن المالكية لا يقولون به إلا إذا قتل الأب منه
فقط العصاص في هذه الحالة وبحسب أبيه الثلثة ومسيبين معزوف
عمد الكلام عن مفادير الديار أما غير المناسر فهو الفرس بسبب فإن
الشيخ الحرسي ، يراه يكون - ب الفرس - مناسرة ومارة يكون
بالنسبة (١٠) .

(٥) نكتة فتح القدير - الجزء السابع ص ١٢٧-١٢٨ .

مناه على الهداية - بهمس نكتة الصبح - الجزء السابع
ص ١٢٧-١٢٨

مجمع لأهل في شرح معنى (الجزء الثاني ص ٦١٦-٦١٥) .

أمر السفي في شرح المعنى - الجزء الثاني ص ٦١٦-٦١٥ .

(٦) در احكام في شرح عمر احكام - الجزء الثاني ص ١١٢ وبهذه
حاشية العلامة الشرنبلالي .

(٧) أنظر منهاج الطالبين ص ١٢٢ .

(٨) معني المحتاج ص ٢-٣ وشرح مناهج ص ١٢ - الجزء الرابع ص ١٣٠

وأنظر نهاية المحتاج - الجزء السابع ص ٢٣٤-٢٣٥ .

وأنظر إغاثة الطالبين - الجزء الرابع ص ١١٠ .

(٩) أنظر الأحكام السلطانية ص ٢٣١ .

وأنظر كما في الأحبار في حل مسألة الاحتساب - الجزء الثاني ص ١٣٧ .

(١٠) نص شرح - رددر - لابي البركات - الجزء الرابع ص ٢٤٢ .

وأنظر العرش - الجزء الثامن ص ٧ .

أمر حاشية شيخ العدوي في نفس المصدر سابق .

وأنظر مواهب الحليل - الجزء السادس ص ٢٤٢ .

وقد قسم من حرق العرقاطي شاكبي القمل أن عمده وسنة عمده
وحطاً (١١) أما بين العربي فقد قسم القمل أن عمده وحطاً (١٢) .

تتابعاً - رأي الخنابلة

قسم الحرقي القمل في عمده وسنة عمده وحطاً معاً مع أني حقة
واستافعه (١٣) وتتبعه أن فدامة الحسني وأن فدامة مقدسي في هذا
قسمهم وقد عرّف أن فدامة الحسني القسم الثلاثي لقتل أن كسير
من سافس حاء في المعنى (قال أبو القاسم رحمه الله والقمل على ثلاثة
أوجه عمده وسنة عمده وحطاً أكثر أهل العلم يرون قسمين معهما في هذه
القسام الثلاثة روى ذلك عن غير وعني أنه قال الحسني وبعني وفادته
وحداد وأهل العراق والثوري والشافعي وأصحاب الرأي) (١٤) .

ما عساه أبو الحطاب فقد قسمه القمل في أربعة أقسام عمده وسنة
عمده وحطاً وما حرق الحرق كذا فعل لنا ذلك عنه صاحب نفسي
يعرفه (وسنة به الحطاب أربعة أقسام فواد فسما رائد وهو ما أخرى
محرى الحط يعرّف أن سفت نام على شخص فقله وبع عنه من عنو
والقمل بالسيب كعقر السر وقيل أسكر وقتل غير لكللف أخرى
الحط وأن كان عمدا وهذه لصوره بين ذكرها عند الأكثر من قسم
الحط فإن صاحبها لم يمد القمل و عمده ونس هو من هل عسده
الصحيح قسمه حط . عطفه حكمه وقد صرح الحرقي بذلك فقال في
الحسني والحنو. عمده حص (١٥) . وقسم في الدين الحسني (١٦) القمل
كب حسنة بين فدامة حسني وسنة . عن قسمه الثلاثي للقمل لعقبيه
في صورة (١٧) . (١٨) .

وقد - صاحب المصنف عن يوح . الحطاب في تقسيم القمل قسمين
عند حاء في حسنة . عنداً لها (١٩) .

-
- ١١/ غير من الإحده . سنة عمده وسنة الحرق عطفه من ٣٧٣-٣٧٤ .
(١٢) أحكام القرآن - لابن العربي - ص ٤٧٩ .
(١٣) انظر مختصر الحرقي ص ١٧٤ .
(١٤) انظر المعنى ص ٣٢٠-٣٢١ .
(١٥) انظر الشرح الكبير ص ٣١٩-٣٢٠ .
(١٦) انظر المعنى ص ٣٢٠-٣٢١ .
(١٧) انظر مستهل الإرادات ص ٣٩٠ .
(١٨) انظر مدار السنين آخره الثاني - ص ٣١٥ . وعني من ٣٢ ولحقه
وحاشية ابن عبد الوهاب - الجزء الثالث ص ٣٣٠ .
(١٩) انظر الأحكام السلطانية ص ٢٥٦ .

أربعة أقسام وكذا فصل في الخطأ في هداية وغيرها (١٩) .
 وسبب استدراكي كلاهما من أن كسر من فيها الحمانية وهو سلاخ
 من حبل صلب يحمل ثوبا من حبل الأحكام ممتد عليها حاء في الأصناف
 (سبب استدراكي من الأحكام سريته على الحمل حول الأقسام ثلاثة داني
 نظر في الأصول فهي أربعة : سبب : ١ - الأحكام ممتد عليها (٢٠) .

خامسا - رأي الشيعة الإمامية :

قسم فيها الشيعة القتل إلى عمد وشبه عمد وخطأ متعمد وسبب
 مع شائعة وبعض أجهلته قال في حجب جوارحه (وحي كل حال ولا
 خلاف عليه في سبب القسم ثلاثة : سبب : ١ - الأحكام ممتد عليها (٢١) وقد هيأ
 السبب القوي عند سبب في سبب حاء في الخطأ ، الحمل على
 حاء - عمد متعمد وخطأ متعمد وسبب : ٢ - سبب حاء حاء
 وحارهم (٢٢) .

سادسا - رأي الظاهرية :

قسم من حرم الأندلسي الحمل إلى قسمين عمد وخطأ حوله بذلك
 سبب الحمل عمد في القرآن الكريم قال الله تعالى (ومن بعد موتها فاعلموا
 أن الله شديد العقاب) وفيها وتعتصم لله عليه ولعله وأعداه عتصما
 وقد سبب - ١ - حمل الخطأ بقوة تعالى ، وما كان يوصف أن يفتل مومنا إلا
 خطا ، ويكر من حرم منه العمد لأنه سبب باقرآن الكريم (٢٣) .

سابعا - رأي الزيدية :

أما الردية فقسموا قتل إلى ثلاثة أقسام عمد وشبه عمد وخطأ
 متعمد مع شائعية ولشبهة الإمامية وبعض أجهلته وأبي حنيفة
 حاء في سبب : ١ - ومن المطير (حدثني زيد بن علي عن أمه عن حده عن علي
 عنهم السلام قال لعبد قتل السيف والحديد وشبه عمد قتل الحجر

(١٩) انظر حاشية ابن عبد الوهاب على المصنف - الجزء الثالث ص ٣٣٠ .

(٢٠) نظر لأصناف الحرة : المصنف ص ٤٣٤ .

(٢١) انظر جوارحه : الكلام - طبعة حرة غير مرفوعة .

انظر شرائع الإسلام - الجزء السادس ص ١٩٦ .

(٢٢) انظر الخلاف - الجزء الثالث ص ١١٨ .

انظر شرح التبصرة ص ٢٢٠ .

(٢٣) انظر لمحتلى - الجزء العاشر ص ٤١٦-٤١٧ .

وانظر سورة النساء الآية ٩١ ، ٩٢ .

و أيضا و حص ما راد اعان عمره فحواه ففنه (٢٥) كما و قسم لسيح
 خرقي و سيج مستدي اقل الى الاقسام الثلاثة المذكورة (٢٥) ، وقد
 جعل سيج خرقي اقل سبب ففنا من قسم خط اعير مبر
 جاء في سراج و اخص ما وقع سبب أو من غير مكلف و من غير
 قاصد للمقتول أو للقتل لا يقتل في العادة (٢٦) *
 ثامنا - رأي الخوارج :

أما الخوارج فقسموا القتل الى ثلاثة أقسام أيضا جاء في سراج
 (القتل كالخرج أما عمد أو شبه عمد أو خطأ) (٢٧) *

مقارنة بين آراء الفقهاء والرأي الراجح

في المسحوقين من عمد عرض في حقيقة على رتبة سرحسي قد
 قسموا القتل الى ثلاثة قسم عمد وسبه عمد وخط ووقفهم على سبه
 بقسم فقهاء مدعي السرحسي و بعض حديثه و سبه لامة و اريد به
 و خروج لأصله وقد قسم السرحسي من فقهاء مذهب احمي على
 الى رتبة قسم عمد وسبه عمد وخط و ما جرى مجرى خط وسار على
 هذا القسم هو الخطات ومحمد ابن عبد الله من فقهاء حنابلة وأكر
 المالكية و ما عدا ذلك من سبه العمد ما عدا خطه لأن سبه بالسيف
 بالسبه للمالكية ، إلا ان المالكية - كما هو - قسموا القتل الى مباح
 وغير مباح وقد اقر به أغلب السرحسيين من فقهاء الحنفية و ما عدا
 جمهور فقهاء مذهب السرحسي احمي القتل وأهم ما في هذا
 الخلاف ذكر المالكية و ما عدا ذلك على سبه عمد وقد اختلفت مذاهب
 أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 عليه وسلم و ... لأن دبه اخص شبه عمد ما كان بالسوط و ايضا

(٢٤) تنمة الروح والنظير - الجزء الرابع من ٢٥٢ *

(٢٥) أنظر البحر الرخا - الجزء الخامس من ٢٧٢ *

أنظر حواجر الأحبار مسدحه من لحنه المحرر الزجر
 من ٢٧١-٢٧٢ *

(٢٦) أنظر البحر الرخا - الجزء الخامس من ٢٤٢ *

نصر اساج المذهب في أحكام المذهب من ٢٩٩ *

(٢٧) أنظر شرح النيل - الجزء الثامن من ٩١٠ *

صاته من الأول أربعون حلقه في بطونها أولادها (٢٨) *

وقد ذكر مالكه عبد جندب قال في العربي (عبد جندب سم
نصيح) (٢٩) ويخرج منسج من ما عبد الله الكتاب في من احتضيه و هو
احتطاب من جندبه لأبهم فسموا العنق في ربهه فسمم عبد وسنة عبد
وحدث ومجترى الخط وسجل العنق أربع صور اعتل بسبب ولا يرى
موجها بفصل بينهما لأن الأمل من مجترى الخط وسبب ودخلان بجلب
رائده احتابي في لا يظهر الفرق من سبب الذي سبب على سره فسميه
- وهو من صور العنق ومجترى الخط عبد فسمها وبين حافر دسر يحتاجه
من الحاجات التي تعني عنه شبهة إرادة العنق من وقع به انفسه فسمات
وهو من صور العنق سبب حاد في الساب وروما حرق مجترى الخط
من الساب سبب على رحن فسميه فحكمه حكم الخط واما العنق سبب
كحافر دسر وروم الخط في غير ملكه وموجبه اذا تلف فيه دمي الدية
على العاقلة (٣٠) *

أما بعد ابن العربي في تكراره بعدد الذي استنبط منه جمهور
العقود العنق سنة عبد وليس بجميع عليه عبد العنق حاد في نفس
أمره (روم حيد واسماق واسماق من رهونه في مسابهم ورواه
من سنة وعبد رواق في مصنفها ومن هرس في عبد ليرواق ورواه
ابن طبراني في معجمه والداوقطي في مسنده (٣١) *

المبحث الثاني

أقسام العمل في القانون

قسم رحان مادات العمل أن عبد وحظ وم يصولوا على العنق
سنة عبد ومن ما صنفه عنه في حرمه الإسلامة على رأي جمهور

(٢٨) أنظر منتن أبي داود - الجزء الثاني ص ٥٠٩ *

أنظر نصيب الزنه ص ٣٣٣ *

نصر مدار استدل - الجزء الثاني ص ٣١٥ *

أنظر اختلاف للصوص - الجزء الثالث ص ١١٨ *

(٢٩) أحكام القرآن - لابن العربي ص ٤٧٩ *

(٣٠) أنظر الساب في شرح كتاب - الجزء السادس ص ٣٥ *

(٣١) أنظر نصيب الراية ص ٣٣٣ *

مذهب لا يتم بدون به حكمه وحسنه غنية صياح ، ضرب المصفي
 من موت (١) وقد ذكر بعض قضاة ناس وهو القتل بالقصاص واعتبر
 ان لا يحصل من تركه به عقوبة بدنه كالت أم ماله فان لاسناد
 مصطفي كامل وروى - ناعس على وجه العموم ارعاه روح اسناد بواسطة
 اسناد واضاهر ان هذا التعريف عام يشمل صور القتل المتعددة ، فقد
 يكون القتل المرتب عليه القتل مقربا منه القتل وحده عن القتل العمد
 وقد يكون عدا القتل ناسا عن اهلها فيسمى قتل خطا وطبيعي أو
 مرتب ، يعاقب على كليهما عقوبة واحدة وليس له هي الصور الوحيدة
 نفس ان قد يحصل عدا القتل مصادفة وانما وبدون ارادة من قاعده
 وتغير خطا منه وهذا هو القتل بالقصاص واعتبر ومن المقرر الاعقاب
 عليه (٢) .

اما القعة لاسلامي فلا سمح العقوبة عن القتل بسبي صورة لأن
 اعتراف بمجرد صدور القتل من الجاني أما يرى ايجاب الدية على عاقبه
 الدم اذا اصاب على آخر نفسه ، ومن خلال تعصياتنا قتل مجرى الخط
 والقول بسبب وتوابع القتل في القصاصه سيظهر ان لا يخل دم في
 الاسلام (٣) - المهدي لا يخل بحق كالت براسي والمرد وقائل القتل
 نصر حق (٤) .

وقد أدرج دكتور العقوبات عراقية تحديد الضرب المصفي ان موت
 في فصل القتل الخطا (م ٤١٠) منه ، ولم يسم الماتون عراقية من بعد
 رجال مذكور على هذا السبيل بل يذكر عند السار الحملي ، وليس
 رى ، من ان حقه اني يجمع بين الضرب المصفي في موت وهي جريمة
 في الاصل عمنه وعلل حقه الذي لعدم تمها القصد لحياتي وكان من
 الاولي ان بعض سارخ سبها ان يقع ان جريمة في موضعها
 لموضع جريمة ضرب المصفي في موت بعد جرائم الخرج والضرب
 ولذا القصد ان جريمة القتل الخطا ان موضعها اني قتل امارة
 (٤١٦) وهي جريمة الايداء الخطا (٥) .

- (١) نصر المصنفه امامه تحرير القتل من ٢٥٢ وانظر جرائم الدم من ١٠
- (٢) مح سراج دكتور العقوبات السعداني - مصطفي كامل - مطبعة
 اعزاز سنة ١٩٣٩ ١٩٤٠ من ١٩٧-١٩٨ .
- (٣) نظر تعريفات القصاصه بصورة مفصلة في كتاب التاسع - فصل
 الاول - من هذه الرسالة .
- (٤) انظر السيرة الحياتي الاسلامي - تحرير ثنائي من ٦ .
- (٥) جرائم الدم - الدكتور عبدالستار الحملي - طعة ١٩٦٩ ، من ١٠ .

وانما لا يمتثل في ما ذهب اليه من سبرخ اعرابي من حيث اذبح حربة
 اعطى الى حوب في فصل قبل الفصل الخامس والستين ان راي المذكور حينئذ
 انما حصل على راجح انحاء انقصي الى انما بعد الفصل بعد ما بينهما
 في نسخة من حيث يؤثر قصد جنائي في كليهما وان كان غير ذلك من
 حيث الآلة المستعملة في القتل كما ذكر الفقهاء .

والذي يراه ان الواجب على رجال القابول ان يهتجوا نهج القابول
 فيجعله حرة من قبل راجح انما بعد حوب ان قبل منه لعدم - ٢
 حاسب حينئذ ان قبل بعد واصل الفصل كما ذكر رجال بغداد بعد
 انما المذكور حينئذ استعفى في حصول معي في حوبه انقرب انقصي
 في باب في سبرخ عقوبة الجنائي
 ١ - انصرفت اربعة اجزاء من حوبه في حوبه جنسي غيبه في
 يصححه .

٢ - عدم ابعاده رايه ان اذبح الحوب (٦) ما في الفصل بعد قبل
 قصد الجنائي من قبل راجح روج جنسي عليه واصل الفصل بعد من قبل
 قصد جنائي كونه عند خلاف من حيث الصورة والماهية من
 خلاف من حيث العقوبة ان سبرخ اعرابي من على عقوبة الاعداد في
 الفصل لعدم . كذا في صروف مشددة (م ٢١٠) في ع-ج وعلى سبرخ
 انما في حوبه في حوبه عدم وجود صروف مشددة (م ٢١٠) في ع-ج
 وقد حصل عقوبة من الخط في حوبه في حوبه في ثلاث سنوات في
 حالة اخرى او الفرامة التي لا تقل عن ثلثائه دينار ولا يزيد على
 خمسمائة دينار (م ٢١١) في ع-ج اما عقوبة انقرب انقصي في الحوب
 فلا تزيد على الخمس عشرة سنة في حالة عدم وجود صروف مشددة ولا
 تزيد على العشرين سنة في حالة وجود اطروف مشددة (م ٢١٠) منه .
 وسذكر في فصل قبل منه العهد وموجبه حكم الغواص الاخرى
 فيما يتعلق بعقوبة انقصي ان حوب . وانه على هذا لعرص في
 راي الفقه اصوب في قسم الفصل ان قبل منه العهد بحد من العهد
 من حيث الماهية والحكم .

(٦) الطريقة عمدة حرمية العمل - المذكور . حينئذ استعفى من ٥٢٢ .

الفصل الثاني

الفصل العمدة

سنقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

- المبحث الأول - في تعريف القتل العمدة .
- المبحث الثاني : - في موجب القتل العمدة .
- المبحث الثالث : - في حالات سقوط القصاص ووجوب الدية .

المبحث الأول

تعريف القتل العمدة

(١) عند الحنفية : -

عرف السرخسي **العمد** بغير ما يفهم منه العمدة الحنفية على أنه إحاطة في تحقق مفهوم قتل العمدة بعدم أن القصد في تعذيب لا يتم حد قصفه ولكن إلا في نفس تدل على القصد الحتمي أو عدمه .
الـ سرخسي إذا العمدة فهو ما يحدث صفة به سلاح لا قصد هو على إقصاء وعلى بقاء وهي من محسوسة لقصد أحدهم فتكون القصد أو على بقاء بغير ما يحدث به سلاح الذي هو خارج عما في الأصغر .
خاصية حدية (١) نفس السلاح خارج وحده تدل على قصد الحتمي .
الـ سرخسي ما يشبه نفس عمدة به وقد صنف السرخسي في حري محري سلاح في السرخسي ، القصد به صفة به سلاح أو ما يحري محسوسه في طريق الآخر كالتحريك الحدد ، لحسن الحدد ونطه القصد والرمح .
السكنى و صفة بالسيف أو وحدة حدية أو حتى نطه يعود أو صفة عمود حدية له حد وادماه أو أخرى نأثا .
وحد عليه القصد . (٢)
و- كبر الحاسي ما كره السرخسي مقصده كل ما فعل بعمل عمده المذكورات في ازهاق النفس (٣) .

(١) المصنوع ج ٢٦ ص ٥٩ .

(٢) حراة القصد وعمود اسائن الحدد الأول ص ٣٥٤ .

(٣) بدائع الصنائع ص ٢٢٢ ج ٧ .

ووافق رجل من بني حنظلة على بيعه بغيره بغيره
 كذا في ١٢ وقد أمروا صاحب تكمة فتح بقدر القصد حنظلي
 مع ما رآه من حنظلي في الآية خارجة قد يرى في حنظلي
 (سأنا) (٥) .

وقد تم صرح القصد بآية في آية حقيقة مجملها أن القتل
 أحمد لا يحق ما فيه . أن من ياله راحة كصحة الميزان والعمود
 في ج. محمد (٦) .

هذا خلاف صاحب من صاحب صحيح الأهر ركر عسار أبي
 يوسف ومحمد أن الأول من صفة من الوسائل في تحقق مفهوم من
 العمد كالحجرة العظيمة (٧) .

٢ (عند الشافعية :

يقول تعريف فقهاء الشافعية من العمد مع الصاحب من لالة
 خارجة و راحة تحقق بها ما فيه من العمد عند الصاحب وغيرهم
 وتنفق الشافعية مع قاضي رده صاحب تكمة لفتح لقدر من حنظلي
 شرائطه للقصد الحنظلي مع الآية قال الشافعي (يفعل بصادق من
 شخص مباشرة أو سبب حرجا كان أو غيره (امره) تكسر الهاء أي
 انقلب لنفسه أقسامه ثلاثة (عمد وحظ وسنة عمد) وجه القصد في
 ذلك أن الحنظلي لم يقصد عين المحسن عنه فهو الخط ، أن يقصدها من
 كان بها من غايها فهو العمد والإفشاء العمد (٨) .

وقد توسع المرمى في كفيته تحقق ما فيه اعتل العمد سواء كان
 القتل بسلاح أو بالخنق أو بالمسح عن الطعام أو اشرب وسواء كانت
 الضررة في مقل أو غير مقل (٩) .

٣ (عند المالكية :

يقول تعريف المالكية لقتل العمد مع الحرمي من فقهاء الشافعية جاء
 في فوائس الأحكام الشرعية (العمد فهو من يقصد القاتل إلى القتل بقدره

(٤) الهداية الجزء الثالث ص ١٥٨ .

(٥) تكمة لفتح بقدر من ١٣٩ وأعمدة على الهداية ص ١٣٨ وحاشية

سعدني حنظلي على الضاية ص ١٣٨ .

(٦) الكفاية ص ١٣٩ .

(٧) مجمع الأهر في شرح ملتقى الأهر ص ٦١٤ .

(٨) معنى يحتاج - ٢ ص ٣ و الشرح ص ١١٢ والمهدى ص ١٧٢ .

(٩) معتمد - ٢ ص ٩٦ ، الحاكمة سلطنة ص ٢٢١ .

عند العمل دون قصد أو كان يعمل منها قبل عاصه كذا (١٥) .
 وقد ذكر هذا التعريف صاحب الجواهر أيضاً * وجاء في الكافي
 وكني بن بر غم * محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان
 عن بكيتي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (العمل كل ما يحق
 منه فاصبه بعدد ما يحجر و تعصا و موكره فهو كله عند الله) (١٦) .
 (٦) عند القيدية :

السيرط الشيخ عيسى بن عيسى القمي في بعض حديثه
 عن محمد بن زاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تقبل عائداً من العمل
 من عملك إلا حديثاً *) يعني عمله جاء في صحيح حديثه (١٧) لا
 يمنع إحيائه على قى عمله (١٨) لأنه بعد وديت له تكون إحيائه
 مناسرة من مكلف وصيد فيقول يا سيدي قبل في إعادته أو قصد قبل
 بما منه لا يقبل في إعادته * يعني عليه من مبادك فانه
 يقبل فاعنه (١٩) .

ومثل عند محمد بن جريح (٢٠) وروي عن أبي بصير عن حماد
 أو أنه في رواية الحسن أحمد بن جريح يعني نوع الآية فانه يعني
 استعمالها يعني إذا تعددت الآية الأحرق ولا حيل في ما ذهب إليه
 أبو حمزة بن الحسن بن ما ذهب إليه الصاحبان ومن واقفهما في نوع الآية
 وما عداها التي تدل على قصد جرحي لأن الصاحبين حملاً أحسن
 لفظة وإصلاح غير محتمل من وسائل من هذا في نفس العمل
 بخلاف من حمله من قوله لأنه الجملة على إصلاح الجرح أو إغاضي
 كنه حمله في ما لا وجه رجحان من قضاة من نفس الآية أنه قد
 يرجع إلى من يحجر لفظة وقد عدا من من إصلاح وها
 جرح إعادته المستعمل مع لفظة عدم قصد جرح وهو قصد
 رجعي ووجه جرحي عمله ما لا وجه له من مبرورين من حاكم ولفظه
 أن يكون يروي عن محمد بن عيسى عن إرادته فعل وإيجاهه مباشرة

(١٥) بروضة الشهادة العامة محمد بن الحسن بن ٤١٨ وشرح مختصره
 ص ٢٢

(١٦) جوهر نكرة عند سادس صفة جرحه كمن عرقه ، انظر
 لبحثه سابق ص ٣١٩ .

(١٨) خروج من كمال ص ٢٧٨ ح ٧ وانظر الخلاف لعلوسي ح ٣
 ص ٩٣ .

(١٩) انظر صحيح حديث عيسى بن عيسى ح ٤ ص ٢٩٠ ٢٩١ .
 (٢٠) انظر شرح النيل ح ٨ ص ٩١ .

يُكفي في حريمه ، تعزيب أو اخرج - ما في القتل العمد فانه لا يكفي ارادة الليل من سلامة المحي عليه بل يجب ان يصرف ارادة الجاني الى عذاه أخطر وأبعد من ذلك وهي دهاق روح المحي عليه فلا بد ان يقصده الجاني هذه النتيجة الخاصة . وذلك يقال بان القصد في قتل عمد قصد خاص هذا هو شراد بقصد القتل . أما بقدر امانته فيسروك لحكمه الموضوع لها ان يسحقه وهو من الظروف كقوع اسلح - ومكب الاصابة واحده بين المهد والمحي عليه (٢١) .

المبحث الثاني

موجب القتل العمد واحكامه

(٢٢) عند الحنفية :

اتفق فقهاء المذهب الحنفي على ان اعصاب وخدم عبوه أصلية في القتل العمد ولا يجب الدية الا في اراضي الجاني مع ولي المحي عليه وقد استرطو رضا الجاني في دفع الدية أي ان المحي عليه اذا شاء الدية وأنى الجاني دفعها لا يخرج عن دفعها . قال السرخسي (فانهما بعد ما أنه لم يجب الدية بامره الموجب للعصاص الا ان يصلح لو - في القاتل على الدية) (٢٣) .

إدلة الحنفية : -

١ - قال تعالى : وأنتما عندهم فيها - نفس بالنفس .
سندل سرخسي بهذه الآية الكرمة ان أئيب العصاص في شرايع حق من قبل وقد عمده سرخسي عليها باعتبار شرائع من قبل شريعنا ما لم يرد ذكر نسخ وقد ثبت حكم هذه الآية بما يؤوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى) .

٢ - اخرج حنيفة قول الرسول صلى الله عليه وسلم عمد قود . قال السرخسي (وحديث في ذلك قود به عليه السلام) (عمد قود) فقد دحل (ألف في العمدة) معهود قود لم يكن بالحسن وليس بها ما معها فكان بحسن الدية ينصرف على ان حسن العمد موجب لقود فمن

—

(٢٤) انظر في اسمه به احكامه مكتوب محمد مصطفى اعظمي - مصعة جامعة قواد الاول سنة ١٩٤٨ من ١٥٨-١٥٩ .

(٢٥) من المسوط للسرخسي ص ٦٠ ح ٢٤ والهداية ص ١٥٨ وتكملة اسحر لرائق ص ٣٥٣ ح ٨ وفناوى الاغروى ص ١٧٨ ح ٢

الحاجي باقراده اما او صدقه بعد ذلك شجعت اليه دون انقود ، جاء في
 تكلمة البحر الرائق (الاصل ان بعدد سيقا الفصا صعد ظهور القبل
 - كان معنى من جهة التوري لا تحت يدته وان كان معنى من جهة القائل
 تحت يده استحيشا فانه يحرم على الاصل ان يدي قد يورخ على ما اد
 ادعى ابو جعفر و هو القائل باحمد فعد ، صدق ابو جعفر بعد ذلك انما
 وقال ان فيه عمدا منه اليه عن عمار باحمد (٩) ' وقد حسب
 بعضنا وئدته على حال واحد في احده فعدته بواحدة كما لو ضرب
 سهمين عند السهم في الاول من بعض في فته وخرج باحد في رجل آخر
 فان يوي الاول الفصا ولوي الثاني منه ولا يداخل بين هاتين
 اعمودين لان الفصا على الحاجي وئدته على عاونه فان راحة فته
 وان رمى رجلا عمدا فعد السهم منه ان آخر بعض الاول ولديس اليه
 لان الاول - بي احد انواع لحظ (هـ) لحظ في المعنى (١)

٢ - عند الشافعية :

ان بعضنا وئدته عوينا صا صا عند لسوفاه منبر يوي
 ما ساء منه ولا اعتبار برضي الحاجي فاد حار وري نحني عنه اليه
 و هو برضي الحارى بعد من ماله حمر على خلاف الحصة كما ذكرنا .

ادلة الشافعية :

١ - قال تعالى (يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الفصا في القبي
 اجر بالحر وابعد البعد والاسي بالاسي فمر على له من احده شيء فباتع
 معروف واد " اي به باحسان ذلك بحفيد من ريد ووجه من عسدي
 بعد ذلك فعد عدت ايم (١١) " ولانه اسي بعدها فان تعالى (ولكم في
 الفصا حياة يا اولي الاباب لعلكم تتقون) (١٢) .

حبر ، رجع فان احبر شافعي من حال حبره معاد من
 موسى عن كثير من معروف عن مفاين من حمار قات ول مقابل احبب هـ
 البسم من يمر حقت معاد منهم معادوا واحسن ، فحجر من مراحم
 في في قوله من معنى به من حصة سمر فاماع بامر هـ واد الله
 باحسان)

(٩) البحر الرائق ص ٢٧٠ ج ٨ -

(١٠) انظر بحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٥

(١١) سورة البقرة الآية ١٧٨ -

(١٢) سورة البقرة - آية ١٧٩

لأنه قال كان كتب على ابن ابوراه أنه من قتل نفسا بعين
نفس حو له أن يعادلها ولا يعفى عنه ولا يقبل منه الذمة . وورث على ابن
لا يحيل . يعفى عنه ولا يقبل ورخص لأمه محمد صلى الله عليه وسلم .
سأه قبل أن شاء أحد الذمة . وإن سأه عفى فذلك قوله عز وجل ذلك
يخفف من ركنكم . ح ١ . يقول الذمة يخفف من الله : جعل ثمة
ولا يقتل (١٣) .

ب . استدلال الشافعي على أحد الذمة في العهد من غير رضا المجاني
رواه عن ابن عباس (رضي) ومن مفهوم كلمة لعقوا ح في لام وأحسرا
سفيان ابن عيينة قال حدث عمر بن الخطاب قال سمعت محمدا يقول
سمعت ابن عباس يقول كان في بني إسرائيل انقصا من دم تكن فيه سم
لله فقال الله تعالى هذه لأمه كتب عليكم القصاص في الدم الحرة
الحر . لعنه الله الإسي لا سي من عفى له عن أخيه سي . قال
عمر بن الخطاب في عهد فاسخ بالمعروف يراه إليه بالحسن
ذلك يخفف من ركنكم ورخصه . ما كتب على من كان فيكم . فمن اعدي
بعد ذلك فله عذاب اليم .

وقد استدعى وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه اعلم .
كذلك ما قال مقاتل لأن الله عز وجل إذا ذكر القصاص ثم ذكر القصاص
ثم قال فمن عفى له من أخيه سي فاساخ بالمعروف وأداء إليه بالحسن .
ثم بحر والله أعلم أن يقال ب عفى بأن مولى على أحد الذمة لأن لعقوا ترك
حق فلا عوص . ولم بحر . لا أن يكون أن عفى عن القتل فاد عفى ثم يكن
إليه سبيل وصار لعاق في فعل ما في مال القاتل وهو ذية فله فتنعه
سعره ويؤدي له القاتل بالحسن فلو كان إذا عفى عن القاتل ثم يكن
لعاق سبعه ولا على القاتل سي . يوده بالحسن (١٤) .

ج . استدلال الشافعي (رضي) بدليل من السنة النبوية هذا نصه
قال الشافعي أخبرني أبو جعفر بن سفيان عن أبيه عن الثوري عن
حذسي عن أبي ذب عن المعمر عن أبي سريح الكعبي أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من قتل له نفس فله مهر البكرين إن أحب أحد العفل وإن
أحب فله القود (١٥) .

(١٣) أنظر الأم من ٩ ، ح ٦ .

(١٤) أنظر الأم من ٩ ، ح ٦ .

(١٥) في الحديث قصة رواء السهمي مذكورة من طريق الشافعي عن محمد
بن اسماعيل بن أبي مدرك عن أبي ذب (ح ٥ من ٥٢) ورواه

هذه ادية (امام شافعي رص) موجب العمل العبد ويظهر لنا ان
هذه اشافعيه مجتمعون على كون العصا والديه عقوبات استلزام
يتخير الولي ما شاء لهما من غير رضا القاضي (١٦) .

قال سببراني (ومن وجب عليه العصا وهو حذر النصف وقد
ان يعتصم وله ان يفوق على المال) (١٧) .

وقد اختلف بعض فقهاء الشافعيه في كون ذيه الصل اصيل مستقل
على نفس او العصا - يرى النووي الدية بدلا عن العصا اذا طلبها
وي المحدث عليه ويرى الماوردي الدية بدل عن النفس لا عن القود بدليل
ان المرأة لو قتلته رجلا عليها ذية الرجل .

بلو كان بدلا عن القود وجب عليها ذية المراه - وهذا الموضع
(اوجبت عند الموقوف ذية المقتول لا ذية القاتل) (١٨) ويظهر ان هذه
الاختلاف لعظمي لا اصيله له . لانماهم على ان الواجب هو ذية المقتول فلم
يكن لذلك اختلاف كسر فائدة على حد تصور الفقه ان شهادته ليس
المزمعي .

انما ص ٥٧ مختصر من طريق امي داود عن مسدد عن يحيى بن
مسدد عن امي ديب والحدث سديد أخرى في مسند احمد ج ٢
ص ٢٢-٢١ و ج ١ ص ٢٨٥-٢٨٤ و من مائة ج ٢ ص ٧١
وقد روى ابو عمرو القصب عبد المصطفى في حديث روى احمد واصحاب
الكتب الصفة كما في معنى روى ٣٩٠٢-٣٩٠٣ وقد روى اسحاق
حديث مشابه بعد الحديث عن من سرج بحر من - سي (ص)
قال في حديث : من اصيب بدم او جرح فهو الاخير بين احدى ثلاث
فان اراد الرابعة فحدوا على يديه - بقتل او يعضو او يأخذ الدية (
الصحيح ص ٢٥ .

واظهر ان ساه - ٥٥٢ ٥٥٢ ومسند الامام لشافعي ص ٢٥٨
وان مائة ج ٢ ص ٨٧٧-٨٧٦ ويظهر من لاجل سرج معنى
لاح ج ٧ ص ٩ و معنى ص ٦٧٥ و من سي د ج ٢
ص ٤٧٨-٤٧٧ .

(١٦) انظر مختصر المزمعي ص ١٠٥ ج ٥ .

(١٧) انصر حديث ص ١٨٨ و سرج سنج وحاشيه سمعوا اجمل ص
٥٤-٥٣ ج ٥ .

(١٨) انصر معنى احتجاج ص ٤٨ ج ٤ . و مائة احتجاج في سرج شهاب
ج ٧ ص ٢٩٤ .

وقال بشرى (موجب العهد المور ١٠٠ دية تدعى عند سقوطه
في قول جدهما منها وعلى المولى على المولى على ابيه عشر رص
الجاني) (١٩) .

٣ - عهد المالكية :

اتفق ابن العربي من المالكية مع الشافعية في كون الفصاح والدية
معمودين بحر نولي . شاء منها دون النظر الى اثر الجاني او عدمه رضاء
لانه اوجب على الجاني ان يدفع الدية اذا ارادها ولي المحمي عنه قال
ابن العربي (ان الدية ان عرضها الجاني استحب موتها وان عرضها
المحمي عنه او وليه وجب على الجاني قولها) (٢٠) وقد اورد ابو الحسن
القمياني رأيين مختلفين رأي الفقه اشبه الذي يوافق رأي الشافعية
في حصة وهي المحمي عليه رضاء الجاني على دفع الدية ورأي ابن القاسم
الذي يوافق رأي الحنفية في كون الدية لا يستحبها الولي الا برضاء
الجاني (٢١) وقد عرض الشيخ الحرشي كلا القولين ويظهر ان قول
ابن القاسم هو المشهور في المذهب .

قال الحرشي (ليس لمولى ب تدفع الجاني دية الا ان ينفق مخرج
او يرص الجاني بالدية هذا مذموم ابن القاسم وهو المشهور وخبره
ابن سعد وروى اشهب الحسبي عن الفقيه واعقوا على الدية حبرا على
الجاني (٢٢) كما وان ابن حري حرطى حرطى خلاف جواز من نفقها
المالكية دون سمية الفقيه ابن سبب وابن القاسم (٢٣) . وضاء على قول
ابن القاسم فلا بحر دية . اما ابن حري فعوان يخلو ان ينفق كس
معتق عليه ان ينفق عليه سقطت الدية ولم يجب في ماله .

ابن سبب استبعد من رضى لاهم ما كان في العرض في وضي
القول بحر ان شاء فليس من ماله احد دية وان لم يرص ماله .
يرى هذا من مذهب الشافعية والشافعية اربعة سبب من ذلك (٢٤)

(١٩) انظر مقاييس المحتاج ج ٥

(٢٠) كتاب الاحكام ج ١ ص ٦٩ قسم الاول ص ٦٩ ومواضع الجليل
للخطاط ج ٦ ص ٢٢٨ .

(٢١) شرح الرسامة ج ٢ ص ٣٦١ .

(٢٢) انظر شرح الحرشي ج ٨ ص ٥٠ وانظر مواضع الجليل ج ٦
ص ٢٣ .

(٢٣) فوائد الاحكام البحرية لابن حري لفرطبي المالكي ص ٣٧٥ .

(٢٤) انظر جامع الاحكام لفران لفرطبي ج ٢ ص ٢٥٢ .

وقد سبق اشبه ومن واقعه بالأدلة التالية -

١ - من أمرا الكريم مسيطر الدليل من مفهوم كلمة المعرو
الواردة في أنه انحصار قال المرطبي ، ورويه (من عني له من حية
شيء) أي ترك له دمه في حد استاويلات وروحي منه بالديه (فاساع
بالمعروف ، في فعل صاحب دم اتباع بالمعروف في عطية ياديه وعمل
الغافل داء أنه باحساب في من عمر مضاه باحترق عن يومه ، (٢٥) .

٢ - من سبه اسويه فد اس عربي (روى عن ابن عباس المعرو
ان تغلب اليه في العهد ، فيسح بالمعروف ويؤدى له باحساب بعيني
يخصن في الطلب من غير تضييق ولا تعذيب ويحسن في الاداء من غير
مطل ولا تسويق) (٢٦) .

٣ - قال من عربي في حسير فويه تعالى (وكنت عليهم فيها ان
لنفس باعس) (كتاب انحصار عند سي اسرائيل خاصة معروف الله
هذه الامة بدمه) وم يعرف مفسرو المالكية بهذه الرواية ، وذكر بردي
بعض الرواية عن ابن عباس ولذلك آمد الحديث الصحاح لرواية سي
ذكرها ابن العربي (٢٧) .

٤ - استدل اشبه ومن واقعه بدليل عملي محله كما ذكره مرطبي
(ومن طريق اسطر داء لرمه بدمه يعرف رضاء لآ مرضا عليه أحباء
بضمه) (٢٨) .

٤ - عند الجنابة :

ذكر ابن عمه الحسلي رواه في موجب الفعل احمد رواية
بوافق مفهومها ما ذهب اليه الحقبة ومن القاسم من ذلكمه وقد سبها
ابن الامام احمد بن حنبل ورواه بوافق مفهومها ما ذهب اليه الشافعية ،
واشبه من المالكية ويحمل ابن قدامة الحسلي الى الرواية الثانية مستدلا
بمفهوم المعرو الوارد في داة القرآنية (من عني له من أحبه شيء فاساع
بالمعروف وداء أنه باحساب) كما استدل بها الامام الشافعي .

حاء في المعنى (من عني له من أحبه شيء فاسعوا ان تغلب في

٢ -

(٢٥) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢٦) اسطر احكام العرب لآس العربي القسم الاول ص ٦٦ ، ط ١ .

(٢٧) مقابيح عيب للامام الرازي ج ٣ ص ٤٠٨ ط ١ والندبات للصحاح
ص ٣٥ .

(٢٨) الجامع لأحكام القرآن لمرطبي ص ٢٥٢ ج ٢ .

أحمد لديه (فاسد معروف) يسبح الطالب بالمعروف ويؤذي إليه
لظهور أحسن ذلك بحقيق من ربكم ورحمة مما كتب على من قبلكم
رواه البخاري (٢٩) .

وقد استدل في قدمه بأحد (روى أبو سريح ن لسي صلي
الله عليه وسلم) قال : ثم اتم يا حزاعة قد قتلتم هذا القتيل واب
وقته عافيه فمن قبل بعده فاعله بين حيرتين أن أحبوا قتلوا وأن
حبوا جدوا منه (٣٠) .

وقد استدل في قدمه بأحد بديس عقليين أيضا الأول أن بعض
خصمون رأوا أنه بعض من غير خصائص الأهل بقتل حتى أساس
وبعض منهم في الدية ولو لم يكن الخصائص والدية عقوبتين فليس بقتل
حق الناس في كلا العقوبتين .

قال في قدمه أحسن الأول بقتل خصمون إذا سقط فيه الخصائص
من غير راء سب ما كما هو عند بعض الرواة وخالف سائر المتأخرين لأن
دلها بقتل من خصائصها وبها بقتل في الحق وعنده بقتل من غير حسن
ماد رضى في أحمد بقتل بقتل كان له ذلك لأنه سقط بعض جهه (٣١)

واستدل أحسن في أولى أحسن عنه إذا طلب الدية كان سببا فيه
أحياء نفس البخاري وأرم على أحسن في وجهه مخالطة على نفسه .

وروى عن تسمية الرواة بوارده عن الإمام أحمد لمصلحة مع رأى
استدل به ، ورواهه أسى راجعها من قدمه أحسن (٣٢) .

وقد استدل في صواب رواية المقدسي في موجب الفعل أحمد على
أرواه أنه مخالفه رواية الإمام أحمد (٣٣) . وقال بها الشيخ تقي الدين
أشهر (٣٤) . ويظهر من رواه أن قدمه المقدسي هي لرواه
الراجحة في المذهب جاء في الأصناف (وأوجب عند أحمد شمس
الخصائص) أنه من ظاهر المذهب - هذا المذهب المشهور والمقبول به

(٢٩) انظر المغني الجزء ٩ ص ٤٧٤ .

(٣٠) المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤٧٤ -

(٣١) المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤٧٤ .

(٣٢) شاوي بن سمة لاس تسمية ج ٢ ص ١٧٣ والقواعد لاس راجع
الخصلي ص ٢٤٥

(٣٣) مدار المسند في شرح أصول مسيح تراجم بن صواب ج ٢ .

ص ٣١٦ وحاشية محمد بن عبد الوهاب على من المسح ج ٣

ص ٣٦٠ .

(٣٤) نظر مسهل الارادات تقي الدين أحسن ص ٤١٠ .

في المذهب وعليه الإصحاح وهو من مفردات المذهب * وعنه ان الواجب
القصاص عينا (٣٥) .

على رواية الإمام جند - جوجه - يجوز اعدول عن القصاص الى
الدية الا برضا المجاني ويجوز على الرواية التي رجعها الحلي اعدول
عن القصاص الى الدية وان سقط العاقب (٣٦) .

و اذا مات العاقب قبل حكم عنه وجب الدية في حالة بقاء على
رواية من فداه لا ان يبي محض بين القصاص والدية ولا شيء لحولي
اذا مات العاقب قبل لحكم عنه بقاء على رواية الإمام أحمد المرجوحه وقد
حالف بعض الحائث في هذا جاء في حاشية محمد بن عبدالوهاب على من
لمفع (حار الشيخ تقي الدس ان سقط بموته أو قبله وجره وجها
وسواء كان موسرا ومعترا وسوا" فبما الواجب القصاص عينا او احد
شيئين (٣٧) .

• عند الشبهة :

يقول البعض من فقها سببه الإمامية مع الحقيقة في كون موجب
القصاص والقصاص وسيرهون رضا المجاني اذا تامل ولي المجني عنه
عن القصاص الى الدية ومن البعض منه مع الشافعية والرداية المشهورة
عند الهائلة (٣٨) .

وقد اختلف الرواة في حكمه عامين مسدداً بان القصاص
في حالة جرح ضايق في الرخصة اليه (الواجب في قول بعض
القصاص الا جند - لا - من الدية والقصاص كما زعمه بعض العامة لقوله
يعاقب نفس بالنفس) وفيه تعارض كما علمكم القصاص في اعمى
الجزر (الجزر دية) وصححه يحيى بن سعيد بن مسعود عن الصادق (ع)
قال من قتل مؤمناً بغير قتله في الرضا - من قتله في غيره
الدية فان رضوا بديته واجب لك عاقب فاديه ان آجره (٣٩) . ومن
في هذه رواية بديته احسن لا به وجب الدية بالهاتين العاقبتين
بحكم عامة .

(٣٥) انظر الانصاف لعلاء الدين المرداوي ج ١٠ ص ٣

(٣٦) انظر الانصاف لعلاء الدين المرداوي ج ١٠ ص ٤٥ .

٣٧ حاشية محمد بن زيد ، كتاب في من المفع ج ٢ ص ٣٦٢ .

انواعه من رجب الحلي ص ٢٠٩ .

(٣٨) انظر كشف اللثام طبعه حجرية غير موقمة .

(٣٩) انظر الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية لمشهد السعيد

بن الحسن يحيى عايني محمد ٢ ص ١١٤ وشرح انصافه .

ص ٢٨٨ .

٧ - عند الحوارج الاناطية :

اتفق الحوارج الاناطية مع سادسهم في كون موجب الغسل احمد
العصاص وانه على حد سواء جاء في شرح السبل (والذهب ان لحساب
لولي الدم ٠٠ الى ان قال : ولتحجير بين الحق والبدية والعقل محدد
بهذه الامة : كان واجب على كل سورة العصاص وحرم عندهم اذنيه
واواحد على كل الاصل الحق وقوس تحت العصاص ، اذنه وذهب
سبيل حسنة واحمد لله (٢١) : وسبق دية والعصاص عند الحوارج
اد دعي الحادي احمد : دعي الحادي عنه الخط (٢٩) .

٨ - عند الظاهرية :

اتفق الظاهرية مع السادسهم ومن وافقهم في بحسب ابوسبي ليس
العصاص ، اذنه وقد وردت بضعاك حديث ابي سريح ادى احمد عنه
السابعه واوردته في سداد آخر بها عن ابي هريرة رضي الله عنه جاء
في كتاب (قال العاصي فكل عقول حلف وكل عقول عمدا ومهية
بحرور من ان عبادا و لا يحدوا دية او يعقوا) .

وقد اعتمد ابن حرم الاندلسي على حديث ابي هريرة فيكون يري
الظاهرية حسنا في اتفاقهم مع السادسهم ومن وافقهم (٢٩) .

٩ - القارنة والراي الرابع :

سبين لنا من ذلك عرض التوجيه اعقاب الحقيقة وان الماسم من
مالكة وبعض السعة الامامية والرواية المرحوعة التي ذكرها الحسيني
عن احمد على ان موجب العمد العصاص ولا يجب دية الا اذا رضى
الحامي بعد طلب ولي الحامي عليه وقد ذهب لسادسهم واسهب من مالكة
والحناية على الروايات المشهورة وبعض السعة الامامية والرواية
والظاهرية والحوارج لا ياضة ان خلاف ذلك لا موجب العقل لعدم
عندهم العصاص او الدية ولا رادته بدعوى في الاحتياط بل الارادة لوسي
المعني عنه وقد ذكرنا أدلة الحقيقة بصورة مفصلة وكان محلها للاعتماد

(٤٨) . انظر شرح السبل ص ١٠٦ وحواضر نظام لعدالة بن حميد بن

سلوم السالمي ج ٣ ص ٦٣٩ .

(٤٩) انظر شرح النيل ص ١٢٣ ج ٨ .

(٥٠) انظر المجلد ص ٢٥ ، ٧٦ .

(٥١) المحلي لابن حزم ج ١٠ ص ٤١٨ .

على عموم آيات القصص من القرآن الكريم (٥٢) . وما يرد على دليل
الجملة من آيات القصص مخالفه انفسهم هم في مفهوم كلمة اعفوا
اي رده في آية قصص حيث ان الكسر من المفسرين اعتمدوا على كون
قصص والدية عفو - استلزام في القتل - بعيد من مفهوم العفو الوارد
في قوله تعالى (فمن عفي له من أخيه شيء) .

قال رمحيري (ان عفا عنه بعض الورثة ثم عفو وسقط القصص
وام نصبه الا انه (٥٣) وقال غير الرمحيري (عفى العفو هنا ترك العود
يقول الدية من أخيه) (٥٤) .

واما الجملة فلا بد من ان هذه المعاني في تفسير العفو الوارد في
الآية اعراضه حال القصص (قوله تعالى فمن عفي له من أخيه شيء)
يعني ذوي ادأ عطف سببا من اهل بيته ويمنحه بالمعروف وسؤد
القاتل له رحمة فبذلك يعاقب الى احد اهل دا سهل دت من جهة
الماتل واحر انه يحفظ منه ورحمة كما قال عفيف - ذكر القصص من
سيرة عائدة (ومن تصدق به فهو كفارة له) فبذلك ان العفو والصدقة
وكذلك بده بما رر في هذه الآية الى قول الله ان بدها الطائي لانه
قد يذكر عفو بخافي باعطاء بده من حر الوالي بالاساع وامر الحاسي
بالا - والاحسان (٥٥) .

وما يرد على رأس المرحسي في قوله تعالى (وكسبا عليهم فيها ان
الفسس بالنفس - اعتماد انفسهم على هذه لانه الحرمة في موجب القتل
بعد قصص قصص) بده وبغير ان وجه اعتمادهم قوله تعالى (فمن
عفى له) ومن تصدق به فهو كفارة له قال الطوسي (كان على سبي
سر من القصص في عفا عن سبيهم بده في نفس او جرح قال وذلك
قوله تعالى (وكسبا عليهم فيها) في التوراة - يحفظ الله عن أمه
محمد صلى الله عليه وسلم - فحفظ عليهم بده في نفس او جرح وديث
يحفظ من ركنه ورحمة من تصدق به فهو كفارة له (٥٦) .

بعد مبدأ الحقيقة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعقد
قوله - وهذا حديث عام فخصه حديث أبي هريرة رضي الله عنه وسبي

(٥٢) انظر الميسرة للشيخ حسي ص ٦٠ ج ٢٦ .

(٥٣) انظر الكشاف لرمحيري - جلد الاول ص ٢٢ وابن كسر ج ١
ص ٢٩ .

(٥٤) انظر جامع بيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ج ٥ ص ٢٥٩ ص ٢ لجلسي .

(٥٥) انظر حكام القرآن بخصائص ج ١ ص ١٧٥-١٧٦ .

(٥٦) انظر التبيين في تفسير القرآن للطبرسي المجلد الثاني ص ١٠١ .

و يكون الوصي قد جحد عصا من حقه الذي يعنى بالحاجي بعد هروبه او
 جرده وبعد مرور بعهده الحجر على ابيه لا يدر امواله فكيف لا يحجر
 على من يصحح نفسه ويؤبر ما عليه بعد طلب الوصي الدية منه وتنازله
 عن عقوبه الفصاص وى تعالى (ولا تغلوا انفسكم) (١٥) .

المبحث الثالث

حالات سقوط الفصاص ووجوب الدية

مهيكل

سنقسم هذا المبحث الى المطالب الآتية : -

- المطلب الاول - في سقوط الفصاص ووجوب الدية بسبب العفو .
- المطلب ساس - في سقوط الفصاص ووجوب الدية اذا كان الحاجي صلبا
 او هيجوتا .
- المطلب الثالث - في سقوط فصاص ووجوب الدية اذا كان محس عليه
 ذميا والحاجي مسلما .
- المطلب الرابع - في سقوط فصاص ووجوب الدية اذا كان الحاجي انا .
- المطلب الخامس - في سقوط فصاص ووجوب الدية اذا ورث الفصاص
 قريب الحاجي .
- المطلب السادس - هل سقط فصاص وجوب دية اذا كان الحاسي
 اكثر من واحد .

المطلب الاول

سقوط الفصاص بسبب العفو ووجوب

الدية او سقوطها

سنقسم هذا المطلب الى الفروع التالية -

- عرق لاوا - عفو لاوا .
- عرق ساسي - عفو محس عليه .
- عرق الساسه - عفو لاهام .

١٥٦، سورة النساء - آيه ٢٩ .

الفرع الأول

عمو الأولياء

وسيشتمل هذا الفرع الكلام في العمو عن قصاص وعن أدية معا
بطرا مدقه عبارات لعقها، وشمولها لكلا الأمرين ولبحوث لاعامة الوثيقة
بينهما .

١ - عند الخفية :

أب العمو عن القصاص ثابت في القرآن الكريم إلا أن فقهاء المذهب
الحنفي يحمون العمو بصفات الحق القصاص من قبل الولي إلا أن شروح
الولي الأدية ومن لحاظ دفعها فيكون في هذه الحالة صلحا وبحسب الأدية
مهما بلغت في مال أحدي لأنه سببه بالعقد وقد أئتم الحاشي هذا العقد
فصحب في ماله ومفهوم عمو عند الحنفية هو الفصل إذا اراده القاتل
استحق بولي أمحي عنه . فعنه عن القصاص ولو طلب بولي استعاد
القصاص من الأدية من غير ذلك لا إذا ارصى الحاشي فيكون صلحا
لا عموا جاء في استنبوت ومن حكمه في فصل العقد وجوب المال عند
الاراضي وعند العقد يجب القصاص لتشبهه بـ ذلك بعمو تعالى
(فمن عفى له من حبه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) في
فصل أعطى له من ربه حبه شيء لأن العمو بمعنى الفصل قال تعالى
(استنبوت ما ربه يعقوب بن يعقوب) والمأواه به إذا رغب القاتل في داء
الدية فابوي مندوب في مساعده عن ذلك وعن القاتل دؤه بيه بإحسان
إذا ساعده على عمله بده يجب في مال القاتل إذا كان بطريق اصطلاح
والمرحسى فكذلك ما بين يده بده بده (١) . ويستند المرحسى على
حوار بصلح وأن كان على أكثر من دية بده من الأول . بعه به الأصليه
في فصل عبيد هي قصاص وحسره . تبازل الولي عن القصاص إلى
أكثر من دية صلحا لا عدم . بنا بين القصاص وبين الأدية أن
الربا يكون ولما أن الأدية عوضا عن القصاص والقصاص
ليس بمال فـ ربه يستند وجوب بولي . أحد شئح بدي يريد بده
دعاء لحاشي قال المرحسى . وبهذا واجب هو القود لا غير فمال

(١) بطر المبسوط ج ٢٦ ص ١٠ . تبين الحقائق لربيعي ج ٦

- رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا وحملا
فمورسها (٧) - قال من انصوتي (و انقص من حقه فمكسوف بمصعبهم
كأعمال) (٨) .

ب - رواه عن الإمام علي رضي الله عنه جاء في الكفر و كتاب علي
رضي الله عنه عسمة بده على من احرز لميراث و انديه حكمها حكم ساس
الاموال فهذا هو وصي سب ما به تدخل لديه فيه و انقص من ذلك لنفس
كديه فهو كسائر امير و ولهد و انقص مالا بقصي به ديونه و تبعد
فيه و صاناه (٩) .

ج - امر عليه اسلام نوريت امرأة اشيم لصانعي من دية زوجها
سب و ان انقص من حق بخري فيه الارث حتى اذا قتل وله اسار فمات
تبعه من كان انقص من ساس و بين اس الانس فيسب كسائر
ورثه و بوجهه تعني بعد انوف حكمها كما في حق لارث و يسب الارث
مستند الى سببه و هو العرج (١٠) . وقد روى السباني في سب ما ندعم
رأي الاحناف في حوز عفو النساء عن انقص من (قال ابو سببه يحدث
من عاتقه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رعى المفسد ان
سبحروا الاول فالاول وان كانت امرأة) (١١) .

و اما الغائب من الورثه فان حقه يسقط اذا طالب الحاضر بالانقص
ان هذه الحالة مستبينة باستقصاء دا حصر و احد منهما ولم يحضر لآخر
حكم انقص من الحاضر منها (١٢) اما لو كانت الحيازة على رحيق ساس
منع الحاضر من كل منهما فان الحاضر دا رد انقص من قصي له و دا
حضر حاضرا بعد انقصا - بعد حقه و سب في طلب الدية بخلاف الورثة
اذا سقط حق حاضرها منه في انقص من والده اذا طلب الحاضر انقص من
وسبب حق حاضرها في اده - طلب الحاضر بديه لان حق انقص من لا
يحضر خلاف لديه ولده مورع كما مورع امركة فلا يستحقها المصالح

(٧) اصله بعد الرئي ان التطوري الخفي ح ٨ ص ٣٥٣ .
(٨) بعد الرئي ان التطوري الخفي ح ٨ ص ٣٥٣ .
(٩) انظر بين الخفائي ح ٦ ص ١٤٤ وانظر حاشية الثبني
من نفس الصفحة . وانظر صاوي الاتفهوى ص ١٧٨ .
(١٠) بعد الرئي ح ٨ ص ٣٥٣ .
(١١) بعد الرئي ح ٨ ص ٣٨٠ .
(١٢) انظر المسوط للسرخسي ص ١٧٦ .

كلها وحده من يحدد نصيبه ويبنى نصيب العائش ان صلواها بعد حضورهم

قال ابن بطونى الحنفى (و هو ان قطع احد من بهما فقطع لاحدهما والمساكنه حالها فلا تحوز به بعد خلاف خصائص بالقبض اذا قصص لاحدهما وقسمه و لا يجب لأخر شيء لان قواب حقه في الاستيفاء يكون سببا لقصور في احد من بهما اذا جمعا ، مستوفيا عند احد واحد منهما مستوفيا حقه على الكمال فلا تجب معه الدية) (١٣) .

وحكم صغير عند من حليفه ان يحكمه اعداءه ان يكسر بحق له ان يطالب بالخصائص دون الصغير وعند ابن سني ومحمد وأبي يوسف لا يجوز لكسر شخصه بالخصائص لا بعد بلوغ الصغير (١٤) وقد استدل ابو حنيفة بوجه حسن حين قيل من منهجه خصائصه على الامام علي رضي الله عنه وكان حينئذ صغيرا و لا يعرض عنه احد من اصحابه والشافعي في مسنونه (١٥) حنيفة في روى ان عبد الرحمن بن ملجم ما دخل عند رضي الله عنه فذله جرح رضي الله عنه به فخصاه وقد كان في ولا علي صغيرا و لا يضر بلوغه (١٥) .

وما روي على سبيل من حليفه ان يحسن رضي الله عنه فليس ابن ملجم يضر من علي رضي الله عنه قبل موته قال سرحسي (و لا فعل ذلك يضر من علي رضي الله عنه على ما روي به ما يقع ان ابن ملجم احد قال للحنفسي ان يحسن رتب دمه . من رتب من قايده ان سب) (١٦)

دليل ابي يوسف :

ان خصائص سبب يقتضي براهه من غير استكمال والصغير به حق لكسر في رتب خصائصه من قبله بعد بعض ادمه و زعت الدية على الباقيين كما توزع السهام في التركة) (١٧) .

ودا ان يكسر به خصائصه يقتضي قسمة في اطلاق فهو شهيد اما من قبله لا يوجب عليه على ما كان منه في فعل شهيدتها ان لم يعترف من شهيدته به فله لان عدم شهادته بهما صاحب يد دفاعه من

(١٣) بصر بكلمة بصر ابن سني لابي بطونى : حنفي ج ٨ ص ٣٥٥

(١٤) بصر ج ٨ ص ٣٥٥ حنفي ج ٨ ص ٣٥٥

لاون ج ١٤٣ - ١٤٤ و بصر مسند سرحسي ج ٢٦ ص ١٧٤

(١٥) انظر المصنوع للسرخسي ج ٢٦ ص ١٧٤ .

(١٦) انظر المصنوع للسرخسي ج ٢٦ ص ١٧٤ .

(١٧) انظر المصنوع للسرخسي ج ٢٦ ص ١٧٤ .

(١٨) بصر بكلمة بصر اوراق لابن بطونى ج ٨ ص ٣٦٥ .

حيث قلب القصاص مالا - قال ابن الطوري الحمفي (اذا كان اوياسا
 المقبول ثلاثة تشهد اثبات منهم على الثالث انه عما وشهادتهما باطلة لانها
 يحران لانفسهما بعدا وهو انقلاب التوبة مالا وهو عفو فكلما ورعتهما معسر
 في حق اعينهما (١٨) - "سفي بومة اسفاغ شهادته الوليين على الآخر
 بالعفو اذا كان على حد واحد وصدقهما القبول صح لعفو ووجبت اذينة
 (ثلاثة لان الله سب دهر - اوحين والحدان) (١٩) وللعفو سبعة
 مقصاص وان كان على يوم واحد لان شرط اذينة باطل في العفو جاء
 في الحجر - في يوم سبعة على واحد العمل على ان عفو عنه يوما كان
 صلحا لانه عفى عن القصاص يوما والعفو لا يقبل الدف (٢٠) .

٢ - عنه الشافعية :

فان اسدعه في سبوط قصاص ووجوب بده اذا عفى عفى
 الاوساء وان لم يهر عفاي مستحسن بالارادة الامة -

١ - فانه تعالى (وان قيل معصوما بعد حلفها بوجه سلطانا فلا
 يسرى في القتل) (٢١) فان اسدعه فكان معلوما عند اهل العلم من
 حوطب هذه الآية ان ولي مقبولا من حلف لله تعالى له مائة (٢٢) .

٢ - فانه تعالى لله عنه وسلم (من حلف له قتل فاعله بين حيرتين
 ان احبوا فاعدوا وان حببوا فاعف) (٢٣) .

٣ - وم حلف السليمون في ان يعمل موروث كعب يورث
 امال (٢٤) .

٤ - استدل السيراني بالرواية لانه (روى زيد بن وهب ان عمر
 رضي الله عنه اني سرحني على رجلا فحياه ورثه المصنف ليعتوه فقال له
 المصنف وهي مائة اذ كان قد عفو عن حفي فقال عمر رضي الله عنه قتل
 من القتل) (٢٥) .

٥ - روى فائدة رضي الله عنه ، ان عمر رضي الله عنه رفع اليه
 رجلا على رجلا فحياه ولاد المصنف وقد عفى احدثهم فقال عمر لاس مسعود
 رضي الله عنه وهو الى حبه ما يقول ، فقال له قد احرق من القتل فحرب

-
- (١٩) انظر تكملة البحر الرائق لاس الطوري الحمفي ج ٨ ص ٣٦٥ .
 (٢٠) انظر تكملة البحر الرائق لاس الطوري الحمفي ج ٨ ص ٣٦٥ .
 (٢١) سورة الاسراء آية ٣٢
 (٢٢) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ١٢ .
 (٢٣) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ١٢ .
 (٢٤) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ١٢ .
 (٢٥) انظر المهذب للشيخ الرازي ص ١٨٩ .

على كتفه وقال كيف مليء علما (٢٦) .

• استدلل الشيرازي بدليل عقلي محمله (ولان الفصاح مشترك
بينهم ؛ وهو مما لا يستحق ومباه على الإسقاط فاذا استقط بعضهم حقه
سرى ن اسامي كاعق في نصب احد المرتكن (٢٧) .

فن يستحق العفو :

تتبع شافعية مع الحمية في كون الورثة كلهم يستحقون حق العفو
عن الفصاح الى الدية ويستحق الفصاح عفو واحد من الاولياء وكذا
النساء من غير خلاف بينهم وبشرط الفصاح احصاخ الورثة في مجلس
واحد قال الشافعي (كل وارث ما حمل الله له من ميراث انتسب روحه
كأن له أو امة أو اما أو ولدا أو والدا لا يخرج احد منهم من ولاية الدم
اذا كان لهم أن يكرهوا فالدم مالا كما لا يخرجون من سواء من ماله ، فان
الشافعي) فاذا قتل رجل رجلا فلا سبيل الى الفصاح الا بان يقتص
جميع ورثة الميت من كانوا وحب كانوا على الفصاح فاذا فعلوا فليس
الفصاح (٢٨)

وتختلف الشافعية مع الحمية من حيث وجوب انظار عدوم العاقب
من الورثة لان الحاضر لا يحق له المطالبة بالفصاح الا بحضور الغائب
ويستوفى مع امي يوسف ومحمد وامي لبي في حسن النجاشي بخبر يروى
الصغير لان الفصاح حق يره الصغير والكبير وحكم المصنف كحكم
الصغير عندهم يستقرون فاقه و موته خلافا لمجوزات المال المرسي
(وحسن الفائل حتى يقتصر العاقب ويبلغ اطفاله وان كان فيه مضمون
محق يبيع و يوفى مضمون وارثه مائة) (٢٩) ؛ جعل الشيخ لشرسي
المحظيت حكم المجنون كحكم الصغير بعد افاقه (٣٠) و يجوز لعفو عند
سماحه على عهده لانه لا يفسط حق من له الحق (٣١) .

٣ - عند المالكية :

يعنى المالكية مع الحمية والشافعية في حوز العفو عن الفصاح

(٢٦) انظر المذهب للشيرازي ص ١٨٩ .

(٢٧) انظر المذهب للشيرازي ص ١٨٩ .

(٢٨) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ١٢ و بعد حاشية ، جدول على شرح
المهجع ص ٥٤ .

(٢٩) مختصر المرعي ج ٥ ص ١٠٥-١٠٦ .

(٣٠) معنى المحتاج لشرسي ج ٢ ص ٤١ وانظر امانة الطالب ص ١٢٨ .

(٣١) معنى المحتاج لشرسي ص ٤٩ وانظر نهاية المحتاج ص ٢٩٤ .

بأن الدية أو من القصاص والدية على حد سواء (٣٢) .

ويجوز الصلح عنهم على أكبر من دية في أهل البيت أو من أهله (٣٣) .
 الكبرى (قلقت أرايت إذا قتل مسلماً عبداً وحاسي من أهل البيت أو من
 أهل الدناير مصالحوا على أكبر من الدية يجوز ذلك في قول مالك (قال)
 مال مالك ذلك حائر على ما اصطلاحوا كان ذلك ديسر أو أكثر من ذلك
 فهو حائر على ما اصطلاحوا عنده (٣٤) وإذا عصى الولي وكسان
 انصرفوا عما من حيث الاستطاب فإن أطلق العفو ولم يصحح عن إرادته
 والقصاص إلى الدية أو عن كليهما وحلت الصلحة في هذه الحالة عند الإمام
 مالك واستلوا القسم كما جاء في المدونة الكبرى (يحلف بالله الذي لا إله
 إلا الله ما عفو عنه إلا على أحد الدية وما كان عفو عن ترك الدية ثم
 يكون ذلك) (٣٥) وكذلك يستحب أن يدا ادعى العاصي العفو وانكر
 الأولي ذلك (٣٥) .

من له حق العفو :

إن حق العفو ثابت لبورقة رجالاً ونساء لأن القصاص مبرور
 والبرية يسركون في هذا الحق إلا الزوج والزوجة فإن لمالكه جرمون
 الزوج والزوجة من حق العفو عن القصاص (٣٦) . قال لصدوى (ولا
 يدخل في كلامه) ن يمسى من كلام النصف من مائة الوارب الذي
 حصه كاتوب روح المرب الذي هو مسحق بدم وروحه فلا كلام
 هذا (٣٧) . وعرض لما ملكه عفو الأولياء على حسب مراتبهم في الأثر
 جاء في شرح الدرر : وسقط القصاص إذا عفى رجل من المستحقين
 (كما قال) عفا رجل من مائة من الناس في درجة والاستحقاق كاسس
 أو حزين . عفى الناس الذين كان العاقب على تعفو ابن مع حج أو
 حج مع عم فإن كان أبول درجة من غير عفو أو لا كلام في كفوف حج مع
 وجود من وكذا إذا كان عاقب من مائة الذي في الاستحقاق كالأخوة
 الأم مع وجود الأخوة لأن لا استحقاق للأخوة الأم ولا ربه فله
 أمه بقوله (واليتيم) أو بنت الأم (أو) أي حق من الأحب في
 عفو وصده (إذا لا كلام لأحب بعد ولا يبرم من مائة لها في الأثر

(٣٢) حكام عراق ص ٢٢٣

(٣٣) مدونة الكبرى ص ٤٨٨ ح ٢ . نهر حاشية المدوني في شرح
 الدرر ح ٢ ص ٢٤ وانظر شرح الدرر من نفس الصفحة .

(٣٤) مدونة الكبرى ح ٤ ص ٤٨٤ وانظر شرح الحرشي ح ٨ ص ٥

(٣٥) نهر شرح الحرشي ح ٨ ص ٢٩ .

(٣٦) انظر شرح الحرشي ح ٨ ص ٢٢ .

(٣٧) انظر حاشية المدوني على شرح الحرشي ح ٨ ص ٢٣ .

مساوتها في المعنى وعدمه عند ابن القاسم (٣٨) وإذا عني الميتون وأبوه
 البار فان المعنى حائر ولا يسطر إلى رفض لسان (٣٩) وكذلك لو طسبه
 لسان العصا والى برحان فان اري لرحال دون لسان قال البرفاسي
 (وإذا قل رحال عمدا ؟ قامت على ذلك نسبة المتكلمين له ولسان
 فعني السون ولى لسان لا يعنون فعني لسان حائر ماض على سنان
 ولا امر لسان مع حسن في عيان بالدم واعتق عنه جاز (المر بلسان) (٤٠)
 هذا رأي الامام مالك في المدونة وهو خلاف ما مره من القاسم من فعلاء
 ما كيه جاء في المدونة قال من القاسم ولا حواء ولا حواء اذا كانوا
 مسئولين في تركهم في اسبابهم عدي صرنا حسن واللسان واد كانوا
 احوه ولسان فعلاء الاحواء وقال لسان نحن فعل فذلك نحن وان عني
 اسباب وقال الاحواء نحن فعل فذلك هم وان كانوا حوب وعنيهم
 كذا لسان نحن ما وصفت لك ولا عني لا اجتمع معهم ومن قام بالدم
 كان اولي به (٤١) واد وجد في الورقة غائب قال كانت عني فصيرة
 انظر مدونه وان كانت لعنة طويته لم يسطر مدونه اما لو اراد معنى
 الورقة القود فلا انتظار للقائب في كلا الحالين قال حنفي (ان اولياء
 اسم اذ كانوا في درجة واحدة فعاب احدهم عنة فربما بحيث فعل اليه
 الاحياء فانه سطر ان مدونه لمعنى او يصر او اما ان يعد عنة تامة
 لا سطر (٤٢) .

وكذلك الصغير اذا وجد في الورقة لا الكبار نحن لهم ان طالوا
 بالعصا او لدية قبل بدوع الصغير فان طالوا بالعصا سقط حق
 الصغير في العصا والدية وان طالوا بالدية اسحق الصغير حقه
 منها (٤٣) . وهذا ان يحكمنا قال به الامام مالك في المدونة الكبرى (٤٤) .

٤ - عند الحنابلة :

قال الحنابلة بسقوط العصا ووجوب الدية بسبب عقر الورقة

(٣٨) شرح الدرر بهامش حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٤٦١ وانظر
 المدونة الكبرى للامام مالك ج ٤ ص ٥٠ .

(٣٩) شرح البرفاسي على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٢٠٥ .

(٤٠) نظر شرح البرفاسي على موطأ الامام مالك ج ٤ ص ٢٠٥ .

(٤١) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٥٠٠ .

(٤٢) شرح العرشي ج ٨ ص ٢٢-٢١ .

(٤٣) شرح العرشي ج ٨ ص ٢٣ .

(٤٤) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٥٠٤ .

عن القصاص وان لم يرض العامي (٤٥) ، وقد استدله الجابلية بالأدلة
لأنته : -

أولاً : -

استدوا بأنه لقصاص جاء في المضي (اجمع أهل العلم على حرمه
المعفو عن القصاص وأنه فصل والأصل فيه الكتاب وأسنه ما الكتاب
يقول الله تعالى في سياق قوله تعالى (كتب عليكم بالقصاص في المضي
فمن عفي له من حبه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) (٤٦)

ثانياً : -

قوله تعالى (وكسبوا عليهم فيها) ان القصاص بالنفس الى قوله
ولجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) *

ثالثاً : -

ان المدلل بنات استدوا به من السنة النبوية جاء في المضي (اما
السنة فان من ذلك ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
رفع له شيء فيه قصاص الا امر فيه بالمعفو * رواه ابن دود وفي حديثه
في قصة الترمذ سمع ليعمر حين كسرت من جارية فامر النبي صلى الله
عليه وسلم بالقصاص فعفا يعمر الى احد الارش) (٤٧) وقد كان ابن صويان
يرجح معفو من القصاص والدية وذلك حار لان صاحب الحق له استعادة
حبه كله او جزء منه جاء في مزار المسئل (ومعفو محابا افضل بقوله تعالى
(وان تعفو افرب للمعوى) وفي الحديث اصحيح (وما راد الله عبدا بمعفو
الا عرا) (٤٨) وكان تقي الدين يرجح المعفو محابا من القصاص والدية
ويجوز عبده اصبح على أكثر من دية لان القصاص لا يتم بدية
معية (٤٩)

من يستحق المعفو :

ان الحنابلة يخطون القصاص موروث وماء على حد تار الورثة
در حال منهم والنساء والكفار والعماز سواسية في حق المطالبة بالقصاص

(٤٥) انواعه دس رجب الحسني ص ٢٢٥ وانظر الاضاف ج ١٠ ص ٥

(٤٦) المضي والشرح الكبير ج ٩ ص ٤٦٣ *

(٤٧) لمضي والشرح الكبير ج ٩ ص ٤٦٣ وانظر جريح الحديث في ادله

ثبوت الدية من هذه الرسالة *

(٤٨) مزار المسئل في شرح الدليل ج ٢ ص ٣١٧ *

(٤٩) مسهب الا ادوات لقي الدين الحسني ص ٤١٠

و العفو عن العصاص بسقط العود وان عفى واحد من ابوة لان العصاص لا يحرق بعد نسب الحائلة عند التي كسر من الناصر قال ابن قدامة الحنبلي ، اذا نسب هذا فلعصاص حتى جميع ابوته من ذوي الاسباب والاسباب وان حال و نسب ، وبغداد والكفا فمن عفى منهم صح عفوهم وسقط لعصاصي ولم يحق لاحد ايها سبب * هذا قول اكر اهل العلم منهم عطاء ، والحنفي والحكم وحماد والنبوي وأبو حنيفة والشافعي وروى عن ذلك عن عمر وطاووس والسفي (٥) وقد يدل عن بعض التابعين مخالفة حرمان النساء من العفو عن العصاص قال ابن قدامة الحنبلي (وفاء الحسن وميادة والرهري وابن مسرعة والليث والاوراعي ييسر للنساء عفو) (٥١) ،

وقد استدلل الحائنه على ' حصه النساء في العفو عن العصاص بالادلة الآتية : -

١ - عموم قوله عليه السلام (فاحله بين حربيين وهذا عام فسي جميع أهله وامراه من أهله بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم (من تعزني من رجل سلني اذاه في أهلي وما عليك على أهلي الا حبرا ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه لا حبرا وما كان يدخل على أهلي الا فمي) روى عائشه وقال اسأله ان يسأل الله اهلك ولا يقدم الا حبرا) (٥٢) .

ثم استدلل بعد ذلك بدليل استدل به الذي يعلوه عن غير من خطاب رضى الله عنه كما ذكره في موضعه (٥٣) .

٢ - ولان من ذنب الله ورب العصاص كعصاه فاداه عفى بعصهم نسخ عفوهم كفوفه عن ربهم كفوفه ورواى راجحة لا يمنع سببها عصاص كما لم يمنع سببها ذنبه وسائر كفوفه اندووه وعفى نسب به حتى مسرله بين حبيهم سقط استقام من كان من اهل الاستقام منهم لان حقه منه لا يسقط بصفه ذنبه ولا يسقط بسقط حبيته لانه مما لا ينقض لاطلاق واعفاء

٣ - ولان العصاص حتى مسرله منهم لا يسقط فاداه اسقط بعصهم حتى لا يفسد ، عفى ، رآه احد السبعين فسقط باستقامها كذا من .

(٥٠) المعنى ج ٩ ص ٤٦٤ ، وانظر المصحح وحاشية ابن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٥٤

(٥١) المعنى ج ٩ ص ٤٦٤ وانظر بمصير ابن كثير ص ٢١٠ ج ١ .

(٥٢) المعنى لابن قدامة ج ٩ ص ٤٦٤ .

(٥٣) المصدر السابق ص ٤٦٤ .

(٥٤) انظر فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٧٤ .

ويحوز عفو الأوساء وإن كان على سره كما هو عفا الأوبياء بشرط خروج لقائل من الأرض التي سكن بها ويحوز للأوساء أن توضع على العفو إذا لم يعد الشرط (٥٤) .

٥ - عند الشيعة الإمامية :

١ - فقهاء الشيعة لإمامه يستدلون بأنه القصاص كما استدل بها أصحاب الأحرار على مسروعية العفو عن القصاص وقد افصح مفسرو الشيعة الإمامية على أن معنى العفو الوارد في آية القصاص (فمن عني له من حية شيء) يدل على اللفظ على المدلول من القصاص إلى الدية بدليل قوله تعالى (فأتنازع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) قال الطوسي (معنى العفو ما هو ترك العود بمول الدية من أحبه) (٥٥) - وقد استدل الشيعة الإمامية بروايات عن الصادق وغيره من إمامهم عند الشيعة الإمامية . قال الحراري (قوله (فمن عني) الحق روى الشرح في الموضع عن سماعة عن أبي عبد الله (ع) في قوله (فمن عني) الآية ما دلت الشيء قال هو الرجل يغفل الدية فامر الرجل الذي له الحق أن يسعه بمعروف ولا يصيره وأمر الذي عليه الحق أن يؤدي إليه بإحسان إذا أسر . قلت أرأيت قوله (فمن عني) بعد ذلك فله عذاب اليم) قال هو الرجل يغفل الدية أو يصلح به حتى بعد قبضته أو يغفل فوعده الله عذاباً أليماً . وفي المحسن عن الحسن بن أبي عبد الله (ع) قال سأله عن قول الله (فمن عني) الآية قال يسعى بلدي له الحق أن لا يصير أحده إذا كان قد صالحه على دية ويسمي بلدي عليه الحق أن لا يماطل أحده إذا قدر على ما يعطيه . ويؤدى به بإحسان) (٥٦) وقد استدل أبو عبد الله لمقداد الجلي عملي بمسروعية عفو في الآية الفرائدة (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) ثم قال مفسراً الآية القرآنية المذكورة (أنه من عني عن صديقه وقد وجب عليها العود كان كمن عني عن جميع الناس) (٥٧) وأما حاشية (٥٧) كان عن القصاص إلى الدية أو عن كليهما .

(٥٥) انظر تفسير التبيين للطوسي ج ٢ ص ١٠١ .

(٥٦) انظر قلالة الفرع ج ٣ ص ٤٠٦-٤٠٧ .

(٥٧) انظر كثر الفرقان - ج ٤ ص ٤٨ .

وانظر الكشف للزمخشري ج ١ ص ٥٥٠ .

من له حق العفو :

إن الشيعة يجمعون مع المذاهب الأربعة من جهة ويعفون من جهة أخرى وجه بعضهم أن العفو حق لثورته لأن الخصائص مبروثة كما تورث سرکه ووجه مجازهم لتعفياء أن الخصائص لا يسقط إلا تجميع الورثة فإذا عفى بعض الورثة لا يسقط الخصائص ويعلق حق الخصائص للذين لم يعفوا ؛ حتى أنهم أن يصحوا ما عود بعد أن يردوا حتى يدين عفو من بعده فإذا كان مجبى عنه وأبى مالا وعفى واحد منهم وأبى الآخر لزم على من لم يعفو رد نصف أدبه لدي عفى لم يقبل بحاجته بعد ذلك فإن عوفسي إذا كان وليا المفلون حصرة فعفى أحدهم لم يسقط حق الخاص من خصائص وكان لهم ذلك إذا ردوا عفى أولياء المفلون له مقدرا ما عفى عنه (٥٨) .

وقد ادعى شارح النعمه شهره حد ابراي عند شيخه الإمامية ولم يذكر ما يحمله حاشي في الروضة البهية (له صائحه بعض لأولياء على أدبه لم يسقط عود عنه سافس على الأسهر لا يعلم فيه خلافا) (٥٩) ، وقد استدل استعصا الإمامية بالأدلة الآتية -

١ - من عرق الكرم استدل الطوسي (قوله تعالى ومن قبل مصوما فقد حملنا لوليه سلطانا) (٦٠) .

٢ - استدل بدليل عقلي محض (أن تجميعهم حق لبعضهم ليس أن عفو بعضهم ممن ادعى سقوط هذا حق عند عفو بعضهم فصدقه (الدلالة) (٦١) ثم عصب الطوسي رايه بأجماع فقهاء الشيعة .

٣ - استدل شارح النعمه بروايات تذكر بعضا منها (روى الحسن بن محبوب عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله في رجل قتل ولده أب وأم وأبى فقال لا بأس بأبيه أن قبل فائق أبي قال لا بأس أمعفو وقامت الأم أنا أحد أدبه قال فليعط لأن أم المفلون المستدس من الدية ويعطى وولده العاتل المستدس الآخر حتى الأب الذي عفى بهقتله . وكثير من الأصحاب هم يوقع في الحكم وإنما يسهل الخصم إلى الشهرة ليزود روايات بسقوط لعقد وتبوت أدبه كرواية زرارة عن الصادق (٦٢) أن هذا يس

(٥٨) انظر الخلاف للطوسي ج ٣ ص ٩١ ، و نظر الاستبصار للطوسي ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٥٩) انظر خلاص ج ٣ ص ٩١

(٦٠) الروضة البهية ج ٢ ص ٤١٦ .

(٦١) انظر الخلاف ج ٣ ص ٩١ .

(٦٢) الروضة البهية ج ٢ ص ٤١٦ ، انظر العروة من الكافي ج ٧

ص ٣٥٦

محمدا عليه عند الضبعة على ما سبق في من حلال بحسب فقد ذكر بعض
 فيها شريعة روايات تدل على سقوط الغصاص اذا عفى بعض الاولياء
 وشيخه واحدة من روايات التي ذكرها الجرائري جاء في فرائد
 الدرر وورد على هذا القول روايات متعددة كصحيحة عبد الرحمن بن أبي
 عبد الله عليه سلام في رجلين قتلا رجلا عبدا وله وليان فعفا أحد الوليين
 قال فقال لا عفى بعض الأولياء ذرة عنهما القتل وطرح عنهما من اليد
 بعد حصه من عفى « اذا الباقي من اموالهما الى الدين » يعقوا (٦٣)
 وقد حرم فيها السبحة المروحة من ارب الغصاص واعفو عنه بحرمة
 من لدية فاد عفى الأولياء فلا واحد من اليد استجف الروحة نصيب
 من الدية اما لو طائروا بالغصاص وأرب الروحة فليس لها شيء لانها
 محرومة من حق الغصاص ولطالمة به قال الطوسي لا تربت الروحة من
 الغصاص سب وانما الغصاص يرب الأولياء فان قتلوا الدية كان له
 نصيبها منها (٦٤) .

واذا وجد في مورثة صغير فان الكثير يحق له الحظاة بالغصاص
 دون ابطال بلوغ الصغير بشرط الحفاضة على نصيبه من الدية (٦٥) . وكذا
 حكم لعاقب يعني ان الغاصب يحق له المطالبة بالغصاص قبل حصول
 احاطة وقد استدل الطوسي باجماع العرفه على هذا (٦٦) ويظهر ان ابوي
 هو الذي يوجب نصيب الصغير من الدية قال الطوسي « اذا كان بعض
 الأولياء ربي لا يوجب عليه نصيبه من الدية نصيب او حيوان كان
 الكثير ان استوفى الغصاص في حق عصفه دون حق المولى عليه نصيب
 نصيب له نصيبه من يديه وان كان يربي واحد مولى عليه يحق له ان
 لو حد من يكن لاحد استوفى في حق نسله سواء كان الغصاص في
 الضرف او في حق من يموت فيقوم ورثه مقامه (٦٧) وقد روي لكسي
 روية عن ابو عبد الله عليه السلام عدم حق الكثير في مطالبة بالغصاص على
 الكثير صغير (٦٨) . وحدد الشيخ عاصم من به حق اعفو بعدد ابيه
 خلاف على لانه اوجه وجهه حتى يعفو كل من يرب المال ووجهه

(٦٣) فرائد الدرر ج ٣ ص ٤٠٧ .

(٦٤) انظر الخلاف ج ٣ ص ٩١ وانظر الفروع من الكافي ج ٧ ص ٢٥٦

(٦٥) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٠٢ وانظر فرائد الدرر ج ٣ ص ٤٧

(٦٦) انظر الخلاف ج ٣ ص ١١٢ . انظر الرسالة المهمة في شرح الجامعة
 مشتملة ج ٢ ص ٤١٥ .

(٦٧) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٠٢ .

(٦٨) الفروع من الكافي ج ٧ ص ٢٥٧ .

يحدده الباب ولعصبة ووجه جدد نارجات دون النساء حياء في
الروضة الهية (بره ي نقصان و ب ثاب مطلقا لا الروحاني عموم
آله وى لأرحام خرج منه نارجات بالأحجام فيبقى أضافي وقصه بره
اعتبه بهم لآه من رة - نه لا غير و - لأحد : لأجوب من الأم
ومن يعرف به من حوله وأولاده وى نام يخص المنع بالنسبة
برو به العاص عن حد - ي عنه سلام : الأول أقوى (٦٩) .

٦ - عند الزلزله .

معنى فيها : برده مع المذهب لأجوب في حوار المعنى من النقصان
الى برده و من كليهما كما ويحور المعنى من نقصان ولو كان على أكثر
من دية صلحا (٧) " وسبق الزبدية مع المذهب لأجوب ما عدا بسبقه
في سقوط النقصان د معنى بعض لو نه قال في ساج أو صدر بعد و
من احد لسكره فانه سقط بالمعنى عنه العاص ولزمه لدية للمعنى
وغيره من ورثة القليل (٧١) .

والمرأة عند فيها : برده يحق بها المطالبة بالنقصان ويحق بها
مطالبه بالمعنى من نقصان على شوكاى (عن عائشة ب رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وعلى النكاح ب ينحجروا الأول فالاول وان كانت
مراه روء بو دود والسبب واراد بانفسن أولياء المقتول الطالبين
بعود وينحجروا بى ينكحوا عن لقود بمعنى أحدهم ولو كان امراه .
وقوله الأول فالاول أى الأقرب فالأقرب (٧٢) .

ويستمد فيها : بردية في سقوط المعنى الذي سقط به لماعى جاء
في البحر الرخا (قال قال المعنى عن لدية وعود سقطا أحياءا
لنفسه " مع برده ب سقط بعود لأحياءهما قلب ب أن معنى عن
العود معنى : حو بها ب وى قال عن بعود بعد من الخلاف وى قال عن
عود على ب لا مان سقطا ب لا مان لا الدية فن قال : حدث برده فلا
يود قال قال عنه ب بعود لا الدية سقط بعود سقط فن قال بعود
عنه سقط بعود سقط المعنى المعنى بالنقصان بدل قوله بقاء فم ب

٦٩ - روضة الهية ج ٢ ص ٤١ .

(٧٠) انظر البحر الرخا ج ٥ ص ٢٤١ .

(٧١) الناج المذهب ج ٤ ص ٢٨١ .

(٧٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ٢١ .

(٧٣) البحر الرخا ج ٥ ص ٢٤١ .

عني (٧٤) أنه من المعنى فهم فيسقط فيه وهو لا فرق بين من سمع
فإن لم تكن أمر بإحداثها وعمل بمقتضاها (٧٣) .

٧ - عند الأباطنة :

معنى لأبنته مع ما ذهب إليه الآخرون في جوارحه من عصا من عصا
أبنته من أن صلحا على أكثر من (٧٤) واحد عند انحورج هو وث
مخجل أو شبهه في مخرج رجل واحد لا يجب سقوطه قبل فاصل
سقطها وكذا لا بد من أن يكون مراد (٧٥) (٢٠) معنى أن صلحا في
حرمات من حق الصلح بعد الصلح لا يجب ولا يقع عند
الإبنته - أن يصلح منه في خاصته في جوارحه
والعفو لا يقتضي من القرابة

في القتل بالغيلة والحراقة (٧٧)

• حق الإمام - يصلح خاص عند عند الأباطنة وإن عني لأولاد
كان القتل بسبب سبب ما عند المعنى عنه أو كان القتل بعد عهد وأما
أو كان القتل بعد العفو والصلح (٧٨) .

٨ - عند الظاهرية :

معنى الظاهرية مع ما في المذهب في جوارحه من عصا من عصا
أبنته ويحق بملكه والحاصر - يصلح قبل بلوغ الصغير أو نحوه العائد
واقاقة يجوز يرى عند ابن حرم لا لا يصلح لا سقط عنه سقوط
المعنى من الأولاد - لا يجب أبنته إلا إذا أبقى جميع الأولاد أما لو طلق
أحدهم سقط من عصا من أبنته إلا عند رجل واحد مراد فلا سقط
عصا من حرم في محلي - أن من أدبهم نحو منه كان يند و من
عم (أو منه) أو تحت أو غير ذلك من أم أو روح أو روحه أو سمع عم أو
عمه فاعود - يجب ولا يجب - مع من عني من عمه أو أبنته أو
أكثر في العدد لما ذكرنا فإن تقع إمرته كنهم على عفو منهم أدب
حيث (٧٩)

(٧٤) شرح النيل ج ٨ ص ١٨٤ .

(٧٥) شرح النيل ج ٨ ص ١٦٨ .

(٧٦) جوهر النظام ج ٣ ص ٦٣٥ .

(٧٧) شرح النيل ج ٨ ص ٩٦ .

(٧٨) شرح النيل ج ٨ ص ١٦١ .

(٧٩) انظر المحلى ج ١٠ ص ٤٨٢ .

٩ - القول الراجح :

تسمى لنا أن المذاهب الفقهية اختلفت على حواجز لغوية من النقصان
الى بنية أو من اعصاص واحدة وإن كان فقهاء الأحناف قد اشترطوا رصدا
الحاشي ، وقد فصلنا هذا في موجز الفتى العبد - وقال الحنفية والشافعية
سقطت لقصاص إذا عفا بعض الورثة لأن القصاص لا يجوز كالتطلاق
قال المالكية يسقط لقصاص بمعنى بعض الورثة وإن كانوا
يختلفون مع الحنفية والشافعية من حيث حرمان الروح والروحة من
المطالبة بالقصاص أو العفو كما ويحسمون معهم من حيث بعضين عفو
أورثة حسب مرتبتهم واعطاء الحق للنسب دون البات عند الإمام مالك
جلالاً ، يراه من القاسم وقال الحنفية يقول الحنفية والشافعية في
مساواة الرجال والنساء بالمطالبة بالقصاص أو العفو إلى الدهر وسقط
القصاص إذا عفا البعض عندهم .

وقد احتشد الشعب في ثلاثة اديان ، فبعضهم من عظمى روحى
من المطالبات بالخصاص ومنهم من عظمى كافة الناس ومنهم من عظمى
المطالبة بالخصاص بالخصصة .

وعند احياء بقي اسمه مع اسمها الاخرين من حيث تخصيص
الطالب بالقصاص بده اوي التبادله دا عفا بعض الورثة عن نصيبه
من القصاص وادبه كما يحب الصالح علي من طلبه القصاص من عفا
من الورثة من القصاص في بده

وقد اتفق الزيدية والاشاعرية مع الجمعية والاشاعرية واحادته في
عبادة الرجال والسبب في المطالبة بالعبادة او السبب عنه وقالوا
يسقط القصاص بعبادتهم.

أما الظاهره فقالوا "سوريه برحان واسمه ولا سمعه" وعصا
عندهم لا يجمعون به " وقال الحنفية بعدم انتظار لما يربى من
الحق بالثلاثة بالخصص الى "أما الصغير عندهم فقد قال
هو حنفية بعدم حنار بلغة خلافا لما عن أبيه أبو يوسف ومن أبو
عليه .

وقاب سبعة عشر حائبا ونوع اصغر وفيه الحبيب وحده
ملكه اربعة والعشرون وحولوا الكسر باطالة بالقصاص أو العلو دون
انظار بقصر . وفي حوز اشبهه بكسر ، بماله بقصاص اذا حنط
خصيب اصغير من القدي اما الظاهره فقد حولوا الكبير والخاص
باطاله بالقصاص لأن القصاص لا يسقط عندهم الا باحجام دورية .

ولقد ترحمته من هذه الأموال مساواة الرجال والنساء بحصة
للمطالبة بالمصالح والندبة لأن الأموال والحقوق لا سيما التي تؤكل منها
أني المال موزونة كما يورث المرأة على حسب المراتب في كتب الله
بصالح (٨) .

ولم يوصل إلى أدلة بصفة تبص على حرمان الزوج أو الزوجة من
ميراث المصالح أو الندبة من كتب النصوص بل على توريتها * روى
الترمذي (١) عن سعيد بن المسيب أن عمر كان يقول أدلة على العدالة
ولا توث برأه من دية زوجها شيئا ، حتى أحرر الصحابة بن سفيان
الكلابي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن ورث حراه أنثيم
الصباغ من دية زوجها (٨١) .

والن لا يورثه عن عمر رضي الله عنه ذلك بوصوح على نورث
الرجال والنساء المصالح والندبة .

ومع ترحمته بقول بن عباس عروث كالم كاه . فاما بقول
بقول ابن حزم ومن معه من كتب النصوص كسر أو الحاضر بالمطالبة
بالمصالح و ندبة لا يظن أن الصغير قد يؤدى إلى إعجاب عقوبات
معدته على الحاضر . وما و قد ربح وله ابن جدهم ليس بحس حصة
عشر سنة حتى يبلغ وقد ضاقت بالمصالح فتكون الحاضر قد تحمل
عقوبة من وعقوبات حرمانه من الحقوق السياسية وغيرها ، هذا من
وجه ومن وجه آخر من يرى من يقول لعقاب على الحاضر فكيف
يحدد الله من صغير على الحاضر به فاما يحمل من حصة الحاضر
والكبير بمطالبة مع تعهده بحقه مصاحب الصغير ، أهلب أدلة
من ماله أن رفضا طلب مصاحب بعد البلوغ أو انحصار كما يحمل أن
قول لاضافة بحصة الأمام على الحاضر وأن عفا بوجه في بعض الحالات
التي يحددها لأن هذا الحكم يودى أن ردغ الشفاعة وإحرامهم بعد دفع بعض
الحصة إلى جدهم أو له وإحرامهم على العفو فإذا عرفت جرائم الحاضر
كان لأول الأمام بصفة تعزيرا دون البصر أن عفا بوجه محافظة على
مصالح المسلمين .

(٨٠) انظر الترمذي في حقوق معلنة في لاسنادها المصالح كسكني من ٤٥

مطالع الترمذي سنة ١٩٦٧-١٩٨١ .

(٨١) انظر الترمذي ص ٦٧٤ ج ٤ .

وصية وفود حتى على عدم حوار المعفو عن فعل المحمي عليه عن يده
 لأن الوصية لا تصح عادة وعدا هو الرجحان (٤) وبغض الميراثي من
 غيره إذا كان ينفذ وصية و غير ينفذ وصية حاشا في يهدد ، وأما
 المدة فإنه إن كان معفو ينفذ وصية فهو وصية بمقتضى إيجابه فوذا من
 حيث لا تصح وجوبه في نفسه ، بل قد يصح جرحه من التمس بطلان
 وإن جرح نفسه بفساد من خرج منها عن التمس بوجوب ما في وإن كان
 يعير لفساد الوصية فهل عر وصية في الحكم أم لا فله فوذا جدها له
 بفساد لأنه غير من التمس وإما في أنه من وصية لأن الوصية ما تكون
 بعد الموت وهذا استقاط في حالة الحياة (٥) .

وأما إذا كان من خطا فإن المعفو حاشا لأن الدعة يؤخذ من العاقلة
 ويكون حكمها حكم الوصية لأن المعفو عنه ما هما العاقلة لا تقتل أو أن
 العقل لحظا يجب ربه على العاقلة فإن استأفقي (أن حتى الرجل حياته
 خطا بمعنى محمي عليه عن أرض حياته فإن لم يصب من حياته والمعفو
 حاشا وإن ما في المعفو وصية يجوز من التمس وهي وصية غير قاتل لأنها
 على عاقلة (٦) .

٣ - رأي المالكية :

بحق للمحمي عليه أن يعفو عن قصاص أو عن المدة في فعل لعنه
 عند المالكية وتكون إرادته المحمي عنه ملزمة لورثته في القتل العمد فإن
 ابن حزم (٧) وأما على المصنف عمدا بوم ذلك ورثته خلافا
 لشافعي (٨) وقد ذكر الرافعي هذا الحكم معصدا على رواية من الإمام
 مالك فإن الرافعي (٩) قال مالك في الرجل يعفو عن فعل العمد بعد
 سبحة (و يجب) سب (٤) ، بعد فيه (أنه ليس على إيمان عمل)
 دية (ملزمة إلا) تكون متى بعد عنه أصيرط ذلك عند عقوبه عنه (١٠)
 فملزمة (١١) .

ودية العقل لعنه عند المالكية إذ لم يعفو المحمي عليه وعلى الأولياء

(٤) الإلم ج ١ ص ١٢ صفة الأولى وانظر مختصر المراسن بهامس كتابه لام

ج ٥ ص ١٢٢

(٥) المهذب للشميرازي ج ٢ ص ١٨٩ .

(٦) مختصر المراسن بهامس كتابه ج ٢ ص ١٢٢ وانظر الإلم ج ١

ص ٨٩ .

(٧) الإلم ج ١ ص ١٢ صفة الأولى وانظر مختصر المراسن بهامس كتابه لام

(٨) شرح الرافعي على موطأ الإمام مالك ج ٢ ص ٢٠٥ .

بعد موته لا تكون حكمها حكم أمه لأنها سبب بعد الوفاة وسأه على هذا
 فإن الوصايا لا تسقط عنها أما إذا كان العفو قبل موت المحمي عليه من قبل
 الأولياء وأمرأة المحمي عنه فسقط عنها بوصايا لأنه ما لم يبق في حياة
 المحمي عنه فإن الحرشي قال من قبل محمد : عاب وبع عفو عن قبله وبع
 وصايا به بعد موته قبل وفاة ماله فإن وصاياه لا تدخل في إبداء لأبيه
 ما لم يقرأ بعد موته به يعلم به أسبق قبل موته وأوصاياه لا تدخل إلا قبل
 علم الميت وهو أنه العبد مطلقاً من مقابل المحمي عنه
 وصار بينهم - أن الأول : شغل ماله من محمي عنه بها المحمي فإن
 أوصاياه حصة تدخل في إبداء ماله ما لم يبق به سبب قبل موته (٩)
 وإذا كان بعد حفظ ولا يحق للمحمي عنه أن يعفو إلا حين ثبت أن حكم
 ما عاها حكم الوصية وأوصية لا تسقط إلا من أصلها لا من غيرها على
 بعد عفو المحمي عنه من سبب مقابل من حيث عدم بقائه وحصة المقابل
 لأن العفو عامر لله فيه لا ينافيه هي التي يحصل منه من حفظ
 اجتماعاً وقد توضيح عن هذا حكم حصة الحرشي قال : إن من
 قبل حفظ يعفى عن قبله قبل موته فإن كان حكمه وصية يبدية بموافقة
 فيكون في ماله ما خرجت من ماله توضيح وإن ردت عنه وقبضت أن
 على أحاده موته وإن كان له مال غيره ضمن ماله ودخلت بوصاياه في
 ثلث الجميع (١٠)

٤ - رأي الخبابة :

حق للمحمي عنه أن يعفو عن الخصائص وعن إبداء أو عن الخصائص
 في إبداء عند الخبابة في أصل العهد ولا رأي بلورية في ذلك وحكم هذه
 روية ظاهرة الإجماع حيث بر حليل قال بن قدامة حننفي : قال فإن
 عفو عن إبداء وما يحدث منها صحيح عفو كبره في سرائرها قصاص
 وإبداء في ماله كلام أحمد على هذا يعفو الوصية (١١)

- (٩) شرح الحرشي ج ٨ ص ٢٨ .
 (١٠) شرح . . . ج ٢ ص ٢٥٩ وأيضاً شرح الدرر . . . وحاشيته
 الدسوقي ج ٤ ص ٢٦٣ .
 (١١) شرح الحرشي ج ٨ ص ٢٨ .
 (١٢) المعنى لأن قدامة الحننفي ص ٤٧٢ : نظر المصنف وحاشيته محمد
 بن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٦٣ .
 (١٣) المعنى لأن قدامة حننفي ص ٤٧٢ : وأيضاً المصنف وحاشيته محمد
 بن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٦٣ .

وقد استدل ابن قدامة على هذا الحكم بتدليل عقلي ادقاسه على الشبهة
والشعيع حتى لا يصل أو يصاب بحق الشبهة في حياته جاء في المصنف
رواية بعد حق بعد بعدد سنة سقط كما لو سقط لشبهة بعد
سبع ١١٠ بعد هذا فلا يرد من لا يخرج من السنة ١٠ مخرج لا
موجب لعدم غزو في إحدى روايتي ١٠١٠ في أحد شيئين في الرواية الأخرى
بما تضمنت أنه لا يثبت الوصية حاله ذلك صحح الحق من المفسر
في غير ما (١٣) ودعى المحقق على من أخرج ١٠ مخرج حتى
من منه لم يصح بعد بعد و يرى يكون للورثة إلا إذا ذكر الموصي
عنه كقول الحق من أخرج ١٠ مخرج ١٤) ويظهر ١٠ حكم الحق
محقق عنه في حق ١٠ كان قبل بعد مع راجع في المذهب الحنلي جاء
في الاضاف (١٤) أو ان على من دونه بعد أخرج صح ١٠ كان يلفظ
الحق أو الوصية وهو المذهب (١٥) والحق ١٠ كان مفسدا ١٠ يصح الحق
عند من يرى أن موجب القتل العمد انقضاء أو الذية ويصح الحق عند
من يرى موجب العمل بعد انقضاء يوم الذية جاء في كتاب القواعد
الحق مفسر من أحسن موجه حق محقق فاشتهر ١٠ ان فسا
الواجب القود عينا صح وان قلنا الواجب أحد أمر ١٠ لم يصح الحق من
المال (١٦) ١٠ وهو المفسر عند ابن قدامة الحنلي جاز ١٠ كان من
انقضاء إلى الذية لأن هذا يحفظ للفرع (١٧) ١٠

وما إذا كان العمل جاز ١٠ حياته يعقوب مع نصبة وإشافيه
١٠ مانكة في بعد الحق إذا خرج من ألباد أو لحكم ههنا حكم الوصية قال
بن قدامة الحنلي (١٨) وما جاز الخط إذا على عنها وعما حدث مذهب
عنه خروجها من السنة سواء على سقط أو وصية أو الأبرار أو غيرها
فإن خرجت من السنة صح حق في الجميع وإن لم تخرج من الثلث سقط
عنه من دونه ما حسنة ألباد وبهذا قال مالك والوزري وأصحاب الرأي
وبهذه قال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي وأصحاب لا الوصية ههنا
بما (١٩) ١٠

-
- (١٤) منهي الإرادات لتقي الدين الحنلي ص ٤١٠
(١٥) الاضاف لعلاء الدين المرادوى ج ١٠ ص ١٠
(١٦) كتاب القواعد لابن رجب الحنلي ص ٣٠٦ وانظر الاضاف
لعلاء الدين المرادوى ج ١٠ ص ٦
(١٧) المفتي لابن قدامة الحنلي ج ٩ ص ٤٧٤
(١٨) المفتي لابن قدامة الحنلي ج ٩ ص ٤٧٢

وهم يفرق صاحب صحيح بين الحق عن دية العمل الجهد أو الخطأ
من تصحيح عن حوار الحق في كتاب الخائنين (١٩) * وقد ذكر صاحب
الاصناف رويته عن علي بن نقاد عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن دية
العمل الجهد قول المرداوي (وإن من العاقلة أو السيد صحيح هذا الصحيح
من المذهب وعليه الأصحاب ويخرج - لا يصح الإبراء منه بحال عمل
أرواية أبي يعقوب - بحسب الدية للثورة لا لمقتول) (٢)

٥ - رأي الشيعة :

بحسب للمحكي عليه أن يعفو عن القصاص إلى الدية عند الشيعة أو
بعض عن كتاب الطوسي في العمل الجهد في مصاح الكرامة (وفي التحرير
أنه هو صالح السفيه أو المفسد قاتل جده على أقل من الدية حار - يوبه
وله لعفو محالاً قد يرض عنه في السبوط والتحرير والارشاد والمسالك
ولا يكتف بمحصل القصاص أو لعفو على ما أو يوبه للأصل قال في
السبوط لأن القصاص ليس بحال ولو كان مالا ما صح عفو السفيه
عنه) (٢٩) وهم يفرق الطوسي بين الحق وبين العمل الجهد أو خطأ بل
حار نقاده إذا خرج من تحت أو الحكم عليه حكم الوصية حار في الخلاف
(إذا قطع أصبح غير صحيح من محكي عليه - يعفو عنها وعليها يحدث منها
من الدية إذا فعل ذلك ثم يرى أي العمل كان يعفو ماصياً من التلب
لأنه يرضى - وصية من مخرج من التلب كان به مقدار ما يخرج منها
ديناً - قوله تعالى (وخرج قصاص من يصدق به فهو كفارة به)
وذلك عام وأصله (صلى حوار - لمع مصاح و دليل) (٣٢) *

٦ - رأي الزيدية :

أما رأي زيدية عامين في هذه المسألة - لا يسمح بمساعي
شيعائي ذكر حوار الحق المرفق ولم يفرق بين دية الجهد والخطأ ثم يفرق
من ما كانت أسرة مسيحية ينادون وعدم ذلك حار في انتاج المذهب
(لا يصح إلا - من دية في حال المرض إلا من السب ما لم يكن مستغرق

(١٩) انفع وحاشية محمد بن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٦٤ *

(٢٠) لاصناف المرداوي ج ١ ص ١٢ *

(٢١) كشف اللثام طبعه حجره غير مرفقة وانظر احمد لعاشر من
مصاح الكرامة في شرح قواعد العلامة في قسم تعليقات المؤلفات على
باب القصاص في كشف اللثام ص ٩٩ مطبوعه ركن طهران سنة
١٣٢٧-١٣٢٨ هـ *

(٢٢) الخلاف للطوسي ج ٢ ص ١١٤-١١٥ *

وذهب ابن حزم الصحيح لذهب المجعية لأنه يستلزم حق
المجعي عليه في الحق سواء كان يعقل عمدا أو خطأ والراي الواحد للأولياء
عند ابن حزم وقد استدل يذليلين الأول أصفا هذا لحكم في أدلة من
المرآن أو السنة جاء في المجعي (١) - ب - فف حق من لله تعالى ولا من
رسوله (ص) حتى لا يعمدوا بنبضات في حق نفسه ولا لا حنار في
دنه أو فوات ولا لا حنار في حق فسطي لا يكون له شيء من ذلك حتى
و رأى - بصر - و - ب - فاد ذلك كدك بلا سب (٢) -

والدليل الثاني - ب - أنه يحرم من الحق بلا سب في حق وعوض من
سب في الخط فلو - ب - ولا خلاف أن حد من لأنه في الباقول ما دام
حي فليس له حق في حق - فاد لا حتى له في ذلك ولا حق له ولا أمر فيما
لا حتى له فيه وكذا من - ب - ذهب نفسه بعد لأن الله في الخط يحرم
عليه فيه يجب له بعد سب - فلا حتى له فيما - ب - يجب بعد (٣) -

٩ - الراي الرابع :

وبعد هذا العرض نل أن حجة جوار عمر المجعي عليه في القتل
الحد عن العصا والدة عند أصحاب جوار عمرو عن العصا من دون
الدة عند أبي حنيفة وخلاف الإمام اسافق عن رأي رأي عمر المجعي -
عنه ورأي حرمه شرط بماد الله من سلب وقد جوار الماكة عمر المجعي
عنه عن كلك المعوس في القتل المصد متفقين مع الصالحين ولا يخالفه
أصحابه والمالكة وأصحاب في هذا الحكم على الرواية الظاهرة عن الإمام
أحمد من حديث بهذا راق السيرة الإمامية وأجوار الاطبة وقد أعو
ذهب أسفه على جوار الحق في الفصل خطأ إذا أعاد الورنه وراد على
سلب ووجه اعاقهم أن الذي سجل الله في الفصل خطأ هو لعدم
خالقوا يكون لها لا يعاقب وقد جاء ابن حزم جميع ذهب أن به سلب
حق المجعي عنه في الخطا بالعصا أو الحق إلى الله في الحد وأخطا
وأن لا سب في حد لأن الإمام عن (رض) طلب من الحسن أن
يقتل فاته - ب - مات ولم يعرض عليه حد من أصحابه (٣١) وأد كسان
الحد من حق الأولاد أو الخطا بالعصا من المجعي عليه أولى بهذا
الحق من عمر لأن روحه التي أرقب لا روح وله ولكن حرصا على لورثه
من بعد مورثهم لا سيما إذا كان في ميرثة من يحتاج أن الماد - ب -

(٢٩) المجلي لابن حزم ص ٥٩٣ -

(٣٠) المجلي - ابن حزم - ص ٥٩٣ -

(٣١) مسعود - لمجسي - ج ٢٦ ، ص ١٧٢ -

أو جبراً و ما أسسه ذلك من أن كان المعفو حياً تحت مسؤولية لا يعفى
عليهم فأننا تميل إلى رأي أبي حنيفة الذي حذر عفو عن القصاص إلى
البدنة ولم يجوز العفو عن كلتا العقوبتين *

الفرع الثالث

حكم عفو الإمام

لحق في العصاص والعفو إلى البدنة نائب للإمام في حالة من
لحق عنه ولم يعرف إرادته في العصاص أو العفو إلى بدنة أو إسقاط
البدنة والعصاص ؟ كان الحق عنه فلا ولي غيره . إن كان حربياً في البدنة
مثلاً أو العصاص سره لمسب من الأسباب فيكون نائب المال وإرثته وهذا
فإن الإمام يكون وبه الحق في إسقاطه بالعصاص كما ويحق له إسقاطه
بإرادته إذا رد عفو عن العصاص ولكن الإمام لا يحق له لعفو إذا أريد
إسقاط العصاص والبدنة لأن البدنة في هذه الحالة يسلكها نائب المال ونائب
الملك تعود ملكيته إلى سلسلة كلهم فلا يحق للإمام العفو عما يسلكه
المستعوف ولا يسلكه هو قال السيراري (وإن كان المستعوف لا وارث له
غير المستعوف كان الأمر إلى السطاب وإن رأى العصاص انقضت وإن
رأى عفو على مال عصى لأن الحق للمستعفين فوجب على الإمام أن يعفى
ما نراه من المصلحة فإن أراد أن يعفو على عمر مال لم يحضر لانه تصرف بحق
فيه للمستعفين فلم يملكه) (١) *

وقد ذكر ابن قدامة الحسني هذا حكم مجزراً عفو الإمام عن
عصاصه إذا العفو لا عن البدنة لأنها من ملك المستعفين حاله في المعصية
(وإذا قيل من لا وارث له فالأمر إلى السطاب فإن حب العصاص فيه ذلك
وإن أحب لعفو على مال فيه ذلك وإن أحب العفو على مال لم يملك لأن ذلك
للمستعفين) (٢) *

ويظهر أن هذا الحكم هو المعمول به عند الحنابلة كما جاء في المجمع
وحاشية ابن عبد الوهاب (٣) *

وقد اختلف فقهاء الشنعة بعد حوز العاص منهم عفو الإمام عن

(١) لشراري ج ٢ ص ١٨٨ *

(٢) المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٤٧٦ *

(٣) المجمع وحاشية ابن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٥٥ *

عقاص من بدنة ومع بعض عقو الإمام عن العقاص وحوار العقاص
عقو لإمام عن العقاص وبدنه بقرا أن أصله أسي براص جاء في الروضة
(ومن لا ولي له فالحاكم وبه بعض له من بعضه ويحد الله في الحصة
لثلاثة (وعيل) وأخايل المسيح والساعة والمحقق والعلامة من كذا يكون
جماعا يسر له لعقو عن العقاص ولا بدنه لصحيفة بي ولاد عن
الصادق (ع) في الرجل يعقل وليس له ولي لا الإمام به يسر لإمام أن
يعقو وله أن يعقل ويحد الله وهو يسأل أحد واحدا ودعيت أن
اتدرس إلى حوزة عقو عن العقاص واندية كصوم من الأولياء بل أوى
بالحكم ويظهر من المصنف أن الله حيث جعل الميع مولد وحسب
كانت الرواية صحيحة وقد عمل بها الأكثر فلا وجه للحدوث عنها (٢) .
وقد حوز الحواشي الإباحية عقو لإمام عن العقاص أن الله أو
يعقو عن كلا العقوين وتوزع الدنة على فقهاء المسلمين (٣) .
و حلف بها في بيت المال قضاء الحاجات المسلمين (٤) .

ورأي الساجية والحدثة هو الراجح عندما لا يعقو عن الله فيه
حزير من وحسين الوجه لأول أن الدية والعقاص رديح للحاجي وحقق
للمدعي فإذا ذهب كذا يعقوين بعد مسود يعقوي في قبل من لا وارث
له والوجه الثاني أن العقو عن الدنة فيه حزر للمسلمين لأنهم يصنعون
الدية عن طريق سب لئلا يعرض الأعداء فيما بينهم استيرون ولا يمسكه
مضربهم ويحق للإمام إصدار العقوبات استعيرته على من عفى عنه بحدود
مادة حذره أو حسمه (٥) عند التاكيد ولم يحدد لأمه إبلاية عقوبة
معيه لتسري (٦) .

كما ويحق للإمام أن يعقل للحاجي حد وأب عفى وولي في بعض
حالات العدل كما في قبل بعد عقو أو قبل سفيها أو قبل بعد الصبح
في أحد الدية والعقو (٨) .

بعد من قسم ضرب ر واستمر ر حوز العقاص في إصدار العقوبات

(٢) الروضة السنية شرح المصنف المصنفية ج ٢ ص ٤٤٤ .

(٣) شرح النيل ج ٨ ص ١٨٢ .

(٤) كفاية الطالب الأردبي في شرح رسالة أبي زيد الغبرائي وحاشيته

الحدوي ج ٢ ص ٢٦٠ . وغير مواهب الحيدل ج ٦ ص ٢٦٨ .

(٥) التشريع الجنائي ج ٢ ص ١٨٤ .

(٨) شرح النيل ج ٨ ص ١٦١ وانظر لمقبح وحاشيته ابن عبد الوهاب

ج ٣ ص ٣٦٢ .

سنة ١٠٠٠ م على المحي عليه (٩) * والتعريض يكون بعد سقوط العقوبة
الاحلية وحلول العقوبة البدنية وهي الدية (١٠) *

المطلب الثاني

سقوط القصاص ووجوب الدية اذا كان الجاني

صبياً أو مجنوناً

١ - عند الخفية :

١- من شروط ما فيه اعتد لعبد المرحوب بلفظ أي القصاص العمد
الجاني والعقد الإرادة الحاصلة من المالك يحاول في فعل تحريمية
العبدية على النفس ولا إرادة نصبي أو المرحون في تحقق العقد الجاني
والنفس الإرادة بمعنى العقد الجاني والنفس العقد الجاني يسقط
القصاص وما أن آدم لا يظل في الإسلام فقد وحج دية في هذه الحالة
عوضاً عن القصاص * قال برنهي (لا سيتم تحقق العقد منهم لا عبارة
عن العقد وهو سرب على العلم والعلم بالعمل وهو عدم العقل و
ما هو فكيف سيتم منهم العقد وصاروا كاسامه (٩) وقال الكاساسي
نصوره يصح وهو يكلف عن شروط القصاص (١٠) قال كان مجنوناً أو صبياً
لا يجب لأن القصاص عقوبة وهذا يسا من أهل العقوبة لأنها لا يجب
لأحادية وفعلها لا يوجب بالحدية ولهذا لم يجب عليها الحدود (١١)
والدية في حال الخفية لا كذب حيازة عمد ما إذا كانت حيازة حنط
بالدية على العبدية (١٢) كما وحج في العناوي لهدية (١٣) ولا قصاص فيما من
صبيان وعبد نصبي وحفظ سنة * عدا حتى يجب الدية في نجاس
فيكون ما في دية في فعل لعبد ولا كفارة عمله في الحنط عدا ولا نجس
عن الميراث عدا (١٤) ومن الزيلعي يدل على أن الدية يجب على عاقلة

(٩) أنظر الدية لاس هيف ص ٢٢-٢٣ *

(١٠) انظر التتبع الجاني ج ٢ ص ١٣٧-١٣٨ *

(١١) انظر تبين الحقائق - للريلعي ج ٦ ص ١٣٩ *

(١٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٤ الطبعة الاولى *

(١٣) العناوي لهدية ص ٤٠ *

(١٤) العناوي لهدية ص ٣

القصي في العهد والحط . جاء في الكفر (وعهد القصي والمحجوب حقا ودينه على عاقبه ولا تكفر فيه ولا حرمات عن الميراث والمعصية كقصي) (٥).

وقد سئل ابي بصير عن حد حكم رواية عن الامام علي رضي الله عنه هذا نصها (ان محبونا حال على رجل سيف قصيره فرفع ذلك الى علي رضي الله عنه فحفل عقله على عاقبه فحصر من الصحابة رضي الله عنهم وقال عبيده وحطاه سوا ولا اقصي قصه ابرحه قال عليه السلام واسلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبرنا وليس ما وانما انما يحطى ما سخط التحفيف حتى وحب الدية على عاقبه فهو لا وهم اغرار اولى بهذا التحفيف فتجب على العاقلة (٦) .

٢ - عند الشافعية :

يعني لشافعية مع حنيفة في سقوط العصاص ووجوب الدية اذا كان الحاني صيبا او محبونا بورد الدليل يعني في ذلك قال الشيرازي . ولا يجب العصاص على قصي ولا محجون لغوه صلى الله عليه وسلم رفع لعلم عن بلانه عن القصي حتى يبلغ وعن الثائم حتى يسبغ وعن المحجون حتى يعق ولاه عمويه مغلطة فلي يجب على القصي والمحجون كالمحدود (٧) وقد اختلف الشافعية الى قولين في كون الدية الواحدة بجباية في ماله او على العاقبة واشتهور وجوبها في ماله قال الحارثي (قال لشافعي رحمه الله وكل حياه عمد لا عصاص فيها فالارش في مال الحاني وقيل بجباية قصي والمعصية عبيدها وحط بحلها العاقلة وقيل لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قصي ن يحسن احاقله لحط في ثلاث سنين فلو قصينا بها في ثلاث سنين حالما داه العمد لانها حالة فلم يقص على العاقلة بديه عمد بحال قال الحارثي لهذا هو اشتهور من قوله (٨) .

٣ - عند المالكية :

يعني للمالكية مع الحنيفة والشافعية في سقوط العصاص ووجوب الدية اذا كان الحاني صيبا او محبونا وقد ادعى الامام مالك الاجماع على هذا الحكم جاء في الموطا (قال مالك لا امر المحتج عليه عندما انه لا يود

(٥) انظر بين الحقائق شرح كبر الدفاني ج ٦ ص ١٣٩ .

(٦) انظر بين الحقائق شرح كبر الدفاني ج ٦ ص ١٣٩ .

(٧) انظر المهذب للشيرازي ج ٢ ص ١٧٣ .

(٨) مختصر الحارثي صفحة ١٢٧-١٢٨ بهامش كتاب الام الحرة الصائغ

بني لصبيان وأن عمدتهم خط ما سمع بحب محبيهم الحدود ويملكونا الحزم
وأن عمل الصبي لا يكون (٩) وقد نقل ابن رشد رأي مالك في لصبي
والمجنون وهو موافق لما هو كائن في الموطأ (١٠) .

أما إذا كان العاني عاقداً ثم حر بعد العتاق فإن المانكة يسطرون
أخافته فوجوهون عليه المودحاً في شرح برسالة (أما إذا قتل في حساب
أخافه ثم حر نصر حتى نفس يقتل لأنه مخاطب حال عاقبته فلا
مسكال) (١١) وقد استدلل الرقابي على سقوط القصاص ووجوب بده
إذا كان العاني مجنوناً ما رواه (وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد
بن مرون بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أنه ابن مجنون قتل
رجلاً فكتب إليه معاوية أعمه ولا تغد مه فانه ليس على مجنون قود) (١٢)
ويحصر العاقلة حياته الصبي د امره أبوه بالقتل وإن أحرشني وإذا
امر الأب ولده الصغير أن يقتل شخصاً فقتله فإن الأب يقتل به دون
ولده الصغير سواء كان حراً أو رقيقاً وعلى عاقلة الصغير نصف
الدية (١٣) ونص الحطاب والمواق على هذا الحكم وكذا في أشرك
مكلف وصبي في قتل امرأ فمقتل الكبير ونحو نصف الدية على عاقبه
لصغير قال المواق (أن قتل رجل وصبي رجلاً بعداً قبل أن يدخل وعلى
عاقبه الصبي نصف بده) (١٤) والذي اختلفوا أن الدية الواحدة على عاقبه
الصبي يجب لأوربه ميركة لأن الموقوفه وقعت على أشرك وحده مع كون
القتل صادراً من الاثنين والله أعلم .

٤ - عند العتابة :

ثم يجازى العتابة المذاهب الثلاثة في سقوط القصاص عن الصبي
والمجنون والأكبر من هذا أن العادل يسقط القصاص عنه إذا أشرك في
القتل مع لصبي ومجنون عند العتابة حراً الصبي (ولما أن سارك من لا
مأم عليه في فعل فلم يرمقه قصاص كشرية الحاطي) ولأن لصبي والمجنون
لا قصد لهما صحيح وإنه لا يصح أمر رهما فكان حكم تعلمهما حكم الخط

(٩) انظر شرح . قاضي عن موطأ الإمام مالك الجزء الرابع صفحته ١٧٨ .

(١٠) انظر بداية المجتهد ج ٣ ص ٣٨٨ .

(١١) شرح الرسالة لمعلمه أبو الحسن الغبرائي ج ٢ ص ٢٦٩ .

(١٢) شرح الرقابي على موطأ الإمام مالك ج ٤ ص ١٧٧ .

(١٣) شرح الخرشني الجزء الثامن ص ١٠ .

(١٤) انظر لباح والاكسل وانظر مواهب الحليل ص ٢٤٢ .

وهذا معنى قول الخرقى عمنها خطأ أي في حكم الخط في استفاء بعض
عنه ومدار دينه وحمل عائلتهما أيها ووجوب الكفارة (١٥).

وأذا كانت حياية الصغير سبب الكسب فإن الله يحب على كسب
دول عاقبة الصغير (كما لو كسب من صغيرين على من منتهى
حتى فلا وجب الله في ما سبب ركبهما) (١٦).

وسواء من يحب حياية يحب تصغيره الله على الصغير لأن
الله من سقط عنه من أن يحب الصغير من قبل عمداً وقساً له
عنه صحيحاً صحت عنه الله في ما (١٧) وقد ذكر من لا يرفع روايته
عنه أحمد بن علي بن أبي حمزة حياية الصغير دون لعاقبة إن
لم يكن له مال وقد رجع الرواية لأنها مرفوعة حكم من عيسى (رضي) وذكر
رواية أخرى عن أبي بصير في ما نصي ولا شيء على الأب (١٨) والراي
لرجح عند حياية من عاقبة مسؤولته عن حياية نصي في العمدة والخط
وكذلك يجوز في الانصاف عند المحبون حب من يحميه العاقبة بلا
برح وكذلك لعيسى على صحيح من اندمب مصداق (١٩).

وذكر رواية أخرى وهي رواية من حوطة كسب يظهر ما من بعد كسبه
الصحيح من المدايب متعددة ومحمول روايته سببه (وعنه نصي لعاقب
إن عمده في عاقبة قال من محمل من محبون من يكون مصداق (٢٠).

وعند البعض من أخصائه ما صواب نصي من شيء فعلي لأب و
عند لم أدركه حاوره صاحب يدية فعلي العاقبة (٢١) وصحت انتعير
على نصي ولحمون عند من يحميه نادياً لهما ولعيرين واجب في هبته
الجزء لأن عوبة لفداهن الأصلية قد سقطت عن نصي والمحبون (٢٢).

٥ - عند الشيعة .

عن سببه لأمامه مع الحنفية ، سببه وأما لكية في سقوط

(١٥) يعني لأن مداه الحنفية - آخر - انما صح صفحة ٣٧٥

(١٦) نظر مدار سبيل في شرح الدليل صفحة ٣٣٤ . ونظر ديسيل

المطالب لمريم بن يوسف الحنبلي من ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(١٧) القواعد لأبي رجب الحنبلي من ٣٦٢ .

(١٨) نظر حاشية محمد بن الشيخ على - من - من ٢٥٣

(١٩) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ .

(٢٠) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ .

(٢١) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ .

(٢٢) أي ابن تيمية الجزء الثاني من ١٧٣ .

• محو حرجاً استدان به عقل المحبون وبيع الصبي ثم مات المحروح فلا شيء في ذلك لا دية ولا ثوب لأنه مات من حياته عدلاً لا حكم لها ، فإن قيل قد قُتل في الذي رعى حربياً ثم يسلم ثم يموت إن فيه الدية على العاقلة فكيف تعصمون الدية فمن مات من حياته مأموراً بها ولا يعطون بدية فمن مات من حياته عدلاً حتى قتل : بالله تعالى ، البوصى . هكذا وما لأن احبائي مأمور بقتل المحبته محاطة بكل مكرم في كل الخط . كفارة أو كفارة ودية على عاقبه ، وليس كالمحبون والصبي محاطين أصلاً ولا مكفوس سريعه في كل عهد ولا في كل خط يستقط حكم كل ما عملاً وبه يكن له في سرع دخول ولم يسفوا ما فعله لمحاطة المكلف المأمور بنصه (٢٦) .

• ما إذا حبس محبون بعد احبائه فإن انقضاء واحب عليه أو لدية من ماله (٢٧) .

٧ - عند الزبدي :

• قال الزبدي يسعوا انقضاء عن الصبي والمحبون حرباً مع حجاج المعهات ولا يسقط انقضاء عن سرك الصبي والمحبون في الجنائسة الصبغة الواحدة بل يجب نصف الدية على الصبي والمحبون ويجب انقضاء على سرك حاء في ساح انصب (١) والثالث مشاركة القاتل من سقط عنه انقضاء من لا أصل فلا يسقط عنه انقضاء بمشاركته ذلك كسركه . المحبون أو صبي أو محبون فإنه يلزم القاتل القود . ثم شاركه نصف دية في ماله (٢٨) .

• ونص الزبدي برخصي على هذا بحكم نصاً ويجب الدية على العاقلة كما نص فيها . دية على ذلك حاء في سكر الرخاخ (وعلى الصبي والمحور نصف الدية كمشاركته وهو على العاقلة) (٢٩) .

٨ - رأي الخوارج الانطاكية :

• ب عهد لم يسي وحده سواء وكذا المحبون والدية على عاقلة كما ذكر السلمي في احواله (٣٠) .

(٢٦) انظر المحلى لابن حزم الجزء ١١ صفحة ٤٨ .

(٢٧) انظر المحلى لابن حزم الجزء ١١ صفحة ٤٨ .

(٢٨) التاج المنصب ج ٤ ص ٢٨٤ .

(٢٩) انظر كتاب البحر الرخاخ ج ٥ ص ١٢٣ .

(٣٠) انظر جوهر النظام لسلمي الجزء الثالث ص ٢٣٥ .

ويظهر لي أن هذا الرأي الذي نعهه السامي مجمع عليه عند الخوارج
الاماضيه جاء في شرح لسر (ولا عمد في فعل الصبي أو مجنون ولو بقصد
منهما ولا قود عليهما) (٣١) .

الرأي الرابع :

تيسر بنا اتفاق المذهب على سقوط العصاص ووجوب لدية إذا كان
الحاني صبياً أو مجنوناً وقد خالف ابن حرم الأندلسي فاسقط العصاص
والدية وهذا قول بلا دليل يهدر الدم بموحه ولا شيء لأولياء المقتول
وسا أن الدم لا يطق في الإسلام وحرصاً على كرامة النفس البشرية
وحرصاً على مصباحه الورثة الذين قد يوجد فيهم من لا يعيل لهم إلا
المقتول . فإنا لا نرجح رأي لطاهرية بل نعدل أن اجماع المذاهب
السبعة في سقوط العصاص ووجوب الدية ولا ضرر على أصبي والمجنون
لأن عاقلة هي التي تحمل لدية على رأي اغلب المذاهب قياساً على القتل
لحطاً حيث أن المصدا الحاني قد ائتمى في القتل الخطأ بسبب جهل
الحاني أو غدره وقد سمي هذا المقصد من الصبي والمجنون لأن المقصد
يكون من العادل والصبي والمجنون لا عقل لهما يحمل عاقلة لدية .

رأي القانون في جناية الصبي والمجنون

يسقط قانون عقوبة العصاص عن جناية الصبي والمجنون متفقاً
نذلك مع اشرية للإسلامة ويعبر هذا التعويض عن جانيتهما . إلا أن
التعويض يصطاح عليه في القانون يختلف عما هو عليه في اعقة الاسلامي
وبعد من الاتصال الاستشهاد ببعض مواد القوانين المسفطة لعقوبة
العصاص : -

في القانون العراقي :

نصت المادة (٢٢ فقره ٢) من قانون الاحداث رقم ١١ لسنة ١٩٦٢
على أنه (إذا كانت الجناية المرتكبة من قبل الصبي (٢٢) مما يعاقب عليها
بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فتكون مدة الحبس في المدرسة
الإصلاحية خمس سنوات) .

(٣١) انظر شرح المجلد الجزء الثامن ص ١٤٩ .

(٣٢) الصبي هو الحدث الذي أتم من العمر سبع سنوات ولم يتم
الخامسة عشرة (م الأولى) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ .

ونصت المادة (٣٣ فقرة ٣) منه على (د) كانت الجريمة المرتكبة من قبل اعنى (٣٣) معاقبا عليها بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة فعلى المحكمة بدلا من ذلك لعقوبة ابدية مدرسة العصاب الجانحين مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة) هذين النصين فيها يتعلق باسقاط عقوبة الاعدام (الفصاض) عن الصبي اما فيما يتعلق بالجنون فقد نص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ في مادته (٦) على انه (لا نسب جنونا من كان وقت ارتكابه لجريمة فاقد الادراك او الارادة لجنون او عاهة في الفعل او لسبب كونه في حاله او تحديد تحت عن مواد عسكرية او محدودة اعطيت له نصرا او على غير علم منه بها او لأي سبب آخر يقرر العلم انه يعقد الادراك او الارادة ، اما اذا لم يترتب عن عاهة في الفعل او المادة العسكرية او المحددة او غيرها سوى نقص او ضعف في الادراك او الارادة وقت ارتكابه الجريمة عند ذلك عدرا محققا ، ومنه يصبح ان القانون العراقي يعامل المجنون او من به عاهة في الفعل معاملة بحيث عن معاملة الشخص سليم العقل وصحيح الادراك عند ارتكابه الجريمة (٣٤) .

(٣٣) يعنى من الحدث الذي أم من العمر خمس عشرة سنة ولم يتم البصة عشرة سنة (م الأولى) من القانون المشار اليه بالهامش السابق .

(٣٤) في القانون الفرنسي نصت المادة ٦٦- عقوبات على ما يلي (ا) كان قد يقرر بسبب الظروف وشخصية الجاني الحكم بالعقاب على حدث يزيد عمره على ثمانية عشرة سنة فيكون لعقوبات كالاتي مع استعطف به عند الاقتضاء بطور استبعاد عند صغر السن المحقق بالسنه التي الحدث الذي عمره يزيد على السادسة عشرة سنة اذ كان معاقبا عليه بالموت ، دلائعنا الدائم او الحجز الجسائي المؤبد فيحكم عليه بعقوبة الجسس من عشر الى عشرين سنة) .

وفي القانون الايطالي نصت المادة ٩٧- عقوبات على ما يلي (لا يسند الفعل الى من لم يبلغ وقت ارتكابه ، من الرابعة عشرة) ونصت المادة ٩٨- منه (يسند الفعل الى من بلغ وقت ارتكابه من الرابعة عشرة كامنه ونكهه لم يتم الثامنة عشرة اذا كانت له اعصه الفهم و الارادة الا ان العقوبة تخفض) انظر النظرية العامة لجريمة لعل للدكتور حميد السعدي ص ٥٢٣ في برجمة التصوص المذكورة أعلاه .

بعد أن استقطت لغوايين معونة الاعداد حوز القانون المدني العراقي واعاون المدني المصري الحكم على الصبي بالتعويض للمحامي عليه ومن خلال النظر من مصوص لغاويين يصهر لنا ان لغاويين المدني العراقي يصيب المسؤولية الى الاب والجد في تحميله التعويض عن هم في رعايته ، لأن قدون مدني اعراقي ضمن على ان الاب والجد يحتملان التعويض عن ضايه الصغر اما اعاون المدني المصري فوجب التعويض على كل من كان مسؤولا قانونا بسبب الرعاية (٣٥) . ويستطيع الاب او الجد في كلا الغاويين ان يحتل من المسؤولية اد اثبت انه قام بواجب الرقابة والرعاية أو ان الضرر كان لا بد وفعما حتى لو قام بهذا الواجب (٣٦) .
ويحتمل الاب والجد المسؤولية في التعويض عن الضعيف اذا لم يكن صغرا (٣٧) . اما اذا كان مسرا فاب التعويض في ماله وكذلك اذا

(٣٥) نظر الوجيز في النظرية العامة للالتزامات الدكتور صلاح الديس
الناهي ص ٢٤٥ .

(٣٦) نصت المادة ٢١٨ مدني عراقي على (١ - يكون الاب ثم الجد ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه الصغر ٢ - ويستطيع الاب او الجد ان يحتص من المسؤولية اذا ثبت انه قام بواجب الرقابة أو ان الضرر كان لا بد وفعما حتى لو قام بهذا الواجب) ونصت المادة ١٧٣ مدني مصري على (كل من يجب عليه قانونا او تعاونا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة بسبب صغره أو بسبب حالته العقلية أو جسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص لتغير نماء غير المشروع وبسبب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضرر غير ممي ، ويعسر العاصر في حاجة الى الرقابة اد لم يبلغ خمس عشرة او سبعة وكان في كنف القائم على تربيته ، وسهل الرقابة على القاصر تحت اشراف المعلم او المشرف وتسهل الرقابة على الروجة العاصر الى روحها أو الى من يتولى الرقابة ويستطيع المكلف اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة ، أو اثبت ان الضرر كان لا بد وفعما ولو قام بهذا الواجب بما يسعي من اعادة .

ونظر المادة (١٧٤) من القانون المدني السوري .
(٣٧) قال أبو زهره - حمل (اعفاء) للتعبير حدا ادنى لا يتصور تمييزه عادة قبله وهو مسح سمين فلا يصور تمييز قبل مسح سمين ولكن ان تجاوز المسح السمين فقد يكون التمييز فلا يبلغ الا بعد مدة اخرى ولذلك نقرر ان التقدير مسح سمين هو تقدير للحد الأدنى ، كتاب الجريمة لابي زهرة ص ٤٦٢ .

كان انجني عليه لا يمكنه الرجوع في أب الصبي غير المميز أو حده جاء في المادة (١٩١) مدني عراقي (١ - دا) تعدد صبي مميز أو غير مميز أو في حكمها مال غيره لومة الضمان من ماله - ٢ - واد تعدد الحصول على استعويض من أموال من وقع منه الضرر أن كان صبيا غير مميزا أو مجنونا جاء للمحكمة أن تقرر أن يوصى أو القيم أو الوصي بصلح الاستعويض على أن يكون لهذا الرجوع بما دفعه على من وقع منه الضرر .

٣ - عند تقدير الاستعويض العادل عن الضرر لا بد للمحكمة أن تراعي في ذلك مركز الحصول (وهذا يحكم مخصوص عليه في القانون المدني المصري إذ جاء في المادة (١٦٤) منه (يكون شخص مسؤولا عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مسرر ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مسرر ولم يكن هناك من هو مسؤول عنه . أو تعدد الحصول على تعويض من المسؤول جاء لمقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل مراعى في ذلك مركز الحصول) (٣٨) وهذا يحكم مقرر عليه في القانون المدني اللبناني أيضا إذ نص المادة ٨٤٩ منه بأنه (إذا تسبب عديم الأهلية في ضرر لغير لومه تعويض الضرر إذا لم يكن في الإمكان الحصول على استعويض من شخص آخر ملزم برعاية عديم الأهلية كل هذا بشرط أن لا يحرم منع التعويض عديم الأهلية مما يلزم بحفظ قوته) (٣٩) .

وهذا الحكم مقرر عليه في القانون المدني السويسري والسوفييتي أيضا (٤٠) .

أما حكم محوون والمعوه فقد جاء في شرح القانون المدني (سبق أن رأينا هذه المادة (١٩١ مدني) نص على أنه : « إذا تلف صبي ممبرا أو غير مميز ومن في حكمها مال غيره لومة الضمان من ماله » .

٢ - واد تعدد الحصول على التعويض من أموال من وقع منه الضرر إذا كان صبيا غير مميزا أو مجنونا جاء للمحكمة أن تلزم الوصي أو القيم أو الصبي بصلح التعويض على أن يكون لهذا الرجوع بما دفعه على من وقع منه الضرر (فالعقود الأولى من هذه المادة تنص على الصبي المميز أو غير المميز ومن في حكمها . ويمكن أن تعسر المحوون والمعوه في حكمها

(٣٨) اوسيط في شرح لقانون المدني لجمهوري الشرق الأول من ٩١١ .
(٣٩) التوجيه في النظرية العامة للالتزامات للدكتور صلاح الدين السامي ص ٢٣١-٢٣٢ .

(٤٠) م ٥٤ من قانون الالتزامات السويسري وم ٤٠٦ من القانون المدني السوفييتي نقلا عن المصدر السابق ص ٢٣٢ .

لنواظر العلة وهي بعض التمييز او العدامة (٤١) .

وبرى لسيهوري تحمل المسؤول عن المحوون أبا كان أو جدا أو غير ذلك عما يحدثه من ضرر لانه في رعايته وقد يجب التعويض في مجال المحوون اذا تضمن الرقيب من المسؤولية نأ حافظه على المحوون محافظة كافية تمنع المحوون من أحداث ضرر او كان معصرا حاء في الوسيط (او وحد أي المسؤول - ولكنه استطاع ان يعفي الخطأ عن نفسه اد هو حصا فاس ذنبت لعكس كما سيأتي او لم يستطع يعفي الخطأ ولكنه كان معصرا سم يستطيع الضرر ان يحصل منه على التعويض فعند ذلك يرجع الضرر بالتعويض على عدم التمييز نفسه (٤٢) .

وحكم بخص لا والحد من المسؤولية اذا اثبت مع حدوث الضرر برفادة الضرر وتوجيهه مخصوص عليه في القانون المدني العراقي في المادة ٢١٨ كما مر ٢٢٢ (٤٣) وهذا الحكم مخصوص عليه في القانون المدني المصري والعربي ايضا (٤٤)

وبحق لقيم او للرقيب الرجوع على من تحت رقائتهما لاستحصال التعويض الذي دفعه بسبب حمايته كد نصت على ذلك المادة ١٩١ من القانون المدني العراقي السالف ذكرها .

وبحق للمسؤول الرجوع على من كان في رعايته في القانون المدني المصري ويظهر من نص المادة (١٧٥) منه اني سيأتي ذكرها ان المسؤول سواء كان مسؤولا عن صمي يكونه نأ او حدا أو كان مسؤولا عن هم في رعايته سواء في الحكم بعد نصت المادة المذكورة (للمسؤول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود لبي يكون فيها حد الغير مسؤولا عن تعويض ضرر) (٤٥) .

(٤١) نظر شرح القانون المدني - الجزء الاول ص ٤٨٩ للدكتور عبد المجيد الحكيم .

(٤٢) انظر الوسيط لسيهوري ج ١ ص ٩١٢ .

(٤٣) انظر مصادر الالتزام لعبد فتاح ص ٣٠٩ .

(٤٤) اوجير للدكتور صلاح الدين الباهي ص ٢٤٧ والمادة ١٧٣ من قانون المدني المصري والمادة ١٣٨٤ مدني مرسي تقلا عن نص المصدر .

(٤٥) اوجير للدكتور صلاح الدين الباهي ص ٢٥٢ . وانظر التقيمين المدني احده - الدكتور محمد عني عرفة ص ١١٩ .

مقارنة بين الفقه والقانون

من خلال هذا العرض القانوني نوضح ببيان لنا اتفاق القانون مع الفقه الإسلامي في سقوط اعصاص عن الضميمة والمجنى كما وينطبق القانون مع الشريعة العرفية في وجوب التعويض إلا أن الفقه الإسلامي يوجب الدية على العاقلة كما رجحنا في موضعه أما القانون فقد أوجب التعويض على الأب أو الجد وعند الحكم مسماً لهدر كثير من الجانيات على النفوس لأن التعويض لا يجب مع إعمار الأب أو الجد أما العاقلة فعصرها محال نظراً بكرهها ويختلف القانون مع الفقه من حيث سقوط التعويض إذ قد يخص الأب أو الجد بعدد قانوني أما في الشريعة الإسلامية فلا يخص أحد من وجوب تحميه للديه على ما سقضه في باب العاقلة لأن الدية يجب بمجرد حدوث فعل من المفاعل ولأن العاقلة تحل الدية وفقاً للجاني كما ويختلف القانون مع الفقه من حيث استعادة الأموال التي يدفعها المسؤول عن الضميمة أما الشريعة الإسلامية لعراء فلا تحول بماله بأسر حجاج الدية من الجاني بعد دفعها على ما سيظهر بنا في الأبواب القادمة .

المطلب الثالث

سقوط القصاص ووجوب الدية إذا كان المجني عليه

ذمياً والجاني مسلماً

١ - عند الحنفية :

إن دفعه المذهب الحنفي لا يوجبون الدية بقتل الذمي عمد إذ كان الجاني مسلماً لأن المسلم يقتل بالكفر عديم ولا تسقط عقوبة لعصاص إلا بالعمو أو الصبح كما تقدم ويرى أبو يوسف قتل مسلم بالمستأنس أيضاً^(١) ، وقد استدلووا بالأدلة الآتية : -

(١) أحكام الذميين لأسنادنا عبد الكريم زيدان ص ٢٥٥ طعة أولى .

٩ - من القرآن الكريم - عموم آيات العصاص (٢) ومنها قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم بعباص في الصل) (٣) وقوله تعالى (وكتب عليهم فيها ان النفس بالنفس) (٤) وقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) (٥) .

ب - وهي السنة النبوية كما ذكر الربيعي (صح عن عبدالرحمن بن اسيلمان ومحمد بن المنكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدا من أهل البصرة فأمر به فصر به عنقه وقال أنا أولى من ولي بدمته) (٦) . وقد استدل الجصاص بالدليل الآتي من السنة أصا (الا ومن قتل قتيلا بولاه نجس الطريق من أب يقتص أو بأحد الدية) (٧) . وعصده هذا الحديث بحديث آخر (لا يحل دم امرئ مسلم الا بحدى ثلاث ربي بعد احصان ، وكفر بعد امان وقتل نفس بغير نفس) وقاب الجصاص (وهذه لاحصان يقتص عموما قتل المسلم بالنفس) (٨) .

ج - ومن المقول استدل فقهاء الصفة بدليل مجبه ان المنيح لدم كافر هو الحرية نفس ان لصغار والشح الغاني من الكفار لا يقتلون في الحرب قال الربيعي (لا نسلم ان الكفر منج نفسه بل بواسطة ابرابة الا قرى أن من لا يقاتل منهم لا يحل قتله كالتشييع الغاصي ولدراي وقد اجمع العدل عليهم بمقتضى دية ٠٠٠ وقد قال علي رضي الله عنه انما بدلوا الحرية بكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كأموالنا ردت بأن تكون معصومه بلا شبهة كالمسلم) (٩) .

٢ - عند الشافعية :

ر فقهاء الشافعية يوجبون الدية في قتل المسلم الذي عمدا لأن المسلم لا

(٢) نيين الحقائق للربيعي ج ٦ ص ١٠٤ ، بدائع الصنائع لبيكاساني ج ٧ ص ٢٣٧ . ونظر الهداية ج ٨ ص ٢٥٥ ، وانظر الدر المختار ج ٥ ص ٤٧١ .

(٣) البقرة آية ١٧٨ .

(٤) مائدة آية ٤٥ .

(٥) سورة الاسراء آية ٢٣ .

(٦) تبيين الحقائق للربيعي ج ٦ ص ١٠٤ .

(٧) الجصاص ج ١ ص ١٤١ وقد مر بحريج الحديث .

(٨) الجصاص ج ١ ص ١٦٤ وقد مر بحريج الحديث .

(٩) تبيين الحقائق للربيعي ج ٦ ص ١٠٤ .

يعتقل بالكافر عندهم فتسقط عقوبة القصاص وتحل الدية محلها وقد نص على وجوب الدية الإمام الشافعي حاء في الأم (ولا يعتل مؤمن عند ولا حر ولا امرأة بكافر في حال أبدا وكل من وصف الإيمان من أعجمي وأبكم يعتل ويشيم بالإيمان وصلي فعقل كافرا فلا تود عليه وعليه دية في ماله حاة وسواء أكثر عتل في الكفار أو لم يكر، وسواء قتل كافرا على مال يأخذه منه أو على غير مال لا يحل قبل مؤمن بكافر بحال في قطع طريق ولا غيره) (١٠) .
ونص لقيشه الشيرازي والبارودي والنجومي على هذا الحكم (١١) وهذا أسقط اعفيه بقي الدين البشتقي لقصاص إذا كان القتل مجهول بداهة (١٢) . وقد سلك الشافعية على ما هو إليه بالادة التالية -

أ - من القرآن الكريم قال الشافعي رحمه الله (قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى - الآية فكان ظاهر الآية والله أعلم أن القصاص إنما كتب على سبعين المكتوب عليهم القصاص لأنهم المخاطبون بالفرائض إذا قتلوا المؤمن ناسداً للمؤمنين فقال إنما يؤمنون أحوة وعظم ذلك من المؤمنين والكافرين) (١٣) .

ب - من السنة النبوية : قال الشافعي (٥٠ بلغني عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه روي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا مسلم بن خالد عن أبي حسين عن معاوية وعطاء وأحسب أوسا والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر) (١٤) .

ج - قال الشافعي (أخبرنا مصعب بن عبيدة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه) من عندكم من البسي (صلى الله عليه وسلم) شيء سوى القرآن فقال لا والذي خلق الجنة وبرأ

(١٠) انظر الأم للشافعي ج ٦ ص ٣٨ .

(١١) المهذب للشيرازي ج ٣ ص ١٧١ وانظر حاشية النجومي على شرح لعطيت ج ٤ ص ١١٣ وانظر الاحكام السلطانية للبارودي ص ٢٣١ و ص ٢٣٢ .

(١٢) انظر كفاية الاحبار في حل عامة الاختصار ج ٢ ص ١٤٢ .

(١٣) انظر الأم للشافعي ج ٦ ص ٣٧ - ٣٨ .

(١٤) انظر الأم للشافعي ج ٦ ص ٣٨ و انظر شرح البخاري ج ١٠ ص ٧٢ للمسقلاني . انظر ابن ماجة ج ٢ ص ١٤٥ . الرمذي ج ٦ ص ١٨٠ . لسانتي ج ٨ ص ٢٤ . أبو داود ج ٦ ص ٢٣ مسند أحمد ج ١ ص ٧٩ الدرامي ج ٢ ص ١٩ الطيالسي ج ١ ص ٢٩٣ .

لنفسه إلا أن يؤذي الله عبداً مهما في القرآن وما في الصحيفة قتل وما في
الصحيفة فقال لعقل وفكاك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر (١٥) .

٣ - عند المالكية :

قال المالكية بسقوط قصاص ووجوب المدية إذا كان المقتول كافراً
(واقفال مسلم (١٦)) أما إذا كان القتل عملاً فإن المسلم يقتل بالكافر جاء
في المدونة الكبرى (قتل أراست المسلم أمهل بالكافر إذا هله عبداً في قول
مالك قال لا قتل ولا قصاص بسهما في الحراخاب ولا في النفس قول
نعم لا قصاص بسهما في الحراخات ولا في النفس إلا أن يقتله قتل عملاً) (١٧)
وعد بن أس حري أرماني على عفوة تعزيره في المسلم إذا قتل الكافر
وحد هذه العفوة كما جاء في لغواش حسن سنة وصرب مائة سوط (١٨)
وعد سئل المالكية على ما ذهبوا إليه ماذله من القرآن والسنة .

١ - من القرآن الكريم قال ابن العربي (أن الله سبحانه وتعالى قال
في سورة الشورى : ولكم في قصاص حياتكم ، وقال : كتب عليكم القصاص
في القتل ، فاقصص القصاص لمساواة ولا مسواه بين مسلم وكافر ولأن
نقص الكفر أصبح لعدم موجوده ، فلا تسوى نفس مبيحها معها مع نفس
قد ظهرت عن المبيحات ، واعتصمت بالانسان الذي هو أعلى العظم) (١٩) .

ب - ثم عتمدوا من سنة على رواية الإمام علي (رضي الله عنه) التي
كفها بسهما من كتب الام عبد الشافية (٢٠) .

ج - استدل المالكية بأحماخ لعلاء على عدم قتل المسلم بالحري
المسلم (عد ماسوا الدمى على المسلم (٢١)) .

٤ - عند الحنابلة :

قال الحنابلة بسقوط القصاص إذا كان المحل عليه كافراً . جاء

(١٥) انظر الأم القاصي ج ٦ ص ٣٨ .

(١٦) شرح الرسالة لابي الحسن البرواني ج ٢ ص ٢٦٩ ، وانظر شرح
لجوشي ج ٨ ص ٣ .

(١٧) مدونة الكبرى للإمام مالك ج ٤ ص ٤٩٦ .

(١٨) فواش الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لمحمد بن أحمد بن
حزقي الأرماني المالكي ص ٣٧٥ .

(١٩) أحكام القرآن لاس العربي ج ٢ ص ٦٢٢ - ٦٢٣ .

(٢٠) انظر أحكام القرآن لاس العربي ص ٦٢٢ .

(٢١) انظر بداية الجهد ج ٢ ص ٣٣٤ .

في الاحكام لسلطانية (لا يعقل القتال على افعال بحرية او اسلام فان
 قتل مقاتل واحد قتل حر عبدا او مسلم كافرا فلا قود) (٢٢) .
 وقد سدل الحانلة بدلة من لينة أ - حاء في المعنى (ولما قول
 النبي صلى الله عليه وسلم : المسلمون تنكأوا دماؤهم وسعى بدمعهم ادناهم
 ولا يقتل مؤمن بكافر) (٢٣) .

ب - سئلوا برونه الامام علي التي اسدل بها الشافعية (٢٤) .
 ج - واستدلوا بقول الرسول (ص) (ولا يقتل مسلم بكافر ولا
 دو عهد في عهد) (٢٥) .

د - عند الشيعة :

تمن لشيعة لامامة مع الشافعية والمالكية والحنابلة في سقوط
 الفصااص ووجوب الدية ادا كان لقتل دما قال الطوسي (لا يقتل مسلم
 بكافر سواء كان معاهدا او مستاهدا او حربا وه قال في الصحابة علي (ع)
 وعمر وعثمان وروى ثابث . ومن التابعين الحسن البصري وعطاء
 وعكرمة) (٢٦) وقد روى الكلبي رواية نص على حوار قبل المسلم بالكفر
 مع شرط ارجاع ولي الكافر المحي عليه الفصل ما بين الدس الى ولي
 لقاتل لمسلم وعدا يعني ان ولي الكافر المحي عليه اذا اراد ان يقتل المسلم
 الحامي دفع لولي المسلم احد عشر الفا درهم ومائتين لان دية الكافر عند
 الشيعة تسائة درهما حاء في الفروع من الكافي (عن ابي مسكان عن ابي

(٢٢) لاحكام سلطانية من ٢٥٧ وانظر دليل الطالب لمري بن يوسف
 الحنبلي من ٢٥٤ .

(٢٣) المعنى لاس فداه الحنبلي ج ٩ من ٣٤١ . ترجيح الحديث حاء في
 نصف الامة (اخرج المعاري في تاريخه الكبير حديثا الدرامي ثا
 عبد الله بن عبد المجيد ثا عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة
 بن عبد الرحمن عن عائشة قالت : وجد في قائمة سبع رسول الله
 (صلى الله عليه وسلم) المؤمنين تنكأوا دماؤهم وسعى بدمعهم
 دناهم لا يقتل مسلم بكافر ولا دو عهد في عهد مختصر وقد تقدم في
 لسر) انظر نصب ابراه من ٣٣٧ .

(٢٤) المعنى لاس فدامة ج ٩ من ٣٤١ وانظر مدار السيل لابن صويان ج
 ٢ من ٣٢٠ .

(٢٥) مستند الامام احمد ج ٢ من ١٩١ - ١٩٢ .

(٢٦) ينظر اختلاف للطوسي ج ٣ من ٨٨ ، شرح التنصرة للظباطاني
 من ٢٢٣ .

عنده الله (ع) قال : اذا قتل المسلم يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا فارادوا أن يقيموا ردوا فصل دية مسلم وأقاربه (٢٧) وقد ذكر الكليسي رواية محتملها أن مسلم يقتل بالكافر اذ كان معاديا على صلهم (٢٨) وقد استدلل الشيعة بأجماع العروة ثم استدلوا بقوله تعالى جاء في الخلاف (٢٩) ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ، ولم يفصل والمراد بآية الهي لا يحس لانه لو كان شراد الحس لكأن كدما (٣٠) وقد استدلو من السنة بحديثين الحديث الاول (روى ابو هريرة وعمران بن حصين وعمر بن (عمر و ح ط - ط ل) شعيب عن ابيه عن حماد بن ابي (ص) قال لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده) والحديث الثاني رواية الامام عبي (رضى) التي اعتمد عليها الشافعي وقد ذكرها بعدها (٣١) .

٦ - عند الزيدية :-

سقط الزيدية مع المذاهب التي استقطت لفصاص عن المسلم واوجبت بدية في قتل الدمى وقد استدلو على ماذهبوا اليه بالأجماع والخبر جاء في البحر الرخا (ولا يقتل مؤمن بحربي اجماعا ، لقوله (ص) : لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا يدمى بالحس ، (٣١) وبمفصل بالحس رواية الامام علي (رضى الله عنه) التي اعتمد عليها الشافعية (٣٢) .

٧ - عند الظاهرية :-

اتفق الظاهرية مع المذاهب التي لا تقول بقتل مسلم بالكافر وإن كان لعن عمدا جاء في المحلى (ولو ان كافرا قتل دميما ثم اسلم القاتل بعد قبله المذلول أو قبل موت المذلول فلا مود على القاتل اصلا ، لقول رسول الله (ص) (لا يقتل مؤمن بكافر) (٣٣) .

٨ - عند الخوارج :-

لا يختلف رأى خوارج عن المذاهب الستة المعتمد ذكرها في سقوط

(٢٧) نظر الخروج من الكافي / الكليني / ج ٧ ص ٩-٣٠ .

(٢٨) نظر الخروج من الكافي ، الكليني / ج ٧ ص ٣١٠ .

(٢٩) انظر الخلاف المطوسمي ص ٨٨ .

(٣٠) المصدر السابق ص ٨٨ .

(٣١) البحر الرخا ص ٢٢٦ .

(٣٢) حو صر الاحواز المستخرجه من نسخة البحر الرخا ص ٢٢٦ .

(٣٣) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٤٧ .

القصاص بقتل المسلم الذي ووجوب الدية قال السالمى بإرجوئته
ولا بقتل مسلم يذمي
عند أولى الحق وأهل العلم (٣٤) .

٩ - الرأي الرابع :-

أن المستحسن من هذا العرض 'توجيه إيمان الحنفية على قتل المسلم
بالكافر وعدم وجوب دية في هذه الحالة لتحقيق القصاص بين المسلم
والذي إلا إذا جرى الصلح على لده على أسحر الذي يباه عن قتل في
مذهب الحنفية ورد على ذلك أبو يوسف المستأمن . إلا إذا تصالح وبني
لحسب عنه مع الحادي فتحب الدية وسقط القصاص وقد اتفق المذاهب
سبعة على سقوطه انقصاص وإذا سقط القصاص حلت محله الدية . وقد
قال المالكية بقتل المسلم بالكافر إذا كان لقتل علة وقال بعض الشيعة
بقتل المسلم بالكافر إذا اعتاد المسلم قتل الكافر وقال البعض منهم كما روى
الكنسي بقتل المسلم بالكافر إذا دفع وبني الكافر لعصل ما بين الدينين .
ومن خلال الأدلة يس لنا أن جمهور الفقهاء تمسكوا بالأحاديث التي صححت
عن الرسول (ص) عندهم . وكان الحديث الأول قوله (من) (٠٠٠) وأن
لا يقتل مسلم بكافر) والحديث الثاني (٠٠٠) ألا يقتل مؤمن بكافر . ولا
دو عهد في عهد) وقد نقل ابن رشد الإجماع في عدم قتل مسلم بالمستأمن
وقاس على هذا لحكم عدم قتل المسلم بالذمي . وقد اعتمدوا على المكافأة
في القصاص ولا مكافأة بين المسلم والكافر وبهذا ذلك عن ابن العربي .
وما ورد على الحديث الأول أن لفظ الكافر المقصود فيه هو الحرمي ولا بقتل
مسلم بالحرمي أصحاً وفي الحديث الثاني عطف الرسول (ص) عدم قتل
المسلم بالجاهل الذي بالكافر الحرمي فيكون معنى الحديثين أن المسلم
وذي المعاهد لا يقتل بالحرمي الكافر (٣٥) .

وما ورد على قول ابن رشد المقتضى إجماع الفقهاء على عدم قتل المسلم
بالمستأمن أن أبو يوسف قال بقتل المسلم بالمستأمن وإن ووجوب المستأمن
وجوداً موقفاً إذا أنه عاهد لوطه فكانت عصمة دمه موقته ، وبسبب ذلك
تنولد شبهة لا حاجة في هذا دمه (٣٦) . وقد رد الإجماع على ابن العربي
في كون الكفر مقصوداً تؤدي إلى أعدام المكافأة ما بين المسلم والكافر إذا

(٣٤) جوهر النظام للمسلمين ص ٦٣٥ .

(٣٥) انظر أحكام النجاشي لاسنادنا الدكتور عبدالكريم ريدان ص ٢٥٧ .

(٣٦) انقصاص ج ١ ص ١٤٢ ، الكاساني ج ٧ ص ٢٣٧ ، الزيلعي ج

٦ ص ١٠٤ وانظر أحكام النجاشي لاسنادنا الدكتور عبدالكريم ريدان

ص ٢٥٨ .

محتملة أن معصية الكفر هي كفر الجرمي لهذا فإن الشيخ الهادي والصغير لا يعلل اتفاقاً ، وقد استشهد بقول علي (رضى) في العدة من تشريع الحرية في الإسلام (٢٧) وقد رد الإحسان على الجائلة فيما استدلوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين تتكافأ دماءهم رداً محتملة أن مفهوم التكافؤ لو زود في الحديث بكافة المؤمنين فما منهم من حيث التساوي من الشريف وأوصيغ والرجل والثرأة والصغير والكبير وكامل الأعضاء ونقصها ، وقد أحدثت على معنى التكافؤ بين المؤمنين وغيره لأسعت التكافؤ بين الكفار فيما بينهم ولكن كفر بحسب المعاصي بينهم دون أسطر إلى معصياتهم (٢٨) .

وقد ذكرنا أدلة الإحسان وكان محتملها عموم آيات المعاصي في القرآن الكريم وما ترد عنها من بعض المعاصي الواردة في قوله تعالى : كتب عليكم المعاصي في الدنيا ، أن بعض كلمة المعاصي الواردة تسمحح المسواة ولا مساواة بين المسلم والكافر لأن كفر معصية والإسلام كمال فسمى مساواة وإدعاء مساواة بين مسلم وكافر يسمى حكم قبل الإسلام بالكافر (٢٩) .

وقد رد المالكية على الحقبة حينما اعتمدوا على قوله تعالى : النفس بالنفس ، رداً مجيبه كما قال ابن العربي (فلما نحن في هذه الآية إنما جاءت على جهود في المصالة بين العتائل وخدمهم من قبيلة رجلا برجل ، نفسا نفس ، واحدتهم من قبيلة حرى نفسين نفس ، فما أعتبار أحوال النفس الواحدة بالنفس الواحدة فليس له تعرض في ذلك ولا سمعت الآية له وإنما تحمل الألفاظ على المقاصد (٤٠) .

وقد اعترض الأمام الشافعي على الحقبة فيما اعتمدوا على قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم المعاصي في الليل ، اعتراضاً محتمله أن الله تعالى حصى المؤمنين الناهيين بهذا الخطاب دون الكافرين (٤١) وقد استدلل الحقبة بالقصاص على المسلم إذا سرق من دمي سرقه توجب القطع قطعت به المسلم سرقه من الدمي وكذلك الحكم فيما لو قتل المسلم دمي ويرد على هذا أن لسرقه حق الله لا سمحل لدمي فيها ولا يجوز العفو لأن قطع ايدي في اسرقه من الحدود بخلاف القتل ، ما يجوز فيه العفو إذا ارد

(٢٧) الردي ج ٦ ص ١٠٤ معجم الأبهري في شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٦١٩ .

(٢٨) أنظر أحكام القرآن للمصالح ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢٩) ابن العربي ج ٢ ص ٦٢٢ .

(٤٠) المصدر السابق ج ٢ ص ٦٢٢ .

(٤١) الأم للشافعي ج ٦ ص ٣٢ .

الولسي (٤٦) *

واما حديث عبد الرحمن السلمي الذي اعتمد عليه الجعفة قال
المحدثين طعنوا في صحته جاء في نصب ابراه (قلت روى مسندا ومرسلا
فالمسند حرجه ، مدار قطبي في سعة عن عمار بن ابراهيم ابن محمد الاسدي
عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن ابي السلمي
عن ابن عمر بن رسول بن ابي الله عليه وسلم قال مسلمة بمعاذ وقال
ابن اكرم بن وقي عنه انتهى قال مدار قطبي لم يسنده غير ابراهيم بن
ابي يحيى وعمر بن مكرم الحديث وصحبه عن ربيعة عن ابن السلمي مرسل
وان السلمي ضعيف لا يقوم به حجه اذا وصل الحديث فكيف بمسند
يرسله (٤٣) *

وقد نقل شوكتي في تصحيح عبد الحديث رأيا (قال ابو عبيد
القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله اما ما تسلك
به دعاء المسلمين (٤٤) *

واما لار الذي اعتمد عليه الجعفة الوارد عن الامام علي (رضي
في مثل المسند بالاسمي فهو معارض قول الرسول (ص) (وان لا يقل
مسند نكاح (٤٥) * وقد اوردنا روايات عن الامام علي (رضي) اعتمد
عليها لثبوتها واحسانها والنسبة تنص على عدم قتل المسلم بالكافر (٤٦) .
وبناء على هذا نعرض لثبوت دالة الجمهور ودالة الاحناف يقتضيان لما
ان يدية واحدة عن مسلم الذي عمدا عبد الجمهور بخلاف ما هو قبل
المسلم الذي غيلة فان القصاص واجب عبد المالكية وبخلاف قول بعض
فهاء الشيعة بعدم سقوط دية د عبد المسلم قبل الكفار ولا محل لدية
عبد الحمية في هذه الحالة لانهم اتفقوا على قبل المسلم بالذمي وقد رجح
لذكور عبد لكرم ردا رأى الحمية في ذلك فلا تعبد الدية عنه بل
تعبد القصاص ووجهه بوجوب اكثر ريدا يقتصر كما جاء في احكام
الدين د امة الجمهور ابوها لحدث لثبوت لا يقل مسلم نكاح
د وقد ذكرنا قول الجعفة فيه * وتصيفها اب الشافعي قال فيه ان
السي (ص) قاله يوم فتح مكة سمع الفتن الذي قتله الجراحسي

(٤٢) المحل لان حرم ج ١٠ ص ٢٥٦ *

(٤٣) نصب الراية ص ٣٣٧ *

(٤٤) نيل الاوطار ج ٧ ص ١٢ *

(٤٥) المصدر السابق ج ٧ ص ١١ *

(٤٦) الام للامام الشافعي ج ٦ ص ٣٣ *

وكان له عهد . فعند حطب النبي (ص) وقال : لو قتل مسلماً بكافر لعنه الله . ثم قال عليه الصلاة والسلام لا يعد مسلماً بكافر ولا ذو عهد في عهده ، فاشترى النبي (ص) بعهده . لا يعد مسلماً بكافر ، ان عدم لأقصاص من الجرائم اعاقب بالعهد الذي فيه والعهد هو الكافر مبأس لان عقد الدمة لم يشرع لا بعد فتح مكة ، وإنما الذي كان قبل ذلك بين النبي (ص) وبين أسريين عهود في مدد لأجل بهم داخلون دمة فكان مولاه عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة . لا يعد مسلماً بكافر مبصرها الى المسلمين لا الى أنفسهم لانه لم يكن في ذلك الوقت دمي يصرف اليه الكلاء (١٧) ونحن نقول بهذا يقول بطلان قوله تعالى : وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ، وعنده الآية وان كذب تدل على سرع من قبلنا فكتب لاجلها لأن سرعه شرعت من أجل المحافظة على النفس وأي محافظة اذا لا يعد المسلم بالدمي لا صميماً اذا كان القتل غيلة .

المطلب الرابع

سقوط الاقصاص ووجوب الدية اذا كان الجاني اباً للمجنى عليه

١ - عند الحنفية :

قال ابيهم بدم قتل الاب بالاب وكذلك الام والمجد قال الكاساني . و قيل الاب ولده لأقصاص عليه وكذلك الجد اب الاب أو اب الام وان علا وكذلك اذا قتل لرجل ولد ولده واب سفلوا وكذلك الام اذا قتلت ولدها أو ام الام أو ام الاب اذا قتل ولدها (١) وقد احتجوا بالحجج الآتية -

أ - لأصل فيه ما روى عن النبي (ص) انه قال (لا يعاقب الوالد بولده) واسم الولد والولد سائل كل والد وإن علا وكل ولد وإن سفل (٢) .

(٤٧) أحكام الدماء للذكور عبد الكريم ويدان ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .
(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٥ وانظر استوعب للمسرحسي ج ٢٦ ص ٩٠ .
(٢) ان الرسول (ص) قال لا يعاقب بالولد الوالد (ذلك ما رواه ابي ماجة في سننه (عن ابن عباس رضي الله عنه) انظر ابن ماجة ص ٨٨٨ .
وروى اسرعدي في سننه (١) عن سرافة بن مالك قال : حضرت رسول الله (ص) يعيد الاب من ابنة ولا يعيد الابن من ابنة .

به - اسمعيل السرخسي يقول الرسول (ص) انت ومايك لايبك قال
السرخسي (ظاهر هذه الاصرافه بوجوب كون الولد مملوكا لايه تم حقيقة
ملك ومع وجوب خصائص كنبوي دا قبل عبده فكذلك شهة ملك باعبار
الظاهر) (٣) *

ويقال بولد نالود لعمومات خصائص من غير بعض تم حص منها
الوالد بالخص بخاص معنى الولد داخلا تحت مفهوم (٤) *
ويعد انكاساني على قول الولد نالود وعدم قول الولد نالود تعليلا
عقليا محتملا ب الولد يجب انولد حيا دايا فهو يحيى ذكره بعد موته
وعريرة الراهه واعطيت في لاب اجل واعلم من وجودها في لولد وولود
ربما يطمع في مال ولده الذي يسفل بيه بعد وولته (٥)

وبعض بعض سبب المعرفة في الحكم بان الولد كان مبيعا في إيجاد
ولد فلا يصح ب يكون الولد سبيبا في اعدامه (٦) *

ويمثل بعضه الاسناد عند القادر عوده رحمة الله تعالى الى هذه الحالة
التي ذكرها بن انطوري لحفي والسرخسي جاء في التشريع الحثاني (وهو
تعليق براه لبعض بعدا عن لعمه لاب الاب اذا ربي ناسه يرحم فكون
سبب اعدامه مع انه سبب وجودها والجمعة بن الامس والسبب لسبب
عدم الاب وبما ارتكبت اب بخرسة في كل حال كان سبب اعدامه (٧) *

وكذلك يستعمل الاب الدية او قبل به قادسا عند اني حصة دون
لعود (٨) *

(٢) عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله (ص) يقول (لا
يعاد اوالد نالود) تحفه الاحمدي شرح الرعمدي - المجلد
الثاني ص ٣٠٧ طبعة الهند *

وروي ايضا في ان الرسول (ص) قال (لا نقاد مملوك من ماكنه ولا
والد من ولده) انظر سبل السلام ج ٣ ص ٢٢٢ *
(٣) المسبوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٩٠ *
(٤) البدائع ج ٧ ص ٢٣٥ *
(٥) البدائع ج ٧ ص ٢٣٥ *
(٦) البحر الرائق ج ٨ ص ٢٩٦ وانظر المسبوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٩٠ *
(٧) انظر لشريع الحثاني الاسناد عند القادر عودة ج ٢ ص ١١٥ - ١١٦ *
(٨) جامع الصمانيات بن عامر البغدادي ص ١٦٦ - ١٦٧ *

٢ - عند الشافعية :

وقد وافق الشافعية الحنفية في سقوط القصاص ووجوب الدية
 إذا قتل الأب ابنه وقد اعتمدوا على رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قال بشراري (ولا يحب القصاص على الأب يقتل ولده ولا على الأم يقتل
 ولدها لما روي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يقاد لأب لابنه وإذا نزلت هذا من الأب نزلت من الأم لأنها كالأب من
 الولادة ولا يحب على الجد وإن علا ولا على الحدة وإن علت يقتل ولد الولد
 وإن سئل لمشاركهم الأب والأم في الولادة وحكماها) (٩) .

وقد دعى بعضه المرمي الإجماع على هذه المسألة نقلاً عن الإمام
 الشافعي (١٠) .

وقد استدل الجعيري على هذا الحكم بحديث الحنفية الذي ذكرنا
 بحريجه أبا دكرها العلة التي ذكرها ابن الطوري الحنفي (١١) .

ويسقط للحد وتجب الدية وإن كانت حريمه الأب بالاشتراك مع
 حنفي (١٢) ويقتل الأب بالاب لأنه إذا قتل بمن يساويه مقتله بمن هو
 أفضل منه أولى (١٣) .

٣ - عند المالكية /

وقد وافق المالكية الحنفية والشافعية في سقوط القصاص ووجوب
 الدية معطلة بقتل الأب ابنه إذا لم يقصد رهاق روحه قال الخرشي (أن
 لا وإن علا ويشمل الأم والجدات مسلماً كان أو كذراً كتابياً أو محرسياً
 وتحاكموا ليما إذا قتل عبداً لم يقتل به وصابطه أب لا يقصد رهاق روحه
 فإن الدية تعلقت عليه في ماله مثلثة ثلاثين حقه وثلاثين حقه وأربعين
 حقه (١٤) . هذا إذا قتل الأب ابنه نادياً أما لو تقصد رهاق روحه بأن
 دحجه سمه دبحاً أو أصبحه وشق بطنه فحب القصاص ولا تعد الدية محن
 نقود لأنها المشبهة وهذا خلاف لما ذهب لآخرى (١٥) .

(٩) الشيرازي ج ٢ ص ١٧٤ .

(١٠) مختصر المرمي ص ٩٦ منشور بكتاب الأم ج ٥ ط (١) .

(١١) حاشية سحيري على شرح الخطيب ج ٤ ص ١١٢ - ١١٣ .

(١٢) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ١٧٤ .

(١٣) المصدر السابق ج ٢ ص ١٧٤ .

(١٤) شرح الخرشي ص ٣٠ ج ٨ و نظر حاشية العدوي على شرح الرسالة

ج ٢ ص ٢٦١ .

(١٥) شرح الدردير ج ٤ ص ٢١٥ .

وقد وافى اسابعين آراء الامام مالك في قتل الاب الاس وعدم حلول
الدية حاء في المعنى (قال ابن نافع وابن عبد الحكم وابن المنذر يقتل به
لتصهر أي انكشاف والإخبار الموحدة للعصا والأيها حران مسلان من
اهل الفصا فوجب ان يقتل كل واحد منهما بصاحبه كالأحبيبين (١٦) .
٤ - عند الخنابلة /

وافق الخنابلة الشافعية والحنفية حالما للمالكية في وجوب لدية
وسقوط العصا اذا قتل الاب انه وقد ايد ابن قدامة الحنبلي رواية
عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي ذكرها الشيرازي تأييدا كليا جاء في
المعنى (ولما ما روى عمر بن الخطاب وابن عباس ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال (لا يعل والد بولده) اخرج السنائي حديث عمر ورواهما
ابن ماجة وذكرهما ابن عبد البر وقال هو حديث مشهور عند اهل العلم
بالحنابلة ولما راق مستفيض عندهم يسلم بشهرته وقوله والعمل به عن
الاسناد فيه حتى يكون الاسناد في مثله مع شهرته تكلفا ولان النبي صلى
الله عليه وسلم قال (اب ومايك لايت) (١٧) .

وبص على انهاء المكافاة في لمع ابن عبد الوهاب بعاشيه بين الابن
والاب فان الابن ادنى والاب اعلى بشرف الايوة (١٨) .

وقد ذكر ابن قدامة الحنبلي رواية ضعيفة عن الامام احمد بن حنبل
تص على قتل لام بالولد لعنم ولايها قساما على الاح والرأي الراجح
عندهم قياس لام على النوال لان لفظ النوال انوار في الحديث يشمل الام
والاب (١٩) .

واذا اسرف الاب في تأديب ولده ضمن دية (٢) .
ويسقط لعصا عن الاب وتجب الدية وان اشترك الاب مع اجنبي
في القتل (٢١) .

٥ - عند الشيعة :

اتفق الشيخ العلومي ولشيخ الحرثري من فقهاء الشيعة الإمامية
مع الحنفية والشافعية والحنابلة في سقوط العصا اذا قتل الاب ايسه

(١٦) المعنى وشرح الكبير ج ٩ ص ٣٥٩ .

(١٧) المعنى وشرح الكبير ج ٩ ص ٣٥٩ .

(١٨) حاشية بن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٢٩ .

(١٩) المعنى ج ٩ ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) مال السمل ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٢١) مهى الارادات ص ٣٩٩ .

ووجوب الدية وقد اعتمد على لادلة التي اعتمد عليها ابن فداية لحسلي
والشيرازي قال الطوسي (لا يقتل الوالد بولده سواء قتله بالسيف حدها
ودبحا على أي وجه كان (٢٢) وبحرم الأب من دية أد تؤخذ من ماله وتورع
على الورثة بعد حرمان الأب من نصيبه فيها جاء في المختصر الرابع (و هو
قبل الأب وبه دعت الدية منه إلى الوارث ولا نصيب للأب منها (٢٣) وقد
حالف الشيعة الفقهاء في قتل الأم بالولد ووقعهم في قياس الجد على الأب
لأصغر حكم سقوط انفصاف عن الأم أن أدله عليه كما يرون ثم ادعى
الطوسي إجماع اعرافه على هذه المسألة (٢٤) وقال في الميكان (وأما من
أولاده بالولد فعندنا نفس وعد جميع الفقهاء أنها حارية محررة الأب) (٢٥)

٦ - عند الزيدية :

ووافق رأي لزيدية المدعي لمقدم ذكرها في سقوط انفصاف ووجوب
أبيه إذا كان الجاني أنا وقد اعتمد الزيدية على ما اعتمد عليه الشافعية
والحنابلة وأصناف الشيخ الصعدي والشيخ الرضوي رواية أخرى قال
الصعدي (وعلى سراقته بن مالك قال حصر رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقيده الأب إيه ولا يفيد إلا من أبيه وأخرجه الرضوي أيضا (٢٦)
ويظهر أن الشيخ الرضوي يميل إلى الإمام مالك فيما لو أصبح الأب إيه
ودحه بالسيف فيجب الموت بخلاف ما لو رماه بالسيف دون اصطباعه
وتحب بديه عليه لأعلى العاقلة ويعزم من ميراثها (٢٧) .

٧ - عند الإباضية :

يتفق الإباضية مع المذهب بعمية دون المالكية في سقوط انفصاف عن
الأب ووجوب دية وقد اعتمدوا على الأحاديث التي اعتمد عليها
الحنفية (٢٨) . ثم ذكروا رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصورة
مفصلة أتوا ذكرها روى محمد بن شعيب أن رجلا من بني مدليج يقال له
معاده ضرب ابنه بالسيف فأصاب ساقه فمات فعند سراقته بن مغيثم على

(٢٢) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ٩٠ وانظر فائد ج ٣ ص ٤٠٦ .

(٢٣) المختصر الرابع ص ٣٣٣ .

(٢٤) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ٩٠ .

(٢٥) الميكان ج ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢٦) بحر الرجاد ج ٥ ص ٢٢٤ وانظر جواهر الاحكام المستخرجة من

لجنة البحر الزخار بهامش المصدر السابق .

(٢٧) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٢٤ .

(٢٨) شرح النيل ج ٨ ص ٧٦ .

عمر من الخطاب رضي الله عنه وذكر له ذلك فقال عمر اعدوا لي على ما قديد
عشرين ومائة نعيم حتى اسم عليك فلما قدم عمر احد تلك الابل ثلاثين
حقة وثلاثين حدة واربعين حقة ثم قال ابن احو المقتول قال رجل ها ايذا
قال حدها فان الرسول (ص) قال : ليس للعامل شيء (٢٩) .
وقال السلمي في ارجوزته

ولا يعاد ولد بالولد لان هذا مانع للقود (٣٠)

٨ - عند الظاهريّة

اعتمد المحدث الشحاك الظاهري على رواية عمر وذكرها بأربعة
اسباب مختلفة الاسناد معناه المعنى (٣١) ولم أستطع الوصول على رأي من
حرم في هذه المسألة الا انه أفصح عن وجوب الدية في امرأه فميت أسها خطأ
وهي نائمة (٣٢) ونحن نميل الى ما ذهب اليه الجمهور من حيث عدم قبل
الوادة بالولد الا ان قول مالكه يجب لاحد له اذا اعمد الوادة قتل أولاده
ردعا وزحرا لانه ومحافظة على مصالح المسلمين .

المطلب الخامس

سقوط القصاص ووجوب الدية اذا

ورثه قريب الجاني

سقوط القصاص اذا ورثه ابن الجاني :

ان لهذا المطلب صورا عديدة قال بعض المذاهب بها منها : ان يقتل
رجل امرأته عمدا وكان له ولد فيسقط القصاص وتجب الدية لأن الولد
لوارث لا يطالب بعمل الاب . قال الكاساني (لو كان في ورثه المقتول ولد
العامل أو ولد وبنته فلا قصاص لانه تعدد ايجاب القصاص للولد في تعيينه
فلا يمكن الايجاب للمباين لانه لا يتحراه أو تجب الدية لكن) (١) وذكر
السموئدي صور مشابهة لما ذكره الكاساني منها لو قتل الاب أح امرأته وكان
له ابن ثم ماتت امرأته فان القصاص يسقط وتجب الدية لأن الابن يرث

(٢٩) شرح النيل ج ٨ ص ٧٦ .

(٣٠) جوهر النظام ج ٣ ص ٦٣٥ .

(٣١) الديات للضحاك ص ٣٢ .

(٣٢) انظر المحل ج ١٠ ص ٥٧٤ .

(١) انظر بدائع الصائغ ج ٧ ص ٢٣٥ والهداية ج ٤ ص ١٦١ .

القصاص عن امه ولا يحق له ان يطالب بقتل ابيه * (٢) ويسقط القصاص عند الماتكية اذا كان موروثا ايضا وصورة ذلك عندهم كما صورها الحرشي بعونه (ان القاتل اذا ورث الدم او بعضه فان القود يسقط عنه له كالعمو عنه مثال ما من الماتكة اذا من احد سبي اياه ثم مات الابن الآخر فان القاتل قد ورث جميع دم نفسه ومثاله ما بعدها اذا قتل احد الاولاد اياه عمدا ثبت القصاص عليه لجميع الاحوة ثم يموت احدهم فانه يسقط القصاص عن لقائل لانه ورث من دمه حصته فهو كالعمو وليقضى الاحوة حفظهم من الدية (٣) * ويسقط القصاص اذا ورثه عن نفسه بشرط كون العاصي مستقلا في الارث فادان قتي رجلا وساء فالتكلم للجميع فانه لا يسقط القتل عن ورث فسقط من دم نفسه حتى يحتج الرجال والنساء او لبعض من كل على العمو * مثاله ما اذا قتل اح شقيق اخاه وترك المقتول بنتا وثلاثة حوة اشقاء غير القاتل فمات احد الثلاثة فقد ورث القاتل قسما من نفسه وهو كموروثه فلا يسقط عنه القصاص بآثره ذلك (٤) *

وقد نهج الجابلة هذا المنهج وقد قرر ابن قدامه الحننلي بمقوط القصاص اذا قتل الروح الروح او قبل الروح الروح وكان له بارك فان اولد برث القصاص ولا يشك من المطالبة بقتل ابيه او امه فيسقط القصاص وتجب ادية مع الحجة حاء في المقتل لا ولو قتل احد الابوين صاحبه وبهما ولد لم يجب القصاص لانه لو وجب لوجب لولده ولا يجب لولده قصاص على والده لانه اذا لم يجب بالحياة عليه فلان لا يجب له بالحياة على غيره اولى وسواء كان الولد ذكرا او انثى او كان للمقتول ولد سواء او من يشاركه في المراث او لم يكن لانه لو ثبت القصاص بوجب له حرم منه ولا يمكن وحوه واذا لم ثبت بعضه سقط كله لانه لا يتعص وصار كما عني بعض مستحق القصاص عن نصيبه منه فان لم يكن للمقتول ولد منهما وجب القصاص في قول اكثر اهل العلم (٥) وسار على هذا النهج ابن المانح (٦) *

(٢) انظر عيون المسائل ص ٢٧٠ ج ٢ للسمرقندي ، وانظر تعيين الحقائق ص ١٠٦ ج ٦ *

(٣) انظر شرح الحرشي وحاشيته للعدوي ج ٨ ص ٢٧ *

(٤) انظر شرح الحرشي ص ٢٧ *

(٥) انظر المعصي ج ٩ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ *

(٦) انظر حاشية المانح على دليل الطالب ص ٢٥٤ * وانظر منار السبيل

في شرح الدليل ج ٢ ص ٣٢٣ *

ويسقط القصاص في صور أخرى ذكرها ابن قدامة الحنبلي منها لو قتل رجل أخاه فورثه أمه أو أحد يرث أبنته عنه شيئا من ميراثه لم يجب القصاص لما ذكره وهو قتل حال أمه فورثت أم أمه القصاص أو حرمة أمه ثم مات بقتل الروح أو عمره فورثها أمه سقط القصاص لأنه ما منع معارضا سقط ما رُوِيَ تجنب الديه وهو قتل المرأة إذا زوجها قصارا بقصاص أو حرمة أمه لأبنتها سقط لقصاص سواء صار إليه بتداه أو اسفل إليه من أبيه أو من غيره (٧) . ورأى الزيد بن موانق لما ذهب إليه الحنفية والمالكية والحنابلة في سقوط القصاص بسبب الأثر جاء في التاج المذهب (والأمر الثالث) ما لا يشمت به نقصان لأمر مانع من الأصل وهو يكون أحدهم أي أحد شركائه في (القصاص ، فرعا) للجاني مثله أن يقتل المرأة زوجها وله أولاد من غيرها وولد منها فلا قصاص هنا لاستحقاق واحد من القصاص وكذا إذا قتل أحده وللعمول بنت والقاتل أي فإن انقضى شريك الست في الأقتصاص فاصبح القصاص على القاتل من الأصل لأن أمه شارك الست في الأقتصاص (٨) . والذي براه أن هذا لم يثبت بغير أدلة عقلية ولم أحد ما يؤيده . والذي أخاله أن هذا البحث يعتمد على دليلين

الأول القياس /

حيث أن الأب لا يقتل بالأس وإذا كان الأب لا يقتل بالأس فإن الأس لا يحق له أن يطالب بقتل أبيه ولكن الصلة تختلف ها هنا لأن الأب لا يقتل بالأس بسبب كونه قد تسبب بأبجاده والحرمة وقعت عليه . وأما الحرمة ها هنا فهي لم تقع على الأس . أما الأس ورث علما إذا لا يقتل الأب تعريفا لا مبيها وإن الأب يستطيع أن يقتل أخا ابنه ثم يمكنه التخلص من مسؤولية القصاص لارتكاب جريمة عبدة أخرى فيقتل روحته ليرث أربها القصاص إذ ليس للأس أهمية المطالبة في قتل الأب وهكذا يتخلص الأب من عقوبة القصاص بارتكاب جريمة عبدة أخرى .

والدليل الثاني :

هو إرث القصاص فإذا قتل رجل أخاه مثلا كما ذكرنا صورتها عن بعض المذاهب ولم يكن غير الجاني وارثا فإن القصاص يسقط في هذه الحالة لأن الجاني ورثه من نفسه ولا يطالب بقتل نفسه ولكن كيف يحرم الجاني من رث المال ولا يحرم من إرث القصاص ؟ ونظرا لعدم وجود الأدلة العقلية

(٧) انظر المعني ج ٩ ص ٣٦٣ وانظر من الفتح وحاشية محمد بن عبد

الوهاب ج ٣ ص ٣٥٠ ومبار السبيل ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٨) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٢٨٢ .

فأبى أن يرى هذه الأحكام تعطى نظرية العصاص هذه النظرية لمسي تحافظ على حياة الفرد والأسرة والمنهج كما قال الله تعالى (ولكم في العصاص حياة يا أولي الألباب) * والذي يسعى الإشارة إليه أن الزوج يقتل بالروحنة عند فقهاء المذهب الأربعة إذا لم يرث العصاص ولدها عن أبيه وهناك آراء شاذة تنص على عدم قتل الزوج بالروحنة جاء في المصنف قال الرعزي لا يقتل الزوج بامراته لأنه ملكها بعد النكاح فأشبه الأمة ولها عيومات المص ولأبها شخصان متكافئان يعد كل واحد منهما يقذف صاحبه فيقتل به كالأجنبي وقوله أنه ملكها غير صحيح فإنها حرة وإنما ملك مفعلة الاستماع فأشبه المستأجرة ولهذا تحب ذبحها عليه ويرثها ورثتها ولا يرث منها إلا قدر ميراثه وو قتلها غير كات ذبحها أو نقصان لورثتها بخلاف الأمة) (٩) *

وقد حالف الشيعة الإمامية إجماع الفقهاء لأن الشيعة يسجون لولي امرأة المعتولة لمطالبة بالعصاص إذا أعطى بصعب ذبحه إلى ولي العادل * قال الطوسي (يقتل الحر بالحررة إذا رد ولانها فاضل الدية وهو حمسة آلاف درهم دليلًا إجماع الفرق وأخبارهم وأما قوله تعالى (لا شيء بالأنثى * يدل على أن الذكر لا يقتل بالأنثى) (١٠) *

ب أن الأثر الواردة عن الصحابة والتابعين تختلف مع ما ذهب إليه الشيعة الإمامية فقد استدلوا بقول الرجل بالمرأة بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا * وروى قتادة عن سميد بن المسيب ، ب عمر قتل نكرا من أهل صنعاء بامرأة افادهم بها * وروى عن عطاء مكي التابعين وشعبي وأن سيرس أنه يعمل بها وهذا رأي الإمام علي عليه السلام على بعض الروايات (١١) وقد نقل الإمام الشافعي الإجماع في قتل الرجل بالمرأة (١٢) *

(٩) انظر لمسي والشرح الكبير ج ٩ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ وانظر الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٢٠ في قتل الرجل بالمرأة وانظر التشرع الحاشي ج ٢ ص ١١٩ *

(١٠) انظر الخلاف ج ٣ ص ٨٨ *

(١١) انظر أحكام القرآن ج ١ ص ١٦٢ *

(١٢) انظر الأم ج ٢ ص ٢١ *

المطلب السادس حكم قتل الجماعة بالواحد

وهل يسقط القصاص وتجب الدية فيه ؟

٩ - عند الحنفية :

يقتل الحياة مهما كان عددهم قصاصا اذا تماثروا على قتل رجل عبدا ويسقط اعصاص وتجب الدية في حالات منها اختلاف المحرمين ، الآلة انعائلة فاد قتل رجلان رجلا عبدا واحدا في الآلة بأن قتله احدهما بحديدة والآخر عصا وحيث الدية عليهما لأن فعل العصاص لا يوجب القود وفعل صاحب الحديد يوجب القود وإذا اجتمع الموحب وغير الموحب سقطت لعقوبة لندية لوحد الشبهة إذ لا يعلم من أي فعل مات المحمي عليه فقد يموت بسبب الرص بالعصا وقد يموت بسبب الآلة الجارحة ولهذا فإن اعصاص ساقط للشبهة وإذا سقطت حلت مريمته وهي الدية بصفاء عليهما كما لو خرج احدهما خراجا واحدا والآخر عشر جراحات ولا يعلم من أي الخرج مات المحمي عليه . ونحب الدية على عاقله صاحب العصاص لأن القتل بالعصا شبه عمدا أما صاحب الحديد فالدية في ماله لأن العامد لا يستحق الرق من قبل العاقلة قال السرخي (ولا يقال يسمى ان يضاف القتل إلى فعل من استعمال السلاح فيه لأن السلاح آلة للقتل دون العصاص وهذا لأن الانسان قد يسلم من الخرج بالحديد وتلف من الصرب بالعصا فهو بمنزلة ما لو خرج رجلان احدهما خرجه واحد والآخر عشر جراحات فإنه يجعل القتل مصاعفا بها على لسواء لهذا المصى ثم كل واحد منهما فيما لزمه من نصف لدية يجعل كالمعرد به فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصاص على عادله) (١) وتجب الدية ويسقط القصاص اذا اشترك اسلح والصبي أو المعتوه لأن المعتوه والصبي عبدهما وحطاهما سواء وقد مات المحمي عليه بفعل الاثنين ولهذا فإن الخصمية قالوا يسقط القود ووجوب الدية في هذه المسألة . (٢) وتجب الدية ويسقط القود ايضا إذا اشترك الأب والأحصى في قتل الولد لأن فعل الأب لا يوجب القصاص . قال السرخي فأما الأب مع الأحصى أو المولى مع الأحصى إذا اشتركا في قتل الولد والمملوك فلا قصاص على واحد منهما عندنا (٣) .

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٣ .

(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٣ .

(٣) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٣ - ٩٤ .

وعول الحمية بقتل الجماعة بالواحد لا يتنافى مع قوله تعالى (النفس)

قال ابن الطوري الحمي (ان قوله تعالى ان (النفس بالنفس) لا ينافي ما قالوا في هذه المسألة اذ لا دلالة فيه على اعتبار الواحد في النفس بل فيه مجرد مقابلة حسن النفس بحسن النفس) (١) وقد اعتمد الحنفية في قتل الجماعة بالواحد على رواية عيسى عمر (رضى) الله عنه ذكرها ابن الطوري الحمي بقوله * (روى ان سبعة من اهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عمر به وقتل لو قتلا عليه اهل صنعاء فقتلهم ولان القتل بطريق التغالب والقصاص شرع حكمه ليرجر فيجعل كل واحد منهم كالمفرد به فيجرى القصاص عليهم جميعا تحفيقا لمعى الاحياء ولولا ذلك لسد باب القصاص وفسح باب التغالب) (٢) ولا يقتل الجماعة بالواحد الا بشرط التماثل والمباشرة بالضرب اما غير المباشر فلا يقتل مع من يباشر القتل * (٣) والممسك لا يقتل عند الحمية لانه لم يباشر القتل * جاء في الهدية * (ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتله رجل من ولدي ولي القتل وحسن المسك في السجن وعوقب) (٤) *

٢ - عند الشافعية :

نص فقهاء الشافعية على قتل الجماعة بالواحد وعدم سقوط القصاص معتمدين على رواية عمر بن الخطاب (رضى) الله عنه المتقدم ذكرها بقلا عن ابن لظوري الحمي وقد رواها الشيرازي عن طريق سعيد بن المسيب (٥) *

وسقط القصاص وتحب الدية اذا اشترك عامد ومخطئ في قتل المحمي عنه لحصول ما يوجب عقوبة العود وما لا يوجهه * قال الشيرازي (فان اشترك جماعة في العمل وحماية بعضهم عبدا وحماية البعض خطا لم يجب القصاص على واحد منهم لانه لم يتمحص قبل العمد فلم يجب القصاص *) (٦) ولا سقط القصاص اذا اشترك لآب والاحمي في قتل

(٤) انظر البحر الرائق ج ٨ ، ص ٣٥٥ وانظر تبين الحقائق ج ٦ ، ص ١٤٤ *

(٥) انظر البحر الرائق ج ٨ ، ص ٣٥٤ *

(٦) انظر حاشية الشلبي على تبين الحقائق ج ٦ ، ص ١١٤ *

(٧) انظر فتاوى الهندية ص ٩١ ج ٦ *

(٨) انظر المهدب للشيرازي ج ٢ ، ص ١٧٤ *

(٩) انظر المهدب ج ٢ ، ص ١٧٤ *

الأنس لأن فعل الاحسي موجب للقود وتحقق العمد فيجب القصاص على الاحسي خلافا لمحمدة كما مر وذكر الشيرازي ان مشاركته الأب مع الاجنبي لا تنفي صفة لعمد في الفعل بالنسبة للأحسي (١٠) .

ويظهر لنا ان اشاعة محللن الى قولين في سقوط القصاص وعدمه باشتراك لصي مع السالع فمن رأى العمدية في فعل الصبي نص على عدم سقوط اعصاص عن السالع ومن رأى لخط في فعل الصبي نص على سقوط القصاص عن السالع لأن فعل الموت يكون حادثا بسبب العمد والخطا في هذه المسألة (١١) ولا سقط القصاص باختلاف الحياة في عدد الحراشات فيسوي من صدر عنه حرج واحد من صدرت عنه عشر حراشات أو أكثر لأن المحمي عليه قد يموت من الحرج الواحد ولا يموت من حراشات وان تعدت (١٢) . واد كان الحياة لا يحكم عليهم بالقود كالعصيان مثلا ورعت الدية عليهم بالسوية فادا شرك عشرة في قتل رجل وحتت على كل واحد منهم عشر الدية (١٣) وكذا الحكم في اعمو بمعنى ان الدية تقسم على عدد الحياة في الفعل العمد ايضا علما بان الولي يحق له ان يعمو من شاء ويقتل من شاء منهم . قال اماوردي (ولولي الدم ان يعمو عن ما شاء منهم ويقتل باقهم وان عمى عن جميعهم فعليه دية واحدة تقسط عليهم على عدد رؤوسهم) (١٤) .

٣ - عند المالكية :

نص فيها المالكية على عدم سقوط القصاص اذا كان الحامي اكثر من واحد وكان الفعل عمدا كما في المدونة الكبرى (قلت) ارايت لو ان نفرا احتموا على رجل فمطعوا به عمدا اقتنص من جميعهم له يدهم في قول مالك (قال) نعم (قال) مالك نصص منهم جميعا وتقطع يدهم بماله الفعل اذا احتموا على قتل رجل قتلوا به جميعا (١٥) . ويقتل جماعة بالواحد اذا قصد الجميع القتل بموا كانوا متماثلين

(١٠) انظر المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(١١) انظر المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(١٢) انظر المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(١٣) انظر المذهب ج ٢ ، ص ١٧٤ .

(١٤) انظر احكام السيطانية لاماوردي ص ٢٢٣ وانظر مقني المحتاج للحطيب ص ٦٠ ج ٤ .

(١٥) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ، ص ٤٩٧ وانظر شرح الخرشي ص

١٤ ج ٨ وانظر جواهر الاكليل ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

أو غير متمالئين أما إذا اجتمع الجماعة لصرب رجل حتى مات من القتل فلا يجب عليهم القصاص لأنهم لم يقصدوا قتله وعبد العصى من المالكية يقتل الجماعة بالواحد وإن قصدوا لصرب دور القتل لحدوث الموت من الفعل وقال الدردير في شرحه تكبير (ويقتل الحصص) غير المتمالئين (يوجد) إذا صربوه عمداً عدواناً ومات مكاره (١٦) .

وقال الدسوقي (قوله غير المتمالئين) أي غير المتعقبين على قتله بل كل واحد منهم قصد قتله في نفسه من غير اتفاق منهم على قتله ثم إنهم فعلوه مجتمعين فلو قصد كل واحد صربه بدون تآلؤ ولم يقصد أحد منهم قتله ثم بهم صربوه مجتمعين ومات من صربهم فابهم لا يقتلون لأن قصد أهل النسبة للجماعة بخلاف الواحد كما قال عبيد ورد طعني بأن أسبق أن قصد الصرب مثل قصد القتل مطلقاً (١٧) وإن سميرت الصربات واحتلفت قدم الأولى على حد تفسر الدردير (٨١) . وقال الدسوقي (قوله) ولم تسمر الصربات (أي صربه كل واحد منهم سواء كان الموت نشأ عن كل واحدة أو عن بعضها وما ذكره من قتل الجميع في هذه الحالة هو ما في السوادد وفي المحامي خلافة رآه إذا أهد أحدهما معاملة ولم يدر من أي الصربات مات فإنه سقط لقصاص إذا لم يتعاقدا على قتله والدية في أموالهم (١٩) .

ويقتل لحاصر وإن لم ياتر القتل إذا كان متمالئاً وثبت القتل بالنسبة أو بالإقرار (٢) وذكر المالكية شروطاً في قتل الجماعة بالواحد ذكرها الفيروسي بقوله (بشرط أن تمت عليهم نسبة أو إقرار أو أن يكون القتل عمداً وأن يكونوا مجتمعين على قتله وأن تنكأ الدماء وأن يكونوا ممن يمس منهم) (٢١) وبص المالكية على قتل المسك والمقابل لأن القاتل يمس نفسه والمسك نسب في القتل فكان فعل كل منهما موجبا للقتل (٢٢) .

وهذا إذا كان المسك عالماً بقصد الحامي إرادة القتل أما إذا أمسكه

(١٦) انظر شرح الدردير الكسبر ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(١٧) انظر حاشية الدسوقي على شرح الدردير الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(١٨) انظر شرح الدردير الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(١٩) انظر حاشية الدسوقي على شرح الدردير الكبير ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(٢٠) انظر شرح الرسالة لفيروسي ج ٢ ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢١) انظر المصدر السابق ج ٢ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢٢) انظر شرح الحرشي ج ٨ ، ص ٩ .

وقصد الحاشي صربه دون قتله ثم مات المحشي عليه فبحكم الضارب بالقصاص ويحس المسك حسا شديدا وبذره لا يقل عن منه واحدة (٢٣) .
 وبعد المالكة فيود ثلاث في كل المسك ذكرها الحرشي بقوله :
 (ولا يفعل المسك الا بعقود ثلاث ان يسكه لأجل القتل وان يعلم ان الطائب اما يريد منه وان يعلم انه لولا المسك لما قدر على قتله) (٢٤) .
 ونصر المالكية على كل الجماعة بالواحد وان احلقت صفة المحشي عليه ولا يشترط التماثل في الحرابة والصبة والغيرواني (وتقتل الجماعة بالواحد مسلما حرا كان او عبدا او ذميا في الحرابة والعيلة) (٢٥) ويسقط القصاص ونحب الدية باشتراك المحطي والمعد والصبي والمجنون والمألف لعامل * ولا يحكم بالعود على الشريك وان ادعى الاولياء حدوث الموت بسبب فعله كما ذكر الحرشي (٢٦) .

وذكر ابن العربي ان الحياة اذا علموا بسقوط القصاص اذا كانوا جميعا تماثلا كل من اراد القتل واشترت العوضي بين الناس وسد باب القود * (٢٧)

٤ - عند الخاتمة :

ذكر ابن قدامة الحنبلي روايس عن الامام المسجل احمد بن حنبل . روايه تنص على قتل الجماعة بالواحد اذا كان كل منهم يقتص منه فيما لو ابرء دعتل وقد عرا بن قدامة هذه الرواية الى كثير من الصحابة والتابعين منهم عمر وعلي والمغيرة بن شعبة وابن عباس وسعيد بن مسيب والحسن وابو سلمة وعطاء وقتاده ومالك والثوري والاوزاعي واشافعي واسحق وابي ثور واصحاب الراي * (٢٨) والرواية الاخرى تنص على سقوط القصاص ووجوب الدية عليهم لان الجماعة لا يقتلون بالواحد وقد عرا بن قدامة هذا الحكم الى بعض الصحابة والتابعين جاء في لمعي (حكى عن احمد رواية اخرى لا يقتلون به ونحب عليهم الدية وهذا قول ابن الزبير والزهري وابن سيرين وحبيب ابن ابي ثابت وعبد

(٢٣) انظر شرح الحرشي ج ٨ ، ص ٩ .

(٢٤) انظر شرح الحرشي ج ٨ ، ص ٩ .

(٢٥) انظر شرح الرسالة للغيرواني ص ٢٧٣ .

وانظر حاشية العدوي ج ٢ ، ص ٢٧٣ .

(٢٦) انظر شرح الحرشي ج ٨ ، ص ١١ .

(٢٧) كتاب الاحكام لابن العربي ج ١ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

الملك وربيعة وداود وابن المنذر وحكاه ابن موسى عن ابن عباس (٢٩) .
 وذكر ابن ابي عمير ان ابن المنذر كان يقول لا حجة مع من اوجب قتل
 جماعة بواحد وقد رد ابن قدامة الحسلي على الرواية الثانية كما رد على
 الرهري بأن الرهري ومعاذ بن جبل وابن الزبير وابن سيرين قالوا (انه
 يقتل منهم واحد ويؤخذ من الشافيين حصصهم من الدية لأن كل واحد
 منهم مكافئ له فلا تسوي المال بمعدل واحد كما لا تعب ديات لمقتول
 واحد لأن الله تعالى قال (الحر بالحر) وقال (وكسبا عليهم فيها ان النفس
 بالنفس) فمقتصاه انه لا يؤخذ بالنفس اكثر من نفس واحدة ولأن
 لما عوف في الاوصاف سمع بدليل ان الحر لا يؤخذ بالسبد ولما عوف في
 العدد اولي (٣) وقد اوجر ابن قدامة الحسلي في رده على رواية احمد
 لثانية وعلى قول الرهري بالحجج التالية

- ١ - روى عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل سبعة من
 اهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو نمالاً عليه اهل صنعاء لقتلهم جميعاً .
- ٢ - عن علي رضي الله عنه انه قتل ثلاثة قتلوا رجلاً .
- ٣ - عن ابن عباس انه قتل جماعة بواحد ولم يعرف لهم في عصرهم
 محال .

٤ - وقد ثبت للحكم بالاجتماع ولاها عمومة تعب بواحد على الواحد
 فوجب بذراعتي الجماعة كحد القذف ومعارق الدية فانها تسبب وانفصاف
 لا سبب ولا انفصاف لو سقط بالاشراك ادى الى السارق الى القتل به
 فيؤدي الى سقاط حكمة الردع والحر كما نص ابن قدامة الحسلي (٣١)

وقد عرخص صاحب الاحكام السلطانية كلنا الروايتين والذي احواله
 انه يميل الى الرواية الموحدة ليعود على الجماعة الفاعلة واد سقط
 انفصاف يعفو الوصي وحسب عليهم دية واحدة بالسواوي على عدد رؤوسهم
 ويعق لئولي ان يعفو عن بعضهم ويقتل البعض الآخر الا ان الفعل اذا
 كان مختلف بأن دبحه احدثهم وحرقه احدثهم فالحرج على من جرح والدبح
 على من قام بفعل الذبح (٣٢) .

ودكر صاحب المعجم وابن عبد الوهاب في حاشيته تلك الروايتين عن

-
- (٢٨) انظر المحقق لابن قدامة الحسلي ج ٩ ، ص ٣٦٦ .
 - (٢٩) نفس المصدر السابق ج ٩ ، ص ٣٦٦ .
 - (٣٠) انظر المحقق لابن قدامة ج ٩ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .
 - (٣١) انظر المحقق لابن قدامة الحسلي ج ٩ ، ص ٣٦٧ .
 - (٣٢) انظر الاحكام السلطانية ص ٢٥٩ .

أحمد بن حنبل أيضا . (٣٣) وإذا كان فعل كل منهم لا يوجب انفصاص بأن صر به كل منهم سويا واحدا فلا يجب ان يعود على الجماعة الجارية بل يجب بدنه وهذا إذا كان المعد لا يواطيه أما إذا تحقق التواطؤ فقد ذهب الحنابلة إلى وجهين في ثبوت انقود وعدهم والصحيح الأول كما ذكر صاحب المقنع (٣٤) . وقد ذكر المرداوي كلا الوجهين ورجح القول الموجب للانفصاص (٣٥) .

وإذا كان فعل لأول ممسا كقطع العنق وفعل الثاني مميتا أيضا كقطع العنق وحب انقود على الأول وعدم الثاني . جاء في الانصاف (وإن فعل أحدهما فعلا لا يبقى لحياء معه كقطع خنثوته أو مريته أو ودعيه - ثم صر بمقتضى آخر فاعمال هو الأول ويعبر الثاني هذا المذهب حرم به في امسي والمحرور والترح ، والمطعم ، وشرح ابن مكي ، ولو حير) (٣٦) . وقد اختلف احنابلة إلى قولين في فعل امسك قول يصر على فعل المباشر وحده ، وقول يوجب فعل مباشر والممسك جاء في القواعد (الممسك مع ثمان فانهما يشتركان في انصاف وانقود على احدى الرويتين في الأخرى يختص مباشر بهما ويحبس الممسك حتى يموت) (٣٧) . ويظهر لنا ان ابن قدامة الحنبلي لا يقول بفعل الممسك بل يقول بحبسه مؤبدا لأسه قال في امسي (وما ما روى الدرقطني ناسخه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم) جاء . إذا امسك الرجل وعنده الآخر يعمل يدي قتل ويحبس يدي امسك . ولأنه حبسه أن يموت فيحبس الآخر ان الموت كما لو حبسه عن الطعام واشتراب حتى مات فاما بفعل به ذلك حتى يموت) (٣٨) ويحول ابن قدامة الحنبلي الولي في احميه بالتصرف فان شاء فعل وإن شاء عفا واب شاء فعل البعض وعفا عن البعض لأن الحق له وسقوط انفصاص عن واحد من الجماعة الحاضرة لا يسرى إلى الجميع لاختلاف افعالهم في حياته (٣٩) . وذكر ابن قدامة الحنبلي روايتين في تقسيم الدية على الجماعة الحاضرة بعد انقود روية تقسم الدية على عدد الرؤوس مهما كثروا فإذا اشرك عشرة في قتل رجل وعفا الولي وحب على

(٣٣) انظر المقنع وحاشيته بن عبد الوهاب ص ٣٧٤ ج ٣ .

(٣٤) انظر المقنع وحاشيته ابن عبد الوهاب ص ٣٣٩ ج ٣ .

(٣٥) انظر الانصاف ص ٤٥٠ ج ٩ .

(٣٦) انظر الانصاف ص ٤٥٠ ج ٩ .

(٣٧) انظر القواعد ص ٢٨٧ .

(٣٨) المغني ص ٤٧٧ ج ٩ .

(٣٩) المغني ص ٣٦٨ ج ٩ .

كل منهم عشر ندية وأروايه اثنا عشر ذكرها عن سليمان بن موسى في هذا النص (وقال ابن أبي موسى أنه رواية أخرى أن على كل واحد دية كاملة لأن له قبل كل واحد منهم فكان كل واحد منهم دية نفس كاملة) (٤) .

ويظهر لنا أن ابن قدامة الحنبلي لا يميل إلى هذا القول لأنه يخالف على هذه الرواية بموه (والصحيح الأول أن الواجب بدل السلف فلا يخلف التمتع ونسك لو قل عند ذبحه العاق حراً لم يملك الحقو على أكثر من لدية وأما النصاص فإنه عقوبة على الفعل فيتعذر بعده (١١) .

وقد ذكر الشيخ المردوي كلها الروايتين ولم يرجح رواية ابن أبي موسى بل الرواية التي رجحها ابن قدامة الحنبلي وأسندها إلى كثير من شيوخ الحنابلة ورواها بالصححة في المذهب (١٢) .
وذكر صاحب الأحكام كلها الروايتين أيضاً (١٣) .

٥ - عند الشيعة :

ذكر الطوسي أن الجماعة نفس الواحد بشرط أن ذكرهما في الحلاف (أحدهما أن يكون كل واحد منهم مكرهاً له أعني إذا اضرد كل واحد منهم بغيره قتل وهو أن لا يكون مسلم مشارك الكفار في قتل كافر ولا والد شارك غيره في قتل ولده . . .) لئلا يكون جماعية كل واحد منهم لو اضرد بها كان منها السلف فإذا حصل هذا في الحياة وأحياها قتلوا كلهم (١٤) .

وقد اصناف الطوسي حكم قتل الجماعة بالواحد إلى كثير من الصحابة والتابعين ومع هذا فإن قول الشيعة في هذه المسألة يخالف عن أقوال المذهب الأخرى لأن الشيخ الطوسي ذكر بعد ذلك أن الولي يسعى عليه أن يرد ما فصل من الدنانير إذا اضرد من أكثر من واحد . قال الطوسي (عندما بهم لا يقتلون بواحد إلا إذا رد أولائه ما زاد على دية صاحبهم وحتى إذا رد أولياءه انقبول قتل كل واحد منهم كالمهم ذلك ورد النافون على أولياء هذا المقاد منه ما يريد على حصة صاحبهم) (١٥) .

(٤٠) انظر المقني ص ٤٧٦ ج ٩ .

(٤١) انظر المقني ص ٤٧٦ ج ٩ .

(٤٢) انظر الانصاف ج ٩ ص ٤٤٨ .

(٤٣) انظر الأحكام السلطانية ص ٢٥٩ .

(٤٤) انظر الحلاف للطوسي ج ٣ ص ٩٢ .

(٤٥) انظر الحلاف للطوسي ج ٣ ص ٩٢ .

وقد استدلل الطوسي بكائه اذله الحيايله في حكم قتل الجماعة بالواحد (٤٦) وقال في الاستبصار (عن ابيان عن الفصل من بشار وقال قلت لأبي جعفر (ع) عشرة قتلوا رجلا فقال ان شاؤوا اولياء قتلوه جميعا وغرموا قسح ديات وان شاؤوا بغيروا رجلا قتلوه واذا التسعة الباقيون ان اهل المقتول الآخر عشر الدية كل رجلا منهم ثم الواسي يلبي اديهم وحسبهم) (٤٧) * وذكر الكليني عنه هذه الرواية عن ابي عبد الله (٤٨) * وخلاف لشيعة لأمامه للفقهاء ثم يعرّد به الطوسي وحده بل ذكر في النسخة ايضا جاء في شرح المسألة (لو اشترك في قتله جماعة نال القوم من شاطئ أو في بحر أو حرموه حراشات مجتمعة أو متفرقة ولو مجلسة كنية وكعبة همت بها قتلوا به جميعا ان شاء الولي بعد ان يرد عليهم ما فصل من دية فأحد كل واحد ما فصل من دية من حيايته ولو قتل البعض فيرد الباقيون من الدية بحسب حيايتهم فان فصل للمقتولين فصل عما رده شركاؤهم قام به الولي) (٤٩) *

وتجب الكفارة على كل واحد من الجماعة القائلة لأن كلا منهم كانه قتل بعمله شخصا مفردا ، لهذا فان لكفارات تجب بعدد الحياة (٥٠) * ولو اشترك الأب والأخ في قتل الولد اقتصر عن الأخي ورد الأب نصف الدية عليه وكذا لو شرك المسلم والكافر في قتل النسي فيعزل الكافر ان شاء الوسي ويرد المسلم نصف دية * (٥١) * وقد صاب الشيعة الامامية قتل العاقد اذا اشترك معه المحطى لأن المعاطي قال (وكذا للكلام في اشتراك العاقد والمحطى فانه يحوز قتل العاقد بعد ان يرد عليه نصف دية ويأخذ نصف الدية من عاقله المحطى) (٥٢) *

ويعزل من يشار العمل من الجماعة الحاية اما الممسك فيحس حسبا مؤندا حتى موته (٥٣) وذكر الطوسي ان من ينظر الى القتيل ولا يحول دون حدوث القتل بسبل عيباء حراف على فعله (٥٤) * وقد استدلل

(٤٦) انظر الخلاف للطوسي ج ٣ ص ٩٢ *

(٤٧) انظر الاستبصار ج ٤ ص ٢٨١ *

(٤٨) انظر قروع من الكافي ج ٧ ص ٢٨٣ *

(٤٩) انظر الروضة البهية ص ٣٩٩ ج ٢ *

(٥٠) انظر حواهر الكلام طبعة حجرية غير مرقمة *

(٥١) انظر الروضة البهية ص ٤١٦ المجلد ٢ *

(٥٢) انظر لروضة لبهة ص ٤١٦ المجلد (٢) *

الكليسي على حدس الحكمين مروايات عن امير المؤمنين منها (عن ابي عبد الله عليه السلام ان ثلاثة رفعوا الى امر المؤمنين عليه السلام واحد منهم امسك رجلا واقتل آخر فقتله والاخر يراهم وقصى في الرؤية ان تسجل غيباه وفي الذي امسك ن سحق حتى يموت كما امسكه وقصى في الذي قتله ان يقتل) (٥٥) .

٦ - عند الزيدية :

نص الزيدية على قتل الجماعة بالواحد بشرط اجتماعهم على القتل (٥٦) وعائذ الردية بخلاف اقوال المذاهب المعتمدة لانهم يوجبون على كل واحد من الجماعة العائذ دية النفس الكاملة اذا سقط القصاص بسبب عمو الورسي أو بأي سبب من اسباب سقوط القصاص " جاء في التاج المذهب (ويوجب على واحد منهم ى من الجماعة القاتل للواحد دية كاملة لوفرة التليل ان طلعت ادية وعما الوارث عن القصاص أو سقط القصاص بأي وجه يرم كل واحد منهم دية كاملة وكذا الحكم في قطع اليد يلزم كل واحد من الجانبين دية كاملة) (٥٧) .

وهذا الحكم مختص في حالة الفصل العمد لار القصاص ساقط في القتل الخطأ أصلا فتجب ادية واحدة عوضا عن دم المقتول كما لو قتل جماعة عمدا وحبب فيمنه عليهم وأما القتل العمد فتجب الدية فيه عوضا عن القصاص والعصاص محدد فتعد الدية (٥٨) . ويحق للولي ان يغفر عن التكن أو الحره ولا يرايط بينهم مادام عفا عن واحد مثلا سقط القصاص عنه ووجب نقصان عن التامين ويبطل الغفو اذا كان عيبها كما لو قال عفوت عن واحدكم (٥٩) .

وهي الزيدية على عدم القصاص وادية على المسك والصابر الا التعزير وقد ذكر نصيماي هذا الحكم بقوله (ولا يجب شيء من القود والدية على المسك وغيره والصابر يعني المصير لغيره الا الادب) (٦٠) .

(٥٣) انظر الخلاف للطوسي ص ١٠٠ ج ٣ .

(٥٤) انظر الخلاف للطوسي ص ١٠٠ ج ٣ .

(٥٥) انظر الكافي ص ٢٨٨ ج ٧ .

(٥٦) انظر التاج المذهب ص ٣٦٧ ج ٤ .

(٥٧) انظر التاج المذهب ص ٣٦٧ ج ٤ .

(٥٨) انظر التاج المذهب ص ٣٦٧ ج ٤ .

(٥٩) انظر التاج المذهب ص ٢٨٥ ج ٤ .

(٦٠) انظر التاج المذهب ص ٣٨٧ ج ٤ .

٧ - عند الإباضية والظاهرية :

قال الإباضية ناحيه الولي في قتل من شاء من الجماعة المعاقلة ووجوب اتيه على من لم يصل مهم فاداء الولي واحدا من الجماعة وكانوا عشرة وحسب عشر الديره على كل منهم لأوليائه المقتول الثاني وقد نص على هذه الأحكام اشيع لسالمى اد قال في ارجوزة -

عشره قد ملوا اساما وليه يقتل ايا كان (٦١)

وان عفا الولي ورغب لدية عليهم على عدد رؤوسهم (٦٢) *

وقال الظاهرية تقتل الجماعة بالواحد بعد احضار الولي البيعة (٦٣) ونصوا على ان يحسن المؤبد حتى الموت للمسيك حراء على ما فعل في اقبليس حاء في اسحق (قال ابو محمد بن بطرنا في غيره فوجدنا المسيك ليس ماتلا لكنه حسن اساما حتى مات وقد قال الله تعالى (والعزيمات قصاص) فكان مسيك للمل سنا ومعديا فعليه مثل ما فعل فواجب ان يفعل به مثل ما فعل فيمسك محبوسا حتى يموت وبهذا يقول هو قول علي بن ابي طالب ولا يعرف به مخالف من الصحابة رضي الله عنهم) (٦٤) *

الرائي الراجح :

تبين لنا من خلال عرضنا لافوا ان المذهب الاسلاميه ان الجماعة تقتل بالواحد على رأي الجعنه والشافعية والمالكية والرواية اراححة عن احمد بن حسن والشعبة والريدة والاباضية والظاهرية * على شروط أشطرطها كل مذهب فصلهاها في موضعها وروى عن احمد رواية تمنى على عدم قتل الجماعة بالواحد كما روى عن ابرهري رواية نص على قتل واحد من الجماعة وادعاب اتيه على من لم يقتل منهم لأوليائه بحجة ان النفس تقتل بالنفس والجماعة كتر من نفس لهد فلا يجب العصا ص على أكثر من واحد * وقد عينا هذه الرواية بما قدمنا من ادلة راححة عن اس فدامة الحبلي كان اسمها اروايات الصحيحة الاسناد التي وردت عن عمر رضي الله عنه وعليه روى عباس وكثير من الصحابة في قتل الجماعة بالواحد * وما ذهب اليه من قال بعدم قتل الجماعة بالواحد اعتمادا على قوله تعالى (النفس بالنفس)

(٦١) انظر جواهر النظام ص ٦٢٢ *

(٦٢) انظر جواهر النظام ص ٦٢٢ *

(٦٣) انظر المحلى ص ٦٢١ ج ١٠ *

(٦٤) انظر المحلى ص ٦٢١ ج ١٠ *

ليس بمسلم به قال ابن العربي (٦٥) *

(١) (احيى عنايتنا رحمة الله عليهم بهذه الآية وهي قوله تعالى (كتب عليكم العصاص في اصيل) على احمد بن حنبل في قوله لا تقتل الجماعة بالواحد قال لأن الله تعالى شرط في نقصان مساواة ولا مساواة بين الواحد والجماعة لا سيما وقد قال تعالى (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) الجواب ان مراعاة القاعدة أولى من مراعاة الاعطاء ولو علم الجماعة أنهم اذا قتلوا واحدا لم يملوا لتعاون الاعداء على قتل اعدائهم بالاشتراك في فعلهم ونعموا الامل من الشيعي فيهم) *

(٢) (ودينك ان المراد بالعصاص قتل من قتل كائنا من كان ردا على العرب التي كانت تريد ان نفس من قتل من لم يقتل وتقتل في معاينة الواحد مائة اصحار واستظهارا بالحياة والمقدرة فأمر الله تعالى بالمساواة والعدل وذلك بأن يعتل من قتل) *

(٣) (ما قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ، فالمقصود هناك ما باللعانة في الامسيعة ، النفس بواحد بالنفس والاطراف بالاطراف ردا على من تنبع به الحمية اني ان ياحد نفس حان عن طرف محي عليه والشريعة تبطل الحمية وتضهد الحماية) *

وساء على قوة الأدلة التي اوجب قتل الجماعة بالواحد فانما يقول بهذا الرأي وتوجب نقصان اذا لم نعموا الأولياء ولو قلنا يسقط العصاص بسادات القوصى بين اساس وسد باب القود المسبب للحياة لأن القتل غالبا يكون بالتعاون والاشتراك ولو علم الحناء بسقوط العصاص في هذه الحالة سخلص كل من رد قتل عمره واشترائه غيره في القتل * (٦٦) وثمة مسائل ارتثيا ترحيحها ولرد على بعضها - منها محاولة الشيعة العقهاء في ايجاب ابدن لا دية واحدة اذا اراد الولي قتل اكثر من واحد لأن هذا القول لم يؤيد بأدلة من السنة لسوية الشريعة وليس بمؤيد عقلا الا ان الولي معدي عليه فكيف يدفع الديات فوق قتل الموصى عليه وهل ان مطالبة الولي اعصاص لجماعة العاتنة فيها اكسر من حقه في ازال عقوبة القتل على كل من قام بالنفس * وساء على قول الشيعة فان العقرة اذا قتلوا واحدا فقتلهم الولي ودفع تسع ديات لأوليائهم *

وقال الحمية بسقوط نقصان اذا اشترك ما يوجب عقوبة القود وما لا يوجبها كاختلاف الحائس بالآفة العائلة * وذلك بأن يقتله احدها بالة

(٦٥) انظر احكام القرآن لأس ابن العربي ج ١ ص ٦٥ - ٦٦ *

الطبعة الاولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م *

(٦٦) انظر التشريع الجنائي ج ٢ ص ١٢٦ *

توجب العصا ويصله الآخر ناله لا توجب القصاص والذي تراه ان الحرح
يسبب ثلثوت اذا علم بالآلة المسنة فيه طميا وحب العصا على صاحب
الآلة المميه والا فلا يجب انقصا بل نحل مريه وهي الدية باحلاف
القول في الآلة القاتلة .

وقال الحنفية سقوط العصا ايضا ووجوب الدية باشتراك الأب
والاحي والصبي والبالغ والمجنون والعاقل .

وقال الشافعية بوجوب القصاص على الاحي دون الأب لا سبب
في سقوطه عموة العود عنه واحلفوا الى قولين باشتراك الصبي والبالغ فمن
رأى الصفة الممديه في فعل الصبي قال بوجوب العصا على الاحي ومن
لم ير الصفة الممديه في فعل الصبي قال بسقوط العصا عن البالغ
والصبي وقد نص الشافعية على سقوط العصا باشتراك المتعمد والمخطئ .

وقد ادى المالكية مع الحنفية في سقوط العصا باشتراك الصبي
والبالغ والمجنون والعاقل وقالوا بسقوط العصا ايضا باشتراك المتعمد
والمخطئ .

وقال الشافعية على الاحي اذا اشترك الأب معه بشرط رد الأب
نصف دية لي وه . وكذا الحكم في اشتراك المسلم والكافر والعاصد
والمخطئ . والذي تراه ان نصف الدية يرد الى ولي المقتول الاول ولا مانع
من اجتماع العصا والدية لأن العموة كاسب على اثنين مجتدين . ومن
امثال التي ارتها ترجيحها قول الربدية في العمو عن القتل العمد فقد
اوجبو على كل من شترك في القتل دية كاملة فهو كابوا عشرة رجال مثلا
وكان قبل عبد وعما الولي امتحن عشر ديات وهذا قول صائب لأن العمو
سقط العصا عن عشرة نفوس واذا سقط القود حلت اذية لأبها قريته .

وقال الحنفية بحسن المسك . وكذا رأى الشافعية الامامية والظاهرية
والرواية الراشدة عند الحنابلة وقال الربدية بتأديبه .

أما المالكية فوصفوا هيوذا ثلاثة مني تومرت قالوا بقتله وهذا القول
سبيل اليه وبرحمه وموحر تلك القنود الثلاثة ان يسسكه لأجل القتل وان
نصم ان الطالب انما يريد قتله وان يعلم انه لولا المسك ما قدر على قتله .
واد قصد حياحه قبل رجل قتل كما قال المالكية يقتلهم سواء تحقق
لتمانؤ بهم أم لم يتحقق لأن قصد القتل دل على العمدية فلا موجب
للسؤال عن التماؤ .

حكم ما لو كان الجاني اكثر من واحد في القانون

كل من حرص على احداث الحرمة بعد شريكا اذا وقعت الجايبة

سبب تعريضه - وكذلك حكم من اتفق مع آخر على ارتكاب الجريمة المحصورة فوقعت الجريمة بناء على اتفاقهما - ويكون شريكا لمرتكب الجريمة كل من اعطى الجاني سلاحا أو ما يشابهه أو ساعده بأي وسيلة من شأنها احداث الجريمة هذا بشرط علمه بفعل الجاني وادارته في احداث الجريمة النص القانوني نصت المادة (٤٨) من قانون العقوبات الجديدة على الحكم الآتي (بعد شريكا في الجريمة

- ١ - من حرص على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض .
- ٢ - من اتفق مع غيره على ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق .
- ٣ - من اعطى الفاعل سلاحا أو آلات أو أي شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب لجريمة مع علمه بها أو ساعده عمدا بأي طريقة أخرى في الاعمال المحصورة والمسهلة أو المتيسرة لارتكابها) (٦٧) وبعد فاعلا للجريمة كل شريك كان حاضرا وقت حدوثها أو أي فعل من الاعمال المكونة لها .

النص القانوني (نصت المادة - ٤٩ - من قانون العقوبات الجديد) بعد فاعلا للجريمة كل شريك بحكم المادة ٤٨ كان حاضرا أثناء ارتكابها أو ارتكاب أي فعل من الاعمال المكونة لها) (٦٨) ولا فرق بين الفاعل والشريك من حيث صفة العقوبة إلا ما استثناء القانون . وليس من الاعذار المحففة للعقوبة عن الشريك كونه الفاعل لا يستحق العقوبة بسبب عدم توفر قصد الجنائي لديه أو بأي سبب آخر .

النص القانوني نصت المادة (٥٠) من قانون العقوبات الجديد على

- ١ - كل من ساهم بوضع فاعلا أو شريكا في ارتكاب جريمة يعاقب بالعقوبة المقررة لها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

- ٢ - يعاقب الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا ولو كان فاعل الجريمة غير معاقب بسبب عدم توفر القصد الحتمي لديه ولاحواله أخرى خاصة به) (٦٩) .

إذا توفرت ظروف شخصية من شأنها تسهيل حدوث الجريمة لم تنطبق نصير صاحبها ، اما إذا حدثت ظروف مشددة محففة غير شخصية سرت

(٦٧) انظر قانون العقوبات السعدي القديم المادة (٥٤) .

(٦٨) نصت المادة (٥٥) من قانون العقوبات السعدي القديم (كل شريك حسب المادة السابقة يكون حاضرا وقت ارتكاب الجريمة بعد فاعلا أصليا لها) .

(٦٩) وانظر المادة ٥٦ ، ٥٧ من قانون العقوبات السعدي القديم .

الى كل من ساهم باحداث الجريمة فاعلا أو شريكا علم بها أو لم يعلم .
النص القانوني نصت المادة (٥١) من قانون العقوبات الجديد على احكام
الآتي (اذا توافرت في جريمة ظروف عادية من شأنها تشديد العقوبة
أو تخفيفها سرت آثارها على كل من ساهم في ارتكابها فاعلا كان أو شريكا
علم بها أو لم يعلم ... ما اذا توافرت ظروف مشددة شخصية سهلت
ارتكاب الجريمة فلا تسرى على غير صاحبها الا اذا كان عالما بها ...

أما ما عدا ذلك من ظروف فلا ينعدي أثرها شخص من تعلقت به سواء
كانت ظروف مشددة أو مخففة) * ولا علاقة بين الفاعل والشريك والمساهم
من حيث تخفيف العقوبة بسبب العذر الشخصي فإذا سقطت العقوبة عن
أحدهم بسبب اعداد شخصيه فلا يسرى هذا الحكم الى الآخرين بخلاف
العذر عادي حيث انه يسرى الى كل من اشترك في احداث الجريمة .

النص القانوني نصت المادة (٥٢) من قانون العقوبات الجديد
على ما يأتي (اذا توافرت اعداد شخصيه معينة من العقاب أو مخففة له
في حق أحد المساهمين - فاعلا أو شريكا - في ارتكاب الجريمة فلا ينعدي
أثرها الى غير من تعلقت به * اما الاعداد العادية من العقاب أو المخففة له
فانها يسرى في حق كل من ساهم في ارتكاب الجريمة) *

وبعاقب انعاض والمساهم بالعقوبة المخصوص عنها بالقانون بمحرد
حدوث الجريمة نفسها التي قصدها المساهم هذا بشرط حدوث الجريمة
نتيجة لاحتمال مساهمة في احداثها *

النص القانوني نصت المادة (٥٣) من قانون العقوبات الجديد
على الحكم الآتي (يعاقب المساهم في جريمة - فاعلا أو شريكا - بعقوبة
الجريمة التي وقعت فعلا ولو كانت عبر التي قصد ارتكابها حتى كانت
الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة للمساهمة التي حصلت) * ويعاقب
كل من الفاعل والشريك بحسب قصده أو كيفية علمه وهذا يعني أن أحد
المساهمين إذا كان قصده احداث الاذى أو كان هذا مدى علمه ثم حدث
القتل فإن عقوبته تكون ايسر من انديس قصدها القتل أو علموا به ...

النص القانوني نصت المادة (٥٤) من قانون العقوبات الجديد على
(اذا خالف قصد أحد المساهمين في الجريمة - فاعلا أو شريكا -
أو كيفية علمه بها عن قصد غيره من المساهمين أو عن كيفية علم ذلك الغير
بها عوقب كل منهم بحسب قصده أو كيفية علمه) *

وفي القانون المصري بعد فاعلا للجريمة كل من ارتكبها مفردا أو
ارتكبها مع شخص آخر ولا تسرى الاعداد الخاصة الى غير صاحبها سواء

كانت محكمة أو مشددة العقوبة ٠٠٠ النص القانوني نصت المادة (٣٩)
من قانون العقوبات المصري على ما يأتي (بعد فاعلا للجريمة

اولا : من يرتكبها وحده أو مع غيره .

ثانيا : من يدخل في ارتكابها اذا كانت تكون من حملة اعمال ضاتي
عملا من الاعمال المكونة لها ٠٠٠ ومع ذلك اذا وجدت احوال خاصة بأحد
الفاعلين تقتضي تعبير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى
اثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تعبر الوصف باعتبار قصد ارتكب
جريمة أو كسبة عمده بها) .

وتكون كل من حرص على ارتكاب الجريمة بسبب التحريض وكذا كل
من اتفق مع شخص آخر على احدث الجريمة ثم حدثت الجريمة طبقا
لاتفاقهما أو تكون شريكا في لجريمة احدا كل من ساعد الحائي بالسلاح
أو بأي وسيلة اخرى بسط عليه بحدوث الجريمة ٠٠ (٧٠) .

وبما ان الشريك كما يعاقب الفاعل الا ما استثناء القانون ولا علاقته
بس الشريك والفاعل من حيث احوال الفاعل الخاصة التي تعبر وصف
جريمة . كما ولا تخفف العقوبة عن الشريك اذا احلف قصد الفاعل أو
كسبة عمده بحدوث الجريمة (٧١) .

وطرف حمل اسلح يعتبر طرف مائي بموجب العقوبة سواء علم
الشريك بالجريمة أو لم يعلم (٧٢) .

ولم يجر القانون المصري على ابعاد العقوبة الشديدة على الفاعل دون
اشريك ولهذا فلا يسأل المحكمة عن التمثيل عينا لو اوقعت عقوبة اشد
على شريك من الفاعل . (٧٣) (واذا كان لفعل الضائي قد تغير وصفه
بالنسبة للفاعل الاصلي بسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك

(٧٠) انظر المادة (٤) من قانون العقوبات المصري .

(٧١) انظر المادة (٤١) من قانون العقوبات المصري .

(٧٢) انظر قرار ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٤ مج ٣ ق ٢٨٢ نقلا عن قانون العقوبات

معلما عليه بالاحكام والبدكرات الابصاحية . دكتور حسن صديق

ص ٣٣ .

(٧٣) انظر قرار (٢١ / ١٠ / ١٩٤٠ مج ٥ ق ١٢٨) .

نقلا عن الدكتور حسن صديق ٣٣ .

(٧٤) انظر قرار (٢٨ / ١٠ / ١٩٤٠) مج ٥ ق ١٣٥ .

نقلا عن د . حسن صديق ص ٣٣ .

مسؤولاً على أساس وجود هذا الطرف إلا إذا كان عالماً به (٧٤) * وتجب العقوبة المنصوص عليها في القانون على الشريك دون النظر إلى كون الفاعل اهلاً لايفاع العقوبة عليه أو عدم ذلك (٧٥) *

وأذا وقعت غير الحرصة التي قصدوا الشريك فلا يعفى من العقوبة إذا كان قد قصد أحداث جريمة وكان حدوث الجريمة متباعدة لاحتمال مشاركته أو تعريضه (٧٦) *

ويشترط رجال القانون الاتفاق وسبق الإصرار فيما لو ضرب جماعة رجلاً حتى أقصى الضرر إلى موته أما إذا لم يكن اتفاق أو سبق إصرار فيجب على المحكمة أن تسمى لضرار الذي أضافت المحمي عليه نسب صريه وإن لم تستطع المحكمة تبيين ذلك الضارب فتتراء الجماعة الضاربة من عقوبة الضرب المقتضى إلى الموت وتحكم وفق عقوبة الضرب فقط (٧٧) ومن حيث تعويض الضرر المادي يجب على الجماعة التي أحدثت الضرر التعويض من إصابة الضرر وتنص على الجماعة المحدث للضرر دون النظر إلى اختلاف صدهم في أحداث الحصة إذا أن القانون المدني العراقي أوجب التعويض على الفاعل الأصلي والشريك والمتسبب دون تمييز بينهم * ثم يرجع من دفع التعويض إلى الآخرين من الجماعة المسؤولة عن أحداث الضرر وتقدر المحكمة بصيب كل منهم بحسب حصة التعمد فإن لم تستطع المحكمة التوزيع على هذه القاضية وجب التعويض عليهم بالتساوي * نصت المادة ٢١٧ من القانون المدني العراقي على ما يلي *

(١) إذا تعدد المسؤولون عن رجل غير مشروع كانوا متضاممين في التزامهم بتعويض الضرر دون تمييز بين الفاعل الأصلي والشريك والمتسبب قدر حصة التعمد الذي وقع من كل منهم فإن لم يتيسر تحديد قسط كل منهم في المسؤولية يكون التوزيع عليهم بالتساوي () *

ويتفق القانون المصري مع القانون المدني العراقي في إيجاب التعويض على المسؤولين الذين أحدثوا الضرر وإن تعددوا يورع عليهم التعويض

(٧٥) انظر المادة (٤٢) عقوبات مصري *

(٧٦) انظر المادة (٤٣) عقوبات مصري *

(٧٧) انظر (قصص ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة رسمية سنة ١٩٣١ رقم

١٨٢ - ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ -

٢١ مايو سنة ٣١ محاسبة ١٢ رقم ١٩٥ نقلاً عن شرح قانون العقوبات *

- بالتساوي الا اذا بين القاضى تعصيب كل منهم * (٧٨) .
- ولا فرق بين اعلان والشريك من حيث مقدار التعويض اذا لم تبين المحكمة حساسة التعدي (٧٩)
- ويتضمن النص السوري مع النص المصري جملة وتفصيلا (٨٠) .

(٧٨) انظر المادة (١٦٩) مدني مصري .

(٧٩) انظر التعمين المدني الجديد - شرح مفارغ على المصوص * الدكتور محمد علي عرفة ص ١١٢ .

(٨٠) انظر القانون المدني السوري المادة (١٧٠) .

الفصل الثالث

القتل شبه العمد

وفيه مباحث : -

- المبحث الأول : تعريف قتل شبه العمد
- المبحث الثاني : صور قتل شبه العمد
- المبحث الثالث : في موجب القتل العمد

المبحث الاول

تعريف شبه العمد

١ - عند الحنفية :

عرف بها، الجمعية شبه العمد كما ذكره السرخسي في التعريف لآتي (واما شبه العمد هو ما تمتد صرته بالعضا أو السوط أو الحجر أو الدخان في هذا الفعل معين العمد باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومضى الخطأ باعتبار بقاء القصد منه الى القتل لأن الآلة التي استعملها آلة الضرب لم يادب دون الفعل (١) ولا يكون شبه العمد الا في الجناية على النفس (٢) .

وعند عرف السمرقندي قيل شبه العمد تعريفا ذكر فيه صور القتل لعمد وهذا لتعريف لا يمكن الاعتماد عليه لانه يشمل غالبية صور القتل العمد قال السمرقندي (واما شبه العمد فهو ان يتعمد صرته بما ليس سلاح ويحرى محراه ولا يقتل به غالبا كالحجر العظيم والحشمة العظيمة اودق (شدة) رأسه بحجر أو رماء من شاهق لعجل أو اغرقه في الماء أو صرب رجلا بصخرة مما لا قصاص عليه وفيه دة معقدة على عماله في ثلاث سمين ولرمه الكفارة في قول ابي حنيفة وقال صاحباه بترمه القود ولا تلزمه الكفارة (٣) ان التعريف المذكور لم ينص عليه عند متأهلي المذهب الحنفي

(١) انظر المسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٦٤ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ص ٢٣٣ .

(٣) انظر عيون المسائل المجلد الاول ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

كما يظهر من مؤخره البصر المذكور حيث أن أما يوسف ومحمد قصيا العصاب في صور القتل العمد التي درجها السمرقندي في التعريف . ويظهر لنا كما ذكر صاحب الهداية أن الصاحبين يحددان تعريف شبه العمد بما لا يقتل عالما . أما الحجر العظيم فهي من صور القتل العمد عندهما خلافاً لآبي حنيفة (٤) . جاء في اللباب (وقال أبو يوسف ومحمد إذا صر به بحجر عظيم فهو عمد وشبه العمد أن يعتمد صر به بما لا يقتل عالماً) (٥) وموجب ذلك ولو صر بالحصى المحصى عليه بيده أو رحله فهو شبه عمد إذا مات المصروب (٦) .

٢ - عند الشافعية :

وبنوع تعريف الشافعية مع الصاحبين في شبه العمد ويسمونه شبه الخطأ قال الماوردي (وأما العمد شبه الخطأ فهو أن يكون عمداً في الفعل غير قاصد للقتل كرحل صر به بحللاً بحشة ورمي بحجر يعوز أن يسلم من ملها أو تلف فأقصى إلى شبه (٢) وعرفه النووي بقوله (وإن قصدتها بما يقتل عالماً فتشبه عمد ومنه نصيب بسوط أو عصا) (٨) . وعرفه البعض (بأنه قصد الإصابة بما لا يقتل عالماً فيموت منه ولا تجب به عقوبة القتل العمد (٩) وعرفه أكثرهم بأنه قصد الفعل ولشخص بما لا يقتل عالماً (١) . كما يوصف بمصا صغيره أو بحشة صغيرة ولو كانت بحشة عظيمة فأنقل عمد لأن هذه آلة تعلق بسببها حدوث الموت وكذلك الحكم لو ولى عليه صر بها بمصا صغيرة حتى مات منها . ويكون شبه العمد عمد عند الشافعية إن كان الوقت شديداً البرودة أو شديداً الحرارة أو كان المصروب صغيراً أو مريضاً ومهد ، تفصيل رائج وهو متفق مع الصاحبين حيفة ومجيب مع أبي حنيفة تفصيلاً . قال الدمشقي (شبه العمد وهو أن يعمد لعمل والشخص بما لا يقتل عالماً كما إذا صر به بسوط أو عصا صر به حنيفة أو رماء بحجر صغير ولم يوال له الصر ولم يشته الألم

(٤) نظر الهداية ص ١٥٨ و نظر الترمذي ص ١٠٠ .

(٥) انظر اللباب في شرح الكتاب ص ٣٢ ج ٣

(٦) نظر العتاي الهندية ص ٩٢ .

(٧) انظر الأحكام السلطانية ص ٢٢٢ .

(٨) نظر المعنى المجاح ص ٤ ج ٤ وانظر المهدب ج ٢ ص ١٨٥ .

(٩) انظر المهدب ج ٣ ص ١٨٥ .

(١٠) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٧ .

بسبب ذلك ولم يكن وقت حر ولا برد شديدين أو لم يكن المصروب ضعيفا أو صغيرا فهو شبه عمد وإن كان شيء من ذلك وحسب القصاص لأنه قصد الفعل والمشتخص بما يقتل غالبا) -

٣ - عند المالكية :

أما المالكية فلا يقولون شبه العمد إلا بعمل الأب أنه قال القرطبي (قال ابن المنذر إنكر ذلك مالك وقال ليس في كتاب الله إلا العمد والخطأ وذكر الخطائي أصبا عن مالك وراد - وأما شبه العمد فلا يعرفه ، قال أبو عمر ، إنكر مالك والليث بن سعد شبه العمد ممن قتل عبدهما بما لا يقتل مثله عاصما كالعضة واللطمه وضربة لسوط والعصيف وشبه ذلك فإنه عمد وفيه نقود (١١)

٤ - عند الحنابلة .

وقد اتفق الحنابلة مع الصحاحن والشافعية في تعريف شبه العمد ، جاء في النصي (شبه العمد أحد أقسام العمد وهو أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالبا أما القصد العمدون عنه أو القصد الباديب له فيسرف فيه كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصخر والوكز واليد وسائر ما لا يقتل غالبا إذا قبل فهو شبه عمد لأنه قصد الضرب دون القتل ويسمى عمد الخطأ وخطأ العمد لانحطاط الخطأ فيه فإن عمد الفعل وخطأ في القتل فهذا لا قود فيه واندية على المعاقلة في قول أكثر أهل العلم) (١٢) ونص على هذا التعريف الشيخ تقي الدين الحنبلي (١٣) إلا أنه عرج إلى تعريف أبي حنيفة لأنه حصل الرمي في الماء القليل من صور شبه العمد ولو صاح نصي صبيحة عالية فسقط النصي من على سطح ومات فهو شبه عمد عند الحنابلة (١٤) وقد نص على تعريف ابن قدامة الحنبلي ابن حبان في شرح الدليل (١٥) .

(١١) انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٢٩ ومواهب الجليل للخطاط ج

٦ ص ٢٤٠ والشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢١٥ .

(١٢) انظر المغني ج ٩ ص ٣٣٧ وانظر الأحكام السلطانية ص ٢٥٨ .

(١٣) انظر منتهى الإرادات ص ٣٩٤ .

(١٤) انظر متن المقنع وحاشيته ابن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٣٦ .

(١٥) انظر منار السبيل في شرح الدليل ص ٣١٨ .

٥ - عند الشيعة :

ويتفق الشيعة الإمامية مع المذاهب المنقذة في تعريف شبه العمد جاء في مصباح الكرامة لمباشرة وبسبب علة وهي ما يستند الفعل اليه اعني فعل ما يحصل معه تلف النفس أو المصوم غير قصد الاكلاف سواء كان هناك قصد الفعل الذي يعمل غالباً فيكون شبه العمد جاعلاً أو لا يكون أصلاً فيكون خطأ محضاً (١٦) وبص على هذا التعريف في ابروصة الهبة ولتأديب بالصرب اميت من صور شبه العمد (١٧) وشبه العمد من القتل الذي تعذب فيه الدين عند الشيعة لامامة وتجب في مال الحامي (١٨) وان لم يكن للحامي مال امهل حتى يحصل عليه (١٩) .

٦ - عند المذاهب الاخرى :

ويحدد فقهاء الزيدية شبه العمد تحديداً معتبداً على الآية التي استعملها الحامي وان كان بالسيف أو الحديد فهو عمد وان كان بالسياط أو الحجر فهو شبه عمد (٢٠) وشبه العمد عند الاطانية تعمد الصرب دون ارادة بقتل (٢١) وقد امكن الظاهرية قتل شبه العمد جاء في المحلى (مسألة) والفعل فسمان عمد وخطأ مرغان ذلك الاثنان ذكرنا آنفاً فلم يجعل عر وحل في القتل فسمان ثالثاً وادعي قوم ان هاهنا قسماً ثالثاً وهو عمد الخطأ وهو قول فاسد لأنه لم يصح في ذلك شيء أيضاً (٢٢) .

يعصده من حرم بالأييس قوله تعالى (وما كان مؤمن ان يفعل مؤمناً الا خطاً) وقوله تعالى (ومن يفعل مؤمناً متعمداً فحراؤه جهنم خالداً فيها) .

٧ - في القانون :

وعند رجال القانون يسمى شبه العمد بالصرب المعصي الى الموت ويكون

(١٦) انظر مصباح الكرامة ص ٢٦٦ ج ١٠ .

(١٧) انظر الروضة البهية ص ٤١٨ .

(١٨) انظر فلاند الدرر ص ٩٤ ج ٢ و انظر الخلاف لبطوسي ج ٣ ص ١٣٧ .

وانظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٢٠ .

(١٩) انظر كشف اللثام ، طبعة غير مرقمة .

(٢٠) تنية الروص نصير ج ٤ ص ٢٥٢ .

(٢١) انظر شرح السيل ص ١٤٩ ج ٨ .

(٢٢) انظر المحلى ص ٣٤٣ ج ١٠ .

بالصرب أو الحرج الذي لا تحدث منه الوفاة عاباً (٢٣) *
 وهم يوفقون المفسر ب إطلاق اصطلاح الصرب المفعلي الى الموت ، فقد
 ذكر الدكتور عبد الحميد السعدي اعراضاً ووجه اعتراضه ان الصرب
 المفعلي الى الموت ليس اسماً مطعماً لانه قد يكون حرجاً أو باعطاء مواد
 صارة (٢٤) ثم مرور الدكتور السعدي بسبب إطلاق شراح الفوايس هذا
 الاصطلاح الى الاحصار ولكنه لم يوفق باعراضه لانه لم يبد رأيه في السمية
 اسي ستركتها للصرب المفعلي الى الموت ولا ادق من اصطلاح الفقهاء لأن
 صرب اذا حدثت منه الوفاة كان فلا ومركته يسمى قاتلاً * اذا فهو قتل
 اعماً وبما ان لعامل به قصد ارادة الوفاة فهو شبه عبد كما بهج الفقهاء
 رحمهم الله *

٨ - الرواي الراجع :

ويجوز ان يعرف المصاحف ومن وافقهم ولا يميل الى التعريف
 الذي يقفه لسمرقندي عن بي حبيبه لانه يعطل نظرية المصاحف باذراجة
 غالبية صور القتل العمد فيه *

ان انبيه هي عازق الذي يميز قتل شبه العمد عن العمد ويمكن
 تصديق الباني اذا ادعى عدم ارادة القتل اذا كان يقتل بعصا صغيرة مثلاً
 وكيف يصده على عدم ارادة القتل وقد قتله بحجر عطية فهشم الرأس
 أو القاء من على جبل كما نقل السمرقندي *

وقد راجع السمرقندي فحمل الذي يحبس الرجل الآخر فيموت من
 العطش والجوع عقوبته هدراً فعلا عن ابي حبيبة وليس ادري على أي وجه
 تخرج هذه الرواية قال السمرقندي (ولو ان رجلاً احبب انسان فادخله
 بيتاً وسد عليه بابه حتى مات في السب جوعاً أو عطشاً ، قال محمد علي
 معاملته الدية وعليه الكفارة ولا برئته وانو حبيبه لا يري عليه شيئاً) (٢٥) *

(٢٣) انظر شرح قانون العقوبات السعدادي ص ٢٧٦ - ٢٦٩ مؤلفه مصطفى
 كامل *

(٢٤) انظر لطريقه العامة بحرية القتل ص ٥٤٤ *

(٢٥) انظر عمود المسائل للسمرقندي ، المجلد الثاني ص ٢٨٢ *

المبحث الثاني

صور قتل شبه العمد

وسنطرقه في مطلبين

المطلب الأول / جناية المؤذب

المطلب الثاني / جناية السباح

المطلب الأول - جناية المؤذب

ذكر فقهاء المذهب الصفي حيايه المعلم على الطالب اذا كانت من باب التأديب في القسم الثاني من اقسام الفعل وهو شبه العمد ولا يمكن اعتباره حيايه للمعلم مدرجه في الفعل الخطأ لأن الفعل الخطأ من شروطه ان يكون الحامي غير قاصد في فعل المحمي عليه ولا صربه ولا يمكن اعتباره جنايه المؤذب من القسم الأول وهو الفعل العمد لأن الفعل العمد من شروطه قصد حامي اضرار روح المحمي * ولم يبق الا انقسم الثاني من اقسام الفعل فأدرج الحمية حياه المؤذب تحته لأن الحامي قصد صرب المحمي عليه ولكن لم يقصد هلاكه وقد اشترط فقهاء الاحناف تصنيف المعلم عدم ادن الأب أو الوصي اما لو ادن الأب صرب لطالب فلا يصح المعلم دية قال المسرقندي (وارادته المعلم) أي لتعلمه (يضر أمر الأب يصح وان صربه نادن الأب أو الوصي فانه لا يصح الأب ولا الوصي ولا المعلم في قولهم جميعاً) (١) *

ويجب الصمان عند أبي حنيفة خلافاً للصالحين ولو كان المدرس والد لطالب حياً في الفتاوى الهندية (رجل صرب ولده الصغير في تعليم القرآن وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الوالد دمه ولا يرثه * قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يرث الوالد ولا يصح كذلك في فتاوى قاضي حان) (٢) وقال الكاساني (وجه قولهما أن الأب والوصي مادونان في تأديب الصبي وتهديده والمتولد من الفعل المادون فيه لا يكون مضموناً كما لو عزر الأمام اسماً ومات (وجه) قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن التأديب اسم لفعل

(١) انظر عيون المسائل للمسرقندي ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) الفتاوى الهندية ص ٣٤ - ٣٥ .

يقى المؤدب حيا بعده فاذا جرى تيسر له قتل وليس يتأديب وهما غير
مأدوبين في القتل (٣) *

وقد فاس السمرقندي حناية الروح على الزوجة اذا كان مآدبا على
حناية اعظم ولكن المعلم قد يحتلص من المسؤولية اذا ادن له الاب أو الوصي
بالصرب كما ذكر اما الروح فلا يحتلص من المسؤولية اذا لا يؤذن له صرب
روحه صربا مبرحا ولكن القصاص يسقط بسبب نوع الصربة التي صربها
علو صربها بانه خارجة كان عمدا اما اذا كان الصرب بعصا فهو شبه عمدا على
رأي الصاحبين (٤) *

ورأي السمرقندي خلاف لرأي الكاساني حاه في الدائع (ولو صرب
امراته لمشور فماتت منه يضمن لأن المأدوب فيه هو الأديب لا القتل) (٥) *
وقد نهى الرسول (ص) الروح من صرب زوجته صربا شديدا حاه
في الديات (حدثنا ابو بكر من امي شيبه حدثنا ابو اسامة عن بهر بن حكيم
عن ابيه عن حده قاله قلت يا رسول الله يسأؤنا عما تأتي منها وما ندر قال
حرتك فان حرتك أمي شئت عرابي لا تصرب الوجه ولا تقبح) (٦) *

ويتفق الشافعية مع الاحناف في وجوب القصاص على المعلم اذا امرط
في ضرره الصربي (٧) *

وقد اشترط الحنابلة القصاص للأسراف في الصرب اما لو لم يسرف الروح
أو المؤدب بالصرب بأن صربه صربة يسيرة ومات فلا يضمن وكذلك اشترطوا
كون المجني عليه عاقلا ولو صرب المجاني مجنونا للتأديب ضمنه حاه في
منهى الإرادات (ومن ادب ولده أو زوجته في مشور أو معلم صبيبه أو
سلطان رعيه ولم يسرف فقتل لم يضمنه وان اسرف أو زاد على ما يحصل
به المقصود أو صرب من لا عمل له من صبي أو غيره - ضمن) (٨) *

وقد خالف الحنابلة على الرواية الراجحة الضمنية في سقوط القصاص
عن المعلم اذا ادن له الاب بصربه فان الحنابلة يوجبون القصاص اذن الاب ام
لم يأذن خلافا لما نقله السمرقندي عن لاحناف قال المرادوي (ولو ادن الوالد

(٣) انظر بدائع الصنائع ص ٣٠٥ ح ٧

(٤) غبون المسائل للسمرقندي ص ٢٨٠ المجلد الثاني *

(٥) انظر بدائع الصنائع ص ٣٠٥

(٦) انظر الديات للصحاح ص ٨٢

(٧) انظر المذهب للتشيرازي ص ١٩٢ ج ٢

(٨) انظر منتهى الإرادات ص ٤٢٧ ج ٢

في ضرب ولده فصرته اعدوا له صنمه حرم به في الرعاية والعزوع (٩) .

وعند الريدية يحب العصاين اذا كانت صرته المعلم تفعل غالباً اما اذا لم تقتل الصرته عائلاً وادى الأب للمعلم بالصرب فلا صمان بخلاف ما هو لم نادى الأب والصرته لا سميت عائلاً فان الدية تحب في هذه الحالة وقد ادرج لريديه هذه الحجة في حالات الفعل الخطأ (١) وسحق ميل الى رأي الريدية والحنابلة في وجوب الدية على المؤدب وان ادن له الوصي اذا سرف المعلم بالصرب فان كانت آله الصرب تقتل غالباً ويجب على المعلم العصاين وان كانت عصا وحجت عليه دية شبه عمد ولا يمكن اعتبار هذه الحجة من صور الفعل الخطأ لأن الفعل الخطأ من شروطه عدم تعمد الفعل وتقصده

(٦) انظر الانصاف لعلاء الدين المرداوي ص ٥٥ ج ١٠ .

(٧) انظر التاج المذهب ص ٣٠٦ ج ٤ .

المطلب الثاني

جناية السباح

إن فعلاء المذهب الشافعي يحدون السباح ابدية اذا كان الابن قد سلم ولده الصغير له لأن ابدية من سلبه المحافظة عليه فاداً عرق كان سباح قد عرق في المحافظة عليه وبما أنه لم يقصد القتل فليس القتل عمداً .
أما لو سلم النائم نفسه إلى السباح وعرق فلا تجب الدية في هذه الحالة قال الشيرازي (١) وأن سلم صبياً إلى سباح ليعلمه السباحة فغرق صبه السباح لأنه منعه الله ليجتاط في حفظه فاداً هلك بالتعليم سبب إلى التعريض فصبه كالمعلم اذا ضرب الصبي فمات وأن سلم البالغ نفسه إلى السباح فغرق لم يصبه في يد نفسه فلا يسبب إليه التعريض في هلاكه إلى غيره فلا يجب صمائه (٢) وبعض صاحب نهاية المحتاج على أن مقدار هذه الدية مقدّر شبه الممد لا الخطأ ولهذا لم ايجتها في صور القتل بسبب (٣) .

وقد اتفق العامة مع الشافعية في سقوط الصمان اذا سلم النائم نفسه بشرط كون السباح حادقاً والموصى كان بالغاً عاقلاً (٤) . قال ابن صويان (٥) لو سلم نائم غاص نفسه أو ولده إلى سباح حادق ليعلمه فغرق لم يصبه المعلم حيث لم يعرض لعمله ما اذن فيه (٦) . ويظهر أن الجابلة يقيمون جناية السباح إلى قسمين القسم الأول كون المحمي عليه صغيراً ويشترطون شرطي في سقوط دية الأول أن يسلمه الوالد فلو سلم الصبي نفسه إلى السباح وعرق وحلت الدية بخلاف ما لو سلمه الوالد . الشرط الثاني كون معلم السباحة حادقاً نهته اما لو كان جاهلاً نهته السباحة أو لم يصل إلى درجة تؤهله باستخدام هذه المهنة فإن الدية تجب عليه ويظهر أن الجابلة لم يتفقوا كلياً على هذا الحكم . بل وجد خلاف يسير ذكره المرذوقي حاء في الانصاف (٧) وأن سلم ولده إلى السباح يصبى الحادق ليعلمه فغرق ولم يصبه هذا المذهب (٨) .

(١) انظر المذهب للشيرازي ص ١٩٢ ج ٢ .

(٢) وانظر نهاية المحتاج ص ٣٣٢ ج ٧ .

(٣) انظر منتهى الإرادات لشمس الدين العسلي ص ٤٢٨ ج ٢ .

(٤) انظر منار السبيل لابي صويان ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٥) انظر الانصاف للدين المرذوقي ص ٥٥ ج ١٠ .

وهذا خلاف لما جاء في الشرح الكبير إلا إذا كان الولد صغيراً قال
 المقدسي (إذا سمع ولد صغيراً إلى السباح ليعلمه السباحة فغرق قاله صامان
 على عاقلة السابح) (٦) *
 أما الحالة الثانية فإن الحائلة يعتقدون على سقوط الدية إذا كان
 طالب السباحة بالغاً وقد سمع نفسه طوعاً إلى السباح الحاذق (٧) *
 وقد اشترط فقهاء الشيعة الإمامة بحاجب أندية على السباح إذا ثبت
 التقصير منه ومعنى السباح من تحمل الدية فيما إذا أبرأه الولي عما يحدث
 على ولده (٨) والذي يراه أن السباح يكون صانعاً فيما لو كان جاهلاً في مهنته
 سواء كان طالب صغيراً أو كبيراً أدنى الولي أو لم يأذن للحصول التعددي
 منه ويضمن الدية إذا كان قد علم الصغير بدون أدنى الولي وغرق في
 حالة تعليله *

(٦) انظر الشرح الكبير لأن قدامة ج ٩ ص ٥٥ *
 (٧) انظر الانصاف لعلاء الدين المرادوي ص ٥٦ ج ١٠ *
 (٨) انظر حواهر الكلام وانظر العروس ومجمع البهان وكشف النشام نقلاً
 عن الجواهر وهي طبعة غير مرقمة *

المبحث الثالث

موجب انقتل شبه العمد

مهيد

يقسم هذا المبحث الى مطلبين : -

أ - المطلب الأول عند الفقهاء .

ب - المطلب الثاني في القانون .

المطلب الأول

موجب القتل شبه العمد عند الفقهاء

إن القصاص يدرأ في شبه العمد لأن لعائل لم يسع إرهاب روح المجني عليه له فإن قصد الحياتي لم يتحقق ولا يجب القصاص إلا بوجوبه وتجب المعونة المدخنة بعد سقوط المعونة الأصلية وهي القصاص . قال السرخسي (فاما بيان احكام شبه العمد فعول أنه لا يقصاص فيه لكن التشبه وانحطاً من حيث انعدام قصد القتل والقصاص عقوبة تدرأ بالشبهات وهي لعدم مساواة ولا مساواة بين قتل مقصود وبين قتل غير مقصود ثم هذا الفعل ما حتم فيه معصية احدثها بوجوب القصاص والآخر يسع ترجيح المانع على الموجب لأن السعي في إنهاء النفس واجب ما أمكن فإن الإبقاء حياة حتمية وفي القصاص حياة حكما فلهذا لا يوجب القود في شبه العمد وإذا صدر انحط القود وجب الدية وهي معسطة (١) وهذه الدية على العاقلة عند الحنفية كما جاء في الهداية قال المرغيناني (والأصل أن كل دية وجبت بالنفس ابتداء لا بمعني يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ) (٢) ومن موجب شبه العمد أيضاً حرمان الميراث لأنه حرأ أصل الفعل وهو ما لا يدرك بالشبهات ومن موجه الكفارة أيضاً باعتبار هذا المعنى لأنه حرأ

(١) انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٦٥ وانظر تكملة الفتح العدير

وانظر الكفارة ص ٢٠٧ .

(٢) انظر الهداية للمرغيناني ص ١٥٩ .

أصل الفعل وهما ما لا يدري. بالشبهات وهذا ثبت بالحفظ المحض معي
شبه العمد أولى (٢) ومحرم من الوصية أيضا (٤) وهناك رأي ضعيف من
المحرراني نص على عدم وجوب الكفارة في شبه العمد (٥) ويسقط العصا
عند الشافعية في شبه العمد وتحل محلها الدية المعلقة (٦) ويسقط أدلهم
في مقدار دية شبه العمد .

ويسقط العصا عند المالكية أيضا وتجب الدية المعلقة وإن كانوا
يحتفون مع باقي المذاهب في مفهوم شبه العمد (٧) ولم يخاف لحيالة
المذاهب الثلاثة في سقوط العصا ووجوب الدية إذا كان القتل شبه
عمد (٨) وهذا رأي شعبة الإمامية اتفاقا حيث أما لم نجد مخالف فيهم
في سقوط العصا ووجوب الدية إذا كان القتل شبه عمد (٩) .

(٣) انظر المسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٦٦ .

(٤) انظر الشرح الحاشي ص ٢٠٠ .

(٥) انظر تكملة الفتوح القدير ص ٢٠٧ .

(٦) انظر من المنهج - ركز الانصاري ص ١١٦ ، معني المحتاج ص ٩٣
وبهاية المحتاج ص ٢٩٩ - ٣٠٠ ، وحاشية أبي الصياء نور الدين
علي بن علي الظاهري ٢٩٩ - ٣٠٠ .
وحاشية المحرمي على المنهج المسماه الحريد لنعيم العبيد ص ١٦٠ ،
وكتاب الأحكام في حل عامة الإحصار ص ١٤٦ .

(٧) انظر حاشية الشيخ المحقق علي الصديقي المدوني على شرح الرسالة
للشيخ أبي الحسن المسمى بكفارة الطالب الرباني في شرح رسالة
أبي الفيروزاني في مذهب سيدنا مالك ص ٢٦١ - ٢٦٢ وانظر شرح
لحرشي ص ٣١ ج ٨ ، ومختصر حليل لتحليل أبي اسحق ص ٣١٥ .
وانظر نعمة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام للشيخ أحمد
بن محمد الصاوي المالكي ج ٢ ص ٣٩٧ وانظر فوائيد الأحكام
الشرعية لآب حرمي ص ٣٧٧ .

(٨) انظر مختصر المحرمي ص ١٧٩ وانظر المحمي لآب قدامة الحسلي ص
٤٩١ ، وانظر التفرح الكبير ص ٤٨٣ .

وانظر العدة ترح لعمدة النهاء الدين عبدالرحمن المقدسي ص ٥١٥ .

وانظر كشف القناع ج ٤ ، ص ٦١ .

وانظر الانصاف ج ١٠ ، ص ٦٩ .

(٩) انظر الروضة الشية ج ٢ ، ص ٤٢٨ .

وهذا رأي الربدية اتفاقا (١) ولم يخالف الحوارج الإباضية المذاهب
 المنصبة في سقوط القصاص ووجوب الدية في القتل شبه العمد (١١) جهاء
 في شرح النبل (وهل نرم بشبه العمد العود أم لا لأنه تصيد قاتل به صريحا
 لا قسلا ويدي قاتنه من ماله على الثاني وهو آثم) (١٢) . ويحرم القاتل من
 الميراث عند الإباضية (١٣) .

أما الطاهرية فلا يقولون في شبه العمد كما ذكرنا ذلك في اقسام القتل
 وسيفصل أدلة سقوط القصاص في مقدار دية شبه العمد .

-
- وانظر المختصر النافع ص ٣١٩ ،
 وانظر شرح السمرة لكاطم الطباطبائي ص ٢٢٩ .
 وانظر من لا يحضره الفقه ج ٤ ص ٧٧ ،
 وانظر شرائع الإسلام ص ٢٤٦ ،
 وانظر فقه الإمام جعفر الصادق ص ٣٥٤ ،
 وانظر الخلاف للطوسي ص ١٢٠ .
 (١٠) حواهر الاحبار المستخرجة من لجنة البحر الزخار ص ٢٧٣ .
 (١١) انظر شرح النبل ص ٩٨ .
 (١٢) انظر شرح النبل ج ٨ ص ١٤٩ .
 (١٣) انظر شرح النبل ص ١٧٥ .

المطلب الثاني

موجب قتل شبه العمد في القانون

تتفق قانون العقوبات الجديد في العراق الفقه الإسلامي في سقوط الفصاص في القتل شبه العمد المصطلح عندهم بالنصب المنصبي الى الموت ولكنه يستبدل عموية الجس عن الدية وعقوبة الجس قد توجب تعزيراً على الجاني في الفقه الإسلامي *.

نصت المادة (٤٩٠) من قانون العقوبات العراقي الجديد (من اعمد عمداً على آخر بالنصب أو بالحرق أو بالعنف أو بإعطاء مادة صارة أو بارتكاب أي فعل آخر محض للقانون ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أوصى ب موته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة * وتكون العقوبة اسسجن مدة لا تزيد على عشرين سنة اذا ارتكب الجريمة مع سبق الإصرار أو كان المحمي عليه من أصول الجاني أو كان موظفاً و مكلفاً بخدمة عامة ووقع الإعتداء عليه أثناء وظيفته أو خدمته أو سبب ذلك) (١) وتتفق القوانين العربية مع القانون العراقي في سقوط عموية الإعدام لا ان مدة الجس من مما نص عليه القانون العراقي وهذه بصوص المواد العربية (١) المصري (المادة ٦٣٢) كل من جرح أو صرب احداً عمداً أو اعطاه مواد صارة ولم يقصد من ذلك قتلا أوصى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع سنوات واما اذا سبق ذلك إصراراً أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (٢) الليبي (المادة ٣٧٤) تطابق المصرية * (٣) السوري (المادة ٥٣٦) ١ - من سبب موت إنسان من غير قصد العمل بالنصب أو بالعنف أو الشدة أو بأي عمل آخر مقصود عوف بالأشغال الشاقة خمس سنوات على الأقل *.

٢ - ولا تبعض العموية عن سبع سنوات اذا اقترن العمل باحدى الحالات المنصوص عنها في المادتين الساتس (وجود ظروف مشددة) *.

٤ - اللباني : المادة (٥٥٠) تطابق السورية *

٥ - الأردني (المادة ٣٣) (من صرب أو جرح احداً بأداة ليس من شأنها ان تعصي الى الموت أو اعطاه مواد صارة ولم يقصد من ذلك قتلا عطف ولكن اعمدى عليه توفي متأثراً بما وقع عليه عوف الفاعل بالأشغال

(١) وانظر العقوبات لمصطفى كامل ص ٢٧٦ *

وانظر قانون لعقوبات البعادي القديم مادة (٢١٧) *

الشعاع مدة لا تقل عن خمس سنوات (٢) أما القانون الكويتي فهو قريب إلى نفعه الاسلامي لأنه اوجب الغرامة ان قصدوا باعطائها لولي المحصي عليه اما ان قصدوا اعطاء احرامه الى الدولة فذلك التحكم يختلف عن احكام الشريعة الاسلامية وهذا هو المادة الكويتية (المادة ١٥٢) (كل من خرج او ضرب غيره عمداً أو اعطاء مواد محدودة دون ان يقصد قتله ولكن الفعل اقصى الى موته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنين ، ويحوز ان تصاب اليه غرامة لا تتجاوز عشرة آلاف روبية (٣) وقد استقطت عقوبة الاعداد الفواسي المؤسسة والاطالة مستندلة بالحسن من عشر الى عشرين سنة (١) .

(٢) انظر نظرية القتل لحفيد السعدي ص ٥٤٤ .

(٣) انظر نظرية القتل لحفيد السعدي ص ٥٤٤ .

(٤) انظر م - ٣٥٩ ف ٤ (قرسي) وانظر م (٣١٠ ف ١) (فرسي)

وانظر م ٥٨٤ ايطالي فعلا عن نظرية القتل لحفيد السعدي ص ٥٤٥ .

الفصل الرابع

في القتل الخطأ

وسيقسم هذا الفصل الى مبحثين :

- المبحث الاول : في تعريف القتل الخطأ
- المبحث الثاني : في موجب القتل الخطأ

المبحث الاول

في تعريف القتل الخطأ

وفيه مطلبان :

- المطلب الاول : عند الفقهاء
- المطلب الثاني : في القانون

المطلب الاول

عند الفقهاء

١ - عند الحنفية :

ان القتل الخطأ يختلف عن العمد وشبه العمد من حيث اعدام القصد الجنائي وقد عرّفه فقهاء الاحناف كما ذكره السرخسي وقسّمه الى قسمين جاء في المصنوع (وأما الخطأ فهو ما أصاب ما كنت نعمت غيره والخطأ نوعان احدهما بقصد الرمي الى صيد أو هدف أو كائن فمصيب ممسكاً بهذا الخطأ من حيث انه اعدم منه القصد الى المحل الذي أصاب والثاني ان يرمي شخصاً يظنه حربياً فإذا هو مسلم ويظنه صيداً فإذا هو مسلم فهذا خطأ باعتبار ما في قصده وأنه كان هو قاصد الى المحل الذي أصابه

وحكم الخطأ انه لا يجب فيه القصاص (١) *
وقد اتفق الكاساني في تعريف القتل الخطأ واقسامه مع صاحب
المبسوط جاء في المدائع (وأما القتل الخطأ فالخطأ يكون في نفس الفعل
وإذا يكون في ظل الفاعل من الأول فمحو أو بقصد صيدا فيصيب آدميا
وإن يقصد رجلا فيصيب غيره فإن قصد محو أو قتل فاصاب محو
آخر منه فهذا عمد وليس الخطأ وأما الثاني فمحو أو يرمى إلى إنسان على
ظن أنه حربي أو مرتد فإذا هو مسلم (٢) *
ويظهر لنا أن تقسيم القتل الخطأ إلى خطأ بالفعل وخطأ بالظن متفق
عليه عند الأصناف بعد ذكره القمية برهان الدين أبو الحسن المرحماني
وشراح الهدية أيضا - (٣) *

٢ - عند الشافعية :

والقتل الخطأ عند فقهاء الشافعية هو الفعل المؤدي إلى قتل بلا قصد (٤)
جاء في حاشية إمام الطالسي (لو قصد شخصا ظنا فبان إنسانا كان
خطأ (٥) وقال الماوردي (أما الخطأ فهو أن ينسب إليه في القتل من غير
قصد فلا يغاد القاتل بالمعول كرجل رمي عدوا فأصاب إنسانا أو حجر بشرا
فوقع فيها إنسان أو شرع حياجا فوقع على إنسان أو ركب دابة فمرحت
ووطئت إنسانا أو وضع حجرا فصر به إنسان فهذا وما أشبهه إذا حدث عنه
الموت قبل خطأ محض (٦) *
ومن هذه النصوص يتبين لنا أن فقهاء الشافعية يختلفون مع فقهاء
الحنيفة من وجهين الوجه الأول أن الشافعية لم يقسموا القتل الخطأ إلى
قسمين كما فعل فقهاء الأصناف وهذا الخلاف لبعض لا أهمية له والوجه
الثاني أن الشافعية كما عرّفه الماوردي أدرجوا صور القتل بسبب مع
ماهية لقتل الخطأ وسببنا خلاف ذلك عند الأصناف وقد عرّفنا من
هذا في أقسام القتل *

(١) انظر المبسوط لسرخسي الجزء السادس والعشرين ص ٦٦ .

(٢) انظر مدائع الصنائع للكاساني الجزء السابع ص ٢٢٤ .

(٣) انظر هدية وتكملة الفتح القدير والكفاية والفاية - الجزء التاسع
ص ١٤٦ .

(٤) انظر معني المحتاج ج ٤ ص ٢ .

(٥) انظر حاشية إمام الطالسي للمسيد المكري ج ٤ ص ١١٠ للدمياطي
المصري طبعة ثانية سنة ١٩٣٨ .

(٦) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٢ .

٣ - عند الخطأ :

اتفق فقهاء الخطأ مع فقهاء الجمعية في ماهية الفعل الخطأ وأقسامه جاء في المصنف (قال والخطأ على صرحين أحدهما أن يرمي الصيد أو يفعل ما يجوز له فعله فيؤول إلى الألف حرم مسلماً كان أو كافراً فتكون الدية على عاقله وعليه عتق ذمة مؤمناً * وحصلته أن الخطأ أن يفعل فعلاً لا يريد به أصابه المقبول فصيبه مثل أن يرمي صيداً أو هدماً فيصيب إنساناً فيقتله قال ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم أن القتل الخطأ أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره لا أعلمهم يختلفون فيه هذا قول عمر بن عبد العزيز ومجاهد والسجستاني والزهري وابن شبرمة وإشوري (٧) *

وقد أدرج أبو يعلى صور الفعل بسبب مع ماهية الفعل الخطأ (٨) وقسم الفقيه تقي الدين الحسيني الخطأ إلى قسمين : خطأ بالقصد وخطأ بالفعل وحمل خطأ بالقصد على صرحين ثم أدرج مع الخطأ بالفعل صور مجرى الخطأ والفعل بسبب : جاء في منتهى الإرادات (والخطأ صرحان : ضرب في القصد وهو نوعان أحدهما أن يرمي ما يظنه صيداً أو سلاحاً فيميت آدمياً أو موصوماً أو يفعل ما له فعله فقتل إنساناً أو يسمد القتل صغيراً أو موصوماً ففي ماله الكفارة وعلى عاقله الدية ، الثاني أن يقتل بدار حرب أو صف كفار من يظنه حربياً فميت مسلماً) إلى أن قال (الصرب الثاني في الفعل وهو أن يرمي صيداً أو هدماً فيصيب آدمياً لم يقصده أو يتقلب هو نائم أو نحوه على إنسان فميت ، والكفارة ، وعلى عاقبته الدية ١٠٠) إلى أن قال (ومن قتل بسبب كحجر بشر وبصيب سكين أو حجر أو نحوه تعدياً أن قصد حياة فقتله عمد ولا خطأ) (٩) وإذا قصد الرجل قتل إنسان موصوم أو بهيمة محترمة فخطأ حتى أصاب غير الذي أراد فقتله فهذا عمد عند أحمد ابن حنبل (١٠) *

٤ - عند الشبهة :

وحمل خطأ عند الشبهة الإمامة مجملته الفعل الحالي من القصد الجاني مهما كانت آلة القاتلة (١١) جاء في الروضة (والخطأ المحصر أن

(٧) المصنف - الجزء التاسع ص ٣٣٨ *

(٨) الأحكام السلطانية - لأبي يعلى ص ٢٥٧ *

(٩) انظر منتهى الإرادات - القسم الثاني ص ٣٩٤ - ٣٩٦ *

(١٠) انظر الانصاف - الجزء التاسع ص ٤٤٦ *

(١١) انظر مفتاح الكرامة - الجزء العاشر ص ٢٢٦ *

لا يعتمد فعلا ولا قصدا بالخطي عليه وان قصد الفعل من غيره (١٢) .
٥ - عند المذاهب الاخرى :

قسم برينيه الخط الى مباشر وغير مباشر جاء في المحرر الوحاوي
(والخطأ ما وقع بسبب أو من غير مكلف أو من غير قاصد للمقتول أو للمقتل
بما مثله لا يصل في العادة والخطأ نوعان مسبب ومباشر) (١٣) .
ويتفق الخوارج لاناصبه مع التسامحه في مفهوم القتل الخطأ (١٤) .

٦ - الرأي الرابع :

تبين بما اتفق المذاهب على ان الفعل الخطأ هو الفعل الجنائي من
ان قصد الجنائي لكن الخسنة والحيالة مسموه الى قسمين خط في الفعل
وخطا في القصد وقد فصل بينهما المذهب الجمهوري الفعل بسبب والقتل مجرى
لخطأ عن عاصيه اقبل الخط خلافا للمذاهب الاخرى ومهما يكن فان هذا
الخلافا لا اهمية له حكما لان كلا من الفعل الخطأ والفعل بسبب ومجرى
الخطأ يجب فيه الدية المحقة على العاقلة .

-
- (١٢) انظر الروضة لبهاء شرح اللمعة العتقية - الجزء الثاني ص ٤١٨
(١٣) انظر المحرر الوحاوي - الجزء الخامس ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
و انظر الساج المذهب - الجزء الرابع ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .
(١٤) انظر جواهر النظام - الجزء الثالث ص ٦٣٩ .

المطلب الثاني

تعريف القتل الخطأ في القانون

ان القتل الخطأ هو الفعل الحالي من القصد عند رجال القانون (١) .
 وصوره في القانون كثيره وقد احصت المادة (٤١١) من قانون العقوبات
 العراقي الجديد بعضها منها ، الا ان المقتن العراقي ادرج القتل بسبب في
 المادة المشار اليها آنفا وهذا نصها (من فعل شخصاً خطأ أو تسبب في قتله
 من غير عمد بأن كان ذلك ناشئاً عن اهمال أو رعوبه أو عدم انتباه أو عدم
 حسياط أو عدم مراعاة القواني والألطيه والأوامر يعاقب بالحبس والعرامة
 أو بأحدى هاتس العقوبتس) . وصور الفعل الخطأ في القانون الفرنسي
 خمسة

١ - عدم الحذر أو الدراية .

٢ - التقصير .

٣ - عدم الانتباه .

٤ - الاهمال .

٥ - عدم مراعاة واقباغ الانظمة (٢) .

وصور لقتل الخطأ في القانون المصري مشابهه لما هو منصوص عليه
 في لقانون الفرنسي فهو ينص في المادتين ٢٢٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات
 المصري على لستؤوبيه في حالة عدم مراعاة واتباع للوائح ولا يشترط
 التفسير في الحالة الأخيرة (٣) .

وبمفهوم رجال القانون من حيث تدبر نتائجها الى نوعين خطأ تعبر
 بصور خطأ مع السوء فهمي النوع الاول لا يصور بفعل ان خطأ سيؤدي
 الى السببه التي حدثت كشخص يهدد آخر بسدس يصعد انه فارغ من
 الرصاص ، فاداه به يحوي رصاصه تطلق فتصيب المجني عليه وتقتله .
 وفي النوع الثاني قد يصور الفاعل السببه ولكنه يستعملها من دهميه
 بحيث لو تصورهما وفعه لامتنع عن النوع في ذلك الخطأ امتناعاً باتاً (٤) .

(١) انظر المادة ٢١٩ من قانون العقوبات السعدي الملعي والمادة ٥٨٩ من
 قانون العقوبات الايطالي فعلا عن الدكتور حميد السعدي - المطرية
 العامة لجريمة القتل ص ٥٧٢ .

(٢) انظر المادة ٣١٩ من قانون العقوبات الفرنسي فعلا عن الدكتور السعدي
 المصدر السابق .

(٣) نظر التشريع الجنائي الاسلامي - الجزء الثاني ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) انظر شرح قانون العقوبات - الدكتور مصطفى كامل ، ص ٢٨٦ .

المبحث الثاني

موجب القتل الخطأ

وفيه مطلبان : المطلب الاول : عند الفقهاء .

المطلب الثاني : في القانون

المطلب الاول

موجب القتل الخطأ في القانون

ان العمل الخطأ جمع الشارع حكمه لأن الحاشي لم يتعمد أحداث الحباية بالبحي عليه لهذا فإن لعصاص ساقط في الخطأ وقد اوجب الله تعالى فيه لدية المحقة بعونه (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) وحكم وجوب الدية وسقوط العصاص متفق عليه عند كرامه فقهاء المسلمين بلا خلاف وتحت الكفارة في القتل الخطأ إلى جانب الدية قال سرخسي (وحكم الخطأ انه لا يجب فيه العصاص لأن الخطأ موضوع عما رحمة من الشرع قال الله تعالى (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) وقال (ربما لا تواحدنا ان سيما أو أخطأنا) وقال عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ والزسيان وما أسكرهوا عليه) فإذا تعدى إيجاب عصاص وحسب الدية بالنص قال الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) وبما المسمى فيه لصياحه تم المقبول عن الهدر فاستحقاق صباه نفسه لا يسقط بعدر العاطي ومن موجه الكفارة (١) .

وهذا الحكم ممن عليه عند اصحاب المسلمين قال الشيرازي من الشافعية (وتحت الدية بقتل الخطأ لقوله عز وجل : ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) (٢) ومنشئير إلى اصحاب فقهاء المسلمين على وجوب الدية في العمل الخطأ عند الكلام عن مقادير الديات . والدية لوجه في العمل الخطأ محقة ولا يحلها الحاشي بل هي

(١) انظر الميسوط للسرخسي . الجزء السادس والعشرين ص ٦٦ .

(٢) انظر المهذب للشيرازي ، الجزء الثامن ، ص ١٩١ .

على العقوبة ردها له جاء في المبسوط (الدية مال عظيم وفي ايجاب الكل على القاتل ايجاب له فوجب الشرع ذلك على المعاملة دفعا لعذر الاجتباب عن القاتل كما اوجب الشفقة على الاقارب بطريقه لفصله لدفع ضرر الحاجة ولهذا اوجه عليهم مؤحلا على وجه يفعل ما يؤديه كل واحد منهم في كل يوم سكون الاستعفاء في الهامة من اليسير عنهم ولا كل واحد منهم يخاف على نفسه ان يسبى بمثل ذلك فهذا يواسي ذلك اذا اقبل به .

وداك يواسي هذا فيدفع ضرر الاجتباب من كل واحد منهم ويحصل معنى صيانة دم المقتول عن الهدر ومعنى الاعسار لورسه بحسب الامكان وبهذا يتبين ان لا يعمل وذر احد على غيره وانما حسب ما توجه على المعاملة بطريق الفصل في الواساة وبهذا لا توجب ذلك ان كان المتلف مالا (٣) ويستوفي في باب المعاملة وما يتعلق بها هذا الموضوع بحثا . ومن اوجه تخفيف دية القتل الخطأ كونها مؤجلة في ثلاث سنين (٤) .

ويظهر ان سبب عقوبة الكفار والدية هو الهوان في امر عظيم هو القتل ولكن انباء انفسد الحياتي رفع عقوبة العصاص ، فعرصت الكفارة ولدية بسبب ذلك الهوان . (٥) واخذوا في سبب وجوب الكفارة في العمل الخطأ فعيل ظهرا لدنس القاتل حيث ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يده امرؤ محقوق السم ، وفعل لما اخرج بعضا مؤمنة عن جملة الاحياء لرمه ان يدخل نفسها في حملة الاحرار لان اطلاقها من قيد الرق حلتها من قبل ان الرق من مبيع من تصرف الاحرار (٦) .

صفة الكفارة :

ان الكفار الواحدة في العمل عمدا او خطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يسور الصق فصيام شهرين متتابعين . تحت ذلك في الآية القرآنية التي انتمت الدية في القتل الخطأ ويجب الصوم اذا اعدم الرق او لم يستطع القاتل شراء الرقبة المؤمنة ، والصوم شهرين متتابعين لا يعطى بينهما (٧) .

(٣) المبسوط للمرحسي . الجزء السادس والعشرين ص ٦٦ .

(٤) انظر بدائع الصنائع - الجزء السابع ص ٢٧٩ وانظر المهذب الجزء

الثاني ص ١٩٦ وانظر الخلاف للطوسي - الجزء الثالث ص ١٤٠ .

(٥) انظر تفسير المنار ص ٣٣٨ .

الجزء الثالث ص ٣٢٢ .

(٦) تفسير البحر المحيط لابي حيان الاندلسي العراقي الشهير بابي حيان -

ج ٣ ص ٣٢٢ .

(٧) انظر مجمع الانهر - ج ٦ - ص ٤٢٦ والمهذب ج ٢ ص ١٢٩ والامتناع

ج ٤ ص ٩٤ ومواهب الجليل ج ٤ ص ١٢٧ .

ويحور العدول من الصوم إلى أطعام المساكين عند بعض فقهاء الشافعية وبعض فقهاء الحنابلة قياساً على كفارة الظهار ولا يحور عند فقهاء الحنفية والمالكية وبعض فقهاء الشافعية ذلك لأن الآية لمرآية نصب على الاعتناء والصوم ولا قياس بين كفارة القتل والظهار (٨) وقد ذكر المعسر من كثير كلا الرأيين مع الأدلة التي ذكرناها (٩) وقد فصّح تشييع المجبري من فقهاء الشافعية على عدم حوار لأطعام لأن الكفارات لا تثبت إلا بالنص وقد نص الله تعالى قياسها على كفارة الظهار (١٠) .

وذكر الحنابلة رؤاسين رويهم عن جوار العدول عن الأطعام عوضاً عن الصوم ورواية قص على عدم حوار لأن الكفارة تثبت بالنص ولم ينص على الأطعام في كفارة القتل (١١) .

وبسبب الفقيه أس حويان الرواية التي تحور الأطعام إلى الأمام المسجل أحمد من حبل مستترطاً المعسر عن الصوم من غير تحييز قياساً على كفارة الجراح في رمضان (١٢) .

كما وحور الشيخ الحراري من مفسري الشيعة العدول إلى الأطعام عند المعسر عن الصوم ولم يشترط التابع في الصوم متى حيث الأيام واشترطه من حيث الشهرين (١٣) .

وكذلك ذهب أبو عبد الله المقداد الحلي إلى حوار الأحكام إلا أنه اشترط الفورية في الكفارة إذ لا يحور تأخيرها عنه مبدلاً على ذلك بدليلي : -

(٨) انظر الرائق ج ٨ ص ٣٢٩ وانظر المهذب ج ٢ ص ٢٣٤ والمغني ج ١٠

ص ٤١ وانظر التشريع الحناني لصندالفادر عودة ج ٢ ص ١٥٨ .

(٩) انظر تفسير من كثير ص ٥٣٥ وانظر تفسير المار ص ٣٣٧ .

(١٠) قال تعالى (وما كان لمؤمن ان يعمل مؤمناً الا خطأ ومن قبل مؤمناً خطاً فحرير ربة مؤمته وديه مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا فان

كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فحرير ربة مؤمته) وان كان من قوم يبيكم وبينهم ميثاق فديه مسلمة الى اهله وتحرير ربة مؤمته

فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين بونه من الله وكان الله عسيماً

سورة النساء آية ٩١ وانظر حاشية المجبري ج ٤ ص ١٤٤

(١١) الاحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦٢ .

(١٢) انظر مدار السبيل ص ٣٥٩ .

(١٣) انظر فلاند الدرر ج ٣ ص ٤١٢-٤١٣ .

- ١ - أن الكفارة كالتوبة والتوبة لا يستحب تأخيرها .
- ٢ - قوله تعالى (ومن قبل مؤمناً خطاً فحرير رقبة مؤمنة) والعاء تدل على الترتيب والترتيب يقتضي العورية لا الراجحي (١٤) .
- ومثل ذلك عند أبو لقاسم رحم الدين الحلبي (١٥) .
- ولا يقول الرندية بحوار الأ طعام عند المعجر عن الصوم حاء في التاج (فان صدر المعنى ثم الصوم فلا يعدل الى الأ طعام أو الكسوة كما في كفارة اليمين لعدم ذكرها في الآية) (١٦) .

(١٤) أنظر كنز العرفان ج ٤ ص ٦٠ .

(١٥) أنظر المحتصر النافع ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١٦) أنظر التاج المنصب ج ٤ ص ٣١٠ .

المطلب الثاني

موجب الفعل الخطأ في القانون

نصت المادة (٤١١) من قانون العقوبات الجديد على عقوبتين للنقل الخطأ العموية الأولى الحبس مدى لا يقل عن سنة واحدة والعقوبة الثانية الغرامة وحدها على أن لا تقل عن تسعمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار ويحوز أب. حكم على الحامي بعموية واحدة في بعض الحالات (١ - من عمل شخص خطأ أو بسبب في منه من غير عمد . . . يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين * .

٢ - وتكون العموية لحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن تسعمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .
د وقعت الجريمة نتيجة أخلال الحامي لا سيما بما تعرضه عليه أصول وطبيعته أو مهنة أو حرفته أو كان تحت تأثير مسكر أو مخدر وقت ارتكاب الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه لجرحه أو عن طلب مساعدة له مع تمكنه من ذلك * .

٣ - وتكون العموية الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات إذا نشأ عن الحرصة موت ثلاث أشخاص أو أكثر * فإذا توافر مع ذلك صرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العموية السبعينية مدة لا تزيد على سبع سنوات) (١) * .

وفي القانون الفرنسي لا تقل عقوبة الحبس عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين إلى جانب الغرامة (٢) * .

أما القانون الإيطالي فيقرر العقوبة تبعاً للسياسة أو لسلائج الجريمة ، عادة كانت نتيجة الجناية هي الموت وحده فإن العموية المفروضة عليه ذات حدس لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات ، أما إذا كانت السياسة الحائية ومادة عدة أشخاص أو وفاة شخص وأصابة عدة أشخاص فإن العقوبة تشدد ولكنها تزيد في أي حال على اثنتي عشرة سنة (٣) * .

(١) انظر المادة ٤١١ قانون العقوبات الجديد * .

(٢) المادة ٣١٩ من القانون الفرنسي علا عن البطرية العامة لحرية القتل ص ٥٩٠ .

(٣) انظر المادة ٥٨٩ من القانون الحائتي الإيطالي نقلاً عن المصدر السابق ص ٥٩٠ - ٥٩١ * .

وبالإضافة إلى عقوبات الحبس والاعتراف بالنسب يعاقب القانون الخاص بها ، يعاقب الخاص بالتعويض ، (٤) وينسب طلب المحي عليه أو وليه التعويض للمحكّم به أما إذا لم يحدد أحد يطلب فإن المحكمة لا تحكم بالتعويض في هذه الحالة (٥) ، وقد نص القانون المدني العراقي على وجوب التعويض وذلك في المادة (٢٣) منه التي نصت على (كل فعل صادر بالنفس من قبل أو حرق أو ضرب أو أي نوع من أنواع الأذى يلزم بالتعويضات من أحدث ضرر ، ومهما كانت الخسارة فقد نصت المادة ٢٠٤ منه على (كل بعد نصب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض) .

وحكم لتعويض في حرمته الفعل احفظ منصوص عليه في القوانين العربية والقانون الفرنسي فقد نصت المادة ١٦٣ و ١٦٤ من القوانين المدنيين المصري والسوري على أن (كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) وكذلك نصت المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي على أن (كل فعل صادر من شخص سبب ضرراً للغير يلزم من صدر منه الخطأ بأصلحه) (٦) .

ويظهر لنا أن هذه القوانين متفقة على الرام محدث الضرر بالغير بالتعويض سبب العنصر الحاصل بفعله والذي يراه أن القانون العراقي أكثر وضوحاً من القانونين المدنيين المصري والسوري ، في تقريرهما لهذه المسألة .

ولا علاقة بين العقوبة الجنائية والعقوبة المدنية وهي التعويض فيحق للمحس عليه اعتفائه بالتعويض سواء صدرت العقوبة الجنائية على الخاص أم لم تصدر فقد نصت المادة (٢٠٦ مدني) على (١ - لا يحل التعويض المدني بتوسع العقوبة إذا توافرت شروطها) ٢ - وثبتت المحكمة في المسؤولية المدنية وفي معذور التعويض دون أن تكون مقيدة بواعد المسؤولية الجنائية أو بالحكم الصادر من محكمة الجراء) .

إن القانون وإن كان نص على وجوب التعويض فإن التعويض فيه يخضع عن الدية من وجوه -

الوجه الأول :-

١ - عدم تحميلها المعاملة ولا تتحمل التعويض غير الفاعل في

(٤) المادة (٣١) من قانون العقوبات المعدل المدني والمادة (٢٧) من القانون الجديد للعقوبات .

(٥) أنظر قرار محكمة تمييز العراق رقم ٣٥٧ / حيايات / ١٩٦٥ .

(٦) أنظر لوائح في النظرية العامة للالتزامات - للدكتور التامي ص ٢١٠ .

المعويين ، وهذا مما أدى إلى فوضى المحاكم بأصدار قرارات التعويض
 دلت لأن الحامي يطبق دفع التعويض لا سيما وأن التعويض يجب في
 حوادث كثيرة جداً بسبب الفعل الخطأ والقتل بسبب ، وقد كان المرحوم
 علي محمود الشيخ علي يطالب الحكومات بأصدار تشريع خاص للتعويض
 والدية * (٧) ويظهر من الأمر لارال كما كان قديماً فقد عرّض الدكتور
 حميد السعدي حديثاً نظرية التعويض وكان معجباً بآراء من فرأي القفصية
 بحمل الدولة التعويضات التي تسبب عن جريمة القتل الخطأ (٨) .

وليسأت آراء من فرأي بجدولة علناً بحسب نعم أن الفقه الإسلامي أقر ،
 مشروعية تحمل بيت المال بدينه بعد أن أقر مشروعية تحمل العاقلة الدين .
 فإذا وحسب العاقلة كان لزاماً عليها أن تحمل الدية وإن كان الحامي
 بلا عاقلة فإن بيت المال عاقلة لأن العلم بالعلم بالعلم على أساس سببهم الموضوع
 بحثاً في باب العاقلة وما يتعلق بها ولكن يمكن أن يقول أن فكره العاقلة
 لا تشمل العيرة وحدها بعد طورها فعلاً الأخاف فاصبحت تشمل كل
 مؤسسة عامة يتدرج تحتها أشخاص كثيرون صفات الصالح مثلاً تكون
 عاقلة ما يحدده المأمور والوزارات والدوائر والمؤسسات والشركات تعمل
 عما يحدده متسببها وليس هذا بالأمر البسيط لأن الدية مؤجلة في ثلاث
 سبب ، فإن أصدمت العاقلة أو ما يشبه العاقلة فإن الدولة تتحمل التعويض
 في هذه الحالة .

الوجه الثاني : -

إن الدية تحب للورثة بمجرد حدوث الفعل سواء كان المتوفي معسراً
 أو موسراً ولا تكلف الورثة إثبات الضرر الذي أصابهم بعد موتهم ، أما
 القانون فيشترط حدوث الضرر للحكم بالتعويض بمعنى أن ليس كل ورث
 يحكم به بالتعويض بعد بحكم للورثة إذا كانوا صغاراً أو معسرين أو كان
 المحمي عليه يعينهم وقد لا يحكم لهم إذا كانوا كباراً أو موسرين .

الوجه الثالث : -

لا يحق للمحمي عليه الحصول على تعويض من جهس محتلفين
 وإذا كان المحمي عليه مستحقاً التعاعد أو أم على حياته فلا يحق لورثته
 المطالبة بالتعويض لعدم حدوث الضرر ، أما الشريعة الإسلامية فإنها توجب

(٧) أنظر مجلة القضاء الشرعي العدد الخامس ص ١٢ .

(٨) النظرية العامة لجريمة القتل ص ٦٥٤ .

(٩) أنظر مجلة القضاء الشرعي العدد الخامس ص ١١ - ١٢ .

لدية لا سبب الضرر محسوب ولكن بسبب تهاون الجاني واحتمال ارادته
القتل لهذا سارت نية القتل والغير والرعيح والوصيح والكبير
والصغير (١) *

الوجه الرابع : -

ماي القانون بناء على فلسفته في سببية الضرر في وجوب التعويض
بعض احققه على الدس ضرور من الورثة أما القعة الاسلامي فيجعل الدية
كالتركة تسويها بها ديون الميت ونورع كسهاام الفرائض لأن علة وجوبها
هي تهاون الجاني في القتل (١١) *

(١٠) أنظر التوجيه في النظرية العامة للألترامات - صلاح الدين لمانه
ص ٢٢٧ - ٢٢٩ *

(١١) أنظر مجلة القضاء الشرعي - العدد الخامس ص ١١ - ١٢ *

الفصل الخامس

حكم قتل مجرى الخطأ

إن القتل مجرى الخطأ مدرج مع القتل الخطأ في المذاهب المعهية وقد أمداد المذهب الحنفي عن المذاهب الأخرى في فصل هذا النوع من أنواع القتل ومهما تكن الخلاف فلا أثر له من حيث الحكم إذ أن كلا من القتل الخطأ والقتل مجرى الخطأ يجب فيه دية محقة على العاقلة وتجب فيه الكفارة ويحرم المفاعل من المراث لأحسان العمد في القتل . وقد صور الإمام السرخسي مجرى الخطأ ناشئاً من الأذى (وإذا قتل النائم أسبانياً بان سقط عليه أو كان نومه شيء قصير وهو نائم على عاقلة النومة وعليه الكفارة قال وهذا خطأ وقد نسب إليه في معنى الخطأ في الحكم دون الخطأ حقيقة فإن أحسنهم ليس من أهل العمد أصلاً إلا أنه أوجب عليه الكفارة وجعله محروماً من المراث لنومهم أن يكون مساوياً ولم يكن نائماً حقيقة وهذا معتبر في حرمان الأثر وأما الكفارة فمركبة التحرر في موضع يتوهم أن يصير قاتلاً الإنسان في يومه بهذه الطريق وقد نسب إلى الكفارة في الخطأ أنها وحشت لترك التحرر والله أعلم بالصواب) (١) .

وحاء في الهدية (وما جرى مجرى الخطأ مثل لئام يسلم على رجل فيقتله فحكم الخطأ في الشرع) (٢) ولا يأثم العاقلة في مجرى الخطأ (٣) . وقد جعل الحنفية الأعمام العفائي المسبب لقتل أحد المارة في الطريق من صور مجرى الخطأ حاء في العناوي الهدية (رجل يشي في الطريق فأدركه مرض عوفع ممسي عليه أو أدركه ضعف فلم يعثر معه على شيء فوقع على أسنان فقتله أو وقع على الأرض حاء ثم مات فعثر به أسنان فالصواب وأحب على عاقلة فإن كان وقع على أسنان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وإن كان وقع على الأرض فقتل به فلا كفارة فيه ولا يحرم المراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط -) (٤) .

-
- (١) أنظر المسبوط - الحر - ٢٦ ص ١٠٤ ، وانظر درر الأحكام حر - ٢ ص ٩٠ ، والكفارة ونكحها دفع العذير حر - ٨ ص ١٤٨ .
 (٢) أنظر الهداية - الجزء ٤ ص ١١٨ .
 (٣) أنظر حراة الفقه وعمود المسائل - المجلد الأول ص ٣٥٥ .
 (٤) أنظر العناوي الهدية - الحر - ٦ ص ٤٤ .

ويتفق المالكية مع الشافعية في عدم هدر حياية النائم وإيجاب الدية على عاقلته جاء في المبوبة الكبرى (فلب - أرايت ما أصاب النائم من شيء أعلى العاقلة هو) قال (إذا بلغ الثلث فهو على العاقلة عند مالك) (٥) وعند البعض من فقهاء الشيعة تجب الدية إذا قتلت المرسعة طفلا في مالهنا فإن سقط عليه وهي نائمة إن لم يرسعه بسبب الغرر أما إذا أرسعته بسبب الأعداء فالدية على عاقلته (٦) .

وقد ذكر صاحب الجواهر أنفق فقهاء الشيعة على وجوب الدية في مال النائم بأقله على من يهرقه ، وذكر قولاً آخر يعصي بإيجاب الدية على العاقلة لأنه من الخطأ المحض الذي تتحمله العاقلة جاء في لجواهر (والذي يسمى تحصينه في هذا أن الدية على النائم نفسه لأن أصحابنا جميعهم يوردون ذلك في باب ضمان العوس وذك لا تتحملة العاقلة بلا خلاف ، وفيه في مال العاقلة ١٠٠ وسبب البعض إلى عامة المبشرين وأن كان ما فيه أشبه بأصول المذهب وقواعده التي منها ضمان عاقلة الخطأ المحض) (١) .

وعند ابن صنوان الجسلي تهدر حياية النائم إذا وقع عليه رجل عمات أو أفع بحلاف ما هو مات النائم فإن حرمة الواقعة قد تكون عند أو شبه عند (قال ابن صنوان) وإن تلف واقع على نائم غير متعدي بومه هدر . لأن النائم لم يضر ولم يمتد ، وإن تلف النائم فعير هدر فصح قصد شبه عند وبدونه خطأ وفي كل منهما الكفارة في مال جان وندية على عاقلته لخصول التلف منه) (٢) .

ولا يطل دم من قتله نائم في بومه عند الطهارة ، وقد حمل ابن حزم الإندلسي هذه لصورة من صور أصل الخطأ المحض جاء في المحلى في تعيين الأم (قال أبو محمد - أن كان من فعلها مثل أن تحر اللحاء على وجهه ثم ينام فيقلب فيموت عما أو وقع ذراعها على عمه أو وقع نديها على عمه أو رعدت عليه وهي لا شعر فلاشك أنها فائمة خطأ فعليها الكفارة وعلى عاقلها ادية أو على بيت المال) (٣) وبهذا تحكم قال الحوارج الإباضية (٤) .

(٥) المدونة الكبرى - الجزء ٤ ص ٤٨٨ .
(٦) أنظر مختصر لمصنف ص ٣٢١ - وأنظر الروضة الشريفة - الجزء ٢ ص ٤٢٢ .

(١) جواهر الكلام - طبعة حجرية غير مرقمة .

(٢) أنظر منار السبيل ص ٣٣٦ .

(٣) أنظر المحلى - الجزء ١٠ ص ٥٧٤ .

(٤) أنظر شرح السيل - جزء ٨ ص ١٢٥ .

ومن أساتذتنا المعاصرين فضيلة الشيخ أبو زهرة يميل إلى ما ذهب إليه الجمعية في فصل فعل محرى الخطأ عن الخطأ لأن محرى الخطأ وإن كان يشبه الخطأ من حيث عدم القصد الجاني فإنه يختلف معه من حيث العلم والوعي فإن فعل محرى الخطأ لا يعم فاعله ولا يعي ماذا فعل وهو دائم بخلاف الفعل الخطأ قال أبو زهرة (ومع أن التشابه ثابت بين الخطأ في الفعل والحاري محرى الخطأ لا يمكن أن يعد نوعاً منه لأن الخطأ نوعيه صاحبه علم ووعي ، وهذا لا يصاحبه علم (ولا وعي لأن معنى الخطأ في جميعته يقتضي نوعاً من العلم والقصد إلى الفعل ، وهذا لا يتواءم مع علم ولا قصد إلى فعل ما) (٥) .

ويعتبر يميل إلى ما ذهب إليه الجمعية في فصل محرى الخطأ عن الخطأ ولكن لا يمكن حرمان فاعله من الأثر إذا كان نوعه حقيقة لا ريب فيها أو إن كان قد أغس عليه على حس عملة وسقط على غيره وقتله فلا يمكن حرمانه من الأثر لأعدام وجود شبهة إرادة القتل .

(٥) انظر العقوبة ص ١٤٥ .

« الفصل السادس »

القتل بسبب

- تمهيد -

سنقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية : -

- المبحث الاول - في تعريف القتل بسبب وموجبه وشروطه .
- المبحث الثاني - حماية الآدمي ومدى وجوب الدية فيها على الجاحر .
- المبحث الثالث - حماية الدابة وحوادث استيارات في الطريق .
- المبحث الرابع - ما يحدثه الخوف في الطريق .
- المبحث الخامس - زامضاء المرأة .
- المبحث السادس - حكم لعنة سبب خطأ الطبيب .
- المبحث السابع - جناية التصادم .
- المبحث الثامن - حماية الحائط المائل .
- المبحث التاسع : - حكم الدية بسبب اللص .
- المبحث العاشر : - حكم الدية بسبب السخوف .
- المبحث الحادي عشر - حكم الدية بسبب خطأ الجود .
- المبحث الثاني عشر : - حالات متفرقة .

المبحث الأول

تعريف القتل بسبب وموجبه وشروطه

سبق و أن عرّفنا آراء المذاهب في القتل بسبب وقد جعله أكثرهم من صور الفعل الخطأ و فرق الجنسية بينهما ولعل سببه التفرقة بينهما أن القتل الخطأ فيه تعدد الفعل دون النقص أما الفعل بسبب فهو غير مباشر ليس فيه تعدد الفعل ولا تعدد النقص وتجب الكفارة في القتل المباشر دون فعل بسبب ذالك كفارة ذنبة بين المعونة والصادقة لأنها تحب على المسلم (١) ولا يحرم الفاعل بسبب من الميراث * قال الكسائي (ولا كفارة عليه ولا يحرم الميراث لو كان وارثاً للمحبي عليه ولا الوصية لو كان احتسباً لأنه لم ياتر الفعل (٢)) أما إذا كان القتل مباشرة فإن الكفارة تحب في هذه الحالة وإن كان القتل بسبب فالمركب مثلاً إذا وطأت دابته اسباً حتى مات وحبب الكفارة لاحتمال كون حدوث الموت من فعله كما ذكر الحنابلة (٣) ولا يجب الضمان في القتل غير المباشر لا إذا كان بعدي من الجاني أو تقصير أو إهمال وكان الجاني منفرداً في الفعل ولو رمى سهماً وأصاب اسباً في غير مكانه ضمن بخلاف ما لو حفر بئراً في ملكه فسقط فيها آخر فإنه لا يضمن قال ابن غانم بعداوي (المباشر ضامن وإن لم يضمن ولم يتضمن المتسبب لا أن يتعدى ولو رمى سهماً إلى هدف في ملكه فأصاب اسباً ضمن ولو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها اسباً لم يضمن ولو في ملك غير ملكه ضمن) (٤) * وجاء في النجدة (م ٩٣) (المتسبب لا يضمن إلا بالعمد فإذا رمى صياد بندقية على صيد فمزع حيوان شخص وفر فصبغ أو في أثناء فراره سقط فأكسر عصبه أو تلف لا يضمن الصياد لأنه لم يتعد ولم يعتمد ذلك ما إذا وجد المتسبب تعدياً أو تعمد يضمن أنه فعل بغير حق أي فعلاً مبروراً في أنشأه بنفسه إلى الضرر فإنه يضمن ذلك الضرر كما هو محرز في م ٩٣٤) (٥) *

-
- (١) النشرع الحناني الاسلامي ج ٢ ص ١٤ - ١٥ .
 - (٢) بدائع الصنائع ص ٢٧٩ والفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٦ .
 - (٣) جامع الصناعات ص ١٦٥ .
 - (٤) انظر شرح محله الأحكام الشرعية في ١ ج ١ ص ١٤٩ شرح كتاب الفروع الكتلة تأليف السيد محمد سعيد الراوي .
 - (٥) انظر الفقه الاسلامي ومشروع القانون المدني الموحّد في البلاد العربية تأليف الاستاذ محمد شفيق العامي ص ١١٨ .

وقال الامام سليم رستم البار رحمه الله : « المتسبب لا يصح الا بالبعد ، أو بالعدي المتسبب هو من سبب طلب الشيء بعمله امرأ يعصي الى اتلافه انظر المادة ٨٨٨ فهو لا يصح الا اذا كان متعمدا . مثلا اذا احل حيوان نكر من ريد ففر وصاع فلا ضمان على ريد واما اذا كان قد أحله متعمدا أو صاع فانه ضمن فمعه كما سيأتي في المادة ٩٢٣ وانظر أيضا للمادتين ٩٢٢ و ٩٢٤ والسبب في تخصيص المباشر مطلقا وتخصيص المتسبب عند العدي أو البعد هو ان المباشر علة وسبب مستقل لتلف اما التسبب فليس سببا مستغلا فاقضى ان يرافقه معه عداه ليصلح علة للتصميمين (٦) .

ولا يجب الضمان على المتسبب اذا احتجع مباشر معه في الأتلاف بل يكون لضمان على المباشر لوحده للحصول العدي منه . في المجلة (مادة ٩٠) اذا اجتمع مباشر والمتسبب بصلاب الحكم الى المباشر ، مثلا لو حفر رجل ثرا في الطريق العام فألقى انسان حيوان شخص في ذلك الثر ضمن اندي التي الحيوان ولا شيء على حافر الثر (٧) .

ولهذه المادة صور في المذهب الشافعي قال بها الشيرازي حاء في مذهب (وان حفر ثرا في الطريق ووضع آخر حجر فحفر رجل في الحجر ووضع في السر فمات وجب الضمان على الدافع لأن ادافع مباشر) (٨) . وهذا الحكم مخصوص عنه عند الجائفة قال اس رجب الحسني (اذا سبب اتلاف اموال لادمس وبوسهم الى مباشرة وسبب تلف الضمان مباشرة دون السبب) (٩)

وهذا الحكم مخصوص عنه عند فقهاء الشيعة الإمامية (١) . اما المالكة فيختلفون مع الفقهاء في هذا الحكم فيحملون المسؤولية المتسبب والمباشر اذا كان الفعل عند حاء في شرح الدردير (ويعتدل المتسبب مع المباشر كحافر ثر لمعين فاراده غيره منها وككفره بكسر الرأ ومكره بفتحها بعلان صا هذا لتسببه وهذا لماشرته) (١١) .

-
- (٦) انظر شرح امجدة لمرحوم سليم رستم بار اللساني طبع باحازة نظارة المعارف العليلة في الآستانة ، طبع في سروت سنة ١٩٢٣ ص ٦٠
 (٧) شرح محله الاحكام لشرعية في ١ ج ١ ص ١٤٥ .
 (٨) انظر المذهب ج ٢ ص ١٩٣ .
 (١٠) انظر المحصر السابق ص ٣٢٣ وانظر الروضة البهية ص ٣٢٥ .
 (١١) شرح الدردير ص ٢٤٦ .

ومن حيث التعريف :

عرفه الاحناف الذين فصلوا القتل بسبب عن الخطأ بالتعريف الآتي
(فأما ما ليس بعمد ولا خطأ ولا أخرى مجرى الخطأ فهو حافر البئر وواضع
التحجر في الطريق فبسبب مباشر للقتل لأن مباشرة القتل بإيصال فعل من
القاتل بالمقتول ولم يوجد وإنما اتصل فعله بالأرض فمرفياً أنه ليس يعاقب
عمد ولا شبه عمد ولا خطأ ولا ما أخرى مجرى الخطأ بل هو بسبب متعدد
فوجب الدية على عاقفته لدخاذه إلى صيانة النفس المتعلقة عن الهدر ولا
تحجب عليه الكفارة ولا يحرم الميراث -) (١٢) *

وقد نبأ في أقسام القتل - المداهب لعقبيه تجعل القتل بسبب في
أقسام الخطأ غير المباشر وعمد المالكية يستعمل القتل بسبب عن القتل
المباشر فإن كان بعداوة وجب القصاص وألا فالدية قال الدردير (شرع في
بيان الركن الثالث وهو الحماة التي هي فعل الحامي الموجب للقصاص وهو
صريان مباشرة وسبب) (١٣) *

ومن فروع الحماة قال اندلسي (يجب الصيانة بالنسب كما يجب
بالمباشرة فإذا لم يأسأ على أفعى أو القها عنه فعلة فعله صيانة لأبه
تلف بعدوانه فأنشبه ما لوجس عليه) (١٤) *

(١٢) المسبوط ج ٢٦ ص ٦٨ *

(١٣) شرح الدردير ص ٢٤٢ وحواشر الاكلیل ص ٢٥٧ *

(١٤) الشرح الكبير ص ٤٨٥ *

المبحث الثاني

جناية الآبار وملئ وجوب الدية فيها على الحافر

عند الحنفية :

إن حفر البئر إذا كان في ملك الحافر وهلك به حالك فلا شيء على الحافر لأن الحواري الترععي يباقي الصمان .^{*}

وكذلك الأمر في النجار والمؤجر والمرهون لأن به كل المسعير والمساجر ومرتهن ثابته عن به المالك في انتصرف فهو حائر شرعا وإن كان حفر البئر في غير ملكه ضمن حافره دية من مات منه حاء في الفتاوي الهندية (١) أن لم يكن منكاه له كان لجماعة المسلمين ومفسركا بأن كان في سكة غير نافعه فانه يصح منكاه في المحيط (٢) .^{*}

وكذلك الحكم إذا كان حفر البئر في طريق المسلمين أعام (٣) وإذا ادعى حافر البئر تعمد الساقط يكون السقوط في البئر كان بمحض إرادته فصديق عند الصالحين إذا كان الواضح بصيرا بخلاف لو كان كفيف بصير (٤) لأن لصير عادة يرى ما في تربة بخلاف لكفيف .

وإذا حفر رجل بئرا في الطريق العام ووضح الآخر سكبها فيها أو وضح حفرا بحاسها وعشر رجل آخر بالصخر ومات في البئر صان الصمان على واضح الحجر لأنه مناسر في الهلاك أما لو وضعت الريح الحجر أو كان الواضح مجهولا فإن الصمان على الحافر (٥) . وإذا ابتصر رجل في بئر فلا ضمان على الحافر (٦) .^{*}

وسقط لصمان عن حافر البئر إذا كان البئر في معاره - وهي الصحراء - المعيدة عن مرور المسلمين إذ يقل احتمال حدوث الضرر حاء في الفتاوي الهندية (٧) رجل حفر بئر في معاره في موضع ليس بمر ولا طريق لأشخاص بصير أدن الإمام موضح فيها أساس لا يصح الحافر (٨) .^{*}

(١) الفتاوي الهندية ج ٦ ص ٤٦ .

(٢) الفتاوي الهندية ج ٦ ص ٤٦ .

(٣) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٤) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٥) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٨ .

(٦) الفتاوي الهندية ج ٦ ص ٤٦ .

(٧) نهاية المحتاج الجزء السابع ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

ثانيا : عند الشافعية :

وعند الشافعية لا يؤثر اذن الامام اذا كان حفر البئر مضرا بمصلحة جماعه المسلمين فلو سقط في البئر الذي اذن الامام بحفره ضمن الحاضر دية الساقط فيها (٨) . ويتفق الشافعية مع الحنفية في احكام البئر (٩) فقد حددوا دية الساقط عندهم اذا دخل ملك غيره دون اذن من ماله كنه وكذلك تسقط لدية اذن اذن له بالدخول واخبره بوجود البئر بخلاف ما لو اذن له ولم يخبره فلا سقط لدية عندهم في هذه الحالة (٩) . او كان يدخل رجل لا يضر ولم يخبره بوجود البئر (١٠) .

ثالثا : عند المالكية :

ويتفق المالكية مع لجنعة والشافعية في احكام البئر (١١) جاء في مواهب الجليل (سأل ابن العاصم عن رجل يكون له اروع فتغير فيه دواب الناس ففسده فبصره صاحب اروع ان يحفر حول درعه حفيرا المكان الدواب وقد تقدم الى اصحابها وادبرهم فحفر فسمع بعض تلك الدواب في ذلك الحفر فسمعت احدى صبايا قال ليس عليه شيء ولو لم يدبرهم ولم يقدم اليهم وقال اصبح وهو قوله مالك ان شاء الله قال محمد بن رشد هذا كما قال لانه لما فعل ما يحوز له ان يعمله في الحفر في ارضه وسمعه تحسبها على درعه لا لانلاف دواب الناس ولو فعل ذلك لانلاف دواب اساس لرمه الضبيان (١٢) .

والمؤيد عن الامام مات ان الحفر اذا كان يرضى حوت العادة بالحفر فيها لم يضمن ولو لم تحر العادة فيها بالحفر ضمن (١٣) . والمؤيد عند المالكية ان صاحب البئر ان حفر حفيرا للسارق يرضيه بها فسقط اسراقها ومات ضمن دية لكون الفعل عمدا (١٤) والراجح ما رأيناه عند الحنفية والشافعية حيث انهم يعزرون سقوط دية من سقط ومات ان دخل ملك غيره دون اذن ماله .

(٨) معني المحتاج ج ٤ ص ٨٨ .

(٩) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(١٠) معني المحتاج ص ٨٣ .

(١١) بداية المعتمد ونهاية المقصد لاسيما في رد المحتار ص ٤٠٩ .

(١٢) مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤١ .

(١٣) بداية المعتمد ونهاية المقصد لاسيما في رد المحتار ص ٤٠٩ .

(١٤) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(١٥) المعني ج ٩ ص ٥٦٦ .

رابعاً : عند الجنابة :

يعنى الجنابة مع المذهب المتقدمة في تسمى الحافر دية من سقط في اثر اذا كان البشر في مكان لا تحور له ان يحفر فيه واذا حفر البشر في سكة صيقة صمن وان كان البشر محاوراً لمنكته ولا يؤثر اذن الامام على وجوب لدنة لأن اذنه ليس ساعد اذا كان مصر ، تصدحه جماعة المسلمين جاء في لمعي (وسواء اذن له الامام فيه أو لم يأذن فانه يمس للامام الا ان فيمنه يصير ناسلياً) (١٥) وان حفر الرجل البشر في بيته قاصد قبل رجل وسقط الرجل فعلا ومات وجب العود (١٦) . وأن لم يقصد قبل احد بل حفره لنفسه وهلك به احد لم تسمى الحافر الدية لعدم حصول التمدي (١٧) واذا اشترك عدة اشخاص بأب حفرها واحد قصيره وعمها آخر ووضع سكيناً ثالث صمن الثلاثة لدنة وهي على عواقلهم لا عليهم اما لو حفرها رجل ووضع نحاسها رجل آخر حفرها وعمر الساقط بالحفر ووضع في البشر فان الدنة على واضع الحجر لأن الحافر لم يعتمد من الحجر ارادة قبل احد بخلاف واضع الحجر (١٨) .

خامساً : عند الشيعة :

تم يخالف فقهاء الشيعة الامامية المذهب المتقدمة في احكام النثر واداء اصح لمباشر واستسب صمن المباشر دون المسبب عندهم كما ذكرناه على المذهب الاربعه (١٩) ولكن النثر اذا كانت معطاء ودفع رجل آخر ولم يكن يعلم بوجود النثر صمن المسبب دون المباشر لأن المسبب اعوى في هذه الحالة لعدم علمه به في الروضة (الا ان تكون النثر معطاء ولا يعلم بها اندفع فاصمان على الحافر لصعب المباشر) (٢٠) .

سادساً : الطاهرية :

عند الطاهرية حكم مشابه لحكم حفر البشر حيث ان اس حرم الطاهري نحر ايجاب الدنة على من حفر بهرا في اطريق الدم وعطب

(١٦) منتهى الارادات ص ٤٤ .

(١٧) الشرح الكبير ص ٤٨٨ .

(١٨) مدار السبيل في شرح دليل لاس صويان ص ٣٣٣ ، العوائد لاس

رحب الحسيني ص ٢٨٧ - وحاشية ابن المانع على دليل الطالب ص

٢٥٨ - ٢٥٩ والانصاف للمودودي ج ١٠ ص ٣٤ .

(١٩) كشف الثام طبعة حجرية .

(٢٠) الروضة النبيه شرح الملة المشعية المجلد الثاني ص ٤٢٦ .

سسه آخر (٢١) .

حكم سقوط أكثر من واحد في البئر : -

إذا سقط أكثر من واحد في بئر فإذا كان سقوطهم بلا تعاضد بأن سقط رجل وسقط فوقه ثاني وسقط فوقه ثالث وحت دية الأول على الثاني ودية الثاني على الثالث وهدر دم الثالث لأنه لم يسبب في موته آخر (٢٢) .

ما إذا كان سقوطهم سحاب سحاب فعلى الحصة كما جاء في البحر الرائق (ب ماتوا من وقوعهم ولم ينج بعضهم على بعض فدية الأول على الحاضر لأنه كالدفع الثاني على الأول لأن الثاني مباشر ودية الثالث على الثاني (٢٣) .

وقال الشيرازي من الشافعية (فإن حدث بعضهم بعضا فإن وقع لأول وحدث الثاني وحدث الثاني الثالث وقاتلوا وحسب للأول نصف الدية على الثاني لأنه مات من فعله تحدث الثاني ومن فعل الثاني يحدث الثالث فهدر النصف بمعنى ووجب النصف ويجب للثاني نصف الدية على الأول لأنه حده ويسقط نصفها لأنه حدث الثالث ويجب للثالث الدية لأنه لا من له في هلاك نفسه (٢٤) .

وعند الحنابلة (دم الأول حذر على عاقلة دية الثاني - بتعميده بحسب الثاني إليه - وعلى عاقلة الثاني دية الثالث وعلى عاقلة الثالث دية الرابع) (٢٥) .

الآثار الواردة في سقوط الجماعة في البئر : -

لقد جاء في الشرح الكبير (روى حمز الصنعاني أن عوما من أهل اليمن حجروا ربة للأسد فأحتمع الناس على رأسها فهوى فيها واحد فحدث ثانيا وحدث الثاني ثالث ثم حدث الثالث رابع فقتلهم الأسد فرفع الأمر ذلك إلى عبي رضي الله عنه فعلى الأول ربع الدية لأنه هلك فوقه اثنان وللثاني ثلث الدية لأنه هلك فوقه اثنان وللثالث نصف الدية لأنه هلك فوقه واحد وللرابع كمال الدية وقال فأنى حصل الدية على من حجر رأس المثر

(٢١) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٢٣ .

(٢٢) مهمل الارادات ص ٤٢٦ . والاصناف للسرطاوي ج ١٠ ص ٤٣ والتاج

المذهب ج ٤ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٢٣) البحر الرائق لاس الطوري الحنفى ج ٨ ص ٣٩٨ .

(٢٤) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢٥) الشرح الكبير ص ٥٠١ .

فرغم ذلك ان ابي صبي بن عمه وسلم قتال هو كما قال رواه سعيد
(بن منصور) { ٢٦ } *

وقد ذكر عنه انه به صاحب خواص من فقهه الشيعي وذكر
رويه محتاجه محلها ان امام عبي (رضى) قتي (الاول) انه مريسة لاسه
وعزم انه لم يسي لأهل بيت علي بن ابي طالب شي بدوهم أهل الثالث لاهل بربع
بدية كاملة .

وهو روى الصحيحين رواية المقدسي عن حماد عن الأمام علي وميها
بذلك على عهد السلف في سنة (٢٨) ووصى الأمام أحمد بن حنبل على
إروائه من طريق حماد عن الأمام علي (رض) لله عنه (٢٩) .

وبعد لا يخفى من حياته حتى الآن من لأحياء على قسمين حاصر
سائر أدباء في لغيره ، عام لبحرول لعمري مع على سلسلين وكذا
صمان د كال بحر في مثل بحر ولا صمان د كال بحر في ملكه ورجل
خد قبل الاسمان د من صاحبه وعده مع قول الرسول (ص) قال
(ايثر حيار) { ٣٠ } *

(٢٦) الشرح الكبير ص ٥٠١ .

(۳۷) جوہر الکلام المجدد السادس وکذا قصائد میر مؤمنین علی بن
بی ثناء تعقیب المثنوی محمد بنی بمسوی ص ۳۵

(٢٨) الديات لضحكك ص ٦٥ .

(٢٩) المسند للإمام أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٥٧٣ .

(٣٠) الديات ص ٤٦ .

المبحث الثالث

جنايته الدية وحوادث الميازات في الطريق

جناية ديوت عتصمه في نفسه لاسلامي عتصملا كنيا وسكنيا ان
يفيس لعقن من حو دت سمدرات والقطارات والدراجات على احكامها
بخطر سدا ج ك ميا . عنه وغي عتصم السائق في حفظها .
اولا - راي الحققيه

نق فيها حقه عن ان من وقت دية في طريق المسلمين حسن
دية د انقب دية احد ما ه سواه كان سلف بدنها أو برجلها أو
بدنها أن غري اعلم حق نفس كافة ولا بحق لأحد مصايقة أحد
في حقه ، ١ .

ود سر برجل على دية فوطئ لدانه بدعا أحد المارة فمات
بره دية حاف بصره دانه من سبب لا تحب فيه الكفارة (٢) قال
الكلام ان سواه ونود في الطريق صاح شرط سلامة العاقبة واد
حتى استب سبه ه وحده الشرط فوقع تعدا فالمبود فيه فيما يمكن
أحرره عنه كره . مستويا ، قد مما يمكن الأحرار عنه بأن يدود لباس عن
الطرق يمكن مستويا ، (٣)

ويعتبر . ه شرط مكان احرر لدى ركزه انكاسامي كان اسما
في وحو دت نصيب على ركب دية وقد ذكر لسرحسي ان ابداه المركوبة
د فند رجه وهي سارة بوجنها أو سملت عينا بدنها فلا صبار على
ركب لا مكان احرر محال دية في هذه الحالة هذا خلاف ه بلفه الدية
بدنها و برسها ؛ فمها لا يمكنه سحرر سبب رؤية من كان امامه
فمحبته واما ه صر دية أحد برجلها وكنت سائرة فان الراكب
سعره عنه بحسب ذلك من نظره فمحه ان أمام دون الحنف ، وعبد ابي
سبي يحب نصيب على عافله براكب سوء كان اللف بيد الدابة أو
برجلها ويرد لسرحسي على هذا حول تدليس ادهما بلفي والآحر

(١) حربه عنه وغيور سائقين لمسير فدي للجلد الاول من ٢٥٦ واطر

البحر الرائق ج ٨ من ٤٠٦ .

(٢) عيور سائقين ، المجلد الاول من ٢٥٥ - ٢٥٦

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ من ٢٨ .

عقني وقد نص خليل دونه أن تعينه برجلها وهي تسير فلا يصعب
على أركانها قوله عليه السلام: «أرجل حمار أي حمار واحد تسعته ابدية»
«أرجل» أي تسير (١) «ويعين» أي دونه سرحسي وهو يحتاج من
أي حتى يستفيد منه وهي مسطرة على أبدية وقوله «أرجل» أي
تسير، أي عرفت منها وهو ممتوح عن أضاف الأبدية على طريق الأبدية
مستمر بالمرء ولا يخرق ما أعد لأهل الدواب فيه فيكون هو في شعب
الفرق كما لم تعد بطريقه معناه واستعني في سبب يكون صامعا (٢).

ويذكر بديهته وضمت بدنه في ملكها ولا صاحب له لم يقتصر في
حفظها (٣) «تجيب» أي مسطورة سرح أبدية لأن صاحبه قد قصر في
شبه حرم دونه فكان معناه (٤) «وقد» أي محاسن بديهته حدثت من
بغايا في محراب سرح و «ما» أي سبط من حرم وما سببه * وإذا اجمع
أشياء وركب كان اتصال على الركب لأن أركانها تسير لئلا يخلو
حماها (٥) «وذكر» أي كاساسي أن أركانها دواب راجلة ووطب بدنه
حد من حاس حتى لا يخلو لا بدنه أما إذا كان ركب حاس بدنه
وكفاة أحرم من السرح ووضعه رة من مباشر قال لكاساسي «إن
عنه» أي حكمه «تعلق» أي تعلقها بغيره «الحد» أي بالسيب وباشارة من الركب
من غيره (٦).

ما لم يدم بديهته أو صدمت بلا شيء على أركانها لا بدنه لأنه
م سائر أهل بديهته (٧) «وقتي» أي أبدية وكفاة أن يحس رجل بدنه
فيورد مستند ركب منها أو أركب حمار فيكون أبدية على أركانها (٨) *
وتجمل لأجل تصف أبدية ركب صاحب أبدية قد لا له شخصها
ولتصف الآخر على صاحب الأبدية (٩).

وذكر أركان الدواب فصار ووطب إحدى الدواب أحدا من الناس

(٤) المسطورة للسرحسي ج ٢٦ ص ١٨٩ *

(٥) المسطورة للسرحسي ج ٢٦ ص ١٨٩ *

(٦) مدح اصباح ج ٧ ص ٢٨٣ ؛ نظر عباوي الهندية ص ٥١ *

(٧) مدح اصباح ص ٢٨١ ونظر ابن عابدس ص ٢٨٩ ونظر الفتاوي
الهندية ج ٦ ص ٤٤ *

(٨) ابن عابدس والمختار ص ٢٨٨ *

(٩) مدح اصباح لكاساسي ص ٢٨٠ ؛ نظر تميم الحقائق لمريمي
ج ٦ ص ١٤٩ *

(١٠) بدائع الصنائع لكاساسي ص ٢٧١ *

(١١) رد المحتار لابن عابدس ج ٥ ص ٣٩٠ *

(١٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٣٩٠ *

صنع فائده لقطار وسائق القطار والراكب الهدية تلاما لأن القائد والسائق
فصر في حفظ ابدانه ما ان كعب فقد يكون سببه الموت حاصللا من ثقله
وسحب عنه كعباره أيضا لأنه يثقل العمل بخلاف القائد والسائق لأيهما
مستحبان (١٣) .

ان صورة ان كعب أبي ذكره الكاساني ولم يعلقها عنه صورة رجل
ناثم في محفل عن التعبير ولا يرى عليه صبيان لأن القائد والسائق مكلفان
في حفظ ابدانه ويجب كعباره وابدانه اذا كان مع الراكب رديف أي تابع
لاحتماله كون الموت من ثقلها (١٤) .

ويستطع صبيان من سائق اذا نه اتوقف في الطريق بشرط كون
أبيه كاف . ويجب توقف سحبي اتوقف عن الطريق والا فالصبيان
على السائق (١٥) .

ويستطع لصبيان من السائق اذا اتوقف فيه في صحراء أو في سوق
لدواب لعدم لأمره بالاجترار يبتدا بعمل (١٦) . ويدي يراه ان الدابة
ان كعب شاده جميعا يحمل صاحبها ما تحبته من حرر لأنه قصير في
حفظها . ويستطع اصحاب عن السائق اذا اثار ابدانه حصاة صغيرة
فعدت عن حد لأنه لم يعصر في حفظها بخلاف ما لو اثار حصاة كبيرة
حيث انه قد راعى جانب الحصاة لكسره دواب الصغيرة (١٧) .

ويستطع لصبيان صاحب ابدانه أو نائب وهي سائرة يرتق به
حد لأنه لم يعصر في حفظها اما لو اوقعها في الطريق لا في السوق لعدم
الدواب فعليه الضمان (١٨) .

ويستطع ابدانه ان كعب ابدانه بلا سائق يقول الرسول صلى الله
عنه وسلم (اعصموا حيار) (١٩) كما لو استأذن رجل ان يدخل الى دار

(١٣) مدائع ص ٢٧١ وانظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٥٠ .

(١٤) الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٥١ - ٥٢ وانظر اعمية ذوي الاحكام في
نفية دور الاحكام ص ١١٢ .

(١٥) البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٧ .

(١٦) الفتاوى الهندية ص ٥٢ .

(١٧) تبين الحقائق ج ٦ ص ١٤٩ وانظر حاشية الشنسي من نفس
الصفحة .

(١٨) انظر تبين الحقائق بدلمي ج ٦ ص ١٤٩ .

(١٩) انظر من عائد ص ٢٨٨ وانظر مجلة الاحكام العدلية لمحمد سعيد
الراوي ج ١ ص ١٥١ . بحريج الحديث عن أبي هريرة (رض) عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ارجل حيار) انظر من أبي
داود ج ٢ ص ٥٠٢ وانظر لعمه الاسلامي لمحمد شفيق العاسي
ص ١١٩ .

رجل بدائه ثم احدث صرورا بعد تحليه عنها ، قال الاسناد المرحوم سليم رستم انار (اى ان الصرور الذي يحدده الحيوان نفسه لا يقصده صاحبه فلوربط دنة في فراء داره فطبت ساء فقبل فلا حصل على صاحبها) (٢) وهذا كله اذا لم يقصر صاحب الدنة في حقها ، اما ان يقصر عن مادة التي اعتمد عليها انار (٢١) فمفيدة فمن رأى ذاته تلفت شيئا ولم يحبب دون الاتلاف كان صامعا وكذا صاحب الكلب المغور وثور خطوح ان طلب منه سمعه وشهد اهل المحلة بحمل لصان د حدث حيوة صرور بالفير (٢٢) *

ثانيا : راي الشافعية :

نص الفقيه الشيرازي على تحميل صاحب الدنة كل صرور يصدر عنها حتى د حدث صرور برحبها بخلاف ما رأينا عند الحنفية من حيث عدم تحميل صاحب الدنة ما احدثه برحبها اذا كان ركبا عنها قال الشيرازي (وان كان معه دنة وانفك اسنابا او مالا بيدها او رجليها او نابها او دلت في الطريق فمضى بنوعها اسناب فوقع ومات صميه لأبهما في يده وتصرفه فكانت جنايتها كجنايته) (٢٣) * ونص الفقيه زكريا الانصاري على هذا الحكم اذا ركب احسي الدنة بدون ادن صاحبها فليس على صاحبها شيء من الدنة ولصان د احدث صرورا ما بعد لان صاحبها لم يقصر في حفظها (٢٤) * ويستدرك شافعية في ايجاب الدنة على ركب الدانة حتى ولو كان انصر قد حدث من قبل جحش كان سائرا خلف حمار الراكب فان شفع سنيها انحمل (و كان راكبا حماره مثلا وراها جحش فأتلف شيئا صميه كذا في نواوي المتعالي رحمه الله تعالى) (٢٥) *

وتتحمل من كانت معه الدانة سواء كان مالكها او مساحرا او عاصما * (٢٦) وذكر الشيخ الحمل في المكروه على ركوب الدانة يتحمل المسؤولية اذا احدثت الدانة اذى كان ركبا عنها صرورا لأن المكروه

(٢٠) انظر شرح المجلة ص ٦٠ *

(٢١) المادة ٩٤ من مجلة الاحكام اعدته (جناية الضحايا حمار) *

(٢٢) انظر شرح المجلة - للساز ص ٦٠ *

(٢٣) انظر المذهب للشيرازي ج ٢ ص ١٩٤ *

(٢٤) انظر شرح المنهج ج ٥ ص ١٧٥ بهامش حاشية الحمل *

(٢٥) انظر حاشية الحمل على شرح المنهج ج ٥ ص ١٧٥ *

(٢٦) انظر شرح المنهج ج ٥ ص ١٧٥ *

و ما كسر اكره على تركوب ولم نكره على حدوث اضرار (٢٧) * ويخص
راكب بدنه عن استوائه في خلاف منها كون اراكب صبي أو محتون
فيحتن ابدنه لأحسني اندي ركنهما وإذا لحكم د نفس احسني ابدانه
و ردعا من طريق سرعا فحدثت ضرر فاعبر لأنه مسؤول عن احدثات
نصر سون اراكب (٢٨) *

ثالثا : رأى المالكية :

بـ ولكنه خصمون اراكب بدنه الدية او فعل بها فعلا يثيرها
ان يحسها و ضررها ويحتن اراكب بدنه في هذه الحالة سواء عحت
توجها او يندى و كدعت معها ما د لم فعل اراكب بدنه ما يثير
من ضرر أو حس فيخص ما حلت بدنها بون رجلها لأنه صو اندي
يسيرها (٢٩) و حدوث سائق و حادث و اراكب في اضماع د فعل
كل منهم بدنه ما سرعا ولا سبي على اراكب دا عحت برجلها و لم
تعمل بها ما سرعا لأن لسائق و عائد هما المسؤولان عما يحدثه الدانه
توجها وهذا خلاف ما مر عند الحنفية حسب بهم يحملون اراكب لدية
و انقاد لأحسان كون حدوث ثوب سبب ثقله (٣٠) *

وقد يعنى السابق و حادث من المسؤولية د كان اراكب وحده قد
سبب في ارة لدية و سبب عد يحكم ن رهام مالك بل ان راوي
دوه حا في مدونه (رى ن ما صاحب الدنه على بدنه و سائق
لا يكون ادى فحدث ابدنه من سبي كان من سبب اراكب و لم يكن
من السابق و لا حادث بل في ذلك فهو كذا من (٣١) * يعنى اراكب من
مسؤوله عند مالك دا يحس دحس بدنه دون اراكب لأنه لم
حضر في حدثها و غير حس بحتل بدنه وحده اما لو حمت الدانه
بلا فاحس و ان سبب يعنى مسؤولية عند و طنها انسانا و عد غلة
بكال انكته بمعون بدات سيادة من لزور في مسابك الضيقة (٣٢) *
و عند خلاف ن راسا عند شافعية * ولا يعنى فائد اعتبار من استوائية
لأنه مسؤول عن بفسره و س هذا الراي للإمام مالك لأن راوي المدونة

(٢٧) انظر المصدر السابق ج ٥ ص ١٧٥ *

(٢٨) انظر المصدر السابق ج ٥ ص ١٧٦ *

(٢٩) المدونه الكبرى للإمام مالك ص ٥٠٥ *

(٣٠) شرح موسوعة لأبي الحسن الفرواني ج ٢ ص ٢٦٩ *

(٣١) المدونه الكبرى للإمام مالك ص ٥٠٧ *

(٣٢) المدونه الكبرى للإمام مالك ص ٥٠٨ *

قال لم أحفظ عن مالك شيئا في عهد وسب الحكم له (٣٤) .

وقال الإمام مالك بشرط أصالة صاحب الكتب ليعتبر إذا حدث
بشيء أحد المأذونين بحدوث من الأهل ولا يحد دقة بهاء من الأصالة
عند الإمام مالك أما عند راوي الحديث من حباه الكتب ليعتبر بصيغته
صاحبها بلا أصالة إذ يوجد في موضع لا يحدد أساس رتبة كتابهم فيسهل
كتاب مثلا وعدا راجع عددا لأنه يمشي مع ما أدى سريته آخر .
المتنصية وحول دفع الضرر ما هو الوحيد في مكان قد عدل الناس وضع
بكتاب فيه بشرط طهارة إذا حدث أحد جعل الكتب و زاد بدنه (٣٥) .
و لا قصد صاحب الكتب ليعتبر مالك أحد هؤلاء المراد فعلا قد وجب
القود على صاحبه عند المالكية (٣٦) .

وتهدر حناية الخيون عند مالكه ما لم يثبت حد أحداث الحياه
حاشا في شرح الزرقاني (عن أبي هريرة (رضى) ب رسول الله (ص) قال
خرج نوحيا حمار و جمع الخيل ان حدها نهارا وخرجني فلا سب فيه
لأحد انه يهدر لا دية فيه ولا ارش) (٣٦) .

رأى : رأى الخطاب :

يتفق الخطاب مع المذهب السني في تحيين اراكت الحديث في حناية
الدانة بدها أو لمها لأنه مسزول عن توجيهه بخلاف ما لو حسب برجلها
ولا يصح أن اراكت لا يسمعه في على موجد . لا إذا قصد تأنيدها
بمكان اشارة فتكون صامدا وأحلقوا في روى مرز تحدث بدها وقياس
عند الخطاب عدم تصان وعد البعض منهم تصح وعلهم تقصدا ان يوجب
التصان عليه ان يقصد تأنيدها في مكان اشارة (٣٧) وقد رجح لتسمح
الرداوي عدم تصح اراكت بول بده (٣٨)

خاصا : رأى الشيعة الإمامية :

لا يثبت فيها شيعة الإمامية مع المذهب السني في تصحيح اراكت

(٣٣) الموقنة الكبرى للإمام مالك ص ٥٠٧ .

(٣٤) اسونه الكبرى للإمام مالك ص ٥٦ و نظر حوضه الاكليل للأزهري

ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٣٥) حواهر الأكليل ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٣٦) شرح الزرقاني ج ٤ ص ١٩٨ .

(٣٧) اشرح الكسر لاس وادامه المقدسي ص ٤٨٧

(٣٨) الاصباف للرداوي ج ١٠ ص ٣٣ .

نداءة أدبه اذ كانت لحياته ند الدابة لأبه قادر على حفظها بخلاف ما
 هو حسب ترحيلها لعدم قدرته مع حدوث احباسة وقد نسب هذا الرأي
 صاحب الجواهر الى اجماع فقهاء نسخة (٣٩) ومفصل لأكلي تورسج
 لصحاب على ركب وسائق واعانة حاء في الخروج من الكافي (عسى
 البوقفي عن السكوبي ، عن أبي عبد الله (ع) انه ضمن العائد والسائق
 وراكب فعال ما صاب ترحل فعلى السائق وما اصاب اليد فعلى العائد
 وركب (٤٠) .

وقد عتد علوسي هذا حكيم نسبة روايات متفقة معني محله
 اسنادا (٤١) .

وتفق نسبه مع باقي اذهاب في عموم اراكب عن المسؤولية ويجابها
 على ناحي الدابة ان لم يأت له بحسها (٤٢) .

وقد اجمع فقهاء نسبه كما ذكر صاحب الجواهر على ان صاحب
 الدابة يضمن أدبه اذ هو واحد بالبحوث الى نسبه وعمره انكب بخلاف ما
 ذكره في الدخول لفساء معدي فكاتب فاسا على الشر في ملك
 شخص (٤٣) وقد نسب لأكلي هذا حكيم في الامام على (رض) عن أبي
 عبد الله (رض) (٤٤) .

وسبق فقهاء نسبه على سقوط الضمان ان حسب نداهه وليس معها
 ركب أو سائق ز فانه معصدين على حدث خرج العشاء حمار (٤٥) .

سادساً : رأي الزيدية :

يقول الزيدية مع بحفة في ضمن اراكب حياية الدابة ان كانت
 سدها بخلاف ما لو كانت ترحلها (٤٦) ويضمنون الدابة على صاحب
 الحصول الجروح سواء كانت احباسة سده أو ترحله بشرط كون حدوث

(٣٩) جواهر الكلام طبعة حجرية غير مرقمة .

(٤٠) انظر الكافي لأكلي ج ٧ ص ٣٥٣ وانظر لمعة ادمشعية المجلد

الثاني ص ٤٢٩ .

(٤١) الامتصاص للطوسي ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤٢) الامتصاص للطوسي ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤٣) جواهر الكلام طبعة حجرية غير مرقمة .

(٤٤) الكافي لأكلي ج ٧ ص ٣٥٣ .

(٤٥) الامتصاص للطوسي ص ٢٨٥ .

(٤٦) مدح المذهب لاجماد بن فاسم العسبي ج ٤ ص ٣٠٨ .

لجانبه في البلد أما لو كان حدوث الحاية في صحراء فلا ضمان عليه لأن البلد يضيق بالمارة يختلف الصحراء (٤٧) *

ولدرية تفصيل فيما نأرب الدابة من حصى وهي تسير فإن كان سيرها بطيئا ضمن الراكب الدية إذا كانت احيايه بأارتها الحصى انكسر لأنه قادر على عدم حدوث ذلك بخلاف حصى الصغار وأما لو كانت تعدو فعلى الراكب لضمان سواء كان الحصى صغيرا أم كبيرا وهذا يحافظ ردية على سلامة مرور في لطراف فيحدون سرعة سير الدواب كما يفعل النوم في حديد سرعة السمارات (٤٨) * ويهدر حناية الدابة ان اقلت من مسراحتها و دون على مسراحتها احد مصمدين على قول الرسول (ص) « خرج العجفاء جهاز » (٤٩) *

سابعاً : رأى الظاهرية :

لا يوجب الظاهرية مع المذهب المعهية المتقدمة في تصنيف من كان مع الدابة دية شرط كونه مسبباً في حدوث حاسنها بان اطلقها وحدها مثلاً أما لو كانت في مسيرها وحيت على احد فلا ضمان عليه معتمدين على قول الرسول صلى الله عليه وسلم « خرج العجفاء جهاز » (٥) * ومعنى راكم الدابة ان بحيث دية من احد ويجب على لياحق الفصاض ان كان فعله عندما و دية على عاقبة ان كان خطأ لأنه مسبب في حدوث احاية (٥١) * ويمكننا ان نفس صمط رحل بجانب سائق على محرك اسواره حتى تسير بسرعة فانه فهلك حدا من المارة معني سائق من استؤلية في هذه الحالة عدم بقصره *

ثامناً : رأى الخوارج الأباضية :

سفق الخوارج مع المذهب المتقدمة في احكام حناية الدابة قال السالمى في ارجوته

وصارت بهمة قد ركبا صربها برند منها تدهسا

(٤٧) البحر الزخار للمرتضى ص ٢٧٠ ح ٥ *

(٤٨) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٠٨ *

(٤٩) لبحر لرحار للمرتضى ص ٢٧٠ *

(٥٠) محلى لاس حرم ج ١١ ص ٦ وانظر الديات للصحاح ص ٣٦ وقد روى الصحاح الحديث المذكور بثلاثة اساميد مختلفة لفظاً متعة معني *

(٥١) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٦٢٦ *

فصامير أولا فلا عزم أعظم
من حرجها وذلك حرج يهنر (٥٢)

فعلت ان كان بالمفسد
معدنها كسبهه والمؤخر

تاسعا : خلاصة البحث :

ان المستخلص من هذا العرض ان المذاهب الاسلامية يعمون على
يعاقب عليه بسبب جناية السائق لا سيما ان كانت الجناية باليد ولم
يكن معها لا راكمها وتوحد السائق أو العائد لا تهدر الجناية ان كانت
برحمتها لانهم مسؤولون عن حفظها ولا يعارض من هذه الأحكام وبين
الحديث الذي اعمدت عليه المذاهب لثمانية (حرج المعصاة حجاز) لأن
لفهوم من هذا الحديث جناية اداة بدون سبب بان كانت في مسيراتها
مثلا أو في فلاة و وقعت على حص عقلة من صاحبها وتستطيع ان تعيس
حادث السيارات و عطاران في رعدنا على ما قدمناه من احكام موجرة في
هذا بحث ونهد بسبب صلاحه الفقه الاسلامي للمصل به في كل زمان
ومكان .

رأي القانون في جناية الدابة ووسائل النقل الاخرى

نكاد نأثرون ان لدى العراقي شفق مع الشريعة الاسلامية في اغلب
صور لمذاهب المذكورة فهو لا يفسد صاحب الدابة اذا جحد الحظوة الكافية
سبح و فروع حدوث لفرر (٥٣) . وشفق مع لشريعة ايضا في تفصيل
صاحب كلف احتور دا يقدم احد بالمطالبة في مع حروجه أو في ربطه
(٢٢٢ فقرة - ٢ -) (وضمن صاحب النور الطلوح و لكذب العفور ما
جدها من لفرر اذا تقدم به احد من اهل محله أو قرية بالمحافظة على
الحيوان و لم يحفظ عنه أو كان يقدم أو سعي ان يقدم يعيب الحيوان) .
وشفق للقانون العراقي مع لشريعة ايضا في عدم ايحاج الصبيان
على صاحب الدابة ما احدثت من ضرر اذا ثبت احد الحظوة من جانية علو
دخل بيت رجل بده لم يفسد ما احدثت دابة بخلاف ما لو لم يأتين به
الحوادث فهو صامس البعده . ولا تضمن اذا اعلنت من يده (٥٤) كما
ذكر لفقهاء .

ولا يخفى القانون مع لشريعة من حيث حدد ما اتارت الدابة من

(٥٢) جوهر النظام للسالمي ج ٣ ص ٦٣٨

(٥٣) نظرم ٢٢١ ق - م - ع .

(٥٤) م - ٢٢٣ ق - م - مج .

عبار أو حصي ويحقق أيضا من حيث تضمن صاحب الدابة ما احدثت
بدمه أو بغيره إتهار الحياة . لا نسب أحد لخصلة من جانب وهذا يشانه
٧ عرصه عند المدعي جففي (٥٥) .

ويحق المدعي مع اعنه تصدقما لو وقف الرجل دابته في الطريق
هائم وحدث ضرر على نفس شاة من حيث وجوب الضمان بخلاف ما
و ذهبها في لحد احد (٥٦) ويحق لغيره ان يتصرف في حقه
مسألة حصلا من ور . غريبه ان يتصرف في لغيره مسؤولية الجارس
عن تعين جوارب . لا صر بحد لا فرق بين ادك والجارس لان من كان
لجوارب بخصته كان مسؤولا عنه فاد حدث الضرر وف جواربه ضرر كان
بذلك أو بجواربه و بالحد أو بالعصب كان مسؤولا عن فعله

السور بغيره (المادة ١٧٦ مقترنه جارس لجوارب ولو لم يكن
مذنبه مسؤولا عما يحدثه جوارب من ضرر ولو حصل الجوارب أو سرب .
عالم نسب الجارس ب . وقوع حادث كان تسمية جففي لا يد له فيه)
مادة الفرنسية ١٢٨٥ مذنب لجوارب أو من يستعمل لجوارب خلال
مدد سيمانه فاد مسؤول عن الضرر لكن بحد جوارب سواء كان
الجوارب في حرسه أو من أو سرب (٥٧) ولا يعفى صاحب الدابة من
المسؤولية الجارية في نفس حالات الخط كمن سدم طفلا حصلا جواربا
فانصب وم قدر جففي على امساكه (٥٨) وقد قاس الدكتور مسطفي
عنده جدار من برع مسددا فجوارب دار صاغي من ندى طفل أو
جوارب فبده به بد جواربا فبببب من ديك موت انسان (٥٩) .

وقد ذهب البعض في فرنسا من الحكم على من اهمل حصانه فهلك
حد المستوفى لأمساكه (٦٠) .

وتحدد عقوبة في الجوارب بعد مؤثره في مشاركه جففي الجاني
عنه في جففي الذي حدث موت في حوادث مدمن فادا سار سائق

(٥٥) انظر م ٢٤٤ في م . ع .

(٥٦) انظر مادة (٢٢٥) في م . ع .

(٥٧) انظر في مصره اعادة للبرامب ج ١ ص ٢٥٢ .

(٥٨) في جوارب جوارب بعدد . مصطفى كمال . ص ٢٨٧ وانظر مجامعة
طب ص ٧٦٠ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ . بقلا عن مصطفى كامل
نفس الصفحة .

(٥٩) النظرية العامة لجريمة القتل ص ٥٨٧ .

(٦٠) قرار محكمة عبر - روية ١٨٦٣ ٢ ١٥٣ بقلا عن الدكتور
مصطفى كامل في شرح قانون العقوبات ص ٢٩٣ .

سيارة مثلاً بسرعة في وسط الطريق ثم حطفت من امامه شخص كان بإمكانه ان يتجنب لوسط من الشارع فإن العقوبة تجبض عن السائق بالنظر لحظاته من حيث سرعته وحط المحي عنه من حيث السير في وسط الشارع (٦١) - وقد تنصل العقوبة حتى اشارة بعد اسطر الى مقدار حط المحي عنه وحط الحاي كمن سار بسيارته بحدود وهدوء فأقل شخص سرعة من احدى لأرقة فصدمة سائق بالرغم من تحفة (٦٢) .

وقد شدد العقوبة اذا كان الحط صادرا من السائق الحاي وحده كما لو سار بسرعة بلا دون ان يعط مصباح الأمانه أو سار في الحاي لذي لا يحوز له لسيارته - أو كان غير حادق في مهنته بأن سار قبل الحصول على احارة السوق - (٦٣) وبصر فابون وسائط العمل البرية رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٥ المعدل في العراق ، في الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة على ما يلي

(كل سائق واسطة من يست ارتكابه عملا مخالفا لأحكام هذه قانون أو لاسطة لصادرة بوجهه أو وحد يسوقها بأهمال أو رعونة أو بحب تأثير سكر أو كاث بنت بواسطة غير مستكملة الشروط الواردة في هذه القانون فيسوق للمأمور التسجيل العام احارة السوق بصورة مؤقتة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام وإذا تكررت مخالفته عليه انعاما لمدة لا تتجاوز العشر يوما .

وعلى مأمور التسجيل اصاحه ان يرفعه في الحاشيتين أعني الذكر ان يرفع القضية ان محكمة احراء لاصدار قرارها بمقاب المحائف برامة لا تقل عن دينار ونصف دينار ولا يزيد على خمسة عشر دينارا (٦٤) .

الفقرة الثالثة :

اذا وقعت المخالفة المشار اليها في الفقرة المعدمة في ظروف يمكن معها عرض اعير بلحظ أو الحاي الضرر بهم فعلى مأمور التسجيل ان يرفع القضية ان محكمة احراء حسب الاصول وبماق السائق في هذه الحالة بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر و برامة لا تقل عن ثلاثة دنانير ولا

(٦١) شرح قانون العقوبات البغدادي ص ٢٩١ .

(٦٢) انظر المصدر السابق ص ٢١٣ .

(٦٣) الوسيط - للجمهوري ج ١ ص ٩٢٥ .

(٦٤) صيغت هذه الجملة بموجب الفقرة الثانية من المادة الأولى من

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ .

يريد على تحسين ديار (٦٥) أو بهما والمحاكمة إضافة الى هذه العقوبات ان
تغني احارة السوق بصورة مؤقتة أو دائمة حسب ظروف الحريمة
وتسجل المخالفات والعقوبات في احارة السوق .

ويسعى على الحارة الارام باشارات المرور وعبور الشوارع بواسطة
شرطي المرور في المنطقة ولعمل معالجة عابر اشارة يؤدي الى تخفيف
مسؤولية السائق في حوادث المرور (٦٦) . وتشدد العقوبة اذا لم يلتزم
السائق بالسرعة انعابويه المحدده من قبل المسؤولين

وقد حددت المادة الثانية عشر من نظام وسائل النقل البرية رقم ٧٥
لسنة ١٩٣٧ نظام لسرعة في العراق بقواها

(انصى حدود السرعة داخل المدن ولعري ٢٥ كيلو مترا في الساعة
لسيارات الركوب والدراجات البخارية و ١٥ كيلو مترا لسيارات الحقل
ودراجات العاده الهوائية و ١٠ كيلو مترا للمحلات - فعلى سواى الوسائل
المذكورة مراعاة ذلك بكل دقة وعناية . ومن يخالف ذلك يعاقب وفق
مادة ١٥ من قانون وسائل النقل البرية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥) . وفي
حوادث المعطرات سبال كل من ناصر الخططة وامور السير اذا و ولدت
امراة في العطار وهو يسير ولم يحدد لاجراءات الواجب اتباعها وهي

٢ - عزل المرأة العامل عن بقية المسافرين .

ب - استدعاء طبيب أو ممرضة عند يسرعهم في العطار أو البحث
عن أية امرأة لها حيرة بعمليات الولادة .

ج - اداء المساعدة نهاء ما يطلب منه فوراً ان توفر ذلك .

د - اصدار برقية الى اقرب محطة فيها مؤسسه صحيه وطبانية السكك
بذلك (٦٧) .

وبهذا يسين لنا ان لناظر وامور السير مسؤولان عن موت المرأة
أو موت احبيي اذا لم يتخذوا الاجراءات المذكورة آنفا .

(٦٥) حددت حيله . أو مرمه لا يريد على تحسين دياراً من العقرة الثالثة
من المادة الخامسة عشرة اعلاه المعدلة بقانون لتعديل رقم ٥ لسنة
١٩٤٤ واستعص بحمة او مرامه لا نعل عن ثلاثة دناير ولا يريد على
حمسين ديناراً ، بموجب العقرة السابعة من قانون التعديل رقم ٣١
لسنة ١٩٥٦ وقد تعد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (بشر
في الوقائع العراقية رقم ٣٧٩٨ في ٢ حزيران سنة ١٩٥٦ ، انظر
مجموعه السانات الصادرة من سلطات الشرطة المختصة بتنظيم
المرور في بغداد ص ١٧ - ١٨ .

مطبعة المعارف بغداد سنة ١٩٥٧ .

(٦٦) المصدر السابق ص ٨١ .

(٦٧) انظر كتاب القواعد العامة لصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية
ص ١٣٣ .

المبحث الرابع

ما يعدنه الرجل في الطريق

١. حوادث لأعمال كسره في ضربات ولا يمكن أن يستغنى عن
جدة وحسن ذكر القصة من الحوادث التي تكثر وقوعها وقد يقاس ما
بقي من حوادث عليها *

أولاً * وضع المازب وغيرها مما يخرج من المسكن :

١ - عند الحفنة *

إن قيل من حدث صراخاً وحرفاً أو كلمة بحق نكاح من
في الحق بعدة في نفسه أو حدث صراخاً عليه أو على غيره بشرط كون
تحدث ما عاينه مستنداً وذهب (١) * وهذا الحكم عند بني حنفية وعند
بعض من الفقهاء لا يجوز إعتدائه بنفس ما يعدنه رجل في بيته لا إذا
كان الطريق مسدوداً فخرج من البيت لا يخرج ما يعدنه الرجل من ميراث أو
كنيف أو مستراح في بيته ويشترط إذن الأمام (٢) في بناء الميراث والحرف
وغيره وإذا كان الطريق صيقلاً لا يجوز لأحد من الميراث عند بني وسف
بعد البناء من بحق هم إعتدائه بنفسه من تسييده وعند محمد لا يجوز
بعض من حدث صراخاً من أمه يحدث من الرضعى (قال أبو حنيفة
رحمه الله لكن حدث من عرض من بني حنيفة من يوضح وإن بكفه لرفع
بعد يوضح - وإن كان فيه صراخ أو أمه يكره ذلك إذا وضع يده من الأمام
لإمساكه عن رأيه من سببه في مواعاة من الأمام وعلى قول أبي يوسف
رحمه الله نكاح حدث من حنيفة من يوضح قبل يوضح لا بعده لأنه لا يوضح
صار في يده خاصة والذي خاصة بعد - وما انطلق منه خاصة من
من دفع صراخاً عن نفسه فيكون مستنداً ولا كذلك من يوضح لأنه ليس
فيه نكاح منه خاصة ولكن أحد يدونه والذي يريد لأحد قصده انطلق
يديهم إمامة حارة في يده خاصة فكان لكن أحد - نفسه من ذلك وعلى
قول محمد رحمه الله ليس لأحد من قبل يوضح ولا بعده إذ لم يكن فيه
صراخ تأسيس لأنه مذكور له في حديثه شرعاً (٣) *

(١) تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ١٤٣ *

(٢) حاشية دوز على لعرر م. سعيد الخادمي ص ٢٩٢ *

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ١٤٢ - ١٤٣ *

وجاء في الجامع الصغير (رجل أخرج إلى الطريق الأعظم كميلاً أو
ميراً أو خرصاً أو نسي ذلكاً فدلرجل من عرض أساسه يسرع ذلك ويسرع
أبدي عمل ذلك أن يسرع به بما لم يضر بالمستعين فاداً أضر بالمستعين كره
ذلك) (٤) .

وللحق فيه تفصيل في الحناية بسقوط الميراث فهم يوجبون الدية على
صاحب الملك إذا أصيب المنتصر بطرف الحرب الخارجي لأن صاحب البيت
معد في وضعه وإن أصيب نظره أو دخل في فلا شيء على صاحب البيت لعدم
حصول التعدي من حارسه وإن أصيب بكلا الطرفين وحسب نصف الدية
استحساناً قال ابن الطوري للحقي (ولو سقط أميراً فأصاب ما كان
في الدحل رجلاً ففعله فلا ضمان على أحد لأنه وضع ذلك في مكانه فلا يكون
معدياً فيه ب إصابته ما كان خارجاً عنه يضمن وإن لم يعلم أخرجاً أم داخل
لأنه ب كان خارجاً يضمن وإن كان داخل لا يضمن ففي المقدس لا يضمن
بأسبب لأن فروع دمه كانت يمين وفي اشتعل شك وفي الاستحسان يضمن
النصف لأنه في حال يضمن لكل وفي حال لا يضمن شيئاً فضمن النصف
ولا يدل يسعى أن يضمن ثلاثة أضعاف الدية لأنه يضمن في حالة النصف وهو
ما إذا أصابه أطرافاً فببعض فيكون مع النصف الأول ثلاثة أضعاف لأن
أموال الإصابة حالة واحدة فعدد لأصحابها اجتماعها بخلاف حالة
الجرحين (٥) . وتجب الدية على واضح الحشمة الطويلة في عنقه أو على
من أشرع حاشداً إذا ضرر به أحد من أماره بحصول التعدي وإن ناعه صاحبه
لأنه سبب في فعل شروع الحجاج ووضع الحشمة (٦)

٢ - عند الشافعية :

روى الشرازي عن الإمام الشافعي فونس في وجوب الدية على صاحب
البيت إذا سقط الميزاب وهكذا به أحد المأثرة
أولاً يضمن على عذر الدية لأن وضع الميراث من الضرورات التي لا
يمكن التحرر عنها .

والثاني يضمن على وجوب إصباح لا يمكن استبعاده بحجر يثر يفسد
عن الميراث في جمع الماء جاء في المذهب (وإن نصب ميراً فوق علي أساس
فمات به فعه قولان قال في القديم لا يضمن لأنه مضطر إليه ولا يجد بداً منه

(٤) انظر الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ١١٩ بهامش كتاب الجراح
لابي يوسف ، الطبعة الأولى - بولاق .

(٥) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٦ وانظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٤٢ .

(٦) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩٦ .

تختلف المصاح وفاق في الجديد بضم لأيه كان يمكنه ان يحضر في ملكه
 من يحرق الله ايها فكان المصاح (٧) وان اخرج حجاجا ان الطريق فوقع
 على انسان ومات بضم بضم دية لان بضمه في ملكه وبضمه حارج عن
 ملكه وان بضم حشمة في سنة فالكبر اخرج منها وحدث به احد مائة بضم
 وصعها اداة معدلة على حقوق الله في الطريق (٨) ولو بقي ذلك في
 سنة وكان حارجا بحيث يؤدي المدة فاد بضم به حد من المارة بضم صاحب
 البيت سنة (٩) .

٣ - عند الحيايلة /

بضم صاحب المرات اداة شرط في بناء فاسا على الحيايلة
 لماثل (١٠) وقصص اني قد امة حسني على وحيه بضم صاحب المرات
 جاء في المعنى فاسا ما سبق في المصاح ولا يسلم ان اخرج مباح فانه اخرج
 الى هوا ملك عمره شيئا بضم به فاسا ما لو اخرجته الى ملك آدمي معين
 بضم دة فاما ان اخرج ان ملك آدمي شيئا من حجاج او سابط او غير
 او عمره فهو معد وبضم ما بضم به لا علم فيه خلافا (١١) .

٤ - عند الشيعة :

ختلف فقهاء الشيعة الامامية الى قولين :

قول بضم على عدم تحمل صاحب شيء اداة تسقوط المرات لأن
 تشييد المرات من ضرور وفوق بضم على وجوب المصاح وان كانت
 الضرورة تدعى الى تشييد غير فاسا على حص المؤبد ونظير وسيطار
 جاء في لروضة الله (و) ووقع بضم المصوب ان الطريق ولا تعريض
 بان كان فاسا على عادة امارة فاد بضم عدم بضم للأذن في وضع المرات
 شرعا كدنت فلا بضمه بضم وأصله امرأة وبضم بضم وان جاز
 وضعه لأنه سبب الالتفات وان أصبح بضم كاتميت والمبطل والمؤبد
 والصحيحة اني المصاح بضم عن لصادق (ع) قال من امر بشيء من
 طريق استسبب فهو له بضم ولرو به بضم عن لصادق (ع) ان رسول
 الله (ص) قال من خرج عمرا او كنيها او رتد او أوثق دابة أو حجر بشار
 في طريق المسلمين فاصاب شيئا فعطت فهو له بضم (١٢) .

(٧) انظر المذهب ج ٢ ص ١٩٣ .

(٨) المذهب ج ٢ ص ١٩٣ .

(٩) معني المحتاج ج ٤ ص ٨٧ .

(١٠) الانصاف ج ١٠ ص ٥٧ .

(١١) انظر المفني والشرح الكبير ٩ ص ٥٧٦ .

(١٢) بروضة الله (شرح اللمعة المحشقة الجزء ٢ ص ٤٢٥ .

٥ - عند الحوارج :

قد يخرج لأصبع في بعض ساحل دون شمري ، و على أحد
ناره بسبب وضعه حسنة أو سرج أحتاج للحصول الفعل منه (١٣) .
ولم استطع سوف على مسألة الميراث عند السلمي .
عده بعض الأهل في الحارة بسبب وضع الميراث ، ولراحم
سواء من حيث حادثة عن حقوق أساس في ضرور باطراف لعامة .

ثانيا وضع الثلج :

مما حده رجل في شري وضع الثلج في سكة (١٤) فقد كان
محمّد بن عديله يوجب حصول من وضع الثلج في سكة شرط كون
سكة بده ما و كان سكة غير بده فلا حصول في عده حادثة لأن سكة
أسي لا تعد تكون حق ضرور حده ، وأصحب الحوت فيها فاد رميا الثلج
فلا حصول بده حده منهم وقد علم محمد بده عن حسن وضعوا الثلج
في سكة بأفيدة فساد ، في الاستحسان عدم القسار

و السمرقندي قال عده بعد حرب عباس وكن سمسحس
بلا ، حب عده أصحاب سوا ، كان بده ، عكر بأفيدة لأن فيه بلوى
عامة و بعد أجاز محمد به حصول لأه لم يكن عدهم بلوى عامة لأنه من
شجع في بلادهم (١٥) .

و رجل من من ما ذهب به سمي ، في سقوص المسبوبة على
وضع الثلج في شري د كان سوي عده في لند لبالا ما و ، سهر
لني ببح فيها لسمرقندي والمجاري .

ثالثا : رش الماء :

مما حده رجل في شري رش سكة بأفيدة فاد الشافعية
يوجب حصول الثلج في من أرب رؤف عضهم يوجب لند أن
لم من مكان في سكة بأفيدة حتى يحظر ثار إلى السمر في المكان

(١٣) جوهر النظام للسلمي ج ٢ ص ٦٣٩ هـ .

(١٤) يقصد بالسكر كما قال ابن منظور ، وسكة الطريق المسبوبة
مصطفة من الحبل والسكة الرفاق ومن اما سكة لأفيدة سكة
لاصطاف الدوز فيها) .

عبر بيان عرب رش منصور ج ١٢ ص ٣٢٦

(١٥) عبور المسائل لسمرقندي لمجلد ثاني ص ٢٨٢ ٢٨٣

موشوش (١٦) *
وتجيب - به عبد الحدا - بأن الرمي بصبغة ابراش وحده دون
مصبغة المسلمين وبأن كان الرمي لدفع عدد فلا ضمان في عبء الحاة (١٧)

رابعاً : وضع الثشور :

فصل من وضع ثشور تصح في طريق المسلمين إذ صحت به جنة لما روي
لعبدية على بن أبي نعيم (١٨) *

هذا في مصادح الخرافة (وإذا رمي بسور اسطخ وشبهها من قذورات
- رث في طريق قري في اصحاب ضمن لها في اسسوط و اوسيلة والمسالك
لمسبب وعموم صحيحه بحسب وانكاسي وان الطريق لم يوضح هناك
فيكون وضعها مسروقاً بسلامة وحسن ضمان في اشرايح وتحرير
وإسناد حسن ثم بر شمامه وحسن في عبء انفراد يكون ذلك مراد اشبح
روجه - من روي - يكون فاشتر او سبب في خلاف نفسه بخلاف غير
لرائي فان لسبب هو فاعل هذه الاشياء (١٩) *

خامساً : وضع الكناسات :

و جميع رجل الكناسات ورماعا في طريق ضمن عبء اذا عظم به
حد صندوق معدى عنه (٢٠) *

سادساً : الضروم النار :

ومن صرم نار في سبه في يوم اشهدت ببيع فيه ضمن الدية ان صارت
بم رافع احد وحرقه وبأن كان ببيع هبة وبأن يسرد فلا ضمان
ان صارت صرم - خارج ملكه لاحقة بالتصرف في ملكه ولا تعبد هبة
اخرى الا اذا حلف على - بلاء من تصرفه (٢١) * وقص على سقوط التمسك
في لاثام انس هبات فيبيع ببيع بعض فعها بجمعه (٢٢) وعند من حرم
لا بدسسي لا يجب ضمان لا د تعبد صاحبها احدث الضرر على الآخرين

(١٦) ففي المحتاج ج ٤ ص ٨٧ *

(١٧) حاشية محمد بن عبد الوهاب على متن الجمع ج ٣ ص ٢٧٧ *

(١٨) حاشية - بن عبد الوهاب على متن الجمع ج ٣ ص ٢٧٧

(١٩) مباح الكرامة امجد العشر ص ٢٠٢ *

(٢٠) معر الرقي لاس الضوري لضمي ج ٨ ص ٣٩٩ *

(٢١) هو من الكلام لاجل اسباب طبعة عن مرقاة *

(٢٢) الفتاوي الخيرية - للمطلي ج ٢ ص ١٨٩ *

نصرها معهما بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بار جبار » جاء في
 المحلى ١٠٢٠ عني وهذا خبر صحيح يقوم به الصحة ولا يعمل خلافة فوجب
 عند كل ما يلف بار فهو غير لا بار اتفاق الجميع على تسمين صارها
 وليس ذلك إلا ما عدت من ترجيحها لفساد دلائل فهذا مناسر متعدد
 فعنه غود فما عده قبله وبنده على العادة في التحصن وأما بار أوودها
 غير معتمد فهي جبار إنما قام وصول الله صلى الله عليه وسلم وعد عموم
 لا يجوز تخصيصه إلا ما حصة به أو أجماع ولا أجماع إلا فيما ذكرنا من
 (عقد) (٢٢) .

ويجوز حمل في هذا غود من حرمة يشهد في مسائل لا حاديت
 صحيحة : وقد صح بعدد غيره ، وأن لا ينسب يحق له التصرف في ملكه
 كما لم يبعد ما حدث صر . و
 ربح مخدصة على مصاح مسلمين شاب عاى ، إنما يؤمنون أخوة .

سابعاً : تعود البائع في الطريق :

يجب عليه على من بعد بيع في طريق دون أدن لأعام إذا عثر به
 على شيء يوجب بيعه منه ومن نام في طريق فصر به رجل فغورب
 به عنه فصر باسم رضى عين بعده على حق لماره في الطريق (٢٤) .

ثامناً : ما تسقط من أغل المساكن :

يجب التمسك على صاحب سكن د وصح على حائضه شيئا ثم سقط
 ما عني على شخص حتى عثرت شخص سبب سقوط ذلك الشيء الذي
 وصحة صاحب سكن على حده وهذا يحكم بمحدد بشرط تفصيل صاحب
 سكن في بيته وصح على حافظ كما هو وصحة عرصه وكان الشيء
 مسبوحت وصحة مولا على حافظه في الهندية (إذا وصح بالرجل على
 حافظ سبب وقوع ذلك الشيء فاصاب شيئاً فلا ضمان عليه إذا وصحه
 أولاً وأما إذا وصحه عرصاً حتى خرج طرف منه من الطريق لم يسقط
 ضمان الطرف الخارج منه سبب فانه يضمن وإن اصاب لطرف الآخر
 منه يضمن (٢٥) .

والذي يراه لا حاجة لمعرفة من ما ركب الاصابة برأس الجذع
 لخارجي أو الدخلى لخصوص العنصر من الواسع ، وبصفت الهندية على
 هذا إذا عثرت أحد ثارده سبب سقوط شيء من حائط لم يضر صاحبه

(٢٣) انظر المحلى ج ١١ ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢٤) الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢٥) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٣٩ .

في وضعه كما هو وضع رجل حره على حائط مستقيم وحدث جداله بها
 كما في الهدية : وضع حرة على حائط مستقيم على رجل فأنه سم يصعب
 لأنه قد يقع من فعله بوضعه على الحائط : عر في حد الوضوح غير معد
 له نصاف به سب كذا في المصنوع هاديه (٢٦) *
 إذا كان حرة له به وسقط حائط سم سقط حرة على أحد المارد
 فبعبه فبعب به على صاحب الحائط ما لم يحصل سعد في وضع
 حرة على حائط ما لم يثبت به حرة صاحب الحائط (٢٧) *
 وإذا توارى وجوب حساب مستحسنا على من سقط من حداره شيء
 ولم يعلم من سقط من حداره ما يعرف الخارج من له حفي قال في مختصره
 حول مسألة الميراث :

(١) سم علم ما أصابه منها فانه سعي في الحساس لا لا يصعب ويكره
 في مستحسنا وجب عليه في ذلك مستحب به لفظ (٢٨) *

وقال الحافظ : لا يجب حساب على من وضع حرة فوق حداره
 سواء حدث جد به ما يعرف له حفي والخارجي قال من فداه له لحسن
 (لأن هذه حرة في مقتضى حرجها وسقطت كذا في ضمن ما ألف
 جميعها كذا في وضع على حائط حرة لها ولا بد لم يعلم موضعها
 لحسان كذا سقط الحرة وجب عليه جميعها (٢٩) *

وقال الحافظ : وجوب حرة على من وضع حرة في طريق حدار
 مستقيم : حسب حداله : وقال بعض منهم بعدم الحساس والراجح الأول
 في وضع حرة على طرف حداره على حدة المارة في الطريق العامة (٣٠)
 وبعبه رماه قال في حرة سقوط الحرة من الحائط أو شيء
 آخر فوق حرة على عدم حساب عدم حصول البعد حيث وضع الحرة
 في حدة شيء مراح وقول بعض على وجوب الحساس أو وضع الحرة بشكل
 ما لم يبي الخرج أو كان الحائط مائة ولا فلا حساب لعدم حصول البعد
 من قبل التواضع جاء في محتاج الكرامة *

(١) وضع على طرف سطحه حرة أو حرة من شيء أو على حائطه
 توضع على الحساس فلا حساب لا أن يضعه مائلا إلى الطريق لأنه يكون قد

(٢٦) انظر الفتاوى الهندية ص ٣٩ ج ٦ *

(٢٧) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٤٠ *

(٢٨) انظر مختصر الطحاوي ص ٢٥٢ *

(٢٩) انظر المصنف ج ٩ ص ٥٧٥ *

(٣٠) الانصاف ج ١٠ ص ٥٧ *

فرط في موضع كما في (لحرير) وقد اضيق في (المسوط) و (الشرايح)
و (لرساد) غمده اخصان من ذب مسباد لان غمده في (المسوط)
يسمى به فاد لا كما وصفها في الخرد في منكه فهو كما لو كان الحائط
مسدودا فوقع دفعة واحدة فانه لا اخصان عليه (٣٦) .

[illegible][illegible]

رأى القانون فيما يحذره الرجل في الطريق

٣٣

١٢١ علم هند - ج ١ - مكتبة محمد ابراهيم ص ٣٠٣ +

(٣٢) انظر مجلة "مفتحة" علة الم من "السمرقندي ج ٣ ، ص ١٩٢ الطبعة الاولى .

(۲۳) مظاہر م ۲۲۸ ق ۰ م ۰ ج ۰

وسمى شرطاً إسلامه في أن ما يحدده الرجل في المطرفات محافظته على
 ماله من الضرر الذي قد يحدثهم رجعه ما يحدده الرجل في طريقه وقد ضمن
 لهادون الخياط (٣٤) أن سقطت لعميل ماله وأحق صرراً بأغيره .
 ويتفق اهادون مع القنده لإسلامي في انتخاب المسئولين على صاحب
 الميثاق ما يحدده في ذلك إذا صر بأغيره نصيب ماله (٣٥) من اهادون
 اهدمي العزافي على أن (كل من نعم في مسكن يكتب مسؤولاً عما يحدده من
 صرر بسبب ما لم ي أو سقطت من هذا مسكن ما لم يستأنه اتحاد خيضة
 لكافية لمنع وقوع الضرر) .

٣٤) اطر حدة الحمامات مسجد العباس من هذا الباب .

(وخرج عن الأصل الثاني ما اذا وطئ روحه فأقصاها وماتت فلا صلبان عليه مع كونه متاحا يكون الوطئ أحد موحته وهو المهر فلم يحب به حجر (٢) وقد عرفت الهندية هذه الأقوال كما عرفت لكاناسي ومن غاصم (٣) وعددي (٤) - ويظهر أن الحصة لا تنقسم في وجوب الدية إن كانت الحصة لمنه صغيرة سواء كانت روحه وأجسده جاء في الفتاوي الهندية (رحل جامع صغيره لا يجمع منها فماتت إن كانت أجسده يحب الدية على الجافله وإن كانت منكوجه فالدية عن جافله ولا غير على روح كذا في تحفة (٥) .

٢ - عند الشافعية :

محمّد الروح دية الأضياء عند الشافعية إن أفضى روحه لخصون سعدى منه كما في هذه المحتاج وفي اقتضاء أي إيراد من الروح كجرح صحيح أو دسم وكذا من غيره بوجه شبهة أو ربا أو ادسح أو حصة (٦) أو (٧) أو ربي رجل (٨) أو جوف وأب سبب يحمل دية دور (٩) - سبب من أحدهما يحب عليه ربه لا يوجب سبب من جهة أخرى في قصصها ما لا يحد سبب ليعتد بقطع حكمه بغير النسبة عنه (٧) .

٣ - عند المالكية :

إن للمالكية على رأي من الغاصم (١) روح ما فعل بروحه بسبب الوطئ وعند غيره لا يحمل الروح إذا كان مكان صحيح وتحمل دية إن كان الوطئ بأجسده جاء في شرح الخرشي (٢) قال إن أحب أن يفعل ذلك بأجسده فعليه حكمة في ماله وإن جازت قلت مع صدق ميل واحد وأو فعله بروحه فمات من غاصم ببيع النسب فعلى عاقلة ولا نفس ماله (٣) (٤) وإذا لم يل حل مكانه بالأصغر سم طفلها وإن الداء وجب الأرض (٥) ود وجب المالكة دية الأضياء على الأربعة ما به من باب أول وجوب الدية بدمت الروح .

(٣) جامع السماوات لآب غام الفتاوي ص ١٦٧ .

(٤) انظر الفتاوي الهندية ج ٦ ص ٢٨ .

(٥) انظر الفتاوي الهندية ج ٦ ص ٢٨ .

(٦) نهاية المحتاج لشمس الدين إرمي ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ج ٧ .

(٧) مبدع المشيرازي ١٩٣ .

(٨) انظر شرح الخرشي ج ٨ ص ٤٦ .

(٩) حاشية ديمه قى على شرح إدمر وير وانظر شرح لكسر لندرد ص

٢٧٧ - ٢٧٨ ج ٤ .

٤ - عند الحفاطة :

نحوه دانش عند معنایه فی اقصاء روحیه را کتب صغیره لا
تحتون بوضعی واما ادا کتب کبیره و لا تحت علی بروج شمس عدم
حضور بعدی منه و کذا کتب کتاب حسیه (لها عطاوه) (۱) و در کتاب
لا حسیه صغیره و کبیره و قد ربا به کوعا حسی فقصا برمه (درس
مختصه بعدی منه و عدم عطاوه من جاره) (۲) و یظهر ان معنایه
لا بوجوب سعی علی من دن روحیه الکبیره بسبب فعل لوطه حاء فی
سراج الکبر و کتب نه و د مسیحی ویم تحت صمان ما کتب نه کاسکده
و لایه فعله و د و فعلی شلیح نه فیه شخص ما کتب سر تبه کما یو
دست فی مدیه و ما سعی و قطع به ساری و استغناء لخصاص و عکسه
صغیر و الکبریه علی و کتب حد و نه برمه لکبر سعی فی استکاح
مع پس اجدیه و کتب ران اجدیه فی ماله (۳) و کتب علی حد و
کتاب نه لا وحتون حسی علی من اقصی روحیه حسی مابند بدل الاصله
بی مانیه و و دمه مقدسی حسی و سراج قطع به ساری تصدی فی
اوب حاء و حد فی کبیره حاء و صغیره کما صهر با

• - باي الشيعة الإمامية :

[illegible]

وحد في وحدة جميع قبائل منطقة ب عروحيين و كانا هموميين
يحبب لده و د كانا هموميين و حبب لده و د كانا هموميين

(١) منهي لارادات من ٤٤٧ - ٤٤٨ وخط مابر التمدن من ٣٥٣ .

(١١) لشرح لكثير لاني قدمة المقدسي ج ٩ ص ٦٣٤ .

(١٢) لشرح الكبير لاس فداة المجلسي ج ٩ ص ٦٣٢ .

(١٣) جواهر الكلام طبعة حجرية غير مرقمة *

٧ - الرأي الرابع :

بعد عرضنا لهذه الآراء نرى ما خلافاً بين حنفية ومحمد مع بني
 يوسف ذى اليا يوسف بوجت لده على نرجس را سبب جوت مرة في
 حانه و طاف ولا يرى اى حنفية ومحمد وجوت بديه عنه وان كانا بوجبان
 ريش الاقصاء وقد نرى ان سادسة بقول بوجوت بديه لاقتضاه و
 ما كنهه و جنانه و ذى اليا لروحه صهره و صهر اليا بوجبانه يتفقون
 مع بني حنيفة في عدم وجوب بديه اليا ما ذى اليا لاهم لا يتجوز نارس
 لاقتضاه اليا كذا انفراد بديه وقد نرى اسبب الامامة مع بني يوسف في
 حصول بروج ابدية ان سبب مود مرء نارتا و عهد رأى لخورج
 لانا حنه ونرى بوجج عدا البعول لاه سادسى مع مقدم لاجتاف لبعول
 سبب بيه بوججه بديه و كفاية على من كان راى جوف بديه قوطا سادسا
 و اجتمعت كون بوجت متفقين سبب نرى بوجج سادسة ببعول و جده و عهد
 لى سادسى مع فاعده لخورج اسرعى اليا لبعول اليا اسعاد المودف عبيها
 بوجت لى جوت سبب بوجت فاد جوت كان راج قد نرى ما استعمال
 جده بوجج عنه لبعول و لى سبب ابدية عقوبة على بروج لانيها بوجت على
 ما حله لى لى بوججه راى بفس الاسبب و سادسى مع بوجت المشهو
 (لا بطل دم في الاسلام)

[illegible]

عصب تحريك العاقلة عنه لأنها ليس من ذات عصبه ولكن خطأ فهمه
بعينه رفقاً ما حربي وتر من عصب طبيب عمداً وحبب عصاباً عنه (١٣) .
٤ - رأي الشفعة :

تقسم طبيباً إلى واحد عند شعبة حاسن لاولي أو قصر في
الطبيب والحادى ثمانية تقسم إلى عصب الأرقض بدون من أوي دا كان
مرش طبيباً ملاحاً في حور عن الكلام والطبيب صامس من يشف بعلاجه
ب قصر سوا كان حاداً م لا من أرقض وويته أم لا كذا تقسم إلى علاج
طفلاً أو مجنونا مع عدم ادن الولي (١٤) .

وسيرد بسعة برى أوي و أرقض كل علاج و برؤايه
سبوني عن أبي عبد الله عنه سلام قال ول امر المؤمنين عليه السلام
من طبيب أو رفق مداحد أراءه من وزيه ولا فهو صامس لا علاج
عما تمس الحاجة إليه (١٥) .

وقد رأى صاحب الخوارج بعض الأراء بعلة يهد لحكم ولقبحه
تصمين الطبيب وان كان بعد الإبراء (١٦) .

وخطأ الطبيب في ماله لا تحمله العاقلة لأن اعصابه دسر وعن الخطأ
نفسه حاد في المختصر الفاع (ما سائر فصاظ لا تلوف لا مع العصب
عنه من يضمن في ماله من يتلف بعلاجه (١٧) .

٥ - عند الخوارج الإباضية والظاهرية :

سجدت حسب مسورية عند الخوارج بسبب خطاه وان كان الفعل
مدحاً حاد في ح سدن ما قصه جدود أو معاذة حيث حاز به كقطع
ركي وقصد وحس وسفره . حاد في ربا فقام عنه علاقه وسلمه أخصان
لا الأثم وقيل يلزم العامة وقيل يمت مال (١٨) .

١٣ . شرح الأرقض على موصى دمام مائت ص ١٧٩ ج ٤ .
(١٤) جواهر الكلام ذكر كنسى هذه الرواية عن أبي عبد الله عن أمير
المؤمنين .

(١٥) جواهر الكلام بشر كذا ص ٣٦٤ ج ٧ وكذلك المختصر الفاع
ص ٣٢٠ .

(١٦) انظر جواهر الكلام طبعة حجرية غير مرقمة .

(١٧) المختصر الفاع ص ٣٢٠ وكذلك جواهر الكلام .

(١٨) شرح انبيل ص ١١٩ ج ٨ .

ونصين لعائنه عبدالجوارح لاناظيه دا حطائت ونصين النديه القائدة ادا
ما تب لام تسبب عدم حضورها ونصين بروج ان مع القائده من التحول
الى سبب لان الهلاك بسببه جاء في شرح النيل (وادا ارسلت الى القائده
وتم ان صممت ردت - من رسول وب مع القائده وروحها او سيدها
ا وغيرهما صممت) (١٩) .

وعند معاشرته د احص الضرب حظ لا يحط بسببه بان قطع يد
برحي شفاها وحب عليه لعضاض ولا يوجب اعماشره للاعضاء ديه كما
سيظهر لنا في الحباية على ما دون نفق (٢٠) .

(١٩) شرح النيل ص ١٢٢ ج ٨ .

(٢٠) النحل ص ٥٣٨ ج ١٠ .

المبحث السابع

وجوب الدية بسبب النضام

٩ - رأي الحنفية :

يقول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد على وجوب تدبير الكفارين
- ما لم تكن نية النضام ويضمن عاقلة من مملوكة ذرية وآخر وعاقبتهم
بذلك نفسه وماله بوجوب نصب مدية لكل من مضاربين لأن كلا منهما
ما لم ينسب فعلة ونسب فعل غير ويهدر دمه الرجل على نفسه وهذا
مقتضى بخلاف ذلك في مدية (د) صطدم فارسان فمما قد يه
من واحد منهما على عاقبة الآخر في قول أصحاب سلة رحمتهم لله وعند
رأى على عاقبة من واحد منهما نصب مدية الآخر وهو قول الشافعي رحمه
الله (وجه) قول رأى من واحد منهما ما بنفس فعل نفسه وفعل
صاحبه وهو صدمه صاحبه وصدمه نفسه فهدر ما حصل بفعل نفسه
ونفس ما حصل بفعل صاحبه فسلم أن يكون على عاقلة كل واحد منهما
نصف مدية الآخر في خرج نفسه وخرجه حسي فمات من على الإحتمال
نصف مدية من قبله (مدية) وقال ما الكاساني إلى قول أبي حنيفة
ومحمد رأى ونسب مدية في قول رأى من مدية على رضي الله عنه
به قال مثل مدية لأن من واحد منهما ما من صدم صاحبه إياه
فبفسد صاحبه من نفس عاقلة في تصرف فهدم رجلا فمات من مدية على
صاحب العاقلة كمدية مدية نفس من صدمه نفسه مع صدم صاحبه ما
فيه غير معتبر أن هو غير من مدية مدية مدية عن طريق جميع لدية
لأن الرجل قد مضى به وصدمه وهدر دمه أكثر يلزمه جميع مدية
وأن كان انشائي قد مضى بها (١) ومعنى المدية من الدية أن كان سبب
لاصدمه مانع عن سبب الضم من فهو وضع رجل من في الطريق العام
وتصدمه به من حتى وقعت على من فمده لرحم لحيات على واضح
الشيء بشرط عدم عدم صطدم به وقع في الطريق ما كان لصطدم
عند بوجود شيء في الطريق وحب لحيات على عاقبة (٢) وبمكنا أن

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٧٢

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٧٢

(٣) الفتاوى لهدية الجزء السادس ص ٥٢

فليس حكم تصادم سبدرس لأن بلا من ابدية والسبدره وسقطه فعل ولا
 خرج من قياس السبدره ؛ بخلاف و سرحه اذ كل ما هو واسطه فعل
 على لاحكم المذكوره ما لا يحد من سرحه بل وسقطه لسبدرس

٢ - رأي الشافعية :

قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه من مصنفه في
 فاس هذه المسألة هي من خرج نفسه منه وخرج آخر وهما تلاً المتروحين
 قد تسحق خرج لا تصب ابدية لأنه مات بمقتضى فعل نفسه وهذا
 محذور وفعل من موجب مقتضى (١) ، فان لم يمت (وذا صيغته
 لراكب على يد من غلبه فعلى من وجد منهما نصف دية
 صاحبه (٢) ، ومن على حد حكمه سبدرس ، ولا فرق بين
 سبدرس وسرحس عنه وقد نقل ما روي عن امري فيمن على ان
 سبدرس د ك حد من مات على وجه الآخر مسبقاً على ظهره حد
 دية لمات ووجه ابدية سبدرس لأن السبدرس في موت المستلحق
 وم خرج حد رأي السبدرس من رجع ربي الاوب التي نصف ابدية
 بصلحه كلا التصديق (٣) ، واد اصطفم من مع من كان واقفا في ملكه
 أو في طريق واسع وعند سبدرس الاصطفم حد دية لأنه كان المستحب في
 موت نفسه ود مات ، واتفق أيضاً ، حسب دية على عاقبة الصادم ولا يؤثر
 موته على وجوب دية لأنها يجب على عاقبة ما ار كات اوقف في طريق
 صبي ومات سبدرس تصادم وحب نصف ابدية لكن مبهما لأن اوقف
 شرط بوقوفه في الطريق انتهى ، تصادم شرط سبدرس على بواقف
 فلا يجب الا نصف الدية لكل منهما (٤) .

وبحق الشافعية مع جملة دماء ، وصح رجل في الطريق شمسنا
 باصطفم به أحد مات وحب ابدية على واضح لشيء لأن تسبدرس في حدوث
 التصادم (٥) .

(٢) انظر الام - الشافعي - الجزء السادس ص ٨٥ .

(٥) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٤٣-٤٤٤ .

(٦) لمات بسبدرس خرج من ص ١٩٤ .

(٧) انظر امام شافعي خرج ٦ ص ٨٢ .

و نظر بحد خرج الشافعي ص ١٩٤ .

(٨) معني المحتاج - الجزء ٢ ص ٨٩ .

وذكرت ان تصادم من نبي حاملي وملكك مع حبيهما وحب
 نصف دية كل منهما ونصف - نه حسن لن منهما على عملة الاخرى (٩) .
 ويعتقد انه - كان تصادم - يفلو حكمها حكم به شبه عمد
 ونصف قصاص ذمار حد شصاهي (١٠) فعلى تصادم لا يؤدي الى
 الموت (١) كما عند في رهايه في زمرها فان قرب محقق ذان قصدا
 لاجل ولا وسط بين ثلاثة في حد قصاصي * - ان اصطفاها
 صميم وحب نصف دية كل منهما على عاقبة الآخر ان ركبا ياردهما
 وكذا ان اتهما وسارهما د رهما من ذلالة له عليهما وحب
 نصف دية كل منهما عليه (١١) .

وحي ثمة ان ندرن حد كمنس ولا تصيف لآ من لا ولاية
 له سبب في علاتهما وحده سبب اركتهما ولا فرق بين نصيبين
 واحدهن في عدا حكم (١٢) ود اصصص سفيان وملك من فيه
 من ركاب وحب عدا على موطن ملاحي اسف فيما ذ كان لتصادم
 سببها من سمر استفسن في يوم سبب فيه الريح و كان احسن
 في لآر رجع رهما ذم ر م نكي سبب تصادم راجع اليهما كان
 سبب رجع تصادمهما ولا تصادم عليهما (١٣) وحب اصحاب في قول
 آخر فيما على المدرس وعد مرخرج (١٤) عارض مستضع انصرف
 لتمام فرسه بخلاف صاحب سفيه و شدت ريح من حولها جاء في
 معنى الجرح و سبب من ذل ملاحي كركبي ما اذا قصده ملاحي
 لتصدام بها بقده اصل اخره مهنا معرق فنه نحب نصف دية كل
 منهما من ار * رخر حرك تصطدرن قهما على بعاد (١٥) وان
 تصطدم اسفص عمد وحب قصاص باخره بواحد من اركاب
 مدرن مكر * وحب * من في مال تصاص في تصادم لعمتي
 و ذل وحبو قصاص لا فعلى تصادم سفيه يعق فيه ذل بخلاف

- ٩١ الهدب - سراري - ص ١٠٢ وهاه محتاج بحر السامع
 ص ٣٤٣-٣٤٤ ومغني المحتاج ص ٩١ ج ٤ .
 (١٠) مغني المحتاج ص ٩٠ ج ٤ .
 (١١) الهدب - الجزء الثاني ص ١٩٤ .
 (١٢) مغني المحتاج ص ٩٠-٩١ .
 (١٣) نظر الهدب للشيرازي ص ١٩٤ .
 (١٤) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٩٢ .

وقد سجد ابن عبد الوهاب هذا بحكم من لا هم علي عليه السلام (٢١) ،
 وأد كان انضمام عهد ومات أحد متصادمين وجب انضمام علي بن أبي
 بصي حيا من المتصادمين لأن كان انضمامهما يعني أنهما وان كان انضمام
 لما لا يقبل غالبا وحسب فيه دية شبه العهد وبما في الدين كما لا
 راحلين وتهدر دية أوافق في طريق صديق أدان يمكن منكم ، اما لو كان
 ملكه أو كان في طريق وسع وحسب لدنان علي لعاقبة لأنه فتن خط بعد
 حدوث انضمام (٢٢) ، وقد أتت من ابن حامد بن عبد المصطفي لما مع
 حبيبهم حبيب عاقبة كل منهما مدته مع حبيبهم (٢٣) ، وإن كان
 المصطفيان صغيرين وحده كلاً من سن في ما لم يكن اركبهما ، ثم يمكن
 وجهها وذلك بسبب مدته أن حدود انضمام كان بسبب أن كان
 بني ركنهما ، وهو حصته في حكم الحكمين ويسمى الكبر الصغير
 ، مات بصدمة كذا بنفس عاقبة تدبر ، هناك بصدمة (٢٤)

٥ - رأي الشيعة :

على الشيعة لأهمية مع زور ومن واقعة في نحو نصف دية لكن
 من سجد من في ما بين أن كان انضمام عهدا وما وبديه يؤخذ من
 تركه كل منهما في دية آخر ويظهر أن انضمامين لا يهدر ديهما في
 هذه الحالة سواء كان صغيرين أو عظمى أو عظمى أو عظمى (٢٥) ،
 وحاشا في خلاف ، إذا انضمام ورسا ، فعلى عاقبة كل واحد منهما
 نصف دية صاحبه ، وبني عذر ، كان حصص وحصل ورسا أن ما ذكرناه
 صحيح على أرومة يتم وما رد عنه دين ، وأصل رواية مدته ، يرى عن
 علي عليه السلام أن انضمام عارسان ، فاما فعلى عاقبة كل منهما
 نصف دية صاحبه ولا عرف ، بحسب (٢٦) ، ولا فرق من انضمامين
 أن كان عظمى ، عظمى من رخص ، ورسا عظمى أو عظمى

(٢١) انظر حاشية محمد بن عبد الوهاب على من ص ٢٨٨ ج ٧

(٢٢) انظر منتهى الإرادات ص ٤٢٤ القسم الثاني .

(٢٣) انظر مدار السبيل ص ٢٢٤ .

(٢٤) انظر منتهى الإرادات ص ٢٢٤ وانظر حاشية محمد بن عبد الوهاب
 ص ٢٨٠ ج ٢ .

(٢٥) انظر حاشية كلام الجدل ، وطر لروضة سنية للجلد الثاني
 ص ٤٢٠ ، الخلاف للعلوي ص ١٢٩ ج ٢ .

(٢٦) انظر الخلاف ص ١٢٨ ج ٢ .

مفكس أو مستعيبين : لا يؤخر على حكم بصددهم إحدى الركوبه (٢٧)
ويجب خصص على بصلام بان اصطوبوم واقعاً ولصدمة عمد وبهدر
دنه بصلام ان صتبسم واد في صرى واسع ركاب الوقف في منكه
لحصول التمدي منه (٢٨) .

وان عسر عند المرد بحسب تمام معناه في اللغة واحدة لا يبعد عنها شيء وذلك من بلا مذهب في ذلك بحسب معنى صاحبه ادعاه عن قبل بحسب عسره . وانما هو ما بحسب كان في الحسب (٧٩) وبسبب شيعه في حدود سفي عدم عسر في الملاحس في م يفرط الملاحس وبسبب عاصيه عني حسن عسره عند الملاحس بحسب (٣) وفاء صاحب الجوهري ، في صحيح معينه وعني براءه براءه واحد عني عسره معينه على ان سمع مسمار سمع واحد . وادعاه موضع في سمع فرجه في هيك نهر صفي في صفة = بلاء من ما ان نفس بلا خلاف (٣٩) .

٦ - رای الزیدیه ،

عن أبيه مع حذقه من رغبته في وجوب لديه لكامله لكل
مُتصديق من دكان فارسي ورجل واحد شمرطو في صله استغنى
عنه عرفت من ... في ساحل مُتصديق ... في البحر ومن
حرق سبيله فدخل الماء حتى غرق وما فيها صيده وما فيها من أموال
وغيره ... وان ... بعد وجبت ذواتهم على
عاقبتهم (٣٧) •

٧ - رأى الظاهرية :

سعى بظاهره مع بني حنيفة وهي واقعة في وحبوب الدية كذالة لكل
من يستأجره وولد من حريم بني من كان مستأجرا لدية بقوله (فان
ابن حنيفة م ترجع في حنيفة اعداء اعدائهم في حنيفة من ان الميت

٢٧، مصر، كتيشف، اهدم طبعه عبر مرقمة واخر اختلاف لطوسي ص ١٣٩
١٣

(۲۸) انظر جواهر الكلام ، الجزء السادس .

(٢٩) انظر جواهر الكلام،

(٣٠) انظر الحلاف للطوسي ص ١٢٩ ج ٢ .

(۳۱) بضر حواجر، کلام

(٣٢) انظر التاج المذهب ص ٢٩٤-٢٩٥ ج ٤.

مات منها من فعل نفسه ومن فعل غيره فهو خطء وللفعل بما هو مباشره
 الفعل وما يقع فيه وهو لم يباشره بضربه غيره في نفسه شيئا ولا يخلطون
 فيما وضع ظاهرا الى ظاهرا آخر ليعاقبه فقتل احدهما لآخر ان علي لعائن
 منهما القود و اديه كلها ان مات القود ببعض المواضع وهو قد تسبب
 في موت نفسه بابتداء القتال كما تسبب في موت نفسه في الصدم ولا فرق
 وهذا تناقض منهم (٢٣) .

٨ - رأي الإباضية -

قال الحوارج لأبائهم نوحون بدينكم على عهدي لمصدمتين
 قال السلمي . أرجو رقة .

وبإسبيل ن حيا قد سرعا بعضهم لآخر بم صرعا
 رخص كل منهما لصاحبه ما كان فيه أمرا من صرعه (٢٤)

الرأي الرابع :

من عند لمرص نوحو يسس ان عفاها لم يهدرو اديه بانصادم
 وقد يفسر في فريدي وحب نديه لكفة لكل منهما ومن هؤلاء
 نوحيفه ومحمد و و يوسف واسكاه والحنابلة وأربدة و عاهريه
 و حوارج وفريدي وحب صفت نديه لكل من انصادم من هذه فريدي
 وهو من نوحيه ولسافيه واسمعه الإمامه وعد الرأي معي عليه في
 أمابون انتصري وأهريسي لا اسرك حربي سب في تخفيف بعونه
 في فعل احتيا كما يؤمر في صدر بعونه (٢٥) و من يقول بهذا
 اذا بعد من انصادم في عصر المؤدى ان انصادم .

(٢٣) انظر المحلى ، الجزء العاشر ص ٦٠٩ .

(٢٤) انظر حواهر النظام ص ٦٣٨ ج ٣ .

(٢٥) انظر لشرع الحنابي الاسلامي ص ١١٤ ج ٢ .

المبحث الثامن

جناية الحائط المائل

المطلب الاول عند الفقهاء

اولا - عند الحنفية :

يكون دفعه على حده الاسنان فترت الشريعة لاسلامية بتعيين صاحب حائط منه اذا بناء مائلا وسقط على احد المارة فحقه بعض صاحبه منه في حده الحائط وان لم يخاصه احد من الناس بوجوب النقص جاء في البحر الرائق (١) ان بناء مائلا اسدى صاحب ف تلف سقوطه بلا طلب لانه يبنى بالنسبة فصار كمن اسرع الحجاج ، واضع الحجر وحافس - ر في طريق (٢) ، و قد من ارجح حائط فسد به ثم من فقد سطره معها ، المطالبة صاحب الحائط بنفسه ولا يجوز تحييل البعض من عمل اغاصي او كان من ان يخرق عام حسنة من حدوث ضرر على المارة بخلافه ، و قد كان رجل فرصى بالسجل كونه صاحب موصي للبعض باقدا ان من له الحق بسقط حده وهو صاحب كتيب يلقى مال الجدار اية (٣) ، ولكن لا حق بخصومه صاحب الدار الذي مال الجدار عليه بخراب ، و قد كان في خرق الحائط والحق لكاتبه ليس بالمطالبة في نفسه (٤) .

ولا يجب منه لا بعد العبد ولا الكاسي (وهذا سر بعد الوجوب فيها بطلانه بالنقص حتى لو سقط قبل المطالبة فحطت به شيء لا ضمان على صاحب الحائط لان الضمان يجب سره بنفس المستحق لان له بصير معناه في المسبب ان لا تلاف ولا سبب الاستحقاق بدون المطالبة (٥) .

(١) انظر البحر الرائق ص ٤٠٤ ج ٨ وانظر در الاحكام في شرح عر الاحكام ص ١١١ و نظر الهداي الهندية ص ٣٨ و نظر سمين اجنادي ص ١٤٨ ج ٦ .

(٢) بحر مدافع المضاع ص ٣٨٤ ، و نظر الهداي الهندية ص ٣٧ وانظر البحر الرائق ص ٤٠٤ .

(٣) بحر مسائل الحقائق ج ٦ ص ١٤٨ - وانظر عابدين ص ٣٨٥ و نظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٠٤ .

(٤) انظر مدافع المضاع ص ٣٨٤ ، و نظر من عابدين ص ٣٨٤ .

وقت المطالبة لأنه إنما نصيب معددا ترك البعض عند سقوط لم يعد
معددا ترك بعض فلا يجب إحصاء عنه رضى عنه يخرج من دا طولي
البعض فيه بعض حتى باع أحد أبي شيخ الحافظ ابن عباس وقصده
مستري و لم يقصده لم سقط على سبي فحفظ له به لا ضمان على المانع
لاعدام ولأنه البعض وقت السقوط بخروج الحافظ عن ملكه ولا على
مستري نصا لاعدم نصه في حقه (١٢) - و حصل مدة صاحب
أحد رائل بعد بيعه ١٠ - شرط حذرا على المستري عدم خروج ملكه
بملكه منه (١٣) - ما لم كان يملكه حذرا ولا يملكه على المانع لأنه
سبب رائعه خلاف الحافظ رائل عليه شرط المصلحة والأشهاد عليها
قال برلمعي (١٤) و سرح حذرا في المستري لم باع أكثر قصاص الحجاج
رحلا قصده أو وضع حشده في مرقى - باع خمسة ومركها المستري حتى
عظمه بها سبب إحصاء على المانع لأن قصده لم يفسخ بكون ملكه وهو
موجب خلاف الحافظ رائل دأعه بعد لأشهاد عنه لم ينفذ في ملك
المستري على سبب حجب لا قصص باع ولا للمستري لا للمستري لم
سند عليه وهو شرط في الحافظ (١٥) - يتن على قصص المانع
دور المستري بسبب سقوط حجاج في أمارن الهندية (١٥) و مدة في
هذا ان فعل المانع لم يفسخ لاشعه هو في الطريق اعدم بعد شروع
الحجاج وسقط حجاج وحب ائده فلا يصح به بعدى إحصاء منه
أما صاحب الحافظ رائل قدم بعد الأ دأعه فائلا وبعد بعدم المصلحة
في عدم حذره حتى لو بعدى وحب في حقه إذا كان - و شرط أحد
عد فبره بها عمل - سببه صاحب ائده ضمن ائده د سقط الحافظ
صاحب سبب سبب - كما حذا في ائده لا على ائده (١٦) - يدى
اره - أحد - فإروا على معرفة سبب بوفوخ ناد كان من الهندس أو
لنزال على ائده ضمن ائده عدم حصون بعدى من صاحب سبب -

الشرط الرابع :

من شروط صحة المطالبة - قبول صاحب أحد راعا كاشا بلفياع

- (١٢) - نصر مدافع ص ٢٨٥ -
(١٣) - نظر المستر راقى ص ٤٠٤ ج ٨ -
(١٤) - انظر قسبين الحقائق ص ١٤٢ ج ٦ -
(١٥) - نظر ائده ان ائده ص ٤٢ و نظر ائده ص ١٩١ ص ٢٤ -
(١٦) - نظر ائده ص ١٤٢ محمد راقى ج ٤ -

الثاني * ان نصاب صاحب الحدرد ناقص وقد اجنب احبائه اي
قويين قول بعض على وجوب انصاب حصون لتعدي منه وقول بعض
على عدم وجود انصاب لأن صاحب بيت لم يفتن من حيث كون بناء
مستوف في ملكه (٣٠) وبقى حادثة مع مذهب الاخرى في كون أحقية
بخصوصه في خطه يكن ماله مستوفين وديمين (٣٥) *

خامسا - رأي الشيعة :

بقى دمهاء لشيعة مع مذهب سفسمة في وجوب انصاب على من بني
حادثه مائلا فثبت سقوطه حد ماله وأما اذا بناء مستوفيا في فقهه
شيعة مستوفين شرطيين لا يجب منه لأول علم صاحب الخط ميلان
حادثه وانما لم يكن من صلاحه و بناء مائلا في بصرى لعام ضمن
والأفلا (٣٦) * ويظهر من ان شهد عاملي وبقية بطوسي لم يسر
خطبه ولا شهد عدها من وجوب ماله بطوسي ضمن سقوطه بحائط
نسب سعودي فاسا على حذر سر ووضوح الحجر (٣٧) *

سادسا - رأي الزيدية :

بقى اريدته مع مذهب سفسمة في تعيين صاحب الحدرد اذا بناء
مستوفيا بعد ذكر اصحابي انصاف ابدى ذكرها شارح لمؤسسة
للمشقة جاء في الناحية لمع (ان يكون مالك مائلا بناء على سقوطه عام
لم نعم ذلك ولا يجب على ماله لم ضمن * والثاني ان يكون مستوفيا من
صلاحه) (٣٨) وتضمن سرك الحدرد ابدى كنها اذ سقط الحدرد
الممن وكن سركه ماله و كك السركان حاضرا ضمن لدى علم
بالميلان تصب الدية لتعديده (٣٩) *

سابعا - رأي الحوارج الاناضية :

قال الحوارج لاناضية بضمن صاحب الحدرد انطالية ولا دمه

(٣٤) على و شرح الكبير ص ٥٧٢ *

(٣٥) صر على و شرح الكبير ص ٥٧٢

(٣٦) انظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٢٤ *

٣٧ بطر خلاف ص ١٤٥ ١٤٦ ج ٣ *

(٣٨) انظر الناحية المذهب ص ٣٠٣-٣٠٤ ج ٤ *

(٣٩) بطر ناح المذهب ص ٣٠٤ ج ٤ *

وجود حجة كور القين م بحثنا فعل ولا بالمشقة والذي راء ن
 صاحب الحدار من مسبب عدم اصلاح حداره واشتساب بعض وجود
 حريمه كسبب عدم القضاء على حدود حريمه لاسيما وان السلطة
 تابعة لحدود حريمه من صاحب الحدار وحده وقد اوجب من حرم
 لاندسي اداة على من سقى بهرا فعرف به بعض المارة بسبب بعضي
 وليس ذلك من عرف من بعضي احاصل من شق بهر وبين انفس
 الحدار مهدا لسلامة الارض في الطريق العام .

المطلب الثاني

جناية العائط المائل في القانون

يحمل صاحب الجدر نصيباً ذا سقف حدده وحق صرر تابعين
سقط كون الجدر مائلاً وانه عصبه يوقى من سقوط وكون صاحبه غلاماً
أو مسعياً لا يعدم ويحق من نصيبه نصيرر فيما يوقى اهدم الجدر ان
علائك انك في عدم الجدر من سقوطه^(١) كما وحق له عليم المسؤولين
ويجاد ما يرم من يد من قبل سقوطه الجدر ر عائق لصرر^(٢) .

ذكرت محكمة عمه لأخدم د ب محله فرقة من انفس عابوني ان
ما عرسته في حده عائط انك عمه انهماء وقد حصص انجبه عمه
لأحكام في سنة ٩٢٨ وحق عابون بدني نصري الجدر على اصنافه
لمسؤولية و حارس سب سقط جدر ما لم يكن سبب اسقوط
عيب قدما وم يكن المنصير في انصافه . سبب قدم انشاء ويسأل
حارس سب في ان حده سقط ليه سبب وسبب صرر لتغير ما عمه
لذلك الحالات المتعددة .

لأن لاسناد محمد علي عرفة و عمن انفس العديدم الاحكام العنصرية
المسؤولية عن انشاء وحق حارس عطاء سب على جعل الخط انشاء
سبب سبب تصنيف سقوطه الجدر انما بر المسرع تأسيس هذه المسؤولية
على الخط مقروص منقول مسؤولية حارس فانه ما لم سبب سبب بدعي
انشاء لا يرجع من عطاء في صفة و عدم و عيب في انشاء^(٣) .
وحق من سبب سبب انصيرر انطوائه بهدم جدر من قبل المالك والا
فيه عطاء اسود من انشاء ما يرم من يد من لاختيولة دور حدود
انصيرر انم سبب مالك يد انشاء سبب في ذلك .

(١) انظر موضح في شرح عابون سب في ح ١ في مصادر لالرم ص ٥١٧ -

٥١٨ الدكتور عبد المجيد الحكيم .

(٢) نصيرر سنة (٢٢٩) ق ٢٠٠ ع

(٣) انظر تنقوس انفي جدر . شرح عابون على النصوص ص ١٣
واحدى المسرع نصري في المسؤولية عن انشاء مال لنفسه الوبري
(م ١٥١) وحق في الالتزامات السويسري (م ٥٨ و ٥٩) نقلا عن
محمد علي عرفة ص ١٢٠ .

التنص القانوني .

نصت المادة ١٧٧ من قانون مدني المصري الجديد على ما يلي
 ، خارس ساء ، وجرم يكن ساء مسئول عما يحدثه بهدم ساء من
 ضرر ها سم ينسب لحدوث د يوجع ساء او اعمد في افسانة و قدم
 في افساء و عيب د ، و دحور من ساء مهنت بقصر . ينسب من ساء ان
 يطالب ساء فاحد ها عزم من ساء بر الضرورة بمرء اخضر ، و ان م
 نعم ساء ساء حذر يحضون على ساء من المحكمة في تحا عده افساء
 على حسابها) .

وان لم ساء ساء ساء ، ان يحقق المسئولة ساء
 بوء ساء ساء ساء ساء (٢) بهدم ساء ساء ساء
 الضرر) (١) .

ولا تان ساء ساء ساء ساء ساء على الخط ساء ساء
 و ان يحقق الادارة و ساء ساء ساء في افساء للعبة ساء (٥)
 و يحقق ساء ساء ساء ساء مع القانون مدني المصري حكمة
 و تفصيلا (٦) .

٤ ، نظر الموسوعة في شرح مدني ، مدني ص ١٢١١ ج ١ .
 ٥ ، مصر السطرية عامة للائتمام ج ١ ص ٥٢٤ للدكتور انور سلطان .
 ٦ ، نظر المادة ١٧٨ من القانون مدني السوري .

المبحث التاسع حكم الدية بسبب اللعب المطلب الأول عند الفقهاء

ب- ٢٧٣

من شروط اللعب برأسي في أربعة لاسلامية كونه لسيجته .
١- من اللعب برأسي لا يلزم سبب آخر فهو رخص جردا جلا وسقط
المنع على أحد سقطت من راسه لا يلزمه سبب صادر عنه
ولو سقطت من راسه على اوجه وحيد - بل على العكس الى من يستحقها
من مستحقين لم يزل سقط واحد على راسه ولا يلزم على اوجه وحيد
من راسه على اوجه على راسه سقط على راسه منه بعد في جده ور
فقط احسن على اوجه راسه راسه لا يلزم الحصول امهني
منه بعد استسبب جردا جلا . ومن من عام سقطت على هذا
حكمه (١) . ومن سقطت في هذا الحكم مع لحيته لا ان استسببها
سقطت من راسه في هذا جردا جلا سبب هلاك صاحبه ويصفون بديه
اذا مات اللاعب لان كذا منهما من سبب صادر عنه وأحرر ناتج عن
من حبه وهو منسوب و لم يزل صدر من اللاعب هذا لانه حتى
على نفسه .

٢- في هذه الجملة (١) جردا جلا لهما او من راسهما فاقطع
سقطت من راسه على راسه كذا سبب (٢) الاخر اهدر الدية (٣) .
٣- من سبب راسه كذا سقط في أحد الاقوال وانحط (٤) .
٤- وان راسه في رخص جردا جلا صاحبه حتى سقط وماذا على
عنه راسه راسه (٥) . وان راسه في رخص جردا جلا حتى سقط
وماذا لظروح وحيد راسه ان لم يزد من مخرج الساحة .

- (١) انظر لعمري جردا جلا ٩١ . مصر ١٠٠٠ . اصناف ج ٧ ص ٢٧٣
- (٢) انظر جامع الضمانات ص ١٦٨-١٦٩ .
- (٣) انظر جملة من راسه ١٠٠٠ . اصناف ج ٧ ص ٢٧٣ . انظر معني اصناف
ص ٩٠ .
- (٤) انظر جردا جلا ٩١ . مصر ١٠٠٠ . اصناف ج ٧ ص ٢٧٣ . انظر معني اصناف
ص ٩٠ .
- (٥) انظر احكام القرآن ج ٥ ص ٣٢٥ . للقرطبي .

قال انحرشي (يعني) من طرح شخصاً في البحر وهو لا يحسن السبح
في نفس الامر على وجه العداوة وان كان فيه بعض من الانسانية خلافاً لما
يحتاج وسواء علم لطايع من طرّوح يحسن السبح أم لا وان لم يكن
يظرح عداوة بل كان على وجه اللعب وشبهه وهو لا يحسن السبح و
كان يحسنه سواء كان على وجه العداوة ولعب فلا يغفل به فيه عنه
دية مخمسة ، كما هو ظاهرها لا مغيضة كما هو قول ابن وهب (٦)

في بيده كان ملكهما أو غصاء فأقطع فوقها وماتا فعلى كل واحد نصف به صاحبه وو كان أحدهما ملكا والآخر غصاء فالعاصم هبوا وعلاه صغار المالكات وهو قطعها باسم صميم مطلقاً (١١) .

الرأي الرابع

و يستحسن من هذا العرض الموحى أن اندعب الاسلامه لا يهدر الدم بسبب قطع الرصاصي محطه منها على حياء لأسباب وسلامه اطرويه وحواصيه إلا - اجنبية بمرطوب موت اللاعب بسبب فعل الآخر د اقتضوا عن وجوب كون موته ملكا على وجهه -
ويحق لمن ي رتي حيايته ان يرضى على وجوب تنصيف ابدية الحقيقة لمن وقع على الفها ووجوب تنصيف بده مقدمه من وقع ملكا على وجهه لان الموت قد يحدث سبب كلا لا عيب . ومن ان رأي حقيقة وشيعة في احباب كلا لدنس على من قصم لحنل تسقط الاعيان وهدانا بسبب القتل للحصول التعدي منه .

المطلب الثاني

حكم الجناية بسبب اللعب في القانون

في القانون لا يسأل اللاعب إذا لم يخرج عن قواعد اللعب ونظامه وما إذا خرج عن نظام اللعب وقد عدّها أو كان آتيا بفعل يكره عدم وهميل واحد مضمون فرعي بالكره في صيد اللاعب فهذه تسمية وقد اختلف المفسرون في كون هذه الجناية تستحق عقوبة مصر أو تقتضي الموت أم قتل الخطأ .

في مذكور مصطفى زعلو خرج اللاعب الذي أحدث الإصابة عن نظام وقواعد اللعب واحداً آخر، إجماعاً أو تعدد اجسامه فدلّ على نسبة عن لاند عمد . من محله يقتضي و لا يتم ذهب في أنه في حالة خروج عن قواعد النظام في اللعب مصر في تطبيق حاداً يجب أي يدل لخط أو اجرح الخطأ .

ويجب معرفة جرأته أو دسه بناء على نظره القصير في كونه لعبة ومهارة وقد كثر رعب الأندية وأصبحت طرفها فيها ألعاب حسب من لعب حسب كسبها أو غيرها . في هذه الحالة لرمح وغير ذلك و يجب أن على اللاعب من سبب الآخر سبب سبب الضرر جازماً وهذا سبب جدير ومهارة في خروج عن قواعد اللعبة لراضية حرة من لعب حاداً في المد صوب مذكور لفعل مبالا على من عمد لعب في المد أو عمد مبالا في هدف لرمح صاحب شخص لرمحه مداه فدلّ على سبب عن الإصابة إذ سببها شات عن عمد وعدم حيلة في هدف لرمح مداه قبل حلول المدان عامة من لانس وفعل في المد حكمه في المد في لعب وفي هذه الحالة يسأل عن ضارته عمدية أو سبب فعلاً في سبب مخرصة ويعمد الإصابة في المد عن إصابة عمدية حسب قصده وحسب النسخة التي سبب في الإصابة . في المد سبب في المد لا تعدد في كان لاعبين من لحيي عنه مبالا في مسؤولة عنه فما جازفت قصده وقدر (٢) .

وإذا تعدد الخطأ عن أحاس في لعب يدر احياة في هذه المسألة

(١) انظر شرح قانون العقوبات مصطفى كرم ص ٢٢٢ .

(٢) نظر في مسؤولية الجناية مداه . محمد مصطفى العللي ص ٢٥١ .

لصيفه لا تعد من قبيل ضرب أو إخراج عميد لاعتداء قصد الجنائي فيها وقد اختلفت محكمة بعض ضربه بهذه فكرة في حكم عدمها بدعي في أنه في حالة اللعب لا يوفّر قصد جنائي إلزام بوافره في حربه بالضرب أو الإخراج عند قلبي عمده الجرمية لأنه من قصد أي إرادة لضرر أو عمل الشر (٧) *

٢ (ذهب لبعض من يقول بأن عدم المسؤولية الجنائية يرجع إلى رضا اللاعب أو توفيق عمده بضرب على أجهادهم أو سرورهم لها وعلى عدم إيقاعه أو قصد الإضرار بالآخرين والآخرين وبه يقول بعض الكتاب الفرنسيين كما اختلف به بعض محاكم الفرنسيه في أحكامها كذلك ذهب ببعض إلى الإحاطة به في عصر (٨) *

٣ وقد وجدنا في بعض النصوص الجنائية في مسائل الألعاب الرياضية التي تعتمد على العنف أو الضرب على أن الضرر ضار برياضة ولا يسيء إلى من يلعب من أحد اللاعبين ما لم تكن الضرر حاصلاً بسبب قصد أو قصد من إيقاعه أو عدم حمايته وبحرر في إهمال وعدم تشابه أو عدم مراعاة نظام اللعب (٩) *

٤ ويرى البعض عدم ذكره القلبي هو (أن عدم المسؤولية الجنائية في هذه الحالة يرجع إلى أن اللاعب إنما يأتي فعلاً مشروعاً أحده ما يوفّر عدم المسؤولية الجنائية لأنه الإحاطة وقد سبق له لإشراح غير ذلك مع عدم وجود نص عام على عدم المسؤولية في حالة استعمال أحد السلاح (١٠) *

٥ لا عدم المسؤولية الجنائية في اللعب شرطان -

١ - أن يكون الضرب قد حدث في أثناء اللعبة الرياضية إما إذا ضرب أحد اللاعبين الآخر في مساحته فلا تسقط المسؤولية الجنائية لعدم الإحاطة وكذلك إذا كان أحد اللاعبين الآخر بعد تحييه عن الملكية لعدم رضاه وبأنه قد رضاه بعدم الإحاطة في اللعب (١١) *

(٧) نفس ٧ مايو سنة ١٩١٠ ، مجموعة من ١١ ص ٢٨٦ ، نقلاً عن الدكتور القلبي ص ٢٥٤ *

(٨) انظر في المسؤولية الجنائية ص ٢٥٤-٢٥٥ *

(٩) ناصب حالة ضحاً في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، مجموعة من ١٠ ص ٢٣) نقلاً عن القلبي ص ٢٥٥ *

(١٠) بصر السنوية الحادثة ص ٢٥٦ *

(١١) بصر في المسؤولية الجنائية ص ٢٥٧ *

بالأ - لأنه من مراعاة قواعد اللعب وقوعه إذا كانت لألعاب
 عدة روعيت قوانين المدوية فيها وإذا كانت لألعاب مختلفة روعيت
 قواعد أعرف في ذلك لعبة وعلى سبيل بيان لا يراد التلخيص لا نفس
 لفهارات الخاصة ومن وضع حديثه يجب اعتباره كتاب حبيب لا على أحدث
 صر. لمحاكمة قواعد لعبة وهكذا يكون في كافة الألعاب وذكر الأسماء
 عدني ب استوائية لعبته والمدينة بعد ما في حالة عدم خروج اللاعب
 عن قانون اللعبة وهو عدما لأداة لعبة بعد أحدث (لدى اللاعب الآخر) (١٢)
 وقد أظهر أعوان مصري أن حالة وقعت بمقتضى أداة أسرته

نص المدوني - نصت المادة ٦٠ من قانون العقوبات المصري
 (لا يسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل تكسبه سلبية عملا
 حتى يقرر بمقتضى أسرته) وتظهر أن أعضاء الجنائي في مصر
 بعضي قد يراه أحدثه بسبب لألعاب وتقتضي على هذا العقوبة الجنائية
 هذا وقد قرر سرور منها أن يكون لعبة متعارفة عنده في البلد وأن
 يكون الإصابة حالة من قصد جنائي وأن يكون الإصابة بسبب خطأ
 حتى عنه كما في حالات عدم معرفة قواعد اللعبة وعدم نفعه إيها
 قد قرر بعض دول حدث أصدر به وقد ذهب إلى عدم بشروط من قصته
 حدث في مصر وقرر بحكمه الكسري لحكم سرور الجنائي لأن اللاعبين
 كانوا يفتان بسبب وليس يقرر أحدهما الآخر بعضا بسبب قد أحد
 عنه ويقرر لاسباب قصته أيضا وقد قرر المحكمة نوبة بحاشي
 لعدم قصد الجنائي (١٣) * ومن حال المقرر المشار به يظهر أن
 الس. ثوبه المدية لا يخصص منها لأحد لأن المحكمة حولت
 بحاشي عنه العقوبة بده عنه أمام محاكمة المخصصة جاء في القرار المذكور
 * فليس توسع عنه محكمة أن يحكم بالمدية من المحتسب عنه مختار
 سرور حقه بمحاكمة المخصصة بخصوص بده عنه (١٤) *

(١٢) انظر في المسئولية الجنائية ص ٢٥٧ - ٢٥٨

(١٣) القرار ٧١٧ ج ٢٧ لوصول دلا عن كتاب القضاء الجنائي سميان

بيات ج ٣ ص ٢٦٨ *

(١٤) المصدر السابق ص ٣٦٨ *

كما ويعتق الحبايلة مع الشاقمية في ايجاب بديه على الصانع اد
مات بسبب صيغته صربي بخلاف ما لو كان لدى بعض من على صبح نابع
سبب الصيغة فلا دية عنها (٩) *

ونفق احبته مع اساقفة في ضمن السنن برسائه اي امرأة
ضيق حبيها سبب عرق ورموب برونه عسر من اعطاه مستخدم
قرها عبد ساقفة و^١ زكرها من عبد بوهاب وها اد عات فرعا من
رسايات سنن فحرم صنف عبا ان يصنفها وعو حيد الوحيين
ويضع منها ربا نفس هناك سببه دوحب ان يصنف كبا بو صرته
عاب و بوحه باي لا صنفها (١٠)

٢ - عند الشريعة :

يقول سببه مع اساقفة في حكم المصلح الملاهي وفي حكم من
صاح على آخر حتى مات فقد قرر صاحب نسف بديم بحاب الله ادا
كس : ان صنفها كما قرر صاحب جواهر عند الله دا كان احابي بالها
تاولا - اما د وحب قران بدل على بعد الصانع في صنف لارم عليه
في عدة حكاية (١٢) *

٣ - عند الزيدية :

يقول فيها رايه مع دمام اساقفي في اجاب ابدية على الملاهي دا
ان ملاهي صنفها ولا حب الله دا كبا دافا لا بون صنفه عليه دون
ملاهي (١٣) ومن حيث على سبب لصباح حاء في باح المذهب (سو
من رجل مدحبه تصيد لا فراغ صبي بعله قيات قبل نه وان قصص

(٨) شرح الكبير ص ٤٨٥ وانظر حاشية ان عبد بوهاب على من
المفصّل ج ٣ ص ٢٢٧

(٩) اذات سرودي ج ٩ ص ٤٥

(١٠) الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٠٤ -

(١١) ح سبه من عبد بوهاب على المفصّل ج ٣ ص ٣٨٥ وانظر شرح
الكبير ج ١ ص ٥٤ -

(١٢) حو غير نكلاية محمد ٦ طبعه غير مرفقة - وانظر كتيف اللثام طبعه
غير مرفقة *

(١٣) التاج المذهب ص ٢٩٢ *

أفراعه دون قتله فإن كان يعمل منها في عادة فعند فصل به وإن لم يقصد
 يقتل وإن كان لا يقتل في العادة لزمته الدية وتكون على عاقبة وإن رمى
 ولم يقصد فلا شيء عليه وإن لم يعرف به عيدها منها حماه ولا صوم
 ما تؤيد منها وهكذا في كل صفة يؤيد منها حماه على الغير (١٤) وينفق
 ربه مع ما يقدم من حب النجاة إلهه على من فرغ إحسانه إذ سقط
 جنيها حيا ثم مات أو الفرة بسقوطه ميتا (١٥) .

٥ - عند الظاهرية والقول الراجح :

وختاب من حرم تصاعري عليها في نجاب إلهه على السلطان إذا
 هلك حسن من أرسل السلطان بها لا دية سبب رسول سلطان نصرته
 وقد حرم على هذا بقوله تعالى : «سكن ملككم أمة رسول في حسن
 وديارهم المعروف ويهون عن سكر» وقول رسول صلى الله عليه وسلم
 من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ! سلطان مسؤول عن تغيير سكر
 كيف يحيل إلهه دية حكمه به معنى المأمور بسفده (١٦) ونحن نرجح
 رأي أن حرم الإله في عبده إلهه بشرط عدم حصول العبد من
 رسل السلطان .

(١٤) التاج المذهب ج ٤ ص ٢٨٧

(١٥) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(١٦) لمجلد لاس حزم ج ١١ ص ٣٠ .

المبحث العاشر عشر حكم خطأ الجنود في وضع المتفجرات فيهلك بسببها أحدهم

طرق بعض مدعي هذه الأحكام بحدوث موخره في حكم رجوع حجر
محمي على رماء وحكس ، نفس سقوط متفجرات من مدافع على
الجنود ، نفس مدافعه على حجر متحقيق أو رجوع على أحد
تحتو هذه ضمن نشر كفي في عهده . هي حجر دقة من هذه بسبب
رجوع حجر دقة ويجوز فسقه من مدته فاد كانوا عسرة صلا ومات
حدهم صلا وسفه عسرة . دقة عسرة عسرة لآخر لا صلا ماته بسبب
فهذه وبسبب من دقة عسرة أو كاسسبر ، بين وحب فسقه اندية
دقة عسرة لآخر وحكم بسبب دقة على الجنود على عسرة (١) .
في في بقاء متفجرات أو سرح المتفجرات سبب من رمي ولو عاد
حجر متحقيق نفس أحد رماء وشم عسرة صلا ، هلر فسقه ، وهو عسرة
مد ، دقة عسرة سوس الحاق ، من دقة بحد لانه مات فعنه وفعلهم
حده فسقه ، نفس فعنه (٢) . ولا نفس لاس نشر فعنه ، هي
وعد الحاق في صولات من حده مع فسقه على هذا (حكم ٣) وفاء
سرح مردوى ، ان نفس حدهم فعنه ثلاث اوجه .

أحدهم يعني نفس عسرة وعسرة صلاية تلك الدقة ، هو المذهب
حريم نه نفس وفاء في نفس ، حد حسن ووقع في طر وقدمه في
اخلاصة وإدراك العاية .

و ساسي ، عسرة كمال مدته ، قال ابو الخطاب وسفه صاحب
اخلاصة هذا قياس المذهب .

١ . ان على عسرة سوس الدقة ، ساسي عسرة لآخر (٤) واد
مات ارماء كلهم وحب على عاقله كل ، حد منهم دقة الآخر انظر الاضاف

(١) مصر يعني محتاج ح ١٥ ، انظر انهد بشيراري ص ١٩٥

٢ . انظر بقاء محتاج ان سرح متفجرات سبب من الرمي ص ٣٤٩
٣٥٠ .

(٣) انظر منار السبيل ص ٣٣٥ .

(٤) انظر كتاب الاضاف لعلاء الدين المرادوى ح ١٠ ص ٤٠ ٤١ .

فهذا ذكر شيخ التردوي في كتابه "الحوادث" (٥) .
 وقد ذكر فيها الشيعة الأمامية . الرماة يصنعون لدية إذا كرم
 منطقة اندرب العسكري صبيحة جمعة . ولا يمكن أن يعدل عن ذلك
 المكان . ويصنع الرماة لدية في مابهم دايم يدرو ما هو اندروا يقولهم
 حذارى مثلا فلا يصنعون لدية إذا عنت بالرماية حد مارة (ويمكن أن
 يوجد لدية في رعدنا على لدية في هلك حد مارة منطقة لندريست
 العسكري في حد مارة لدية حد مارة على ما ذكره الشيعة الأمامية .
 نحن نرجع قول القاضي التردوي في الانصاف الذي لا يفتي على غير شيء
 من ذلك . وقد استحسنها أيضا . وكتب على كتابه

(٥) انظر لانصاف ج ١٠ ص ٣٩ - ٤٠ .

(٦) انظر جوهر الكلام لحداد وانصر كشف نظام ضمه غير مرفعه

المبحث الثاني عشر

أحوال مخلة يجب فيها الدية بسبب

القتل وعدم الانتباه

ذكرنا فيما مضى عيب صور بهامة في تحت فيها بديه بالعين
بسبب وعيب بعض اختلاف حربية سدرها بصورده موحده عينا بأن
نحسب بين سدراتها لأن صور عمل بسبب كثيره لا يسمح الحس
عرضها بصورة مفصلة ولكن قد نفس ما تم العمل على ما فصلناه في هذا
بحث ومن حدود بحرية في سدرها في حد البحث .

أولاً - حفر لبر وما يساببه في البرغاب في المسجد :-

في حفر سر في مسجد فصفحة خمسين ومائة في أحد المسؤولين
بحفرة صحن بديه أن يستد به حد ومات وكذا حكم من على فديلا
فيسقط على حد فديت به حضور بعض منه ما و كان في هل الحفرة
و قد به نفس بديه رسا في مسجد فلا صفا عليه لأن بجور سرخي
يداني صفا () وعند سماعه لا يجب انصاف د بأن بأن الإمام
لأن الفعل من أجل مصلحة المسلمين (٢) .

ثانياً - حكم بديه بسبب الجور في المسجد :-

في حفر في مسجد بسبب وعمر به حد ماره ضمن بقالين بديه
عذر حفر وب سعودي به ولا بديه د بأن الجور بقره غراب أو
بصده لأن عدا نفس صبا لا بدي فيه - حد عبداني حفره وعبد
بصاحبين لا ضمن سواء كان حفره بصله ؛ بقره لأن الجور في
مسجد صبا و ك كحفره في به ولا في حفره المسجد شرع للصلاه
لا رسوم و يحدث فيه (٣) .

ثالثاً - تشييد القنابر :-

من سيد بقره صفة عن بقر عام و بصفه ساجد عابرين ضمن

(١) نظر الفتاوى بديه من ٤٥ ج ٦ واهو البحر الرائق
ص ٤٠١ ج ٨ .

(٢) انظر معني المصباح بشرح مني ص ٨٤ .

(٣) بدائع الصايع ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

ولا يتضرر في الحالات التي يمكن التحرز عنها .

٢ . ثم سقط عن ضمير اخصام حمل كان يمكن اسخراجه من مملوطة
فصر دغير كان حملان صامس (١٠) .

حاصلا - حكم الدية في عدم تنظيف الحمامات العامة :-

بحسب دية على صاحب حمام ان يدخل رجل نكاحا ورائق بسبب
الحدود من غير غسل لأجل امر كنه قبل يوم لا يواحب على صاحب
حمام ينصفه كل يوم في عدم بدول نقافة صبي لديه او ارش من
رشي وعطيت وحمام (١١) . و كور سري ب من وضع الصابون والحناء
في موضع مرور عبيد صبي ديه من رشي بها (١٢) حصول لعدي
فيه في وضع ما يسبب الضرر في غير محله .

سادسا - حكم الدية في حوادث العمل :-

اذا امر رجل عاملان في صاحبه فسقط منها شيء على الآخر صبي
دفعه لآخر في من غلب بسببه (١٣) . و اذا اكسرت عجنه مأكلة وعطيت
ب عجنه صبي صبي لآخر لانه وقع في حفتها (١٤) .
وتضمن الحد ما يهتك من عبي او عصب او حاسة د طرق حديده
وكان في حادثة بعد ب سراره فعمل عقوب وعطت لها احد ما لو كان دخل
حديده وعبت الى ب لسر فلا ديه بسبب هذا لان الحداد لم يصدر منه
لعدي على المارة (١٥) .

حوادث العمل في القانون

في القانون - من عراقي سائر كل من كان تحت تصرفه آلات
ممكنة ان احب امر دغير بسط عدم تجده لحظته دية من
حدوث الضرر مع عدم لاجلها ب ب من احكام حاصه (١٦) . ونقصه بالآلات
ممكنة ذلك ان يسيرها ب ب دية ان كان مصدرها كالكهرباء
ولنجد ونقصه دية ولديه الساقطة (السلاط) و محروقات كالمقط

(١١) انظر احكام عدم من ب ب مكرت ص ٣٣٤ ج ٢

(١٢) انظر ممي المحتاج ص ٨٧ ج ٢

(١٣) انظر جوهر النظام ص ٦٣٨ ج ٣ .

(١٤) انظر الفتاوي الحيرية ص ١٨٧ ج ٢ .

(١٥) انظر الفتاوي الهندية ص ٤٣ ج ٦ .

(١٦) انظر م ٢٣١ ق م ع .

ومستغله ومعجم ومنازل ثلاث ميكانيكية السيارات وإطارات والمفاطرت
 واسمى أحبارية وآلات تحريره ومصنوعات (١٧) * ومن الأشياء التي
 يطلب حمايتها انكافيه الخاصة بوفده من صرورها سلاك لكهرباء ونايب
 الماء و مواد متفجرة * وتسلل كل مؤسسه يعود بسبب حدوث الحضرر فيها
 عن تعويض كما حكمت المحاكم عرافته (١٨) * وتسلل حراس الألب
 ميكانيكية عن الضرر الذي تحدثه ناخير في العاين المدي المصري ما لم
 يكن سبب حدوث ضرر عود حسيه مع عدم إحلال ما يور من احكام
 خاصة (١٩) * وقد الاسناد عرقه (نفس الشرح فيما يتعلق بالمستوله
 عن لحدوث أبر اسفين لمصري (م/١٣١) وللفين الوالوي (م ١٥٢
 و ١٥٣) كما اسع مذهب بعضه الحديث في فرنسا (٢) *

ونعم عند المسئوله في هذه الحاله عن حرس احبي دون ذلك
 الا يسمى بموجه لا صلاحت بسبب الاحدي (٢١) * ونفس القول
 يرد في ... ١٩ على ما نص عليه سابق المدي المصري *
 وكرر ... ١٩ على ما نص عليه سابق المدي المصري *
 شرطين :-

- ١ - ان شخص حرسه سي، مختص حرسه عماله خاصه او
 حرسه ذات ميكانيكة *
- ٢ - ان يقع الضرر بفعل الشيء (٢٢) *

١٧ - صر الشرح في شرح قانون مصري ج ١ ص ٥٢٤ الاسناد
 عند محمد حكيم

(١٨) توصيت مرقه مصادفه نسخة بفتح سلك كهر باي شركة سموير
 وعود كهر بايه الجدهه بعدد اود ظهر من التحقيق الاصلاني
 الذي قامت به سلطات التحقيق بفتح ذلك لسلك كال سبب
 بعده وفي وفاة نائب سبحة مصر شدة فحكمت بحكمه حرا
 عند موته بغير نفس وصدوب محكمة الجير لحكم في
 ٣١-٩٥٦١ نقلا عن الاسناد الحكيم ص ٥٢٤ *

(١٩) انظر م (١٧٨) ق م م *
 (٢) نص القانون الذي نصري جديد شرح مفصلا على الخصوص
 ص ١٢١

(٢١) انظر محمد علي عرقه ص ١٢١ *

(٢٢) انظر الوسيط ج ١ ص ١٢٢٨ *

الباب الثالث
مقادير الديات

*

[illegible]

- ١ - الفصل الاول - الباب الثاني - مودى عبد المدينة .
٢ - الفصل الثاني - مودى عبد المدينة في الاحمدية على النفس .

١٨. صلص من روم و شبهه و لخط في ثلاثة مباحث .

- ٣ - الفصل الثالث - دية المرأة .
- ٤ - الفصل الرابع - دية غير المسلمين .
- ٥ - الفصل الخامس - تغلظ الدية .

الفصل الاول

المال الذي تؤخذ منه الدية

... فمما عده بعض من الأهل صاحب المصنف لآل في حواس المال
... وأما صاحب المصنف في أمر الدين وبعثت المال في
... صفة المال الذي تؤخذ منه الذبة .

المبحث الاول

اجناس المال الذي تؤخذ منه الدية

عند العثفة ،

قال له يا فخر الله لك عدد لاعام اي حصة الاكل = ثلثهم والآخر ثلثهم
 ثم حاسب له وكتب محمد في ١٠٠٠ ب ١٠٠٠ حاسب بوساطة المال الذي

يوجد منه نسخة فيصنيفها على تدراسهم وانداسير والاسم النسر والعسم
 وحصل (١) - ونص النكاساني على هذا الحكم (٢) وبعض السرحسي جعل
 من ذلك لادب من احواله - وندراسهم وانداسير معاً لها بقوله
 (ثم لا عدس لنسر والعسم في قسمه لمختلفات اصلاً فهي مسربة الدور والعسم
 وبحوري وهكذا كان سمي ولا تدسج الاصل لا ب لادب شهرة فيه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك القيس يثبت في الاسل
 حاصلة (٣) - ولم يفرق السرحسي مع نكاساني في احد قوليه في نسخة
 لادل واندراسهم وانداسير الى ابي حنيفة بل دعي اسر في موافقة ابي حنيفة
 لصاحبين في جعل الاصناف الستة ام لا تؤخذ اليه عنها حجة السرحسي
 في ذلك بقوله (وقد ذكرنا في كتاب المعادن ما يدل على ان قول ابي حنيفة
 كقولهما فانه دل حاصلاً الذي من اليه على سر من ابي شاه او على
 كثر من هاشي نقره او على كثر من ماشي حبه و سحر اصبح فهذا دليل
 على صحة رصاف في هذه صورة مقبولة بما عني عندك) (٤) -
 -
 فيكون الورود عن ابي حنيفة روايت عند السرحسي رواية مخالفة لصاحبين
 ورواية موافقة لروايتهما (٥) -

الحمد لله رب العالمين

دال ای حسیه :

[illegible]

- (١) انظر خزانة العقه وعمود المسائل ص ٢٥٧ .
- (٢) انظر البدائع للكاساني ص ٢٥٢ .
- (٣) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٧٨ .
- (٤) مبسوط ج ٢٦ ص ٧٩ .
- (٥) المبسوط ج ٢٦ - ص ٧٨ .
- (٦) بدعي لصانع - ج ٧ ص ٢٥٣ .

قطع عند رحل علي عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - قصي عليه نصف
 يده خمسة ذك درهم ، ٢٠ وقد خربنا على آثار بقصده رأيي في حبيفة
 فقد عصب هذه الأثر على ابن زبارة وبنو عكرمة ومنها قال ابن دوق
 عند علي عمرو بن سعيد بن سفيان بن جندب عنده الله بن عمرو ، بن رسول
 لله صلى الله عليه وسلم - قصي بن دوق حص فدية حاة من الأس ثلثون
 بيتا محاص ١٩ وثلثون بيت ثوب ٩ وثلثون حقه ١ وعشرون بيت
 ثوب ١١ ذور وأخرجه أبو روث من حديث محمد بن راشد عن سليمان
 بن موسى وقد وثق ، وز أساني في عهد الحديث دل ، فكان رسول
 الله - من - قومه على أهل القرى مائة دينار ، عدلها من ثوب ودومها
 على أهل الأس د عت ربع في قيمتها ود هانت بعض في قيمتها على نحو
 الرمال ما كان فبيع قيمتها على عهد رسول - صلى الله عليه وسلم -
 مائتين من أربع مائة دينار ، ثوب مائة دينار وعدلها من ثوب ١٢٠
 وذهب مسيح شمس بن بخاري ، أخرج أبو ذؤ عن بن عباس
 صلى الله عليه وسلم - رجلا من بني عدي قبل فحمل رسول الله - صلى
 الله عليه وسلم - دية النبي عكرمة بك ، وعبد اسوددي صرح بها اني
 عشر ألف درهم .

دليل الصاحبين :

دل تكاسي . يوجد أدبه عند صاحبي من ستة اجناس الأول
 وينسب ونقصة وأسر وعلم وأجلل وأجود نقصة مبدنا عمر رضي
 الله تعالى عنه أدبه روى انه قصي أدبه من هذه الاجناس بمختصر من
 احتجاجه رضي الله تعالى عنهم ١٤ وقد بدأ شرحي ما ذكره تكاسي

(٧) المبسوط ج ٢٦ - ص ٧٨ .

(٨) لب محاص وهي دية أي كمد نسبه لأولي ودخلت في الثانية
 أسان العرب ج ٧ - ص ٢٢٨ .

(٩) بنت ثوب - وهي الأول التي اكتمت من عمرها مسبين ودخلت في
 النسبة الثالثة لسان العرب ج ١٣ - ص ٣٧٢ .

(١٠) حقه - وهي الأول التي اكتمت النسبة الثالثة من عمرها ودخلت في
 الرابعة لسان العرب ج ١٠ - ص ٥٤ .

(١١) ذكر في الهامش رقم (٧) .

(١٢) سبل سلام ج ٣ ص ٢٤٦ لجمع الأصول في حديث الرسول
 بشيخ منصور علي فاصف ج ٣ ص ١٠ .

(١٣) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣ .

وذكر بعض الرواية الواردة عن عمر رضي الله تعالى عنه وقال بها واحد (١٤). ثم نسب هذه الرواية إلى الصالحين كدليل لهم كما ذكر الكاساني جاء في مسبوته ، ثم بو يوسف ومحمد جد بطاهر حديث عمر وقالاً إن يدعي من الأصناف الستة ، (١٥) وقد ادعى اسرخسي لاحقاً على الرواية سي ارتدادهم ضد من توبه ، وقد قال - في قضاء عمر - بمحض من صحابته وهم خارج عنه حديثهم بحديث خلاف ذلك ، (١٦) وذكر عمر من شيعته من محدثي الرواية ورده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٧) وقد ذكر اسرخسي دليل لأمي حنيفة في تخصصه حال مدية احمد بن الحسن وأثرهم وادعاهم وهو شهرهم وورود لآثار فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم جاء في مسبوته اسرخسي (و هو حنيفة قال مدية من روى وأثرهم وادعاهم وقد سبهم لآثار تدل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حدث عمر من أثر وأثرهم ولعل في لاسد لآثار كتب مواهم فكان لآثارهم اسرخسي وأحد بطريق ليسر عنهم فضل روى بآثار كان مدية على وجه سبب ، فذكر ليدعي في هذه الأصناف ثمانية صارت مدية ، واعتقد بآثارهم لآثار بعض مدية مدية (١٨) وقد أبد الكاساني فيما ذكره عن رأي أبي حنيفة وأصحابه في دعواه من يوجد منها مدية من ثمانية المذهب العنصر قال أبي عابدين ، يجوز عندنا من سببه نوع وعند الإمام من إسالة لآثار فقل لآثار وأثرهم وادعاهم ، (١٩) وقد رد (٢٠) كاساني في تفسيره ملاحضه لبعضهم وقد ذكر صاحب الكفاية (٢١) في الفتح المسمى رواية مسبوته في سببه (اصناف لاسه لآثارهم أبي حنيفة وحيل (٢٢) برهان ادبى من حسن المراسل ، رأي كاساني في تفسيره وقد ذكر حلال الدين حواري كرماني ما ورد الخلاف حواري عن أبي حنيفة مع الصالحين

(١٤) المسبوته ج ٢٦ ص ٧٧ .

(١٥) المسبوته ج ٢٦ ص ٧٨ .

(١٦) المسبوته ج ٢٦ ص ٧٨ .

(١٧) - ج ١٧ - جميع الأصول في حديث رسول ج ٣ ص ١٠ .

(١٨) المسبوته ج ٢٦ ص ٧٨ .

(١٩) حاشية ابن عابدين ص ٣٨٦ .

(٢٠) انظر حاشية الدرر على الدرر ص ٢٨٩ .

(٢١) الكفاية على الفتح القدير ج ٩ ص ٢٠٩ .

(٢٢) مقدمة ج ٩ ص ٢٠٩ .

للعقود ثلاثة شروط استمرت (دون رضا المجاني واشترط الثاني رضا
الحق عليه) والله رخصت ما لم يوافق له لتكوينه هو معهود عليه في
يوم التكوين نفسه .

دلالة الامام الشافعي

سند لا يثبت سند من سند عني والله نفسه على ما ذهب اليه

الدليل الاول :

عنه . من المؤمنين عم (رض) ثم يلزم اهل المدن بالابل بل
بهم بقاها ولم يم من ابل في البادية بالقيمة بل الزمة بالابل وهذا
بل عن ابل قال الشافعي : اخونا
سليم بن خالد عن : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
سليم بن خالد عن : قالوا ادركنا الناس على ابل دية الرجل
سليم بن خالد عن : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
اهل البادية عن : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
من الاعراب : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
قال : وهذا بل عن : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
الابن : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
ولا وري : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
هذا اي والله عم ابل لا يثبت في دية ، (٣١) .

الدليل الثاني :

سند لا يثبت سند من سند عني والله نفسه على ما ذهب اليه
تؤمن عمر : صلى الله عليه ، الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
صعوبة وروا في عتيق رسول (صلى الله عليه وسلم) قال : شئت وحي
: احبنا وسلم عن من خرج عن عمرو بن شعيب عن ابل كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
وعدها من ابل : الله بن عمرو عن ايوب بن موسى عن
واذا هانت نقص من حبها على اهل البادية وحين ما كان ، (٣٢) .

(٣١) الام للشافعي الجزء السادس صفحة ١١٤ .

(٣٢) لام للشافعي الجزء السادس صفحة ١١٥ .

بدلين الثالث

سئل الشافعي عن ما ذهب به سعيد بن جابر في عهد حبيبة
لاول وثور حبيبة (رضي الله عنه) بعد نفيه قال شافعي «احسن
نسيم عن من خرج عن عمرو بن شعيب قال قضى ذو نكر (رضي الله
سبه عن من خرج عن من جاء وعقب من وقام به من الاسل
تستمانه دينار الى ثمانية دينار» (٣٣) .

الدليل الرابع :

« حرم مسلم بن الحجاج عن من خرج عن من طرد عن من
نه عن بقول عن من حرم عن من ومن بعده ما من الال
على الاعرابي والقروي» (٣٤) .

الدليل الخامس :

حرم مسلم بن حجاج قال بعد لعدة ابدية عاتية و
الذهب قال كريب الاعلى حتى لا عمر من اخصاب (رضي الله عنه)
دوم ابدل بغيره وانه «بصر قال ساء القروي اعطى ما له باقية
م عطى ذهب ذهب ذاك» (٣٥) وبعد حيدل لامام الشافعي
على صحته ما عتب انه افصح صرحه على ان يتوهم لا يكون لا دهم
وحد ذاك في سنة راء عور الال من وحد بعض منه وبصر على
حدني حصوب امان من دال منيرة حر حد ينة في هذه لعدة
ذل لامام الشافعي «بعد كنه واحد وذل ما وحد وقوم عند
الطور على ما وصفت لال من رة سي م دوم عده وه ر حد مثله
الا ترى ان من حرمه صنف من القروي م يؤخذ منه الا هو من اعوره
فأرعه من صنف حب دجه يوم يلزم صاحبه وقد يدخل وزيم
الال ان يكون عور من عده حنه لقوم عذبه و كذب موجوده عند
عده حينه لقوم و لال حنه والله اعلم» (٣٦) بعد هذ نرضي
بظهر الال لال الاساس في الال من تؤخذ منه دلة وندراهم
ويناشر فيه بها الال الشافعي م نحن الاشياء وحقر وادخل في

(٣٣) لام الشافعي جزء السادس صفحة ١١٥ .

(٣٤) الام للشافعي الجزء السادس صفحة ١١٥ .

(٣٥) لام للشافعي الجزء السادس صفحة ١١٥ .

(٣٦) لام - ح ٦ ص ١١٥ .

حسن ما أبدته وقد سري هو هو بلور به ذوي بني رواها السرحسي
 عن بني حبيقة قد اشافعي ، ربما روي هذا وصف من بنوهم من بدنه
 والله اعلم على ما عني به (قد) يزيد به لا يوم لا الدبير والدرهم
 ما لا يوم عرفت ان بها ، وو جز ب نفسها جعلنا على هل سقر
 وعلى هل بسند اسب - قد روي هذا من عمر كما روي عنه قصة
 بن بير و درهم - وحده على عن طعام الطعام وعلى هل اصيل
 اصيل وعلى هل جعل جود نفسه لان ولكن لاصل ما وصف
 لان قد عور فاعينه قصة ما لا يوجد ما وجب على صاحبه ورس
 دلت الا من بناسر و درهم = (٢٧) وقد تم بخلاف علامة كسري
 لأهم سافعي بن جدر ما الذي يوجد منه ابيه بالاس و درهم
 ولدنا بير بن سوري ، لاصل في ما بدنه عند سافعي و بن عور
 لائل ما وجد بنو من من من قصة فولان قال في انقدم يحبه
 عا بنو و بني عمر بن درهم ما روي عمر بن حرم ان رسول الله
 وصلى الله عليه وسلم ، سب بن هل بن في نفس منه من الاصل
 وعلى هل اصيل عا سب وعلى هل بنو بن عور عا درهم ١٠٠
 وقال في الجديد بنق منه ، لائل ما عا سب = (٢٨) وقد أبد لنوري
 درهم سافعي و سوري في الجديد ما عا سب لائل و درهم - م
 و بناسر ولكنه اسب بناسي بناسي و اسب عا اد اراد واحد
 منها عدل بن عا بن سوري و ولا عدل ان و عا و عا لا
 سري بنو عا عا سب - بنو و اسب عشر ابن درهم و الجديد
 و منها سب منه (٢٩) و عا ركبنا (بناسي بنو عا) الى قصة
 لائل بن سب في عا و عا - و عا سب بنو سب بنو سب -
 بنو عا بن عا لائل منها سب في عا عا عا و عا عا
 ري بن لأهم سافعي في الجديد بن عا على عا اشافعي في لقدم

(٢٧) الام للشافعي الجزء السادس صفحة ١١٥ .

١٢ - جدر - لسيرزي ج ٢ - ص ١٩٦ .

(٢٩) منهاج عا سب - عا نفس في عا - و بنو ص ١٢٦

(٤٠) من سب سب ركبنا الاضري بناس منهاج لظاسر وعده
 الحسن ص ١١١ و اسب بناسي بناسي على لهنج لاسي اخريد

لنق عا - ج ٤ ص ١٦١ .

سب بن عمر بن محمد المحرمي شافعي - لظعة الاخيرة

١٩٥٠ .

[illegible]

وقد سطره محمد سريسي خاتم حور بقدوس في قبة لاس
في دمشق واندما برصاة الحدي عنه او وية ، ما ذا رث محبي
عليه و حبي لا حار حتى وجود لاس فيجور به ذلك و قد حو لي
حد اعينه نال محمد سريسي العظيم (تنبيه : ان محل ذلك ما اذا لم
يصل مستحق في ان صر حتى يوجد لاس برم بدفع اماله
في الاصل - ان حسب القصة : ان وجد لاس وارث من اعينه لياخذ
لا ان لم يحب انك ولتصاب امر بالاخ بطلاق ما هو وجدت قبل
فصل بقصة لاس ان نفس به صرح به برسم وعمره بعدا لنفس
مختر (٤) ولم يصره رهنه رصاة حدي في بقدوس في القصة

(٤١) حاشیه استغفری علی شرح الحاشیہ سیدنا امیر غفری / ج ٤
ص ١٢١ -

بشر حاشیه درون طی سرج سنج ، سندان حمل ، ح ۵
ص ۶۱ .

تقریباً چالیس سالہ خدمت کی مدت میں ایک اعلیٰ مسیحی سربراہ
 اعلیٰ مسیحیت میں سے ہوں میں نے خداوند پر ایمان رکھا ہے ،
 ج ۲ ص ۱۴۱

نظر بهاء ابو فضل - بي بدی بصر وهو علی شرح
من هبة و مقرب العاصمي احتاجي سراج احمد بن الحسن
الصفهاني ج ٢ - ص ٥٤ .

انظر شرح العلامة محمد بن قاسم المغربي (شرح القريب
الحبيب في شرح الفاظ الغريب) ص ٧٢ .

و نظر تم به بر اختیارات فی معامله علام اعیان - محمد حسین زکری
لاریس شاعری ب ۱۳۳۲ هـ ص ۳۸۴

(٤٢) مغني المحتاج / ص ٥٦-٥٧ .

من الدراهم ودينارين وحسن جعل لأن الأصل لاسمائي في مال أدى
بوجوده منه وجوز العدول في القيمة بعد انقضاء لال (٢٢) ويجوز
رئي العدول من الإل في عمله وم صحيح بذلك شروطا معينة (٢٣)
وعد جعل الماورس لأن الأصل الأول في مال أدى بوجد منه
بديه وجعل الدراهم والدينارين لال وم يسقط شروطا معينة
في حصول القيمة (٢٤) ولقد عدا العرض وحسن حسن اتفاق لاسمائية على
كون الإل الأصل لاساس في مال أدته ودراهم ودينارين قيم بها فيما
يعدب في لأن واد يعي حادي وربي لمحي عليه بالعدول في
لأن في الدراهم ودينارين وم مكرم لأمام سماعي بقيمة معينة لأن
على قوة القديم

: 2301 اند - ۳

يقول بأنه مع استيلائه في بغداد حسن المال بالأهل والكرهم
والتأثير في ذلك ما جعلوا أهل الأصل الأساس في هذا المدينة
في لمع الحرس (وهو آخر الدار بسهم عائلة من أهل محمسة
رفقا بمؤيديها) وعلى حامي (الشرقي والمصري) على ديسار وعلى
لغرافي (على عشر بن درهم (س) يعني أن ذلك بعد وحدة على الشامي
والشرقي والمصري على دينار من ذهب وحب على العراقي ولغرافي
والشرقي بن عشر بن درهم بن على بن بديا بن عشر
درهما) راء من حلال حص يظهر أن شيخ الحرس يظهر إلى العبد
حي عارف بديها من بعد وقد ساء الحرس على البدوي الذي
جاءت بلا من حلال حرس على عصا لاس ويظهر في الشيخ الحرس
حسن أن جعل ما من حصة بميله إلى توارث عديها أهل السد
فإن بسج الحرسى . وعدم في حارس في أي أقدم كان من أهل لاس
حيث كان عديهم بن كاهن أسودى يدين بس عديهم لا يحصل مثلاً

(٤٣) نهاية المحتاج / ص ٢٠٢ .

(۲۴) بصر مقدس احباب، بحر براری، ص ۲۸۷ - ج ۳.

(٢٤) مصر لإحكام إدارته وجودات الدولة / أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري الحنفى القارى / ص ٢٢٢ - الطبعة الأولى .

(٤٦) شرح الحرشي ج ٨ - ص ٣٠-٣١ ، وانظر حاشية الممدى على
شرح الرسالة ج ٢ - ص ٢٦٠-٢٦١ .

فمن مكشوف به حجب على حاضريهم وهو لطاهر أم لا ؟ (٤٧) .
 وبم يجوز من حرسي عنه ، بده من غير لائل وإدراهم والداسير
 لأن الصلوات جمعوا على ذلك ، في كتب الأحكام لاس حرسي ، ولا مدح
 فيها لغير إذهب ونقصه من نياب وطعام وتمر حلال لاسي يوسف
 ومحمد وغيرهما ، لأنها قد مهدت في عصر صلوات على هذا ، وما
 من غيره فقد سقط بالإجماع على هذا ، (٤٨) .

وإذا كان لا بد من ما جاء في شرح حرسي من حيث ينظر في
 بده من غير عيبه في إسه في شيخ بدر ، وديه لحظ في
 من ذكر حرسي على سادس هو خلاف حاضريه من لائل
 محضه رشده ، (٤٩) وعند مو موافق رأي الشيخ الخطاب (٥٠)
 من في على إسماعيل وحرمي ، بده شرعية وهي أكثر من
 بداسير المصرية كما تقدم في الركاة ، (٥١) .

وقد جدد الشيخ محمد من جديد من حرسي مال بده كما
 جدد شيخ بدر وحرسي (٥٢) ، وقد أعاد الشيخ روي بده
 بده من غير عيبه ، قال ، قال مالك لاسي إجماع عليه بده
 لا على من إسماعيل من في بده لائل وده من من اللواتي بده
 ولا وده من من إذهب وده ولا من أهل أور بده ، (٥٣) .
 وقد قد من بده ، وده أور بده من إمام مالك أي تصد على
 بده من مال بده لائل وإدراهم والداسير (٥٤) وقد ذكر أن
 بده من بده لائل في مال إسماعيل بده بده وبده
 وده إسماعيل بده من بده حرسي على بده وده موافق بده .

-
- (٤٧) ١٢ - الأحكام لاس لحرسي ج ٢ ص ٢٧٦ و نظر عن الرسالة
 ص ١٣٩ لاس من بده بده .
 (٤٨) شرح الحرسي ص ٣٠ ج ٨ .
 (٤٩) شرح البدوي ص ٢٦٦ .
 (٥٠) بده لائل ص ٢٥٦ ج ٦ .
 (٥١) شرح البدوي ص ٢٦٧ .
 (٥٢) قوانين الأحكام الشرعية ص ٢٧٦ .
 (٥٣) شرح البدوي على بده إمام مالك ص ١٧٦ ج ٤ شرح البدوي
 ص ٢٦٧ .
 (٥٤) بداية مجتهد ابن رشد ص ٤٠٣-٤٠٤ .

دلیل الثاني :

ب اسمي - صلى الله عليه وسلم هوش نبي دینه العبد واحفظ
لنفسه نفسه رحت بعضه يد جملی شد فی غیر الاول والا له بد ملط
حفا لآدمی فكان متعبا كموص الاموال (٦٨) .

الدليل الثالث :

جنت عمرہ میں مسجد نبوی علیہ السلام میں اور پھر وہ
 وہاں سے بھی حج کرے گا اور وہاں سے بھی حج کرے گا
 کہ حج کیا ہو گا اور وہاں سے حج کیا ہو گا
 (۶۹) ۰

تدليل الرابع :

قد روي به كتاب بغير رسم قبل ان تغزو بمسايه آلاف درهم حين
كتب ابيه عليه الف (٢) وبعد سبب ذلك اس فدية الهندسي على
الاولى اصل الاصل في حال بده مع الحاشي او بده عدل الى
الاول من اصبوح حكمة اخرى في حال الحاشي لحده الاول و
يقول الحاشي مع حاشي بده و به و حاشي ابيه دا اقدم وجود
دل في بده فاب من فدية الهندسي و ادا و اما ان الاس هي الاصل
خاصة فهي من عليه ابيه سببها في حاشيها سببها من اعيان
و بده رد عدل عنها في غرض فلاحر بده (٧١) وظهر ان من
حلال ذلك فدية بده رسم بده و بده اورد محمد بن
عبد الوهاب في حاشي على قطع رويه فحاشي بده في و بده من
فداه و بده مع رويه الحاشي بده حاشي في باب بده و بده الحاشي
و بده فاحش لابل و بده و بده و بده و بده و بده و بده
على الحاشي عليه او بده فبده و بده على الكبريات في الحاشي (٧٢)
و بده شكر باقي الاس الحاشي بده بده رويه ان بده الهندسي
في حاشي لابل و بده بده بده بده بده بده بده بده بده

(٦٨) انظر الشرح الكبير ص ٥١٥ .

(٦٩) اشرح الكبير ص ٥٩ .

(٧٠) انظر الشرح الكبير ص ٥٠٩

(۷۱) انظر اشرح الكبير ص ۵۱۰ .

(٧٢) نظر حاشية محمد بن عبد الوهاب على التلخيص / ج ٢ ص ٣٧٨ .

سنة ألف مبالغ ذهب و اثنا عشر ألف درهم فصدته أخته الخمسة فقط
صير لها دأخضر من عليه ذبها يوم (٧٣) وكان روي أبي
وردع بن عبد الوهاب مرحوجه ورواه راجحة عند الجبالة صي
برويه التي ذكرها ابن قدامة المقدسي وراجحة لأبيح المردوي جاء في
الأصناف (٧٤) من محي في سرجة وهذه برواية أبي لصحيحة من
حيث الدليل (٧٤) .

٥ - عند الشيعة :

جمع جمهور فقهاء الشيعة على أن أصول مائة الألب وندراهم
والدنانير ولسر وانهم وحدث ولم يرد على هذه الأصناف الستة من
طعام أو حيوان ويجوز استعاضة من فقهاء الشيعة هذه الأصناف الستة
بالعرف بمعنى أنهم ينظرون في مائة أشهره في عدد ورويه
عنه لأصناف ستة كان راجح لأسرها وهم يحددون ما عرف مشهور
في هذه مائة سنة في كشف اللثام وفي مقدسي ذكر أن اثنين من
صنف واحد من سنة واحد وان كان من اصحاب خمسة فمسرة آلاف
رهم حدث وان كان من اصحاب لابل فمائة من قيمة كل واحد عشرة
دينار ورواه ابن أبي شيبة كان من اصحاب مائة سنة كل واحد منها
خمسة دنانير وفي سنة كان من اصحاب لثام فمائة كل واحد
دينار واحد ورواه ابن أبي شيبة كان من اصحاب الجبل مائة سنة كل واحد خمسة
دنانير وغير كل يعبر صحت سنوات (٧٥) .

وقد أمد صاحب جواهر كلامه لأحوال السنة المذكورة أعلاه
وقصص عن جوارح دينها خمسة عشر بالأحلاف ثم سبب رأيه إلى
بعضه وكسب منه وفتح بعد ذلك في كتاب السيرة لإمامية (٧٦) .
وذكر أنحنى هذه الأصول سنة ولم يذكر رأي مخالف في ذلك (٧٧)
وقد عني الطوسي على ما في تحصيل ما أنى مدونه جاني أو
وبه وجد يذكر أن الأصناف الستة المذكورة أما قال الشيخ الطوسي
أنه سنة صواب عن ابن أبي شيبة من لابل وعلى هل الذهب ألف

(٧٣) نظير مسوق لأرباب ص ٤٢٨ .

(٧٤) انظر الانصاف / غلال الدين المرداوي / ج ١٠ - ص ٥٨ .

(٧٥) كشف اللثام - طبعة غير مرقمة .

(٧٦) جواهر الكلام - طبعة حصرية غير مرقمة .

(٧٧) المختصر المفيد - صفحة ٣١٩ .

[illegible]

وقد ذكره عبد الله بن الحسن في كتابه "الخصائص" على نحو
 أبي الحسن عليه السلام في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية تصح
 على وجوب فتح الحاء في كلمة من كلماته يعرف عليها حال في المعنى
 وسبحان من أسكننا في الدنيا والآخرة والحبس المحض الموصف هو
 المشهور بإصاها المخصوص بالعدالة والبر في نفسه بل بعض الذهب
 واعتقدته على صحتها لأنه لا يرد عليه من غير أن يكون له
 (الأول) (٨١)

دليل الشجرة في الاول الجزء -

منه في الأرمينيين في هذه الأسلاك ، كما أنه في جوارده

- (٧٨) نظر الخلاف للطوسي الجزء الثالث صفحة ٧١ .
 (٧٩) انظر شرائع الاسلام - ج ٤ ص ٢٤٥-٢٤٦ .
 (٨٠) قصة حبة في - ج ١ مع نسخة لمسة السعد رضى الله
 عنه الجزء الثاني صفحة ٤٢٩ .
 (٨١) قصة حبة في - نسخة المصنفه بنسبة رضى الله
 عنه الجزء الثاني صفحة ٤٣٠ .

مائة من الابل فاقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فرس على اهل
بدر مضي بكرة وعلى اهل الشيباء اربع شاة فيه وعلى اهل لصبب مضي
دراهم وعلى اهل بؤرة مائة درهم وعلى اهل الجمل مضي
جمله (١٢) - ولم يجد منه روي في الصحاح سبعة بخلافه

وقد روى الرواية المذكورة أيضا أبو جعفر الحسيني نقلي تفصيل
وسم (٨٣) * وقد ذكرت هذه رواية في وسائل شيعه عن تحصيل
الشريعة من غير ذكر مستند (٨٤) *

٦ - عند الزيدية :-

[illegible]

به د ذکر اشباح و اشیاء غیبی و اصول اخلاصیه و مذهب و کفر
احد و غیره و این کتاب در ۱۲ مجلد است و در هر مجلد ۱۰۰ صفحه است
و در هر صفحه ۲۰ خط است و در هر خط ۲۰ حرف است و در هر حرف ۲۰
نقطه است و در هر نقطه ۲۰ ذره است و در هر ذره ۲۰ اتم است و در هر اتم ۲۰
مولکول است و در هر مولکول ۲۰ یون است و در هر یون ۲۰ پروتون است و در هر پروتون ۲۰
نوترون است و در هر نوترون ۲۰ کوارک است و در هر کوارک ۲۰ لپتون است و در هر لپتون ۲۰
کوارک است و در هر کوارک ۲۰ لپتون است و در هر لپتون ۲۰ کوارک است و در هر کوارک ۲۰ لپتون است

(٨٢) دة لاهم جعفر بنادق كرسى : مسند ابن حجر بن عسلة (ج ١ ص ٢٥٢)

۸۲ من ۱ حشرہ عقیدہ و حشرہ ۱۰۰ ہزاروں عجمیوں میں اجماع میں
میں ۱۰۰ ہزار اجماع - ۳۸۱ = ۱۰۰ ص ۷۸ ط ۴ در کتب
۳ ملاحظہ

٨٤. ١. بل شدة و
 وشمه حو به عبر مروة (كتاب الدواب)

٥ = ٢٧٢ = ٨ ح١ ح٢ ح٣ (٨٥)

(١٦) من جوارحها ، ذواتها ، من جهة البحر الرخا

ج ٥ من ٢٧٢

بحيث الجاني في دفع ما شاء منها ولم يذكر الايل .

وقد ورد مصعاني بذكر حاموس ثم ورد حاموس عندنا في
مذهب اخرى . جاء في راجح مذهب ، يقرر الدية من اياك ، البهر
ماسا ورو حاموسا ومن سبوا احيى من ذل ثاب منه من المذهب
وحبها مذهب و ثاب عنه وحسب عسرو آلاف درهم ، (٨٧)

عنه صواب لاربعه عندنا ايما اصول بخر احيى فيها ومها
ودفع ، رد من رده في لاربعه ورس في راجوع بعد لادير ك ، ان
لمس للمحلى عليه ورو به وحسب ورو بسبم دية الا من صنف واحد ،
ادلة لزيدية :

ذكر اصحيح الشوكاني من محمدي يزيدية احدث في حال
الدية منها -

١ - (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد بن السبي (ص) قصي
بن قيس حدثنا في ما به من ذل لايون رب مخلص وثلاثون سم
ون ونداء حبه وعسره سي بون ذكور ، رواه الحنبله لا اسمرهني .
في ذل شواهي في بخرميج مذهب ، سبك عنه بو ذل ورو المندري
في سباده عمرو بن شعيب عن ذل عمرو بن شعيب نفاة لا محمد بن
رسيد المنكحوني وقد اشتهر في مذهب و سباني وصنعقه ابو حسان
وابو ربه قال الحنلي عند حد - لا يعرف حله اقل به من
مذهبها) (٨٨)

٢ - عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد بن السبي رسول الله
صلى الله عليه وآله في المذبح على من ليه لاني برة ومن كان عقه
في شدة ابي سبه رواه الحنبله والترمذي ، (٨٩)

وقد محمد بشوكاني محمد بن حماد بن السبي في حديث وساق دية
في صححه اسماه منها (احدث عمرو بن شعيب في سباده محمد بن
اسيد بن دثقي المنكحوني وقد يكتف به غير واحد ووثقه جماعة وهذا
بدي ذكره بصنف عيب بعض احدث وهو حديث طويل ساقه مجموعه

٨٧) الناح ايرام لاجلام لمذهب ، ص ٤ ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ط ١ .

٨٨) من الاوصار للشوكاني حقه بسابع صفحه ٨١ .

انظر سنن بي داود - صفحه ٤٩٠ .

٨٩) من لوطا لمذهب كسي آخر ، السامع ص ٨٣ .

انظر ايضا المستعنى من خيار المصطفى ص ٧٠١ .

٨ - عند الظاهرية :

في طبع من حرم منه شيء من ثوبه لابس وحده الأصل الأساس
في مال له في المذهب حرم منه شيء من ثوبه لابس وحده الأصل الأساس
من الإبل أو قيمتها وإن عذمت لو حلت فقط » (٩٤) .

وقد جاء في باب مدبر نفسك انما عرفت خدمتها بخواني
خدمت محمد بن بكر حماد فاعلمت خدمه صاحب من ابرهه عني عن
سماط بن رزاهان ساه على عبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اسلمه فانه من ربه فاعلمت خدمه وعلمت من خدمه وحسنه
وعلمت من خدمه وحسنه وعلمت من ربه وحسنه وعلمت من
لسون (٩٥) =

[illegible]

و قد ورد في الحديث ما في سنده من أن عبد الله بن مسعود
 ولم يذكر مؤخره الحديث .

المعارضة والترحيل

من حیثان عمداً جرمش من آن لای ولد اهرم والد نامبر اصصوار
باید که بی حاشیه و نهات حد اشعاره لای لای نامبر اسماعیل جمال
ذال بود ذال زمام وجه اسمیت مادر هم و بدنامی و کدک اما کله
و اهرم بخا و نه کدک من حسب عموقه انصارف علیها فی عمر اهرام
لحماسی جمال مع من هذه صبور بلاله - وقد بقى الحورج مع بي
حده على وجهه عالم به دایه و بدنامی +

و قد علمت اني قد اصبحت في هذه الحديقة ، من بعدة
التي هي في هذه الحديقة ، و قد علمت اني قد اصبحت في هذه الحديقة ، من بعدة

(٩٤) المدخل - ج ١٠ - ص ٤٨٦ .

(٩٥) الديات للصبحاك صفحة ٣٤ .

(٩٦) انوار سید: اربع صحفہ ٦٨٦ راقع السیاسی لاجہ لسانی
ص ٤٤

اجعل وقد جعل اسبغ لأمانيه الاصول اسسه خاصه لعرف تاهرين
 و بعينه شعرك عدي في عدد . قد عمد كل مذهب على اداة بعينه
 ذكرها في موضعها وراي الذي ترجحه ونسب به راي لاهام اشافعي
 اور في لام فقد جعل اذن لاصل لاساسي وم عده وم تسبل
 وحتس واهلا وقد جعل اخر من لحدقة لادل وصل لاساسي
 . كذاك لسم حسني و . سب لان والانداس و مدرهم وحديث صححة
 لاصناد ذكر بعينه في امان اذن يوجد به لده عند يوده
 . صاهره . رجحه راي ساهي او . في لام لا ساهي مع بواه
 وده عن امان . راي من غير امان . لا ساهي رحي . به بعينه
 عنها ذكرها في امان اذن يوجد به لده عند اشافعية وم يقدم
 حده من غير من . لا امان لعل . لاي اصاه . به ارتفع
 لاسعار عده به ب ارمهار عباد لافضاده في لدوه لاسلامه لاسيه
 وان لان كات راي اصحراء وم كات مودحات و رده . الجاه
 و سبب كمال فضله كره امان من المؤمنين عمار . راي
 حده لان وده هم والانداس . غير رايهم والجد . قد نقل به
 لحر و حس . لاي عض عده . محسبه عدم الا رم بعينه الاذل
 لحدقة راي . و سبب اذن راي حاه في تفسير الطبري « وان كانت
 عده امان من من امان في . لجه العمد عده لاف دارا
 وعليه علماء الامصار وقال بعضهم ذلك . م عن عمر - راي الله عنه -
 اذن عن من عده واه حب . موم في كل راي فيمها ادا
 عدم لامل عده عده . لحدقة . لاي شار حال ثنا عند مرجح
 قال ثنا ميفان عن ابي بن موسى عن مكحول قال : كانت اليد ترفع
 وتحقق فيه في راي الله . صلى الله عليه وسلم - وهي ثمانية دسار
 وحشى عمر - راي الله عنه - بعد ثمانية ثني عشر الف درهم او

الف دينار • (٩٧) •

ويجب الاستدراك في جعل الأصل الأساسي في المال
أبدي توحيد منه (٩٨) ودان أبو داود عن عطاء بن محمد بن اسحاق
روى ما رواه علي بن حماد بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن
ابن سنان عن أبيه عن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن
عطاء بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن
عطاء بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن

(٩٧) تفسير الطبري - ص ٢١٢ - ج ٥ •

(٩٨) العقوبة - محمد أبو وهرة - ص ٦٣٩ •

(٩٩) سبل السلام - ج ٣ ص ٢٤٦ •

المبحث الثاني

في وزن الديمارِ الدرهم

في الديمارِ و درهم من صوب ابيه كما رأينا في الفصل سابق
و نعلم ان دالاً عن الاول في عينة وقد حسبنا الساعية و حقيقة في عدد
درهم فحفظه ارمم ساعية في عمر الما من الدرهم و حتمها اسو
حتمه عشرة آلاف درهم و من سبب خلاف هو خلاف دينار في الوزن
فاد حسب دينار يعني في وزن حسب ما نقاده من الدرهم
قصية

قال برنعي - حصل ما روى عن وزن خمسة و ما روى عن وزن
سنة و همدان - درهم في زمان رسول الله (ص) في زمان عمر (رض)
في ما حكاه جابر في - ان تركه فيه قال كوت الدرهم على عهد
رسول الله (ص) ثلاثة و حتمها وزن عشرة أي عشرة في وزن عشرة
- و هو في - دينار و ما في وزن سنة أي عشرة منه وزن سنة
- و في - دينار خمسة و عشرة منه وزن خمسة دينار فجمع
عمر (ص) في - ما في حتمه ثلاثة درهم فصار المبلغ المصنوع
درهم فكتب عند - عشر و فراط فوز عشرة يكون مثله
عشر و في - صوب سنة و وزن سنة يكون نصف الدينار
عشرة دينار في عشرة و في - و في خمسة يكون نصف الدينار
فيكون مجموع سن و في فراط فاداً جعلتها اثلاثاً صار كل ثلث
ربعة عشر في - و هو الذي قال عنه درهمهم فاد حصل ما روى
عن وزن خمسة و ما روى عن وزن سنة اسو (١) و رأي حقيقة
حاصل برنعي - صلي الله عليه وسلم - خمس ليرة نصف عشر
الدنة حتمها درهم و في - صواب تركه عشرة دينار من الذهب
فيها ما من - هم من خمسة و في - كل عشرة درهم تساد في
تساراً و جدا (٢) - وزن دينار من ضرورات في يعني عشر
و صوب - معرفها لاساً و اردنا بطنس لانه ضيقاً عملنا في نقصه
في اهم يجب في تسيرها عو ما و ما لاسية و في الاول في زمانه قد
يعادل اثنا عشر اذ حتمه في عشر خمسة آلاف دينار و تس لاس ثمن البعير
و حتمه صوب - لاساً و في - لا يصلح ما في بحيرة في ذلك .

(١) سنن الحنفي - برنعي - ج ١ - ص ١٢٧ -

(٢) تنس جعفر - برنعي - ج ١ - ص ١٢٧ -

١٠ المؤرخين والاقتصاديين في وزن الدينار والدرهم :

ذكر اقتصاديون ومؤرخون زهاء كثير في وزن الدينار القديم .

أولاً - وزن دينار سنوي ٢٦٥ غم أي ١٦ حبة وهو يسوي

وزن سنوي بعد ذهبي الذي كان سائداً في بيزنطة في العصر
ثاني (٢) .

ثانياً - وزن دينار من ذهب من ذهب روم صغير في خابلية ولا
سليم فالدنار من حبة عند سب من هرون بصرانه اسيرطي سنة
١٦٠ م. وزن حبة بصرانه لاساري خاص و يختلف في الوزن
عما كان وزن حبات من بصرانه حبة قبل الاسلام وهذه
جميع حبة (٣)

ثالثاً - ان حبة ذهب سنوي ١٤ مرة من حبة الفضة والدينار
ذهب سنوي ٢٢ درهم من درهم الفضة شريفة لحنضة ، هذه
ما ذكر في سنة ١٠٠٠ م بصرانه حبة اسمية فيما بعد يهبط حبة
وزن دينار من بصرانه من حبة الفضة ١٦ في حشر من دينار ١٢
دينار وفي ثامن درهم حبة درهم فكل حبة الدينار يسوي
حبة درهم كذا دينار عشرة درهم وزن الدرهم منها مثلاً لا

وحد أي كوز دينار فيكون حبة الذهب ١٠ حبة كسنة —

١٠

قد تعدد في وجر خلافه غير انما بعدد وعلى كل كانت لقيمة
غير من حين لآخر (٥) .

رابعاً - اسول سنوي ٦٥ حبة أو ٢٥ غم ونهدا عشر النقال

والدينار مترادفين (٦) .

خامساً - صحيح ، حاج اسير سنة ١٠٥٠ م مع مقدار الدينار

اسيرطي تماماً وهو ٦٨ حبة أي ٦٠ غم ١٠ غرام وهو يعتبر اصل لدينار

٣٠ سكرات الرزم ٦ و ١٥ و ٢٥ (١) الدينار لاسلامي اكتب

كذلك من ص ١٥٧ نقلاً عن صحيح سكة — عمار حنين فهمي

(٤) انظر بزرقي — الكرملي و ليلادري — الكرملي ص ٥ نقلاً عن كتاب
أشعور حردية — هام اسباب الكرملي .

(٥) سبب حبة حبة سوزر (المجلد التاسع) سنة ٩٥٣ ص ١٦

(٦) يوسف عسمة حجة سومر (المجلد التاسع) سنة ٩٥٣ ص ٩٩

المبحث الثالث

صدقه المال ادى تؤخذ منه الدية

سروط اجتماعية في الألبس ووجهة في بعض العهد القديم
خلفات وحنيفة هي أحاطن وسبب أحمل عندهم يتغير هي على التجربة
نصفه حمل خيطو ناب (١) وجم يسروط اجتماعية هذا بشرط لا
يحمل قد يكون موعودا بسبب سماح البعض إلا أن اشتراط يحمل فيه
رباه على إمامه فإن تكاسري (وفي بعض الأحوال الزينة على ثأله
لأن يحمل من من وجهه ثأسي) أن ما في في أقرب إلى الفيلسوف لأن يحمل
معنى موشوم لا يوجب عنة حمله فإن سماح طلي قد يكون محمل وقد
يكون للبداء ونحو ذلك (٢) -

وقد اشترط لسنن فيه في لابل اسلامه من الامراض و...
 والا يجب على الحامي بسنن اهل من عمر الابل سي يسكنها حاد في محضر
 بري . فان ساء (ي لابل) عدا او حروا فيل ان ديت صحيحا حين
 على فلوئها في عورت لابل فليسها دناير و درهم) (٣) وقد اشترط
 اسلامه في لابل من دعوى البر كسي و ثاوري و سوري (٤) و...
 بوسع لرمي في صفه لابل مداف بخاني بسنن الابل التي تره بعد
 اسع حاد في يده شحاح و لا يفل في بل اديه عيب لما يست ابر
 في سح) (٥) وقد اشترط سحر في هذا الشرط معتبدا على دليل عقلي
 عينا اوجه عريف من بل اديه و سن ما كان وجبا من اهل الزكاة وعن
 بحر و ارفاق في كفارت حاد في حاشية السحري ، لا يدل في بل
 يده عيب حاد سب ارد في . يبع وان كانت اهل ان كرمته عيبه لان
 سرح اصفي فوصف اسلامه و حاد دك راة تتعدي من لابل
 و حاد كفارة نصا ان مصيرت تحدث لروا من ارق يستس
 و غير فيها اسلامه مما يور في عمل و لا غلاب الا نوصا لمسحوق

(١) معني المحتاج ح ٤ ص ٥٢ و هو حاشية العدل على شرح الملهج — ح

لقد كان العمل جـ ٥ ص ٥٩ .

(٢) انظر الكاساني ج ٧ ص ٥٤ .

(۲) نظر مختصر امری مشہور یک مثنی کتاب الام ج ۵ / ص ۱۲۸

(٤) انظر نهاية المحتاج ج ٧ / ص ٣٠٢ .

(٥) نهاية المحتاج لشمس الدين الرعيلي ص ٣٠١ .

بدلت ، (١) * وقد ذكر الجعري ان الواجب على الخاني تسليم لابل
 سي يملكها عدلته ويسقل الى غيره عند احلال شرط لسلامة من
 اعيونه والامراض او عند بقاءها (٢) * وقد اشترط الحدادة السلعة
 للابل كما شرطها فيها ادعت شافعي ح* في شرح الكبير (ولا يقبل
 في الابل معيب ولا اعرج) (٣) * ولم يذكر ائمتها الآخر شروط
 سلامة ولعل النسب يعود الى كون السلامة من اموالهم لان الابل
 حتى انهم وعوضه وحق لا بد ان تكون سليما مفعلا من كل وجه
 قياسا على المبيعات * وشرط بقاء كون بقاء من المذهب الخاص
 ولدهم من ائمتها الخاصة (٤) *

وقد حدد من قديمه القيسي عمر شعر وجهها بنصف
 اول سنة وشماسي اربعة ومن العم النصف بان ونصف اربعة ادا
 كانت الفم صافا (٥) *

وقد شرط لاناصه والجدة وحده في لحدل كونها مائة
 من اراز ورواه كل حلة ثوان (٦) *

(٦) حاشية الجعري على شرح مختصر سليمان الجعري ج ٤
 ص ١٢٠ *

(٧) نفس المصدر السابق ج ٤ ص ١٢٠ *

(٨) الشرح الكبير ج ٩ ص ٥١٧ *

(٩) انظر تبين الحقائق للبرلسي ص ١٢٧ *

(١٠) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٩ ص ٥١٤ *

(١١) شرح اسئل ص ١٠١-١٠٢ *

الفصل الثاني

مقدار الدية في الاعتداء على النفس (القتل)

تمهيد :

نبأ فيما سبق ان لا عدد على نفس (أي قتل نوع العمد وسنة العمد ٥٠٠ حج) ولا - من سال مقدار دية في كل نوع من هذه الأنواع - وهل هي واحدة في الجميع أم مختلفة في المذاهب لاسلامه ولهذا تقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول - في مقدار دية القتل العمد .

المبحث الثاني - في شبه العمد .

المبحث الثالث - في الخطأ .

المبحث الاول

مقدار الدية في القتل العمد

ولا - عند الحنفية :-

م يحدد فيها مدعب حكمي مقدرا مصييا بدية اعدل العمد لان مدعويه الاصلية عدمهم هي ائود ، أي بتصاص ، ويجب لدية عند الصلح - و صلح م يحدد من قبل اسرع من تركه خاصا بالانفاق بين ذوي شدة جاء في مسبوطة السرخسي ١٠٤٠٠ او جاء هو لغو لا غير ، فبال الذي يدعوه يكون عوضا عن عود ولا ريب ان ما ليس بمال ودين ما هو مال ، (١) وقد استدل لاحداه على ما ذهبوا اليه برواية عن رسول الله (ص) هذا نصها ان سرخسي (١) يدل على حوار هذا صلح ما روى ان فارسا من فرسان المسلمين قتل رجلا فقصى رسول الله - ص - لا بتصاص بلما خرج 'قتل رب انصيانة الكرامة في وجه رسول الله (ص) فخرجوا وصاحوا ابنا القليل على دين دية يعطيها

(١) المسبوطة ج ٢٦ - ص ١٠٢ انظر تدابير الصنائع ج ٧ - ص ٢٤١ .

ثانياً - عند المالكية :

يقول الإمام مالك مع بني حنيفة رحمهم الله في حور صلح على أكثر من منه يعير في إعتق د ب عند وعند مذهب يسافعه كما رأينا من حور بنحوه بني صنفه فيها ح في مدونة الكبرى - فب أنب اد قبل قبلا عند واحادي من على لاس او من هل بدابير فصالحوه على أكثر من د ب يحور د ب في قول مالك (قال) قال مالك ذلك حائر على م اصطالحوا أن د ب ريس او كبر من د ب فهو حائر على ما اصطالحوا عليه » (٧) .

ويحدد نسخ الخنزير واحترسي ديه لعبد جديد يخيف عن تحديد اساقفه فحلال ديه قبل عبد مربعة خمس وعشرون سم مخصوص وخميس وعشرون سم - سون وخميس وعشرون حقة وخميس وعشرون حدة (٨) .

وقال الشيخ العدي (فوه و به العبد أي ديه العهر المسلم تذكر وفوه دا فبب ب حور عفو عليها و تصد لنصاص بعد المائدة (فوه مربعة) بي يوجد من اربعة انواع تعبد على اعان وضامسر المصنف ب ديه احمدا لا بعد ب سربيع الا على اهل الاول وخمس كذلك) (٩) .

ولا يلقى عقه ب حري الصراطلي مع بحرسي واندردير وغيرواني في تحديد ديه احمدا يرى مثل ان ديه ابي بعباها عن الإمام مالك موافقة ر ن ابي حنيفة في كبر ديه العبد صنفها يحدده لاتقد بين احادي ووي حنفي عقه حاه في فواين لاحكام شرعية (واما ديه العبد فهي غير محدده فحور م مراضوب عليه من قبيل ؟ كثير من انبب كات من ديه حط) (١٠) وقد در اس رشد رواين عن الإمام مالك روة موافقة لروية التي اطلعت عليها في المدونة وهي مشهورة عنده كما ذكر اس رشد ورواية موافقة لشيوخ السكية الذين استشهدوا بأثرهم (١١) .

(٧) المدونة الكبرى للإمام مالك ص ٤٨٨ ج ٤ .

(٨) شرح محقق احترسي ج ٨ ص ٢١ عن الرسالة صفحة ١٣٩

(٩) كفاية الطالب الرادي لرسالة اس ابي ردا العيرواني ص ٢٦١ ج ٢ .

(١٠) فوسن الاحكام الشرعية ص ٣٧٦ .

(١١) مدونة المحتشد لاس رشد ص ١ ٤٠٣ .

رابعاً - عند الحنابلة :

ذكر ابن خزيمة الحسني روايتين عن أحمد بن حنبل رواية تحدد دة أحمد بربيعاً كما حدده شيوخ المالكية ورواية بعددها بثلاثاً كما حددها الشافعية جاء في المعنى (اختلفت الرواية في مددها فروى جماعة عن أحمد أنها ارباع كما ذكر الخرمي وهو قول الزهري وربيعاً ومالك وسليمان بن يسار وإبي حنيفة وروى عن ابن مسعود (ز) * وروى جماعة عن أحمد بها ثلاثون حقة وثلاثون حقة وأربعون حقة في بطونها اولادها وبهذه قال عطاء ومحمد بن الحسن والشافعي وروى ذلك عن عمر بن زيد وإبي موسى الأشعري والمغيرة (١٢) *

وقد استدل أصحاب الرواية التي نص على بربيع ابيه في العمدة بالدليل الآتي - جاء في المعنى (وجه لأول ما روى الزهري عن أساتذته بن يزيد قال كانت الدرة على عهد رسول الله (ص) رباعاً خمسين وعشرين حقة وخمسين وعشرين حقة وخمسة وعشرين حقة وست مائة حقة من مسعود واية حتى تتعلق بحسن الخيول فلا يكثر منه الحمل كالكاء (لاصحيه) (١٣) *

وقد سئل الثعلبي ما سئل حديث عن رسول الله (ص) ومن نص الحديث يظهر حوار صحيح على كثر من دية في الفس أحمد ووافق الحنابلة على ذلك جاء في المعنى (سألته قال بن من الأولاد بن يفسدوا به فبدل لقتل أكثر من الدرة على أن لا يهاذ قبلوا ماء يقول ذلك * وحديثه بن من به العصاص أنه بن مضالج عنه (كثر من ثدنه وفسدها وتسل منها لا اعلم فيه خلافا لما روى عمر بن شعيب عن ابيه عن حده قال قال رسول الله (ص) (من قبل عمد دفع إلى الماء المصنوع من شاءوا قبلوا وإن شاءوا اجدوا درة ثلاثين حقة وثلاثين حقة وأربعين حقة وما صولحوا عليه فهو أهم وذلك لشدة الفس) رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب (١٤) *

ويستدل الحنابلة على حوار الصحيح وإن كان المراد دوات كثيرة مضاعفة لما روى (بن الهدية بن الحشرم قبل فسلا فبدل سعيد بن العاص والحسن والحسين لانه المصنوع سمع دوات لسعد فاني ذلك

(١٢) المختني من ٢٩٠ ج ٩ *

(١٣) المعنى من ٤٨٩ ج ٩ *

(١٤) المعنى من ٤٧٧ ج ٩ وسأني ترجيح الحديث في الرأي الراجح *

موصح في الحلة لا تكون دل من نوبس في الجوهرى النجيه
ازار ورداء لا يسمى حلة حتى يكون ثوبين والمعبر اسم الثوب .

٤ - و تحت شاه وهي ما علق عليها سبها .

٥ - او الف دينار - اي مقدار ذهب خاص .

٦ - او عشرة آلاف درهم وتسمى دية العمد في سنة واحدة لا يجوز
تأخيرها عنها بقدر من المستحق ولا بحث عليه اعادة الى ادويه

من تمام السنة (٢٣) وقد شرط الكشافى كون الاسر
مسته ايضا (٢٤) .

سادسا - عند الزيدية :

ذكر الشيخ المرتضى من شيوخ الزيدية رويته نص على ثلث دية
القتل العمد متعاقبا مع الرواية المرحومة عبد الحمادة . وقد حرج شيخ
الشيخ الرضا في حقه لاحد رويته لاسباب الحج حكى في اشياء
عن السالكين من - عن علي (ع) عن ابي (ص) انه قال دية الانسان
خمسون وعشرون جعدة وخمسون وعشرون حقة وخمسون وعشرون سات سور
وخمسون وعشرون سات محاص . وفي رواية الترمذي ان رسول
الله (ص) قال من قتل مسلما - فنج الى رؤساء القبول من شيوخه ولو
ان شاءوا احدثوا لديه ثلاثون حقه وثلاثون جعدة واربسون حقة وما
صولحوا عليه فهو لهم لتشديد العقل (٢٥) .

سابعا - عند الخوارج :

من الخوارج اصبه مع الحمادة في رواية المرحومة التي نص
على تبرع الدية في قتل عمد حاد في شرح ليل (واما العمد فيبرج
ومعنى تبرعها ان يعطى خمسة وعشرون سات محاص وخمسون وعشرون
سات سور وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جعدة) (٢٦) .
وقد ذكر في الشرح رواية ثانية نص مع رواية المرحومة عمدة
الحمادة (٢٧) .

(٢٣) الروضة الشية شرح اللمعة المدسنة لتسعيد اسعيد دراهمان
الجنبي العاملي ص ٤٢٨ ج ٢ .

(٢٤) مفتاح لشرائع نسخة خطية مدعولة في حرايه الشيخ الحالسي

(٢٥) البحر الرخارج ٥ - ص ٢٧٢-٢٧٣ .

(٢٦) شرح النيل ص ١٨ ج ٨ .

(٢٧) شرح النيل ص ٩٨ ج ٨ .

ويجوز الحواشي الإسطيه كون ديه اعمد تروند على المعداد المحدد
 اذا بقى لحاشي مع دسي المحشي عليه (٢٨) .

ثامنا - عند الظاهرية :

ذكر احدث الصحاح اعاصري الرواية التي نص على تشدث دنة
 بقتل اعمد (٢٩) وما من حرم الاندسي بعد اوجب في الفصل بعدد
 ما وحب في دنة انصن بخصه مائه من الاصل او قيمتها بالعه ما سمعت وقد
 عميد على عموم الآلة المرافقة اسي نسب مشروعة الدية جاء في المحل
 دنة في اعمد والخط مائه من الاصل فان عمدت بقيمتها لو وحدث في
 موضع الحكم بعه ما سمعت ٠٠٠ ودية في اعمد والخط خماس ولا بد
 عشرون نسب محاس وعشرون نسب المور وعشرون سات بسون
 وعشرون حقة وعشرون حذقة (٣٠) .

ادلة ابن حزم :

- ١ عميد على عموم الآلة المرافقة جاء في المحل . وما فوسا ان لديه
 في اعمد والخط مائه من الاصل فعمول لله عز وجل ومن قبل مؤمنا
 حظ فحرس دونه مؤمنا ودنه مسمة في اعمد (٣١) .
- ٢ عميد على عموم الحديث جاء في المحل . والبحر الثابت ٠٠٠٠٠ .
 . من قبل له قبل دونه من حرس اما ن نقاد واما ان يأخذ
 العمل . اعمد من طريق من حرره وامي شريح الكعبي عن
 رسول الله (ص) (٣٢) والاصل عند ابن حرم الاصل فان اعمد
 وحب قيمتها ان وقع كان متهما بلغت (٣٣) وادي احواله . من
 حرم استعمل صلاف الاصل من حديث القسامة لان الحديث نص
 على كون الاصل من اهل اصدقة جاء في المحل . وليست لفظة العمل
 والدية من الإلغاط التي بها معداد محدود في اللغة او حرس محدود
 في اللغة أو اعمد محدود في اللغة فوجب لرحوع في كل ذلك الى
 انصن فطلسا ذلك فوجد البحر الثابت المشهور الذي روياه

(٢٨) شرح النيل ص ١٨٤ ج ٨ .

(٢٩) انظر الديات ص ٣٣ .

(٣٠) انظر المحل ج ١٠ - ص ٤٧١ .

(٣١) المحل - ج ١٠ ص ٤٧١ .

(٣٢) المحل ج ١٠ - ص ٤٧٣ وقد مر تحريج (من قبل له قتل) .

(٣٣) المحل - ج ١٠ - ص ٤٧١ .

من طريق مسلم حديثاً محمد بن عبد الله بن عيسى حديثاً أبو سعيد
بن عبيد حديثاً بشير بن سائر الأصباري عن سهل بن أبي حنيفة
الأصباري أنه حبره أن يقرأ بهم أطلعوا أن حبر قفرقوا فيها
فوجدوا أحدهم فيلاً وساق الحديث فيه فكره رسول الله - ص -
أن يطل دمه فوداه مائة من أبل الصدقة (٣٤) .

الرأي الرابع

من خلال عرضنا نحن لنا أن الحنفية والإمام مالك وابن حزم
عرباطي من المالكية لا يحدون مقدار مائة درهم قبل العقد إذا
سقط العتاق . وقد تركوا تحديد أدته في اتفاق يحصل بين
الحائي والحبي عنه وقد وافق السامعي على نيليت دية الأصل
بعد وقد أحسنه عن رواية المرحومة عديمه وافق الخوارج
الأنصارية على بريح دية النفس بعد مفسد مع الرواية أشهره عند
مجانلة وشيخ الدردير وأخرسي والعدوي وغيرهم من المالكية
وقد لزمه وقد أسقط السبعة لأممه كون لأبل مائة كبيرة
بعد تعبط على الحائي وسأوى من حرم من دية الحنفية وبعد حيث
جعلها ثمانية من الأبل أو مائة . ورأى الذي سهل فيه ورجحه رأي
حنفية والإمام مالك لأنه مؤيد للعقود وافق ابن الصقوة الأصلية في
قبل العقد من العتاق . فخصاص وحج عرض عن النفس والسكن لا
تسبب نفس معين ما كان أدته في قبل العقد يجب . يصح بالاتفاق
بين الحائي وولي الحبي عنه . مما يرجح ما ذهب إليه الحنفية والإمام
مالك بحرين احديته وأخوارج الأنصارية الصلح على أكثر من دية في
قبل العقد قال كلا مفسد فيصح صراحة عن حوز هذا الصلح
فيكون مفسد مع الحنفية والإمام مالك ويكون لتحديد الذي اعتمدوا
عنه معقولاً به فيما ذكرنا . الصلح أو المفو بينهما . وللدليل القوي
الذي يرجح رأي الحنفية ومن ذهب مذهبه ما رواه الترمذي وأبو داود
عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده (رض) عن النبي - صلى الله عليه

(٣٤) الحبي ح ١٠ - ص ٤٧١ - مخرج الحديث بطر صحيح البخاري
ح ٩ - ١١ وذكر مسلم في صحيحه هذا الحديث بروايات موحده
عن طريق سهل بن حمزة الأصباري . انظر صحيح مسلم ح ٥ -
٩٩ ، وانظر سهل اسلام ح ٣ - ٢٥٦ . وقد رواه الصحاح
من طرق متعددة . انظر الديات ص ٤٣ .

وسلم - قال (من منعه من دفع الى ولاء المقتول فإن شأهوا قتلوا
 و شأهوا جلدوا منه عني ثلاثون حقه وثلاثون حقة وأربعون حقه
 وما صالحوا عنه فهو لهم وذلك سبعة (تعمل) (٣٥) رواه الترمذي
 وهو داود بن سعيد حسن - ومن مؤجرة الحديث نفس الصالح عني
 أكثر من الدية حائز اذا طلبه ولي المجنى عليه .

المبحث الثالث

معداد دية شبه النعمان

١ - عند الحنفية :

يقول ابو حنيفة وابو يوسف على ان دية شبه النعمان مربعة حاء في ميسوط سرحسي (وما في شبهه فعلى قول بني حنيفة واي يوسف بحسب مائه من لاس ربعا خمسة وعشرون سرحسي وخمس وعشرون سرحسي وخمس وعشرون حقه وخمس وعشرون حدة وهو قول ابن مسعود) (١) وقد حالف محمد لثبياني ابا حدة وانا يوسف لان دية شبه النعمان مثبثة عنده قال السرخسي (وصحبه بحسب عدده ثلاث بلاون حقه وبلاون حدة واربعون سرحسي منه ن بارل وكلها حقه واحلقه على ابحامن وهو قول عمر ورد من ثابت واي موسى لاشعري) (٢) وقد ورد لسرخسي روايت عن الصحابة رضي الله عنهم - اجمعين - بحسب من ري اي حدة واي يوسف ومحمد قال لسرخسي (وقال علي رضي الله عنه) بحسب الابلان ثلاثة وبلاون حقه وبلاون حدة واربعه وبلاون حقه وقال عبيد رضي الله عنه - بحسب الابلان من صده لاسان من كل من ثلاثة وبلاون) (٣) وقد استدلل محمد بن عوف الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حقه الوداع قال لسرخسي اجمع محمد الحديث اجمع من سائر ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في حقه يودع عام حقه ابو - ع ١ لان قبل الخط النعمان فيسبل الدوط واحصاه منه من لاس اربعون منها في بطونها اولادها) (٤)

(١) نظر المسوط ص ٧٦ ح ٢٦ ودرر الاحكام في شرح عمر الاحكام

ح ٢ ص ١٢٠

(٢) انظر المسوط ج ٢٦ ص ٧٦

(٣) المصدر السابق ج ٢٦ ص ٧٦

(٤) تحرير الحديث - حسب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بموم

الصح وقال (لا ان كان عاده كاس في دجاءه من دم او مال

تذكر ويدعى بحسب قسمي) الا ما كان بحسب سبقة الجحاح وسدانة

سبب) ثم قال (لا ان دية الخط شبه النعمان ما كان تاسسوط

والعصا مائه من لاس اربعون في بطونها اولادها) نظر سرحسي

دود ح ٢ - ١٥ يجد الحديث الذي رواه ابن عمر واحرقه

وقد سئل محمد بن الحسن عن رجل - رضى - وكان مضاهيه مراعيا
للصحابة انكرام (٥) .
وقد استدل ابو حنيفة وابو يوسف بالأدلة الآتية :

(١) يحدث حماد بن عيسى (ابن الحنفية) - صلى الله عليه وسلم -
ففى فى السنة بمائة من لابل اربعة ومعلوه انه م يرد به الخطأ
لأنها فى الخط وجب احسانا فعرفنا ان المراد به سنة اربعة .

(٢) وقال فى نفس المؤنة مائة من لابل والمراد به اثنى عشر
سنة وما فيها من اثنى عشر سنة به انما يجب مائة عوصا عن
الموت والحاصل لا يجوز ان يستحق فى شى من معاوضات فكذلك
لا تستحق فى السنة لوجهين : احدهما ان سنة الحمل لا يمكن
اوقوف على حملها والثانى ان الحمل من وجهه كسيفصل ويكون
هذه فى معنى ايجاب الزيادة على المائة عددا .

(٣) وبالاتفاق سنة سيفصل لسبب من حيث اعدد بل من حيث السن
ثم يدعى بغير تصديق لا يسرع بهى عن احد الجوامع
فى الصدقات ولها كرام موال انما فكذلك فى الدفات .

(٤) سنة عند حيث على القادة بطريق السنة منهم لدواعل
بمصر تصدىقات فاما الحديث اثنى عشر ولا يكاد يصح لان ما
ذكره ارسوب صلى الله عليه وسلم عدم حجة اودع كان بمصر
جماعة من الصحابة ولم يرد هذا الحديث لا العماد بن شمس
وهو فى عدد الصبيان وقد حفى الحديث على كبار الصحابة حتى
حينئذ منهم من يرون كما ساء ولم تحرر الحاجة منهم بالحديث
فوق كان صحيحا لم يحتجوا مع هذا النص ولا حجب به بعض على

ابو داود ج ٢ - ٥٠١ - وائشائي و بن ماجة عن علي بن زيد بن
حذاف عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر ، الموفون ومعارضون ،
ما فى وثق هذا الحديث فقد جاء فى نصب برائة (رواه احمد
ولشافعي واسحاق بن راهوية فى مساندهم ورواه ابن بى شبة
وعبد رزاق فى مصنفهما ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبري
فى معجمه ودرمطى فى مسنه وام ضعفة لا ابن اعطاش فى
فى كتابه) نصب بر ٤ ص ٣٣٢ ووجد تضعيفه له (وهو حديث
لا يصح تضعف علي بن زيد) نصب الراية - ٣٣٣ .

(٥) انظر بسوط ص ٧٦ .

بعض ومن اصل أبي حنيفة . عام المنع على قبوله وإلى بالاحد
به من مثل هذا الخاص (٦) .

عنه الأدلة ذكرها سرحسي في مبسوطه وقد شرط كقول
العلف في الأصل لا غيراً وصحة . بدنه . دا احذب من الدرهم او
لداير لا بد على الالف دينار و عشرة آلاف درهم بسنه فيه لامل
لجوده في سنة بعد فان سرحسي (ولا خلاف ان صفة العلف في اديه
لا نسب لا في سبب لامل (لا) وقد ابد كسابي اروب الي ذكرها
سرحسي في خلاف محمد وابي يوسف وبي صفة ورجح رأي الامام
لانه موقفي ري اس مسعود قال الكاسبي (لصعاده مني احتلفوا في
سنة عني فليس او لانه حب بريح قول بعض واسرحج ها هنا
قول اس مسعود - رضي الله عنه - ووجه احدهما موقفي بمحدث
لمسعود الذي تبينه علي . رضي الله عنهم . قالون وهو قوله عليه
الصلوة والسلام في نفس اومساده من الأصل وفي يحاب احوامل
يحاب رتبة على ثبته لا الحمل من من وجهه وسابي ان ما قبل
ورب في انبساط لا حمل معنى مفهوم لا يوقف عليه حقيقة قال
سرح سطى قد يكون لنحصل وقد يكون لئداً ويحو ديث (٨) .

وقد ذكر برهان من ابو حنيس سرحسي - ومن لطور الحقي
اختلاف - الكسبي من أبي حنيفة وبي يوسف ومحمد ذكرين أدلة كلا
لطرفين اثبت ذكرها السرحسي في مبسوطه (٩) .

بخرج احاديث أبي حنيفة وأبي يوسف جاء في نصب لرياسة
وحدث اس مسعود حريجة ابو داود عن علفه وعن لاسود قال قال
عبيد الله في سنة العبد خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
وخمس وعشرون مائت مائة وخمس وعشرون مائت مائة (وسكب عنه
يو داود ثم انتهى بعده) نصب لرياسة من ٣٤٩ اما الحدب الثاني
فهو جزء من حدب عمرو بن حزم الذي تقدم تخرجه في تعريف اديه
ودلهها .

(٦) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٧٧ .

(٧) المبسوط ج ٢٦ ص ٧٧ .

(٨) نظر بدائع الصالح ص ٢٥٤ و نظر عنة دوى الاحكام في تعبئة
درر لاحكام ص ١٠٣

(٩) نظر اجده ص ١٧٧ و انظر عنة دوى الاحكام ص ١٠٣ و انظر
البحر الرائق ص ٣٧٣ .

٢ - عند الشافعية :

يقول الشافعية مع محمد بن دية أنه لم يرد عنه شيء من حديثه في غير سنة في عهد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جعدة وأربعون حقة (١) .
وم يذكر أبو حنيفة صنفه سنة أحمد في صحيحه وقد ظهر في شرح
بن دية أحمد وشبهه سنة عند شافعية ذكر أبو حنيفة ومحمد الشريفي
السديث كما عساه عن من صحيح (١١) .

وم يفعل أبو حنيفة بن دية أحمد وشبهه بن كان لشيوخه وسلافة
- وشيوخه كونه سنة حقه عن مؤرخه (١٢) وسار الشريفي على نهج
برمي في سنة دية أحمد وشبهه - في كتابه الشريفي
المدني لما يعمم ما دني سنة في عهد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جعدة
وأربعون حقة بن حاصل بقول حنيفة بن علي بن دية بن سبيع خمس سنين
عشر سبعة في عهد وحسن أبي داود في سنة (١٣)
وقد استدل الشافعية بما روي عن رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - (أحسن ما عليه عن علي بن زيد بن حذاف عن أنس بن مالك بن
رسول الله بن عمر - رضي الله عنهم - أن رسول الله - صلى
الله عليه وسلم قال : لا في رجل عهد بخط الأسود ولعنا مائة من
الأسنة مائة من ريعون حقة في عقوبتها ولاها (١٤) وقد سبق لنا
أن حرق الحديث حينما كننا عن أبي محمد في دية شبه أحمد
موفق للشافعية - وحلف الشافعية أن قولن في تعييط المدعي دا
دعوى من الأسنة بوجوب التعييط أو بوجوب القية وقول بعض عن
عدم التعييط أو بوجوب الأسنة من لائل د بعدد أو أصول دية
وهي لقب ديار : أسنة عشر من درهم حقه في كفارة الأحيار . لم يلقه

(١٠) انظر من صحيح - زكريا الانصاري ص ١١٦ .

(١١) انظر مفتي المصنف ص ٥٤-٥٥ .

(١٢) انظر نهج المدعي ص ٢٩٩-٣٠٠ . بطر حاشيته في النصيب علي
بن علي - المدبرة ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(١٣) انظر حاشية الشريفي على صحيح انصاف الجرد صفح العبد
ص ١٦٠ . وانظر كتاب كفارة الأحيار في حل غاية الاحتصار /
في الدين أبي بكر بن محمد ص ١٤٦ .

(١٤) نصب الراية - ص ٣٣٣ .

من لابل ثلاثون حقة وثلاثون حقة وربعمائة حقة من غورب الأسفل
سفن في قيمتها وقيل ستمائة ألف دينار و سبعمائة درهم
ون غلظت ويد عليها الثلث (١٥٩) .

٢ - عند المالكية :

ويقال مالكية مع محمد والسابعة في سلب دية شاة اميد وان
ان مالكية يحسبون من عتقها لآخرى من حيث مفهوم شبه بعت
وصورة جاء في شرح رسالة -

، وهي ثلاثون حقة وثلاثون حقة وربعمائة حقة وهي نحو
وقوله في بقولها اولادها تكرار في زيادة اساء (١٦) وقد ذكر الشيخ
حرسى من ذلك نقاد (١٧) ومن على ذلك الشيخ حليل في محضره
وعلى ادراهم ونداءر عند المالكية نسبة قيمة الابل المعلقة جاء في
محضر حليل وعلى هراى ان عشر ابد درهم الا في المشاة (١٨)
وقد وصح الشيخ الدردير وحوب بعت دية اذا احب من ادراهم
ولنداءر ان بعت دية لا يكون في لعد عندهم لانه سبعمائة لدية
اربعة كما ساء ذلك في معد دية اميد * جاء في اشرح بصغير (على
العرشي ساء عشر ع درهم ومنه انحراساني * عدرسي ما لم يذهب
عدهم منه ولا برد على ذلك عدد لا في سلبه فبراد نسبه ما بين
دنه خص على سابعها واسسه حله خاصه انها تقوم لثنته من الابل
جاء وتقوم الخمسة على سابعها ووجد ما زادته ثلثه على الخمسة
ويسمى ان الخمسة فما يقع بالثلاثة براد على دية اذهب او انفسه
بذلك نسبه - مما لو كانت خمسة على آحادها تساوى مائة والثلثه
على جنوبها تساوى مائة وعشرين فبنسبه العشرين الى مائة خمس فبراد
على ابد من خمسها فيكون من اذهب انها ثمانين ومن اورد رقة
عشر ابد درهم واربعمائة وعلم من الاسماء ان الدية لمربعة لا تعلط

(١٥) نظر كفاية الاحيار ج ٢ - ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(١٦) انظر حاشية شرح المحقق عبي الصمدى اعدوى على شرح
رسالة بفتح من حسن المسمى بكفاءة اطاب الواسي ،
شرح رسالة ابي زيد ابيروبي في عتق سدا مالك ص ٢٦١ -
٢٦٢ .

(١٧) انظر شرح العرشي ص ٣١ .

(١٨) انظر محضر حليل تأليف حليل بن اسحاق - ص ٣١٥ .

في اندهب وابورى (١٩) ولم يعرض الشيخ الصاوى في حاشيته على عبد الله المذكور آنفا (٢) . ولم يذكر الشيخ بن جري بحر اطي ديه سبه العميد في قوميسه اذ قال (اديته وعي على ثلاثة انواع ديه انحط ووده العميد د عي عمه ووده عيسى) (٢١) وقد عرّض قبل ذلك بعض الاول سدويه ديه سبه العميد بالعميد ار باحط (٢٢) .

٤ - عند الحنابلة :-

عند الحنابلة ديه سبه عميد كده . عميد من حيث المبدأ وقد سبق ان ذكرنا روادى في معار ديه العميد وويه تنص على تريح لدية وهي مشهور عندهم ورويه تنص على سليلت وهي الرواية ارجوحة عند الحنابلة . ذكر ذلك الحرقي في مختصره ولم يحلقه ان قدامه (٢٣) . جاء في عي (مسبه) قال و كان عي سبه عميد سليلت وصفت في سبهها في العميد لا بها على عاقبه في ثلاث سبين في كل سبه سبهها وعي رانه ر اعزل في اسار ديه سبه العميد كالمول في ديه العميد سواء في اختلاف الروايات وحالات العميد فيها ، وقد سبق الكلام في ذلك الا انها تختلف مع في مري ر حدها) بها على العاقبة في ظاهر المذهب ووه قال الشيخ والحمي والحكم والشافعي والشرقي وسحق وصحاح اراي وبن المذخر وقال بن سيرس والرهـرى وحارث عكي واس شمه وقاره وابو نور هي على انقال في ماله واحاروه بو بكر عبد العزيز لانها موجب فعل قصده فلم يحمله العاقلة كانه عي ديه ولانها ديه معدة فاشبه ديه العميد (٢٤) . وقد استدلل بن ديه بحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفهم منه وجوب تحمل العاقبة ديه سبه العميد ولا يكون لعلط عمده الا من حيث لاسين اي حصل ديه سبه العميد من ديه لعمد وتحقق من حيث وجوبها على العاقلة لا على لحاسي . دليل ان قدمه (ولما ما روى ابو هريرة

(١٩) انصر اشرح الصغير بهامش ديه مسالك لاخرى لمسالك الى مذهب الاسام مالك ج ٢ - ص ٣٩٧ .

(٢٠) انظر ريلعة المسالك للشيخ احمد الصاوى ص ٣٩٧ .

(٢١) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٧٦ .

(٢٢) نفس المصدر ص ٣٧٦ .

(٢٣) انظر مختصر الحرقي ص ١٧٩ .

(٢٤) القاضي ابن قدامة الحنبلي ص ٤٩١ .

قال قسطنط مرأتان من هذين فرمت احدهما الأخرى بحجر فعذبها
وما في نظنها قصص رسول الله صلى الله عليه وسلم - نذية المرأة على
عاقبتها معنى عبه ولانه نوع قتل لا يوجب فصاصا فوجبت ديته على
العاقبة كالحطأ ويحاطب العمد المختص لانه بعض من كل وجه لعصمه
اعمل وارادته بقتل وعمد الحطأ يعذب من كل وجه فصاصا فوجبت
دته على العاقبة كالحطأ ويحاطب العمد مختص لانه بعض من كل وجه
بعصمه العمل وارادته اعلم وعمد الحطأ يعذب من كل وجه وهو قصده
العمل ويحفظ من وجه كونه م يرد بقتل فامتصى تعليلها من وجهه
وهو الاسباب * وتخصها من وجه وهو حمل عاقلة بها وتخيها (٢٥) .
وقد أتت بهاء الدين المقدسي ما معنى عليه من فدانة المقدسي وابن فدانة
محمدي من حيث حمل دية العمد وشبهه سباب في المدر نغليظا على
عمل الحامي جاء في العدة شرح العدة (ما له وان كان شبه عمد فكذلك
في امثالها) « روى عبدالله بن عمر اب رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - قال لا ي قتل عمد الحطأ قتل السوط وانصا مائة من
الابل فيها ربيع وخمسة في نظونها اولادها رواه الامام احمد وابو
داود وغيرهما * وعنه انها تحب ارباعا ودونها حديث السائب بن يزيد
وقد سبق (٢٦) - وقد أتت بصحاحي نسخة الحديث المذكور الى ابن

(٢٥) انظر المحصي - ٢٩٢ - والشرح الكبير - ٤٨٢ *

تخريج الحديث - روى مسلم في صحيحه (حديث ابو طاهر
حدثنا اس وهب وحدثنا حرملة بن يحيى الجبلي اخبرنا ابن وهب
واخبرني يونس عن اس شهاب عن اس المسيب وابي سلمة بن
عبدالرحمن ان ابن مريزة قال - اعلم امرأتان من هذين فرمت احدهما
الأخرى بحجر فعذبها وما في نظنها فاحصوا الى رسول الله (ص) قصص
على عاقبتها دية حيها عرة عدا او وبند وقصص نذية المرأة على عاقبتها
وورثها ولدها ومن معهم فعاد حل من لينة ما رسول الله كيف اعزم
من لا شرب ولا اكل ولا بطن ولا اسهل فممن ذلك يظل فعاد رسول الله
(ص) اما هذا من فوائد الكهان من أجل صحة احدى صحيح (انظر
لجامع صحيح للامام مسلم ج ٥ - ١١٠ - انظر صحيح البخاري
ج ٧ - ١٤٧ *

(٢٦) نظر العدة شرح العدة - تأليف بهاء الدين عبدالرحمن المقدسي
ص ٥١٥ *

داود سقط ، فإنه من لسان منها رجعوا في طوبى ولاها (٢٧) .
 ويرجع الشيخ منصور من يونس السهوي حنبلي كوف دية شبيه لعبد
 مرتبة أحمد وقرى بينها ولس دية بعد ان دية العهد على لجاني
 ودية شبه عهد على عاتقه ولا يحصى دية شبه عهد لا ان دفعت من
 لائل انما ر دعت من حسان دية لاخرى فلا ر د على مقدارها
 محدد في د بشر ان عرق من فقه لائل برقة والاحسان لاخرى
 سي توجد منها دية مؤلفا لأصناف ومختلف ادبكيه في ذلك حا في
 شفاف عناق (ود يحصى في غير من عدم وروده) (٢٨) وذكر الشيخ
 برداوي في الاصناف عناق ، حنبليه على سبويه دية العهد مع شبه
 العهد من حيث مقدار م در ربا واحد يستحق على ترويع لدية في شبه
 عهد وبنسبها في العهد حا في الاصناف (در في اروضة روية لعهد
 بلا ، ولسه العهد ردى على صفه ما يقدم) (٢٩) .

٥ - عهد الشيعة الإمامية :-

يحدد سبعة لأهمية دية شبه العهد بحددا لانا فيفصلون
 ثمة في ثلاثة قسم لانه وبنالون من سون وبنالنه وبنالون حقة
 وربع وبنالون شبه ديتهم روايات على حقه اصناف حا في ائمه
 (ودية اسمية لعهد حقه من لائل بعد لا نها ذوبها في اسس لانها
 اربع وبنالون شبه) سبها خمس سنين فصاعدا (عطفوه بعقل)
 حا من ر وبنالون وبنالون من سون ، سبها خمس سنين فصاعدا وبنال
 وبنالون حقة ، سبها ثلاث سنين فصاعدا (او احد لأمور الخمسة) (٣)
 وقد استند على رؤسي بي بصير والعلاء في انفصل عن صنادق وروى
 لروايس ضعف حا فاب سارج لئمه (٣١) وقد ذكر الشيخ الصدوق
 روى بحذف عن الرواية سي ذكرنا في ائمه .

حا في من لا يحصره ائمه (روى انصر عن عبدالله بن مسال قال
 سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام

(٢٧) انظر سبيل السلام ص ٢٥٢ .

(٢٨) كتاب لقاء - حا ٤ - ص ١١ .

(٢٩) انظر الاصفاف - حا ١٠ - ص ٦٩ .

(٣) انظر اروضة البهية ص ٤٢٨ حا ٢ وانظر المحصر الثاني ص

ص ٣١٩ وانظر شرح انصر ص ٢٢٩ .

(٣١) الروضة البهية - حا ٢ ص ٤٢٨ .

في الحنفية شبه العمد ان يفل ناسوط او بالحجر او بالعصا ن ديه ذلك تعبط وهي مائة من الابل فيها اربعون حقة بين سية ابي تارل عامها وتلاثون حقة وتلاثون بين لون (٣٢) وقد ذكر المحقق الحنفي ارواية التي ذكرها انصديق مقدار المذكور في اربعة حقه في كشرع (وفي روايه ثلاثون بين لون وتلاثون بين حقه واربعون حقة وهي لحامس) (٣٣) من هذا تعرض يظهر ان ديه العمد وشبه العمد معقه من وجهين الوجه الاول ان كلاهما يؤدي من مال الحياي والثاني اختيار للحياي في دفع ما ساء من حسن الدية ويحلف دية العمد عن شبه العمد من وجهين الوجه الاول ان ديه العمد يجب في سنة وشبه العمد يجب في مسين والثاني ان الاصل الواحدة في ديه العمد مسية كلها . اما شبه العمد فكل تفصيل الذي ذكرناه (٣٤) ويعني الطوسي مع ذلك انطوسي في بحث تعبط اذ دفع لفل في لاشهر الحرم ولدي بها الاستدلال على ان ديه العمد عند الطوسي اذا دفعت من الابل وعمره (٣٥) . ولحقه انورد احصى العطف بالابل حقه في الوافي قال ديه العطف هي تسعة العمد بين بعد اتصال من ديه الخطا باسمان لابل ثلاث وتلاثون حقة وثلاث ولاثون حقة واربع وتلاثون تسه كلها طروقة الفعل (٣٦) .

٦ - عند الزيدية :

يقول الزيدية مع محمد والشافعية من حيث تعبط دية شبه العمد وحدها مسية قال شيخ مرتضى (ديه شبه العمد ثلاثون حقة وتلاثين حقة وربع حقة في تطويها اولها) (٣٧) وقد اعتمدوا على قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - يوم فتح مكة قال الشيخ الصنعيني محرر حديث الذي ذكره شيخ مرتضى (عن ابن عمرو بن العاص - رسول الله - صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح بمكة على درجة

(٣٢) نظر من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٧٧ .

(٣٣) انظر شرح الاسلام ص ٢٤٦ وانظر النهاية ص ٧٣٨ - لوطوسي .

(٣٤) انظر فقه الامام جعفر الصادق ص ٣٥٤ .

(٣٥) الخلاف ص ١٢٠ .

(٣٦) الوافي - ص ٨٧ .

(٣٧) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢٧٣ .

سبب لم قال (لا ان دية لحظ شبه لعبد ما كان يسود ولعنه مائة من لادن منها رمسود في ضوئها ولادها) اخرجته بو داود و بسائني (٣٨) وقد ذكر الشيخ الصفي الحديث بروايت اخرى مختلفة ثم تضمن اصطلاح احدى واحداً وقد شمل اصطلاح التعلق والحداد رواية عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من غير رويها للرمسود - رضي الله عنه - اسم - ذكر عنها الصفي في تخرجه لحديث (٣٩) .

٧ - عند الحوارج :

بعض الحوارج مع بني حبيشة وبني يوسف واجابة في دية شبه لعبد مائة كب ديرة - جاء في شرح النبل (ولي شبهه - أي لعبد - خمس وعشرون بنت محاص وكذا - ب - لول وكذا حقن وكذا احدى جازل عامها وكذا جروحه) (٤٠) .

الراي الرابع :

ومن هذا تعرض يسي بالان له في دية احموا في مقدار شبه لعبد الى ثلاثة آراء -

الراي الاول :-

بعض على تبيع لعبد كما في جعل لابل خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون حقة وكذا بنت محاص وكذا بنت بون - وقد اعتمد على هذا القول - حبيشة وابن يوسف ووافقه لجابة والحوارج .

الراي الثاني :-

بعض على ثلث ابدية اي جعل لابل ثلاثون حقة وثلاثون حقة وربعمون حقة وحسن هذا الراي محمد الشامي من احمية واحماص معاه الشافعية وكذا معاه المالكية ولريضة .

الراي الثالث :-

بعض على ثلث ابدية الا انه يحلف عن الراي الثاني من حيث

(٣٨) جواهر الاحبار المستخرجة من لغة البحر الحوارج ٥ ص ٢٧٣ .

(٣٩) المصدر السابق ص ٢٧٣ .

(٤٠) انظر شرح النبل - ص ٩٨ .

تقسيم لائل ن ثلاثة وثلاثون باب ثلثون وثلاثة وثلاثون حقه وروى
 وثلاثون شبه وسفره بهد راي الامامة ومن عرض الادلة ومناقشتها
 تبين تما فوه ، سبار دحل محمد شمساني واشافعية والماتية ولريدة
 لان الاحدث بني ذكروها صحيحة الاسما عن ارسون - عملي الله
 عليه وسلم واعترض اعطال على احديث بندي اعتمد عليه شمساني
 لا يؤبر عنه صحت عملي بن ريد لان الحديث روى ناسايه - صحيحه .
 وكون لان من الحوامل من ضرورات في شبه العهد لان القصص
 ساقط في حد لعل وسقوط القصص بسوجب الابطال على احدي
 وسقط في اثبات كون به ر صفات شديده في الابن بني يدعها ودعا
 له وجره لعنه المصاب لان قبل شبه العهد فيه نوع من القصد العائلي
 من حيث الآية : انصره لا من حب منه وصحة الحمل ليست حجة
 كما ذكر السرخسي والكاساس اد : انصره ، فادرون على معرفة ذلك
 لاسمها في عصره ود كذب لان حوامل لا تؤخذ الركاة كما ذكر
 سرخسي لا يمكن انماض على هذا لان ركاة عبادة وتبرع والدقة
 عسوية .

لا سيما في شبه بعيد وام رأي لشبهة الامامة فلم يجد روياءهم
 في كتب الصحاح لمحمد عند محدثي نسخة باهيك عن ذكر روياء
 مختلف عن ما ذكره كما دفعه عن اشبح لصدوق

المبحث الثالث

مقادير دية الخطأ

اولا - عند الحنيفة :

«عن فقهاء الاحناف على تحديد دية الخطأ من غير خلاف فقد اجمعوا على خمسين الاصل عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لمول وعشرون حقة وعشرون جدعة وعشرون ابن مخاض حاق في مسوط السرحسي» (١) قال في دية الخطأ احكاما عشرون جدعة وعشرون حقة وعشرون بنت لمول وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض (٢) وقد استدل ائتمته في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم يصر صراحة على هذا التفسير ولكنهم استدلوا بمصداق النص وحديث آخر مروى عن ابن مسعود يصر صراحة على خمسين دية الخطأ المذكور في الأدلة .

ادلة الاحناف :-

- ١ - قال السرحسي (حيثما في ذلك حدثت حديثه بن مالك طائفي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال دية الخطأ احكاما عشرون جدعة وعشرون حقة وعشرون بنت لمول وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض) (٣) .
- ٢ - قال عنه لصلواته والسلام في المعنى المؤتممة مائة من الاصل واسم لابل مطلقا سواء ادى ما يكون منه وابن المخاض ادى من ابن لمول (٤) . وقد اورد اعداد المذكور تكاسيا معتمدا على حديث ابن مسعود لدى اعتماد عليه السرحسي (٥) . وقد نسب ابو حيان الاندلسي لخرباطي رأي الحنيفة في فقهاء المدينة السبعة (٦) وقد ذكر

(١) المسوط السرحسي / ج ٢٦ - ص ٧٥ . انظر احكام القرآن / ص ٢٨٣ .

(٢) المسوط / السرحسي / ج ٢٦ - ص ٧٦ .

(٣) المسوط / السرحسي / ج ٢٦ - ص ٧٦ .

(٤) انظر مدخل الصنائع ص ٢٥٤ . انظر حراة الفقه عيون المسائل ج ١ ص ٣٥٧ .

(٥) تفسير البحر المحيط - ج ٣ - ص ٣٢٣ .

رواه ابن أبي الحسن حديث من مسعود معتمدا عليه في مقدار دية
 حقة . ويعمل المقدار المحدد بأن اجاني ممدور في الخط لعدم وجود
 القصد بجاني فوجب لزمه من حيث تعقيب نوعية الأبل الواحدة
 في دية الخط والتعقيب من حيث لاسان جاء في يهديه (والدية في
 خط مائة من الأبل اجناسا عشرون بنت محاص وعشرون بنت سور
 وعشرون ابن محاص وعشرون حقة وعشرون حدة وهذا قول من
 مسعود رضي الله عنه - وأما أحدا نحن وإشافي به لرواية ، ن
 لسي - صلى الله عليه وسلم - قضى في قميل قد خطأ اجناسا على نحو
 ما قال ، ولان ما قلناه فكان الين بمائة الخطا لا لحاطي ممدور (٦)
 وقد اعتمد الريبعي على حديث ابن مسعود المذكور أيضا (٧) وقد جاء في
 الفتح العدير (ان عليا - رضي الله عنه - كان يقول الدية في الخط مائة
 من الأبل ارباعا خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون حدة وخمس
 وعشرون حدة ابنه ليو ، وخمس وعشرون ابن محاص ذكره أبو يوسف
 في كتاب الخراج وذكر في سنة سنن وغيرها من شيوخ والمقادير
 لا يعرف الا سمعا فكان كثر فروع فصار ما هو من مسعود معارضا
 به فكيف سمع جعل المتعقب محض روية من مسعود - رضي الله عنه - فلا
 على ما أحدا نحن وإشافي به بدون سنن ابراهيم فما رواه من
 مسعود هم كقول ما رواه ابن حبان الخط بكهه أحب تصحيح يكون
 مرجحا لما رواه وعن هذا فاجاب لبره بعد سنن اختلاف لصحة في

(٦) تهذيب ص ١٧٧-١٧٨ نظر حبر ابريق ص ٣٧٢ .

(٧) انظر تبيين الحقائق ص ١٢٦-١٢٧ .

تاريخ الحديث - ربه - في سنة بهذا الأسناد (عن
 عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله - ص - في دية الخط عشرون
 حقة وعشرون حدة وعشرون بنت محاص وعشرون بنت ليو وعشرون
 بنت محاص) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٩١ وقد ذكر أبو داود حديثا
 عن عمرو بن شعيب عن عبد الجحدت أنه قال قال رسول الله
 فاسفيها عن ذكره . وقد ذكر صاحب الفتح المدر روية عن الامام
 علي - رضي الله عنه - بحديث مع حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - ولكنه حرج
 حديث ابن مسعود ان رواه الامام علي بنس على برسخ الدية في الخط
 وحديث ابن مسعود ينس على بحسبها وما ان اجاني في الفل الخط
 ممدور ينس على القصد بعد وجب التعقيب عليه لهد رجح حديث من
 مسعود انظر الفتح العدير ص ٢٠٨ .

سائر الابل في دية الحظن ونحن رجحنا رواه ابن مسعود لانه اوفى
لموضوع دية الخطأ وهو التخفيف (٨) .

ثانيا - عند الشافعية :-

قال الشافعية بتحسين دية الخطأ معيدين على حديث ابن مسعود
لا أنهم يحنون مع الخففة من حيث جمعهم أي (الشافعية) ابن اللب
فكان من المحاص جاء في كتاب الام (دية الخطأ خمسة وعشرون بست
محاص وعشرون بست سور وعشرون ابن لبوب ذكر وعشرون خمسة
وعشرون وحدة ، احربا مايت عن ابن شهاب وربيعة وبلغه عن سيبان
ابن يسار أنهم كانوا يقولون دية خطأ عشرون بست محاص وعشرون
بست سور وعشرون ابن لبوب ذكر وعشرون حقه وعشرون وحدة) (٩) .
وقد ذكر هذه المقادير سوري في الشهاج ولم يخافه الرملي في الشرح
بل اشترط كون حصى انا لا ذكر ا جاء في نهاية المحتاج ، والمرد من
لحصى والحداد الاثاث كما افاده قول لروحه وعشرون حقه وحدة لان
احربا بذكور مهما لم يقل به احد من اصحابنا ولحصى انا اطلقت على
الذكور ولاثاث قال الحداد محقة بالذكور - وجميع الوحدة حداد -
وهذه محقة من ثلاث اوجه تحمسها وبأحدها وكونها على الوحدة (٩)
وقد اشترط الشيخ الدمياطي في اعانة الطالبين كون لحقاق والحداد
اثاثا فيكون لابل كلها انا عند شافعية جاء في حاشية اعانة الطالبين
(قوله وحدق وحدق) او قال وحدقات وحدقات فكان اولى ان يفسر فيهما
لاثاث قال (مر) لا احربا الذكور مهما لم يقل به احد من اصحابنا (١٠) .
وقد ادعى شيخ تقي الدين الدمياطي احياء الصحابة على هذا المقدار
الذي اتفق عليه الشافعية (١٢) ونحن لا نصل الى ادعاء الاحياء لان

(٨) تكملة الفصح لقدم ٢٠٨ نظر الكفاية - ٢٠٨ انظر الفأة على
الهداية ٢٠٨ انظر مجمع الزهر في شرح ملقى الانهر ٦٣٨ انظر
الدر المتقى في شرح الملتنقى ص ٦٣٨ .

- (٩) انظر الام ص ١١٣ انظر محضر المزمع ص ١٢٧-١٢٨ .
(١٠) انظر نهاية المحتاج ص ٣ انظر منهاج الطالبين ص ١٢٦
انظر من المذهب ص ١١٦ انظر حاشية ابن صباه المصري ص ٣٠٠
انظر حاشية المحيرمي على المذهب ص ١٦٠ .
(١١) انظر حاشية اعانة الطالبين ج ٤ ص ١٢٣ .
(١٢) انظر حاشية كفاية الاخيار ص ١٤٦ .

سرحمسي ذكر روايات عن صحابه يدل على اختلافهم في مقدار لدنة الحط وقد ذكر صاحب الجمع عدم رواية عن الامام علي - كرم الله وجهه - يدل على برفع دنة في فصل الحط ولا اجتماع ادل وجه الخلاف

ثالثا - عند المالكية :

وقد يعق انما يكتفى مع شافعية في تحميم دنة الحط محال في خمسة في حمل اس النوى مكان اس الحصى جاء في شرح الحرشي (دية لجر لذكر تسليم مائة من الابل خمسة رقعا يؤدونها عشرون سب محاص وعشرون سب لبون وعشرون اس لبون وعشرون حقة وعشرون جدعة) (١٣) وقد شرط ابو الحسن غير واني كون الابل ذكرنا تحميم على حاصي جاء في شرح ارساة (ووجه خطأ جمعه لان فيها الذكور وذكور احب من ذوات) (١٤) .

دليل المالكية :

جاء في شرح سرحمسي على الموطأ (حدثني مالك عن اس شهاب وسليمان بن سارة ورسالة بن اس عن عبد الرحمن كانوا يقولون دنة الحط عشرون سب محاص وعشرون سب لبون وعشرون اس لبون ذكور وعشرون حقة وعشرون جدعة) (١٥) .

رابعا - عند الحنابلة :

وقد يعق حاشية مع جمعة في تحميم دنة الفيل الخطأ محال في اسافعة وديانة في حمل اس الحصى مكان اس النوى جاء في لشرح الكبير (وان كان فصل حط وجب حاصيا عشرون سب محاص وعشرون سب لبون وعشرون اس محاص وعشرون حقة وعشرون جدعة) (١٦) لا حذف لدنة ان دنة حط احياها كما ذكرنا وقد قوبل بن مسعود

(١٣) نظر شرح الحرشي وحاشية العدوي ص ٢٢ ح ٨ .

(١٤) نظر شرح ارساة ج ٢ ص ٢٦١ .

(١٥) انظر شرح سرحمسي على موطأ لائمة مالك - سيدي محمد الزرقاني ج ٤ - ص ١٧٨ - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

(١٦) انظر اشرح الكبير ص ٥١٢ حرج حديث اس مسعود عندما تحدثنا عن رأي جمعة في مقدار دنة الحط وقد رواه ابو داود والبيهقي وابن ماجة كما قال بهاء الدين المقدسي في معجمه ص ٥٦٦ .

و نظر مختصر الحرقي ص ١٧٩ .

والشمعي والصحاح رأيي وأمي أمتدرو وقد استند ابن قدامة المقدسي
نابلس ذاتي (قال خطبتي روى اب النبي - صلى الله عليه وسلم -
روى الذي قبل بحسن تصدقه من بن صدقه ورس في أسرار الصدقة
من محض (١٧) " ومع ذلك ابن قدامة الإجماع على أنه ذهب اليه
الحنابلة في تحميسه من خطبته من ذكر روايات تدل على خلاف
تصديقه منهم قال ابن قدامة المقدسي (وروى عن علي واحسن
والشمعي وحارب القلي وسحق بها رباح كذب القصد سواء وعن روى
أبها ثلاثون حقه وثلاثون نسب ثوب وعشرون من ثوب وعشرون نسب
محض) (١٨) وقد ادعى الشيخ ابن رادوى إجماع الحنابلة على المقدار
لدى ذكره عن إرجح الكثير جاء في الانصاف قوله (و كان خطب
وحسن إجماعا عشرون نسب محض وعشرون ابن محض وعشرون نسب
ثوب وعشرون حقه وعشرون جدته " عند مدعي بلا رخ وثلاثون نصف
شمل الرحمن و غيره وأدعي وحسن وهو قول لقاضي في اختلاف
والإجماع) (١٩) .

(١٧) انظر لشرح الكسر ص ٥١٢ . بحريج حدث من اصدقة رعى سهل بن بي حنيفة قال بطني عند الله بن سهل ومحضه بن سهود اي حسر وهو يومئذ صليح وقرى بني محيطة بن عبد الله بن سهل وهو شديده في زعة عملا فدينه م قدم المدة فانطلق عنه برخص بن سهل ومحضه وحيدته يا سهود ان بني صلي الله عنه وسلم قدم عبد الرحمن بنكم فقال كسر كسر وهو احدث القوم فسكب فسكب قال 'تجنون وسبحون فاتنكم' حاجكم فقالوا وكيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال فسر لكم ايهود نجسين حين فقالوا كيف وجد انا يوم اقام فعدته النبي - صلى الله عنه وسلم روه الجماعة وفي هذا حمد فقال رسول الله (ص) تسبون فاتنكم بن نجلون عنه حمسين نصا بن سليله وفي روه بن ميعن عليها فقال لهم (فانتم ناسية علي بن منه) فاولوا ما من به قال 'تجنون' فاولوا لا نرضى ما جاء ليهود فكره رسول الله - صلى الله عنه وسلم - بن بطن زعة فوداه بمائة من نيل لصدقة .

انظر بيد لاوطار سرج مسقى الأحبار - محمد بن عدي بن محمد
شوكاني ج ٧ ص ٣٧-٣٨ - القلمه الحائلة . انظر اجماع الصحاح
للإمام مسلم - ج ٥ ص ٩٨ كتاب التحرير الفاعرة .

(۱۸) نظر لشرح، لکھنؤ ص ۱۸۵، نظر معنی ص ۴۸۵

(۱۹) انظر الانصاف - ج ۱۰ ص ۶۱ .

خامسا - رأي الشيعة :

جاءت الشيعة بمداهب الأربعة فذكروا رؤيس في مقدار دية قتل الخطأ رواه نص على تقسيم الأس نفسيهما عريسا جاء في بلغة لدمشقيه ر وديه الخط عشرون سب محاص وعشرون سب لئون وعشرون اس سور ويلابون حقه ، وسبدي في ثلاث سبس من مال أفاعلة او احد الامور الخمسة . وفي رواه اخرى وهي رواه اعلاه سب عصل عن علي (ع) قال في قتل الخطأ منه من لابل خمس وعشرون سب محاص وخمس وعشرون سب سور وخمس وعشرون حقه وخمس وعشرون حده (٢) . وقد رجح السارح رواه الأولى وقد ذكر الطوسي ابروايه الأولى وسبها الى زيد وعثمان رضي الله تعالى عنه وسب الرواية الثامنة الى امام علي عنه لسلام واشعبي (٢١) وقد رجح الجني لروايه الأولى . جاء في لمحصر السامع (وفي دية حقه أيضا رؤيتان ، شهرهما عشرون سب محاص وعشرون اس سور ويلابون سب لئون ويلابون حقه) وسأدي في ثلاث سبس وبضمها معاهد ٤٤ احاديث (٢٢)

سادسا - رأي الزيدية :

ذكر شيخ الرضوي من دعواه يزيدية روايات عديدة في دية القتل الخطأ رواه عن الامام علي تقضى بربيع الدية ربيع حقائق وربع حذاع وربع سب محاص وربع سب لئون وذكر حديث ابن مسعود الذي اعتمد عليه بضمه والساقية والمقصي بخمس دية قتل الخطأ وقد حرجه شيخ الصنعدي (قوله) اخصانه صلى الله عليه وسلم في روايه ابن مسعود عن ابن مسعود بن لرسول - صلى الله عليه وسلم - قال في دية الخطأ عشرون حقه وعشرون حده وعشرون سب محاص وعشرون سب لئون وعشرون سور محاص دكور ، (٢٣) وقد بسبب لشيوخنا لرواية الاولى الى الهادي ويؤيد بالله ، الخمس بصري ولكن الشوكاني

(٢٠) نظر شرح بلغة المفسفة المحدث الشامي - ص ٤٢٩ .

(٢١) انظر الخلاف ص ١٢٠ ج ٣ - الطوسي .

(٢٢) انظر لمحصر السامع ص ٣١٩ ، انظر شرائع الاسلام ج ٤ ص ٢٤٦

انظر الفروع من الكافي لكليني ج ٧ ص ٢٨١ ، باستناد علي بن

ابراهيم عن ابيه عن بعض صحبائه عن عبد الله بن مسعود عن بن

عبدالله وذكر بعض الرواية .

(٢٣) حواهر الاخبار ج ٥ ص ٢٧٢ .

صاحبها لأبيها ثم تصح عنه حاد في بين (أوطار) وقد احتلب العشاء في
ريه انحصار من لأن بعد الانعاش على أبيها مأثمة قد ذهب لحسن ليعري
و شعبي و جهدي و مؤيد بالله لمؤيد من أبيها يكون ربعا ربعا حاد
وربعا حاد و ربعا باب سول و ربعا باب محض (أبي) قال (ولم
جد عنه مرفوعا في حسي - صلى الله عليه وسلم - في كتابه حديثي ،
فدسطر فيما ذكره صاحب السفر قد سمعت الرواية لثانيه أو سيميل
من يسار و شعبي و سمرق و حتى أخته بها رواية لأخيه عنه لأنه
يسمى بـ رسول - صلى الله عليه وسلم - من طريق من مسعود و سلم
يصعبها (٢٤) والدية في عصرنا عند الزيدية في تونس لا تؤخذ من لأهل
بل تؤخذ من بذرهم و أبنائهم و الخاتميس و عفر و اعلم ، حاد في اسح
المذهب بوزيدية من ارباب نفعه يجعل بها الآن في ابليس
(٧٨٢) سنة ١٥٥٠ و سمعته راد و وصف لورال كل ربال (٨٠)
بها و نفعه على الحجاب السحابة من (٦٣) بلان و سمين نقشة أي
بها لا ربعا و ربال نفس حاد - على هذا نفس ذا اردت تحوّل
السفيل بـ ربال في جميع الرمال حساب و عنه لأصناف الأربعة عندنا
بها أصول بحسب حاد و ورنه وكد العتلة ، فيما بينها قد دس
بها راد من أي الأربعة الأصناف (٢٥)

سابقا - عند الإضافة :-

يقول خوراج (الاصيلة مع شفاعة في تحميس ديه يحط محاليس
الجدعة في حوض من الماء كذب من محاص حاد في شره ليل (وفي
حط عسرون بم محاص وكذا بم سون وكذا اس ليل وكذا حفة
وكذا جدعة الى بارل وكذا حروحة) (٢٦) .

ثُمَّ نَحْنُ - عِنْدَ الظَّاهِرَةِ :-

اے ظاہرہ حبیبہ ! میں لفظاً معصومین علی حدیث روایہ
او تکرار میں ابی حامد لاجید ! کی معاونت کی محتاج نہیں رہا میں جس میں
حشمت میں ہمارے عن عبداللہ ابن مسعود عن الرسول صلی اللہ علیہ وسلم

(٢٤) انظر ميل الاوطار ج ٧ - ص ٨٢ .

(٢٥) انظر التاج المذهب ج ٤ - ص ٣٦٤ .

(٢٦) شرح البطل - ج ٨ ص ٩٨ - حق شارح البطل مع مؤلفه في هذا المقدار ص ١٨ .

[illegible]

باسمها - المقارنة والتجميع :

ان الشخصيات في هذا العرض بجزء ان الشافعية والمانكية
وخرج الاباضية ابقوا على جميع ابدية في الدول لحظ ولا يتصور
مع جمعة واربدية على اربعة شهوره اني رجعت اسبوكاني الا من
حبب من اس بدوى مكان من محض من الاحياء ومن وانهم لا
وحيون ان الامور لانه على من من محض وهذا يسى على الحادي
و عاقبة ربه - فمن الحادي حب حان عن التقيد الحادي فقد وحب
يرقى به ويعاقبه وقد حالف سبعة واربعة ذكرهم ربه من نوردوا
وهو ذكرها معقولة في حب وحب يميل ان ما رغب اليه الحففة
و حباله - ربه على اربعة شهوره ذمهم اعلموا على حبيب من
صبيحة عن ارسنال - صلى الله عليه وسلم - عن عبد الله بن مسعود - رضي
الله عنه - وقد صعب الغرضي احداث يدى عبد عية الحففة من
وجوده عديده و ذ احداث يدى اعلم عية الشافعية عندما ان الفرق
من كلا الحففة - ذ رضى محض في حداث الاحياء مكان ذكر رضى لكون
الحدث الشافعية :

- (٢٧) انظر الدييات ص ٣٤
- (٢٨) انظر الدييات ص ٣٣
- (٢٩) المجلد ج ١٠ ص ٤٧١

أوجه ضعف حديث الحنفية :

١ - قال القرطبي (ذكر الدارقطني في سببه حديث حشف بن مالك من رواه حجاج بن رطاه عن زيد بن حبيب عن حشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في دية الخطأ مائة من الأبل منها عشرون حقة وعشرون حصة وعشرون بعات سور وعشرون بعات محاص وعشرون نو محاص قال الدارقطني : هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث .

من وجود عدة أحدهما به حشف بن رواء أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن به بالسند الصحيح عنه الذي لا مطلق فيه ولا تأويل عليه و أبو عبيدة علم بحديث ابنه ومعه (وفيه) من حشف بن مالك ونظرانه وعبد الله بن مسعود الذي يرويه واسع على دمه من أبي برويه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه يقضي بعتاً وهو بخلافه (٣) .

٢ - وقد ضعف القرطبي حديث ابن مسعود من وجه آخر جاء في جامع لأحكام القرآن (١ - أخر ارموع الذي ذكره في المحاص لا يعمه روه حسب بن مالك عن ابن مسعود وهو رجل مجهول لم يروه عنه لا زيد بن جبير بن حرميل الجشمي (٣١) .

٣ - ولم يكف بل ضعفه من وجه آخر أيضاً قال القرطبي (١) حديث حشف بن مالك لا يعم أحداً رواه عن زيد بن حبيب إلا الحجاج بن رطاه وحجاج رجل مشهور بالبدنس وإياه يحدث عن به بلقة وبه سمع منه وترك بروية عنه سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعيسى بن يونس بعد أن حالسوه (٣٢) . ثم رجع لأحدث الذي اعتمد عنه لأفعيه وإماكه وأبنيه واسمه في ابن مسعود عن أبي عبيدة مستشهداً برأي الدارقطني منه وهذا يعمه روى حماد بن سلمة حديثاً سنداً النبي عن ابن محرز عن أبي عبيدة أن ابن مسعود قال دية خطأ خمسة أحماس عشرون حقة وعشرون حصة وعشرون بعات محاص وعشرون بعات لبون وعشرون بنتي لبون ذكور .

قال الدارقطني هذا سناد حسن ورواته ثقات وقد روى عن علقمة

(٣٠) جامع لأحكام القرآن القرطبي ج ٥ ص ٣١٧-٣١٨

(٣١) القرطبي ص ٣١٨ .

(٣٢) القرطبي ص ٣١٨-٣١٩ .

وقد ادعى الإمام الشافعي الإجماع على ما ذهب إليه ، و زاهر المدهش هو ب لامام الشافعي ينصف دية امرأة وان كتب لحياته عمدا * جاء في كتاب الام ، قال الشافعي ، رحمه الله تعالى لا علم بخلافه من أهل العلم قديما ولا حديثا في ب دية امرأة نصف دية الرجل وذلك خمسون من الآن * فاذا قضى في امرأة دية فهي خمسون من الأدل * وإذا قتلت عمدا فحارب عنها سبها فدونها خمسون من رأس أسبها أسبها دية عمد وسوق سبها رجل ب دية وامرأة لا بد في دية على خمسين من الآن وخرج حره في - في خروج الزوج في دية لا تختلف * ففي موضحها نصف ما في موضحه رجل في جميع حراجها بهذا بحساب وقد استدلل لإمام الشافعي على ما ذهب إليه بأرويتين الأبيتين

١ - برواية عن عمر بن الخطاب (رضي) هذا نصها (احرمنا مسلم من حادثة عن عبد الله بن عمر عن ناس من مؤسسي عن بن شهاب عن وعن مكحول وعطاء بن د. ك. ناس على ب دية آخر نسيم على عهد رسول الله (ص) فانه من لأن تقوم عمر بن الخطاب (رضي) بذلك انه على اصل بقول بن د. ك. في عمر بن درهم ب دية بخره بدمية كتب من عن عمر بن خمسمائة دينار او مائة الف درهم فاذا كان الذي صامه من الأعراف فدونها خمسون من الآن ودية الأعرافه اد نصها الأعراف خمسون من الآن) (١) .

٢ - احرمنا مسلم عن أبي جميع عن ابنه ان رجلا وطأ امرأة بمكة فضرب فيها عظام بن عثمان (رضي) ساجدة الف درهم ولتد و قال الشافعي ذهب محمد بن يعقوب عنها في الحريم (١١) - ولا حادثة الخمسة بدهم لرويه وهو صحيح عندهم لكانو بضعيف اد وقع الحمل في الحريم ويظهر ب في فصل تعليف بدهم في الحريمه العلوية حيلة وتفصيلا .

وبن سرياري على نصف دية المرأة مع عقد مع الامام الشافعي (١٢) ، وبن ماوردي نصا على عبد الحكم (١٣) . ويصح الاستدلال بركرنا لاصاري مع ماوردي في نصف دية المرأة والحسن لمشكل على حدة

(١٠) انظر الام - للشافعي - ج ٦ ص ١٠٦ .

(١١) انظر الام - للشافعي - ج ٦ ص ١٠٦ .

(١٢) انظر المهذب ص ٢٠٧ .

(١٣) الاحكام السلطانية لماوردي ص ٢٢٣ .

سواء (١٤) ونص الرجعي على نصف دية المرأة (١٥) خلاف (١٥) ويحالف الشيخ الحنبري لرجعي : الشيخ محمد اشرفي من حيث استثناء شرفي لحنسي وحنسها وينفق مع سيوح الشفعة على نصف دية المرأة وحنسي في حنسي والاخر في حنسي لحنسي وحنسي كالمراة حنسي في حنسي حنسها لا دية عنها مسكوتها فيها ففي حنسي المرأة وحنسي الحنطاً عشر بنات محاص وعشر بنات بنون وهكذا في قنبي عمداً او شبه عمداً خمس عشرة حنسي وحنسي عشرة حنسيه وعشرون حنسيه (وقد اعتمد الشيخ تقي الدين المدني على حديث عمرو بن حريم ولم يجد في ذكره تصنيف دية المرأة في حديث عمرو بن حريم كما خرجناه في تعريف الدية وادسها (١٦) وقد ظهر رأيي في مباح اصيب حنسيه بفقهاء في تصنيف حنسيه وهي مائة مع ثلثي حنسيه حنسيه من حيث انظر في تصنيف شهادة المرأة وتصنيف حنسيه في امرئ وام ذكر نقصان صليها في الكحل كما ذكره لحنسيه وبن ثنوي حنسيه (١٧) رأيي ان المرأة في امرئ واثباته عن حنسيه من امرئ وكذا في دية (١٧) وقد نقل رأيي من امرئ الاصل ومن حنسيه ومحمد بن سنان من دية المرأة مساوية دية امرئ (١٨) الا انه يرى ان حنسيه امرأته بدينه حنسيه لاجتماع الفقهاء وبغير من امرئ وحنسيه حنسيه حنسيه ولم يثبت احاداً في حنسيه في حنسيه سواء كان على نصف دية المرأة (١٨) .

ثالثاً - عند المالكية :

قال مالكية نصف دية المرأة مائة في دية مع اشتافعية والحنسية من حيث دية امرئ (١٨) .

- (١٤) يعني مجاز ص ٥٦ ج ٢ ومن اشجع ص ١١٧
 (١٥) نهاية المحتاج ص ٣٠٣ .
 (١٦) انظر جرح الزرع من حاشية حاشية الحنفية وعمدة الاثمة للمدقق الشيخ اسحبري نسخة الحبيب ص ١٢٣ وكفاية لاحمد في حنسي غاية الاختصار ص ١٤٩ .
 (١٧) انظر مفاتيح الصيب ص ٢٨٧ .
 (١٨) انظر شرح الدرر ص ٢٦٨ ونقطة لسالك لامرئ المسالك في مذهب الامام مالك والشيخ محمد بن محمد الصوفي والمالكي على اششرح صغير ص ٢٩٧ .

وقد ذكر المرحسي علة نصف دية المرأة وهي كما ذكره لوزي
 ومن الدوري بحفي ومحمد (ب) شهده براه ودرابها على نصف
 من الرجل لذا نصفت ديتها (١٩) .

وعنه ب ما ذكره من ارجل براه كما ذكر القرطبي وابن
 العربي (٢٠) ونص الخرخشي على تنصيف دية المرأة في النفس وما دونهما
 اد ب تلح لارث سلت (٢١) .

وقال المؤي (واسى بن نصفه) الوساة ودية براه على النصف
 من دية ارجل ودية تنصيف وديتهم على النصف من ذلك وفي
 مدونة دية براه كل نوع نصف دية رجلاه (٢٢) .

وابعا - عند الخنابلة :

قال ابن قدامة مقدسي من فقهائ الخنابلة في تنصيف دية المرأة
 معتددا على حديث عمرو بن حرم بنى ثم نحرجه في تعريف الدية وادلتها
 ولم يجد فيه ذلك . وقد رد ابن قدامة على من يكر الاسم لان الاسم يساوي
 من دية المرأة والرجل معتمد على قول لرسول صلى الله عليه وسلم في
 النفس مؤنة مائة من لائن وعدا المصنف حرم من حديث عمرو بن حرم .
 جاء في شرح الكبير (ذكر دية امرأة حرة مسلمة فديتها نصف دية ارجل
 المسلم - اجمع على ذلك من علم . ذكره ابن المنذر وفي عند من وحكي
 غيرها عن ابن عمر وادهم بها فلا بها كدية بارجل لعونه عليه لصلاه
 واسلام وفي نفس المؤنة مائة من لائن (٢٣) وهذا قول شديد يخالف
 اصح مصنفاته وسنه سني عنه اصلاء واسلام . ب في كتاب عمرو
 من حرم دية حرة على النصف من دية الرجل وهو اخص ما ذكره وهذا
 في كتاب واحد فيكون ما ذكرناه مقصرا لما ذكره ومخصصا له (٢٤) .

ونص ابن عبد الوهاب على نصف دية امرأة واعضائها وقال بهند
 احكم تفني من احسنه ونص عنه صاحب الاحكام وابن رجب الحنبلي

(١٩) جامع الاحكام للقرطبي ج ٥ ص ٣٢٥ .

(٢٠) احكام القرآن تأليف ابن العربي ص ٦٢٣ .

(٢١) شرح الخرخشي ج ٨ ص ٤٣ وشرح الرزقاني ج ٤ ص ٨٠ .

(٢٢) المساج والاكس بدمش مواهب الحاصل ج ٦ ص ٢٥٧ .

(٢٣) الشرح الكبير - ج ٩ ص ٥١٨ .

(٢٤) بظر الشرح لكسر ج ٩ ص ٥١٨-٥١٩ واطر المعني ص ٥٣٦ .

أيضا (٢٤) *

هذه آراء الحائلة في دية لاسي أما دية الحنفي عديم فيجعلون فيها ثلاثة أرباع الذكر لأن الحنفي بين مذكرة ولائونة *
حاه في شرح الكبير (وديه الحنفي لشكل نصف دية ذكر ونصف دية أنثى وديث ثلاثة أرباع دية لذكر لأنه يحل الذكورة ولائونة عد قول أصحاب رأي وعند الشافعي الواحد دية أنثى لأن ليقين ولا يحل إواند لا شك - وما أنه يحل مذكورة ولائونة أحبالا واحدا وقد بنسب من اكتشاف حالة فحبب الوسط بينهما وأعمل بكل الاحتمالين (٢٦) *

حاشيا - عند الشيعة :-

دعى الطوسي الإجماع على نصف دية مرأة مؤبدا ما ذكره نوري الإمام علي رضي الله عنه ورد من باب وحدت عمرو بن حرم الذي سم بعد فيه ما سم على نصف دية مرأة حاشيا جرحها من لاسيبيد انصحيحة (٢٧) *

ومن صاحب شرائع لاسلام على نصف دية المرأة ايضا (٢٨) وقال به صاحب جوهر والكلبي ايضا (٢٩) حاه في معارج الكرامة وما دية لمرأة مسلمة الحره فنصف دية آخر المسم احدا كما في (مسعود) *
لا من من عليه والاسم لهما فلا هما سواء (٣) *

هذه آراء الشيعة في نصف دية امرأة ما الحنفي فيجعلون مع حباله من حيث تقدير دية ثلاثة أرباع لدية لأنها مشك لا تعرف جعلها حاه في التمه (وديه - أنه لنصف من ذلك كله والحنفي يشك ثلاثة أرباعه في الجواب لثلاثة وكذا لحر حاب والأطراف على لنصف ما سم يفرض عن ثلث لدية فمسألة بان وفي الحاف يحكم بالحنفي وحتمية اعدم

(٢٥) انظر حاشية ابن عبد الصاحب على المنع ج ٣ ص ٣٩٠ وانظر لقواعد ص ٣٢٠ وانظر منتهى الإرادات ص ٤٢٩ *

(٢٦) نظر لشرح الكبير ص ٥٢٠ - والإيضاح ص ٦٤ ج ١٠ *

(٢٧) الخلاف ج ٣ ص ١٣٢ *

(٢٨) شرائع الاسلام ص ٢٤٧ *

(٢٩) انصر جوهر الكلام طبعه حجرية غير مرفوعة وانظر لامتنع لاني جعفر الطوسي ص ٢٦٥ - وانصر الفروع ج ٧ ص ٢٩٩ *

(٣٠) مفتاح الكرامة ص ٣٦٨ ونظر كشف المشاء في نفس الصفحة *

للاصل (٣١) .

سادسا - عند الزينة :-

قال برنده نصيف دة امراء وقد احمده على حديث عمرو بن حرم رواية سفيان وم يرجح الشيخ الصفي هذه الرواية ونحن مع الشيخ شيعي لان كبار الحديث الذين يصف حديث عمرو بن حرم عنهم في معرف الدة لم يذكروا ما سسر بن نصيف دة امراء (٣٢) .
وقال لصفي (دة امراء على نصف دة الرجل) عكيد زوي والله علم وقال في شخص حديث عمرو بن حرم بن ابي عن الله عليه وسلم قال (دة امراء نصف دة الرجل) هذه الخبة يمس في حديث عمرو بن حرم الطويل واما اخرجها السفي من حديث معاذ بن جبل وقال سواده لا يست منه (٣٣) . اما الحسن فان الزينة يجعلون فيها كدية الانثى .

سابعا - عند الاباضية :-

عن الاناصية على تصف دة المرأة في العنق وما ذوبت جاء في شرح ابن (ومعدنا ومذهب ابن العراق) لشيعي انها نصف دة الرجل في اول مرة قياسا على كل الدة . سمعت عندهم الحديث او سجع او قالوا هو حديث واحد لا يعمل به في ما يصح به الطوى (٣٤) .

ثامنا - عند الظاهرية :-

يعن اظاهره مع بن بكر الاصم وان علة في مساواة دة المرأة بدنة الرجل في العنق ولاعضاء وقد روى الصحيح حديث عمرو بن حزم ولم

(٣١) اهر المعة المصنعة ص ٤٣٠ .

(٣٢) اهر اخبار ص ٢٧٥ - ج ٥ وهو من الاخبار والانا مستخرجة من ج ٥ اهر - ج ١ - محمد بن يحيى بن ابي اسعد ص ٩٥٧ هـ / ج ٥ ص ٢٧٥ .

روى بن دحي القند ج ١ عمرو بن حرم وام يذكر فيه ما دل على نصف دة امراء الايام احاديثها لا م / يعني الذين ابي لفتح محمد بن عبي بن وعب لقري عرف بن دحي القند ص ٤١٨ / طبعة دار الفكر بدمشق .

(٣٣) جواهر الاخبار للصفي ج ٥ ص ٢٧٥ .

(٣٤) شرح النيل ج ٨ ص ٨ واطر جواهر النظام للساعي ج ٣ ص ٦٤١ .

يذكر فيه (٣٥) ما يدل على تصنيف دية المرأة * وجاء في المحلى بعد كلام لا صلة له في بحث فاب (ان فعل دية ي اروح محصنا فصارت دية كأمته لأنها نفس وبالله تعالى توفيق) (٣٦) *

تاسعا - الرأي الراجح :-

تمس لنا من هذا عرض بوجوب ان المذاهب الإسلامية السبعة قد اتفقت على تصنيف دية المرأة في رعاية على النفس وقد حالف من حرم الظاهري و قال بمساواة دية المرأة مع دية الرجل ومن يكر لأصم ومن غلبه على مساو دية المرأة بدنه الرجل أصا
وبعد انظر ان ادلة من ذهب إلى تصنيف دية المرأة لدية الرجل تبين ان الحديث الموحى عنها هو حديث عمرو بن شعيب وعنه قصة « عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا » (عمل المرأة مثل عمل الرجل حتى يقع الحب من ربه رداء النسائي وندار فطس * فإذا رأت مصارت على تصنيف) (٣٧) وعنه حديث لا يصح الاعتماد عليه لأن البخاري لم يرو عن عمرو بن شعيب عن صحبه ولا عمرو بن شعيب اذا روى عن أبيه عن جده فلا تقبل هذه الروايات عند محدثين (٣٨) وقد اعترض على صحبه صاحب نص المرأة ووجه اعترضه (قال صاحب شقيق) ان خرج حديث زسماعيل بن عباس تصنيف في روايه عن بخاري (٣٩) ما روى به الإمام علي رضي الله عنه فكانت موقفة عنه ومرفوعة لفرس بن صلي الله عنه وسلم وجاء في مصيب روية (ان المصنف رحمه الله دية المرأة نصف دية الرجل وروى هذا يعط موقوفنا على علي كرم الله وجهه ومرفوعة في الحسن حتى الله عنه وسلم قلب اما ووقوف ؟ وخرجه لسهي عن ابراهيم عن علي بن ابي طالب قال (عمل المرأة على النصف من عمل الرجل في النفس ودمها وولها) وقبل انه منقطع فان ابراهيم لم يحدث عن أحد من الصحابة (د) * اما حديث عمرو بن حرم فقد أشربا في خلال هذا البحث انه لم ينص على تصنيف دية المرأة

(٣٥) الديات - ص ٣٥ *

(٣٦) المحلى لأن حزم ج ١٠ ص ٥٥١ - ٥٥٣ *

(٣٧) نظر المنتقى من أخبار المصطفى ص ٦٩٦ *

(٣٨) نظر الإعد ل ص ٢٦٥ القسم الثالث

(٣٩) انظر نصب الرأيه ص ٣٥٣ *

(٤) نصب الرأيه ص ٣٥٢

وأما مروءة أبي عبد الله عليها السلام فبما عني رحمه الله خفوة عن سبده
عنه (رضي الله عنه) فلم تصح عند الحجة وهو صاحب المالو سبده
بدة اذا كان يفسد في لاسير حرم غيب لاره بعلة هي غيبه عليها
في تصنيفه مروءة فيها كواب امرأة حسب علائك لسكاح وم يحصل
لاصونون لايوة من عواين رغبة عنه ، يدل على كمال اعتداه ، (٤١) .
وقد تملك امرأة السكاح اذا اضطررت ذلك قبل العقد وعن الله سبحانه
وعلى فسد ملكة المرأة في طلاق شدة غيبه وسوء تصرفها ذاكه اشد
سرعا من رجل في تصرفات حسنة بها ، وما الحجة لأخرى لمحمد
بشهادة مروءة على غيب من سبده رجل وعة من عند الحكم
سبها القرآن الكريم (ب تفسر حادها فذكر حادها الأخرى) ، وبحور
للبراءة ن سبده وحده في ابو صبح أبي بعد شهادة الرجل منه كالأحرار
في الحمام او في حالات الولادة (٤٢) .

ولضعف حتى أرجل على شرة في موت ولادة وحمل الأنثى ولا
تتحمله ، وهو المسوون لأول من سبده لا سبده ولم يكنه السرخ هذه
المسؤولية ، وكانت امرأة لاسك - ساء من مورت في عصر جاعلي (٤٣) .
وحجج ابو جحس المرندى بحجة به وخص مفعه امرأة من أرجل (٤٤)
ويودعه غيب يفسر من رجول حده محبها - فقه الرجل أسد ، دعا على
الأسره من فقه (٤٥) ، (٤٦) ، ويعلم يفسرون المسؤلية الاضداده وقد
شارك المرأة الرجل في العمل فمحتمل مسؤولية فصدده كما يحتملها
الرجل واقعا لا شرعا .

ولست أدري لماذا شد بعض الكفر أم بفصل ملكة امرأة من حيث
علم تملكها السكاح ؟

ب تحفية جعلوه به بخوسى كدنه مسلم وم صفوا ان الكفر

(٤١) انظر الوحي المذكور عند الكريم ربه ب ص ٨٠ - ٨٦ .

(٤٢) تصرة الحكم ص ٢٥٨ ح ١ وانصر حاشية الطرطوى ح ٣ ص ٢٢١

- ٢٣٥ و نظر به ح ٦ ص ١٩ - ١٨ - ٤٣ فعلا عن سبده اجده من

للمرحوم عبد القادر عودة ص ٣٢٩ ح ٢ .

(٤٣) نظر الماز ص ٣٢٢ ح ٥ و صر الخازن ح ٢ ص ٣٢٨ وصل انظر ب

ح ٥ ص ٤٩ - ٥٠ واميراث ب تفسر لاسنادنا انكشكي ص ١١ .

(٤٤) مصر أحمد ح ٤ ص ١٣٢ .

(٤٥) انظر المراجعي ص ١٢٠ - ١٢١ ح ٥ .

استحسن به ويصنعو دله لمره ناظرين اي عدم تمككها بل كج علمه بان حد
م يؤثر على اهليتها الكاملة كما يبين *

انما رتي ان حرم لاندسي و نو ككر لاجم : بان عليه محض سيوية
له امره - نه روحل انفس و لاضف حد رس في صونه لان لانه سر ردة
نفرجه سي نه حدسيه عليه نه شصت روحا و لفس بالاندي

وحده عدي بان حرم حد فيه في انفس بانه نه من الاسل
و انفس بونه سمل روح و نرد على حد مؤه (٤٦) و م عسر على
حديث صحيح الاسناد يصعب دية المرأة *

و ما روي تصحبه فان ريد بان نام ثقبسي نصيف ديه
ان ه فقد نسخت اشركاني سعيه من المصيف وحده و فهم من كلام
سواناس - م ان - بان عله سعيه من مصيف ان سيد ريد من نام
شبه مرص (٤٧) * و ما روي بان مسعود نام سر حسي نفسه حافله من
حد مصيف و عله ان سعيه ان عليلاني لخدمه على ما روي
من انراه و ما روي حد حد بان راي - م عله مدعوم
بوجه هي موافقة بعض الصحابة له *

(٤٦) انظر الدييات للضحاك ص ٣٨ *

(٤٧) بدل الاوطار لفسركاني ج ٧ ص ٧٢ *

الفصل الرابع تعداد ديه غير المسلمين

ولا - عند الحنفية :-

يقول فقهاء الحنفية على مساواة ديه غير المسلمين بالمسلمين رجالهم ورجالهم المسلمين من حيث يستحقون لدية انكاههم وسأؤهم كسواء مسلمين من حيث يصيب دينهم في نفس او الاعضاء ولم يفرق بينهم بين الحنفية من لکناسي او محرمي او انساني حال في المسبوط (قال وديه أهل بيعة من عن كتب وعمرهم مثل ديه المسلمين رجالهم ورجالهم وسواءهم كسواءهم وكذلك حر حريمهم وحرياتهم بينهم وما دواهم في ذلك سواء) (١) -

وقد استدل الحنفية على مساواة ديه غير المسلم بديه انسلم بالخجج الآتية :-

الحجة الاولى - لا لآراء الكريمة التي استت مشروعية لديه كتب سبعة للمسلمين وغير المسلمين قال الله تعالى (ومن قبل مؤمنا أحد من حر رمية مؤمنا وديه مسلمة ان فيه حد الشطر من الآية الكريمة حصص به المسلم واشطر الناس قوة تعالى (ان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة - فيه مراءيه ما هو المر من قوة في قبل المؤمن (وديه مسلمة ن فيه) (٢) وقد اشد لکناسي معهم الرحمة لانه مراءيه المذكورة أعلاه (٣) وقاب بهذا المفهوم من الطوري احصائي (٤) ولم يفرق فقهاء الحنفية بهذا المفهوم من وديهم كسواء من يفسرون في من حر من اطرون (ب من ظان ان في قوته باريك وتعالى (فدية مسلمة الى فيه) (٥) لا على به من أهل الايمان لان الدية عبده لا تكون لا مؤمن بعد من حصص وذلك ان ديه الدمى وأهل الاسلام سواء

(١) انظر المسبوط لمرحبي ج ٦ ص ٨٤ انظر بدائع الصمايح ص ٢٥٤ ، بطر بهادة ص ٢٥٤ بطر نعية دوى الاحكام ص ١٠٤ انظر المناوي الهندية ص ٢٤

(٢) انظر المسبوط ص ٨٥

(٣) انظر البدائع ص ٢٥٤-٢٥٥

(٤) انظر تكملة البحر الرائق ص ٣٧٣

لاجماع جميعهم على ان ذوات عبيدهم بكفار وعبيد المؤمنين من اهل الايمان
 (٥) (٥) وفي هذا العهد انفس اسماعيل حتي امدى (٦) *
 وبعده محمد رشيد رضا في انبار (٧) * وقال ابن حبان لا بد من
 اعترافهم بالحيا (٨) وفي ابن عباس وشعبي وانهم ايضا وابرهوي
 انفس من اهل العهد حتى كان مؤلفا وكافرا على عهد فومه فيه ابدية كدية
 المسلم (والحرير) (٩) * وقال ابو الفتح شهاب الالبسي ان اول ما
 عهد احد ولت يقوم للعاهدين فسلم ذاته تحرير الرقبة وادله ابدية الى
 اهلته لمشركتين لفهد ابدى يسما وييسهم (٩) *

ولعل اسمي كان رانه أشد فصاحة من حيث معيونه لانه انقرايه
 في نسب مروعته به مسلم وندى في اسمي ، في انفس دميما
 وحكمه حكم مسلم وفيه دلل على انه ادمي كدية لمسلم وهو
 (١٠) (١٠) * وندى في تفسير علا ابن موسى (١١) وفي رمحسري
 وفي ابن من قوم نمره هم رانه اسمي من عاهدو مسلمين واهل
 بده من كدس وحكمه حكم مسلمين (١٢)

الجهة الثانية :-

حين سرحسني تحدث عي ابن عباس امسبط منه مسودة ذيه غير
 اسلمس باسمسني فان اسرحسني (في حديث ابن عباس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وذن العاهد من ندين فبهما عمر بن حية لتسوي
 وكانا مسلمين (١٣) عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بده حوس

- (٥) انظر جامع ابن بطيحي ص ٢٩ ج ٥
- (٦) انظر روح ابن اسماعيل حتى ج ١ ص ٤٧٥
- ٧ انظر تفسير انبار ص ٣٨٦
- ٨ انظر تفسير البحر المحيط لابن حبان الانباري ج ٢ ص ٣٢٤
- (٩) روح المعاني لابي الفتح شهاب الابسي ج ٤ ص ١١٤
- (١٠) انظر تفسير التسمي ص ٣٨٨
- (١١) انظر تفسير الحارث لعلاء الدين ص ٣٨٨
- (١٢) الكشف - رمحسري ج ١ ص ٣٨٠ وانظر تفسير رمحسري ج ٥ ص ١٢٢

(١٣) فان براري (اسم من حوس في امانه) ج ١ ص ٣٤ وانظر مختار
 الصحاح ص ٤٧ وسماسم (بكسر اسم) هو نظام للاسم وبصح
 بالفتح بمعنى اسم مقبول والاسم لتفسير ورقة أي صار آمنا ابن عباس
 ج ٣ ص ٣٤١ و بطر الكفاية عي الهذابة ص ٢١١ ومجمع الزهر في
 شرح معنى الانحر ص ٦٣٩ *

مسند (١٤) .

الحجة الثالثة :-

قال عليه السلام (دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار) (١٥) وعن
ابي بكر وعمر - رضي الله عنهما - انهما قالا (دية الدمي مثل دية الحر
مسلم) (١٦) .

١٤. روى عن ابي عبد الله - رضي الله عنه - ومسلم ودي العافريين
بعض فتبينوا مع من معه الخصم - وكان فيما عهده من لسي (ص)
دية حرين مسلمين - ويعرض على هذا الحديث بان في صفة ابي
سعيد بن خالد - وقد حرجه ليرمى عن ابي سعيد لئلا ينعكس
عن ابن عباس ان النبي (ص) ودي العافريين دية المسلمين وكان
يما عهده من رسول الله (ص) قال ليرمى عنه - حديث غريب لا
عرفه لا من هذا الوجه واما سعيد بن خالد اسمه سعيد بن المزدك
وفيه من قول البخاري هو مقب للحديث - انظر نصف الرواية
ص ٣٦٦ ، لخصاص ج ٢ ص ٢٢٩ والمبسوط ج ٢ ص ٨٥ وتبيين
الحقائق ص ١٢٨-١٢٩ .

(١٥) ج ١ في نصف رواية (قال عنه اسلام دية كل ذي عهد في عهده الف
دينار) ثبت احرجه ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (دية كل ذي عهد في عهده الف
دينار) ووافقه الشافعي في مسنده على سعيد فقال اخبرنا محمد بن
حسن حدثنا محمد بن يزيد حدثنا شعبان بن حسين عن الزهري
عن سعيد بن المسيب قال (دية كل معاهد في عهده الف دينار) انظر
نصف الرواية ص ٣٥٣ .

(١٦) ج ١ في نصف رواية (روى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر عن
زهري و كان دية يهودي و نصري في عهد النبي (ص) مثل
دية مسلم و ابي بكر وعمر و عثمان فلما كان معاوية اعطى اهل البس
لنصف اهل البس في سنة اهل ثم قضى عمر بن عبد العزيز في
لنصف و عي ما كان جعل معاوية فانه لزهري و لم يقص ان ذكر
عمر بن عبد العزيز فاحبه - الدية كانت بأهل البس و نصف
لزهري يعني ان ابن المسيب قال ان دية اربعة آلاف فقال ان حر
لاهو ما عرض على كتاب الله تعالى (وان كان من قوم بينكم

الحجة الرابعة :-

قال علي رضي الله عنه (ما اعطيتهم الدية وندبو لحرية يكون دماؤهم كدمائنا واهوالهم كاهوالنا) (١٧) .

الحجة الخامسة :-

قال الكسائي (وعن الرعري رحمه الله انه قال قضى سيدنا ابو بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهما في به دمي بسن دية المسجم وماله لا يكذب وكذا روى عن بن مسعود رضي الله عنه انه قال دية من ابتكأ مثل دية المسلمين) (١٨) .

الحجة السادسة :-

١ - وجوب كمال الدية يعتمد على كمال حال من قبله يرجع الى احكام دين وهي بذكورة وحرية واعصية رهنه الشروط سواء في غير المسلم على حد سواء مع المسلمين (١٩) هذا جماع دية المسجم في دية الدمي والمسلمين ولكن ذكر صاحب نسبي في شرح المنهاج في حدود دية المسلمين خلافاً لغيره بان دية من اشترطه واحم فلاي كان دية عن حيواته وصاحب جوهره بان دية من لهدية وهو جاني يسير لا يعتمد على حاله في نسبي وقت وسماع كالدمي على الصحيح وعنه سمر ونسبه في ر قال في اشترطه فقال في حيواته قال في الهبة لا دية في سماع) (٢٠) .

وتبينه من حيث الدية مسامحة لانه (روه المصنف) نص في اربعة من ٣٥٤ وحيات المسجون ج ٢٦ من ٨٥ وحاشية الدرر على الفهر من ٢٩٠ وانظر درر الاحكام من ١٠٤ .

(١٧) جاء في نص رواية (روى عبد الرزق في مصنفه حمر بن حريج عن بني حريج عن محمد بن اسد مسعود بن دية المقاعد مثل دية المسلم) وفي (ابن عتيق) نص في اربعة من ٣٥٤ والمبسوط ج ٢٦ من ٨٥ وتبين الحقائق من ١٢٨ وانظر البحر الرائق من ٢٧٣ .

(١٨) بدائع صناع ج ٧ ص ٢٥٥ وانظر بحر الرائق من ٢٧٣ .

(١٩) بدائع صناع ج ٧ ص ٢٥٥ وانظر الرائق من ٢٧٣ .

(٢٠) انظر الدر المنثور ج ٢ ص ٦٣٩ .

ثانيا - عند الساقية :-

انظر فقيرا، اذهب الشافعي عن مسلم دية غير مسلمي وقد قرر
 لأهله ساقية دية يهودي و نصري ثبت مقدار دية المسلم أربعة آلاف
 درهم لأن دية مسلم من عشر من درهم عندهم خلافا لخصميه اد
 جنودها عشرة آلاف درهم وقد جعل لأهله شافعي مقدار دية لمجوسية
 من عشر دية مسلم لصحة دهم ، وقد سئل الأمام الشافعي على ما
 رخص به يهودي من عشر من خنزاب (رض) حة في كتاب (لام) فقي
 عمر من خنزاب وفسار من عتار رضي الله عنهما في دية يهودي
 ولصربي ثبت دية مسلم وقضى عمر في دية لمجوسي بمائة درهم
 ودينار عشر دية مسلم دية كان يقرب يوم دية ابي عشر نصف
 درهم ثم نعم حة في دية يهودي من عشر من دية يهودي وقد سئل
 عيسى بن ربيعة عن عمر من خنزاب رضي الله عنه في سبعة من اسير^{٢١})
 ودر يهودي هذه اربعة في مباح ودعى لعنه مسلمين لومني
 ارجاع على عده حاتم في سباح رمي (و يهودي ونصري في مباح
 وتخل من عتار وفت دية مسلمة و يهودي عتار عمر وعنه
 رضي الله عنه ثم يدر مع سائر كتاب احكاما) (٢١) وقد ذكر
 اصبح ماوري هذه الاسير و دية مباح و حاتم على دية (٢٠) وقد ادعى
 حاتم مضحاة سباح رضي الله عنه في دية يهودي (٢٠) وقد من لسبح الفقيه
 سليمان بن حاتم عنه يفتي دية مجوسي وحمل يهودي لمصري فصل
 من مضحاة خمس حة في حاشية ، لم يفتي بمسألة لمجوسي خمس مضحاة
 أما و من كان حة و من ربيعة و دية و يهودي و نصري و يهودي و يهودي
 لمجوسي منها سون و حاتم في خمس دية و هو خمس الدية (٢٦) *
 و قد سئل عن الشافعي يفتي مقدار دية حاصلا ان الدية
 ابدى بمسألة من كان مسيحيا و يهوديا جنودا دية دية مسلم و من
 عرف دية جنود دية مجوسي قال اشيراري (و قد تولى د حاتم

(٢١) عمر رم ح ١ ص ١٠٥ .

(٢٢) انظر جهد ح ٢ ص ١٩٧ .

٢٣، بناء حجاج برملي ص ٣٠٢ و نظر معي حجاج ص ٥٧ .

(٢٤) عمر لاحكام مسلمة ماوري ص ٢٢٣ و نظر حاشية

المجوسي على شرح الخطيبه ج ٤ ص ١٢٣ .

(٢٥) حرم كندة الاحبار شرح بناء الاحبار ح ٢ ص ١٤٩ .

(٢٦) حاشية حاتم على شرح الشيخ سلمان ح ٥ ص ٦٢ .

واما واعتد به سمعه مدعوه فانه ان عرف ادين الذي كان ممسكا به
وحيث فيه انه اصل دينة وان ما يعرف وحيث فيه انه نحوسي لانه محقق
وما زاد مشكوك فيه (٢٧) *

وقد نزل لشيرازي خلاف في سحاي في عهده سنة ١١١٠ هـ
يرى ان سحاي في كتابه ممسكا بدين من دين وحيث فيه انه اصل دينة
يدرس وان كان ممسكا بدين من دين وحيث فيه انه مسلم دينة هو يود على
مقدوره ولم يظهر منه عداوة وان مدعوه لم سمعه وقد رجع شيرازي في
الاول (٢٨) *

وسار بقي دين بمساعي حتى مذهب رأي الاول (٢٩) وقد رجع
شيرازي الرأي الاول بطلا عن ابن الرمعة (٣٠) *

ان سبب خلاف سافعة مع الحقيقة هو ان فقهاءهم لم يستنبطوا
وحيث دينة لديهم من دينة فمراة هي مستأداة وقد بين انفسهم بروي
ذلك قال الرازي : ونحن نقول اننا بينا ان الآيه مارة في حق المؤمنين لا في
حق كل دينة لم يدل على مصدقهم لانه تعالى اوجب في هذه الآية دينة
مسلمة فقد يقتضي بحديث في من لا شيا في تسمي دينة فلم يسم ب
ادنه اني احبها في حق الذي هي دينة في وحيث في حق المسلم ولم
لا يجوز ان يكون له اسلام بعد ر مينا حر في يدية لا معنى لها الا
ما الذي يودي في مقابلة نفس قال بعضهم ان بعد ادنه في حق المسلم
وفي حق ديني واحد فهو مسموح شرح ما وقع لانه فسقط هذا الاحتجاج
والله اعلم (٣١) *

دليل السافعية ومناقضته

روي لادم سافعي عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب جعل
دنه يهودي والعصر في ربعة آلاف درهم ، وهي بيت دينة المسلم ، ودينة
نحوسي بمائة درهم كما روي عن عثمان بن عفان من ذلك (٣٢) *

(٢٧) انظر المذهب للشيرازي ج ٢ ص ١٩٧ *

(٢٨) انظر المذهب للشيرازي ص ١٩٧ ثم انظر نهاية المحتاج ص ٣٠٤ *

(٢٩) انظر كتابه لاحصار وشرح عداة الاحصار ج ٢ ص ١٤٩ ثم انظر
نهاية المحتاج ص ٣٠٣ *

(٣٠) معني المحتاج ص ٥٧ وانظر حاشية البجيرمي على شرح الخطيب
ج ٤ ص ١٢٤

(٣١) مفاتيح الغيب للرازي ج ٣ ص ٢٨٨ *

(٣٢) احكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢٨٤ *

و ان عقیقه ایست که در روز هفتم کبریا بر سر علی مرتضی و علی هاشمی عقیقه شد
و آنرا در کتب اربعه و تاج العروة و غیره مذکور است و در این روز عقیقه شد
عمر همدسال علی علیه السلام و در روز هفتم کبریا در روز هفتم کبریا در روز هفتم کبریا
یعنی در روز هفتم کبریا در روز هفتم کبریا در روز هفتم کبریا در روز هفتم کبریا
آلاف دوم (۲۲)

[illegible]

(٣٣) ماضي المحتاج - الجبر السام - ص ٧٩٤ .

(٢٢) احكام احوال - مذكره - ص ٢٧٨

(۲۵) خبر حاتم حر ، د هغه تیس ص ۲۱۲ - ۲۹۳

[illegible]

ثالثا - رأي المالكية :-

يحتج رأي المالكية عن جفعه وانشافيه في معادار دية اليهود وانصارى حيث ان المالكية يجعلون في اهل الكتاب نصف دية المسلم ويتمعون مع الشافعية فقط من حيث انهم اوحوا في المحوس ثلثا عشر لدية تمسائة درهما جاء في المدونة الكبرى :

« قتل لاس انعام كم ديات هل الكتاب في قول مالك ودية سائرهم » فان دية هل الكتاب على النصف من دية مسلمين رحلتهم على النصف من دية رجال المسلمين وسائرهم على النصف من دية سائر المسلمين واما المحوس فان دية رحلتهم تمسائة درهم ودية سائرهم اربعمائة درهما ورحلتهم في دياتهم على قدر حركات المسلمين من دياتهم قال وهذا كذا قول مالك (٣٦)

وسبق كلام الحرشي مع رأي الامم مالك في هذه المقادير المذكورة ايضا نصف لها نسبا من ادخل الحرشي فيه نصف دية المسلم وقسم اصناف المريد ان جعل فيه تمسائة درهما (٣٧)

وقس اشبح للردير في شرحه على هذه المقادير الا انه اصاب رواه تمس على قدر دية المريد واما على فائدة لاس تحريرا جاء في شرح للردير « وفي لاس للمريد واما على قتله ارب وهو لدى منى عليه المصنف اول اسباب كمره » (٣٨) وقد سبب من رشد رأي المالكية الى عمر بن عبدالعزیز (٣٩) *

ادلة المالكية

الدليل الاول : جاء في موطن الامام مالك حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم بنصف دية الذي قال الرضائي (مالك نه بعه ان عمر بن عبدالعزیز قضى ان دية اليهودى و النصارى اذا قتل (باليهاء لمفعول باليهاء) احدهما مثل نصف دية لحر المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم عجل امر الدمة نصف عمل المسلمين رواه الساماني وهو في الرضائي يعط عقل الكافر نصف عقل المسلم) (٤٠) *

(٣٦) المدونة الكبرى للامام مالك ص ٤٧٩ *

(٣٧) شرح الحرشي ج ٨ ص ٨١ *

(٣٨) شرح الردير ص ٢٦٧ *

(٣٩) انظر ندية المحتد لابن رشد ج ٢ ص ٤٥٦ *

(٤٠) شرح الرزقاني ج ٤ ص ١٩١ *

وقد روى هذا الحديث في سني دود وهذ لفظه (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم دية المعاهد نصف دية الحر) (٤١) .

وقد ذكر هذا الحديث المفسر القرطبي في أدله للملكية وسبب هذا الرأي إلى عمرو بن أبي ربيعة وعمر بن عبد العزيز (٤٢) .

الدليل الثاني - قد استدل المالكية بتدليل عظمي محمله أن الدية تتفاوت بين الذكر والأنثى وأن الكفر انقص من الأنثى لهد كان تفاوت بين دية لمسلم ودية الكافر فإن ابن العربي لا يبي الديات في الشريعة على التفاصل في الحرمة والتفاوت في المنة لأنه حق مالي يتفاوت بالصعاب بخلاف العمل لأنه لما شرع حراً لم يصير فيه ذلك التفاوت وإذا ثبت هذا نصرنا إلى أدية موحداً لأن نقص في الذكر ولا بد أن يكون للمسلم مزية على الكافر فوجب أن لا يساويه في دية (٤٣) .

رد الحنفية على المالكية :

نقد رد الحصاص على المالكية رداً حتمياً يلخص في النقاط التالية

أولاً - قال الحصاص (وجميع المخالف بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دخل مكة عام الفتح قال في خطبته : ودية الكافر نصف دية المسلم .

وما روى عبدالله ابن صالح قال حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (دية لجوسي نسمائه) قيل له قد علمنا حضور هؤلاء الصحابة الذين ذكروا عنهم مقدار الدية خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ولو كان ذلك ثانياً لعرفه هؤلاء ولما عدلوا عنه إلى غيره (٤٤) .

ثانياً - قال الحصاص (وأيضاً قد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (دية المعاهد مثل دية المسلم) وبه ودعي العامريين دية الحرين المسلمين وهذا أولى لما فيه من الريادة ولو تعارض الحسمان لكان ما اقتضاه ظاهر الكتاب وما ورد به النقل المواتر عن الرسول صلى الله عليه

(٤١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٥٠ .

(٤٢) الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٤٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٧٨ .

(٤٤) أحكام القرآن للحصاص ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

وسلم في ر الدية مائة من الابل من غير فضل فيه المسلم والكافر أولى
فوجب تساويهما في الديات (٤٥) *

ثالثا - قال لخصاص (واما حديث عنه بن عاصم في دية المحوسي
فانه حديث رواه لا يخرج منه لاد اني بهيعة ضعيف لاسيما من رواية
عبدالله بن صالح عنه (٤٦) *

وقد رد الخصاص ايضا على الرازي وعلى كل من يجالهم في
تخصيص آية دية المسلم بوحدة كوف لعدم الآية يطلق على مقدار
محدد ولاسم يدل على المسمى ما لم يرد تخصيص او استثناء قال
الخصاص (فان قبل قوله تعالى دية مسلمة اني اعمه و عظم على ما ذكر
في دية مسلم لا يدل على تساوي الدية كما لو قال من قبل عبدأ فعليه
قيمة ومن استهدك ثوبا فعليه قيمته لم يدل على تساوي القيمة قيل
له ان يرق بينهما ان الدية اسم للمقدار من اقال بدلا عن نفس لخص كانت
مصنوعة مقدار عندهم وهي مائة من لابل فسمى اطلقت كل من مفهوم
اللعط حد المقدار فاطلاق لعط بدله عن هذا المعنى وعظمها على
الدية لمقدمه مع تساوي اللعط فيها فانها دية مسلمة قد قصص
ذلك ايضا (٤٧) *

وقد رد السرخسي على لماكنة في ردليل الثاني ردا من وجهين
الوجه الاول ان الآية ليست مبنية في تصنيف دية المرأة بل اسبغ
بعضا منكنها حيث ر المرأة تملك المال ولا تملك الكاح نفسها قال
السرخسي (ان اصل الدية تسوون بالمسلم في صفة المالكية فيستوون
بهم في الدية كالعساق مع العذول وهذا لان بعض الدية باعتبار بعض
المالكية ولهذا اسبغ بالآية نصف ملكة فان المرأة هل ملك المال
دون ملك الكاح (٤٨) *

الوجه الثاني - ان الاحرار يوجب استناباه والصانة تكون في
الحفاظة على النفس والمال والاحرار هم محصن في الدار لا في الدين
لاسيما وان لدميين دفعوا الحرية لكي يحافظوا على نفوسهم (٤٩) *

(٤٥) احكام القرآن للخصاص ص ٢٩٢-٢٩٣ *

(٤٦) احكام القرآن للخصاص ص ٢٩٢-٢٩٣ *

(٤٧) احكام القرآن للخصاص ص ٢٩٢-٢٩٣ *

(٤٨) المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٨٥ *

(٤٩) المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ٨٦ *

رابعاً - عند الجنابة :

يقول : جنابه مع المالكية في تصفيف دية ليهودي والنصراني كذلك واقفونهم في جعل دية المحوسي ثلث عشر دية المسلم بثمانية درهم . وقد احتج لجنابه بعدد عمرو بن شعيب لدى ائحج به لملكه ولا يأحد به المحدثون حيث ان حد ادين صعب لان رواية عمرو بن شعيب عن ييه عن حمه بنيس بحجه كما قال ابو داود صاحب سنن وغيره من المحدثين (٥) . ودرعم من صعب الحديث فقد اعتمد عليه ابن قدامة المقدسي جاء في الشرح الكبير (ولما ما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حمه ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى ان عقل اهل كتاب نصف عقل المسلم) (٥١) . قال الحصاني يس في دية من كتاب شي ايس من حد ولا بأس بثمانه وقد قال به احمد وقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٥٢) .

وقد سن من فداة الحسيني وحوت تصفيف دية المحوسي لي ملتي دية المسلم لان ادية تصفف بالابوة عندهم ولا وتصفف بالخالاف الدين بانيا والمحوسي لا دين له بهذا جعلت دية احسن الديات (٥٤) . ونصف الجنابة دية امرأ الكتابه فتجعلون ديتها على نصف من دية رجل من اهل ديتها فاذا كاتب دية ليهودي خمسائه دينار نصف دية المسلم كانت دية المرأة اسهودة نصف دية الرجل ليهودي مثل رحيمون دينار . جاء في الشرح الكبير (قال ابن المذر لما كان دية ساء المسلمين نصف من دياتهم كذلك ساء اهل كتاب قياسا عليهم) (٥٤) وقد حمل الجنابة حكم المسلم كما حكم المحوسي لان كلاهما لا تؤكل ديعته ولا تحمل مأكته (٥٥) وقد نسب صاحب مدار السسل رأي الجنابة في دية المحوسي اني عمر وعثمان واسي مسعود (٥٦) وقد اورد صاحب الاحكام

-
- (٥٠) خلاصة تهذيب الكمال - صهي . لدين الحررحي من ٢٤٦ .
 (٥١) رواه الامام حماد . وفي لفظ دية لمعاهد نصف دية الحر . انظر اشرح الكبير من ٥٢٢ .
 (٥٢) الشرح الكبير - المقدسي - من ٥٢٣ - وصار السجيل - من ٣٤٠ .
 (٥٣) المقني - من ٥٣٠ .
 (٥٤) الشرح الكبير ج ٩ - من ٥٢٣ . عني المفع وحاشية محمد بن عبد الوهاب ج ٣ - من ٣٩١ .
 (٥٥) شرح الكبير ج ٩ - ٥٢٤ - وحاشية بن عبد الوهاب ج ٣ من ٣٩٢ .
 (٥٦) مدار السسل - من ٣٤٠ . منتهى الارادات - من ٤٢٩ .

السنطابية رواية ليست مشهورة عن أحمد جعل دية الكفاي ثلث دية
المسلم وذكر رواه المشهوره نبي نصف دية الكفاي كما ذكرها شيوخ
بحائلة المعتمد عليهم (٥٧) وقد اجماع الرواية المرحومة ابو محمد
الحجوري الا ان المرادى رجع برويه المعتمد عليها والمقتضية تصفيف دية
لكفاي جاء في الانصاف (ودية الكفاي نصف دية المسلم سواء كان دعيًا
او مسامًا او معاهدًا هذا المذهب بلا ريب وعليه جماهير الاصحاب وحرم
به الوجهر وعمره وقدمه في الحبي والمجور والترح واعورق والرعائين
و يحاوى اصغير وغيرهم * وعنه ثبت دية) (٥٨) *

وقد ادعى صاحب الانصاف الاحتمال في مساواة دية المجوسي ومن لم
يلعبه لدعوة والمسامن دالم يكن كذا (٥٩) *

خامسا - عند الشيعة :

خفف دعاه تشيعه لامامية بسهم في مقدار دية الدمي وقد ذكر
صاحب كشف اللثام ثلاث روايات * رواية جعلت ثمانمائة درهمًا لدية
المصري واليهودي والمجوسي على حد سواء واصفطت دية من لا دس له
وان كان مسامًا وادعى صاحب كشف اللثام شهرة هذه الرواية وذكر
رواية عن ابن س يعلب عن الصادق جعلت دية الدمي والمجوسي كدية
المسلم لان الرسول صلى الله عليه وسلم اعطاهم دية ومثامًا وذكر رواية
ثالثة جعل في دية الكفاي لمب دية المسلم وفي دية المجوسي ثلثي عشر
دية المسلم ثمانمائة درهمًا . وقد استند هذه الرواية في الصادق عن ابي
نصير ثم ضعفها (٦٠) * وقد ذكر صاحب جواهر الكلام الروايات الثلاثة
مع اسانيدھا التي عتمد عليها صاحب كشف اللثام (٦١) *

وقد ادعى الشيخ ريساندين الحنفي العاملي شهرة الرواية الاولى عند
الشيعة الامامة التي جعلت في عمر المسلمين كفاييس * غير كتابين
ثمانمائة درهم وذكر العاملي الرواية التي تساوى دية الدمي بدية مسلم
وشترط تطبيقها في حالة العمل بالعمد لان الشيعة لا يقيدون المسلم بالكافر
الا اذا اعماد المسلم قس الكافر فبعد به تعريرا جاء في النبعة (ودية الدمي

(٥٧) نظر الاحكام السنطابية ص ٢٥٨ *

(٥٨) الانصاف لعلاء الدين المرادى ج ١٠ ص ٦٤ *

(٥٩) انظر الانصاف لعلاء الدين المرادى ج ١٠ ص ٦٥-٦٦ *

(٦٠) كشف اللثام - طبعة حجرية غير مرقمة *

(٦١) جواهر الكلام - طبعة حجرية غير مرقمة . انظر المختصر النافع

ص ٣١٦ - ٣١٧ ، انظر سفينة النجاة ج ٢ ص ١٠٢ *

يهودنا كان أم نصرانيا أم محوسيا ثمانية درهم على الأشهر رواية وفتوى .
وروى صحيحا ان دته كدية المسلم وانها اربعة آلاف درهم . والعمل بها
بأمر وحمدها لشيخ على من يصاد قبلهم فللأمام ان يكلفه ما شاء عنها
كما له قتله (٦٢) اما اذا كان المقول دمية فان دية الرجل النصف من
دية الرجل النصف وانعصاؤها نصف اذا ماتت ثلث دية الرجل النصف ، ولو
قتلت امرأة دمية مثلا كانت ديتها اربعمائة درهما على الرواية المشهورة عند
النسبية ، لا هامة (٦٣) . وقد اعتمد الشيخ الطوسي على الرواية الاولى
مسندنا باجماع المعرفة (٦٤) . واستدل برواية عن سعيد بن المسيب ان
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جعل في دية المحوسي ثمانمائة
درهم (٦٥) وقد جعل الطوسي حكم استئمان كحكم المحوسي في مقدار
الدية (٦٦) وقال احاملي . اما ان دمي الحر فدية ثمان مائة درهم سواء
كان يهوديا او نصرانيا او محوسيا ولا دية لغير هؤلاء الاصناف سواء
كانوا ذوي عهد او لا وسواء بلغهم لدعوة او لا (٦٧) . وحاشا في كتاب
لغروب من لكالي (اني محسوب عن ابي ايوب وابي بكير عن بيث المرادوي
قال سألت أبا عبدالله (ع) عن دية النصراني واليهودي والمحوسي قال
دسهم جميعا سواء ثمانية درهما (٦٨) وروايات النسبية التي ارب

(٦٢) البصة دمشقية برنيس بن الحسن الحمصي ج ٢ ص ٤٣ .

(٦٣) البصة دمشقية لبرنيس بن الحسن الحمصي ج ٢ ص ٤٣ .

(٦٤) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٣٥ .

(٦٥) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٣٥ .

(٦٦) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٣٥ .

(٦٧) انظر مفتاح الكرامة ج ١٠ ص ٣٧٠ .

(٦٨) تحريج ادلة النسبية عن ابي عمر بن سعد عن مهران عن ابي
عبدالله (ع) قال سمعت النبي (ص) حاتم بن بوليد الى التحريش فاصاب
بها دماء قوم من اليهود والنصارى والمحوس فكتب الى رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - اني اصبت دماء قوم من اليهود والنصارى
فودتهم ثمانية واصبت دماء من المحوس ولم تكن عهدت ابي فهم
قال فكتب اليه رسول الله (ص) ان ديتهم مثل دية اليهود والنصارى
وقال بهم اهل الكتاب الى ان قال - وما رواه محمد بن خالد بن
القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير عن ابي عبدالله (ع) قال دية
اليهودي والنصري اربعة آلاف درهم ودية المحوسي ثمانية درهم
وقال حاتم بن الحسن ان للمحوسي كذا يقال له (حاتم) فلا تماضي بين

لكتاني سيرله المحوسبي لا وجود لها في كتب الحديث عند أهل
 السنة (٦٩) * ويتفق مصنفو الشيعة لأممية مع لرازي من مصري
 بشافعية من حيث أن دية الدمي لم تسب في القرآن الكريم ويعلمون قوله
 تعالى (فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فتخبر ربهم وديه مسلمة إلى
 هذه) نعمون النصير في كان عائداً إلى المؤمن المذكور في دياه لآية
 (وإن كان من قوم بينكم وبينهم عدوه وهو مؤمن) (٧) *

سادساً - عند الزيدية :

ذكر الشيخ حمد بن يحيى الرضوي روايتين رواية تساوي دية غير
 المسلمين بدية المسلمين ورواية تجعل دية الكفاي ثلث دية المسلم وفي
 محوسبي ثلثي عشر دية المسلم وقد انفرد بالرواية الثانية أبو اسحق
 الاسعدي يبيحها في لغة الاحبار ، قال في المنحصر ، حديث عمادة بن
 ابيصامت ، دية يهودي ولصراحي ربعة آلاف ، لم اجد من حديث عمادة
 لا فيما ذكره ، أبو اسحق الاسعدي يبيح في كتاب العدل له فيه قال (روى
 موسى بن عمير عن اسحاق بن يحيى بن عمارة) ويظهر ان الشيخ الصعدي
 يرجح الرواية التي تساوي بين دية المسلم وغيره لأنه اعتمد على حديث
 ابن عباس (رضي الله عنه) الذي اعتمد عليه الحنفية وهو حديث ودي
 الرسول (ص) ليعامرس اللذين قتلها عمرو بن أمية الضمري واصاب
 اخرى مجملها ، يودما قتل في الشام بدعي رقاعة فجعل عمر (ر) دية
 الف دينار (٧١) ولم يخالف فقهاء الزيدية كون استواء دية غير المسلمين

هذه الاحبار والاحبار الأولى لأن الوجه فيها تحملها على من يتعمد قتل
 أهل دمه فانه اذا كان كذلك فلامام ان يلزمه دية المسلم كاملة
 تارة وربعة آلاف درهم بحسب ما نراه اصلح في الحال واروع ..
 فاما من كان ذلك منه نادراً لم يكن عليه اكثر من ثمانمائة درهم
 حسب ما تضمنته الاحبار الأولى) *

انظر لاسمصار - لابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي -

ج ٤ - ص ٢٦٨ *

فروع الكفاي - للكلبي - ج ٧ ص ٣١٠ *

(٦٩) احكام المسلمين - الصدالكريم زيد - ص ٢٧١ *

(٧٠) كبر لعرفان من فقه القرآن - لابي عبدالله الحفاد الحنفي ص ٦٠ ج ٤

وحلائد الدرر لاحمد الحارثي - ج ٤ ص ٤١١-٤١٢ *

(٧١) جواهر الاخبار المستخرجة من لغة البحر الرخا ص ٢٧٥ *

يدية المسلمين (٧٢) وقد ضعف الشوكاني عن محدثي الزيدية لحدث الذي كان في اسناده من لهيعة والذي تضمن جعل دية المجوسي ثمانمائة درهما ورأي الشوكاني ضعف مع الرخسي المتقدم الكلام عنه حيث ان كلا منهما لا يشق ناس لهيعة (٧٢) ويرجح الشوكاني لروايات التي تصف دية الكافر سواء كان كتابيا او غير كتابي .

سابعاً - عند الخوارج الإباضية :

اتفق الخوارج الإباضية على ان دية الدمى ، اذا كان كتابيا ثلث دية المسلم اما اذا كان مجوسيا فان دية ثلث عشر دية المسلم ثمانمائة درهما . وسفوف دية لوسي د جعلوا فيه ستمائة درهما . واما النساء الكتابيات والمجوسيات فدينهن على النصف من دية رجالهن . جاء في شرح السيل (الكشاني المعاهد ثبت الموحد والمجوسي ثمانمائة درهما والوثني ستمائة درهما والمرأة نصف الرجل (٧٤) .

ثامناً - عند الظاهرية :

يحالف من حرم جماع معها ، مذهب لا دية غير المسلمين عند عده وقد ضعف دية مذهب في مقادير دية غير المسلمين حجة من الآية القرآنية التي أثبتت مشروعية لدمه بم مطرق إلى دية غير المسلمين ، جاء في المحلى (وان قتل مسلم عاقب بالغ دماً او مساماً عمداً او خطأ فلا يود عليه دية ولا كفاره ولكن يودب في اعمه خاصة وسجن حتى يوب كفاً لضروره . برهان ذلك قوله تعالى ' . ومن قبل مؤمناً خطأ فحرر رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى عبده ، الا ان يصدى ' . اي قوله تعالى وكان لله عنيماً حكماً . فهذا كله في المؤمن متميم والصومر الذي في (كانه من قوم نبيكم ومنهم مشاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبه من الله) رجع ضرورة لا يمكن غير هذا الى المؤمن المذكور ولا ذكر في هذه الآية لدمى اصلاً ولا مساماً فصيح

(٧٢) الروص البصير ج ٤ ص ٢٧٤-٢٧٥ وانظر شرح الارهاار ج ٤ ص ٤٤٣ .

(٧٣) نيل الاوطار ج ٧ ص ٦٨ .

(٧٤) شرح السيل ج ٨ ص ٥٦ .

نعين ان ايجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز الة (٧٥) وقد روى
 بحدث ابن خزيمة حديث يعقوب بن عبد الله بن عبد الرحمن بن
 دهم بن سعيد بن عيسى عن ابي شريح - رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 قال : حراة انكم قسم عند نفس من هدى و ما لله عاقبه فمن قبله
 فيل بعد هده فاعله بين حرس ان احبوا فلو او ما احبوا جدا بديه
 قال القاضي لى غله كان كافر وجعل من كل فلة محارب بين حد
 لدية او الحس ولم من دون دية ولا مصل مسلم دون كافر له دية (٧٦)
 ن هده لحدث رد ما ذهب اليه ان حرم الاندلسي لصحة اساده * وقد
 ذكرنا تخريجه في تعريف الدية وادلتها *

تاسعا - الراي الرابع :

ان يستخلص من هذا العرض الوجه ان الفقهاء اختلفوا في خمسة
 آراء -

الراي الاول - ساوى دة غير المسلم بمقدار دة المسلم وقد ذهب الى
 هذا الراي الحنفية والربدية وصحاك من محدثي الطاهرية *

الراي الثاني - جعل في الكفاي حث دة المسلم ، وفي المحوسى ثلثا
 عشر دة اسلم وقد قال به ساقية ، حواجر ولا ماصة *

الراي الثالث - جعل في الكفاي نصف دة اسلم وفي المحوسى ثلث
 عشر دة لمسلم بمقداره درهم وقال بهذا الراي المالكية والحنفية *

الراي الرابع - جعل في الكفاي والمحوسى ثلث عشر دة اسلم على
 لرويات المشهورة في مذهبه وهم الشيعة الامامية *

الراي الخامس - الذي ذهب اليه بن حرم الاندلسي يقول بهدر دة
 غير اسلمين وسماعه عن عه المباشرة ولرد غله لان لضم لا يسلم
 مع عدالة الشريعة اعراء ب دة حق والاعتماد على الحقوق الغير ظلم
 (الاضاح) *

ومن خلال عرضنا لادلة المذاهب المختلفة تنس لنا صعب اسامد
 الاحاديث المعتمد عليها في الحنفية والربدية قال ادلهم وان لم تسلم من

(٧٥) المحلى - ابن حرم - ج ١٠ - ص ٤٢٢ *

ذكره ابن الاعرابي من طبقات اساك * كان ظاهري المذهب * انظر

الديات ص ١ *

(٧٦) الديات للصحاح ص ٤٩ *

الطبري وأبعد في بعضها من أكثرها صحيح الاعتماد عليه لاسيما حديث ودي
 الرسول صلى الله عليه وسلم للقامريين الذين قبلهما عمرو بن أمية الضمري
 فقد عساه عليه مع حديثين أنورجون وزوه بن هشام في سيرته (٧٧) *
 وما يؤيده ما ذهب إليه الحنفية والريضة الحديث الذي ذكره الصحاح
 لقامري ما ذهب عن سحاح رأي الحنفية مع الآية القرآنية الكريمة التي
 أثبت مشروعيتها بنية كما سما ذلك فعلا عن المعمر بن وهب
 حنفية والريضة الأماز لكتروا الذي ذكرها الطبري في تفسيره فقد
 ذكر روايات عن الزهري عن ابن مسعود والشعبي و نهم ومجاهد
 وعطاء والزهري في رواية موافقة لرواية الأولى وعامر والحسن والشعبي
 في رواية أخرى (٧٨) بسوى دقة غير المتضمن بنية لمسلمين ورأي الحنفية
 راجح بسبب لعدة من تشريع بحرية وعدائها حيث أن الحرية تدفع
 لقاء المحافظة على النفس والمال وأي محافظة يكون في جعل دقة غير المسلم
 ثلث عشر دقة المسلم وهدرها كما يقول ابن حزم لأندلسي وقد رجع
 من الفقهاء معاصر ابن سادما لذكور عند تكريم ردد رأي الحنفية
 والريضة لا رأيهم مؤيد بما تثار صححت عن الصحابة (٧٩) *

(٧٧) سيرة ابن هشام ج ٣ ص ١٩٤-١٩٥ مطبعة مصطفى البابي

الحلبي وأولاده *

(٧٨) تفسير الطبري ص ٢١٣ *

(٧٩) أحكام الأديبين لذكور عبدالكريم زيدان ص ٢٨٣ *

الفصل الخامس

تعليظ الدية

١ - رأي الشافعية :

لتعليظ هو ردة بنت ادية على الدية المحددة في الخطأ فاذا كانت دية لخطأ اب عشر ألف درهم مثلا مراد ردة آلاف درهم تعليظا على الجاني والتقليظ لا يكون الا في حالات ثلاث :-

الحالة الاولى - ان يقع القتل الخطأ في الحرم فاد رمى رجل صيدا سهمه وأصاب سهمه رجلا آخر وفعله غلظت ادية في هذه الحالة (١) .

الحالة الثانية - ان يقع قتل الخطأ في الاشهر الحرم وهي رجب ودو البعدة ودو الحجة ومحرم ولم يدخل ثمانية شهر رمضان مع الاشهر الحرم وان كان سيده لشهور كما جاء في نهاية المحتاج (٢) .

الحالة الثالثة - ان يكون القتل دا رحم محرم حرمة مسببة اما اذا كان محرما بالرضاعة وبانصافه فلا تعليظ في هذه الحالة ولا تعليظ اذا كان لقتل ليس بمحرم كائن لعم وبنت العم فاذا قتل الرجل امه خطأ غلظت ادية عليه اما لو قتل سب عمه خطأ لم تغلظ الدية في هذه الحالة .

جاء في نهاية المحتاج : فهو رمى من بعضه في التحن وبعضه في الحرم او من التحن سبانا منه وعر السهم في هو الحرم غلط ولا تعليظ بقتل لدمي منه كما قال ابن ابي عمير . . . او قتل في الاشهر الحرم دي البعدة ودي الحجة فبح القاب وكسر الحاء على الاتصاف بهما . . . ورجب ولا يلحق بها رمضان وان كان سيده لشهور . . . او قتل محرما دا رحم كأم وأخت فمثلثة لعظم حرمة الرحم . . . (٣) .
والغلط لا يكون الا في الخطأ اما اذا كان القتل عمدا او شبه عمدا فلا يرد شيء على الدية المحددة لانها معيبة من اساسها ولا تعليظ اذا

(١) انظر نهاية المحتاج ص ٣٠١-٣٠٠ .

(٢) انظر نهاية المحتاج ص ٣٠١-٣٠٠ .

(٣) انظر نهاية المحتاج ص ٣٠١-٣٠٠ وانظر مضي المحتاج ص ٥٣

وانظر حاشية الخبيري على شرح الخطيب ج ٤ ص ١١٩ وانظر

الاحكام المستنبذة لماوردى ص ٢٣٣ .

كان ثقیل دمیاً ، اذا وقع الفل في الحرم ، ويعتدل الرمي ذلك بان
 الغلیظ واجب لزيادة حفظ الامر ، لئلا یحق له السجود بالحرم ، وكما
 یكون الغلیظ في النفس یكون في احرادات واطراف التي قدر الشارع
 بها رشا معین بخلاف الحكومات فان استعبطت مسك فيها (٤) . وقد
 حدد رمي نفس المسلمي الحرم بحرم مكة فقط دون حرم المدينة (٥)
 وبخالف الشیخ سلمان الجیرمي من حيث وجوب تعلیط الدية بدمي
 لان دمی سمح بعصية لا تقل عن عصية المسلمين وهو محرز بالدار (٦) .
 هل یكون الغلیظ من كل اموال الدية ؟

اختلفت الروایات عن الشافعي الى وجهین :-

الوجه الاول - یص على حوار استعبط دة كانت الدية قد
 استحصلت من الابل او الدراهم او الدنانیر .

الوجه الثاني - یص على تعلیط دة اذا استحصلت من الدراهم
 والدنانیر دون الابل لان معنیه من حيث الس والعدد فال لشیخ
 یحط به لو كان الواجب دة معنیه كان فتن في الحرم و عمداً هل یزاد
 له الغلیظ " فیه وجهین - اصحهما لا لان استعبط في الاصل اما ورد
 الس ولصمه لا بزيادة بعد ذلك لا یوجد في الدراهم والدنانیر -
 لدى براه ان النفس اعید مجددة الله من حيث الس والعدد وكذلك
 الحط به ، اذا كان النفس حياً في الحرم فیه هو مانع من اعادة الابل بل
 حددته بالنفس لحط مضاعف بها ثلث قسمها من الدراهم والدنانیر فراجع
 الرأي الاول " (٧) .

ادلة الشافعية :

اولاً - (احرمنا سعداً عن ابن ابي نوح عن ابيه ن رجلاً او طناً
 امرأة بمكة فعنی فیها عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة آلاف درهم
 وثبت قال الشافعي ذهب عثمان الى استعبط لقتلها في الحرم) (٨) .
ثانياً - روى مجاهد ان عمر رضي الله عنه قضی قتل في الحرم

(٤) نظر معنی لاحتاج ص ٥٥ .

(٥) نظر كفاه الاحكام ص ١٤٥ .

(٦) نظر حاشية الجیرمي ص ١٢٣ .

(٧) انظر حاشية الجیرمي ص ١٢٣ .

(٨) نظر الام ص ١٦ ح ٥٥ .

أو في الأشهر الحرم أو حرماً باندته وثلاث باندته (٩) .
 لم تصح كلا الروايتين عند فقهاء المذهب الحنفي إذ لو صححت
 واحدة منهما لقال الحنفية بالتعليل ولكن لم يجدوا أحداً من فقهاء
 الأحناف متحدثاً عن تعليل باندته إذ وقع القتل في الأشهر الحرم أو كان
 القاتل ذا محرم أو كان القتل في حرم مكة .

٢ - رأي المالكية :-

يسمى من رسمه على تعليل أن الإمام مالك رضي الله عنه رأي
 حقيقه جاء في بداية المجتهد (عبد مالك وابن حنبله عموم الظاهر في
 توقيت الذنابات فمن ادعى في ذلك بخصيص فعله بدين مع أنهم قد
 اجمعوا على أنه لا تعليل بكفره فمن قبل فقهاء (١) .
 وجاء في شرح الرافعي : مالك أنه بلغه أن سعيد بن مسيب وسليمان
 بن يسار مثلاً يعلل باندته في القول (في الشهر الحرم) أي حسبه
 سبباً لأمره (فعلاً لا) يعلل لأنه لم يرد (ولكن يرد فيها للحرمة)
 أي حرمة الأشهر الحرم . ومن سعيد بن ياراد في شرح كتاب ياراد في
 النفس فقال نعم أي يرد قال مالك : وأما علي بن سعيد وسليمان
 (أراد مثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عمل الساجي حين أصاب أنه
 في تلبيت البنية) (١١) ومن هذا سبب أن الإمام مالك لا يقول يعلل
 باندته مع الحنفية لأن باندته البنية عند المالكية هي مائة من الأسل
 ثلاثين حقه وثلاثين حده واربعمائة حقه (١٢) وليس فيها باندته على
 أنه لو قال مالك بالتعليل والتعليل مختص باندته في أشهر الحرم
 وما رواه ابن رشد هو الراجح لأن فقهاء المالكية لم يتحدثوا عن التعليل .

٣ - رأي التابعين والحنابلة :

سبب من قدامة المقدسي على التعليل أن كسر عبد أنانعين جاء
 في شرح الكسر . وظاهر كلام الحنفية أن البنية لا تعلل بشيء من ذلك
 وهو قول الحسن والشعبي والحنفي وابن حنبله وابن مسعود وروى ذلك
 عن لعقهاء لسمعة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم (١٣) .

(٩) انظر المذهب ص ١١٦ ج ٢ .

(١٠) انظر بداية المجتهد ص ٤١٠ .

(١١) انظر شرح الرافعي على موطأ مالك ص ١٩٦ .

(١٢) انظر حاشية لمعة المسالك لأقرب المسالك ج ٢ ص ٣٩٦ .

أدلة التابعين في نهي التغليب :

أ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (في نفس المؤمنة مائة من لائل لم يرد على ذلك وعلى أهل البيت ألف مثقال) .

ب - في حديث أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (وأنتم يا حراقة قد كنتم هذا الغيل من عدل وأما والله عاقله فمن قبل به قبل بعد ذلك فاهله بين حيرتين أن حو فسو وب حووا أحموا الدية) وهذا النفس كان ممكنة في حرم الله تعالى ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم على الدية ولم يفرق بين الحرم وغيره .

ج - قال الله تعالى (ومن من مؤمنا حظ محرور رقة مؤمنة ودية مسومة إلى أهله) وهذا يعني أن تكون لدية واحدة في كل مكان وكل حال ولأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ورد على مائة وقد ألقى عمر بن عبد العزيز العنق حيا بسنة الفقه المديني لسنة بعد مشاورته مع الفقهاء في عصره (١٤) ولا يسمى الحائلة بهذه الأدلة المذكورة أما محسن بن موسى بن الحسن بن أبي حنيفة فيهما الإمام سفيان وشيخه في واقعة تعلقت بديه كما ذكرناها عن عمر وعثمان (١٥) ولعل الحائلة أن يسلط كثر من أساقفة بعد ذكر من فداه المعنسي وحوو بديه مع أربعة أملاك أخرى د وقع الفعل الخطأ مثلا في أشهر الحرم من حيث الحرم وفي حرم مكة من حيث الكعبة وإذا كان الفصل في حالة الحرم من حيث الذات .

د - في السراج الكبير (قال أصحابنا يصف لكل واحد من الحرمات ثلث أدلة فإذا حسب الحرمات لأربعة وحسب ديان وثلاث قال أحمد في رواية ابن منصور فيمن من محرما في شهر الحرم فعليه الرخصة وعشرون ألفا وهذا قول التابعين القائلين بالتعليل) (١٦) .

وإضاف من فداه محسن العنق إلى (عثمان بن عفان وعطاء وطاووس والسلمي ومجاهد وسليمان بن يسار وحامد بن زيد وعنادة وإدريس ومالك والشافعي وأصحاب) (١٧)

(١٣) انظر شرح الكبير ص ٥٥٤ ج ٩ .

(١٤) انظر الشرح الكبير ص ٥٥٥ تحرير الحديث الأول في دية شبه

لعمد وشرح يحدث الثاني في أدلة ثوب الدية .

(١٥) انظر الشرح الكبير ص ٥٥٣ ج ١ .

(١٦) انظر الشرح الكبير ص ٥٥٣ ج ٩ .

(١٧) انظر المحقق ص ٤٩٩ .

صفة التغليب :

ينعق الجنبلة مع اشاعة في صفة العبط من وجه ويحتسبون معهم في وجه آخر . وجه الاتفاق - الجنبلة قبلو بالتعليط اذا وقع في الاشهر الحرم او كان اتس في حرم مكة ويحتسبون مع شائعة من حيث تعبط الدية في حاة الاحرام جاء في مدار السنن (تغلط الدية يقتل لحناء في كل من حرم مكة واحرم . وشهر حرام نسييت) (١٨) .

وقد حلف الجنبلة في حرم المدينة فقال بعضهم يكون العبط فيه وقا آخرون لا يعبط الا في حرم مكة وهذا هي الرواية التي رجحها الشيخ الرداوى (١٩) . وقد حسب الجنبلة في تعبط الدية ان كان انقيل من اثار الحرم فقال البعض من فقهاء الجنبلة بعدم لتعليط في هذه احواله محدد من العبط فلا حرم واشهر الحرم وحرم مكة (٢٠) . وقد نص على العبط ان كان الفتيان دا محرم صاحب الاحكام جاء في السبعة (ودنة الخطا يحسن في حرم وفي الاشهر الحرم ، ولا حرام وعلى ذي الرحم مغلظة) (٢١) .

وقد فصل الشيخ علي الرداوى ذلك مقسما ذوو الرحم الى قسمين القسم الاول ذوو رحم محرم كأم وأخت وأولادهم الثاني ذوو رحم غير محرم كاسم العم مثلا وقد حسب الجنبلة في ذلك فقال البعض بطل في القسم الاول ولا تغلط في القسم الثاني وقال البعض لا تغلط في كلا القسمين وراي راجح عند الرداوى هو ان تغلط جاء في الانصاف (ان الصحيح من المذهب انها تغلط في الحية وعلى حماتها الاصحاب) (٢٢) .

راي الجنبلة في تغلط دية الاطراف :

تغلط دية الجراحات كتغليب دية القتل ونص على هذا ابن قدامة المقدسي جاء في الشرح انكسر (وكل من عطف الدية اوجب التغليب في بدل الطرف بهذه الاصناف لان ما وجب بعبط دية اتس اوجب دية الطرف) (٢٣) . ونصر ما جاء في الانصاف ان اجماع الجنبلة مخالف

(١٨) انظر مدار السننيل ابن صويان ج ٢ ص ٣٤٤ وانظر مسهي الارادات ج ٢ ص ٤٣ وانظر حاشية محمد بن عبد الوهاب على المص ج ٣ ص ٣٦٧ . وانظر الاحكام السلطانية ص ٢٥٩

(١٩) انظر الانصاف ج ١٠ ص ٧٥-٧٦ .

(٢٠) انظر المص وحاشية ابن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٩٧ .

(٢١) انظر الاحكام السلطانية ص ٢٥١ .

(٢٢) الانصاف - علي الرداوى ص ٧٦-٧٧ ج ١٠ .

١٨ ذكره ابن قدامة المقدسي لأن الرأي المشهور عنده يحدد تعليط ابدية
في الفل دون محركات حاء في الانصاف (ب - العلق لا يكون الا في نفس
القتل وهو صحيح ، وهو المذهب) (٢٤) .

٤ - رأي الشيعة الامامية :

قال الشيعة الامامية بمبيد ابدية ومفهوم العلق زيادة الدم على
البدية المحددة مضمين مع الشافعية وانحائية وقد اختلف الشيعة في
الاحوال التي تغلظ فيها ابدية نال فيهاهم يوجدون لعليط في الاشهر
الحرم والحرم ولا تعلط في الاحرام او فيما ذا كان القيل ذا محرم حاء
في كنف الدام (و قد في اشهر الحرام و في حرم مكة رم دية وتلب
من أي الاجناس) (٢٥) .

ويظهر ب - نفس من تعين نسيجه يعصر بعلط على لاشهر
الحرم لأن بعلط ابدية في حرم مكة فلا يدل عندهم لانهم لا يأخذون
بارو بس نبيي اعتمد عليهما استقامة الاحكامه وقد نقل هذا صاحب
الكشف بقوله ، قال وعندي في قل الحرام يوقف ونحو بطالب الشيخين
بدليل ذلك) (٢٦) .

وقد ادعى صاحب جواهر الاحكام على تعليط ابدية في الاشهر
بحرم (٢٧) وقد نص على تحديد العلق في الاشهر الحرام وفي حرم
مكة بنسخ المقدسي حاء في الخلاف (ان كان اصل حظ والدته معلطه في
موضع في شهر الحرام وفي الحرام دليلها جماع مرفه - وطريقة
لاحصاء) (٢٨) .

وقد اوضح شهيد عاملي معار حكم بعلط ابدية في حرم مكة
الى دليل وعرفه الى استحسن كما نقل صاحب الكشف (٢٩) .

(٢٣) انظر اشرح النكر - ابن قدامة المقدسي ج ١ ص ٥٥٤ .

(٢٤) نظر الانصاف - علي ارداوي ج ١٠ ص ٧٧ .

(٢٥) كشف النشام - طبعة غير مرقمة .

(٢٦) كشف النشام طبعة غير مرقمة .

(٢٧) انظر جواهر الكلام - طبعة غير مرقمة .

(٢٨) انظر الخلاف للطوسي - ج ٣ ص ١١٨ .

(٢٩) انظر الروضة المهيبة في شرح اللمعة المشقة ج ٢ ص ٤٢٩ .

ادلة الشيعة الإمامية :

م نسخة اشعفة بروفس لورديين عن عمر وعثمان رضي الله عنهما كما فعل اشافعه وأجابه وهو سددوا بهما ما فسر بعينه في حرم مكة في سن عبدكم وقد استدلوا بروايات لآتية ج في الحواضر (م نفس الأ عن حمر كليب لأسدي مثلب ما عند الله عن ارجح من في شهر حرم ما سنة ١٠٠ هـ وبث وحمره ادر سمع ما عند الله نول من قبل في شهر حرام فميه ذة وبث وفي مكفي واجسه فب دس حمر رحل من رحلا في حرم في عنده ديه وبث وحمره ادر مري في عهد ما فب لاري عند الله رحل من رحلا في احرم في عنده دة وبث ولا وجه يدوق في المسألة (٣)

٥ - رأي الزيدية :

سبق ربه مع احبائه في بعث الله اد وضع نفس في لاسهر لحرم و (١) الفصل ما محرم ووضع نفس في احرم الا ان مدد ذة نفس بحث في بعثه عند ربه كعبارها في لعد حاء في اسحر رحار اوحب من في احرم أو في لاسهر حرم . وهي رحب والعدة واجده محرم وفس من لرحم و عندة محضه وهي فصل النفس بما قتله يقتل - فجعل الذية في ذب من حمة وبلا من حدة واربع حدة في شوها (لا م) (٣١) وقد ذكر صاحب روض النصير رواية عمال من عمال رضي الله عنه كما اكره اسافعيه (٣٢) .

الرأي الرابع :

سمن من هذا اعرض نفاق سادعة ب حذابه والريدة و شدة لاهامه على تعلية اعم بحث د ونع في لاسهر بحرم او كان العمل محرم او حب من في حرم مكة وم من سبعة بالعبط الا في لاسهر بحرم و صدف لحنالة اة في حمة لاحرم . وعنده انه فعنه وبحادلة ارواسن الوارد من عن عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما ولم

(٣٠) نظر حواضر الكلام - طبعة غير مرقمة .

نظر كشف الشام - طبعة غير مرقمة

(٣١) البحر الرجاد ص ٣٧٣ ج ٥ .

(٣٢) انظر الروض التضيير ص ٢٤١ ج ٢ .

تصح هذان الروايتان عند أبي حنيفة وأبي ليلى ومالك وكثير من
 التابعين ومما يؤخذ على من قال بأنهم يخصصون المعيط في حاسة
 العمل الخطأ وكان الأولى به القول بالمعيط في شبه العمل لوجود المقصد
 حائلي في وقت يوجب الحرمة وزيادته الأثم ' ونحو يرى أدلة لتابعين
 أشد قوة في نفس المتعيط في الخط من الذين يقولون به لأنهم اعتمدوا على
 حديث أبي شريح وهو صحيح لاسناد وقد حدث العمل في حرم مكة وسم
 منعظ الرسول صلى الله عليه وسلم الدية فيه .

الباب الرابع

دبه الجنين

تمهيد

يعرف جنس في اللغة بأنه المسود عن الأنوار في نظر أمه قال ابن منظور (جنس) جنس شيء جنسه جناسه وكل شيء ستر غلك فقد جنس غث وجنه بديل يجه جن وجنونا وجن عليه جن بالضم جنونا واجنه سره قال ابن بري ساعد جنه فوب الهدي

وما وردت على جنسه وقد جنه اسدق الإدمم
وفي الحديث جن عليه أنبل بي سره وبه سمي الجن لاستتارهم
واحد منهم عن الأنوار وبه سمي الجن لاستتاره في بطن أمه (١) .
وقال الفيروزآبادي (الجنس أنولد في بطن) (٢) .

وقال الباري (جنس) أشتى في صدره أكنه (٣) و (أجنث) امرأة وولد أو (الجنس) الولد ما دام في البطن وجمعه (أجنثه) (٤) وفي أشعر عرف بن عابد بن من فقهه حنفية الجنس يعرفه لا يحدف عن أنصرف للمعنى قال في حاشيته (الجنس) وهو فعل بمعنى يفعل في جنه إذ سره من باب طيب وهو الولد ما دام في رحم أمه مخلصاً ويكفي سميانه يعني جنه كظفر وسعر (٥) . وعرفه العاملي من فقهاء الشيعة الإمامية قوله (الجنس الجنين في بطن أمه سمي به لاستتاره عيه من الاحتشاش وهو المستتر فهو بمعنى المفعول) (٦) .

(١) ابن فارس العرب (الجنس) مطبوع ج ١٦ - ص ٢٤٤ طبعة مصورة عن طبعة بولاق .

(٢) نظر لغاموس المحقق لمحمد بن الفيروزآبادي ج ٤ - ص ٢١٠ .

(٣) انظر مختار الصحاح ج ١ ص ١٠٠ في ذكر بن عبد عابد الرزي مشهور سنة ٦٦٦ هجرية ص ١١٤ طبعة الأولى

(٤) نظر حاشية بن عابد بن علي الدر اختار ج ٥ - ص ٢٧٧ .

(٥) مصباح الكرامه شرح قواعد لعلامه ج ١ ص ٥٠٢ .

وهذه التعريفات صغى عنها عند كافة أهلها، كما سيظهر بما من
حلال عرضنا لهذا الباب .

وهذا نحن قد يسقط حد ثم يموت بسبب انجابه الواقعة على
الأم وقد يسقط مبدأ بسبب الحداثة ارفعته على لام انصب . وقد يكون
أنوا الحنين مسلمين أو دمس لهذا سببها هذه الأمور كذا ففهم هذا
الباب أن قصور ربع أوها - أسباب وجوب دية الحنين ونابيهما - مقدار
دية الحنين وإنها - دية حنين غير مسلم + وإنها - الحداثة على
الحنين في القانون .

الفصل الاول

اسباب وجوب دية انجني عند الفقهاء

قد يجب دية الحسن ناسبات مختلفة منها ضرب الام على نبطها او
بالضبط او بكن فعل مادي من شأنه ان يؤدي في اسقوط احسين كأخضرارها
على حمل شيء عيلا مثلا (١) وقال المالكية بوجوب التعصاى ان كان
ضرب عمدا على استن أو بغير خلاف ما لو كان انضرب على اليد او
ابو حل لان الاول يؤدى ن حدات السفوف عادة ، ويكون التعصاى بعد
ان يفصل حسن حي وسنه ونموت (٢) وقد يجب الدية بسبب
بجوب الام وكن بعض الاحاد يحدون اخويك بالضرب دون الضياح ،
قد شهر من سبها على امرأة حنلى فمرع حتى اناها لطفى ضمن الحاني
الدية او حره ، اما ر صاوح عليها صرحه عاليه جعلها تسقط حنيها
فلا ضمن عنه (٣) . وعند شافعية يحمل السلطان الدية اذا ارسل
ن امرأة واسقطت حنله منه وعمدو على روانه عن عمر ن الخطاب (رض)
فصنعا في القل سبب (٤) ونص على مثل هذا الفقيه تقي الدين
الحميلي مشهور . بالحار عن فقهاء الحنفية (٥) . ومن اسباب وجوب دية
الحسن اى ذكرها فقهاء جعفه حده شم الام رائحة الضمام في حاله
او حام فحرمها حاما من اعطيا البعض منه فيسقط جنيتها (٦) . وان
كانت هذه الحالة برره . وفروع اد اعطى معاذ ان اشبهه لاي طعام ليس
من شأنها احداث الاسقاط ونص على هذا الحكم فقهاء حنابلة وعندهم ان
الحار اذا تسبب بحدوث رائحة من شأنها حدات موت الحنين ضمن الدية
ان كان الجار يعلم بحمل جارتة (٧) .

-
- (١) السرم الحناني - عبدالقادر عودة - ج ٢ - ص ٢٩٣ .
(٢) شرح لردقاني وحاشيته الشهابي ج ٨ - ص ٣٣ والمدونة الكبرى
ج ٤ - ص ٤٨٢ والسرم الحناني ج ٥ - ص ٢٩٧ .
(٣) ابن عابدس - ج ٥ ص ٣٧٧ .
(٤) انظر المذهب للشيرازي - ج ٢ - ص ١٩٢ .
(٥) مسهى الارداد - ص ٤٢٧ .
(٦) انصر حاشيته المدسوقي ص ٢٦٨ انظر شرح الرسالية
ص ٢٧١ - ج ٢ .
(٧) انظر الاضاف - المرداوى ج ١٠ - ص ٥٥ .
- ٤٠٥ -

ومن سبب وجوب دية الحيين ما نصه الام من فعال مسقطه
للحيين عمدا او خطأ ومن فعل الام العمدي احيائها ناسط الحيين
لمخصص من اعدة مثلا وجب اذنه بزوج عليها ن سقط حيا وجب
القرة ان سقط ميتا ولا قوت منها شيء لان قاتلة (٩) .

ومن فعل الام الخط احدث لاسقاط الحيين تعينها بدوء من شأنه
حدث لسقوط عمدا وقد قيد فيها اجمية لام بعدم جوار النطيب اذا
كان مؤدبا لي اسقاط احسن جاء في البحر الرائق (وفي المسقى مثل
أبو بكر عن حامل اذ ان تلقى بندقه عنه اثم قال يسأل أهل الخطي
عن ذلك ان قالوا يصح بالتحمل لا بفعل وان قالوا لا يصح تفعل وكذا
الحجامة والعصد (٩) .

وب كات الام تحمل اسقاط الحسن بسبب لدواء فلا شيء عليها
وكذا اذا بعثت شرب بدواء لاسقاط حيين بعد ادب الروح لها واما اذا
لم تعلم الروح فاصحاب واجب على الام جاء في اعداوى الهديّة ر والمرأ اذا
صربت طفل نفسها او شرب دواء ليطرح اولاد معيدة او غاصت فرحها
حتى سقط الولد ضمن عاقبتها لقرة ان سقط بغير ادب الروح وان وقعت
بأذنه لا يجب شيء كذا في الكافي (١٠) .

وقال النخس من فيها الحصة (١١) ان العره واجبة ولو اذن الزوج
بروحه لاسقاط الحيين لان النفس الانسانية لا يمكن احد هدرها ويعتبر
هؤلاء هذه المسألة على من قال برحل انفسى فعليه فتحب الدية في هذه الحالة
وان كان افعال مأمورا من قبل بمقول ويصح اصحاب الرأي الاول بان
الحيين الميت ليست نفس من كل الوجوه وقد وحت فيه الكفاية
حيثما . وذا طلب رجل نافع عاقل من آخر ان يقطع عصوا منه ففعل
فلا ضمان عنه لان الاطراف كلامول والحق فيها لصاحبها وبمبين ان
عائدين الى هذا الرأي (١٢) .

وهذا الرأي لا يمكن الاخذ به لسة لان الروح تحمل الدية اذا صرب
نظر امرأه عمدا وسبب ناسط الحسن ولا ان النفس الانسانية مكرمه

(٨) نظر لبحر الرائق - ص ٣٩٢ وانظر الفتاوى الهيدية ص ٣٦ وانظر

ابن عائدين ص ٣٧٩ .

(٩) انظر البحر الرائق ص ٣٩٢ .

(١٠) انظر اعداوى الهديّة ج ٦ - ص ٣٦ .

(١١) انظر من عائدين ص ٣٧٩ .

في أشربته اغواء ولا يمكن لاحد لعول باصدار الادمية مطعما فتجب ابدية
 اذ أدن نروح المرأة بالاسقاط وبحرامان من الميراث قال ابن عابدين (ان
 الاباحة مسقية فلا تسقط لعنه عن عاقبه المرآة بمجرد أمر زوجها بانلاها
 لحسن لان امرها لا يرل عن فعله فانه اذ صوب امرأته فبعت حينها لرم
 عاقبه لعنه ولا يثرب منها ثبو ، رب يكون حرة حقه لم يجب بصره شيء
 لكن لما كان الادمي لا يملك احد اصدار آدميه لرم ما قدره الشارع بالتلافه
 واستحققه غير الجنائي (١٣) .

ويقال انجذالة مع الحفية في وحب العرة على الام ان تسببت
 باسقاط الحيين (١٤) ولا يثرب منها . قال ابن صوبان (وان شربت لعاص
 دواء فبعت حينها فبعتها عرة لا يثرب منها بغير خلاف قاله في
 الشرح (١٥) .

وحاية الام على حينها عمدا بوجوب الكفارة عند بعض الجابلة وتجب
 عليها لديه لكفائه ب سعط لحين حيا . وعند البعض الحاية شبه عمدا
 اذ شربت دواء ودعت الحمل فاحد به سقاط الحيين (١٦) .
 وقال فقهاء الشيعة بانجاب ابدية على الام ب تسببت باسقاط
 بجيين (١٧) .

وود سبيل الشيعة الامامية برويات منها ما ذكره الطوسي في
 الاستبصار (ما رواه الحسن بن سعيد عن ابي محبوب عن علي بن رشاب
 عن ابي عمدة عن ابي عبد الله عليه السلام في مرآة شربت دواء وهي حامل
 بطرح ولدها فبعت ولدها قبل ان يك له نعمت بنت عمه النجم وسبق له اسمع
 وانصر فان علنها ديه تسليمها في انة . قال ان كان حسنا غلقة أو مصغة
 فان علنها ربعين ديناراً أو عرة تسليمها الى انة فقت فهي لا يثرب عن ولدها

(١٢) انظر ابن عابدين ص ٣٧٩ اعمدة دوى الاحكام في نعية درر الاحكام
 ص ١٠١ .

(١٣) انظر ابن عابدين ص ٣٧٩ اعبيه دوى الاحكام في نعية درر الاحكام
 ص ١٠١ .

(١٤) انظر الشرح الكبير ص ٥٥٠ .

(١٥) انظر منار السبيل ص ٣٤٣ .

(١٦) انظر القواعد ص ١٨٥ .

(١٧) انظر شرح الصرة ص ٢٣٧ وانظر حواهر الكلام المجلد السادس طبعة
 غير مرقفة .

من دينه . قال : لا لانها قتله (١٨) .

ويقسم الحوارج الاناصية الام ان سببها باسقاط الحسين سواء كان سبب كثر أو ذو وحجابه وقصد وغير قصد ان فعلت فعلا يصير بالحسن والاصحاح واجب على الام علمت و لم تعلم بوجود حسن في بطنها ولكن الحوارج يحسمون الام لم يعلم بها ولو علمت لمراه بوجود الحسين ويحبها بضمها عليها ذو الام دا لم تعلم بوجود حسن وتصرفت تصرفا أصريه (١٩) .

وإذا علم الروح الحزين فم حرق له صريها فان فعل فاسقطت لرحمة وان فعل حائره له ووقع الضم باسمها او تعرضها صممت وسمم (٢٠) .

ويقسم الحوارج الام ان صامت فمات الحزين من الجوع او العطش (٢١) . ثم صمته و لم يعلم بحول القصاص على الام ان تعمدت سقاط الحسين فسقط وقد عذب فيه الروح م مات ووجدون غرة عليها برحها . سقطت حسن مما قال ان حرم (وان كانت عذب فيه فموت عليها او المفاداة في مالها) (٢٢) .

المرأي الراجح :

من هذا الموضع من لنا خلاف فيها الحقيقة في قولين . قول بعض على صدر المرأة دا ان ارجح له حبه باسقاط الحزين وقبول بعض على عدم الخور ونحن نرى انصحاب قول الاول قد منافضو تناقضا حذرا لانهم فاسو بحسن است على استحسن لدى بصل من آخر قطع عضو فيه او كان الحزين لمب كالعضو لكنت أمه محببة سموت عرسه ولكن حقيقة ردوا على المنع من سبب كما يظهر من الفصل الثاني في تخصيص الام بالمرات فمسا على بصل الام هو منافض الذي قصده وساء على حد فمات على في الفعل الثاني فبصل الحزين المرأة على الام و ان الروح بها لان الحزين لمب نفس من وجه كما صرح الاحناف ولهد وجوا فيه انكدره حذرا كما يظهر في الفصل عاشر .

و نفس لاسانة سوا كانت من وجه أو أكثر لا يحق لأحد هدارها

(١٨) انظر للاستبصار ص ٣١ وانظر لكافي ص ٣٤٤ ج ٧ .

(١٩) انظر شرح النيل ص ١١٩ ج ٨ .

(٢٠) انظر شرح النيل ص ١٢٠ ج ٨ .

(٢١) انظر شرح النيل ص ١٢٠ ج ٨ .

(٢٢) المحلى ج ١١ ص ٢٨ .

سواء كان الجسد ن أو ثما ورأي حقيقة لمنصص كون الجسد أيت نفس
 في وجه بعضه على سبب في سبب الوفاة من من نصرته أم من سبب آخر ،
 وإذا كان الغيب الحديث قدرا على معرفته سبب الوفاة من شك فيها لجهيه
 لا وجود له فيحس ، حسن أئمة نفسا من كل وجه ولولا الأحداث الصحيحة
 في استماعا في عدم خصائص من ذم ولا من سبب إلى رأي من حرم لا بد لي
 استعصم بحال خصائص على الأم ن سقط حسنها حيا بسببها ثم مات وقد
 است في حدوث شفعة وجوب خصائص ثمريرا د كان الأب معادا قتل
 أسانه ويرى عد على روح الذي يحب العمل به في زمان بعد استشار
 وسائل سقط لأخيه وسببها من لأهات .

، منها نكن من حروف وقد من أعتها على وجوب بدنه والكفارة إذا
 سقط الجسد حيا ثم مات بسبب الإسقاط سواء أذن الروح للروحنة
 ، لا إسقاط أم ن . ذ الجسد لحي نفس من كل وجه (٢٤) .

هل يجب الكفارة على الجنائي في إسقاط الجنين ؟

وجب الكفارة بما إذا سقط الجنين حيا ثم مات لأنه نفس سدرج
 تحت الآية (٢٤) القرآنية التي أمنت وجوب الكفارة وقد اختلف لفتها
 في وجوب الكفارة بسقوط الجنين سبب يرى فيها ، الحقيقة علم الوجوب
 إلا من باب الاحتياط لأن الكفارة دائمة من العقوبة والاعتماد والعقوبة
 لا يجوز عدس فيها وقد نص رة القرآنية بوجوب الكفارة على من
 كان حيا ، نفس من احسن مات فلم يتأكد من كونه حيا قبل الجنائية
 عنه فإن طر في جنم ان كفارة بها معنى العقوبة لأنها شرعت
 راحره وفيها معنى حياة ، أي ما يحوم وقد عرف وجوبها في لعن
 المتدعة فلا معادها لال العقوبة لا جرى فيها عدس (٢٥) . وقد جعل
 ابن بطوري الجسد الميت حرام من أمه من وجه ولحقه لا يجب منه كفارة
 أما الاحتياط ان شاء الله ثم فعلا فذلك فضل لما ارتكبه من محصور
 عظيم بوجوب طلب المصحة (٢٦) . وقد وجب الإمام الشافعي الكفارة خلافا
 للحنفية في الجسد الميت (٢٧) . والمعنى المأثمة مع الشافعية في وجوب

(٢٣) ، نظر من عائد من ص ٥ ص ٣٧٩ ، والشمخ ، كسر ص ٥٥٠ .

(٢٤) سورة النساء - آية ٩١ .

(٢٥) انظر المحرر الرائق ص ٩١ .

(٢٦) انظر المحرر الرائق ص ٣٩١ ، ونظر هداية ص ١٩٠ .

(٢٧) ، نظر ذم ج ٦ ص ١١٠ .

الكفارة استحياء لا وجوب جاء في يدونة الكسرى (قال مالك) الذي جاء في كتاب الله تعالى في الكفارة اما ذلك في الرجل البحر دا منه خطأ ففيه كفارة من مالك (واما مستحسن ان يكون في الحيض الكفارة) (٢٨) .

ولا يرى فقهاء الشيعة الامامية وجوب الكفارة لان الاصل براءة الذمة وشعبها بصلاح اي دلس والادلة التي تثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم تثبت وجوب اعزها ولم تنص على وجوب الكفارة ولو كانت بكفارة واحدة بسببها ارسول صلى الله عليه وآله وسلم في وقت الحاجة لي التبيان (٢٩) .

ويعلق اطهره مع شيعه الامامية في كون لادلة التي است وجوب نفرة ثم سمحت عن وجوب الكفارة ولو كانت الكفارة واحدة لسببها ارسول عليه لصلاة والسلام (٣) .

(٢٨) نظر يدونة الكسرى ص ٤٨٢ - ج ٤ وانظر بداية المحدثين ص ٤٠٨ .

(٢٩) انظر الخلاف ص ١٤٨ - ج ٣ وانظر جواهر الكلام ، المجلد السادس طبعة غير مرقمة .

(٣٠) انظر المحلى ص ٣٦-٣٧ .

الفصل الثاني

مقدار دية الجنين وحالات وجوبها

قد يسقط الحيين حياً فيجب له ما يجب للرجل بعد قتله من حيث وجوب دية اكامله له . وقد يسقط ميا بسبب الحياة فيجب له نصف عشر بدية وهذا مبلغ يسمى بالعرء لهذا فنقسم هذا الفصل الى ثلاث صاحت - المبحث الاول حالات وجوب دية اكاملة للحيين والمبحث الثاني في كيفية معرفة سوب الحياة في الحيين والمبحث الثالث حالات وجوب العرة ومقدارها .

المبحث الاول

حالات وجوب الدية الكاملة للجنين

عند الخنيفة :

انقى فقهاء مذهب اجمعي على ان الجنين اذا سقط حياً بسبب اضرية الكائنة على لام ثم مات وحيث فيه دية رجل كامل ان كان ذكر ودية امرأة ان كان انسي قال السرخسي (وان خرج جنين حياً بعد الضربة ثم مات فعنه دية كاملة لانه ما انفصل حياً كان يمسا من كل وجه وفل انفس المؤمنة بوجوب دية والكفارة قال الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطاً فعيرير رقمة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله) (١) .

وقال الكاساني بوجوب الكفارة على الصابر وحرمانه من الميراث لانه قاتل نفس مؤمنة حياً في البدائع (اما اذا القه حياً فمات فعنه دية كاملة لا يرت اصاب منها بسبب وعنه الكفارة) (اما) حرمان ادرات فيما ميا وما وجوب الدية والكفارة فلاه لما خرج حياً فمات عدم انه كان حياً وقت الضرب فحصل الضرب قبل انفس وانه في معنى الخطأ فتجب فيه الدية والكفارة) (٢) .

(١) المسوط ص ٨٩ وانظر درر الحكام في غرر الاحكام ج ٢ ص ١٠٨

وانظر البحر الرائق ص ٣٨٩-٣٩٠ وانظر البدائع ص ٣٢٦ .

(٢) بدائع الصائغ ص ٣٢٦ وانظر اس عابدين ص ٣٧٨ .

الحسين حتى ولو كان الروح قد صرحت بطل مرأته فسقطت الحسن حيا ثم
ماتت وحيت على عاقبة دمه ولا يترك الآب منها شيئا (٣) .

وان لم يمت لأم حسا أو كثر سبب لأعداء أو سقطوا أحياء ثم
ماتوا وحيت لديه الكفيلة بكل واحد منهم لأن الحاني أتلّف أكثر من
شخص تصرّفه واحدة واضعاف يحب تحقيق الأتلاف ويعدده ولا ينعى
تعدد الصريات (٤) .

ولا يؤخر في كمال سبه الحسن توبه غير حسين لخدمة استتمه
كأمنه إذ سقط حيا لأن أعداء يقتلي به وتعنى أحكام أساس تولدته .
جاء في البحر الرائق (١) وحسن الذي سبب بعض حلقه في حوض ما
ذكرن من الأحكام كإساءة لأصروا روبا ولأه ولد في حق الأحكام كالتوبة
أوبد وأفضا العدة به وسبب وعمر ذلك فكذلك في جميع حق هذا الحكم
ولأن مصر من بعده وأسلم فلأنه (٥) . وقد أوجب فيها المذهب
تحقيق له بحسن إذ سقط حيا من وفاة أمه أو بعد موتها قال ابن
خزيم الحنفي . وإن كان متى خرج بعد موت الأم خرج حيا ثم مات
ففيه الدية كاملة (٦) .

٢ - عند الشافعية .-

يوجب شافعية دمه كاملة للحسين أن خرج حيا ثم مات سواء
كان خروجه قبل موت الأم أو بعدها (٧) .

وقد سوط سمرقاني فقرة موت الحسن بعد حيرة أمه وسقوطه .
جاء في المذهب (٨) وإن صرنا رض مرأه فمات حسا ونفى رمسا
سببا غير ذلك ثم مات ثم حسمه لأن ظاهر أن سم به من أضر ولا
يلزمه ضمانه (٩) .

(٣) الهداية ص ١٩٠ .

(٤) ط. مدع استباح ص ٣٢٦ ونظر ابن عابد ص ٣٧٨ وانظر
درر أحكام في غرر الأحكام ص ١٠٨ وانظر لمسوق ص ٨٩ وانظر
بهداه ص ١٩٠ .

(٥) انظر البحر الرائق ص ٣٩١ ، وانظر الهداية ص ١٩٠ .

(٦) البحر الرائق ص ٣٨٩ وانظر الهداية ص ١٨٩ .

(٧) لام ج ٦ ص ١٠٨ ، وانظر حاشية الحمل على شرح المنهج ص
٩٠٠ .

(٨) المذهب ج ٢ ص ١٩٨ .

وإذ حلف أحماني مع الأم في سبب سقوط الحسين فادّ كذب سقوطه بعد المعركة كان يقول قول الأم وإن كان السقوط مبرحياً بعد الضربة كان يقول قول أحماني في كذب سقوطه حداً ما بسبب آخر غير ضرورة بعد أن تم تكن امرأة معه من نصرته أما ذلك دعوى أنه استمرارية بزيار الأم من حدوث ضربة حتى سقط كان يقول قولها حتى في مذهب (و) نصرته فاستطاع حبيب حياً ومات واحداً فتاب حراً مات عن صريته وفل ضارب مات بسبب آخر فإن مات عقيب الأسقاط فاقول فيها أن الضاعف معها وبه مات من الحيازة وبه مات بعد عده ولم يتم نسبه به بقي منها أن مات فاقول قول نصارت مع يمينه لأن يحصل ما بعده والأصل براه دعه وبه قام به يمينه أنه بقي منها أن مات فاقول قولها مع جسم لأن الضاعف أنه مات من حمايته (٩) .

وإذا في الأم (و) نصرته فقامت على ذلك لا بعد شيئاً ثم لعب حسناً كم يمينه لأنها قد تنفع فلا حيازة وإنه يكون حائلاً عنه إذا لم يفتن عنها ألم حيازة حتى ينفى ولو ادعى ذلك يميناً (١٠) .

وم يشترط أن يمين سحره على الأم إذا بقي الحسن منها ثم مات بعد الأسقاط (١١) وسبق أن شافعية مع الحنفية بوجوب الداء بعدد الأحياء لأن يحيى نصف أكثر من نفس واحدة عليه صدمات القوس التي اتفقا (١٢) فإن كان الأسقاط ذكرين وحسب لكل واحد دية لأمانة (مائة نعل) وإن كان أسس وحسب لكل واحد منهما دية الكفيلة بالناس (خمسون نعل) وقد بقي امرأة حبيس ولا يجب على أحماني إلا دية واحدة كما لو كانا متصلين بجمعهما جسم واحد قال الحنفية (و) إذا بنت حبس بجمعها شيء من حلقه الإنسان لم يدرم عاقبته إلا دية حبس وذلك لأن يمين بنتين متفرقتين في رأس واحد أو في رقبتي مفرقتي الصدر أو أيدين وجمعهما رجلان أو أربعة رجل (١٣) .

وذكر الإمام شافعية بعد ذلك أن حبس إذا كانا متصلين بعلقة ربعة جمع بطنين وأمكن فصلهما طناً مثلاً وحيث الدية تكن منهما .

(٩) انظر المذهب ص ٢١٦ ج ٢ .

(١٠) انظر الأم ج ٦ ص ١١ - ١١٢ .

(١١) انظر تحفة الحبيب ص ١٣٦ ج ٤ .

(١٢) انظر الأم ص ١٠٨ .

(١٣) انظر الأم ص ١٠٨ .

جاء في الام (١٠٨) حرجا في حدة بطن تشعب مهبها وهي سديين معروفين
منهما جبينان فيها غرتان (١٤) .

٣ - عند المالكية :

يعنى مهبها مالكية مع الحمية واشافعه بوجوب ايديه الكاملة
للحيين او سقط حيا سواء كان سقطه بعد موت أمه أو قبل موتها (١٥)
وقد قرر المالكية بالحكم بالمضاض على الحي اذا كانت احياة عمدا
بعد المصامة (١٦) من قبل موسى على ان الموب حدى نسب احمره اى
سقطه لا نسب شىء آخر - جاء في المدونة الكبرى (قلت) فان كان
صربها عمدا فامنه حيا فاسهل ثم مات فان اما سالت ماك عن امراء
ان صربها رجل حيا فامنه حيا فاسهل صربا ثم مات فان ماك منه
تقسامه والعمل وارى في العهد في مسائل المصامة والعود (١٧) .
وقد اختلط الشيخ الدردير اسهلال الحيين و ابرصاعه (١٨)
ولم يذكر الامام ماك عمدا مجددا للحسن المسحق للمدة بل يشترط
كونه مختلما بمقتضى به العدة (١٩) .

٤ - عند الحنابلة :

يعنى لحبانه مع لداصب المصامة في وجوب ايديه الكاملة للحين
شروط منها ان يسقط حيا كما ذكر انده وانشي ان يظهر ما يدل
على حياه من اسهلال بعد لامام احمد ويكفي اسفاده لى ان هذا
اولى من الصراح على تحقق حياته والناث ان يولد وعمره سنة شهر فان
كان اقل من ذلك وولده انه فلا يفتش عانا (٢٠) والرابع ان يكون مصور
الحلة بمقتضى به اعدة جاء في الشرح الكبير (انه اما يضمن بدة
د وصعبه حيا من علت حياته نسب له هذا لحكم سبوا كان ثبت

(١٤) انظر الام من ١٠٨ .

(١٥) انظر شرح الحرشي ج ٨ من ٣٣ .

(١٦) انظر تعريف المصامة واحكامها في الباب التاسع من هذه الرسالة .

(١٧) انظر المدونة الكبرى ج ٤ من ٤٨٣ وانظر الحرشي من ٣٣ .

(١٨) انظر شرح الدردير من ٢٦٩ ج ٤ .

(١٩) المدونة الكبرى ج ٤ من ٤٨١ .

(٢٠) انظر المقص وحاشية ابن عبدالمعز ج ٣ من ٣٩٦ وانظر لشرح

الكبير من ٥٤٤-٥٤٦ وانظر الايضاح ج ١٠ من ٧٣ .

بإسهاله أو رصاعه و نفسه أو عطاسه أو غر ذلك مما نعلم به حياته
 هذا ظاهر قول الحرفي وهو مصعب الشافعي وروى عن أحمد بن محمد بن
 له حكم لحياته لا بن بسهل وهذا قول الرعزي وصاده ومالك وإسحق
 وروى معني ذلك عن عمر بن عباس وأحمد بن علي وحاضر بن عبد الله
 رضي الله عنهم بقوله سي (ص) أن أسهل أولاد ورت وورث (٢١) .

وأما أخلف البخاري ونحى عنه في حياة الحسين وفان المعص
 القول لدهاني وقال أكثر الحنابلة القول بنحى عنه (٢٣) وروى أحمد
 الإمام بن علي حياة الحسين وقام حديث نبوة معكسه فدمت نبوة الإمام
 بن نبوة البخاري قال ابن صونان (وروى قامت ببسبب بذلك فدمت نبوة
 الإمام) (٢٣) .

والسرط الحامس أن سقطت حسن عقب الصرية أما إذا تأخر
 سقوطه فإن كانت الأم مائة من الصرية ضمن المقاتل ذية الحسين إذا
 سقطت وإن لم تكن نراه مسألة بل تأخر سقوط الجسد وانقطع سريان
 الاسم ثم سقط بعد ذلك لم يضمن المقاتل الذية لأن سبب السقوط لم يكن
 حاصلًا بسبب الصرية بل هو الوجهة بلزم (٢٤) .

ونرى نراه أن الوسائل المطلوبة في زماننا أن سبب سقوط
 الحسين بسبب الصرية ضمن وإن سقطت الذية ويضمن المقاتل للكمال
 ممددة بعدد الأحياء إذا كانت الأم قد أجهضت أكثر من واحد بسبب
 الصرية قال المقدسي (وإن أدهم أحياء لوقت يعيشون في مثله ثم ماتوا
 ففي كل واحد منهم ذية كاملة ، وإن كان بعضهم حيا فمات وبعضهم ميئا
 ففي الحي ذية وفي الميت غرة) (٢٥) .

٥ - عند الشيعة :

تتفق الشيعة لإمامة مع المذاهب الأخرى المنقصة في وجوب الذية

(٢١) انظر الشرح الكبير ص ٥٤٥ .

(٢٢) انظر الانصاف ج ١٠ ص ٧٤ .

(٢٣) انظر منار التبيين ص ٣٤٤ .

(٢٤) الشرح الكبير ص ٥٤٦ .

(٢٥) الشرح الكبير للمقدسي ج ٩ ص ٥٣٦ .

بكاماله الخمس ٥٠ سقطت حيا بسبب الشره ثم ماتت (٢١) ولشيعه تفصيل
عريب مسدوره في مسجود وجوب العود ويجب انصاف على الجاني بعد
سدده نوي على ان موت الخمس حاصل بسبب ضرره وبعد ان سقط
حيا ثم مات فور السقوط (٢٧) .

وقد اوجب الشيعة الدية وان م سقطت حيا بل علمت الام حيا
عند بقاء ثم تربت ومات ونفي الخمس في نصها . ولدية في هذه
بعدة بعض سبب سبب حاصل في وان الخمس هي م سقطت
ذكر و نفي سقطت سبب دية ذكر ونصف دية اسي قال لشيخ
احمر نوي . و مات مرد : عي حيا ولم سقطت ونفعا ولم نعم اذكر
«لو ان اسي ولم يعلم بعد ما مات أم قبلها فدية تسقط نصف دية بذكر
ودنه لاسي و - سرقة اذمه بعد ما مات و ذلك سنة حرام من الخمس ، (٢٨)
ونص اخطوسي على هذا حكيم في نهيه (٢٩)

٦ - عند الردية

يعني فيها ردية مع غيرها ذكر في وجوب الدية كملصة
الخمس اذا سقطت حيا ولم يسقط ردية غير عقوبت بل يكفي حروجه
حيا و - كان دون سنة اشهر حيا في بحر الرخا (وما جرح وفيه
ماره حيا - صوت له حرته حي ان نفس وفيه الدية و - لدون سنة
اشهر) (٣٠) .

و يجب ردية مع خضبه في عدم قدر حيايه اذا سقطت الحيا
مما بعد موت مع لا حصل كون موت حيا بسبب جيرة لا بسبب موت
لام وان م سقطت حيا بعد موت الام حيا حيا عليه واقصى
بلام ان كان على عمدا (٣١) ويجب الحكومة على الجاني لا اخرجت
ادم بالولاية بسبب ضرره وجرح الخمس حيا (٣٢) .

(٢٦) ، نظر شرح مسدوره ص ٢٢٧ ، نظر خلاف اخطوسي ص ١٤٧
ج ٣ و ص شرح المصنف ص ٤٤٤ و نظر فلاح اندر
ص ٤١٦ - ٤٢٠ و نظر الاستبصار بطوسي ص ٢٤٩ - ٣٠ .

(٢٧) صر حصر كلام محمد ا صفة غير مرفعة .

(٢٨) ، نظر فلاح اندر ص ٤٢٠ ج ٣ و نظر شرح المسدوره ص ٢٣٧ .

(٢٩) انظر الدية للطوسي ص ٧٧٨ - ٧٧٩ .

(٣٠) ، نظر البحر الرخا ص ٢٥٦ ج ٥ .

(٣١) انظر التاج المذهب ص ٣٣٧ ج ٤ .

(٣٢) انظر البحر الرخا ص ٢٥٦ ج ٥ .

٧ - عند الظاهرية والإباضية :

يتفق بن حرم الإندلسي (٣٣) مع الفقهاء في وجوب الدية الكاملة للحيين إذا سقط حيا وكذا قال الخوارج ، الإباضية (٣٤) وعند ابن حرم تعدد الدنات بعدد الإخوة لساقطه لأن أحسابي أغلب أكثر من نفس صرته حيا في سجن (قال علي) وبعد يقول - لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية حيينا عند و أمه وكل حيين ولو بهم عشرة فهو حيين لها فهي كل حيس عره عند و أمه فهو عدوا بعد الحياة فهي كل واحد دية وكفارة وبالله تعالى استوفى (٣٥) ولا تهدر الحياة على الحيين أب ماتت لأم ولكن تحب الدية أب سقط حيا (٣٦) .

الراي الرابع :

يسبب من عرصنا انوحس اتفاق المذاهب الإسلامية على وجوب الدية الكاملة للحيين إذا سقط حيا ثم مات وكذا إذا كان الساقط أكثر من واحد فتحب لكل واحد منهم دية كاملة وتحب الدية الكاملة للحيين بحي إذا سقط حيا قبل موت أمه أو بعد موتها لأن الصرة بالاعضاء الكائن على الأم الذي تسبب في إجهاس الحيين وموته .

(٣٣) انظر المحل - ج ١١ ص ٣٥ .

(٣٤) انظر شرح النيل ص ١١٩-١٢٠ ج ٨ .

(٣٥) انظر المحل ص ٣٩ ج ١١ .

(٣٦) المحل ص ٣٥-٣٦ .

المبحث الثاني

رأي الفقهاء في معرفة ثبوت الحياة للجنين

نحب ابدية الجنين اذا سقط حياً ثم مات ساعة سقوطه (١)
ولا تثبت احياء الجنين الا بعد خروجه من بطن أمه حياً وان ظهرت ادلة
على حياته ولاكثر من عدا ان بعض الحنفية قالو يوجب اعرة لا الدية
الكاملة للجنين اذا خرج رأسه وصاح ثم دبحه حال هلاكه قبل خروجه من
بطن أمه حياً في الفتاوى الهندية (٢) وإذا خرج رأس الولد وصاح فجاء
رجل ودبحه فعليه العره لأنه جنس كذا في حواشي الشافعية (٣) .

ولا يمكن من الى هذا القول لأن صياح الجنين دليل لا يوجب
اقوى منه بسدله على ثبوت احياء الجنين وثبوت الحياة للجنين يوجب
له دية كاملة كما اتفق اجماع المذاهب اعممية على هذا الحكم وقال ابن
عابد (٤) ثبت حييته لكن ما يدل على احيائه من الاستهلال والرصاص
والنفس والعضاس وغير ذلك اما لو تحرك عضو منه فلا لانه قد يكون من
احياء و من خروج من صلب (٥)

وبهذا ينسب ما ان احياء سب الجنين عند الحنفية بعد خروجه
واستهلاله اما مجرد حركة عضو من عصبائه فلا يستدل بها على حياته
وعند الشافعية ثبت حياة الجنين بالرصاص او الاستهلال او الحركة اذا
كانت حركة حي لا رب فيها حياً في الام (٦) ولا تعرف حياة الجنين الا
برصاص واستهلال ونفس او حركة لا تكون الا حركة حي (٧)

وقال مالك بشرط الاستهلال لثبوت حياة الجنين قال الرقاسي
(قال مالك وصحبت انه اذا خرج الجنين من بطن أمه حياً ثم مات ان فيه
الدية كاملة قال مالك ولا حياة للجنين لا باستهلال فاذا خرج من بطن
أمه فاستهل ثم مات فيه دية كاملة (٨) .

-
- (١) انظر تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ج ٣ - ص ١٨١ ط ١ .
(٢) انظر فتاوى الهندية ج ٦ - ص ٣٥ .
(٣) انظر رد المحتار على الدر المختار على من تنوير الانصار للعلامة
بن عابد ج ٥ - ص ٣١٧ .
(٤) انظر لام للشافعي - ج ٦ ص ١٠٨ و نظر المهذب ج ٢ ص ١٩٨ .
(٥) انظر شرح الرقاسي على موطأ الامام مالك ج ٤ - ص ١٨١ وانظر
موطأ لامام مالك وتنوير الحوالك ج ٢ - ص ٨٤ .

وعند حياته قول بعض علي ان حياة نبت الحسين بكس
اماره تدل على احياء فاعطاس وانصراف واستهلال وهذا صاهر كلام
بحرقي كما ذكر ان فداه حسني (٦) وانواع انبي كما ذكر ان
فداه حسني (روى عن احمد انه لا يست به حكم بحياه الا بالاستهلال
وهذا هو قول الزهري وقتادة ومالك واسحق) (٧) .

ويظهر لنا ان الامام احمد بن حنبل استدل بالحديث الوارد عن
الرسول (ص) في ميراث الحسين بعد سنهله بدنا هذا لا بن فداه
الحسني عصب على قول حميد بن حنبل بقوله (روى معنى ذلك عن عمر
بن الخطاب (رضى الله عنه) وبن عباس وحنبل بن علي وجابر رضى الله
عنه لقول سي (صلى الله عليه وسلم) (ان اسهل المولود وورث
وورث) (٨) ومفهومة انه لا يرث اذا لم تسهل وانما حج انون الاول عند
الحياتة كما ذكر بن فداه الحسني ج، في لمسي (وبه عذمت
حياتة فاشبه اسهل والآخر يدل بمعام ونسبه على سوب حكمكم في
سائر بغير لان سرية النس ارب على حياتة من صاحبه وعطاسه صوت
منه كصياحه وما تحركه ولا حلال المبرود فلا يست به حكم بالحياة لانه
قد يتحرك ولا حلال وسبب آخر وهو خروجه من مضيق دار الدجيم
يخيل سيما اذا عصر لم يرك فلم يست بدت حياته) (٩) .

ونص فيها السبعة الامامية على شرط النعم من سوب الحية
لحسن سو . كان مات في نظر امه و خرج من بطن مه ثم مات وهذا
يعني ان مجرد سكون الحركة بعد اضرة في نظر الام لا يسوجب لعمه
لاحتمال مصاح البطن بالريح لا بالحسين ج، في معتاد الكرامة (ولو
حمل كون الحركة عن ربح ونسبه لم يحكم بالحياة) (١) ونص صاحب
مصاح الكرامة على عدم الاستدلال بسوب حياة الحسين بالحركة لاحتمال
سبب احتلال محم خروجه من اسلكه انفس (١١) .
وقال لريادة بن صراح لحسن لا بشرطه انأكد من ثبوت الحياة

(٦) انظر المقي ج ٩ ص ٥٥١-٥٥٠ .

(٧) انظر المقي ج ٩ - ٥٥١ .

(٨) انظر المقي ج ٩ - ص ٥٥١ .

(٩) انظر المعنى ج ٩ - ص ٥٥١ .

(١٠) انظر مفتاح الكرامة ج ١٠ - ص ٥٥٥ .

(١١) انظر مفتاح الكرامة ج ١٠ - ص ٥٥٥ .

دل بسدل نكل حركة لان القصد هو معرفة الحياة (١٢) .
الرأي الراجح :

بهذا العرض التوجيهي يبين لنا ثبوت الحياة للحسين بالاستهلال او نكل حركة تدل على ثبوت الحياة كالزجاج وتتمسك عند الخفية وانشاعيه والرواية الرجحة عند الحائلة والشعة الامامية والزبدية ولا تثبت حياة الحسين لا بالاستهلال عند المالكية كما ذكر الزرقاني ورواية مرحوحة عن احمد بن حنبل وبدي براه ان الصورة حصول اليقين في ثبوت حياة الحسين و عدم موتها بعد حروجه ميتا من نظر امه وهذا يكون بالاستهلال او بالحركة الدالة على الحياة او بتقرير طبي يبين خروج الجسم من بطن امه حيا او ميتا ولا تعارض من الاعتماد على التقرير الطبي وس قول الفقهاء لان ما يصحبه الفقهاء هو «تقريرية» الساحة التي بسدل بها على ثبوت الحياة للحسين لهذا فلا يقولون بثبوت حياته وان تحرك لحمه لاحمال احتلاح الجسم بسبب حروجه من الصيق وكان الاستاد عند القادر عمده رحمه الله يرجح الاعتماد على التقرير الطبي لمعرفة ثبوت حياة لحسن او عدمها بعد حروجه من بطن امه قال في التشريع الجنائي (ويستطيع ان يقول بعد تقدم الوسائل لطيفة ان الرأي الذي يجب العمل به هو مسؤولية الجنائي اذا تسبب بصعقة عاطفة ان الانفصال بشيء عن فعل الجنائي سواء انفصل الحسين في حياة امه او بعد وفاتها وسواء انفصل كله او بعضه وهذا الرأي يتفق مع كل المذاهب لان الدين يسمون المسؤولية بسموها للشك وعدم التيقن فاذا زال الشك بالوسائل لطيفة الحديثة وحسب المسؤولية) (١٣) .

(١٢) انظر البحر الزخار ج ٥ - ص ٢٥٦ .

(١٣) انظر التشريع الجنائي ج ٢ - ص ٢٩٧ .

المبحث الثالث

وجوب الغرة

الغرة - وهي نصف عشر الدية وتجب اذا سقط الجسد منها بعد
لعمل الصادر من الجاني على الام احاطل بشرط كون ذلك الفعل موجبا
للاسقاط وتعرف الغرة في اللغة كما ذكر الفيروزآبادي في محيطه (الغرة
بياض في الجهة وفرس اعر وعراء والاعر الابيض من كل شيء ٠٠٠ والغرة
(بالضم) العبد والامة) (١٤) ٠

ويعرفها الفقهاء تعريفاً صغافاً مع تعريف اللغويين عند الجمعية ٠

عند الحنفية :

قال السرخسي (والغرة عند بعض اهل الفقه المملوك الابيض ومنه
غرة الفرس وهو البياض الذي على حنجره ومنه قوله عليه السلام (امي
عن محلول يوم لقيامه) وعند بعضهم الغرة الجيد يقال هو غرة اقبيلة
ي كبير أهلها) (١٥) وقد نسب الفراء على خلاف لقياس كما ذكر السرخسي
جاء في المسوط (لقياس ان يحب كمال الدية لان الضارب مع حدوث
منفعة الحياة فيه فيكون كالمهرج بالحياة فيما يدرمه من البند كالمولد
لمرور فيه حر بالقيمة لهذا المعنى وهو انه مع حدوث الرق فيه تم الماء
من الرحم ما لم يفسد فهو بعد للحياة فيحمل كالحي في احباب الضمان
باتلافه كما يجعل بعض الصيد في حق انحرص كالصيد في اعياب انحرص
عنه بكسره) (١٦) وقد ترك العباس للدلالة الآتية

٢ - حديث حمل بن مالك - وقال باحدث محمد بن الحسن

الشياني وقد تعنى مقدار الغرة نصف عشر الدية (١٧) ٠

(١٤) لقاموس المحيط - الفيروزآبادي - ج ٢ ص ١٠٠ - ط ٣ ٠

(١٥) المسوط ص ٨٧ وانظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٥ ٠

(١٦) المسوط ص ٨٧ وانظر الهداية ج ٢ ص ١٨٩ وابن عابدين
ص ٣٧٧ ٠

(١٧) انظر تنبيه الحقائق ص ١٤٠ ٠ روى مسلم في صحيحه (عن ابي
هريرة ان امرأتين من عدل زمت احدهما الاخرى فطرحت جنبها
فقضى فيه النبي (ص) بكرة عند امة) انظر صحيح مسلم ج ٥
ص ١١٠ وقد روى الحديث عن المغيرة بن شعبة ايضا ص ١١ كما
رواه الطبراني عن ابن عباس انظر نيل الاوطار للشوكاني ج ٧

ب - (وروى أن عمر رضي الله عنه حوصم إليه في إغلاص امرأه فقال أشدكم بالله هل سمع أحد منكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا فتقدم أعيرة بن شعبة فروى حديث الصيربي فقال عمر من يشهد معك فتشهد معه محمد بن مسلمة بمثل ذلك قال عمر رضي الله عنه لقد كدنا ب نصفي ما رأينا فيما فيه شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قضى بالقرة) (١٨) .

ج - (وعن عبد الرحمن بن فضال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (في الحنين عدا و أمة نسبه حسنة درهم) (١٩) وقد استدل السرخسي هذه الآية عليه عن كفية سقوط الحنين فيما يدلل فوجهم كيف أعزم من لا أكل ولا شرب ولا صاح . . . إلخ ، على أن مقدار العدة بدل الحنن ينقص برئها من يسحق الدية وقال البيهقي من سجد العدة بدل حر ، من لام برئها وبذل الطرف حال في سنته والعرة .

ص ٨٦ ورواه مالك في موطئه عن أبي شهاب عن سعيد بن المسيب أنظر شرح نوراني ج ٤ ص ١٨٢ ورواه المحدث الصحاك عن محمد بن الحسن بن عثمان بن عمر عن يوسف عن برهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن عبد الرحمن بن أبي هريرة رضي الله عنهم قال فسلت أمراأتين من هذيل فزمت إحداهما الآخرى بحجر فعسها مع ما في نبطها فاحصصوا في دية حسنها أن رسول الله (ص) قضى بعره عند أو بعده وقضى باندبه دنها ودية حسنها على عافيتها وبرئها ولدها ومن معه فقال حماد بن أسامة يهديني كيف أعزم من لا أكل ولا شرب ولا صاح ولا سهل مثل ذلك بطل فقال السبي (ص) أيضا من هو من أخوان الكهان من أحل سحبه الذي سمح بعر الدنان نصحاك ص ٣٨ - قال الورعاني (أسهل صاح عند الولادة وهو من إقامة لاصي مقام المصارع أي بم ٠٠٠ إلخ . (ومثل ذلك بطل) من خطلان بصر شرح ارزقاني ج ٤ ص ١٨٣ .

(١٨) بطل المسوط ص ٨٧ و بطل دائع نصائح ص ٣٢٦ .
(١٩) بطل المسوط ص ٨٧ نص مسلم في صحيحه على رواية عمر رضي الله عنه كما ذكرها السرخسي أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ١١١ ١١٢ ورواه لصحاك مسندلا حماد بن لباقة مكان المعيرة بن شعبة أنظر الدنان للصحاك ص ٣٩ والرواية منقولة بمعنى ولا تعارض بها فقد شهد لمقبرة مرة وحماد بن النافذة مرة أخرى .

تجب حالة غير مؤجله (٢) * ويؤد السرحسي على الليث بن سعد رداً مستقيماً من لفظ الحديث الشريف قال السرحسي (وجبتا في ذلك فوه عليه الصلاة والسلام دوه أي ادواً ديه بعد جعله في حكم القوس وسمي الواجب في بدله ديه وهو اسم لبدل القوس) (٢١) *

ثم يحتاج سرحسي الليث بن سعد بجهة جعلها اب شرط ستعاق ارض الاعضاء روات اثرها بالكنية من قطع من صغير مثلاً وست اسس لا يجب الارث المحدث بالنس الممنع بل تجب الحكومة لارول الحانية اما العرة فانها تجب ور حمل الام بجنين آخر ونهه يمانو ن العرة موزونه من يستحق الميراث عند السرحسي وعند الليث بن سعد تكون للام دون الورثة (٢٢) *

وتجب لكفارة احتياطي عند محمد وحده من الخفية ويتعمق الكاساني مع السرحسي في كون العرة بدل نفس السرحسي وبدل لنفس جميع الورثة والام بأحد نصها كما تورع (٢٣) قال انزيلعي (قال رحمه الله وما يجب فيه يورث عنه ولا يرث الصارب فهو صرب نظر مراه عاقلت امه ميتة فعلى عائلة الاب عرة ولا يرث منها ود لها يورث لانه نفس له وجه على ما بينا وعمره بدله فيرثها ورثته ولا يرث الصارب من العرة شيئاً لانه فاس مأسره فاس ولا ميراث لبدل بهذه لصقة) (٢٤) ويشترط في الحسن المستحق العرة اب يكون سقطت فيما وان يكون عمره مائة وعشرين يوماً او كسر من ذلك وقال البعض يكفي ان يكون مصوراً صورة تدل على مبدأ الحياة ونهه يوحون الحكومة دون العرة دانقت مراه مصفة غير مصورة كما ويشترط في الحسن المستحق للعرة كونه نقصي به لعدة وتصير لام نصها ناسفاطه (٢٥) واخره على لعاقبه ثبتت نص الحديث الشريف قال الكاساني (روى معمرة بن سعيد رضى الله عنه انه قال كنت بن حاريس بصريت احدهما الاخرى مسطح عاقلت حسنا متنا وماتت فعصى رسول الله (ص) على عاقلة الصاربة بالديه وبرة

(٢٠) المسوط لسرحسي ص ٨٨ *

(٢١) انظر المبسوط ص ٨٨ *

(٢٢) انظر المبسوط ص ٨٨ *

(٢٣) انظر البدائع ص ٣٢٦ *

(٢٤) نظر تيسر لحناني ص ١٤٠ الجزء السادس *

(٢٥) انظر ابن عابدين ص ٣٧٨ *

الحسن (٢٦) ولم يعرف الرسول (ص) بين ذية الذكر والانثى في الغرة قال النكاساني (يقول احمد انه عليه الصلاة والسلام لم يفصل في الحسن من الذكر والانثى لان احكام لا يختلف ويحسن انه لم يفصل لتعدد انفصال لعدم استواء الحنفية) (٢٧) وذكر ابن عبيد بن مقدر غرة اذا استبان ذكر حسنة درهم نصف عشر ذية الرجل وان استبان الحسن انثى فدية حسنة درهم عشر ذية الانثى وهذا يظهر لما مساواة ذية الرجل والمرأة في حكم سقوط الحسن من (٢٨) ولو ماتت الام اولا ثم سقط الحين مما هدرت لحاقه على الحين ، وقد اتفق فقهاء الحنفية على عدم ايحاب الذية ولا الغرة للحين بهذه الحالة لاحتمال كون موته بسبب موت امه لا بضره ، والحين عادة ينسحب عن طريق امه وقد يكون موته حقا بسبب موت الام ، قال محمد بن الحسن الشيباني (رجل ضرب بطن امرأة فالت حينا ميما وقد استبان من حلقه ظفرا او شعرا وغير ذلك ثم ماتت بالام فالت بعد موتها حينا آخر فعلى المصارب في الحين الاول غرة برهما ودية الحسن الاول والام فيهم فيكون ما ورثته الام من ذلك وديتها لورثتها ولا شيء في الحين الثاني) (٢٩) .

٢ - عند الشافعية :-

يعنى الشافعية مع الحنفية في وجوب الغرة اذا سقط الحين ميتا وقد استدلوا بحديث الاحاف (٣) الذي يعساه عن السرحسي والمحدث النووي وسبب استواري هذا الحكم اني رددت في ثالث (٣١) . ويشترط لامام الشافعي كون الحسن مسجودا للغرة ميما مصورا منه ما يدل على حنفية بني آدم بخلاف بضعة واحدة جاء في الام (واقل ما يكون به حينا فيه عرتان نفس من حلقه شيء يبارى المصعة او العلقة اصبع او

(٢٦) انظر بدائع الصبايح ص ٣٥ - وانظر ابن عابد بن ص ٣٧٧ وانظر الهداية ص ١٨٩ .

(٢٧) انظر بدائع الصبايح ص ٣٢٢ .

(٢٨) انظر الهداية ص ١٨٩ وانظر المسبوط ص ٨٧-٨٨ وانظر تعيين

الحقائق ص ١٤ ح ٦ وانظر البحر الرائق ص ٣٨٩ .

(٢٩) انظر الجامع الكبير ص ٣٦٩ لمحمد بن الحسن الشيباني وانظر

المسبوط للسرحسي ص ٢٦ ص ٨٩ وانظر العاوي الهمدية ص ٣٥

وانظر البحر الرائق ص ٣٨٩ .

(٣٠) انظر الام ص ١٠٧ جزء السادس .

(٣١) انظر المذهب ص ١٩٨ الجزء الثاني .

انظر أو عين أو ما كان من خلق من آدم (٣٦) وإذ استعطف المرأة لحم
 وشهد أهل الحره بوجود صورة حقة تدل على آدميه وحسب فيه العرة ،
 وتعدد نمرات تعدد لاجبة اسافطة لان الصمصام تعدد بتعدد الاتلاف
 ويعنى لشفاعيه مع الحقيقه في مساواة ديه الذكر والانثى (٣٣) في العرة
 لان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسأل بالعرة عن المذكوره والاوثرة ،
 والعرة عند لاعام السافعي موروثه من لام والاب كما تورث ديه احسين
 انهي فان لعدم وجود لاب ورثت الام العره حال في الام (وإذا نفت المرأة
 حينها مينا وبماشت امه فديه الحس موروثه كما تورث لو لفته حيا ثم
 مات برثه ابواه معا) (٣٤) ويسحق لام الحكمه ود اصيبت نحرها
 بسبب الصرية وليس لها شيء اذا لم تصيب بجرح كما لو قاتلت من الضرب
 مثلا لان سبب حصل على ما في خوفها وهو الحس (٣٥) وقال لبحيرمي
 ان حره موروثه كاهراض في كتاب الله تعالى (٣٦) والعرة عند اشافعيه
 مبدأ تتساوى فيه نصف عشر الدية فان لعدم برضى احد خمسة
 من لائل لان سافعيه يجهلون الاصل الاصل الاساس في المال بدى تؤخذ
 منه الدية فان بعدم لائل وحتت خمسة ديار فيجه الاصل الخمسة
 وتصلف الدية دا ضرب امرأة عند وحتت ان كان الضرب حظ (٣٧)
 ويختلف السافعيه مع الحقيقه من حيث عدم ضرر ديه احسين اذا
 سعت بعد موت امه بسبب لحدية عنها وتشرط في وحب العره كون
 معن يودى في الاجهاض بعد قوب الحره كاستهدد والسجوع والضرب
 بشدة بخلاف ضرب بخصف (٣٨) .

وقال لسافعي في تعدد لعرب اذا القت امرأة احية موتي فسل
 موتها وبعدة فذلك كله سواء وفي كل حين منهم عره وبها ميراثها مما
 انعه وهي حيه وما نفع بعد موت لم نفع لانه لم يخرج (٣٩)

-
- (٣٢) انظر الام ص ١٠٧ .
 (٣٣) تحفه لحبيب على شرح الحقيق ج ٤ ص ١٣٥-١٣٦ .
 (٣٤) انظر الام ص ١٠٧-١٠٨ .
 (٣٥) انظر الام ص ١٠٨ .
 (٣٦) انظر تحفه لحبيب على شرح الخطيب ص ١٢٧ .
 (٣٧) انظر المهدب ص ١٩٨ الحر - ٢ وانظر تحفه الحبيب على شرح
 الخطيب ج ٤ ص ١٢٧ .
 (٣٨) لام ج ٦ ص ١٠٨ حاشية لعل على شرح المهج ص ١٠ .
 (٣٩) انظر الام ج ٦ ص ١٠٨ .

يقول المالكية مع الجماعة وشافعية في وجوب انصره دا سقط بحسين
مسا ولا يختلفون معهم في حيث انصر دا اب للملكية يحددونها بعشر دية
الام جاء في الموطأ (وفيه حسين انصره عشر دنها وعشر خمسون ديناراً
او ستمائة درهم) (٤١) * ولا يعد جعل الخفية لعمرة خمسمائة درهم
حلالاً لان اذية اكتمله بعدم انصره آلاف درهم وعند المالكية اثني عشر
الف درهم ولا يرتب على هذا اختلاف شيء لانه مما قد في عدد درهم
دينار وبفضل الامه ان كانت فميتها اقل من نصف عشر اذية (٤١) قال
الحارثي (اب الحارثي بالخيار ان شاء دفع من عشر دية الام من العيين
حاملان وان شاء دفع لعمرة وهي عند و حارية يساوي العشر) (٤٢) ولم
تسقط المالكية في انصره كور الحسن مصور بل قالوا بوجوبها وان كان
سقط غلته جاء في شرح الدردير كبير (وفي انقار الحسين وان عدله
نصره او نحو ذلك و سم ربع عشر) (٤٣) وقد استرط الشيخ بسوفي
كوب الدم والحمد لا يذوب دا صب عليه الماء لحر وان دأب الغلعة فلا
شيء فيه لان عدم كونه صورة مصغره بحسين (٤٤) وهذا رأي ابن نفاسم
وبري الفقه سبب لا مسؤولية عن اسقاط الدم وبه المسؤولية عن
اسقاط اذية وانصبة بعض (٤٥) *

وبورث لعمه كما بورث بده بدهم وقد بنى هذا حكم ابن رشد
د جاء في بديه المجتهد (وما ماتك بضمها بديه العهد دا كان الصرب
عمداً وما بن بخت فمات ماتك وسدس في ديو خيفة هي بوريه بحسين
وحكمها حكم بده موروته وذلك رخصة واليئث هي السلام خاصه وذلك
بهم سمها حينها بمصو من انصابتها (٤٦) وما ذكره من رشد بن
عنه راوي النبوة عن الامام ماتك (٤٧) *

(٤١) موطأ الامام ماتك ومرجه تدوير الحواشي ج ٢ ص ١٨٤ *

(٤١) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٢ *

(٤٢) انظر شرح الحارثي ص ٣٢ *

(٤٣) انظر شرح الدردير ص ٢٦٨ *

(٤٤) بظر حاشية بسوفي على شرح الدردير ج ٤ ص ٢٦٨ *

(٤٥) انصر شرح اررداسي وحاشيته شيماني ج ٨ ص ٣١ وانظر بداية

المجتهد ج ٢ ص ٣٤٨ *

(٤٦) بده المجتهد ص ٤٠٨ *

(٤٧) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٢ *

وسبق التاكيد مع استماعيه والحقه في مساواه الذكر والانثى في
عرة (٤٨) .

وذكر النبي بن سعد امر الحين اذا سقط بعد موت مه ميتا وحيت
فيه عرة خلافا لما قررره الحنفية وان ماتت الام وبني الحين في حرمها
فليس فيه دية ولا عره (٤٩) . ويعلق التاكيد مع الحنفية في عدم حاجته
على الحين اذا سقط بعد موت أمه (٥٠) وقد صرح بحسن ومات ولم
يسقط من نظرها شيء، فلا عرة في هذه مسألة كما ذكر القرطبي (٥١) .

٤ - رأي الحنابلة :

يقول الحنابلة مع المذاهب المتقدمة في وجوب الفرة بسقوط الحين
ميتا وقد استدلوا بالحديث المرفوع عن رسول (ص) ورواية عمر بن
الحطاب (رضي) كما استدل بها الحنفية ثم عمدوا رأيهم بكثير من الاماين
منهم عطاف والشافعي والحنفي و زهرى وعائذ البورى وشافعي وسحق
وانو نور وصحاح لؤي (٥٢) وعند سبوط بعض الحنابلة كقول الحين
للسحق بكرة مصور حمله وعند تركشي بحد امرة في الحين الذي
تكون له الامه ام ولد وقال السحن كفي ان يكف لسقط مصغه مصورة
أو غير مصورة (٥٣) وبسقوط ابن قدامة الهندسي شهادته القوايل في كون
مصغه بساقطه فيها ما يدل على حين بني آدم لا ابنة بركة لا تشعل
البيت (٥٤) ويقرر امرة نصف عشر بدنة والاصل فيها الامه بمصفا
وقد ذكر البعض حوز اعطاف عرس واصل يدل نصف عشر الدية
ولم يأخذ بهد الحنابلة لانفراد عيسى بن عيسى بهذا القول (٥٥) وبسقوط
الفرة مقدسي بسقوط الحين ما لو صرحت امرأة مسبعة بطل فسكنت
حركة ما في عطفا وذهب لاسماع عنها لم بحد الفرة لاحتمال كون الحركة
ناجئة عن ربح في البطل . حده في الشرح الكبير (وحكي عن زهرى ان

(٤٨) المدونه لكبرى ح ٤ ص ٤٨١ .

(٤٩) احكام عرآن القرطبي ص ٣٢١ .

(٥٠) المدونه لكبرى ص ٤٨٢ وانظر حاشية الدسوقي على شرح الدردير
ح ٤ ص ٢٦٩ .

(٥١) القرطبي ح ٥ ص ٣٢١ .

(٥٢) انظر الشرح الكبير ص ٥٣٠ ح ٩ وانظر القواعد ص ١٨٤ و بطر
حاشية محمد بن عبدالوهاب ص ٣٩٤ ح ٣ .

(٥٣) انظر الاوصاف ص ٦٩ ج ١٠ .

(٥٤) انظر الشرح الكبير ص ٥٣٢ .

عليه عرة لأن الصاعق انه قتل الحسين فوجب العرة كما هو استعظت . ولما
 به لا يست حكم الولد بحروجه وذلك لا يصح له وصية ولا ميراث ولأن
 الحركة يجوز ان تكون بريح في انطى سكنت فلا يجب الصبيان
 ناشك (٥٦) ولا فرق بين الذكر والانثى ، ان الواحد في كل منهما نصف
 عشر لدية حصصا من الاصل (٥٧) وقد استدل الحاشية على هذا بما قاله
 المقدسي ان جاء في الشرح الكبير (ويسوى الذكر والانثى في انه يجب
 في كل واحد عره لأن النبي (ص) قصي في الحسين عرة وهو يطبق على
 ذكر والانثى ولأن أمراء تساوى الذكر فيما دون الثلث) (٥٨) وتعدد
 لعره عند احيائه بقدر لاجه السقطه ولو سقط اربع اجنة موتى
 وجب على حياي اربع عرب لأنه انفق كثر من آدمي فوجب عليه الصبيان
 بقدر ما انفق (٥٩) وسبب ان عند زواج هذا الحكم اني استحق ومن
 امه (٦٠) - وعره عند احيائه كما ذكر المقدسي (موروة عنه كانه
 سقط حيا لأنها منه له وبذل عنه فربها ورثه كما لو قتل بعد الولادة) (٦١)
 وقد ذكر هذا الحكم الشيخ الأردوب ويظهر لنا انه اوضح المأمول به
 عند احيائه (٦٢) - ويخلف احيائه مع تحفية في عدم هدر الجباية
 على الحسين ان سقطت بعد موت امه فابهم بوجوب العرة للحسين ان سقط
 مما بعد موت امه قال المقدسي (وما انه حسن تلف بجماعه وعدم بدت
 بحروجه كما لو سقط في حياتها ولأنه لو سقط حيا صبي . فكذلك اذا
 سقط ميتا كما لو سقط في حياتها وما ذكره غير صحيح لأنه لو كان
 كذلك لكان اذا سقط ميتا ثم مات لم يصيبه كاعتباتها ولاسه آدمي
 موروث فلا بدخل في صلب امه كما لو خرج حيا . فان ظهر بعضه من بطن
 امه ولم يخرج باقيه معه العرة وبه قال لشافعي) (٦٣) ويشترط
 سقوط الجنين بسبب الصرع او عيب الاعتداء الحاصل على الام (٦٤) .

-
- (٥٥) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٣٠-٥٣١ .
 (٥٦) انظر الشرح الكبير ص ٥٣١ ج ٩ .
 (٥٧) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٣٠ .
 (٥٨) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٣٦ .
 (٥٩) انظر الشرح الكبير ص ٥٣٥ ج ٩ .
 (٦٠) انظر حاشية محمد بن عداوات ص ٣٩٤ ج ٣ .
 (٦١) انظر الشرح الكبير ص ٥٣٤ ج ٩ .
 (٦٢) انظر الاتصاف ص ٧٠ ج ١٠ .

٥ - واي الشيعة :-

تتفق الشيعة الإمامية مع المذهب السني في وجوب العزم بشرط سقوط الحيض ميتا وقد سلب صاحب الجواهر حديث عن لرسون (ص) جاء في جواهر الكلام في حسن سليمان بن خالد ب رجلا جاء الى ابي (ص) وقد ضرب امرأة حتى تاسفت بعض عينا فادى روح لمراد ان النبي (ص) فاستدعى عنه فقال اضرب يا رسول الله ما كل ولا شرب ولا استهين ولا صاح ، فقال سبي (ص) انك رجل مسيخاة فقصي فيه برفه (٦٥) وحدثت فيها الشيعة مع المذهب السني في بحرته مقدار امره بعد فرز فيها الشيعة وجوب عزمه دأبوا على من اخرج مجامعا فعزل فيه عن زوجته ونسب صاحب الجوهر هذا الحكم الى كثير من فقهاء الشيعة (٦٦) واذا كان لسانك نطقه فالواجب فيه عزم دأبوا واذا صار عتقة فزعمون دأبوا واذا كان مضعة ففيه سون دأبوا * واذا كان عظما ففيه سون دأبوا ود كيب العظام بالنكاح ففيه مائة دينار (٦٧) وقد تصح الشيخ الطوسي عن محامه الشيعة لاجماع الفقهاء في هذا الحكم (٦٨) وقد استدلل الشيعة الإمامية على هذا الحكم بقوله تعالى (ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفه في ثمر مكيث * ثم جعلناه النطفة علقه فجعلنا العلقه مضغة فحدث نحسها عظاما فكسونا لعظام بحب ثم نشأه جنينا آخر فشارك الله احسن ارجاس) (٦٩) ثم نسب الشيخ البحر ثرى حكم تقسيم امره الى الاحراء الخمسة الى الامام علي عليه السلام (٧٠) واد ذهب الامام علي بن ابي طالب الى ان حكمه لا يملكه

(٦٣) اشرح الكبير ص ٥٢٢ وانظر مسهب لارادات انقسم السبي ص ٤٣١ .

(٦٤) اشرح الكبير ج ص ٥٣١ .

(٦٥) انظر جواهر الكلام - المجلد السادس .

(٦٦) انظر جواهر الكلام - المجلد السادس وانظر شرح المصيرة ص ٢٣٧ .

(٦٧) انظر الكافي ص ٣٥٧ ج ٧ وانظر جواهر الكلام وانظر شرح المصيرة ص ٢٣٧ .

(٦٨) انظر الخلاف ص ١٤٦-١٤٧ ج ٣ .

(٦٩) سورة المؤمنون - آية ١٢-١٤ .

(٧٠) انظر فرائد الدرر ص ٤١٦-٤٢٠ وانظر كبر العزم في فقه القرآن ص ٦٨ ج ٤ وانظر الكافي ص ٣٤٢-٣٤٣ ج ٧ ، وانظر الاستبصار

ص ٢٩٩ - ٣٠٠

حاصل في كون صاحب حملا او ربعا (٧١) وتهدر هذه الحياية عند
 طوسي اذا كان في خلاف (دلتنا ان الاصل براءة الدمه ولم يعم دليل
 على ان يهدر عنه شيء واحد فان حركته يجوز ان تكون للحسين
 وجوز ان تكون بريح فلا يلزم انصارنا بالثبوت (٧٢) وقال الحراني
 (ص ١٠٢) وهي حلي ولم يسقط وندها ولم يعلم اذكر هو م اثني ولم
 يعلم بعدها مات م فيها فدية نصف نصف ذكروا ذبوا الاثني ودية
 المراه كامنه وبعد دلت و دلت سه حر من حسين (٧٣) ولم يفرق
 شيخ طوسي في الاستصحاب بين مقدار عرق الذكروا لاسي وقد اورد
 صاحب الحواهر رايه نصف فيه اعز والاصح ما ذكره الطوسي لان
 ارمبول رضى لم يفرق بين لاسي والذكروا في اعز (٧٤) ج١ في الخلاف
 (ديه الحسين مانه دسار سواء كان ذكرا او انسي) (٧٥) ويصحب فيها
 الشقة مع الحمية من حيث عدم هدر الحياية اذا سقط الحسين ميتا بعد
 موت الام (٧٦) *

٦ - داي الزيدية *

سعى الزيدية مع المذاهب الاخرى في وجوب اعز ذاب سقط الحسين
 مما ذكر كان في وجه يهدر فيه روح والاصل فيها انه يقصا
 صحيحه سائمه من اعيوب لان العزة هي حياء نفسي او قيمتها (٥٠٠) درهم
 اي نصف عمره (٧٧) وتشرط في اعزة خروج الحسين ما لو سكنت
 حركه الحسين مما في نفس فلا يحد اعز والاغرب من ذلك ان لزيدية
 فاقوا سقوطه لعزة حتى بعد سقي الثورة بطل لام ميه واحرج الحسين
 منها (٧٨) وقد قال اعفاه مصعاني بوجوب لعزة اذا صرحت الام بعد
 موتها وسقط الحسين مينا جاء في النجاشي بذهب (ان صرحت لمراة بعد موتها

(٧١) انظر حواجر الكلام مجلد السادس - طبعه غير مرقمة *

(٧٢) انظر قلاند الدرر ص ٢٠ ج ٣ *

(٧٤) انظر الاستصحاب ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وانظر حواهر الكلام المجلد

السادس *

(٧٥) انظر الخلاف ص ١٤٧ ج ٣ *

(٧٦) قلاند الدرر ج ٣ ص ٤٢٠ و انظر شرح التنصير ص ٢٢٧ *

(٧٧) انظر النجاشي ص ٢٢٧ ج ٤ وانظر البحر الرضائي

ص ٢٥٨ ج ٥ *

(٧٨) انظر التاج المذهب ص ٢٢٧ ج ٤ *

وخرج الحسين وحيد مرة ذ قد تحققت العناية عليه (٧٩) . والغرة
تورث كما تورث المدة عند الزيدية (٨٠) .

٧ - رأي الظاهرية والاباضية :

يقول الظاهرية مع المدعي الأخرى في وجوب الغرة إذا سقطت بحبس
ميثا ويحصلون معهم من حيث وجوبها على الحائى وبم فصل الحسين عن
نظر أمه دسليم الحجاب الرسول (ص) لغره دون سؤاها عن انصاف الجبين
وعدم انصافه جاء في المحلى (٨١) علي بم يسقط رسول الله (ص) في الحسين
العاه ولكنه قد عليه صلاة والسلام في الحسين غره عبدا وامة كيف ما
انصاف لقي أو بم بق غره الغرة بذكره وإذا قبل الحمل بعد دفع
حبيبها فلا شك والله (سوق) (٨١) وبظاهره تفصيل في ميراث الغره
بعد قسم من حرم حسين ميثا من قسم قسم مكث في نفس مه أكثر من
مائة وعشرين بيته وغره عند تورث كما تورث مدة حبسها الفرائض في كتاب
الله تعالى وانقسم الحائى ما لم يسقط غره مائة وعشرون بيته وغره هذا للام
وحدها دون اسر ك لوربه معها (٨٢) وقد استدل من حرم لمدته حيدا
بالادله التي اوجب المدة في قبل لاسان المقصود لحي وإذا كان لعين
غره كثر من مائة وعشرين منه كتب الغره بدرجة تحت احكام المدة
من حيث لمراث يسقط حياته اما د اقل مكه من هذه المدة فيكون في هذه
لحايه مصغه شبه حرم من احرار الام فلا يسقط لوربه معها في ميراث
الغرة (٨٣) وقد امتدنت عاصريه بالحدس الذى استدل به لجنبه في دليل
وجوب الغرة (٨٤) ولا يختلف عاصريه مع بعضها الآخرين من حيث كون
معد ر الغره حبسها درهم (٨٥) ويوجبها سواء سقطت مسا ام بقي في
نفسها لا سبب تلاف الحسين (٨٦) ولا يختلف قول الاباضية عن بعضها في
وجوب لغرة بعد سقوط الجبين ميثا (٨٧) .

(٧٩) انظر التاج المذهب ص ٣٣٧ ج ٤ .

(٨٠) انظر البحر الزخار ص ٢٥٧ ج ٥ .

(٨١) انظر المحلى ج ١١ ص ٣٥ .

(٨٢) انظر المحلى ج ١١ ص ٣٩ .

(٨٣) انظر المحلى ج ١١ ص ٤٠-٤١ .

(٨٤) انظر الديات للضحاك ص ٣٩ .

(٨٥) انظر الديات للضحاك ص ٣٩ .

(٨٦) المحلى ج ١١ ص ٣٥-٣٦ .

(٨٧) انظر شرح النيل ص ١١٩-١٢٠ ج ٨ .

٨ - المقارنة والرأي الراجح :

يظهر من هذا العرض أخصاخ المذاهب على وجوب العرة إذا سقطت بحسين مينا **والخلاف الأول** الذي نسعي ملاحظته هو مخالفة الشيعة لمذاهب الأخرى في مقدار عمره حيث أن مقدارها عندهم هو عشر الدية وعند المذاهب الأخرى نصف عشر الدية - ولم أعثر على أدلة من السنة الصحيحة في هذا السبب إلا ما قدمناه فعلا عن أحفائه ومن وافقهم أن نصف لأحاديث على أن مقدار عرة نصف عشر دية التكامل وبناء على شعار رأي شيعة الإمامية أن الأدلة الصحيحة قدما ترجح ما ذهب إليه مذاهب الأخرى المنصوص كقول مقدار لعمره نصف عشر أدلة كونه وبفضل الشيعة بحسين الميت إلى حسنة أخرى - قال به عبد الله بن مروان وقد رد عليه احتماله جاء في شرح الكسرى (وروى عن عبد الله بن مروان به قصص في الحسين أن كان بطفة عشر بن ديناراً فإذا كان مصعبه فارغ من ديناراً فإذا كان عطفاً فمسين فإذا كان معظمه قد كسى لحماً فمسين فإن لم يجدوا فمسين فمائة ديناراً وقال فائدة إذا كان عليه ثوب عرة وإذا كان مصعبه فثلاثي عرة ولما قصده رسول الله (ص) في الملاصق امرأة بعد أن أمه وسنة رسول الله (ص) فاصية على ما خالفها) (٨٨) -

والخلاف الثاني :-

مخالفة من حرم للمهمل في الحجاب لعرة بلعنين وإن لم يفصل عن أمه والذي سئل أنه أن الطب الحديث أن كان قادراً على معرفة الاستفصاح لكائن في اسطى حملاً فإن العرة لا بد منها بوال أشك .

والخلاف الثالث :

خلاف الثالث من سجد للمهمل في حمله الفروع حرم من احضار لام وبحسب بعض الام بالمرث وقد عرخصاً رأيه والرد عليه في بداية البحث والذي سئل أنه ما ذهب إليه أن حرم الظاهرى الأندلسي فقد قسم الفرة إلى قسمين قسم تجب للجنين إذا كان عمره سبع على أربعة أشهر ولعرة في هذا القسم يورث كما نورت الدية والقسم الثاني للحسين الذي يعلى عمره عن أربعة أشهر وتختص لام وحدها في ميراث غرته لأنه لم يكن تام الحلقة فاشبهه بجزء من أجزاء الام .

(٨٨) انظر شرح الكسرى لابن قدامة ص ٥٣٢-٥٣٣ .

والخلاف الرابع :

والخلاف الرابع قول الجهمية والمالكية وطوسي من الشيعة بهدر
الحياة على الحيين إذا سقط مما بعد موت الأم لاحتمال موته بسبب موت
لام لا تسبب ضرورة ويحللهم لما ذهب الأخرى في هذا لأنهم لا يهتدون
الحياة على الحيين أن سقط مما بعد موت أمه ونحن نميل إلى هذا القول
لأن الحامي كان سببا في موت الأم وموت لام سبب موت الحيين وبما أن
سبب موت الحيين ناتج من سبب الحامي فإنه يضمن الحياة .

الفصل الثالث

حكم دية الجنين غير المسلم

تمهيد :

تكون الدية غير مسلم بالنظر الى ابويه لان حكم الحيين يقع ابويه
فاذا كان ابواه مسلمين وجبت فيه ما يجب للمسلم الرجل اذا كان ذكرا
وسقط حيا ويجب للحى الذى ما يجب للذى اذا سقط حيا ثم مات
سبب الحياة .

١ - عند الحنفية :

سبق وان تحدثنا عن رأي فقهاء المذهب الحنفى في مقدار دية الدمي
فتبين لنا مساواتهم بديه المسلمين ولا فرق بين الحيين المسلم اذا سقط
حيا ثم مات سبب الحياة والحيين غير المسلم في مقدار دية وعقوبته على
المحو الذى فصلناه في موضعه .

٢ - عند الشافعية :

تجب دية الحيين و عقوبة عند الشافعية سواء لمسلمهم في سعيهم دية
دمي فان الجيرمي (الحيين اليهودى او نصراني بالتبع لابويه) يجب فيه
عرة كثلث عرة مسلم كما في دية وهو بصر ولنا بغير وفي الحيين الجوسى
ثلث خمس عرة مسلم كما في دية وهو بنت بغير واما الحيين العربى والجنين
يرتد بالسبع لاويهما فمهوران (١) قال الامام الشافعى في الام (وادى
كان الدميان الروحان الحيران على دس واحد فحصى على حسن امرأة مهم
روحها على ديتها فخرج منها عدته عتس دية أمه (٢) واما اذا اختلف
ابوا الحيين في الدين عدته لافضلها دينا وادى مروج مسلم دمية مثلا
وحصى على حبيبها فدته دية حسن مسلم وان كانت دمية قد اسلمت في
عصمة ادمي وحصى على حبيبها فدته دية حيين مسلم ايضا (٣) قال

(١) تحفه الحبيب - للجيرمي ج ٤ - ص ١٣٧ .

(٢) انظر لام - ص ١١١ .

(٣) انظر الام ص ١١١ والمذهب - للتفسيرارى ج ٢ - ص ١٩٨ .

اشيرازي (وان كان أحد ابوه نصرانياً والآخر محوسياً وحب فيه نصف عشر دية نصراني لأن في اصنام د واحد في أحد ابويه ما يوجب في الآخر ما يسقط عنه الإيجاب ولهذا لو قل المحرم صيداً متولداً بين مأكول وغير مأكول وجب عليه الجراء) (٤) .

وحسين الرنا من المرأة مسلمة لا يقل دينه عن دية الحيين المسلم بها لاسلام أمه أما إذا كان حسن الرنا من دمه ودعت كـون الراسي مسلماً كانت فيه دية حيين نصرانية لأنه لا يلحق بالرنا بسب (٥) وإذا سقط حيين بدميه حياً لم مات وحب فيه ما يجب بدمي الكبير لأنه نفس .

٣ - عند المالكية :

تحب عشر دية لأم في حيين الدمية إذا سقط ميتاً جاء في المدونة (قلت أرايت حيين الدمية كم فيه قال عشر دية مه أو نصف عشر دية أبيه وهو سوء قلت أذكر ولا شيء في هذا سواء . قال نعم قلت وهذا قول مالك قال نعم) (٦) وحسين الرنا يلحق بأمه فإن كانت أمه دميّة وحب به ما يجب للحيين لدمي وإن كانت مسلمة وحب فيه ما يجب لحيين مسلم قال العدوي (فوجه رأو من رنا رجع للحرمة المسلمة إلا أباك أعبرت عشر واحد الأم بعد بحكم عام في الحرية والأمة المسلمة والنصرانية أي عشر الواحد من دية إن كانت حرة أو قيمه إن كانت أمه وكان من زوج حر أو رقيق أو زناً) (٧) .

٤ - عند الحنابلة :

يجب للحيين الدمى إذا سقط ميتاً نصف ما يجب للحيين المسلم وفي الحيين المحوسى عرة فسمتها اربعون درهما جاء في الشرح الكبير (وإذا كان أبوا الحيين كسابيين فعنه عرة قصها نصف قيمة العرة ابوجه في المسلم ، وفي حيين المحوسية عرة قيمتها اربعون درهما) (٨) أما إذا احتلف الأبوان فتنسب دية إلى اقصاهما ديناً جاء في المقنن (وإن كان الحسن محكوماً بقرّة فعنه عشر دية أمه وإن كان أحد أبويه

(٤) انظر المذهب ج ٢ ص ١٩٨ .

(٥) انظر الام للشافعي ج ٦ - ص ١٠٧ .

(٦) لمبوه لكبرى - كلام مالك - ج ٤ - ص ٤٨٣ .

(٧) كفاية الطالب الرباني ص ٢٧١ ج ٢ .

(٨) الشرح الكبير ص ٥٣٤ .

كنايبا والآخرون مجوسيا اعتبر أكثرهما (٩) .

ويحالف أبو بكر وأبو الخطاب من الحنابلة الإمام أحمد بن حنبل في الحيين الذي أسلم أحد أبويه بعد ضرب لانهما يوحسان الدية قبل إسلام أحد أبويه أو كلاهما وهذا ليس بسديد لأن الصمان يجب بعد استقرار الجنابة قال المقدسي (ولو ضرب بطن كناية حامل من كناية فأسلم أحد أبويه ثم أسقطه معه العرة في قول أبي حامد ولقاصي وهو ظاهر كلام حمد ومذهب الشافعي لأن الصمان يحال استقرار الجنابة ونحوه محكوم بإسلامه عند استقرارها وفي قول أبي بكر وأبي الخطاب فيه عشر دية كناية لأن الجنابة عليه في حال كفره (١٠) .
وجنس الزنا أن ادعته الدمية كونه من مسلم وجبت فيه عرة الجنين المسلم أن اعترف الرائي ، أما إذا لم يعترف فإن الزنا لا يلحق به نسب فتكون عرته عرة الجنين الدمي ويظهر لنا أن الأحكام المذكورة أنها متفق عليها عند الحنابلة كما ذكر المرادوي (١١) .

٥ - عند الشيعة :

يجب عند الشيعة في دية جنس الدمية عشر دية أمه إذا سقط ميتا . قال الطوسي (في جنس الدمية عشر ديتها ، وقال جميع الفقهاء فيه أرش ما بقص من أمه - ديبسا - أجماع الفرقة وأخبارهم (١٢) وقد استدل صاحب الجواهر بالرواية التالية .
(في روايتي مسمع والسكوني عن حمير عن أبيه عن علي أنه قصي في جنس اليهودية والنصرانية والمجوسية عشر دية أمه (١٣) وإذا سقط الجنين حيا ثم مات وجب فيه ما يجب للدمي الكثير على ما قصناه في مقدار دية الدمي .

٦ - عند الظاهرية :

يحالف الظاهرية الفقهاء لأن أبي حرم مساوي بين عرة الجنين

(٩) انظر المصنف ج ٣ ص ٩٥ وانظر الشرح الكبير ص ٥٤٤ وانظر

منار السبيل - ص ٣٤٤ .

(١٠) الشرح الكبير ص ٥٤٤ .

(١١) الانصاف ج ١٠ ص ٧٢ .

(١٢) الخلاء للطوسي - ج ٣ - ص ١٤٩ .

(١٣) جواهر الكلام - مجلد ٦ طبعة غير مرقمة .

الدمي والمسلم والعرة عنده مه بيهضاء أو عيب فإن لم توجه قيمتها جاء في المحلى (قال ابو محمد قائل قاتلون في حسين النجبية عشر دينها وهذا قول ادنا قاسوه على قوبهم في تقوم العرة بحمسين ديناراً وهو قول ظاهر الخطأ ، وانقول عدما ان في حسين النجبية أيضاً عشرة عيرة او امة يعصى على عامة انصاره به فيطلبون علام او امة كافرين فيدفعونه او يدفعونها الى من تحب له فان لم يوجدوا فقيمة احدهما) (١٤) ولعل ان حرم ساوى بين الحسين الدمى والمسلم في هذه المسألة لان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفصل وحبو امة للمحسين المسلم دون الدمى وليس هذا بعريب على ان حرم الاندلسي فقد قال بهز دية الدمى كما يحضهاها في موضعها لان لاه العرانة التي انتت الدية في القتل الخطأ حصت المؤمن ذوب الكافر والاحادث لى استت مشروعيه العرة لم تحصى المؤمنين والكافر فكان حسين الدمى والمؤمن في العرة سواء * ونحن نميل الى مساواة حسن الدمى حسن المسلم في الدية والعرة لاقتتار حكم التنقيص الى ادلة يعيد عليها ولاسا انسا ترجيح الراي الذي يعصى على مساواة الدمى بالمسلم في لىب اثالث من هذه الرسالة .

(١٤) المحلى ج ١١ ص ٤٦ *

الفصل الرابع

الجنابة على الجنين في القانون

بعض قانون العقوبات في العراق على الجناس بمدى لا تريد على ستة اشهر او بمرمة لا تريد على مائة دينار او بأحدى هاتين العقوبتين على كل امرأة اجهضت بفساد عمد او مكنت غيرها من ذلك برضاها .
كما نص القانون في العرف على معاقبة العامل بنفس العقوبة اذا كان معه تم برضا الام اما اذا ماتت الام فيعاقب العامل بالجناس مدة لا تزيد على سبع سنوات وان لم يحدث الاجهاض .
وإذا كان الحامي ذا مهنة صحية كالطبيب والصيدلي والكساي والعاملين معاويهم فيعد فعلهم طرفا مشددا بخلاف ما لو لم يكن الحامي ذا مهنة صحية .
وتحلف الظروف قصائيا اذا جهضت امرأة نفسها بغير العار كما لو كان الحمل بطريقة غير شرعية وكذا الحكم اذا كان الحامي من اقربائها الا ان لقانون قد حدد اعرافه في السبعة السابقة (١) .
وإذا انعدم رضا الام شددت العقوبة على الحامي وقد حددت بالجناس مدة لا تزيد على عشر سنين .
اما اذا ماتت الام بسبب فعل الحامي فقد حدد القانون في العراق العقوبة بالجناس لمدة لا تزيد على خمس سنوات وان لم يحدث الاجهاض .
وتشدد الظروف على الحامي اذا كان طيبا او صيدليا او كساي او عامل او احد معاويهم .
ويحرم ثلاث سنوات من مزاوله مهنته (٢) .

وإذا حدثت الاجهاض نتيجة ضرب او عيب او خرق او ي فعل آخر فان الحامي يعاقب بالجناس مع عدم الاجل بأنه عقوبة اشد ينص عليها القانون اذا لم يقصد الحامي اجهاض الحبل بفعله .
هذا الحكم مع علمه بحمل المرأة (٣) .
وفي مصر يعاقب العقوبة الاشغال المؤقتة كل من اجهضت عمن امرأة حبل بضر او نحوه من انواع الايدي (٤) ويعاقب بالجناس كل من تسبب عمن في اجهاض الحبل باعطائها ادوية او باستعمال وسائل تساعد على ذلك سواء رصيت الام أم ابنت (٥) وحكم

- (١) انظر المادة (٤١٧) من قانون العقوبات الجديد .
- (٢) انظر المادة (٤١٨) من قانون العقوبات الجديد .
- (٣) انظر المادة (٤١٩) من قانون العقوبات الجديد .
- (٤) انظر المادة (٢٦٦) من قانون العقوبات المصري .
- (٥) انظر المادة (٢٦٦) من قانون العقوبات المصري .

رضاء الام لا يتمتع مع نص المادة (٦٠) من قانون العقوبات المصري انهي نصت على صريان احكام قانون العقوبات في الافعال التي ابيحت بمعصي احكام الشريعة الاسلامية ، لان لشريعة الاسلامية لا تبيح للاهوين الاتفاق على اسقاط الجس و ما ذكره النص من فقهاء الحنفية اساحرين من عدم وجوب الغرة اذا اسقط لأم لجس عيدا اذا أدن لها روحها قول بلا دليل عند بان صاحب هذا القول يحدد الجس الساقط بعدم اساسه شيء من خلعه ومع ذلك فان هذا القول يهدر الانمي ولا يمكن احد اصدار لأدعية سواء كان اما أو أم حتى الاساس لا يمكنه أن يهدر آدميه يقتل نفسه بيده أو بالسلاح لغيره بذلك قال ابن عابدين (ان لباحة متعنة فلا تسقط الغرة عن عاقلة امرأة بمجرد أمر روحها باتلاف الحين لأن امرها لا يرب عن نفسه فيه اد ضرب مراته فالتت جسيما لرم عاقلة الغرة ولا يرب منها ، فلو نظرا لكون لغرة حقه لم يجب بضربه شيء لكن ما كان الانمي لا يملك احد اصدار آدميه برم ما قدره الشارع باتلافه وسحقه عن الحين) (٦) وقد احاد انصاء في مصر بعدم لاحد تايعول المصغر الى الدليل قال الدكتور المصفاوي (واحة الشريعة الاسلامية جهاض الحين الذي لم يتجاوز عمره اربعة شهور من اصلا ثبات في ادلتها المتفق عليها وما هو اجتهد للفقهاء انقسم حوله الرأي فيما بينهم) (٧) كما وتماقب المرأة بالحين ايضا اد رصيت سادون بدواه لتسقط للحين مع علمها بذلك (٨) ويحكم بالانشغال لمؤقتة اذا كان المسقط طبييا او صديليا او حرجا او قابلة (٩) ولا عقاب على اشروع في الاسقاط في القانون المصري (١٠) .

متى تثبت الحياة للحين في القانون ؟

ان المواد القانونية الجنائية المتقدم ذكرها نصت على حماية الحين وهو في بطن امه - اي قبل ولادته - وقد احتلف المفسرون في اللحظة التي تكون فيها الحين مولودا لا يعاقب من اعتدى عليه بحرائم القتل لعامة ، وقد تروك القوانين الجنائية تحديد هذا الامر للفقهاء والعطاء (١١) لهذا احتلف رجال القانون في اللحظة التي يكون فيها

(٦) انظر ابن عابدين ج ٥ ص ٣٧٩ .

(٧) انظر قانون العقوبات للدكتور حسن صادق المصفاوي ص ٢٠٦ .

(٨) نظر اودة (٢٦٢) من قانون العقوبات المصري .

(٩) انظر المادة (٢٦٣) من قانون العقوبات المصري .

(١٠) انظر المادة (٢٦٤) من قانون العقوبات المصري .

(١١) انظر جرائم الدم - الدكتور عبدالستار الحنبلي ص ٣٨ .

نحسين الى آراء شتى منها ما وجهه لدكتور محمد الفاضل بقوله (ان
الانسان يحاور مرحلة الحنين ، ويؤلف القصاء على حياته وبالتالي -
حرمة قتل مند ان تبدأ عملية الوصع او الولادة أي منذ اللحظة التي
بعدد فيها اهلا للثانن بالافعال التي تربك في اعالم الحارحي والتي قد
تفع عيه او تصيبه أو تكون سلامته الحسدية هدفا لها وذلك دون ان
يكون تائره بهذه الافعال قد اسفل اليه بواسطة الام وكيفية عيس
مباشره لتائرها هي بها) (١٢) وقد نصح الدكتور عبدالستار الحميلي
هذا الرأي بقوله (نكتفي ناعول بان بالامكان نضاء على الحنين دون
ان نعمل اليه آناز الافعال بواسطة الام او كتيعة غير مباشرة لتائرها
هي بها . بالامكان الوصول اليه وسعيرات رأسه ظهرت حارحا) (١٣)
ويرى العالم الحسني szla لا يكون مولودا الا اذا انفصل نفسه
عن طريق امه بان يولد ونقطع المشيمة ونفس من الرئيس (١٤) وهذا
الرأي لا يسجح مع روح النصوص القفاية عند الدكتور الحميلي (١٥)
ويرى العلامة السوسري Glere بان حياة الانسان تبدأ منذ
اللحظة التي نسا فيها الام بالولادة (١٦) اما الدكتور الحميلي فيرى
رايا وسطا بالنسبة للاراء المتقدمة فلا يعد بدأ الحناء بمحرد شعور الام
بالولادة ولا يرى بوجوب انفصال الحنين عن المشيمة والنفس بالرئتين
قال في حرثم لدم (ندا يرى بان الانسان سكي ان يكون محلا بحرمة
اقتل مند ان تكون عمسة الوصع اشرفت على نهايتها . فلا يشترط اذا
تمامية الولادة ولا تعتبره مولودا بمحرد انتهاء عملية الوصع وشعور الام
بالام الوصع) (١٧) واما نحن فنقول بان رجحاء سادنا في كتيعة نوت
نحياة للحنين من حث الاسرشاء ناقول اهل الخبرة من الاطباء
اذا سقط لحنين ونحرك او نفعس . ولا مانع من الاسرشاء ناقوال
الاطباء في هذه المسألة ايضا ، فاد اعدى على الام وسقط الحنين هيتا
وائت الاطباء كونه حيا قبل السقوط وكون نوت حادنا بسبب الاعتداء
اعتبر الحناية في هذه الحالة كالنحابة على الحي ويحب القصاص عند

(١٢) نظر الحرثم الواقعة على الاشخاص - لدكتور محمد الفاضل
ص ١٠٨ الطعة الثانية .

(١٣) انظر جرائم الدم - ص ٤٠ .

(١٤) انظر جرائم الدم - ص ٤٠ .

(١٥) انظر جرائم الدم - ص ٤٠ .

(١٦) انظر رسالة الدكتور الحميلي ص ٤٠ (باللغة الفرنسية) .

(١٧) انظر جرائم الدم - ص ٤٠-٤١ .

الملكية ولطاهرة ون كابل جمهور النعماء لا يوحسون الخصاص في هذه المسألة لنفسه حيث ن الاعتد . حاصل على الام فاستت بعدية من الحاية التي حلت بالجنين ولدا فتجب الدية لانها قرينة انتصاص اذا سقط لأي سبب كان ومما يقصد عند القول وجوب الدية الكاملة بعد الحين ان صرب رجل بطن امرأه حتى نأفة خارجة وسقط الجنين حيا بلا يد كما ذكر فقهاؤنا (١٨) وب سقط الجنين بسبب لا عهدا الحاصل على الام وتعد على أهل الحرة القول لفصل في كونه حيا قبل الحاية عليه او ميت فتجب فيه لعنه فقها ونص في حوله المواد القانونة استعمله دونها بشرط كون الجنان عليه قد سبق قبل خروج حره من احرقه من بطنه لان الجنين يقضى على مسور في بطن الام ان كان ما يرحله يختلف مع قول بعض من مناحرى فقهاء الخمسة حيث ان الهنديه (١٩) اوجبت العره على من دبح حيا بعد خروج رأسه من بطن الام وحده قول بلا دليل لان بصره هي حصول لعن بسبب ابوة ولهذا فقد وجب لعنه في عصاء الجنين ما يجب في العصاء انكسر اذا سقطا قصصو بعد ولادة كما ووجبوا الدية لكاملة اذا ثبت الدليل على كونه حيا قبل الحاية علته واما القانون المدني فقد نص صراحة على تمامية الولادة في هذا الشخصية الاساسية جاء في البقرة الاولى من المادة (٣٤) من القانون المدني العراقي (تبدأ شخصية الانسان تمام ولادته حيا وتنتهي بموته) وجاء على صراحة النص المدني فلا يعتبر الجنين مولودا اذا خرج بضعة مثلا ومات قبل تمام لولادة (٢) .

وبسترسه يقول هل الحرة في مصيرة تمام الولادة كما يرى سادنا المذكور الباهي (٢١) وقد نص القانون المدني المصري على شرط تمام الولادة تبدأ الشخصية الاساسية اذا جاء في المادة (٣٩) منه (تبدأ شخصية الانسان تمام ولادته حيا وتنتهي بموته ومع ذلك فحقوق عمل المستنكى يعينها القانون) ونص القانون المدني السوري على ما نص عليه القانون المدني المصري والعراقي (٢٢) .

(١٨) انظر محمد الثاني من عنوان المسائل لابي الفتح السمرقندي ص ٢٧٠ .

(١٩) انظر الفتاوى الهندية - ج ٦ ص ٣٥ .

(٢٠) انظر ملتهى لمحرر الاستاد المرحوم مير تقاضي ص ٧٢ .

(٢١) انظر الرسالة الثالثة - التميميات الواقعة على متن القوانين العراقية في العراق ص ٢٠٣ .

(٢٢) انظر القانون المدني السوري مادة (٣١) .

الباب الخامس

شروط وجوب الدية

تمهيد :

يعني بالدية الكفارة ما كما اشار اليها الفقهاء وهي دية الرجل الحر المسلم وهذه الدية تحب اذا توافرت شروط معينة منها ما ذكرناه في ابواب سابقة ومنها ما سذكره الآن .

لم يطرق الفقهاء الاقدمون شروط الدية بهذا المعنوي الا البعض منهم وللدية شروط تسمى بـ شرائط اصل وجوب الدية . وشروط اخرى في الدية الكاملة وهي كما ذكرها الكاساني من فقهاء الحنفية . الشرط الاول ان يكون القتل خطأ من بغض منه في عمده واما ان لم يكن يعترض منه في عمده فهذا تحب عليه الدية سواء كانت حياته عبدا او حراً كالصبي والمجنون (١) .

وقد ذكرنا اجمالاً اعقاباً في وجوب لدية في القتل الخطأ وشبه العمد في الباب ساسي وحسبنا ما ذكرناه من تفصيل يعني عن اعادته في هذا الباب . **والشرط الثاني** الذي اشترطه الكاساني (٢) كون القتل ذكراً يستحق الدية الكاملة ، ما الاثنى فصف دية وقد فصلنا هذا البحث في معذرة دية المرأة في الباب الثالث .

والشرط الثالث ان يكون المحصي عنه حراً (٣) اما لو كان عبداً فلا تحب له الدية بل تحب منه العتق وان كانت القيمة اقل من دية الحر الا عشرة ذراهم وذكر آراء الفقهاء بصورة مفصلة في قيمة العمد في الباب الاول عند حديثنا عن تعريف الدية .

لا يشترط في اصل وجوب الدية كون المقتول مسلماً ولا عاقلاً بالغا وراسخاً والمحصي عنه في هذا الحكم سواء وقد طرقت هذه الاحكام في اسباب وجوب الدية في الباب الثاني وفي مقادير دية الدمين في الباب اثبات قال الكاساني . فاما الاسلام فليس من شرائط وجوب الدية لا من حاسب القاتل ولا من حاسب المقتول فحبب الدية سواء كان القاتل او المقتول

(١) انظر البدائع ص ٣١٢ .

(٢) انظر البدائع ص ٣١٢ .

(٣) انظر البدائع ص ٣١٢ وانظر مغني المحتاج ص ٢٩٩ .

مسلماً أو ذمياً أو حربياً مسلحاً وكذلك الطفل والسنوح حتى تحب الدية
في مال الصبي والمحبون (٤) وبشرط في أصل وجوب الدية شروط منها
أ - أن يكون المجنى عليه معصوماً وقت الجناية .

فلو كان حربياً وقبل خطأ لا يجب منه دية لسقوط عصيته قال
الكاساني : أما شروط أصل الوجوب فثلاثة أحدها العصمة وهو أن
يكون المقتول معصوماً فلا دية في قتل الحر والباعي لعقد العصمة (٥)
والعصمة عند فقهاء الحنفية تكون قائمة بحقيقة الوجود وقت رمي لا
وقت الإصابة فلو رمي رجل سهماً إلى حر أو نسبه قبل وصول السهم
إليه فلا يجب منه الدية لأن العصمة تكون وقت التسمية لا وقت
الإصابة (٦) وقد ادعى ابن عاصم السعدي حجاجاً فيها التحية على عهد
الحكم (٧) أما لو كانت الحالة مصادفة أي على العكس في ذلك فقد حلف
لحنيفة بن قيس - قال بن عاصم السعدي (ولو رمي مسلماً فارتد
والغياد بالله تعالى ثم وقع به سهم فعلى رمي الدية عند أبي حنيفة
تمشياً مع المسألة الأولى وقال لا شيء عليه) (٨) والعصمة عند الشافعية
وقت برائة لا الإصابة معنيين بذلك مع لحنيفة بعد بحكم قال الربيع
(ولو قطع يد نصراني فسلم ثم مات لم يكن قود لأن الحياة كانت وهو
ممن لا قود فيه وعنه دية مسلم ولا نسبه ترد لأن قطعه مباح كأحد
والنصراني منه مصنوعة ولو أرسل سهماً فلم يقع على نصراني حتى أسلم
أو على محمد فلم يقع حتى اعتق لم يكن عليه قصاص لأن بحياة السهم
كانت ولا قصاص وفيه دية حر مسلم والكفارة) (٩) .

وقد ذكر الشيرازي قوليلاً بعض على كون العصمة قائمة وقت
رمي لا وقت الإصابة وقد هو الأرجح عندهم وقول بعض على وجوب
الدية وقت الإصابة لا وقت الرمي لأن المبرء باستمرار الحياة دون السطر

- (٤) انظر بدائع الصنائع - الكاساني ص ٢٥٢ .
(٥) انظر بدائع الصنائع - الكاساني ص ٥٢ وانظر لبحر الرائق
ص ٨ وانظر شرح الخرشني لبحر - شامص ص ١ .
(٦) انظر تبیین الحقائق ص ١٢٤-١٢٥ ج ٦ .
(٧) انظر مجموع الضمانات ص ١٦٧ .
(٨) انظر مجموع الضمانات ص ١٦٧ وانظر تبیین الحقائق ص ١٢٤ ج ٦ .
وانظر الدية في الشريعة الإسلامية - محمد فتحي ص ٢٧ .
(٩) انظر مختصر المرقبي ج ٥ ص ٩٩ .

أي وقت الرماية (١٠) وينفق المالكية مع الحنفية في كون العصمة وقت الرماية لا وقت الإصابة حال الحرشي (فدا رمي كافر مرتدا وقبل وصول الرمية إليه اسلم اعسر حال الرمي فلا يقبل به ان مات) (١١) وقد ذكر الحنابلة قولين فيما لو قطع مسلم يد مسلم وارتد ثم مات قولاً يرضى على وجوب القصاص لان الحياة حدثت على مسلم ، وقولاً يرضى على عدم وجوب القصاص لاستقرار الحياة على مرتد سقطت عصمته (١٢) . والعصمة قائمه عند شتمه وقت الإصابة ولو قتل الدمى دميها ثم اسلم الدمى سقط القصاص بحقق عصمته اذ لا فصل مسلم بكافر عندهم (١٣) وينفق ابيديهم مع الحنفة في كون العصم مشروط فيها حال ارمي لا حال الإصابة (١٤)

ومن هذا العرص يسبب لنا انقاي الحنفية والشافعية على القول ابراح والمالكية والحنابلة على احد القولين ولريدية على ان قيام العصمة بحسب ان يكون وقت الرماية وعند الشفعة ومن وافقهم من الشافعية والحنابلة على القول الثاني في مدغمها تكون العصمة قائمه وقت استقرار الحياة .

٢ - ان يكون المجنى عليه موهوما وقت الجناية :

اولا - عند الحنفية :

قال بكاسمي (والاسم النعوم وهو ان يكون المقتول موهوما وعلى هذا يرضى ان احرمي اذا سلم في دار الحرب فلم يهاجر ايضا فقتله مسلم ودمي خطأ ان لا يجب لده عند اصحابنا خلافا لشافعي بناء على ان النعوم مدار لاسلام عدنا وعدمه بالاسلام) (١٥) . وقتل اسدول الحنفية لهذا بالادلة الآتية -

١ - يعونه تعالى (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن مسجون رقية) ولم يذكر الله سبحانه وتعالى الدية في هذه الآية ولو وحشت الدية لبيها الله سبحانه وتعالى قال الحصاص (وقال ابو بكر لا يحلو قوله

(١٠) انظر المذهب ص ١٩١ ج ٢ .

(١١) شرح الحرشي - الجزء الثامن ص ٤ .

(١٢) انظر حاشية ابن عبدالوهاب على المصنف ص ٣٤٨ ج ٣ .

(١٣) نظر الروضة البهية الجزء الثامن ص ٤٠٦ .

(١٤) انظر التاج المذهب ص ٢٨٨ ج ٤ .

(١٥) انظر بدائع الصنائع جزء ٧ ص ١٥٢ والبحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٣ .

تعالى (من كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحريز نفسه) من ان يكون المراد به العربي الذي اسلم فيقتل قبل ان يهاجر على ما قاله اصحابنا والمسلم الذي له ذرات من اهل الحرب لان قوله تعالى (فان كان من قوم عدو لكم) يحتمل المعنيين جميعا (١٦) وادان كذب القليل مسلما في دار لاسلام وقومه من الاعداء ومحبة على قاتله لخصاص او امدية لانه مقوم بالاسلام وفي دار الاسلام وسحب على قتله الكفارة دون امدية لان من وحب امدية كونه راد بالنصر وهذا غير جائز (١٧) .

وهذا لدى قدماء الرأى المشهور عن ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف وقد ذكر البعض رواية محتاجة لهذا الحكم عن ابن يوسف قال الخصاص (روى بشر بن الوليد عن يي يوسف في تحريي بسلم في دار الحرب فيقتله رجل مسلم قبل ان يخرج اليها ان عليه امدية ستجسبا ولو وقع في نثر حجرها او وقع عليه حراة عملة لم يصح شيئا وهذا خلاف المشهور من قوله وخلاف يعياى ايضا) (١٨) .

٢ - استدلوا بحديثين من السنة النبوية متشابهين يفهم منهما عدم اعجاب الرسول صلى الله عليه وسلم به من قبل المؤمنين في دار الحرب وهذا نص الحديث الاول (حدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال حدثنا شيبان قال حدثنا سليمان بنى ابن المصيرة قال حدثنا حميد بن هلال قال - انا يي ابو نعلان وصاحب يي ما بطلقا حتى اتينا بشر بن عاصم النيشي فقال ابو العالية حدثت هذين فقال بشر حدثني عقبة بن مارك اللثمي وكان من ردهطه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فاعارت على قوم فشد رجل من القوم واسعه رجل من السرية ومعه السيف شاهره فقال لشداد ابي مسلم مصرية فقتله فسمى الحديث الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديدا فقال القاتل يا رسول الله ما قال لا تعودا من القتل فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرار تعرف المساة في وجهه وقال ان الله ابي علي ان اقبل مؤمنا ثلاث مرات قال ابو بكر فاحس النبي صلى الله عليه وسلم تامان المقتول ولم يوجب على قاتله امدية لانه كان حريا لم يهاجر بعد

(١٦) انظر احكام القرآن - لخصاص - الجزء الثاني ص ٢٩٤-٢٩٥ .

(١٧) انظر المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩٥ .

(١٨) انظر احكام القرآن المجلد الثاني ص ٢٩٣-٢٩٤ .

اسلامه) (١٩) اما الحديث الثاني فلا يخلف عن الحديث الاول واستيعابا
عن نقله (٢٠) .

ويتضمن الحجة بهذا لتحكم بمسكا كليا فقد ذكر ابن عاصم
اسفندي ياب الذي بسطه عن الحديث اسلم اذا كان ملجعا بصف
لاعدا لانه كسر سودهم اما لو كان الحدود محتملين فتحت ادية دون
اخصاص (٢١) .

ونعني بعض مفسري الحنفية سقوط دية المؤمن اذا لم يهاجر الى
در الاسلام بعد حوار لتوارث بين اسلم والكافر واب كان المسلمون
يربطون مع قومه بعهد وميثاق (٢٢) ونص على هذه العلة المفسر
الالوسي (٢٣) .

ثانيا - عند الشافعية :-

يسمى امام الشافعي مع نفسه في حذر دية المؤمن اذا قتل في در
احرب بغير قوله تعالى (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير
رقبة مؤمنة) ونسب الامام الشافعي مع الحنفية في وجوب ادية
المؤمن اذا كان من قومه وبين مسلمين ميثاق لقوله تعالى (فان كان
من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة)
حاء في الام (ان الله عر وحل اد حكم في دية الاولى في المؤمن يصل خطأ
بالدية ونكفارة وحكم يصل دية في الآية بعدها في الذي بينا وبينه ميثاق
وقال بين هذين الحكمين (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير
رقبة مؤمنة) ولم يذكر دية ولم يحمل الآية معنى الا ان يكون قوله
(من قوم) يعني من قوم عدو لنا درهم دار حرب مباحة فلما كانت مباحة
وكان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اد بلغب الناس الدعوة
ان يعير عليهم فارس كان في ذلك دليل على انه لا يسح اعارة على دار
وفيه من له ن يصل عمل او حود فكان هذا حكم الله عز ذكره) (٢٤) .

(١٩) نظر احكام القرآن - ملخص - المجلد الثاني من ٢٩٥-٢٩٦ .

(٢٠) المصدر السابق - ج ٢ ، من ٢٩٥-٢٩٦ .

(٢١) انظر جوامع الصغائر من ٨٥ .

(٢٢) انظر تفسير روح الباري - لجزء الاول من ٤٧٥ سنة الطبعة
١٢٨٥ هـ .

(٢٣) انظر تفسير روح المعاني - لجزء الرابع من ١١٣ للعلامة الالوسي .

(٢٤) لام - لشافعي - الجزء السادس من ٣٥ .

ويظهر ان الامام الشافعي يشترط عدم معرفة القاتل كون القاتل مسيما في دار الحرب (٢٥) . ويميل الرازي ان يحدو به المؤمن ان كان في دار الحرب ولم يوجد بين قومه وبين المسلمين ميثاق حاد في معاتيج الغيب (ما انه لا تجب الدية فلانا و اجسادنا دية في صل مسلم لساكن في دار الحرب لاحتاج من يريد عرو دار الحرب الى ان يبحث عن كل احد انه هل هو من المسلمين م لا وذلك مما يصعب ويشق فيعصى ذلك الى احرار الناس عن العروة الاولى سقوط اديه عن قتله لانه هو الذي اهدر دم نفسه بسبب اختياره السكسي في دار الحرب) (٢٦) وعمدته في ذلك الترتيب اللغضي في الآية القرآنية حيث ان الله تعالى اوجب ادية للمؤمن اذا قتل خطأ في دار الاسلام في القسم الاول من الآية وهو قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقه مؤمنة ودية مسما الى اهله) ثم ان الله يحدو دية المؤمن اذا كان بين قومه وبين المسلمين عداوة ويظهر هذا من القسم الثاني من الآية القرآنية وهو قوله تعالى (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقه مؤمنة) ولم يذكر الدية ، ثم اوجب الله تعالى ادية للمؤمن اذا كان بين المسلمين وبين قومه عهد وميثاق ويظهر هذا من القسم الثالث من الآية القرآنية وهو قوله تعالى (وان كان من قوم نكحتم وبنيهم ميثاق فدية مسما الى اهله وتحرير رقه مؤمنة) (٢٧) ويصير الرازي على ان ميراث دية المؤمن لاهله المسلمين وكان مفهوم كلمة الاهل عند الرازي المذكورة في الآية القرآنية اطبق على الاهل في العمدة دون السبب (٢٨) ، اد لا نوارث من مسلم وكافر .

٣ - عند المالكية :-

قال المالكة بوجوب اديه الكاملة للمؤمن اذا قتل في دار الحرب وكان بين قومه وبين المسلمين ميثاق وقد استدلوا لرأيهم بالادلة الآتية :-

١ - اعتمدوا على نسخ الآية القرآنية كما فسدها الرازي من الشافعية فيما مر قال ابن العربي (وهذا عند عثمان محمود على ما قبله من وجهين احدهما ان هذه احملة نسخت على ما قبلها ورفض بها ، ووجب

(٢٥) المصدر السابق ج ٦ ص ٣٥ .

(٢٦) انظر معاتيج الغيب - الجزء الثالث ص ٢٨٨ .

(٢٧) انظر معاتيج الغيب - الجزء الثالث ص ٢٨٨ .

(٢٨) انظر معاتيج الغيب - الجزء الثالث ص ٢٨٩ .

إن يكون حكمها حكمه (٢٩) •

٢ قال الله تعالى (فدية مسلمة) والمسلمة هي الموقورة الكاملة وقد حلت عفوها في مقدار دية غير المسلم وقد فصلنا هذا في فصل مقدار دية غير المسلمين ، وهذا اختلاف يتناقص مع مفهوم حكمه الدية المسلمة لكافة وساء على هذا الناقص وحسب أن يقتصر لعط الدية على المؤمن إذا قتل في دار الحرب وكان بين قومه وبين المسلمين ميثاق ، وقد خرج هذا لدين ابن العربي بخبرنا أصوبيا قال (والذي عدى أن هذه دية محمولة على ما فيها حمل المطلق على المفيد وهو أصل من صوابه أحسن لسان فيه) (٣) ولقصودنا بجملة قوله تعالى (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مسلمة) •

٣ - أوجب الله تعالى الكفارة في هذه الآية والكفارة تحب رحمة عن التهاون في قتل المسلم حدث ولا يحب الكفارة في قتل الكافر (٣١) • وقال المالكية بهدر دية المؤمن إذا قتل في دار الحرب وبعدم الميثاق بيننا وبين قومه وقد ائتمروا على عدم ذكرها في الآية القرآنية الكريمة حيث أن الله تعالى قال (وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) ولأن الهجره فرض كما ذكر ابن العربي لهذا قال أهله لا يستحقون الدية وإن كانوا مؤمنين أما إذا هاجروا من دار الحرب فإن الدية تحب لهم كما ذكر المالكية قال ابن العربي (فاما من سقط فرض بهجره فعصمة الإسلام فوجب له الدية والكفارة أيضا كان) (٣٢) •

٤ - عند الخنابلة :

قال لحنابله بهدر دية المؤمن إذا كان في دار الحرب وقتل لأن الله يحب فيه ، كفارة دون الدية قال ابن قدامة الحنبلي (ولنا قول الله تعالى • وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، ولم يذكر دية وبركه ذكرها في هذا القسم مع ذكرها في دية مسلمة وبعدم ظاهري في بها غير وجبة وذكره بهد قسمها مفردا يدل على أنه لم يدخل في عموم

(٢٩) أحكام القرآن - القسم الأول ص ٤٧٧ •

(٣٠) أحكام القرآن - القسم الأول ص ٤٧٨ •

(٣١) أحكام القرآن - لسان العربي - القسم الأول ص ٤٧٨ •

(٣٢) انظر أحكام القرآن القسم الأول ص ٤٧٧ •

لآية التي جعلوها ، (٢٣) كما ذكر مقدسي روجه عن لاهام حميد
مخبره بل ذكره بصفه على وجوب هذه المومن مقبول في - ر الحرب لانه
مستقيم ويستقيم بحسب هذه فيه سواء - في في دار الحرب او في دار
الاسلام (٢٤) . ويظهر ان احسانه يستعمل - مومن في دار الحرب في
مستقيم مومن بعدد ما عليه ايجره - في في دار الحرب في دار
مومن حمله مع حقوق الاعداء - في في دار الحرب في دار الحرب في دار
الدية (٢٥) .

٥ - عند الشيعة :

في لاهام مقدسي (٢٦) يقرر انه مومن في دار الحرب
وان كان قومه من معادين لاهام الحرب في مستقيم وصادق ويستقيم
قد يري في ان محاسن رضي الله عنه وفي مقبول جميعه بهند ديه
المومن في مستقيم - في في قومه في في دار الحرب في مستقيم
في مومن في دار الحرب ان مقبول - في في قومه في في دار الحرب في دار
هو مومن بوجه بحسب كفايه في غير راجح حمله ولا بحسب الدية يكونهم
في مستقيم في في مستقيم (٢٧) . وهو مستقيم عند مقبول شيعة
لان مقبول يستقيم في حمله دمه مستقيم في في دار الحرب ولا دمه
في - في في حمله مستقيم - في في قومه في في دار الحرب ولا دمه
الحرب في خلاف مقبول في حمله في في قومه في في دار الحرب ولا دمه
عن ان المستقيم في في حمله مستقيم في في قومه في في دار الحرب ولا دمه
حمله في حمله في في حمله مستقيم في في قومه في في دار الحرب ولا دمه
استقام مومن في في حمله مستقيم في في قومه في في دار الحرب ولا دمه
وجه في في حمله مستقيم في في قومه في في دار الحرب ولا دمه

في في حمله مستقيم في في قومه في في دار الحرب ولا دمه

(٢٢) انظر بعض شرح كبر ح ٩ ص ٢٤٠ ٢٤١

(٢٤) انظر شرح كبر ح ٩ ص ٢٤٠ .

(٢٥) انظر لمصنف - حاشية محمد بن عبد الوهاب - ح ١ ص ٢٢٨

انظر الانصاف - الجزء التاسع ص ٤٤٧ .

(٢٦) انظر مجمع بيان - الجزء الثاني ص ٩١ .

(٢٧) انظر كنز العرفان - الجزء الرابع ص ٥٩ .

(٢٨) انظر قلاند الدرر - الجزء الثالث ص ٤١٠ - ٤١١ .

صاحب الكفر (٣٩) فوجوب ابدية في عهده ، حاله خلاف ما ذكره الطبرسي لان الله تعالى اوجب الكفارة في الميعود الذي ارمض قومه مع المسلمين بعهد وميثاق والكفارة بحسب في قبل ان يوسم بالكفر . وقد اعتمد صاحب الكفر على تسييق لايه وسياقيها انها ذكرها ايراني وامس لعربي من قبل وندمه موروثه بمسلمين فقط . فلا تورت بين المسلم والكافر

٦ - عند الظاهرية :

وردت في كتب اهل البيت تصحاح احاديث في سقوط رية المؤمن ان كان مع الكفار ووجوب ابدية للمعاهد منها (حدثنا ابو بكر عن بن سبيه حدثنا معاوية بن عمار عن عمار بن رزم عن عطية بن السائب عن ابن يحيى عن بن عديس رضي الله عنهما - وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن - ان كان ارحل مني نسي صلى الله عليه وسلم فيسلم ثم يرجع الى قومه فيكون منهم وهم شركين فبنيته المستمرون حظ في سره و عمره فصلى الذي يضيئه ربه و ان كان من قوم يسلم ويسلمهم ميثاق قال ارحل يكون معاهد ويكون قومه من عهد فيسلم اليهم ابدية ويعلى الذي اصابه) (٤٠) .

الراي الرابع :

من هذا الموضع ينسب الى اهل البيت ع على سبب ما ذكره مؤمن دا من في دار الحرب حص لا ايراة . وقد حدثوا في مؤمن لدى ربطه قومه مع المسلمين بعهد وميثاق . وقد اعتمد الحقيقة بدية في هذه لجانته وكذا الجانته في ذلك في حله ارمضا للمؤمن اسفا في دار الحرب مع سبطاعة الخروج منها في حين انهم السافعة والمأكنة . احيائه عند بعد هجرة المؤمنين من دار الحرب ؛ لسيعة خلاف دصرسي على وجوب ابدية للمؤمن . لا ميراث ديه يكون للمسلمين ويحق بميل الى ما ذهب به الشافعية ومن وافقهم لان قولهم مؤيد بالابر . وقد ذكر المفسر الطبري وامس حبان رونه عن بن عديس رضي الله عنه تنص على وجوب ابدية للمؤمن . كان من قوم سبوا ويسلمهم ميثاق لقومه تعالى (فان كان

(٣٩) انظر كنز العرفان - لجزء الرابع ص ٦٠ .

(٤٠) انديت - للضحاك ص ٥١ .

اولا - الردع لسرعى عن النفس والافشاء :

وحده جوب انبي حشمة ان انهدد ما عصفنا في مدينة يستطع
استخلص من ساعر لآب عوث مسموم في حصة بخلنا تصحجره
والعصف لا يقبل عاب ووجه عوئه انصاحين - بجاني اهدر دمه بسبب
بعدة وفعل اعجى عليه عدد لآب لعصف الكبيرة فصل عابا وقد حورنا
عدا في تعريف سبه حيد - واذا هرب ساهر سيعب - كان في لمديه
لا في التصحجره وبهذه الآخر حسي فله وجهه بعمولة على لعائل لا تصراف

(٤٥) انظر الفتاوى الهندية ص ٧ الجزء السادس .

صائب عن فعل المعدي (٤٦) ونص على هذه الأحكام من عام بعددي
والشيء من نسوح الملاحقة بفتح الحقيقية يوحىب ادية دا
كان شاهي لصيف مجنون او صيبا (٤٧) .

وفي زمانه - كما اشتهر - دا كان اصحاب بعددس او بعدارة مثلا
بحق لمصون عليه فيه وان عرب الضائل لا من حصول عليه بعد
يحقق بسبب قدره الضائل على القول من مكاب بعدد تحلاف صاحب
لسيف .

ويحق الشافعية مع حقيقه في صدر دية اسباب انصوص بسبب
معدي بخاص من (٤٨) وسبق لديه واختص عن الضائل بسبب
المعدي الخاص من وكندك لصنع عن بيت لآخر ومحدرة صاحب لميت
ولم يتدع (٤٩) ونص لغيره شمس الدين رومي على صدر دية اصحاب
من غير خلاف وكندك ساعي (٥٠) وفي الامام الشافعي في الامم ان الله
مع دعا المسلمين الا يجهلوا ان المسلمين لم يجهلوا فيما علمت او من
عصب قوله منهم في ب مسند او رادي في التوضيح الذي لا معنى فيه
دب خلفه ولا قوة في جمعه ولا مهرب امسح به منه وكاتب معني منه
سبي ادفع عني ارادته في نا صرته سلاح محضري سيف و غيره كان
في صرته تاسيف لامع حرمي في حرم الله تعالى عليه انهاكها فان
اتي الصرب على نفسه فلا عمل عني ولا قود ولا كفارة لاني فعلت فعلا
صاحبا بي (٥١) . وان بخارج رحلان ونعمي كل واحد منهما على صاحبه
به قصد فله حرجه فما عني نفسه فالقول قول كل واحد منهما مع
يحييه انه قصيد فتل صاحبه فاذا خلعا وحب على كل واحد منهما صما
حرجه لان الحرج قد وجد وما ندعه كل واحد منهما في قصد الدفع عن
نفسه لم بسبب فوجب صما (٥٢) وسبق انالكنه مع لحقيقه والشافعية
في صدر دية الضائل بشرط كون المشهور عليه غير قادر على التخلص من

٤٦. انظر اعداوى الهدييه من ٧ بحر - السادس .

(٤٧) انظر جامع الضمانات من ١٦ .

(٤٨) انظر الامم من ٢٨ جزء - السادس .

(٤٩) انظر لام ح ٦ - ص ٢٨ .

(٥٠) انظر نهاية النجاش ج ٧ من ٣٦٦ .

(٥١) انظر الامم ح ٦ من ١٧٧ .

(٥٢) انظر المهدى ح ٢ من ١٩٥ .

صائيل ويحتدمون مع الحفصة في صدر دية الصائيل ون كان صبيها او
محبوبها ولا يثبت لشهور عليه د لم يقل الصائيل وان قبل والام متحقق
على المصوب عليه دا كان الصائيل حيوان وم نفسه والام متحقق اد امارت
نفسه حوصا و غشيا وهذا وصح لانه اسحار اما الاول فلا لمحي عليه
كان يصحي بحياته انقادا لحياة الجاني (٥٣) .

ويسبق حنابلة مع المذهب سبعة في صدر دية الصائيل وانكارة
انصا حاء في الانصاف (عاما اعل ساج - كالمصاص والحدود وقتل
ساعي وانصاف فلا كفارة فيه بلا برع) (٥٤) ولا يختلف رأي شيعة
لاهمية عن مذاهب الاخرى في صدر دية الصائيل وان كانت الحناية عليه
كسر من حنابلة حاء في الخلاف دا قطع حل به رجل وقطع لمحي عليه
به الجاني ثم سئل به لمحي عليه وسرى القطع على نفس الجاني كان
مدر - دللنا حاص لعرفه واحرازهم نفس روى عن علي عليه
السلام وعمر حاء فلا من مات من حد و قصاص فلا دة له لان الحق
فيه ولا مخالف لهما في الصحابة (٥٥) وقد استدل كلهم بروة عن
ابي عبد الله حاء في مبروخ (سمعت ا عبد الله عليه السلام يقول من بدا
فاغتمى عليه فلا قود له) (٥٦) .

ويسبق اربعة مع مذاهب اخرى في صدر دية الصائيل وقد حوزوا
قبل العاص د ا لم يستطع لمقصود سخلص منه الا نفسه (٥٧) .
واذا كان الصائيل صبي او محبوب فليزينة فيه قولان اصحهما
مدر انه اد كان المحبون حي على نفسه تضالته ولا يجوز الاستسلام
الى الحيوان مطبق اعوله حاء (ولا يلزم ان يديكم ان التهلكة) واما
لاستسلام الى مسلم فليزينة قول قول يجوز لاستسلام لقول رسول صلى
الله عليه وسلم حذيفة في وصف من ا كن عبد الله المفسول ولا تكن

٥٣ انظر كتاب العروى ص ١٨٢ جزء الرابع مؤلف القرافي وانظر
لاسرار الفقهية لدى جامعش معروف ص ٢١٠ جزء الثالث بمؤلف
محمد علي الشيع حسين سمة الطبع ١٣٤٦ هـ .

(٥٤) انظر الانصاف ص ١٣٦ الجزء العاشر .

(٥٥) انظر الخلاف ص ١٠٤ الجزء الثالث .

(٥٦) انظر العروى من الكافي ص ٢٩٢ .

(٥٧) انظر التاج المذهب ص ٢٩٢ الجزء الرابع .

عبدالله اعاقن) (٥٨) وقول لا يجوز الاستسلام لان الرسول صلى الله عليه وسلم رد انصاء على عنة فعل المهدد نفسه من فعل عاتل (٦٠) وفعل هد مبدوء في صروف خاصة ان يصح ان يسلم نفسه انقادا للآخرين قد يصلون بسبب فعل المهدد مثلا وعلى كل حال فهذا بدية - كما احب - لقوله تعالى (وان عاصم فاعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولنن صيرتم فهو خير للعاصرين) *

باب - ومن اراد ان يعجز باحد فقتله فلم يسطع دفعه المراد منه يعجز لا يفعل وحده فلا سيء عليه وان دعي القاتل ذلك ولم يشهد له سمعه ادعاه بصر ان حبل مرفوع كان معروف بالبر وسقى وحبل معروف بالجهور ان يصدق قوله وبك القاتل معروف بالبر والمتنول كان قد عرف من صدى قوله ودسيء عليه بعد ايممين (٦٠) وذا حبل رحل فوجد حبل مرفوع فلا سيء عليه ذممه وهدس من باب دفع الخصم من يديه بل من باب لعونه الوحدة ابقاعها على معصدي اما رحل رحل فوجد آخر في سبه لم يفعل بغيره - بل بوى ذلك وقد حبل بعبادته في فوج من نص على حور لعل والقول انسي راجع عدم التجاوز (٦١) *

(٥٨) يشرح الحديث قوله : قوله صلى الله عليه وسلم لعدفة في وضع النفس : كن عبدالله مرفوع ولا تكن عند الله اعاقن : هذا قريب عن حديثه : كن في حديد اخرج انو داود عن سي در في ذكر النفس : فعنه لا فب رسول الله فبرسي قال تلم بيتك : فبف فان دخل علي نفسي : فان فان حبسب ان يهرك شعاع السيف فاني ثوبك على : حيث سوز : سبك : سبه : : عن سعد بن سي وفاض قال : اشهد رسول الله صلى الله عليه وآله قال بها مسكون فتنة لقاعد فيها حير من اعاصم و غاصم حير من اناسي واناسي حير من المساعي قلت ارأيت ان رحل علي مسك سبه نفسي : فان كن كاس آدم : هذه رواية مرمدني ولاني دد : جود خواهر لاحار المسخرجة من البحر ارجار ص ٢٦٨ ٢٦٩ *

(٥٩) انظر البحر الرخاار الجزء الخامس ص ٢٦٨ *

(٦٠) انظر داوي بن تميمه ص ١٧٢-١٧٣ ح ٢ *

وحده في حاشيته من عبد الوهاب على من القمع (وذكر في الفروع فيمن
 قبل شخصه و دعى به دخل بكثرة على بعده أو ماله نفسه بوحيا معلوم
 انقصا في معروف و القصار ثأله في الانصاف وهو صواب ويعمل باقرا في
 و لحوال - أو دعى لثأله ان صواب ونا وهو محض أم نفس دعواه من
 غير مئة لان لاصل عدم ريث و رقام ساعد من تاحصانه قبل تحلاب الرما
 ثلاث فيه من ربعة (٦٢) .

و بعد الخاني ان قتل من ربي بمرأته لا ضيانه على حق الامام (٦٣)
 وقد ذكر فيها اشعة حولاً بنص على عدم وجوب ثديه للراي لان الروح
 حق له قبل من تراه فاحرا رةله (٦٤) . وهذا هو والراجح عندهم وقد
 استندوا بالادلة وآله -

١ - قال كنسي و سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل واود
 امرأة على نفسها حرها ثم ربه جحر فاصاب منه مفعلاً قال ليس عليها شيء
 فيما بينها وبين الله عز وجل و من فذهب الى ما عادل هدر دمه (٦٥) .

٢ - روى عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله (ع) في من جمع ثأله
 ووط امرأة وولده نفسه (المرأة) انه هدر (أي دفعه باطل لا عرص
 له) وفي حاشية آية دهم (عرصا عن الجمع) وخصم موالفه (و
 ورهه ردة لالم) الذي قبله . ووجه الاول انه محذور يقتل اذا لم
 يقع الا به وخصم انفسه من انراعه على به مهر ماله له على به
 لا بعدر دمه لانه حيا به بعد فيها حاش الماله كما خصم انفاص
 قيمة العبد المصوب وان تجاوزت دية الحر (٦٦) .

٣ - وعن أبي عبد الله (ع) (وفي صدق عروس فتنة الروح) لها
 وحده عندها في الجمع به عرس (فقلت) المرأة (الروح) انها

(٦١) نفس المصدر السابق - ج ٣ ص ١٧٣ -
 (٦٢) بصر حاشية محمد بن عبد الوهاب على من القمع ص ٣٥١ الجزء
 الثالث .

- (٦٣) انظر حاشية المصحح على دليل الطائ ص ٣٥٤ .
- (٦٤) انظر الروضة النيرة ص ٤١٣ .
- (٦٥) الكافي الجزء السابع ص ٢٩١ .
- (٦٦) انظر الروضة النيرة ص ٤٢٣ .

٢٠ فصل ٤ (أي نابذ) (ويضمن ذنبه ضدي) ساء على بها مسب لله
لعرورها اياد) (٦٢) .

وقد ثبت في غير من غير من خطاب رضي الله عنه نص على صدر
أي فيه لسي راودها وهي تلك الآثار .

رحلا صنف ساء من صدر فخر بهم حارية واسعا ذلك الرجل
ثراودها عن نفسه فمما في رمل (أي تصارع) فمما فخر فمما
كسب ساء في غير فعال يك من الله لا يودي ايدا) (٦٨) .

٣ . ومن صور مبروعة فعل الجاني الذي تسقط فيه الذية فعل
تبع عن ما غيره من وجه غير في السب : بحق صاحب لبيت ان
سهر : وقد ب سب بحق لصاحب بيت ان سب من عنه بخصاة او سلاح
ود ساء جرح لغير من ساء ولا قصاص على الصارب ولا ذية
سب من فعل سب من اذنا من قبل حتى عنه ونظير ان اعطاء يسحب
صرب من ثوب من ما سب بعض المظلم : بهرم صاحب بيت وكان
صرب سب في موضع لا سب منه عوث وولاه فلا سب عليه (٦٩) .

وقد نص ابن جرد : في مخالفة اجتماعي في حد الحكم قال
في الله من : يخرج الله من دفع عو رجل في سبه فعلا عنه بخصاة
او غيرها فعليه المقصص حلاء : سبافس (٧٠) وقال القر في (وان نظر
الضارب الى حرم من كره له سب ان تقصد عنه او غيرها) (٧١) .
وقد سب سب لا لا

١ - لا دفع مقصصه : سبه ووجه يهود وان فعلت ، يجب ان لا
لائذار في كل موضع فيه دفع .

٢ - المسبب : لا دفع عن نفس ما في الصحيح عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان عداية المؤمن ولا تكن عداية للقتل .

(٦٧) نفس المصدر السابق ص ٤٢٣ .

(٦٨) من الجوز ص ٦٨ ، منه النسخ ص ٣٢٤ وانظر اخبار عمر
ص ٢٣٢

(٦٩) انظر الام الحزب السادس ص ٢٨ .

(٧٠) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٨٠ .

(٧١) انظر القروى الجزء الرابع ص ١٨٤ وانظر تهذيب لمروق
ص ٢٩٠ .

ج - وعنده التي آدم ان قوما قروا فقتل من احدهما ولم يقتل من الآخر ثم قال اي ريد ان تكون ناجي رثقت وجم تدفعه عن نفسه يا رديته يعني ذلك عنده عندها رضى بها عنه في حد لا قول *

- ولأنه بعد صلب عيسى بن مريم لم يكن من الجنس والنسب من النسله ناسا مدحع النسله على نوءه قرا عروق (٧٢) *

وكانت اس النعم الحورية ما ب له الحرفي وقد باح صرعه عن ناصر عيسى على ما ذهب له بحسبه انما عن رسول عليه صلاة واسلام فعلة بعض ومعي حزن من دينا وروي ان الحسن عن نس ب رحلا طلع في بعض حجر سبي صلى له عليه وله وسنم ودم اسبي بمسقتن مدعب نحو رحل حله يتفعه وفي من سيهتي عن ان عمرو ب ارسون عنه صلاة واسلام ان (و ب رحلا اطلع في سيف رحل وفقا عنه ما كان عليه فيه شي) (٧٣) *

انما عن بعض فقهاء النسخة لأعنيه مع رمام سباني في خبر ربه من جمع على من نوءه لسمو عنه بعد عدم نفاصه نادا صاحب البيت له (٧٤) *

وقد عنده اسيركي على حدس من النعم الحورية جاء في نعل الاودر * اعني من هو ربه ب اسبي صلى لله عليه وسلم قال ان اطلع في ما يوم نمر ذيم بعد حل جم غموا عنه) ورواه حمد ومسنم في رواه (من صحيح في باب نوء هم انهم لعمو عنه فلا ية له ولا قصاص) رواه أحمد والنسائي (٧٥) *

ب بعضه تفصيل بطول ذكره في عهد انما منهم من شترط

(٧٢) نمر عروق بحر شرح من ١٨٢ ونمر تهدب مسرق ص ٢١٠

(٧٣) انظر الطرق الحكمية ص ٥٦-٥٢ *

(٧٤) انظر شرح التبصرة ص ٢٢١ *

(٧٥) انظر من الاوصار ص ٢٨ الجزء ٢ مع : نظر المتقي من احصار مصطفى ص ٦٨١ مجلد من اسبكت عند سلام من بيبيه وقد روي بحدث مسجله بحدري حدث من هو ربه بهما الاسناد (بحدثا م موسى حديثا مااذ من عثمان حديثا من قتاده عن لقم من من عن سب من بكت عن اسبي هجرة (رضي) ثم ذكر الحديث برب من وشا عيس نظر الحساب ص ٤٧-٤٨ *

الانذار ومنهم من ينظر إلى عقد الحديث دون شروط الانذار والذي يجره الانذار أولاً ثم يأتي من مطلق كان إطلاعه عن حسن يه في نفسه (٧٠) .

٤ - ومن صور مشروعة فعل التجاني أيضاً الذي يهدر فيه الدية دخول المص إلى بيت لسرق منه وقد اشترط بعض الفقهاء دخول لفصل عدم استعانة صاحب بيتا سرخاخ ما سرق منه فإذا دخل المص بيلا ولم يصح عليه صاحب البيت بل قبله على حين عطفية كان صاحبا وكان بعض جماعة بعضا من هذه مسألة ولو صاح به فلم يجره وخرج من بيتا فلا شيء على صاحب البيت إذا لم يجره وبلغه (٧٧) . وعند البعض من فقهاء الشيعة يهدر دم السارق دون شرط الانذار ولو دخل سارق فوطئ صاحبة البيت فهذا فسر به ولدها فمن بين هؤلاء من يقول أن المص يهدر دم السارق ووجبت له الفدية من عده . صاحب هذه الآف يصرح في ماله مكارته على وجهه (٧٨) . وهو ما يوافق في حق من صاحب البيت فلا ضمان على صاحب البيت لا تعلم يباشر قتله (٧٩) .

٥ - ومن أمثلة الفعل الذي يهدر فيه الدية ما ذكره ابن حزم الطاهري من مروى عن أبي بصير قال قال ابن حزم : يجوز للمصني ن يجره من ماله من ماله قال : سرحر في ماله حتى هلك فلا شيء على المقتل وقد قصد رآه بعضهم عن الرسول (ص) جاء في المحلى (يهدر ذلك ما رواه عن طريق أبي ذؤود حدثنا موسى عن اسماعيل حدثنا سمعان هو من ماله من ماله في حقه قال : صالح الحديث عهداً رأيت عن أبي سعيد وسعفه فيه دخل أبو سعيد على ماله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صلى الله عليه وسلم أن ما يسره من الناس ورد أحد من خيار من ماله فليدفع في ماله من ماله فليدفع فاما هو شيطان) (٨٠) .

وستتبع ان بعض شروط الدفاع الشرعي عند الفقهاء ناشروط الآتية

-
- (٧٦) انظر من الاوطار من ٢٩ .
 (٧٧) انظر الفتاوى الهندية من ٧ .
 ٧٨ انصر المحقق النافع من ٣٢٢ وانظر الكافي من ٣٩٤ .
 (٧٩) نظر التاج المذهب من ٢٨٦ الجزء الرابع .
 (٨٠) نصر المحلى من ٦٠٦ .

الشرط الاول - يشترط في الدفاع شرعي و يكون المصدى حاصل من فعل الضامن و اذا قيل رجل آخر مدحه الدفاع الشرعي و سعى لصدى ولا يستطع معوقه عنه ولا يحق للضامن ان يخرج بالدفاع عن النفس بعد فعل حصول عيبه لان الدفاع شرعي من حق حصول عيبه دون لصدى (١١) ولا يعني من يتدون المصدى ان يشترط يقين حصول الخطر من قبل الضائل (٨٢) .

لشرط اساسي ان يكون الدفاع شرعي بقدر ضروره . و قد يمكن الحصول عليه ب دفع عن نفسه بعض لرد كد لصدى لم يجره استعمال بسبب ما دام بعد لا سيما حمله و لم يصح لصدى الا في حال الحصول عليه ان يدفع عن نفسه ب نفسه (٨٣) .

الشرط الثالث - و عند اشتافه لا يجوز قتاله بضائل اذا لم يكن له ما يجرى فهو كد الحصول عليه في حق الشخص بالتهرب من مخر له و ل الضائل .

شروط الدفاع الشرعي في القانون -

يقع قانون المقتوبات المرفي العديد مع هذه الشروط لسي و جردها في الدفاع الشرعي و لكن المقتوبات القابله بعضها عن بعض ذلك .

١ - (٤٢) لا حرجه اذا دفع الفعل استعماله لحق الدفاع الشرعي و يوجد هذا الحق اذا توافقت الشروط الآتية :-

١ - ان واجه المدافع خطر حال من حمة على نفسه او على المال و عند تمام هذا الخطر و ان اعفاده مسا على سمات معقوبه .

٢ - ان يحد عليه الإحاطة لى سدعت عامه لانه هذا الخطر في الوقت المناسب .

٣ - ان لا يكون عامه و بسببه حرج دفع هذا الخطر و يستوي في

(٨١) انصاف لاجد انصاف من ٨٠-٨١ وانصر الهداية من ٨٧ وانظر بهانة المحتاج من ١٧٥ انصر مواهب التحليل من ٥٦١ .

(٨٢) انصاف لاجد انصاف من ٨٢ و بدو بهانة المحتاج وحاشية شيرامدي من ١٧٥ و نظر الدر و مرج لقر من ٤١٤ .

(٨٣) انصاف من ٢٤١ وانظر بهانة المحتاج من ١٦٧ .

(٨٤) بهانة المحتاج وحاشية من ١٧٨ .

فإن هـد اءءى اء كءوء اءءءءء فء ءءءءء ءوءءءا ءى ءءءء ءءءء ءء ءء له
ءء ءوءءءا ءى ءءءء ءءءء ءءءء .

م - ٤٢ : ءءى اءءءء ءءءءء ءى اءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء
ءءءء ءء ءءءء ءءءء ءءءءء .

١ - ءءء ءءءء - ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء .

٢ - ءوءءءء ءءءء ءء ءءءءء ءءءء ءءءء ءءءءء .

٣ - ءءءء ءءءءء .

م - ٤٣ : ءءى اءءءء ءءءءء ءى ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء ءءءء
ءءءء ءء ءءءء ءءءء ءءءءء .

١ - ءءءءء ءءءء .

٢ - ءءءءء ءءءءء .

٣ - ءءءءء ءءءء ءءءءء ءى ءءءء ءءءءء .

٤ - ءءء ءءءء ءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء .

ءءءءء ءءءءء ١٣ ءء ءءءءء ءءءءء ءى ءءءءء ءءءءء ءءءء
ءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء (٨٥) ءى ءءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءى ءءءءء .

ءءءء - ءءءء ءءءء ءءءءء (م - ٣٢٣ ءى ءءءء)

٥ - ءءءء ءءءء ءءءءء ءءءءء (م - ٣٢٤ ءى ءءءء) ءءءءء ءءءءء
ءءءءء (ءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء
ءءءءء ءى ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء (٨٦) .

ءءءءء ءءءءء ءى ءءءءء ءءءءء ءى ءءءءء

ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء
ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء

(٨٥) ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء

(٨٦) ءءءءء ءءءءء ءءءءء ءءءءء

المدي العراقي في ثلاثة (٢١٢) على :

١ - ضرر ما يقع بحصوله وحدها بغير ضررها

٢ - فمن أحدث ضرر وهو في حالة دفع شرعي عن نفسه وعن غيره
بأن غير مسؤول على أن يتحذر في ذلك بغير ضروري ولا يصح
منه بمقويش من غير فيه مقتضيات بعدة (١) ويسرط ربحا بدون
بدك شروطها :-

ولا - أن يكون هناك خطر حال على نفس مدفع رده و على
عس غير و ما به غير ذلك غير عليه في رده كسره ولا
يسرط وقوعه (اعداً على نفس و ما به نفس من يدعي بأن قد
وقع فعل محقق فيه وقوعه لا بعد و يرد هذا التفسير لم دفع مسمى
بأن هذا التقدير مبني على أسباب معقولة (٨٧) .

بأن - أن يكون دفع عدم خطر عملاً غير مشروع فيس لم يفي
مقتضى عليه بطريق قانوني - ماوم ربحا بضرره بحجة المدفع
لشرعي (٨٨) .

بأن - أن يكون دفع الإعتد بضرر لازم دون محوره أو فوات
فإن حاور الشخص حدود دفع شرعي كان معديا وبما من حادثه
حدث وبكى هذا الحق من جانب المعدي عليه بانه حص من حاسب
المعدي فيكون مسؤوله من حاور حدود دفع شرطي مسؤويه مختلفه
و مقويش بدي دفعه (شرعي فيه مقتضيات اعداه) كما يقتضي
الحص (٨٩) . وقد نصت مادة ١٠ من مدني مدني قضائي الجديد على
أن من أحدث ضرراً وهو في حالة دفع شرعي عن نفسه و ما به عس
غير و ما به كان غير مسؤول على أن يتحذر في دفعه بغير ضروري ولا
يصح منه ما مقويش من غير فيه مقتضيات اعداه (١٠) فإن المدعي لم يجد
عني عرقه (أن من يقوم بالدفع شرعي فحدث بضرر المعدي إلا يكن
مسؤولاً رغم قيامه بدين على حياض عاصه مسؤويه اعلانه ولا يفسر
بأن دفع فيه حدث يوجب سببه بـ أن يتحذر بضرر لازم لدفع خطر
بأنه يقاسم المعدي بدك تبعه خط مسرط مقتضي به في هذه صورته

(٨٧) الوسيط للسوري ج ٢ ص ٨٩٢ .

(٨٨) الوسيط ص ٨٩٣-٨٩٤ .

(٨٩) انظر الوسيط ص ٨٩٤ .

سويحي متحدث بقدره القاصي وقد عاهد خطه بشرك (٩) .
 ومن هذا العرض يبين لنا ان القاصي يحكم بتعويض يسير اذا
 تجاوز غاغل في ادخال اسرعي . ومن العادون المدني السوري على ما
 نص عليه العادون المدني المصري (٩١) .

الشرط الرابع :-

ان يكون المحي عنه قد سرك مع بجاني - فصب هذا في
 من سبب وصوره وقد عرصنا اراد بعض الفقهاء في تصنيف بديه
 على متصادمين و لاعين وبجانب ب تعرض بصوره فوجره بدلت
 بها بفرادة

ذكر فقهاء لاندك ب رجل د حي على نفسه عيد و خط سقطت
 اديه عن عافيه ونسب انقاره عنه (٩٢) . وعند حاشيه روايان روايه
 بن علي وحب بديه على عافيه . حي رجل على نفسه خط ورويه
 نص على سقوط بديه وقد استدل بحديث عن الرسول صلى الله عليه
 وسلم بفهم منه سقوط اديه بديه رجل على نفسه خط . فان
 مقدسي (عافيه و ان حي سان على نفسه او طوره خط فلا شيء
 له وعنه على عافيه بديه لورثته ودية بنفسه) .

اما ان كاتب بديه عيد فلا سبي به احصاء وب بان خط
 فكذلك في احدي روايس فيوت على عيد و بان روى ان عمر بن عامر
 ذبح يوم حبر رجع سبعة عنه فبسه يوم بقل ب بني صلى الله عليه
 وسلم قضى فيه بيه ولا غير و بان كانت واحدة بينها حي صلى الله عليه
 وسلم (٩٣) .

واروايه ابيه ان بيه على عافيه بورثه ودية طوره بنفسه وهو
 ظاهر بلام خبري ذكره فيما اد رمى بانه سحيين فرجع ابخر فقل
 حدهم دليلهم (روى ان رجلا ساق حمارا بصره بعضا كانت معه فطرب
 منها سبطه فاصابت عينه ففقدتها فحلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 بيه على عافيه . وقل هي بد من سلسل سم بصرها عندا على احمد

٩ . نسبين بدي . اخذنا شرح معازن على التصحيح المذكور محمد علي
 عرفة ، الطبعة الاولى ص ١١١ .
 (٩١) انظر مادة ١٦٧ ق-م-س
 (٩٢) شرح الحرشي ص ٤٩ .
 (٩٣) الشرح الكبير ج ٩ ص ٤٩٦ .

رم يعرف به مخاريف ولاية فل حدث فدايت نريه على عاقبه بما يو قس
 غيره والاول اصبح في القياس (١٥) وقد عرفت المقدسي بولاية الاولى اى
 سبو من اثنا عشر منهم ربيعة وماند و سوري و حساني و صحناب
 لوكي (١٦) و نحن نرجح بولاية سوية - ان عاقبه تحمل يدية في
 غنى الخط بسبب جناية روم نظر ان من ركب الجنايات عليه
 و دعه عامر بن روم رحيم سيف عليه و هو مخارب و هو وحب اندية
 من فل في سبيل الله تعالى اذا مات يدية لا يجب بسبب جناية الغير عليه
 في محرم سقوطها اولى بجنايته على نفسه .

و ذكر الجورج الاناضية هو بوجوب يدية على من حمله بورسه من ماله
 فل عونه اذ قطع عضو من عصبانه و ان يحسن منهم بوجوب يدية
 غير المستبين و اعذرهما بعض () و قد سئل رجل آخر بعد ان كان
 بالره مالا و شهد هل اعلم ان اسم فل و حب بعضنا على ساني
 ر سهد ، هل اعلم ان اسم ليس فلا و حب يدية سه عمد معطله
 و د هت اسمي ، و حب بعضنا اذ كان - م ليس لفل بفساد روم
 صغير و ان ذكره على روم اسم حسينا و سفيك لا يحسن (١٧) و هذا
 غير من ضرب الميراث الالهي بايد حمد فيسوف من ضرب و اما اذ
 مات سفيه اسم باحمار حتى عليه بعد - اثر لامم حساني توييس
 روم سقوط بعض من و يدية سوا حسنة حساني باسم ر م يحتر لان
 محمي عليه ساول اسم باحماره و فلو يثن على سقوط عتونه بعد ان
 يحتر حساني سبلي بوجور اسم مروح و ان تمام (١٨) .

و يجب التعزير على من ارتكب حساني اسم من حد ح و حانة (١٩)
 و من قبله اسيرك الحاني و احسن عليه روم رجل للاستخدام شوشك
 على اعرق و حاور رجل باده به سبب منه و يموت فلا شيء عليه ، و قد
 ذكر الحوافي هذا عرفا - لما ترى الانسداد حمد فهمي الهندسي

-
- (٩٤) الشرح الكبير ج ٩ ص ٤٩٦ .
 - (٩٥) الشرح الكبير ج ٩ ص ٤٩٦ .
 - (٩٦) شرح النيل ج ٨ ص ٥١ .
 - (٩٧) الام ج ٦ ص ٣٦-٣٧ .
 - (٩٨) الام طبعة اول ج ٦ ص ٣٧ .
 - (٩٩) ارنبي و حاشية الشافعي ص ١٠١ و انظر الدية في شرحه لامي
 هيف ص ٤٨ ، ٤٩ .

جاء في «الحجيرة» أن ابن مرقس في سفر وعيدته يدي به حبلا فرفعه فبدا
 سحر - حذيفة فمات صبيحة ون مسك رجل حذاء يعلق به في سحر
 فاستبح لا شيء، عندئذ عدم صبيحت ما و عقب من يذكّر صبيحت (١) .
 ونحن لا نرى أحدا يعلق به في عهد بعض ابن عراقي يقسم أن رجلا أورد
 بغداد في فصيل فبسم سيفه يعير رآده بجانب أن يرتفع بخل منه فلا
 ود عسيرة في عهد عدم ختيلون يقتضون من الجانب وقسم يحب المقسم
 فيه كما هو عقب خرد بغداد من يد يحدث و رماه حجر من يلقاه
 للحصول التخصيص منه .

ولدت نوره ابن مرقس لأخوب هي أحلم المختل في عهد بغداد
 فأن ابن بجانب صغيرا و بخله لا يقبل حذب استأقت بقله فلا
 شيء عليه عدم ختيلون استشير منه وما د أن بجانب لواء فار على
 جانب استأقت فاحمل أديه ن رماه كحجر منه يحصلون بالتخصيص .

شروط خدمتي - المباشرة والتسليم في القبل

ذكرنا عند استأقت بصورة مقبلة في عمل تسليم وصورة وسجدة
 عنه بصورة موحدة أكلا شروطه منه

يحب منه على من سار بقل و تسليم به ، فلو حذب رجل طفلا
 من يد تلاب يدي باب مسكة ومات بقل وحذب منه على بجانب لا
 يوب حذب تسلمه (١) ، و يحب منه على من استسلمي فوما فلم سقوه
 حتى مات من علفس د و مسرود عه شره بقل في هذه الحالة بل ينظر
 إلى سبب أحدث الموت (١-٢) .

وتشترط وجوب أديه في عهد بخله كون التسليمي في صحراء
 وتسليمي منه في على كما يحتاجه تسليمي ولا فرق بين الحرب ولطعام
 د كالأكل منها يوبي البعاده ن يوم . وقد ذكر البعض رؤية عن
 عمر بن الخطاب حرقه «درة» حامي السيف (رؤي - رجلا أني
 لاهن باب التسليمي فم سقوه حتى مات فحرمهم عمر (رصي) أديه
 حكاة أحمد في رة من مقصور وناق قول به وهو من مقرب المذهب
 ولأه اد صلتل أنه ص . حتى به مبن عو في يده و به حذره فها فاد سمعه

(١) نسخة بلامم سبب دين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن
 عبد الله السبيعي معروف بأمر في المدعي سنة ٦٨٤ هـ . مخطوط
 بدر مكتب ج ٨ ص ٢٦٦ نقل عن الأديه السبيعي ص ٢٥ .

(١-١) عيون المسائل مجلد ٢ ص ٢٧٩ .

(١-٢) انظر المتنقي من أخبار المصطفى ص ٧٠٠ .

فيه نسب إلى حلاله نفعه ما يستحقه فخره صماته ويكون صماته عليه
وقال القاضي يكون على عاقبه (١٤) وعند من حرم لاندسي يحمي
اقتصاص على من استسقى منهم الماء فلم ينفوه بل عذبوا بعدم استطاعه
استسقي لخصوم على الماء من غيرهم بل كانوا في صخره مثلاً ، وان
لا يعمدون بغيره استسقى لخصوم على الماء وهاب استسقي وحيث
الدية عنهم لانه من القتل ، حدث وقد سئل من حرم على وجوب اقتصاص
: ان استسقى منهم اكثر من واحد بقوله تعالى (ومازوا على ليل
و نغوى ولا تعاون على ديم ولا عدوان) (فمن اعدي عنكم فاعتدوا
عليه بمثل ما اعدي عليكم) و (احرم اقتصاص) (١٥) ويجب الدية
على من حذر من رجل ان يدفع به عن نفسه دية منسوبة اليه
علاجه (١٥) .

وقد نصبت في القتل وصورة وجوب اديه سوء كان الفعل مباشراً
حدث الطيب والحنابل غير مباشر كمن دخل ثياب بعد الاستسقى فعمره
تتهم وهناك بسببه (١٦) .

ومن ادخل صديق في بيته وسبب الشيب فهلك ضيف بسبب لسقوط
وجوب اديه على صاحب البيت - كان غالياً لضعف ثلث استسقى
بقادم استسقى ، رأي سبب آخر حصول لعدي فيه (١٧) ولا تسقط
الدية ولا اقتصاص إذا كان حامل مأمور من بعض المأمورين وسبب
لامر (١٨) ، ولا دية إذا كان الفعل استسقى بهرك حدث بعد أمر
كمن حذر نثر المصلحة المسلمين وسبب فخره بعد الدية له وعطى بها
حد المارة ولا يجب لصحاب على حامل عد في حيفه وعند في يوسف
سقط الدية وان لم يحتصل من من سببه ان كان فعل استسقى
سبب من لا لال لال من المصلحة العامة (١٩) .

(١٠٣) حاشية محمد بن عبد الوهاب ج ٣ ص ٢٨٤ .

(١٠٤) المحلى ج ١٠ ص ٦٣٢ .

(١٠٥) مجمع وحاشية بن عبد الوهاب ج ٣ ص ٢٨٤ .

(١٠٦) شرح التيسرة للطباطبائي ص ٢٣٠ .

(١٠٧) البائع لذهب لاجد بن الحسن عيسى ج ٤ ص ٢٠٤ .

(١٠٨) الاستسقى ليطوسي ص ٢٨٢ ونظر جوهر النظام لمسالي ج ٣

ص ٦٣٨ .

(١٠٩) بدائع الصنائع للكاساني ص ٢٧٨ .

وعند اشهاد البعض من فقهاء الشيعة لأهمية وجوب الدية إذا كان فعل القتل تحت حدث بصورة مباشرة وغير مباشرة وصورة ذلك كما جاء في روضة البهية ، وعن دعا عمره به فخرجته من عمره بغير سؤله وهو صامس له أن وجد مفعولاً بدينه على أقرب ولو وجد ميت فقي بضمها نظر ولو كان خرج به بدينه بدينه فلا ضمان ولا استرخ يجب بدينه وجود شئت في الغل ، ١١٠) عدم شروط وجوب الدين

٦ - شروط أخرى لا بد من شروط جارية حرم منها - يكون الفعل قابلاً لمن طرح رجلاً في ماء ولم يخرج حتى مات سقطت عليه عند بعض من الفقهاء إذا لم يخرج في ماء عادة يمكن بخروج منه وعند البعض يجب بدينه لأن الألف يجب بسبب الخطر في الماء (١١١) وهذا هو الأرجح عندنا لأن حب الحياة من سرر الناس بغيره أي ودهنها لله تعالى في نفسه فثبت وجوبه على عدم قدرة على التخلص من الماء وثلاً كانت قدرته معدومة كان الألف كنه حاصلاً بسبب طرحه ومن شروط لدية أن لا يجب دفع حدوث أوقافه ولا يحكم إحتكاً بها قبل ذلك (١١٢) ويجب بدينه وإن بقي مخرجاً من مدة طويته بعد إصالة د أن أوقافه هي ما حدث بسبب حياته ويجب بدينه (١١٣) ويجب أن يكون هناك ربطة بينه وبين فعل نحاسي ومن صيانة النحاس عيبه (١١٤) .

ومن هذا نعرض سنس ، ويجب بدينه في كل حال في كل موضع بعد سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولا يحق للتسلط هدر دم المسلم إلا في أحوال ثلاث إما بعد إحصاء ونكر بعد نكال وقتل نفس بغير نفس روى الشوكاني (عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جرح دم امر مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بأحدى ثلاث سب برائي ونفس بالنفس ، وإسارته لغيره إعتاق الجماعة ووه الجماعة) (١١٥) .

- (١١٠) الروضة البهية جزء ٢ ص ٤٢١-٤٢٢ .
- (١١١) المذهب للتشيرازي ج ٢ ص ١٩٢ .
- (١١٢) إلتاج المذهب للصنعاني ج ٤ ص ٣٣١ .
- (١١٣) التشريع الجنائي ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ .
- (١١٤) الدية لأحمد فقي ص ٣٥ .
- (١١٥) من ذخائر الشوكاني ج ٤ ص ٧ وانظر الدفات لمصحاك ص ١٠ وانظر صحيح مسلم ج ٥ ص ١٠٦ .

عمل نسطور الحجة لاستحقاق الدية ؟

ب هذه الشروط اشروطها اعفها في حيايه على اخي واحد اذا كان المحي عليه عيب فم افق على قول عفاها فدايب الاربعه في هذه سنائه وقد طرفها ففها الشعه الامانيه ونصوا على وحوب عشر لديه لمحيب اد صرت صرته قبل لاحد عاينا وقد قاسوا هذه المسأله على يحيى اذا سقط مما بسب اخبايه على امه ويهد فم يعرفوا بين ديه رحل دائراه يحيى فمما على مسأله الساعه ولشيعه دله مها .

أ - قال العاملي (وفي قطع رس انه مات اسلم اخر منه دينار) سواء في ذلك رحل وخره واصغير واكبير بلاطلاق وتسييد حصار بيروه مها حسه سليمان بن خالد عن امي الحسن (ع) وفيها ان ديه ديه الحسن في نفس امه قبل ان تسب فيه الروح) (١١٦)

ب - وفي خر اخر روه بكيني مرسل عن صادق (ع) انه ألقى يدك بمصور حيث قطع بعض مواليه رأس آخر بعد موته (١١٧) .

وعلة ذلك كما ذكر العاملي ان في المطة عشرين دينار وفي العنة عشرين وفي خمسة عشرين وفي اعمم عشرين قال م سنايه خلفا آخر وهذا هو من يهرله قبل ان يسج فيه الروح في نفس مه حسا (١١٨) ولم يكف ففها الشيعه الاماميه بايجاب الدية لمحيب د صيب بمقل بالاحياء بل وجبوا الدية في اعضائه فاد قطع يده وحب فله نصف ديه (اي نصف عشر لدية) وادا قطع اذنه فاعلا وحب فيه نصف الدية وهذه الدية بسب دية الاحياء بل ديه اييب المقدره بعشر لدية انكاسه (١١٩) .

وهذه الدية لا يجب بدورته لانه وحب يعيد الموت بل تصرف في وجوه لمر او يحج بها سميت بخلاف الحسين فاد اعالي (ان يحيى مسفل مرحو ففمه قبل بفضاء عارة بخلاف اييب فانه بد مضى ودهيب مفعبه ففما مثل به بعد موته صارت ديه سلك الملة لا حيرة يحج بها عله ففعل بها ابواب سر واخر من اصدقه وعبرها) (١٢٠) .

(١١٦) انظر الروضة الشية ص ٤٤٥ .

(١١٧) انظر الروضة الشية ص ٤٤٥ .

(١١٨) نفس المصدر سابق ص ٤٢٥ .

(١١٩) انظر المصدر السابق ص ٤٤٥ .

(١٢٠) انظر المصدر السابق ص ٤٤٥ .

ومن خلال النظر أن أدبه انشيعه لأمامية كما ذكرها كلوسي
 من أن هذا يحكم أي دية الحب وحب بطريق الاجتهاد لا بطريق
 القرآن والسنة والاساس في هذا قياس الحسن بنت كما نصت برواية
 ابوزدة عن جعفر بن محمد (١٢١) .

وقد أوجب الطاهرية الفصاض في خرج خيب كما نص اس حرم
 جاء في المحلى (وهذا بعض ما يثبت سنة واعداً وعضاض واجب في
 ذلك إلا أن يصح منه اجماع قال فل أن الله تعالى (والخروج فصاض
 من تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (وحرأ سببه سنة مملها
 من عما وصنع فاحره على الله) يدل هذا على أن ذلك كله للمحلى (١٢٢) .
 فبما والله تعالى اوسق - هذا لا حجة لكم فيه يوحين احدهما
 أن الامر بالفصاض والاعداً عموم بم قد يخص بامعقو واصدقة بعض
 المعنى عليهم دون بعض واوجه لئلا انه تعالى لم يصح بقوله تعالى
 لصادق (ومن تصدق به فهو كفارة له) ولا بقوله لصادق (من عما
 واصنع فاحره على الله) من أن تكون الفصاض وجبا لم لا عموله ولا
 صدقة كما للمحور وانصى فكور ليب دخلا في هذا العموم (١٢٣) .

-
- (١٢١) انظر الروضة الشية ص ٤٤٥ .
 (١٢٢) انظر الفروع من الكافي ج ٧ ص ٣٤٧ .
 (١٢٣) المحلى - ج ١١ ص ٤٩ .

الباب السادس

ظرفا الدينة

من يجب عليه ومن يجب له ؟

بسم الله

تكميلا فيما سبق عن سبب وجوب الدينة ، فإذ ما وجبت الدينة
بحكم اسباب وجوبها فلا بد من بيان من يحمل الدينة والأرض ومن يبرم
بها فقد يبرم أحدي عاقبه فلا بد من الكلام عن عاقبه وعرضها
واساس تحملها الدينة والأرض وكيفية ذاتها بدينه ، ثم بيان الحالات التي
يبرم بها أحدي وحده بأدبه الأرض و - فرعا من ذلك تكمينا عن
من يجب بدينه له ولهذا قسمم هذا الباب الى فصلين -

الفصل الاول - في العاقلة .

الفصل الثاني - في من سحق الدينة والأرض .

الفصل الاول

في العاقلة

بسم الله

عاقلة اصطلاح وهي لا بد من بيان المقصود منه قبل الكلام عن
الارام بشارع اماها يحمل الدينة والأرض وأدبه هذا الارام مع تعيين
ذلك وانواع الاحكام التي يبرم العاقلة بحملها ولهذا قسمم هذا
فصل الى المباحث الآتية -

المبحث الاول - في تعريف العاقلة مع بيان مقاصدها بصورة مفصلة

المبحث الثاني - في دلالة اسم استدارعها بدينه مع تعليل ذلك

المبحث الثالث - مدى ارام العاقلة بحمل الديار وشروطه .

المبحث الرابع - كيفية ارام العاقلة في دفع الدينة .

المبحث الخامس - حكم من يحمل الدينة من أفراد العاقلة وحكم شراك
الطائي وعنده .

مبحث سادس - المقدار الذي يتحملة فرد لعاقلة

المبحث السابع - في الخلاف الذي يحتمل بين المال دفع الدينة عوضا
عن العاقلة .

المبحث الاول

في التعريف بالعاقلة مع بيان مفاهيمها بصورة مفصلة

آ في اللغة - عاقلة هي التي تتحمل دية عوضا عن اهلان
قال لفراسيدي (عتبت اعتيل عتلا بي وديت ديه من عراصة لا من
العدل) ، قال -

بي وقني سبيكا بم اعقله كاسور يشرب لما عافت سمر ()
والعاقلة معن متباهة منه -

١ - لعاقلة بضم على من تتحمل دية قبل احط عوضا عن لحي

٢ - العمل بضم على معنى دية واعطاها لولي العمل

٣ - معنى القتل المجزأ والهي ولتج *

٤ - العمل بضم على احاطع الامر وامسب دعوم العقلاء *

٥ - العقل هو التشييت في الامر وحفظ صاحبه (٤) *

لعاقلة عند الفقهاء -

لقد قسم الفقهاء مفاهيم لعاقلة تحت اطلاقها فقهاء تعصلا بهدا
فيسطرق هذا تحت بظهور معقولة ايضا وان لم يبلغ الى دقة تفصيلاتهم
ثم يستخلص موخر مفاهيم بعد الاسترسال باقواهم في نهاية كل مذهب
من المذهب المعهية

١ - عند الحنفية :-

العاقلة هي التي تعمل بدماء من ان يملك تتحملها الدية عوضا
عن القاتل جاء في المصداق الهندية (المعادل جمع معقولة وهي اداة كد في
الهدية العاقلة ديس معلول عن أي يؤدون الدية ويسمى الدية
عقلا ومعقلا لانها تعمل بدماء من ان يملك أي تعمل كد في كافي عاقلة

(١) نظر العين للتحليل حميد لفراسيدي من ١٨٠ هـ البنت
لشاعر ديس من عدرك لعله سيدك من السكيلة ، انظر كتاب
الحيوان للجاحظ ج ١ ص ٨ *

(٢) ابن منظور لسان العرب ج ١٣ ص ٤٨٥-٤٨٨ *

(٣) انظر المصداق الهندية من ٨٥-٨٦ : انظر مجمع لاير في شرح
ملئقي لاسحر من ٦٨٧-٦٨٨ *

أي سمك (قوله واعادة عم لذي) قبل هذا يعرف بالاعم على مذهب
 القدماء فلا ينقص بجمعة غيره، رجلا حص به آخروا به في ادية نسيم
 منهم مع بهم يسوا بعادة وب قال عم بدين نسيم علمهم منه نفس حقل
 ويسوا بقتله لكان يعرف بالساوي (١١) * ومن معاهيم لغويين
 لعادة في صديق مو لاة ولخصوبه بك ولا اعادة بالعادة عن طريق
 لخدم بان يعلب جماعة على التناصر بينهم (١٢) .

وقد نقل بكاساني عن المحقق اجاب غير وصي الله عنه الدية
 على ادبوا في الادب - (روى عن ابراهيم سحبي رحمه الله انه
 دل بديت على اعدايل فمد وضع سبب عمر وصي الله عنه بدواول
 جمعها على اعل ادبوس * * * وقل وضع ادبوا كتاب التناصر
 بالعليه وضع الوصيح صار التناصر بادبوا فصار عاقلة ارجح اهل
 ديوسه (١٣) .

(١١) انظر حاشية الدرر على القوس ص ٣٠٠

(١٢) انظر حاشية الدرر ص ٣٠٠ .

(١٣) غير مدافع اصباح ص ٢٥٦ قال من جلدون في حديثه عن
 ادبوس (اول من وضع ادبوا في الدعوة الاسلامية عمر رضي
 الله عنه قال اسبب ما اني به ابو هريرة رضي الله عنه من
 تحرير فاسكروا وبقوا في قسمة فقسوا في حصه الاموال
 وصبط المصدا ، الحقوق وشار حيد بن ابييد بالديوان وقل
 رانت ميوث شام بدبوس نفس به عمر وقل بل اشار عنه به
 ابرمير ، رواه سمعت اخوت بغير ديوان فقل له ومن نسيم
 حصه من يغبيا منهم قال من تحب اهل مكانه وسنا بصلط
 بك الكتاب فسميهم ديوانا وقل عمر عن سيم ديوان فغير
 له ولما اجمع ذلك امر عمر بن بن طالت ومحرمه بن يوسف
 وحمر بن مقيم وكانوا من كتاب فربش فكلو ديوان اسمك
 لاسلامه على تربيت الانساب منه من حراة رسول الله صلى
 الله عنه نسيم وما بعدها الاقر فالاقرب هكذا كان ادب ديوان
 الحش ووى ابرهري عن سيم من المسبب ان ذلك كان في
 المحرم سنة عشرين) .

نظر مقدمه ابن جديون ص ٢٤٢ * مطبعة مصطفى محمد -
 مصر - ونظر فوج سيدون ص ٤٣٦ ، علا عن مكرمة عمر
 ص ١٤٦ باسم الشبح بزمان اشيلي - مطبعة المعارف بغداد
 سنة ١٩٦٦ .

ويظهر لنا أن مفهوم عاقبة حدود المديون عند الكاساني أن كان
 يعادل بسبب له جاء في سدائع (١٥) أن حر الأصل متعاقبه أهل
 ديونه ب كان من هل ديوان وهم المتعاقبة من ائرجاء لاجرار الساعين
 المتعاقبين بوجد من عطاءهم وعهد عده (١٤) وبمن بين الطوري
 حقيقي على حد اديه من اعطاي ديوان الارزاق (١٥) " وقد ادعى ان
 طوري لحقيقي حياض لصحانه على صور مفهوم عاقبة من عشيرة
 في اديوان لا عمر رضى الله عنه لما فعل ثبث ولم يعترض عليه أحد من
 صحابه والعهده كما ذكر من الطوري ان دس سيجلون اديه هم أهل
 -صرة وكن الساصر بسن متعددة منها الثناصر عن طريق المشائر
 و ساصر عن صديق اولاء وحيث ثم فصيح ان الطوري عن حمود
 يحاط اديه على اهل الحرف ان سيجلون لعداب مهبة حياض
 متسببها لانهم يتساصرون بينهم (١٦) *

وقد نفس ان عاندين على عدم مخاضه عمر من الخطاب رضى الله
 عنه القاعده لاساسية في احاط اديه على عشيره لان اعطه هي لساصر
 و ساصر اذ وكد في ديوان كان كوجوده في اعشيرة (١٧) وجاه في
 مجمع لآهر (١٨) عمر رضى الله عنه فرض العقل على اهل اديوان
 سيجلون من صحابه رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه منكر منهم فكان
 دس احصاءا منهم فان قيل كيف نفس بهم لاجتماع على خلاف ما قضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فب حد اجماع على وى ما قضى به رسول
 الله (ص) فانهم عمدوا أن رسول الله (ص) اما قضى على اعشيره باعتبار
 بصرة وقد كان قوم خرا بصرة بديوان العهد قضى اديه على اهل
 اديوان (١٨) *

و اكن ثنائى في مديته ودونه في مديته اخرى وكد اديه على
 هل ديونه ولا يجب على عاقبة لا بصرة بالساصر ولديوان وان بعد
 ساصر به (١٩) " وقد رجح ان الطوري هذا يقول لا بصرة الاحد

(١٤) انظر البدع ص ٢٥٥ وانظر بكلمة البحر ص ٤٥٤-٤٥٥ ج ٨ *

(١٥) انظر البحر الرائق ص ٤٥٦ *

(١٦) انظر البحر الرائق ص ٤٥٥-٤٥٦ ج ٨ *

(١٧) انظر ان عاندين ص ٤١

(١٨) بحر مجمع الاثر ص ٦٨٨ ج ٢ وانظر الهدية ص ٨٥-٨٦ *

(١٩) انظر ابن عابدين ص ٤١١ *

(٢٠) انظر البحر الرائق ص ٤٥٨ ج ٨ *

(٢١) انظر البحر الرائق ص ٤٥٥ ج ٨ *

من عظاما القائل ومن معه من أهل ديوانه منها احتلف ممالكهم (٢٠) ويعمل مدية عن فرها عا سم يحتلها جاء في اسحر ثرائف (ولا تفعل مدينة عن مدية ويعمل مدية عن فراها لان يفعل اما سي على التناصر ولنعون واهل بن مصر يصرون بأهل ديوان مصرهم ولا يصرون بديوان اهل مصر آخر واهل بن مصر يصرون بأهل سواهم وقراهم وان كان بعيد اسرل منهم لان السادة بادية واحدة فكانوا كاهل الديوان في مصر واحد يتعاونون على أهل مصر و بن عدت بمصرهم ولناديتان دا احتلفا كما مصره مصري (٢١) ومن الديوان وحده مؤسسه يستعمل مسسوه دفع امدته بن رجب على كل مؤسسة يحقق فيها معنى ناصر عاد كان يناصر لقائل بالبحر وحب على أهل المنحله (فان لم يكن ناصر منسب ان الديوان) وان كان عائل ناصر بأهل حرمه وحب عنهم فان سم يسعوا يدفع امدته وحب يحصل في مال نحاس او في بيت المال (٢٢) *

وحاء في يد اسمي ا و كان من ينصرون بالعرف او بالحلل فدعاه من حرفة و حصة لان الاس في باب الناصر بالعاولة في رما من ينصرون في لغوب كما في المعاش وغيره وقال لا عاقبه يصحم انتهى وحرر الجديس في سواهم بن مصر صنف لعنة الحسد و بعض ومنى انكره راجع سمي (قلب) وحب لا قسلة ولا ناصر فادته في ماله و سمه ساء (٢٣) * ومن هذا العرص سمن لنا ب مفهوم اعاقبة عن حصة يدور مع الناصر بهذا وقد تعددت مراتب الخدمة عند الحصة من اعتسرة ن الديوان سم عرفة والمجلة سم الناصر والحلف والولاء سم الناصر على أهل بحرف كالعقبات اليه وكذلك الاتحادات التي سمي بها من مضمون كالحجرات لطيفة على مسلسل انساب *

وقد وسع أو سمعت الحادمي أهل الناصر حتى شمل عادات النصارى ولا يكتفى من مصر من وكذا الحاديات لطيفة قال عدا في رده عن صاحب الدرر حسنا وحب دة الامام في أمواتهم جاء في حاشيته على الدرر (ولا عاقبه سمحه فان في يد أيضا وبه حرم في الدرر وقال لمصنف عدم تنصروهم وقبل لهم عو من لأهم يتنصرون كالاسكفة والصيادين * سم من وأسرأحسن فاعل محبة لقائل وصنعه عاقدته

(٢٢) اد ر الفتاوى الهدية ص ٨٦ *

(٢٣) انظر الدرر سمي في شرح المسقى ص ٦٨٩ *

وكذلك ضمة اعلم قبل هذه على الجنودى وعمره حامية راد في المحتسب
 واحاصل ان المتناصر في عدة اصاب ثم قبل واحق ان المتناصر اصل في
 هذا اصاب ثم قال واحق ان المتناصر فيهم بالتحرف فيهم عاقبة فيحفظ
 واخره مفرسباني ، (٢٤) وسنرجع بعده على بقايت بعدة عند
 متاخرى لضمية بل قال له المرحسبي في الميسوط كما سبذكره في ردنا
 على من نكر الاصم في المتجرب الثاني (٢٥) ودا كان لغايل سدونا لا ديوان
 له ولا حرفة ، تجتمع وجبت الدية على اقاربه (٢٦) .

وقدالت الهندية في شخصيت عاقبة لام من الملاعة (واس الملاعة
 بعض عنه عاقبة له قال عقدا عنه من دعه الاب رجعت عاقبة لام لما
 ادب على عاقبة لاب في ثلاث سنين من يوم بقضي عاقبي امادسة الام
 على عاقبة الاب) (٢٧) .

ونص ابن الطوري الحمفي على هذا (٢٨) .

ومن معاهيم العربية عند الحنفية ان اعدم بدون والعشيرة
 عاقبة بولاه وقد نكر الاولاء بسبب الحلف . متاخر او يكون
 بسبب العاقبة قال من اهورى حمفي روعف عن مؤن مولاه مولاه ،
 وسببه ومولى بولاه عو الحليف فعقد عند مولاه لدى عاقبة ، وعاقبة
 . مولاه (٢٩) ، او تحالف حربي مع مسلم ثم حو احرى وحسب بعده على
 عاقبة لدى . (٣٠) وذكر برزى ب مفهوم عاقبة بالتحلف حائر
 شرط عدم موث من حنبلن قارا تحالف رجل مع عاقبة على
 المتافل والمتاخر دون لتوارب من حو الحليف اشرك الحلف لاجر
 معه في دفع الدية (٣١) .

٢ - عند الشافعية :-

حامية عند الامام شافعي محدودة اعاضه حيث انه صنف مفهوم

(٢٤) انظر حاشية الدرر على القزح ص ٣٠٠-٣٠١ .

(٢٥) انظر الميسوط للسرخسي ، ص ٦٦ .

(٢٦) انظر العساوى الهندية ص ٨٧ .

(٢٧) انظر العساوى الهندية ص ٨٩ .

(٢٨) نظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٨ .

(٢٩) ادرك البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٧ .

(٣٠) انظر العساوى الهندية ص ٨٩ .

(٣١) انظر احكام القرآن للخصاص ج ٢ ص ٢٧٥ .

اعاقته وجعله يشغل العشرة وحدها جاء في الام (وسم اعلم مخاطبة ان
عاقلة العصابة وهم لقراءة من قبل الاب وقضى عمر بن الخطاب على
عبي بن يي طالب رضى الله عنهما ان يعفوا عن موالي صفيينة بنت
عبدالمطلب) (٣٢) .

وقد حدد ثاوردن مفهوم اعاقته بالعشرة مسيما الاب من تعين
الدة (٣٣) وذكر ثيردى مفهوم الامام اساقفي في عاقلة مستتيب
الان والاحد ح في هذب (و عاقلة هم اعصيات الدس يوتون
بالنسب و يولد غير الاب وابنه ولاس واس لاس وادليل عليه
ما روى بغيره بن شعبة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
في امه دنها على عصمه بعاقلة (٣٤) وانه من نسيه لعنر بن
بدوع ادة عاقلة عى ب عرب كانوا يعنون ابن الدنه في شاء ولي
مقتول وعدم اقرب فالاقرب كما يورع حركة على الورع دل برمي
ر يقدم اقرب بهم على لاعد في السجل كالارب ووايه سكاك فيطر
في لاقرس من احوال د ووايه لة او لكرهم وذلك وان بقي منه
سوى فمن د ان الاقرب يورع ذلك لاس وعدم لاحيه فروعهم
فالاعمام فروعهم ومام احد فروعهم وهكذا الارث (٣٥) ومن
لشربى عى اجات لده عى العصابة وقد اضاف جهة اخرى وهي
العراة بالاولا لا نسب (٣٦) ، و كان بعض اعاقلة في الدة مثلا
والنفس في اقسام وحدث اجاته في الشام وحب الدية عى من في
الشام لقرهم من ناصر (٣٧) وقد اجمع الشيعة ان قولن فيما لو
اصوت اعاقلة في القراءة وكان بعضهم حصوا ولبعض عائس قول
يصل على وحدث لدة على لناصر دوس لعايس لقرهم من الناصر
و قول لساى بنون دة اجمع وادكثر ايراد عاقلة حى وحب على
ر و حد منهم اقل من ربع ربار بعد حلف اصابة دة ان قولن
قول بنص عى اجهاد بحاكم في اجات الدة عى بعضهم نسبيل في

(٣٢) انظر الام ص ١١٥ .

(٣٣) انظر الاحكام السبطانية ص ٢٢٢ .

(٣٤) انظر المهدب ص ٢١٢ ج ٢ .

(٣٥) بهانه محتاج ح ٧ ص ٢٥٠-٢٥٢ وا ر عبي لاحتاج ص ٩٦ .

(٣٦) مضي المحتاج ص ٩٥ .

(٣٧) انظر الام ص ١١٧ ، وانظر بهانه محتاج ح ٧ ص ٢٥٠-٢٥٢ .

وانظر مختصر الثري ص ١٤١ .

بهمه عليهم وقول بعض غي نعيمها على انك لايم في الارث سوء
وقد وجع التيراري هذا القول (٣٨) *

وسم نذكر لأهم لشافعي الدواوس وحرف كما فعل الحقيقة من
وجب الله على المسلمين د نال انفس أعجب أو عيطد لاسبب به لان
المسلمين برئونه بعد موه فوجب ان يعطوه عنه (٣٩) وقد نص لإمام
شافعي على عدم ارام اعاقفه بحاله الخفيف جاء في لام (قال
الشافعي رحمه الله تعالى ولا يفعل الجنب بالجنب ولا يعقل عنه بحال
الا ان يكون مضي نكح حتى لازم ولا عقله ولا يعقل بعدد ولا يعقل
عنه ولا يرث ولا يورث وانما يفعل سب وبلاء انسي هو سب
وميرث حلف ومعمل عنه مسجوح زناه يسب في الخلف ب يكون
لدعوه وبيد واحدة غير ذك (٤٠) وسجمل العدة الدية حرم عبد
شافعي وقد نص على وجوب جهدها ان اب كما جهده في تحصيل
كافة الحقوق (٤١) *

وقال امرئ بجديد العدة بالعتيرة دون بدسوا (ومن في
ديون ومن يسب فيه منهم (أي من العشرة) سوء فتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على العاقبة ولا ديون في حياته ولا في حياة اني نكر
ولا صادر من ولاية عمر رضي الله عنه (٤٢) *

ويهد يسبين ما ب اساس العاقبة عند ساقطة السب فيجب
الله على العشرة او امرئه بأولاء * وكان لاوى عدم تجديد عاقبة
بالسب لان العدة في حمل لعاقبة الدية هي ساصر كما ذكر
سريسي (٤٣) والساصر يكون بكل ما ساصر به *

٣ - عند المالكية :

سميت بواقعة ذلك لانها فعل لسب العلان عن انساني كما نص
أجرشي (٤٤) ويجب الله عند إمام مالك على العاقلة سواء كانوا أهل

(٣٨) المهذب للتيراري ص ٢١٣-٢١٤ *

(٣٩) انظر الام ص ١١٧ *

(٤٠) انظر لام ص ١١٦ *

(٤١) ادر الام ص ١١٧ *

(٤٢) انظر مختصر المزني ص ١٤٠ *

(٤٣) انظر مضي المحتاج ج ٤ ص ٩٥ *

ديوان أو غير ذلك في مدونه (كما قولنا مات في مدنه أصلي على أهل
مدنيون أم على الجبال) فإن كان هناك ما يخص على أهل بعض
هل ديوان كانوا أو غير أهل ديوان فإن مات د . فقطع البدوي إلى
حضر فسلط اختر بعض معهم ولا يعرض عن الحضر مع أهل ليدرو
رد أهل البدو مع أهل الحضر (٤٥) .

وقد قدم خرشي ديوان على بعضنا (٤٦) .
وبورخ مدنه على أعمدة بسندهم لأقرب وأقرب جاء في مدونه
شكري ر . ما مات إذا خرج رجل رجل ثم نزل في قومه من يحمل
عنده عندهم جسم ليهم قرب فبأنهم هم في دم يكن فيهم قوم يحملون
أهل جسم يهم يق قرب فبأنهم حتى يكون فيهم من يحمل
أعصاب (٤٧) . ونسب بدردير على الأندلس في الحربه أعصابه إذا
كانت العصه أدل من سعادته رجل (٤٨) . ونسب لدسوقي على ذلك
بعد ب جعل لمسيره في أرميه أسببه د ديوان هو أرميه لاون
عنده (٤٩) . وإذا قدم البدوي و بعضه وحده يدية على أوليس
لأعقاب ثم (نسب) منهم واد (أعصاب) جميعا وحده على بيت لماز
و إذا لم يكن (أسيف) من نسب د وحده على حجابي (٥٠) . ونسب
أعير وبي وأعدوى على تقديم ديوان ثم أعصه ثم الخواني لأعقاب ثم
لأديون وعصودون الخواني نسفون ثم ربح لشبح أعدوى بمسقط
الدقة على ماثل إذا أهدم نسب مال لأن أرميس له أول من لرمق
أعصابه (٥١) .

ولا يسئل مدنه في العصه إلا إذا قرب أهل من سعادته شخص
قال الدسوقي ر . ما يكن في أهل الديوان من يحمل لعدهم وعصرهم
عن أسببانه ما على أن د أعمده سعادته ر على لأف دما على

-
- (٤٤) انظر شرح الخرشي ج ٨ ص ٤٤ .
(٤٥) انظر المدونه الكبرى ج ٤ ص ٤٨٠ .
(٤٦) انظر شرح الخرشي ص ٤٤-٤٥ .
(٤٧) انظر المدونه الكبرى ج ٤ ص ٤٨٠ .
(٤٨) انظر شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٦ .
(٤٩) حاشيه دسوقي على لشرح انكسر بدردير ج ٤ ص ٢٨٣ .
(٥٠) انظر شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٦ .
(٥١) انظر حاشيه رساله وحاشيه العدوي ص ٢٦٧ ح ٢ .

مقابلة صم ايهام عصية اديني اذ ليس اُسوة معه في يدوان هذا هو
الصواب ، (٥٢) ولا يعقل يدوي عن احتصري لعدم انصاف تسلم
ولا مذبذبة عن مذهبه اخرى (٥٣) وبص اندسوقي على علة انصاف في ايجاب
بدية على انصاف وبعد السبب فان اليهود لا يعقل عن نصرتي لعدم
انصاف بينهما (٥٤) .

وبص الررفي على عدم سلام من لارت ويعمل دليل ان اذنيه
لا تحب على الروح اذ لم يكن من عصية اراء ولا تحب على حواء المرأة
لامها ولا تحب على وبها . كان روح من سر قوتها من تحب على
العصية وان كان هؤلاء احق بشراب قال الررفي (وبصك هو ابي
براة اديني اعلمهم مراتهم براء في ثابوا في غير قسستها وعقل
حسانه انواي حقا على قسستها فلا لازم من الارت واعتل) (٥٥) .

ومن هذا حرص من ب ب مفهوم لعاقبه عند ملكيه محدد
بالديوان و بعصية او اولا بالعاقبة وما كان لاساس عند الملكية هو
انصاف فقد يمكن ان يوجب لديه على هل انصرف عند ملكيه كما
بانت عند العاقبة .

٤ - عند العاقبة :-

اعاقبه عند الحسانه هم العصية لا غيرهم وقد سميت بهذا الاسم
لانها عقل لسان وبني بحبي عليه من حسانه بان قال نفسي (اعاقبه
من يحمل العقل والعقل بدية سميت عاقبه لانها عقل سنان ولي القول
وعقل ايها سميت لعاقبه لانهم سميت عن اديني وسع عقل بهذا
سمي بعض العلوم عقلا لانه يسمح من لا قدم من انصار ، لا خلاف بين
من لعدم في ان اعاقبه عتسب وان عتسب من لا حواء من لام وسائر
دوي لارحام و روح ونيل من عند عتسب اسوا من اعاقبه) (٥٦) .

وقال ابن قدامة بحسبي (واعاقبه العمومه واوالادهم وان سمعوا
في حدى لروايتس عن بني عبدالله والرواية الاخرى الاب والاس والاخوة

(٥٢) انظر حاشية اندسوقي ص ٢٨٣ ح ٤ .

(٥٣) انظر شرح التدوير ص ٢٨٥ ح ٤ .

٥٤) انظر حاشية اندسوقي في شرح تدوير الكسر ص ٢٨٢ ح ٤ .

(٥٥) انظر شرح الررفي على موط الامام مالك ص ١٨١-١٨ ح ٤ .

(٥٦) انظر الشرح الكبير ص ٦٤٥ و انظر الاضاف ص ١١٩ ح ١٠ .

ومن اعصاه من عاقبه ، (٦٠) ومن عبد الله يصير له احسانه فانوا
 عوليين قوله يشرك الآباء وقول نص على عدم شموله لان من تخصيص
 لعمومه يحذف لديه وقد ذكر اعداسي هذا بخلاف ذلك ابرو ايبس
 مسوئين الى احمد بن حنبل (٦٨) * وشروط احسانه حصول اليقين
 في نصب احبائه ونحو ابيه على اخذ حاء في شرح كبير (لا يحمل
 العقل من لا يعرف نسبه من احبائه لان يعلم بهم من قوم بدخسوس
 كنهم في ايمان من لا يعرف نسبه له ، يحملون ان كان من نسبه ولو
 ان كان فرسيا بزم فريسا منهم الحمل) (٥٩) اما ان كان لقاتل
 مجهول نسب فان ثبت ما يحمل لديه لانه نزه اذا تقدم
 وارثه (٦٠) ونص بن حويان على تخصيص اعصاه وجاهدا بحسن ابيه
 مسيسيا ذرواح ان كان من قوم حريين لان غريب يحمل مساعده
 فرسه (٦١) وقد نص حسانه على عدم احباب لديه على اديون لان
 رسول صلى الله عليه وسلم وحمها على اعدائه حاء في نصي ، ولا مدخل
 لاهل اديون في احسانه ونهد ذلك اسديعي * وان هو حقه بخدمون
 جميع لديه ان عدموا فالادب حينئذ يعطونه لان عمر رضي الله عنه
 حمل لديه على اهل اديون في الاعطيه في ثلاث سنين * وما لا نسبي
 صلى الله عليه وسلم نصي نأديه على اعدائه ولانه ممي لا يسحق له
 ثمرات فم يحمل العقل كالحوار وانفاق المداهب وقصا لسي صلى الله
 عليه وسلم وان من قصا عمر * وعلى به ان صح ما ذكر عنه فيحمل
 بهم كانوا عشرين اغان) (٦٢) ونص اعداسي على هذا حكم (٦٣)
 ونهد يسبين بان مفهوم اعدائه عند احسانه هي بقصة ذون اديون
 وسائر العصب سواء عند احسانه لان نكل يربون لولا الحجب (٦٤)
 وورخ لديه عدمهم على الادب فالادب على ارباب من نص عليه
 اعداسي بقوله ، يقسم على الاحوة والاعمام ويسهم به عمام الاب سم

(٥٧) انظر المصنف ص ٥١٤ *

(٥٨) نص شرح الكفر ص ٦٤٣ *

(٥٩) اد و الشرح الكبير ص ٦٦٢ *

(٦٠) انظر الشرح الكبير ص ٦٦٢ *

(٦١) انظر منار السبيل ص ٣٥٤ *

(٦٢) انظر المصنف ص ٥١٧ *

(٦٣) انظر الشرح الكبير ص ٦٤٦ *

(٦٤) انظر الشرح الكبير ص ٦٤٤ *

سبهم ثم اعمام اجد ثم سبهم كذلك بدا حتى يفرص اعمامهم وعلى
 أن يكون الحق ثم على عصمه (١٠٠) . ويظهر بما أن الحولاة الباعث بسب
 من معاصم العقلة عند المحاكمة لأن العمل يختص بالعصاة الحولاة
 النكاح (٦٦) .

٥ - عند الشيعة :-

العاقلة عند فقهاء الشيعة لانما هي العشرة وقد سميت بهذا
 الاسم لعقلها نسبة وليها يقول عن اتصاله وقد اختلف الشيعة الى ثلاثة
 أقول في تحديد العشرة التي يحل ائديه قول يحددها بقرابة الاب
 وقول يحددها بقرابة الاب والام وقول يحددها بالنسب يستحقون الارث
 جاء في الروضة الشريفة (العاقلة) التي يحل ائديه الخطأ سميت بذلك
 أما من العمل وهو أشد منه فهي محل عقاب لأنها تعمل الابل بفساد
 ولي القول المسحق بلده وتحيينهم لعمل وهو الذمة وسميت الذمة
 بسبب لأنها تعمل سبب ولي القول و من عمل وهو الشح لأن العشرة
 كتب تمسح اعمام سبب في تحريمه ثم سميت عنه في الاسلام بالمال
 وهم من قرب الى القربى بالاب كالأخوة والأعمام وأولادهم وإن لم يكونوا
 ورث في المال أو قل من يرث ذمة القربى و ولد ولا يلزم من لا يرث
 ذمة شئ مطلقا . وعين هم المسحقون ميراث لعائل من الرجال
 بعملاء من قبل به وانه من سبب امر من كجوه الاب وأخوة الام
 كان على أخوة الاب سبب وعلى أخوة الأم الثلث وما أحاراه لخصف هو
 لأسهر بين سحرين (٧) وقال الطوسي (عاقلة كل عصه حرمت
 من الولدس وأبوابه وأبوابه) وهم لأخوة وأبوابهم إذا كان من
 جهة أب وأم أو من أب والأعمام وأبوابهم وأعمام الأب وأبوابهم
 وأبوابه (٦٨) . وقد ذكر صاحب حواهر أقوال محتمة في مفهوم
 العاقلة منها أن لعاقلة هم العصاة وشمل قرابة الاب وسوء ومنها أن
 عاقلة تشمل لأقارب من أب والام ومنها أن العاقلة هي من يستحق
 الارث ويقدم الأقارب فالأقرب (٦٩) ولم يرجح الحلبي إباحة الذمة على من

(٦٥) انظر الشرح الكبير ص ٦٦٠ .

٦٦ انظر اشرح الكبير ص ٦٤٥-٦٤٦ .

(٦٧) انظر الروضة الشريفة ص ٤٤٦ .

(٦٨) الخلاف للطوسي ص ٦٤٠ .

(٦٩) حواهر الكلام وكشف اللثام غير مرقمة .

يسحق الارث وحدهم (٧٠) والاقرب كما في انصهرة دخول الاب والاولاد مع العصبة باسماء اعمال (٧١) وبدأ في توزيع لدية على العاقلة مع الاقرب فالاقرب كالارث وولايه السكح (٧٢) وجاء في الخلاف (لدية لا تسبق من عصبة من أهل الديوان سواء كان القابل من أهل الديوان أو من أهل من عدم) وقد عرفت ان هذا القول لا ينافي ما عليه يدعيه وم يتم دليل على انها معقول عنهم ان أهل الديوان فعلى من ادعى ذلك الدلالة (٧٣) ونحن صاحب الحق على عدم الاخذ بالديوان بهي لانه لم يوجد في عهد رسول صلى الله عليه وسلم (٧٤) ومن معاهيم لعاقلة عند الشيعة انهم بسبب المولاه وهي نواله يستصحبون القوسى في عهد المولاه صحيح وهو ان يعاقب لرحلان لا يعرف نسبها على ان يرث كل واحد منهما صاحبه وبعض عنه ويرث د لم يكن له ورث نسب (٧٥) ومن معاهيم لعاقلة ان نواله بسبب العاقلة (٧٦) وقال الطوسى (انولى من اسفل لا يعقل عن نون من فوق شيئا) (٧٧) وتجب لدية سدة على عاقلة ولا تطالب عاقلة القابل لاحد الدية منه وقد دار الطوسى قولا غريبا بعض على حوز مطالبة العاقلة القابل الا انه اوضح عن صحته لضعفه انى دليل (٧٨) وكذا لاولى بالشيعة ان يرجحوا لدية على الديوان مع عسيره لا سيما وان العنة من تحمل لعاقلة لدية هي الموائسة والتعاون (٧٩) *

٦ - عند الزيدية والابليحية :-

العاقلة عند الزيدية هي العشيرة التي تتحمل الدية وسميت بذلك لانها تعمل الدماء من وجه اذا كان او لا . قابل يعمون الاس في مـ

-
- ٠ (٧٠) المختصر المافع ص ٢٢٢
 - ٠ (٧١) شرح التبصرة ص ٢٢٨
 - ٠ (٧٢) الخلاف ص ١٤٢ ج ٣
 - ٠ (٧٣) الخلاف ص ١٤١ ج ٣
 - ٠ (٧٤) جواهر الكلام
 - ٠ (٧٥) الخلاف للطوسى ص ١٤٥ ج ٣
 - ٠ (٧٦) جواهر الكلام
 - ٠ (٧٧) الخلاف للطوسى ص ١٤٤ ج ٣
 - ٠ (٧٨) الخلاف للطوسى ص ١٤٤ ج ٣
 - ٠ (٧٩) مجمع البيان ص ٩٢ ج ٣

بيت المصون فان الموصى (ويسمى لا قارب عاقلة بعضها أبلى لديه على باب النوى او لمعها من عملت عنه من اجل) (٨) وحده لعاقلة عسيدة بريديه هي نصيره سى يسمى ليها انجاني ويفسد الما قرب فالأقرب كدولة في النكاح لا كذا ورق لارث لشاركة احد في ابورته وبره عن تحمل انديه قال النصعاني (وما من يعمل في احد فهم اعرانه فقدم (الأقرب فالأقرب) من عصبته على حد ترتيبهم في النكاح) (٨٦) واد بعتت العاقلة وحبب انديه في حال نجاني فان كان مصرا وحبب على بيت المال فان لم يمكن استيعاف بنديه من بيت المال وجب على المسلمين وصورة ذلك ب سحبل ناحية نجاني فان لم يمكن اسقلت الديسة الى انجانيه انقاره (٨٢) وقد نقل الموصى قول الناصر الموجب بنديه على بنديون ومن يحدا بهذا بقوله (٨٣) وقد استدل الشوكاني بحديث في عدم لئالزم بين لارث واعاقلة حاة في بيل الاوطار (عن حبر ان امرأين من هذيل قتلت احدهما الاخرى وبطل واحدة منها روج وولد فحصل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنديه المصوبة على عاقلة انجانيه وبر روجها وودها قال عاقلة المصوبة مير بها لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مير لها لروحها وودها) رواه ابو دود وهو حجة في ان س المرأة ليس من عاقلتها (٨٤) ومن معاهيم العاقلة عند ابريديه الصفاة حيث ر المصنوع من دا اعدمت اعصيه واد عصبته (٨٥) ومفهوم العاقلة عند لاصيه هي النصيره وحبب على لأقرب فالأقرب حال المسامي في رجوزة -

تدفع عنه ديسة العليل وعقله باسوريج في ساجيل
يعدم لأقرب ثم الأقرب وهكذا حكم يتم لسبب (٨٦)

ويظهر بنا ان شارح البيل يعنى مع نعماء الاخرين سحبل العاقلة
بنديه العليل الحط (٨٧)

-
- (٨٠) انظر البحر الرخاى ص ٢٥١ .
(٨١) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٤ .
(٨٢) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٧ .
(٨٣) انظر البحر الرخاى ص ٢٥١ .
(٨٤) انظر بيل الاوطار للشوكاني ج ٧ ص ٨٥-٨٦ .
(٨٥) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٤ .
(٨٦) انظر جوهر النظام للمسامي ج ٣ ص ٦٣٤ .
(٨٧) انظر شرح الثبيل ج ٨ ص ١٠٧ .

لا يختلف رأي صاعرية عن معتبة في إيجاب أدية عن لعافيه وقد
 عتمد ابن حرم الأندلسي على الأحاديث الصحيحة في استنباطها في المذهب
 الثاني من هذا الباب وكذلك الأحاديث التي استنبطها في أدية دية
 الحيين (٨٨) ونحو مرفوع الحسن وقد است وجوب نحل آثاره وهي
 الأدية على لعافيه بالحديث الصحيح (٨٩) وقد انقضى بظاهرة عن تحديد
 لعافيه وعصبه وجاهلوا من حيث عدم لاحت بالديون بل وحب ابن حرم
 لعافيه حقيقه وان صاحب الرواية الواردة عن عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه جاء في المحلى (قال أبو محمد رضى الله عنه وقد سمعوا وعاصروا
 ابن عمر على أهل الديون ودعوا ب عمر فتى بذلك وذلك لا يصح وبو صح
 ما كاست فيه حجة لانه حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويعينه الله تعالى عمر من أن يكون بحيل حكم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ويحدث حكم آخر بغير وجه من الله تعالى وهذا عظيم جدا) (٩٠)
 فان انعدم لعافيه وحب أدية من سهم عسائرين أو كل مال معروف
 سبيل الله تعالى بقوله تعالى (مؤمنون ومؤمنات بعضهم وبيات
 بعض) (٩١) ولا يشترط بظاهرة أن تكون لعافيه ورثة لأن الرسول صلى
 الله عليه وسلم حكم بأدية على لعافيه المكاتب وحكم بديرات روح المكولة
 وبيها (٩٢) .

المطابقة والرأي الرجح :-

تبين بما من هذا تعرض أن مفهوم لعافيه عند الحنفية لم يحدد
 تحديدا صريحا كما حددوا لعفاة الآخرين لأن الطل في إيجاب أدية على
 لعافيه هي اشتباها واستاوا كذا بين بين حاجي وبين من يستحب ليه هذا
 كان الحامي من أهل العشائر وحب أدية على عصبته وان كان من أهل
 ديوان وحب أدية عليهم فان انعدم لعافيه وانعدم الديوان وحب
 أدية على لعافيه التي يستحب الحامي إليها ، والا فلي الانحادات كما أوضحها

(٨٨) انظر المحلى ص ٥٤ ج ١١ .

(٨٩) انظر المحلى ص ٥٦ ج ١١ .

(٩٠) انظر المحلى ص ٤٣٦ ج ١٠ .

(٩١) انظر المحلى ص ٤٣٦-٤٣٧ ج ١٠ .

(٩٢) انظر المحلى ص ٧٥ ج ١١ .

هو سعيد الحادمي على لطلاب ان كانوا يناصرون بهيم ، فان العنصر
هذه المفاهيم ثابته على ييب المال كما سيفصله وقد تفق بالكيه مع
الحقيقه في جعل الدروب من مفاهيم بعبلة وافق الشافعية والحنابلة
والربديه ونشيعه على حوار انتعاش بسبب الغرايه من لسبب أو الولاء
أو المظلم بين ارحل و ارحل على ساصر كما قال فقهاء الشيعة ونص
لحنابلة على محالعه حد احكم ومن مدعيهم الماعله عند الفقهاء بعبلة
سبب بعبلة وندي نسل اليه ما ذهب به لحنفه واماكنه من حيث
وحوث البديه على السيوان و العصبه كما قال اماكنه بوحوب لدة على
اصحاب الحرف والتقاتب ان عنه هي الساصر واسعاون ويقابل الديوان
في زمانا المؤسسات والدوائر العامة التي تسمى اليها الموظف الجاني ،
ولا خرج على المؤسسة هي ملزم بدفع لدة لا حد من باب انواسة
وسعاون كما أمر الله تعالى - واندرى وضعه الارحام وهذا كله من باب
انواسة ساعاون (٩٣) وذكر الدكتور الباهي انها وضعه بالحدانة لانه
وحيب العونصر على هيئات والمؤسسات (٩٤) ونحن نقول ان حد الاتجاه
هو من مبادئ شريعة لهر وسيفصل الاراء الحديثه في عاقبه العصر
الحديث في بحثنا عن يدفع التعويض .

(٩٣) انظر احكام القرآن لخصاص ج ٢ ص ٢٢٧ . ٢٧٣ .
(٩٤) الوجيز في النظره العامة لصلاح الدين الباهي ج ١ ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

المبحث الثاني

أدلة مشروعية تحمل العاقلة الدية

يستدل الفقهاء على إيجاب الدية على لماقنة بالإحاديث التي أثبتت مشروعية دية المحبين لأن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم أوجب دية محبين ومنها ما رواه البخاري في صحيحه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتلت امرأتان من هذيل فربما أحدهما الأخرى بحجر فعندنا وما في نطفها فاحصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فعصى أن دية حبسها غرة عند أو وليدة وقضى بده المرأة على عاقلها) (١) .

وقال النووي في تعليقه على هذا الحديث (حصل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المفعولة على عصبة ثقاته) هذا دليل لما قال الفقهاء أن دية الخطأ على لماقله إما تحصر بعصبات القتلى (٢) وقد اعتمد السرخسي على رواية مشابهة لهذا الحديث (٣) .

وروى الصحاك في دناكه (حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا أبو عاصم عن ابن حزم عن بن رسر عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (على كل بطن عقولة) (٤) .

وروى الصحاك أحاديث أخرى في هذا الباب (٥) . وقد أمر لرسول الله الصلاة والسلام المهاجرين والأنصار أن يعاقبوا فيما بينهم ، قال (صحاك) : حدثنا عماد بن العزم عن جراح عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حذاف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً للمهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقبتهم ويعتدوا عديتهم المعروف والإصلاح بين المسلمين (٦) وذكر رواية عن ابن عباس مشابهة لهذه الرواية .

(١) انظر صحيح البخاري ص ١٣ - ١٥ و ٩ .

(٢) انظر صحيح مسلم ص ١٧٨ - ١١ .

(٣) انظر الميسوط ص ٦٥ .

(٤) انظر الدييات ص ٧٤ و ٧٥ .

(٥) انظر الدييات ص ٧٥ .

(٦) انظر الدييات ص ٧٤ .

وهذه الأحاديث مخصصة لعموم قوله تعالى (ولا ترور وأزره ورر
أحسرى) *

فإن لتوكدني ، وتحميل عاقبه بديه ثابت بالنسبة وهو اجتماع
أهل العلم كما حكاه في الجمع وتضمن العاقبة مخالفة لظاهر قوله تعالى
ولا ترور وأزره ورر أحسرى - فيكون الإحاديث عاقبية بتضمن معاقبه
مخصصة لعموم الآية ، في ذلك من المصلحة ، لأن تعالى في أحد تآويله
لاوشك أن تأتي على جميع ماله لأن مدح الخط لا يؤمن ولو ترك
بغير تفريق لا يهدر دم المقتول (٧) *

وما دما في تحت الآية أي أوجب مسروعه تحصيل العاقبة البديه
فإن من المستحسن أن يذكر ما ورد من خلاف سسر في عدم تحمل معاقبه
البديه والرد عليه وهو خلاف جماع الدعا بماله بخلاف ينحصر في
وحيين :-

الوجه الأول - وجود حديث ينسب بعض معاصيها للأحاديث التي
أوجب تحمل المعاقبة البديه وهي هذه الأحاديث *

١ - عن أبي رمه قال (خرجت مع أبي حمي إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرائت برأسه رذع حيا ، وقال لابي هذا بك ، قال
نعم ، قال إنما إنه لا حيي عليك ولا تحي عليه وقرأ رسول الله عليه
الصلاة والسلام ولا ترور وأزره ورر أحسرى) * روه أحمد وأبو
دود (٨) *

٢ - (وعن أبي مسعود قال - قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ولا يؤخذ الرجل بحرره إنك لا تحريرة أحسنه) رواه
المسائي (٩) *

٣ - (وعن رجل من بني بربوع قال (دعا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجهكم أنيس فقام إليه الناس فقالوا يا رسول الله
مؤلا ، رو فلا ، لدي ، ودا ، فلا ، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام ،
لا تحي نفس على نفس) رواه أحمد والمسائي (١) *

(٧) انظر نيل الاوطار ص ٩٢ ج ٧

(٨) انظر نيل الاوطار ص ٨٨ ج ٧

(٩) انظر نيل الاوطار ص ٨٨ ج ٧

(١٠) انظر نيل الاوطار ص ٨٨ ج ٧

هذه الاحاديث ظاهرة يعجب الدية على لجاني ولكن معنى الحديث
 اول منها يقتصر بآراء الورد وورد من تحمل الدية مع المعاملة فيكون
 هذا الحديث معصفاً لاحاديث العامة التي منه تحمل لعاقلة الدية .
 والحديث الثاني ولما ثبت يدل على عدم تحمل احد عقوبة غيره والدية
 بحسب في الفعل الخطأ وشبه العمد عند بعض الفقهاء وليس ايحائها على
 حاملة من باب العقاب بل من باب لرفق واساخر وحرصاً على عدم هدر
 دعاء المسلمين ، (ابن اسودكي) (و) نحصل انه قد تعارض ههنا عموم
 لان الاحاديث العاصية بصاحب لعاقلة هي اعم من الاب وغيره من الاقارب
 كما سلف . ولاحديث المذكور هي اعم من حيايه لعمد وانحفاً وقد قيل
 ان ما يحمله العاقلة في حيايه الخلف والعمامة ليس من تحمل عفووه
 الحيايه واما هو من باب انصرة والمعاصدة فيما بين الاقارب فلا معارضة
 بين هذه الاحاديث وحديث صاحب المعاملة (١١) .

الوجه الثاني - معارضة ابو بكر لاصم بآراء حيث انه نص على
 عدم تحمل العاقلة الدية وقد رأينا من المستحسن ذكر دله وورد عيها .
 استدل ابو بكر لاصم بالدلة عليه وعليه بها -

١ - قال الرازي (قال ابو بكر الاصم وجمهور الخوارج بديه وحسب
 على القاتل قابوا ويد عليه وجوه ن قوله (تحرير رقة مؤمنة) لا شك
 انه يعجب لهذا التحرير والايحاح لابد منه من شخص يحب عليه ذلك
 الفعل واندكور قبل هذه الآية هو العائن وهو قوله (ومن قبل مؤمناً
 خطاً) فهذا الترتيب يوجب لمطمع ان هذا لتحرير اما اوحه الله تعالى
 عليه لا على غيره) (١٢) .

٢ - (ان هذه لعاقلة صدرت على مسيل الخطأ ولكن بفعل بخطأ
 فاسم في قيم استلغات وروش الحمايات مع ان تلك الصدمات لا تحب الا على
 المذنب فكذلك ههنا) (١٣) .

٣ - (انه تعالى اوجب في هذه الآية شيتين بحريز رقة مؤمنة
 وسليم الدية الكاملة ثم بعد الإجماع على ان التحرير واحب على العاني
 فكذلك الدية تحب ان تكون واحب على العادل ضرورة ان المظلم واحد في
 الموصفين) (١٤) .

(١١) انظر نيل الاوطار ص ٨٩ ج ٧ .

(١٢) انظر مفاتيح العقب ج ١ ص ٢٨٧ ج ٣ .

(١٣) انظر الرازي ص ٢٨٧ ج ٣ .

(١٤) انظر الرازي ص ٢٨٧ ج ٣ .

٤ - (١) العاقبة هم يصدر عنهم حذره ولا ما تشبهه بحذره فوجب
 لا يرميهم سيء القرآن والحذر من الغرابة فعوله تعالى (ولا تروروا
 در. أخرى) وقال تعالى (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقال تعالى
 (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) واما الحذر في ذوي ان انا رخصة
 دحرى على لسي صلى الله عليه وسلم ومعه انه فعاب عليه صلاة ولسلام
 (من هذا) فقال سي (انه لا يحيي عبيد) لا يحيي عليه (ومعلوم
 انه ليس المقصود منه الاحبار عن نفس احبائه واما المقصود ببيان
 ان حذرك لا يعمد الى ذلك وبالعكس وكل ذلك يدل على يجب لده
 على (الجاني اولى من ايجابها على الغير) (١٥) .

٥ - ان المقصود يدل على ان ما لا سبب مقصوم وانه لا سبيل
 رخصه ان حذره منه قال تعالى (لا تاكلوا اموالكم سيكم بالباطل الا ان
 تكون تجارة عن تراض) و يجب ابدنه على العاقبة تشبه بالحذر الواحد
 ومثل هذا لا يخصص النص القرآني (١٦) .

وقد عرّف سرحسي ، الكاسبي من نهاء الحجة بعض من أدلة
 ابي بكر الاصم (١٧) . هذه هي أدلة ابي بكر الاصم في اجاب حذره على
 الناس دون العاقبة ومع حذره اعفاء لاحرار بها لاسباب منها -

١ - ما ذكر ، في حذره بحث من احاديث صحيحة لاسناد نصت
 عن محمد العاقبة ابدنه ليرود رواه عن عمر رضي الله عنه بوجب الدقة
 عن العاقبة ولم يخاف حذره من اصحابه فكان اجماعا (١٨) .

٢ - قال سرحسي (ان من هذا الفعل (اي العمل) بزيادة قوة
 به وديك ايضا تكون بالناصر للناصر من الناس ولهذا التناصر اسباب
 منها ما يكون من اهل الدوان وجماعهم في التسوية ومنها ما يكون بين
 عشائر واهل المحال ومن الحرف فاما يكون بين اهل من معاشرتهم
 نصرتهم فوجب المال عنهم لكون احرا لهم عن عنة سيئاتهم وبما لهم
 على الواحد على ابدى سيئاتهم لئلا يقع من هذه احادية هذا في شبه العهد
 وكذلك في الخطأ لا مثل هذا الامر عظم فلما سئل به المؤمن من عمر
 قصد الا لصرح استهانة وقلّة مبالاة تكون منه وذلك ببصرة من

(١٥) انظر الرازي ص ٢٨٧ ج ٣ .

(١٦) انظر الرازي ص ٢٨٧ ج ٣ .

(١٧) انظر المبسوط ص ٦٦ و نظر انداع ص ٢٥٥ .

(١٨) انظر الرازي ص ٢٨٧ ، انظر الدائع ص ٢٥٥ .

بصره (١٩) .

٣ - (اديه مال عظيم وفي احباب الكل على المقابل حجاب نه فاجب
سرغ ذلك على العاقبة دفعاً لضرر الاحباب عن مقاتل كما أوجب العفة
على الاقارب نظرياً الصلة لدفع سرر الحاجة ولهدأ أوجب عنهم مؤحلاً على
وجه يعمل ما يؤدنه كل واحد منهم في كم نعم ليكون الاستيفاء في مهابة عن
التيسير (٢٠) .

٤ - ر كل واحد من أهل الناصر معرض لحريه الفعل الحط
يحدث من مساعدته مثلهما ساعد احاد في دفع ادية عنه .

٥ - ان الدية تحب حورة حسنة من الاعسار لدى قد يصيبهم بعد
من مورثهم د كان الحامي معسئ ليس بمأذر على دفع ادية ولهدأ بحملها
لعنة دفعاً بالورثة لاسيما ان كان محسب عنه يقص عليهم ورفضاً
بالجاني (٢١) .

وفال السرحسي في بهانه رده على الاصم (ولهدأ يسين ان لا يحسن
لرر أحد على غيره وانما يوجب ما يوجه على العاقبة نظرياً صلته في
الواضحة (٢٢) .

٦ - ان العاقلة فصر في حفظ سمعهاها وصعهم عن الفعل فكان
بعضهم في حفظ الفاتن دس ده حيث مشاركتهم في دفع ادية .

٧ - ان نعال يمسد على صهر عاقلة وكنه تشجع بهم (٢٣) .
ان حكم نجات ادية على عاقلة لهدأ الفعل المذكورة تؤدي الى
حفظ الدماء فيحافظ كل فرد من نداد العاقلة على حفظ الدماء ومنع سفاكها
وان كانت خطأ مايتك عن مساعدته في دفع الحيف لدى أصاب بورثة
وكذا الحامي في مساعدته دفع ادية فعلا نه وقد تمسك لعمها تمسك
مقطع الطير نجات ادية على العاقلة حتى وصف اس عادين اصحاب
المول المحتال بالانحد قال من عادين نقلا عن معراج الدراية
ان بعض الملاحدة على حد تعمده نكو - (أي ادية) في مال المقاتل لقوله

(١٩) نظر المسبوط ص ٦٦ ج ٢٦ وانظر الدائع ص ٢٥٥ .

(٢٠) انظر المسبوط ص ٦٦ ج ٢٦ .

(٢١) انظر المسبوط ص ٦٦ ج ٢٦ .

(٢٢) انظر المسبوط ص ٦٦ ج ٢٦ .

(٢٣) انظر بدائع الصنائع ص ٢٥٥ والبحر الرائي ص ٥٥ ج ٨ .

تعالى (ولا برر واررة ورر أخرى) قلب ايحائها عليهم مشهور نسب
 دلاحيديث المشهورة وعليه عمل التصحاحه (٢٤) * ونحن نرجح ما ذهب
 به عقهاء في احباب الدينة على العاقبة ، فمما من ادله في هذا الباب *
 واما حديث ابو رمثه بعد اوردناه مع لاحاديث يشهد به في هذا
 البحث وتبين لنا ان هذه الاحاديث مخصصة في ابراء الولد والوالد عن
 حمس لده من لاحاديث العامة اني تمت مشروعية بحمل عاقلة بدية
 أو تكون هذه الاحاديث عامة واحاديث لعامة مخصصة لها أو ندل لاحاديث
 على عدم بحمل أحد حياه عمره والدة من باب التعاوي (٢٥) ويميل
 صاحب المشار الى من أوجب الدينة على العاقلة لان الخطأ يتكرر فندم
 سال لرحل كله (٢٦) ونحن لا نرى ان رأي اني نكر لاصم لان العلة من
 احباب الدينة على غير نحامي هي امواساء والتبصر والتعاقب ورفق
 بالمعنى عليه ان قد لا يستصيح نحامي ان يذبح لاسما ذا كانت لخماية
 على لاطراف ان قد نحب كثر من دله مما اذا اعدمت مافع المجسى عليه
 كدهاب سمعه ونصره وشبهه وعقله ولست هذه عهوة حرائية على غير
 نحامي كما قال تعالى ، ولا برر واررة ورر أخرى (ولهذا باب الدينة لا تصب
 على عمر انحامي ان كانت لخماية عبدا اجماعا على ما سبقت في بحايات
 في تحميها لعاقبة والذي لا يحتملها انما يحط بعد وحيث بدية امواساء
 به بسبب بعدم المقصد الحائمي قال اخصاص (اما قوله تعالى ولا
 تكسب كل نفس الا نفسها) (ولا برر واررة ورر أخرى) فلا دلالة فيه
 عن نفي وجوب الدينة على عاقبة لان الاله اما نعت أن يؤخذ الاساس
 مذنب عمره وليس في احباب الدينة على العاقلة احدهم مذنب نحامي اما
 عددا على العاقل وامر هؤلاء اقوم بالشؤول معه في تحميلها على وجهه
 لمواساة من عمر ان ذرمة ذنب حياه وقد أوجب الله في اموال الاعساء
 حقوق لضعفاء من عمر الراحم دما به مدونه بل على وجه المواساة وامر
 بصدقة الارحام بكل وجه امكن ذلك وامر سر الوالدس وهذه كلها أمور
 مدبوق اليها لمواساة وصلاح ذات النفس وكذلك أمر العاقلة بتحصيل
 الدينة عن قاتل الخطأ (٢٧) *

(٢٤) انظر ابن عابدين ص ٤١٠ .

(٢٥) انظر سبل الاسلام ص

(٢٦) انظر تفسير المنار ص ٣٣٧ .

(٢٧) انظر احكام القرآن - ج ٢ ص ٢٧٢-٢٧٣ .

المبحث الثالث

مدى التزام العاقلة بنحمل الديار والارث وشروطه

نفسه :-

١- كانت اعنه من تحمل العاقلة اذنة هي العاقر ونساصر فعند حدود اشرعيه لاسلامية احكامات لسي تحملها العاقلة والتي لا تحملها . كما سيثبتين لنا من هذا البحث .

٢ - عند العنفة - تحمل العاقلة عند فناء الحنفية الدية شروط منها

٣ - بتمام نصفه العمد في الحنفية فحمل لخط وشبه لعمد ومجرى خط ونقل نسب ولا تحمل دة عمد لان الحنفى لا يسحق الرضى لافدعه على هذا الفعل المحرم بخلاف خط مدى بعدم فيه العمد الحنفى . وسحمل لعاقلة دية عمده الحانان شرط علم بوبها فاصبح ولا الاعرف ولا الاقر ربحه فعل لخط لاحتياك بواظف امر مع اولياء المحنى عنه ولا الاقر حقه فاصرة على نفس المثر لا تعدى الغير وقد تبدل الحنفية بحدوث من برحبول صلى الله عليه وسلم قال لكاساني (ولا لعمد دة قبل ان اسه عمدا لانها وان وحيت بالقتل فم يجب بقتل الخط او شبه لعمد وهذا لان الحمل من العاقلة في خط وشبه لعمد على طرى فحمل على خطي . واعتمد لا يسحق الجوع وقد روى عنه عنه اشالة اسلامية قال (لا تحمل العاقلة عمدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اقرى ولا دة دون ارس بوضحه) (١)

وبجب دية العمد في حال حيا كما لو قتل دة اسه مثلا (٢) وسحمل عاقلة حياته العصي وحبوب سواء كانت عمدا أو خطأ وذلك لان الصبي والمجنون عمدهما وحصصهما سواء وتحمل العاقلة حياته بصبي والمجنون اد كانت على نفس واد دة نفس ، لكن بشرط في لحاة على ما دون نفس ان لا تكون اقل من نصف عمر اذنة لان هذا مبلغ سيرة لا شق

(١) نظر مدفع الصبايح ص ٢٥٥ . وانظر درر احكام في عرر لاحكام

ج ١ ص ١٢٥ وانظر المختار الهندى ج ٦ ص ٨٩-٩٠

تخرج الحديث ج ١ في نصب راية صفحة ٣٢ (قال عليه

السلام لا يحمل العواقر عمد ولا عمد ولا صلحا ولا عتقا ولا

على الخاسي حملة وقد سددوا برويه عن إمام علي (رضي الله عنه) (٣) .
 ونص أريمني على تحمل عاقبة حيايه عند الصبي والمحبوب دون من غيرهما ورفق
 بغيرهما من أصل الموحه هما زهد استوى عدهما وحفظهما ولا يخرجهما
 من مروت ولا يجب عليهما غارز لا فعل الصبي والمحبوب كفعل بغير
 - يقرب على غيره (٤) - ونص الكسائي على عدم تحمل العاقبة ذيه
 حمداً أو سقط انقصاص بشبهه (٥) ونص بغيره بدين بن الحسن على
 عدم تحمل عاقبة ذيه حمداً أو سقط انقصاص بشبهه ولد بذيه
 بوجه نسب الصبي (٦) جاء في نهديه : قال : وإن عمد سقط انقصاص
 ذيه بشبهه فذيه في مال الغافل وقد عرص بن عابدين قولاً مخالفاً لآيه
 نص على تحمل العاقبة ذيه حمداً أو سقط انقصاص نسب الغافل وأ
 راجح بن عابدين حد القول عاقبة حمهور لقنها () وقد عرص
 انقصاص ربي لأورعي وهو مخالف ما ذهب إليه الأحادف ، جاء في
 حكم بقرآب (وقد لأورعي هو في مال حادي قال : م منع ذلك ماله
 حمل على عاقبة وكذلك د نسب المراه زوجها فعمده وبهما ماله اولاد
 ذيه في مالها خاصة وب م يمنع رث مالها حمل على عاقبتها (٧) .

ما دون ارش الموصحة قبل ما انقصف رحمه الله روى حمداً
 انحدث ابن عباس موقوف عليه وموقوفه موقوف بدم ومن نهديه
 محمد بن الحسن والمرفوع غريب وليس احديث روى الموصحة
 ولكن خرج ابن بن سبه في مصنفه عن حمي قال لا يحمل العاقبة
 ما دون الموصحة ولا يحمل حمداً ولا يصفح ولا لا يعرف نهيه
 واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الصبي قال اربعة نسب فيمن
 عمل على لعاقبه وانما هي في ماله خاصة لعهد ولا يعرف واصبح
 والملوك نهيه واخرج عن الرعري قال اعهد وسبه اعهد
 ولا يعرف واصبح لا يحمله عن لعاقبة هو عليه في ماله) .

- (٢) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٦ .
- (٣) بن عابدين ص ٢٧٦ وانظر نصب النرية ج ٢ ص ١٨٨ وانظر
 درر الاحكام في غرر الاحكام ص ١٠٨ وانظر لبحر ارائق ص ٣٨٨ .
- (٤) انظر تبيين الحقائق ص ١٢٩ ج ٦ .
- (٥) انظر بدائع الصنائع ص ٢٢٦ .
- (٦) انظر ابن عابدين ص ٤١٢ .
- (٧) انظر احكام القرآن للخصاص ص ١٨٤ ج ١ .

ويستدل الجمعيه في الرد على الاوراعي بادلة منها
اولا - استدلوا بقوله تعالى (من عمى له من اخيه شيء فبسيه
بالمعروف ودا اليه باحسان) اد لا يصح للعاقلة في هذه الايه الكرنيه
وهذا فان دية العمد تجب في مال الجاني *
قال خصاص (ليس بمعاذ ذكر في لاية واسا فيها ذكر الوصي
واقبل) (٨) *

ثانيا - ويستدل جمعيه بهذا بدله من السنة النبويه وبروايات
عن بعض الصحابة وما رآه عن بعض المتقدمين في عدم جعل العاقلة دية
لعمد وكذا صلح ولاقرار ولاعتراف وكذا اذا كان الجاني عليه عدا
لا يبره غيره لاموال المال لا يجب على معاذه بل يجب على محاسني
ومن هذه الادلة : -

أ - روى ابن ابي شيبة عن ابيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
عن من عمن قال لا يعمل العاقلة عدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا (٩) *
ب - عن حبان بن عامر * قال صلح مسلمون على ان لا يفعلوا عدا
ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا (١٠) *

ج - روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده في قصة فتادة بن عبد الله
بن يحيى بن زبدة - ان عمر جعل عليه مائة من الابن وعطاهما اخوته
وم يورثه منها شيئا فجعل ذلك في ماله لما كان عدا ولما سب ذلك فسي
النفس ولم يحدث عمر له غيره من تصحاة كان كذلك حكم ما دونهما
ذا سقط القصاص (١١) *

د - روى هشام بن عروة عن به قال ليس على العاقلة عقل في
عمد ولما عليهم حصد وفان عروء هذا ما كان من صلح فلا تعمله
العشيرة لا ان تشاء (١٢) - وروى زيادة كل شيء لا يقاد منه فهو في
مال الجاني (١٣) *

و - قال ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم لا تعمل العاقلة صلحا

(٨) نظر احكام القرآن خصاص من ١٨٤ ج ١ *

(٩) انظر الخصاص من ١٨٤-١٨٥ ج ١ *

(١٠) انظر الخصاص من ١٨٤-١٨٥ ج ١ *

(١١) انظر الخصاص من ١٨٤-١٨٥ ج ١ *

(١٢) انظر الخصاص من ١٨٤-١٨٥ ج ١ *

(١٣) انظر الخصاص من ١٨٤-١٨٥ ج ١ *

ولا عمدا ولا اعترافا (١٤) - وعنه ابن عابد بن الحديث الاول هو كلام لشعبي (١٥) .

وبعد ان نقل الجمعية على عدم تحمل العاقلة ذنب العمل العمى ،
نقول على تحمل العاقلة ذنب شبه العمل من الكاسائي (وان ذنب وحيث
نفس العمل لحظ و شبه العمل بحيلة العاقلة) (١٦) وقد نص
سرخسي على تحمل العاقلة ذنب شبه العمل ودعى اصحاب عامة من
علم الا بذكر لاصم (١٧) - وانهم يحتمل على تحمل العاقلة ذنب العمل
الحظا سواء كان الحظا بالفعل او القصد (١٨) .

(١٢) نظر بخصائص ص ١٨٢-١٨٥ ج ١

(١٥) نظر بن عابد بن ص ٣٢١ الذي احاده ابن العدي بن شعيب
لاساد وكذلك روايه بورده عن عمر (رحمى) كما خرجته
التسوكاني حاء في زير الاوطار (مر عمر اخرجته ايضا لشعبي - قال
حافظ وهو منقطع وفي سباده عندناك بن حسن وهو ضعف قال
شعبي فالحفظ به عن عامر الشعبي من ثوبه و مر ابن عباس
اخرجه ايضا لشعبي وضعه لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا
اعترافا ولا ما حتى سلوت وعباد ابرهري روى عنه لشعبي عن
ابي مراد عن ابيها من اهل اسببه وفي كتاب عن عبادة بن بصاة
عند اندرطلي وانصراني لا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ولا تحملوا على عاقلة من ذنب معروف شيئا وفي اسباده محمد بن
محمد بن سعيد الخطوب وهو تدب وفيه ايضا اخرجت بن بهاء
وهو منكر الحديث .

انظر بن الاوطار ص ٨٩ ج ٧ و نظر اسمي ص ٤-٧ وقال ابراهيم
في حديث بن عباس (ثبت قال انصف رحمه الله روى عنه الحديث
بن عباس مرفوعا عنه ومرفوعا فابوجه بعدم من نهاية محمد بن
الحسن ومرفوع عرب وليس في الحديث تدب بوصحة ولكن اخرج
اسمي شيبه في مصنفه عن شعبي قال لا تعدل العاقلة ما دون
ابوصحة ولا يقبل لعدم ولا الصلح ولا الاعتراف انظر بخصائص
ارادة ص ٣٢٠ .

(١٦) نظر لخصائص ج ٧ ص ٢٥٥ وسحر الزائى ج ٨ ص ٤٥٧ وانظر
التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ ص ٦٧٢ .

(١٧) انظر المسوط ج ٢٦ ص ٦٥ .

(١٨) لهداية ص ١٥٩ وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٥ .

واسرى ساسي نفس حقيقه على وجوب حمل اعاقلة ابيه و لم
يكن قد وحب عن صبح و فرار فان كسائي (قد تحمل اصلح لان
الاصبح ما وحب نفس بل بعد اصبح ولا لافرار لانها وحب
بالافرار و حمل لا نفس وافرره حقة في حقة لا في حق غيره فلا يصدق
في حق لعاقه و صدقو عقرو (٢٩) وظهر لنا ان قنهاء لحقيقه
سرسروا في تحمل العرقه ذبه لحظ و سبه بعد اصبا علم ثوب
اقبل باقرار اجناسي لان لاقر حقه فاصره على نفس امارها اسرجسي
و وافر رحل نفس حقد و سبه بعد ثاب الديق عليه في ماله في ثلاث
سبين لان اعاقه لا نفس ما يجب بالاجراف عونه عليه سلام ولا
عراق (٣٠) وافر حاصل نفس لحقد لم وجد ولي اصيل بيته
بانيه و ذبه بغيره و لم يفر وحب ابيه على لعاقه لان بديه لم يجب
بالافرار بل وحب بانيه ببا نفسي ب بقال بو لم يفر بسب ذننه
بعد حصول لسه حقه في العناري الهنديه (رحل افر بعد اعاقه ايه
فلس فلا حقه و قام اي اصيل بيته ب مدعى عليه منه نفس عده
سواءه و يقضي بانيه على عاقه وافر مدعى عليه بالنفس لا يسمع
لنفس عده بيته لان لسه سب ما نفس ثابت باقرار المدعى عليه
و حارس عده كثيره تحدث في قناري قاضي حاق (٣١) ومن هه العرص
سبين بقا حقيقه على عدم تحمل لعاقه ذبه اصيد و حملها ذيه سبه
بصيد و احقد ان ست بالبيته و ما حاقه على ما دون النفس فان ابدية
بحملها اعاقه ايضا يسقط نوعها نصف عشر ابدية والا فهي في مال
اجناسي كب نفس انكاسي (٣٢) و بحمل لعاقه حاقه على ما دون
نفس دا حاقرب نصف عشر بديه وان كسب سبب كسب سقط في نفس
لكسرب رحله (٣٣) و بشرط عدم ثبوتها باقرار اجناسي على الاستقصاء
اسابق (٣٤) .

وقد ذكر ابن عابدين قولا نفهم منه ان شرط تحمل العاقلة ما دون نفس كور الارش معدر شرعا اما لو قدر عن طريق حكومة العدل فلا تتحملها العاقلة و لا بدع لادبي نصف عشر ابيه قال (الصحيح ان حكومة العدل لا تتحملها العاقلة مضمنا في ان لعب رشي ابو صحنه) (٢٦) .

و بشرط اسات كور العامل حرا اما اذا كان العامل عند فلا تحمل عاقلة بديه جاء في هدايه (ولا تعمل لعاقلة حيايه بعد ولا ما لكرم بالمصلح او باعراف انساني لما روي ا ولاية لا ساصر بالعبد والافرار بالمصلح لا يلزم ان لعاقلة تقصير اولاية عنهم) (٢٧) واما ان كان يحسن عليه عندا فان كاتب لعقمة بدن النفس وحسب على لعاقلة بديه (٢٨) وان كانت بدن ما دون النفس لم تتحمل العاقلة هذه لعقمة بلحوق اطراف لعقمة بالاموال و بلاف لئلا لا يجب على لعاقلة بدل بكاساني (وما دون نفس من العبيد فلا تتحمل لعاقلة بالاحصاء لان ما دون النفس من العبيد له حكم لاموال ما ذكرنا فيما تقدم وبعد لا يجب فيه انقصاص وصحان لئلا ولا تتحملها العاقلة) (٢٩) .

وبشرط الربح ان لا يكون الحياة قد حدثت في دار بحرب فان ابن عابدين (وذكر لاتعاني عن الكرخي ب لعاقلة لا تعمل حياية وقعت لسي در الحرب فادية في مال الحاي) (٣) .

٤ - عند الشافعية :

اشترط الشافعية لتحمل لدمه شروطا منها اولا - عدم لصعة بعمدة بخصايه بعد بض الامام اساطمي عن عدم تحمل العاقلة دية لصل بعد بعد سقوط انقصاص حاة في الام (وادى حتى احر حياية عند لا قصاص فيها بحال مثل ان يصل دما او وثيا او مستأما لادية في ماله لا يسمى لعاقلة منها) (٣١) ويظهر ان بعض الشافعية يتشددون في عدم تحمل العاقلة العمد لانهم احسنوا فيما لو وكل رجل بانقصاص ثم

(٢٦) ابن عابدين ص ٤١٢ .

(٢٧) انظر الهداية ج ٤ ص ١٦٩ .

(٢٨) ابن عابدين ج ٥ ص ٤١٢ .

(٢٩) انظر بد نبع لصانع ج ٧ ص ٣٢٣ وانظر ابن عابدين ص ٤١٣ .

(٣٠) ابن عابدين ج ٥ ص ٤١٢ .

(٣١) الام ج ٦ ص ١١٧-١١٨ .

وبعض الشافعية في تحمل العاقبة فيه على الخط رفقاً بالضعيف (٣٨) ،
وعند الأمام الشافعي يتحمل عاقبة اختلى الخط وإن كان يفعل مسرعاً
كما هو عند الأمام في حد رجل عذب نفسه بعد ذلك على برئته (٣٩) .
وقد حذفت الشافعية أن تؤسس في حدية على أحد قول ينص على تحمل
عاقبة من ألوحى بحاله على أحد لأن حدية وقعت على نفس محرمة
وقول ينص على عدم تحمل العاقبة حدية لأن ألوحى بحدية على أحد
عقوبة إذا كان شريكاً بالحد وعاقبة يتحمل نصيباً لأكثر من واحد (٤٠)
وقد حذفت الشافعية أن تؤسس في حدية على حدية عصى وعقوبة لا
عقد حد في ذم ، وإن حد حسي وألغيت حدية حدية نصيبها عاقبة
وإن حسي عقد وقد قيل بعقوبة حدية لا حد في ذم حسي وقيل لا
بعقوبة حدية لأن الشك في حدية وسدتم بعد قضى أن يتحمل عاقبة
يحد في ثلاث سنين لم يدخل في حد بحد نصيباً له عقد في ثلاث سنين
فإنما يقتضي بديه عقد حدية لأن نصيبها حدية فلم يقتضي على عاقبة
بديه إلا في ثلاث سنين ولا يقتضي العاقبة حدية عقد حدية (٤١) ويظهر
من أن الشافعية يقولون مع حنفية في حد نصف عشر بدلة على
العاقبة لأنهم أوجبوا نحره على العاقبة ونحره هي نصف عشر بدية (٤٢) .

٣ - عقد المالكية :

يقول المالكية على تحمل العاقبة بدية مسروقة منها ، ولا بد عدم توفر
نصفه الممثلة في الحدية فإذا كان على عدا وسقط مقتضاه وحسب
بدية على بخاص كما نص الأمام مالك ، ونص الأمام مالك على عدم تحمل
العاقبة بدية أحد بعد معرف لا إذا دفعها مساعده منها عن صبيح نفس
ويجب بدية في هذه بدية حدية غير مؤجلة (٤٣) . وشرط ساسي
لا يتحمل عاقبة الحدية على أحد لوجوب العاقبة فيه (٤٤) وقد اختلف

(٣٨) انظر المذهب ج ٢ ص ٢١١ .

(٣٩) انظر الام ج ٦ ص ٨٧ .

(٤٠) انظر الام ص ١٧٧ ج ٦ وانظر المذهب ص ٢١١ ج ٢ .

(٤١) انظر الام ص ١١٨ ج ٦ .

(٤٢) انظر حاشية الجبيري ج ٤ ص ١٣٨ .

(٤٣) انظر بدو بكرى ص ٤٩٦ ج ٤ وانظر ابن عباس ص ١٩٣ ج ٤ .

(٤٤) انظر شرح التودير ج ٤ ص ٢٨١ .

المالكية الى موين فيما لو اعترف حايان بالقتل قول يصى على تحميل العاقلة الدية بشرط اقامه ولاء الدم البينة على صحة العمل من المنع وقال بعضهم بحمل العاقلة الدية اذا اقر رجلان بالقتل لان الحكم تسببت شاهدين (٤٥) . والشرط الثابت - لو اقر رجل واحد بانقل الخطأ عائدة في ماله حاء في المدونة (قال المحرومي اذا اقر رجل واحد انه قتل رجلا خطأ فاما يكون الدية في ماله) (٤٦) وبصر الدردير على عدم تحميل العاقلة الدية بعد اعتراف الغافل بالعمل الخطأ وان كان المعتوف عبدا مأمورا حاء في شرح الدردير (لا يحمل ما اعترف به من قتل أو جرح بل عي حاله عليه ولو كان عبدا مأمورا لا ينهم بمقول لرشوة من أولياء المقتول على المعتد) (٤٧) وذكر الخراسي ان شرف الدين يوجب الدية على العاقلة اذا اعترف الحاسي بالعمل وكان عدلا ثمة لا ينهم بأحد الرشوة من الورثة مع شرط فساهمة أولياء المقتول على القتل (٤٨) وقد حور الدردير تحميل العاقلة دية الخطأ في الجناية على الاعضاء بشرط ثبوت الجناية باليسه لا بالاقرار (٤٩) . وذكر ابن العربي ان الدية تحب حرا وقد حملتها العاقلة في العمل الخطأ لان الحاسي لم يرتكب اثما بخلاف العمد فقد وجب له القصاص رحر واما الكفارة فقد وجبت بالخطأ بسبب الهوان والصعير (٥٠) . وادا اصطحب الغافل مع الأولياء على أكثر من دية وكان العمل خطأ ورفضت العاقلة فذلك حار لانها مسؤولة عن تحمل الدية دون الصلح (٥١) .

وبصر لمام ماك على وجوب تحميل العاقلة الدية بحياة الصبي او المختون سواء كانت عمدا أو خطأ وادا كان المختون يصى تارة ويحن تارة أخرى وحثت الدية في ماله ب حتى حسن الإفاقة (٥٢) ولا فرق بين لصبي الممر وغيره وبشرط عدم بلوغ الدية الثلث لان المالكية لا يوجبون

(٤٥) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٥-٤٨٦ .

(٤٦) انظر المدونة الكبرى ص ٤٨٥-٤٨٦ ج ٤ .

(٤٧) انظر شرح الدردير ص ٣٨٢ ج ٤ .

(٤٨) انظر شرح الخراسي ج ٨ ص ٤٤ .

(٤٩) انظر شرح الدردير الكبير ص ٢٨٤ ج ٤ .

(٥٠) انظر احكام القرآن ج ١ ص ٤٧٤ .

(٥١) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٨ .

(٥٢) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨١ .

الدية على العاقلة إلا إذا بلغت الثلث فإن لم يكن للمسي مال ثبت الواجب ديناً في ذمته (٥٣) .

وللإمام مالك تفصيل في الأقل الذي لا تحمله العاقلة بعد نص مسي المدونة على تحمل العاقلة الدية إذا بلغت ثلث دية المحض عليه وتفسير ذلك أن المرحل إذا قطع أصبعين من أصابع المرأة وجب عشرون من الأبل ويجب هذا المبلغ على العاقلة لأن هذا الأرض يريد على ثلث دية المرأة .

وإذا سعت الدية أكثر من ثلث دية العاني حملها العاقلة أيضاً صورة ذلك أن تقطع امرأة أصبعي رجل فيجب عشرون من الأبل وتجب على العاقلة لأن هذه العشرين أكثر من ثلث دية العاني (٥٤) وقال راوي المدونة (وأصل هذا أن كاتب لحانة تمنع ثلث دية العاني أو ثلث دية المحض عليه حملها العاقلة في قول مالك) (٥٥) . وقد أحسن ابن حري المرابطي شروط تحميل العاقلة الدية بقوله (وأما يؤدي العاقلة الدية بأربعة شروط هي - أن تكون الثلث فأكبر وقال ابن حنبل يؤدي القليل والكثير ، وأن تكون من دم احتراز من صحة الممد وأن تكون عن خطأ ، وأن تثبت بغير اعتراف) (٥٦) .

٤ - عند الجنابة

يشترط في تحمل العاقلة الدية عند الجنابة شروطاً منها :
أولاً - إعدام أصمة العبدية : إذ لا تحمل العاقلة عند الجنابة دية إذا كان العمل عمداً لأن العاني لا يسحق العاقل والرفق به .
وبشرط أن لا تحمل الدية إذا ثبت القتل بالاعتراف العاني بدون الية ومفهوم الاعتراف كما ذكره المقدسي (ولا تحمل الاعتراف وهو أن يقر الإنسان على نفسه بقتل خطأ أو شبه عمداً فوجب الدية عليه فلا تحمله العاقلة لا يعلم فيه خلافاً وله قال ابن عباس والشعبي والحسن وعمر بن عبد العزيز والزهري والثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي) (٥٧) ويظهر أن العلة في عدم تحمل العاقلة الدية بالاقترار هي كون الإقرار حجة قاصرة على نفس الممر لا تنصدي إلى غيره ولا احتمال

(٥٣) انظر شرح الرسالة ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٥٤) انظر المدونة الكبرى ص ٤٨٠ .

(٥٥) انظر المدونة الكبرى ص ٤٨١ .

(٥٦) انظر قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٧٧ .

(٥٧) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٥ .

الرواقي^{٥٨} بين المقر والمعونه لهد فان ائديه يجب على المقر نفسه (٥٨) .
والشرط ثالث - لا يحمل صدقة الدية بعد الصلح ولجناية قولان في
مفهوم هذا الصلح قولان يجعل الصلح بعد اتهام القاتل بالقتل احطاً وقولان
يجعل الصلح بعد سبّار عن خصائص ان ادية في العهد قبل المقدس
(ولا يحمل الصلح ومعاذ الله مدعي عليه بقتل فيكره وبصلح المدعي
على من فلا يحمله صدقة لانه ما من سب بمصاحبه واجباره فلم تحمله
بما فيه تادي سب بآخره وقال القاضي معاذ ان صلح الاوساء على دم
يحمل في ادية والتفسير الاول ولى لا هذا عهد سعي عنه بذكر
عهد) (٥٩) . ونص الشيخ برذواي على عدم تحمل لعاقبة لانه اذا ثبت
بغير عرف حادي سواء كان اهل عهد او شبه عهد او حط وهذا شرط
تكدب لصدقة بغير عرف اهل هو صدقة من ادية عنها لروايل تهمته
ووضو المقر مع المقر (٦٠) . ونص من سبواي على هذه الاحكام مدعيها
اجماع الصحابة عنها (٦١) . ونص يحيى بن الحسين على عدم تحمل
لصدقة بديه العهد ولا يعرف الصلح (٦٢) . ولا يحمل لعاقبة الدية في
حدية عهد على ما دون النفس ان لم يمكن سبها خصائص بعموم حديث
بن عباس (٦٣) .

وقد خيلف اجابته ان قولان اد نفس من الحادي دالة مسبوحة
تم سري اخرج ان النفس ومات حادي قولان بوجوب دية على العاقبة لا
من شبه عهد وقولان لا بوجوب على اصدقه لانه اعصى بحديدة بقتل مثله
عالمها فكان كالعهد (٦٤) .

كما اجمعت الصحابة ان فريش فيما دا على الاصل عن لخصائص
وفريش اوكل احادي قبل عليه بمقتضى اوقد قال القاضي لا يحمله بصادقه
لانه عهد شبه وقال . وخطاب بصدقه لانه لم يقصد اجابة ومثل عهد
بعد خطأ (٦٥) .

-
- (٥٨) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٥ .
 - (٥٩) انظر اشرح الكسر ص ٦٥٤ : انظر الاضاف ص ١٢٦ .
 - (٦٠) انظر الاضاف ص ١٢٦ ج ١٠ .
 - (٦١) انظر مزار المسبيل ص ٣٥٥ .
 - (٦٢) انظر منتهى الارادات ص ٤٥٠ .
 - (٦٣) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٣ .
 - (٦٤) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٣ .
 - (٦٥) انظر اشرح الكسر ص ٦٥٣ .

وذا كان ابن عبد الله، والحقني صبيد، ومحبون كان يدية علي معاوية
 لا عبد القيسي وحظه سواء (١٦) وبعد ان انتهى معاوية على عدم تحمل
 معاوية دية لعبد وصبيح ولا عرف حبيب بروية عن احمد ابن حنبل
 في سنة احمد ان ابن سنان على يثاب دية سنة عبد علي بن عبد الله القيسي
 ، قال ابو بكر ولا تحمل معاوية سنة عبد وبنو في هذا الغالب في ثلاث
 سبيبي وعفي روية عن حماد روية قال بن سنان ، برعري و حارث
 والحقني وان سمرية وفائدة و و نور وعفي على بن عبد الله في سنة دية موجب
 فعل ففنده فلم يحمله معاوية كاحمد بن حنبل ولا بها روية معتصة فاستهت
 دية لعبد (١٧) ، وروية حانية تحمل معاوية دية سنة عبد قال
 القيسي (و سنة حنبل معاوية كزعم الثوري وهي صاهيرة اذهب
 روية قال القيسي والسفي والحقني وسافعي و سوي وسحق واصحاب
 ري (١٨) وقد ذكر ابو دوي عبد خلاف والصحيح (تحمل معاوية
 سنة احمد ورواية سنة لعبد (اصحاب : بري وصاحبه ناخير وحقني في
 الصبح و سوز و سوز (١٩) وقال ابن عبد الوهاب ، روية و كان سنة
 احمد بنح سنة عبد علي معاوية وهو اذهب سنة قال شامي
 والحقني (٢٠) وسند احمد علي بن عبد الله سنة عبد علي معاوية
 بقصة الامراء من حسن بن سحر ، اذهب حاشيا الاخرى وقد ذكرنا عبد في
 اذ دية حنبل لا يحمل كان سنة عبد (٢١) ، واما نقل احص
 قال اذ دية علي معاوية ولا تحمل سنة من سبي هذا لانه تحمل لكفارة
 مفردا ولا كفارة كبر من سنة ابن حنبل ثور معاوية (٢٢)

وتحمل معاوية روية محرم الخط ايضا قال القيسي (و كان سنة
 عبد و حنبل ورواية محرم يعني معاوية دية سنة عبد علي معاوية في
 ظاهر اذهب (٢٣) ، واد كذا على ما دون القيس فلا تحملها

(٦٦) انظر المصنف ص ٥٠٤ .

(٦٧) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٧ .

(٦٨) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٧ .

(٦٩) انظر الاصباف ص ١٢٨ ج ١٠ .

(٧٠) خط حاشية محمد بن عبد الوهاب على مجمع ص ٢٧٦-٢٧٧ .

(٧١) نص حاشية محمد بن عبد الوهاب على مجمع ص ٣٣٦ .

(٧٢) انظر الشرح الكبير ص ٤٨٥ .

(٧٣) انظر الشرح الكبير ص ٤٨٢ .

العاقبة اذا كانت اقل من ثلث لده واما الغرة وان ماتت الام مع الحيين
تحميت العاقبة لده والعرة وان كانت اقل من ثلث واب مائة مبردين
تحميت العاقبة دة الام وتحمل الحاي العرة لانها اول من الثلث (٧٤) *
وقد نص الامام أحمد بن حنبل على عدم تحمل العاقلة العرة اذا سقط
حيين قبل موت الام لانها اقل من الثلث (٧٥) * وحده في الانصاف (ولا
ما دون ثلث لدة ويكون ذلك في مال لحاي حالا الا عره الحين اذا مات
مع امه وان عاقبه بحمها مع دة امه) (٧٦) وقد استدل ابن صويان
برواية عن عمر (رضي) في بعدد وجوب الدة على العاقبة بالثلث (٧٧)
اذا استدل ابن صوان بدليل عفي محمله ان الاصل وجوب الصمان على
الحاي فيما كان الحاي مستحق الرق في الخطأ او شبهه لعدم وجوب
الدة على العاقبة ولكن حدد وجوبها بالثلث لان ثل من الثلث يسهل على
الحاي محله (٧٨) وقد نص بن قدامة الحلي على كلا البديلين (٧٩) * وقد
عزى لمقديسي هذا الحكم الى سعيد بن المسيب وعطاء ومالك واسحاق
وعبد العزيز بن ابي سلمة (٨٠) وقد تحمل العاقلة الدة اذا كان تقتل
بسبب وثبت عن طريق البينة لا الاعتراف وصورة ذلك ان يكره رجل
مرأة على الرضا فحمل عنه ثم تموت حتى بحيثها المحاصن بسبب
لولادة (٨١) وقد اختلف الجاهل الى فوس في تحمل العاقبة الدة أو
الارش بحاية ارجل على نفسه جاء في المقضي (وان حتى رجل على
نفسه خطأ او على امرأة فعليه راويان قال القاصي اظهرهما ان على عاقلة دية
لورثته ان قتل نفسه او ارش خدمه لنفسه اذا كان اكثر من اثنت وهذا
قول الاوراعي واسحاق لما روى ان رجلا ساق حمارة فصره فصا كانت
معه فصادت منها شطة فماتت عليه فحمل عمر دية على عاقلة وقال هي

(٧٤) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٣ *

(٧٥) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٧ *

(٧٦) انظر الانصاف ص ١٢٧ *

(٧٧) انظر متار السبيل ص ٣٥٥ *

(٧٨) انظر متار السبيل ص ٣٥٥ *

(٧٩) انظر المقضي ص ٥٠٦ *

(٨٠) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٦-٦٥٥ *

(٨١) انظر الشرح الكبير ص ٥٠٣ *

يد من أيدي المسلمين لم يصحها أعداءه على أحد ولم يعرف له مخالفا في عصره ولأنها حيازة خطأ فكان عمها على عاقبه كما لو قيل غيره (٨٢) .
 أما الرواية الثانية فقد نصت على عذر حيازة الإنسان على نفسه وقد رجحها ابن قدامة الحنبلي جاء في المعنى (والرواية الثانية حيازة عذر هذا قول أكثر أهل العلم منهم ربيعة ومالك وسوري والثقات وأصحاب الرأي وهي أصح لأن عامر بن الأكوع بارز مرحبا يوم حيمر فروح سيقه على نفسه فجاب ولم يندعه أن لسي صلى الله عليه وسلم نصي فنه يده ولا غيرها ولو وحشت لبسه لسي (ص) ولأنه حتى على نفسه فلم يصحبه غيره كالعمد ولأن وجوب الدية على العاقلة إنما كان مواساة لمجانبي وتحقيقا عنه وليس على المجاني فيها شيء يحتاج إلى الإغارة ولو أساء فيه فلا وجه لإبعاده (٨٣) أي لا وجه لإحجاب الدية على عاقلة ما هنا . وما ذهب إليه ابن قدامة الحنبلي مخالف لرأي الأوزاعي قال ابن رشد (وشذ الأوزاعي فقال من ذهب بغير العدو فعلى نفسه فعلى عاقله الدية كذلك عهدهم في جميع لأعضاء) (٨٤) وذكر بعد ذلك رواية عمر المتقدمة والتي أوجب الأرض في حيازة الرجل على نفسه

• عند الشيعة :

يشترط في تحمل عاقلة الدية شروطها أولا - عدم البصقة لعمدة أو لا تحمل عاقلة الدية الواحدة بالحياة لعمدة بعد سقوط لفصاض مولا ، بل يجب في مال المجاني . قال الطوسي (ما كان عمدا محصا لا تحمل على العاقلة سواء كان عمدا لا فصاض منه كقطع اليد من تصيب أسعد وأما مومه و سحافة وكذلك إذا قتل الوالد ولده عمدا دينيا أجماع الفرقة ، وأصل الأصل براءة دمة العاقلة ولا يجوز شتمها لا بتدليل وروى عن النبي (ص) أنه قال لا تعمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا وهذا (ص) (٨٥) .

ومن صاحب الجواهر على وجوب دية العمد وشبهه في حال القاتل إذا كان أبا ولا يرث منها شيء لأنه قاتل وإذا انعدم الورثة وجبت الدية من الأب إلى بنت المال لأنه ورث من لا ورث له (٨٦) . ومن الطوسي

(٨٢) انظر المغني ص ٥٠٩ .

(٨٣) انظر المغني ص ٥٩٠ .

(٨٤) انظر بداية المجتهد ص ٤٠٤ .

(٨٥) الخلاف ص ١٣٧ ج ٣ .

(٨٦) انظر جواهر الكلام .

على هذا الحكم وتحب اديته حالته على الخافي لان تبسيط الدية في مثل هذه حالات مفسر ان ريبيل تقني كما ذكر بطوسي (٨٧) .

وعند الشيعة لا يمهيه روايات نص على تحصيل العاقبة دية المقتل بعد راء حرب الخافي وكان مفسراً اما ان كان له مال فان اديته تؤخذ من ماله والا فعلى الاقرب فالاقرب جاء في الاستبصار (فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن حماد بن الحسن الميموني عن ابي ابي عثمان عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً مفعولاً من عرب الميمون وهم يندرون عنه قال ان كان له مال حسب اديته من ماله والا فمن الحرب فالاقرب فانه لا يظل دم امرئ مسموماً (٨٨) وقد نص على هذا الجواب ساجد سماعة ، روى هؤلاء عن ابن ابي عمير بن عاصم هذا جاء في المصنف (وذهب ابن ابي عمير الى سقوط لبعضها لا ان يبدل بموت محبة بل دعى عنه (جامع الجواهر عرب) (٨٩) .

واشترط الحنفية لا يحصل العاقبة الدية سي وجبت بسبب الاعتراف ولا اخصح ولا ما دون ارض الموصعة (٩٠) وقت الكسبي (عن ابي بصير عن ابي جعفر عنه عليه السلام قال : لا تضمن العاقبة عمداً ولا فرراً ولا صلحاً) (٩١) ، نص صاحب الجواهر على ان الحنفية بسبب يجب في مال الخافي لان الموضوع المقتل وجبت تحصيل العاقبة اديته كانت تشمل المقتل الخلف جاء في جواهر الآراء (وعاءهم ان السبب لموجب للدية يدي غير بمعنى اشترط ادي لا يوجب ضماناً لا في مال الخافي ولا يكون على العاقبة منه شيء ، عليه اطلاق الموضوع على وجه سبب اليه وحدهم صنف عمل حلقاً عنه مع ضمانه براءة ارمية عاقبة ضماناً جيداً (اذ كسر مسائل فيها حفر لشر في غير ملكه ووسع الحجر في غير ملكه) (٩٢) وقد وجب ادمي دية من صاح على غيره على حسن عينة تمام من صبيحته و قد عفا كما لو كان الخافي عليه ضمان لان هذا العمل خطأ مقصود ومقصود لا بدمية العاقبة وذكر ربنا عن المبسوط بطوسي يوجب الدية

(٨٧) انظر الخلاف ص ١٤٥ ج ٢ .

(٨٨) الاستبصار ج ٤ ص ٢٦٦-٢٦٢ .

(٨٩) انظر الروضة البهية ص ٤١٧ ج ٢ .

(٩٠) انظر شرح البصرة ص ٢٢٨ .

(٩١) انظر الكافي ج ٧ ص ٣٦٦ .

(٩٢) انظر جواهر الكلام .

في هذه الحالة على القاعدة ولا يعمل اليه لتسارع في المصلحة (٩٣) .
 وقد وجد البعض من الشيعة ذنبه اسامه ان وصل حداً يومه في مال
 نحاسي اما المصلحة فان رخصت صيباً بسمي اعمر وسقط عليه حتى
 مات وحدث لديه على عاقبتها (٩٤) . ولا يجب ذنبه منه العمد على القاعدة
 ان تحب على العاص عند الشيعة وقد اوجب لحي على لقائه الا ان صاحب
 كشف بتمام وصف هذا بقول تاديه وبحالته للاجماع بقلا على
 بحرير (٩٥) . وقد اختلف الشيعة في قوس فيما لو مات الدين و
 حرب دا كان الدين شبه عمد فون يوجب ذنبه في مال نحاسي وب لم
 يكن له مال فهي على اقرب لباس عليه والا فان سب المال يتحمل الذنب
 عنه لانه يربو ان العمد ورب ولا يجب من دريس ان هذا يقول بل
 يوجب الذنب على نحاسي موقوف ما او حرب ان يصح لا حب على
 بقائه او ييب ان لا في الحذف ووصف قول الاول مخالفة للاجماع (٩٦) .
 وقال الحريري (واما الذنب فان كان الدين شبه عمد فهي من ماله
 انما كالعمد وان كان حط محضاً فهي على القاعدة) (٩٧) ونص شيخ
 الدين على تحمل نحاسي ذنبه منه عمد وعلى تحمل معاودة ذنبه
 الحط (٩٨) . وفي صاحبه بحواهر على حد الحكم مدعي عدم خلاف
 في هذه المسألة ويجب ان يوجب الذنب على النحاسي و حرب و مات وقد
 ذكر برونه سابعه) التي يراها عن الاستقصاء كما ذكر قولاً اخر
 يحمل الذنب على سب المال اذا حرب نحاسي او مات ان جسم انما
 من هم اشتاكل من سب على سب مال ان يراها (٩٩) .
 واشترط حالت - عدم صدور حذبة من نحاسي عليه ان فصيح
 الشيعة الامامة عن عدم تحمل القاعدة الذنب د حسي الرجل على نفسه
 سواء كانت اجنبية حقا وعقداً وسواء كانت حذبة على النفس او ما
 دونها . فان علوسي دللنا بالاصل براه الذنب ، ولا دليل
 على ان هؤلاء يرمونهم بهذه حذبة شيء وايضا روى ان عوف بن مالك
 الاشجعي صرح مشه ك ما سبف ترجع السبف اليه فعليه فامسح اصبع

(٩٣) انظر الروضة البهية ج ٣ ص ٤١٩ .

(٩٤) انظر المستدرج ص ٣٢١ .

(٩٥) كشف اللثام

(٩٦) المصدر السابق .

(٩٧) انظر قلاند الدرر ج ٣ ص ٤٠٩ .

(٩٨) انظر الروضة البهية ص ٤٢٠ .

(٩٩) انظر حواهر الكلام المجلد السادس .

رسول الله (ص) من الصلاة عليه ، وقالوا بطل جهاده مع رسول الله فذكر
 ذلك للنبي (ص) فقال ما من مجاهد مات شهيدا فاعلموا ان هذا جميع
 حكمه ولو كانت اديته على عاقله ليس ذلك (١) .

٦ - عند الزيدية :

يشترط في تحمل اعاقبه ادية شروط منها اولاً - كون الجاني حراً
 او تحمل العاقبة جباية الحر ولا تحمل حدية العبد ولا تحمل اطلاق
 الاموال لان اطلاق المال في ذمة الجاني .

والشرط الثاني - لا تحمل اعاقبه حاية المسد لان الجاني
 لا يستحق الرفق بل تتحمل جباية الخطأ .

والشرط ثالث - يشترط عدم الاقرار في الخطأ اما لو اقر فله ماله
 وكذا ان صالح العاني الولي على اكبر من اللازم .

والرابع - لا تحمل العاقبة الحاية اذا كانت دون ارش الموصحة
 ليسر حمل هذا الارش على العاني (١٠١) .

وقال الصنعاني (فلو حسي رجل على رجل حيايات كثيرة بحيث يأتي
 ارشها لكل ارش الموصحة فان كانت باعمال مبررة لم تحملها العاقلة وان
 كانت بضرية واحدة نحو ان يضره شوك ويحرقه فعمل العاقلة اذ هي حيايه
 واحدة (١٢) ولدي حاله ان شبه العمد في مال العاني لان الصنعاني
 الصنعاني حمل الخطأ من شروط الحاية التي تحملها العاقلة حاله في الناح
 المذهب (الشرط الرابع من شروط العقل في الحيات ان تكون الحاية
 خطأ لانها شرعت للمواساة) (١٠٢) .

٧ - عند الإباضية :

من شروط الإباضية في هذه المسألة أولاً - لا تحمل العاقلة عمد
 الإباضية اذ لو اذمة بسبب العمل العمد وتحمل ذمة الخطأ . ثانياً - نص
 شارح النيل على ان العمد لا تحمل اذمة تواجية بعد الصلح ولا الاقرار
 او الاعتراف بل لا بد من ثبوت القتل خطأ بسبب الاقصي والمحبون
 فان العاقلة تحمل اذمة عينا وان اعتراف ولعل سبب ذلك كون الصني

(١٠٠) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٤٣ .

(١٠١) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٢-٣٤٣ .

وانظر البحر الزخار ص ٢٥٥ .

(١٠٢) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٣ .

(١٠٣) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٣ .

رسول لله (ص) من الصلاة علمه . وقالوا بطل جهاده مع رسول الله فذكر
دث النبي (ص) فقال مات محامدا مات شهيدا فاطهر ان هذا جميع
حكمه ولو كانت ابدية على عاقله لس ذلك) (١) .

٦ - عند الزبديّة :

يشترط في تحمل العاقلة الدية شروط منها ولا - كون الجاني حرا
او تتحمل العاقلة حياية الحر ولا تتحمل حياية العبد ولا تتحمل اتلاف
الاموال لان اتلاف المال في دمة الجاني .
والشرط الثاني - لا تتحمل العاقلة حياية العبد لان الجاني
لا يستحق الرق بل تتحمل جناية الخطأ .
والشرط الثالث - بشرط عدم الاقرار في الخطأ أم لو اقر فمي ماله
وكذا ان صاحب الجاني الولي على اكبر من اللازم .
والرابع - لا تتحمل العاقلة الحياية اذا كانت دون ارش الموصحة
ليس حمل هذا الارش على الجاني (١٠١) .

وقال الصمعي (هو حتى رجل على رجل حمايات كثيرة بحيث يأتي
ارشها بكل ارش الموصحة فان كانت باعول مفرقة لم يحملها العاقلة و
كانت بصرية واحدة نحو ان يصره تشوك ونحوه فعلى العاقلة ان هي حية
واحدة (١٠٢) والذي أحله ن شبه العبد في مال الجاني لان الصمعي
الصمعي جعل خطأ من شروط الحياية التي تحملها العاقلة جاء في الساج
المذهب (الشرط الرابع من شروط العقل في الحمايات ان تكون الجناحة
خطأ لا بها شرع لمواساة) (١٠٣) .

٧ - عند الإباضية :

من شروط الإبطية في هذه المسألة أولا - لا تتحمل العاقلة عند
الإباطية ادية الواحة بسبب النفس العبد وتتحمل دية الخطأ - ثانيا - نص
شارح المبين على أن العاقلة لا تتحمل الدية الواحة بعد التصحيح ولا الاقرار
او الاعتراف بل لا بد وان يتسبب فعل الخطأ بسببه الا ان يصي ولحمون
فان العاقلة تتحمل دية عنهما وان اعترافا ولعل سبب ذلك كون الصبي

(١٠٠) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٤٣ .

(١٠١) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٢-٣٤٣ .

وانظر البحر الزخار ص ٣٥٥ .

(١٠٢) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٣ .

(١٠٣) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٣ .

ان ابن حرم لا يوجب الدية في حياية الخطأ على ما دون المصن وقد ذكرنا
هذا بصورة مفصلة في موضعه .

أما شبهة بعدد قات فاضريه فيقولون نه على ما قصصناه في
قسام القتل .

يقول ايراجح - ان المستحسن من عرقنا لاراء المذهب في هذه
بحث اتفاقهم على عدم تحمل العاقلة ذية فعل الخط ان نسب الماعرف
بحائي لأحكام بواطلة مع ذياء بقول ولأن الاقرار حجة فاصره على
نفس الغير ونحن نعلم ان هذا هو من وجه ويرجح ما ذكره الجرحشي
عن شرف الدين من حيث يحمل العاقلة الدية ان كان الحائي عدلاً نفسه
بهم بسواضو مع اوصاء بقول وقد اتفق الفقهاء على عدم تحمل
عاقلة الدية ان كان المثل عمداً وسقط اختصاص بسببه او بصلح والدي
سبل الله ان العاقلة تحمل دية قاتلها كان الحائي معسراً لا بصلح
اختصاص عن الاوراعي وانعدم سب ما وفقاً بالحائي من حيث عدم
معدون بوجه عن التصريح في مقاصد اختصاص ورفقا بالثبوت ايضاً لأحكام
وجود فاضرين مهم وكن الحائي عليه بقول عنهم وقد اتفق أهل الحنفية
والمالكية على تحمل عاقلة ذية شبهة الممد اما المالكية فلا يقولون بشبه
بعدد وكن المذاهب وقد اختلفت احكامه في قويل قول يوجب الدية
في مال الحائي وهذا لقول مرجح كن سبل لما وقول يوجبها على العاقلة
وهذا ايراجح وقال تبعه الامامية بوجوب ذية شبهة لعمد في مال الحائي
ما الريدة فيخصوص عنه وجوب دية في الخطأ عندهم ونحن نعلم ان
ما ذهب اليه بعض حكامه في سبيعه من حيث وجوب ذية شبهة لعمد في
مال الحائي ذية لا يستحق ارقى . وانما هو بوجوب القصد في القتل
بحلاف المحل .

وقد كن عاقلة تحمل دية شبهة لعمد وقد محرو الحائي على فعل
لأسماء وان شبهة لعمد لا يجب فيه اختصاص ولذا قاتل يوجب الدية في
ماله رجحاً له ولما دا كن الحائي معسر فموجب الدية على العاقلة في هذه
الحالة وفقاً بالوكلاء المحي عليه ان عدم لا حصل في الاسلام ونحن لا نميل
في ما ذهب اليه سبيعه من حيث وجوب ذية تحمل نسب في مال الحائي
ان الفعل الخطأ وانسب سبب كان من حيث بقاء المقصد الحائي فكان
كل منهما بلى يارقي وانواسة وسبل ن من وجه ثلث الدية على العاقلة
في الحياية على ما دون النفس لا لاق من التبت بسبل على الحائي حمله
ما اذا كان الحائي معسراً فاما لا بسبل في من حدد نصف العشر لا سيما
في المعسر لانه لا يطبق دفعه في حسب ماضوته وفقاً به وحسباً في القضاء
على الشاخص بس الحائي والمحي عليه والله أعلم .

المبحث الرابع

كيفية التزام العاقله في دفع الديه والارش

١ - عند الخفية :

انظر اعفها ، خفية على وجوب دية مؤحده في ثلاث سمين ن كانت دية كاملة في كل سبه لب وان كانت لدية ابواحه تيسر وحتت في سمين وان كانت لبنا واحد وحتت في سبه واحده ، وقد استعمل سرحسني بقضاء عمر (رضي) جاء في الميسوط (دعنا على عمر بن لخطاب رضي) انه اول من فرض اعطاء وحتت دية في ثلاث سمين الثلث في سبه وحتت في سمين وسمين في سمين وقد سب لعاقل بعدا التاجيل في جميع دية في ثلاث سمين و به مسوي في كل ثلث في سبه ولما ثبت لعاقل في ثلث دية في سبه حده سب في اعراض ذلك الثلث مما يكون في دية اعراض بضعين سمين وكذلك احث سمين لث لعاقل حبيبه سبه الدية ، فكذلك في عاصه (١) ومن كاسمي على حد الحكم وقد عره الى اجماع صحبه لار عمر رضي) ا قضى بادية مؤحده في ثلاث سمين م بصر من دية حد من عداقه رضي لله عنهم وقد تحب دية في سبه وحده وصوره ذلك ان دية دا وحتت على اهل لديوان وحتت من اعطاه و بمره في كل سبه عده ، وحده فان اعطيه ثلاث عطا وحتت الدية كنها في سبه وحده من هذه العطا وتاجر الدية اى كسر من ثلاثة سمين او بأحرب عطا ام دا وحتت لدية على العشيرة فلا يريد بأحبل ولا من عن ثلاث سمين وحتت الدية مؤحده في مال لعائن ان ثبت لقبل بمره له بصدقه العاقبة (٢) . وجاء في البحر الرائق (قال خرجت لعاقل في اكم من ثلاث سمين أو اول أخذ منها لحصود المقصود لان نقصود السخيف وقد حصل) (٣) ولا تكون التأجيل ان كانت لدية ابواحه ودر ثلث الدية أو أقل من ذلك لان عمر رضي الله

(١) انظر الميسوط ص ٨٤ ح ٢٦ وانظر ابن عابدين ص ٤١١ . وانظر

البحر الرائق ص ٢٨٨ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ص ٥٦ .

(٣) انظر البحر الرائق ص ٤٥٦ ح ٨ .

عنه جعل ابيه الكاهن في ثلاث فؤاح الى سسين اذا كانت ثنتين والى سنة
 دا كانت ثلث او اقل منه (١) - وعده القاعده في الناحيل محصصة في
 مجموع ما يجب على التعاقد ان كان القاتل واحدا اما لو كان يقتل أكثر
 من واحد فان ابيه يؤجل وان كان ما وجب على عدله عشرينها فليس
 الكاساني قال (وكذلك كل جزء من ابيه يحمله القاعده او يحب في مال
 القاتل فذلك الجزء يجب في ثلاث سسين كالعشرة دا قبلوا رجلا خطا او
 شبه عمد حتى وجبت عليهم دية وجد فعاقبة كل منهم تحمل عشرينها في
 ثلاث سسين (٢) والفي اراء ابيه في هذه لعنة يؤجل سسين
 الاول ان المعرة من اسجين هو اسحقف عن لعنة ولا موجب اذا كان
 الواحد على اعاقبه عشر ابيه لعنة المذبح وسهولة دفعه في سنة واحدة
 ولتاسي هو ان ابيه يصعب جميعها في هذه الاحالة دا كانت مؤجلة لثلاث
 سسين تبسح او عشر عوفل سرفهم ولصناعة المذبح الذي يصيب
 لغرد منهم .

ويكون وقت ناحيل ابيه من يوم صدور الحكم على تحمل اعاقبه
 ابيه دور اسطر الى وقت حدوث الجناية (٣) وقد نص اس لطوري
 بحكمي على هذا لحكم حاء في بكلمه البحر الرائق (وبو امر ناهل خطا
 فلم يرتفعوا ان الحاكم الا بعد سسين فعصى عنه نادية في ماله في ثلاث
 سسين كان اوله المدة من يوم فعصى عنه لان الناحيل من وقت القضاء
 . سبب بالافرار ولي لانه اصعب (٤) ونصت

اعبارى الهندية على هذا حكم وان ناجر بولي في دفع الدعوى سسين
 عديدة (٥) . ود وحسب الدية على هل لدوان لم يؤخذ الدية من اصول
 موال اشركين فيه بل تؤخذ من لازرى او من العطايا (٦) . واذا كانت
 الدية وحبت بسبب قبل شبه العهد كانت مغلطة ومؤجلة في ثلاث سسين

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٢٣ .

(٥) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٧ وانظر المحرر ص ٩٦ .

(٦) نظر حاشية اس عابدين ص ٤١١ وانظر مجمع الابرار لمجلد الثاني
 ص ٦٨٨ .

(٧) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٧ .

(٨) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨٧ .

(٩) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤١٢ .

عصاء عمر في ذلك (١) . وما ذهب اليه جميعا الثوري من اتباعيين
يختلف عما ذهب اليه فقهاء المذهب الحنفي حيث انه اوجب تلثي الديه في
النسب الاولى (١١) .

٢ - عند الشافعية :

يجب اديه عند الشافعية مؤجلة في ثلاث سنين ونكهم يوحسون
اديه من يوم حدوث الوفاة دون المظن ان يوم صدور الحكم ولو مات
انقيل وادخر الوصي في النسب ان بعد سنين فلا وجب على العاقبة ان
يدفعوا بل في يديه دون تحيل جاء في الام (ان انحط فلا خلاف بين
حد عمته ب رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالديه في ثلاث
سنين (١٢) وحدث في قضى ثلاث سنين من يوم مات انقيل (١٣) ،
ومسقط ذيه شبه احمد في ثلاث سنين ايضا كما نص الامام الشافعي (١٤) ،
وما لدية لوجة سبب لفسد العمد فهي في مال لحي حاشا لان
انحاشي لا يسحق الحذف في هذه الحالة كما يبدو لنا (١٥) ويصدق
اسيرزي مع الامام شافعي في وقت حدوث حبه وان سري الجرح
الى عضو آخر وحبب الديه من يوم الانسحاب من اشيرازي (وان كان
دية طرف فب لم يسر عسرت اده من وقت لجماله لانه وقت الوحوب
وب سره ان عضو آخر عسرت المدة من وقت الاندخال لان اجابة لم تعف
فاعسرت اده من وقت الاسقرار (١٥) ورجح هذا القول الشريبي
سبعيني (١٦) - ولا يسقط اديه كتاب اهل من اثلث عندهم (١٧)
ونص الشريبي على لمسقط من عضو خلاف (١٨) . وادان قتل الرجس
اسين خطأ فسلط ذيهما على لعاقبه في ثلاث سنين ايضا كديون المصنف

(١٠) نظر الهدية ج ٢ ص ١٥٩ وانظر ندر الاحكام ص ١٢٥ .

(١١) انظر الجصاص ج ٢ ص ٢٧٤ .

(١٢) انظر الام ج ٦ ص ١١٢ .

(١٣) انظر الام ج ٦ ص ١١٢ .

(١٤) انظر الام ج ٦ ص ١١٢ .

(١٥) المذهب ج ٢ ص ٢١٢ .

(١٦) مفتي المحتاج جزء ٤ ص ٩٨ .

(١٧) المذهب جزء ٢ ص ٢١٢ .

(١٨) مفتي المحتاج جزء ٤ ص ١٩٠ .

- جان جنبها وفيل نوصل اندمان الى صلب سينين في هذه نسخة (١١)

- عند المالكية :

لا يحدف فيها ما يكتبه عن غيرها بحقيقته واشتقاقية في وجوب تقسيط ائدته على عاقلة اذا كانت تسر من بطن ما اذ كانت ثبتت واول من ذلك فحب في سنة واحدة (٢) وقد يؤجل من لو حب على لعاقلة في ثلاث سنين ايضا وان تسر من دمه بعد ان يوصل حبله مسسبي عاقلة ثلاثة رجال حلقا جاء في شرح الدردير (٣) ان رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلة ثلاث ديات سخم في ثلاث سنين (٢١) ومشهور عند المالكية ان وقت وجوب ائدته يوم صدور الحكم سواء كان لمحبوب ورجلا و امراه مسلمة او ذميا حرا وعبداء . وكذا انجات الواتعة على ما دون انفس ويحل كل سخم في آخر الحول (٢٢) وبحسب ائدته من يوم الحكم بها لا من يوم اقتل على مشهور (٢٣) وقد اشرك جماعة في قبل رجل حقا فسطت بذات على اعوافل وان كان لراغب عشرة (٢٤)

٤ - عند الحنابلة :-

لا خلاف بين ائدته في كون لديه مؤجله في ثلاث سنين معصدين على قضاء غير وعني رضى الله عنهما كما حكاه بن المنذر وعقبة المقدسي ويكون حلول ائدته من يوم حدوث الفعل لا من يوم حكم لحكم بها (٢٥) . وقد نقل لما المقدسي راي بعض من الخوارج يدعي بعض على عدم تقسيط ائدته لانه بدل صنف وم يرجح هذا المقدسي لان ائدته بخالف سبائر سبغات ولهد فلا يحب على عاقلي بن يحب على لعاقلة مواساة به والساجين ربما بالعاقلة . وقد عرى هذا الرئي الى عمر وعني من الصحابة وشيخ من السبعين منهم لشعبي وسحبي وحادثة وبو هاسم لعبد الله بن عيسى ومالك واشاعمي واسحاق وابو بور واس اشدر (٢٦) ، وهذا كان لفيل

-
- (١٩) انظر مغني المحتاج ص ٩٨ ج ٤ .
 - (٢٠) انظر شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٥ .
 - (٢١) انظر شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٦ .
 - (٢٢) انظر شرح العرش ج ٨ ص ٤٧ .
 - (٢٣) انظر الشرح الكبير للدردير ص ٢٨٥ .
 - (٢٤) انظر الشرح الكبير للدردير ص ٢٨٥ .
 - (٢٥) الشرح الكبير ج ٩ ص ٦٦٣ .
 - (٢٦) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٤٨٢ .

عند كانت يديه حاله في ماء الحاشي غير موجه لآل الديه في العمد
 بالقصاص وما كان قصاص يحب حالا كانت يديه مثله في عدم اسجيل ،
 وما شبه احمد فحب مؤجله ردها بالحاشي لعدم بعمده اعتل (٢٧) ،
 ويحب يديه في آخر الحول ونفس من يديه رادت على الثلث فان كانت
 نصف دية تقطع ايده وحب نصف في نسبه الاذن واسدس في النسبه
 الثانية وان كانت ثلثان وحب نصف في النسبه الاذن واسدس الثاني في
 نسبه ثمانية لاسس صلا وان كانت كسر من ثلثين كالخبييه
 على يديه صدق وحب نصف في النسبه الاذن ولست في النسبه
 ثابته واسدس في نسبه ثابته (٢٨) * وذكر ابو داود حواء بأجيب
 من ما راد على اسنت الا ان وقت الدفع عنده يكون في رأس كل حول (٢٩) *
 كما ونص ابو داود على ان وقت يديه الاعضاء من حين ادعاء الحرح وديه
 نفس من حين الوفاء حاله في الانصاف (و تبدأ الحول في اجره من حين
 الادعاء وفي نفس من حين ثوب هذا المذهب وعليه اكثر لاصحاب وجرم
 له في اوجيز ، وغيره وقدمه في المحرر واسطم والرعائبي وانحاوي الصعي
 والمروغ وغيرهم) (٣٠) * ونص على هذا لحكم ابن قدامة الخليلي (٣١) *
 وقد ذكر ابو داود آراء غير مشهوره في تفسيره يديه منها كون دية الخطأ
 محب في خمس سنين على العاقلة في كل سنة خمس ملاء عن لروضة *
 ومنها وحب يديه حله ملاء عن ثوب الفرج (٣٢) * واحصل الحسابه الى
 مونس فيما اذا كان الواحد كسر من يديه على لعاقلة كما لو اتلف اجابي
 حتى سمع ونصر لحشي عنه قول ينص على ايحاب ثلث يديه في كل حول
 وهذا يعني ان الديس مؤخران الى سب سنين في هذه المسئله وقول
 نص على لأجل ان ثلثه سنين وان كان الواحد اكثر من دية وعلى القول
 الاول كسر صاحب الحسابه (٣٣) * ويوصل اليديه في ثلاث سنين وان
 تعددت بقول بعدد الحياه في الخط قال ابن قدامة المتفسي (ولو وصح
 سأل ححره وواحد حجرا فمتر لهما اسباب فهلك فالدية على عواقلهن انلا

- (٢٧) حاشية محمد بن عبد الوهاب على متن المصنف ج ٣ ص ٣٧٦ *
 (٢٨) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ *
 (٢٩) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣١ *
 (٣٠) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣٣ *
 (٣١) انظر المغني ج ٩ ص ٤٩٣ *
 (٣٢) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣١ *
 (٣٣) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٣٢ *

في قياس المذهب (٢٠) ويظهر من هذه مقاعد مخصصة عند الجائز على اري من حج سفل اوجب على العاقلة ثبت اذا كانت اديه اقل من ثبت فلا يجب على العاقلة من وجه لان العاقلة لا تحمل الاقل من ثبت بده سهوية يجابه على اجاني ومن وجه آخر يجب هذه بديه حانه على احادي غير مؤجله لان الحكمة من ساجيل اسحقيف واليسير فيما يشق منه ولاقل من ثبت لا يسق على احادي دفعه حالا وصور المقدسي هذه المسألة بارسه رجان وسفلو ححر في سحيق قفل ححر احد باده وكان برمي عمد شيوخ بديه في مواهم حانه راعا وو كان لوهي حظا نوحيت اديه على العاقلة (٣) * وعند من تيمية حضور للامام ان يوجب اديه على العاقلة حالا بلا تيسير حانه في لاده (ولا يؤجل على العاقلة اد رأى لامام المصلحة منه ونص على ذلك الامام احمد) (٣٦) *

خامسا - عند الشيعة :-

يجب بديه الحظ موجه في ثلاث سنين عند الشيعة وعند استدلال لطوسي على هذا لحكم بعشاء عمر وعبي (رضي) وباحتمال اصحابه وبرحار المعروف (٣٧) ولا فرق بين بديه كدنه واساقصه في حكم المسييف قال الطوسي (بديه اساقصه من بديه المرأة وبديه اليهودي واصفرائي وسحوس وبديه حنين سرم بضا في ثلاث سنين كل سنة بينها دليلا عموم دجار سي وردت في بديه حقا في ثلاث سنين ومن يفصل) (٣٨) ويكور وب ساجل من حنين موب في افضل ومن حنين لانداه في لخرج ساري ولا سوقف لاجل على حكم بخالم وقد نقل هذا الحكم صاحب جوامع عن ابو عبد (٣٩) * وقال طوسي باستدلاله على هذا الحكم (دليل ان موجب بديه النجايه فيجب د حصلت ان تحب اديه ولا يقف ذلك على حكم الحاكم) (٤٠) *

سادسا - عند الزيدية :-

لا يختلف رأي الزيدية عن المذهب لمقدمه في تسيط اديه الى

- (٣٤) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٤٨٨ *
- (٣٥) انظر الشرح الكبير ص ٤٩٥ *
- (٣٦) انظر فتاوى ابن تيمية ص ١٧٤ ، ١٧٥ *
- (٣٧) انظر الخلاف للطوسي ص ١٤٠ ج ٣ *
- (٣٨) انظر الخلاف للطوسي ص ١٤٢ ج ٣ *
- (٣٩) انظر جواهر الكلام المجلد السادس *
- (٤٠) انظر الخلاف للطوسي ص ١٤١ ج ٣ *

ثلاث سنين ان كانت دية كاهنه وان كانت ثنتين فهي سنين والثالث في سنة واحدة وقد تؤجل الدية الى ست سنوات وصورة ذلك ان يجزي رجل على سبع ونصر رجل آخر حياته خطا فيحصل العاقلة الدينيين في آخر كل حول ست من ابدنيس واحمد اربعة عمسا : وحف ديان على اعاقلة لرحطين قول بوجب لكن عهده اسدس في كل سنة مدة ست سنوات وعهد مرحوح لاصراره بالمجنى عليه وقول نص على تأجيل الدينين في ثلاث سنين فقط أي ان عاقبه تدفع في آخر عام سنين لولي المجنى عليهما (١١) .
ونص العسسي صحناني على تعسيط مدة ثلاث سنين (١٢) كما ونص الشوكاسي على ان مصدر السجل في : مات عن عمر وعلي واجماع اصحابه ولم مرد حدب صحيح اسدس عن رسول (ص) فأجله في بيل الاوطار (ورد انه عسسي) عنه رسمه حتى يادة على العاقلة وأما اراخين فمرد رده احمر (١٣) وسبق لاماطيه مع المذهب الاخرى في لتاجيل قال السالمي في ارجوزته :-

(دفع عنه دية السجل وعنه ماورد في التأجيل) (١٤)

المقارنة والرأي المراجع :-

نص ما اتفق مذهب وسلامه على تعسيط الدية على العاقلة وكذا ان وجدت في مال المجاني اكرامل خط وقد ثبت بالاثار الحاسي من تصديق العاقلة ولم يثبت دليل نسبة اخرى وثمة اموال توجد البنش ان نسبة الاولي ومنها ما ذكره من نسبة من حد حوار حلوله ادية في سنة واحدة ونحن نصل الى هذا القول شرط افضلية التي يرد بها الامام في احكام الدية حدة عمر تعسطة وهذا القول لا سافر مع ما ذهب الفقهاء اليه لان السجل لم يثبت حدب صحيح الاسماء كما ذكر الشوكاسي بل ثبتت اعتمادا على التحصيف والتسبب على العاقلة ويصل الى القول الذي بوجب ادية من يوم حدوث الموت وقد يعسر على الاولياء احضار اسمة في الحال أو تكون احضن منهم عامت أو يكون المجنى عليه هاربا .

(٤١) انظر البحر الرضار ج ٥ ص ٢٥٦ .

(٤٢) انظر التاج ص ٣٤٥ ج ٤ .

(٤٣) انظر بيل الاوطار للشوكاسي ص ٩٠ ج ٧ .

(٤٤) انظر جوهر النظام للسالمي ص ٦٣٤ ج ٣ .

المبحث الخامس

حكم من يتحمل الدية ومن لا يتحمل الدية من أفراد العاقلة وحكم اشتراك الجاني وعلمه

١ - عند الحنفية :-

تجب الدية على العاقلة ويدخل العاقل منها في دفع الدية وهذا لقول
قول عامة المشايخ كما ذكر الكاساني (١) . وقد سدل لكاساني دليل
عقلي قال (ان العاقلة تتحمل الدية وفقاً للجاني ورتق الجاني بالعمد
أولى من رفقها عليه فمشرك يدفع الدية مع أفراد عشيرته (٢) وقد
شرط ابن عابدس اشتراك العاقل مع العاقلة ان كان من أهل العطاء اي
مشركاً في الديوان ولا فلا تجب عليه الدية بل يجب على العاقلة قال ابن
عابدس (قوله وسدل عدداً كأحدهم يعني ان كان من أهل العطاء أما
إذا لم يكن فلا شيء عليه من دية عدداً هـ) (٣) وقد استدلل الخصائص
بأدلة في اشتراك القاتل مع العاقلة منها :-

أ - استدلل برواية عن عمر (رضي) قال (روى عن عمر (رضي) انه
(رضي) قال لسلمة بن نعم حسن قبل مسلماً وهو نظن كافرًا . ان عليك
وعلى قومك الدية وم هرق من العرب واليهود منهم وهذا يدل على تمازج
انقريب واليهود ويدل أيضاً على التسوية بينهم فيما يدرم كل واحد منهم
من غير اعتبار العبي والعصر ويدل على ان لقاتل يدخل في العقل مع
العاقلة لانه قال عليك وعلى قومك الدية (٤) .

ب - وقد عرى الخصائص هذا الحكم الى كثير من اثنا عشر منهم
(مالك وابن شبرمة واللبث وشافعي) وقال لحسن بن صالح
والإبراهيمي لا يدخل فيه وزوي عن عمر بن الخطاب (رضي) وعمر بن
عبد العزيز انه يعقل معهم ، وما زوي عن أحد من السلف خلافة (٥) .

(١) انظر بدائع الصنائع ص ٢٥٥ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ص ٢٥٥ .

(٣) انظر ابن عابدس ص ٤١٢ .

(٤) انظر الخصائص ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٥) انظر الخصائص ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

ج - ومن طريق البطر قال الحصان (ب الدية اما يلزم القاتل واعاقبه تعقل عنه على جهة موضة والمصرح بواجب ان لا يلزم العاقبة لا انتهى وقد يقولون على أن ما عدا حصه لو وجد منهم لازم للعاقبة (٦) .

وقد حجب صاحب مدغم عن من يقول بان من يحمل دمه مع لعاقبه بحجة ان بقي الكلى لا يعني بقي الجزء لا بقي الكل بسبب الموازنة لا موازنة في إيجاب الجزاء (٧) وفي هدية (دالم نكح لعاقب لحظ عاقله تحب الدية في ماله) (٨) ونص إرنست على مفسط دية أهل العمد دا عما أحد لاوسا ومفسط يكون من مال العاقب في ثلاث سنين وعند دفعه تحب المفسط في سنين وتم يرجع عدا صاحب الهدية وجه قول دفعه من أهل العمد لا معنى أحد سركس وحسن دمه في سنين فبأسا عن من قصمت دمه حظ فلا تحب دمه إلا في سنين وقد رد إرنست على دفعه بقوله (وسا ان هد من مال د ولله موحل في ثلاث سنين فكذلك بعضه بواجب في المد كل بدل الطرف وهو في سنين في الشرع) تحب في ماله دمه عدا (٩) وقد تدف لإحباب على إيجاب الدية تحب على تر لعاقبه عن إيمان يقولون عن عمن خصي والمحبوب وأمره وإمالك أنهم يسو من أهل المصر قال الكاساني لا يوجد من سنين والعصبات والمحرر والمرفق لأهله تسوا من أهل أسرته (١٠) ونص أبو سعيد حامي على مشاركة صلب النساء والمحرر العاقبة دا كانوا من أهل مدون وو أسره المدون (١١) وقد أجازوا على عمو أرواح من يحمل دمه وكذا أقاربه لأن الدية على العصابة أسسمة والروح ليس من أهل العصابة (١٢) ونص ابن عابدس على مشاركة النساء والصبيان والمجانس لعاقبه سرفد كدبهم من أهل الدول وقد ناشروا القتل (١٣) .

وقد ذكر الكاساني ما يدل على مشاركة المرأة العاقبة فيما إذا كتمت قاتله وهذا خلاف لما يراه الطحاوي إذا ما يشترط ضمن يجب عليه الدية كونه

(٦) انظر الحصان ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٧) انظر مدغم الأجر في شرح ملتقى الأجر من ٦٨٩ ج ٢ .

(٨) انظر فتاوى الهدية ج ٦ من ٨٩ .

(٩) انظر الهداية من ١٦٨ .

(١٠) انظر مدافع الصنائع للكاساني من ٢٥٦ .

(١١) انظر حاشية الدرر على الدرر من ٣٠ .

(١٢) انظر الفتاوى الخيرية من ١٩٥ .

(١٣) انظر حاشية ابن عابدس من ٤١٠ .

ذكرنا بالغا عاقلا وان كان قاتلا (١٤) .

٢ - عند الشافعية :-

لا تحبل المرأة عند الشافعية الدية مع العاقلة ولا المعنوء ولا المحنوب
لأنهم ليسوا من أهل الضرر ومن شروط الرجل الذي تحب عليه الدية
من رجال العاقلة عندهم كونه رجلا حرا بالغا عاقلا موسرا كما يشترط
أعدى الدين وادى اسمي أحد لشروط المذكورة سقطت الدية عنه فإن
الشافعي (ولم أعلم محلها في أن المرأة والصبي د كذا موسرين لا يحلان
من العمل شيئا وكذلك المعنوء عدى والله أعلم ولا يحمل العقل لآخر باسم
ولا يحتملها من لعلين فسر) (١٥) نص لشرعي على هذه الأحكام وقد
استثنى أصول الحامي وكذا فروعها لأن الشافعية لا يوجبون على الحامي
شيء من دية وارث أصوله وفروع أولي من إرثه وساء على هذه القاعدة
فإن أب الحامي وإن علا وإنه وإن سفل لا يشتركون في دفع الدية مع
لعاقلة (١٦) . ويعنى كل فرد مات قبل انتهاء الحول ولا تؤخذ من تركته
كالركاة لأن ما يؤخذ منه على سبيل المواساة ، أما إذا مات بعد انتهاء
الحول فيؤخذ ما وحب عليه من تركته (١٧) والذي أحياه أن لشرعي قال
بهذا الاستثناء لأن المورث الموصى كالمدين بعد مضي الحول لأن المال المراد
أخذه يجب في ذلك لحسن فإن تأخر في دفعه فلا تسقط عنه بإرفاقه بخلاف
الحالة الأولى لعدم استحقاق المال في حال الحياة ، وأما الحامي إذا وحب
الدية في ماله ثم مات فلا تسقط عنه بل تؤخذ من تركته ، لأن سقوط
المال عن أحد رجال العاقلة بعد موته يعود إلى العلة من وجوب المال عليه
وهي المواساة فلا يست مال المال دينا عليه قبل مضي الحول ، أما الحامي فإنه
يتحمل الدية لا بصفت المواساة بل بصفت حياته (١٨) . وقد اختلف
الشافعية إلى قولين في إيراد لعاقلة عن الدية فيما إذا أريد الحامي عن
الإسلام ثم مات لمحمى عليه بسبب سرقة الحرج قبل نص على الحجاب
الدية في مال الحامي لأن سبب السرقة حصل في حال كفر الحامي ومن
شروط تحبل العاقلة الدية كون الحامي والعاقلة على دين واحد وقول يعض

(١٤) انظر بدائع الصنائع للكاساني ص ٢٩٠ .

(١٥) الام ج ٦ ص ١١٦ .

(١٦) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ٩٥-٩٦ وانظر المهذب ج ٢ ص ٢٢٨ .

(١٧) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ٩٨ .

(١٨) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٥٤ .

على إيجاب نصف الدية على العاقلة والنصف الآخر في مال الحامي وحده هذا
يعول أن الحياة حدثت وقت تفاق العاقلة والحامي من حيث وحدنة
يديه ، وقد استقرت الحياة بعد اختلاف الدين بينهما فحسبت العاقلة
النصف وتحمل الحامي النصف الآخر (١٩) .

٣ - عند المالكية :-

نص لأمم مالك على عدم دجال لسا والدية مع من تحب عليه
أبيه من عاقلة حرة في النبوة (قلت رأيت ما وجب على العاقلة من الدية
أما هو على الرجال يس على النساء ولا على لدية منه شيء عند مالك
قال نعم لا شيء على الدية ولا على النساء عند مالك) (٢) ونص على
عدم حكم الشيخ الدردير مضيها أصلي وبحوث وأحرم ، القصر (٢١)
وقال الشيخ الحرسي (عمن عن صبي ومجنون وامرأة وقبير ، لا يفعلون ،
يعني أن كل واحد من هؤلاء حمسة إذا حصل منه حياة على غير عقل
عنه أي بحرم عنهم وكل منهم لا عمن أي لا تدخل في بعاقلة إذا حصلت
أحياه من الغير) (٢٢) ، ورجل الحامي بعد ما تتحمل فرد العاقلة عند
للكفة خلاف لما نص عليه الشافعية ودا بعدد العاقلة وجب الدية على
بنت مالك وقد قال بعض شارح الحاش مع بنت المال لأنه يشترك مع
العاقلة بالتحمل وحب الدية في مال الحامي إذا بعدد لعاقلة وبنت
المال (٢٣) على ما سببته في موضعه وسرا كافة أفراد العاقلة إذا أسعى
واحد من الشروط ليس نص عليها لما كفة (٢٤) ، ولا يحسن فرد العاقلة
ألا إذا كان بالاعادة موسرا والحاشي متفق معه في حسن وتدر (٢٥) .
ونص لعدوى على شرك القاتل في التحمل مع العاقلة (٢٦) .

٤ - عند الحنابلة :-

نص ابن قدامة الحنبلي على عدم دخول القاتل مع العاقلة في تحمل

(١٩) انظر المذهب ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢٠) انظر المدونة ج ص ٤٩٤ .

(٢١) شرح الدردير ج ٤ ص ٧٨٤ .

(٢٢) شرح الخرشني ج ٨ ص ٤٦-٤٧ .

(٢٣) شرح الخرشني ج ٨ ص ٤٦ .

(٢٤) انظر قواعد من لأحكام الشريعة ص ٣٧٧ .

(٢٥) انظر شرح قواعد الأحكام الشريعة ص ٣٧٧ .

(٢٦) انظر حاشية العدوى على شرح الرسالة ص ٢٦٧ .

الدية لان ارسل صلى الله عليه وسلم أوجب الدية على العاقلة دون العاتق
ولان انقاتل بغير واحد تحمل الكفارة خاف في نفسي (ولب ما روى ابو
هريرة) ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بدمه المرأة على عاقبتها متفق
عليه وعدا قضى انه قضى جميعها عليهم ولانه فاس لم تلمه الدية فدم
لمرمة بعضها كما لو أمره لادم بقتل رجل فدمه بعينه يعتقد انه يحق فبان
مظنهما ولا الكفارة ترم لقاتل في ماله وذلك بعدل مسطره من
دية (٢٧) ونص على هذا الحكم محمد بن عبد الوهاب (٢٨) وقال
المقدسسي فمن لا يحمل الدية (ولب على فقير ولا صبي ولا راثل العقل
ولا اه أه ولا حسي مشكك ولا رقيق ولا محتلف لدين بحامي حمل شيء
من دية) عنه ان فقير يحمل من ضمن اكثر اهل علم على انه لا يدخل
لاحد من هؤلاء في تحمل الدية (٢٩) كب نص المقدسسي على تحمل العائب
دية مع حذره لان عيب حرم من لعنه وشرك مع الحاضر في
الاث والولاية فكذلك حكم في هذه المسألة (٣) وتسقط الدية عن من
ادخل بعد عي من امواد العدة قبل انتهاء الحول وكذا الحكم في لحي
الذي مات قبل انقضاء حوله لا يوجد دية من تركه لان الواجب على
مرد اعاقبه دفع المال في نهاية الحول على سبيل الموائمة واد لم يسهي
الحول حدث الفقد او الموت يعني لا يستحق اما اذا انتهى الحول فان
ما دفعه مرد العاقبة يكون ربا عليه في دمه والديون تسوقى من
روكه (٣١) وقد حلف بحمله اني فوئس في من كان فقيرا وقت الفيل
ثم استمرى آخر العدة قبل وجب الدية عليه لانه كان من اهل الوجوب
حين الفيل وقول خص على عدم الوجوب فالحق المقدسسي (فاما ان كان فقيرا
عند الفيل فاستمرى عند الحول فعلى العاصي بحب عليه لانه واحد وقت
الوجوب وهو من أهله ويخرج من هذا من كان صبيا مبلغ او محبوا
فأما في عند الحول وجب عليه كذلك وحصل به لا يجب لانه لم يكن من
أهل الوجوب حالة السب فلم تثبت الحكم فيه حالة الشرط (٣٢) وقال
بعض المحاملة بانراء الولد اذا كانت المرأة قاتلة وقول ابو موسى وابن

(٢٧) انظر المفاتيح ج ٩ ص ٤٩٧ .

(٢٨) حاشية محمد بن عبد الوهاب على من المصنف ج ٣ ص ٣٧٧ .

(٢٩) الشرح الكبير ج ٩ ص ٦٤٦ .

(٣٠) الشرح الكبير ج ٩ ص ٤٦٧ .

(٣١) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٦٦٥ .

متنجي يابراء الاولاد كافة دفلا عن انزركشي (٣٤) .

٥ - عند التسمية .

تعجب الدينة على من مات بعد اسهاد نسبه قال الطوسي (اد حال
بحول على مواسر من اهل بعض بوجهات الطائفة عليه ، قد مات بعدها بم
سقط بوفاته من تنفق بركته كالدي ، به فاب اشافعي ، وقال ابو
حيفة تسقط بوفاته - ذئيب - ب وحرته عليه مجميع عنه وسقوطه
بنونه يحاج في دليل (دلاله ح ل) ولا دلالة في الشرع على ذلك فيسعى
وحونه على ما كان (٣٤) ونص صاحب الجواهر على هذا الحكم مدعيه
اجماع الشيعه عليه اما قد مات ابي قبل اسهاء الحول والاتجب الدينة
عليه ان لا نسب من لا يستحق نسب عليه جاء في جواهر الكلام (لو مات
في أثناء بحول ففي اتوعد وغيره سقط ما سقط عليه واحد من غيره
اعدم سبباً له عليه في بعضه) (٣٥) ونص صاحب الجواهر على
سقوطه بحول العائش مع الحاضر في فرع الدينة جاء في الجواهر (بوعاد
بعض عاقلة لم يخص بها محضر خلافا لبعض العامة) (٣٦) ويظهر لما
ب شيعه لا يوجبون نسباً على العسر لان الطوسي نص على بحول الغني
وسقط في العاقلة (٣٧) ونص بدينة على العاقلة اسده (٣٨) نص
العامة ب عدم بحول المرأة وخصي ومجنون واعتبر في العاقلة ويدخل
في عاقلة ذماء ، الاولاد ، ولا يدخل الروح مع عاقلة (٣٩) وادى احواله
ب مدخل يدخل مع عاقلة لان التسمية بسجل الآباء والآباء في العاقلة
فكان احوال افضل أولى هذا من وجه ومن وجه آخر ان لشيعه يوجبون
الدية على القاتل ان اعتمد اعاقلة و كان عسماً او حيت على نسب
اب ، أم ، أو - مدخل عاين مع عاقلة - فدموه على نسب المال .

(٣٢) انظر لشرح الكبير ج ٩ ص ٦٦٥-٦٦٦ .

(٣٣) انظر الاضاف ص ١٢٠ ح ١٠ .

(٣٤) الخلاف للطوسي ص ١٤٢ ج ٣ .

(٣٥) جواهر الكلام المحدث سادس طبعة غير مرقمة .

(٣٦) جواهر الكلام المحدث السادس طبعة غير مرقمة .

(٣٧) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣٨) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣٩) انظر الروضة البهية ص ٤٤٦ .

(٤٠) انظر الروضة البهية ص ٤٤٦ .

٦ - عند الزينة والاباطية :-

لا يدخل الحاي مع العاقبة عند اريدنة كما ذكر المرتضى جاء في البحر الرضار (ولا شيء على الحاي ان كفت العاقبة د (قضى (ص) بامدنة على العاقبة) ولم يفل الحاي كاجدهم (٤١) وسرا الصبي والمحبون وامراه عن الديه لانهم ليسو من اهل اساصر (٤٢) . ومن الشيخ المرتضى على نجل الاناء والاساء اذنة مع العاقلة لان حديث ابي رمشه المقدم ذكره في اذنة نجل عاقبة بذه بن علي عدم نجل الاب الحايه وكذا لابي (٤٣) لا سرا اعانب عن اذنه بل هو كالعاصر كما بن الشيخ المرتضى (٤٤) كما بن سجع المرتضى على عدم امر الهرم لانه من اهل التناصر (٤٥) وسرا كذبة فراد العاقلة من اذنة اذا لم يعقن اتصال سبب الحاي بهم جاء في البحر الرضار (ولا تعقل العاقلة لا عن يصل سبها به لخصم لخصم لا محذور . سببه ليهم ما لم يحصل تدريج سبب ان اب جمعهم كالمثرت . د محذور كونه مهم لا بوجب قرابة كسائر بني آدم (٤٦) سرا افراد لعاقبة عن اذنة اذا اخلعوا مع الحاي من حيث كونه على غير ذن اسلاء صلا (٤٧) ودا مات احد افراد العاقبة نجل الديه في ماله ب كان اثوت بعد حصول اخل لخال المرد دفعه ان كان اثوت عن حصول الاخل فلا شيء عليه (٤٨) .

ومن الاباطية على براه امرأة والصبي والمحبون والعبد عن الديه جاء في شرح سبل (لا يدخل في عقل طفل ومحبون وامراه وعبد) (٤٩) .

٧ - عند الظاهرية :-

عن ابن حزم الامدلسي على عدم دخول القاتل مع العاقبة معتمدا

- (٤١) البحر الرضار ص ٢٥٢ .
- (٤٢) البحر الرضار ص ٢٥١ .
- (٤٣) البحر الرضار ص ٢٥٢ .
- (٤٤) البحر الرضار ص ٢٥٣ .
- (٤٥) البحر الرضار ص ٢٥٣ .
- (٤٦) البحر الرضار ص ٢٥٣ .
- (٤٧) التاج المذهب ص ٢٤٤ ج ٤ .
- (٤٨) التاج المذهب ص ٢٤٥ ج ٤ .
- (٤٩) شرح النيل ص ١١٢ ج ٨ .

على حديث عجيب لأن أرسون (ص) ثم يوجب الدية على القاتل فيه وقد قال بهذا الحكم أبو رغي (٥٠) وحبس ابن حي ثم عصى بن حرم رايه بزيه جرى من طريق مسلم دنت على أن يديه يجب على عصيه حياي وفان بن حرم في حكم برء القاتل (فصح يعيب به لا يجرم الجاني خطأ من ديه لنفسه ولا من العره سبياً) (٥١) ولا من مدحج نساء عند انطاعويه لأن بعض أوجب الدية على عصيه ونساءه لا يطلق إصطراح بعصيه عنهم ولا يصح إعرافه إلا بعض (إحصاء) (٥٢) وقد نص ابن حرم على عدم شريك المقر مع بعدله سواه تعان (لا يكلف لله نفساً إلا وسعها) وقوله تعان أيضاً (ليعتق ذو سعة من سعته) (٥٣) وقد حاشا ابن حرم المذاهب الأخرى في إباحة الدية عن العصي والمخون أيضاً لأن العصية تشمل الدخ والعصي والمخون والعافل والعرب والعاصر جاء في محلي (ويجب بعد حكم ما يجب الدية في مال العصية ولا ناسي صبيته كائناً ومخوناً وعرباً أو حاصرين ومم يوجب ذلك فيما جاء صبي أو مجنون لأن الدية إنما وجبت ببعض القرآن فيما قتله مخاطب بالكفارة وليس هنا من صفات الصبيان والمجانين) (٥٤)

المادة والرأي الراجح :-

تبين لنا من العرض الوخير أن لخصية والذكاة يوجبان الدية على القاتل مع العاقلة ومثل هذا الحكم عند شيعه استنبطوا ومن الشافعية والحنابلة والرنديه ومأهره على عدم دخول القاتل مع العاقلة * ونحن

(٥٠) المحلى ج ١١ ص ٦٧ .

(٥١) المحلى ج ١١ ص ٦٨ .

(٥٢) المحلى ج ١١ ص ٦٨ .

(٥٣) المحلى ج ١١ ص ٦٨ .

(٥٤) المحلى ج ١١ ص ٦٨ .

يميل إلى قول الجماعة وهي و فقهم لأن العبد من وجوب الدية على العاقلة
 هي السائر و يحفظ وكان القائل أولى يحفظ نفسه فتجنب عليه كما يجب
 على عاقلة (٥٥) - وقد تمق استدفعه والتكية والحدائس والشريعة
 والبريد والامامية على برء المراء والصبي وجوب لا بهم ييسو من أهل
 السائر ووب الحقيقه وجوب وجوب لصبي في عاقلة ان كان من أهل
 الديون ولا فلا وكذا على امراء ان تشارت العدل ووب الصاهرية وجوب
 لده على كل من سخطه العصاة وحر نمدل الى ما ذهب اليه جقيقة من
 حيث وجوب دية على الصبي ان كان من أهل الديون لأن عاقلة بعض
 عنه فوجبت ميساته ان كان من أهل ديون ام المراء فالرجح عندنا
 اشتر كها مع العاقلة لانها أهل لمسرح ولان العاقلة تفعل عنها اذا حمت .

المبحث السادس

المقدار الذي يحمل فرد العاقلة

أولاً - عند الحنفية :-

نص لكاساني على ثلث ثلاثة أو أربعة دراهم على فرد العاقلة ولا يحسن لأفرد على ربيع سر من عدد سبع المحدد فإن لم تكفي العشرة صم بهم لأقرب فالأقرب نساً حتى يتم تسعين عليهم بهذا الصبح المحدد قال لكاساني (إن مقدار ما سجدته بعدة من العدة فلا يؤخذ من كل واحد منهم إلا ثلاثة دراهم أو أربعة فلا يرد على ذلك) ويستصي الكاساني فيقول فإن قلت لعاقلة حتى صاب أم حتى كثر من ذلك يقسم بهم أم صرحت بمثل من السب سوء ذلوا من كل ديون إلا ولا يقسم عليهم ويدخل القاتل مع العاقلة (١) وقد احتج الحنفية في قولهم في تحديد هذا الصبح في نسبه بوحده وفي تعيين الثلاثة قول نص على أن الفرد يدفع في كل سنة ربعة دراهم وقال بعض أن الفرد يدفع في كل سنة دراهم ونسب (٢) ويحمل ابن خنوري في هذا الحكم لأنه مستوف أن محمداً حياً في البحر رقيق (٣) وأول صبح فإن محمداً نص على أنه لا يرد على كل واحد من جميع العدة في ثلاث سنين على ثلاث أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة درهم ونسب كذا ذكرنا هنا لأن معنى المصنف مرعى فيه (٤) ونص ابن عابدين على بوزج العدة سفدتم الأقرب فالأقرب وصورة ذلك كما جاء في حاشيته من عابدين (٥) فقدم لأخوه ثم بموهم ثم لأعمام ثم بموهم مثلاً - إذا كان الحاشي من أولاد الحشيين (رضى) ولم يصح لذلك صم سه قبله الحشيين (رضى) ثم بموهم فإن لم تنسح هادن عيلاً إلى صم عقيل ثم بموهم (٦) * يظهر لنا أن لخصائص يساوى بين الغريب وسعيد وأبي وأغتر معصية على حديث الرسول (ص) ورواية عمر بن الخطاب (رضى) جاء في أحكام القرآن (حديث جابر بن الحشيين (ص) كتب على نطق عموله وقال لا يؤخذ من كل قوم إلا ما بينهم يدل على سقوط اعتبار الأقرب فالأقرب وإن الغريب والمعيد في الحاشي سواء

(١) انظر بدائع الصنائع للكاساني ص ٢٥٦ .

(٢) انظر البحر الرائق ص ٢٥٦ ج ٨ .

(٣) انظر ابن عابدين ص ٤١١ .

في ذلك وروى عن عمر قال سمعته بن عويم حين قال مسلما وهو يعطيه
 ان ان عيث وعلي فوكت ، لديه ولم يترك بين التريب والتباعد منهم
 وعمر تساوى التريب والتباعد (٤) .

بابا - عند الشافعية :-

يقول الامام شافعي على ان يجب نصف دينار على العبد الواحد ده
 كان غنيا وربح دينار د كان فقيرا ودا نصف الدين من الاقل فان لم
 جماعه من العبد تترك في سرا بعير واحد و د بطوخ النقص بالنسبة
 عند مبيع الجدر سابع من ديب الحصوخ (٥) وعند سيرا لا يجب شيء
 على بعير بل يجب ربع دينار على المتوسط ونصف دينار على عسي (٦) .
 وقال الشريسي ، وقال الامام وبنو عسي عليه نصف دينار و متوسط
 ربع دينار لا يعرف في ديب نص ولا حبر ، بلهم راغوا عسي فواساه
 ويجب نصف وربع (كل منه من سات) لانه فواساه تعديق
 بحلول فترك بركاه (٧) ولا يحمل البعير شيئا من اديه
 د لا قدره له عي فواساه بخلاف يحمل البعير بحرية لا لجرية تجب
 بالمحافظة على دمه (٨) .

ثالثا - عند المالكية :-

ثم يحدد الامام مالك مائة مدين يدومها عسي أو البعير بل ترك
 لمسلح غراد دفعة خاصا ان ليسر ولمسر ، جاء في ادوية (قال مالك
 على عسي بغيره وعلى من دونه بغيره قال مالك وانما على ذلك قدر طاقة
 ساس في يسره) (٩) ونص زاوي لدونة بعد ذلك في عدم تحديد مسلح
 معين بل هو مختلف بين عسي والبعير الا انه قال ان الدية كانت تؤخذ
 من اعطاي يؤخذ درهم ونصف في كل مئة درهم (١٠) .

(٤) انظر أحكام القرآن ص ٢٧٤-٢٧٥ .

(٥) انظر الام ص ١١٦ .

(٦) انظر المهذب ص ٢١٣ .

(٧) انظر عسي المحتاج ص ٦٦ والنصي هو من ملك صواب الركاة المقدر
 بعشرين دينارا .

(٨) انظر عسي المحتاج ص ٩٩ .

(٩) انظر ادوية الكرى ص ٤٨٩ .

(١٠) انظر ادوية الكرى ص ٤٩٤ .

رابعاً - عند العناية :-

احصى الرواية عند حمد بن حبيب بعد روى المقدسي رويتين
رواية منفعة مع ما نقلناه عن المدونة لانها نصت على عدم ايحاب مبيع
محدد مدفعه لفرد من العاقلة بل يحدد المبيع من قبل الحاكم كالتفقات
ولا يجوز استحداث لان استديرات بوقعية لا مدخل للاحتياط فيها (١١)
والرواية الثانية توجب على العبي نصف مثقال لانه اقل ما يجب من الزكاة
وعلى الموسع ربع مثقال لان الاول نافع لا تنقص به يد السارق (١٢)
وذكر البعض ان المبيع محدد بنصف دينار يكرر في ثلاث سنين فيكون
بواجب على العبي دينار ونصف وعلى الموسع ثلاثة دراهم وقد اختلف
حسانة الى ثلاثة اذوال فيما لو كثر امرار العاقلة قول يحول بحاكم
يجاب الدية على من يشاء منهم بالجهاد لصعوبة التوزيع ولجميع اذ قد
يصيب الفرد الواحد فيراط واحد وقول يوجب الدية على الاعيان وقول
يوجب الدية على جميع افراد دول سطر ان صعوبه الجمع لان هذا كالارث
لا يختص به واحد دون الآخر وان كثر الورثة (١٣) وقد مال المقدسي
ان هذا القول جاء في الشرح لكثير (ولما اهم استنوا في العراة فكانوا)
سواء كما لو قلوا كالميراث واما المعلن بشهه الجمع فلا يصح لان مشقة
زيادة الواجب اعظم من الجمع ثم هذا يعلق بالحكمة من غير اصل يشهد
بها فلا يترك لها الدين ثم هي معارضة بحقه الواجب على كل فرد واحد
منهم وسهوه الواجب عليهم . ثم لا يحلو من أن يختص الحاكم بعضهم
بالجهاد أو بغير جهاد فان حصه بالجهاد فيه مشقة عليه وربما لا
يحصل له معرفة الاولى منهم بذلك فيعذر لايجاب وان حصه بالتحكيم
افصى الى انه يعير بين أن يوجب وعلى من شئت بشهوته من غير دليل
ومن ان لا يوجب عليه ولا يطير له وربما ارتشى من بعضهم واتهم وربما
اصبح من فرض عليه شيء من اذانه لكونه يرى مثله لا يؤدي شيئاً مع
السدوى من كل الوجوه (١٤) وقد ذكر صاحب الاحكام السلطانية رواية
احمد بوحنة عدم تحديد المبيع لدى يحمده الفرد من طريق جعفر بن
محمد (١٥) وقد رجح المرداوى الرواية التي توجب جهاد لقاصي في

(١١) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٨ .

(١٢) انظر الشرح الكبير ص ٦٥٩ .

(١٣) انظر الشرح الكبير ص ٦٦٠ .

(١٤) انظر الشرح الكبير ص ٦٦٠ .

(١٥) انظر الاحكام السلطانية ص ٢٥٧ .

تحديد المبلغ متى يدفعه كل واحد من فرد العائلة جاء في الإصناف
(فوه وما بعده) بل فرد من العائلة غير مقدر يمكن يرجع فيه إلى اجتهاد
المحكم (١٦) .

خامسا - عند الشيعة :-

نص الطوسي عن أصحاب نصف دينار إذا كان من وجب عليه ادية
عيا و كان متوسطا فعليه ربع دينار وتوزع على الأقرب والأقرب قال
بغوي (وأولي لأرحام بعضهم أولى ببعض) (١٧) ووجب اديه بهذا المبلغ
و كان كرت بعاقلة لأن ادية وحيت على الكثر وتخصيص قوم دور قوم
بحاج اي دليل (١٨) وقال صاحب الجواهر (أو رادف بعاقلة على ادية
ثم يخص بها البعض كما في العوائد ويمكن خلاف وقال الشيخ في محكي
المستوفى يخص الإمام بها من ثلث سهم لأن أسوريج بالخصيص يشق
ولا ريب أن الأول أي التخصيص سبب بالعدل ووافق باطلاق تعللها بالجميع
بعد عدم الدليل على التخصيص وانتمه غير صالحة بذلك) (١٩) وقد
ذكر صاحب الجواهر رأي الطوسي في إعطاء النصف على الغني والربع
على المتوسط وذكر قولاً آخر يحول المعاشي على فرض المبلغ حسب
جهاده لأن سمدر م يرد به نص من السنة (٢٠) .

سادسا - عند الظاهرية :-

لم يحدد الظاهرية مبلغا محددا يجب على الفرد من إعاقلة بل ذلك
متروك لأحوال معيشتهم قال ابن حزم (يؤخذ من تكثير كثر ومن الغليل
فليل وهذا قول أصحابنا وهو الحق) (٢١) .

سابعا - القول الراجح :-

تبين لنا أن الجحفة أوجبوا على كل فرد أربعة دراهم أو ثلاثة دراهم
وثلث في كل سنة وقال الشافعية بوجوب نصف دينار على الغني وربع

(١٦) انظر الإصناف ص ١٢٩ ح ١٠

(١٧) انظر الخلاف للطوسي ص ١٤٢ ج ٣ .

(١٨) انظر الخلاف للطوسي ص ١٤٤ ج ٣ .

(١٩) انظر جواهر الكلام م ٦ .

(٢٠) انظر جواهر الكلام م ٦ .

(٢١) انظر المحلى ص ٧٠ ج ١١ .

ديار على المتوسط ولم يحدد الإمام مالك المبلغ الذي يدعمه فرد العاقلة
 وقد اختلف الحنابلة في قولين قول مشابه لما ذهب اليه الشافعية وآخر
 مشابه لقول المالكية وقد اختلف الشيعة في قولين وقال ابن حزم بعدم
 تحديد مبلغ معين على فرد العاقلة وهذا الرجح عندنا لان التقديرات
 توقعية لا تعرف الا بالعرض وبما ان المسألة مضمرة في نص من الكتاب
 او السنة فاما الرجح ترك تحديد المبلغ الى اجتهاد الحاكم في توزيع الدية
 على العاقلة .

المبحث السابع

الحالات التي تجب الدية فيها على بيت المال

١ - عند الحفنة :-

يستحصل بيت المال حديه من لا ديوان ولا عشيرة به في ظاهر برويه
 وتحب الدية في ماله في روايه محمد بن ابي حنيفه واوراجح الاول لان
 بيت المال يرث من لا وارث له (١) جاء في عود الاحكام (من ليس له ديوان
 لا حي فعاقبه بيت المال من ظاهر الروايه وعليه المئوي كذا من الخلاصة
 وقال عصام روى محمد بن ابي يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفه
 به يحب من مال الحامي ولا يحب من بيت اهل كذا في الخلاصة (٢)
 وقد قيد ابي عابدين تحصل بيت المال دية بعدم معرفة الوارث كما لو
 كان لحامي مقيطا اما لو عرف وارثه فليديه عليه (٣) وذكر ابي عابدين
 عن القهستاني ان الحامي اذا كان اعجميا لا عشيرة له يستحصل مولييه اذا
 كان قد ولى احد بالاصر والا فعلى وارثه ثم بيت اهل لانه وارث من
 لا وارث له (٤) ويحب الدية في مال الحامي اذا تعامل المسلمون في دار
 الحرب بينهم ولم يكن الحامي من يعقل عنه لان الاصل وحوب الدية على
 التعامل وتحب على العاقبه او بيت المال من ديب ثواسمه والتعاون فان
 انعدم بيت المال وحسب الدية في مال الحامي (٥) * وقد روى ابن ماجه
 في مسنده ما يشير الى حوار عمل بيت اهل الدية بعد عدم معرفة الوارث
 جاء في سنن ابن ماجه (عن اسعيره قال قصى رسول الله صلى) بادية على
 عاقبه * عن المقدم الشامي - قال قال رسول الله صلى) انا وارث من
 لا وارث له اعقل عنه وارثه (٦) * وروى شعص ما يدل على ان بيت اهل
 يستحصل الدية بقطا قادة الحيوض الاسلامة قال من كثر (عن عبد الله
 بن عمر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد الى بني

- (۱) انظر صاوى الهندية ص ۸۷ وانظر بدائع الصنائع ص ۲۵۶ .
- (۲) درر الحکام في شرح غرر الاحکام ص ۱۲۵ .
- (۳) انظر ابن عابدين ص ۴۱۴ .
- (۴) انظر ابن عابدين ص ۴۱۴ .
- (۵) انظر ابن عابدين ص ۴۱۳ .
- (۶) انظر ابن ماجة ص ۷۸۹ ج ۲ .

في حريمه فدعاهم الى الاسلام فم تحسبوا ان يقولوا سلمنا فقولوا يقولون
صاننا صاننا فجعل حاتم بينهم صلح رسول الله (ص) فرفع يديه وقال
لهم بي ابري، بيت من صفة حاتم روي عن علي بن ابي طالب وما اختلف
من اعوانهم حتى منعة الكعب (٧) بعدا لحديث يؤيد منه ان حطاً
الامم او نانه يكون في بيت المال وقد روي ابن هشام هذه الرواية
باسنوب آخر في شيء من بعض الجواب (٨) وذكر ابن الطوري روي به
في تحمل بيت المال دية من لا عاقلة له (٩) .

٢ - عند الشفاعة :

[illegible]

(۷) انظر این گیس ص ۵۳۵

(A) انظر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ج ٤ ص ٤٠

(٩) انظر البحر الرائق ص ٤٥٨ ج ٨ .

(١٠) انظر الام ص ٨٨-٨٧ ج ٦.

(١١) انظر المهدى ص ٢١٢ .

خطؤه فلو أوجسأ في ماله أجهت له (١٢) وماء على قول الشيرازي الثاني فإن الدولة تتحمل الديات بأخطاء موظفيها * وإذا تصرف السلطان تصرفا مبيها فذلك من أرسل اليهم وحسب الدية على عوقلهم (١٣) * ويتحمل الامام دية الحسين إذا قام الحد على امرأة حبي فاحصت وسقط حبيبها لأن الامام معذ في هذه الحالة ، إذ لا يحق له أن يقيم الحد على المرأة حين الحمل أما إذا مات فلا ضمان عليه لأن الحق قتلها (١٤) * ولا يتحمل الامام ادية إذا أمر رجلا لفعل شيء يعود إلى مصلحة المسلمين فذلك الماعل جاء في الأم (فاما كل أمر ليس في صلاح المسلمين أكره لسلطان عليه رجلا فمات منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لدية من مات فيه) (١٥) ويتحمل الامام دية السجين إذا ماله عن اشرب وانطعام وكذا إذا حسبه في برد أو حر وكان البرد قاتلا المثل الحاني أما إذا كان البرد ليس قاتلا فلا شيء على الامام وقد اشترط الامام الشافعي كون السجين في برد مجردا عن ثيابه لأن التجرد عن الثياب يكون مبيها عاليا (١٦) * وهذا مبني أن فعل الامام إذا كان بظلم وأصر بأحد الرعية وحسب الدية في ماله * وإذا مات الرجل في الحدود فلا شيء على الامام ولا بيت المال إلا في حد الخمر جاء في الأم (احربنا انهم من محمد عن علي بن يحيى عن الحسين بن علي بن أبي طالب (رض) قال ما أحد يموت في حد من حدود فأحد في نفسه منه شيئا إلا لدى يموت في حد الحر فانه شيء احربناه بعد النبي (ص) فمن مات منه فدنته أما في بيت المال وأما على عاقلة الامام) (١٧) *

والراجح عندنا وجوب الدية على بيت المال لأن الامام لا يتحمل الدية إلا إذا كان فعله ظلما وإقامة حد الحر لا ظلم فيه على الرعية * وقد نص الشريسي على تحمل عاقلة الامام المرة فيما لو حافظ المرسل إليها من رسته وأحصت ولا تتحمل بيت المال ديها إلا إذا كان الموت بسبب الاحصاص أما إذا كان بسبب الخوف فلا ضمان لأن هذا الفعل لا يقتل غالبا بخلاف الاحصاص * وعند بعض الشافعية يجب ضمان

(١٢) انظر المهذب ص ٢١٢ *

(١٣) انظر الأم ص ٨٨ ج ٦ *

(١٤) انظر الأم ص ٨٨ ج ٦ *

(١٥) انظر الأم ص ٨٨ ج ٦ *

(١٦) انظر الأم ص ٨٧ ج ٦ *

(١٧) انظر الأم ص ٨٧ ج ٦ *

١٨ كانت المرأة محدرة (١٨) . ونص لاهام الشافعي على تحويل بيت المال
 دية إذا كان الحامي لا نسب له ولم يوال أحد وكذا الإجماع لأن
 بيت المال يرث من لا وارث له جاء في الام (وكل من لا يست نسب من
 اعجمي أو لفيظ أو غيره يكن له ولا فعلي المسلمين ان يعقلوا عنه لما يجمع
 بينه وبينهم من ولاية تدني وانهم يحدون عنه اذا مات ومن انتسب إلى
 نسب فهو منه الا ان بنت بينه فاصبه بما تقطع لبيته على الحقوق بخلاف
 ذلك ولا تعين النسبة على دفع نسب بالنساع) (١٩) وقد نص الشريسي
 على تحويل بيت مال دة من لا عاص له إذا كان الحامي مسلماً مسلماً
 موله (ص) (اما وارث من لا وارث له اعطى عنه وارثه) اخرج ابو داود
 والسماني وابي حبان وأما اندمي والمترد والمعاهد فلا يحول بيت المال
 دية عنهم لأن المسلم يرة الامون وما غير مسلم فما يركه من مال
 بعد موته إذا لم يكن له وارث فهو من قسم الغني كما عر الشريسي (٢٠)
 وإذا كان المتبسط مقولاً فلا حصص أصح بيت المال الدية من عاقلة العاقل
 وإن لم يعرف العاقل هدرت حصته إذا لا فائدة من أحد الدية من بيت المال
 واعتدتها له (٢١) . ونص الرعالي على تحويل بيت المال الدية في حالة افتقار
 المعادة أو ضعف من فهم وسعى التومي مع الشريسي في عدم عمل بيت
 المال الدية إذا كان الحامي غير مسلم لأن بيت المال لا يرثه بل تصير
 أمواله حيث بعد موته إذا انعدم ورثه . ونص الدية في مال لدمي وب
 مات فهي دس مستحصن من تركه (٢٢) وقد اختلف فقهاء الشافعية إلى
 فوس فيما لو انعدم بيت المال أو كان غير مسعر أو كان عاجز عن دفع
 دية قوب بوجوب الدية على الحامي لأنها تحب عليه ابتداء وهو لراحيح
 عندهم وقول لا بوجوب الدية في مال الحامي لأن الدية تحب ابتداء على
 العاقلة كما ذكر المفلسي حاء في معنى المحتاج (فان فقد) بيت المال بأن
 لم يوجد فيه شيء أو لم ينظم أمره بحيلولة الظلمة دونه أو لم ينف
 (فدية) أي الواجب أو اقامى عنه (على الحامي في الاظهر) سواء على أنها
 تمرمه دة ثم تحيلها الدولة وهو الاصح كما مر . والثاني لا سواء على
 أنها تحب عليهم ابتداء قال المفلسي (وكان سمي المغير بالاصح بدل

(١٨) انظر مقني المحتاج للشريسي ص ٨١ ج ٤ *

(١٩) انظر الام للشافعي ص ١١٧ ج ٦ *

(٢٠) انظر مقني المحتاج ص ٩٧ ج ٤ *

(٢١) انظر نهاية المحتاج ص ٣٥٣ ج ٧ *

(٢٢) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٥٣ *

الظاهر كما في الروضة وأصلها (١٣) .

ثالثا - عند الملكية :-

تجب الدية عند مهاء الملكية على بيت المال إذا انعدمت العقوبة
بشرط كون الحامي مسلما لأن بيت المال لا يعقل عن كافر قال الدردير
(ثم بيت المال ان كان الحامي مسلما لأن بيت المال لا يعقل عن كافر) (٢٤) .
واختلف في اشتراك الحامي مع بيت المال في دفع الدية الى فولى
قول يعض على اشتراكه مع بيت المال وقول يعض على وجوب لدية على
بيت المال وحده والا ظهر الاول وإن كان كلام الدردير يشوبه العوض في
هذه المسألة قل في شرحه (وعن عن الحامي بعد قوته معه أو لا محل
نظر والا ظهر الاول) (٢٥) .

وإن انعدم بيت المال فالدية على الحامي تحب مبنية في ثلاث سبب
إن كان الفعل خطأ (٢٦) . وذكر الدسوقي أن بيت المال لا يحمل جناية
الدمي لأن أهل دية مكلفون بتأسيسه ووضح الدية عنه (٢٧) . وذكر
الحرشي ما يعض عليه الدردير من حيث عدم حمل بيت المال الدية إذا
كان الحامي دميًا ويحمل بيت المال الدية عن الحامي المسلم إذا
العامة بكل مرانها فصحت على ابوابي الأعلى ثم على الموالي الأسعس ثم
تحب الدية على بيت المال دفعا بالحامي (٢٨) وقال ابن حري المرتاطي
(وتؤدي دية الخطأ عاقلة العاقل وهم محضته من الأقارب وابوابي تحبم
عليهم في ثلاث سبب فإن لم تكن به عاقلة أدب من بيت المال) (٢٩) ويعض
ابوابي على هذا الحكم (٣٠) وذكر النعمية لخطاب أن بيت المال يحمل دية
وإن وجدت العامة بشرط قلة أفرادها وعصرهم عن تحمل الدية جاء في
مواهب الحليل (ش ابن عرفة روى محمد بن مسلم من لا قوم له

(٢٣) انظر مقني المحتاج ص ٩٧ .

(٢٤) انظر شرح الدردير الكبير ج ٤ ص ٤٨٣ وانظر مختصر حبيبيل
ص ٣١٨ .

(٢٥) انظر شرح الدردير الكبير وانظر حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٨٣
وانظر شرح الحرشي ج ٨ ص ٤٦ .

(٢٧) انظر حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٨٣ .

(٢٨) انظر حاشية الحرشي ج ٨ ص ٤٦ الطبعة الثانية .

(٢٩) انظر فواين الاحكام الشرعية ص ٣٧٦ .

(٣٠) انظر التاج والاكلیل ج ٦ ص ٢٦٦-٢٦٧ الطبعة الاولى .

مستسلمون يفعلون عنه اللحى ن كانت له عاقلة قليلة م يكن فيها م
يحمل لعنتهم حمل عليهم ما يحسون والباقي على بيت المال (٣١) .
وابعا - عند الحنابلة :-

تتحمل عاقلة الإمام الدية اذا كان خطأ صادرا عنه في غير لحكم
والاجتهاد أما اذا كان الخط بسبب الحكم والاحسان فقد اختلفت الرواية
عن احمد روايه توجب دية على عاقلة الإمام لان امرأة بعث عليها عمر
(رض) م اجهضت طلب من الإمام علي (رض) أن يعصم الدية على عاقلة
والاصل أن دية وحب على عاقلة عمر (رض) وقد يكون عاقلة عمر
ببسم نقادره على دفع الدية فطلب عمر (رض) من علي توريثها على قومه
من بيت المواساة والعاور عاقلة (٣٢) ولرواية اثابة توجب الدية على
بيت المال اذا كان عاقلة الإمام شق عليها حمل الداء اذا قد تكرر الخطأ
م من قداسة الحسيني (واثابة هو في بيت المال وهو مذهب لاوراعي
واسوري وامو حيفة واسحاق لان الخطا يكرر في احكامه واحتجاده فايحاب
عنه على عاقلة بحيث هم ولله نائب عن الله تعالى في احكامه وافعاله
فكان ارش حيايه في مال الله سبحانه وتعالى (٣٣) وقد نص المقدسي
على هذا الحكم (٣٤) . وقد ذكر ابن صوبان القول الاول ويظهر منه ان
الإمام علي هو الذي حكم بوجوب الدية على عاقلة عمر (رض) كما ذكر
ابن صوبان القول الذي يوجب الدية على بيت المال لكي لا يحجب بمقابلة
لامم (٣٥) والراجح عند الحنابلة وجوب الدية على بيت المال في الخطأ
لإمام اذا قال لمردوى عن هذا الحكم (قول أو خطأ الإمام والحاكم في بيت
المال وهو المذهب وعنه اكثر اصحاب) (٣٦) . وقد اختلف الحنابلة
ان فوس في تحمل بيت المال دية من لا عاقلة له قول يوجب الدية في بيت
المال اذا كان لحامي مسلما أما الدمي فيجب الدية في ماله وقد اعتمد
اصحاب هذا القول على قصة حدثت في عصر عمر (رض) قال المقدسي
(روى ن رجلا قتل في زحام في زمن عمر فلم يعرف قاتله فقال علي لعمر

(٣١) انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٦٨ .

(٣٢) انظر المغني ص ٥١٠ ج ٩ .

(٣٣) انظر المغني ص ٥١٠ ج ٩ .

(٣٤) انظر الشرح الكبير ص ٦٤٨ .

(٣٥) انظر منار السبيل ص ٣٥٧ .

(٣٦) انظر الانصاف ص ١٢١ ج ١٠ .

أمير المؤمنين لا يطل دم امرئ مسلم فاودى دية من بيت المال (٣٧)
ومما يؤيد هذا القول كما ذكر المقدسي ودي ارسول (ص) الانصاري الذي
قتل في حير من بيت المال ولا يسلّم بركة المسلمون ان من بيت المال
برث من لا وارث له (٣٨) . والقول الثاني وحب الدية في مال الحائس
لم تكن له عاقلة مسلما أو دعيًا وقال المقدسي (والثانية لا يجب ذلك لأن
بيت المال داء عاقلة لا مهم يشق عليها حمل الديات ان قد تكثر ، خطأه
فلا يجب صرفه فيما لا يحب عليهم ولأن الفعل على العصاة وليس بيت
المال عصبية ولا هو يصبية هذا) (٣٩) .

ويرد أصحاب القول الثاني على جميع أصحاب القول الأول . ووجه
ردهم /

أ - الفعل على العصاة سواء كانوا وارس او غير وارس واداء
وحد ورث من غير العصبية فلا يعمل لهد فلا يحمل بيت المال ادية . صحة
كونه وارثا من لا وارث له د لا تلازم من الارث وتحمل الدية .

ب - ان الميت داء كان فلا ورث تكون تركته في بيت المال فشا لا
اربا ولهذا كانت تركة ادعي في بيت المال ايضا داء اعدم وارثه ولا توارث
بين بيت مال المسلمين والذمي والكافر .

ج - ان الانصاري الذي دفع الرسول (ص) دية حمما وحملة ولا
في حير كان ادعيت الدية على بيت المال من باب التفصيل لأن العاقل كان من
الكفار ولم يعرف الا يحمل بيت المال عقل الكافر (٤٠) . وقد احتلت
الحائلة الى قولس فيما لو قدمت العاقلة وتعد احد الدية من بيت المال
قول بوجوب الدية من بيت المال وقول بوجوب الدية في مال عاقل لأن دم
المؤمن لا يهدر بدمه لحالة اذا لم يحمل احد الدية وقد تمت الدية على
اقتابل اعداء وتحملها العاقلة مواساة وتعاونها فاذا اقدمت و تقدم بيت
المال رجع وجوب الدية على القاتل ولا يطل دم المؤمن (٤١) . وقول بوجوب
دية على العاقلة او بيت المال فان اقدمت فلا شيء على الحائس . وقد
رجح اس تسمية القول الاول ، جاء في الغناوى (وتؤخذ الدية من الحائس

(٣٧) انظر الشرح الكبير ص ٦٤٨ - ٦٥٠ .

(٣٨) انظر شرح الكبير ص ٦٤٨ - ٦٥٠ .

(٣٩) انظر الشرح الكبير ص ٦٤٩ - ٧٥٠ .

(٤٠) انظر الشرح الكبير للمقدسي ص ٦٤٩ - ٦٥٠ .

(٤١) انظر الشرح الكبير للمقدسي ص ٦٥٠ .

حظا عند تعدد لعائلة في اصح قولي العلماء (٤٢) . ونص ابن صويان
 عن تحمل بيت المال الدية اذا كاتب لعائلة عاجره عن الدفع او اعدمت
 وقد فاسى هذه المسألة على مسأله تحمل بيت المال دية من قتل في زحام
 كمن قتل في طوف او جمعة ولم يعرف قاتله ونص على تحمل بيت المال
 الدية بوجه كونه وارث من لا وارث له (٤٣) . ونص المرداوي على تحمل
 بيت المال الدية اذا اعدمت العائلة وهذا هو الراجح عند الحنابلة لان
 المردوي قال (ان كان مسلما حدد من بيت المال هذا المذهب قال الزركشي
 هذا المشهور في لروايتن وحرم به الحرقى وصاحب الوخير) (٤٤) . وقد
 اختلف الحنابلة في قولن في تحمل بيت المال دية المرتد قول ينص على
 وجوب الدية في مال لعاهي وهذا هو الراجح عندهم ان يسه المردوي الى
 المذهب وكان عليه جماهير الاصحاب وقول يوجب الدية على بيت
 المال (٤٥) .

خامسا - عند الشيعة :

نص العمري على ان يتحمل بيت المال دية من سقط رجل عليه شرط
 كون السقوط لم يسببه به رجل فعس كدفع مجهول مهلك ومات اما لو
 عرف لدفع لدية في ماله (٤٦) . ونص الكليني على ان يتحمل بيت المال
 لدية د كان لعاه عمدا وهرب بقاتل بشرط اعدام ماله واعدام عاقبه
 جاء في الفروع من الكافي (عن باب من غنم عن أبي بصير قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا مسلما ثم هرب القاتل فلم
 يقدر عليه قال ان كان له مال احدث الدية من ماله والا صمت الاقرب
 ولا قرب فان لم يكن له قرابة وراه الامام فانه لا يطل دم امرئ مسلم وفي
 رواية اخرى للولي بعد حسنه ودينه (٤٧) : قد نص الكليني ايضا
 برواية عن ابي جعفر من طريق أبي بصير على ان بيت المال يتحمل الدية
 د كان المحس عليه مجنونا وقد قتله الحاني دفاعا عن نفسه اما اد قتله

(٤٢) انظر مسأوى من بيعة ج ٢ ص ١٧٤-١٧٥ .

(٤٣) انظر منار السميل ص ٣٥٧ .

(٤٤) انظر الاتصاف للمرداوي ص ١٢٣-١٢٤ ج ١٠ .

(٤٥) انظر الاتصاف للمرداوي ص ١٢٥ ج ١٠ .

(٤٦) انظر اروضه البية ص ٤٢١ ج ٢ .

(٤٧) انظر الكافي ص ٣٦٥ ج ٧ .

غير مدافع والمقصود هو البنية من مال الحاني (٤٨) ويحصل بيت المال من لا عاقبة له كما نص صاحب الجواهر نقلاً عن رواية (٤٩) ° وقد عتمد الكنيدي في رويته عن أبي جعفر من بيت مال تحب دية من قبل رجلاً عصياً لله تعالى ان كان له ورثه ولم يحكم عليه بالمقتضى لان القتل كان صدقة المسلمين (٥٠) ويحصل بيت مال البنية عند الشيعة الاصلية اذا كان القتل بسبب تصرفات المسؤولين في بقولة كسيد الخيوس في المدن وقد استدلل الكنيدي على هذه المسألة برواية عن الامام علي (رض) انما ذكرها لاهييتها قال الكنيدي ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن أبي محبوب عن حماد بن عيسى عن سوار عن الحسن بن علي بن عليا عنه لسلام لما صرم طبعه والوزير احمد بن اساس مهران صرموا نائمة حامل على طريق فعرعبت منهم فطرحت ما في بطنها حياً حتى ماتت ثم ماتت أمه من بعدهم فصر بها علي (رض) وصحاحه وهي مطروحة وورثها عن الطريق فسالهم عن أمها فقالوا له انها كبرت حاملاً فعرعبت حين رأت اعتالاً والهربة قال فسالهم بها ماتت قبل صاحبه فقالوا ان امها مات قبلها فادعها روحها اني اعلم فورثه من له نسي بدينه وورث امه ثلث ابيه سم ورث لروح من امرأته امسة نصف ثلث البنية عدي وورثه من امها الثلث وورث قرابة امته الباقي ° قال ثم ورث بسروح اصلاً من دينة مراد دينة نصف البنية وهو حال وحصصه درهم وثلث به لم يكن لها ولد يحيى الذي روى به حسن فعرعبت قال ر وادي ثلث كله من بيت المال (مصره) (٥١) ° ويحصل بيت المال البنية اذا كان لقتل نسب خطأ القضاء وقد اعمدوا في هذه المسألة بروايته عن طريق أبي جعفر عن الامام علي (رضي) (٥٢) ° ويظهر من ان التشيع الظنسي يوجب البنية في مال الحاني ان بعدت عاقبته من لم يكن له مال وحيث البنية على بيت المال وقد نص عن تحصل بيت المال البنية اذا كان الحاني ذمياً لان بيت المال يرثه اذا لم يكن له ورث لان دعوى تدفع حريته الى بيت المال (٥٣) ° وقد اعمد

- (٤٨) انظر الكافي ص ٢٩٤ ج ٧ .
 (٤٩) انظر حواشي الكلام م ٦ (طبعة عمر مرقه
 (٥٠) انظر الكافي ص ٣٧٤ .
 (٥١) انظر الكافي ص ٣٥٤ ج ١ .
 (٥٢) انظر الكاج ص ٣٤٥ ج ٧ .
 (٥٣) انظر الخلاف للطوسي ص ١٤٥ ج ٣ .

الكليسي على هذا الحكم برواية عن أبي عبد الله عن طريق أبي ولاد (٥٤) .
واعتمد صاحب الجوهر على هذه الرواية المذكورة بما أيضا (٥٥) وجاء
في نسخة دمشقيه ، ان كانوا كعادوا وحجروا عن دفع لديه (فلاهمام)
عاقبه لانه يؤذي حريه اليه بما يؤذي المملوك مصريه لى مولاه (٥٦)
ولا يحمل بيت المال الا اذا اصر الحامي (٥٧) ونص لحلي على هذا
الحكم ايضا (٥٨) .

سادسا - عند الزيدية :

نص زيدية على ان بيت المال لا يعمل لديه اد كان يقتل دميما
ولا يصيب سيميين في بيت مال فان ارضي (فان انقصت عاقلة الدمي
سببا وسببا فلا شيء على بيت المال) لا يصيب بهم فيه (٥٩) وصاحب
الدين في مال الحامي اذا انقصت عاقلة او نقصاني (ان لم يكن للحامي
عاقلة او كنت ولم يف عنهم او نزل اللزم كان دمه في ماله ان كان
به مال ، (٦٠) واد كان للحامي معسر وجب ائذه في بيت المال فان لم
يمكن لاسيما من بيت المال وجب لديه على اساحيه اني يسكن بها
لجاني (٦١) .

سابعا - عند الاباضية والظاهرية :

ذكر البعض من الاباضية ان بيت المال يعمل عن محيط لانه واوله
وقال البعض ان بيت المال يعمل عن محيط لانه او عاقلة والمحصار عند
الاباضية ان المحيط يعمل عن نفسه (٦٢) .
وقد اختلف الاباضية ان قوال في بيت المال دة اعطاه احكام
في محكم حاء في شرح السنن / فخط الامم واحكام على عاقلهما وقيل في

-
- (٥٤) انظر الكافي ص ٣٦٤ ج ٧ .
 - (٥٥) انظر جواهر الكلام .
 - (٥٦) انظر شرح التبصرة ص ٢٣٩ .
 - (٥٧) انظر الروضة الشية شرح النسخة الدمشقية ص ٤٤٧ .
 - (٥٨) انظر المحصر ص ٢٣٢ .
 - (٥٩) انظر بحر الرخاء ص ٢٢٥ .
 - (٦٠) انظر التاج المذهب ص ٣٤٥ .
 - (٦١) انظر المحصر السابق ص ٣٤٥ .
 - (٦٢) انظر شرح التنيل ص ١١١ ج ٨ في ٨ .

بنت المال وقيل خطأ في الحكم على بيت المال وفي اليد على عاقلة (٦٣) .

وعند الظاهرية - ذكر الحديث الصحيح ان بيت المال يستعمل الدية
دا اقترب العاقلة جاء في حديث (حديث محمد بن عيسى حديث عبد الله
بن موسى عن المهدي بن حنيفة عن سلمة بن تمام عن أبي تمام عن أبي
الليث عن أبيه عن أبي (ص) لحي القاتل بدية قاتل يا رسول الله ان بها
سئون وهم ساءه صمهم فهم حق يفعل أنهم ممي ، فقال اب ما حق يفعل
حكك من والدعا فقال مامي شيء يفعلون فيه فقال يا رجل بن ماسك
افض من تحت يدي من صدقات هذوب ثمانية وعشرين ساء ، قال فافضي
وون على أن من كان من العاقلة فقير لم يجعل ولم يرد قسط على باقي
لعاقلة وقد لاهاهم عنه (٦٤) . ويستعمل بيت المال ان أعدمت العاقلة
وتحب الدية من سهم العارمين (٦٥) . وقد أعمد ابن حزم على حديث
الانصاري وهو عبدالله بن سهل اندي وحده مقولا في حيزر وحمل
الرسول (ص) دية حيسا لم يعرف قاتله اعتمد بن حزم على هذا في
حكم وجوب الدية على بيت المال اذا أعدمت العاقلة كما لو كان الجاني اس
رنا لا نسب له (٦٦) . وبمثل بيت المال على الدمي ان لم يكن له عاقلة عند
الظاهرية (٦٧) .

القول الرابع :

ان بيت المال ورث من لا ورث له وان كان لبعض يحسن هذا
لحكم من باب الفء . وسواء كان فينا او ارضا فان بيت المال يأخذ ما
سركه لمسلم او الدمي بعد موته بانعدام الوارث ولهذه بقلة قايما بوجه
يقول بوجوب الدية على بيت المال في حيات الحظا سوء . كان الحامي
موسرا او معسرا مسنما وكافرا ، حفظا على دماء المسلمين التي لا تطل في
الإسلام هذا بعد انعدام العاقلة وشي من معاقبتها المقدمة ونحو ميل الى
وجوب الدية على الجاني . أعدمت عاقلة ، وامى بيت المال عن الدفع
قطعا للتطامن و لشاحن ومحافظة على دماء المسلمين من الهدر وهذا
من وجه .

(٦٣) انظر شرح النيل ج ٨ ص ١١١ .

(٦٥) انظر المحلى ج ١١ ص ٧٨ .

(٦٦) انظر المحلى ج ١١ ص ٧٨ .

(٦٧) انظر المحلى ج ١١ ص ٧٨ .

ومن وجه آخر فإن الأمة حميتها العاقلة تعاوون ومواسمها إذا من العدة
تحب على العائن إهداءاً فإذا انقضت عادته وبيت المال حملها بحاجتي
وحتى يميل من وجوب ائدة في بيت المال بكل حيايه يتسبب بها الامام
و رسوله و قصده هذا ان كانت احبايه خطا من باب الاجتهاد اما اذا كانت
بحبايه عمداً فإن القصاص لا يعرف بين ابراعي وزعيه ، ون كاست
بحبايه خطا بسبب الهوان دون الاجتهاد ، فقد على عاقبه لمخطيء اذا لا
علاقة لبيت المال في هذه المسألة .

الفصل الثاني

من يستحق الدية

١ - عند الحنفية :

الدية موروثه كما يورث سرقة يعطى منها اديون وتعد منها اوصياء وورث حسب العرائض في كتاب الله تعالى جاء في المصنف (فان قيل ان علم يجب بديه على عاقله انوره فكيف يستقيم ان تعقلوا عنهم ؟ قلنا لان الدية يجب للممولى حتى انه يعصى منها دونه وبعد وصاياه ثم يحلقه اوارث وهو بطير نصي او لموت اذا قتل اياه فانه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثا له) (١) .

وهو الكاساني والريعي على توزيع الدية حسب العرائض كما يورث اتركة (٢) .

والدية يجب لورثه بسبب اخرج المؤذي الى الموت وكان المحمي عليه حصل على الدية في اخر لحظة من حياته وتسحق الروية او اروح بديه لانها وارثان فلا موجب لحرمان احدهما من الاخر وقد ثبت حكم توريث الروية من دية روحها بحديث مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اشسي في حاشيته على بكر (قوله وامر صلى الله عليه وسلم بتوريث امرأة اشيم الصامي) قال لا نقضي ولما روى عن الصحاح ان سفيان الكلابي به قال ورد علي كتاب رسول الله (ص) ان ورث امرأة اشيم الصامي من دية روحها ولحديث مشهور مذكور في الموطأ وغيره (٣) وقد استدلل الخصاص في توريث الروية بدنييس الاول مستنبط من كونه الاصل الواردة في الآية القرآنية (ودية مسلمة الى أهله

(١) انظر المصنف ج ٢٦ ص ١١٤ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ص ٢٤٨-٢٤٩ وانظر سيبان الحقائق للريعي ص ١١٤ .

(٣) انظر حاشية الشسي على سيبان الحقائق شرح كنز الدقائق ص ١١٤ ج ٦ روى الرمدي (عن سعيد بن المسيب ان عمر كان يقول الدية على العاقلة ولا يرث امرأة من دية روحها شئنا ، حتى احمره الصحاح بن سفيان الكلابي ان رسول الله (ص) كتب اليه (ان ورث امرأة اشيم الصامي من دية روحها) - انظر الرمدي ص ٦٧٤ ج ٤ .

قال للخصاص (قال أبو بكر الأعل اسم يعص على الروجة وعلى جميع من يشتمل عليه مبره وعلى تباغ الرجل وشياعه قد الله تعالى (اما محوك ومث الا امرأته) فكان ذلك على جميع أهل مبره من اولاده وغيرهم (٤)) وبديل الثاني مستط من رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم استط الخصاص منها حكم بوزن الروجة من الديره مع حكم مساوي بين الكافر والمستط في الديره جاء في حكم القرآن (وذكر عني بن موسى عني عن حدث يعقوب بن شيبه قال حدثت موسى بن حصص قال حدثنا انفص بن سفيان السمرقي قال حدثنا عاصب بن ربيعة بن قيس السمرقي قال اخبرني قوه بن دعوض السمرقي قال نبت بن عيسى بن سبي الله عليه وسلم لعن يا رسول الله ان أبي عبد عدا ديه ابي قهره يعطيهما قد اعطه دة ابنه وكان قد في لعاملية لعن يا رسول الله من لامي فيها حق قال نعم وقال ديه منه من الابن فقد حوى هذا الحسن احكامها منها ان المستط والكافر في ديه سواء لانه حر ايه قبل في سخاعيه ومنها ان امره ثوث من ديه روحها ومنها ب اديه مائة من الابل ولا خلاف بين السند وقهه الامصار في ذلك والله تعالى اعلم) (٥) . وقد نص لالوسي رحمه الله على بوزن الروجة من ديه الروح معصده على قصة اسيم الصساني وقد نسبها الى اصحاب ليس الاربعة الا ايه ذكر فوئس محامرين عن بعض الناعمين قول ربيعة ونص على ميراث العسره بلام ذوب لآخرين من اورره وقول نسبه ان سريث يص على عدم ايهاء الدوب ولوصافا من اديه (٦) . وبم يفرق لالوسي نسبه هذا لعون الى سريث بن كان العصر الكسر ابن حبان لاندسي القرطابي قد نسب عدا يقول ان سريث احسا - جاء في البحر المحيط (وفان شريك لا بعض من ديه بن ولا بعد منها وصيه وفان ان مسعود يوث كل وارث منها غير انقاتل (٧) .

٢ - عند الشافعية :

تدرع لدة كما تورخ لركة لشركة الروح والروحة كما ذكر

(٤) انظر احكام القرآن للخصاص ص ٢٧٧ .

(٥) انظر احكام القرآن للخصاص ص ٢٨٣ .

(٦) انظر روح المعاني للالوسي ج ٤ ص ١١٣ .

(٧) معير لحر محيط ج ٣ ص ٢٢٣ وابهر الماد ص ٣٢١ بهامش البحر المحيط .

الإمام الشافعي وقد اعتمد استدلله على قصة امرأة شيم الصنابي كما
نقلها عن المذهب الحنفي (٩) - ونص الشافعي على توزيع أدبه كوزع
سركه سواء كان عمل عبداً و حراً وتوزيع الروحة وإن يكسب بعد
حدوث الحيايه ولا يرث لأن إذا كان كافراً من أدبه وإن كان قد سلم
فور وفاه انجس عليه جاء في الام (قال الشافعي ولا اختلاف بين أحد في
أن يرث الأديه في عهد وخط من ورث ما سواها من مال أبيه لأنها ملك
عن أبيه ونهد أحد فقهاء أدبه في العهد وخط من ورث ما سواها من
مال لم يمس ١٠٠ ولو مات وله ابن كافر مسلم بعد وفاه تليل لم يرث
فيه شئ لأن ابنه مات وهو غير وارث له وكذلك لو كان عبد فمات
وكان امرأه كذا أو تكسب بعد الحيايه م مات ورثه امرأه (٩) وقد
نص لأهم الشافعي في الرسالة على توزيع الروحة من دية زوج مقدم
على قصة شيم الصنابي (١٠) ونص بغير رواية على توزيع أدبه
كوزع سركه جاء في مفاتيح العيب لا فرق في هذا أدبه بين أن يعصي
فيها الدين وسعد منها بوصفه ويقسم بدين على ورثه على من نكس لله
بأن روى ب امرأه حات يطلب نصيبها من دية الزوج فقال عمر لا أعلم
بك شيئاً إنما أدبه بخصه ليس بمشهور عنه فشهد بعض من يستحبه
ب رسول الله (ص) امرأه اب ورث الروحة من دية زوجها فقصي عمر
بذلك (١١) - ونص ابن أبي السعود على هذا بحكمهم بهذه
الروية (١٢) - ونص لنفسه استراري على هذا بحكم مسدلاً بقصة
امرأة شيم الصنابي نص (١٣) - وذكر رأياً خريفاً لأبي نوح ينعى على
عدم أدبه الدين والاصاب من أدبه لأنها ربح بعد موت ولم يرحس
لستراري هذا القول جاء في المذهب وقال أبو نوح لا يعصي بها الدين
ولا سعد منها بوصفه لأنها ربح بعد موت والمذهب لا يرى مال يملكه
الورث من جهة فقصي منه دية وبعد منه وصية كسائر أمواله ومن
ورث المال ورث مخصصاً وأديب عدة ما روى أبو سريح الكشي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لم يمس ب حراة قد قسم عد العمن من

(٨) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ٨٨

(٩) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ٨٨

(١٠) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ٤٢٦

(١١) انظر مفاتيح العيب للرازي ص ٢٨٧-٢٨٨

(١٢) انظر تفسير أبي السعود ج ٢ ص ٤٧٨

(١٣) انظر المذهب للشيرازي ص ١٨٣

هديل وأنا والله عاقله فمن قتله بعدة وثلا فأهله بين حيرتين ان أحسو
فلو وان أحيوا أخذوا أنديه) (١٤)

٣ - عند المالكية :

اد كتاب الله قد وجب بسبب الفعل الخطأ وال مالكية يرجعونها
كالتركه من حسب انشاء من غير وسبق بوصاء وتورعها على الورثة اما اذا
كانت بدينه سبقت بسبب من العقد فلا بعد فيها الوصايا بل هي
مباشرة وموروثة (١٥) ولا مدخل لزوجته وارواح في الدية الواحدة في
الفعل بحيث يختلف العقد في الدردير (مذهب ابن عباس نعم لا دخل
في ذلك بزوجته وهي نعم ود روح من هذا كلام فقهاء (كمال) أي في
أحدهم بخلاف ابن ماجه عن ربه عند مدخلاته (١٦) وبعض الدردير
على عدم هذا الوصاء من دية من العقد لأنها ما يجب لورثة بعد
موت المحدث عنه وسبق وجوبها فصبح بين الأولاد وانعاش فكأنها
سبقت ناعه لأهل محلي عنه إلا د قبل إرثته أنديه وعلم بها المحلى
عنية من موه (١٧) . ومن ما ياب على أحقية الزوجة في ميراث الدية
من سيرة عفو لرجال لهم : بعضهم عن العصاص في دية : أما
و عما أتى الرجال عن العصاص و دية فلا حق للنساء بالمطالبة في أحد
دية و لا عفا بعض الرجال عن العصاص في دية فليست حق المطالبة
أحد الدية حاة في أمهونه كبرى (فد ويدخل مرأته في الدية وقع
عفو في قول مالك وجوبه لأنه قال) نعم لأن مالك قال اد وقع وسئلوا
الدية بعد صدم ما بقي من الدية موروثة على من رخص الله ويقضي فيها دية
فد (أما ما عفا الرجال من غير ان يسلطوا الدية أن يكون للنساء
حظوظهم من الدية م د (أما) لا لا يعفو بعض الرجال ويعني بعضهم
لا يعني بعضهم كان للنساء مع من هي خصمتهن من دية فإن عفا الرجال
كنهم لم يكن للنساء فيه دية وعد أني سبقت منه وهو أني فسرت لك في
عده نسائه كلها مع من : سبب ولاحقة والاحواب (١٨) .
ومن تصروا في على أن الدية دية العهد والخطأ موروثة كالفرائض

(١٤) انظر المهذب للتشيري ص ١٨٣ .

(١٥) انظر المدونة الأتكرى للإمام مالك ص ٥٠٠-٥٠١ .

(١٦) انظر شرح الدردير ج ٤ ص ٢٦٢-٢٦٣ .

(١٧) انظر شرح الدردير ج ٤ ص ٢٦٣ .

(١٨) انظر سيرة الأتكرى للإمام مالك ج ٤ ص ٤٩٢ .

في كتاب الله تعالى وبعد ادبوا منها وارحانوا واسبغوا يسركون فهي
مراثيها وذكر اعدوى في حاشيته ان المفعول يملك اذنه مع حر
من حياته بعد فتنة منها وصابا وادبوا (١٩) حاء في شرح لرسالة
(و ابدية) سواء كانت عن عمد او حظ (موزونة) اي يورث (على)
حكم (المراض) لقدره في مال حسب ما يجد كل واحد من الورثة لرحل
وليس له لا القائل نصيبه لقدر له في كتاب الله تعالى (٢) ونص الفقيه
بحرسي على ميراث العره وهي المال المأخوذ بالحياتية على المحسن او
سقط منها ويورث على حسب امر نص في كتاب الله تعالى (٣) وحاء في
الموطأ (قال يحيى بن مالك - قال ولاء بن دم نديه فهي موزونة على كتاب
لله تعالى يربها ساب المسب وحوته ومن يرمه من النساء (٤) وقد
اعتمد المالكية على رواية عمر (رضي الله عنه) من مراثي ابيه عهد نص
لرواه (حديثي مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رجلا
من بني مدبح يقاتل له فداء حلف له داسيف فأصاب سيفه فرى في
حرجه فمات فقدم سراقه بن حنبل عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فذكر ذلك
له فقال له عمر اعدد على ما عدير عشرين ومائة بغير حتى قدم عليك
فلما قدم اليه عمر بن الخطاب احد من تلك الاملين حلف ولا ييس
خذه وربعين حلفه ثم قال اني اخو لمفوض قال ما اذا كان خذها قال
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال ليس هناك شيء) (٥) ونص عن
مالك القول سورب العره كنورس سرکه لان العره ذنة وادبه موزونة
حسب نفرانص (٦) وما وهل عن ربيعة ونيب القوم بوزيب العره
بلام خالط الحس كحر من احراء الام في هذه المسألة (٧)

٤ - عند الحنابلة :

نص الحنابلة على ان العره موزونة كسرکه واد كانت العره وهي

-
- (١٩) انظر كفاية الطالب الرباني في شرح رساله ابن ربيعه الخرواسي
وحاشية المنوى ج ٢ ص ٢٧١ .
(٢٠) شرح الرسالة ج ٢ ص ٢٧١ .
(٢١) انظر شرح الخرشني ص ٣٣ .
(٢٢) انظر شرح الرافعي على موطأ مالك ج ١ ص ٢١٥ .
(٢٣) انظر الموطأ وشرحه تنوير الحوالك ص ١١٠ .
(٢٤) انظر شرح الرافعي ج ٤ ص ١٨٣ .
(٢٥) انظر بداية الاجتهاد ج ٢ ص ٤٠٨ .

واحدة سبعوط الحس ميتا تورث كالمركة فان بدنه تورث كاشركة
 نصا من باب أولى (٢٦) . وحاشا في الموعود دية المقبول من محدث على
 ميت يورث لانها يجب بعد موت و على ميتك لمورث لان سببه واحد في
 حاشا على رؤس معروفين وحكى ابن الرغواني في لافساع الروايتين في
 اختصاص نصا ، من هو واحد بغيره بدنه أو موروث عن ميت (٢٧)

٥ - عند الشيعة :-

نص بطوسي على يورث بدنه خمس ومن قبل بخصيص الام
 مايرث مستندلا بجماع المرفوع ولا بخصيص أحد بورثة قول ملا
 زيل (٢٨) . وقد نص الطوسي على حرمان الاخوة لام والاحياء لاب من
 ميراث ابدية . ونص على تورث الارواح من ابدية دور بخصائص (٢٩)
 ذلك لان الاله تعالى وكان من عمده وسببه عمده وحسب الدية على لاب
 وحرث ميراثها حتى اذا انعدم وارث الميت فان الدية يجب من لاب ابى
 نسب ماله . وقد ذكر سراج تبعه دولي فيما لو كان القتل خطأ جاء
 في ارضه اليه ، وان قتله خطأ فائده على العاقلة ولا يرث لاب منها
 شئ . على لافوى لان العاقلة بحمل عنه حاشا فلا يمكن تحميله لها
 ولقبح ان طالب الحاش عمره بحاشا حاشا ولو لا الاجماع على ثبوته على
 لعاقلة حاشا كان يفعل باني سويها عليهم مطلقا . وقيل يرث منها
 نصه ان فيما ورث الحاش خطأ فهو موقوف وحسب ابدية على لعاقلة
 وانما لها الى الوارث وحسب لا يقع هذا النوع من الفعل الارث يرث الاب
 بها جمع او نصبه عمدا بالعمود وهو فاسد بها القائل خطأ لا يرث
 عطفا (٣٠) . ونص بعد الحاش على ان بدنه حاشا واحط كاشركة فبعد
 منها الميراث (٣١) . لا يورث بغيرها الاخوات لام . حاشا في كبر
 المعروف (تسليم ابدية الى اهل المقبول) اعني ورثته وهم كل من يرث
 المال الا الاخوة والاخوات من دلي لام روايات متصافرة . وقد اخوات
 نصا من لاب وفيل بن يربها ثوب اهل موقوف انة الارث ، ولا يرث مع

(٢٦) انظر حاشية محمد بن عبد الوهاب على المصحح ج ٣ ص ٣٩٤ .

(٢٧) انظر القواعد لابن رجب الحنبلي ص ٢٦٥ .

(٢٨) انظر الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٤٨ .

(٢٩) انظر الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٠١ .

(٣٠) انظر حواشر الكلام . طبعة عمر مرفعة .

(٣١) انظر الروضة البهية ص ٤٤٧-٤٤٨ .

(٣٢) انظر كبر العرفان من دفعه لقرآن الحنبلي ج ٤ ص ٥٩ .

فراة الام مطلقا احوة وعمرهم بم هذه الدية ليست لازمة بدجاني في حاة
 بل عانته وعم الاب ولولاد ومن يترب بالابوس أو بالاب خاصة من
 المذكور دون الام ومن عرت بها ونفسها لادم عليهم على حسب ما يراه
 الاخر (الافرن) (٣٣) - وذكر مفسر الحرثي - يظهر لآه يدل
 على ان الدية كاللركة لجميع الورثة وهو مؤيد بانه أوسي الارحام ولكنه
 م يرجح هذا القول بإبرعم من قوله بل رجح القول على يحرم الاحوة
 لام من ارث الدية بحجة الرواية الواردة عن أبي عبد الله - وب الحرثي
 (عن أبو عبد الله عنه سلام قضى أمير المؤمنين عليه السلام - لدية
 يربها الورثة الا للاحوة والاحاد من لام فإهم لا يرتبون من لدية شئت
 رجوعا روايات متعددة وهذا هو الأقوى لصحة المسند) (٣٤) وذكر
 مفسر لطرسى ان دية تورع كالفراص في كتاب الله تعالى لا -
 القائل (٣٥) *

٦ - عند الزيدية والاباضية :-

دية كلفصاص موروته لعصبة وتورع كما تورع للركة على حسب
 الفرائض وتشترك الوارث الحسبي - نسبي وتشترك الروحة في ميراث
 وقد رد المصنف على ابن شبرمة في حرمانه الروح والروحانية من ارث
 انقصاص والدية حاة في سحر لرحار (ويورث انقصاص اجماعا لقوله
 (صلى الله عليه وسلم) فاعله نبي حارص - مسألة ويستحقه الوارث
 نسبي أو نسب لرحار - يخص عصبة - شرع لمي امار كولاية اسكاج
 فان عفو والدية كاللركة (ابن شبرمة) يخص النسب ان شرع لمشي
 والروحة برمع ناموب فلا تشفى وبنا - بل شرع حفظ الدماء لقوله
 تعالى (ولكم في انقصاص حياه - ويعول (٢) حين عمت حب القبول
 (عتق من القتل) لم مخالف (٣٦) واذا كان المقتول معاهدا وحمت

(٣٣) انظر كبر العرفين من فقه القرآن المحلى ج ٤ ص ٥٧ -

(٣٤) انظر قلاند بدر الحرثي ص ٤٠٩-٤١٠ ج ٣ -

(٣٥) نظر مجمع البيان في تفسير القرآن بطرسى ص ٩١ ج ٣ -

(٣٦) نظر سحر لرحار ص ٢٣٥ ج ٥ - تخرج الحديث - وفي لجه
 الاحبار (قوله فاعله نبي حارص) عن أبي هريرة أن رسول الله
 (ص) لما فتحت مكة قام فعال من قبل له فتل فهو بحبر اسطرب
 أما ان يؤدى واما ان نقاد هذا طرف من رواية أبي داود - الحديث
 أخرجه الا الموطأ والسناني (انظر حوهر الاخبار المستخرجة من
 لغة البحر الزخار ص ٢٣٥ -

ندة ورسه ن كانوا معاهدين والا فليبت المات (٣٧) ونص لإناطه على
توريث المات لواجب ناعين د سقط مما لكافة اورسه كما تورع
المركة (٣٨) .

٧ - عند الظاهرية :-

اورد ابن حزم لاندسي حديث حديث لحسن الذي نص على توريث الدية
حسب الموهبة والعقد على اعصه (٣٩) . وقد عرصى ابن حزم قصة امرأة
شيم الصنابي حنم « رسول (ص) نورسها من دة روحها (٤٠) .
وقال ابن حزم مستدلا على توريث الروح : لروحه من الدية (عن سعد
بن اسيد عن ابي هريرة انه قضى رسول الله (ص) في حسن امرأة من
سبي حنم سعد مما نوره عد و «ه غير ما اراه الي قضى عليها
ناهرة توريث فتضى رسول الله (ص) بان ميراثها يسها وروحها بان
يعمل على عتسها (٤١) وذكر ابن حزم آراء عن الثامس لقض على ان
« راث دة كالمركة منهم رهوى وعمر بن محمد العسيري واني فلايه
وعطاء (٤٢) وذكر المحدث شيخنا المصنف حديث الحسن بن حاصر
عن صبي توريث الاساء وروح من جره (٤٣) وقد اعتمد المحدث الضحاك
على قصة امرأة شيم الصنابي وقد ذكر الرواية في طرق متعددة (٤٤) .

الراي اراجع :-

الحق حنم و سائعة و جدله واسيمة ولريدة والاماطية
« حنم دة على توريث الدية كما توريث المركة وقال بعض المالكية بعده
ها، الوصايا من دة من عند وذكر روايات عن شريك واني تور نص
على عدم بها « بدون الوصايا من الدية ونسب حول نه ان لدية حق من
بجهوى التي سركو بحسب غلله لمورس . قال اسنادا انكشكي (الحق

(٣٧) انظر التاج المنصب ص ٣٢٤-٣٢٥ ج ٤ .

(٣٨) انظر شرح لمص ص ٦٦ ح ٨ .

(٣٩) انظر المحلى لابن حزم ص ٤٨٧ ج ١٠ .

(٤٠) انظر المحلى لابن حزم ص ٥٧٦ ج ١٠ .

(٤١) انظر المحلى لابن حزم ص ٥٧٦ ج ١٠ .

(٤٢) انظر المحلى لابن حزم ص ٥٧٦ ج ١٠ .

(٤٣) انظر الديات ص ٤٠ .

(٤٤) انظر الديات للضحاك ص ٦٨ .

المالي - وهو ما يتعلق في الهبات مالا . كالدين في دمه المدين . وكالارث
 وبدية ، وحة . وغير ذلك مما يكون في الهبات مالا . وتامنا للمعان
 كحقوق الارهاق (٤٥) . وادنا كانت الدية من الحقوق سي يتركها
 المحس عليه للورثة من باب من من يحري تقديم الدانس على ورثة
 المحس عليه لاراء دمه لاسيما ون الدية وحس بالجاية على نفسه واداء
 دمة اموشى افضل من اعفاء الورثة بادية ولايها حق مالي لا شة فيه اما
 الوصايا فبعد من انزلت لا انيب تسرع من ماله لدى حصص عليه من
 كسبه فكيف اد كان المال وجب له بالحياته على نفسه . ونميل الى لقول
 لدى يوجب الدية لجميع الورثة وقد رجح هذا القول المفسر المرحشري ،
 جاء في الكشف (مسلمة الى أهله مودة في ورثة يفسمونها كسب
 يفسمون الميراث لا فرق بينها وبين سائر التركة في كل شيء بعض منها
 الدين وتعد الوصة وان لم ينق وارث فهي سبت المال لان سسامين
 مومون مقام الورثة) (٤٦) ونميل الى وجوب ادية للورثة دون العاقلة
 لان رسول الله (ص) بعض على هذا في حديث حاصر المصدم جاء في المستقى
 (وعن حاصر ان امرأتين من هذين قتل احداهما الاخرى ولكل واحد منها
 روح وولد قال فحصل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية لمقولة على عدله
 العاقلة وبرا روحها وولدها قال فعزل عاقلة المعتلة صراها لنا قال فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (ميرها لروحها وولدها) رواه ابو دود
 وهو حجة من ان المراء ليس من عاقلة) (٤٧) .

(٤٥) انظر التركة والحقوق المتعلقة بها للمشيخ محمد عبدالرحيم الكشك
 ص ٣٠ وانظر التركة والحقوق المتعلقة بها للمشيخ علي الحنيف
 ص ١١ .

(٤٦) انظر تفسير الكشف للمرحشري ص ٣٨٠ ج ١ .

(٤٧) انظر المتقى من احبار المصطفى ص ٧٠٢ .

الباب السابع

طرق اثبات سبب وجوب الدية أمام القضاء

مهيد :

نكتب عن سبب وجوب الدية فيما مضى وعو القتل ، على اختلاف
بين عمياء في نوع القتل الذي يجب فيه الدية ابتداء أو تحسيرا أو سلحا
والقتل الذي لا يجب فيه الدية ونريد أن نبين في هذا الباب طرق اثبات
سبب وجوب الدية أي اثبات القتل لأن بانه كثبتت الدية ، والقتل ،
وعو سبب وجوب الدية قد سبب عن طريق القسامة أو بالشهادة أو
بالإقرار ، ولذلك سنقسم هذا الباب في ثلاثة فصول -

الفصل الاول - القسامة

الفصل الثاني - الشهادة

الفصل الثالث - الإقرار

الفصل الاول

القسامة

وسنقسم هذا الفصل الى المبحث الآتية :-

المبحث الاول - تعريف القسامة وسبب وجوبها

المبحث الثاني - ادلة مشروعيتها

المبحث الثالث - اطراف القسامة

المبحث الرابع - شروط القسامة

المبحث الخامس - أماكن القتل في القسامة

المبحث السادس - ما يبرئ عن القسامة من القصاص أو الدية

المبحث الاول

تعريف القسامة وسبب وجوبها

١ - عند الحنفية :-

سبب القسامة سبب التعصير بحفظ المالك ، كان قد اقتص به في التصرف سواء كان ناسكاً أو فاسقاً ، لخراج التعصير (١) وعدم التعصير في الحفظ ، سبب كما ذكر الحنفية يؤدي الى حفظ الامن اذا راجع على كل محله ، و قد به ان التعصير على من كان داخل فيها كما ويجب على غيرها ان يتصرفوا القتل ، لهذا السبب سبب عسامة عليهم لانهم مهملون بالتعصير في الحفظ وعدم سبب من الكاسائي (يقول سبب وجوبه هو التعصير في سببه وحفظ موضوع الذي وجد فيه العسل) (٢) ، وسبب الذي ميسر من قوله فان (ما كسب وعيها ما اكتسب) ومن كان محصياً بالحفظ سواء كان ملكاً أو يد كان مهتماً بالتعصير ويجب التعصير عليه ان لم يمسح ود قسم وجب ابدية وسقط التعصير في هذا اذا عمر حتى لله عنه قول الكاسائي (قال يارثك وعلى لها ما كسبت وعيها ما اكتسبت) ولا تعصير د وحده في موضع اقتص به واحد و جماعة ما يملك و يملك وهو القصد فيه فمهمون انهم عدوه لما شرع انهمهم بفساده وفقاً للهمة و بدنه ، حذر قنبل من اظهارهم وان هذا يعني اشارة سبب عمر رضي الله عنه حينما قيل لبلد امواتنا وامواتنا فقال ما لكم مدحهم دماكم واما امواتكم فتوجد القليل بين مدحهم (٣) وبعض المرحسي في المستوط على رواية عمر رضي الله عنه (٤) وجود القنبل من الاصر هو السبب المباشر في القسامة عند صاحب جميع (٥) اما يعرف عسامة في لغة لها معان كثيرة تضم العاف وكذا في كسره ولا حاجة لنا في ذكرها وانما يبين معاني لقسامة بفتح لقاو وقد ذكر اللغويون معان في القسامة منها :-

١ - القسامة بمعنى الهدية ٢ - القسامة بمعنى الزا أو شك

(١) بدائع الصنائع ص ٢٩٠

(٢) بدائع الصنائع ص ٢٩٠

(٣) بدائع الصنائع ص ٢٩٠-٢٩١

(٤) مستوط للمرحسي ص ١١٥

(٥) مجمع الاظهر في شرح ملتقى الاخر ج ٢ ص ٦٧٧

قال ابن منظور (ابن الأعرابي عساه يهديه بين العرب والمسلمين
وجمعها قسامات والقسم إراني وقيل اثنت وقيل القدر) (٦) .

٣ - عساه بمعنى لتدبر في الأمر والتفكر به أو التحرك في الأمر
جاء في سنن العرب (وقسم أمره فيما قدره وطرفه كيف فعل ، وقيل
قسم أمره لم يدر كيف يصنع فيه) (٧) .

٤ - قسم بمعنى فلان ذو رأي جيد قال ابن منظور (ويقال فلان
جيد القسم أي جيد الرأي) رجل مقسم مسيرك نحو طر ناهوم (٨) .

٥ - القسم والقسامة والاستقسام تطبق على حوائف تأييم جاء
في سنن العرب والقسم بالتحريك من وكذا القسمة وهو المصير
مثل المخرج والجمع أقسام وقد أقسم بالله (٩) .

٦ - عسامة تطبق ، راد بها من اد بعث السنة عادلة في
أساب يقل جاء في لسان العرب وقيل عسامة في الدم أن
يصل رجل فلا يسهل على قتل القاتل ، سنة عادلة كاملة (١) .

٧ - العسامة تطبق على إرغام أهل الموضع لدى وجود فيه المفسول
الدية قال ابن منظور (وقد قسم بقسم حسماً وقساه وقد جاء على
١٠ - لعومه واحتماله لا بما تلزم أهل الموضع لدى وجود فيه قتل ومه
حدث عمر (رض) عساه بوجع لعن أي وجع بدية (١١) .

٨ - القسامة تطبق على حسن وتحيال قال ابن منظور (والقسام
والحضان والحسن (١٢)) يستحق من هذه المعاني القسامة وتطلى
وراد بها أمن فيما يو اعدى منه عادلة كذمة .

وفي الشرع عرفها ككسائي بقوله (في عرف استارح يستعمل في
الدين بالله بدارك ويقال بسنة مخصوص وعدد مخصوص وعلى شخص

٦ - انظر لسان العرب لابن منظور ص ٢٨ ح ١٥ طبعة مصورة عن
مطبعة بولاق .

(٧) انظر لسان العرب لابن منظور ص ٢٨١ ح ١٥ .

(٨) انظر لسان العرب لابن منظور ص ٢٨١ ح ١٥ .

(٩) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ص ٢٨١ .

(١٠) انظر اللسان ص ٢٨١ .

(١١) انظر اللسان ص ٢٨٢ .

(١٢) انظر اللسان ص ٢٨٢ .

مخصوص وهو المدعى عليه على وجه مخصوص وهو ان يقول مخصوص
 من أهل محله : واحد فل فيها بالله ما قلناه ولا علم به فإتلا (١٤)
 حلفوا بغيرهون لديه (١٣) وقال ابن الطوري الحنفي معرق انقسامه
 (وأما في عدم شريعه فهي أصاب قسم بها أهل محله أو دار أو غير ذلك
 واحد فيها فتدل به أن يقول كل منهم والله ما قبله ولا علم له فإتلا (١٤)
 ولا يحلف ابن عاتدين في بعره انقسامه مع ابن الطوري و كاساسي (١٥)
 وجاء في درر الأحكام (عي كتاب قسم على أهل البلد الذي واحد الفصل
 منهم) (١٦) وذكر صاحب الجمع من علم التبريق (١٧) وعرفها
 مخصوص (١٨) ومن خلال علم التبريق بين ما انقسامه عند
 القدرى بقوله (وسواء أيسبب بعدد مخصوص وسبب مخصوص على وجه
 الاختلاف يجب على المدعى عليه ثلث المدعى ونسبها وجود الفصل في ثوبه
 أو محله أو داره *)

٢ - عند الشافعية :

عند جمع فيها : شافعية حكم انقسامه في دعوى الدم ويظهر لنا ان
 سب انقسامه عند الشافعية غير الحديث بخلاف الحنفية الذين لم يصو
 عنه قال القوي ، وبنت انقسامه في الفصل بمحل يوث وهو قرية لصيق
 المدعى به واحد فصل في محله و قرية صغيرة لأعدائه أو بقرى محله
 جمع (١٩) وحديث الشافعية مع الحنفية من حيث كون انقسامه يجب
 استدعاء على المدعى كما يظهر لنا من مفهوم انقسامه عندهم علما بأننا سنفصل
 في المحتج به آراء المدعى عليه في حكم المدعى والمدعى عليه جاء في
 معنى المحتج في تعريف انقسامه (اجترار بقوله المدعى عن المدعى عليه وأنه
 واجب ما يمدد حب لا يوث أو عند تكول المدعى مع التوث لا يسمى
 انقسامه فانها عندنا الانساب سب بعضها المدعى ولأنه ان يكون المنس في
 جهة المدعى استدعاء حتى كات المنس في جهة المدعى عنه استدعاء ثم ردها

(١٣) بدائع الصنائع ص ٢٨٦ *

(١٤) البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٥ *

(١٥) حاشية ابن عاتدين ص ٤٠٩ *

(١٦) درر الأحكام في شرح غرر الأحكام ص ١٢٠ *

(١٧) مجمع الزايد في شرح معنى الاخر ج ٢ ص ٦٧٧ *

(١٨) اللباب في شرح لكتاب ص ٦٣ *

(١٩) معنى المحتج ص ١١١ *

على مدعي وحلف لا يسمى قسامة أيضا كما قيلت به كقلمه وقيدت المدعي
أيضا مذنبه واربا (٢٠) ودن الحثيثي أن المدعي نحو لذي يسد
القسامة أو وجد غيبيل في قرية أعداء أو وجد بعض منه وكذا وجد
مغولا بعد رحام ويظهر أن القلوب لابد منه عند الشافعية وهو القريفة
سي يدل على صحة جواب نوني مدعي كما يظهر من مفهوم القسامة
عندهم (٢١) - ويظهر لنا أن حلف وجوب القسامة على المدعي عند الشافعية
مستند من قصة حويصة ومحيضة حينما قيل عند الله من سهل من قبل
يهود في حثيث فقد طلب رسول صلى الله عليه وسلم من أويبة وعمر
استقول لئلا بالقسامة على رواية الشافعي ومخرج الحديث في صحيح
سامي (٢٢) قال ابن أبي شيبة رحمه الله قال قيل فقد قال نوني
وغيره يعقوب وسحقون وأما لا تحلف إلا الأولياء قيل يكون قد قال
دلت لا في مقول يورث ويحور أن يقول تحلفون بواحد والذين على
دلت حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام - أيمن لا
يكون إلا فيما يدفع بها المرأة عن نفسه لا يحدد بها مع ساءلة ولا يحور
لحلف يميني يحدد بها غيره (٢٣) ويظهر أن ذكر الشافعية القلوب وهو
قريفة لبي ندين من وجد فهم أمول استبطوه من حديث عند الله من
سهل أيضا قال ابن أبي شيبة (٢٤) كانت حثيث دار يهود مبعدة لا يحاطهم غيرهم
وكانت أعدوه بين الأضار وبينهم طائفة وخرج عند الله بعد العصر فوجد
فيلا من السبل فيكاد يعقب على من يسبح عدا به من نفسه إلا بعض
ليهود (٢٥)

٣ - عند المالكية :

سبب القسامة عند المالكية وجود القتل في محل موث لكي يظن
بصدق ادعاء المدعي إذا كان مقول حرا مسلما أما إذا كانت حياته
حرا فلا قسامة فيها (٢٦) - ولكنهم يوجبون القسامة على المسيحي وهي
خمسون مينا نسيم على ورثة الحامي (٢٧) - ويختلف مفهوم القسامة

(٢٠) مفني المحتاج ص ١١٤-١١٥ .

(٢١) تحفة الحبيب على شرح الخطيب ج ٢ ص ١٢٨-١٢٩ .

(٢٢) حاشية المحل على شرح الشيخ ج ٥ ص ١٠٥-١٠٦ .

(٢٣) مختصر المرعي بهامش كتاب (م ج ٥ ص ١٤٦-١٤٧ .

(٢٤) مختصر المرعي بهامش كتاب الام ج ٥ ص ١٤٧ .

(٢٥) مختصر شرح الخرشي ج ٨ ص ٥٠ .

عند المالكية مع الحقيقة لأن انقسامه عندهم على المدعي من وجه ومن وجه آخر فإن انقسامه لا يجب إلا بالنسبة وهي امر . يقولون و الموت قسالة اوراقاني و ان انقسامه لا يجب اي نسب لولي الدم ، إلا بأحد أمرين إما ان يقول يقول (قبل موته ، شفي عند فلان او تأتي ولاء لدم لموت) يفتح اللام آخره غيب (من شبه وان لم تكن فاطمة على لذين يدعي عندهم الدم) فان الموت والود في الحال فان الارعوي الموت النسبة الضعيفة على كماله (فهذا بوجه) يسمي انقسامه للمدعي دم على من ادعوه عنه ولا يجب انقسامه عند لا أحد عند راجح (٢٧) . وهذا أمده لموت سببه راجح على أنشرب او اخرج بعد موت المدعي عنه و يحلف ولاء الدم حسين يسمي عند ذلك يستحق بقصاص في العمد ودية في الخط (٢٨) . ويسمى من يقول انك في حد باب ان انقسامه ما هي إلا حود دم عندهم وقد ذكر سردر غور ومن صورته اقرار يقول او ادعاء الروح على روح داعي و ادعاء يود على ولاء بانه أضحكه ودمحه وهذه النسبة بحث يطول ذكره لأنها من صاحب الامر . ويسمى بحثنا الاب (٢٩) . قال لسردر (فيما حصل) شروط كون موته المذكور نوا بلاء الجرح و نحوه واستدعي على امره وسببته عند عنه وعطيل على قوله خط وما عو في حيز اسأله فقال (و اطلب) دونه المذكور اي سم بعيده بعد ولا خط ويسمى اي او ساود به عند او خط فيهم انقسامه على ما سوا و هم لقصاص في العمد و ائده في خط (٣٠) وأما لسردر في بيان ما يسمي من انقسامه الموت موته (وكشاعدين) جرح و ضرب الحر مسلم أي على معاقبة ذلك (مصنف) أي عبدا او خط فيهم الادبياء ويستحقون عود في العمد ودية في الخط أو سبب اقرار المسجون بان فلان حرقه أو ضربه عبدا و حلف لا ولاء ويستحقون عود في العمد و ائده في الخط (٣١) وأما بيان الثالث وهو مشتمل على سبب مسائل بقوله : شاهد واحد (ذلك) أي المعاقبة بجرح او الضرب (مطلقا) أي عبدا و خطا فيحلفون حسين يسمي لانه حرقه او ضربه

(٢٦) شرح لخرسي ج ٨ ص ٥٥ .

(٢٧) شرح اوراقاني على موط الامام مالك ج ٤ ص ١١ .

(٢٨) شرح الخرشبي ص ٥٢ .

(٢٩) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٨-٢٨٧ .

(٣٠) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٨ .

(٣١) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٨٩ .

وعقد مات منه وقال بن عرفة عاشر كلام بن رشد ان نكحه بهم يحتفلون على الخرج واثباته في كل نفس من خمسة اى عند خروجه وصريره بعد مات من خروجه او صريره وضاعفوه بهم لا يحتفلون بل خمسة اى خمسة حكمته مستجاب وفيه يحتفلون اى يحتفل واحد منهم بميسا حكمته وسيدي ما د شهد ساعد على اثره يكون باخرج او احضرت في توليه وناقرار لمحبوب عده وبهم بعد التراب هبائل (ب س اوت) لا قبل احكاما حياه وهذا راجع بجميع صور الموت (٣٢) واسار الى شان ارايح من امته الموت واعدل) واحد فقط يشهد في معاقبة ي معاقبه عده او حضه فيقسم (اوية) معه وسبعون ادم او اذنيه وبراكاه عدسات كاعدل في هذا وفي سائر ما ثبت ان شهادة ساعد فيه وث وهذا مثال يفهم من قوله ، ساعد بذلك مطلقا بالاولى (٣٣) وسار بالخصس بقوله (وراه) في رأي عدل بقوله (سجسط باعلاء واحلاء للمهديس) اى يحتفل ويصير في دمه (راسهم) بعسل (قره وعنيه) اى انهم (اره) اى ادم هاه بعسل وشهد احد بذلك ثبوت ووجب عساهه و ب بعدد ثبوت كسكاته عدل بمعديه بعسل مع عديس على قول خصون علسي فلا فلا يكون بعدله موحدا لتفصاض و بده فلا عساهه (٣٤)

وبهذا يفسر ما ان عساهه سرحت (لست احريمه عند المذكيه) (٣٥) من فعل اوية اجني عليه د تحلف صوره من صور لموت بحمسه مستعده وقد ذكر بن رشد ان لاهم مات لا بعد وجوه بعسل في محله سبب لعساهه وان كانت عداوه صهره بن بعسل واعل المحلة جاء في باده بعهد (ب مات رت ب وجود بعسل في محله ليس بوا و ب كانت هناك عداوه بن الهوم لدمي مهم الغيل وبين اهل المحلة واد كان كذلك لم يبق لها سبب بعسل ب يكون صلا لانسراط الموت في وجوبها وبذلك لم يبق لها دم (٣٦) وبعد بصر اعرى اشباح بين حتميه وانما كنه من حيث ب مفهوم التسميه عند المذكيه معنى بالثبوت ولم يقل الحتميه به ولا كثر من هذا ب جوهر مفهوم عساهه يكون في

(٣٢) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٩٠-٢٩١

(٣٣) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٩٠-٢٩١

(٣٤) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٩٠-٢٩١

(٣٥) انظر التشريع الجنائي ج ٢ ص ٣٢٨

فصل سخته وما يتبديه عند اجتماعه وقد ظهر لنا عدم الإحد به عند
 لأهم مالك كما ذكر ابن رشد .

٤ - عند المحايلة :

سبب القسامة عند المحايلة هو نفوذ ويدعوا المدعون لألأحد جهاد
 في المضي (أن الأولياء دا دعوا عمل على من بيه ونس اعتيل بوب سرعب
 اليمين في حق الملتعب ولا فيختلفون حصص نمتا على ادعوي انه قبله
 ونس حتهم منه فار سم يحتفوا سخلت المدعي عليه حصصين يمينيا
 وبري) (٢٧) وقد عرف اس قدمه حبيبي القسامة بقوله (القسامة
 مصدر اقسام قسا وقسامة ومما حلف * وتراد بالقسامة عهد لايمان
 لمكررة في دعوى عمل) (٢٨) ولا تختلف تعريف برذوي للقسامة عن
 هذا التعريف (٢٩) * ويند بالقسامة مدعي من المدعي عليه وقد عرفنا من
 عند بوهاب هذا الحكم أن سبر من الدافعين جاء في حاشية على المصنف
 (ويند في قسامة ١٠٠ حج) هذا المذهب فار ثم يحتفوا حلف مدعي
 عليه حصصين يمينيا وبري وهذا قول حبيبي بن سعيد وربيعة وأبي اراد
 وأبيب وهاتك وسناتمي (١) * وعرف نبي الدين الحنيلي القسامة بقوله
 (وهي بمان مكرره في دعوى لعمل مقصوم فلا يكون في طرف ولا
 حرج) (٤١) * والنو ث من سباب القسامة وهو اعدوه من قبل ونس
 من وحد القيل عده كاعده بين القيل صلا (٤٢) ونظهر بان كون
 النوث وهو اعدوه الطاهره بين القيل وبين من وحد القيل عده
 مستسلط من حدب عده من سهل وكذا الحكم لعمل القسامة فسل
 مدعي عليه جاء في شرح العدة (مني وحد قس فادعي اوياؤه على رخل
 منه وكاتب بينهم عداوه ونوث - كما كان من لانتصار واهل حبيير -
 قسم الأوصاء على واحد منهم حبيبي سنا واستحقوا دعه اذا كانت
 ادعوى عمدا (فار سم يحتفوا به حلف المدعي عليه حصصين يمينيا

(٢٦) بداية المجهد ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢٧) المضي ج ٨ ص ٤٩٥ .

(٢٨) المضي ج ٨ ص ٤٨٤ .

(٢٩) الاضاف ج ١٠ ص ١٣٩ .

(٤٠) حاشية محمد بن عبد الوهاب على المصنف ج ٣ ص ٤٣٩ .

(٤١) منتهى الارادات القسم الثاني ص ٤٥٢ .

(٤٢) منتهى الارادات قسم الثاني ص ٤٥٢ .

ان سبب القسامة عند اشيعة هو الموت والقسامة محسوب يميناً .
 جاء في الخلاف (اذا كان مع المدعى دم لوث هو تهمة للمدعى عليه
 بامرات ضاهره بدهه في يمين يحنف حمس يمين . ويسحق ما
 سبذكره) (٤٤) .

والقسامة على منى مدعى اولا فاد لم يحلف وحنف على المدعى عليه
 على ما سببته من نجه وقد عمن لشيعة على حديث حويصة حينما
 من عبد الله بن سهل في حبر وضرب الرسول صلى الله عليه وسلم من
 اوياته لده في القسامة في بعض الروايات (٤٥)

ولا يحق القسامة باميتها من حنط عند لايمان الا بوجود الموت
 فان اعدم بنوت حنط المكر يميناً واحده جاء في الروضة البهية (وما
 بفسامة سبب مع موت ومع عدمه يحلف المكر بفسا واحده) على نهي
 العمل (فان نكل عن اليمين حلف المدعى يميناً واحده) ساء على عدم
 انقضاء بالنكول (يثبت الحق) على المكر سمين اندعى (ولو ففسبسا
 بالنكول فصي عليه) به سحرده (والموت مارة بعض بها صدق المدعى)
 مما ادعاء من العمل (كوجود دي سلاح مطلق بالدم عند قتل في دمه)
 اما لو لم يوجد القيل مهور الدم لم يكن وجود الدم مع دي سلاح كونا
 (او) وحده (القيل في دار قوم و فرسهم) حيث لا يظرفها غيرهم (او
 من فرسين) لا يظرفها غير اهلها (وفرسها) ايده (سواء) ولو كان
 الى احديهما اقرب احتضت بالموت (٤٦) .

٦ - عند الزيدية والاباطة والظاهرية :

يظهر لنا ان شيوخ العسبي الصنعاني بوجت القسامة على المدعى
 عليه دون اندعى وبكنه يشترط وجوب السه فان لم يكن للمدعى يمينه
 وحنف القسامة للمدعى دون الاسباب جاء في الناح المذهب (ولو ادعى ورثه
 فعمل وجوده تثبت القسامة وان لم يمينوا لم يكن لهم تحليفهم على

(٤٣) شرح العمدة ص ٥٤٥ .

(٤٤) الخلاف ج ٣ ص ١٥١ .

(٤٥) الخلاف ج ٣ ص ١٥٣ .

(٤٦) الروضة البهية ج ٢ ص ٩٤ .

القسمه وأما اسمي يعني الدعوى فمكتوب (٤٧) وقال المرتضى في تعريف القسمه (هي مقسمه من القسم الأجل لأمان (مسألة) . . . وتفسيرها : يوجد القيل في موضح يختص بمحذور بن غير المييل ، ولا يدعي الوارت الفصل بن غيرهم أو على معينين بدله لا يختار من مسوطيه الحاضرين وقت الفصل حينين رجلا يحذفون ما قلناه ولا عينا فانه لم يرم الدية عوانهم ، عونه صلى الله عليه وآله وسلم فيمن قل بين فريق ويعتلف مهم حسون (٤٨) أما بظاهرية فانهم يوجبون القسمه على سبعين أولا عول الرسول صلى الله عليه وسلم (يعتلف حسون منهم) ولا فرق بين الاحرار والعبيد - في المحلى (وحديثا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث القسمه اسدي لا يصح عنه غيره كما قد مضى من (تحفون وتسحفون ويعتلف حسون منهم) فحاطب اسدي صلى الله عليه وسلم في حارة عصبه المقدون (٤٩) وقد بطل اس حرم قوب من أوجب خمسين يمينا في دعوى ادم لاب الايمان بعد العدد لا يجب لا في قسمه والقسمه حكم محسبي من لأحكام العامة في الدعوى ومختص بالنسب كان اس حزم والقول عندنا هو ما مضى من ان ليس في الدعوى كله ، دعاء كانت أو غيرها سواء بسواء واليمين في كل ذلك سواء يمين واحدة فقط على من دعى عليه إلا في الرأ والقسمه (٥٠) وليس دعاء المقتول قبل موته على احد من أسباب القسمه لان الحديث الصحيح لو زيد كان المقتول فيه يمينا ولم يكن (٥١) اما الاناطية فقد تفهموا مع الحقيقة في مفهوم القسمه من حيث وجودها على المتدعي عنه وعدم اشتراط بوث كما بدا لنا من شروط القسمه عندهم (٥٢) .

المقارنة والرأي الراجح :

ان المستخلص من هذا العرض الوجيز لهذا البحث يظهر اتفاق الجميع والاناطية والردة على مفهوم القسمه وموجر ذلك ان القسمه

(٤٧) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٨ .

(٤٨) البحر الزحار للمرتضى ج ٥ ص ٢٩٥ .

(٤٩) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٠٨ .

(٥٠) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٩٤ .

(٥١) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٩٥ .

(٥٢) شرح الميل ج ٨ ص ١٢٧ .

تجب على ادعى عليهم وهي حمسون يمينا دون النظر الى وجود اللوث او عدمه وقد نص الشافعية على وجوب انقسامه على اولياء المقتول اولا وهم مدعون مع شرط الموت ودل المالكية بهذا القول وكذا حملته والشيعة والظاهرية على وجوب ، ونحن ليس في صدد الرد على من أوجب القسامة على ادعى في هذا البحث او سقضه في البحث القادم ، اما اللوث فمفصل في شروط انقسامه ، وفيه نوع الاشارة اليه هو ان الحقيقة ومن وانهم عم من اجلوا بانقسامه بمقاييمها النافذة عن النسبة السوية الصحيحة لان أكثر المذاهب حصرو انقسامه كأي دعوى من الدعاوى او جعلوها قسما من دعاوى ائتم - ولا نرى وجها لدمج انقسامه بدعوى الدم لان دعوى دم تكون كأي من الدعاوى فمما دا عرف القتل ، اما انقسامه فوجب في حاله وحدة وهي حاله ما كان اعان مجهولا ، وهذا مؤيد بالحديث الذي استشهدنا به في البحث الماضي من هذا الباب لا سيما رواية البخاري حين ان عبد الله بن سهل في كتابه الروايات كألبي ذكرناها جهل بالله فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بانقسامه ولو علم القاتل لما قال الرسول صلى الله عليه وسلم بانقسامه لانها تكون دعوى تعتمد على الشهود وليس له وبهذا قال لرسول صلى الله عليه وسلم للاولياء (تاتون بالنسبة) ثم اوجب القسامة على ادعى عليه كما ذكر البخاري . وكيف يحذف احد على امر به شاهده ولو شاهده بكان شاهدا ولا داعي للحسن رجلا او حمسن يمينا في هذه الحالة بل يكفي لذلك شاهدان على القواعد شعبة وليبين صحة المدعى لا للاستحقاق . ان من الممنوع عليه - الايمان لا يستحق بها احد فلما فكيف يستحق بها نفسا .

المبحث الثاني

دليل مشروعية القسامة

نسب القسامة بحديث كثيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها
 حدثت عبدالله بن سهل الذي وجد معولا بحيدر (١) - ونسب ملا حسرو
 بحفي عن هذا الدليل (٢) - وقد دعى بن الظوري بحفي لاجتماع
 على سبب القسامة (٣) - وذكر الامام الشافعي بحديث مذكور (٤) -
 ونسب بن رشد على حديث عبدالله بن سهل (٥) - ونسب ابن حبان على
 الحديث ايضا (٦) - وقال لشيعه اماميه بالقسامة اعتمادا على الحديث
 المذكور (٧) - ونسب الاطفيه عنه (٨) - وقد ذكر ابن حزم الحديث (٩)
 مع حديث حوى جاء في المحلى - ومن طريق مسلم حديثا بن لظاهر
 حديثا بن وهب احمر بن عيسى عن بن شهاب قال حدثني ابو سلمة بن
 عبدالرحمن وسليم بن يسار مولى ميمونة زوج نبي صلى الله عليه وسلم
 عن رجل من صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بفسامة على ما كانت عنه في الجاهلية
 ومن طريق احمد بن شعيب عن رسول صلى الله عليه وسلم مثل ذلك
 قال ابو محمد رحمه الله فهذه الاخبار مما صحب عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في القسامة لم يصح عنه الا هي أصلا (١٠) - وبعد مرخص لآراء
 لعمماء في أدلة القسامة ثرما نقلها من كتب الحديث - روى البخاري في

-
- (١) مدائع لصدايق ج ٧ ص ٢٨٦ وبطريق المسوط ج ٢٦ ص ١٠٦-١٠٧ .
 - (٢) درر حكام في شرح عمر الأحكام ج ٢ ص ١٢٠ .
 - (٣) البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٦ .
 - (٤) الام ج ٦ ص ٩٠ وبطريق يسير الوصول لعبد الرحمن بن علي المعروف
 بامير الدبج الشيباني ج ٤ ص ٧٨ .
 - (٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٤١٩ .
 - (٦) حاشية محمد بن عبدالوهاب على الجمع ج ٣ ص ٢٣٠-٢٣١ .
 - (٧) المروع من الكافي للكليني ج ٧ ص ٣٦١ .
 - (٨) شرح البيل ج ٨ ص ١٢٧ .
 - (٩) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٤٨٧ .
 - (١٠) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٩٠-٩٣ .

(فيه دليل على مشروعية القسامة واليه ذهب جمهور الصحابة والتابعين والعلماء من أصحاب الكوفة والقيس حكي ذلك القاضي عياض) (١٧) هذه أدلة القسامة من السنة النبوية وقد ثبت القسامة على خلاف القياس من وجوه خمسة أولها - أن القسامة دعوى على غير معين وإياها - أنهم لم يحملون ما علموا الجاني ونالها - أن من وجبت عليهم القسامة يحملون البنية بعد الإيمان والرابع - أن البنية تحب على عوائل المحلفين أو من في محنتهم (١٨) * ولعائس - كما قال القاضي عياض (أنه لا يحكم فيها بالكون بل بحبس الباكر وهي ثابته عند الأكثر) (١٩) * وقد ثبت لقسامة بأجماع لمذهب الشافعية كما ذكرنا في بداية هذا البحث (٢٠) .

ذكر المخالفين في إبطال القسامة والرد عليهم :

به أقوال تنص على عدم لأحد تابعية منها ما رواه القاضي عياض عن جماعة من السلف منهم أبو غلابة وسالم بن عبد الله والحكم بن عتبة ومادة وسليمان بن يسار وإبراهيم بن علي ومسلم بن خالد وعمر بن عبد العزيز في رواه عنه وإني عليه كما ذكر ابن رشد (٢١) * وأوجه اعتراض هؤلاء المخالفين كما ذكرها اشوكاني تتلخص بالأوجه التالية

أ - القسامة مخالفة لأصول شريعة لأن البنية على المدعي وليست على من أنكر * وانقسامه على المدعي عليه وإن لم يحضر المدعي البنية *
ب - أن يمين لا يجب إلا على من رأى وقع الأمر في المشاهدة الحسية أو بما يقوم مقامها * .

ج - أن القسامة مخالفة أصلاً ورد تنطع الرسول صلى الله عليه وسلم بدفع دية عبده من سهل الذي قبله اليهود في حشر *
ودفع للبصر إلى نقول بإبطال القسامة كما ذكر اشوكاني نقلاً عن صاحب البحر (٢٢) وقد رد اشوكاني على هذه الاعتراضات المخالفة لأجماع المذاهب شامة بقوله (واجب أن القسامة أصل من أصول

(١٧) نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٩ .

(١٨) الناح المذهب ج ٣ ص ٣٤٦ .

(١٩) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٦ .

(٢٠) شرح صحيح مسلم للنووي ج ١١ ص ١٤٣ .

(٢١) نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٠ وانظر بداية المجتهد ج ٢ ص ٤١٩ .

(٢٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٩ .

لشريعته مستقل لورود الدليل بها فتحصر بها الادلة العامة وفيها حفظ
 للديانة وحرر لمعتدين ولا يحسن طرح سنة خاصه لاجل سنة عامة (٢٤) .
 ونحن لا نصل الى متحامين لما ذكره الشوكاني وان كانت اعمامة حاوية
 كما ذكر المصنفون ولكنها نقول ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد
 أقرها كما ذكر مسلم في صحيحه وهذا من الحديث (حدثني ابو الطاهر
 وحرمته بن يحيى قال بن الطاهر حدثنا قال حرمته اخبرنا ابن وهيب
 حرم بن بونس عن ابن شهاب حرم بن ابي سلمة عن عبد الرحمن وسليمان
 بن يسار مولى ميمونة زوج نبي صلى الله عليه وسلم عن رجل من صحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الانصار ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امر العمامة على ما كانت عليه في الجاهلية (٢٤) * وذكر احمد
 والنسائي هذا لحدث ايضا (٢٥) * وقد ذكر حرم على المصنفين
 نسخة الحديث الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٦) * وكذلك
 فعل القرطبي معتمد على حديث نحوه حسنا فعل عبد الله بن سهل (٢٧) *
 وقد نستعمل ذلكا من قصة حسب قول آية لعل احمد يؤيد ما ذهب
 اليه جمهور المذهب بحاميه لان الرسول صلى الله عليه وسلم طلب
 الفصاحه بسننهم الفاضل ان علم قومه به وان لم يعلموا به فقط طلب الدية
 منهم بسبب كون وجود القتل في قريتهم حاه في روح سيال (ومن نقل
 مؤمنا حال كون ذلكا احسن (صحيحا) في ذلكا أي قاصدا غير محظي
 (روى) * مقس من صدقة الكتابي كان قد سلم هو واحوه همام لوجود
 حاه فعلا في نبي المحار فانني رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر به
 عصاة فارس عليه السلام معه ابن بن عباس المصيري وكان من اصحاب
 بدر الى نبي المحار بمرهمه بسننهم الفاضل ان مقس يقتضيه انه انعموه
 وبادة الدية * لم نعموه فعاه سمعا وطاعة لله تعالى ولرسوله عليه
 اسلام ما علم له وتلا وكفى بادي دية فامره بمائة من الابل (٢٨) *

(٢٤) نيل الاوطار ج ٧ ص ٣٩ *

(٢٤) شرح صحيح مسلم لابن عوي ج ١١ ص ١٥٢ *

(٢٥) بن الاوطار ج ٧ ص ٣٧ وانظر نسفي في اخبار المصطفى : ص

٦٨٥-٦٨٦ وانظر مشي النسائي ج ٨ ص ٥ *

(٢٦) المحلي ج ١١ ص ١٠٠ - ١٠١ *

(٢٧) جامع لاحكام القرآن - للقرطبي ج ١ ص ٤٥٧ *

(٢٨) تفسير روح البنا لا سماعيل حفي ج ١ ص ٤٧٦ وانظر تفسير

سور الانبياء من تفسير ابن عباس ص ٧٢-٧٣ المطبعة الاميرية

ببلاط سنة ٢٣٥٦ هـ للغيرورآبادي *

المبحث الثالث

أطراف القسامة

وسنقسم هذا المبحث الى فرعين :-
الفرع الاول - احكام المدعى في القسامة .
الفرع الثاني - احكام المدعى عليه في قسامه

الفرع الاول

احكام المدعى في القسامة

١ - عند الحنيفة :

تبين لنا من بحثنا السابق في تعريف القسامة ان الحنيفة لا يوجبون اليمين على المدعى بل يوجبون على المدعى عليهم وحدهم البتة ام لم يوجد رفق استدلال الحنيفة في نفي اليمين عن المدعى بأدلة منها
أ شرع اليمين لانهما ما كان على ما كان اليمين لا يستحق صاحبها لان يوجب بها لاستحقاق الشيء . سائر فكيف يستحق بهما نقصان او لدية لا سيما وان الخصم حلف في هذه المسألة لانه يحدف على امر لم يعاقبه مع كون البتة منهم بعد اتهام المدعى المدعى عندهم باعتل قال لسرخسي (وحكما ما رواه من الآثار المشهورة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اعطى الناس بدعواهم لحديث وقد فيما في كتاب الدعوى ان اليمين ليست حجة صالحة لاستحقاق تأمر بها فكيف تكون حجة لاستحقاق نفس خصوصا في موضع ينس بان الخصم يحارب يحلف على ما لم يعاقبه بخلاف محفل في نفسه وهو الميث وانما اليمين مشروعة لانهما ما كان على ما كان فلا يستحق بها ما لم يكن مستحقا) (١) .
ونص الرنملي على عدم الدليل لان اليمين لا يستحق صاحبها الاحتجاج بها لاستحقاق لاموال استدلة فكيف يستحق بها الفاض او الدية (٢) .

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٠٨ .

(٢) تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٧٠ .

ب - استدل الحجة بالجمعة لأساسة في ادعائى وهي وجوب
 السبه على المدعى وايضا على من نكر ذلك بريلى (وما قوله عليه
 الصلاة والسلام) (نو اعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال
 وموالهم ونكر اليه للمدعى) ومن على من انكر (فسوى في ذلك
 من دعاء والامول وحكم فيها بحكم واحد) (٢) - ومن من الطوري
 الحجة على هذه الادلة (١) وقال الكسابي (والحديث المشهور دليل على
 ما قبل وهو قوله عليه الصلاة والسلام سبه على المدعى واليمين على
 المدعى عليه جعل حسن ليمين على المدعى عليه فيسمى ان لا يكون شيء
 من الايمان على المدعى) (٣) - واستدل بجمعة تحدث رواد من ابي مرزم
 كما واستدلوا بتحديث الترحل المدول في حيدر من طريق من عباسي
 وروى سار منهم منهما طلب الرسول (ص) المساعدة من المدعى عليهم
 دون المدعى وهذا نص حديث رواد من ابي مرزم (انه قال جاء رجل الى
 نبي عليه الصلاة والسلام فقال يا رسول الله بي وحدث حي قسلا
 في نبي فدون قال عليه الصلاة والسلام اجمع منهم خمس فيجمعون بالله
 ما فلاه ولا عليهم له قائلا فقال يا رسول الله ليس بي من حي لا هذا
 فقال بل لك عار من الان فدل الحديث على وجوب المساعدة على المدعى
 عليهم وهم هل امحله لا على المدعى وعلى وجوب ائدة عليهم مع المساعدة (١)
 وقد عتمد الرضا على حديث المبول من قبل اميرد في حيدر على الرواية
 من مصنف على وجوب المساعدة على مدعى عليه دون المدعى (٢) - ونصت
 الهندية على عدم حلف المدعى سواء كان القاصر معه ام لم يكن بعضه
 محذور وجوب حلف في محبة او عداوة حلف من فيها خمس نفسا سواء
 كانت لعداوة بينهم وبين القابل او لم تكن ويستحلف ايضا المحذور معهم
 اختيار مدعى واد دعى القبل على غير امحله حي وحدث فيها
 افسر طوبت ناسيه في عده حاة بخلاف الاولى فان لم تكن له نية
 حلف من ائمة نفسا واحدة اذ لا يحقق مفهوم القسامة الا اذا اتهم

- (٣) تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧٠
- (٤) تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٦
- (٥) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٧
- (٦) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٦
- (٧) تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٢٢١ ،
 مصى تخرج لاحداث مذكورة في البحث الاول وفي حكم التقصاص
 و ائدة في القسامة .

نفس المحلة التي وجد فيها القتيل (٨) .

٢ - عند الشافعية :

بسمائه عند اقسامه يجب على المدعي خلافا للحنفية ان وجد عيلا في محلة و قرية وكاتب بينهما عدوة ظاهرة ويظهر لنا ان الشافعية باجنادهم القسامة على المدعي اعتمدوا على اسقاط الدلية (٩) حديث الرجل الذي وجد مظلولا في حير لا يروايه سي ذكرهما الامام الشافعي بينهم منها طلب لرسول صلى الله عليه وسلم المس من المدعي اولا قال المربي (قال شافعي رحمه الله ان قتل قعد في بلدك وعيسره وتحبسونه وتسحقونه وانت لا تحبب لا اولياءه قبل يكون عد فان ذلك لاجي المقتول الورب ونحوه ان يقول تحبسون بواحد والدليل على ذلك حكم الله عروجه وحكم رسوله عليه السلام ان اليمين لا تكون لا فيما يدفع بها امر عن نفسه أو يحد بها مع شاهده ولا يحذر تخلف يمين بأحد بها غيره (٩) وقال ابووي وعمره في اسقاط وجوب القسم على مدعي (وحلفوا فمن حلف في القسمه فقال مات وشافعي والجمهور حلف لورثة ويجب لحق بحلفهم حسيب مينا واحصوا بهد الحديث الصحيح وفيه التصريح بالاسد مس المدعي وهو ثابت من طرق كثيرة صحيح لا يدفع (١) وقد ضعف شافعية الرواية التي بهم فيها هذا المدعي عليهم بالقسامة كما اخذ بها الحنفية (١١) .

ب اقد اعتمد الشافعية على قول لرسول (ص) الله على من ادعى والمس على من انكر الا في القسمه (١٢) . واستثناء القسمه بهم منه وجوب اليمين على المدعي

من هو المدعي عند الشافعية :

المدعي هو ولي الدم وهم و ثمة سواء كانوا رجلا او سماء ولا يحلف عبر الورث لان الورثة سلكون دة المقتول في القسمه ولا يملكها

(٨) انظر فتاوى الهندية ص ٨٠ .

(٩) مختصر المربي ج ٥ ص ١٤٧ .

(١٠) شرح ابووي على صحيح مسلم ج ١١ ص ١٤٤ .

(١١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١١ ص ١٤٤ .

(١٢) معنى المحتاج ج ٤ ص ١٠٩ .

غيرهم (١٣) • وقاله لماوردي (وولي الدم هو وارث الميت من ذكر أو نسي نمرض أو تعصيف) (١٤) وذكر الشريفي أن الولي هو يحلف سواء كان وارثاً سيده مسلماً أم كافراً وكذا إذا كان محجوراً (١٥) • وإذا أصبح بعض الورثة عن يمين بعض حقهم من إبدته ووجب الصواب لمن حلف منهم قبل شافعي رحمه الله (فإذا كان يفسد ورثاً فاصح أحدهما من القسامة لم يسمع ذلك الآخر من ب يفسد خمس يمساً ويستحق نصيبه من ميراث) (١٦) واحتجب القسامة أن يبين فيما لو مات الولي قبل كفاية القسامة قول بوجب القسامة من جديد على وارثه لا يستحق أحد شيء يمين غيره ولشي كما قال شريفي (وأما نسي نسي لا إذا كان نسي يمين بعض لورثه على بعض في يورث القسامة عليهم فساء وارث على يمين الميراث أولى) (١٧) وبورخ الإجماع على لورثة بعد حصصهم من يمينه على من نص الله تعالى (١٨) • وإذا احتلف الورثة في بعض الخائنات كان خلاف يصدق به المدعى فلا تسقط القسامة بصورة ذلك أن يقول أحد الوثاق من أبي عبد الله من حالف ورجل لا عرفه ويقول الورثة الآخر قبل من يريه ورجل آخر لا عرفه إذا قد يجوز أن وارث الأول عرف عبد الله وحلف يريه وقد يجوز أن يكون وارث الثاني عرف يريه وحلف عبد الله (١٩) • وقال الإمام الشافعي في سقوط القسامة عن بعض ورثته بأحلافهم (وأو بحلفت فادعى أحدهما على واحد نصبه وإن الآخر لا عرفه وأصبح من القسامة كان لذي نبت القسامة عنه ب قسم خمس يمساً وأحد ح من يمينه لا مدع أحده من ليمين ليس بالكذاب به فادع بكن كذا به فله أن يحلف بكل حال) (٢٠) وترد القسامة وأبدته د حلف بورثة ويستحقوا المدة ثم جاء ولاية أحاسي شاهدها حلفاً على أن الخائنات كان معهما من طلوع الشمس حتى الغروب حينما حدث لعقل أو قاموا ب سهم كان من بلد ومحس عليه في بلد آخر

(١٣) الام ج ٦ ص ٩٢ •

(١٤) الاحكام السلطانية ص ٢٣١ •

(١٥) مفتي المحتاج ص ١١٧ •

(١٦) انظر الام ج ٦ ص ٩٥ •

(١٧) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ١١٥ •

(١٨) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ١١٥ •

(١٩) انظر الام ج ٦ ص ٩٥ •

(٢٠) انظر الام ج ٦ ص ٩٥ •

و كل يسه تدل على عدم حدوث القتل من قبله فرد يديه من وركيه
 يقول ان احاديثه : (٢١) - ويحلف ابويه د بقي لخروج صاحب
 فرس حيا من رمن بعد احبائه م عاب وارغى احاديث حدوث الموت
 بسبب حر (٢٢) - ويحلف بوزة عاريس على موضع الخيل كما يحلف
 حاضرا لان لو رث قد عدم حدوث القتل نسبة لا تصح لشهادته بها
 قد صرف اعان اباهم قبل موته (٢٣) - وادا كان للقول بلا وارث
 سمعت القسامة و يسه الا ن ادعى أحد المسلمين العمل على معين فان
 لامام بنفسه يحلف في القسامة في هذه الحالة ويسمع من ست ادب لدية
 وان نكل فقد اختلف لشفاعة الى وجهين وجه بسعة القسامة ولديه
 ولو حة الاخر يوجب حبسه حتى يقر او يحلف (٢٤) .

وهن سيجري على هذا الحكم والمراجع الوجه الثاني بمصنعي
 حسن من ادعى العمل على معين ثم نكل حتى يحلف او يقر (٢٥) .

البمين واسلوته عند الشفاعة :

سعى في احداث ان يحلف بالنس ويحلف بحروف بسم و و
 و عا و لده فان اثنى رفا : نصت فقد احب لامام شفاعي من احواف
 ان بعد حسن (٢٦) - ويحلف المذعي بهذا نفس حاة في الام (فسال
 الشافعي رحمه الله تعالى) وادا وحس لرجل فداة حلف بالله الذي لا اله
 الا هو عام حائه لأعس وما يحق الصدور بعد قتل فلانا مفردا بقتله
 ما شمر في دله عرس (٢٧) . وم بشرط شفاعية توالي ايمان المذعي
 في جلسة واحدة بل يحق له ان يحلف خمسين يوما في خمس يوما لان
 لايمان كالحج والسبود . واشهود وحجج يحور تعريقها وادا تحلف
 احواف حور و اعياه سى على ما حلف بعد ان يفي بخلاف انوارث فانه
 سداص ادا مات الولي قبل اكمال الايمان اذ لا يحق لأحد أب يستحق

(٢١) انظر الام ج ٦ ص ٩٦ .

(٢٢) انظر الام ج ٦ ص ٩١ .

(٢٣) انظر الام ج ٦ ص ٩٠ .

(٢٤) انظر معنى المحتاج ج ٤ ص ١١٨ .

(٢٥) حاشية البجيرمي ج ٤ ص ١٤٢ .

(٢٦) انظر الام ج ٦ ص ١٠٠ .

(٢٧) انظر الام ج ٦ ص ١٠٠ .

شيئا يمين غيره (٢٨) ويحلف المدعى عليه بعد المدعي بهذا الأسلوب قال
 ارسني (وإذا حلف المدعى عليه كذلك ما قل فلا ولا اعلان على
 فعله ولا ناله من فعله ولا بسببه فعله شيء جرحه ولا وصل الى شيء
 من يديه) (٢٩) .

ويحلف يمين المدعي مع يمين المدعى عليه من ثلاثة اوجه قال
 سحيرمي (الفرق بين المدعي والمدعى عليه من ثلاثة اوجه الاول -
 وارث المدعى لا يسي بخلاف وارث المدعى عليه لاني ان المدعى لا يسي
 د عول لمعاصي وومي وعصي آخر بخلاف لمدعى عليه انه يسي الثالث
 ان المدعى يورث لايمان عليه لو بعد بخلاف المدعى عليهم فانه يحلف كل
 واحد منهم خمسين يميناً) (٣٠) .

٣ - عند الملكية :-

حدث انفساه على مدعي عند ملكية معتمدس على قصة لرجل
 المقتول في قتل اليهود في حبر وفي الحديث ما يدل على ان ارسول (ص)
 قد طيب من المدعي ب يده بالفسامة وقد حصل ارسقاني عند يحدث
 محققين للحدث بعدم في اصول الدعاوى وهو قول ارسول (ص) انيسة
 على من يسي واسمين على من يكره ارسقاني (ان حكم انفساه مخالف
 بسائر ادعاوى من جهة ان ايمس على المدعي وابدا حصون مينا وهو
 يخص فوه (ص) عليه على مدعي وسمين على من انكر) (٣١) وخا في
 ابوت (قال مالك وبنك النسة اسي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل
 عليه عمل الناس ان شئتين بالفسامة اهن بدم والذي يدعوه في انعم
 واحطاً دل ذلك وقد بدا رسول الله (ص) العارس في قتل صاحبهم
 من قتل حبر فان مالك قد حلف مدعون استمعوا دم صاحبكم وقتلوا
 من حلفوا عنه) (٣٢) واد تكن المدعون وابو الفسامة وحلف على المدعي
 عليهم فان حلفوا بطل لمعاصي ولده (٣٣) وقد دمج بالكية حكاه

(٢٨) انظر تحفة الحبيب ج ٤ ص ١٤٠ .

(٢٩) مختصر المزني ج ٥ ص ١٥٢ .

(٣٠) نظر لاصاغ في حق محاط ابي الشيخ ج ٤ - ص ١٤٠ ونظر

تحفة الحبيب على شرح الخطيب ص ١٤٠ ج ٤ .

(٣١) شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢١٠ .

(٣٢) شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢١١-٢١٢ .

(٣٣) شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢١١ .

بقسامة يدعوى آدم كما وأوجب الحارثي القسامة والدية على كل واحد من عاقبه يدعى عليه إذا نكل عن ايمانه بعد أن يفصح المجنى عليه من قسامة وادعى أو سواه عن قسامة وادعوا أن الفعل حلف فعلى كل واحد من عاقله المدعى عليه ايمانه وأخذه ويعفى من الدية بقدر ما يجب عليه ويحلف الحارثي حسيين فيما أنعمت عاقبه (٣٤) * وتفضل قسامة ولدم إذا حلف وسمه المجنى عليه بما فيه فضل جاء في المدونة (فان ولدني ن مالك فان فيمس قتل شيلا فادعى بعض ولاته انه قتل عبدا وفان بعضهم لا علم له ولا من قسامة ولا يحلف (فان) مالك فان دفعه يطل (٣٥) ويرى سحون ب الاوساء اذا حلفوا بأن دعى بعضهم بعضا انهم اخطأ ودعى بعضهم عدم العلم بالفاعل و بوا عن قسامة وحبب دية من طائفة بالقسامة على حسب ما يستحق فيما لو ورعت الدية على جميع ابوره وإذا ادعى بعض حلف وادعى بعض العبد وجب القسامة ولكن لا يستحق انقصا من دعى كونه حلف بعد بل يستحق لجميع ابوره لان لقصا من يستحق ان احلفوا في نوح لفل وعبد الامام مالك كما جاء في المدونة (حد رأى وادى بلمني (قس) فما قول مالك ان ادعى بعض ولاته لدم الحط وقال بعضهم لا علم له بمن قتله وحلف الذين ادعوا الخطأ واحدوا حطوهم من دية ثم ارد هؤلاء الذين ادعوا لا علم له بمن قتله حط ان يحلفوا واحدوا حطوهم من دية أيكون ذلك لهم (فان) فان مالك اذا نكل مدعوا الدم عن ايمانه وانوا أن يحلفوا وردوا الايمان على المدعى عنهم ثم ارادوا أن يحلفوا بعد ذلك ثم يكن ذلك لهم فادى انه ليس لهم ان يحلفوا اذا عرصب عليهم الايمان فانوهما (٣٦) وتحب القسامة على الاولياء اذا ساءوا بانقصا من أو الدية وان تعدد اللوث كما لو شهد العدل بمعاينة قتل وقال المذول فلي فلان وشهد على اقرارهم بذلك عدلان (٣٧) * ونص الحارثي على وجوب القسامة على المدعى عليه ب أمي اولياء الدم على القسامة فان نكل المدعى عليهم حبسوا أو جلدوا جاء في شرح الحارثي (اذا نكل المدعون للدم عن القسامة وردت الايمان

(٣٤) شرح الحارثي ج ٨ ص ٥٦ *

(٣٥) المدونة الكبرى ص ٤٨ *

(٣٦) انظر المدونة الكبرى ص ٤٨٩-٤٩٠ *

(٣٧) انظر شرح الحارثي ص ٥٤ *

على المدعى عليهم فشكلوا وحسبوا حتى يحتفلوا فان طال حبسهم تركوا وعلى كل واحد منهم جند مائة وحسن سنة (٢٨) وذكر الحرشي (٢٩) واعرف بين أولياء الدم وبين المدعى عليهم ان ايمان العصبة موحدة وجد يحتفل فيها من يوجب لغيره كولي ان يحتجز في بعض الصور وايمان المدعى عليهم دافعه وليس لأحد ان يدفع بيمينه ما يعنى لغيره (٣٠) ونص ابن حري اعرباطي على قسامة المدعى عليه بعد رفضها من قبل المدعى وعدم ان المدعى عليه يحسن سنة ويحتفل مائة حلقة اذا يكن عن اليمين (٣١) - ونص لغيرواني على يحسن الموند للمدعى عليه اذا يكن ولي الدم عن قسامته وكان يعمل عمداً او اوجب على المدعى عليه لقسامته في عسامة لئانه ولله فاب لغيرواني بسحق المؤد (٤١) .

من هو المدعى عند المالكية وكيفية توزيع الجهن عندهم .-

يحتفل ورقة نحى عنه ذه طبقا بمقتضى ال ادله وتورع الايمان كما تورع الزكة على حساب لعراف في كتاب الله تعالى ويحتفل النساء مع ارحاء ذه ب عمل خط تحتلاف احمد لأفرد ، ترجل نه جاء في المدونة (بنت) وانما يحتفل ولاء الدم في تحتل على قدر مواربيهم من ائيب في قول مالك (قال) نعم ، بنت) فهل يقسم النساء في قبل نعمت في قول مالك (قال) لا (بنت) فهل يقسم النساء في قبل احتفا في قول مالك (قال) نعم ، (٤٢) ' وذ ذه لمحتل عليه عن بنت واحدة وادب ائيبه تحتل حمسي بنت واستحتل نصف بدية واد ذه ائيب عن بنت واحدة وعصبة وطاسو بالذنه تحتل بنت خمسة وعشرين يميناً واستحتل نصف بديه اذا خلعت العصبة خمسة وعشرين يميناً وان يكن عصبة عن السنين تحتل ائيب الايمان كنها واستحتل نصف بدية جاء في المدونة (بنت) (ولم استحتلها مالك هها حمسين يميناً وانما لها نصف بدية (قال) لاها لا تسحق الدم ذول عن حمسين يميناً (٤٣)

(٣٨) انظر شرح الحرشي ج ٨ ص ٥٨ وحاشية الدسوقي ص ٢٩٥ .

(٣٩) شرح لحرشي ج ٨ ص ٥٨ .

(٤٠) قوانين لاحكام لشريعة ص ٣٧٧-٣٧٨ .

(٤١) كفاية الطالب الرباني في شرح رسالة ابن رشد لغيرواني ج ٢

ص ٢٥٥ .

(٤٢) المدونة الكبرى ص ٤٩١ .

(٤٣) انظر المدونة الكبرى ص ٤٩١ .

ور مات بحسب غلبه على حبه وان كان الان في العود مثلاً وظالمت
السم باده حنقه حنسن مينا واستحسب السلب فذا جاء الان حنف
نسي الارباع واحد نلي مية بعد قول هانك كما نص راوى المذوية (٤٤)
ونص الحرنشي على نفوذ ارجان بفساده د كان انفس عمه وعلته
دبت ان اسماء لا يشهد في على اعمد و ان مات مينا عن بساء فلا رحل
كان يحكم حكم من لا و رب له ففسق الفسامة في انفسه عليه (٤٥) .
نقسم لايمان بينهم على عديم ففسقون ففصاص فان يكون عن لايمان
ردب على مدعى عليه (٤٦) ونحب الفسامة عند اماكيه و ان امر لمقول
مات عن سواء بان انفس عمه ان حفظ ولكن ثوربه لا يقسمون على خلاف
ما امر لمقول (٤٧) . ونحب الفسامة عند اماكيه و ان وجد ساعد واحد
على عمل (٤٨) . ويسرا الوسا بحسب غلبه من الفسامة في خلاف منها ما
ان صرب اجاني رجلا في ففسق وسم سلكم حتى مات فلا يحب الفسامة على
ثوربه بل ففسق مدعوى فلا يمين ما دنا من و سرب ونفي صاحب فرش
حتى مات ونحب الفسامة على ثوربه لاحمال كون موت قد حدث بسبب
حر (٤٩) . ومن اختلاف اسبي ير فيها ففسامة بو رمي رجل آخر في
نهر وكان بينهما عدوه ففسق اجاني بار ففسامة سواء كان المقتول يحسب
السباحة او لا يحسبها (٥٠) . واد كذب ثوربه نفسه بعد الفسامة
فسقط الفصاص بخلاف القولا بان حق لافس يفسق بفسامة اذا عفا
أحدهم (٥١) . وذا مات بحسب غلبه على صغار وكبار بدرجه واحدة
حنف كبر بان الصغار لا يفسقون لا في الفسامة ولا في العود (٥٢) .
ويسفر في تصغير حنن بكونه اذا كان اكبر غير مساو له درجه وسم
جد ما يفسق به في الفسامة من العنقه (٥٣) .

- (٤٤) انظر المدونة الكبرى ص ٤٩٦ .
- (٤٥) انظر شرح الخرشي ص ٥٦ .
- (٤٦) انظر فواييس لاحكام شرعه ص ٣٧٨ .
- (٤٧) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٨ .
- (٤٨) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٩ .
- (٤٩) انظر شرح الخرشي ص ٧ ج ٨ .
- (٥٠) انظر شرح الخرشي ص ٧ ج ٨ .
- (٥١) انظر شرح بحرشي ص ٧ ج ٨ .
- (٥٢) انظر حاشيه نسومي على شرح الدردير ج ٤ ص ٢٩٧ .
- (٥٣) انظر شرح الدردير الكبير ص ٢٥٧ ج ٤ .

تجيب القسامة عند الحنابلة على أولياء الفتيان فإن أبوا وحببت على المدعى عليهم وانفق أحدهما حنابته فادعوا بهذا لحكم مستقسطا من قضاة رجل مقبول في حيدر لا يلزم دأروا لرويه الذي يفهم منها طلب إرسول (ص) القسامة من الأولياء فمن ادعى عليهم قال يهأ لدين المقدسي بعد أن ذكر حديث رجل مقبول في حيدر (عند الله بن سهل) روى عنه رجل فتيان فادعى أولياءه على رجل قتله وكانت بينهم عدوة وبوث - كما كان الانصار ومن حيدر - أقسم الأولياء على واحد منهم حسين يمينا واستجعوا دمه إذ كانت دعوتهم عبدا وإن لم يحلفوا به حلف المدعى عليه حسين يمينا ويؤدى (٥٤) وقد نص ابن قدامة الحنبلي على وجوب القسامة على أولياء المقبول إن كان المقبول في مكان لموث أى العدوة أو نائب الأولياء يمينه وقد ذكر حديث عند الله بن سهل (٥٥) وقد استدلل بن قدامة في إيجاب القسامة على المدعى حول إرسول (صلى الله عليه وسلم) ليمينه على من ادعى وإيمين على من أنكر ولأن الأصل براءة دمة المدعى عليه حاء في المضي (وسا) قوله النبي صلى الله عليه وسلم (اليمينه على المدعى وإيمين على من أنكر) ولأن الأصل في المدعى عليه براءة دمه ولم يظهر كونه مكان فونه كسائر بدعوى ولأنه مدعى عليه فم يلزمه اليمين والغرم كسائر الدعوى (٥٦) *

من هو المدعى في القسامة عند الحنابلة :-

يحلف أولياء المضى عليه وهم ورثه وبورع (٥٧) الأيمان كسهام التركة ويند بالذكور ويرد بقسامة على مدعى عليه إن لم يكن للمقبول لأحماني ر نساه وكذا إذا نكل المدعى فيحلف المدعى عليه وتقرأ دمه من يدية فإن لم يحلف وحببت يدية عليه وإن لم يحلف ادعوا ولم يرضوا بإيمان المدعى عليهم وحببت اليدية على بيت المال فإسأ على من فتن في رخام ولم يعرف فإنه يقتل في الطواف أو في حصة (٥٨) * وقال المرذوقى (فإن لم

(٥٤) العدة في شرح العمدة (تأليف يهأالدين عبدالرحمن المقدسي ص ٥٤٥) المطبعة السلعية *

(٥٥) المقضي لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ج ٨ ص ٤٨٥-٤٨٤ *

(٥٦) المقضي ج ٨ ص ٤٨٥ *

(٥٧) منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٥٤ وانظر لاصناف ص ١٤٦-١٤٩ *

(٥٨) منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٥٥ *

يخلف المدعون ولم يرضوا بيمين المدعى عليه فسداء الامام من بيت المال (٥٩) واحتلف بحسابه الى قولين فيما لو اراد المدعي القسامة من المدعى عليهم ويكفلوا قول لا يصح على الحبس وقول يوجب عليهم الحبس حتى يحلفوا أو تقروا (٦٠) - وحلف الحسابه الى روايتين عنه من لم يوجب الحبس رويه يوجب اليه عليهم وروية نوجبها على بيت المال وسبب المرادوى كلا من هذين الروايتين الى كثير من فقهاء الحنابلة (٦١). وان مات المجنى عليه من صبي وناع أو حاصر وغائب حلف ليلج أو يحاصر وأحد نصيبه من اليه وإذا بلغ لصبي أو عاد الغائب حلف خمسة وعشرين يمينا وأحد نصيبه من اليه (٦٢) * ويظهر لنا ان لحنابلة اختلفوا في عدد ايمان الحلف الاول وهو اسبغ أو الحاصر فقال بعضهم خمسين وقال البعض لآخر خمسة وعشرين (٦٣) *

٥ - عند الشيعة :-

بحسب القسامة عند الشيعة على المدعي ان كان معه لوث جاء في الخلاف (اذا كان مع مدعي بدم لوث وهو تهمة للمدعي عليه بأمارات ظاهرة يده به في اليمين يحلف خمسين يمينا ٠٠٠ دليلاً احصاه عرفه واحبارهم) (٦٤) وقد اعتمد الشيعة على حديث عبدالله بن سهل لدى قتل من قبل اليهود في حبيب قال الطوسي باستمالة وجوب القسامة على المدعي بعد ان ذكر الحديث كله (ولما من حديث الشامي ثلاثة أدلته أحدها انه صلى الله عليه وسلم ابتدا مخاطب المدعي بيمين فثبت ان اليمين عليهم ابتدا والثاني قال تحلفون وتسمعون فثبت الاستحقاق بهم بالإيمان منهم ٠٠٠ والثالثة انه نقلها الى اليهود لما لم يحلف مدعوه (٦٥) وقد ذكر الطوسي رواية عن جعفر بن طريق هارون بن مسلم توجب ايمين على المدعى عليه ان يكن المدعي عن القسم ووجبت الدية

(٥٩) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٨ *

(٦٠) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٨ *

(٦١) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٩ *

(٦٢) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٣ *

(٦٣) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٤ *

(٦٤) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥١ *

(٦٥) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٢ *

(٦٦) انظر الاستبصار ج ٤ ص ٢٧٨ *

عليهم وإن حقوا (٦٦) * وعند الإيمان عند الشيعة حمسون يمينا إذا
 كان الحلف واحد وإذا كانوا جماعة ورجعت الخمسون عليهم سواء كان
 الحلف مدعى أو مدعى عليه (٦٧) * وقد خصص الشيعة أوقياء المجبي
 عليه في لسماعه وإن واحد واحد حلف لايمان كلها قال الطوسي (انسماعه
 ب يرمى فيه حمسون من كل مدعى يحدون وإن لم يكونوا أحد
 الوي خمسين يمينا) (٦٨) * وإذا مات المجبي عليه عن وليس وقد ثبت
 الموت في القتل ثم كذب أحد الوليين الآخر فلا يصدق هذا في انسماعه بل
 تجب للأحر وقد استدل الطوسي على هذا بقوله (دليل انه قد ثبت
 موت من الكذب فمن قال ان الكذب أثر فيه فعليه الدلالة وايضا
 فتبوت الموت ثبت حتى يبين فاذا كذب احدهما لم يسقط حتى الآخر
 وايضا قال اليمين مع الموت في انسماعه كاليمين مع الشاهد في
 الاموال) (٦٩) *

٦ - عند الزيدية والاباضية والظاهرية :-

تجب لسماعه على مدعى عنه عند الزيدية او طلبها المدعى من
 مدعى لا يحبر المدعى عنه لا بعد الطلب جاء في التاج المذهب (ولا يحبر
 حاكم من وجه عليهم الدعوى لسماعه بها لا (ان طلبها) من اليه ولاية
 تلك الحماية سواء كان (الورث) أم الامام أم الحاكم أم المجبي عليه
 نفسه حيث لم يرض الى الموت فتجب بعد الطلب) (٧٠) * ومن الشيخ
 لمريض على هذا احكم ايضا (٧١) وقد استدلوا بتدليل من استدلوا به في
 حواهر الاحبار (حكى في الشفاء) اب رجلا قال لسي صلى الله عليه وسلم
 يا ابي قتل بين مرتين فقال (يحد منكم حمسون) وفي بعض الاحبار
 احبر منهم خمسين رجلا يحلفون * فقال مالي من ابي غير هذا ؟ فقال
 نعم مائة من الابل) (٧٢) * ودا اختلف الورثة بان ادعى البعض على اهل
 بلد والبعض الآخر على بلد آخر لم يسقط لسماعه بل تجب على خمسين

(٦٧) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٦ *

(٦٨) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٣ *

(٦٩) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٦ *

(٧٠) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٦ *

(٧١) انظر البحر الرضائي ج ٥ ص ٢٩٥ *

(٧٢) انظر حواهر الاحبار المستخرجة من لجة البحر الرضائي ص ٢٩٥ ح ٥٠

رحل من أصل كل بلد وتصف بديه بينهما (٧٣) * ولا يجوز لدورة ان
يعين بعضهم خمسين رحلا ويعين البعض الآخر خمسين غيرهم من نفس
البلد يعني عندهم الاتفاق على المعيين فان اختلفوا عن القاضي خمسين
رحلا من المتهمين (٧٤) وعند الإباضية نجب القسامة على المدعى عليه
باحتيال المدعى وقد اعتمدوا على قول رسول صلى الله عليه وسلم (البيته
على من ادعى واليمين على من أنكر) جاء في شرح النيل (فمن حثاره
يخلف خلف وقيل الحيدار للإمام أو القاضي يحار بصلحاء يلعن ومن
برأه وبني انقيال بره وان استمسك بواحد فابراه بعيره فيخلف السدي
سمسك به الولي مرة واحدة ولا دبه عليه وذلك هو حديث (البيعة
على من ادعى واليمين على من أنكر) (٧٥) *

وعند الظاهرية يخلف المدعى في القسامة وقد اعتمد ابن حزم على
حديث ابن سهل والخلف للعصبة وان لم يكونوا وارثين جاء في المحل
(وجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث انقسامه الذي لا
يصح عنه غيره كما قد تقييما قبل (تحتملون ويسحقون ويخلف
خمسون منكم ، مخاطب النبي عليه اسلام بني حارثة عصبة المقبول
وبقيين يدرى كل ذي معرفة ان ورثة عبد الله بن سهل رضي الله عنه لم
يكونوا خمسين وما كان له وارث الا اخوة عباد الرحمن وحلده وكان
المخاطب بالخلف بني عمه محيصة وحويصة وهما غير وارثين له فصح
ان العصبة يخلفون وان لم يكونوا وارثين وكذا لم يدخل في التحنيف
لا البعض الذي يعرف افتقار بالانساب اليه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يخاطب بذلك الا بني حارثة الذي كان المعول معروفا
بالنسب فيهم ولم يخاطب بذلك سائر بطون الانصار كسي عبد الأشهل
وسبي ظفر وسبي رعويا وهم اخوة بني حارثة فلا يجوز ان يدخل فيهم
من لم يدخله (ص)) (٧٦) *

الرائي الراجح :-

تبين لنا من هذا العرض ان الشافعية والمالكية والحنابلة والشيعة
والظاهرية يوجبون القسامة على المدعى وحثهم حديث عبد الله بن سهل

(٧٣) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٥٦ *

(٧٤) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٥٦ *

(٧٥) شرح النيل ص ١٣٥ ج ٨ *

(٧٦) المحل ص ١٠٨ ج ١١ *

لان الرسول (ص) قال لاوليائه ، تحلقون وتستحقون دم صاحبكم ولصاحبكم
فوق الرسوب (ص) البينة على من ادعى وليمين على من انكر الا في القسامة
وقد اختلفوا في ريدته والفاظه بوجوب القسامة على المدعي عليه للدلالة
لي ذكرناها في موضعها ونحن نسيل الى قول ائمتنا ومن وافقهم لصعب
ادلة طريق الاول ووجه بصيغ ادلهم تنحصر في العاقل الآتية -

أ - بعد انسا في حكم القسامة صعب حدث عبدالله بن سهل على
لروية بني فهم منها يحجب القسامة على المدعي -
ب - ذكرنا في ذلك البحث حديث رباح بن مريم وحديث ابن عباس
الرحل ابنى وجد مقولا في حشر ولم يحمل الرسول (ص) القسامة على
المدعي بل جعلها على المدعي عليه -

ج - دويلات الرحسي الصحيحة عبارة (تحلقون وتستحقون
دم صاحبكم) على فرضه ثوب هذه العبارة جاء في المسوط (عاما قوله
(تحلقون وتستحقون دم صاحبكم) فلا تكاد تصح هذه العبارة وقد قال
جماعة من أهل الحديث اولهم سهل بن أبي حنيفة ما قال رسول الله (ص)
(تحلقون وتستحقون دم صاحبكم) ولو ثبت مدعى قال ذلك على طريق
الانكار عليهم لا على طريق الامر لهم بذلك فانه لو كان على سبيل الامر
لكان يقولون تحلقون وتستحقون دم صاحبكم فاما قوله (تحلقون
وتستحقون) فعلى سبيل الانكار كقوله تعالى (اتأتون الذكرا من العالمين
وتدرون ما حق لكم ربه من ادع حكم) الآية وكذلك قوله تحلقون معناه
تحلقون كقوله (تريدون عرض الحياه الدنيا) معناه تريدون وكان
عليه (ص) رأى منهم رغبة في حكم الحاهلية حين امو ايمان اليهود
بقولهم لا ارضى بسبيل قوم كفار فقال ذلك على سبيل الزجر فلما عرفوا
كرهه رسول الله (ص) لذلك رغبوا عنه بقولهم كيف نحلف على امر لم
نعين ولم نشاهد ثم جعل ان يكون اليهود ادعوا عليهم بقتل القتيل من
محلة اخرى الى محلهم فصاروا مدعى عليهم فلهذا عرض عليهم
اليمين ؟ (٧٧) -

د - ان قول الرسول (ص) البينة على من ادعى واليمين على من
انكر - الا في القسامة حال من العبارة الاخيرة كما ذكر الريلمي في روايات
كثيرة بعضها صحيحه السند وبعضها صحيحة الاسناد (٧٨) - ولو ثبت

(٧٧) انظر المسوط ص ٢٦ ص ١٠٩ -

(٧٨) انظر نصب الراية ص ٣٦٦ -

لاستثناء وقد اوجه الحنفية تأويلا صائبا مستجبا مع القواعد العامة في
 شريعة الاسلام جاء في بدائع الصنائع (فيالجواب ان الاستثناء لو ثبت
 فيه تأويلات اختلفا ، يمين على المدعى عليه بعينه الا في القسمات عامة يحدف
 من لم يدع عليه القليل بعينه والثاني اليمن كل الواجب على المدعى عليه
 الا في القسمات فانه تحت معها الدية) (٧٩) وبهذا يمين لنا رجعت قول
 الحنفية ومن وقعهم والغريب من قول المذهب الاخرى ان المدعى بحلف
 على امر لم يعاينه ونو عاينه لكان شاهدا وقول الحنفية في وجوب القسمات
 على المدعى عليه يساعد على ظهور الحيايه لان حمسين رجلا من استقامة
 يحلفون فدا كان لهم علم بعمل امروا بالحلف وان نكلوا عن الحلف
 حسبوا - اما قول الشافعية فيساعد على كذب المدعين بالمخارعة في حلف
 اليمين على المهين مع وجود الحصومة لانهم يشترطون اللوث .

الفرع الثاني

احكام المدعى عليه في القسامة

١ - عند الحنفية :-

نفس بما من بحسب سابق ان الحقنة يوجبون القسامة على المدعى عليه دون ادعى وسيدكر في هذا البحث ما يتعلق بالمدعى عليه يختار أولي حمسين رجلا من أهل الحقنة التي وجد فيها القتل ويحللهم وله أن يحار الصالحين أو الفسقة كما ويحق به اختيار الشبهان والشبهوح ويكون الاختيار من أهل الحقنة التي وجد فيها القتل وفي ظاهر الرواية كمن لدنة على عواقلهم (١) * أي عواقل كل من في الحقنة وقد اختصوا قولين فيما لو حصى أولي قاتل معين من أهل الحقنة قول يوجب لقسامة على حمسين من أهل الحقنة لأن القسامة لا تسقط عنهم اذا لم تكن لأولوي سنة بدس اعدال المحضين . قال السرخسي (٢) وادعى أهل القتل على بعض أهل الحقنة الذي وجد القتل من اظهرهم فعاولوا قتله فلان عبدا أو حفا لم يطل مد حقه وفيه القسامة واحدة لانهم ذكروا ما كان معلوما لنا بطريق الطاهر وغير ان القاتل وجد من أهل الحقنة ولكن لا تعلم ذلك حقيقة ذلك بدعوى الاولياء على واحد منهم حقيقة ان هو القاتل فادا لم يساعد بهذه الدعوى شيئا لا يغير له الحكم فتبقى القسامة والدبة على أهل الحقنة (٣) وانقول الثاني رواه ابن المبارك عن ابي حنيفة وينص على سقوط القسامة عن أهل الحقنة . لان الولي حنفا خصص قاتلا معيننا كان ذلك براء للآخرين . قال السرخسي وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله به اسقط القسامة عن أهل الحقنة لأن دعوى الولي على واحد منهم بعبه يكون براء لأهل الحقنة عن القسامة في القتل الذي لا يعرف قاتله فادا رعى الولي انه يعرف اعدال منهم بعينه صار مبرئا لهم عن

(١) المسبوط ج ٢٦ ص ١١٠ و بطر ابن عابد بن ص ٤٠٢ واطلسر الفتاوى الهندية ص ٨٠ .

(٢) لمسبوط ج ٢٦ ص ١١٤ وندائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٥ وابن عابد بن ج ٥ ص ٤٠٢ والبحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٤ .

القسامة وذلك صحيح منه فإن أقام الولي شاهدين في غير أهل المحلة على ذلك الرجل فقد است عليه القتل بأخذه فيعصى عليه ببوحه وإن أقام شاهدين من أهل المحلة عنه حصماء في هذه الحادثة بعيت القسامة (٣) وعند محمد إذا أضاف لولي شاهدين من أهل المحلة حلفوا بقولهم والله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً سوى فلان وقال أبو يوسف إن أضاف لولي الشاهدين من حمته من يستحلهم يحلها بالله ما قتلناه ولا علمنا أنها يعلين القاتل فلا معنى لاستحلالها على العلم وإنما يستحلها على الباب بالله ما قتلناه وقال محمد رحمه الله يحلها ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً سوى فلان لأن ما هو المقصود بهذا الاستسماة فلا يجوز استعاط اليمين على العلم في حمتهما كما لا يجوز في حق غيره (٤) وتوسط القسامة عن المحلة التي وحد فيها القتل إذا ادعى لولي القتل على رجل آخر من غير محلة أنه وحد فيها القتل ولا تسمع الدعوى إن لم تكن للولي بينة لتناقض بين الأبراء والالتزام (٥) ونصت الهدية بقلا عن اسرج الوهاج الإجماع على عدم شهادة أهل المحلة التي وحد فيها القتل إذ حصص الولي قاتلاً معيناً منهم لأشترائهم في الحصومة (٦) ونصت الخيرية على وجوب القسامة على أهل المحلة وإن حصص الولي قاتلاً معصياً في العتايى الخيرية (وحيث القسامة والدية منه على أهله ولا يسمع ذلك دعوى أولياء القتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الأبراء بسنة والله علم) (٧) وإذا اتهمت المحلة قاتلاً معيناً منها أو في غيرها كعتت بأخصار البينة فإن أضررت البينة ووافق الولي حكمه عليه بالقصاص في العمد والدية في الخطأ قال الكاساني (ولو دعى أهل تلك المحلة على رجل منهم أو من غيرهم تصح دعوتهم فإن أقاموا البينة على ذلك الرجل يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وإن وافقهم الأولياء في الدعوى على ذلك الرجل وإن لم يوافقهم في الدعوى عنه لا يجب عليه شيء لأن الأولياء قد برأوه حيث أنكروا وجود القاتل منه ولا يجب على أهل المحلة أيضاً شيء لأنهم أثبتوا القتل على غيرهم وإن لم يعم لهم السنة وحلف ذلك الرجل تحب القسامة

(٣) المبسوط ج ٢٦ ص ١١٥ .

(٤) المبسوط ج ٢٦ ص ١١٥ .

(٥) المبسوط ج ٢٦ ص ١١٥ .

(٦) العتايى الهدية ج ٦ ص ٨١ .

(٧) العتايى الخيرية ج ٢ ص ٢٠٨ .

على أهل المحلة) (٨) ولا يجوز الولي أن يعتار الأقل من الخمسين في استخلاف ليحلف كل منهم مئباً واحداً فإذا اختار خمسة وعشرين لا يحلف كل منهم مئباً بل يحلف كل منهم مئباً واحداً ويسمى على الولي أن يعتار خمسة وعشرين أخرى وإن لم يكتفوا ورعين ليكملوا الخمسين (٩) ونص لربيعي على حوار تكرار المئب فيما لو كان أهل المحلة أقل من خمسين رجلاً معتمداً في هذا الحكم على رواية عن عمر (رض) : لما قضى بالقسامة وأتى عنده تسعة وأربعون رجلاً فكرروا المئب على رجل منهم حتى سمع خمسين ثم قضى بالدية وعن شريح والنجدي رحمهما الله مثل ذلك وإن فيه استعظاماً لأنه لدم فيكمل تكرار المئب من واحد وعلى سبيل الوجوب يمكن شرعاً كما في كلمات الدعان وإن كان العدد كاملاً فأراد الولي أن يكرر على أحدهم فليس له ذلك لأن المنصير إلى التكرار ضرورة الأكمل وقد كمل (١٠) وقد ادعى تكاسمي الإجماع على هذا الحكم لأن عمر (رض) حكم أمام الصلابة بهذا الحكم فلم يرد ما يحلف حكم عمر (رض) وإن الأيمان من حق الولي فيحق له أن يستوفى كلها أو حصة إذا لم يكمل العدد (١١) وذكر سرحسي رواية عن محمد بنص على عدم حوار التكرار إلا عند الضرورة كما لو وجد فيل في دار أو في فسطاط - قال السرحسي (وقد روى عن محمد رحمه الله أنه ليس له ذلك لأن تكرار المئب على واحد ليس فيه فائدة وإنما ينصير إليه عند الضرورة ولا ضرورة لها إنما الضرورة في اعتدال لموجود في دار رجل أو فسطاط) (١٢)

حكم تكول المدعى عليه في القسامة :

إذا نكل من وجب عليه القسامة من أهل المحلة حسن حتى عرفاً ويحلف وكذا أن نكل جميع المحلفين لأن المئب في القسامة مقصودة بنفسها وليس وسيلة لتحصيل غيرها بمعنى أن المئب في القسامة جمع بينها وبين الدية فإذا حلف المحلفون لم تسقط الدية عنهم بخلاف

(٨) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٦ .

(٩) انظر ابن عابدين ج ٥ ص ٤٤٦ والجزر الرائق ج ٨ ص ٤٠٣ .

ودور الأحكام ج ٢ ص ١٢٦ .

(١٠) تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧١ .

(١١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩١ وعور الأحكام ص ١٢١ .

(١٢) المسوط ج ٢٦ ص ١١٨ .

اليمين في دعوى الاموال عاده حلف المدعي عليه في دعوى المال برى. وسقط
 المال لدى اراده المدعي لهذا فان من نكل حنسي حتى يبر او يحلف (١٢)
 وقال الكاساني (ولو طول من عليه القسامة فشكل عن اليمين حنسي
 حتى يحلف او يبر لان اليمين في باب القسامة حق مقصود بنفسه لا انه
 وسيلة الى المقصود - وهو ائدية - بدليل انه يجمع فيه وبين لدية * قال
 نحرث بن الاربع لسيدنا عمر (رضي) سئل ايمان واحولنا فقال نعم *
 وروى ان الحدوث فيه اما تحرى هذه فقال لا * وروى انه قال عيم يطل
 دم صاحبكم فاد كات مقصوده بنفسها فمن صبح عن اداء حل بنفسه وهو
 قادر على الاداء يحرق عليه بالخمس كمن امتنع عن قضاء دين عليه مع
 القدرة على القضاء بخلاف اليمين في سائر الحقوق فانها ليست مقصودة
 بنفسها بل هي وسيلة الى مقصود وهو مال المدعي (١٣) وذكر الكاساني
 تعليا عن اندلسي في شرحه مختصر الطحاوي ان انا يوسف لا يقول بحنسي
 من نكل دل اوجب ائدية عليهم وكذا الامام ابو اسر من السحليف وطالب
 الاول. بالدية فحكم لهم بالدية عليهم ١٥٠.

من يدخل في القسامة عن المدعي عليه ومن لا يدخل

القسامة على المسلمين فلو وجد قبيل في محلة او في عاقلة وكان
 اهلها مسلمين بينهم دمية فلا يجب قسامة عليه لان تدبير الملك والمحافظة
 عليه من قبل المسلمين ولا يراحمهم ادمي لانه تابع فكان حكمه حكمهم
 ان شاء اما اذا كان لغتين في قرية لاهل الدمة فقد وجبت القسامة والدية
 عليهم لانهم مسؤولون عن تدبير ملكهم (١٤) * وتجب القسامة في زماننا
 على ادمي ومسلم ان الجماعة يوجدن القسامة على جميع من في المحلة
 التي شترك فيها المسلمون والدميون فتجب القسامة والدية عليهم
 بالنسايي الا ان المسلمين تتحمل عواقبهم الدية والدمي تحب الدية في
 ياله ان لم تكن له عاقلة وقد استدل المرحسي على هذا الحكم ب (قصة)
 الرجل اعمول من قبل اليهود في خيسر اد ان الرسول (ص) اوجب
 اقسامة عليهم قال المرحسي (واذا وجد القتل في قرية اصلها لقوم شتى
 منهم المسلم والكافر فالقسامة على اهل القرية المسلم منهم والكافر فيسه

(١٣) انظر المسبوط ج ٢٦ ص ١١١ .

(١٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٩ وانظر درر الاحكام ج ٢ ص ١٤١ .

(١٥) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٩ ج ٧ .

(١٦) انظر المسبوط ج ٢٦ ص ١٢١ .

سواء لان الرسول (ص) اوجب القسامة على اهل القرية (حبير) وكانوا من اليهود ثم تعرض عليهم لدية فما اصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقبهم وما اصاب اهل الدية من كانت لهم معاقب فعصمهم والا فهي اموالهم (١٧) وتحب نفسامة على الاحرار لبالعين لانهم هل البصرة اما الصبي والمجنون فلا قسامة عليهم لان الصبي ليس من اهل البصرة وقول المجنون ليس صحيحا فلا قسامة عليهم اما العبد فلا يصح اقراره بجناية لخطأ فلا قسامة عنه (١٨) وقال الكاساني (ولا يدخل العبد المحجور والمذنب وام الولد في القسامة ودية لان هؤلاء لا يستصبر بهم عادة وليسوا من اهل بيت المال ايضا فلا ترفعهم الدية) (١٩) ونص السرخسي والكاساني على عدم دخول المرأة في القسامة لانها ليست من اهل البصرة (٢٠) هذا اذا وجد القتل في المحلة اما اذا وجد في دارها صحت القسامة والدية عليها . وذكر الكاساني ان المرأة لا تشترك بالقسامة والدية اذا كان القتل في غير ملكها وعنها القسامة ودية على عاقبتها اذا كان القتل في ملكها كما ذكر السرخسي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد لانها مسؤولة عن تدبير ملكها وجه قوتها كما جاء في البدائع (ان سب وجوب الدية على المالك هو الملك مع أهله القسامة وقد وجد في حنفيا أما الملك فئات لها وأما الإهلية فلا القسامة ليس وانها من اهل اليمس الا يرى انها تمتثل في سائر الحقوق بمعنى البصرة بامع وجوده في المحلة لا في كل فرد كالمشقة في السفر) (٢١) . ولاني يوسف قولان كما ذكر السرخسي قول يوجب دية على عاقبة امرأة قاسما على العيل في دار الصبي لان كل منهما ليس من اهل البصرة والقول لآخر ان المرأة تحلف عن الصبي من وجوه كثيرة منها : المرأة مسؤولة عن تدبير ملكها بخلاف الصبي فلا سبأ عن التدبير والحامطة عن الملك ومنها ان اقرار الصبي لا يصح بخلاف اقرار امرأة ولا تقاس القتل في دار المرأة على القتل في المحلة لان المرأة ليست

(١٧) انظر المسوط ص ١١١ ج ٢٦ .

(١٨) انظر حاشية ابن عدي ص ٥ ص ٤٠٣ وانظر المسوط ج ٢٦ ص ١٢٥ .

(١٩) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٤ .

(٢٠) المسوط ج ٢٦ ص ١٢٥ وانظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٤ .

وانظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨٠ .

(٢١) انظر البدائع ج ٧ ص ٢٩٥ .

من هل لصهره في محلة ولكنها من اهل السدير في ملكها (٢٢) والظاهر ان انا يوسف يوجب الدية على عاقلة المرأة قال السرحسي (ثم ظاهر ما نقول في هذا الكتاب يدل على انه ليس عليها شيء من الدية وانما الدية على اقرب اصائل منها وهو احسار الطحاوي) (٢٣) وذكر ابن الطوري الحمصي ان المهاجرين يوجبون الدية على المرأة مع عاقلة حرة في الحصر الراق (قال مشأخرون من اصحابنا نراة يدخل مع العاقلة في التحصيل لاننا نراها قاتلة فيجب عليها وهو مختار الطحاوي وهو الاصح فصار كما اذا شرب القتل نفسها) (٢٤) وعدا رأي الطحاوي ايضا كما ذكر السرحسي خلافا لحسن الحمية حرة في المسوط (ومن اصحابنا من يقول هي لا تدخل في حصة العاقلة لان اسيرة لا تقوم بها عاما اذا كانت هي لمباشرة القتل فعليها حرة من الدية) (٢٥) وذكر الريطي ان المرأة والصبي والمحوون وللمعد لا يدخلون في القسامة لانهم ليسوا من اهل البصرة (٢٦) . وفي ظاهر الرواية ان الحاصر والغائب سواء في القسامة وعند أبي يوسف ان الغائب يعني من القسامة لانهم ٦ سهم بالقتل ولانه ليس مسؤولا عن تدبير المحلة حسب عيانه واندي حاله ان السرحسي لا يميل الى قبول أبي يوسف لان صاحبي المحلة يحلفون ايضا وليسوا بمتهمين (٢٧) .

٢ - عند الشافعية :

علما من بحسب اسبقه ان الشافعية يوجبون القسامة على المدعي اولا وذكرنا ذلك تفصيلا وتحب القسامة على المدعي عليه اذا أسى المدعي عن قسامة ومسذكر بعض من اراد الشافعية فيما يتعلق باحكام المدعي عليه اذا وجد البوث ورفض المدعي السمس ولكن القسامة على الاظهر عند الشافعية في هذه المسألة تحتجب عن قول الحمية عن حيث وجوب حمسين سماء على كل من يهمة المدعي سيما اوجب الحيفة خمسين امينا على حمسين من الرجال في المكان الذي وجد فيه المفلول وغلة قول الشافعية في ذلك ان كل من المدعي عليهم يدفع تهمة القتل عن نفسه ولا تثمى هذه

(٢٢) انظر المسبوط ج ٢٦ ص ١٢٩ .

(٢٣) انظر المسبوط ج ٢٦ - ١٢٠ وانظر مختصر الصحاوي ص ٢٤٩ .

(٢٤) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٢٥) انظر المسبوط ج ٢٦ ص ١٢٠ .

(٢٦) انظر تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٩١ .

(٢٧) انظر المسبوط ص ١١١ .

استهيه الا بالقسمه المحددة بحسين يميناً واما المدعون في ورقة الشجر
عليه فان كل منهم يست حبه في يديه فيحلف بعدوها (٢٨) * وقسمان
الشريفي (٢٩) بو تعدد المدعى عليه حلف من حسيني ولا توزع على الاظهر
بجلاف بعدد المدعى واقرق اب كل واحد من المدعى عليهم يخصي عن نفسه
افعل كما يقصيه من افراد وكل من المدعى لا يثبت لنفسه ما يثبت
اواحد بو افراد بل يثبت بعض لارت فيحلف بعدد الحصة واقول ثانياً
يحلف يميناً وحده في الجميع لان ذلك ليس يميناً ورد فيه النص
بالحسين (٢٩) * واذا لم يحلف مدعي ولم يحلف المدعى عليه حسب من
مدعي ان يحلف ليحكم به باعصاص او ابيه جاء في الام (٢٩) فان اشاعني
رحمه الله تعالى ودا سم حسن بولاء ادم الايمان فادعي رجل على رجل امة
فل ابناء عبدا احلف مدعي عليه حسيني يميناً ما فعله فاددا حلف برى
من دمه ولا عقر وفود عليه * وب ان عر بقصه قبل به لا ن يشاء انوزرث
العقل ويحده من دمه واقفوعى افعل واقفوعى وان لم يقر ويكر على
ليمين قبل بوزر حلف حسيني يميناً نفسه وبك بقصود فهو
بفراره (٣٠) ودا عيسى لوني اسين من المدعى عليهم وصنع واحد منهم
وحلف لآخرى برى بحالف وحلف المدعي على المدعى عليه الذي اتمتع عن
ليمين واسحقى نصف لدية (٣١) * واذا حصص واحداً من المدعى عليهم
بافعل وادعى انه كان في غير موضع فعلى سم يقسم لولي حتى تثبت
انيه بكونه كان في موضع الفعل فاددا اقر ويبس البيه جاز للمدعي ان
يحلف ويستحق لدية (٣٢) * ولا يشرط مو لاء اليمين بل يعق للمدعي
عليه ان يحلف كل يوم يميناً وحده حتى يصل الى الحسنيين وفل البعض
بالوالة لانه اذهب لنفسه وارذع فكان كالباع (٣٣) *

من تشملهم القسامة :

نقسمه للاحرار دون العبيد والسيد هو الذي يحلف ادا وحسن
نقسمه سواء ان كان لعبد مادي او غير مادي وكذا المدر والمكاتب

(٢٨) انظر حاشية البحر رمي على شرح الخطيب في ٤ ص ١٤١ *

(٢٩) انظر غني المحتاج ج ٤ ص ١١٦ *

(٣٠) انظر الام ج ٦ ص ٩٩ *

(٣١) انظر الام ج ٦ ص ٩٧ *

(٣٢) انظر الام ج ٦ ص ٩٨ *

(٣٣) انظر غني المحتاج ج ٤ ص ١١٥ *

لأنهم لا يملكون وملك لسادتهم (٢٤) ويدخل الكافر في القسامة إذا كان من المدعى عليهم لأن الرسول (ص) طلب من اليهود أن يتسموا في قصه باسم أبيهم من في حيدر ولأن القسامة نوع من اكتساب المال للمسلم ويجوز كسبه المال من الكافر (٢٥) .

٣ - عند المالكية :

تبين لنا من بحث المتقدم أن المالكية يوجبون قسامة على المدعى (٢٦) ولا وقد قصده ما يتعلق بالنسبة في ذلك استحب وسندكر بعض ما يتعلق بالمدعى عليه عندهم لقسامته عند المالكية على المدعى عليه في حالات منها شهادة رجلين على رجل من رجل وحلف الجماعة كثيره فوجب قسامة عليهم لاستحقاق الدية منهم جميعا ولا قسامة على الولي في هذه الحالة أما إذا وجد شاهد واحد وحلف بقسامة على الولي قال الدردير (ولو شهد سائر على شخص أنه قتل آخر ودخل في جماعة ولم يعرف استخلف كل منهم خمسين يمينا لسدور لهمة كل فرد منهم وندبه عليهم في موالهم أن يحنوا أو يكتو من غير قسامته على أولياء القتل أو على من يكل دون من حلف أن حلف بعضهم بلا قسامة على الأولياء لأن ائمة شهد بالفسق وعنهم في قوته والدية عليهم أنها شهدا ٠٠٠٠ أو بالقتل عمدا فهو شهدا . حلف فكانت على عواقبهم ومعلوم أن ما هو شهد واحد لم يكن الحكم بذلك والحكم بهم بقسمون خمسين يمينا أن واحدا من هؤلاء الجماعة فيه ويستحقون الدية على الجميع ولا يباقي هذا ما أرى أن القسامة إنما تكون على واحد تعين بها لأن ذلك بالنسبة للعمل وهذا بالنسبة للدية (٢٧) . ويجب القسامة على المدعى عليه عند المالكية إذا أبى ورثة الحامي عن ائمة ولكن لقسامة عند المالكية يزيد على الايمان انجسده بالخمسين لأنهم يوجبون قسامته على كل واحد من عاقلة الحامي يمين واحدة فإذا حلف لم يفرم نصيبه من الدية . وإذا لم يحلف عزم نصيبه من الدية وإن كان الحامي وحده حلف خمسين يمينا ويرى عن الدية قال الدردير (وإن يكتو أي الورثة أو تكل بعض منهم حلف بعض الآخر جميع الايمان وأخذ حصه فقط حلفت العاقلة أي عاقلة

(٢٤) انظر الام ج ٦ ص ٩١ .

(٢٥) انظر الام ج ٦ ص ٩٨ .

(٢٦) انظر شرح الخرشني ج ٨ ص ٥٥ .

(٢٧) انظر شرح الدردير ص ٩٢ ج ٤ .

اعتاتلة يحلف كل واحد منهم بيمين وحده ولو كثر واحدا ما لم يكونوا اقل من خمسين والا حلفوا اجمعين واحد ما تنويه فان لم يكن عاقبة حلف الجاني خمسين وبرى فان نكل عزم (٣٨) ويسعى وثوب المحلفين ويسحسون حنهم الى الاماكن المقدسة وهي مكة والمدية وبيت المقدس فانه اردع للكاذب (٣٩) .

٤ - عند الجنابة :

اد اعتنع المدعى عن اقسامه وحلف على المدعى عليه ، يقسمهم ويشترك بسورة مع الرجال في اقسامه كما نص المرداوي (٤) . ونص ابن قدامة على تحييف المدعى عليه وشرته اذا مسح المدعى عليه عن اقسامه (٤١) ولا شيء على المدعى عليهم ، لم يكن لوث بين المدعول وبين الموصح الذي وجد فيه وليس لنوني بيعة (٤٢) وقد اوجب احبابه كون المدعى عليه فئة معينة او فرد معين جاء في المعنى (ولما بها دعوى في حقهم تسمع على غير معين كسائر الدعاوى ، فاما لغيره فان دعوى الانصار انبي سمعها رسول الله (ص) لم تكن الدعوى التي بين الخصمين المختلف فيها ، فان تدت من شرطها حضور المدعى عليه عندهم او تعدر حضوره عنده ، وقد بين النبي (صلى الله عليه وسلم) ان الدعوى لا تصح لا على واحد بقوته (انفسون على رجل منهم فيدفع اليكم) وفي هذا بين ان الدعوى لا تصح على غير معين (٤٣) وحلف لديه على المدعى عليه اذا اعتنع المدعى عن اليمين وامسح هو ايضا (٤٤) ، واما اد حلف عند ذكرنا بقول بشره نقلا عن المعنى وجاء في شرح العمدة (فان نكل المدعى عليهم عن اليمين فعليهم الدية ومعد رواية اخرى بهم يحبسون حتى يحلفوا . واولى ائهم لا يحبسون لانها يمين مشروعة في حق المدعى عليه فم يجبى كسائر الايمان (٤٥) .

-
- (٣٨) شرح الدردير ج ٤ ص ٢٩٤ .
 - (٣٩) انظر شرح رسالة ج ٢ ص ٢٥٧ .
 - (٤٠) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٨ .
 - (٤١) انظر المغني ج ٨ ص ٤٩٥ .
 - (٤٢) انظر المغني ج ٨ ص ٤٨٥ .
 - (٤٣) انظر المغني ج ٨ ص ٤٨٦ .
 - (٤٤) انظر منتهى الارادات قسم ٢ ص ٢٥٤ .
 - (٤٥) العدة شرح العمدة ص ٥٤٦ .

١ - عند الشيعة :

عند الشيعة يذهب المدعي عليه يميناً واحده او تعددت لشهادته و اللوث لانها تكون دعوى مجزئة فالمدعى (د م يكن لوث ولا ساعد ، ويكون دعوى محصه فاليمين في حجب المدعى عليه بلا خلاف ، وهل يعلط ام لا ؟ عندنا انه لا يلزم اكثر من حين واحده ولشافعي فيه قولان اذهب من ما قلناه واناسي انها يعلط حينين يميناً - دينياً - حجاج العروة واحذرهم وايضا لاصل براه الدعة (٤٦) ويجب القسامة على ولياء بدم ابى المدعى ان وجد لوث في العمل (٤٧) * وعنه ذكر بطوسي رواية عن جعفر من طريق هارون بن مسلم بوجوب ايمين على المدعي عليه ان بكل المدعي عن القسم ووجبت الدية وان خلعوا (٤٨) * وبص بطوسي ايضا في انهاءه على وجوب الدية اذا امسح المدعى عليهم من ايمين فان خلعوا وجب دية على بيت المال (٤٩) *

٢ - عند الزيدية والاباطية والظاهرية :

عندنا من بحثنا سابق ان الزيدية يعمون مع بعضهم من حيث وجوب القسامة على المدعي عليه دون المدعي (وجوب القسامة على المسلم والمدعي لقضاء الرسول (ص) بهذا) (٥٠) * وهو عين المدعي حجابه لم تسقط عن اسادين قال ابن رضى (وهو ادعى الاولياء على جماعة من اهل حقه معينين لم تسقط القسامة عن حوائجهم ، اذا لم يقين فانهم لا حقه بحميمهم ولا تسقط القسامة عنهم بعض الاولياء كاشعة ، ولا الدية ، معز عن القسامة لاحلها ، وتسقط القسامة بالابراء منها ولا ترجح بالرجوع كاشعة ودعوى على معين كالابراء) (٥١) * ويجوز ساكن من معينين حتى يذهب او يمر بالقتل وتجب الدية على الباقيين (٥٢) * وجب قسامة على الرجال ، ساكنين فان كان العليل وجد في موضع سواه او

(٤٦) الخلاف ج ٣ ص ١٥٦ *

(٤٧) الروضة البهية ج ٢ ص ٤٠٩ *

(٤٨) انظر الاستبصار ج ٤ ص ٢٧٨ *

(٤٩) انظر النهاية ص ٧٥٤ *

(٥٠) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢٩٩ *

(٥١) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢٩٩ *

(٥٢) نظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٥٢ *

صغار انفسامة على عوفهم واندية على عوفل الذين افسموا د ن لعنده
 ادولي سي فسمب تاسب كدعائنه والقاس لا يجب الدية في دله بل تجب
 ب ما عافيه هذا ان كانت عافيه اضعاف او سماء لها علاقه يتوصح
 ندي وجه فيه عيى والا فلا فسامة (٢٣) على احد بل يجب اندية على
 بيت المال *

وقد صور الشيخ ابرصى جنة المحكمه بقوله (ويمدب الحاكم
 بحويته بجافين من الايمان وبلاوه (ان الذين يشربون) الآية ويحوموا
 فان صروا حنكهم ما صروا بانفسهم ، ولا اعانوا ، وسبوا ولا وصل
 بيه سي من ايديهم ولا احدوا شيئا من ماله ، كحفر بئر وندب العبيط
 في الحفط وانعدد ورموا وكس كما مر باحصار المسحط ووضع يد
 بحالف عليه ، كل ذلك صيانة لسماء وحفظ لها ويعلم اليهودي
 والنصري وروسي تما مر (٢٤) وقد دبرنا في لبحث لمقدم لاطاهرة
 يرحبون فسامه على المدعي او لا معمدن على قصه عبدالله بن سون (٢٥)
 ردت المحدث اصحابك لدهري (حدسا كبير من عبيد الله حدسا محمد
 بن حبيب عن ابن صريح عن بن ابي مليكة عن بن عباس (رض) قال قال
 رسول الله (ص) لو اعطيت رجلا بدعواهم لاصبح رجلا يسعون قبل رجلا
 دعاه واعولا ولنس البية على من ادعى واليمين على من انكر) (٢٥)
 من حزم على مساواة المراء بالرجل في انفسامة وذكر رواية عن عمر بن
 الخطاب في ذلك (٢٦) وعند الاباضية تجب انفسامة على حمسين رجلا
 في المنهين فان لم تكمل الخمسين كررت عليهم حتى (تكمل) ولا يرا
 المنهون ون فسموا بل تجب على عوفلهم (٢٧) وتكرر الايمان على رجل
 واحد ان وجد المقول ويكون حسيار احدثين من قبل اولي (٢٨) وقيل
 من قبل الامام او القاضي وتحويل انفسامة الى دعوى محررة فيما لو احار

(٢٣) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٢٥٢ *

(٢٤) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٩٨ *

(٢٥) المحلي ج ١١ ص ١٠٨ *

(٢٦) الديات ص ٤٣ *

(٢٧) المحلي ج ١١ ص ١٠٩ *

(٢٨) انظر شرح النيل ج ٨ ص ١٢٥ *

(٢٩) انظر شرح النيل ج ٨ ص ١٣٢ *

بولي رجلا واحدا ولم تكن له بيعة (٦) وحسن اسأكل عن اليمين فهي
 سامة حتى يحلف او يقر وحب القمامة في الطهور والكساء وما بينهم
 وبين الله تعالى (٦١) ويعني من الحسنة الحائث : لصبي ولعبد ولأعصى
 وعريب والمرأة ومجنون (٦٢) ولشي برأه ن القمامة يحب على كل من
 طهي عنه يحدث فصل فيجب على الصغير وعمره والرجل والمرأة والمجنون
 والعبد لا كل المذكورين من أهل العلم يحدث القن والله أعلم .

(٦) شرح النيل ج ٨ ص ١٣٥ .

(٦١) شرح النيل ج ٨ ص ١٣١ .

(٦٢) جواهر النظام ج ٣ ص ٦٤٣ .

المبحث الرابع

سروط العسامة

- عند الحنفية :

ذكر فقهاء حنفية شروط سيرة في عسامة ومن هذه الشروط
ود - أن يكون موجودا في زمن إخراج و حتى أو ما
: أن على من لا سيما حيث أنه (عسامة فيه وعدم ظهور لأمر و يد على
محل لتفتي المهمة عن أهل الموضع (١) ، فإن اسرحسي (ولقبيل
عند كل ميت له بر فإن لم يكن له بر فلا عسامة فيه ولا ذية لها عدا
- من حليم بعسامة بنت مرقا في يقول ويقول بها ماتت حلف الله
نارس فمن لا بر به فهو ميت فلا حجة لها في صيدانه ذمة عن أهل
خلاف من به أو وهو يصير من واحد في معركة (٢) ، وقد سرحس بعض
حنفية في إخراج نوبة في موضع و سنة في خروج دم من عارض غير
الحنانية فإن كان دم يخرج من ركب فليس تدبر على حدوث حنانية
- خروج الدم من عند الموضع قد يكون مصر سبب الحنانية كما ذكر
رسمي (٣) ، وقال بسلي في حاشيته ، فإن فخر الإسلام في شرح
رياء : (٤) على حرجة بحد و دم يخرج من عسامة أو ذمة و
تستعد من حوكة في فقه كما ما يخرج من الله و يره و ذنوه أو يبرل
من رأسه في فيه فليس تصح ذية على (٥) ، وبسروط في حنيفة
رمحمد في الحريج ، يكون صاحب فراس من إخراج حتى موث فذا خرج
و لم يعرف إخراج و لم يكن صاحب فراس ثم مات فلا يجب عسامة على
و موضع الذي خرج فيه (٦) ، وبدي حابة ، أي حنيفة لا بوجت
ساعة إلا إذا كان إخراج صاحب فراس تمشيا مع سروط لأول المذكور

(١) مصر مدح جداول ص ٢٨٦ ج ٧ ، وأنتشرح لجاني الاسلام
ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٢) مصر لمبسط ج ٢٦ ص ١١٤ وأنتحر الرائي ص ٤٤٧ و لصاوي
لحمدة ص ٨٠ ودرر أحكام في شرح عمر لأحكام ج ٢ ص ١٢١ .

(٣) انظر قبيبي الحقائق ص ١٧١ ج ٦ .

(٤) نظر حاشية بسلي بهامش تبين الحقائق ص ١٧١ ج ٦ .

(٥) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٨ .

من حريق إذا كان صاحب فرس من لما هو وجد فيها بخلاف الأول وإذا
 قرب الجرح فلا قسامة في هذه المسألة بل يجب القصاص بهد دون
 القسامة (٦) * وذكر ابنكاساني أن ابن يوسف وابن أبي يونس فلا يسقط
 يديه وقيامة إذا لم يمت المقتول عليه في الحرب بمعنى أن من ضرب في
 محله وجهه بشارب وحمل في يديه حياة لم مات فلا قسامة ولا يديه فيه
 خلافاً لأبي حنيفة ومحمد للذين أوجبوا القسامة ويديه فيه إذا كان صاحب
 فراس بعد الجرح حتى موت وقد وجه ابنكاساني قول أبي يوسف بقوله
 (وجه قول أبي يوسف من خروج إذا لم يمت في المحلة كان القصاص
 في المحلة ما دون النفس ولا قسامة فيما دون النفس كما هو وحده مقطوع
 ليند في المحلة ولهذا لو لم يكن صاحب فراس فلا شيء فيه كما هذا) (٧)
 وذكر ابنكاساني أيضاً وجه قول أبي حنيفة ومحمد في هذه المسألة جاء في
 أبيدئ (وجه قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا لم يمت عن الحراقة وكان
 لم يزل صاحب فراس حتى مات عدم أنه مات من الحراقة فعلم أن الحراقة
 حصلت فلا من حين وجودها فكان فيل في ذلك الوقت كان مات في
 محله بخلاف ما إذا لم يكن صاحب فراس لأنه إذا لم يصير صاحب فرس
 لم يعلم أن الموت حصل من الحراقة فلم يوجد قتيلاً في أمحلته فلا يثبت
 حكمه) (٨) * ونحن نميل إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد محافظين على
 عدم هدر الجناية *

ثانياً - أن يكون تعاقب مجهولاً فإن علم فلا تجب القسامة بل تجب
 القصاص في العمد وإنديه في الخطأ وقال ابن الطوري الحنفي (وإن أشهد
 أنه صر به فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقص لأن لثابت بالبيعة
 كاشدات معابة وفي ذلك القصاص على ما عرفت والشهادة على قتل العمد
 تتحقق على هذا الوجه *

ثالثاً - واشترط الثالث أن يكون القيل اسماً فلا قسامة في
 غير ذلك قال ابنكاساني (أن يكون القتل من بني آدم عليه السلام فلا
 قسامة في نهيته وحدث في محلة قوم ولا عزم فيها لأن لروم القسامة في

(٦) تكملة البحر الرائق شرح كسر الحقائق ج ٨ ص ٣٦٧ *

(٧) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٨

(٨) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٨

(٩) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٨ * وانظر تعيين الحقائق ص ١٦٩

(١٠) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٦٧

نفسها امر ثبت بخلاف العباس (١١) وذكر الزيلعي ان القسامة ولديها
 نص في لجس ايضا - خرج كامل الحلقة ووجد به امر القتل وان خرج
 - نفس الحلقة فلا قسامة في ذلك لان لعاب ان يوصى الحلقة يخرج مسا
 فلا شبهة في قتله (١٤) .

وعلة ذلك هي (ان حين نفس يدعونا جهة أنفس ان انفصل
 حيا فسيقتل عليه بتمام الحق وعصو من وجه فاعتبرا جهة العصوا
 بفصل ميتا فسيقتل عليه بفصل الحق) (١٣) ونصب الهدية على
 بحوب القسامة في الحين على انفصيل الناسي فلا على الكافي (١٤) .
 رانما - والشرط الرابع ان يقدم الاولياء بالدعوى على أهل الموضع
 الذي وجد فيه المقتول فان لم يقدم الاولياء بالدعوى فلا تحب القسامة
 قال نكاساني (ومنها الدعوى من ولدا القتل لان القسامة يمين واليمين
 لا تحب دون الدعوى كما في سائر الدعوى) (١٥) .

خامسا - والشرط الخامس لا تحب القسامة الا على من انكر صدور
 فعل عليه منه أو بالقتل لان المعروف يؤخذ بدعواه فلا قسامة عنه قل
 النكاساني (ومنها انكر المدعي عليه لان اليمين وظيعة المنكر قال عليه
 الصلاة والسلام (واليمين على من انكر) ، جعل حسن اليمين على المنكر
 فينتفي وحبها على غير المنكر) (١٦) .

سادسا - والشرط السادس ان يطالب اولياء المقتول بالقسامة لان اليمين
 - حقوقهم ولهذا بحق لهم ان يجازوا المدعين من الموضع الذي وجد
 فيه اقتتل حاء في استدفع (ومنها المطالبة بالقسامة لان اليمين حق للمدعي
 وحق الانسان بوقى عند طلبه كما في سائر الايمان ولهذا كان الاختيار في
 حال القسامة الى صالح العشرة الذي يعلمون انهم لا يخلصون
 كذا (١٧) .

-
- (١١) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٨ والبحر الرائق ص ٤٤٦
 (١٢) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ٧٢ او البحر حاشية الشلبي ج ٦ ص
 ١٧٢ وانظر البحر الرائق ص ٨ ص ٤٤
 (١٣) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧٢
 (١٤) انظر الفتاوى الهندية ص ٨٠
 (١٥) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٨ والبحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٦ .
 (١٦) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٩ .
 (١٧) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٩ والبحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٦ واشترع
 الاسلامي لمرحوم عبدالقادر عودة ج ٢ ص ٣٣٨ .

سابقا - واشترط اسبايع ان يكون الموصع الذي وجد فيه نصيب
 منك لاجد معين يمكن تحليف اصحابه وكذا كان تحلف يد معين
 معروف وان لم يكن الموصع منك ولا تحلف يد فلا قسامة في حسمه
 المسألة (١٨) وقد من بصوري الحسمي (ومنها) يكون الموصع لذي
 وجد فيه اعين منك لاجد أو في يد حد من لم يكن منك لاجد ولا في يد
 حد أصلا فلا قسامة فيه (١٩) وعنه من عابدين يكون بربط الحلف
 قسامة من حيث الموصع على شكل الادي عسر أو لا يستدعي حسمه
 ثم القريب ثم اليد العامة .

وان كان انفس في يده مثلا وحلف تحلف احب القرى اليها فان
 حسمه وحلف تحلف من اسلم بها من اسلمس فان لم يدع بها حد
 وحسم يدية على بيت المال (٢٠) .

ثمسا - واشترط ساس ان لا يكون القتل مصادرا فلو وجد بعد
 قبلا في دار لمون فلا تحلف لقسمه ولا فرق بين القن والمأذن ، لكاتب
 والمدير كما نص الكاساني (٢١) .

ود وجد اعين قبلا في دار ثولي وحلف فيه القسامة قال السرحسي
 (واد وجد العبد او المكاتب او المذنب وام لولد قبلا في محله وحلف
 لقسامة واعية على عاقبتهم في ثلاث سنين لا اعية في المالك بمرة
 يدية في الاحرار ، لعسر المملوك من احرمه ووجوب القسامة عن عسر
 ما لعسر بحر بدليل مباشرة بقتل (٢٢) وقد ذكر في احكام مدعى عليه
 الحسم ان المعين من الحلف بشرط فيه لا يكون صبي ولا
 محبونا لانهم ليسوا من هل نصرة ، قول نجدون ليس بصحيح فلا قسامة
 عنهم (٢٣) وقال صاحب الجمع (واشترطها تنوع المسموع وعقدته

(١٨) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٩ .

(١٩) البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٢٠) رد المختار لابن عابدين ص ٤٠٧ .

(٢١) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٠ ، انظر البحر الرائق ص ٤٤٦ وعية
 دوي الاحكام ص ١٢٠ .

(٢٢) انظر المسبوط ص ١١٦ و نظر الفتاوى الهندية ص ٨١-٨٠ وانظر
 ابن عابدين ص ٤٠١ ، ٤١٠ .

(٢٣) انظر بدائع الصنائع ص ٣٩٤ والبحر الرائق ص ٤٤٧ وحاشية ابن
 عابدين ص ٤٠٣ ودرر الحكم في شرح غرر الاحكام ج ٢ ص ١٢٢ .

وحرثته (٢٤) ولم يشترط احصائه وجوب اعدائه و الموت بين المقول
 واهل ارضه لذي وحد فيه وقد ذكر حديث زياد بن ابي مريم المازني
 ذكره ويعلم من هذا حديث ان الرضوخ (رض) لم يوجب القصاص بل
 وحسب العسامة ، ولديه دوا الطر الى وجود الموت او عدمه وذكر رواه
 عن عمر (رض) محضها ان قتيلا اجد بين قرى فاعاس عمر (رض) المسافة
 وجعل نفسه عليه ولديه على امرئهما وقد روى عن علي (رض) (٢٥) .

٢ - عند الشكافية :

الشرط الاول العداوة بين المقول واهل الموضع

لا يكون عسامة عند سبائه ، وجود الموت وهو العداوة
 الظاهرة بين المقتول واهل الموضع الذي وحد فيه فان لم تكن عداوة بينها
 ولا قسامة لانهما تنهيه وقد استسقط امام الشافعي هذا الحكم من قصة
 عبدالله بن سهل بنو في حشر حبه في الام (كانت حشر دار يهود التي
 من فيها عبدالله بن سهل محبته لا يحصيه عمره وكانت العداوة بين
 الانصار واليهود ظاهرة ، خرج عبدالله بن سهل بعد بمصر وحده قتيلا
 قبل ان يسل فكذب بعض على من علم هذا به لم يملكه الا بعض يهود واذا
 به دار قوم محبته لا يحفظها عدوه وكانوا عدا للمقتول او قتيله
 ، وجد بعض منهم فادعى وليه ذلك ، فهم عسامة (٢٦) وبص
 من حشر على شرط الموت في عسامة (٢٧) وقد الماوردي (واذا ادعى
 قوم قتيلا على قوم ومع مدي موت و الموت ان يصر بالدعي ما يوقع
 في انفس صديقه يدعي فبفسر يقول فالموت قول المصفي فبجفت حبسين
 ما ويعتكم له بالدية دون القود (٢٨) وذكر الشيرازي ان الموت
 لا يشترط في حاله ، وجود له من في محله لا مدنها غير هله وقد نقل
 هذا الحكم عن ابي في رايته واستظهره بن الوفاة (٢٩) . واذا وحد

(٢٤) انظر صحيح لانه في شرح مذي لا حرج ح ٢ ص ٦٧٧ .

(٢٥) انظر بدائع لصاحب ح ٧ ص ٢٨٦ .

(٢٦) انظر الام ح ٦ ص ٩٠ ومختصر المزي ح ٥ ص ١٤٨ بهامش الام
 اطبعة الاولى .

(٢٧) انظر فتاوى ابن حجر ص ٢٢١ .

(٢٨) انظر الاحكام السعدية لهماوردي ص ٢٣٥ .

(٢٩) انظر مفتي المحتاج ص ١١١ .

بعض القتل في موضع الدوث وكان بعضه في موضع لوث لادس آخرين
 منهم ومن المقتول لوث يضا كان لوثي ان يعين ويصمم عليهما ويسحق
 اليه وقد عرف الشافعية الموث بهذا المعنى قال الشريفي (الدوث
 لغة القوة ويقال انضعف يقال لاث في كلامه اي يكتم بكلام ضعيف
 واصطلاحاً (قرية) حامية او صادية (يصدق) اي يدل على صدق (المدعى)
 بان يعصب على الص صدقه وعسر اعرسة بقرله (بان أي كان) (وحد قتل)
 أو بعضه كراسه اذا تحقق موته (في محنة) ففصله تلك لحظة عن تلك
 كبير كما في الروضة وصدها ولا يعرف راسه ولا بينة نفسه (أو) في
 قرية صغيرة لاعدائه سواء في ذلك العداوة الدينية والدنيوية او كانت
 تبعت على الانتقام بالفس ولم يساكنهم في القرية غيرهم لاحتمال ان يعير
 قسه (٣٠) • ويسقط الموث عند الشافعية في خمس صور كما ذكر
 المحيرمي جاء في تحفة الحبيب (وان لم تكن هناك) اي عند القتل (وث)
 بان تعدد اناثه اظهر في اصل الفعل بدور كونه عبداً؛ حظ و بكر
 المدعى عليه الدوث في حقه أو شهد به عدل أو عدلان ان ردد فعل حده
 هذين لعيلين او كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها الدوث
 كما قاله في الروضة (٣١) •

ثانياً - ان تكون احداً قتلا فلا قسامة في الحرح والاتلاف كما
 نص الامام الشافعي والشريفي (٣٢) •

ثالثاً - ان يوجد في القتل اثر الفعل فلا قسامة في الميث حتف ايه
 قال ابن حجر بعد سؤال حدباء بعلق باثام احد الروحانيين بقتل الآخر
 (لا بد من الدوث والقسامة من ظهور اثر كالحرق والحرح فان لم يوجد اثر
 فلا لوث ولا قسامة لاحتمال موته فجأة) (٣٣) وما وحدناه في الام يحتلف
 عما ذكره ابن حجر حيث ان الامام الشافعي لا يشترط لاث في قتل جاء
 في لام (قال الشافعي ومثواه فيما تحب فيه القسامة كان بالميت اثر سلاح
 او حش او غير ذلك أو لم يكن لانه قد يقتل بما لا اثر له فان قال المدعى
 عليه القتل اما مات منك من مرض كان به أو مات فجأة او بصاعقة او
 مئة ما كانت كان لوثي القتل القسامة بما وصفت من انه قد يقتل بما لا

(٣٠) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ١١١ •

(٣١) انظر تحفة الحبيب ج ٤ ص ١٤١-١٤٢ •

(٣٢) انظر مفتي المحتاج ص ١١١ والام للشافعي ج ٦ ص ٩١ •

(٣٣) العنظر ابن فتاوى ابن حجر ص ٢٢١ •

ثر له (٣٤) • وذكر الشريسي قولس في هذه المسألة قول (الجمهور
يصر على وجوب القسامة بلا اثر • وقول يشترط الا لا يشترط فيه ان
يكون دما لان المقول قد يموت بالحق او يعصر النصف ويظهر لسا ان
الحطيط يرجع لقول الثاني اذ وصفه بالصحة فعلا عن الروضة (٣٥) •

رابعا - ان يعي المخروح صاحب فراش حتى الموت فاذا لم يكن
صاحب فراش فلا قسامة في هذا ، جاء في الام (وادا اصيب رجل بموضع
حب فيه القسامة فمات مكانه فعليه القسامة وان اصيب في ذلك موضع
مخرج ثم عاش بعد المخرج مدة طويلة و قصيرة صاحب فراش حتى مات
فعليه القسامة وان كانت تقبل وتدنس وان لم يلتئم المخرج لم يكن فيه
قسامة) (٣٦) •

والله اعلم

خامسا - لا تحب القسامة الا اذا حدد الورثة صفة القتل بالعمد او
لحظا جاء في الام (احبرنا الربيع قال قال الشافعي اذا وحت القسامة
بم اجل الورثة حتى اسألهم اعبدا قبل صاحبهم او خطأ) (٣٧) • ولم
يقل الحنفية بهذا الشرط لان الحنفية لا يقولون بالانحصار في القسامة
وهذه الشروط استنبطها من اقوال الشافعية في حد الباب وثمينة
شروط تتعلق بكل دعوى كما ذكر الشريسي لان القسامة عند الشافعية
حرة من دعوى الدم ومن تلك الشروط ما قاله النووي (وان يضمن
المسمى عليه فلو قال قتله احدهم لا يحلهم العاصي في الاصح) (٣٨) •

٢ - عند المالكية :

القسامة عند المالكية حرة من دعوى الدم وقد امتنعنا عن
لتفصيلات في شروط دعوى الدم لانها من شروط لدعوى بصورة عامة
ومن شروط القسامة الخاصة عندهم /
اولا - ان تكون الحاية فلا اما اذا كانت الحاية حرة فلا قسامة
في هذه المسألة لان الجراحات تثبت بالشهاد والاعتراف (٣٩) •

(٣٤) انظر الام ج ٦ ص ٩٨ •

(٣٥) انظر مفتي المحتاج ص ١١١ •

(٣٦) انظر الام ج ٦ ص ٩١ •

(٣٧) انظر الام ج ٦ ص ٩٦ •

(٣٨) انظر مفتي المحتاج ص ١٠٩ وانظر مهاج الطالبين ص ١٣٠ •

(٣٩) انظر فوائس الاحكام الشرعية ص ٢٨٨ وانظر شرح الحرشي ج ٨

ص ٥٩ وانظر شرح الدردير ص ٣٧٨ •

ثانيا - ان يكون المقتول مسلما فلا قسامة في قتل الدمي (٤٠)

ثالثا - ان يكون القاتل حرا وان كان حري ، في شروط القسامة وهي ثلاثة ان يكون مقتول مسلما وان يكون حر فلا قسامة في قتل دمي ولا عبد (٤١) وان كان حرسي (ونعم ان حكم قتل الكافر عند او احسن الحر حكم المحرور فمن اقام شاعدا على حرج عمدا او او على قتل كافر عمدا او خطأ او على قتل عبد عمدا او خطأ او على قتل حر عمدا او خطأ ، وبذلك يبرأ الحسن ما كانه يحنف بمبدأ حده وبأحد دة ذلك ونقص في حرج العمدة او لا قسامة في المحرور (٤٢) ومن الحدود في على شروط قسامة في الدمي ولقد لان يوجب في عند نفيها باحدها ، نعمت مع حسن العادل سنة وصره ما حده ، سب باعده وكذا الدمي ، وواجب لدية لموتى مع حسنة سنة وجلب القاتل مائة حله ان سب لمثل بالسة (٤٣) .

رابعا - اتفاق مدعى ان احمقوا بعد قرار المحرور بان ادعى بعض العمدة ، ادعى البعض البعض سبط العصاة ووجب الدية لهم بعد اعسامة ، حر او كانوا في رجة واحدة اما اد حلف بورثه مرتبة كسب او عصية وادعى السب بعد ولورثه لخطأ فلا قصاص ولا دية (٤٤) . ان الحرسي (فان حلفوا كسب وعصية فان ادعى العصية لعمد وانست الخطأ فهو عم ، لا قسامة ولا فود ولا دية لانه ان كان عمدا فذلك بالعصية وام ثبت امت بهم ذلك وان كان الخطأ فادية ولم يشترط انه خطأ وحلف المدعى عليه حسن نسبا ما قتله عمدا او حرره دمه كما في لموارة وان ادعى عصية لخطأ وانست العمد تحلف العصية ، يأخذون بعصية من ادعى (٤٥) ومن اسوة ان قرار المحرور ان لم يوضح عن صفة العن كمن القاتل بلاولياء فان جاء كلهم عمدا حلفوا واستحقوا ما يجب بالعمدة ، فانوا حده واقسموا واستحقوا ما يجب بالخطأ اما اذا ادعى لبعض عمدة او قسم ، ادعى البعض الخطأ ، اقسموا ايضا ووجب للجميع

(٤٠) انظر د. تبيين الاحكام الشرعية ص ٣٧٨ .

(٤١) انظر قو س الاحكام الشرعية ص ٣٧٨ .

(٤٢) انظر شرح الخرشي ج ٨ ص ٥٩ ، انظر شرح الدردير ص ٢٩٨ .

(٤٣) انظر شرح الرسالة ج ٢ ص ٢٥٨ .

(٤٤) انظر شرح الخرشي ج ٨ ص ٥١ .

(٤٥) انظر شرح الخرشي ج ٨ ص ٥١ .

ما نصب في القتل الخطأ وهي الذمة (٤٦) - والذي أحاطه ان المالكية قالوا
 فيه ان لفصاخص سقط ب حلف برة في العهد وتسقط دعوى
 المسامة بعد الاخلاف في صفة القتل و لكون جاء في المدونة (وان اني
 بعضهم ان يحلف ويكفل عن لئمن من بكن مدعوا بخطا وقال مدعوا
 بعد نحن يحلف على العهد بكن دعواهم وبكن بكن ان نفسوا ولم يكن
 لهم الى الدم ولا الى الذمة سبيل فان قال بعضهم قتل عمد وقال بعضهم
 لا علم لنا فكذلك انك بكن دعواهم ولا يكون لهم ب نفسوا وان كان
 بعضهم قتل حلف و كان بعضهم لا علم بنا و يكون حلف الدين ادعوا
 الخطا واحدوا بعضهم عن الذمة ولم يسمح هذا من مالك ولكنه رأي (٤٧) .
 حاشا - لا يكون المسامة عند المالكية لا ان يوجد اللوث من
 المدعى وعلى توضيح الذي وجد فيه القتل و لوث صور ذكرها ابن حزم
 يعر اطي . جاء في قوانين الاحكام شرعية (ولا تكون المسامة الا مع
 الموت وهو مارة على القتل عبر قطعة وشهادة الشاهد العدل على القتل
 و ث وحلف في شهادة عبر العدل . في شهادة الجماعة اذا لم يكونوا
 عدولا . في شهادة سبب والعقد . وشهادة عدلين على الجرح لوث اذا
 عاش المرحوم بعد الجرح واكل وشرب . وحلف في شهادة عدل واحد
 على اقوال القاتل هل يمس بذلك م لا ومن اللوث ان يوجد رجل مصوب
 القبول معه سيف او شيء من آله لقتل او مسطحا بالدم ومن اللوث ان
 يحصل المقول في دار قوم ففعل بينهم او يكون في محلة قوم اعداء له
 من الموت عند مالك واصحبه للذمة في العهد وهو قول المقول . فلا
 يمس او ذمي عند فلا سواء كان المذمي عدلا او مسحوطا ووقعه اللوث
 ب سعة في القصة للذمة و حاشا سائر علماء واختلف في المذهب
 في كان الذمة في الخطا او ثا على قول (٤٨) .

هذه معاهم اللوث عند المالكية كما ذكرها ابن حزم وقد سبق لنا ان
 ذكرنا رأي القصة للدرر والذي أحاطه ان المالكية استبطوا شرط لوث
 مع قصة عند الله بن سهل المقتول في خسر بعد ذكره مالك في الموطأ ثم
 ذكر الزرقاني بعد ذلك ان بعمامة لا شب الا باقرار المرحوم قبل موته
 باللوث وهو البسة الضعيفة فعلا عن الارعري (٤٩) .

(٤٦) انظر المدونة ص ٤٨٩

(٤٧) انظر المدونة ص ٤٨٩

(٤٨) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٧٨

(٤٩) انظر شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢١١

٣ - عند الحنابلة :

ذكر بعض الحنابلة شروط أربعة للقسماء وهي -

أولاً - دعوى امتن دا كان بقول مسلم حراً وقد اُحصى بعض
لحيابته القسماء وإن كان المقتول ذمياً وكذا في العبد جاء في الانصاف
(أحدهما دعوى القتل ذكرنا كان المقتول وإنشى حراً أو عبداً أو مملوكاً أو
ذمياً وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وحرم به في التخيير وغيره
وقدعه في الفروع وغيره وقتل لأفساحه في عبده وكافر وهو ظاهر كلام الحنابلة
وقدعه في الفروع لأنها عنده لا تشرح إلا فيما يوجب انفصال كذا فهم
بالصنف منه وإحصائه (٢٠) (٢١)

ثانياً - اشتراط لحبالة اللوث في القسماء ولكن مفهوم اللوث عندهم أصيب
من مفهومه عند مالك لأنه جاء في الانصاف (قوله الثاني بلوث وهي العداوة
خاضرة كحواها كان بين الأصحاب وأهل حيدر وكما بين النماثل لتي يطلب
بعضها بعضاً سار في ظاهر المذهب وهو المذهب كما قال ، وعليه جماهير
الأصحاب وجزم به في التخيير وغيره (٢٠) (٢١)

ثالثاً - أن يقع الإساءة على الدعوى لتصح القسماء جاء في الانصاف (قوله
أشاعت اتفاق الأولياء في دعوى ، فإن ادعى بعضهم وانكر بعض لم تثبت
بقسامه عند المذهب نص عنده ، وعليه جماهير الأصحاب (٢٠) (٢١)

أما - قال المردوي (أن يكون في المدعى رجال عقلاء ولا مدخل بدسائس
والصبيان والمجانين في القسماء عملاً كان أو خطأ (٢٠) وذكر المرداوي
أن بدسائس مدخل في القسماء في قتل الخطأ عند ابن عجيل ، فعلى المذهب
أن كان في الأولياء سواء أقسم الرجال فقط (٢١) .

عند شروط القسماء الأربعة كما ذكرها المرداوي وقد ذكر بعض بحالته
الحنابلة بشرط العمد ، دون الخطأ في القسماء . ولم أجد نصاً في
محصن حنابلة يوجب لحديد القسماء بالعمد إلا أنه لم يطرأ لي حكم

(٥٠) انظر الانصاف ص ١٣٩ وانظر محصر الخرقى ص ١٨٦-١٨٧ والمصنف
ص ٤٣٧ .

(٥١) انظر الانصاف ص ١٣٩ وانظر المصنف ص ٤٣٧ .

(٥٢) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٢ .

(٥٣) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٢ وانظر محصر الخرقى ص ١٨٦ -
١٨٧ والمفتي ص ٤٣٧ .

(٥٤) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٢ .

نفسه في الخط من ذكر حكم العسامة في العهد * (٥٥) وذكر ابن عبد الوهاب أن صاحب المصنف مال إلى ضاهر كلام الحرفي لأن العسامة لا تحب إلا بوجود اللوث وعدا من العهد أن الخط قد يكون بلا قصد فلا مدح للوث (٥٦) ويظهر من أكثر الحديث لا يفوت بهد من نفسه حجة واضحة نستدعي العهد ونحيط * ونسب المرادوي أن جمهور الحنابلة حول الخلاف لظاهر كلام الحرفي جاء في الانصاف (وليس كلام الحرفي دقيق في ذلك قال غيره ليس بشرط وهو المذهب *) (٥٧)

وبن أبو يعنى على شرط اللوث في نفسه ولكنه وجب القصاص في العهد والدية في الخط (٥٨) وذكر ابن تيمية شرط اللوث في العسامة وتوسع في أسباب أخرى غير اللوث صفة باب نفسه وقد عتمد على رواية عيوبي عن حماد في هذه المسألة جاء في فتاوى ابن تيمية (ذكره) لأمام حماد أربعة أمور للخط وهو أنكم في غرض كالسبادة المردودة ونسب ليس كسبغ عن قبيل أو لعداؤه أو انطوب من العرويين بالعمل وعند هو الضوابط وإحاراه من الحرفي ثم لو تعصب على الظن أنه فعل من أهم بقله (٥٩) وذكر المرادوي أن الأمر ليس من مفاهيم اللوث فهو أمر الجرح قبل موته بالخاص عهد ليس بوا (٦٠) وقصص من الدين الحنبلي الشروط حتى وصلها إلى العشرة وسد ذكرها لم يذكر في الشروط المتقدمة آنفاً *

١ - تكليف قاتل لنصح المعوي *

٢ - أركان القتل منه والا ... كنية الدعاوى *

٣ - وصف القتل في المعوي ولو استحيه حاكم قبل تفصيله لم

يعتد به *

٤ - طلب جميع الورثة *

٥ - اتفاهم على عين قاتل ولو حال بعض (قتل ريد) وبعض (قتل

(٥٥) انظر مختصر الخرقى من ١٨٦-١٨٧ *

(٥٦) انظر حاشية ابن عبد الوهاب على المصنف ج ٣ ص ٤٣٧ *

(٥٧) انظر الانصاف ج ١٠ ص ١٤٠ *

(٥٨) انظر الاحكام السلطانية ص ٢٦٢ *

(٥٩) انظر فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٧٥ *

(٦٠) انظر الانصاف للمرادوي ج ١٠ ص ١٤٠ وانظر المغني ج ١٠ *

ص ٤٩٨ *

على استثناء بعد من اقتسامه (٦٦) وقد حارب سميعة الأمامية جميع
 مفتها في عدم سرور كون مصابة لـ لا ، بقوسي اوجب قسامه في
 احتيايه على ظروف حاله في اختلاف ا يجب حله في تصرف قسامه من
 عيسى ولسان وبيدي والرحميس وسم وغير ذلـ وقد جميع
 مفتها لا قسامه في تصرف ولسان في نفس لحدده ، ذيبنا جمساح
 شرقه وحيارهم (٦٧) وقد نص بقاضي على شرط موت في قسامه
 ذلـ سفي حلف منار يمينا واحده (٦٨) وقد نص صاحب سلف
 الاسم ومصاحب مصاح الزمارة في تعليقاته على وجوب القسامه في لظروف
 ره ذلـ بقوسي حلفا بقسمها ، دحرس بما ونس على شرط موت مفتها
 مع بقوسي وندي حله انه يسقط عدم نقل في جهاز مع موت بن
 في مصاح الزمارة (سم الموت ذلـ جهاز ، بيه عييه في اوسيه
 ولعكس بالعكس) (٦٩) .

٦ - عمل الريديه :

نص الريديه على عدم سرور موت في القسامه لا الرسوب (ص)
 سم يسأل عن موت في قسه عندك بن سهل الموت في حير نأ البرص
 وانوت غير مشروط في وجوب القسامه بونه (ص) يحتمل بك حسيين
 بيا) (٧٠) .

ومن شروط القسامه عند الريديه :

اول - ان يقدم ريبا بموت نصب قسامه ذلـ حق لهم بالشمعه
 والسعة لا يجب لا بعد سطاخه من نس مسجها (٧١) .
 ثانيا - ان يقدم بقطعه وربه لفصل اما ان يقدم غير لورثة
 باقسامه فلا تصح ذلـ موت حتى سورته ذلـ غيرهم (٧٢) .
 ثالثا - ان لا يعين الورثه رجلا يعينه ذلـ سهمه سوجه بيه ويكون

-
- (٦٦) انظر الخلاف للعلوسي ج ٣ ص ١٥٥ .
 (٦٧) انظر الخلاف للعلوسي ص ١٥٦-١٥٥ .
 (٦٨) انظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٠٩ .
 (٦٩) انظر مصاح الكرامه ج ١٠ ص ٥٢ (قسم تعليقات على باب
 التفصيص في كشف اللثام) .
 (٧٠) انظر البحر الرحار للبرص ج ٥ ص ٢٩٨ .
 (٧١) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٠١ .
 (٧٢) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٠١ .
 - ٦٠٧ -

اسميين ابراء بنمير فلا فساد على اهل الموضع في هذه الحالة (٧٣)

وايضا - ان لا يقدم المذنبون بالاعتوى على غير اهل الموضع لان يولي
اذا تقدم المذنبون بغريه غير الغريه اسي وجه فيها المذنبون ان يصابه
لا ابراء وهي سهمه على ولا يجب الفساده عليهم (٧٤)

حاشيا - ان يكون الموضع هذا ومحشيا به فاما ان كان الموضع
عاما فان يديه يجب على بيت ما ولم يصرط يريديه وجود حربي اذا
صاحب الامام بالديه لان حتى اغيل يكون في بيت ما اذا كان يوثق من لا
بانه وعيل لا يجوز له ان يعفو عن الديه لانها ملك مسلمين ()

حاشيا - ان لا يوجد اسميين في داره اما ان وجد اسميين في داره لا
يمسكه غيره فلا يجب الفساده على احد في هذه الحاله الا اذا كان سهمه
ميراث في تلك القايه يقسم بين سهمه مدني خمس بين سهمه ميراثي ويحمل
عنه اهل الموضع مدني واحد فيه يديه على (١) ونص لصفه
بيداني على شرط عدم ربح دعوى على غير موضع الدليل اما ان عيسى واحد
منهم فان الفساده بحول ان دعوى عامه ولحق فاعده بيده على من دعى
بسميين على من بكر ، واما اذا برى اوسي من من الموضع له بسعة
على الاخرين فانه يهي سهمه على بعض وهي سهمه على بعض ويسرى
في اهل (٧٥) ونص يريديه على وجوب الفساده في بحر وبعده بحر
نفس ولا ان يحد بعد بالبحر وان يدين بالداره في قوله (٧٦) .

سائبا - ان لا يكون الجباية قل من الموصحه دبر الرديه هذه
بشرط مدني يدل على وجوب الفساده في اجروح ايضا ان يكون فساد
لا يقدر ما تحمله العاقبه ولا يحمل العاقبه الاقل من نصف عشر الديه
وهذه فقد حدد الرديه الجباية بارش الموصحه ولا يجب الفساده لا بطلب
اولي او المجني عليه ان بقي حيا (٧٧) .

(٧٣) انظر البحر الرضائي ج ٥ ص ٣٠٦ .

(٧٤) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٩ .

(٧٥) البحر الرضائي ج ٣٠٦ والتاج المذهب ص ٣٤٨ .

(٧٦) البحر الرضائي ج ٤ ص ٣٤٩ .

(٧٧) انظر البحر الرضائي ج ٣٩٩ .

(٧٨) انظر البحر الرضائي ج ٣٩٩ .

(٧٩) انظر التاج المذهب لصفه ج ٤ ص ٣٤٤ .

— عند الظاهرية :

يشترط الظاهرية الموت في القسامة لأن ابن حزم وحب لديه على
 أن في الإجماع إذا طلب الولي بالقسامة (٨٠) وقد اشترط بظاهره
 الموت فيها - أن يمنع المدعى من قبول رجلين فان بقصوا على هذا العدد
 فلا قسامة بل دعوى وبنيها - عدم تناول فان نكلوا ولم يرضوا بإيمان
 مدعى عليهم سقطت القسامة * وبأنهما ولاء بغيره أما أن وجد بغيره
 حيا فلا تصح القسامة عندهم جاء في حلق (٨١) فان نقص عصبه لقول واحد
 ذكر من حمسين أو وجد بغيره وفيه حياة أو لم يرد الخمسون أن
 جحدوا ولا رضوا نائب المدعى عليهم فقد بطلت القسامة كما في بعض
 عدد عن حمسين وفي وجود بغيره حيا فليس في هذا لا حكم والندوى
 ويطلب المدعى عليه واحد كان أو كثر يبيت واحد فقط فان نكل أو
 كثر أحرروا على الأيمان أحرروا أم كرهوا (٨٢) - ويرىها - يسوع
 بغيره من أهل المحنة أو حمسين رجل يسوع الأيمان عليهم فان لم
 يستطع إتياء القول أو عصبه بغيره دعواهم سواء عن طريق القسامة
 عند بعض العدد أو عن طريق الدعاوى وحب لديه على بيت مال أو من
 سهم العارفين (٨٣) ولا فرق بين الدعاء بغيره أو الحلف عند
 بغيره لأن موجب الحلف لديه وموجب العهد للعصاة والدية فإذا
 سقطت القسامة وحب لديه على بيت المال بعد عجز الولي عن تحقيق
 بغيره القسامة (٨٤) * وقد ساوى ابن حزم بين الحر والعبد في القسامة
 لا دليل على تخصيص القسامة في الحر دون العبد (٨٥)

وحاميا - أن لا يكلف المحلف ثمر من فوهه والله ما قبلت إذا
 لقسامة وحيت لم يتهيأ العن عنه ولا يكلف بقوله والله ما علمت
 بالله لأن هذه شهادة ولا يحضر أحد معها (٨٥)

٨ - عند الإباضية :

اشترط الشيخ السالمي من الإباضية وجود ثمر لقتل في المقبول

(٨٠) انظر المحلى ص ٥٦٧-٥٦٨ -

(٨١) انظر المحلى ج ١١ ص ١١٣ -

(٨٢) انظر المحلى ج ١١ ص ١١٣ -

(٨٣) انظر المحلى ج ١١ ص ١١٤ -

(٨٤) انظر المحلى ج ١١ ص ١٠٦ -

(٨٥) انظر المحلى ج ١١ ص ١٠٦ -

ما اد وجد بلا امر فلا قسمه فيه (٨٦) - وذكر شارح سبل سروطا
مها

أولا - ان يكون القتل حرا سواء كان مسلما او ذميا
ثانيا - ان يكون القتل قام الحلعة فادا كان مسلما لم تكن حلقة
فلا قسمه فيه .

ثالثا - وجود اثر القتل في المقتول .

رابعا - ان لا يعين الولي قتلا معيا بل ينهم كل اهل الموصح
وحوز بعضهم انقسامه وان كانت على واحد بعينه .

خامسا - ان لا يوجد القتل في موصح عام لان قيل بشمورع
بعمامة والاسواق والقتيل في الرحام يجب الدية فيه على بيت لما عند
الاباضية .

سادسا - ان لا يوجد عداوة بين المقتول وبين احد من لبيد
بدي وحد فيه القتل لاحتمال جنوب القتل منهم ورميه في غير
موصحهم (٨٧) .

لرأي التراجع :

بعد هذا العرض الوجيز تبين لنا ان الحنفية وبريدية والاباضية
لا يشترطون ثلوث في القسمه وهذا الذي قيل اليه ونقول له لان
الرسول (ص) لم يسأل عنه كما ظهر من بحثنا عن أدلة مشروعية انقسامه
وكذا الروايات الواردة عن عمر (رض) بل كان عمر (رض) يجعل القسمه
على العرب والعربيتين اذا وجد القتل بينهما . وبطل الى وجوب القسمه في
قتيل المسلم والذمي . ان الذميين لهم ما لنا وعليهم ما علينا . ونقول
برأي الشيعة وبريدية من حيث وجوب القسمه في القتل والاطراف لان
العلة من القسمه هي الجهل بالقاتل ويسحق الوتره لدية في القتل وان
اقسم اهل الموصح كما ذكر الحنفية واد كان يحامي على الاطراف مجهولا
فالاولى بما ان يوجب انقسامه على اهل الموصح لان ارفع بالمحامي عليه في
حياته اولى من ارفع عليه بعد مماته . قد سجل عيانه او تعلق به
فكون عذرا يستعفف الناس وقد ترفع لاروش الغيب عنه . ان ترجيحنا
وجوب القسمه في الحرايات لا يسامي مع الاحاديث الواردة عن الرسول
(ص) لانا وجدنا نص الرسول (ص) على القسمه في القتل ولم نجد نصا
يدل على نفي القسمه في جرحاوات والله اعلم .

(٨٦) انظر جواهر النظام ج ٣ ص ٦٤٣ .

(٨٧) انظر شرح النيل ج ٨ ص ١٢٧ .

المبحث الخامس

أماكن القتل في الفسامة

وجب الفسامة في حق حالات القتل كقتل المحنة والغربة وقبيل
بنار وقبيل اسحق وقبيل سحر واشورخ العامة واصحراء والاسواق
وقبيل مساجد وقبيل مسخر وانعين برحام وبديل بعد مساجرة
مسجدة عن كل عدا بصورة موحدة ذلك بحقيقة منارو من المذهب
أخرى بمقتضى ما ذكرناه آنفاً وبعل لعله في ذلك من الحقيقة يوضحون
فسامة في كل حالة عدم استيظهم العدو لأنهم يحملون أهل الموضع
بديه ولا يفت عنهم بعد إيمانهم أما المذهب لأخرى فقد تسرطت
عدوه ليس بقول وأهل الموضع ودرج موضع القتل لهذا قال أكثر
مفصليات هذا المذهب يكون على المذهب لحنى

١ - عند العنفة -

أولاً - قتل المحلة

أد وجه القتل في محنة ولم يتم دمه وتقسيم لأوبيا نادى
وحسب الفسامة على أهل المحلة وأديه على عواقبهم في ظاهر المذهب قال
لنرجسي (وفي ظاهر برواية الفسامة على أهل المحلة وأديه على عواقبهم
وذكر في اختلاف زهر ويعقوب أن على دول زهر الفسامة وأديه على المحلة
قياماً لأحد الموحين على الآخر وعلى قول من يوسف لا فسامة على العاقبة
لأن استحلال يجرى في الدية ولا يجرى لقتل في الجبس) (١) وذكر
لكاسبي أن الفسامة وأديه على أهل المحلة لأنهم مسؤولون عن حصصها
وتهمه توجه إليهم وكذا حكم من وجد في مسجد للمحلة أو طريقها (٢) .
وذكر محمد أن الفسامة وأديه يورخ على ماكني الدور في المحنة بالسوية
كما في الجامع لكثير (محلة حصصها ثمان مائة أو سوا مسجداً فاشترى
رجل من غيرهم دور أحس ثمان ثم وجد في المحنة أو في المسجد قبيل
فعل عقلة المشري بنت الدية وعلى عائلة القبيليين ثلثا الدية قال كان

(١) نصر لمسوط ص ١١٠ ونظر فتاوى الهندية ص ٨٠ .

(٢) نظر مدائع الصنائع ص ٢٩١ ونظر درر الحكام في شرح غرر
الاحكام ص ١٢١ -

يشتري من إحدى الغنيمات مائتيه على الغنميين نصيب من أشرى
 رجل دور قبيلتي وعلى غافلته نصف مائتيه وعلى غافلته الباقية
 نصف (٣) وذكر الربيعي أن لدى شخص لقصاعة والمدينة عند أبي
 حبيقة ومحمد هم الملاك دور سكان وعند أبي يوسف قصاعة ومدينة على
 ملك وللسكان لأن السكون (ص) أو جبال قصاعة على أهل حبيرو وهم يخصص
 ملك و السكان وولاية استديو لهم جميعا (٤) * وقول من أبي ليلى
 مواعين ما ذهب به أبو يوسف (٥) * ودليل أبي حبيقة ومحمد هو
 أن الملاك المحضون نصرة لقصاعة عادة دور السكان ولأن سكني الملاك
 يرم ودرهم ادوم فكانت ولاية السديرو اليهم فيحقق استصير فيهم وأما
 أهل حبيرو فإسبي (ص) كان أفرعهم على أملاكهم فكان يحدد منهم على وجه
 نحر (٦) وذكر الهندية هذا الخلاف أيضا وقد أوجب أبو حبيقة
 لديه على أهل الحطة حتى بعد أن يبيع بعضهم لدور لأن من احتفظ الإمام
 به كان صيلا في الحفظ والسديرو إلا أن لم يبق أحد من أهل الحطة فان
 لقصاعة ومدينة على المسرى * وأما أبو يوسف فيوجب القصاعة والمدينة
 عليهم جميعا (٧) * وذكر ابن عابدين أن القصاعة على أهل الحطة والمدينة
 على أهل دور دور بين الملك والسكان كما فهمت من كلامه وقد اعتمد
 على لسوق العامة والبرازية (٨) * وذكر ابن الطوري الحمصي أن القبيل
 انوحود في محلة حربة وحسب القصاعة والمدينة على أقرب محلة عامره
 فيها (٩) * ونصت الهندية على هذا بحكم أيضا (١٠) * وبو وجد القبيل
 محمولا على كتف رجل وحسب القصاعة والمدينة عنه دور الحطة لأن القبيل
 في يده (١١) * وكان السرخسي قد نص على هذا الحكم لأن القبيل اد
 كان على يدابة محمولا فان القصاعة والمدينة على أهل الحطة (١٢) وإذا كان

- (٣) انظر الجامع الكبير ص ٣٥٩ .
- (٤) انظر نسيب الحماقي للربيعي ج ٦ ص ١٧٣ .
- (٥) انظر اختلاف أبي حبيقة وابن أبي بيل ص ١٤٧ .
- (٦) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧٣ .
- (٧) انظر الفتاوى الهندية ج ٦ ص ٨١ .
- (٨) انظر رد المحتار لابن عابدين ص ٤٠٣ .
- (٩) انظر البحر الرائق لأن الطوري ج ٨ ص ٤٥٠ .
- (١٠) انظر الفتاوى الهندية ص ٨١ .
- (١١) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩١ .
- (١٢) انظر المبسوط للسرخسي ص ١١٧ .

مع الدابة أحد وحث ، بدية والفسامة عنهم كما لو وجد سائق وفائد
 وراكب (١٤) - وعند ضواهر رده ن لسائق لدابة لا يحتمل الفسامة
 رده اذا كان يسوقها علنا في النهار بخلاف ما لو كان يسير بها خفية وهذا
 رأي أبي يوسف (١٥) قال الربيعي (١٦) من عني د به معها سائق أو فائد أو
 ركب فديته على عاقله دون اهل المحلة (لانه في يده مضار كما اذا كان في
 دره) (١٥) ولو خرج رجل في محله وحمل الى محله اخرى ثم مات وحث
 بفسامة وابدية على المحلة لاوى وكذا البدية لا حدوث القبل كان قد تم
 فيها (١٦) - وذا وجد قبيل ممثل به وحث الفسامة والدابة على المحلة التي
 وجد فيها اكثر الناس وتسقط الفسامة كما ذكر سرحسي دا وجد في كل
 محلة جزء من المدن لا الفسامة لا يكرر على اكثر من محلة (١٧)
 وتجب البدية في هذه الحالة ان يبى ما لا فسامة قياسا على قتبيل
 لشوارع لدابة او لا يظن به في اسلام - ولا يسقط لقبامة عن اهل
 محلة اذا كان المقول صغيرا ثم حمله لا يظهر به كان حيا ثم قتل اما
 - وجد حيا ثم سم حمله فلا فسامة على اهل المحلة لا يظهر بركله
 ما يستلزم بهمة لعل (١٨) - وقد حلف الجمعة الى قولين في سقوط
 الفسامة عن اهل المحلة اذا حصص الولي فان معين - قال بكاسمي (ولو
 دعي وبى القبيل على رجل بعينه من اهل المحلة فللفسامة والبدية بما لها
 - ظاهرا رواية ورى عبدالله بن سرك عن بي حبيفة (رحم) ان الفسامة
 تسقط وكذا روى محمد وقال أبو يوسف الفاس لا تسقط الا تركناه
 بلاش (وجه) رواية ابن مارك رحمه الله ان معين ابوي واحدا منهم ابراء
 عن الفاس دلالة فتسقط عنهم الفسامة كما لو ابراهم بها (١٩) وذكر
 سرحسي ان الفسامة والبدية تسقط عن اهل المحلة د توجه الولي

(١٣) نظر درر الاحكام ص ١٢٢ واعاوى بهدية ص ٨١ -

(١٤) انظر غنة دوى الاحكام في بعه درر الاحكام ص ١٢٢ -

(١٥) نظر تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٧٢ -

(١٦) انظر البحر الرائق ص ٤٤٩ ج ٨ -

(١٧) انظر المبسوط للسرحسي ص ١١٦ وانظر رد المحتار لاش عابدين

ص ٤٠١ -

(١٨) نظر درر الاحكام في شرح عمر لاحكام ص ١٢٣ -

(١٩) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٥ وانظر درر الاحكام في شرح غور

الاحكام ص ١٢١ -

بالدعوة لمحله ، جرى لتفاصيل في مهمة لائس (٢٢) وان كان الادعاء على واحد من أهل المحلة و حضر الولي شاهدس لا تسمح لدعوى عند أبي حنيفة . لأنه لا يقول بسقوط القسامة عن أهل المحلة اذا حصص الولي قاتلا معينا وسمع الدعوى عند أبي يوسف (رض) لانها يقولان بسقوط القسامة اذا حصص الولي قاتل معين فيسمح لدعوى بالشاهدين (٢١) ونقل ابن عابدس الاجماع على عدم شهادة أهل المحلة على معين منهم لأهم شركاء في الحصومة جاء في حاشية ابن عابدس (اما هو دعى الولي على واحد منهم بعينه لم تصل شهادتهم عنه احياءا كما في المتن لا انحصومه فائمه مع الكل لان القسامة لم تسقط عنهم ما قال في الحرية لا في رواية ضعيفة عن أبي يوسف لا تصل لها) (٢٣) . ولم يدع تكاسبا الاجماع دل نسب حكم رد الشهادة بسبب مشاركتهم في الحصومة ان أبي حنيفة في ظاهر الرواية (٢٤) . وذكر ابن الطوري المعنى ان ابا يوسف يقول في غير رواية الاصول بسقوط القسامة والديه من أهل المحلة اذا حصص الولي عاين معين سواء كان الادعاء عبدا أو حط (٢١) .

٢ - عند الشافعية :-

يختلف قول الشافعية عن الحنفية في هذه المسائل لأهم يشترطون لموت بين هل المحنة من نفوس و يصمم كل من نفسه او بيده ، وما للحنفية فلا يقسم عليهم غيره . حيسس رجلا منهم وقد اشترت الشافعية صنف المحنة احصاء اهلها بها جاء في الام (قال الشافعي واد وحده القميص : محنة قوم يحيط بهم عبرهم أو صخر أو مسجد أو سوق أو موضع ميسر الى دا مشتركة أو غيرها فلا قسامة فيه فاذا ادعى اولادوه على أهل محنة . لم يحلف بهم منهم الا من اتسوا بعنه فقالوا نحن نلعني به قبله من اتسوا هم كلهم وادعوا عنهم وهم مائة أو كثر وفيهم نساء ورجال وعند مسجون كلهم أو

(٢٠) انظر المسبوط ص ١١٥ .

(٢١) انظر بسوط ص ١١٥ وانظر رد حكام في شرح غرد الاحكام ص ١٢٢ .

(٢٢) انظر ابن عابدين ص ٤٠٧ .

(٢٣) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٥ وانظر حكام في غرد الحكام ص ١١٤ .

(٢٤) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٧ .

مشاركون بلهم أو فيهم منهم ومشاركوا حللوا كهم بمسا لا بهم يريدون على
 خمسين وان كانوا أقل من خمسين ردت لايمان عليهم فان كانوا خمسة
 وعشرين حللوا بمس من خمس وان كانوا ثلاثين حللوا بمس لان على
 كل واحد منهم بمسا وكثر بمس ومن كانت عليه كسر بمس حلل
 بمسا تامة (٢٥) .

٣ - عند الملكية :-

من اميرواسي على الملكية يستغنون القسامة في حين المحلة
 وادعاه في ذلك كما جاء في شرح رساله (واما الثاني فعلى المدعي
 وعلى من ادعى على من قل فيلأبعده عن داره ليساعد بتهمة عن
 نفسه (٢٦) وعند العدول تحب القسامة اذا كانت المحلة صغيرة لم
 بدعها حد غير هذا علما بانها سبب شرط بعداؤه عند الملكية في
 شروط القسامة (٢٧) وذكر الدردير وجود الثقيل في محله
 صغيرة لا بدعها غير هذا بعد من مدعي اثبت وفاد سيد قصصة
 عبدالله بن سهل حدث بان حيسر كانت يهود وقد وجب لرسول (ص)
 القسامة (٢٨) .

٤ - عند الخنابلة :-

فصح لخرقي عن حد القسامة وادعاه في كل موضع بوجه فيه
 الدين وسعدم لثوث سبها جاء في مختصر خروفي ، قال (واما واحد
 من فادعي وليأزاه على قوم لا عدوه سهم ولا ثوث ولم يكن لهم
 سهم ، لم يحكم لهم سهم ولا غيرهما وان كان سهم عداء وثوث ، وادعى
 وليأزاه على واحد منهم ، وانكسر ادعى عنه ولم يكن للأولياء بينة ،
 حلف الاولياء خمسين بمسا على فائله واستحقوا دمه ان كانت
 الدعوى عمدا (٢٩) .

(٢٥) انظر الام للشافعي ج ٦ ص ٩٧ .

(٢٦) انظر كفاية الطالب الرباعي في شرح رساله ابن رشد القيرواني ج ٢
 ص ٢٥٨ .

(٢٧) انظر حاشية المدوي على شرح الرساله ج ٢ ص ٢٥٨ .

(٢٨) انظر شرح الدردير الكبير ص ٢٩٢ ج ٤ .

(٢٩) انظر مختصر الخروفي ص ١٨٦ .

٥ - عند الشيعة :-

لا تحب القسامة عند الشيعة في اصيل الا مع وجود لوث فان تعاملتي (واما لقسامة - فبما مع لوث ومع عدمه تحلت بكر يمين واحدة على مني يفعل (فان بكل عن يمين حلف ادعي يميناً واحدة) بناء على عدم انشاء بالكول (ويسب لحن) على المكر يمين ادعي (ولو قصيما بالكول قصي عنه) له بخردة (٣) .

٦ - عند الزيدية والاباضية والظاهرية :-

قال الزيدية بوجوب القسامة : مدة في كل موضع محصور باهله اما في مواضع كثيرة فالدية فيها على باب المال جاء في الناح المذهب (واما تحب القسامة اد وجد كذلك في موضع (يختص بمحصرين) كالفرقة او العزيتين وانشاء المسدود الدرب المسدود والدرب ولو في هدية اهلها عبر محصورين فان القسامة تحب على من كان سببا كما بهذه المواضع لعلق الهمة بهم وبمحصرهم وعدم حلاظهم بمن لا يحصر (٣١) . وقال في وجود الفل في محله ورده (قدو وحيد القتل من ورثته ولا محالط لهم غيرهم وحلت كل واحد منهم القسامة والدية من الباقر ولو في حصته ولحمار وجوب ذلك والدية على العواقل ، من لزمته منهم لم يتعين كونه قاتلا فهذا يرث من المار والدية (٣٢) وقال الزيدية باختيار المحققين من قتل ولي من اهل الموضع وهو موافق للحقبة (٣٣) وقال الظاهرية بوجوب القسامة في قتل المحبة اذا كان القتل يمكن صدوره منهم (٣٤) . وقول الاباضية متفق مع بعض الحنفية في عدم تعيين فاس من اهل المحبة وعدم اشراط العداة بين القتل واهل الموضع (٣٥) .

٧ - القول الراجح :-

تحب القسامة والدية على اهل المحلة عند الحنفية والزيدية

(٣٠) الروضة البهية ص ٤٠٩ ج

(٣١) انظر الناح المذهب ج ٤ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣٢) انظر الناح المذهب ج ٤ ص ٣٤٨ .

(٣٣) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٠١ .

(٣٤) انظر المحلى ج ١١ ص ١١٣ .

(٣٥) انظر شرح التل ص ١٢٧ .

ولاباطية سواء وجدت العدو أو لم يجد بين قبيل وآخر المحلة
وعلى بعضها الآخر يوجب القسامة على أهل المحلة مشروطاً
بعضهم الموت ومشروط البعض الآخر صغر المحلة واحتصاص أهلها بها
ونحن نميل إلى قول الحنفية لأن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لم يسأل
عن الموت في قتل بين قريتين بل جعل قسامة على قريتهما كما يسأله
وميل إلى وجوب القسامة والدية على السكك إذا كان خلاك لا يخصصون
بالحفظ ويسأله حيث أن أساكين في البور مسؤولون عن الساسم
وحقق الموضع والموضع لأهلهم مضموناً بحال صدور فعل منهم وأما
الديات فعلى عرفهم كما نرجح ، لأن العاقلة محبلة دية من صدور عنه
حماية الفعل الخطأ وكيف لا يحتمل لحماية يراها منها ادعوا
باسمهم وأما يبرأون من الدية للأنه يدر دماء المسلمين ويسقيهم
بالحفظ أو الساسم .

ثانياً - قتل القرى

١ - عند الحنفية :-

يحمي القرية القسامة و دية إذا وجد القتل فيها وإذا كان القتيلين
بين قريتين وحلت القسامة والدية على أقربهما لما روى عن الرسول (صلى
الله عليه وسلم) وعن عمر (رضي الله عنه) قال الرعي (قال رحمه الله
فعل أقربهما لما روى أنه عليه الصلاة والسلام أمر في قتل وجد بين قريتين
أن يدبر فوجد إلى أحدهما أقرب شمر فعصى عنهما بالقسامة والدية
وكذا عمر (رضي الله عنه) أمر في قتل وجد بين وادعه ورحب فوجد إلى
وادعه أقرب فعصى عنهم بالقسامة (٣٦) وقد اشترط الحنفية حمزة
أقرباً على سماع الصوت فإن كان القتل بعيداً لا تسمع القرية منه صوت
تلا قسامة عليها لأنها لم تعص في الساسم (٣٧) - ونص ابن الطوري الحمصي
على ما ذكره ابن أبي (٣٨) - وبعد بعض لحنية تكون قسامة إلى أقرب
لقريتين إذا لم تكن الأرض منكلاً لأحد وإن كان موضع القتل في فلاة فإن
كانت القرية تسمع الصوت وحلت عليها القسامة والدية أما إذا لا يسمع

(٣٦) صر سيبين الحدائق ج ٦ ص ١٧٢ .

(٣٧) انظر تبيين لحدائق ج ٦ ص ١٧٢ .

(٣٨) انظر تكملة البحر الرائق ص ٤٤٨ ج ٨ .

الصبوب نظر فان كانت الغلاء ملكا لاحد وحبب لعمامة عليه وان كانت عامة نظر فان كان اسمعون يسمعون بها وحبب لدية على باب الماء وادا ثم يسمع بها أحد فلا يحب الدية على أحد (٢٩) * وتخلص أهل القرية عن تقسامة وادبه ادا احضروا سنة صحيحة سدفع بها دعوى الاولياء بان يدعو عليهم بدال من غيرهم مع احضار البينة والا حلفوا واحدت اديته منهم (٤) * وادا كان القتل من فرسين واسنونا في اقرب فان العسامة ودية عنهما بصغار (٤١) * وذكر كرت الخيرية ان من وجد في ثمر مقتولا وحبب لعمامة وادبه على صاحب ستر فان لم يكن الستر مملوكا وحبب لعمامة على اقرب قرينة له (٤٢) * ب عدة الاحكام التي ذكرها متأخروا حنيفة مجمع عليها وقد ذكر السرخسي عدده بحمل القرية لفرسمة تقسامة حاة في المسوط ، وادا وجد القتل بين قريبين أو سكس قال بهما كان اقرب كان عنيهما العسامة ولديه لحدث من سعيد الخدري رضي الله عنه ب قبلا وجد بين فرسين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر أن يسمح لهما فوجد احدي فرسين قرب تشتر قصصا عليهم بالعسامة وادبه ١٣ انص كتاب ر على هذا لحكم مسمى على الحديث ورواية عمر (رضي الله عنه) (٤٤) ولو كانت قرينة لينا من وليس لهم عشيرة في السعد وحبب لدية على اقرب الموادل اليها (٤٥) *

٢ - عند المذهب الاخرى :-

أما اشافعه فانهم ذكروا وحبوب تقسامة في المحلة وما شابهها ادا عن المدعي للمدعى ووعين الولي اكثر من خمسين حلفوا جميعا (٤٦) *

(٢٩) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٨٨ -

(٤٠) نظر المعاري للخيرية ص ١٩٥ *

(٤١) انظر القديوي الهندية ص ٨٢ وانظر درر الاحكام في عود الاحكام ص ١٢٢ *

(٤٢) انظر الفتاوى الخيرية ج ٢ ص ١٩١ *

(٤٣) انظر المسبوط ص ١١١ وانظر ابن عابدين ص ٤٠٥ وانظر غنية دوى الاحكام ص ١٢٢ *

(٤٤) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٢ *

(٤٥) انظر المسبوط ص ١٢١ *

(٤٦) انظر الام ج ٦ ص ٩٧ *

وأما المالكية فمنهم من لم يوجب القسامة في قتل المحلة وكذا القرية بحجة
 أن القاتل قد يرمي المقول في عو موصعه وقد شرط بعضهم قصر الموضع
 لأنه فلا بد أن يكون له أحد لصغره صلا (٤٦) * واشترط احتياجه تعيين
 نوب المتهم مع سرقة الدوث بينهم وبين المقول (٤٨) * وقال شعبة
 لا بد منه لما قاله قتادة حقيقه من حيث يحمل القرية القرية القسامة
 ولديه جاء في الاستبصار (محمد بن محمد بن خالد عن عماد بن عيسى
 عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن يوحنا
 قتلا في قرية أو من فرس فداق الناس ما بينهما فأيها كانت أقرب
 صحت) (٤٩) وإن وجد العسل في قلا وحسب المدينة على بيت المال لا
 حل دم المسلم ذكر هذا الحكم الكلبي في بعض رواياته (٥٠) وقال
 بريدة يتحمل القرية القسامة وأما حاء في الحر ارحار (من وجد في
 موضع يحبس قواما في جهاب معرفة لرمهم القسامة كما فعل صلى الله
 عليه وآله وسلم في أهل القريش) (٥١) ويجب القسامة ولديه على كالا
 نهر بن ادا سبوا بالقرب قال كان لعلي منهما قال انمسي بضمعي
 ، ولو وجد العسل في موضع من قريش أصواته في العرب والنصر
 قال القسامة على أهل قريش جميعا مع استوائهم في التصرف ولا فرق
 من العرب ولقد وعى أن الأكبر تصرفا وحر عدد ولأى على الأقل تصرفا
 وحر نوا) (٥٢) وأما بكر أهل القريش وجود الفيل بينهم كلف لأولياء
 رخصار بينة تدل على صحة وجوده بينهما والا فلا قسامة بل يجب اليقين
 نعم لدعوة (٥٣) وقال الأصبهاني من قريش لمعرفة بقرنة منهم
 إلى الفيل واحتاج القسامة والمدة عنها (٥٤) * وقد نص ابن حزم على
 وجوب القسامة في كل موضع وجد فيه لعسل (٥٥) وضعف ابن حزم حديث

- (٤٧) نظر كفاية الطالب برهاني في شرح رسالة أبي زيد القيرواني
 وحاشية المفوى ج ٢ ص ٢٥٨ *
 (٤٨) انظر شرح العمدة ص ٥٤٥-٥٤٦ *
 (٤٩) انظر الاستبصار ج ٤ ص ٢٧٧ *
 (٥٠) انظر الكافي ج ٧ ص ٣٥٥ *
 (٥١) انظر البحر الرقار ص ٢٩٨-٢٩٩ *
 (٥٢) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٨ *
 (٥٣) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٨ *
 (٥٤) انظر شرح التل ج ٨ ص ١٣٢ *
 (٥٥) انظر المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٠٣ *

ابن سعيد الجعدي الذي اعتمد الحنفية عليه في القياس بين العرييين ووجه
ضعيفه كما جاء في محلى (وحدث مروى عن ابن سعيد الجعدي ونصه
(وحدث قبيلا بين عرييين فامر النبي (صلى الله عليه وسلم) فقيس الى ايهما
اقرب في احدهما شبر فكاني انظر الى شبر رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) ففته اسمي (رض) عن كتاب العرب ابنه (قال ابو محمد اما لحدث
ابن صدرنا به فهالك لانه انفرده عن عطية بن سعيد العوفي وهو ضعيف
حد صحيحه هشيم وسفيان اسرى واحمد بن حنبل (٥٦)

٣ - القول الرابع :-

من هذا العرض يتبين ما اتفاق الحنفية والريضة والاباطية على وجوب
العسامة ولادة في قتل القرى دون النظر الى الموت او عدمه ونحن نقول
بحكم فاسد لمساهد كان القبيل بين فرئيس وتحميل القرية القريبة
عسامة ولادة بحيث قد ذكر الربيعي هذا حكم عن عمر بن خطاب (٥٧)
(رض) اما اذا دعى لولي على غير لعينة منها فاعول له لاحتمال صدور
لصل منهم .

ثالثا - قتل الدار

١ - عند الحنفية :-

اد وحدث في دار اساء قتل وحتت العسامة على مالك الدار والدية
عن عافله هذا عند ابن يوسف سواء كاتب عاقلة حاصره أم عاله . وقال
بعض العسامة ولادة على عاقلة سواء كاتب حاصره أم عاله (٥٨) .
ونص للرحسي على هذا الحكم ولو كانت الدار لاثني وحتت انقسامه
عنه ولدية على عاقلة (٥٩) . وقال محمد (دار بن عشرة من بكر
بن وائل وبين آخر من قيس واحد فيها قبيل فعلى بكر عشرة احراء من
بنه وعي قيس حراء) (٦٠) وقال في الدار الماعة ايضا (وان اشترى رجل

(٥٦) انظر المحلى لابن حزم ص ١٠٥ .

(٥٧) انظر مصاب الرأية ص ٣٦٩ .

(٥٨) انظر يذائع الصنائع ص ٢٩٢ .

(٥٩) انظر المسوط للرحسي ص ١١٢-١١٣ وانظر ابن عابدين ص ٤٠٥ .

و انظر المصاوي الهيدنة ص ٨١ وانظر عمية ذوى الاحكام ص ١٢٢ .

(٦٠) انظر الجامع انكسر للشيباني ص ٣٥٩ .

دور انبائيل منها ثم تصممها فادنه على عاقبة المشتري لأول ور بيع
 ، تشتري دور حدى انبائيل من يدى كاتب لهم أو اقرارهم وردعا عليهم
 بعين قضاء ثم وخذ في الحقة او في مسجد قبيل فالدية ، وعسامة على عاقبة
 المشتري (و كان ارد يعيب قضاء فعلى عاقبة المشتري) نصف الدية
 وعلى عاقبة ادى ردت عليهم نصف ائده (٦١) وذكر سارح لعر ان مدار
 دا بيعت ولم تسلم ثم وخذ قبيل فاعسامة ولدية على دوى السيد عبد ابي
 حيفة وعندها ب ثم يكن في اسبح حيار فاعسامة و يدى على عاقبة المشتري
 و كان حيار فاعسامة على من تصير ليه امدار (٦٢) * وقد ذكر الربيعة
 هذا الخلاف موحها قول ابي يوسف جاء في تبين الحقائق (وقال ابو
 يوسف ومحمد رحمهما الله ب ثم يكن فيه حيار فهو على عاقبة لمشتري وان
 ب فيه حيار فعلى عاقبة ادى تصير به لانه اب برل وثلا باعتبار
 انصصير في يحفظ فلا يجب لا على من ب ولاية يحفظ واولايه تستعاد
 بالملك ويهد لو كاتب امدار وديعه تجب ائدة على صاحب الدار دون المودع
 ولملك لمشتري قبل انصصير في اسبح ثلث وفي ادى شرط فيه الحيار
 يعبر فردد لملك كما في صدقه اعطر (٦٣) وتورخ الدية على اصحاب
 امدار امشركه على حسب الرؤوس دون النظر الى مقدار اسهم كل منهم
 في امدار (٦٤) * ونسب من لصورى عد ، يحكم الى محمد اما ابو يوسف
 فعده بورخ يدى على عدد بنت (٦٥) * وقد نص الربيعة على يحاب ائده
 على عدد رؤوس فاسا على تسعة دون اسطر الى مقدار لائصة لان كلا
 منهم مسؤول عن ولاية يحفظ وانتدسر (٦٦) وان كان القبل في امدار
 المبيعة او انتقصه او يرهوه او المودعة وقد اختلف الحقة فيها الى
 فوبين قول ابي حيفة ويوجب ائدة على صاحب اليد الحقيقية وقول
 الصاحبين ادى وجب ائدة على لملك قال ابن الطوري نعمي (والاصل
 ان انا حيفة رحمه الله تعالى يعبر بوجود ائدة على العاقلة ايده الحقيقية

-
- (٦١) نظر اجماع تكبير لمشيباني ص ٣٥٩ .
 (٦٢) انظر درر احكام في شرح عرر الاحكام ص ١٢٣ وانظر لغتواوى
 لهدنة ص ٨٢ وانظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٠-٤٥١ .
 (٦٣) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧٣ .
 (٦٤) انظر درر احكام في شرح عرر الاحكام ص ١٢٣ .
 (٦٥) انظر البحر الرائق ص ٤٥٠ .
 (٦٦) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ٢٧٣ .

لأنها نشأت بعدة على محمد وهما يصبران المثلث (٦٧) ومن وجد في در
مفتولا وعرف صاحب الدار بمعه بسبب لصوصيته فان كان عليه حقه
لسرفه فقد روى عن أبي حنيفة قولاً ينص على عدم الجحاة وروى عنه قول
آخر ينص على وجوب اتيه دور انقصاص ولا حقه في ذلك فان لم يعترف
صاحب الدار فادبه على عاقبه (٦٨) - ود وجد القفل في در ولم يهتم
بلسرفه وحيث اعطاه وندة على ذلك الدار ولا يدحض السكك معه في
الحمل عند أبي حنيفة وتجب على النكل عند الصالحين وقد رجع عن
الطوري قول أبي حنيفة بعونه (ولما ان ملكهم لمحضون بنصره لمعه
الدار دور لسكن ولا يملك الملك ارم وقر رعم اذوم وكنت ولاية
المدير لهم فتحقق انقصاص منهم) (٦٩) وذكرت الهندية عن المجسط
ان قبل امدار اعترفته بحق عسامة على ربه امدار والديه على عاقبه (٧٠)
ومن وجد قبلا في دره فقد قال ابو يوسف بسقوط القسامة وادبه اذ
يكفر لحكم كما لو ناسر اهل فحس على نفسه (٧١) * وتجب ندية عند
أبي حنيفة على عاقبه حاد في الميسوط (وانو حنيفة اسند بنو له عليه
السلام لا يترك في الاسلام مفرح أي مهادر لعم وامني فيه به ووجد قبلا
في موضع أو وجد غيره قبلا في ذلك موضع كانت الندية عليه وعلى عواقبه
١٠ وجد هو قبلا فيه كتاب ندية على عواقبه كما لو وجد واحد من اهل
المحلة قبلا في المحلة تحجب اتيه واعسامة على اهل المحلة بهذا المعنى) (٧٢) *
وذكر بكاساني هذه الخلاف وعرف قول الصالحين الذي ينص على عدم
الجحاة في عده وماله والى رفر وحسن من رباد كما روى قولاً آخر عن
أبي حنيفة موافق للصالحين (٧٣) - وذا كان حدث في دار واصبح احدها
مفتولا فقد نص ابو يوسف على احد لده من الآخر وقال محمد بعدم احد
الديه لاحتمال كونه من نفسه (٧٤) * ومن قبله المنصوص في بيته فلا

- (٦٧) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥١
- (٦٨) انظر البحر الرائق ص ٤٤٩ ج ٨
- (٦٩) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٩
- (٧٠) انظر الفتاوى الهندية ص ٨٥
- (٧١) انظر الميسوط ص ١١٣ ج ٢٦
- (٧٢) انظر الميسوط ص ١١٣ ج ٢٦
- (٧٣) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٣
- (٧٤) انظر الفتاوى الهندية ص ٨٣ ج ٦

فسماته في هذه المسألة لأن القسامة محبة عند الحنفية، إذ جهل المعتزل (٧٥).
 وإذا وجد يقين في ذر مرأه في مدينه فقد كان أبو حنيفة وعنه وأبو
 يوسف يكررون الأيمان عليها خمسين مرة وإيحاب لئله على أقرب لقول
 عليها في مدينه - وقال أبو يوسف في قول آخر بوجوب قسامه عندهما
 وأنديه على أقرب عوقبها من حب العسير (٧٦) * وإذا كانت عاقبة المرأه
 في مدينه بقصد دحب في القسامه وأنديه (١٦) * * فسماته في المعتزلة
 وجد مقبولا في دار خول إلا إذا كان عدس فحب فيسمه لمرماته (٧٨) -
 ويستسهي لكتات في الأول من نيمه أو أنديه إذا وجد يقين في ذره واحتد
 في قسامته (٧٩) * قد قول الحنفية في قيل الدار *

٢ - عند المذاهب الأخرى :-

ذكر فقهاء مذهبنا أخرى هذه الأحكام بصورة موحده فقد نص
 الإمام الشافعي على وجوب القسامه في من قل في دار وليس فيها إلا رجل
 جاء في الأم (قال الشافعي وإذا وجد يقين في دار رجل وحده فقد قيل
 لا يبرأ إلا بخمسين يمينا أو دعى عليه القيل) (٨) وقال ابن حجر في
 صواب شهادة بعض أهل دار في قتل (وتقبل شهادة عشرين منهم بأن
 بلاء منه ما لم يكذبها الولي) (١١) * وقد حالف المالكية المذاهب إذ
 قالوا بسقوط القسامه في قتل المذنب قال الحرشي (يعني ب وحسود
 انقول في ذر قوم أو رخص قوم لا يكون بوجوب قسامه وعنه في
 المجموعة ناه أو أحد ذلك م يشك أن ينطع يوما بذلك إلا فعل) (١٢)
 وذكر الحرشي بعد ذلك ب إمداد المحققين وأخريه المحصنه تحب على
 أمها القسامه لعنه عدل ب سهل المقول في خير حيث أنها كانت

(٧٥) انظر حاشية ابن عابدين ، ص ٤٠٨ .

(٧٦) نظر المسعود ص ١٢ ونظر الفتاوى الهندية ص ٨٤ .

(٧٧) انظر حاشية ابن عابدين ص ٤٠٨ ونظر دور الحكام في شرح عمر

الأحكام ص ١٢٤ ج ٢ .

(٧٨) انظر المسعود ص ١١٧ .

(٧٩) انظر الفتاوى الهندية ص ٨٣ .

(٨٠) انظر الأم ج ٦ ص ٩٨ .

(٨١) انظر فتاوى ابن حجر ص ٢٢٢ .

(٨٢) انظر شرح الحرشي ص ٥٤ .

منك يهود ولا يحاطلهم فيها حد (٨٢) - وجه في مدونة (قال لذي
 فاب مالك في كتابه الموص انه لا يوجد له احد د واحد في ثوبه و درهم
 فاد قان مذك لا يوجد له احد درهم قد ابطه ولم يوقعه عليه وهذا
 ربي انه يصح ولا يكون في بيت الله ولا على حد (٨٣) - وهذا ينبغي
 بطل القسامة في قسيل ائدر عند مالك - ومن اريدية على وجوب القسامة
 في قسيل دار الازح و لآب و ابروح ولكن اختلفين لا يحرمون من ميراث
 حي عمديه الحرية (٨٤) وبعد هذا العرض فابا يرجع صاحب اهل
 بوجوب القسامة ايدية على من في ائدار دون لنظر الى صاحبه لان صاحب
 لدر لا توجه بهجه انه وليس مسؤولا عن حفظ موصع لهد نقول
 بمراد لسلك بالقسامة واديه اما بمراميه فابا يرجع القسامة
 واديه عن المشيرين اذ ليس بامع مسؤولا عن حفظ و بامر من يجب
 حفظ على المشيرين اذ كان ساك في ائدر ائدر دا سلك عبره
 فالدية عليه .

رابعاً - فصل الطرق والاماكن العامة

١ - في الحنفية :-

اد وجد القليل في قلاة فلا شيء منه وبعد كرحي بحب الدية على
 قرب الموص (٨٥) . وذكر في هندية ن القليل اذ كان في قلاة عرف
 ماكنها وحت القسامة واديه عنه ون كانت تلا مالك فالدية على اقرب
 موصع يسمع منه الصوت ون لا يكر احد يسمع لصوت بعد القري
 فالدية على بيت ائال دا كان الارض يسمع بها من قبل المسمس والا
 فدمه هذ وحب ايديه على بيت مال في قبل الصاظر والجسور لانه
 مسؤول عن ولاية الحفظ والامر (٨٦) - وذكر الكاساسي ان القسامة
 والدية تحب في قسيل ملك الحصوص لا الصوم لانهم مسؤولون عن حفظ
 لموصع وما اذا كان ملك عما لا حصا فلا تحب القسامة لعدم امكان
 سنيهاها من الكل وتحب الدية على بيت المال لامكان سنيهاها من الكل

(٨٣) انظر شرح الحرشي ص ٥٤ .

(٨٤) انظر لمدونة ص ٤٩٢ .

(٨٥) انظر البحر الزحار ص ٢٩٩ .

(٨٦) انظر القسامة الهنديه ص ٨٥ وانظر البحر الرائق ص ٤٥٢ .

في هذه المسألة لأن بيت عام ملك عمه مسلمي (٨٨) وذكر الكاساني بعد ذلك أن المسألة واحدة تسقط في قيل تصحراء لني لا يسمح فيها الصوت والانهار العامة بحاربه كدخله وسيجور لأن هذه المواضع ليست عند واحد ولا في يد أحد (٨٩) وفي حيزه بملك الأرض هو الذي يتحمل المسؤولية لأنه مسؤول عن ولأه الحفظ والتدبير وعليه يجب إقسامه وأدبه (٩٠) ولا حصر تفصيل في تقسيم شارع إذا وجد قسماً فيه قال ابن عابد بن (٩١) نعم أن ملا حصر رحمة الله قسم في الطرق إلى قسمين خاص وهو غير الباد وعام وهو الباد وهو قسماً أيضاً شارع المحدث وهو ما يكون مرور فيه كثيراً لأهله وقد يكون لغيرهم أيضاً والشارع الأعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على نسوية (٩٢) وقد اعترض البعض على تقسيم ملا حصر للشارع ودعوا أن الشارع واحد لأن المسألة لا يجب إلا مع بخصوص وهو شارع المحدث الخاص وشارع العام (٩٣) وذكر ابن المنوري لخصي أن بيت المال يتحمل أدبه في قسبين الشارع العام لعدم إسماء إقسامه من الكل ولا لأنهم مسؤولون عن حفظ وحفظ الأمن في البلد وقد أوجب أدبه على بيت عام أيضاً في قسبيل إذا كان في سوق العام كسوق بخلاف سوق المحدث الصغير وكذا في قسبيل الجامع كسوق بخلاف مسجد المحدث الصغير (٩٤) وحذف في قسبيل السجى فقد قال أبو حنيفة ومحمد بن حنبل على بيت عام لأن السجى عام ولا بد لأحد من يد بخصوص فيه وقال أبو يوسف بن حنبل إقسامه عليه على أهله لأنهم مسؤولون عنه الحفظ والتدبير ويقول نكاساني أن أهل السجى لا تصرف بهم لأنهم معهودون فيه (٩٥) وذكر ابن عابد بن العامة بأنك لو كان لقسبيل في سوق

(٨٦) انظر المبسوط ص ١١٨ وآخر درر الأحكام في غرر الأحكام ص ١٢٤ .

(٨٧) انظر تصدوي لهندية ص ٨٥ وانظر البحر الرائق ص ٤٥٢ .

(٨٨) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٩ .

(٨٩) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٩ .

(٩٠) انظر الفتاوى الحيزية ج ٢ ص ١٩٢ .

(٩١) انظر عمية دوى الأحكام في نعمة درر الأحكام ص ١٢٣ .

(٩٢) انظر حاشية ابن عابد بن ص ٤٠٦ .

(٩٣) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٢ .

وحيث ائده على مائة وان كان واسعاً عاماً لان ائدات مسؤولين عن ولاية
 محقق وبتدبير (٢٠) " وبتحقيقه تفصيل في قبيل لتسارع ان كان توسيته
 نقل فقد تصوا على وجوب القسامه وائديه في قبيل وحت محضولاً على دة
 ويحلب من ان مع ائدانه من سابق وفائد وركب وقيل ان السائق لا شيء
 عليه د كان يسير بها على ما اذا كان يسير حمية فعليه بحمل وقد
 سبب هذا القول ان امي يوسف وفان البيض باب القسامه على مائت وسيله
 لعل كائده لانه مسؤول عن ولاية جعلها ودا لانت ائدانه في شارع
 خاص بحتة ويسى معها الا القول وحيث القسامه وائديه على اهل
 المحلة (٩٦) .

٢ - عند المذهب الاخرى :-

بعض الامام الشافعي على حذر القسامه في انطرق بعه حاء في الام
 وكدت لا تحب القسامه في ان يوجد قبيل في قرية يحتل بهم غيرهم
 و يسر بهم ائدانه دا امكن ان يفسه بعض من يمر ويديه (٩٧) وذكر
 بطوسي من شيعه روية عن جعفر عنه السلام توجب ائدية على بيت
 ائد في قبيل الامكن ائدانه (٩٨) وهذا رأي ائدانه أيضا (٩٩) " ونص
 القسسي القسافي على وجوب ائده في بيت المال في قبيل بصحراء
 وشارع ولسوق ولحمامات وسواى والمساجد في المدن وفتيل ورحام
 في ماسك الحج وان لم يكن بين مال فعلي المسلمين (١٠٠) وتجب
 القسامه وائدية على حاملي القول ان سب الرسة وشك في حملهم (١٠١)
 وقاب القسسي في قبيل ائده (وذا وجد القليل على دابه او غيرها كساره
 ونحوها فان كان معها سابق او فائد او ركب والقسامه عليه وان اجمعوا
 فعليهم لكل وان لم يكن معها أحد فعلي اهل دت اسد او المكان على

(٩٤) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٠ وانظر المسوط ص ١١٢ وانظر

البحر الرائق ص ٤٥٢ وانظر درر الحكم في غرر الاحكام ص ١٢٣ .

(٩٥) انظر حاشية ابن عابدين ص ٤٠٦ .

(٩٦) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٨ .

(٩٧) انظر الام ج ٦ ص ٩٠ .

(٩٨) انظر الاستبصار ج ٤ ص ٢٧٨ .

(٩٩) انظر البحر الزخار ص ٢٩٨ .

(١٠٠) انظر التاج المنصب ج ٤ ص ٣٥٤ .

(١٠١) انظر التاج المنصب ج ٤ ص ٣٥٥ .

مايك لديه و 'سيارة و نحوها لو عرفت (١٢) ٠ وقال الريدييه في فصل محلات استجارين موحوب الدية و لقسماته على من فيها ان كان افضل ملا و كان في النهار فلا قسامة في ذلك وكذا اد اسوى الدحول في محلات بيلا و بهار (١٣) ٠ اما النظاير في موحوبون القسامة في كل مكان وحد فيه عقيل بشرط تعيين العي في المثل (قال بو محمد رحمه الله وسو وحد امين في مسجد و في داره نفسه أو في مسجد اجماع أو في السوى أو ناعلاه أو في سفيه أو في بهر يجرى فيه ماء أو في بحر أو على عمق اسب أو في سعب أو في سحرة أو في غار أو على دنة واقعه أو سائرة كن ذلك سو كذا فلما وحتى ادعى وبيانه في بل ذلك على احد القسامة في ذلك ما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٤) وجاء في شرح المثل (دى لار واد وحد في سوق أو جامع أو رحام نفي بيت الماء و قيل فيه 'قسامة ' (١٥) ٠

خاصا - قتيل النهر

د وحد عقيل في بهر صمير وحب القسامة و يدى على اصحابه ليد بخصوص ولاهم بصرفون في لسعي منه وفي كونه و مرر الله فيه وان كان العقيل في بهر واسع لا بد لاحد عليه هدرت الحياه اما اد وحد القتيل مخصوصا بحاب الشاطي وحب القسامة واديه على اقرب الارضين او لمرى به لان الحسن في حاب شاطي كلفه على الشاطي (١٦) ٠

ونصب الهديه على هذه الاحكام لان النهر الكبير يظفر في مجراه من كان مسعة من در احزاب هدرت احبابه ومن كان المسح في دار الاسلام فحجب منه على سب اهل وحب القسامة والدية على اصحاب لهر الصغير لاحبيهم ناشعه (١٧) وحد احاب صاحب بخيرية يهدر القسامة والديه في قنيل النهر المباح لعمومته اما اذا كان الصوت يسمع

(١٠٢) انظر التاج المذهب ص ٣٥٥ ٠

(١٠٣) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٩ ٠

(١٠٤) انظر المحلى ج ١١ ص ١٠٣ ٠

(١٠٥) انظر شرح النيل ج ٨ ص ١٢٧ ٠

(١٠٦) انظر المسوط ص ١١٧ وانظر حاشية ابن عاتدين ص ٤٠٧ ٠

(١٠٧) انظر معاوى الهندية ص ٨٤ وانظر حشر اوراق ص ٤٥٢ ٠

منه فنجب الله ونسأله على من يسمح (١٩) - وذكر بكاساني في
 فين السعي والعجالات ر القسامة والدية على ربها سواء كان مالكا
 أو غيره وأما ان كان فيها رائب فتنجب قسامة والدية عليهم جميعا
 ولا يعرف ابو يوسف بين فيل المحنة والسعيه د وحب القسامة والدية
 على املاك ولسكان أما ابو حنيفة ومحمد فيعرفان بين قتل المحنة وفيل
 سعي لان السعي سعي ونحوه قال بكاساني (وايو حبيبة ومحمد رحمه
 الله يعرفان بين السعيه والمحنة لان السعيه سعي ونحوه من مكان الى
 مكان فنعبر فيها السيد دون المالك كالدابة دا وحد عديها فيل بخلاف
 لدار فانها لا تحتل السعي والنحويل فيسرها اسك وانحويل ما اعكس
 لا بيد وكذلك لعجدة حكمها حكم السعيه لانها سعي وتحول (١٩)
 وقال من لصوري الحفي (وفي سعي على من فيها من الركاب والملاحين)
 لانه في ايديهم فيسوي المالك والساكن وغيره في الدار له وعلى هذا قول
 ابي يوسف ظاهر لان عنده يسوي املاك ولساكن في امدار و يعرف بينهما
 ان السعي سعي ويحول فيكون في ايدي جميعه بخلاف لعمار فانه لا يقن
 ولا يحول (١١) وقد توجب بريدته القسامة والدية على الركاب
 والملاحين دون املاك لان الصرف بهم في حط السعي (١١) وقالوا
 بالقسامة اذا كان لقييل حول النهر اما اذا كان القليل في وسط النهر
 فلا قسامة الا دا وجد فيه امر قتل لاحصاء حدوث رمي نفسه من
 قبله (١٢) - وعد الطاهرية تحب القسامة وتديه في فيل الانهار
 والبحار والسعي اذا عسى الولي المهمين (١٢) .

سادسا - قتل المساجد

قال الحنفية يسعوط القسامة في قتل المساجد لان المساجد لا بد
 عليها من يد الحصص وحب الدية على بيت المال لان الامام مسؤول عن

(١٠٨) انظر الفتاوى الحيرية ج ٢ ص ١٩١ .
 (١٠٩) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩١ وانظر المسبوط ص ١١٧ وانظر
 حاشية ابن عابدن ص ٤٠٤ وانظر درر الحكام في شرح غرر
 الاحكام ص ١٢٣ .

- (١١٠) انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٤٥٢ .
- (١١١) انظر التاج المذهب ص ٣٤٩ ج ٤ .
- (١١٢) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٤٩ .
- (١١٣) انظر المحلى ج ١١ ص ١٠٣ .

حفظ كل ما كان عاماً في السنة (١١٤) قال الكاساني (ولا قسامة في قتل
يوجد في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة ولا في حصور العامة لأنه لم
يوجد الملك ولا به الخصوص وحب الدية على بيت المال لا تدبر هذه
أوضاع ومصلحتها في العامة فكان حفظها عليهم) (١١٥) وذكر ابن
الطوري الحنفى هذا الحكم في أحوال العامة أما المسجد الصغير وإن كان
موقفاً على قوم معلوم وحب الدية وإقامته عليهم ولا فالحكم فيه
حكم الجامع من حيث وجوب الدية على بيت المال (١١٦) وقال ابن
عابدين (قوله وفي مسجد محله ومنه مسجد القبيلة قال في البارحة
عن المتقى ن كان في مسجد بغيره فهو على عاقلة القبيلة وإن كان لا
يعلم لمن المسجد وإنما يصلي فيه غرباء فإن كان يعلم الذى اشتراه وسماه
كان على عاقلة إقامته وإنه وإن كان لا يعرف الذى ساه كان على أقرب
لنور منه) (١١٧) .

سابعاً - قتل الزحام

كل نفس أهل قتلها وحب إقامته والدية منها (١١٨) قال
ابن عابدين (وفي أسواق عامة عن المتقى وجد في المسجد الجامع ولا
يدرى فأنه أو رحمه ناس يوم بجمعه فقتلوه ولا يدري من هو فعل
وبيت المال كما يكون على أهل محله لو وجد فيها) (١١٩) وهذا يتم
أن قيل لرحام بحب فيه الدية على بيت المال دون القسامة لأنه لا تطل
دماء المسلمين . ومنه بن الطوري الحنفى على هذا الحكم وكذا في قتل
يوجد على حب عرقه وكان موبة بسبب الرحام (١٢٠) وعند الإمام
لشافعى بحب القسامة والدية في قتل الرحام بشرط أن يكون
الزحام واحد أو جماعة لحدف عليهم وتأخذ الدية من عواقلهم والثاني

(١١٤) انظر المسوط ص ١١٨ وانظر درر الأحكام في شرح عرر الأحكام

ص ١٢٣ ج ٢ وانظر الفداوى الهندية ص ٨٢ .

(١١٥) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٠ .

(١١٦) انظر بحر الرائق ص ٤٥٢ ج ٨ وانظر بن عابدين ص ٤٠٦ .

(١١٧) انظر حاشية ابن عابدين ص ٤٠٦ .

(١١٨) انظر بدائع الصنائع ص ٢٨٦ .

(١١٩) انظر حاشية ابن عابدين ص ٤٠٦ .

(١٢٠) انظر البحر الرائق ص ٤٥٣ .

ب. يصح دعواه على المقتدين ولو ادعى على كل الحاضرين وكانوا بقدر
 الآلاف مثلاً، رفضت الدعوى لعدم حدوث الموت من قبل البكر وادّعى لم يدع
 ولي على حد أو دعي ورفضت الدعوى فلا قسامة ولا دية في هذه
 المسألة (١٢١) * وبص المالكه على هذا الحياة في قتل الرحام لأن
 القسامة لا يجب إلا بوجود بثوث قال الدسوقي (ونيس الموت في الرحمة
 لو أن يوجب القسامة من هو هدر) (١٢٢) وعند الحنابلة يقسم فيقتل
 الرحام إلى قسمين قبل يوجب بعد صلاة جمعة أو في عرفة ويجب دية
 بهذه الحياة على رب المال وهذا يصحح من المذهب كما ذكر المرداوي
 وقتل يوجب في غير هذه المناسبات مما سبب الرحام ويكون دمه هدر
 إذا استطاع أن يصلي في غير هذا المكان المردم بخلاف قتل الجمعة
 وعرفات (١٢٣) * وقال الشيعه الإمامه بتحصيل رب المال دية كل فصل
 جهل قاتله جاء في الكافي (عن أبي عبد الله عليه السلام قال قصي أمسر
 يؤمّن عليه السلام في رجل واحد مقتولا لا يدري من قتله قال إن كان
 عرف وكان له أولاد يطلقون دية أعطوا دية من بيت مال المسلمين ولا
 سئل دم امرئ مسلم إلا مرة للإمام عليه السلام فكذلك تكون
 دية على الإمام ويصلون عليه ويدفونوه * قال وقص في رجل رحمة
 الناس يوم الجمعة في رحام الناس فمات ابن ديتيه من بيت مال
 المسلمين) (١٢٤) ويجب قسامة عند الطهارة في كل موضع يوجب فيه
 القتل بشرط نفي الوي منهم أو انهم (١٢٥) * ويهم أن يحرم كل من
 حاضرا في مكان الرحام لأن القتل ما يسميه كل منهم لدا يجب
 لدية على عوفهم جميعا أو من رب المال (١٢٦) * وهذا لأرجح عددا
 والأمر للقبول * وجاء في شرح بطل (وإن قتل في رحام فلا قسامة
 وإن أتهم أحد حلف) (١٢٧) *

(١٢١) انظر الام من ٩٨ ج ٦ *

(١٢٢) انظر حاشية الدسوقي من ٢٩٢ ج ٢ *

(١٢٣) انظر الايضاف من ١٤٩ ج ١٠ *

(١٢٤) انظر الكافي من ٣٥٤ ج ٧ *

(١٢٥) انظر المحلى من ١٠٣ *

(١٢٦) انظر المحلى من ٥٦٧-٥٦٨ *

(١٢٧) انظر شرح البطل من ١٢٧ ج ٨ *

ثامنا - قتل المشاجرة

إذا تشاجر مسلمون والمشركون مثلا وبعد أن انحلى الموقف ظهر قتل بينهم فلا قسامة ولا دية في هذه المسألة لاحتمال حدوث القتل من من الأعداء أما إذا قتل المسلمون عصابة منهم ووجد بينهم قتل في المعلة وحلت القسامة والدية عليهم جميعا حدوث القتل منهم وأما إذا عس لولي واحدا فحلت القسامة والدية عليه (١٢٨) وجاء في خلاف ابن أبي بيلي (قال إذا أقتل يقوم فاحرق عن قتل من يهدر أهم أصابه . قال أنا حبيبه رضي الله عنه كأن يقول هو على عاقبه القسامة لي رحد فيها دا لم يدع ذلك أو شاء لقتل على غيرهم وكان ابن أبي بيلي رحمه الله يحاي يقول هو على عاقلة الذين أقتلوا جميعا إلا أن يدعى أوبياء المقتول على غير أولئك ويهدر بأحد) (١٢٩) . وذكر أبو جعفر في كشف العوامس ب المسلمين إذا أقتلوا مع العدو وأقام أولياء المقتول بينة على حدوث القتل من قبل أحد المسلمين وحلت القسامة والدية (١٣٠) وذكر بعض الحنفية أن المعلة مسؤولة عن المحقق والديير فاحتمل القسامة والدية إذا أقتل مسلمون وانحلى أو وقف عن قتل بينهم إلا إذا ادعى الولي على أنفسهم فقتلوا الحية عن القسامة والدية (١٣١) . وجاء في الحيرية (المصريح به في كتب علمائنا قاطبة به إذا البى قوم بالامسحة فاكشفوا عن قتل فعلى أهل الموضع الذى وجد فيه القتل القسامة والدية لأن يقتل واحد من أظهرهم وفى رصهم بالحفظ عليهم وبه صرح أصحاب المبور ولا يسرم سواهم لا أن يدعى عليهم أولي وثبت ذلك بالبرهان) (١٣٢) . وذكر لرميني من أضافعة أن القتل بعد المشاجرة يحتمل الدية العريق الذى لا نسب إليه لا بالظاهر أنه لا يقتل من قبل يومه (١٣٣) . وذكر بعض الشيعة لامامة ب أربعة رجال شربوا المسكر فتعاجروا حتى مات اثنين منهم فحكم الإمام علي (رض) على المحرورحين

(١٢٨) أنظر البحر الرائق ص ٤٥٢ .

(١٢٩) انظر خلاف أبي حنيفة وس ابن بيلي ص ١٤٤ .

(١٣٠) انظر عمية دوى الأحكام في معة الأحكام ص ١٣٢ .

(١٣١) انظر درر الأحكام في شرح عرر الأحكام ص ١٢٣ وانظر اعتناوى

الهدية ص ٨١ .

(١٣٢) انظر العتايى الحيرية ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(١٣٣) انظر مسمى المحتاج ج ٤ ص ١١١ .

مدينة القتل مع قص ارش حرج كل منهما من لديين (١٣٤) . ويجب
مدينة على بيت المال عند الطوسي في قيل فيه بين المسلمين أو بين
الحيش والساعة وحدث مقتل من اسقام المعركة جاء في الخلاف (اذا وجد
قيل بين النصين في منه و في حال أصل النبي والعدل قبل أن يشك
لحرب بينهم كانت منه على تمت لئال . . . دلتنا حجاج لفرقة ، و يصا
لاصل مائة الدمه . فاجوب بوث عليهم يحتج ان دليل (١٣٥)
ولرئسده تفصيل في كيفية معرفه المقاتل لانجاب اديه عنهم قال لعلمي
الصفاي (وان وجد المقتل من صنفين غير محققين فعلى الاقرب
به من الصنف ان كانوا من ذوي حراجه من رعاة ان كانت من حراجه
الرعاة فعليهم وعلى غيرهم من ذوي اسبوف ب كانت بالسيوف وان كان
منهم من ذوي الارواح ولم يرد الاعداء ان كانت حراجه لا تكون الا من
ساحة الاعداء فان اسبوت المسافة والاسلحة فعلى من هو مقتل انه ب
كانت في منه وعلى من وراءه ان كانت في ذممه فان كانت في احدى حمته
كانت على ذم من كان في سعة حميته أو لم يكن احد شعبة أو التمس
في الاصل والادبار بعدما اصاب و كان تارة كد أو أخرى كد أو كانوا
مختلفين مستويين في الاسلحة فعليه جميعا (١٣٦) وبعد الاناسة تحب
لدة على جميع المسلمين ووزع على رؤسهم اذا اختلفوا على قيل سو .
كانوا مختلفين أو متفرقين (١٣٧) .

القول الرابع :-

واراجح ان الدية تحب في حودث مقتل انحط في الحرب بلا فساد
قال الشوكاني (وعن محمود بن سبيد قال اختلفت سيوف المسلمين على
سمان ابي حذيفة يوم أحد ولا عرفوه فعلموه . . . ورد رسول الله (ص) ان
دية فصدق حذيفة بدته على المسلمين رد = احمد) (١٣٨) . ونصل الى
وحود الدية على المشاخرين جميعا اذا كانوا محبطين لصعوبة معرفتهم
انما ولكي لا تهدر الدماء وان كانوا معروفين فان الدية تحب على الصنف
لذي ان كان المقتول من الصنف الاول مثلا لا يعمل عامما المقبول من

(١٣٤) انظر قصص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رض) ص ٣٣ .

(١٣٥) انظر لخلاف الطوسي ج ٣ ص ١٥٤ .

(١٣٦) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٥٤ .

(١٣٧) انظر شرح التلج ج ٨ ص ١٤١ .

(١٣٨) انظر بيل لاوطار شرح معنى الاحبار ج ٧ ص ٧٧ .

قبل وثته • ويصل الى وجوب لدية على جميع المشاعرين اذ واحد قتل بعد مشاخرتهم وكان حسيبا عن كلا العريض المشاعرين ولا علاقه للمجته في هذه المسأله لان النهم توجه الى المشاعرين وينسب المحله بمصره في لحفظ لعدم سنطها على مع من هذه الحالات خاصة •

ثامنا - قتل المسكر

فيقول المسكر بعد افساه والديه منه عن اقرب موضع له من اهل الاحبة قال سرحسي (وان كان المسكر محسنا فوجد في طائفة منهم قتل فهو عن اقرب اهل الاحبه اليه على من في حماه جميعا لان تدبير ذلك لموضع ايهم وقد بينا ان اقرب مصر في حكم افساه والديه (١٣٩) واذا كان القتل داخل قسقاط وهي الخبة وجبت القسامه والديه على من فيها • وان كان في المسكر قبائل متفرقة وجبت القسامه على القبيلة التي وجد فيها المقتول (١٤٠) •

(١٣٩) انظر لمبسوط ج ٢٦ ص ١٢٠ وانظر درر الحكماء في شرح غرر الاحكام ص ١٢٤ •

(١٤٠) انظر ابن عابدين ص ٤٩

المبحث السادس

ما يترتب على القسامة من العصاص أو الدية

١ - عند الحنفية -

لا قصاص في القسامة عند الحنفية بل يجب بدنه مؤججه في ثلاث سنين على عو من من وجد الفعل في موضعهم ولهم دلة في سقوط القصاص ووجوب الدية في القسامة منها .

أ - ما روى عن عمرو بن عبد العزيز رضي الله عنه جاء في المسبوط
 (روى عن أنس بن مالك عن أبي قلابة قال قلت لعمر بن عبد العزيز وعبد
 رؤساء الناس فحوصم بينه في فملي واحد في محلة وأبو قلابة جالس عند
 السرير أو خلف السرير فقال الناس قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالعود في القسامة وأبو بكر وعمر وأهلها بمدعم فظفر إلى بني فلانة وهو
 ساكت فقال ما يقول عندك رؤساء الناس وأشراف العرب أرايتهم لو
 شهدتم رجل من أهل دمشق على رجل من أهل حمص أنه سرق ولم يراه
 أكتب تقطعه فقال لا قال باسم أو شهد أربعة من أهل حمص على رجل من
 أهل دمشق أنه ربا ولم يروه أكتب ترحمه فقال لا فقال والله ما قتل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسا بغير نفس إلا رجل كفر بالله بعده
 ديمانه أو ربا بعد حصانه أو من نفسا بغير نفس وقد قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالقسامة والدية على أهل حيسر في قتييل واحد ليس
 أظهرهم فافاد عمر بن عبد العزيز لذلك وهو لا يراه سي أمية كانوا
 يقصون بالعود في القسامة) (١) .

ب - ما روى عن جرير قال (لعود في القسامة من أمور الجاهلية
 أول من قضى به معاوية رضي الله عنه فلهذا بالغ بنو قلاسة في انكار
 ذلك) (٢) .

ج - استدل الحنفية بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (البينة على
 من ادعى ونيمين على من نكر إلا في الخصومة) وقد أول السرخسي لفظ
 لا في القسامة بتكرار الأيمان وعدم انقطاع الخصومة بعد الجمين بخلاف

- (١) المسبوط ج ٢٦ ص ١٠٩ وقد نص البخاري في صحيحه على هذه
 الرواية انظر صحيح البخاري ج ٩ ص ١١ .
 (٢) المسبوط ج ٢٦ ص ١٠٩ .

سائر الدعوى بل نحب لده بعد انضمامه على عواقل اهل الموضع (٣) .

٥ - استدل الكاساني بحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهم منه حكم الرسول صلى الله عليه وسلم بآله ذوب انضمامه في ابدن . ولما ما روى عن زناد من اني مريم انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بي وحدث حي فسلاني بي فلاب فدون عليه صلاة والسلام (اجمع منهم خمسة فحدثوا بالله ما فعلوا وما علموا له فانلا) فقال يا رسول الله سس لي من احيى الا هذا فقال بل بك مائة من لابل عند الحديث على وجوب انضمامه على المدعى عليهم وعم اهل لحيه مدعي وعلى وجوب لدنة عليهم مع انضمامه (١) ووجه الاستدلال ان انضمامه لم يذكر في الحديث بل ذكر وجوب الدنة .

٥ - استدل الحنفية بحديث مسانة حفصة عبد الله بن سهل ولا انه محمد بن واد كان الكاساني قد ذكر حديث عبد الله بن سهل عن ذلك وسم استدل به جاء في الدائع (وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما به ان وجد من يجرى فدان عليه الصلاة والسلام اخرجوا من هذا الدم فقال اليهود قد كان وجد في بني اسرائيل على عهد سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام ففقد في ذلك فان كنت نبيا فادع فدان لهم اني عليه الصلاة

(٤) المستوط ج ٢٦ ص ١٠٩ اصل الحديث عند فقهاء الحنفية حول من عبارة (الا في انضمامه) وقد وثق لرحمته والكاساني ص ٢٨٧ كذا نبأ عن المستوط لانضمامه على فرصه ثبوتة ووجه في نصب رواية (قال عليه الصلاة والسلام انما على المدعى وسمين على المدعى عليه فلف اخرجوا البرهني عن محمد بن عبد الله عن عمرو بن شعيب عن ابنه عن جده بن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال في خطبته نبأه على المدعي وسمين على المدعى عليه النبي وقال هذا حديث في انضمامه محمد بن عبد الله بن عمر بن شعيب في الحديث من قبل جعفره صفة من المالك) الى ان قال ان شطر الحديث في الكتب المسنة روى عن عبد الله بن بي مديكة عن ابن عباس والنقل لمسلم ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لو يعطي الناس بدعواهم لادعى اس دماء رجال وامواهم ولكن الناس على المدعي علمه (ومنه ظهر جوب الحديث عن اعط (الا في انضمامه) انصر نصب الراية ص ٣٦٦ .

(٤) دائع الصائغ ص ٢٨٦ وانصر نصب الراية ص ٣٦٨ .

والسلام يحدقون حمسين نسبا ثم يعرمون الأديّة فقالوا قصصت بالناموس أي بابوحي وهذا نص في الساب وله سطل قول مالك رحمه الله تعالى بإيجابه لأن السبي عليه الصلاه وسلام عرهم بالأديّة لا عصاص وهو كان لواحب هو القصاص لعرمهم العصاص لا الأديّة (٥) .

و - استند الكاساني بروايه عن عمر وعلي رضي الله عنهما ثم ادعى الإجماع من حلال الروايه وهذا نصها (روى ابن سيدنا عمر رضي الله عنه حكم في قاتل واحد بين فرس فطرجه على امرئها والرم أهل لعريه القسامه وأدبه كذا روى عن سيدنا علي رضي الله عنه ولم يعمل لانكار عليهما من أحد من صحابة رضي الله عنهم فيكون احسانا) (٦) وسندكر في المعاري رد الحجة على من اعتمد على قصة عبد الله بن سهل المقتول من قبل اليهود في خير .

وتعجب لديه على من وجد الدليل في موضعهم سواء ادعى الولي كون أهل عمدا أو خطأ وقرى بعض الحنفية من حيث التناول فإذا كان ادعاء بولي أن يعمل خطأ وحسب أدبه عنهم خلعوا أو لم يحدقوا وإذا كان لادعاء عمدا وحسب الأديّة عنهم بـ حنفية وحسبوا حتى يمسروا بـ نكلوا (٧) . ومن ابن عابدس على عمدا الحكم وجعل خلاص المتصدين من انقصاص من مخاضس نفسامة وأدب وحسب الأديّة في أهل العيين جعطا بدعاء وصيائنها عن الأصهار (٨) . وجاء في غنية ذوي الأحكام (لا فرق في تحليف الحمسين دعوى القاتل عمدا أو خطأ وأما الأديّة فعل أهل الحجة في دعوى عمد وعلى العاقبة في الخط على ما قاله في الدجيرة) (٩) وسقط حكم لديه وعصامة عن أهل المجلة بالانراء وقد يكون الانراء بصا أو دلالة وأخص بكون بقول الولي برأ أو استغفرت أو عفوت ويحق أهل الموضع ادعى واحد قبل الفصل عن العصامة والأديّة لأن الانراء صدر من كان أهلا في البطالة أو الاستغفرت (١٠) والدلالة تسقط القسامه والأديّة عن أهل وضع وصورها مطانة بولي قاتل من غير أهل المجلة التي وجد فيها الفصل لدفع التهمة عنهم فإذا لم يكونوا مهملين فلا قسامه ولا أديّة لأن

(٥) بدائع الصنائع ص ٢٨٦ .

(٦) بدائع الصنائع ص ٢٨٦ وانظر درر الأحكام ص ١٢١ .

(٧) البحر الرائق ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٨) ابن عابدس ص ٤٠١ .

(٩) غنية ذوي الأحكام ص ١٢٠ .

(١٠) بدائع الصنائع ص ٢٩٥ .

عنه من خسارة واديه حلال صدور عتس منهم قد يوجب المصوى
 في عرقهم بعد انفس منه باستعمالهم وادى ركب اعله رل المعلوم (١١) .

٢ - عند الشافعية :-

ذكر النفية سووى قوس عن الامام لشافعي قوس يوجب انصاف
 في القسامة اذا كان رجل عمداً وقول لا يوجب سووى الدية فيها سواء
 كان رجل عمداً أو خطأ ، وقد اعتمد من اوجب انصاف في القسامة كما
 ذكر ابو حنيفة على بعض من حدى عنده من سهل المصوى في حيز من
 قس يهود قال النووى (اذا كان رجل عمداً هل يجب انصاف بها
 فكان معظم الحجازيين يحب وهو قوس رهري وربيعة واني اراد ومالك
 وصحابة وابيث والاوزاعي واحمد واسحق واني نور وداود وهو قول
 لشافعي في القديم) (١٢) .

وذكر النووى رواية تنص على وجوب انصاف في القسامة من طريق
 ابي الزناد لان المعناه قالوا امام محمد بن عبد العزيز فلم يرد خلاف
 بها (١٣) .

وسم يرضى لامام شافعي في الام على انصاف على اوجب الدية
 معلطة ان كان دعاء الورثة فلا عمد ويوجب الدية المحقة في المصل
 خطأ حان في الام (احسباً ربيع قال قال لشافعي (اذا اوجبت القسامة
 سم احلف ثورته حتى يسألهم عمداً قتل صاحبهم أو خطأ ، فان قالوا
 عمداً احلفهم على العمد وحلف لهم الدية في مال العاتل حانة معلطه
 كدية العمد وان قالوا خطأ احلفهم عملة خطأ ثم جعت دية على عاقله
 لعائس في مضي ثلاث سنين كدية لخطا وهكذا ، اذا كانت لمسلمين على
 مسركين أو لمشركين على مسلمين أو لمشركين على مسركين احرار لا تختلف
 اذا كانت القسامة على عمد أو قوم فيهم عند كانت دية في لخطا والعمد
 في عسى العمد دون مال سيد وعادته) (١٤) وذكر المحيوي ما يشير الى
 حكم انصاف في القسامة حينما عدل سبب قسامة كل من لمضى عليهم

(١١) المسنود ص ١١٥ وانظر بدائع الصنائع ص ٢٩٥ وانظر ابن عاتدين
 ص ٤٠٢ .

(١٢) صحيح مسلم للنووى ص ١٤٣ .

(١٣) صحيح مسلم للنووى ص ١٤٣ .

(١٤) الام ج ٦ ص ٩٦ .

حمسين يمين يعني بانه الفعل عن نفسه ثم ذكر جوب لادم شافعي في الحديد لما عثر عنه ببحرهمي ريش على وجوب الدية مغلطة في عهد وسنه والدية المتعنه في الخط ، وعمل هذا الحكم بقوله (ولا قصاص في الحديد احجب للبحارى الحكم بالدية وتم يعص على الله عليه وسلم ولو صلبت الايمان للقصاص بدله ولا ان مسامة حجة ضعيفة فلا توجب نقصان حيطة الامر الدماء كاشهاد واليمين (١٥) * وذكر اشريسي ولا يعونين للامام لشافعي حاكم احكم بوجود اعصاص في القديم و دية في الحديد وصوره عنه مساه ب يدعي لوسي على واحد او كثر هذا اعرف احدهم اعص منه على القديم ووجب الدية عليه مغلطة في الحديد ويحذف كل من ادعى عليهم حمسين يمين في لاظهر وفي قول آخر نورع : (ايان عليهم) (١٦) * ودا سحن بوسي دية ثم جاء شهادت اسما عدم لعل من المهم دلت اذنه من انوسي الى ادهم (١٧) *

٣ - عند المالكية :

يجب نقصان في المسامة عند المالكية اذا كان القتل عمدا والدية اذا كان القتل خطأ (١٨) * وقال الحرشي (لما ذكر المسامة شرع في الكلام على حكم ما يترتب عليها وذكر ان الواجب بها دية في الخطأ والعمد في العمد من واحد معين لها فلا يعمل بها اكثر من واحد فلا بد ان يصوروا واحدا ونفسوا على غيره ويفرغون في المسامة ما من صرته ولا من صرته ومنهم من يمين المقسم عليه في العمد ب المسامة في الخطأ ينع على جميعهم وهو كذلك ونورع الدية على عواقلهم في ثلاث مسين كما مر) (١٩) ونص ابن حري اخرياطي على وجوب العصاص في المسامة اذا كان فعل عمدا ودية في الخطأ (٢٠) وذكر الشيخ الدسوقي ان المسامة لا يقتل بها اكثر من واحد في ادعاء العمد وان تعدد بعض او تعدد او احلف ، وبه قول وصفه الدسوقي باضعف ووجب لقتل على نوع اكثر من واحد اذا احلف نوع الفعل او اتعد او تعد وهذا اذا ثبت

(١٥) حاشية البجرمي على شرح الخطيب ج ٤ ص ١٤١ *

(١٦) مفتي المحتاج ص ١١٧ *

(١٧) الام ج ٦ ص ٩٦ *

(١٨) المتن الكرى ص ٤٨٩ *

(١٩) شرح الحرشي ج ٨ ص ٥٨-٥٩ *

(٢٠) قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٧٧ *

القسامة بثوث نعمون المحروح فليس فلاں وفلاں فيقسم الورثة على
 احدهما اما لو سب القسامة بنبه فكون دعوى ويعتق بها اكثر من
 واحد (٢١) ويسقط تقصاص في القسامة اذا امر المحروح بالتقيل واحلف
 ابورثه في صفة ونحب الدية بهم قال الخرشي (ان المقتول اذا اطلق
 في قوله بى من فليس فلاں قال بعض الاوياء عنه خطه وقال بعضهم بن
 قتله عمدا واللعان ايهم كلهم في درجة واحدة بان كانوا بين أو أخوة
 و نحو ذلك فانهم كيهن اى من ادعى العمد واحلف بخلفون بان القسامة
 ونحبى بتجميع بديه الخط) (٢٢) - وان كان المقتول ذميا وكان لؤبيه
 بوث بلا يمينه فلا قسامة على اسمهم وان كانت له يمينه وحكمكم لدعوى
 المحرقة وذئب بررقاني فوب لأمم ماك في وجوب القسامة وقد اعتمد على
 قصه عبدالله بن سهل المقتول في حيدر ويقال كثر من واحد في عمد قال
 بررقاني (فان مالك قال حلف المدعى استحقوا دم صاحبهم وقسموا
 حلفوا عليه في عمد ولا يقبل في القسامة الا واحد لا يقبل فيه اسان) (٢٣) .

٤ - عند الحنابلة :-

القسامة اذا سب بثوث وحلف اوياء الدم استحقوا تقصاص في
 عمد وبديه في الخطا هذا اذا لم يحلف المدعى عليه أما اذا سب الأوياء
 عن اليمين وحلف المدعى عليه فلا يحب عليه شيء من قصاص أو دية
 ونحب بديه على ست مال ان لم يحلف الاولي . ولم يرضوا بإيمان المدعى
 عليهم (٢٤) . ولا موجب للقسامة وحكمها كحرام المحروح اذا اسقى
 لبوث (٢٥) ونرد الدية ان استحقها المدعى ثم ظهر خطأ يقيما ان
 القسامة تسقط في الحالة هذه (٢٦) وقد استدل ابن قدامة على وجوب
 تقصاص في القسامة ان كانت الحنابلة عمدا بحديث عبدالله بن سهل
 المقتول في حيدر حاء في المعنى (وما قول لؤبي صلى الله عليه وسلم يقسم
 خمسون منكم على رجل منهم فيدفع اليكم برمه) وفي رواية مسلم

(٢١) حاشية الدسوقي على شرح الدردير الكبير ص ٢٩٧ .

(٢٢) شرح الخرشي ص ٥١ .

(٢٣) شرح الرسالة ج ٢ ص ٢٥٨ .

(٢٤) شرح الزرقاني ج ٤ ص ٢١٢ .

(٢٥) مختصر الخرقى ص ١٨٦ .

(٢٦) مختصر الخرقى ص ١٨٦ وانظر الاضاف للمرداوي ج ١٠

ص ١٤٠ .

(٢٧) المغني ج ٨ ص ٤٩٣ .

(فيسندكم لكم) وفي بعض (وسحقون دم صاحبكم) أما اد أراد دم
 لقاتل لأن دم العليل ثابت لهم قبل اليقين وإقامة رجل أدى يرض
 به من عليه القود . ولأنها حجة نسب بها العهد فيجب بها القود كإيتمه .
 وقد روى الآخر بإسناده عن عمر الأحمول أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أفاد بالقسامة الصائفة وعقد نص ولأن سارخ جعل قود قول مدعي مع يمينه
 احتياطاً للدم فإن يجب القود سقط هذا المعنى (٢٨) - ونص بهاء الدين
 المقدسي على حديث عبد الله بن سهل بإعماده في : يجب القصاص في
 القسامة إذا وجد الموت وحلف لولي (٢٩) ولا قصاص ولا دية إذا ادعى
 بعض الورثة على رجل معين وادعى البعض على غيره لأن القسامة سقطت
 في هذه الحالة (٣٠) .

٥ - عند الشيعة :-

أوجب للطوسي القصاص في القسامة إذا كان العليل محمداً وقد استند
 بقصة عبد الله بن سهل الذي قتل في حير واستند بقصة حدثت في
 عصر سيدنا الإمام علي رضي الله عنه ثم روى حديثاً آخر يفهم منه أن
 الرسول صلى الله عليه وسلم أفاد بالقسامة جاء في خلاف (دليلنا
 جماع العرفه واحارهم وانما ما قدمناه من اخبارنا على ذلك لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار تحلفون وسحقون دم صاحبكم
 فانتم لهم دم صاحبكم وفي أحد الآخر سحقون صاحبكم أو قاتل
 صاحبكم وحدث حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن شاذان بن
 (بشرح ل) سارخ عن سهيل بن أبي حنيفة (حقه ح ر) أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال للانصار يحلف حيسوب منكم على رجل منهم
 فيدفع ربه ومعه كما روى عن علي عليه السلام في رجل وجد مع
 امرأته رجلاً فعنه فقال أن أبي نارعة شهداء والا فليعط ربه يرضي
 لقود وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قتل بالقسامة رجلاً من
 بني نصر بن مائث (رجل منهم) (٣١) ويجب القصاص على كثر من واحد
 في القسامة إذا أنهم اتفقوا كثر من واحد ومنهم وحلف عليهم (٣٢)
 وإذا وجد اللوث وحلف لولي وأحد الديه ثم ادعى أحد الرحاب بالنسل

(٢٨) المعنى ج ٨ ص ٤٩٦-٤٩٧ (مطبعة الإمام بمصر)

(٢٩) البعد في شرح البعد بهاء الدين المقدسي ص ٥٤٥ .

(٣٠) مطالب أولي النهى ص ١٤٨ .

(٣١) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٥٢ .

(٣٢) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٥٤ .

كان الولي بالحيار ن شاء كذب نفسه ورد الدية الى اتهم الأول وسرمي
 حقه من سهم الثاني الذي امر بالعل وان شاء كذب معر وعليه ان يسأ عن
 ما ادعاه (٣٣) وعند الطوسي لا حكم للمساماة ان كان ولي المفسور
 مشرك جاء في الخلاف (ديب ان لاصل براءة الدية واثنان يقتل على
 التسم بتمس المشرك يحدج الى دليل ويصا فهو اوحسا لقل عليه
 سمبهم نوحب ان نقاد به وقد سا انه لا يناد مسلم نكافر ، ولو اوحب
 عليه لديه لاوحب بيمس كافر امده عن مسلم حالا مع عينا بانهم
 يستحلون أهول المسلمين وديانهم (٣٤) ولا تست المساماة عند
 سبعة باقرار الخروج بل بسا بوجود اللوث لعنة عبدالله بن مسهر
 حيث انه لم يمر بل واحد مقولا في موضع اللوث (٣٥) .

٦ - عند الزيدية والاباطية والظاهرية :-

نحب بديه في المساماة دون اعصاص عند اريدية وقد اعتمدوا على
 حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال المريضي (له ن يحذر) أي
 بلولي) من مستوطنيه الحاضرين وقت القتل خمسين رجلا يحنسون
 ما عتلاء ولا عينا فاته ، ثم سرم الدية عواقلهم ، لعونه صلى الله عليه
 وسلم فيمن قبل بين قرينين (يحنف منهم خمسون) (٣٦) .

وتنقط المساماة عن اهل الموضع اذا عس المقبول رجلا منهم أو
 من غيرهم لاقتة لهمة عنهم ولكن يشترط كون حرجه ليس فائلا
 غالبا (٣٧) - ولا تنقط المساماة ولديه د ارا الولي اعص من اهل
 الموضع جاء في انتاج المذهب (فهو ارا الورثة بعض اهل البيت من

(٣٣) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٥٧ .

(٣٤) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٥٤-١٥٥ .

(٣٥) الخلاف للطوسي ج ٣ ص ١٥٤-١٥٥ .

(٣٦) لبحر الرخار للبرتضي ص ٢٩٥ وقد خرج الصعدي الصنعاني
 هذا الحديث بقوله (حكى في اشعاء ن رجلا قال لسي (ص) ان
 أخي قبل بين قرينين فقال (يحنف منهم خمسون) وفي بعض
 الاخبار (اخر منهم خمسين رجلا يحنفون) فقال ما من أخي
 عمر هذا فقال نعم مائة من الابل) - نظر جوهر الاحكام
 المستخرجة من لجنة البحر الرخار ص ٢٩٥ .

(٣٧) التاج المذهب ج ٤ ص ٤٤٢ .

الفسامة فامختار ان به تحلف الباقيين من أهل سله (٣٨) . ونص
الاباضية على وجوب الدية وان حلف المدعي عليه لآب اليمين تحلف
صاحبها من الفصاص وتوجب عليه الدية وقد وجب الدية بعد اقسامه
عند الاباضية حفظا للدماء وصيانتها عن الاعداء (٣٩) . وذكر الشيخ
السالمي ان اقسامه تسقط عن المدعي عليهم اذا شهد شاهدان على قبل
معين وقال البعض من الاباضية تسقط الفسامة اذا شهد اكثر من شاهدين
حيثما لاحتمال التخلص الواحد او الاثنين من اتهمه بشهادته على اعتل
د ن كل أهل الموضع مضمون بالعقل (٤٠) وتحول الفسامة الى دعوى
اذا تم بولي فلانا معينا فيكون الخصومة بينهما (٤١) . وقد ذكر ابن
حرم الطاهري روياب كثيرة توجب انفصاص في الفسامة (٤٢) . ثم نص
صرحة على وجوب انفصاص أو المدااة بعد فسامة الاثنياء جاء في المحلى
(دا وجد قتل في دار قوم أو في صحرا - أو في مسجد أو في سوق أو في
دار أو حيث وجد نادى اولياؤه على واحد أو على جماعة من أهل تلك
الدار أو من غيرهم وأمكن ان يكون ما قالوه وادعوه حقا ولم يسم
كسبهم في ذلك فانهم يخفون حسيب فلانا عادلا من رجل أو امرأة من
عصبة المقتول . لا سأل ورثة أو غير ورثة . بالله تعالى ب فلانا قتله أو
ان فلانا و فلانا اشركوا في قتله . ثم بهم العود أو بديه أو اسادة) (٤٣)
وإذا أبى اولياء الدم عن اقسامه وجبت الفسامة على أهل الموضع من
أبوا أهدروا على الحلف أحموا أم كرهوا فإن جفوا أبرأوا عن انفصاص
والدية (٤٤) . وقد ذكر المحدث الضحاك بعضا من قصة عدله بن سهل
بهم منها حكم الرسول (ص) بالفصاص لو ائسم اولياء المقتول واعتبد
على رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٤٥) .

(٣٨) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٥٠-٣٥١ .

(٣٩) جواهر النظام للسالمي ج ٣ ص ٦٤٤ .

(٤٠) جواهر النظام للسالمي ج ٣ ص ٦٤٤ .

(٤١) جواهر النظام للسالمي ج ٣ ص ٦٤٤ .

(٤٢) المحلى لابن حزم ص ٧٩ .

(٤٣) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١١٣ .

(٤٤) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١١٣ .

(٤٥) الدماء للضحاك ص ٦٧ .

٧ - المعارضة والرأي الراجح :-

ان ابن حنبله وثقة فعليه على استصوص عليه في الام وكذا يريد به
والانصاف على وجوب الدقة في حسابه دون لفصاح وقد نص استص
من شافعيه وهو قول ساجي المسمى بانديم وشاكيه والحمد لله
واشيعه وانصاره على وجوب الفصاح أو المساعدة في القسمة وقد
عرضنا دقة حنبله ومن وافقه وهي ادلة سلب من الطعن اما ادسه
المالكية ومن وافقه فم سبهم من الاعراض التي جعلتها برجح قول
حنبله ومن وافقه واندين انى اعتمد عليه المالكية هي قصة حديث
عبد الله بن سهل ان فيه اب الرسول صلى الله عليه وسلم طيب من المدعي
المسامة بسبهم القاتل بهم بومه فعملوه (٤٦) * وقد اعترض الحنفية على
هذا الحديث ومن هذه الاعتراضات *

أ - قال الكاساني (واما حديث سهل فعليه ما يدل على عدم الثبوت
ولهذا ظهر الكسرية من السلف فان فيه انه عليه الصلاة والسلام
دعاهم الى ايمان اليهود فعلموا كيف برحس بايمانهم وهم مشركون وهذا
محرى لروى ما دعاهم الله مع ان رصا المدعي لا مدخل له في يمين
مدعى عليه) (٤٧) *

ب - وقال الكاساني في اعتراضاته (وفيه ايضا انه ما قال لهم
يحلف منكم خمسون انهم قتلوه قالوا كيف يحلف على ما لم يشهد وهذا
ايضا يحرى الرد بقوله صلى الله عليه وسلم) (٤٨) *

ج - وقال الكاساني ايضا (ثم انهم اذكروا ذلك لعدم عليهم
بالحلوف عليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم انهم لا علم بهم
بذلك فكيف سحار عرض اليمين عليهم وشئت فهو مؤوون وبأويله
بهم ما قالوا لا برحس بايمان اليهود فقال بهم عليه الصلاة والسلام يحلف
منكم خمسون على الاستعظام أي يحلف اد الاستعظام قد يكون يحلف
حرف الاستعظام كما قال الله تعالى حل شأنه (توبون عرض الدنيا) اي
توبون كما روى في بعض اعطاء حديث سهل ان يحلفون وتستحبون دم
صاحبكم على سبيل الرد وذكروا عليهم كما قال الله تبارك وتعالى (احكمم

٤٦) (٤٦) ذكرنا حديث عبد الله بن سهل نصه الكامل في ادله مشروعية
القسامة *

(٤٧) بدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ٢٨٧ *

(٤٨) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٧ *

بجاهلية يهود) حملناه على هذا توفيقاً بين الدلائل (٤٩) * ومن هذه الاعراض ما يظهر عدم جوار انقصاص بالعسامة لصحة هذا الحديث بهذه الرواية من وجه ولا غير رضي الله عنه نص على وجوب الدية في العسامة وان حذف الاوساء ذكر انكساري هذا الحكم في محاضرة بين الحارث وعمر رضي الله عنه جاء في البدائع (قال الحارث بن الازهم لسيدنا عمر رضي الله عنه) (٥٠) وبعد ترجيحنا لقوله الحميه ومن وافقهم في وجوب الدية دون انقصاص في عسامة فقد استوفينا لقامة بحثنا فيها من اهم الطرق والوسائل التي تحب بها دية بخلاف الشهادة والاقرار *

(٤٩) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٧ *

(٥٠) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٨٩ *

الفصل الثاني

ثبوت أدبيه في الشهادة

سبغوا هذا الموضوع بصورة موجزة بخلاف القسامة لأن القسامة لا يجب بها إلا لدبة على ما رجحنا سابقا ، أما الشهادة فيجب بها التفحص و الأدب به أن لشهادته لها علامة تسم بالاعتلال والاحوال الشخصية وغير هذا من فروع الفقه ههنا فإن البحث عندنا مقتصر على ما تعلق به أدبة .

أدلة الشهادة من الكتاب والسنة

ثبتت الشهادة بالآيات القرآنية لكريمة مهسبا (قال تعالى (واستشهدوا شهادتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) . ب تصل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى ولا تأب لشهادة إذا ما ادعو ولا تمنعوا أن تكتوه صغيرا أو كبيرا إلى أحده ذلكم أصط عبد الله وأقوم للشهادة ودي إلا ترعناوا إلا أن تكون تحارة حاضرة تدبرونها بكم فليس عليكم جناح إلا تكتوها وشهدوا إذا تبايعم ولا حصار كتاب ولا شهيد (١) . وقوله تعالى (وشهدوا دوى عدل بكم وأدبو الشهادة لله) (٢) ومن السنة ما رواه رافع بن خديج قال أصبغ رجل من الأنصار بخرس مقبولا ، فابطلق ولناؤه إلى لبي (ص) فذكروا ذلك له . فقال (لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم) فقبوا يا رسول الله بم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم يهود قد حبرؤوا على أعظم من ههنا قال فاحتاروا منهم خمسين رجلا فاستحلهم فوداه النبي (ص) من عنده رواه أبو داود (٣) . (وروى ابن عباس رضي الله عنهما ب النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل (ترى الشمس) قال نعم . قال على مثلها فاستشهد أو دع) أخرجه ابن عدى بإسناد ضعيف وصححه الحاكم (٤) وعن ابن حريم

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .

(٢) سورة الطلاق الآية ٢ .

(٣) قيل الاوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٥ .

(٤) سبل السلام ج ٤ ص ١٣٠ .

١٥٥ قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال (يا أيها الناس عدل
 شهادة الرور شراكا بالله عز وجل فلا تـم قرا فاحسبوا الرحمن من
 الأوثان واحتسبوا قوب الرور) (٥) وقد عرف الضميمة شهادة كما جاء
 في (استمعي) الشهادة لغة أجاز فاضح - وسرعاً حار حتى للمع على العير
 يعني فقط الشهادة عند القاضي كد فيده في المرحا (ع شاهدة)
 وعيا (ع ض) وحساب مطلقاً على رور محار كطلاق اسمين على
 الصموس (٦) - وجاء في الأخير الشهادة (في اشرع الاحبار ع أمر
 حضره الشهود وشاهدوه أما معاية كالأفعال نحو بصل والربا أو سماعاً
 وكانعود ولاقرارات فلا يجوز له أن يشهد إلا بما حضره وعلمه عير
 أو سماعاً (٧) ويشترط لضميمة في لشهادة انني تعبت بها مدة اتفاق
 الشهود على شهود به فعلاً ومكاناً وزماناً قال السرخسي (وإذا شهد
 شاهدين على رجل أحدهما بصل فقد وشهد الآخر على قرار انفصل
 بذلك فهذا بطل لا بهما اجتماعاً في لشهود به فإن أحدهما شهد بفعل والآخر
 بقول وغول غير لفعل ووحد مهياً لا يثبت عند بعضي إلا باتفاق
 المشاهدين عليه وكذلك لو شهد على لقائين وحلفاً في نوقت أو مكان
 فإن الشهادة لا بصل لا العمل لا يثبت التكرار خصوصاً بصل في محل
 وحد فكل واحد مهياً يشهد بفعل غير ما يشهد به صاحبه وذلك سمع
 قول الشهادة كـشهود اعصب إذا حسبوا في المكان والزمان (٨) ويجب
 على القاضي أن يكذب أحد الشهود لأنه إذا أمر بشهادة أحدهما لابد
 وأن يكذب شاهد الآخر عدم مكان حدوث انقبل مرة واحدة باختلاف
 الزمان والمكان (٩) وقد شرط فيها الضميمة عدم سبيل أحد الشاهدين
 الآلة انفاية من السرخسي (وكذلك لو قال أحدهما فيه بعضاً وقال
 لآخر لا حفظ انتهى كان به بصل لا انتهى قال لا حفظ صبيح بعض
 شهادته ولأنه شاهد بفعل غير العمل الذي شهد به صاحبه (١٠) وبصل
 السرخسي على وجوب رد مثل هذه الشهادات لأن الشاهد صبيح شهادته
 بسببه الآلة بفاة - وأما إذا نسي كلا لشاهدين نوع الآلة الثالثة
 فقد حور السرخسي الحكم بانه استجساراً جاء في المسوط (فإذا ادا
 قال لا أدري فهذا المقط لا ثبت الاتفاق على آلة واحدة لحوار انهما

(٥) نظر الجاوي للمساوي ص ٨٥-٨٦ احباط حلال الدين من
 عبدالرحمن بن بي بكر السموطي اُتوفى سنة ٩١١ هـ طبع سنة
 ١٣٥٢ هـ

اد بين كل واحد منهما ولم يكن نيابة ذلك محلها لأول كلامه والمخلص
 لا يثبت الا بصفة ولكنها يستحسن ان يحير شهادتهما ويوجب عليه
 ابدنه في ماله (١١) وقد حور لشرحني مثل هذه الشهادة لان الشهود
 يصوبوا على حدوث فعل لا حياث فيه ويوجب به الذية (١٢) . ويشترط
 خمسة تغاى الشهود على صفة الالة العامة ايضا في القتل الموجب للود
 بوصفة . ا- احد الشهود اذا قال فيه بعضا والآخر ما كونه بعضه ردت
 شهادتهما (١٣) ومن شروط شهادة في القتل الموجب للعصاص تغاى
 الشهود على صفة القاتل وقد قال احد الشهود ان القاتل كان عمدا وما
 لاحر ان القاتل كان خطا ردت شهادتهما (١٤) . والاختلاف في الآلة يؤثر
 على سقوط لقصاص دون الدية لان القاتل حدث باقضى الشهود ولكن
 عصاص يسقط لعدم بيان دعه العمد " ان لا يوجب العصاص الا بوجودها
 بهذا فقد من الحصة وجوب الدية في مال القاتل لاحتمال صفة
 العمد (١٥) . قال الشرحني (وباختلاف الآلة بها يحدف حكم العصاص
 ويوجب خلاف الالة اما يصير في المخرج من الحكم بالقصاص لا في المخرج
 من الحكم بامال فيه لا امر لاختلاف الالة في ذلك ولكن لدية هما في
 ماله لان تحمل القاتلة عنه مسمى التث والاحتمال فيه اذا كان عمدا لا
 تحمليها لعاقبة ومع السك بمصدر احداهما على العقلية فكانت في
 ماله (١٦) . ويوجب ابدنه شهادة رجلين او رجل وامرأتين لان
 عصاص لا يثبت بشهادة النساء لهذا فقد قال الحنفية بوجوب الدية في
 العمد ولخطا اذا كانت النساء شهودا جاء في المسوط (وشهادة امرأتين
 مع رجل حاضرة في فعل لخطا وفي كى ما ليس فيه قصاص ولا تحور فيما
 فيه قصاص وكذلك الشهادة على الشهادة وكتاب القاصي الى القاصي لان
 القصاص عقوبة مدري بالشبهات وفي شهادة النساء صرت شبهة لان
 الصلابة والسيان تعلب عيهر وكذبت في الشهادة على الشهادة وكتاب
 القاصي الى القاصي لانها بدل وفي البدل العامة مقام الاصل صرت شبهة
 ولا يثبت به ما مدري بالشبهات وضمت له ما لا مدري بالشبهات وهو

- (١١) المسوط ج ٢٦ ص ١٠٥ .
 (١٢) المسوط ج ٢٦ ص ١٠٥ .
 (١٣) المسوط ج ٢٦ ص ١٠٤ .
 (١٤) المسوط ج ٢٦ ص ١٠٤ .
 (١٥) المسوط ج ٢٦ ص ١٠٥ وانظر مبيى الحقائق للزليعي ص ١٢٤ .
 (١٦) المسوط ج ٢٦ ص ١٠٥ .

أما لم يهده الشهادة إذا تعدد أعضاء بالقصاص لا ينص في نكاح بخلاف مسألة الإقرار (١٧) . وتقبل شهادة امرأة ابواحدة أو لرجل ابواحدة في الضرورات كشهادة امرأة في الحمام ولعنم على الطالب (١٨) . وحاء في المسمى (واستثنى منه حوادث شتى في المكسب فإنه يقبل فيها شهادة المعلم مفردا كما في الأورجندى عن المنعطف والمقننات في استحباب بخلاف خرافات النساء في الحمام حسب لا تكفي شهادتهن وحدهن لأن ما يطلع عليه برجال كما قل الفهائي وغيره (فقب) لكن رأي معاury النوازي الحارثي وحامع النوازي أنه يجوز شهادتهن وحدهن في القتل في الحمام في موجب الأدلة لا في القصاص لئلا يهدر بدم أبيه (فيحفظ) (١٩) وذكر صاحب الجمع أن شهادة امرأة لا تجوز بالقصاص لأنه بدرا بأشبهة كالحدود وقد سب هذا القول لرهري (٢٠) وتقبل شهادة رجل وامرأتين أو رجل وحسن في حرم لدة (٢١) . وقد أصبح قاضي حاء عن حوار شهادة لهؤلاء في بعض الحالات الخاصة حاء في النوازي الخاصة (وأهمه الشهادة إما تكون بالمعقل الكامل والوسط والولاية والقدرة على التمييز من المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة لصبيان والمجانس . والمعروف بمرارة الجنون . أما المجانين لعدم العقل وكذلك المجانين لأن لشرع جعل حد كمال العقل الطبع عن العقل فلا يعقد النكاح بحضرتهن وكذلك شهادة النساء وحدهن إلا شهادة البتلة على الولادة فإنها مقبولة في حق النسب دون الميراث وكذلك شهادة القابلة على الاستهلال مقبولة في حق الصلاة عليه دون غيره لكان الضرورة وكذلك العيب الذي لا يطلع عليه الرجال) (٢٢) .

٢ - عند الشافعية :-

عرف العقبة لعمرؤى الشهادة بقوله (جميع شهادة وهي حبر

-
- (١٧) المسبوط ج ٢٦ ص ١٠٥ .
 (١٨) حاشية الطهطاوى ج ٣ ص ٢٢١-٢٢٥ نقلا عن التشريع الحائى ج ٢ ص ٣٢٠ .
 (١٩) الدر المنثور ج ٢ ص ١٨٧ .
 (٢٠) مجمع الزهر ج ٢ ص ١٨٧ .
 (٢١) ابن عابدس ج ٤ ص ٥١٥-٥١٦ وانظر حاشية طهطاوى ج ٣ ص ٢٢١ نقلا عن التشريع الحائى الاسلامي ج ٢ ص ٣١٩ .
 (٢٢) النوازي الحاشية - قاضي حاء - الاستاد محمود الأورجندى ج ٢ ص ٤٨٨ .

قاطع (٢٤) وقال الامام الشافعي بسوت بدنة اذا شهد رجلان او رجل وامرأتان اما القصاص فلا ينسب الا لشهادة رجلين أو أكثر وتثبت البدنة بشهادة واحد وبمسح ماء في لام (قال شافعي رحمه الله تعالى ويعمل في القتل ولحدود سوى الزنا شاعداً وذا كان الحرج وقتل عمد سم يعمل فيه الا شاعداً ولا يعمل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا بمسح شارب لا ان يكون الحرج عمداً مما لا قصاص فيه لحال مثل الجائفة ومن حسبه من لا يهود عليه من معتوه أو صبي أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه فإذا كان هذا قبل شهادة رجل وامرأتين وبمسح وشاهد لانه مال ملكي حال) (٢٥) وذكر الامام الشافعي في الشهادة في حرائم البدنة لا يعمل ادا كان الشاهد وارثاً (٢٥) وثمة حالة تعمل فيها شهادة اوارث ماء في لام (وادى دعى رجل على رجل حرجاً عمد أو خطأ لم أقبل به شهادة وارث له مال لانه قد يكون نفسه مسبوحة بشهادة البدنة وكون رجلان من ابن وابن عم فاعدى حرجاً فشهد له ابن عمه بسبب شهادة لانه ليس بوارث له قال لم يحكم بها حتى مات ابنه فطرحتم شهادة ابن عمه لانه قد صار وارثاً للمشهود له لانه لو مات ورثه وان حكم بها سم مات به فصار ابن عمه البارث لم يرد لان الحكم قد مضى بها في حين لا يجر الى نفسه بها شيئ) (٢٦) وادى شهد شاهدان لي رجل بالقتل العمد واقتضى منه ثم رحما عن شهادتهما بعد ان تمسك بهما لخطأ في شهادتهما وحسب البدنة عليهما وقد استدلل الشافعية برواية عن الامام - بن محمداً ان رجلاً شهد بالسرقة فقطع الامام علي (رضي) عنه سم رجوع الشاهدان عن الشهادة فعصى الامام عني بدنة اليد عليهما ولو كان الخطأ في الشهادة عمداً لقطع الامام يدهما (٢٧) ومن الشرعي على حوار شهادة رجلين في العقوبة اذ كاتب الله أو لعنه وقد حور شهادة أربع ساء فلا رجل في العيوب التي لا تطلع عليها الا النساء ماء في معنى احتياج (ولعير ذلك من عقوبة الله تعالى اولا دمي ، وما تطلع عليه رجلاً عائلاً كالكاح وطلاق ورخصة وإسلام ورد وحرج وتعدال وموت وامسار

(٢٣) انظر لسراج الوهاج على متن شرح العلامة محمد الزهري الغمراوي

ص ٦٠٣ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٢٣ .

(٢٤) الام ج ٦ ص ١٤ .

(٢٥) الام ج ٦ ص ١٥ .

(٢٦) الام ج ٦ ص ١٥ .

(٢٧) المهذب للشيرازي ص ١٩١

ووكاله ووصابه وشهاده على شهادة رحيس . وما يختص بمعرفة اسساء
 أو لا يراد رجال غامسا ككزاره وولاده وحيص ورماع وعبوب تحت الثياب
 يثبت بها سبق وداربع نسوة (٢٨) وقال المصنف (ان الحقوق على
 صريحي حق الله سبحانه وبعاني وحق لأدميين . اما حق الله فسيأتي ان
 شاء الله واما حقوق الأدميين فهي على ثلاثة اصرب كما ذكره الشيخ ، الاول
 ما هو مال أو كان المقصود منه مال . اما المال كالأعيان والديوب وما
 ما كان المقصود منه المال كاسيح ولاحارة واورس والافر وراصب وفتل
 بقط وحقو ديك فيقبل فيه رجلان أو رجل واحد وامراتان لقوله تعالى
 (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل واحد وامراتان)
 فكان على عبوه الا ما خصه دليل . قال القاصي أو « طيب وهذا
 بالاجماع » (٢٩) ولا تقبل شهادة النساء في حق الله تعالى كحد الرب
 وسكر والعقل بمرده (٣٠) وكذا قبل العهد الذي يقصد به القصاص
 وسائر الحدود وما سبب بوجوب امرأته تحت شهادة واحد وبمين عند
 الشافعية (٣١) .

٣ - عند المالكية :-

يرى المالكية ان الحرثم الذي يوجب عموة مائة شتم بشهادة
 رجلين أو رجل وامرأتين أو شهادة رجل واحد وبمين المدعي أو شهادة
 امرأتين وبمين المدعي (٣٢) . ومما عدى حرثم التي تؤول في المال
 ومنها الدية لا يجوز لا شهادة رجلين عدلين (٣٣) وقال ابن حزم
 القرطبي (حكم في دعوى لأموال ستة اشياء شهادتين وشاهد وبمين
 المدعي وبأمرأتين وبمين المدعي وشاهدوا نكول المدعي عليه . وبأمرأتين
 ونكول المدعي عليه وبمين المدعي ونكول المدعي عليه) (٣٤) . والدية
 مما لا ريب تقاس على الأموال . وذكر راوي المدونة ان الامام مالك يوجب
 قسامة الورثة بوجود الشاهد لواحد جاء في المدونة (قال) سمعت

(٢٨) ففي المحتاج ج ٤ ص ٤٤٢ .

(٢٩) كفاه لاجار ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٣٠) كفاه لاجار ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٣١) كفاه لاجار ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٣٢) تبصرة الأحكام ج ١ ص ٢٤١ .

(٣٣) حصر لاكنل ص ٢٣٩ .

(٣٤) مواهب الأحكام بشرعه للقرطبي ص ٣٣٠-٣٣١ .

مالكا يقول في الرجل يشهد عنه لرجل يوحد انه قتل فلان خطأ ان ولياء انفيين يفسمون ويستحقون الدية (٣٥) * واد امر المحي عليه بالقاتل وحيث انفساه على لورنه لاسحقاف الدية (٣٦) * وذكر لالكية ب شهادة انساء بصورة معردة لا تحور بخلاف شهادة الصبيان بعضهم على بعض جاء في حواهر الاكليل (كل شهادة لا يد فيها من اجتماع شروط و نساء . لا نساء اخصص (في عرس) و ماتم و حرام فلا تقبل شهادة بعضهم على بعض في صل او حرج و انقرق ان اجتماع انصبيان مشرور بدسرب و الثالب عدم حضور اعدول معهم ولو لم تعسر شهادة بعضهم بعض على بعض لادى ذلك لهدر دمائهم و اجتماع انساء غير مشرور (٣٧) * ولا يقدح لشاهد تحريم انصبيان اذا لم يكن مشهورا دلكت (٣٨) * ومن شروط شهادة الصبيان ذكر صاحب الحواهر (اما تعسر شهادة صبيان في حرج او صل لا في غيرهما عند من انعام وهو المشهور والشاهد منهم ولا من ميسر أي يعهم الخطاب و يحسن رد الخواب و يسط ما شاهده (ذكر) لا انسى ولو تعدد مع ذكر ، تعدد (شاهده فلا تعسر شهادة واحد (لى) الشاهد (بعد) لميشهور عليه السبطي سواء كاتب اعدوه من نصبيان أو من آمانهم لان اورنه انشد من طارنه (ولا قرب) لمشهور له ، ولا خلاف (اي اختلاف (فيهم) أي حسبان في كفة الشهادة ولا برفة أي لم نعم بهم يعرق من اداء شهادة ما عرفوا فلها فلا تعسر لاحكام تعلم بالغ بهم خلاف ما وقع بينهم و مرهم نكم الواقع ادفع الضرر أو جلب النفع (لا ب شهادة) عدلان (على) شهادتهم قبلها اي لعره فاعسر شهادتهم لاولى لتي سمعها منهم لعدلان (٣٩) و ذكر صاحب الحواهر ايضا شهادة اهل لعائلة لا تحور في صل لخط لاحمال بخصه من دفع الدية (٤٠) *

-
- (٣٥) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٩ *
 - (٣٦) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٩ *
 - (٣٧) حواهر الاكليل ج ٢ ص ٢٢٨ *
 - (٣٨) حواهر الاكليل ج ٢ ص ٢٢٩ *
 - (٣٩) حواهر الاكليل ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٣٩ *
 - (٤٠) حواهر الاكليل ج ٢ ص ٢٢٧ *

٤ - عند الحنابلة :-

تشئت ائمة عند الحنابلة فرحس او رجل وامرأتين أو شاهد واحد مع يمين المدعي (٤١) وقال يحيى بن ابي ابي الخضر (يشك المال بوجليين ، ورجل وامرأتين ، ورجل ورجلين ولا امرأتين ريتين ، ويجب تقديم شهادة عليه) (٤٢) وذكر الرضا في القصاص نسبة شهادة الرجلين باسميهما النساء جاء في مطالب أولى النهى (فلان من رجليين لا به يحتاط فيه ، ويسقط بالشبهة فلم تقبل فيه شهادة النساء لبعضهم ويثبت قود وقود وشرب بامرار مرة) (٤٣) وأما إذا كان القتل عبدا أو حرا لا يجب فيه إلا المال لعدم إمكان القصاص كالموت والحائفة فثبت الأدية أو الأرض برحمين أو رجل وامرأتين وقد أصبح الحنابلة على هذا بقوله تعالى (فإن لم يكونا رحمين فرجل وامرأتان) وقد ذكروا أن هذه الآية جاءت في موضوع الدين إلا أنهم الحقوا سائر الأموال بها قال لسوطي (وسياق الآية في الدين ويحق به سائر الأموال ، لا لحلال دية المال عن غيره من اليهود به لأنه يدخله الدين ولاحة وتكثر فيه المعاملات ويطلب عيه برجال والنساء فوسع الشارع باب ثبوته) (٤٤) وثبت المال ودية من فسه شهادة رجل واحد مع يمين المدعي سواء كان مسلما أو كافرا ذكرا أو أنثى وقد سئل الحنابلة بحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما جاء في مطالب أولى النهى (لحدث ابن عباس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع لشاهد) رواه أحمد والترمذي وابن ماجة) (٤٥) . ولا تقبل شهادة النساء بمفرودات وإن تلقى أرباع

(٤١) المغني ج ١٠ ص ٢٢٠ مطبعة الامام .

(٤٢) منتهى الإرادات ص ٦٧ .

(٤٣) مطالب أولى النهى ج ٦ ص ٦٣١ وانظر دليل الطالب لرحمي ص

وسيف لحنس ص ٥٣ وانظر منتهى الإرادات ص ٦٧٠ .

(٤٤) مطالب أولى النهى ج ٢ ص ٦٣٢ .

(٤٥) مطالب أولى النهى ج ٢ ص ٦٣٢ بحريج الحديث عن (أبي هريرة

قال قضى رسول الله (ص) باليمين مع الشاهد الواحد) رواه سعيد

بن منصور في سننه والائمة من أهل المسانيد والنسب وقال الترمذي

حدث حسن بن علي الساساني اسنادا حديث ابن عباس

(اليمين مع الشاهد اسنادا حسن) وقال القاسمي (لأن اليمين

شرعت في حق من ظهر صدقه وقوى حاشه وكذلك شرعت في حق

بسوة (٤٦) - وذكر ابن يوسف الحنبل أن الحارث وشجاع يصل فيها شهادة الواحد كالحبيب مثلاً (٤٧) وتصل شهادته مرة واحدة لعدله والأحوط الأساس في كل ما يتعلق من لرجل كإثباته على تذكارة مسنة وكذلك إرجاعه في الحمام وغير ذلك (٤٨) وعند من القيم الحورية بسب حرام البديعة شهادة لوحد دون اثنين كلما سبق القاضي (٤٩) وذكر ابن يوسف الحنبل أن أفراد العاقلة لا يحق لهم تحريك أسهود في عقل بخط لأحتمال إرادة الشخص من دفع البديعة (٥٠) .

٥ - عند الشيعة -

نص شعبة الإمامية على تعريم شهود البديعة إذا شهدوا على أحد في عقل وأفيد منه ثم رجعو عن أسهادهم بظهور خطاهم وإذا رجح واحد عزم نصيبه من البديعة كان أس ورجح واحد عزم نصف البديعة ، وقد سلسوا برواية عن الإمام علي رضي الله عنه مجملها رجوع شهود الرضا بعد لحد فقص الإمام علي تعريمهم ولو كان عمده يحكم عليهم بالعود كما نصت لرواية (٥١) وقد عصب الكشي هذا الحكم برواية من طريق لفتح من يزيد الحرجاني عن أبي الحسن وأرواية نصت على تعريم البديعة في شاهد رجح عن شهادته على سارق بعد إقاعة الحد عليه (٥٢) . وذكر إمامي أن البديعة لا بسب إلا أسهاد ارجح ووصف أعول أدى حور شهادة لرجل وامرأتين بشهوده ، في بركة البديعة (ما لبينة فعلاذ ذكران) ولا عورة بشهادة النساء مفردات ولا مصحات ولا بالواحد مع اثنين لأن متصفهما المال وان عفى المستحق على مال وقفل

صاحب اليد لقوة حديثه عنها وبها وفي حق المبكر لا لأصل

برائة دمه ، والمذمى ما صا قد ظهر صدقه فوجب أن يشرع بسين

في حقه) انظر القعدة في شرح البديعة ص ٦٤٣

(٤٦) مطالب أولى التهي ج ٦ ص ٦٣٢ .

(٤٧) دليل الطالب لمري من يوسف الحنبل ص ٣٠٥

(٤٨) دليل الطالب لمري من يوسف الحنبل ص ٣٠٥ ج ٣ .

(٤٩) الفرق الحكيمة ص ٦٣ ، انظر لتبريح لحناني ج ٢ ص ٣٢٠ .

(٥٠) دليل الطالب لمري من يوسف الحنبل ص ٣٠٤ .

(٥١) الكافي ج ٧ ص ٣٦٦ .

(٥٢) الكافي ج ٧ ص ٣٦٧ .

بالتشاهد والمرأتين الدنة وهو شاذ (٥٣) وبني بطوسي على عدم حوز شهادة النساء في أصل التمسك بل بسبب شهادة الرجل (٥٤) * وأما دعوى الدية فشئت برجل أو رجل وامرأتين أو بالتشاهد واليمين جاء في بخلاف (يحكم بالتشاهد واليمين في أموال عدا ٠٠٠ وبحكم عدا شهادة امرأتين مع يمين مدعي ٠٠٠ دينا إجماع المعرفة وحاشاهم ولا برأين كالتشاهد بواحد في الأموال إلا يرى في أقام في حال شاهدين حكم له ولو أقام شاهدا وامرأتين حكم له بسبب إجماع كالحكم الواحد بمقتضى ما أقام شاهد حلف معه فكذلك إذا أقام امرأتين (٥٥) * ويشترط لسمعه في الحكم بالتشهادة شروطا منها حوز لفظ الشاهد عن لاجتماع فإذا شهد بغير حواجه لا يحكم على المدعي بالعصا لأنه لم يشهد بأحد ويشترط بقا الشهود في زمان ومكان وألا فاددا إجماعا من ادعى حدوث الفعل بهارا والآخر ليلا ، ز ادعى حدوثه الفعل في دار مثلا وآخر في سوق أو ادعى وحد الفعل بسيف وآخر بحداره يطلب شهادة لأيهما شهادة على فعلين محتملين ولا بد أن يكذب القاضي أحدهما فإذا حدث كذب لم يبق غير الواحد فمطل الشاهدة حينئذ (٥٦) - وقد أفصح الطوسي عن قبول شهادة الصبيان منهم في إخراجات جاء في بخلاف (يقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الإخراج ما لم ينفروا إذا جمعوا على امر مباح كإرمي وغيره ، وله قال ابن الرمس ومالك ٠٠٠ دلينا إجماع الفرقة وإخبارهم) (٥٧) *

٦ - عند الزيدية والباطنية والظاهرية :-

يكفي الشاهد الواحد عند الزيدية قال الصنعاني من فقهاء الزيدية (يكفي شاهد) واحد (أو رجلان على) شاهد (أصل مع مرأتين أو يمين المدعي) فيصح أن يحكم الحاكم بشهادة رجل و امرأتين أو رجل واحد مع يمين المدعي ولا تكفي شهادته مرأتين مع يمين المدعي - ويصح أيضا أن يحكم بشهادة رجلين على أصل مع امرأتين مع يمين مدعي فيقوم اليمين مقام شاهد (في كل حق لأدعي محقق) دواحي الله المحقق كحد

(٥٣) الروضة النيرة ص ٤٠٩ *

(٥٤) الخلاف للطوسي ص ٣٢٦ *

(٥٥) الخلاف للطوسي ص ٣٢٧ *

(٥٦) الروضة النيرة ص ٤٠٩ *

(٥٧) الخلاف ج ٣ ص ٣٢٣ *

لشارب وسسوب بحق آدمي كحد اسارق ولغادف فلا يضل فيه شهادة
 نساء (٥٨) وقاب برنده بطلان شهادة في القبل وخرج د مختلف
 اشهاد في المكاب ورمات وامن (٥٩) • ونص شارح النيل من الاناطية
 على حد احاية ما لم نشت يشاهدين أو يشاهد واقرار (٦٠) • وافصح
 اسامي عن قبول شهادة لرجل الواحد مع الامرايين معدا على ظاهر
 ليه القرآنية الكريمة ونجود عند لادله شهادة النساء فيما يخص
 من ولا يطع عليه لرجال (٦١) وعند الناهرية لو شهد عدلان على الف
 رجل أو أكثر بقتل أو سرقة أو بخرابه أو بشرب خمر أو بقتل زوج
 لعود والقطع والحد في كل ذلك على جميعهم بشهادة ساهدين (٦٢) •

(٥٨) التاج المذهب ص ٨٤ •

(٥٩) التاج المذهب ص ٨٨ •

(٦٠) شرح النيل ج ٨ ص ١٢٣ •

(٦١) جوهر النظام للسالمي ج ٣ ص ٦١٨ •

(٦٢) المحلل ج ١١ ص ١٧٣ •

الفصل الثالث

بوت انديه بالاقرار

الافرار من اليات ابي حبيب بها انديه ور يكسا نجه مفضلا
 علاقه لافرار غير تحديات وسدكر ما سعن بوت بدنه نه وقد
 سب الافرار بادل من لقرآن فيها فونه يعاى (و د حـ) الله مساف سمين
 ١٠ بيكم من كتاب وحكمه سم حاتم رسول مصادى يا معكم مؤمن به
 وسنصره فان حررتم و حدم على ذلك صرى قانوا فررب قال فاشهدوا
 و يا معكم من اشاعدين ، (١) وقونه (٢) ايها انديه امو كونوا قوامين
 بالقرآن وقونه يعاى (٣) فرب شهاده امر على نفسه
 بالافرار وقونه يعاى (و آخرون عرفوا بدونهم) (٤) وقونه يعاى
 ر ١٠٠ و شهدهم على انفسهم لست بركم قانوا على شهدا ١٠٠ (٥)
 وقد ثبت الافرار في اسنه بقوله صلى الله عليه وسلم ، قولوا بحق ذو
 على انفسكم (٦) و حـ ، في سبب اسلام (عن ابي در يعازى (رض)
 قال بي رسول الله صلى الله عليه وسلم (من احق و هو كـ م) صححه
 ابن حبان من حديث طويل ساقه الحافظ المندرى في الترمذي
 رحيب (٦) وفي الحديث (دلالة على اعتبار حرر لاسان على نفسه
 في جميع الامور وهو امر عام بجميع الاحكام ، لا قول الحق على المعنى
 هو الاحبار ، بما عليه مما يترمها الشخص منه مان أو بدون عوض) (٧)
 وقد ثبت لافرار نفسه اعاديه كما ذكر المحدون وهذا من الحديث
 ، عن ابي هريره رضي الله عنه قال بي رسول الله (ص) رحل من
 المسلمين وهو في المسجد فاداه فعلى رسول الله ابي ربيت فاعرض
 عنه ، فتعفى نفاء وجهه ، اي اسفل في ساحيه التي كان فيها الى الساحية

(١) سورة آل عمران ٨١

(٢) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة البقرة ١٠٢ -

(٤) سورة الاعراف ص ١٧٢ -

(٥) انظر فائد الدور ص ٣١٩ -

(٦) انظر سبل السلام ج ص ٦٦ -

(٧) انظر سبل السلام ص ٦٧ ج ٣ -

حي يستعمل بها وجهه (فقال يا رسول الله بي ديت ، فاعرض عنه حتى تلى ذلك أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك حيون) قال لا والله فجلس حصص قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهبوا به فارجعوه (١) ولا تورد في نسخة لنا قال برزي (من ياتى عرف دره غيره بالحق حتى اقر به) (٢) .

١ - الاقرار عند التفتية :-

عرف بحقه الاقرار كما جاء في المسمى (هو حقه لأصاب من هو من اقراره) قام وقت ومنه باب القسم عن قر ويقال اقره تاراد د فاعه حد في محس وما في عول قال برزي (اذا ظهر بالقول وشرعا حصار في علام بالقول فهو كذب او ساروهم يقبل شهادتهم يكي تروا ويدخل منه ما اذا كذب في لعاب ما بعد ذلك كذا فانه كقول شرع كما في التفتياني (الحق) في هذا يست ويستعمل من عس وغيره لكنه لا يستعمل (في حق امارة فيخرج عنه ما دخل حي الحرير ونحوه (حر على نفسه) أي من الحس على الحس اما لنفسه على آخر فهو دعوى راجع على آخر فهو شهادة وفي فانه ابو المكارم من ان سقرت مقوص اقرار لو كس في حق مؤمل كدم شهادته مائة شرعا) (٣) وعرفه رعياني بقوله (لاقرار حصار على نوت الحق وانه منم ثوفوعه (٤) (١) واد اقر رجل بالفضل وصدقه لوسي وحب بعضا في اعمد وديه في الحظ قال الريني (اي من رجل كل واحد منهما انه من لاد فقال لوسي فليساها جميعا فانه ب بينهما) (٢) وادا ادعى كل من رجلين الاقرار في فضل وصدقتهما لوسي بطل الاقرار لأن الريني لانه وان يكذب احدهما لا يقر - ان منهما بالفضل على حسب اقرارهم (٣) واد اقر رجل بالفضل وسب الفضل على غيره بالشهادة يجوز بلولي ان

(٨) انظر سبل السلام ص ٦ ج ٤ .

(٩) انظر مختار الصحاح للرازي ص ٥٢٩ .

(١٠) نظر مجمع الزهر ج ٢ ص ٢٨٨ . ٢٨٩ وانظر لدر المسمى في شرح

المسمى ج ٢ ص ٢٨٨-٢٨٩ .

(١١) انظر الهداية ج ٣ ص ١٣٢ .

(١٢) انظر تبيين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ١٢٤ .

(١٣) انظر لرلمي ص ١٢٤ .

بصدق امر ويطلب انقصاص في العيد وادية في الخط فان بريسي
 (ولو أقر رجل بأنه عنه وقامت البيعة على امر به فله وقال لوني
 عنه كلاهما كان له ان يعمل المقر دون المشهود عنه لان فيه تكذيب
 بعض موحية على ما مر وعلى هذا لو كان لاحد المخرين صدقت انت عنه
 وحيدك كان له ان يعمل لانهما تصادقا على وجوب العمل عليه وحده * وكذا
 اذا قال لاحد المشهود عليهما انت قبله كان له ان يقله لعدم تكذيب
 شهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذك الحكم في لحظاً في جميع
 ما ذكرناه) (١٤) وبطلان الاقرار بوجهين احدهما تكذيب المقر به فاذا
 امر احماني وكذبه احماني عليه بطل الاقرار وهذه القاعدة في كل حق
 الصاد زعمه ذلك هي ان (اقرار المقر دليل لروم بمر به وتكذيب للمقر به
 دليل عدم لروم وروم به يعرف بوقته فلا يثبت مع الشك) (١٥)
 وبطلان الاقرار برجوع امر عن اقراره ولكن هذه القاعدة مفيدة في الاقرار
 في حقوق الله تعالى كالاقرار بالربا مثلاً ولرجوع منه اما لاقرار باعتق
 فلا يصح فيه رجوع المقر عن قراره لان انقصاص والدية من حقوق
 بعد (١٦) واذا امر المجنى عليه بخارج قبل موته حال كان خارج
 معلوما عند الناس او العاصي لم يعمل اقرار المجنى عليه اما ان لم يكن
 معلوما قبل اقرار المجنى عليه ولا حق للورثة ناسات لبيعة على غير من
 اقر به المجنى عليه (١٧) وفي الفتاوى المهدية محصر من على ان المدعى
 عليه امر بصر برجلين وامراه بالكرناج ثم مات المصريون بعد عشرة
 أيام ولم يحكم بالنقصان او الدية بناء على هذا الاقرار حال في المهدية
 (اجاب) اقرار المدعى عليه بالنسبة على الوجه المسطور لا يوجب عليه
 نقصاناً ولا دية وعلى من ادعى القتل اثباته ان صح دعواه ولم يوجد ما
 لكونها على الوجه المسطور غير صحيحة فان عدم جوب المدعى عليه اليمين
 الشرعية بطلب المدعى ان لابد من طلب المدعى ايمين في جميع الدعاوى
 لا عند ابي يوسف في ربيع مسائل ليس ما ذكره هنا) (١٨) واقرار
 لمكره باطل فان الالكراه ولم يرجع المقر عن اقراره فقد صح الاقرار

(١٤) نظر الريلي ص ١٢٤ .

(١٥) انظر بدائع الصنائع ص ٢٣٢ .

(١٦) انظر بدائع الصنائع ص ٢٣٢ .

(١٧) انظر الفتاوى المهدية ص ٩٠ .

(١٨) انظر الفتاوى المهدية ج ٦ ص ٣ للششيخ محمد العباسي الفقيه
 الحنفي لارهري المصري المهدي (الطبعة الاولى ١٣٠١ هـ) .

ويروى أن الحسن بن زياد قال بجواز ضرب السارق حتى يفر صريحا لا ينقطع النجم ولا يبين العظم وأبى عنه يهود ثم بدم واسع السائل أن ناب لأمر فوجده قد ضرب بسارق حتى أهد بالمال المسروق وجاء به وصح ذلك وقد حرج الحسن بن زياد وهو يقول (ما رأيت جورا أشبه ناحق من هذا) (١٩) .

٢ - عند الشافعية :-

عرف مسيح وثريا ، لاصارى ، لافرار بقوله (احبار الشخص يعق عليه ويسمى عمراة نصا) (٢٠) وعند الشيخ سليمان الحنبل (وفي لسانه والحكم احبار الحق بغيره) (٢١) ونص الإمام الشافعي على عدم جواز افرار سر اسلح في قتل سوء كان اغتال عبدا أو خطأ (٢٢) ومن حلال بصوص الإمام الشافعي في الافراز بين لنا ان المهر لابد وأن يبين حسن بغيره وصفته وقد قال لإمام الشافعي (اذا قال رجل لفلان علي شيء لم يحدث قبله أمر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء ثمرة أو فسا أو ما احسب لم حلف ما هو إلا هذا وما له عليك شيء غير هذا وقد برئت فأنا من ان يخلف ردت السنن على المدعى المهر له عقيل له سم ما شئت فاد سمي قبل للمهر ان حلف على هذا برئت والا وردد عليه الجير بخلف فاعطاه ولا يحسنه) (٢٣) ومن هذا النص يكسا ان نفس حكم ما و اعرف رجل بعقل فيجب عليه ان يبين وهو عمده أم سبه عمده أم خطأ لاحلاف حكم كل من هذه الاسواق عن الآخر ، ولا يشترط في مهر كونه سليما من المرض لأن المريض في ماله يتوب فيها المحرم ويصدق فيها الكذب (٢٤) قال النووي (يصح اقرار المريض مرض الموت لاحسي وكذا بوارث على ادعت) (٢٥) ونص النووي على بطلان اقرار المحنوب والصبي لأن كلام المحنوب لغو وساء على هذا فان

(١٩) انظر المبسوط للرحسي ج ٩ ص ١٨٠ .

(٢٠) انظر حاشية الحنبل على شرح المنهج ج ٣ ص ٤٢٧ .

(٢١) انظر حاشية الجبل الجزء ٣ ص ٤٢٧ .

(٢٢) الام ج ٦ ص ٢١٧ .

(٢٣) الام ج ٦ ص ٢١٧ .

(٢٤) فتاوى ابن حجر ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢٥) انظر منهاج الطالبين ص ٦٦ .

محبوب و قال فاست فلانا محمد، إذ حفظ قد يحب سي عليه ويحب ب
لا يكون ملقوبه أكره على قرره فهو آثره حد حتى امر يصل فلان لا
يلزمه شيء من بديه (٢٦) ويصل لأقواله ينكذب من به قال ليووي
و قال رجع امر في حد نكذبه وقيل منط من قوله في (اصح) (٢٧)
وقال سبيح زكريا انصاري (و رجع بعد انكذب من رجوعه سو
در غصب في الاقرار ثم غصب بكدب ورجع انكر به عن انكذب
لم يعمل فلا يعطى الا بأقراره حديث) (٢٨) .

١ - عبد المالكية :-

لا يثبت مفهوم الاقرار عند انكبه عن انكبه واساويه (٢٩).
وذكر شعبان بن سنيه ب (اقرار من العبد يجوز في انكبايات دون ما ولد
اسقه . قال من حري (وكل من حري من قرره الا سبه وهم لصبي
والمحبون فلا يصل قرره من مطف . و سائب العبد يصل قرره فيما
يرجع ان بديه كالمحدود دون ما يرجع الى ساء . والرجح سفيه فيصل
قرره في انكبايات و محدود دون الامور . يخص المفس . واساوس
المرتب قد يصل قرره من سبهم بموه من قريب و صديق فلا تلف سوء
كأن واردا و غير ورت) (٣٠) واد : كان بعد امر بينا في امر به بومه وما
قر به من فصاص او ما واما ان كان انكبه محملا حمل على اظهر
معايه (٣١) و قد رجع امر عن الاقرار لم يجر رجوعه ان كان اقرار
في حق من عاد وذا كان الاقرار في حق الله فقد اختلف المالكية على
فوس قال من حري (في الرجوع عن الاقرار قال امر بحق مخلوق لم
بفعله الرجوع و ب اقر بحق الله تعالى كالزني وشرب الخمر قال رجع
ب سبه قبل منه . وان رجع ب غير شبهة فعليه فولا . قبل يصل منه
وقاها لهما . ومن لا يصل منه وقاها لحسن . لئسرى) (٣٢) وبما ان
لديه من حقوق العبد فلا يجوز للمع ان يرجع عن اقراره ومن انكر ما قبل

(٢٦) انظر منهاج الطالبين ص ٦٦-٦٧ .

(٢٧) انظر منهاج الطالبين ص ٦٧ .

(٢٨) حاشية الجمل ج ٣ ص ٤٣٣ .

(٢٩) انصر شرح البحراني ج ٦ ص ٨٦ وشرح الحدود للصراف ص ٣٢ .

(٣٠) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٤٢ .

(٣١) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٤٣ .

(٣٢) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٤٤ .

الخطأ لزمته الدية ولا يسقط عنه الرجوع عن الإقرار وذكر الأماك من
العاقبة لا يحمل دية القتل لا إذا أصم ولا الدم على كونه حدوث
القتل من القتل فوجب على المقتل (٣٣) وإذا أقر رجلان بالقتل اعمد
وتهما آخر بشتر منه فافضل معهما أم يحكم على الثابت لأن القربى بالعبد
دأبهما آخر معهما يكون جهاد ثوب لا إذا أصم ولا الدم على حدوث
القتل منه ولو سمى رجلان من جهاد الثابت وحده كانت شهادته عامة
ويش فيها قسامة من قبل غيره (٣٤) وجاء في المدونة ، إرأيت أن قال
ولاه الدم بحر عسم عسما ويدع عدا عسما أكون بك عهم (قال)
لا (فلب) فإن قالوا بحر عسم على نذري لدمه أكون ذلك لهم (قال)
لا أعرف قسامة بكون ، في دية كاهنه ، (٣٥) وقال سحنون (احتجب
في هذه المسألة أصحابنا على ما في الخبرين وعرفه وقال بعضهم لا تحمل
الحاقلة عرو ولا أقر ، يكون دية على عرو في موألهما ولا ينيل
فولهما من فلان دية معاً خط لا بد بربان ، بدعاً عن أنفسهما وبعض
المفرم شهادتهما وقال بعضهم ، الحاقلة تحمل الإعراف من غير قسامة
لأن الدية قد ثبتت بشاهدين وقال لخرزمي إذا أقر رجل واحد به قبل
رجلاً خطاً دية يكون لدية في ماله ولا يعمل قوته ، فلان دية معي فب
كون مع قراره شاهد واحد يشهد على نفس خطاً أخرجه يشهد من الغرم
والقرار وكاتب عسامة (والله أعلم به مع الشاهد) (٣٦) وذكر سحر
جري ثلاثة أقوال فيما لو أقر رجلان بالنفس الخط قول وجب الدية
من عاقبه وقول وجب في مال القتل ولو لا يوجبها على أحد (٣٧) ،
وذكر روى المدونة عن الإمام مالك لا يحكم على لصي لاقراره وإن دعى
لصبي لمول على لصي القتل قبل موته وقد اشترط الأمام مالك شاهدين
عديين مع قرار لصي ولا قسامة على برة (٣٨) وإذا أقر المفتون على
قتل معين حطب ولاه الدم عسامة سواء كان القتل عمداً أو خطأ واستحقوا
انقصاص أو الدية (٣٩) .

- (٣٣) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٥-٤٨٦
- (٣٤) انظر المدونة الكبرى ص ٤٨٥-٤٨٦
- (٣٥) انظر المدونة الكبرى ص ٤٨٥
- (٣٦) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٦
- (٣٧) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٧٨
- (٣٨) انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٤٩٢-٤٩٣

٤ - عند المناظرة :-

عرف تقي الدين الحسيني الأمر بعبارة (وهو اظهار مكلف محتار ما عليه بقطع أو كدنه أو سادة أخرى أو على موكله أو موثبه أو مؤثره بما يمكن صدقه وليس ناسبا فيصبح ولو مع اضافة الملك اليه ، ومن سكران أو أخرس بشاره معلومة ، و صغير أو من) (٤١) .

ونقل حبل كما ذكر من عند الوهاب (فليس يريد منه قود فعال رحل لرحل آخر أو يعادل لا هذا أنه لا قود والديه على المقر سسسه ناحياه نفس وقد روى هذا الحكم عن الامام عني (رضي الله عنه) وقال من عند الوهاب (حمله المصنف عني أنه الولي صدقه بعد قوله لا قاتل سوى الاول ونقصه لديه صحة بدلها وذكر في المسحب في العسامة لسو شهد عليه نفس فافر به غيره فذكر رواية حسن) (٤١) وذكر المرادوي ان المقتول اد قال دعني عند فلان فلا شيء على من أفر المقتول عليه وبعد المسمومي تحب القسامة اذا كان المهم يمكن صدور ائتمن منه اما اذا لا يمكن صدور نفس ائتمن منه فلا تحب القسامة (٤٢) واد أنهم ائتمن ما عمل لا يجوز حمله على لاقرار ما صرنا الا اذا توغرت لقرائن فان ابن تيمية (وأما غيره يعرف فلا يجوز الا مع القرائن احي تدل على انه وثقه فان بعض علماء حوز تقريره ما صرنا في هذه الحالة وبعضهم منع من ذلك مطلقا) (٤٣) ولاقرار ارجح من الشهادة واقوى منها فان المدعي عليه لا يسمح عليه الشهادة اذا أفر على نفسه اد الشهادة تحب بالانكار كما نص ابن قدامة لحسيني (٤٤) ، ومن ابن قدامة على لاقرار لا صح من الصبي ولا المجنون ولا المشرم ولا النائم لقوله عليه السلام (رفع العلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يعق وعن النائم حتى يستيقظ) (٤٥) كما ونص على بطلان قوار لمكره بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (رفع عن صبي الخطأ والنسيان وما سكرهوا)

(٣٩) انظر لمدينة الكبرى ج ٤ ص ٤٨٨ .

(٤٠) انظر منتهى الارادات ص ٦٨٤ قسم الثاني .

(٤١) انظر حاشية محمد بن عبد الوهاب على متن المقنع ج ٣ ص ٣٥١ .

(٤٢) انظر الاصاب ص ١٤٠ ج ١٠ وانظر فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٧٥ .

(٤٣) انظر فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ١٧٥ .

(٤٤) انظر المغني ج ٥ ص ١٢٤ مطبعة الامام .

(٤٥) المغني ج ٥ ص ١٢٤ .

عليه (٤٦) وقال ابن هدامة الحسيني في رجوع المهر عن الاقرار (ولا يفس رجوع المهر عن اقراره الا فسادا كما يحد الله تعالى يدرأ بالشبهات ويحتاط لاسقاطه ، فاما حقوق الاربعين وحقوق الله التي لا تدرأ بالشبهات كالزكاة والكفارات فلا يفس رجوعه عنها ولا يعلم في هذا خلاف) (٤٧) ومن بين هدامة الحسيني على حسن المهر دا اقر بفسد وبركه من غير بيان (٤٨) .
ويجب ان يفصل اقراره مثلا صحيح حتى يقرر له ، فلو اقر بقدر طول بيان صفته .

٥ - عند الشيعة :-

عرف الجرائري من علماء الشيعة الاقرار بقوله (هو الاحبار عن حق وحب كقولك بك علي او عندي او في دمي وما شبه ذلك ثم ادعى قد يكون مالا وقد يكون عبودية وقد يكون نسبا) (٤٩) وتثبت ابدية والقصاص بالاقرار عند الشيعة وان صدر الحكم على قاتل وادعى رجل آخر حدوث فعل نفل منه قال الطوسي (اذا ادعى رجل انه قتل وليا له وهماك لوث وحلف المدعي القسامة واسبغوا الدية فجاء رجل آخر وقال انا فعلته وما فعله ذلك كان لوسي بالحمار بين ان يصدقه ويكذب نفسه ويرد الدية ويسبغوا منه حقه وبين ان يكذب المقر ويثبت على ما هو عليه) (٥٠) وقد استند الطوسي بالحديث كما ذكر في الخلاف فعليه (دليلا - قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اقرار الحافل حائل على نفسه وهو اذا قبل من الناس بعد كذب بغيره في الاول فعدل منه ذلك وقرار الثاني مفعول على نفسه لمعوم بحر) (٥١) وقد ذكر الماعلي فويس في مسألة مشبهة لمسألة الطوسي ومحمل ذلك ان من اقر بقتل م ادعى رجل آخر بالقتل فلا يجب شيء عليهما بناء على القول الاول لان المقر الثاني قد تسبب باحدا من وهما من عبودية القصاص ومن احيائها فكأنما احدا الناس جميعا ويعتمد اصحاب هذا القول على رواية

(٤٦) المغني ج ٥ ص ١٢٥ .

(٤٧) المغني ج ٥ ص ١٣٦ .

(٤٨) المغني ج ٥ ص ١٥٤ .

(٤٩) انظر قلائد الدرر ص ٣١٩ .

(٥٠) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥١) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥٢) انظر الروضة المبهة ج ٢ ص ٤٠٨ .

٦ - عند الزيادة :-

- (٥٣) انظر الروضة الہیة ج ٢ ص ٤٠٨ .
- (٥٤) انظر الروضة الہیة ج ٢ ص ٤٠٨ .
- (٥٥) انظر الروضة الہیة ج ٢ ص ٤٠٨ .
- (٥٦) انظر الروضة الہیة ج ٢ ص ٤٠٨ .
- (٥٧) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ .

عقله (٥٨) • وقال المرتضى (وضح من الممنز المأذون فيما ادعى فيه كالتبعية
عوله تعالى (واصلوا آياتي) ولا يشهد إلا بالحق كالمحجور ولأنهم
أنفوه صبي الله عليه وسلم (رفع عنهم) قلنا لا يبيح المحجور وأراد في
حجر رفع الأثم (٥٩) ودكره استر فليس كل كره يصلح الإقرار بل
لأنه من كره لا كراه ملجأ بحسب عدم إحراز كفر كوعده ، فعاد أو حسن
غير في سجن حيث لا يخرج منه إلا بالإقرار فإذا كان الإكراه كما ذكرنا
بمثل إقرار المهر كما نص المرتضى (٦٠) • ودكره كان المهر عازلاً فقد نص
لرغبة على تعديل من عد لأمر لا مفهوماً الإقرار الأحكام بمرور الحق
بغير على المهر ولعل حال من الأثرام (٦١) ودكره كان الإقرار عن قتل
فيجب أن يكون لأمر ، موصولاً فعلاً • قال المرتضى (ولا بما علم كذبته
فعلاً كان غير مدعى من ماب قبل موته ونحوه) (٦٢) ودكره كان غير
محجور ، فقد نسخ الرتبة الإقرار في المال وحوزته في ما يتعلق بالخصم
والخصم واحد أي أحده • للرغبة لا يحجرون حرار المحجور وإذا كان
في تعديل الحفظ قد فر لا ، الوجب ، فمن الخطأ قال • قال المرتضى (ولا
يصح من محجور أن يثبت إلا بعد دفعه أو فساد ما نصير بالمحجور له
كالقصاص واحد) (٦٣) ودكره يصح من البكيل في حد أو قصاص أحداه
كما نص المرتضى (٦٤) ولا يشترط قبول المهر له لأن لأمر به يس عقد
والنقص يجعل غير له في بيت المال إذا رده غير له (٦٥) وقد عجم
لمرتضى حكم ما له دعى المدعى على أحد نفسي ، فلم يكره المدعى عليه
ويكون مثل حد لأمر • ومن عمومته ما ذكر المرتضى يستتبط حكم ما لو
دعى رجل على آخر مدعى الخطأ فلم يكره • ونصبت مدعى في هذه الحالة
من مدعى عنه (٦٦) • وقال صاحبنا (يصح الإقرار من لأحرس إذا

- (٥٨) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ •
- (٥٩) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ •
- (٦٠) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ •
- (٦١) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ •
- (٦٢) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ •
- (٦٣) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣ •
- (٦٤) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٤ •
- (٦٥) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٥ •
- (٦٦) انظر البحر الزخار ج ٥ ص ٦ •

فيهم اشراره واكتتبه كاسطق منه وكذا اصبحت والمرضى لدى لا يستطيع بكنام عا (٦٧) وادأ رجوع لقر عن الامر ب صبح رجوعه اذا كان الامر في حقو بعيد لا اذ صدقه المقر له ما اذا كان الامر في حقو الله فسقط لقرار بالرجوع ن كان يسقط بالشبهة و لم يسقط بالشبهة فلا سقط لقرار بالرجوع كرفه بوقف حدث بان الآدمي معس ولركاة وحرنة لاصلته (٦٨) .

٧ - عند الظاهرية :-

اذا اقر أكثر من واحد من نسب كل الفعل اليه فان للولي لختيار ب شاء منهم فصاحا ون شاء أحد لديه وفي حفظ له اديه منهم جاء في المحلى فان بو محمد حيا يقول عند بن يقول ان وبياء المقتول ب صدقوهم كنهم فلم يجد من جميعهم و ممن شاءوا لهم بديعة على ما قدمنا و بعاده فان كذبوا وصدقوا بعضهم فلم على من صدقوه لعود و بديه أو المردة وقد برى من كذبوه . برهان ذلك انهم اذا صدقوهم كلهم فقد صبح لهم حق لعود او اديه بافراد كل واحد منهم وكل حق وحب فلا سقط لا نفس (اجماع) (٦٩) وقال ابن حرم (ومن أقر بحق ولا يجوز بحذف المقر به بالحق اذا ما يخلف المدعى عنه اذا انكر لا للمدعى . فلا يجوز مهما بحذف من صدق دعواه . وما اذا كذبوا منهم بعضا بعد بزو من اكدبوه وسقط حكم لاقرار اذا لم يصدق المقر به كسائر الحقوق ولا فرق وكذا كذبوا كذبهم فقد برى للمعروف ومن فرهم اذا قد سقط المقر بهم عنهم في ذلك) (٧٠) ودا أمر رجل على قتل وأمر رجل آخر على القتل اصب وبرأ كل منهما الآخر قتل فردهما وطلبت لسرنة لا الشاهد ليس عدلا في عنه فتقبل شهادته لا لشهادة شرعت للايجاب لا للبري . ولا يخلف ثبنا كما نص ابن حرم في ان رجلا بو دعى على ربه مالا او حقا فتشهد به عدول بانه لا شيء له عنه لكاتب فاسدة لا فعل ولا تبرى لمشهود له بها الا ان برصدوا في شهادتهم بخابا معس ن يقو . وذلك ان يدري انه برأ من الحق او قد أدع اليه أو نحو هذا) (٧١) .

(٦٧) انظر التاج المذهب ص ٤١ .

(٦٨) انظر التاج المذهب ص ٦٣ .

(٦٩) انظر المحلى ج ١٠ ص ٦٣٤ .

(٧٠) انظر المحلى ج ١ ص ٦٣٥ .

٨ - عند الإباضية .-

اشترط الإباضية بيان صفة المقر به دانه وجسمه ، وقد اختلف الإباضية في قوتين قول بعض الأفرار المنهم ، وقول يوجب على المقر تفصيل لكيلا يصبح حق المقر له بعد أن نسب الحق باعتراف المقر (٧٢) ونص السالمي على خلاف الأفرار يكذيب المقر له لأنه صاحب الحق فإن شاء انعائه وإن شاء استه (٧٣) وبهذا يبين لنا أن الديه ثبت للأفرار عند جميع المذاهب لأنها حق يؤول إلى المال كما بينا في بحثنا السابق .

(٧١) انظر المحلى ج ١٠ ص ٦٣٥ .

(٧٢) انظر حواهر النظام - ص ٤٤٥-٤٤٦ .

(٧٣) انظر حواهر النظام - ص ٤٥٠ .

الباب الثامن

الجنابة على ما دون النفس

بسم الله

يقصد بالجنابة على ما دون النفس بحث لا يمسد الحادث على
لا طرف حر حادث قطعاً ويقصد به أيضاً بحث كل اعتداء يقع على جسم
لإنسان مهما كان أرحه وسيستسم هذا الباب إلى الفصول الآتية .

الفصل الأول - ما يجب في الجنابة على ما دون النفس وأدلته .

الفصل الثاني - شروط دية الأعضاء

الفصل الثالث - أسباب وجوب دية الأعضاء .

الفصل الرابع - عقاب دية الأعضاء .

الفصل الخامس - الجنابة على ما دون النفس في الأمان .

الفصل السادس - الجنابة على ما دون نفس المرأة .

الفصل السابع - الجنابة على ما دون نفس اللممي

الفصل الثامن - لعناته على ما دون نفس الجنين .

الفصل الأول

ما يجب في إنجاليته على ما دون النفس

أولاً - عند جمهور الفقه -

نسباً إليه الأعضاء وحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكره
فيها حديث عمرو بن حزم في حرم في دية مشروعية وحبوب إنديته لأنه يسمى دية
نفس ولاعضاء على حد سواء وليس من دية يقول ذكر الحديث بسند
آخر مع بعض الأحاديث الأخرى التي ترفعها المحدوثون في هذا الباب

١ - عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حماد بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نسب في أهل اليمن كتاباً وكان في كتابه
من عبطت عروها فلا عن بيته فيه فود لا أن يرعى أولياءه يقول
وان في النفس إنديته مائة من لابل و١٠ في الألف و١٠ أوجب حدها إليه وفي
اللسان مائة وفي لشفتين مائة وفي لأذنين مائة وفي الذكر إليه وفي
صليب مائة وفي أحيين إليه وفي المرحل الواحد مائة نصف إنديته وفي
الدمومة مائة إليه وفي لعانة بنت مائة وفي أسنله خمسة عشر من الألف
وفي من صمغ من أصابع مائة ورحل عشر من لابل و١٠ ورحل يعقل
بأثره وعلى أهل الذهب ألف دينار . رواه النسائي (١) .

٢ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (في أبو صبح حسيين) (٢) .

٣ - وعن أبي عيسى رضي الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال (هذه وهدم سواء يصبي الحضر ولا يهجم رؤس لجماعة إلا مسلماً)
وفي رواية قال (دية أصابع ليدتين وأرحل مائة عشر من الألف لكل

(١) انظر سنن أبي حنبل المصطفى ص ٦٩٢-٦٩٣ وانظر الام ج ٦
ص ١١٨ وانظر الرسالة ج ١ ص ٤٢٣ و نظر الدييات
ص ٧٢ للضحاك وانظر بيل لاوطار ج ٧ ص ٢٠ وانظر شرح
البرقاني على موطأ مالك ص ١٧٦ ، وانظر المهذب للشيرازي ج ٢
ص ٢٠٠ وانظر الهداية ص ١٨٠ .

(٢) سنن أبي داود ج ٢ ص ٤٩٦ .

صحيح رواه الترمذي وصححه (٢) .

٢ - حدثنا وهب حدثنا حاتم عن حميد عن سفيان عن أبيه عن علي بن رضى الله عنه ان
 به نصر عليه من كسرت فيه مرة فقصت لديه فابو ن يقولوا
 فدا رسول الله صلى الله عليه وسلم (لخصاص قال وبنى بعث بالحق
 لا تكسر فيها قال لخصاص بنى جعله الله قال وبنى بعث بالحق
 لا يفتن منها قال فقصوا عليه فقال سفيان عن علي بن رضى الله عليه وسلم عنه
 روى . سم من رجل من قسم على الله روى : ورواه حاتم بن حذاف
 وابن ابي عمير وعبد الوهاب الانصارى (٤) .

٥ - وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حاتم عن حاتم عن علي بن رضى الله
 عليه وسلم صلى في الالف دا حذو كله العمل كاملا واد جعلت رسته
 نصف العمل وقضى في خمس نصف العمل والرجل نصف العمل وليد
 نصف العمل والمأمومة بنت العمل والجماعة ثلث العمل وجمعة خمسة
 عشر من الابل روى احمد وابو داود وابن ماجه ولم يدر فيه لعين ولا
 سفيان (٥) .

وقد ذكر المحدثون ادله فيه لأعضاء المأمومة المذبح بها -

٦ - وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن حاتم عن سفيان عن علي بن رضى الله عليه
 وسلم صلى في العيص العورة العانة لمكانها اذا طمست بثنت دينها وفي اليد
 بثلاث اذا طمعت بثنت دينها وفي السبس السوداء اذا نزع ثلث دينها .
 روى بساني وابن داود (٦) هذه الأحاديث التي استند الفقهاء بها على
 مشروعيتها لأعضاء . وقد ذكر السوكاني في الأجزاء التي لم يرد نص
 بدينها تقاس على لأعضاء التي ورد نص بها وكذلك حكم الحوائس
 والمنافع (٧) . ونيس هذا رأي السوكاني بحسب ما هو دين الفقهاء
 وما ذكرناه مؤيد بأخبار لمذاهب الفقهاء الا الطاهرية

(٣) المنتقى من أخبار المصطفى ص ٦٩٤ .

(٤) انظر كتاب الديات للصحاح ص ٣١-٣٠ .

(٥) انظر المنتقى من أخبار المصطفى ص ٦٩٣-٦٩٤ وانظر الميسر

ص ٧٠ وانظر نيل الاوطار شرح منتقى الأخبار ج ٧ ص ٦٥ .

(٦) انظر المنتقى من أخبار المصطفى ص ٦٩٥ وانظر شرح التل ج ٨

ص ٢٤ وانظر الديات ص ٥٨ .

(٧) انظر نيل الاوطار ج ٧ ص ٦٧ .

ثانياً - عند الظاهرية :-

صرح ابن حرم الاندلسي بابطال دية الاعضاء مصداً على لادله الآتية
١ - لم تست دية الاعضاء بالقرآن الكريم بل أوجب الآية لقرانه
ديه النفس دون الاعضاء .

٢ - ثم قست حديث عن رسول صلى الله عليه وسلم صحيحه
لاستاد وقد مضى ، ظاهريه بحديث عمرو بن حرم جاء في المحلى (ما
حديث بن حرم فانه صحيحه ولا خير في استاده - لانه لم يسنده لا
سليم بن زياد الجعفي وسليم بن حرم وعبد الله بن سفيان
يحيى بن معين عن سلمة الخزاز الذي يحدث عن الزهري روى عنه
يحيى بن حمزة فقال ليس شيء وما سليمان ابن حرم فاسقط ماحمده
وكذلك من طريق مالك عن عبد الله ابن ابي بكر ولا حجة في مرسن
فستقل ذلك الكتاب جملة) (٨) .

والحجة على بن حرم ما ذكرناه في الباب الاول من شهرة لهده
حديث تفتي عن الاستاد وقال الشوكاني بعد ذكره لهذا بحديث (وقد
صححه جماعة من ائمة الحديث منهم احمد والحاكم وابن حبان
والبيهقي) (٩) ورواه الامام مالك في الموطأ (١٠) وكان ابن عداوس (هذا
كتاب مشهور عند اهل السير معروف ما فيه عند اهل العلم معروفة يعني
سهر بها عن الاستاد لانه اسمه لسو بن لفي الناس اناء فانقول
والعروة) (١١) وقد ذكره الشامي برويات متعددة (١٢) .

٣ - استدلل بن حرم بالآية القرآنية التي تحت الاسم الناتج من
حطاً جاء في المحلى (هل في ذلك بعد دية ينجبر المحلى عليه فيها او في
العصاص أم لا ؟ وهل في الحطأ في ذلك دية موقفة أم لا ؟ قال علي بنظروا

(٨) انظر المحلى ج ١٠ ص ٥٠٠ .

(٩) انظر نيل الاوطار ج ٧ ص ٦١ .

(١٠) انظر موطأ الامام مالك وشرحه تنوير الحوائك للسيوطي ج ٢
ص ١٨٦-١٨٢ .

(١١) انظر نيل الاوطار ج ٧ ص ٢٠ .

(١٢) انظر بصير الوصول الى جامع الاصول من حديث ارسول نابيع
عبدالرحمن بن علي المعروف بآمن الذبيح الشيباني ج ٢ ص ٩٦
المطبعة السلفية .

في عهد فوحد الله تعالى يعون (وليس عليكم جناح فيما حرم به رسول ما تعملت قلوبكم) (١٣) .

٤ - استدلال من حرم ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم من حرم
وإسباب حرام في المحلى (حديثا أحمد بن عمرو بن أسد بن الحسبين بن
عبد الله الجرجاني قال حدثنا عبد العزيز بن أحمد بن عبد الحميد بن سيرين
قال أخبرنا فاطمة بنت يحيى بن زبيل خزيمة بن زبيل بن زبيل بن زبيل
حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا يسر بن يسر عن الأبرار عن أبي
بكر بن رباح عن عبيد بن عمير عن أبي عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم (إن الله يجاورني عن صبي أحط ونسيت وما سكره
غيبه) (١٤) .

٥ - كما استدلال من حرم صلاة عراة في رداء أو ألباس
سليم بالباطل لا أن يكون عراة عن برص مسلم (١٥) .

٦ - وقال الرسول صلى الله عليه وسلم (لا بأس بكم من حرم ما حرم
وعراةكم وبسائر ما عليكم حرم قال من حرم (فصح كمن ما حرم
بخطأ كمن معفو عنه لا جناح على إفساد فيه وبما لا بأس به
عنه من هذا لا يوجب على أحد حكم في جناية خط لا يوجب ذلك
بعض صحيح أو إجماع متين ولا فهو معفو عنه وضح ذلك به لا
يوجب على أحد عرته في عهد ولا في خط لا يوجب ذلك بعض صحيح
إجماع متين ولا فالأموال محرمة والعراة ساقطة لما ذكره (١٦) .

٧ - يرد ابن حزم على من قال أنه لا بأس في حرم ما حرم في حرم ووجه
ردده كما جاء في المحلى (أن قال فأن قد أوجب الله تعالى في فعل أفسس
في لحظها تجب فيه الدية عما درها في خط كدك تحب بها . قسما
ود الله تعالى السوفيق هذا عباس وعباس كنه باطل وسو كذا عباس
حفا . على أصوب أصحاب لعن لانه يقال بهم (يتم أصحاب تغليل
في مسنده يقول من قال بكم على أصولكم ب لعن لا شيء عظم من فعلها
بعد شرك عند الله تعالى فذلك عظم أمرها وحسن في لحظ فيها كفارة
وب كذا لا ينبغي بمثل نفس خطأ بلا خلاف وأما ما ذكره أسفلس فليس

(١٣) انظر المحلى ج ١٠ ص ١٨٩ .

(١٤) المصدر السابق ج ١٠ ص ٤٩٠ .

(١٥) المصدر السابق ج ١٠ ص ٤٩٠ .

(١٦) انظر المحلى ج ١٠ ص ٤٩٠ .

عظم النفس عند الله تعالى ولا هو منها فلا يحب في شيء من ذلك ما يحب في النفس ذ ليس فيما دون النفس بعله التي في النفس (١٨) ثم يحتاج من حرم عقيب لا عقيب عصبو عيبس جعلهم ارشاً مقدر لبعض الاعضاء وحكومه وحر عظيم نفس لحر حر وذاك الاولى بهم على رى اس حرم ان يعضوا بكل حذابه رب مقدر ولحق مع عقيب لاهم وصعوا سب معينة لقياس في مقادير ذية الاعضاء فكل عصبو لا يطير له في سدر تجب فيه دية الكاملة وفي ارواحين تنصف الدية وفي الاربعة ربيع أما احكومه فلا يحب في احرادات كما سفضل ذلك .

٨ - ورد اس حرم على عقيب بوجه ن انصاحبه لم يعضوا على ذية لاعضاء كما حذوها العقباء وقد ادعى اس حرم ورود بعض الآثار تنص على رشح معين - دون توضحه ولم يجد عقيب به وهذا بطل جماع صحاحه من وجهه ودرم عقيب بوجوب الاحد بارش ما دون ووصحه (١٩) وليس الحق مع من حرم كما يرى لان بعض العقباء أحد ، لير ورد عن لصاحبه في حمل ارش مقدر لما دون الوصحه كما سذكر - في الفصل الرابع ان شاء الله تعالى ولو عرسا ان العقباء لم يأخذوا بارش ما دون الوصحه فان اجماع لصاحبه يسمى في مقدر ارش ما دون ووصحه ولا يسمى حياتهم بوجوب الدية الكاملة بلانف سلا والذكر واصلب وكنت ما حلت لاسان من عصبون أو ربع على العصبين لدى سببته في مقادير ذية لاعضاء من خلال عرسا الادله .

٣ - الرأي الرابع :-

يظهر لنا ان الحق مع جمهور مدعي الفقهية في اوجرها من أمهات كتب الحديث للأسباب الآتية :-

١ - أوجب الله تعالى الدية لثوبه بحدايه الخط على نفس المورث وكيف لا يوجبها الله تعالى بحدايه على عصبائه اذا سملت عيباء او عطمت دية أو أصبح ابكماً ألم سحوك في عدل يتكفف الناس اذا كان شيساً سبب الدية انما له من بر الحياه التي وقعت عليه اذا كن عيباً أما د كان عيباً فهو محبر بين نعضو عن الدية أو قولها وكذا في اعمد يغير

(١٨) انظر المحلى ج ١٠ ص ٤٩٠ .

(١٩) انظر المحلى ج ١ ص ٤٩١ والوصحه وهي الشجعة التي يظهر العلم توصحه وحب فيها نصف عشر الدية .

بين القصاص أو الدية انعاده من أثر الحياية التي حلت به .

ب - ان صحيفه عمرو بن حرم سبق وان نقلنا آراء المحدين فيها في الباب الاول وكان محتمل ذلك ان الصحيفه معرويه مشهوره عن ائمه وصحاب السير شهره بقتي عن الامتداد .

ج - وعقب ان صحيفه عمرو بن حرم صحيفه الاساذ فان هذا لا أثر على اجماع المذاهب السبع لورود الاحاديث المتشابهه لها لسي تعددا .
كر اكنثير منها آتيا ولو كانت صحيفه الاساذ لما كانت لا بار لوارده عن التابعين والصحابة موافقة لمعانيها .

د - يصرف ابن حرم نفسه بوجود احاديث صحيفه الاساذ عن الرسول صلى الله عليه وسلم في دية الاصابع وكيف يوجب الرسول صلى الله عليه وسلم دية الاصابع مقطعة في كل اصبع عشرة من الاس اذ لم يصح الرسول صلى الله عليه وسلم ممساك لده الاعضاء فمسم اداة بعير الى عشر عشر لان الرجل يمتدك عشرة اصابع لا غير وكذلك الحكم فيما يملك الانسان منه أو انيس أو واحد حريا على نصيب الرسول صلى الله عليه وسلم نصير على الاصابع عشرة حاء في المحل (ومن طريق ابن داود حدثنا عباس بن عبدالمعظم المصري حدثنا عبدالمعتمد بن عبد الوارث لتوري حدثنا شعبة عن فاده عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاصابع مواء والاصان مواء البنية والفرس مواء هذه وقيتها وبياتها الا هذه وسائر ذلك اما يرجع فيه الى الاجماع والاستدلال منه (ومن النص) (٢٠) وبعد اعتراف ابن حزم الصريح بصحة هذا الحديث اوله تأويلا لا يستقيم مع معانيه اذ جملة مقتضا على الدية في حياية العمد (٢١) علما بان الاصل في العمد القصاص من وجه ومن وجه آخر ب الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحدد وجوب الدية المذكورة في الحديث في حاة العمد او الخطا ومن ترجح كون الحديث ميب وجوب الدية في الخطا لان العمد اذا سقط فيه القصاص بعد القو تحول الى الصلح لمقدار الواجب منه حاصص الى الاغاي من المعاني والمنجى عليه وقد روى صحاك ما يؤيد هذا الحكم بعد نصية حديث في عصر معاوية ولم يعرض لصحة على ذلك حاء في اديات (حدثنا حامد بن يحيى حدثنا سليمان

(٢٠) انظر المحل ج ١٠ ص ٤٩٨ .

(٢١) انظر المحل ج ١٠ ص ٥٢٨-٥٢٩ .

من عمران من طيماں لحيي سمعه من عدي بن ثابت ۰۰ ان رجلا اہم
 رجل على عهد معاوية قال فاعطى دية فلم يقبل واعطى دينين فلم يقبل
 حتى اعطى ثلاث ديات فلم يقبل فقال رجل من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تصدق بدم
 مما دونه كان له كفارة من يوم رُبِّد الى يوم تصدق به قال فتصدق به
 لرجل على صاحبه (۲۲) ۰

الفصل الثاني

شروط دية الاعضاء

يسمى شرط في دية الاعضاء ما يسهل في الدية انكافيه بالحايه على نفس مع شروط اخرى معها :-

١ - وجوب الاستمرار منه من الرمي بعد انجايه لاحكام تحول من النفس الى الجناية على النفس بسبب سرابه بخروج وقد صدر القصاص حول في لجانه على لاسباب لاحتمال نكاح لشي بعد سقوطه ولاسيب اسباب الصغير (١) .

٢ - ان يسهل دفعه بغير بعض من العفو اذا ذهبت مفعلة ونصب صورته وحب فيه الارش كماله كاليه اذا سلب والعين اذا ذهب منها البصر (٢) . وسهول ديات يده حياه فمن ضرب رجلا على راسه فذهب عقله وسيمه وبصره بسنه ودوقه وحقت فيه خمس ديات لذهاب السمع قال النكاساني (والاصل فيه ما روى عن سيدنا عمر - رضي الله عنه - انه قضى في رجل واحد تاريخ ذيب ضرب على راسه فذهب عقله وكلامه وبصره وذكره لانه فوت السمع المقصودة عن هذه الاعضاء على سبيل الكمال) (٣) ولا يحدد الديات اذا مات المحي عنه من قطع يد رجل ورجله وسبيل عنه حصا - مات وحب فيه دية نفس وحصة للورثة اما لو بقي حيا فليسحق الدية كلها لان هذا من حقوقه بسبب بحايه عليه (٤) . وجبانه على نفسه من حقوق الورثة .

ونص ابن العربي من انكافيه على وجوب دية بذهاب مفعلة العفو ونفا صورته (٥) ونص الرافعي على وجوب تعدد الديات مع الحصة

(١) انظر المسعودي ج ٢٦ ص ٩٧ و نهر ساج المذهب ج ٢ ص ٣٣١ وانظر الصحاح ص ٣٣٩ .

(٢) انظر البحر الرائق ص ٣٧٩ - ٣٨٠ والهداية ص ١٨١ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٣١ .

(٣) مدني الصبايح ج ٧ ص ٣١١ ودرر الاحكام ج ٢ ص ١٠٤ و ليربلي ج ٦ ص ١٣٢ .

(٤) انظر لام ج ٦ ص ٦٣ .

(٥) احكام القرآن ج ٢ ص ٦٢٧ .

بهذا الحكم (٦) بعدد اعدام المذبح والاعضاء ، وقد نص الجنبالة على وجوب ابدية بشرط ذهاب جمعة العصور وان بقيت صورته كما لو سلب شعاع بصرية حتى لا ينطفي على لاسان (٧) قال المقدسي (٨) وان حتى على يديه فاسبها وحسب دنتها (انه قوت شعاعها) (٩) وسعدت بدياب عند الجنبالة بعدد اعدام المذبح كما قال لخصيه واشاعيه (٩) ويحارب اشيعه الامامة بقها . بعدام جمعة العصور ونفا صورته لانهم يوجبون بسا بدية اذ من العصور وقد سلب بطوسي على عد الحكم باصاغ اعرفه (١٠) وقد صاحب حوار ككلام ، كل عصور ديه معده بقي سببه لسان كاليندين واورحس والاصابع وفي قطعه بعد شلله ثلث ديه بلا خلاف احدثه في شيء من ذلك كما قدم الكلام فيه بل عن الخلاف وانعمه الاحصاع عليه في الاول بل عن صاهر لاصاغ (١١) ونص الرديية على شرط ذهاب جمعة العصور لاستحقاقه ابدية الكاملة (١٢) واد اعدام ابر خصانه ولم يذهب جمعة العصور بعدد وحب النقص من لعها الحكومة عوضا عن الالم لدى اصاب المحس عليه منهم انا يوسف وتعب اجرة لطيب عند محمد وهذا خلاف لاني حسبه انه لا يوجب المال برون اثر بحدية (١٣) وقد ذكر الامام الشافعي ان الالم دا قطع بالكدية تم حادثة المحس عليه فليس وحسب فيه ابدية الكامة بحدوث عملية لقطع الموجه بدية واما لو قطع بعضه عدلى تم حاطله المحس عليه وحسب فيه الحكومة (١٤) ، ووجه قول اني حسبه (ان الارش بما يجب بالشيخ الذي ينبغي لمستحوج بالار وقد رال ذلك وسقط الارش والقول بلزوم حكومه الالم عند شدد لال وحرد لالم لا ضمان له في اشرع كمن صرت رجلا صريبا وحيها وكذا ايجاب اخره لطيب لان المنافع على اصل اصحابنا

-
- (٦) شرح الررقاني على موطا الامام مالك ج ٤ ص ١٨٥ .
 (٧) انظر منتهى الارادات ص ٤٣٧ .
 (٨) الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٨٤ .
 (٩) الاحكام السلطانية ص ٢٦٢ .
 (١٠) الخلاف ج ٣ ص ١٣٤ .
 (١١) انظر حوار الكلام ج ٦ طبعه عمر مرقه والمحصص النافع ص ٣٢٩ .
 (١٢) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٢٦ .
 (١٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٦ وما بعدها وبين الحصائق ج ٦ ص ١٣٨ .
 (١٤) الام ج ٦ ص ١١٨ .

وصي الله عنهم لا تقوم ما لا بالعقد أو شبهة لعقد ولم يوجد في حق
 الحاني العقد ولا شبهته فلا يجب عليه أحرة الطيب (١٥) ووجه قول
 محمد (أن أحرة الطيب إنما لزمه بسبب هذه الشبهة فكأنه اتفق عليه
 هذا المذهب من المال) (١٦) أما وجه أبو يوسف فهو (أن شجرة عهد
 تحققت ولا سبيل إلى إهدارها وقد تعدد إيجاب أرش الشجرة فيجب أرش
 الألم) (١٧) وما فاته محمد وأبو يوسف هو لإرجاع عبدنا فيجب أرش
 الألم وأحرة الطيب على الحاني إذا ان النماء لا تذهب هدرًا في الإسلام .
 وقد تسبب الحاني بالصرر لوجوب إزالته عنه . وعند الشيرازي من
 فقهاء الشافعية نحب الحكومه وإن بقي أثر الحناية من حيث تغير اللون
 لمحرق وسقط الأرض إذا حرق رجل رجل آخر فلم يبق أثر في المحرق
 أو في تغير اللون (١٨) لروال أثر الحناية . وإذا تكررت الحناية على
 العصور أحد الدية في الحناية الثانية بقدر جمعة العصور الناقصة (١٩) وحده
 في شرح بعل (إذا أصيبت ليصان وأحنت دنتها ثم أصيبت فلهما
 الثلثان وكل شيء في أعضاء أحنت دنته ثم أصيبت بعد ذلك فله ثلث دية
 عصور سالم) (٢٠) وما ذكرناه في شروط الدية الواحدة على النفس طبق
 على دية الأعضاء فاستغنيا عن إعادته .

(١٥) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٦-٣١٧ .

(١٦) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٦ .

(١٧) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٦ .

(١٨) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٠٩ .

(١٩) حاشية السومري ج ٤ ص ٢٧٦ .

(٢٠) شرح البيل ج ٨ ص ٢٥ .

الفصل الثالث

اسباب وجوب دية الاعضاء

تجب دية لاعضاء في الحياة اذا كانت خطأ وتجب في حماية العمد
اذا سقطت اعضاء نساء بعض الشروط التي اشترطها الفقهاء ولا كان
الاعضاء بحيث يسقطها بصورة موجبة اتماما للعاقبة بعد ما
يسبق بحثنا اذ تجب دية لاعضاء في حماية العمد لاسباب -

اولا - اذا احتلف القاطع والمقطوع بسبب الذكورة والانسونة او
الحرية والعبودية او لاسلام والكفر . فاذا كان القاطع ذكرا وامقطوعه
نثى سقطت اعضاء ووجبت الدية ودا كان القاطع مسلما وامقطوع كافرا
سقطت اعضاء ووجبت الدية وكذلك اذا كان القاطع حرا والمقطوع عبدا
لان الاعلى لا يقطع بالادنى (١) وكذلك تجب الدية اذا كان القاطع مسلما
وامقطوع مسلمانا لا يقطع بالادنى ولا يقطع بالاس وقد ذكرنا هذا بصورة
مفصلة في كتاب لثاني (٢) وما يشترط في العمد يشترط في الحياة على
ما دونها من اعضاء (٣) ولا فرق بين اعضاء الصغير والكبير بمعنى
ان الكبير اذا قطع يد الصغير مثلا وجب الاعضاء ولا تجب الدية في هذه
الحالة لتساويهما في العضمة والحرية والذكورة (٤) .

ثانيا - تجب الدية في الحياة على ما دون العمد بسبب العفو وقد
فصلنا هذا في اسباب الثاني . ويحوز العفو عن القطع وما يحدث منه في
حماية العمد (٥) . اما في حماية الخطأ فيحوز العفو عن العمد وان وسع
العفو عن الحياة وما يحدث عنها بعد العفو من ثمة ماله اذا مات لعلق
حق الورثة به بخلاف العمد لان موجبه الاعضاء . قال ابن الطوري
الحلي (ناد كانت خطأ - عا في حال بجرح ويحيى ويذهب بعد الحياة
وانه على قول بعض المشايخ يضر من جميع ماله وذكر في المتن في هذه

(١) انظر تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٥٧ .

(٢) انظر مدار السبيل ج ٣ ص ٣٢٨ واحكام القرآن ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) انظر دليل الطالب ص ٢٥٧ وكبر العرفان ج ٤ ص ٦٢ وشرح
الحرشي ص ١٤

(٤) انظر منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٣٤ .

(٥) الهداية ص ١٧٩ .

الصورة انه يعبر من ثلث اقال وان عفا عن المخطئ ان اختصر بر صحيح
 العفو بلا خوف من جميع مال وعلى فاس رواية المتعفى من ثلث مال (٦)
 هذا اذا كان المحض عليه صحيحا اما اذا كان في مرض الموت فقد مال من
 الطوري الجعي (ون عفا في حال حكم المرض مال صار صاحب عراش
 يعبر من الثلث في الخط لا موحه مال فقد تعلق به حق الورثة فيعبر
 من نسب كسائر أمواله بخلاف ما : كان عند حب يصح من حصص
 اقال لان موحه خصاص ولم تعلق بحق الورثة لانه ليس مال (٧)
 وذكر شيرازي من الشافعية دوس ، عوف نفس على فاس العفو عن
 الاعضاء على عفو عن نفس والحكم فيه حكم الوصية كما فصلنا ذلك
 في كتاب اشامي وقول يعنى على حوار العفو لا اوصية نسب بعد
 سمات لا في الحياة وهذا هو راجح (٨) وعند المالكية يصح العفو عن
 القصاص الى الدية في الحياة عن ما دون النفس وتحت اقسامة اذا مات
 لمقطوع بعد حد ارض لعفو ومسامحة هي يمين لا اقسامة على ان المقطوع
 مات بسبب الحياة لا بسبب آخر ويستحقون دية النفس : خصاص
 بعد ذلك (٩) ويستبعد حتى احبار محض عليه بين الخصاص والدية في
 حياة العمد دا نسب يد من قطع دية بعد الحياة عليها عوف احسن
 وهذا نظر ما يروى من كتبها ناهى سدونة مثلا (١٠) وهذا الحكم
 خلاف ما يراه اشافعية لان دية احسن لا سقط اديه وان كان سقط
 لخصاص لان موجب عمن عدمهم لخصاص او الدية (١١) .

ثالثا - يجب اديه : كان المحض صحيح اديه مثلا والمحض عليه
 سبلا او لا يعبر . ودية اديه مثلا لسبب مندره وكذلك لعن الدية
 بلا عفر بل يجب فيها حكومة (١٢) قال المنسب (وفي بعضه لاسل

(٦) انظر تكملة البحر الرائق ص ٣٦٠ .

(٧) انظر تكملة البحر الرائق ص ٣٦٠ .

(٨) انظر المذهب ج ٢ ص ٨٩ .

(٩) المدونة الكبرى ص ٤٩٩ .

(١٠) انظر مدافع المصالح ص ٢٩٨ وشرح الدرر ج ٤ ص ٢١٣ .

(١١) الشريعة الحاشي ج ٢ ص ٢٥٨ وانظر ما فصلناه في موجب لقتل
 العمد .

(١٢) انظر لام ج ٦ ص ١٢٢ . كفاية لاحبار ص ١٤٤ واحكام القرآن

لخصاص ج ١ ص ١٥٠ والمذهب ج ٢ ص ٨٢ والناج المذهب ج ٤

ص ٣٣٣ وشرح الدرر ج ٤ ص ٢٥٢ .

من لمد والرجل والذكر والحي وحسن لأحرس والعين القاذرة وشحبه
لادن وذكر بحصى والعينين وأسن بسوء^١ ولاصبع^٢ وتدين حكومه
وعنه يفت^٣ بنية^٤ (١٣) وأما د حنفت الحاني ونحي عنه فاعني بحري
كوب عصفو محني عنه أشلا^٥ ودعي المحني عنه سلامته فقد احتلف
شافعية في فوس^٦ د سيري^٧ ر حنفت اصحابه فيه فمهم من قال
فيه قول^٨ احدهما ان لعول قال الحاني لا^٩ يدعه كل واحد منهما
محتمل ولاصل بره^{١٠} دعه^{١١} وأما ب^{١٢} لعول قول الحني عليه لا لاصل
سلامه اعصو^{١٣} ومهم من قال اعول في الاعضاء^{١٤} القذرة قول الحاني وفي
الاعضاء^{١٥} لباطله القول قول محني عنه لانه لا يهدر عليه امامة السنة
عنى السلامة في الاعضاء^{١٦} تصححه فكان اعول قول الحاني ويسعد عليه قامه
سنة في الاعضاء^{١٧} باطله ولاصل سلامة فكان^{١٨} يسو^{١٩} قول^{٢٠} ادعي
عنه^{٢١} (١٤) وقد دعي^{٢٢} ر فداه^{٢٣} الحنسي^{٢٤} لاجماع على سقوط العصاص
ووجوب الدية من اعصو^{٢٥} صحيح وعكسه^{٢٦} (١٥) وقد دعي^{٢٧} الشيخ
الغوسي^{٢٨} لاجماع انما سقوط العصاص^{٢٩} وجوب الدية من^{٣٠} لصحيحة
ولشهادة^{٣١} (١٦) * وسقط العصاص^{٣٢} وجب^{٣٣} دية^{٣٤} بسبب بعض^{٣٥} اعضاء
بحاني عند الشافعية^{٣٦} (١٧) * وبكفة^{٣٧} ايضا^{٣٨} قد كان^{٣٩} بحاني متبرخ^{٤٠} لبعض
و مسمون^{٤١} لعين^{٤٢} ليس^{٤٣} وقطع^{٤٤} سري^{٤٥} رجل^{٤٦} أو سدل^{٤٧} عنه^{٤٨} سقط^{٤٩} اعصاص
ووجب^{٥٠} الدية لعدم^{٥١} امكان^{٥٢} الحيلة^{٥٣} * وقد ادعي^{٥٤} من^{٥٥} ابا^{٥٦} بكه
لاجماع على^{٥٧} حد^{٥٨} احكم^{٥٩} لا^{٦٠} اس^{٦١} سمره^{٦٢} ح^{٦٣} في^{٦٤} حكم^{٦٥} القرآن^{٦٦} وقال^{٦٧} ان
شربة^{٦٨} تؤخذ^{٦٩} النسي^{٧٠} باليسار^{٧١} و يسار^{٧٢} يسمى^{٧٣} بطرا^{٧٤} في^{٧٥} استوائها^{٧٦} في
صوره^{٧٧} والاسم^{٧٨} وم^{٧٩} حظ^{٨٠} في^{٨١} المسعة^{٨٢} وهما^{٨٣} فيها^{٨٤} معا^{٨٥} و^{٨٦} أشد^{٨٧} تفاوتا^{٨٨}
دما^{٨٩} من^{٩٠} لمد^{٩١} والرجل^{٩٢} لا^{٩٣} م^{٩٤} تؤخذ^{٩٥} اليد^{٩٦} بأرجس^{٩٧} فلا^{٩٨} تؤخذ^{٩٩} نسي
سري^{١٠٠} (١٨) وكذلك^{١٠١} اد^{١٠٢} كاس^{١٠٣} نسي^{١٠٤} الماطع^{١٠٥} شلاء^{١٠٦} ولقطعة^{١٠٧} صحيحة^{١٠٨}
عند^{١٠٩} لما^{١١٠} بكه^{١١١} (١٩) وأما^{١١٢} الحنابلة^{١١٣} فسعور^{١١٤} مع^{١١٥} الفقهاء^{١١٦} خلافا^{١١٧} لاس^{١١٨} شربة^{١١٩}

(١٣) الشرح الكبير ص ٥٨٦ .

(١٤) المهذب للشيروازي ص ٢١٥ .

(١٥) انظر المغني ج ٩ ص ٤٥٩ .

(١٦) الخلاف للغوسي ج ٣ ص ١٠٨ .

١٧ انظر شرح المهج ج ٥ ص ٣٥ .

(١٨) انظر الاحكام - ابن العربي - ج ٢ ص ٦٢٧ .

(١٩) المنبوة الكبرى ص ٤٩٨ .

لاهم لا يقولون بقطع انيسرى باليمين لاحتلافهما (٢٠) . ووص على وجوب
الديه ابن فداه المفسى كما لو كان الحاي صحيح العين والمجسى عليه
أعورا هذا دا احدث انعين يينا او يسارا (٢١) وكذلك الحكم عند
فهاء لشبهة الامامية . وادا قطع طرف غيره ثم احتلما فقال الحاي كان
انطرف فاسد فلا قود ولا ديه كامنة فيه وقال المجسى عليه كان صحيحا
فعيه القود والدية الكامنة من كان انطرف ظاهرا مثل يدين وارططين
وعيين ولاف مما تشبها فاعول قود الحاي مع يمينه او يعيم المجسى
عليه البينة وان كان انطرف باطلا فاعول قول المجسى عليه وقد استدل
الطوسي على هذه الاحكام بقوله - صلى الله عليه وسلم (البينة على ادعى
واليمين على المدعى عليه) (٢٢) .

وابعا - وتجب الدية اذا اعدم القصاص بسبب قوات المحل كما
لو قطعت يد الحاي بسبب سرفه او قصاص لا حاقه مساوية ولو مرض
الحاي وقطعت يده او قصها فاطع فسقطت الدية والقصاص في هذه الحالة
او قبل بحكم عليه (٢٣) . وعلة ذلك كما جاء في البدائع هي ان (حين
المجسى عليه كان معلما باليد المصيبة بيمينها واسا يسفل عنها ان لارش
عند اختياره فاذا لم يحتر حتى هلكت يمينه فمقتضا باليد (دار قبل)
اليس انه كان محير بين القصاص والارش فاذا مات احدثها تعين الآخر
فيل لا بل حقه كان في اليد على سعيين الا ان له ان يعدل عنه الى دية
عند الاحتيال فاذا هلك قبل الاختيار بقي حقه في اليد فاذا هلكت بعد بطل
محل الحق فبطل الحق أصلا ورأسا (٢٤) .

خامسا - تحب ادية في الحياية على ما دون النفس ان سقط
القصاص بعدم امكان المائلة ولذلك صور كثيره منها -

ان القصاص لا يكون الا من الفصل الامكان المائلة ولو قطع رجل
يد آخر من الفصل تم القصاص اما لو كسر الساعد فلا يمكن استيعاف
القصاص بل تحب الحكومة لما كان ما بين الكف والساعد الذي لم

(٢٠) مدار السبل ج ٢ ص ٣٢٩-٣٣٠ .

(٢١) الشرح الكبير ص ٦١٦ .

(٢٢) انظر الخلاف ج ٣ ص ١١٢ .

(٢٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢٤) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٨ .

عظم (٢٥) ومن صور سقوط القصاص لعدم امكان الممانعة عند الحمية
 الجراحات في سلاح جلد الرأس (٢٦) ومن صور هذه المسألة ايضا الشجة
 التي تصب الصدر عند بي حيفة وابي يوسف خلافا لمحمد كما روى ابن
 سماعة لامكان الممانعة (٢٧) وقال الكاساسي (ولا قصاص في الاشجار
 والاجمان لانه لا يمكن استيعاده المثل فيها واما الادن فان استوعبها ففيها
 اعصاص لقوله تعالى (والادن بالادن) الآية . ولا استيعاد المثل فيها
 ممكن) (٢٨) ومن الخروشي على وجوب الدية في كسر العظام لعدم امكان
 الممانعة ككسر عظم الصدر والصلب مثلا (٢٩) وكذلك الحكم في رص
 الاسيس لعدم امكان الممانعة ايضا (٣٠) وليس هذا رأي المالكية في كل
 العظام جاء في مدونة الكرى (قلت ارايت ان قطع يده من نصف الساعد
 عمدا اغتص منه في قول مالك قال نعم لان مالكا يرى العصاص في العظام
 الا في العمد وما وصف لك مما يخاف عليه به) (٣١) ويشترط انصاف
 امكان الممانعة كما اشترطها الحمية قال ابن صويان (الثاني امكان
 الاستيعاف فلا خوف بان يكون لقطع من مفصل أو يسهي الى حد كمارر
 الالف وهو ما لان منه دون قصته (فلا قصاص في حائفة ، ولا في قطع
 لقصة) أي قصة الالف (او قطع بعض ساعد أو) بعض (ساق أو)
 بعض (عصب أو) بعض (ورك) مصر خلافا (٣٢) وقد يجتمع انقصاص
 والدية كما لو قطع بعض اللسان فاقص منه فاصبح الحائي يستطيع
 لطق بعشرين حرفا والمحيى عنه يستطيع الطلق بعشرة أحرف مثلا
 وحسب دية ثمانية أحرف التي لم تستوف من الحائي (٣٣) ونحن نميل الى
 ما ذهب اليه الامام مالك من حيث القصاص في كسر اعظام لتعش رآه
 مع عموم الآيات القرآنية في العصاص قال تعالى (من اعتدى عليكم

(٢٥) انظر بدائع الصنائع ص ٢٩٨ .

(٢٦) حاشية ابن عابدين ص ٢٧٣ .

(٢٧) انظر الفتاوى الهندية ص ٣٠ .

(٢٨) بدائع الصنائع ص ٣٠٨ .

(٢٩) انظر شرح الخروشي ص ١٧ .

(٣٠) انظر شرح التدوير ج ٤ ص ٢٥٣ .

(٣١) المدونة الكرى - الامام مالك ج ٤ ص ٤٩٧ .

(٣٢) مسار السبيل في شرح الدليل ج ٢ ص ٣٢٨ والاحكام السلطانية

ص ٢٦٠ .

(٣٣) الشرح الكبير ص ٦٠٣ .

تأعدوا عليه يمثل ما اعتدى عليكم) وأما الثانية فهي تختص بالعصا من حيث ضعف المكينة كالتيد سمي ويسرى فمن قد عين رجل عصدا سقطت أعضاؤه دا كاست المتقوثة ليس السمي وكان لحاجي معقود العين السمي أيضا وهذا قول السافعية جاء في شرح المهج (لا يؤخذ) هو لشموله أهم في قوله لا تقطع (يسار يمين) ولا شفة سمي بعلية وعكسهما) أي يمين يسار وشفة عسا سمي ولا سلة ، فتح الهرة تضم السمين في الفصح (أحسن) (لا أصح) (٣٤) وما ذا اختلف عضو الحاشي ونحوه عليه من حب الطول والعصر أو القوة والضعف أو كبر أو صغر فلا يشترط لمعالجته كما لا يشترط المعالجة بين نفس صحيحة ونفس اعقبة (٣٥) وقال الشيخ سبب الحمل (قوله ولا يصح بدو بغير الح) محل عدم صير ذلك في تفاوت حدثي أو مآله ما يقضي نشأ عن حياءه متصور فمصحح أحد الكملة ووجب عضو فيه لما حكاه عن الإمام وإن قال برر كسي ب الإمام حكى عن الأصحاب أنه لا فرق وهو المصوب (٣٦) وما ذكره برر كشي هو براحح عندما أيضا جئته مع عموم آيات الأعضاء والى القول بسقوط نقصان سبب نقص في عضو لحاجي أو الحاشي عليه فغير إلى دين من أسسه السوية شريعة . وبعد لتسوية الإمامة يجب الأعضاء في الإخراج وإن لم يقع العقم ولا يشترط وجوب إمكان مساهمة المثل أو عدمه لعموم قوله بقاى - وإخراج نقصان - (٣٧) وقال شيخه الإمامة بعدم نقصان في عظام الرأس كما ذكر الطوسي ويظهر لنا أن الأعضاء في الإخراج يجب عند التسوية دور السفر إلى عدم إمكان مساهمة بخلاف الأعضاء بالنظام ولا سيما عظام الرأس (٣٨) ولم يشترط لتسوية الإمامة كما ذكر الطوسي مساهمة إمكانات في الأعضاء بمعنى أن لحاجي إذا كان أقطع اليمين وقطع يمين غيره فقصبت يده اليسرى جاء في الخلاف (إذا قطع يمين غيره فقطعت يمينه لا خلاف) لم يكن له يمين فقطعت يساره عندما كان لم يكن له يسار فقطعت يده اليسرى لم يكن له قطعت يده اليسرى (٣٩)

(٣٤) نظر شرح المهج ج ٥ ص ٣٥ .

(٣٥) انظر شرح المهج ج ٥ ص ٣٦ .

(٣٦) نظر حاشية المحل على شرح المهج ج ٥ ص ٣٦ .

(٣٧) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٠٧ .

(٣٨) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٠٨ .

(٣٩) انظر خلاف ج ٣ ص ١٠٨ .

وقد حور اظهريه قصاص في الحروح واكسور لان من حرم اوجب
 القصاص او عهده في كسر عصب ر ٥٠) وفي ابو حميد (ان بقصاص
 وجه في كل مكان بعد من حرج و نسر لا يحاب القرآن ذلك في كل بعد
 وفي كل حرمه وفي كل عهده وفي كل سنه وورود اسس حاسة من
 الرسول صلى الله عليه وسلم (٤١) .

(٤٠) انظر المحلى ج ١٠ ص ٥٤٨ .

(٤١) انظر المحلى ج ١٠ ص ٤٨٩ .

المعمل الرابع

مقادير دية الاعضاء

ووضح الفقهاء قواعد محله لمقادير دية الاعضاء بعد انفقوا على ان ما يملك الانسان منه يحسوا واحداً أو مفعلة واحدة لا يطير لها في البدن بحسب اد اعدام ما يجب بحماية على النفس اي بحسب فيه دية الكاملة (١) وقد اخصى بعض الفقهاء الاعضاء التي يجب في اعدامها الدية الكاملة ، بعد اوصولها بسبع مئة من عشرة اعضاء (٢) وقال ابن عابدين (دية النفس بحسب في عشرة اشياء وهي العقل وشعر الرأس والاذن واللسان وبنيته ويصيب اذا كسرت أو انقطع مروه واد سلس بول والدرن ادا طعنه فلا يموتك الصدم والذكر) (٣) وكذلك فعل معه يريعي (٤) . ما الكسائي من مسمى الحمية بعد اوجب كمال الدية في ستة اعضاء لا يطير بها في بدن وهي (لاف ٠٠ والتسي لسان ٠ والذنب يذكر ٠ والربع الصليب ٠ والحامس مسدث البول ٠ والسادس مسدث العاطف من المرأة اذا فصاعها اسنان) (٥) وقد نص الشريسي من فقهاء الشافعية على وجوب الدية الكاملة بلاعب وليذكر واللسان والجلد (٦) ولم يذكر بقي لذي الدمغمي الجند فيما لا يطير له في البدن (٧) وقال الشيخ حنبل بن اسحق اسكي (واديه في المعن ، أو السمع ، أو البصر ، أو البطن ، أو الصوت ، أو السدوق ، أو قوة الحماح ، أو سله ، أو تحديه ، أو بريصه ، أو سويده ، أو قيامه أو جلوسه) (٨) أما الحرمي من الحاملة فقال (ومن اُتلف ما في الانسان

- (١) استوط لمسرحسي ج ٢٦ ص ٦٨ .
- (٢) عيون المسائل ج ٢ ص ٢٧٦ .
- (٣) رد المحتارة ابن عابدين ج ٥ ص ٢٧١ .
- (٤) تبيين الجهادي ج ٦ ص ١٢٩ .
- (٥) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١١ .
- (٦) مقي المحاح ج ٤ ص ٦١ .
- (٧) كفاية الاخبار ج ٢ ص ١٤٩ .
- (٨) مختصر خليل ص ٣١٦ .

منه شيء واحد ، فعليه الدية ، وما فيه شينان ، ففي كل واحد منهما
 نصف الدية (٩) ونص المقدسي على وجوب الدية الكاملة لكل عضو لا
 يعبر به في البدن (١٠) كما ان الشيعة الامامية قد قرروا هذه الاحكام
 من غير خلاف (١١) ونص لابن طه على كمال الدية في عقل
 واللسان والاذن والحنجرة والشمع وعجبة الدب أي المصعوص والدكر
 والبرج (١٢) وما يملك الانسان من عصبون متشابهين أو متعددين
 متشابهتين فيجب في كل واحد منهما نصف الدية الكاملة (١٣) كالعينين
 ولاديين واثنين ولرحلين والاسنيتين ولشعرين عند المرأة قال السمرقندي
 : وعشرة اخرى يجب لكل اثنين منها الدية العينان والاذنان والشفتان
 والحنجرتان ويدهان ولرجلان والاسنيتان والليسان والحنجران والسبع (١٤)
 ونص فيها الشافعية على هذا الحكم ايضا (١٥) . ونص المالكية على هذه
 الاحكام كما ذكر الخطاط والواق (١٦) . ولا خلاف لمجمله في هذا قد
 يعيه مصطفى السيوطي الرحباني ومن اتفد ما فيه أي الانسان منه
 شينان فعليهما الدية وفي احدهما نصفها (١٧) وقول فقهاء الشيعة الامامية
 لا يختلف مع ما ذهب اليه فقهاء المذهب الاربع المقدمة في هذه
 مسألة (١٨) وقال الصفاي من فقهاء الريدية (ونحب الدية ايضا كاملة
 في كل ورح من البدن اذا بطل نفسهما) (١٩) ولم يخالف فقهاء
 لاناسة لعقها في هذه لاحكام (٢٠) .

وتربيع الدية فيما سلك الانسان من اربعة اعضاء كاشعار العينين
 والكاساني (ان الاعضاء التي منها اربعة في البدن فوعان احدهما

-
- (٩) مختصر الحرقى ص ١٨٢ .
 (١٠) الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٦٣-٥٦٤ .
 (١١) شرائع الاسلام ق ٤ ص ٣٦١ .
 (١٢) انظر شرح النيل ج ٨ ص ١٧-٢٠ .
 (١٣) بدائع الصنائع ص ٢١٤ وعمود المسائل ص ٢٧٦ .
 (١٤) انظر عيون المسائل ج ٢ ص ٢٧٦ .
 (١٥) انظر الام ج ٦ ص ٧٢-٧٥ وانظر فتح القريب المحجب ج ٣ ص ٧٣ .
 (١٦) مواهب الحبل ج ٦ ص ٢٥٧ ولتاج والاكلیل ج ٦ ص ٢٥٧ .
 (١٧) مطالب اولي النهى ج ٦ ص ١١٣ .
 (١٨) الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤١-٤٤١ .
 (١٩) التاج المذهب ج ٤ ص ٣٣٦ .
 (٢٠) شرح النيل ج ٨ ص ١٧-٢٠ .

شعار العيسين وهي مناسب لأهذب إذا لم نسب لأن شعوبهم شعوب
 مفعلة أصغر وبحال أيضا على الكمال وأن شعر منها ربع لديه وثاني
 لأهذب وهي شعر الأسفار إذا لم نسب كما قلنا (٢١) ونص الشافعية
 بن وجوب لديه في شعار العيسين إذا بهم يحدون بدية انكادته إذا
 نظمت لأهذب مفردة لأن الأهذب شعور وسعور لا تحب فيها لا
 حكومه عندهم بخلاف الجعفة (٢٢) - وقد حاشى فيها انكية لأنهم
 يحدون حكومه في لأهذب والأشعار بأن الموق (وخاصب وهذب بن
 عرفة بن بن الخاصب وعز ذلك مما كان فيه حبال فحكومه كاشعور
 عيسين وأجاحيس وندعه والراس إذا لم نسب هو موهبا مع غيرها ٠٠٠
 بن سوية يس في اشعار العيس وعقوبها لا لأجهاذ (٢٣) وقال الجعفة
 بن جعفة من غير فرق بين احقان نصير وسيم (٢٤) وقال حمدي
 من فيها اشبعه (وفي لأجهاذ بده وفي كل حص أربع وفيل في لأعلى
 بده وفي لأصل نسب وفل في لأعلى نسب وفي لأصل انصف وبنو
 م بكر عنها عدت فندت وفي حذر الاعلى الدية وكذا احقان الاعيش
 ما لأحقان المسسفة فاحكومه لأها لا تكن العيس ولا يعطيه ولو فصح
 لعين مع لأحقان فدهان ولو قطع بعض احص فعليه بحساب دية (٢٥)
 بتردية فرايهم موافق ما قد به الجعفة وأجانبه من حيث كمال
 لديه في الاشعار والأهذب (٢) وهذا هو القول الأرجح بعد الأربعة (٢٦)
 وما في بدن منه عشرة أعضاء يجب في كل عضو منه عشر الدية كالأصابع
 منه وقسم منه لأصبع بن ثلاثة قسم في كل قسم أي اسلامية ثلث عشر
 لديه إلا الأبهام وقسم دية إلى قسمين في كل سلامية نصف عشر دية
 قال لكاساني من الجعفة (وفي صانع بدن ورجلين في كل واحد
 منها عشر الدية وهي في ذلك سو لا فصل ببعض على بعض والأصل فيه
 ما روى صلى الله عليه وسلم أنه قال في كل أصبع عشر من لأن من غير

(٢) انظر بدائع الصنائع ص ٣١١ وانظر ابن عاصم ص ٢٧ .

(٢١) انظر نهاية المحتاج ص ٣٠٩-٣٠٩ وانظر الام ج ٦ ص ١٢٣ .

(٢٢) انظر شرح الكرم ص ٥٦٥ وانظر منار السبيل ص ٣٤٦ .

(٢٣) انظر مصباح الكرمه شرح قواعد العلامة محله (١٠) ص ٣٨٥ .

٣٨٧ .

(٢٦) انظر البحر الرجاد ج ٥ ص ٢٧٧ وانظر الساج مسهب ج ٤

ص ٣٢٨ .

(٢٧) انظر شرح سبل ج ٨ ص ٢٢ .

فصل من صبيح وصبيح وروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال هذه وهذه سواء أشار إلى الحصر والالهام وسواء قطع اصابع اليد وحدها أو قطع الكف ومعها الاصابع (٢٨) ونص الشافعية على ما نص عليه فقهاء الحنفية قال الامام الشافعي (كتاب الناس على ما قصي به عمر حتى واحد كتاب عند آل عمرو بن حرم كنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن حرم فيه وفي كل اصبع مما هبالت عشر من الابل فصار الناس ابيه وتركوا ما قصي به عمر مما وصفت ومروا بين الحصر التي قصي فيها عمر بست والالهام الى قصي فيها خمس عشرة وكذلك يجب عليهم ولو عساه عمر كما علموه لعنه وترك ما حكم به) (٢٩) وقد نص المالكية على مساواة دية الاصابع (٣٠) وهذا قول الحنابلة اجماعا (٣١) أما الشيعة فقد حالف بطرسي الفقهاء بجعله في الالهام ثلث الدية جاء في الخلاف (في خمس الاصابع من يد واحدة خمسون من الابل بلا خلاف) وروى اصحابنا في الالهام منها ثلث ديتها . وفي الاربع الاصابع منها ثلثا ديتها بالسوية) (٣٢) وذكر الكليني ما يدل على موافقة احوال شيوخ الشيعة مع فقهاء المذهب لاربعه (٣٣) أما الردية فقالوا بمساواة دية الاصابع على ما فصلناه آتيا (٣٤) وقد استدل الاناطية بحديث ابن عباس الذي ينص على مساواة دية الاصابع (٣٥) أما ابن حزم فقد اول الحديث ناويلا لا يسجيم مع المصنف اذ جعله مخصوصا في حياة العيد . لانه يقول بهدر حياة الخطا على ما دون النفس (٣٦) . ونص الحديث عام كما ذكره

-
- (٢٨) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٤ .
 (٢٩) انظر كتاب اختلاف الحديث ص ١٨ المنشور في الام ج ٦ طبعه ١٣٢٥ هـ . الاميرية وانظر معى المحتاج ج ١ ص ٦٦ وانظر انبجيري على شرح الحطيب ج ٤ ص ١٢٤ .
 (٣٠) انظر المسوية الكبرى ج ٤ ص ٤٨٨ وانظر شرح الزرقاني على موطن الامام مالك ج ٤ ص ١٨٧ .
 (٣١) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٦٥ وانظر منتهى الارادات ج ٢ ص ٤٣٦ .
 (٣٢) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٢٩ .
 (٣٣) انظر الفروع من الكافي ص ٣٢٨ .
 (٣٤) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٨٤ .
 (٣٥) انظر شرح التنيل ج ٨ ص ٢٩ .
 (٣٦) انظر المحلى ج ١٠ ص ٥٢٨ .

سرمدي بقوله (وديه صانع ليدين والرجلين سواء عشرة من الإيسل لكل اصيح) (٣٧) • وادا كاتب الجناية على الانسان وحب في كل مس جس من الأبل وهذا الحكم صحيح عليه عند فقهاء الحنفية (٣٨) وقال لسرحسي (اذا قلع جميع اسمائه فعليه ستة عشر انما لان الاسماء اثبات وثلاثون مسافا الواجب في كل مس نصف عشر لدية خمسمائة بلغت بجملته ستة عشر ألفا) (٣٩) وقد اتفق الشافعية مع الحنفية في ايجاب نصف عشر ادية في كل مس من غير فرق بين تطواجر والاصراس وغيرها (٤٠) وقال المالكية بهذا الحكم كما ذكر الرقاسي (٤١) وقالوا بوجوب لدية وان لم تعلق الاسماء كما في الاسوداد او الاضطراب بزوال احتمال واسعه (٤٢) وقال الحنابلة بوجوب نصف عشر ادية لكل مس دون فرق بين الصرس وغيره خوفا مع المذاهب الثلاثة (٤٣) والاسماء لموجبة للدية عند المذاهب الاربعة نسين وثلاثين اما الشيعة فهي عندهم ثمان وعشرون باسقاط اصراس العلم ويجب نصف عشر ادية في الاسماء الامامية وربع عشر ادية في مواخير العلم (٤٤) وقد اتفق اريدية مسح المذاهب الاربعة في مقادير دية الاسماء (٤٥) • وهذا رأي الإباضية كما ذكر شارح النيل (٤٦) اما الظاهرية فلا دية للاسماء عندهم لافتعارها الى لادلة انسانية (٤٧) والحنفية على ان حرم بحديث ابن عباس رضي الله عنه كما رواه الصحاح بقوله (عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول

(٣٧) انظر الترمذي ج ١ ص ٦٤٨ وابن ماجة ج ٢ ص ٨٨٦-٨٨٥ •

(٣٨) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٤ وانظر ابن عابدين ص ٣٧١

وانظر درر الحكم في شرح عرد لاحكام ص ١٠٤ وانظر فتح القدير

ص ٢١٦ وانظر الهداية ص ١٨١ •

(٣٩) انظر المبسوط ص ٧١ •

(٤٠) انظر لام ج ٦ ص ١٢٥ وانظر مسند الامام الشافعي ج ٦ ص ٢٥٨

بهاش ١ •

(٤١) انظر الرقاسي على موطا الامام مالك ج ٤ ص ١٨٩-١٩٠ •

(٤٢) انظر شرح الحرشي ج ٨ ص ٤٢ وشرح الدردير ج ٤ ص ٢٧٩ •

(٤٣) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٦٦ وصهي الارادات ص ٤٢٧ •

(٤٤) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٢٧ •

(٤٥) انظر التاج المذهب ص ٣٢٩ •

(٤٦) انظر شرح النيل ج ٨ ص ٢٧ •

(٤٧) انظر المحلل ج ١٠ ص ٥٠٣ •

الله صلى الله عليه وسلم ... الاصابيح والاسفان سواء (٤٨) وقال بديع
الاسنان كثيرون من الصحابة والتابعين منهم عمر بن الخطاب وابن عباس
ومعاوية وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء وطلاروس وقادة وابرهسرى
ومالك والنووي وشافعي واسحاق وابي حنيفة ومحمد بن الحسن (٤٩)
وكما يوجب للمعاه ابدية لاصفاء الاسنان بعد قطعها أو اعدام بعضها
فقد وضحوا البدية في الشحاح والجراحات والشحاح هي الحايه الواقعة
على لرأس أو الوجه وتسع حد عشر نوعا هي الحارصة والدائمة والدائمة
ولاصفة واسلحة والسحاق والموصحة والهاشيه والمقلية والآمه
وسدائمة وقد أخرج محمد لحارصة والدائمة ولم يذكر الدائمة لان
الاسباب لا يبقى حيا في العاده بعد اصابه بها (٥٠) وهذه لشحاح كل
وحدة ابلغ أنرا من لاخرى فالجاره هي التي تشق الجلد والدائمة تخرج
النم بها كالدماغ والدائمة يسيل بها لنم قليلا والباصة ينصبع بها
اللحم والمتلاحمه يقطع اكثر اللحم واسيحاق تصل الى الحلة العاصله
بين السجم ولعظم والموصحه هي التي يوسع لعظم اما الهاشيه هي التي
تكسر العظم . أما المنفة فتخرج العظم من موضع بعد كسره واما الامة
هي الشحة التي تثقب العظم وتصل الى أم الدماغ وهي الجدة الرقيقه
العاصلة بين العظم والدماغ واما الدائمة هي التي تصل الى الدماغ بعد
شق هذه الحلة (٥١) ومن الشاحية على هذه المعاني بأخراج الدائمة
بعد البعض منهم (٥٢) وقال المالكي بهذا مع خلاف في المديم والساحير (٥٣)
ومن لحايته على هذه المعاني (٥٤) وذكر الشيعة هذه المعاني مع خلاف
لفظي (٥٥) وقال الزيدى والاباهيم بهذا (٥٦) ونجبت حكومة عدل في

(٤٨) انظر الديات ص ٣٦ وانظر المسمى ص ٦٩٤ .

(٤٩) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٦٦ .

(٥٠) انظر المسوط ج ٢٦ ص ٧٤-٧٣ وانظر بن عابدين ص ٣٧٢
وانظر البحر الرائق ص ٣٨٠ .

(٥١) انظر المسوط ج ٢٦ ص ٧٤-٧٣ وانظر تحفة المعاه لعلاء الدين
السمرقندى ج ٣ ص ١٦٥ الطبعة الاولى .

(٥٢) انظر المهذب ج ٢ ص ١٩٨ وانظر الاحكام السلطانية ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(٥٣) انظر شرح النوادر ص ٢٥٠ .

(٥٤) انظر منتهى الارادات ص ٤٤٣-٤٤٦ .

(٥٥) انظر الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ص ٤٤١-٤٤٢ وشرح
التبصرة ص ٢٣٦ .

(٥٦) انظر التاج المنصب ج ٤ ص ٣٣٠-٣٣٤ وانظر حوهر المطالبات
ص ٦٤٢ .

الشحة ما لم تكن موصفة عند النجاسة (٥٧) ونص الشافعي على عدم
 لحكم (٥٨) وهذا رأي المالكية (٥٩) والحنابلة كما ذكر المقدسي ويروى عن
 أحمد بن حنبل أن في الدامه شعرا وفي الناصعة بعيرين وفي المتلاحمة سلاة
 والسحق اربعة (٦٠) وقد انفق الشيعة مع هذه الرواية (٦١) والاصل
 عند الريدة الحكومة في هذه الشحاج (٦٢) ما لا باطية عقد فانوا بها روى
 عن أحمد بن حنبل (٦٣) وهذا الرأي أقرب إلى لصواب من حيث التيسير
 على المعصاة في التقدير وأما موصفه فيها خمس من الأبل عند كافة المعاهد
 وفي النباشمة عشرة من الأبل وفي المعنة خمسة عشر وفي الأمة أو الدمنة
 بنت الدية الكاملة (٦٤) * ودا وقعت اشحة على غير الرأس والوجه سميت
 حرجا وقد قدر المعناه في الحرج الواحد إلى الجوف الدية الكاملة ويسمى
 هذا الحرج بالغاثة وهذا مجمع عليه من قبل فقهاء الحنفية (٦٥) * وقد
 دعى الإمام الشافعي لإحراج على هذا الحكم (٦٦) ونص المالكية على هذا
 لحكم وقد يجب على الحامي أكثر من حائفة أي بعدد الطعنات لوصلته إلى
 خوف مع عدم اتصال الحرجات (٦٧) ونص الحنابلة على ما نص عليه فقهاء
 المذهب الثلاثة ون كانت لجانعة بفرأبرة مثلا (٦٨) وهذا قول شيعه

(٥٧) انظر انسابى، مجده ج ٦ ص ٦٩ والحكومة هي تحويس القاضي
 بتقدير الارس عن طريق استشارة أهل لحره كالامليه مثلا أو تقدير
 المحس عليه عند صحيحا ثم تقديره وهو مصاب بالحساية والاول
 أرجح *

- (٥٨) انظر الام ج ٦ ص ٧٨ *
- (٥٩) انظر قوايس الاحكام الشرعية ص ٢٧٩ *
- (٦٠) انظر الشرح الكبير ص ٦١٩ *
- (٦١) انظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤١ *
- (٦٢) انظر الناج المذهب ج ٤ ص ٣٣٤-٣٣٥ *
- (٦٣) انظر جوهر النظام ج ٣ ص ٦٤٢ *
- (٦٤) انظر المراجع السابقة في هذه وفي السابقة
- (٦٥) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٩ *
- (٦٦) انظر الام ج ٦ ص ٧٨ *
- (٦٧) مختصر خليل ص ٣١٦ *
- (٦٨) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٦٢٨ *

الامامية وان بعد الحرج الى لاهب فهو حائفة ما لم يلجم (٦٩) فعليه العشر ولم يحالف الريدية الفقهاء المذكورين بل قالوا بهذا الحكم وان كانت الحائفة من طريق ثمرة البحر ووصولها الى الحوف (٧٠) وهذا قول لاناظيه في العمدة ولاحظ لعدم امكان القصاص (٧١) وفي كسر العظام بعد نثرها نحب الحكومة كما نص الفقهاء الحنفية (٧٢) والشافعية لاهتمام انكسر الى لدليل القلي (٧٣) وهذا قول الامام مالك ما لم يرد نص في التقدير فلا مجال للاجتهاد (٧٤) واما الحائفة بعد اعتماد المقدسي على رواية عمر رضي الله عنه بوحدة حملا في الضلع والرفوف (٧٥) ونحب حمس اوش العصور في كسره عند الشيعة والاصل عندهم الحكومة ايضا (٧٦) ويحب ثلث اوش العصور عند الريدية بعد كسره ويعلق بعدد الصب لمصل به (٧٧) واد كان العصور مصاب بلا مضعة وحب فيه الحكومة سواء كانت الاحسانة حرجا او قطعيا كاحيين العمياء واليد اشلاء (٧٨) ودا لطم رجل غيره وحبت الحكومة ان يحدث البطله ابرا والا فلا ارض في هذه المسألة لان الآلام والصوائف لا يمكن تقديرها فكان الحكم فيها حكم التسم والسب (٧٩) ولا يسقط التميز في العمدة كما نص الشافعية (٨٠) ونص المالكية على تأديب الحساني في العظمة لعمدية اذ لم تحدث اثرا (٨١) وقال الحائفة بسقوط الارش في البطله ايضا (٨٢) وادا سلخ الرجل عن نفسه بسبب الصرب وحب ثلث

-
- (٦٩) انظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤٢
 (٧٠) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٣٠
 (٧١) انظر شرح المسئل ج ٨ ص ٨٧
 (٧٢) انظر المبسوط ص ٨٠
 (٧٣) انظر الام ج ٦ ص ٨٠
 (٧٤) انظر موطا الامام مالك ج ٢ ص ١٨٢
 (٧٥) الشرح الكبير ج ٩ ص ٦٣٦
 (٧٦) انظر جواهر الكلام
 (٧٧) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٧٣
 (٧٨) انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠١
 (٧٩) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٨١ وانظر البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٨ وانظر تبیین الحقائق ج ٦ ص ١٢٨
 (٨٠) انظر معني المحتاج ج ٤ ص ٧٩
 (٨١) انظر شرح المردير ج ٤ ص ٢٥٢
 (٨٢) انظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٦٤٢

الدية على الجاني وإن كان المروى عن أحمد بن حنبل خلاف ذلك (٨٣) ويميل
 العاملون من فقهاء الشيعة إلى وجوب الحكومة في اللطمة (٨٤) وقال بعض
 الشيعة بوجوب الحكومة فيما لو سلخ المجنى عليه بسبب الضرب وقال
 البعض بوجوب ثلث الدية وهذا تراجح عندهم (٨٥) وقال الزبيدي بسقوط
 الأرض في اللطمة اليسيرة والا فحب الحكومة تليطه إلى حسامة
 الحادث (٨٦) وقال الأناطية بوجوب الحكومة أيضاً حسب أثر اللطمة على
 المجنى عليه (٨٧) وبعد هذا العرض يسقى عينا أن يشير إلى دية الحواس
 والمنازع فقد اتفق الفقهاء على وجوب الدية في كل حاسة لا يطير لها في لندن
 كالبحر والسمع والشم والدوق واللمس عند البعض وإذا ذهبت حاسه
 سمع من أدنى واحد وجب فيها نصف الدية (٨٨) وقال الشافعية بوجوب
 دية في السمع سواء كانت الجنازة عمداً أو خطأ (٨٩) ولم تحالف المالكية
 ولجانة والشيعة والريضة والأناطية في حكم دية السمع والضرب (٩٠)
 وقال الحنفية بكمال الدية في حاسة الشم لأنها مفعلة لا بعيد لها في لندن
 وكذا الدوق (٩١) وقد نص الإمام الشافعي في هذا الحكم (٩٢) وهذا قول
 المالكية أجمعين (٩٣) ومرد الدية إذا رجعت حاسة اشم عند الحنابلة (٩٤)

- (٨٣) انظر الشرح الكبير ج ٦ ص ٥٩٨ .
 (٨٤) انظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤٢ .
 (٨٥) انظر الروضة البهية ص ٤٣٨ وانظر الخلاف ج ٣ ص ١٥٠ .
 (٨٦) انظر التاج المذهب ج ٤ ص ٣٣٣ .
 (٨٧) انظر شرح السبل ج ٨ ص ٤٣ .
 (٨٨) انظر الاختيار لتعليل المختار ج ٥ ص ٤٠ وانظر عون المسائل
 المجلد ٢ ص ٢٧٦ .

- (٨٩) انظر الام ج ٦ ص ٦٨ .
 (٩٠) انظر قوانين الأحكام ص ٣٨ وانظر نعروى ص ١٩٢ وانظر
 مدونة الكسرى ج ٤ ص ٤٨٨ وانظر الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٩٢
 وانظر الروضة البهية ج ٢ ص ٤٣٩ وانظر التاج المذهب ج ٤
 ص ٣٢٥ وانظر شرح التل ج ٨ ص ٣١ .
 (٩١) انظر الاحتيار ج ٥ ص ٣٧ وانظر المسح، القدير ص ٢١٣ .
 (٩٢) انظر الام ج ٦ ص ١١٩ .
 (٩٣) انظر شرح التردير ج ٤ ص ٢٧٥ .
 (٩٤) منتهى الإرادات قسم ٢ ص ٤٤١ .

ولاند من امعان المجي عليه مع اليقين عند الشيعة لهذه المسألة (٩٥) ولا خلاف للرؤية والاباطية في وجوب الدية الكاملة لكل حادثة من حواس الانسان (٩٦) .

حكم دية الاعضاء التي لم يطرقها العتقاء

لما كان العياس قد اعتمد عليه العتقاء في ايجاب الدية لكل عضو لا يصير له في البدن اذا لم يرد الص فيه فقد عرّضنا على بحث الاعضاء الاخرى سي لم تطرق من قبل العتقاء بصورة مفصلة والذي اخاله ان العتقاء لم يصرفوها لاحتمال حدوث الوفاة بعد اعدامها ، اما اذا انعدم بعضها كالاعضاء الباطنة فلا يعرف لناكد من استمرارية صلاحها أو عدم ذلك بعد الحماية عليها في رعايتهم ولما كان الطب الحديث قادرا على معرفة صلاحية مفصلة لمعضو أو اعدامها فقد رأينا من المستحسن بحثها بمصدين على الاصل لاساسي وهو كل عضو لا ينظر له في البدن تحب فيه الدية ومن تلك الاعضاء :-

اولا - الكبد :-

وهو اكبر عدة موجودة في الجسم وهي موجودة في اساحة يسمى من اسفل ولها وظائف عديدة أهمها :-

- ١ - تمثيل الشويبات *
- ٢ - تمثيل الروتس *
- ٣ - تمثيل الشحوم *
- ٤ - تمثيل وحرر الامتصاصات
- ٥ - تكون المادة الصفراء (٩٧) *

وهناك وظائف كثيرة اخرى لا مجال لمفصيلها في بحثنا * ان الكبد عضو لا ينظر له في البدن ولكن لا تحب فيه الدية الكاملة لحدوث الوفاة بعد اعدامه وتحب فيه نصف دية لانه يكون من حصين العvis الايس والعvis

(٩٥) الخلاف ج ٣ ص ١٢٥ *

(٩٦) البحر الرخارج ح ٥ ص ٢٩١ وانظر شرح النيل ج ٨ ص ٣١ *

(٩٧) انظر كتاب Prime and practia of veclicie مؤلف Davidson

ح ١ ص ١٠٠٧ سنة الطبع ١٩٦٦ ساعد في الترجمة الدكتور محمد قاسم وجه *

لاسر ولا تحدث الوفاة بعد قطع احد العصبين (٩٨) ونحن اوجبنا تصف
الدية جريا مع العقهاء في تقسيم الدية على مساحة العضو المقتطوع اذا سم
تبطل كل منفعة .

ثانيا - المزاراة :-

ويعرفها الاطباء هي التحويف لذي تجمع به مادة الصفراء ووظيفتها
هي تركيب مادة الصفراء التي يعرفها الكند ولا يطير لها في البدن لهذا
تمكمل فيها الدية مع ملاحظة فلة اعدامها في العناية لاتصالها بالكند وقد
تلبث فتورم حتى يبطل معمرها بسبب الصرة (٩٩) ويبقى المحصي عليه
حيا بعد اعدام المزاراة فيه لهذا فتجب بها الدية .

ثالثا - الطحال :-

هو احد الغدد الموجودة في البطن لم يعرف عنها بالوسط ولكن يستعد
انها مكان لتكسيد خلايا الدم الحمراء ثم ارحاع الحديد المتكون نتيجة
التكسيد الى الدم ثانيا ويعتقد انها احد غدد الدفاعية الكبيرة في الجسم
ومن امكن للانسان ان يعيش بدونها (١٠٠) . وبناء على عدم وجود بطير
لهذه الغدة في البدن فابا بوجوب في ابطال صفتها لدية لكاملة قياسا على
ما سبق .

رابعا - المعدة :-

وهي اول عضو من الحمار الهضمي يقع ضمن الجوف البطني وهي
عبارة عن كيس يشبه الكمثرى علوى على نصفه وتقع في القسم العلوى من
البطن . ويمكن الحياة بعد قطع جزء منها وكذلك اذا قطعت كلها مع مراعاة
وع خاص من الاكل (١٠١) . وبناء على هذا فان الدية تجب كاملة بعد

(٩٨) انظر كتاب Short practica of surgery

ص ٨٢٤-٨٥٠ مساعد في الترجمة الدكتور محمد قاسم وحيد .

(٩٩) Prietyile practice of medicine

اسم المؤلف Davidson سنة الطبع ١٩٦٦ ص ١٠٥٢ ج ١ مساعد

في الترجمة الدكتور محمد قاسم الوحيد .

(١٠٠) Prietyile practice of medicine

ص ٢١٩ و ٦٤٢ و ٦٣٣ و ٥٩٣ ج ١ سنة الطبع ١٩٦٦

(١٠١) انظر كتاب

Short practica of surgery Boiloy & Love's — London H KLE

wistco.

لتنسب بقطعها أو انطال منصفها وتجب الحكومة إذا قطع جزء منها مع عدم
إلحاق منصفها بالكلية .

خامساً - الامعاء الدقيقة :-

وهي عبارة عن الأنبوب في الجدار الهضمي يبدأ من نهاية المعده وينتهي
بالامعاء الدقيقة مصلح طوله (٥) أمتار ووظيفتها امتصاص البروتينات
والسكريات والدهون (٦) . وبناء على هذا فإن امدية تقسم على عدد
الامعاء التي تطل منصفها في كل من حصى امدية واصافه الى رثن الحافه
لان الامعاء الدقيقة لا تناس الا بعد جرح البطن وارثن الجامعة عند الفقهاء
ثبت امدية على ما فصلناه في الجراحات واما اذا كان جرح الامعاء يسمى
وثر على السبعة فتقدر امدية في هذه الحالة بالنظر الى مقدار امدام المنفعة
وإذا حدث الموت نتيجة صانه الامعاء فلا ينظر الى حساب المقطوع ولا ينظر الى
مقدار المنفعة بل يحدده لان الواجب في هذه الحالة دية نفس كاملة لان سرية
الجرح مضمونة عند الفقهاء فيحصل الجاني الجرح وما يتولد عنه .

سادساً - الامعاء الغليظة :-

وهي عضو لا نظير له في الثدي ينسج طوله حوالي المترين ووظيفتها
امتصاص الماء وبعض الاملاح التي لم يمتصها الامعاء الدقيقة (٦) وتقسيم
الدية فيها كما تقسم في الامعاء الدقيقة التي تقسم بقدر الداهب منها وان
مات الجاني عليه فتجب فيه دية نفس كاملة .

٧ - الرتسان :-

وهما عضوان لا نظير لهما في الثدي ووظيفتهما القيام بعملية التخمير
بعد عبور الاسنان بعد استئصال احدي الرتسان ولا يمكن العيش بعد
استئصالها وبناء على امكان تمزقها بشدة خارجة كما يصطلح علماء الطب
وان امدية تحب مصنعة لكل منهما حمسون بغير قياسا على العيس واليدين
وان كان المتوقع استئصال واحدة فلا يجب فيها الا نصف الدية لان الحياة
تتضمن باستئصال الرتتين (١٠٤) .

(١٠٤) انظر كتاب Cannichan.n's — practical ovetay

ص ٢٣٤ سنة الطبع ١٩٦٥ .

(١٠٣) انظر كتاب cu inchanis mancel اسم المؤلف

Crety—Da of prachied ص ٢٣٢ سنة الطبع ١٩٦٥

Short prattice of surgery Roux & Love's.

ص ٦٤٤ - ٦٤٥

٨ - الكليان :-

وهما كما جاء في كتب الطب عضوان موجودان في خارج الجوف سطحي ومن الساحية الظهرية ووظيفتهما الرئيسية هو تحريك الجسم من لحيات المتكونه نتيجة السمين العدائي ويمكن ان تصاب بإكّة حادة او حارحة بسبب برد وتؤدي الى انطال وظيفة الكنية (١٥) وبناء على امكان الحياة بعد ستنصال احدي الكنيس دائما تقول يوحوب نصف الدية اذا عذمت مفعلة الكنية بطرا يده مفعها في البد وهذا قياس على ما في البدن منه اثنان كاليدين والعيتين *

٩ - العالبيان :-

وهما عضوان سقلاب لنول من الكنية الى المناه (١٦) وبناء على مكن الحياة بعد ستنصال احدهما دائما يوجب الدية مصفة قياساً على يدين والعميس ولا يشبه العالاب والكلية لاصابع واليسدين من حيث لتابع لاحتلاف وظيفتهما * وقد اتفق اعفها على وحبوب ذيبس في قطع لاف * ذهبت حاسه اشم اما لراطة المسية بين اللاف وتشم * وكذا تقول بعلم قتابع الكلتيين مع العالمين *

(١٠٥) انظر Principle & Practica of reedrie Davidson

الجزء الاول ص ٧٥٧ - ٧٦٠ *

(١٠٦) انظر Prictiple apreele frdtc Davidson ص ٧٩٥ *

الفصل الخامس

حكم الجناية على ما دون النفس في القانون

ان القانون لا يرض على وجوب الحصاص في الحياة العمدية على ما دون النفس بل يرض على وجوب الحصاص حتى عشرة سنة في الحياة العمدية .
 د كانت قد اطلقت مفعلة لعصو أو تسبب في قطعه أو بتر جزء منه أما اذا كانت الجناية خطأ فكون العقوبة الحصاص لمدة لا تزيد على السنين
 سنوات (١) ويطلق القانون اصطلاح العاهة المستديمة على هذه الحالات ،
 واذا كانت الجناية العمدية اعداء ليس بمؤثر على مفعلة العصو كالصرب و
 و بجرم مثلاً فان القانون يرض على عقوبة الحصاص لمدة سنة وعرامة لا تزيد
 على مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين واذا كان الاعتداء قد احدث كسر
 عظم أو انحسر الحصى عليه عن القيام بأعماله مدة لا تقل عن العشرين يوماً
 فيعاقب بالحصاص مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبأرامة لا تزيد على
 مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين ، ويعاقب كل من استعمل في
 الاعداء سلاح ناري أو آلة معدة لغرض الإساءة أو مادة محرقة أو آكلة
 أو صارة (٢) وتحدد العقوبات المخصوص عليها في الاحوال المتقدم بحثها
 في قانون العقوبات العراقي الجديد في الحالات الآتية -

- ١ - وقوع الفعل مع سبق الاصرار *
- ٢ - وقوع الفعل من عصبة مكونة من ثلاثة اشخاص فاكتر اتفقوا
 على الاعتداء *
- ٣ - اذا كان المحنى عليه من اصول الجاني *
- ٤ - اذا ارتكب الاعداء ضد موظف أو مكلف بخدمة عامة انتفاء
 تأديته وظيفته أو خدعته أو بسببه ذلك *

(١) انظر المادة (٤١٢) من قانون العقوبات العراقي الجديد وقارنها بنص
 لمادة (٢٢١) من قانون العقوبات العدادي الملغى
 (٢) انظر المادة ٤١٣ عيوبات عراقي حديثه و (م ٢٢٢) من قانون
 العقوبات البغدادي الملغى والمادة (٢٢٢) *
 (٣) انظر المادة ٤١٤ من القانون العراقي الجديد والمادة ٢٢٦ قانون
 عقوبات ملغى *

(٤) المادة ٤١٥ عقوبات جديد و ٢٢٧ عيوبات ملغى *

٥ - إذا ارتكب المعتد * مهيذا لارتكاب حايه أو حجة معاقب عليه بالحسن مدة لا تقل عن سنة أو تسهلا لارتكابها أو تعيذا لها أو تمكينها لارتكابها أو شريكه على الفرار أو التخلص من العقاب ، ويعاقب الجنائي بالحسن ايسيط مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبالعزلة التي لا تزيد على ثلاثين يوما أو باحداهما اذا لم ترك الحاية اثرا في جسم المحبس عيه (٢) * وكل من حدث اذى أو عرصا في جسم المحبس عليه ولم يكس متعمدا فيعاقب بالحسن لمدة سنة اشهر أو بعزلة لا تزيد على مائة دينار أو باحداهما ، وبصاعب المعونة الى الحسن مدة لا تزيد على السنين اذا أحدثت حايه لهطلا عاهه مستديية أو كان المحظي* في حالة سكر أو تحت تأثير اى مخدر كان (٣) * وفي القانون الفرنسي (٤) اذا ترتب على الضرب أو الحرج أو أي اعتد* آخر قطع أو انفصال عضو أو فقد سمعة أو كف النصر أو فقد حدى لعين أو به عاهه مسديية اخرى يعاقب الجنائي بالاعتقال الجنائي المؤقت من خمس الى عشر سنين (٥) و (٦) اذا برئت على الاعتداء عاهه مستديية وبوامر سبق الاصرر أو استرحص فالمعونة تكون الاعتقال الجنائي المؤقت من عشر الى عشرين سنة (٧) أما القانون المصري فقد عدلج هذه الاحكام في المواد من ٢٤٠ الى ٢٤٦ من قانون العقوبات الذى نص على معاقبة الجنائي بالحسن من ثلاث سنين الى خمس سنين اذا تسبب الجنائي بعاهه مسديية للمحبس عليه أو قطع يده أو فعا عيه هذا اذا كانت لصاية قد حدثت بدون برصد أو سبق اصرر أما اذا توفر أحد هذين الشرطين فتكون المعونة الحسن من ثلاث سنين الى عشر سنين وتفلظ من جهة كون الحسن بالاشغال الشاقة (٨) * وقد جعلت احدى المحاكم المصرية بعد حرج من عظم قوة الجمجمة مما يسدرج تحت اصطلاح العاهة المستديية (٩) * ويظهر لنا ان هذا الاصطلاح (العاهة المستديية) يقابله في اللغة لاسلامي (اعدام سمعة العضو) قال الدكتور حسن صادق

- (٥) م ٤١٦ عقوبات جديد و٢٢٨ عقوبات مصري *
 (٦) م ٣٠٩ ف ٣ عقوبات فرنسي نقلا عن كتاب النظرية العامة للجريمة العقاب للدكتور حبيب السعدي ص ٢ *
 (٧) م ٣١٠ ف ٢ عقوبات فرنسي نقلا عن المصدر السابق ص ٦٠٢ *
 (٨) انظر م (٢٤٠) من قانون لعوبات المصري *
 (٩) انظر قرار الحكم في ١٠٧-١٩٥٢ احكام س٣ ق ١٤٤ نقلا عن كتاب قانون العقوبات للدكتور حسن صادق المرصاوى طبعة أول ص ١٩٠ - ١٩١ *

، ان القانون لم يحدد نسبة مثوبة لبعضى الذي يتطلب تكوين العادة بل يكفي لتحقيق وجودها ان ثبت سماعه المصور الذي تخلطت به فقدت بصفة مستندية ولو فقدنا حركتها مهما يكون مقدار هذا المعدل لحكمة الموضوع الحرم بصحة ما عجز الطبيب من الوصول اليه بشأن حالة ابصار العين قبل لاصابة (١٠) وكان القضاة يقدرون دية نقص السمع عن طريق امتحان المحنى عليه لمعرفة بعض الذى اصاب إحدى العينين أو إحدى الاذنين وان اصاب كليهما فان القضاة يسرشدون بمصاحبه الى تراه أو يلحظون الى الحكومة (١١) وليست حسامة العادة من اركان الجريمه اما دكها لاساس الدليل على حدوث الشبه للعاده عمدا (١٢) ويسحب القانون المصري باستحقاق لمد لا تزيد على خمس + جرمة لا تزيد على خمسين حينها مصرى اذ سبب الحاشي حرجا فاعجزه عن القيام بعمله مدة تزيد على عشرين يوما ، هذا اذا ابقى سبب الاصرار وانترصد اما اذا كان الفعل مع سبق لاصرار او الترصد فتكون العقوبة الخمس (١٣) ، واما كانت المرحوح اقل حسامة مما هو منصوص عليه اعلاه فيعاقب بالفعل بالخمس مدة لا تزيد على سنة أو عرامة لا تتجاوز عشرة حبسات هذا في حالة عدم توفر سبق الاصرار او الترصد والا فتكون العقوبة الخمس مدة لا تزيد على سنتين أو عرامة لا تتجاوز عشرين حينها مصرى (١٤) وتجب هذه العقوبة دون اشتراط حدوث الخرج أو العجز أو المرض بل يكفي ان يكون الفعل صريحا ولو كان باليد مرة واحدة (١٥) واما كان الشبه غير مرمض في مراوغة مهة الطب وقطع سرسبين للمحنى عليه فمسب له بذلك وربما بالغت فانها تعسر جريمه احداث خرج عمدا لا اصابه خطأ (١٦) والعقد الحاشي في جرائم الصرب يحقق متى ارتكب الحاشي الفعل عن رادة وتحكم وترتب على هذا الفعل اساس بسلامة جسم المحنى عليه أو بصحته ولا يلزم التحدث عنه بصراحة

-
- (١٠) انظر قانون العقوبات المذكور حسن صادق ص ١٩١
 (١١) انظر نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٩ .
 (١٢) انظر قانون العقوبات للدكتور حسن صادق .
 (١٣) انظر المادة ٢٤١ عقوبات مصرى .
 (١٤) انظر المادة ٢٤٢ عقوبات مصرى .
 (١٥) انظر اقرار الصادر في ١٢-١١-١٩٥١ احكام من ٣ ق ٦٥ نقلا عن الدكتور المرصفاوى ص ١٩٢ .
 (١٦) انظر اقرار الصادر في ١٨-٢-١٩٥٢ احكام من ٣ ق ٢٦ نقلا عن المصدر السابق ص ١٩٢ .

من يكفي ان يكون معهودا من عبارات الحكم وظروف الواقعة (١٧) * ولا يؤثر في قيام المسؤولية ان يكون اتهم قد اقدم على اتيان فعله مدفوعا بالضرورة في شعاع المصنعي عليه (١٨) ولا عبرة بالبواعث على الحرية وليسو كاتب شريعة (١٩) ولا يؤثر في قيام الحرية رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو خراج (٢٠) ولا يعتبر المصطب عدوا في الضرب الا انه يتنافى مع سبق الاصرار (٢١) ولا يعتبر الخط في التخصيص عاملا محققا فمن اراد ضرب شخصين فوقع لصرة على غيره فانه يستحق العقوبة المصنوعة عليها كما ويظهر ان وجود سبق الاصرار أو غيبة (٢٢) ويعاقب بالحبس كل واحد أو جماعة توافعوا على الايداء بالسلاح أو المعصاة (٢٣) وقد عرف الدكتور حسن صادق دوافع المعصاة بقوله (هو توارد حواظهم على ارتكاب فعل معين يسويه كل واحد منهم في نفسه مستملا على الآخرين دون ان يكون بينهم اتفاق سابق) (٢٤) ولا يشترط للعقاب ان يكون لدى المتهمين سبق صرار على ضرب أو بينهم اتفاق عليه (٢٥) * وليس من الضروري ان

(١٧) انظر اعرار الصادر في ١٢-١٠-١٩٥٢ احكام من ٥ في ٥ نقلا عن المصدر السابق من ١٩٢ *

(١٨) انظر القرار الصادر في ١٥-١٠-١٩٥٧ احكام من ٨ و ٢١١ نقلا عن المصدر السابق من ١٩٢ *

(١٩) انظر اعرار الصادر في ٢٧-٥-١٩٢٥ ج ٣ ق ٣٨٢ عن المصدر السابق من ١٩٣ *

(٢٠) انظر القرار الصادر في ١٢-٦-١٩٣٩ ج ٢ و ٤٠٧ عن المصدر السابق من ١٩٣ *

(٢١) انظر القرار الصادر في ٢٥-١-١٩٤٣ ج ٣ ق ٢٤٢ عن المصدر السابق من ١٩٣ *

(٢٢) انظر القرار الصادر في ٢٦-٤-١٩٥٧ احكام من ٨ ق ٨١ عن المصدر السابق من ١٩٣ *

(٢٣) انظر م ٢٤٣ عقوبات مصري *

(٢٤) انظر قانون العقوبات معنق عنه بالاحكام والمذكرات الايضاحية من ١٩٣ *

(٢٥) انظر قرار حكم في ١٧-٦-١٩٤٠ ج ٥ ق ١٢٦ نقلا عن ٥ حسن صادق من ١٩٤ *

يبين الحكم من عتلى من المتهمين المتجهرين بالدات على المجنى عليه (٢٦) ويقصد بالحس لدى بحثنا عنه سابقا السحق منه خمسة عشر يوما أو غرامة قدرها عشر حبسات (٢٧) أن ما قدمناه في حالة الإيداء العمدى ، أما إذا تسبب الجاني بجرح أو بآذى وكان نتيجة الأعمال والخطأ مضاعف بالحس مدة لا تزيد على سنة وعمره لا تزيد على خمسين حبسا أو بأحداهما . ويعاقب بالحس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين و غرامة لا تقل عن عشر حبسات ولا تزيد على مئتي حفيه كل من تسبب بأحداث عامة مستدامة لا يمكن برؤها وحة حالات أخرى ، وإذا أصاب الخطأ أكثر من عشرة اشخاص فتكون مدة الحس سنة أشهر وإذا توفرت ظروف مشددة فتكون عقوبة الحس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ست سنوات (٢٨) . وتسقط العقوبة عن الماعل إذا كان فعله دفاعا عن نفسه (٢٩) أو ماله أو نفس غيره (٣٠) . أما السعودية فإنها تحكم بالعصا في جرائم العمد سواء كانت على النفس أو ما دون النفس وتسنشد ناعمة الإسلامى كما نص عليه المذهب الحنفى (٣١) ، وتطبق السعودية نظام الدية والأرض في جنات لخطأ على ما دون النفس (٣٢) . ويظهر لنا أن القانون يسقط العقوبة في بعض الحالات ومنها اللعب المباح فقد قررت محكمة تفسير العراق إسقاط العقوبة عن رجل كان يلعب مع زميل له بلعبة المبارزة بالسيف واما أحدهما عين الآخر بعد أن حكمت عليه المحكمة الكبرى على الجاني بالحس الشديد مدة سنة أشهر وبدية قدرها ٤٦/٢٥٠ دساراً ديه عن المجنى عليه وهذا هو نص القرار (قررت

(٢٦) انظر قرار حكم في ٢٢-١١-١٩٥٤ أحكام من ٦ ق ٦٨ نقلا عن د. حسن صادق ص ١٩٤ .

(٢٧) م (٢٤٣) مكرر عقوبات مصرى .

(٢٨) المادة ٢٤٤ عقوبات مصرى وانظر القرار الصادر في ١٠-٣-١٩٥٨ أحكام من ٩ ق ٧٩ نقل عن د. حسن صادق ص ١٩٤ .

(٢٩) دفاع عن النفس أو الدفاع الشرعى - هو دفع القوة بالقوة وهو طبعى بالنسبة للمعتدى عليه لاسيما إذا اعتدى عليه في نفسه انظر كتاب في المسؤولية الجنائية للدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٠٣ وانظر مجلة القضاء العدد الاول سنة ١٩٦١ ص ٢٣ .

(٣٠) م ٢٤٥ عقوبات مصرى .

(٣١) انظر أحكام الدمس - الدكتور عبدالكريم زيدان ص ٣٠٣ .

(٣٢) انظر أحكام الدميمين - الدكتور عبدالكريم زيدان ص ٣٠٤ .

محكمة لكبرى تجريم اثمهم وفق المادة ٢٢٨ ق-ع-ب^١ بصره المجنى عليه
نصا عندما كانا يعيان لعه (السيف والرس) اثناء لجعله التي اقيمت
في قرية قرهنته بمناسبة جمعه جان اصاب تلك بصره عين المشتكى
بعضها وحكمت عليه بالحسن الشديد لمدة سنة اسهر والراحة ب ٤٦/٢٥٠
دسرا ديه عين المشتكى ولدى صدق والمداولة ظهر ان الصرية انتهي
اصابت عين الشدعي اسحقصي وقعدتها كاد اصاب بلسه الشعارف بين اساس
وغير لموعة فابونا ون اثمهم سم يعصد في صرته عين المجنى عليه ايده
بن ب اصره اصاب عيه نصاء وقدرنا وديت لعدم اعتناء المجنى عليه في
بلقي لعصا بمهارة حسب ما تطلبه الدعوى ولما كان اللعب بالاساس متعارفا
في جميع هذه اسلاد فيعد نصا مسروعا وحيث لا يوجد دليل على سوء قصد
لثهم في الصر وادي بدخل في من هذه الالعب ولا بد ان يعتم نتائجها
المحتمة ويجب عليه ان يحملها مقرر بالاكثرية الاصابع عن صدق قرار
محكم وطلان سراح اثمهم حالا ان لم يكن موقوف من سبب آخر وحيث
انه لا يوجد جريمة في هذه لقصة فيسبب توسع هذه المحكمة ان تحكم
بإدانة من المجنى عليه مختار بمراجعة المحاكم المختصة بخصوص دية
عنه (٣٣) ودررت القوي بين ابدية وجوب التعويض في الحماية على ما دون
نفس بشرط احدث لصرر بالمجنى عليه الا ان بصوص القوايين سم تصرح
بمقدار ما يجب من تعويض على ما سنفصله في الكلام عن التعويض وكيفية
تقديره (٣٤)^٢

بعد هذا العرض يظهر لنا ان القوايين الوصعية لا تأخذ
بعقوبة لعصاص في حياته بعد على ما دون الحسن بل نصت على عقوبات
اشبه بعقوبات التعزيرية (٣٥) المقررة في الفقه الاسلامي وكان الاولى هذه
لقوايين الاحد بظرفية لعصاص تلك اسطورية اصالة التي شرعها البار
عر وحل وجعلها سر طمئنان الحياة الاساسية قال تعالى (ولكم في لعصاص
حياة يا اولي الاباب لعلكم تتقون) (٣٦) وان كان بعض المفسرين يحتج

(٣٣) انظر النصاء الجنائي المرافعي - سليمان بيات ج ٣ ص ٣٦٨ .

(٣٤) انظر المادة ٢٠٢ مدني عراقي و م ١٦٣ مدني مصري و م ١٦٤ مدني
سوري .

(٣٥) التعزير هو العقوبة التي توقع في معصية لا حد فيها ولا كفاية ،
انظر كتاب الفكر القانوني الاسلامي دين اصول الشريعة وتراث

الفقه - لفتحي عثمان ص ٢٠٥ .

(٣٦) سورة النقرة - ١٧٩ .

نفسه هذه العقوبة فان هذه الحجة وجية كما ذكر استنادا الدكتور عبد الكريم زيدان لأن الموازين تأخذ بعقوبة الاعدام وقد كل أمي من فقد الجرة فلنأد بوصف اعدام الحرء بالقسوة ولا بوصف اعدام كسل بها (٣٧) علما بان نظرية العصا من سب صلاحها تاريخيا بخلاف صلاح النظريات الحديثة والدليل على ذلك عدم ردع الحياة او زجرهم وانتشار حوادث الاعتداء على ما دون النفس بصورة كبيرة جدا في كافة المجتمعات في العصر الحديث اما في حياتنا انحطت فقد تبين ان القانون يحكم بالتعويضات بدل الدية مع العقوبات الأخرى على ما فصلناه ولدى أراء ان القانون ينبغي أن يأخذ بنظام الدية وفقا بالمحى عليه لاسيما وان التعويض يصمد على حسامة الضرر والدية مبلغ ربيع قد لا تحكم المحاكم بقدره في التعويض كديه اييد مثلا خمسون نفيرا مادام علما بان من المعير المتوسط خمسون ديناراً فيكون دية ليد (٢٥٠) ديناراً وأي محكمة تحكم بقيمة خمس من الابل أي بـ ٢٥٠ ديناراً في شحة بيسيرة تسمى الموصعة كما فصلنا في موضعه من هذه الرسالة ولا توجد فواحد عمينه عند رجال القانون لي تقدير التعويضات في الحياة على الاعضاء بخلاف الفقهاء .

(٣٧) انظر احكام الدمى من ٣٠٤ .

الفصل السادس

مقدار دية الجناية على ما دون نفس المرأة

١ - عند الحنفية :-

نص فقهاء الحنفية على تصفيف دية جراح المرأة واطرافها وقد اعتمدوا على رواية الامام علي رضي الله عنه جاء في المبسوط (قال ويلما عن علي انه قال في دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها وبه يأخذ) (١) ونص الكاساني وملا حسرو وبرهان الدين ابو الحسن المرعاشي على هذا الحكم (٢) .

٢ - عند الشافعية :-

نص الامام الشافعي على تصفيف جراحات المرأة مهما كان الارش قليلا او كثيرا متعنا مع ما ذهب اليه الحنفية جاء في الام (وجراح المرأة في دينها كجراح الرجل في دية لا تحلف . فهي موصفتها نصف ما في موصحة الرجل وفي جميع جراحها بهذا الحساب) (٣) وقد استدلل الامام الشافعي برواية عن عمر رضي الله عنه واهرى عن عثمان رضي الله عنه الا ان كلا الروايتين نصت على تصفيف دية النفس دون الجراحات وقد ذكرنا نص الروايتين في الحناية على نفس المرأة (٤) . وقد روى الشيرازي روايتين عن الامام الشافعي . رواية اسماها بالقديم يتعن فيها الشافعي مع سعيد بن المسيب وربرد بن ثابت من حيث مساواة دية جراح المرأة بدية جراحات الرجل اذا لم ينع ارش الحناية الثلث وذكر رواية اسماها بالجديد يتعن فيها الامام الشافعي مع الاحناف في تصفيف جراحات المرأة واعصائها وقد استدلل الشيرازي بهذه الرواية عن نافع ثم رجح الرواية الثانية . جاء في المهذب (قال في القديم تساوى المرأة والرجل الى ثلث الدية عادة اوداوت على ذلك كانت المرأة على النصف من الرجل لما روى نافع

(١) المبسوط للرخسي ج ٢٦ ص ٧٩ .

(٢) انظر اليدائع ج ٧ ص ٢٥٤ وانظر الهداية ص ١٧٨ وانظر غسور

الاحكام ج ٢ ص ١٨٣ وانظر تبين الضائق ص ١٢٨ .

(٣) الام للشافعي ص ١٠٦ .

(٤) الام للشافعي ص ١٠٦ .

عن ابن عمر انه قال (تستوى دية الرجل والمرأة الى ثلث الدية ويحتلغان فيما سوى ذلك) وقال في الحديد على انصف من الرجل في جميع الاروش وهو الصحيح لانهما شخصان مختلفان في دية النفس فاحلما في اروش الحيات كالمسلم والكافر (٥) . وكان الشيرازي قد ادعى اعتماد الشافعية على آراء عمر وعثمان وعلي وابن عباس واسى عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم (٦) . ومن فقهاء الشافعية ادين يرون تصفيف دية المرأة في الاطراف حريا مع قول الشافعي الحديد الفقيه الماوردي (٧) . وكذا قول ابو حنيفة وكرهوا الانصاري في تصفيف دية المرأة والحش المشكل على حد سواء (٨) . كما يوفق محمد الشريفي الحطيب مع شيوخ الشافعية في تصفيف دية المرأة والحش في الاطراف الا انه اصرده حكمة الحش وشعريتها عن التصفيف وحمل جمعها الاحل من دية المرأة المحدودة لذلك الطرف او الحكومة . جاء في معنى المحتاج (اقتصر المصنف بالعاقبة بالانثى على العسر والجرح والحش بها في المحرر الاطراف ولعل حذف المصنف لذلك الحش لا يلحق بالانثى في الاطراف مطلقا فان حلتها ديتها وفي حلتها اقل الامرين من دية المرأة والحكومة وشعريتها كدك بخلافها) (٩) . ويتفق الرملي مع الشيخ الشريفي في تصفيف دية المرأة والحش على حد سواء في الاطراف مستثيا العلمين والشعريين المائدين للحش جاعلا فيها اقل الامرين الدية او الحكومة (١٠) .

٣ - عند المالكية :-

ان الروايات المروية عن الامام مالك تدل على ان الامام مالك يتفق مع سعيد بن المسيب في تصفيف ارش الحاية على ما دون نفس المرأة اذا بلغت البتث جاء في شرح الزرقاني (حديثي يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول تعاقل المرأة الرجل الى ثلث الدية اصبعها كاصبعه وسبها كسبه وموصحتها كموصحته ومقلتها كمقلته) (١١) وقال الزردبر (وسأوت المرأة الرجل من أهل ديتها في

(٥) انظر المذهب ص ٢٠٧ .

(٦) انظر المذهب ص ١٩٧ .

(٧) انظر الاحكام السلطانية ص ٢٢٣ .

(٨) انظر مقني المحتاج ص ٥٦ ومتن المنهج ص ١١٧ .

(٩) انظر مفتي المنهج ص ٥٧ .

(١٠) انظر نهاية المحتاج ص ٣٠٣ .

(١١) انظر شرح الزرقاني ج ٤ ص ١٨٠ .

قطع أصابعها ومثلاً ، سب دية) بإخراج أعياه فاد قطع لها ثلاثة أصابع
فيها ثلاثون من الأبل فادا قطع بها أربع أصابع (مرجع لديها) فيها
عشرون من الأبل لأنها على النصف من دية الرجل من أهل ديهها وهي
كانت حرة في مملكتها ومهنتها وموصحتها لا في حائضها وآمنها لا في كل
سنة الدية مرجع فيها يدنها فيكون فيها ثلث ديتها عشر نعرا وثدا
صير (١٢) ونص على هذا الحكم في الشرح الصغير أيضا (١٣) ونص
لغيره في هذا الحكم أيضا (١٤) يعيد فعها ، لأنك فيه هذه لعددة
بغيرين الأول ان يسجد لعمل جميعه كما لو ضرب إحدى يد امرأة ورجلها
حتى قطعها وكان لضرب فوراً أو حكماً كما لو ضربها ضربات متساوية بلا
تراخ حاء في الشرح الكبير للرددير (وصم مسجد بعمل أي ما يشاء عن
الفعل المتحد ولو يعود العمل (أو) ما (في حكمه) أي حكم المتحد كضربات
في فور ما ضربها ضربة واحدة أو ما في معناها فقطع لها أربعة أصابع من
يديها أو من يد ورجل فيها في الأربعة عشرون من الأبل وكذا في الأسنان
والمواضع والمعادل وقاسم القسم رجوعها يديها دا بضع ستة دية الرجل
فعوله وصم الخ أي في كل شيء أصابع أو غيرها وعوله مسجد على حذف
بصاف أي أثر متحد وهو من صافه تصفه للموصوف أي الفعل المتحد
(أو) متحد المحل (١٥) والعقد الثاني لاتحاد المحل فادا ضرب رجل امرأة
وقطع ثلاثة من أصابع يدها اليمنى وجب فيها ثلاثين من الأبل فادا قطع
هو أو غيره لأصبع الرابع من اليد اليسرى أيضا ويجب خمس من الأبل أي
بصاف ما يستحقه لرجل لاتحاد المحل ما اذا قطع من يدها اليسرى ثلاثة
أصابع بعد ذلك وجب فيها ثلاثون من الأبل لاختلاف المحل قال الرددير
(متحد المحل) ولو راحى الفعل فهو عصف على العمل (في الأصابع) فادا
قطع ثلاثاً من يد فعها ثلاثون ثم اذا قطع لها ثلاثاً من الأخرى فعها
ثلاثون ثم اذا قطع لها ثلاثاً من الأخرى فعها ثلاثون أيضا لاختلاف العمل
مع التراخي في الفعلين ثم اذا قطع لها أصبعاً أو أصبعين من أي يد كانت
كان لها في كل صبع خمس من الأبل لاتحاد المحل ولو قطع لها أصبعين من

(١٢) انظر شرح الرددير الكبير وحاشية الدومني عليه ج ٤ ص ٢٨٠ .

(١٣) انظر الشرح الصغير للرددير وحاشية الصاوي عليه ج ٢
ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(١٤) بصر كفاية الطالب الرباني في شرح رسالة أبي زيد القيرواني ج ٢
ص ٢٦٢ .

(١٥) انظر شرح الرددير الكبير ج ٤ ص ٢٨٠ .

يد ثم بعد طرح قطع اصبعين من تلك اليد كان في الاولين عشرون وفي
 الاخيرين عشرين عشرة لاتحاد المجل ولو كانا في اليد الاخرى لكان فيها
 عشرون لعدم الصم لاختلاف المجل (١٦) ويظهر لنا ان فائدة اتحاد المجل
 مخصصة بالاصابع اذ ان الاسنان نحت في كل منها خمس من لابل دا
 فطفت بالرحي الا اذا كان قطع لاسنان بلا تراخ فنصف الدبة في هذه
 الحالة (١٧) وقد نص الدردير مصرفا على شيخ حليل صاحب المتى
 بعدم تخصيص قاعدة اتحاد المجل بالاصابع ظهر لنا هذا من قول الدردير
 ومجل الاسنان متحد ولو كان من فخر ولو قال المصنف كالمجل ليكون
 فوه في الاصابع فاصر على ما بعد الكاف حربا في فاعدة كانه خمس (و)
 لا في (اوضاع والمنازل) اي فلا يضم بعضها لبعض كما لو اوصفها
 موصفاً فاجتعت عندهما ثم رتبها موضح معددة فلها عقدها كالرجل
 ما لم يبلغ ذلك في اربعة او واحد او ما في حكمها اثنت الا رجعت كما مر
 وكذا الساعل فهو صريفاً عندها ثم جرى فيها في كل ذلك ما للرجل اذا لم
 يكن في فوز واحد ونوع الثقب والحاصل ان لفعل المجدد او ما في حكمه
 يضم في لاصابع والاسنان وعبرهما واما اذ اتحد انجل فيضم في الاصابع
 دون غيرها (١٨) وبهذا يبين لنا ان قاعدة اتحاد المجل مخصصة بالاصابع
 لاتحاد الفعل فيختص في لاصابع والاسنان وعبرهما من لاصابع
 لاخرى (١٩) وجاء في مواهب الحليل (قال ابو القاسم ولو قطع لها ثلاثة
 اصابع عمداً تم قطع لها الاصابع الناصب من تلك اليد خطأ لكان لها فيها
 عشرون بغيراً وانما يضاف بعض الاصابع الى بعض في الخطأ لا
 الاسنان (٢٠) وبعض المرحوم الاسناد عند القادر عودة على ما استظهرناه
 من هذه الموضوع انصفاً من حيث المعاهيم التي عرصاها في هذه
 المسألة (٢١) .

-
- (١٦) انظر الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٨٠-٢٨١ وانظر الشرح
 الصغير وحاشية الصاوي ج ٢ ص ٤٠٣-٤٠٤ .
 (١٧) انظر الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٨١ .
 (١٨) انظر الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٨١ .
 (١٩) انظر بلفظة السالك ص ٤٠٤ .
 (٢٠) انظر مواهب الحليل ج ٦ ص ٢٦٥ وانظر التاج والاكليم ج ٦
 ص ٢٦٥ .
 (٢١) انظر التشريع الحاشي ج ٢ ص ٢٨٥ .

٤ - رأي الحنابلة :-

نص الحنابلة على وجوب تنصيف دية جراحات المرأة اذا بلغ ارشها اثبت من الدية الكاملة وقد عاهد المقدسي رأيه من حيث تنصيف دية اعضاء المرأة وجراحاتها اذا بلغ الثلث بآراء اثناعين رضى الله عنهم جميعا . جاء في الشرح الكبير (روى هذا عمر بن ابي عمرو وعمر بن ثابت وعنه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وعروة الزهرى وقتادة وربيعة ومالك قال ابن عبد البر وهو قول فقهاء المدينة السبعة وجمهور اهل المدينة) (٢٢) وقد استدل الحنابلة على تنصيف ارش الحناية على اعضاء المرأة بقول الرسول (ص) (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حذيفة مرفوعا) (عن عمار) (٢٣) مثل عمر الرجل حتى تبلغ الثلث من دية رءاه الساني والداوقطي * فاذا رانت صارت على النصف) (٢٤) ويظهر لنا ان فقهاء الحنابلة يجمعون على تنصيف ارش جراح المرأة اذا بلغ الثلث وقد قال به ابو يعلى (٢٥) وقال به الشيخ تقي الدين الحلبي من غير خلاف (٢٥) وقال به الشيخ ابن رجب الحنبلي (٢٦) وقال به ايضا محمد بن عبد الوهاب (٢٧) .

٥ - رأي الشيعة :-

يتفق الشيعة الامامية مع الحنابلة والمالكية في تنصيف دية المرأة الا ان المحقق الحلبي لم يشترط تنصيف ارش جراحاتها الا اذا بلغ ثلث الدية التي يسعها الرجل (٢٨) وقد قاله صاحب جواهر الكلام . جاء في حواهر الكلام (وجراحة المرأة والرجل سواء الى ان تبلغ ثلث الدية فاذا حاز ذلك صار على امرأة ضعفين) (٢٩) وقد استدل الطوسي

(٢٢) الخفي ج ٩ ص ٥٣٢ .

(٢٣) انظر المستقى من احبار المصطفى ص ٦٩٦ .

(٢٤) انظر الاحكام السلطانية ص ٢٥٨ .

(٢٥) انظر منتهى الارادات ص ٤٢٩ .

(٢٦) انظر القواعد ص ٣٢٠ .

(٢٧) انظر حاشية محمد بن عبد الوهاب على المصنع ج ٣ ص ٣٩٠ .

(٢٨) انظر شرائع الاسلام ص ٢٤٧ .

(٢٩) انظر حواهر الكلام طبعة حجرية غير مرقمة ، والاستبصار لابي

جعفر محمد بن الحسن الطوسي ص ٢٦٥-٢٦٦ والروضة البهيقة

شرح الدرمة الدمشقية ص ٤٣٠ .

بعديث عمرو بن شعيب ثم ذكر اعتراض ربيعة كما سبقه (٣) . وقد روى الكلبسي رواية مشابهة لاعتراض ربيعة يظهر منها ان رأي الشيعة ومن وافقهم من الحنابلة والمالكية ورأي بعض علماء الشافعية كان يشير اعجاب العمماء والمحدثين لانه يساقى مع عدالة الشريعة الاسلامية باهيك عن الاستحالة العقلية لكثرة فيه جاء في الفروع من الكافي (عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي بن تغلب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع امرأة كم فيها ؟ قال عشرة من الابل ، قلت قطع اثنين قال عشرون . قلت قطع ثلاثاً ؟ قال ثلاثون قلت قطع اربعاً قال عشرون قلت سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ويقطع اربعاً فيكون عليه عشرون . ان هذا كان ينسأ ونحن بالعراق فسرأ ممن قاله ويقول الذي جاء به شيطان قال مهلاً يا اباي هكذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة تقابل الرجل الى ثلث ابدية فاذا بلغت الثلث رجعت الى النصف يا اباي انك احسنتي بالقياس والسنة اذا قيمت محقق لدين (٣٩) .

٦ - رأي الزيدية :-

قال الزيدية بتصنيف دة المرأة اذا بلغ ارضها الثلث وقد اعتمد الشيخ المرتضى على حديث عمرو بن شعيب ويظهر لما ان الشيخ الصنعدي لا يسيل الى صحة هذا الحديث لان السائي اورد وحده ولم يذكر في التصحيح المعتمد عندها . قال بصنعدي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عمل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دية) احرجه السائي (٣٦) وقد اورد الصنعاني رأي ابن كثير لدى يصحف حديث عمرو بن شعيب المفرد به السائي (٣٧) وحده .

(٣٠) انظر الخلاف ج ٣ ص ١٣٢ .

(٣١) انظر الفروع الكافي ج ٧ ص ٢٩٩ .

(٣٢) انظر البحر الرخار ص ٢٧٥ ج ٥ وجواهر الاحبار ج ٥ ص ٢٧٥ .

روى ابن دقيق المقد حديث عمرو بن حرم ولم يذكر فيه ما يدل على تصبف دة المرأة الاثام لاحاديث الاحكام مرتضى الدين ابي الفتح محمد بن علي بن وهب المصري عرف بأبي دقيق العيد ص ٤٤٨ ط دار الفكر بدمشق .

(٣٣) انظر سبل السلام ج ٢ ص ٢٥١ والتاج المذهب ص ٣٣٤ ج ٤ .

٧ - عند الخوارج الإباضية :-

لا يعتمد الخوارج الإباضية على حديث عمرو بن شعيب ويصلون إلى ما ذهب إليه لجمعية في تنصيف دية المرأة في (نفس والجراح - جاء في شرح النيل (ومذهبنا ومذهب أهل العراق والشافعي أنها نصف الرجل في أول مرة قساسة على كل دية ولم يثبت عندهم الحديث أو مسح أو قالوا هو حديث واحد لا يعمل به في ما نصح به الطوى (٣٤) ويحالف الإباضية إجماع الفقهاء من حيث حمل دية حملي ندي المرأة ضعف الرجل (٣٥) . ويعمل الشيخ السالمي من الإباضية تنصيف جراح المرأة بقوله ودية المرأة نصف الرجل

ودية امرأة نصف الرجل في النفس والعروح والتفضل
لأنه مصاعف عليها في كل حال ثابت لديها (٣٦)

٨ - عند الطاهرية :-

ان الطاهرية لا يقولون بالدية إذا كانت الحياة خطأ على أعضاء لرجل والمرأة وقد نص ابن حزم على مساواة دية نفس المرأة بالرجل ولم ينص على تنصيف دية أعضاء المرأة (٣٧) ولم يذكر الصحاح حديث عمرو بن شعيب وذكر حديث عمرو بن حزم وليس فيه ما يشير إلى تنصيف أعضاء المرأة أو دية نفسها .

مناقشة أدلة الفقهاء

قبل ان نذكر لراي المرجح نسمي عددا منظر ان آراء الصحابة والتابعين لان الأدلة المطلقة لا تكاد تصح في هذا الباب -

آراء الصحابة في تنصيف جراح دية المرأة :

روى السرخسي رواية عن ابن مسعود فتعق مع ما ذهب إليه الأحناف الا ان ابن مسعود يساوي من دية المرأة ودية الرجل ما لم تبلغ ارش الحياة الواقعة على المرأة نصف عشر الدية يوضحه ان الرجل اذا

(٣٤) انظر شرح السنن ج ٨ ص ٨ .

(٣٥) شرح النيل ج ٨ ص ٦ .

(٣٦) جواهر النظام للسالمي ج ٣ ص ٦٤١ .

(٣٧) المحلى ج ١٠ ص ٥٥١-٥٥٣ .

شبح شجة موصحة أو كسر منه فانه يستحق حمصا من الابل وتشتريك المرأة معه في هذا القدار فاذا شجت موصحة أو كسر منها استحققت خمسة من الابل واما اذا اردت ارض الحباة على أكثر من نصف العشر فلا تستحق المرأة الا نصف الارش لذي يستحقه الرجل هذا رأي ابن مسعود واما الاحصاف فلا يأخون بهذا الرأي فهم يصفون ارض حباة المرأة قل أم أكثر وقد رد السرخسي على رأي ابن مسعود عقلا لا نقلا (٣٨) .

رد السرخسي على ابن مسعود :-

فصل السرخسي رأي ابن مسعود وحمل الدلس الذي اعتمد عليه هو ان لرسول صلى الله عليه وسلم لم نصف دية الانثى او الذكر اذا سقط الحيين قبل ان يستنس حلقه بل حمل ارشها نصف عشر الدية وقد اعتمد ابن مسعود على هذا كما ذكر السرخسي فجعل المرأة تساوى الرجل لى نصف عشر الدية اما السرخسي فيرد على ابن مسعود من حيث علم معرفة الذكر من الانثى اذا اخصب المرأة حسنا لم تسين حلقه وهو العرة لاصطلاح الفقهاء . جاء في المسوط (واما ابن مسعود فكان يقول في لسونة بينهما في ارض السن والموصحة اسديلا لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيين فانه قضى مرة عبد أو أمة قيمتها خمسمائة ويساوى بين الذكر والانثى في ذلك ويدل الحس نصف عشر الدية فلماذا سوى بينهما في مقدار نصف عشر اذية وذلك ارض السن والموصحة ولكننا نقول في الحس انما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يتعذر الوقوف على صفه الذكورة والانوثة في الحس خصوصا اذا لم يتم حلقه ولان الوحوب هالك باعتبار قطع لسر فقط والذكر والانثى في ذلك سواء واما هنا الوحوب باعتبار صفة المالكية) (٣٩) .

رأي زيد بن ثابت (رض) :-

يرى زيد بن ثابت (رض) تصنيف دية المرأة اذا ارتفع ارض الحباة على الثلث فاذا قطع اصبع امرأة مثلا وحب لها عشر من الابل فاذا قطع اصبعان استحققت عشرين من الابل فاذا قطع ثلاثة اصابع استحققت ثلاثين من الابل فاد قطع منها اربع اصابع استحققت ثلاثين من الابل أي نصف ما يستحقه الرجل لان ارض الحباة بلغ الثلث وقد اعترض ربيعة الرأي

(٣٨) انظر المسوط ج ٢٦ من ٧٩ .

(٣٩) انظر المسوط ج ٢٦ من ٧٩ .

على هذا المذهب محاورة مع سعيد بن المسيب جاء في المسبوط (حكى عن
رسلة قال قلت لسعيد بن المسيب ما تقول فيمن قطع اصبع امرأة قال عليه
عشرة من الابل قلت فان قطع اصبعين منها قال عليه عشرون من الابل قلت
فان قطع ثلاثة اصابع قال عليه ثلاثون من الابل قلت فان قطع اربعة
اصابع قال عليه عشرون من الابل قلت سبحان الله لما كثر المهمل واشتد
مصائبها قل ارسلها قال اعراقي انت * فقلت لا بل جاهل مسرشد او عاقل
مستغف فقال انه السة) (٤) وقد اعتمد السرحسي على قول ربيعة ولم يعتمد
على قول سعيد بن المسيب وجعل مفهوم السة الوارد في رد سعيد بن
المسيب مقتصرًا على سة زيد بن ثابت لا سة الرسول (ص) وقد اوضح
السرحسي عن التناقض العقلي الكاس في جواب سعيد بن المسيب لان
المصيبة كليا عطيت على امرأة بعض من ارسل جانيها وقد حالف كبار
الصحابة هذا لحكم (٤١) وبهذا العرص يظهر اجماع فقهاء الحنفية في
تنصيف ذية المرأة في الاعضاء من الارض او كثر * وقد اعترض من فقهاء
الحنفية صاحب تكملة الفتح القدير ووجه اعراضه ان تنصيف ارض
جراحات المرأة لا يلزم قياسها على تنصيف ذية النفس لان القصاص كائن
من الرجل والمرأة في النفس ولا قود سبها في الاعضاء * وذكر المرغاشي
ان الاطراف يسلك بها مسلك الاحوال بخلاف النفس فلا تفاوت فيها جاء
في الهداية (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر
والعبد ولا بين الصديق * * * * *) ولما ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال
فيعدم التماثل بالمعاوت في القيمة) (٤٢) * ولما تعددنا عن القصاص عند
فقهاء الحنفية فيسمى عليها عرص آراء الفقهاء الاخرين عرصاً موجزاً لان
الدقة قربة القصاص تحمل محله اذا سقط لاي سبب كان * وبعد ان ظهر
لنا قول الحنفية في سقوط القصاص بين الرجل والمرأة في الجناية على ما
دون النفس ظهر لنا مخالفة الشافعية لهم في هذه المسألة اذ ان فقهاء
الشافعية قالوا بعدم سقوط القصاص بين اطراف الرجل واطراف المرأة
جاء في مضي المحتاج (او) لقصاص (الحرج) بضم الجيم والغيرها ما دون
النفس (ما شرط النفس) من كون الجاني مكلفاً مبتدئاً وكونه غير اصل
المحس عليه وكون المحس عليه معصوماً ومكافئاً للجاني ولا يشترط التساوي

- (٤٠) انظر المسبوط ص ٧٩ ج ٢٦ وانظر بمل الاوطار للشوكاني ص ٧٢
ج ٧ وانظر كفاية على الهداية ص ٢١ ج *
(٤١) انظر المسبوط ج ٢٦ ص ٧٩ *
(٤٢) انظر الهداية ج ٤ ص ١٢٣ *

في البدل كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد بالعبد والمرأة
 بالرجل وبالعكس (٤٣) ومن الصراوى على بعض ما ذكره الشيخ
 الشريفي (٤٤) ويسدل الإمام الشافعي على حريان لقصاص بين جراح
 المرأة وجراح الرجل بدليل عقلي محمله ان القصاص ثبت بينهما في النفس
 ونوته بينهما فيما دون النفس اولى (٤٥) - ولم يشترط فقهاء المالكية
 الاوثة والمذكورة في القصاص (٤٦) وقال ابن حري الغرابي (يشترط في
 انقصاص في الجراح ما يشترط في القصاص في لعوس من العمد وكسوف
 الحامي عدلا بالغا ومكافاة دم المحروح لدم الجراح في الدين والحرية) (٤٧)
 وقال فقهاء الحنابلة بوجوب القصاص بين جراح المرأة وجراح الرجل
 قياسا على وجوب القصاص بينهما في النفس قال ابن قدامة الحنبلي (ان
 كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس جرى القصاص بينهما في
 الاطراف فيقطع الحر المسلم بالحر مسلم والعبد بالعبد والنبي بالنبي
 والذكر بالأنثى والاني بالذكر) (٤٨) وقد عرى بن قدامة الحنبلي هذا
 لحكم الى الثوري وابور تور واستحاق وابن المنذر وقد استدلل الحنابلة
 على هذا الحكم بما ذكرناه من وجوب القصاص بينهما في النفس فتكون
 مسألة قياسية (٤٩) - ومن فقي الدين الحنبلي الشهير بالبحار على وجوب
 القصاص فيما دون النفس بين كل شخصين بحسب القصاص بينهما في
 النفس (٥٠) - وقال فقهاء الشيعة بوجوب القصاص بين الرجل والمرأة
 فيما دون النفس قياسا على حريان القصاص بينهما في النفس الا ان الشيعة
 لاممية قالو برد العاقل بين الدين في النفس وكذا الحكم فيما
 دونها (٥١) وهذه القاعدة معيدة بعد عدم بلوع اذية الثلث لان امرأة

-
- (٤٣) انظر مفتي المحتاج ج ٤ ص ٢٥ .
 (٤٤) انظر السراج الروحاني شرح العلامة محمد الزهري الصراوى على متن
 المشاهير لشرف الدين يحيى الموزى ص ٤٨٥ .
 (٤٥) انظر الام ج ٦ ص ٢١ .
 (٤٦) انظر شرح الحرشي ج ٨ ص ٣٥٢ .
 (٤٧) انظر قوانين الاحكام الشرعية ص ٣٨١ .
 (٤٨) انظر المصني ج ٩ ص ٣٧٨ .
 (٤٩) انظر المفتي ج ٩ ص ٣٧٩ .
 (٥٠) انظر منتهى الارادات ج ٢ ص ٤١٣ .

سواءى الرجل ان يلبث فيه فادا شج رجل امرأة مقبلة اقتصر به دون رد الفصل لعدم الفصل في هذه الحالة بسبب سواءى الدينيتين في هذه الحالة ودا قطع رجل يد امرأة اقتصر به بشرط رد اولياء المرأة الى الرجل نصف دية اليد وجاه في الشرائع (ويقتصر للمرأة من الرجل في الاطراف من غير رد * ويسواءى دينتهما ما لم تنبع يلبث دية الحر ثم يرجع الى النصف فيقتصر لها به مع رد التفاوت) (٥٣) وقول الزيدية موافق لقول الشيعة الامامية من حيث حوار القصاص بين اطراف المرأة واطراف الرجل بعد رد الفصل ما بين دنتهما لان الزيدية كانوا يحرمان لقصاص بينهما في النفس ورد الفصل ما بين الدينيتين ايضا (٥٤) * وقول الخوارج الاباضية موقف لما ذهب اليه الشيعة والزيدية من حيث حرمان القصاص بين الرجل والمرأة بعد رد نصف دية الا اذا كان نفس فكا فيحرى لقصاص بين رجل والمرأة بلا رد شيء من الدية (٥٥) * واد لعدم العباس بين الاعضاء ونفس في نقصان كما قال لخمعة خلافا لمذهب الاخرى حذر المدول لى رأي سعيد بن المسيب (٥٥) ويهدى نصف صاحب تكملة الفصح التقدير ارش عشاء المرأة اذا نعت البنت محرفة بذلك اجماع فقهاء المذهب الحنفي اما الحنفى فان انا حبيبة بنصف دية اطرافها فاسا على المرأة واما الصحاح فيحملان دية اطراف الحنفى على النصف من دية الرجل ودية المرأة (٥٦) * فادا كانت دية الرجل مائة من الاصل والمرأة خمسين فان دية حنفى خمس وسبعون أي ثلاثة ارباع دية الرجل *

الرأي الرابع

اختلف المذاهب في الحانة على أعضاء المرأة فعلماء الاحناف يرون تصنيف اروش الحراجات قمت ام كثرت * ويوافقهم الشافعية على الرأي الجديد الذى اعتمدوا عليه بقلا عن الامام الشافعي (رحمى) ويوافقهم خوارج الاباضية والزيدية * وعد حاتف المالكية والحنابلة والشيعة الامامية وبعض الشافعية حريا على عدم كما يقولون * ويسرون تصنيف اروش حرات المرأة اذا بلغت الثلث * ومن خلال النظر الى الأدلة التي اعتمدها

(٥٣) بطر شرايع الاسلام ج ٤ ص ٢٠٥ *

(٥٣) انظر البحر الرخارج ج ٥ ص ٢١٧ وانظر التاج المنصب ج ٤ ص ٢٦٦ *

(٥٤) حواهر الظلم ص ٦٣٥ *

(٥٥) الفتاوى الهندية ص ٢٦-٢٧ *

(٥٦) انظر تكملة الفصح التقدير ج ٩ ص ٢١١ *

عليها حدها صغيره لا يمكن لاعتماد عليها . فان بدليل الوحيد لدى
سبطه في الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حديث عمرو بن شعيب
اسمهم ذكره . وقد ضعف اسرحسي هذا الحديث ولا يأخذ اكثر المجتدين
بالحديث عمرو بن شعيب كما يبين في ديه غير المسلمين . وعن من
لمستحسن لاستشهاد بأقوال رجال الحديث في عمرو بن شعيب ذاكرين
رأي من ضعفه ومن وثقه ومن تردد فيه .

١ - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص بن
رائل السهمي ابو ابراهيم علي الصحيح وقيل ابو عبدالله احمد علماء
رميه (٥٧)

٢ - وثقه ابن معين وابن داهويه وصالح جزره والاوزاعي (٥٨) .
٣ - ومن ثدي ضعفوه ابو داود قال الذهبي (وقال ابو داود
سمعت احمد بن حنبل يقول اهل الحديث اذا شاءوا احتجوا بعمرو بن
شعيب عن ابيه عن حده واد شاءوا تركوه - يعني لرددهم في شأبه .
وقال الاخرى قبل لابي داود عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده حجة) قال
ولا تصعب حجة (٥٩) .

٤ - وذكر الذهبي ان البخاري لم يروي عن عمرو بن شعيب في
صحيحه (٦٠) قال يحيى القطان (حديث عمرو بن شعيب عندهما واه) (٦١) .
٥ - قال البعض في كيفية قبول لرواية عنه قال الذهبي (وقال
عيسى عن ابن معين اذا حدث عن ابيه عن حده فهو كتاب من ههنا جاء
ضعفه واد حدث عن سعيد او سليمان بن سيار او عروه فهو ثقة او تحري
هذا) (٦٢) .

وبهذا ينبغي لنا ان نكثر المجتدين ضعفوا عمرو بن شعيب ولو

(٥٧) انظر مران الاعتدال في نقد الرجال لابي ثقه محمد بن احمد بن
عثمان الذهبي المسمى سنة ٧٤٨ هـ تحقيق علي محمد البجاوي -
القسم الثالث ص ٢٦٣ دار احياء الكتب العربية .

(٥٨) نفس المصدر السابق ص ٢٦٣ .

(٥٩) انظر نفس المصدر السابق ص ٢٦٤ .

(٦٠) ميزان الاعتدال ص ٢٦٤ .

(٦١) ميزان الاعتدال ص ٢٦٥ .

(٦٢) ميزان الاعتدال ص ٢٦٥ .

أحدنا بما فصله الآخرون لثبوت لما ضعف الحديث الذي استدل به الجاهل
به لأنه مروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهذا كتاب كما ذكرنا
أما لا يؤخذ به * وقد عترض على صحته صاحب نصب الراية وذكرنا
هذا في دية المرأة في كتاب الثاقل (٦٤) وبعد هذا ينبغي علينا أن نرجع
رأي الجمعية ومن وافقهم ولكن رأيتهم لم يدعم بحديث صحيح يعتمد عليه ،
إلا أنهم رواية لا ما علي وكانت موقوفة عليه مرفوعة لرسول صلى الله
عليه وسلم * وهذه الرواية منقطعة (٦٤) لا يمكن العمل بها * جاء في نصب
الراية (قال المصنف رحمه الله ودية المرأة نصف دية الرجل وروى هذا
اللفظ موقفاً على علي كرم الله وجهه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه
وسلم * قلت أما الموقوف * فاحرجه الشيخ عن إبراهيم عن علي بن أبي
طالب قال عمل المرأة على النصف من عمل الرجل في النكاح وفيما دونها *
وقيل به منقطع فإن إبراهيم لم يحدث عن أحد من الصحابة (٦٥) وأما
المروى عن ابن مسعود فلم يحد الحنفية به ولا لرواه بالاحد يقول ابن مسعود
لمخالفة بعض الفقهاء له من وجه ولأنه لم يحد إلى الرسول صلى الله عليه
وسلم وأما ما ذكر عن زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب فإنه مسمى بحديثه
العقل كما ذكر ربيعة الرأي وسببه الشوكاني إلى سعيد بن المسيب وحده
ويعتبر من كلام الشوكاني أن الرأي الذي نقله سعيد بن المسيب أن اسمه
لزيد بن ثابت فهو مرسل (٦٦) ولم نجد في حديث عمرو بن حزم ما يدل
على تصنيف أروش أعضاء المرأة وبناء على انعدام صحة الأدلة البقية فأسا
يسئل إلى ما ذهب إليه أبو بكر الأصم وابن عثمة من حيث مساواة دية أعضاء
المرأة وأعضاء الرجل (٦٧) كما بينا في الحاشية على نفس المرأة ومن يعتمد
هذا القول حريان الأعضاء من حراح المرأة وحراح الرجل كما قال الشافعية
والأشعية والحنابلة وأما قول الجمعية في عدم جريان الأعضاء بين حراح

(٦٤) انظر نصب الراية ص ٣٥٣ *

(٦٤) المنقطع - أشهر تعريف له أنه (الحديث الذي سقط من أسناده

رجل أو ذكر فيه رجل منهم وسبب ضعفه عنه الاتصال بالسند فهو

كالمرسل من هذه الناحية) - علوم الحديث ومصطلحه للدكتور

صبيح الصالح ص ١٦٨ *

(٦٥) انظر نصب الراية ص ٣٥٢ *

(٦٦) نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٢ *

(٦٧) معاني الغيب ص ٢٨٧ *

المرأة وحراج الرجل فهو مخالف لما قالوه في جريان القصاص بينهما في
 النفس ولا دليل من السنة ينص على سقوط القصاص بين المرأة والرجل
 وما قاله الشيعة والزيدية والحوارج من جريان القصاص بينهما بعد رد
 الفاضل ما نس الديتيس فهو قول معتقر الى الدليل السني من وجه ومخالف
 لعلوم آيات القصاص واذا ثبتت القصاص بينهما فيما دون النفس يثبت
 بالتساوي بينهما في الدية لانها قريبة القصاص والله اعلم . وما رجحناه
 لا يمارس بالاجماع لاختلاف المذاهب والصحابة والتابعين في كيفية
 التعصيف .

الفصل السابع

حكم الجناية على ما دون النفس اذا كان المجنى عليه ذميا

سبق لنا ان تحدثنا بصورة مفصلة عن اختلاف الفقهاء في مقدار دية نفس الدمي ولا حاجة لتفصيل ثانية في هذا الباب لان دية الاعضاء تقسم على ستة مقدار دية النفس فاد كان الحنفية يساوون بين دية نفس الدمي ودية نفس المسلم فلا خلاف في دية اعضائه فتجب في الجناية على احدي يديه مثلا نصف ما يجب في الجناية على نفسه ويمكن ان يجرأر * لفقهاء في هذا الباب فيقولون الفقهاء قد حلفوا الى اربعة قول قول يصح على مساواة دية دمي يديه المسلم ويساوونهم على النصف من ذلك (٦٨) وقد رجحنا هذا القول سابقا بناء على الأدلة المتقدمة فتكون دية اعضاء الدمي مساوية لدية اعضاء المسلم * والقول الثاني يصح على ايجاب نصف دية المسلم في الجناية على نفس الدمي ودية نسائهم على النصف من دية رجالهم (٦٩) وبناء على هذا القول فان دية اعضاء الدمي تكون نصف

(٦٨) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٤ واهدأية ج ٨ ص ٣٠٧ والدر المختار ج ٥ ص ٥٠٥ وشرح الصاية ج ٨ ص ٣٠٧ وشرح لكر بلرلعي ج ٦ ص ١٢٨-١٢٩ والخصائص ج ٢ ص ٢٣٨ وسبل السلام ج ٣ ص ٣٤٢-٣٤٣ والروص الضيوع ج ٤ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ وشرح الارهاق ج ٤ ص ٤٤٣ *

(٦٩) المغني ج ٩ ص ٧٩٣ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ وكشاف معاني ج ٤ ص ١١ - ١٢ ، ١٨ ومنهى الارادات ج ٤ ص ١٨ وشرح الحرشي وحاشية العنوي ج ٨ ص ٣١-٣٢ وشرح الموطأ للرققاني وص ١٩١ والشرح الصغير للرددير ج ٢ ص ٢٦٨ وشرح الررقاني على مختصر خليل ج ٨ ص ٣١-٣٢ *

دية المسلم فاذا كان الواحد في دية عيين المسلم خمسين بعيرا فتحت في عيين بعير خمس وعشرين بعيرا والقول اسألت بخص على وجوب دية دية مسلم دلت عليه بديه الكفاي وبت عشر دية المسلم بأسنه بعير كفاي (٧) والقول لربع بخص على وجوب ستمائة درهم في دية الدمي لليهودي و انصربي او المحوسبي ودية المرأة منهم على النصف من دية رجل وهذا قول بعض من السنة الإمامية (٧١) .

(٧٠) الام ح ٦ ص ٩٢ ولاشده ولطائر المسيوطي ص ٢١١ ولاقناع في حل افاض اي شعاع ح ٢ ص ١٦٣ وشرح السبل ج ٨ ص ٥٦ - ٥٧ .

(٧١) سعيه لئحة ح ٢ ص ١٠٢ ولحصر اذاع ص ٣١٦-٣١٧ .

الفصل الثامن

حكم الجنائية على ما دون النفس اذا كان المجني عليه جنينا

سبق بنا وان تحدثنا بصورة مفصلة في دية نفس لحيين وتيسر بنا ان المتاعب استمانية اجمعت على ايجاب الدية الكاملة نفس الحيين اذا سقط حيا ثم مات بسبب جنابه الحائي على أمه (١) - ويجب في أعضائه ما يجب في أعضاء الرجل لان مقادير دية الاعضاء مقيمة على أساس دية النفس وهي الحماية على نفسه دية كاملة وفي الحماية على احدى يديه نصف دية قاب لسرقمدي (قال هشام - سأل اسماعيل بن حماد محمد عن رجل ضرب بطن امرأة حتى تسكين فاصاب يد ابولده في بطنها فقطعه ، ثم ولدته حيا ، قال محمد نصف نصف لدية على العاقبة (له قطع خطأ) (٢) ونصت الهندية على هذا الحكم ايضا (٣) - وقال المقدسي (اذا ضربها فالتعت يدا ثم التعت حينما قاب كان العاقبة متقاربا أو بعيت المرأة مثاله ان ان القته دخلت اليد في صلبه اجس لان الظاهر ان الضرب قطع يده وسرى الى نفسه فاشبه ما لو قطع يد رجل فسرى القطع الى نفسه ، ثم كان الحيين سقط مينا أو حيا لوتمت لا يعش منه فعليه عرة ، وان العنه حيا لوتمت يعش لثنته فعليه دية كاملة ور يعني حيا علم يمت فعلى لصارب صلبه ليد يديتها بصرية من قطع يد رجل فاندملت ((٤) - ومن صاحب الجواهر من فعاه الشبهة على هذا الحكم ايضا (٥) -

-
- (١) استبوط لسرخسي ص ٨٩ وانظر تدر الاحكام في عرر الاحكام ج ٢ ص ١٠٨ وانظر الام ص ١٠٨ وانظر احكام العرآن ص ٣٢٠ وانظر المقنع وحاشية ابن عبد الوهاب ج ٣ ص ٣٩٦ وشرح لمصرة ص ٢٣٧ وانظر بحر الرخار ج ٥ ص ٢٥٦ وانظر شرح الميبل ج ٨ ص ١١٩ ١٢٠ وانظر المحلى ج ١١ ص ٣٩ -
- (٢) عنوان المسائل المجلد الثامن ص ٢٧٠ -
- (٣) الصاوي الهندية ص ٣٦ -
- (٤) الشرح الكبير ج ٩ ص ٥٤٩ -
- (٥) حواهر الكلام المجلد السادس طبعة غير مرقمة -

الباب التاسع

الدية بين التعويض والغرامة والعرف العشائري

في العراق

ما مرعنا من عرض الاحكام الفقيه فيما يتعلق بالدية رأينا من
اسباب ان تطرق الى مقارنة مع عرض وحير بدية والتعويض وعرامة
والعرف لد قسم هذا الباب في ثلاثة فصول -

فصل الاول - التعويض وما يمتد به في القانون

الفصل الثاني - عرامة في القانون ووجه الخلاف بينها وبين لدية

الفصل الثالث - لدية في العرف العشائري في العرف *

الفصل الاول

التعويض في القانون

ويقسم هذا الفصل الى خمسة مباحث -

المبحث الاول - في اسباب التعويض وحالات وجوبه *

المبحث الثاني - من يدفع التعويض وحكم العاقبة في العصر الحديث *

مبحث الثالث - من يستحق التعويض في القانون *

المبحث الرابع - كسبه تقدير التعويض في القانون *

لمبحث الخامس - اوجه لانفاق والاختلاف بين الدية والتعويض *

المبحث الاول

اسباب النعوض وحالات وجوبها

يجب تعويض في قانون نسيب المسؤولية وينظر هذا النقص في بعضه لاسلامه على ما فصلناه في بحوثنا المتقدمة ولا مجال بنا في رسالتنا بذكر اوجه الاخلاف والافرق بين مسؤولية التقصيرية ومسؤولية التعادلية وقد اكفينا بالنظره الموجزة في هذا البحث اذا تكون المسؤولية التقصيرية اذا ارتكب شخص خطأ حدث ضرراً للغير وهذا لا يسير صعوبة وتكون تعاقبه اذا توافر الشرطان التاليان (١) وجود عقد صحيح بين المسؤول عن الضرر والمتضرر (٢) ضرر ناتج عن الاحلال سببه سبب ناشئ عن هذا العقد (٣) * ويميل المذكور الحكيم الى طلاق لفهم بدل المسؤولية التقصيرية لان اصطلاح احكام معروف عند الفقهاء المسلمين وهو اصطلاح ذي ما اصطلح عليه في القانون العربي (٤) وتحللت مسؤولته التقصيرية عن المسؤولية التعادلية من روجه كثيرة لا مجال بنا لذكرها ونظراً لأهمية المسؤولية بتقصيرية في بحثنا لان التعويض من طرفه وهي مقابل الخطأ وبدنه من آثار خطأ فقد استرأى ابراد بعض اوجه الفرق بين المسؤولية التقصيرية والتعادلية وهي تلك الفرق -

أ - تحذف المسؤولية التقصيرية عن المسؤولية التعادلية من حيث اسبب لان المسؤولية التقصيرية منها فعل غير مشروع كالحطأ ولاهمل ، اما التعادلية نسيبها الاتفاق بين شخصين على اشياء لقرارات معينة ، ثم يحصل الاحلال بها من قبل احدهما (٥) .

ب - من حيث الاهلية - يشترط الرشده عايناً في المسؤولية التعادلية ، اما المسؤولية التقصيرية فمكنه السيمر لشوتها وهذا في

-
- (١) نظر موخر شرح القانون المدني لاسنادنا الحكيم ج ١ ص ٤١٤ .
(٢) انظر موخر شرح القانون المدني لاسنادنا الحكيم ج ١ ص ٤٠٧ .
(٣) انظر الوجه في النظرية العامة للالتزامات للدكتور المصطفى ص ٢٢٧ .

القانون (٤) أما في شريعة الإسلامية فإن العدالة مسؤولية عما حدثه الضحية سواء كان مميّرا أو غير مميّر

ج - من حيث التعويض - ينظر في تقدير التعويض بالنسبة للمسؤولية التقصيرية من مقدار حسابه الضرر الواقع على الميضي عليه .
أما في المسؤولية التعاقدية فإن تقدير التعويض يكون حاصفا نظروا (٥) .

د - من حيث الخصام فإن المذكور السامي (حذف مسؤوليان من حيث الخصام فالتخصام لا يفرص في مسائل المدنية - دور الضحية - في حالة المسؤولية التعاقدية وهو الأصل في المسؤولية التقصيرية) (٦) .

هـ - لا يجوز لأحد من سبعا في المسؤولية التقصيرية بحسب المسؤولية التعاقدية أو لا يجوز لأحد على لائحة أو التخصيم سبعا (٧) .
وعندما معمول به في لغة إسلامية حيث أن من طلب من شخص أن يفتنه بفعل فلا يعفى المقاتل من خصاص أو يذنبه . والتعويض يجب بناء على المسؤولية المدنية لا المسؤولية الجنائية في القانون . والفرق بينهما هو أن أساس المسؤولية الجنائية الجميع أما المسؤولية المدنية فأساسها الفرد لا الضرر في قانون نصيب الجميع بناء على المسؤولية الجنائية وبناء على مسؤولية مدنية فإن الضرر نصيب الفرد (٨) . وبناء على الفرق بين أساس كل من مسؤوليتين فقد سرت بعض السالط أنما ذكر قسم منها نظرا لعلاقة أساسا لكلتا المسؤوليتين ومن تلك النتائج -

١ - الحراء في المسؤولية الجنائية عمومه بوقعها المحتتم على المسؤول ما حراء في المسؤولية المدنية فهوخص بمعنى يسوعي من مال المسؤول ، وذكر لاسناد الحكم من سرتت على هذا أن الحراء بوقعه المحتتم على

(٤) ينظر الوحي في الصورة العامة للالتزامات المذكورة السامي ص ٢٢٧ .

(٥) انظر الوحي في اسطره العامة للالتزامات المذكورة السامي ص ٢٢٧ .

(٦) انظر الوحي في الصورة العامة للالتزامات المذكورة السامي ص ٢٢٨ .

(٧) انظر الوحي في صورة عامة للالتزامات المذكورة السامي ص ٢٢٨ .

(٨) انظر الوحي في شرح القانون المدني ج ١ ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

حاشي لأن الضرر يصيب المصنع عامة ولا بد من ذكر كل فعل يوجب الحرج من قبل المجتمع ولهذا نقرر قاعدة لا عقوبة إلا بصر أما التعويض فيجب بناء على المسؤولية المدنية التي يصيب الفرد وحده من حيث الضرر ولا داعي بحصر كل الأضرار الناجمة للتعويض بل يجب للتعويض في كل فعل أحدث ضرراً للغير (٩) .

٢ - وبعد أن تبين لنا أن الضرر في المسؤولية المدنية عام ولا بد وأن يطالب كل المجتمع بأمره لعقاب ومن المصنع بهيئة الادعاء العام أما التعويض فيجب بناء على أساس المسؤولية المدنية ولما كان الضرر يصيب الفرد وحده فإن المصروع هو الذي يطالب بالتعويض (١٠) .

٣ - ولما كان الضرر يصيب كل المجتمع في المسؤولية المدنية والمصنع هو الذي يصاب بأفعاله الحرجاء فإن الصلح من حق المصنع في المسؤولية المدنية وحده وليس لمشرع المصنع في هذه الحالة فيحق أما إيقاع الجزاء أو الصلح أو المسؤولية المدنية وحول المصروع وحده في المطالبة بالجزاء أو التنازل عنه (١١) .

٤ - لما كان الجزاء في المسؤولية المدنية عموداً يوقفها المجتمع - كما ذكر استاذنا الحكيم - فهذه العقوبة يجب أن تتناسب مع خطورة الفعل لدى قام به الشخص - أما في المسؤولية المدنية فيسقط إلى مقدار الضرر لا إلى درجة الخطأ الذي حدث الضرر فكل الضرر يجب تعويضه مهما كان الخطأ جسيماً (١٢) .

٥ - وتختلف الحريتان كما ذكر استاذنا الداهي من حيث الحرجاء فهو في الحرية المدنية التعويض أما في الحرية الجنائية فهو على نوعين نوع رادع (الجنس - العرامة - الحج) وآخر تعويضي (التعويضات) (١٣) .

٦ - قد يقع الحرية الجنائية دون أن تعزل بها حرية مدنية لأن الحرية المدنية وشبه الحرية المدنية بمرصان وقوع ضرر خاص بأحد

(٩) انظر الوحير في شرح القانون المدني ج ١ ص ٤٠٢ وانظر استاذنا الداهي في الوحير ص ٢٠٥ .

(١٠) انظر المؤخر في شرح القانون المدني ج ١ ص ٤٠٢ .

(١١) انظر المؤخر في شرح القانون المدني ج ١ ص ٤٠٢-٤٠٣ .

(١٢) انظر المؤخر في شرح القانون المدني ج ١ ص ٤٠٣ .

(١٣) انظر لثاني ص ٢٠٥ .

لافراد على حين ان معاملة قانون المعونات قد لا يرتب عليها في بعض الصور مثل هذا الضرر (كما في حالة بعض المعاملات والشروع) (١٤) .
٧ - وبالعكس فالمالب في رأي استادنا السامي ان الحرية المدنية وشبه الحرية مدنية لا تعبر بها حرية جديدة وعلى الاخص في اغلب حوال الاعمال (١٥) .

٨ - وبدا بان الحكم صادر من المحكمة الجنائية ليست له حجية امام المحكمة المدنية والعكس فلو دعس سائق سيارة شخصا حكم له بالبراءة امام المحكمة الجنائية فان لمحكمة المدنية بحق لها الحكم عليه بالتعويض اذا طلب المحس عليه (١٦) ومن المنع عليه في انقائه الاسلامي ان طلب يداع العقاب وعدمه في الجنابات الواقعة على الافراد من حق المحس عليه او وليه الا في تحريراب فانها من حق الامام اما الحدود فهي من حق الله لا يجوز العقوبتها وبشرط لبعض في المسؤولية التقصيرية شروطا منها -

اولا - كون الخطا مسببا في حدوث الضرر بلعير . فقد ذكر استادنا السامي ان الخطا ان صدر ولم يرتب بسبب صدوره ضرر لعير فلا دعوى ولا مسؤولية (١٧) .

ثانيا - ومن شروط مسؤوريه - تعصيرية الموجبة للتعويض كون الضرر محققا فهو كان الضرر حاصلا لم تحكم المحكمة بالتعويض فقل بحسب مثلا لا يوجب التعويض لاحتمال وقوع الضرر على من كان يحسب اسهم ولا يشترط كون الضرر في الحال فذا اصيب رجل بجرح قد يؤدي الى احدث عامه دائمة في المستقبل حاز للمحكمة ان تحكم بالتعويض وفقا للضرر المحقق حدوثه في المستقبل (١٨) وبميل لبعض من رجال القانون في فرنسا الى عدم اشترط الخطا في المسؤولية التقصيرية بل بحسب التعويض بمجرد حدوث الضرر والذي يحتمل التعويض المتع دون

-
- (١٤) انظر الوخير في النظرية العامة للالتزام ص ٢٠٥ .
(١٥) انظر الوخير في النظرية العامة للالتزام ص ٢٠٥ .
(١٦) انظر استادنا الناهي ص ٢٠٥ وانظر حوسران ج ٢ سد ٢١٠ نقلا عن استادنا الناهي .
(١٧) انظر الوخير في نظرية العامة للناهي ص ٢٢٢-٢٢٣ .
(١٨) انظر الوخير في نظرية العامة للالتزامات ص ٢٢٣ وانظر حوسران ج ٢ بند ٤٣٩ نقلا عن الناهي .

الحارس ومما قصد هذا القول ان اشتراط الحفاظ في المسؤولية فيه معنى احراء ولحراء من موجبات المسؤولية معافاته (١٩) * ولما كان الضرر من شروط المسؤولية التفصيلية فهي المستحسن لما ان يتطرق اليه بصورة موحدة فيقسم رجال القانون الضرر الى عادي وادبي . ف (يكون الضرر ماديا يصيب الضرر في جسمه او في ماله وهو لاكثر لعالب وقد يكون ادبيا يصيب الضرر في شعوره وعاطفته وكرامته و شرفه و أي معنى آخر من معاني التي يحرض الناس عليها) (٢٠)

وبالضرر المادي شرطان **اولهما** ان يكون هناك خلال مصلحة ماسة للضرر **وثانيهما** ان يكون مجعفا كما نص على ذلك الاسناد السهوي (٢١) . والضرر المادي قد يكون احلال لمصلحة ماسة و نحن ونكل شخص الحق في السلامة على حياته وعرضاته فاد ضرر وجب لتعويض له لان الضرر على الحياة هو ابلغ ضرر مادي و ضرر على الاعتناء من شأنه ان يعطل اكتسب ثامني (٢٢) ولابد وان يكون الضرر المادي محققا لوقوع في الحال كالتقليل مثلا أو ما دونه كما لو صيب احد برحله ولم يعرف المصاب ما لو ستمر أو يعثر لمصاب عن العمل أو سمي حال الاسناد السهوي (فبالمعاصي في هذه الحدة ان يعذر التعويض على كلا الفرص ويحكم بها عدرا) (٢٣) والضرر الادبي قد يصيب الانسان في دمه لادنية كما في منه أو عذقه وقد يصيب عواطفه كما في حوادث دهن قريمة في سيارة مثلا (٢٤) * وذكر استاذنا سماي ان لا خلاف في فرنسا بوجوب التعويض عن الضرر المادي ربواعة والضرر الادبي المتعلق بدم الانسان الادبية (لان قانون المطابع الصادر في ٢٩ يولي ١٨٨١ عدهم يعاقب على السب والافتراء فلا سرك محلا للخلاف في هذه الصدد) (٢٥) * ويحصل لغربيون في اجاب التعويض عن الضرر الادبي الذي يصيب عواطف الانسان لان ألم لموظف معنوية لا يمكن تقديرها فيصعب على تحكيمه لت في مقدار

(١٩) انظر الوحر في المسؤولية العامة للالتزامات ص ٢٦٥ .
(٢٠) انظر لوسيط لسهوي ج ١ ص ٩٧ وانظر السماي ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ج ١ *

(٢١) انظر اوسيط لسهوي ج ١ ص ٩٧٠ .
(٢٢) انظر الوسيط ج ١ ص ٩٧١ .
(٢٣) انظر الوسيط ج ١ ص ٩٧٥ .
(٢٤) انظر استاذنا السماي ص ٢٢٥ .
(٢٥) انظر استاذنا السماي ص ٢٢٦ .

التعويض ومبادئ ما في من سعود والعواطف (٢٦) قال الدكتور الباهي
 (ومع ذلك فإن أعضاء المجلس لا يحجم عن التعويض عما يصيب عواطف
 الإنسان من ابتداء بسيطة فعل خاطيء نصر عموم بصوص المواد ١٣٧٢
 و ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي كما أن مبلغ التعويض الذي يحكم
 به على صفة مديرة وكونه لا يسل الضرر حال ولا يزيل الألم إلا أنه
 على كل حال يدخل شيئاً من الرضا على النفس فهو ضرر من ترصيه من
 التعويض أو هو من (لام) (٢٧) * ويسرط القضاء الفرنسي (لتحكم
 بالتعويض عن الضرر حال منقطع فيام علاقة عائلية بين
 صحبة خطب وبين نصيب بالتعويض فلا تكفي المعاشرة
 غير المشروعة) (٢٨) * والتعويض الواجب بسبب الضرر
 المادي و لادبي بسبب فهم الأفعال الذي يعد أساس المسؤولية
 لتفسيره يجب في العقد ايضاً بل وجوده في حياة العقد أولى لكثرة
 الضرر لادبي والاجتماعي الساج عن لحدية اعمده وهذا فإن المحكمة
 تشدد وتساوي في منع التعويض ناصر الى نوع احداً وذكر الاسناد
 الباهي انه لا يجوز لأعضاء من المسؤولية تفسيرية عن الفعل العقد اما
 عن الأفعال فاستدالة بحصول الخلاف) (٢٩) * وقد تطورت لمسؤولية
 التفسيرية في فرنسا حتى تم يعرف من وجوب التعويض الساج عن
 القوة القاهرة وعن التعويض نتائج عما يحرث بعد الأسس بمعنى ان
 التعويض يجب على الخارص عن الشيء بمجرد حدوث ضرر دون النظر
 ان سبب وقد احد أعضاء المجلس يهد بعد ان كثرت حوادث لسيارات
 والحوادث الحديثة المسببة لحدوث ضرر (٣٠) * وبعد ان تمس لنا ان
 التعويض يجب بسبب الأفعال أو بخاصة الساج عنه ضرر لتغير يعني
 عند ان من معمول به في القانون من حيث الحوادث التي يجب فيها
 التعويض *

يجب التعويض في كل ضرر حدث على نفس أو ما دونها وقد بينت
 مادة (٢٠٢) من القانون المدني الفرنسي رقم ٤٠ لسنة ٩٥١ هذا الحكم
 بعولها (كل فعل صار ما عسى من قبل أو جرح أو ضرر أو أي نوع آخر

(٢٦) انظر الباهي ص ٢٢١ وانظر جوسران ص ٤٢١ نقلاً عن الباهي *

(٢٧) انظر الدكتور الباهي ص ٢٢٦ *

(٢٨) انظر الدكتور الباهي ص ٢٢٦ وانظر جوسران ج ٢ بند ٤٤٢ نقلاً

عن الباهي *

(٢٩) انظر الوجر في المسؤولية عامة للإحرامات ص ٢٦٢ *

(٣٠) نفس المصدر السابق ص ٢٦٢

من أنواع الإند • يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر) • ويجب التعويض عن الضرر الأدبي في القانون المدني العراقي جاء في الفقرة (١) من المادة (٢٠٥) ما يلي (يسأل حتى التعويض للضرر الأدبي كذلك فكل نفع على الغير في حريته أو في موصلة أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في إعساره غالي بحسن معدي مسؤولاً عن التعويض ويجب التعويض على كل من تسبب في أحدث الأذى في الطريق كوضع الأنقاض ورش الماء وغير ذلك مما يتضرر إماره به فقد نصت المادة ٢٢٨ من القانون المدني العراقي (١ - ليس لأحد وضع شيء في الطريق العام بلا ترخيص من الجهة المختصة ود فعل ضمن الضرر الذي تود من هذا الفعل • ٢ - فلو وضع شخص في الطريق العام الحجارة وأدوات العمارة وعثر بها حيوان أو إنسان فأصابه ضرر وجب لصاحب ذلك يوجب الضمان إذا ترك شخص في الطريق العام شيئاً يربى به ورثى به إنسان أو حيوان) ويجب التعويض على المحال إذا سقط حملة وملك أحد المارة به وكان يمكن للمحال أن يحرر من السقوط لحمل كما ويجب التعويض على الجداد إذا طاربت شرفة من ناره وكان يمكن أن يحرر عنها (٣١) • ويجب التعويض على كل من سقط من شيء عليه فقد نصت المادة ٢٣٠ (كل من يقيم في سكن يكون مسؤولاً عما يحدث من ضرر بسبب ما يلقي أو يسقط من هذا السكن ما لم يثبت أنه اتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع الضرر) (٣٢) وقد أوجب القانون في العراق التعويض عن الضرر الذي تحدثه الآلات الميكانيكية ما لم يثبت صاحبها الحيطة الكافية إذ نصت المادة (٢٣١) من القانون المدني (كل من كان تحت تصرفه آلة ميكانيكية أو أشياء أخرى تتطلب عناية خاصة لوقاية من ضررها يكون مسؤولاً عما تحدثه من ضرر ما لم يثبت أنه اتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع هذا الضرر •

هذا مع عدم إحلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة • ويجب تعويض في مصر على كل من سبب ضرر للغير د جاء في المادة ١٦٣ من القانون المدني المصري (كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه

(٣١) انظر المادة ٢٢٧ من القانون المدني العراقي •

(٣٢) انظر الوحد في لطفية العامة للدكتور صلاح الدين الناهي

ص ٢٥٩-٢٦٠ •

بالعوض) وذكر الأستاذ محمد علي عرفة أن هذا النص مقتبس من
شرح الفرنسي لابياني (م ٧٤) (٣٤) ونصت المادة ١٦٤ من القانون
المدني السوري على ما نصت عليه المادة المصرية ونصت استعويض في
القانون المدني لسويسري عن كل فعل عمدي يحلج الضرر للغير سواء كان عمداً أو
خطأً ونصت استعويض عن كل فعل عمدي يحلج الضرر للغير محلاً بالأذات
اد نصت المادة ٤١ (من سب بطرقة غير مشروعة ضرراً للغير عمداً أو
إهملاً أو برعونة يلزم بتعويضه من سب عمداً ضرراً للغير بأفعال
مخالفة للأذات يلزم بتعويضه) (٣٤) .

١
(٣٣) المقتضى المدني الجديد من ١٠٧ -
(٣٤) نقلاً عن مجلة القضاء العراقية العدد الثامن سنة ١٩٧٠ ص ٣٧ .

المبحث الثاني

من يرفع التعويض وحكم المعاونة في العصر الحديث

إذا صدر الفعل بحسبي من شخص معين فإن آثار مسؤولية التعويض هي التعويض تسند إليه وصده ولم يحدث قانون المدني العراقي من يجب عليه التعويض دون المعلن فبعد اسناد لقانون التعويض إلى المعلن مفرد في مواد عديدة منها المادة ٢٠٣ من قانون المدني العراقي التي نصت على ما يلي (في حالة الفعل في حالة الوفاة تسند أو أي فعل صدر آخر يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص) .

ولا يختلف حكم اسناد التعويض إلى المعلن إذا كان الفعل صادراً من أكثر من واحد كما تسند على ذلك المادة (٢١٧ ف ١) من قانون (إذا تعدد المسؤولون عن عمل غير مشروع كانوا معضامين في التزامهم بتعويض الضرر دون تمييز بين المعلن الأصلي والمرتكز والتسبب) (١) ومن قانون المدني المصري على الحكم الأول إلا أنه اشترط كون المعلن ممبراً في مدة ١٦٤ سنة ، تكون الشخص مسؤولاً عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو ممبر ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير ممبر ولم يكن هناك من هو مسؤول عنه أو بعد الحصول على تعويض من المسؤول خارج مقاصد التبرم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مرتب في ذلك مذكر بخصوص) وذكر لاسناد محمد علي عرفه أن هذه المادة مقبولة عن (مشروع الفرنسي الإيطالي (م ٧٥ ، ٧٦) والتقنين السويسري (م ١٤٣) وعين الاسم السويسري (م ٥٤) وهي بعد تسام مبادئ سرية (سلامة (لجنة م ٩١٦) (٢) والذي يراه أن هذا الحكم لا يتفق مع الشريعة الإسلامية لا المعاونة مسؤولية أو بيت المال عن آثار مسؤولية التعويض المسماة بالخطأ عند التفهيم على ما تضمنه في هذا الباب ويتفق هذا الحكم مع الشريعة الفراء في اتلاف الأموال

(١) نظر ملتقى البحرين - لمرحوم صدر نقاصي المجلد الأول ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) النفس المدني الجديد شرح معارف على انصوص - الدكتور محمد علي عرفه ص ١٠٧ - ١٠٨ ط

ويتفق القانون المدني المصري مع قانون المدني العراقي في إمساد
 المسؤولية إلى المدعى عند تعددهم بسببى ، لا إذا عيى الخاصى نصيب
 كل منهم دون الضر من عاقبة أو حت مال (٢) ، ولم يفس القانون المدني
 المصري على غير العاقل في إعتاب تعويضه حتى بعد موته حيث ن
 التعويض يستحصل من إتركه بعد إرأها من الديون وتقسام للدعوى
 على أي من ورثة (٣) وقد نص قانون المدني السوري على ما نص عليه
 القانون المدني العراقي والمصري من حيث إعتاب التعويض على لعادل دون
 إضر فيما إذا كن بعض من واحد و جماعة (٤) ' وقد يجب لتعويض
 على غير المدعى في قانون فيما لو كان المدعى ميتا و كان لعقل المصر
 المصر صادر عن مؤسسه عامة و خاصة حيث أن إرأها مسؤولون عن
 تعويض إلا أن إمساد التعويض إلى غير لعادل يهدف مع لتسريعه
 لإصلاحه من حيث إمساد إديه ن العقولة وسنظهر أوجه الخلاف بين
 لشريعة والقانون بعد الضر أن انصوص العاوية في هذ السحب بعد
 نصت المادة ٢١٨ من القانون المدني العراقي على ما يلي -

١ - يكون لأب بم جدد مفرما تعويض الضرر الذي يحدثه الصغير -
 ٢ - ويستطيع الأب و جدد أن يحتس من مسؤوليه إذا سب به قام
 بواجب الإرقابة أو أن الضرر كان لآله واقعا حتى لو قام بهذا لواجب)
 ونصت المادة ٢١٩ منه على (١ - حكومه وإسدييات وإؤسسبات الأخرى
 سى تقوم بخدمة عامة وتل تحتس يستعمل إحدى إؤسسبات الصناعيه
 أو إسجاريه مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم ، إذا كان
 الضرر ناسب عن تعدى وقع منهم إساءة ضارهم بخدماتهم - ٢ - يستطيع
 جدد ن يحتس من المسؤوليه إذا سب به بدل ما يسعى من العناية
 منع وقوع الضرر أو أن الضرر كان لآله واقعا حتى لو بدل هذه العناية)
 وجاء في المادة ٢٢٠ منه (المسئول عن عمل إضر حق إرجوع عليه بما
 ضمه) فأوجه الخلاف بين هذه بنصوص و شريعة الإسلامية تقتلخص
 بنقاط لآية -

٢ - أن التعويض في القانون سحمله الأب أو الجد ، أما الجماعية

(٢) مادة (١٦٩) من القانون المدني المصري الجديد .
 (٤) انظر النظرة العامة للإسرام - ج ١ - الدكتور نور سلطان
 ص ٤٧١ -
 (٥) انظر المادتين ١٦٥ و ١٧ من القانون المدني السوري .

بصادره عن الصبي فلا تعذب دنها على الاب أو لحد بل تعذب على العقلة
أو بيت المال *

ب - أن الاب يستطيع التخلص من المسؤولية اذا قام بتوجيه صبي
بوجهها حسا أو أثمت ذلك نالسه أما الشريعة الإسلامية فلا ترفع اديه
عن العقلة في كل حالة بلا تخصيص *

ج - أن الاب والجد يحلفان من تحمل مسؤولية التعويض اذا
كان سبب فعل صبي عايداً في قوة فاهرة أما لشريعة الإسلامية فلا
تنظر ان السبب بل سطر في فعل ولينتجة العمانية لا ترى وجوب
لدية على العاقلة يسقط التائم على غيره *

د - يجوز رجوع من تحمل التعويض على العاقل لاسبغائه مه أما
الشريعة الإسلامية فلا يجوز للعاقلة الرجوع على العاقل والاكثر من هذا
ان جمهور المذاهب لا يوجب سببا على العاقل بل يوجب الدية كلها على
العاقلة كما بدى ما من بحونا مقدمة وقد ذكر الدكتور عبدالمجيد
الحكيم وجوب الرجوع بالتعويض على الصبي او تعدد استحصاله من
الاب أو الجد (٦) * وهذا خلاف خاص مع الشريعة الإسلامية حيث ان
الفقهاء يوجبون الدية على بيت المال اذا اصبحت العاقلة وقد احتج
الدكتور الحكيم في صافية بحون الى الصبي اعتمادا على المادة (١٩١)
مدني (٧) ، وقد فصح لاسناد المرحوم مير القاصي عن محافظة القوايين
المدنية لشريعة الإسلامية بوجه الخلاف كما يرغم المرحوم القاصي هو ان
المدنيون نص على مسؤولية العاقل عن تامة كمسؤولية الاب والجد عن
لصغير والشريعة الإسلامية لا تنص على مثل هذه المسؤولية بحجة قوله
تعالى (ولا برر واررة وذر أخرى) وبدى يقول به ان هذا لقول قال به
او ذكر الاصم وهو مخاف لافوال المذهب شهادة ناهيك عن الاحاديث
المتوفرة وافول الصحابة وآذر الناصر على ما فصلناه في أدلة مشروعية
العاقلة ، واي ورر في تحمل الدية أو التعويض * ان مفهوم الورر هو عدم
تحمل العاقل عقوبة غيره ، ولو صلما حدا بأن الدية أو التعويض عقوبة
فهذا القول يمين سيدد لان المشرع العراقي جور لمعطي التعويض الرجوع
على من دفع التعويض عنه ويكون دينا لا عقوبة جاء في ملتقى المحررين

(٦) مصادر الالتزام ص ٤٨٩ *

(٧) مصادر الالتزام ص ٤٨٩ *

مسؤولية الشخص عن عمل غير مشروع قام به غيره. ولشريعة الإسلامية لا تعترف بهذه المسؤولية، إذ من صولها قاعدة (لا تبرر ذرره وذر أخرى) وذهب فيها القانون إلى الاعتراف بهذه المسؤولية (٨) وقد استدرك المرحوم الأستاذ عاصي في غير معنى التحرير ونص على مشابهة إيجاب التعويض على غير النصي بالسريعة الإسلامية لأن العقباء قالوا بالعاقلة فاب (ولا اعد عن الجمعة إذا قلت أن حد لهج بقاوي لا قاناه النظرية الشرعية (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) خصوصاً إذا حمى النظرية الأولى على المسؤولية بحريته كما هو ساق مودها . ولا اعد عن الجمعية أيضاً د قبل أن يسريه الإسلامية قد قبل هذه النظرية في بعض أحكامها فإن العسامة المقررة بقاصيتها وأحكامها في اعدو الإسلامي قد تسهي بتحصيل اهل الجنة دة القتل لا يعرف قاتنه وكذلك بحيل مودة الدية الواحدة على الماتل خطا (٩) وينص القانون المدني المصري مع القانون العراقي من حيث أحكام المسؤول عن لصبي إلا أن القانون المصري لم يخصص ذاب أو حدد بحيل التعويض بل أوجه على كل من كان مسؤولاً عن رفاهه لصبي إذا لم يبلغ الخمس عشرة سنة (١) ونص القانون المدني السوري على ما نص عليه القانون المدني المصري إلا أنه أوسع شمولاً من حيث إيجاب التعويض على كل مسؤول عن العاصر سواء كان أباً أو معباً أو زوجاً وهذا نص اعادة اسي نشأت هذه الأحكام المادة (١٧٤) .

(١) - كل من يجب عليه قانوناً أو اعدا رفاهه شخص في حاجة إلى لرفاهة بسبب قصره أو بسبب حاله العقلية أو الحسية ، يكون مبرماً بتعويض الضرر الذي تحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير مشروع ، وتثبت هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل لصغار غير مميز .

٢ - ويعتبر العاصر في حاجة إلى الرفاهة إذا لم يبلغ خمس عشرة سنة ، أو بلغها وكان في كنف العائم على تربيته . وتقبل الرقابة على

(٨) انظر معنى التحرير - المجلد الاول ص ٣٣٣ .

(٩) انظر العمل غير المشروع في القانون المدني العراقي - مجموعة محاضرات مقدمة في معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة ص ٢٤ - ٤٣ مطبعة دار المعرفة بغداد سنة ١٩٥٥ .

(١٠) انظر النظرية العامة للالتزام - الجزء الاول - ص ٤٩٨ .

للعاصر الى معنیه في المدرسه أو اشرف في الحرفه ما دم عاصر تحت
شرف انعم أو اشرف وسبق لرفاهه على روجه العاصر الى روجه
أو الى من يتولى الرقابة على الزوج .

٢ ويستطيع مكتب الرفاهه ان يتخلص من مسؤوليه أو است
انه قام بواجب لرفاهه أو است ان احضر كان لابد وقعا ووجاه بهدا
الواجب لما ينبغي من العناية .

ومن شرح المباني على احكام سموه على الاب ووصي
وانعم حاء في ماده (١٢٦) (اب المعلمين مسؤول عن ضرر الناحه عن
الاعمال غير ساحه في نفعها اطلبه أو علامه أسما وجودهم تحت
مرفسهم) فهذه مسؤوله كما ذكر لاساد حليل حرج (نصبت على
عاق طافه من ساس عن عمل عزمهم يقوم على لحظا المرفس في لرقاة ،
لأ وحب انعم سسدي لاسرف وأرفاهه على الامامه . وحيث يوجد
لرقاة توجد المسؤوله عند تفصيل فيها . وقد فترس لشرع لتقصير
في لرفاهه في مصنفه انصهر كما مرفسه ان حاسب الاب أو الوصي
بالسنة مداصر لأ لاسدي واحد في نحاس . وقد تعد مسؤوليه
لعلم على مسؤوله الاب ووصي . وذلك عندما تبطل لرفاهه من الست
الى المدرسه (١١) هذه النصوص المرفه في حجاب التعويض على الاب أو
وصي أو نعم كما وسما النص على ما فصله . وقد اكفى المشرع
مرفسي في ماده ١٢٨٤ (فقرة ٣) بتربيت المسؤوله على عاتق الاب
وبعد وفاته على عاتق الام عن اعمال اولادها لعاصرين المقسم معهما ،
ومن باب على ذكر وصي أو غيره من الأصول ولا يرب كالاعمال والحوال
والعمات والحالات ولا على ذكر حالات مبالغة سسدي هي ايضا رقاسه
المير كالجون ونصه وانصر لحيثاني . ولهذا اتعمده بعض العلماء
من هذه الناحية وصنعوا تطبيق حكام المسؤوله على تلك الحالات
لمشابهة لحالة العصر وأوصى البعض منهم باستخراج مدأ عام من اماده

(١١) يدخل في نطاق معرف نعم بقصود بالماده (١٢٦) كل من يشرف
على تعلم الامامه ، وترسم كالمطافر ، والصابط ، ومدير اصلاحية
الاحداث ، ومدر مسشعي الامراض لعمه . ولا يدخل في ذلك
من يتولى تعلم الاولاد في تربيتهم لان الرقاة تكون في هذه الحالة
للاناء أو لاوصيا ، ولا المؤسسات الخيرية التي يقتصر عملها على
العناية بالاولاد . انظر لبطرة العامة للملاحظات ح ١ ص ٢٢١ .

السيدة فري تدعو إلى وحوب التعويض على الدولة ذاكرة أمثلة بحر
لنفس اسلميه اد نجسد العظم الذي بصيب المجنى عليه بسبب عدم
ايحاب مؤسسة خاصة للتعويض (١٥) * ونميل لسيدة فري إلى ايحاب
التعويض على الدولة بحجة ان الدولة مسؤولة عن الفرد وهي تمنح حمل
للسلاح لمدافع المرء نه عن نفسه فاد حصف في المحافظة على صياته كانت
مسؤولة عن التعويض في هذه الحالة (١٦) وقد ذكر استاذنا السعدي ان
علماء القانون في امريكا وحدوا اهمية كبرى في آراء اسيدة فري المقتضية
ايحاب التعويض على الدولة الا ان البعض من العلماء الامريكان لا يميلون
ان وحوب التعويض على الدولة لان مبالغ التعويض قد تصل إلى مبلغ
لدخل الشخص في الولايات المتحدة وبمثل البعض الآخر في اعطاء الدولة
لتعويض على حوادث جرائم اساسية (١٧) ويقول اصار فكرة وجوب
تعويض على الدولة ان التعويض لا يكون في الجرائم على الاموال بل
يكون مقصورا في لجرائم على الاشخاص وبهذا يصفال التعويض الواجب
على الدولة (١٨) وعكره فصور ايحاب التعويض على الدولة في الجرائم
على الاشخاص فكرة اسلامية بعد اتفق المسلمون جميعا على عدم تحمل
لعامة او سب املك الجرائم في الاف المائ كما فصلها في الحمايات التي
تحملها لعامة واني لا يحملها ويسل معسوا الانكليز ميلا كليا إلى وجوب
التعويض على الدولة وهذا باحائي والمجنى عليه فاك الدكتور السعدي
وتلاني فكرة تحمل الدولة مسؤولية تعويض المجنى عليهم رصا وقبولا
واسعا في انكثرا وقد حصل لها تطور مهم في هذه البلاد وعندما تقدم
بعمال بمشروع قانون إلى البرلمان صدرت بشأنه تقارير مؤيدة حتى من
حاسب المحافظين (١٩) * وقد اهم علماء القانون في فرنسا اهتماما كبيرا
بآراء السيدة فري التي توجب التعويض على الدولة فقد وضع العلماء
تقرير جاء فيه كما يقنه الاسناد السعدي (من البطسعي ان تأخذ الدولة
على عاتقها مسؤولية تعويض المتضرر من جسده وصحته بسبب الجريمة ،
ودنت لان من واجباتها الاساسية ان تحافظ على الامن و لنظام العام وان
تقدم تعويضا مديا كافيا عن الاضرار حاصلة بالمجنى عليهم) (٢) *

-
- ١٥) انظر النظرية العامة لجريمة القتل - حميد السعدي ص ٦٤٨
 - ١٦) انظر النظرية العامة لجريمة القتل - حميد السعدي ص ٦٤٩
 - ١٧) انظر النظرية العامة لجريمة القتل - حميد السعدي ص ٦٥٠
 - ١٨) انظر النظرية العامة لجريمة القتل - حميد السعدي - ص ٦٥١
 - (٢٠) المصدر السابق ص ٢٥١ *

ولكني لا ينسب سعويص على الدولة عدم نص العيرير على تحمل الدولة الجرائم الواقعة على الاشخاص وبعض الجرائم الحسية (٢١) وترجع الدولة على المجني عليه لاستحصل ما دعت بسببه من سعويص ولكن بطريقه لا تصرفه إذ يستحصله منحا (٢٢) وقد تأسف الدكتور السعدي كل الاسف على عدم ايجاب سعويص على الدولة في مجيعها ويسمي لو فكرت الدولة في هذا سحت وم يذكر الاسناد السعدي العاري باصالة عدم لطريقه في لعهه لاسلامي (٢٣) وقد اوجبت كل من المانيا وايطاليا ويوغوسلافيا السعويص على لدوه ومصدره العرارات التي يدفعها الحماة بشرط كون الجنائي معسرا أما اذا كان موسرا فالتعويص في ماله (٢٤) وذكر الاسناد عدم لعدد عودة رحمه الله ان ابلاد لاسلامية أولى ب تطبيق عدم البعد لان العقبة قالو به في حالة البعد العقبة (٢٥) وبعد ان شهرب س مول عداء اعانوا في العرب الى النظام الاسلامي في ايجاب سعويص على غير جنائي لصلاحية عدم النظرية وصوابها وحدنا الاسناد رسوب شافعي استعاني ينص على عدم صلاح هذه النظرية في زمانا بحجج و همة منها ان العقبة اتفت في زمان لان الناس لم يحفظوا اسانهم وقد وحت الشريعة الاسلامية الدية على العقبة تمشيا مع عادات العرب وتقدمها (٢٦) وقد فاته ان اشريعة العرب استمدت احكامها من القرآن ولينة . والكتاب والسنة لا يعرفان التماشي ولا المساومة ولو صح ما قال به الامتداد المتعافي لما ست هذا الحكم بالاخاديت الموردا وجميعها لمذهب التماشي . الا ما نسب الى ابي بكر لاصم ، ونص بعدم علم احنين ان اشريعة العرب فيها ساء لكل شيء وهي المدسور الحالد بشرية حيماء كما يريد الله في كل زمان ومكان وجرائم الخطا لا نهاية لها ولو قال الاسلام بحكم العقبة تمشيا مع لعادت لميس الحكم الوحى بعد روال هذه العادات والتقاليد ، وذا كان العرب وحدهم هم الذين قالوا بالعاقلة

-
- (٢١) النظرية العامة لحرية العمل - حميد السعدي ص ٦٥١-٦٥٢
 (٢٢) النظرية العامة لحرية القتل - حميد السعدي ص ٦٥٣ .
 (٢٣) النظرية العامة لحرية قتل - حميد السعدي ص ٦٥٤ .
 (٢٤) انظر التشريع الجنائي الاسلامي - عبدالقادر عودة ج ١ ص ٦٧٨
 وانظر الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٢٤ .
 (٢٥) انظر التشريع الجنائي الاسلامي - عبدالقادر عودة ج ١ ص ٦٧٨ .
 (٢٦) انظر الحمايات لمتحدة في القانون والشريعة - المطبعة السلفية
 ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

فكيف يمكن ان يتواءم مع عاداتهم وتقاليدهم مع عادات الشعوب
 اخرى في رحلتهم في روضه الاسلام ومن مخطط سياستها ومن بعد ما يدل
 على تخصيص حرب في مصالحهم حاول وقد وسع فيها تحقيقه العاقله
 حتى شملت صاحب الحرف ومن حجب لاسناد لثبته ايضاً في لدية
 فحجب على بيت اسار د انفسه جافه ولا يوجد بيت في زمانها كما
 يدعي (٢٧) ونحن نقول ان لا فرق بين بيت مال وورقة اسايه وورقة
 اخريه اذ لا فرق بين هذه الاسماء بل هي انفسه بين هذه التسميات ،
 ما ونقول ان انفسه لاند منها في هذا الزمان اذ من تقدم بمصارفه
 وكرب بوسل مال بيت في هلاك لاسان كم من شخص ذهب صحبة
 سياره ، ولم من زهره من ساس ذهب صحبة بطاير و لقطرات
 وقد استمرت عكس وذلك الحده في تعامل الكبره والصغيره واصبح
 كثير من عيال عديم بسبب قطع طرقهم او سمل عيونهم ومنهم من
 قضى بعهده واصبح عقاله ككثير من الناس ولا كثر من هذا الخطا يكثر
 في هذا زمن من حيث السلاح الحديث د كثير ما يتسبب ضمني وهو
 يفتت بفساد فيعدل اسبابا بلا ذنب فرفه وهدنه حسانه التي يذهب
 تسخيرها حتى عنه دون حاجي فقد مال عليها لغرب في ايجاب الدية
 على الدوله لم يعود باستحضار ما دفعه من انجاسي ونحن نقول ان مفاهيم
 النجاسه واسعه جد في هذه الاسلامي وتلائم مفاهيم لمعان العادات
 وسمايه في كل زمان ومكان اردنا ان نضيق نطاق معافاة في زماننا
 فتركنا ان انجاسي وان كان فريوا و بدويا وحت اديه على عشرينه
 ولا ركب بمسائر محفوظه في كل اسناد اخريه ولا يرل الحرف معمولاً
 به في تحمل العسيره حديه من كل منسب لها كما سيظهر لنا من حكام
 هذه في عرف عسائر نعرف ، وقد كان انجاسي من اهل لبس نظر الى
 حركته فقد نشرت لمقالات المهيبه في هذا الزمن بصورة مسطبه في البلاد
 الاسلاميه وهذا مما ييسر الواحد بنظام لعاقبة هذا كون لجاني بخارا
 وحت بدنه على اهل حرفته وهكذا اذا كان حدادا أو غير ذلك ، وان لم
 يكن انجاسي من عيال بل كان موهباً مثلاً من المؤسسة بحكومته سي
 نسعي ليها فحجب بدنه على موظفي المديرية التابعة اليها وان كانت
 لموظفين بدنه خاصه بهم كالمعلمين واليهوديين والاطباء وحت بديه
 على كافة المنسبين لمكانه من فحجب لدية على بيت مال فيما اذا كان
 انجاسي لم يستطع ان ما ذكرناه آنفاً ومثل هذا برر قليل ان الحقيقه

(٢٧) انظر المصدر السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

قد أوجسوا الدية على الطلاب ان كانوا يناصرون بينهم وقد اشهرت
 اتحادات طلبة بصورة منتظمة في كل مكان وتحتل الدولة حيايته
 بصفيات ان لم يكونوا من عن عناصر وكند الحثاة محذيين . اما الجراء
 فان كانت من هل بعشائر ولستعاب وانحكم كما ذكرنا ، وب لم تكن
 من اوسث المذكور من صحت دية على دية اى لاتحادات اساسية
 بعد اصلاحها وبطورها ونسبها الدولة ب دفع الدية من عراعات
 . في تفرصها على الاتحاد في محلب حرثم . تفرص ملعا يسيرا من
 دية على او ب راعه بتؤسس ه صيدوق حاصلا دفع الدية على . ب
 دفع الدية من مان ركاه لا احابي . كد فعر كاد من صلب الفقراء
 يستعملون لركاة او من صلب اعراس لان الدية بعد انحكم عنه يكون
 ديا في دمه . وقد نسي من حدم من لقدم به على دفع دية من لصف
 بشي حاء في الحلى (فان كد ه حصنة مجهزة او كانوا فقراء فيفس
 يدري ان لله تعالى رحب عسوه دية ه اهرة وحفي اعرهم فهم عتده الله
 بعد من اعر من تعفهم في سهم اعر من من الصدقات واجب فتؤدى
 منهم في دلت (٧٨) ومة صلب لا حدر . لها آل وهما انزعه فلوهم
 ورمي . يمكن ب تصرف الدية من هدى لصفين وساء على صلاحية
 نظرية بحاب دية على عمو الحادي وسهولة تطبيعها فاسد يدور العلي
 اعدس ب يهدي مسوؤنس بالحد ب . اعظم رافع وانصه به .

المبحث الثالث

من يستحق التعويض في القانون

يستحق التعويض في قانون المدني العراقي كل من كان المحض عليه مسؤولاً عن اعااته نصب المادة (٢٠٣) منه على هذا الحكم بقوله (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الحرج أو أي فعل صادر آخر يكون من احدث الضرر مسؤولاً عن تعويض) أشخاص الدين كان يعيلهم المصاب وحرّموا من الاعااته بسبب فعل أو بوقاة) من خلال هذا النص يبين لنا ان القانون لا يشترط كون مستحق التعويض وارثاً شرعياً اذ ان المادة وحسب التعويض عن كان اقلل يعمله ، وقد يكون لقتيل يعيلاً ليعتد به لا تربطهم به عراة لسببه ولا النسبة فيسحقون التعويض بناء على هذا النص ، ويستحق الزوج والزوجات والاخرين من الاسرة التعويض اذا كان لضرر ادنيا كما جاء بالمعقرة (٢) من المادة (٢٠٥) من القانون ، يدور اد قائل (يدور ان ينص بالتعويض للارواح وللأفريس من الاسرة عما يصيبهم من ضرر ادني بسبب موت المصاب) ولا يستقبل التعويض عن الضرر الادني الى لمير الا اذا وجدت قيمته بمقتضى اتفاق او حكم نهائي كما نصت على ذلك المعقرة (٣) من المادة (١٠٥) من القانون ، يدور ومن شروط التعويض الواجب على الدولة اذا تيسرت بالضرر كما يراه الدكتور حميد السعدي كون المطالب بالتعويض كان يعتمد في معيشته على لموي أي كآه يجب اعااته (١) ، وذكر المرحوم الاسناد مير الفاضلي ان من يستحق التعويض هم اولاد الشرعون ومن كان المحض عليه يعيلاً لوجه الله تعالى بشرط كون لا عائل لهم غير المحض عليه ومن هذا يتبين لنا ان الوارث يستحق التعويض انما اما انما له من غير الورثة فيسقط حقه ان كان له فعل شرعاً فليست المعقرة بحرمانه من اتفاق عليه بل المعقرة حرمانه من يعيل يقول شرعاً وقد اعتمد المرحوم الفاضلي على عبارة (وحرّموا من الاعااة) في استعداده للمعنى المتقدم من المادة (٢٠٣) ونحن معه في هذا القول لان القانون لم يقل (وحرّموا من الاتفاق) (٢) الا اذا نقول بان الاعااة لا بد ان تكون اعااة شرعية لان

(١) النظرية العامة لحرمة القتل ص ٦٥٢ -

(٢) نظر ملقى البحرين ص ٣١٤ والعمل غير المشروع - مفسر

القاضي - ص ٢٦٢٥ -

الإعانة التشريعية معرصة للزوال ولا حق للمعامل بالزوم العائل الرأسا
 شرعيا بخلاف الأولى - ويرى الدكتور الناهي وجوب جهاد انقاصي في
 الحكم بالتعويض لمن يطالب به وسيسر ذلك النظر إلى العلاقة الودية وعدمها
 من التقوى والمطالبة لأن العاقول المبدئي يص على وجوب التعويض
 للأقربين وهؤلاء قد يكونوا ورثة أو غير ذلك قال (أ) أما لعط لأحرس
 مستوجب المسأول عن مدلوله وهل يتسقط في المطالب بالتعويض أن
 يكون من ورثة شوقي أم لا يسقط (٣) أو ممن تجب نفقته على المومي
 لرحح عسى أن الانفصل ترك المسألة لاجتهاد القضاء في كل حالة على
 أفراد يستهدى فيها انقاصي بدرجة اعزاه وبالعلاقة التي كانت قائمة
 بين المطالب بالتعويض وبين شوقي في حال الحياة وهل كانت علاقة ود
 وحسني أم قطيعة وتدابير (٣) ومن لدكتور الحكيم على ما نص عليه
 الدكتور الناهي من حيث ترك حق الاجتهاد للانقاصي في الحكم بالتعويض
 لأن لقانون لم يحدد درجة الأقربين في المدة المذكورة (٤) أما لقانون
 لمصرى فقد حدد الأقربى بـمدنيين بالتعويض أن الدرجة الثانية فقد
 حدد هذا القانون في العقرة الثانية من المادة (٢٢٢) منه الأشخاص الذين
 يحق لهم طلب التعويض عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب
 بالأرواح والأقربى في الدرجة الثانية إذا جاء فيها (لا يجوز الحكم بتعويض
 للأرواح والأقربى إلى درجة سابعة عما يصيبهم من ألم من جراء موت
 المصاب) - وقد خالف لدكتور حسن الدين الناهي والحكيم لأنه يميل
 إلى تحديد الأقربين بالورثة الشرعيين فيقسم التعويض على الصرر الأدبي
 كما تورع البركة إذ قال (نحن نرى - خلافا لبعض الفقهاء - أن المدعي
 بالتعويض عن الصرر الأدبي يجب أن يكون أحد ورثة المصاب) (٥) وبناء
 على ما يراه لاستناد الدون فان قواعد الارث تطبق في هذه الحالة من حيث
 حالة مع بعض بئرثة عن المظلة بسبب مواع الارث فإذا قتل رجل
 له ولدان أحدهما يرافقه في الدفن والآخر بحالعه فيكون لارث للموافق
 دنا دون المخالف وكذلك تطبق قواعد الارث كافة من حيث المحجب

(٣) انظر الوحير في النظرية العامة - ص ٢٢٧ - لدكتور صلاح الدين
 الناهي -

(٤) الوحير في شرح لقانون المدني العراقي - الجزء الاول - ص ٤٦٦ -
 ٤٦٢ -

(٥) النظرية العامة للانترام - الجزء الاول ص ٣٢٠ الطبعة الثانية -

ويعتصب وحرمان انتقال وورثه (٦) وقد استطع توحيد قول الدكتور
 ندون بالاستناد الى نص القانون حيث قال (ولا تفرس من لاسرة) فان
 الاسرة عسما ما يكون من الابن - الاولاد - لزوجين والاحوت وكل هؤلاء
 وورثة * وقد كان العمل قد احدث صيررا من حيث المصلحة المالية وحب
 العمل من لكل من كان محلي عنه فعنه وقد يقرر بفعده لمحال ولا يشترط
 وفاة محلي عنه في مثل هذه الاحوال بل حتى ان كان محلي عليه فعنه ان
 يطالب بالموثوق - أصبح محلي عنه عاجزا عن العمل بسبب العتاة
 والاند - تكون عتاده مسروعة فاحتطيه حتى لها بتدله بالموثوق في
 ربي - كذا . الحكم بخلاف احسنه لان عدم ترابطه اشرعه بينهما (٧) *
 ويشترط بعتده بعرسي راضيه لشرعه بين المتعالب بالموثوق
 ومحلي عنه فان الدكتور السامي (ويشترط انضاء الفرنسي للحكم
 السامي عن غير احال لاعتاده قيام علاقة عائلية بين صيغة البعض
 من المتعالب بالموثوق فلا تكفي بعتاده عند اشرعه) (٨) وذكر
 الاسماء : سيجوري - بالموثوق في فرنسا تكون بل له علاقة مشروعة
 بالمحلي عنه لا بل من على احسنه وبسبب الطمعي وكذلك لاسم -
 لطمعي بعتده بعتده (ان علاقة فيما بينهم ، وان كان قد
 بعتده عن عتاده بعتده مشروعة هي في ذلها مشروعة) (٩) وهذا مخالف
 بقواسم مدني في البلاد العربية لان الشريعة السائدة فيها هي الشريعة
 الاسلامية واشهرها لاسلامية لا يعترف بالعلاقة بين الرجل والمرأة
 لا عن طريق بروج شرعي وقد ذكر هذا لاعتراض على الاستناد
 بسيجوري " كقول حكيم بقوله ، ونحن لا نقى مع الاستناد لسيجوري
 فيما ذهب به - فان كان ذل حائر في بلد وربي كفرنسا (ماروف
 ٢٨٥ - ٢٩١ ، لا بل عمر حائر في بلد الشريعة الاسلامية هي السائدة فيه
 كعصر ، عراق - بالموثوق واسرعه في هذه البلاد لا يعرفان بأنة علاقة

(٦) لنظره العامة للامر - الجزء الاول من ٢١١ الطبعة الثانية .
 (٧) نص لوجر في شرح القانون مدني ج ١ ص ٥٥٩ الدكتور عبد المجيد
 حكيم .

(٨) انظر الوخير في البصرة العامة للامر ج ١ ص ٢٢٦ وانظر في
 الفرنسية جوسران ج ٢ ص ٤٤٢ نقلا عن استاذنا الناهي .
 (٩) وسط في شرح القانون المدني - الجزء الاول ص ٩٧٤ .
 (١٠) ووجر في شرح القانون المدني العراقي ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .

غير ناشئة عن الزواج (١) - ويرى الاستاذ عبدالمعزم فرح الصنده ان
لقانون المدني المصري يجب ان لا يحمي كل ما يربط على العلاقة الطبيعية
في مصر لمخالفتها بآداب كذا (١١) وقد وجدنا القانون المدني المصري
قد حدد لأقارب المدن حق حكم لهم لتسعيض عن الضرر الأدبي
بالدرجة الثانية (١٢) ونص لقانون المدني لسوري المادة (٢٢٣) منه
على ما نص عنه القانون المدني المصري في تحديد الأقارب الذين يستحقون
تعويض لأدبي للأزواج والأقارب في لدرجة الثانية (١٣) .

-
- (١١) انظر الوسيط - للسنة ١٩٧٤ من ١٨٧٤ هامش رقم (٢) .
(١٢) انظر السنين المدني المصري - الدكتور محمد علي عرفة ص ١٤٧ -
١٤٨ .
(١٣) انظر لقانون المدني السوري الصادر بتاريخ ١٨ أيار سنة ١٩٤٩ .

المبحث الرابع

كيفية تقدير التعويض في القانون

لعمره بمقدار الضرر الناتج عن الخطأ سواء كان الخطأ يسيراً أو جسيماً ماد كان الضرر جسيماً شددت المحاكم في مقدار التعويض وكلما قل الضرر كان مبلغ التعويض يسيراً (من اعواند المقررة في قانون كينيا ان الضرر ، ثمانية مئة اعمار وقد استغرب هذه القاعدة في فرنسا واصحح من اعواند سفيدينه) (١) وبالرغم من قاعدة النظر الى مقدار الضرر فان المحاكم في فرنسا تشدد في مقدار التعويض في حالات منها اذا كان سبب الضرر عمداً لان المصنف لا يستحق الترقى بخلاف الخطأ او بسبب إهمال (٢) ، وقد عرض للمحكم ما يؤثر على تعميم التعويض في حالة ريكب الخط من قبل الناس كما هو اصطدمت سيارتان وكان التعويض من قبل لسانين فمحض التعويض عنهما أو يشدد على واحد ويخفف عن الآخر بحسب الخطأ الصادر عنه وقد ذكر قانون الحارة البحرية العثمانية ذلك في حالة التصادم فقد جاء في آخر الماده (٢٤٩) منه ان كان تصادم السفينتين ناشئاً عن تعصير كلا ربابها أو كان مجهولاً من كان مهمل سبب فحضر حسب قيمة كل من السفينتين مقياساً وتؤخذ من كل مهمل نصيباً يعادل التعصير بحسب قيمة (٣) وقد ذكر القانون المدني العراقي بعض الاحكام في كيفية تقدير المحاكم التعويض منها .

أولاً - التعويض لا يعن ملحه أو يريد به سطر لتوقيع العقوبة جزائية أو عدم توقيعها ولا علاقة بين المحاكم المدنية والمحاكم الجزائية نصب المادة (٢٠٦) على ما ينس (١) - لا يحل التعويض المدني بتوقيع العقوبة الجزائية او تورط شروطها ٢٠ - وتمت المحكمة في المسؤولية مدنيه وفي مقدار التعويض دون ان تكون مبيعة بقوعد المسؤولية الجزائية أو بالحكم الصادر من محكمة الجزاء (٢) .

ثانياً - تقرر المحكمة التعويض بالنظر الى حسامة للضرر وقتئذ

(١) انظر الناهي (في الوحيز) ص ٢١٤ - ٢١٥ وانظر .
inlege aquliet levissia vanit

(٢) انظر الناهي (في الوحيز) ص ٢١٥

(٣) الناهي ص ٢١٥ نقلاً عن الناهي ص ٢١٥ .

فكلما رد الضرر رد مبلغ التعويض وبالعكس نصت المادة (٢٠٧) من القانون المدني العراقي على (١ - تعدر المحكمة التعويض في جميع الاحوال بعد ما لحق الضرر من ضرر وما فاته من كسب شرط ان يكون هذا نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع .

وبدخول في تقدير التعويض الحرمان من منافع الاعيان ويحور ان يشمل الضمان الاجر على الاجر) .

ثالثا - ذا عثرت المحكمة عن تقدير مبلغ التعويض كان للمحس عليه ان يطالب بتحديد التعويض بعد مدة معقولة من ارض نصت المادة (٢٠٨) من القانون المدني العراقي (اذ لم يسر للمحكمة ان تحدد مقدار التعويض تحدد كافيها فلها ان تحفظ للمضرر باحق في ان يطالب خلال مدة معقولة بامانة الطر في التعويض) .

رابعا - قد يكون التعويض مؤجلا بمقدار مقداره حسب الظروف ويحق للمضرر الاعراض على مبلغ التعويض نصت المادة (٢٠٩) من القانون المدني العراقي على (١ - تعيين المحكمة طريقة التعويض تبعاً لظروف وصيغ ان يكون سموي اقساطا او براد مرنا ويحور في هذه الحالة الزام المدين بأن يقدم تأمينا .

٢ - وقد التعويض بالسد على انه لا يحوز للمحكمة تبعا لظروف ونساء على طلب المضرر ان يأمر باعادة الحالة ان ما كانت عليه او ان تحكم بداء امر معين او برد اصل في المسدات وديت على سبيل التعويض) .

خامسا - قد يمن مقرر سموي او براد بالبطر الى مشاركة المحس عليه مع الحاسي في التمسك بصندوق الخطأ نصت المادة (٢١٠) من القانون المدني العراقي (يحوز للمحكمة ان تنقص مقدار التعويض اولا لا تحكم بتعويض ما اذ كان المضرر قد اشترك بخطأه في احدث الضرر او زاد فيه او كان قد سوا مركز المدين) .

سادسا - قد لا تحكم المحكمة بالتعويض اذا أثبت الحاسي عدم تسببه بصندوق الخطأ منه نصت المادة (٢١١) من القانون المدني العراقي على ذلك (اذا أثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب اجسي لا يد له فيه كاتمة سماوية او حادث فحائي او قوة قاهرة او فعل القير او خطأ المتضرر كان عمر حريم بالتصان ما لم يوجد نص او اتفاق على غير ذلك) .

ونمة أحكام تأويل على كيفية تقدير التعويض عند ذكرناها في شروط المدعى عند الكلام عن الدفاع الشرعي ومن المواعد المستعة في هذا الباب من الضرر الصادر عن شخص لا يوجب التعويض إذا كان في حابه البساع الشرعي بشرط عدم سحاور حاء في الفترة (٢) من مدده (٢١٢) من اعدون المدني العراقي ما يلي (فمن حدث ضررا وهو في حالة دفع شرعي عن نفسه أو عن غيره كان غير مسؤول عن الأضرار في ذلك لعدم لضرورة ولا أصبح مبرما يعرض تراعى فيه مقصيات العدالة ، ولا حاجة لتعصيل لدفع شرعي نظرا حرص المدعى في شروط مدته .

كيفية تقدير التعويض في مصر :

م بر فوعد خاصه لكيفية تقدير التعويض في مصر بل هو متروك للمعاصي بغيره بالنظر في شروط الملائسة وقد نصت المادة (١٧٠) من المفسر المدني الجديد على ما يلي (بعد انقاضي مدى التعويض عن الضرر مدى لحق الضرر طبقا لأحكام المادتين ٢٢٦-٢٢٧ مراعى في ذلك لعروف الملائسة فإن لم يسر له وقت حكمه ب بعض مدى التعويض تمسا بهائنا فيه ان يحقق بضرر ناجح في ان يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير (١) ولم حدد قواعد خاصة في المادتين اللتين احالنا المشرع لهما في كيفية التعويض عن الفعل أو الجرح ولعل من المستحسن ذكر المادتين لرددة لأصاح والمساكن .

المادة (٢٢١) (١ - ١ -) إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو نص في القانون فإنقاضي هو الذي يحدده ، تشمل استعويض الحق الدائن من حسارة ومخاض من كسب بشرط ان يكون هذا نتيجة طيبة لعدم الوفاء بالالتزام والناجر في الوفاء به ويعسر الضرر بسعة طيبة إذا لم يكن في استطاعة الدائن ان يتوقعه بحد جهد معقول ٢ - ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره اعدى فلا يدرم المدين الذي يرتكب غشيا أو خطأ حساسيما الا يعرض للضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد) وتنص المادة (٢٢٢) على ما يأتي (١ -) تشمل التعويض الضرر الادبي أيضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة ان يسفل إلى العمر الا إذا تحدد بمقتضى الحق ، أو صدرت لاداس له امام القضاء ٢ - ومع ذلك لا يجوز لحكم تعويض لا

(٤) انظر المادة ٢٢٧ من المشروع التمهيدى بقلا عن الوسيط ج ١

بالأرواح ولا تبارك أن تدرجه حاشه عمه يصيبهم من الضرر جراء موت المصاب (٥) ومن هذه بخصوص يسمى أن الضرر المقصود هو المباشر سواء كان ماديا أو ماليا واقعا ومحققا (٦) (٧) ويحقق للعاصي أن يحكم بنفسه استعوض ويقرر في الضرر مرفوع جنونه كما نصت المادة (١٧١) من القانون المدني المصري وقد ذكر الدكتور عرفة أن القانون المدني المصري الجديد قد استهدى في عدد من الأحكام للمدعي التوبى (م ١٥٧ - ١٥٠) ونفس الأساليب مستوحى من م ٤٣ - ٤٦ (٨) وإذا كان الضرر معبر وحب على العاصي أن يقرر في إصدار بحكم التعويض وقت صدور الحكم قد يرد عليه استعوض عن وقت حدوث الحادثة من كسرت به قد يطور كسر أي غامض به فلابد أن يشدد العاصي التعويض في هذه الحالة (٩) ويقصد بمفهوم الملاسة التي نصت عليها مادة (١٧١) أن ظروف الحادثة دون المعامل وطرا باتيا قد يحكم العاصي بمعوض يسير بسبب حرج شخص سيم اما لو خرج شخص آخر بنفس حادثة الحرج لأن مريضا عسكري مثلا كان استعويض يكون اشد مقدارا من ما سيجده الشخص السليم (١٠) ومن كان يتمتع بعين وحده ثم حسي شخص على عمه استعوض من مبلغ التعويض يكون أكثر مما كانت له عين سليمان وبعدها حدها (١١) ويختلف مقدار التعويض بين لأغرب وأسرور وكذا بين من يحصل على كسب كثير من الآخر (١٢) وذكر الأستاذ الدكتور استهوى أن العاصي لا يقرر إلى ظروفه في مقدار التعويض فإذا كان العاصي غنيا أو فقيرا أو كان مسؤولا عن أسرة كبيرة أو صغيرة فالمعوض لا يرد ولا ينقص لأن لقيمة في مقدار وعدي الضرر الذي أصاب المجنى عليه (١٣) -

- (٥) انظر الوسيط ج ١ ص ١٠٩٥ .
- (٦) مدعي المدني الجديد الدكتور محمد عي عرفة - ص ١١٣ .
- (٧) انظر الوسيط للسنهوري ج ١ ص ١١٠٢ .
- (٨) انظر الوسيط ج ١ ص ١٠٩٩ .
- (٩) انظر في هذا المعنى استنباف محتلط في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ٩٧ نقلا عن الوسيط ج ١ ص ١٠٩٩ .
- (١٠) انظر الوسيط ج ١ ص ١٠٩٩ .
- (١١) انظر استنباف محتلط في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ٢٩٧ - وفي ١٦ ديسمبر ١٩٠٨ م ٢٥ ص ٦٨ نقلا عن الوسيط ص ١١٠٠ .

كيفية تقدير التعويض في سوريا :-

يعين القاضي مبلغ التعويض بالنظر إلى الظروف الملائمة في الحرية ويحق للمصاب أن يطالب بإحدى التعويضات رئيسا يسبق مقدار ضرر الحرية وقد نصت المادة (١٧١) من القانون المدني السوري (بمصدر انقاضي مدى تعويض عن الضرر لدى حق الضرر طبقا لاحكام مادتين ٢٢٢ - ٢٢٣ مراغيا في ذلك الظروف الملائمة ودرى ان يتقيد بأي حد مان لم ييسر له وقد احكم ان يعين مدى التعويض تعيينا بهائا ، فله ان يحتفظ بالضرر بحق في ان يطالب خلال مدة معينة باعادة سحر في تقدير) - وبعد يرجع الى المادتين تسبق احكام اليها المادة المذكورة انما لم تحد قواعد معينة يهتدى بها القاضي في ان الضرر على النفس او ما دونها ولعله من الافضل الاستشهاد بالمصوص القانونية *

مادة (٢٢٢) (١ - د م نكي التعويض مقدرا في المصد او نص في قانون انقاضي هو الذي يحدده ، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من حسرة وما فاته من كسب بشرط ان يكون هذا نسحة طبيعية لعدم اوثاق بالانترام او بلأحر في لوفاء به ويعسر الضرر نسحة طبيعية اذا لم يكن في استنفاة الدائن ان تنوءا بدل جهد معمول

٢ - ومع ذلك اد كاب الاسرام مصدر العقد ، فلا يلزم للدين الذي لم يرتكب عشا ار حد حسيما الا التعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد) *

مادة (٢٢٣) (١ - يشمل التعويض الضرر لادبي ايضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة ان يستقل الى الغير لا اذا تجدد بقبض اتفاق ، او طالب الدائن به امام القضاء *

٢ - ولا يجوز لحكم ببعوض الا للارواح والافارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب) *

كيفية تقدير التعويض في القانون اللبناني والقضاء الغربي :-

في القانون اللبناني لا يدخل في حساب التعويض حاة المحس عليه مادة ، لان القانون بعد ان قضى في المادة (١٣٣) بوجوب التعويض كاملا اشار الى امكان تخفيف مسؤولية في حال صدور خطأ عن هذا الاحيس (م ١٣٥) وهذا المحقق يكون بالنسبة لحسامة الخطا كما هو واضح من نص لمادة (٧٨) من المشروع العرسى لاطالي الذي كان مصدر للمشترع اللبناني (١٢) وفي سويسرا (يرى البعض محالا للتحفيف اذا كان

استجنى عليه مرتكك حظه يسير وتغير الحال وذلك من قبل تحقيق مبادئ
العدالة (م ٤٤) سويسري (١٦) .

ويمكن للقاضي ب تحكيم سعودي يسير من استمرار الضرر ثم
يحكم مره حرق بالتعويض الكامل بعد التاكيد مما استمر به الضرر من
حيث مدى الجرمية وضررها (١١) .

ويسعي على القاضي ب تحديد مبلغ سعودي بالنظر الى يوم صدور
الحكم دون النظر الى يوم المحاكمة وهذا لاخل التاكيد من مدى ضرر المصاب
واد حرج رخص وقيل اخرى من قبل شخص آخر يصدر القاضي
بتقدير السعودي ان مدى الضرر يوم العمل (١٥) .

ولا يؤثر على مقدار التعويض تنازل المدعي في حالة اصابة شخص
بضرر ويقتل عن العمل بعض الايام وسب هذا بتقرير طبي ثم تنازل المدعي
رسميا الا ان بر الحماية سرى بعد التنازل حتى يصيب النجى عليه شلل
مثلا فيحق له المطالبة بالتعويض امام المحاكم المدنية ولا يؤثر على مقدار
التعويض تنازله السابق وذلك بسبب تطور آثار الحماية (١٦) .

ومما تغدير سعودي بالنظر ليوم صدور الحكم قد يحالف بعض
الاحيان كما في تغير المدة من حيث اسعر . ذكر الاسناد خليل حريج ان
تسريع الفرنسي في حالة تغير اسعار العملة الاحية (قانون ٨ شباط
١٩٤١) اذ انه قضى بالرجوع في تحديد اسعر الى يوم وقوع الضرر كما
قضى استعديد بدل المصادرة بوجوب الرجوع الى يوم اضرارها مهما تأخر
تسديدها (١٧) وادا تأخر لورثة عن المطالبة بالتعويض حكم للقاضي بالنظر

(١٢) نظر المطرية العامة للموجبات ج ١ ص ١٢٢ .

(١٣) انظر خليل حريج ج ١ ص ١٢٣ .

(١٤) سمير في ٣١-٣-١٩٥١ ، علا عن خليل حريج ج ١ ص ١٢٣ .

(١٥) تمير تروسي في ٦ حزيران سنة ١٩٤٦ دالور ١/٩٤٧/٣٤ علا عن
خليل حريج ص ١٢٣ .

(١٦) انظر استئناف في ٢٧ ت ٢ سنة ١٩٤٣ ومحكمة بيروت في ٧ ايلول
سنة ١٩٤١ خاتم ج ٤ - ١٩ و ٢٠ .

(١٧) انظر المطرية العامة للموجبات ص ١٢٤ علا عن خليل حريج ج ١
ص ١٢٤ .

الى يوم وفاة لان انعويض مدخل في نزوة الورثة من قاريح ابوت (١٨) .
 وذكر الاستاذ حنيل حرج ان من المبادئ العامة التي يجب اليها انصاف في تقدير انعويض سطر اي مركز انحى عليه وظروفة الاجتماعية عادة من شخص وه اولاً صغار كذا انعويض اكثر مقدراً مما لو كان المحض عليه اعراب وتعويض بند ليمسي كثر من اسد اليسرى وهكذا يحتهد انصاف بمقدور انعويض (١٩) . وهذا العرض تبين لنا ان القواديس لمديه م تخص على قواعد معينة في تقدير انعويض من تركت لمقدير الى اجتهد انصاف مسرئدا بحسامة بقرار الذي اصيب المحض عليه به بعد خلاف بفعله لاسلامي لان اشريعة اعراب وصفت مقدراً محسداً بحجرات على ما قصناه في احايه على ما ذوب النفس ولدى براه ان تعاون عارف بالقوصى التي يمحز اللسان عن وصفها اذ اما لم يجد الحد الادنى او لا على ما سجده على اسفس او ما دونهما فكيف يقدر القاضي منع انعويض ولماذا بحسب منع انعويض بخلاف انحى عليه واحايه عن خطأ لا قصد منه ان لاوى بالتعاون ان نأخذ باحكام اشريعة اعراب في هذا لماب تحقيقاً بفعله بين حاس وانعد قرار باحكام من القوصى لتي كان مسسهما العدول عن الشريعة الاسلاميه وافشام منادى اتفاق الوصفي العاخر عن تحقيق قواعد معينة بفعله عليها الغصاة في اصدار قرارات لاحكام .

(١٨) تمير فرسي في ٢٤ ادر سنة ١٩٥٣ دالور ٢٣٦/٩٥٣ نقل عن

حرج من ١٢٥ .

(١٩) انظر النظرية العامة للموجبات من ١٢٢ .

المبحث الخامس

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدية والتعويض

سبق وان اسما حوار تبسيط الدية في باب العاقلة وقد نص القانون المدني العراقي على حوار تبسيط التعويض فيكون التبسيط وجه اتفاق بين الدية والتعويض كما نص القانون المدني العراقي على اعطاء التعويض من السعد ولم يتطرق الى غيره الا من حيث اتلاف الاموال وهذا ليس من شأنها اما للريعة الاسلامية فقد جعلت السعد ولائيل والسر والعم .

والجدل من اصول الدية على ما فصلناه في المال الذي تؤخذ منه الدية فقد نصت المادة ٢٠١ من قانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ -

(١ - تعيين المحكمة طريقه التعويض تبعاً للظروف ويصح ان يكون التعويض مضافاً أو مالا مرتباً ويجوز في هذه الحالة التزام المدين بان يقدم بأمنها .

٢ - ويعد التعويض بالسعد على انه يجوز للمحكمة تبعاً للظروف وساء على طلب المصّر ان تأمر باعادة الحاة الى ما كانت عليه أو ان تحكم باده امر معين أو برد المال في المحتمليات على سبيل التعويض) .

٣ - الدية لا تعوض الا لضرر احساسي الواقع على النفس او ما دون النفس اما التعويض فقد يعرض ما يحدث عن الحماية كما في تعويض العامل عما فاتته من الكسب .

٤ - مقدار الدية ثابت يسوى فيه انسي وبغير واحاصل والعاطل والمسؤول عن اسرة وغيره فمن ليس مسؤولاً عن أحد في اعائلته اما التعويض فينظر الى ظروف المحي عليه ومركزه الاجتماعي فهو يحكم بالتعويض لمن كان مسؤولاً عن اسرة اكثر مما كان مضافاً من قبل غيره .

٥ - الدية يجب للورثة بمجرد حصول الجريمة دون حاجة الى ثبات الورثة الضرر المادي الواقع عليهم .

اما التعويض فلا يحكم الورثة في بعض الاحيان الا اذا أثبت لورثة الضرر المادي الذي اصابهم بسبب فقد مورثهم (١) . وقد فصلنا هذا فيما سبق التعويض في هذا الباب .

(١) استئناف مصر في ١٣ يناير ١٩١٤ المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشر عدد ٣٥ القسم الثاني نقلاً عن الدية علي صادق ابو هيف ص ١٤٤ .

٦ - الدية تورع على ابنة كسهم^(١) تركة حسب الفرائض في كتاب الله تعالى أما التعويض فقد لا يساوي بين الورثة في بعض احوال لأن العبرة هي مقدار الضرر الذي أصابه الموارث (٢) وقد فصلنا هذا في من يستحق التعويض في عدة اماكن^{*}

٧ - لا تورع الدية إلا للورثة اسرعس ما لتعويض بعد يورع من كان احصى عليه يعيلهم على ما قصدها في من يستحق التعويض (٣)

٨ - تحمل الدية دية في عمر قبل العمد ما التعويض فلا تحمله غير الحامي وقد فصلنا هذا اسحت في من يدوح بتعويض فلا حاجة لتفصيله دية^{*}

٩ - دعوى الدية تعتمد على الاحكام الشرعية اما دعوى التعويض فتعتمد على القواعد القانونية الوضعية^{*}

١٠ - قال الامام المرحوم علي بن ابي طالب (عليه السلام) دية تعسر تركه المجنى عليه فدائس العسل ان يستوفوا ديونهم من دية العسل فاد فصل شيء يورع على الورثة والا فلا بخلاف لتعويض فلا يعسر تركه للمجنى عليه واما هو فمك للورثة لانه معادل ما اصابهم من ضرر في فقدان المجنى عليه (٤)^{*}

١١ - دية عوه من اضرار الجسماني لا عبرة ببعض ان الضرب مثلا اذا كسرت يده لا يستحق اكثر من دية الكسر بعد براءة يده ، ولا تريد دية يده عن دية غيره ولا يحق له ان يطالب بما فعده من كسب بعد شفاؤه وقد ذكر الاستاذ ابو هب ان اشرية الاسلام لم تعالج هذه المشكلة لانها عادت الدية في مجتمعات بدائية ولم تردده الحاصرة مثلما اردده في ايامنا ويحوز ابو هب اعطاء الدية مع تعويض عن الضرر المادي الذي حدث على المصاب بسبب الحاية (٥)^{*} والذي نراه ان الشريعة الفراء دستور الله الحالك شعت ابوارها لتكون سراجا وهاجا للشريعة جمعاء في كل زمان ومكان والشريعة لم تشرع لمجتمع معين اما من حيث طرق انعقاد هذه المسألة فعاقد لاسباب منها :-

(٢) انظر حكم حبايات مصر في ١٩ مايو سنة ١٩١٣ في القضية نمرة

١٧٥ لسنة ١٩١٣ علا عن امي هيب ص ١٤٥^{*}

(٣) استئناف محتلط ، حكم حديث نشر في جريدة الاهرام بعدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١^{*}

(٤) انظر العدد الخامس السنة الثانية ص ١١٠ من مجلة القضاء^{*}

(٥) انظر الدية في الشريعة الاسلامة ص ٣٢^{*}

أ. من الدقة بحسب بحتاية الخطأ والخطأ أشبه بالعصاء والقتل ،
والقدر قد يصيب الصغير والكبير والعالم والجاهل والعبي والعبي وعو
سنة الله الكونية ولا يمكن صلاح كل الضرر لأن عين الأساس أو يده أو
عقله لا يقيم ضمن معنى ولا يؤول الضرر الناتج عنها مهما كان مقدار الدقة
ولهذا فقد سموت الشريعة اجراء بين دقة الكسر والصغير والعبي والفقير
في نفس والأعضاء والتي أحالة ان المحكمة تصلح بعض الضرر لا كله
ويؤيد هذ الاتجاه ان نفس بالنفس يسرى على من قتل طيبا أو عالما أو
حتى رئيس الدولة فانه نفس به ولا يؤخذ من اموال العاقل بعد قتله شيء
بحجة ان نفسيهما محصيات من حيث الاهمة الاقتصادية والعائلية على
الكسب وهذا المسند من لشريعة الاسلامه اجلاده اشد من مسندك
القانون الوضعي لانه يؤمن الاستمرار وبعد الاحكام عن الفوضى والارتحان
ومع ذلك لهوى وعقوبة لقصاص هي عقوبة عادلة من حيث الضرر لأن
الدعوى معبدا بخلاف الخطي لا يعاقب المقصد الجنائي .

ب - ان القانون الصائب هو الذي يصح الامور في مواضعها ويقدر
لكل جريمة عقوبتها لهذا فقد اتفق الفقهاء على وضع الديات المقدرة المحددة
لكل جريمة خطأ من الجوارفة حتى القتل ولو لم يفعل الفقهاء ذلك لكان
القصاص فوضى لا نظير لها كما يرى الاباد كيرا ما بحثنا في القواعد التي
سترشد بها القاصي في تقدير التعويض الواجب بالقتل أو الجرح فلم
يحد . نعم يقول علماء القانون ان القاصي ينظر الى ظروف المصطفى عليه
السلامه ولكن ان القصاص الاول لدى يمسد عنه القصاص حيث ان الشريعة
المرء وصفت قيمة مئة بعير في الحناية على النفس وقيمة خمسين بعيرا في
الحناية على اليد الواحدة وهكذا في كل جرح وبحسب على ما فصلناه في
موضعنا أما القصاص فلا مقياس عندهم في تقدير التعويض للشخصي العادي
فكيف يعطون الحناية على العالم والماهر وقد قدرت احدى المحاكم ثمانية
دنانير لكل مشككي ولست ادرى على أي اساس صدر هذا المقدار في حادث
اصطدام سيارته قبل فيها عشرة اشخاص وجرح تسع عشر شخصا علما بان
السائق كان يتسابق مع القطار (٦) .

ج - ان قيمة مائة بعير في الحناية على النفس مبلغ قد لا تحكس
المحاكم المدنية باستوعب بمقداره لاي شخص لان قيمة مائة بعير مبلغ رخيص
ولان التعويض يجب في مال العاقل لهذا فاما نرى المشكلة التي ذكرها

(٦) انظر القرار رقم ٩٢٦/حبايات/١٩٥٥ محكمة تمييز العراق .

ابو هبب قد وضع الفقهاء حلالاً لها فهذا المبلغ كافٍ للتعويض بما أصاب الطبيب وغيره ولا يمكن لأي قانون أن يصح صلحاً محدداً بتعويض الطبيب وماهره فإن الطبيب يحصل على عشرات الدنانير في كل عملية جراحية يقوم بها فكيف يكون سموم الحنابة على عبيده من معادير شاة الفقهاء كافة لآلة معظم الضرر ولا حاجة لدفع لعدم معالجة الفقهاء هذه المسائل .

١٢ . شرعت الدية بالحياة على النفس وما دونها دون الضرر إلى الضرر الأدنى أما التعويض فيكون عوضاً عن الضرر الأدنى وهو الضرر الواقع على دعة الإنسان وعوظفه كالهدف والسبب والألم سحجة لعقد قريب من الأعارف وعلى السبب في عدم ذكر التربة الإسلامية دية معينة للضرر الأدنى يعود إلى استحالته رفع ذلك الضرر المؤثر على إعاطفه والشرف بالمال من يعالج به بردع وبرحر المعلن ولهذا فقد شرعت عقوبة مما بين حدته لنقادف ومائة جلدة مرسى أن لم يكن محصناً وشرعت عقوبة الرجم للرأي المحصى وشرعت تعزيرات لأعتداء الإنسان على أخيه الأسباب وقد وصف الرسول (ص) إشمام النفس وهذا ضرر ديني وعقوبة معنوية مماثلة لما جاء في الدييات عن أبي بن وائل عن عبد الله عن أبي بصير (ص) قال : (سبب المسلم فسوقاً وقبالة كفر) (٧) وفي هذا كله رفع للضرر الأدنى اعلم مما يرفع التعويض بالمال إذ أهم في التعويض الأدنى اظهار السطال المسبب في هذا الضرر أو عدمه حتى تظهر براءة المصائب . ولهذا يطلب للضرر أدنى بتعويض ثمة اظهاراً لقصد هذا ولاشك أن في العقوبات الحنابية على من يصدى على الآخرين مساساً لهم اصراراً معدية اظهاراً لطهارة المصائب ورد لأعساره على نحو شد مما يردده السموم المأذى .

١٣ - سبق العرض مع ادية من حيث حور اسرار فقد استنا في باب المعو حوار المعو عن الفصاى الى الدية او من كليهما وكذلك الحكم في حوار التنازل عن التعويض .

١٤ - لا يجب للتعويض إلا بعد حدوث الحنابة وكذا الدية سواء كانت في الخطأ أو في الصدق على اختلاف آراء الفقهاء من حيث كونها عقوبة أصلية إلى حاسب الفصاى أم أنها عقوبة بدلية تحب بالصلح وقد فصلنا هذا في موجب العتق الصدق .

١٥ - التعويض ما يحب المدعى عليه بخلاف اعراة فهي مال يحب للدولة والدية شبه التعويض من هذا الوجه لأنها مال يحب للمدعى

(١٧) انظر الدييات للضحاك ص ٢ .

عنه ولا علاقة لدولة به ومهما تكن من أوجه الشبه فإن التمويض غير الدية، قال الأستاذ المرحوم العلامة عبدالعادر عوده (ومن الخطأ اعتبار الدية تمويض لهذا الشاهد القوي بينها وبين التمويض إذ الدية عقوبة جنائية لا تتوقف لحكم بها على طلب الأفراد وكذلك من المحور اعتباره عقوبة خاصة وهي مال حالي للمجني عليه وأفضل ما يقال في الدية أهمها عقوبة وتمويض معا . فهي عقوبة لأنها مفرقة حرام للحرية ولذا دعا المجني عنه عنها حار تقرير الحائي بمقربة لغربية علانية ولو لم تكن عقوبة تتوقف الحكم بها على طلب للمجني عليه ولما حاز عند الموقر عنها أن تحل محلها عقوبة لغربية . وهي تمويض لأنها مال حالي للمجني عليه ولأنه لا يحوز الحكم بها إذا تنازل المجني عليه عنها) (٨) .

١٦ - يختلف الدية عن التمويض من حيث كون التمويض يجب في مال الحائي أما الدية فتجب على لعائلة وقد ذكرنا هذا بصورة مفصلة في طرقي الدية .

١٧ - يختلف التمويض عن الدية من حيث طرق إثبات سبب وجوبها فإن سبب وجوب الدية وهي حرمه الاعتداء على النفس تثبت بالقسامة والشهادة والأفراد أما القايون فلا يعرف للقسامة أصلا .

١٨ - الدية تقى مع التمويض من حيث عدم سقوطها إذا كان المجني عليه مسبقا للزنا القاعدي أو كان قد أس على حياته في إحدى شركات التأمين لأن الدية تحب لمجرد حدوث الجنحة دون النظر إلى ظروف المجني عليه من حيث الفقر والغنى ، قال الأستاذ السهوري (أن التحليل القانوني يؤدي إلى السعة الآتية -

المصرور حقان ، حقا قبل المسؤول عن هذا الضرر في التمويض ومصدر هذا الحق الخطأ لدى ارتكبه المسؤول ، وحتى قبل شركة التأمين في مبلغ التأمين مصدر هذا الحق الممنوع لدى تم بيه وس الشركة ، فإذا كان مؤمنا على حياته أو على ما عسى أن يصيبه من جراء الحوادث ووقع الضرر الذي أصاب نفسه منه فهو أو ورثه يرحب بمنع التأمين على الشركة وبالتمويض على المسؤول عن الحادث ويمنع من التحمين) (٩) وقد نعل لنا استنادنا إناهي خلاف البعض من علماء القانون بحجة أن المجني لا يحق له أن يمد كلفا يدينه للتمويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الجنحة عليه وهلمه

(٨) انظر التشرع الجنائي الاسلامي الجزء (١) ص ٦٦٨-٦٦٩ .

(٩) انظر الوسيط ج ١ ص ١١١٥ .

وجه واهية لاختلاف مصدر الأيراد حيث ان المسؤول عن التعويض في القانون هو الماعل والمسؤول عن التأمين أو الماعد هي شركة أو الدولة وقد أثبتت هذه المسألة في فرنسا مصدر قانون ١٢ يونس سنة ١٩١٢ وقرى بين التأمين على الأشياء والتأمين على الأشخاص ومحمّل ذلك ان المؤمن على نفسه يجوز له ان يجمع بين التعويض وما يحق له بعدم التأمين بخلاف المؤمن على الأشياء (١) * وبهذا يبين لنا ان التعويض والدية سيان من حيث عدم سقوطهما باستحقاق احصى عليه شرب استعدي ومنع التأمين ولا يحصى عينا ب افعها لم يقولوا بحوار الدمين * أما لو أصيب ماعل في مصنع حتى صار عاجزا عن العمل فقد ذكر استهوري انه لا يستحق اجمع ما بين التعويض من رب يعمل وليس السعة ممن تجب عليهم له شرعا لان العلة هما دفع تعجر بخلاف اجمع بين التعويض ومنع ساهس (١١) ومع هذا الاتفاق بين التعويض والدية فقد افصح الاسناد استهوري عن ان تعويض غير الدية جاء في الوسط (وقد يجمع التعويض مع الدية في قانون تحقيق الحساب الوطني لعدم) انصر مادة ٥٦ من هذا القانون (د التعويض غير الدية) (١٢) وقد وجدنا قرار حكم صادر عن القضاء العراقي اطلق اصطلاح الدية على مال الذي حكمت به المحكمة لنفس (١٣) *

١٩ - قد يستبعد التعويض في القانون في بعض الحالات كما ان سرت احصى عليه في الخط او كان الضرر قد تسبب في ايحاد قوة القاهرة أو حادث محادثي ولستشهد بما نصت عليه المادة ٢١١ من القانون المدني العراقي (اذا أثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب احصى لا بد له فيه كافة مساوية أو حادث محادثي أو قوة القاهرة أو فعل الغير أو خطأ انصرر كان غير مرم بالصما ما سم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك) وقال استادنا الباهي (صربوا مثلا للقوة القاهرة بالعواصف والعرق وانطر وحالة الحرب والعرو والعصابات والورد والاضطرابات واوامر الامير أي الاوامر

(١٠) انظر الوحبر في الطريقة العامة للالتزامات الجزء ١ ص ٢٢٨ وانظر المادة (٩٨٨) مدني عراقي والمادة (٧٦٥) مدني مصري والمادة (٧٣١) مدني سوري *

(١١) مصادر الالتزام ج ١ ص ١١١٨ - ١١٢٠ *

(١٢) توسيط في شرح القانون المدني - السهوري ج ١ ص ١١٥ هامش رقم (٢) والمصادر المذكورة فيه *

(١٣) انظر مجلة القضاء السنة الثالثة ص ٢١٦ رقم القرار ٩١٣/١٩٤ في ١٣ حزيران ١٩٤٣ *

الصادرة من أسبطة المحتصه وفعل الغير كما لو سقطت سيارة على أخرى
 فحرجت وفتت ركابها (١٤) * ومن هذا الموضع يبين لنا أن التعويض
 يسقط بحالات لا تسقط الدية بمثلها لأن اشراك المجنى عليه في الخطأ لا
 يسقط الدية بل تحب نصف الدية على كل من العقليين وقد ثبتنا في الفصل
 بسبب الفارسيين إذا سقطوا وحيد نصف الدية على عاقلة كل منهما *
 والامنه اني ساقها الاسناد الناهي لا يسقط الدية بها - لأن الدية تجب
 بمجرد حدوث الفعل من المفاعل - وهو الأمر بحب بها الدية على عاقلة
 الأمير أو على يمين المال كما سبب قصص الامام علي (رض) لعمر (رض)
 دة لمرأه التي ارسل ليها عمر (رض) فاحصت حوماً منه فمات حبسها
 بعد ان أسهر صارحاً وقد سبنا في بحوث السابقة ان الامام علي (رض)
 ودى امرأه فربعت من الحبوس حبس انهرم الربير وبهذا يتبين لنا انه لا
 يغل دم في الاسلام فمما يحجب عن التورث حيث نصبه الدولة والقوة
 الحربية قد يسأل الانسان عنها من حيث ايجاب الدية على عاقلة لأن العبره
 بصور الفعل من المفاعل حب ان رجلاً نائماً سقط على صبي فقتله لم
 يسق معها على ايجاب الدية على عاقلة * كما انما في قتل مجرى الخطأ
 ومسألة السماره اني ذكرها الذكور ساهي ملا فان كان يسوقها سائق
 وحسب الداء على عاقلة كما انما ذلك في حياه الدية - وما اقتناء في
 القتل بسبب من حيث ايجاب الدية على صاحب الجدار المائل اذا سقط
 حذاه تريح أو تعيرها وفيل أحد المارة بعد دليلاً على حكم وجوب الدية
 بمجرد صدور الفعل من المفاعل أو بسبب الإهمال كما في مسألة الجدار
 وكذا حكم قصص اسماح اذا غرق أحد الدين كان عليهم السباحة أو انعلم
 في صرته بطلاب بأدينا لهم *

٢٠ - دية لا يحكم بها إلا بصورتها استهانية من حيث مبلغها المحدد
 بمعنى أن القاصي لا يحكم بحسن الدية أولاً أو بقصرها مثلاً بل يحكم بها
 حملة بعد ترة الحرج لخصوم اليقين عن سراية الحرج وما تؤول الحماية
 انه اما التعويض فيجوز للقاصي أن يحكم بمسهم منه ثم يحكم بالقسم
 المستقي بشرط ذكرها لاسناد السهوري جاء في الوسيط (يجوز للقاصي
 عندئذ ان يحكم بهذه الفقه مع مراعاة الشروط الآتية -

١ - أن يكون مدداً المسؤولية قد تعذر ، ولم يبق الا تقدير التعويض .

(١٤) الوحيير ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١ وانظر حوسران ج ٢ بند ٤٥١ نقلاً
 عن ستاد الناهي *

٢ - أن تكون عناصر تقدير التعويض لا برال ، لأعدادها في حاجة إلى مدة طويلة .

٣ - أن يكون الضرر في حاجة مدحة إلى هذه السعة .

٤ - أن يكون المبلغ لدى تقديره التقاضي للسعة أقل من مبلغ التعويض الذي يستظر يحد به الضرر (١٥) .

٢١ - لا تحب الدية لما فات المحي عليه من كسب بسبب العناية عليه بل تحب بأجانية على النفس أو ما دونها على المفصلات السابقة . وقد نص القابون المدني على إيجاب التعويض لما فات المحي عليه من كسب ومصلحة بسبب العناية عليه في المادة ٢٠٧ (١) - تقدر المحكمة التعويض في جميع الأحوال بقدر ما لحق المتضرر من ضرر وفاته من كسب شرط أن يكون هذا بسببه طبعه للعمل غير المشروع .

٢ - وبدل في تقدير التعويض الحرمان من صافع الاعيان وبحور ، أن يشتمل الضمان على الآخر وبعد هذا العرض تبين لنا أن الدية تختلف عن التعويض من وجوه كثيرة كان أهمها عدم مساواة الناس في التعويض بخلاف الدية ولدى إظهار المحاكم قد لا تحكم بمبلغ الدية المحدد في التعويض لأن مقدار الدية في الشريعة الإسلامية (٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار قيمة مائة من لابل وقد تنس لي أن تمن الضرر المتوسط حمسوا دينارا وهذا المبلغ كاف للتعويض عن نفس المجنى عليه ولا يمكن للمفسين أن يحققوا بطرائقهم التي توجب تعويض بالنظر إلى مركز المحي عليه الاجتماعي ، أن الطبيب أو المهندس أو المؤلف العدل لا يمكن التعويض لأولائه بمن بلائم الضرر المادي الواقع عليهم بعد فقده أو عليه بعد عجزه عن العمل اللهم إلا إذا كان قرار الحكم بغيره لا يمكن تنفيذه على الحامي لاسيما بعد أن تبين لنا في من يدفع التعويض في العصر الحديث وحاجة الناس الماسة إلى إيجاب التعويض على الدولة بعد عجز الحنة عن التنفيذ ووقوع المحي عليهم للمعوصي لقانونية ونا على هذا قاسا يرى من الواجب الأحاد بمبلغ الدية المحدد بالفقه الإسلامي علما ناسا لم يجد أحد من المدافع الثمانية اعترى باعطاء أكثر من قيمة مائة مئة غير إلا أنهم في القتل العمد فلا تحدد دية مصلح معين لأن الدية فيه تحب بعد المصلح وسقوط الفصا .

الفصل الثاني

الدية والغرامة

يعرف قانون العقوبات السعدي القديم الغرامة بقوله (لعقوبة بالغرامة هي الرام المحكوم عليه بأن يدفع الى حرية الحكومة الملبسح اعذر في الحكم) (مادة ٢٠٢ مقرر أول) وهذا التعريف موجود في القانون المصري (م ٢٢٢ عقوبات) وذكر الدكتور حمدي الحاسم في قانون العقوبات الفرنسي والسويسري لم يصح تعريفها لها (١) . وقد عرف قانون العقوبات الجديد الغرامة بقوله (عقوبة الغرامة هي الرام المحكوم عليه بان يدفع الى الحرية العامة استعاضة عن سجنه في حكم ورعي المحكمة في تقدير الغرامة حانه محكوم عليه المالية ولاحتشاعه وما افاده من الحرمة او كان يتوقع افادته منها وظروف الحرية وحالة المحس عليه ولا يقل مبلغ الغرامة عن نصف دينار ولا يزيد على خمسمائة دينار ما لم ينص القانون على خلاف ذلك) (المادة ٩١) وقال الدكتور الفاضل (الغرامة هي الزام المسؤول عن الحرية بدفع مبلغ من سقود يقدره احكام القضاة . الى حرانه لدولة وسعقد صدور الحكم لقضائي بالغرامة تشبها علاوة دين ، والمدين بها هو المحكوم عليه وان كان هو لدولة) (٣) ومن خلال هذه التعريفات للغرامة نرى ان الغرامة تحب في مال الحاني اما لدية فحسب في مال العاقلة في غير العبد ، ويتبين من خلال التعاريف نصا ان الغرامة تحب على الحاني لحرية الدولة اما الدية فلا تحب لا للمحس عليه في الحياة على ما دون نفس وللورثة في الحياة لنفس اللهم لا اذا كان المحس عليه مقيطا او لا وارث له فان بيت المال يستحق الدية لان بيت المال وارث من لا وارث له على ما نصناه في بحث لقعود عن الاعضاء والدية وفي بحث الحيات التي يتحملها بيت المال وللعقوبات

(١) انظر التعديلات الواجب ادخالها في قانون العقوبات العراقي حول تحديد العقوبة للدكتور حمودي الحاسم ص ١١٥ ، وانظر الاحكام العامة في قانون العقوبات العراقي للاستاذ اكرم نشأت ، ابراهيم مطبعة اسعد - بغداد ١٩٦٢ / ص ١٠٩ . وقانون العقوبات للدكتور حسن صادق (ط ١) سنة ١٩٦٢ ص ١٦-١٧ .

(٢) انظر المادى العامة في قانون العقوبات للدكتور محمد الفاضل ص ٥٩٥ - ٥٩٦ مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥ .

كما يرى الدكتور الحاسم (٣) أننا ذكر قسم منها بصورة موجزة
أيضاً لهذه المسألة منها —

- ١ - لا تسرع بحاي من عائلته ولا تؤجره عن عمله .
- ٢ - بها عقوبة مؤثمة تنقش تماماً مع ما عهد الحاي من اموال .
- ٣ - ايها وسيله عادة لجمع روح الاحتشاع للحاي الذي يرتكب
الجريمة بهذه الروح .
- ٤ - بها ميكنه انطسقى على جميع الاشخاص اديبه والمعوية على
حد سواء .

٥ - بها تعسر ائداره محدياً بطسقى في حالة المخالفات والصح
الاسطفة وحتى في بحايات والصح غير العبدية .

٦ - ايها من وسائل تموير ممراته الدولة بخلاف عقوبة لحرمان
من الحرية التي توهمق الميزابية .

و اعزامة عقوبه كما نص على ذلك قانون العقوبات العربي وهي كما
في العلامة بسام على ما مله الدكتور حمودي الحاسم (١) . الاعزامة تجمع
ان صغاب عقوبة (مزعونة) (٢) . اما هذه فليست عقوبة بكل معنى
الكلمة لانها يجب على غير محس في غير العبد واد وحسب لدية في لعبد
فانها ان كانت تستحصل من مال الحاي فلا تستحقها الدولة وسمسا
يستحقها ولي محس عليه . وبعزامة محاذر قد لا توصف الدية بها منها
كما ذكر الدكتور الحاسم —

١ - ان تطبيقها الرمي لا يمكن بحسه ولاسيما في الجرائم الشكلية
وفي مخالفات ومساائط النقل .

٢ - ايها تعاقب العفر عندما تستبدل آليا عقوبة الحرمان من الحرية
بالعزامة .

٣ - ايها عقوبة عسر عادلة . ذلك لانها لا تحصى الا ما متساوية
باسسة لجميع الاشخاص ، الذين تعرض عنهم ، فالعبي يسخر منها ،
وصاحب لاراد الحدود يسخر مزارها انفاسه عنه وعلى عائلته .
وتختلف الدية مع الاعزامة من حيث كون الدية محددة شرعاً من حداة

(٣) انظر التعديلات الواجب ادخالها في قانون العقوبات ص ١١٣ .

(٤) صر بطر داب العقوبة والمكافئات للعلامة بسام ص ٣١٦ نقلاً عن
كتاب التعديلات الواجب ادخالها في قانون العقوبات العراقي للدكتور
الحاسم ص ١١٣ .

أوضحته حتى القبل أما العرامة فإن القانون يتحدث بم واحد بقاعدة
تحدد مسعها في كل حرمه ونسوة مطلقه (٢)

ويحدد بعض النصوص حداً اعلى وادنى للعرامة ويكون الحاكم مخيراً
في الحكم بالنسب مع احترام الصوص القانوني (٦) ومنه فروع حرة
من الدية والعرامة منها -

١ - ب العرامة قد تسقط بسبب احاسي (٧) . اما بدية فلا تسقط
حاش بكون دين نسوي من شركه في حديه عمد . ومن العامة من
حماية الخطأ .

٢ - ذكر بعض علماء القانون في العرب ان العرامة لا تحب الا على
احاسي لكن لا تضاعف فيها ومنهم القانون الوخير لدى سبي و ا
الحاسي وحده يجب ان تتحمل هذه العتوة وسبق معه عميه ستوس
و عدها ن بومر و اوفرث كما ذكر المذكور الحاسم (٨) وهذا لقول سبق
مع الدية في حاش العمد وحده لان غير العمد يجب على العاقلة على ما تضمنه
في احاديث ابي سحنه العاقلة .

وتفق العرامة مع الدية من حيث توزيعها على احدى بالسوية على
أراي لر حج عند علماء القانون فلو اشترك موسراً مع مسمرين وذعت
العرامة عندهم بلا مفاضل قال المذكور حمودي الحاسم (ا الحكم بامر مه
على مجموعة من الأشخاص بعضهم لا ينعى مع المبدأ السائد بأن العرامة
هي حتى العتوبات الحائنة .

وليس من العدالة في شيء تشديد العتوة على محكوم عليه لطروف
خارجة عن ارادته وقد دفعه لاقدار لا يكون شريكاً في ارتكاب حرمته
وبكون هو الوحيد من بينهم قادر على الدفع (٩) . ويظهر ان قانون
العقوبات افرسي مادة (٥٥) لا يسمح مع هذا القول ، ويعود لفقيد

(٥) انظر كتاب التعديلات للمذكور الحاسم ص ١١٧ .

(٦) هذه هي حالة القانون الايطالي في المادة (٢٤ ، ٢٦) ولقانون الالامي
(مادة ٢٧) والقانون اللبناني والمصري مادة (٦٤) والقانون
اليوناني (مادة ٥٧) والبرغسلاقي (مادة ٣٧) والقانون العنشي
(مادة ٩١) .

(٧) انظر كتاب التعديلات للمذكور الحاسم ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٨) انظر كتاب التعديلات للمذكور الحاسم ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٩) انظر التعديلات لوجب ادخالها في قانون العقوبات لعراقي
ص ١٢٨ .

دويدو دويو بشأن هذه لفظة ان هذا المحدثي صاوح على مدا شخصية العقوبة (١) وبختلف امددة مع لعرامة عن حيث كيفة استحصايل كسل منها حيث ان لدة نحب على غير احاي مؤخنة في ثلاث سبن اما لعرامة فحب على الحاي وحده وها يصعب استحصايلها بسبب عسر الحاة فقد بلغ عدد السحناء في العراق مئعا كسر لعهرهم عن دفع لعرامة واحترهم السحن بدلها وبعد اسطر الى الاحصائيات في اعراق ثبت لنا انه كان في سنة ١٩٥١ (٣٥٩٩) سحن وفي سنة ١٩٥٢ (٣٦٠٣) وفي سنة ١٩٥٣ (٣٣٨٩) وفي سنة ١٩٥٤ (٣٦٩٣) وفي فرنسا وبعض اسلداي قرر عساه لعابون اعاف اسفد بعد لحكم نالرامة اصلاحا وتهديسا بدعي (١١) وهذا العابون معمولاً به في سويسرا للمراهقين دون الكبار فامكان اسبدال عقوبة العرامة بعرها من لعقوبات الاخرى (١٢) . ويجاوب بعض من علماء نديون احاد حلولاً مسعدة الحاة على دفع اغرامة منها :-

١ - نأخذ الدفع ونعصد نأخذ دفع نرامة امهال الحاي مدة رمسة مناسبة لسمك من دفع العرامة رسماً فادراً على تسير المال للمضى على عاتقه وقد أجد فابون لعقوبات في فرنسا بعد الحكم (١٣) .

(١٠) دويدود وعابر (عده العقوبة في الوقت الحاضر) ص ١٥٣ ، مجلة العلوم احاسه وفابون العقوبات المعارب - ١٩٥٠ ص ٥٨٧ ، مجلة المؤسسات الإصلاحية فعلا عن الدكور لحاسم ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(١١) ان مشروع اعمرسي نصي كذلك على العقو العصائني كوسيلة لمعالجة امال عده احاة (مادة ٥٨) فعلا عن الدكور حمودي الحاسم ص ١٣٠ .

(١٢) ان نظام اعاف سفيد في لعابون السويسري يشمل كذلك الاطفال وخراهمين والحكوم نرامة (مادة ٩٦ من ق.ع.س.) فعلا عن الدكور الحاسم ص ١٣١ .

(١٣) في العراق ، ان المادة ٢٤٦ من فابون اصول المرافعات الجرائمية تحصر ان المحكمة بعد تبدل عقوبة نرامة بعقوبة الحبس ، ان تمهل المحكوم عنه لمدة ١٥ يوما نصفاً أو بدونه . وذكر الاستد المرحوم عبدالرحمن حصر ان عده المادة يحور تطبيقها بشروط يلزم توفرها هي :-

وناسطر لاهمية تاحيل دفع العرامة بعد احدث كثير من النول به اد
 نص القانون السلحكي (ماده ٤٠) : لقانون لالائي ماده (٢٨) وقانون
 انداماركي ماده (٥٢) والقانون الاساسي ماده (٩٠) والقانون اليوعسلاقي
 ماده (٣٧) وقانون حريسند ماده (٩٦) والقانون الحشسي ماده (٩٤)
 عليه (١٤) *

٢ - تقسيط الدفع - لقد احدث بعض القوانين ما نصت عليه
 الشريعة الاسلامية من حيث التقسيط سير ررفه دلحائي يمكن من
 دفع لمنع لدى حكمه و لم واحد قانون العقوبات البعدادي انقديم ولا
 قانون العقوبات الحديث ، ولا عرسسي بعد الحكم (١٥) * وقد احدث
 قانون اسويسري ٤ دفع نص عليه بقوله (ان السلطة المختصة يحور
 بها ان تحول المحكوم عليه بان يدفع ابرمه بصورة متسطة ويحدد
 مقدار لافسائط ونوريج دفعها من قبل هذه السلطة بحسب حاله المحكوم
 عليه) (ماده ٤٩ عدد فقره ٢) (١٦) * وهذا ما ياحد به ايضا بقانون
 الالبي (ماده ٢٨ عدد ٢) ، القانون الاساسي (ماده ٩٠ ج فقره ٢)
 والقانون ليوعسلاقي (ماده ٣٧) وقانون حريسند (٩٦ عدد ٢) والقانون
 الحشسي (ماده ٩٤) (١٧) *

١ - اذا كان المحكوم به عرامة فقط اي انه لم يحكم بالعرامة
 والجس معا *

٢ - اذا كانت لمحكمة قد صدرت امر ببحر اموال المحكوم
 وبمعها وفق المادة السابقة *

٣ - اذا أدى المحكوم عليه تعهد بان يحضر في الوقت لمسن امام
 المحكمة * انظر شرح قانون احكامات الحرثة البقادي
 ج ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣ ط ٤ ، وفي فرنسا فان تطبيقات لعمية
 حرب على ان المسؤول عن تحصيل العرامات يمكنه - اذا
 شاء - ان يهل المحكوم عليه مدة من الزمن لعرض تسديد
 القرامة ، وانظر الدكتور الجاسم ص ١٣٢ *

(١٤) انظر الدكتور الجاسم ص ١٣٢ *

(١٥) انظر المصدر السابق ص ١٣٣ *

(١٦) انظر المصدر السابق ص ١٣٣ *

(١٧) انظر التعديلات الواجب دخالها في قانون العقوبات العراقي حور
 بحديد العقوبة للدكتور حمودي الجاسم ص ١٣٣ *

٣ - قد يعجز المسؤولون العراقي عن بعض المرامم او قام بدفع
 بعض منها يعجز عن استعص الآخر او دعى المحر - ويعد بعض عملاء
 القانون هذه الحجة من طرف اصلاح الحادي (١٨) * وهذه الطريقة قد
 تختلف مع ائمة من وجه وسبق معها من وجه آخر ، وجه الاختلاف ان
 ادية لا يحق لاحد من المسؤولين أن يبرئ الحادي عنها او عن نصيبها
 لانها من حق الحكي عليه او ولياته ، ووجه الاتفاق ان ادية يحوز للامام
 ان يبرئ الحادي منها و كان غسل ولا ورت علما ان هذه احوال ليس
 مستبها له لان ائمة حتى جميع المسلمين اذا ررئها سمع الماء ، وقد ذكرنا
 عند الحكم في اعمو عن غصائص بصورة مفصلة

٤ - واحد بعض اعدائنا صاحب العمل الشيوعي على الحادي بدل
 الحس اذا عجز عن دفع عرمة ، ومن هذه الدول الاتحاد السوفيتي ،
 فقد نصت امادة (٤٢) عقوبات (١) في حاة لطق بالعرمة فان المحكمة
 لها ان سدها بالعمى الشيوعي في حاة عدم دفعها * وتكون العمل بدون
 الحرمان من عرمة وعلى اساس كل شهر من مدة العمل يساوى مائه
 روب من عرمة * هذا ولا يجوز تمسكه ب تبدل عقوبة العرمة بعقوبة
 الحرمان من الحرية و (الحيس) ولا العكس *

، وفي السويد وفي سويس وحده هذه منذ انقرب الثامن عشر وفي
 فرنسا بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٠ حزيران / ١٨٥٩ امادة (٥) *
 وفي انما بموجب قانون ١٨٧٨ وحاليا بموجب قانون العقوبات
 الاندي امادة (٢٨) * انظر كذلك قانون تحقيق الجنات المصري امادة
 (٥٢ - ٥٢٣) ، وقانون العقوبات سلماوى امادة (٢٧) وقانون عقوبات
 حريلند امادة (٩٦) عدد ٤ ، وقانون عقوبات الحششي امادة (٩٥) (١٩) *

وهذه الطريقة لا تنحو من صعوبات لان الحادي قد لا يكون معددا
 عدادا مهيا للعمل ، فقد يكون عمل الحادي اشق عليه مما لاجماهير من
 الحس (٢) ومن يجد بدلا عن ادية في الفقه الاسلامي لان القاعدة ان
 ادية تجب على العقلة فان اعدم فعلى بيت المال ، وفي العهد لا يحوز
 الحكي عليه على احد ادية بل هو مخير في المدول عن لقصاص ان ادية

(١٨) انظر التعديلات الواجب دخالها في قانون العقوبات العراقي

للدكتور حمودي الحاسم ص ١٢٤ *

(١٩) انظر التعديلات للدكتور الحاسم ص ١٣٥

(٢٠) انظر التعديلات للدكتور حمودي الحاسم ص ١٣٥ *

وهذا يكون في حالة يسار الجنائي على ما فصلناه في باب جموع عن انقصاص
والمعدل عند فقهاء محققين في حسن المال لدى توحيد منه لديه ولم
يحدد قانون العقوبات استعدادان القديم بهما من حوز الخمس لمدة ثلاثه
شهر بدل العرامة كما نصبت المادة (١٧) في ع.ق.ب. وكذلك نص قانون
لعقوبات الجديد بنص المادة (٩٣) منه .

كما لم يصح القانون الجنائي مصري الجديد على امدال عقوبه
عرامة بالعمل لقانوني . وبعد هذا العرض نسبي ب ان الدية غير
عرامة لان عرامة تحب لدنوه واديه تحب لمسحي عليه أو وليه وقد
احار بعض الفقهاء العرامة عقوبة تعزيرية كما في سرقة النهر لمعلق على
لشجر وذلك باحد صمعي ما سرق مع ايفاع العقوبة الاصلية . وكما
لركة باحد شجر ماله (١) . وهذا قول ليس بمسئم له . اذ يؤيده
النص ويكره البعض الآخر : لا مجال في هذا البحث لمحوص في تفصيلات
هذا الموضوع .

(٢١) انظر عامة البهاع في مصاد الشيطان لاس القيم الحوزية ج ١
ص ٣٣١ مطبعة المدني احسن وانظر اعلام المرقعين ج ٢ ص ٢٢٠
وانصر الشريعة الجنائي الاسلامي ج ١ ص ٧٠٥ .

الفصل الثالث

الدية في عرف عشائر العراق

لا راس الدية معمولاً بها عند عشائر العربية مع خلاف كبير من حيث مقدار لدية كما حددها السريعة اعراضاً ومن حيث احوال بدى يوجد منه اذنه ومن وجوه اخرى يستعير بها من خلاف عرساً لهذا لمحت ومقدر بدية مختلف ما يطرأ من مركز المحتى عليه قدية الرئيس يختلف على دية امروس وقد تنصاعت عند بعض العشائر والدية تغدر عند العشائر البدوية بحسين بغيراً مع مرس ولاية التي قبل المحتى عليه بها ولا يحق عبا ان عدا تحكم معمول به فيما لو كان المحتى والمحتى عليه من عشيرة واحدة (١) .

وحاء في شرح نظام دعاوى العشائر اذنى ان مقدار الدية او بدل لعطل اذنى يحكم به في قصاصا بخل او لخرج لثني بحسم وفق نظام دعاوى لعشائر على من تركها بغير عامل اندفاع شرعي وقد اصدت وررة داخلية المنسور المرقم ٨٢٢٥ والخروج في ١٩٣٠ بهده الخصوص صممه انها لا حصت ان مقدار الدية او بدل العطل اذنى يحكم به على من تركها بحريه بامل اندفاع الشرعي هو مساو للمقدر اذنى يحكم به على من تركها بدفع غير مشروع . سيما انقواس الحرائية لا تصل لادعاء دي تعويض في احرام التي تركها في الظروف المشار اليها آنفاً . وما ان العرف العشائري من جهة اخرى يعصي بالحكمم بالعرض على تركها بدت حرام وقد رحت ان يكون مقدار الدية او بدل لعطل اذنى يحكم به في حالة بدفاع الشرعي اقل ما يمكن (٢) . والى جانب الدية يوجد اصطلاح عند العشائر يدعى بالبحشم فقد ذكر الاستاذ عباس عراوى حالات وحبو البحشم فان لمرة قد يعدى عليه بالكلام ، او تصببه اعانة من حذو او ما مائها يدعى ان يكون دليلاً عند قومه او ان يحتر دحيه ، او بربله او ببال حيرة او يرمي بسرعه او ان يسرقه حاره او ان يكون قد بهى عن امرأة يريد التزويج

(١) شرح نظام دعاوى العشائر - جمع وتصنيف فاضل عوني مطبعة

اسعد بغداد سنة ١٩٧٥هـ - ١٩٥٥م ص ٨٥ .

(٢) شرح نظام دعاوى العشائر - فاضل عوني - ص ٧٥ .

بها من اثاره فلم تلتمعت الى بهيه (٣) وهذه الحالات شبيهة بالتعويض عن الضرر الادبي وهو معمول به في القوانين المدنية على ما فصلناه سابقا .
ومقدار الجحشم حاصلا ما اعمد عليه كل عشيرة بخلاف العشيرة لاجري ولا يعق مجلس الحكم الامعلاء بالجحشم واديه وانما ينظر الى ما تعارفت عليه عشيرته من حيث البعدار (٤) وقد يعطى لاديه أو الجحشم من لتقود ويعطى من النساء ايضا بان يحدد ولي بصوب امرأة من ذوي الغافل وقد يستحق اولياء حصول اكثر من امرأة حسب صحامة الجريمة وجسامتها ولا تحو هذه العادة السيئة من حرمة على الاساية لا سيما في لبلاد لاسلامية
د ان الله تعالى اكرم امرأة الى جانب نرحل وفان تعالى (ولقد كرما بني آدم) وقد شعرت وراة لداحية لعرقه بعداد هذا لعرف فاصدرت مشورها ارقم (٣١٧٠) في ١٩-٢-١٩٢٩ ان الاستمرار بتابع هسد لعرف لا ينفق ووصح العرق كنبه متمدة فقرب لزوم تميز عدا لاتحاد والجكم بداة مناح معية عن النساء (٥) وتجب لدية على اقبال بالشارك العشيرة معه في دفع الدية وهذا مذهب ايه اصاله فقهيه
د ان الدية تجب على العادله على ما فصلناه في موضعه وكاتب العشيرة تدفع بديه بصعد ادعاء الغافل بسنة اليها ولاات خاص في عدم رفض العشيرة دفع لدية وهذا بعد لاحظت وراة اداحية شاء تدقيقها
دعاوى العشائر كما يبدو من مشورها ارقم ١١٩١٢٨ والمؤرخ في ١٠-١٠-١٩٣٤ به كسرا ما بعرض ارام فراد عشيرة ما بالاشراك في دفع التعويضات العشائرية لمجرد اداة المحرم او المدعي عليه في سانه الى تبت العشيرة ذوي حراء مستحق عن صحة هذ الاسباب في حين انه قد يكون ما اداة المحرم او المدعي عليه عسر صحيح ويعصد به دفع الضرر عن عشيرته اد بهذه الطريقة يمكن تأمس عدم صدار قررت غير صحيحة وكذلك دفع لاعراضات التي قد تقع وتؤدي بالسيرة الى تاخير تنفيذ الاحكام وامرت بلزوم التحقيق عن هذه لبقطة في كل قضية (٦) .

وبحب الجحشم للمحلى عليه أو وليه كما ذكر السيد عبد جحليم

(٣) انظر عشائر العراق - المحامي عباس المزوي - لخرء لارل مطبعة

بغداد ١٣٦٥هـ - ١٩٢٧م ص ٤١٥ .

(٤) شرح نظام دعاوى العشائر - فاضل عوني - ص ٧٦ .

(٥) شرح نظام دعاوى العشائر - فاضل عوني - ص ٧٧-٧٨ .

(٦) شرح نظام دعاوى العشائر فاضل عوني ص ٧٨ .

السوى في محاصرة له (٧) وفي كيفية اسلام الدية وتوزيعها اصدرت وزارة الداخلية مشورا برقم ٦٢٤٤ في تاريخ ٨-٢-١٩٤٥ اوصحبه فيه الطريقه التي ينبغي اتباعها في تداع الديات لعشائرية الى اخرته ومرفقة صحة توزيعها على مستحقيها وهي ان الديات تحصل وترسل الى الحرية وتفيد ايرادا على حساب الامانات المتنوعة باسم المتصرف في اللواء والقائم في القضاء وتسجل محتويات مذكرة الدية في لائحة يمس من سجل الديات (٨) . وادى اراد مستحق الدية اسلامها يرحس الى قرارى المجلس للحكمى وحكم الصادرين في القضية وهذا من أجل السائد من هوية الشخص وأحيته في اسجندى لدية وتظهر مذكرة الدية القبض المؤممة بموجبها المانع باسم اصحاب الاستحقاق ومعدرات المبالغ الواجب دفعها اسهم وسطم مذكرة الدية المدفع باسم الموظف الادارى بناء على طلبه وعندما يتم سحب المبالغ من الحرية بظم وصل بالمبالغ يؤخذ توقيع من مستحقيه واسميه بعد ان يحضر في الجلسة المتصرف في اللواء والقائم في القضاء وسور في الجهة لسرى من جهة سجل الديات رقم وتاريخ مذكرة الدية المدفع ومحتوياتها ويسجل اسم مسلم المبلغ ومسئله (٩) . وسور القضاء العشائرية عند البدو من قبل العارفة وهو اشبه ما يكون بالعاصي والعارفة موروثه ابا عن جد (١٠) . وليست فكرة العارفة بالجدد عند العشائري بل هي امتداد للعارفة عند العرب في العصر الحاضر (١١) . ولم يكن العارفة يعتمد على احادة في القضاء بل يكون مواهه ومدرته في فهم دفاعى المسائل يعنى ولب ناقت به يبنى قوله بفصل عند العشائري . وليست الامية عينا في العارفة لان لغافته تعتمد على جلساته مع آباءه واحداه ومشاهده العضايا التي حكموا بها . وكانت عضايا اسمايه د. أهمية كبرى عندهم اد كبرا ما بقى العارفة المسألة الواقعة على المسألة التي تماثلها دا حفظ لها حكم سابقا عن العارفة الذين سبقوه (١٢) . وبفصل العارفة عند البدو في جرائم القتل وان كان اسم العشائري البدوية يميلون كل الميل الى غسل الدم بالدم

-
- (٧) شرح نظام دعاوى العشائري فاضل عوي ص ٧٨-٧٩ .
 (٨) انظر شرح نظام دعاوى العشائري فاضل عوي ص ٨١-٨٢ .
 (٩) شرح نظام دعاوى العشائري فاضل عوي ص ٨١-٨٢ .
 (١٠) انظر عشائري العراق عباس المراوي ج ١ ص ٤٠١-٤٠٢ .
 (١١) عشائري العراق ج ١ ص ٤٠٢ .
 (١٢) عشائري العراق ج ١ ص ٤٠٢-٤١٣ .

والفعل يعني القتل وكذا حلهم يعورون نحن نحن الحامي ثم مدحج في
 بعض لا ان بعض المصنحين قد يكونون ذوي شوكة محترمة فيؤثرون
 على اوسياء محبي عليه ليرضوا باندته بدل العصاص (١٣) * ويخفف
 مقدار ندبه عند العشائر البدوية فبعضها فزت الدية بحمسين (٥٠) من
 الابل وعرس واحد أو (٢٥) عند بعض الآخر ولديه من بدو والاخايب
 وهم الريميون (٧) من الابل كما ذكر الاسناد عباس العراوي (١٤) وعند
 (ربيع) و (عدة) وسائر (شمر) تورع الدية باعطاء الدشيين مع
 العرس اي ورثته المفتول ويعطي الباقي اي مراد العشيرة الاخرين لحد
 «ظهر الخامس» وتحب ندبه كلها ورثة المفتول عند بعض العشائر
 بدوية وتقرر الدية بـ ٧٥ دينار عند عشائر (صديب) وتصف الدية
 اذا كان المفتول امرأة عند العشائر البدوية ايضا وتكون الدية بين
 الايروب (١٥٠) دينار (١٥) وذكر الاسناد عباس العراوي ان الدية (عند
 العشائر في اغلب تعطي لتواريس وعند بعضهم لا تعطي بلوجحة ولا
 للسات * وعند (حرب) يعطي لأهل المفتول وعندهم ان الاساء يشركون
 فيها الا ان الاس الاكبر يعطي حصه يقال لها (الكثرة) وهي نصيب رائد
 يستحقه (١٦) وذا كان القتل عمدا فان العصاص عند العشائر البدوية
 لا بد منه فال الاسناد عبدالحجاز الراوي (١٧) ان كان القاتل معصوما عند
 أهل القبيل الى قتل القاتل او وحده * او قتل أحد أقاربه حتى احد
 الخامس وبهت امواتهم (١٧) وظهر احمر ميل الى قول ادية والحشم
 عند العشائر البدوية (١٨) * أما العشائر الريفية فميل ميلا شديدا الى
 العصاص وقت حدوث الحرية وهذا بعد ذلك وقبل بادية والحشم (١٩) *
 وتحب لديه عند العشائر في اقبل العمد بعد اصلح وكذا القتل الخطأ
 وذا كان القتل عمدا مع سبق الاصرار وحسب لعقوبة الخلا بدة سمع

(١٣) انظر عشائر العراق ج ١ ص ٤٠٩ *

(١٤) انظر عشائر العراق ج ١ ص ٤١٠ *

(١٥) انظر عشائر العراق ج ١ ص ٤١٠-٤١١ *

(١٦) انظر عشائر العراق ج ١ ص ٤١١ *

(١٧) عبدالحجاز الراوي السادة ص ٢٨٨ مطبعة الماني بغداد ١٩٤٩ *

(١٨) مكى الحمل - ص ٩٧ البدو والعشائر الرحالة في العراق مطبعة
 الرابطة بغداد ١٩٥٦ *

سنوات مع إعطاء ارض الحامي لاستغلالها مدة الجلاء (٧) وتحب الدية على لعائن وإشريك له في الحرية أيضاً (٢١) - وإذا صالح كل من ولياء الحامي وأولياء المخطئ عليه اندروا مرتين بوجوب تسليم الدية وإلا فإن أولياء المخطئ عليه يضطرون إلى قتل رجل بازر في العشيرة لأن عدم تقديم دية بعد الأنداز يدل على عدم خوفهم وإهمالهم (٢٢) - ولا يجب لأعداء على انهم بعد دفع لدية حسب الإحراءات المسبعة (٢٣) - وإذا دفعت لدية وقتل أحد أفراد العشيرة المتهم وجب الدية لصعاباً على المعتل لأن هذا المعتل لا يعتمد على أساس من العدل والمطلق وقد صرح شيخ فريق مرمر مثلاً لذلك فيقول (فصاعف دية هذا القبيل أربعة اصعاف مثلاً د كانت دية القتل الأول ثلاثين ديناراً فإن دية القتل الثاني يكون مقدارها مائة وعشرين ديناراً أما إذا كان القاتل والمقتول من سلف واحد فيكون بحراً صاعين فقط ويصاعف سترصاء أهل العشيرة بقتل الأول لأهل أو عشيرة القتل الثاني لأن هذا القبيل أي الذي وقع على القتل الثاني قبيل غير شريف وغير مسند إلى قاعدة صرة لا يمكنه بحريته وهذا النوع من المروءة أمكن للرؤوس أن يسيطروا على عواطف فئاتهم والقبيل من ركاب مثل هذه العراش غير المشروعه وعلى عمر أساس يسند إليه المطلق أو شرف لقبيله (٢٤) -

(١٩) نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة الدكتور

مصطفى أحمد محمد حسين الطبعة الأولى ص ١٩٨-١٩٩ .

(٢٠) انظر د عبدالحليل الطاهر الدوي والعشائر في البلاد العربية

ص ٢٠ معهد الدراسات العربية العليا ١٩٥٥ .

(٢١) القرار التمييزي (الصادر من محكمة التمييز العشائرية) رقم

١٦٦ سنة ١٩٥٢ المشور بمجلة الأحكام القضائية المجلد الأول -

العدد الثالث ص ١١٨ .

(٢٢) شيخ فريق المرمر آل فرعون - انصاف العشائري ص ٣٨ الطبعة

الأولى مطبعة النجاح بغداد سنة ١٩٤٩ .

(٢٣) القرار لتمييز العشائري رقم ٦ لسنة ١٩٥١ الصادر في

١-١٩٥١ .

(٢٤) فريق المرمر آل فرعون القضاء العشائري ص ٥١ .

(٢٥) الدكتور طاهر الدوي ص ٢١ وانظر فريق المرمر القضاء العشائري

ص ٥٥ وانظر نظام المسؤولية ص ٢٠٥ .

وثمة حالات لا تقبل فيها لدية بل يهدر دم القاتل منها اما لو قتل رجل رجلا آخر طمعا في روحه فيهدر دمه ، لا اد هرب فتجيب بدية على عشيرته (٢٥) وتطحن بعوس اسماء العشائر اطمئانا كليا بقتل الحامي فالقتل انهي للقتل (٢٦) *

احكام الجناية على ما دون النفس في العرف العشائري :-

اذا اصاب المحي عليه باعدام مائة عضو من الاعضاء وتعدر الدية بمعدر العطل الذي اصاب المحي عليه به (٢٧) * وتقدر دية العصبين بدية النفس اذا اعدمتم جميعها ولكن بعض العشائر تختلف ذلك وتجعل مثلا في تعيين نصف الدية ولا تطالب المحي عليه بعقوبة تعينه اخرى اذ حصل على الدية (٢٨) * واذا كان الضرب يسيرا ولم يسيل الدم من المحي عليه فتحكم بالجسد من فعل شيوخ العشيرة تقسيما له على فعله ويقدم الحامي في بعض العشائر حشما وهو مال يسير ويستوصي المحي عليه (٢٩) وقد تلج ديات الاعضاء كثر من دية النفس بتكرار ضحايا الحامي على المحي عليه (٣٠) * ونحب دية صنيعة اذا سال الدم نتيجة للضرب * جاء في كتاب القضاء العشائري (اما اذا جرى من هذا النوع من الضرب في المصروب دم فان لحرمان ذلك الدم وان لم يكن مؤثرا الى جمل ما دية مفروضة وحكم معدوم وهذه الدية ليست محدودة المقدار عند سائر العشائر والقائل) (٣١) واذا كان الضرب بسدقية مثلا صودرت المبددة وعطيت الى المصاب وهذه الدية تختلف من حيث المقدار في العرف العشائري (٣٢) فاذا اسي تسبها فلا بد وان يعطى لدية بدلها الى المصاب واد بلغت اللجة أو الشارب فان القاتل البدوي في العراق تقيم أهمية الهدء بحسابة وقد يحكم بانجاب حسمانة فرش عثمانى

(٢٦) انظر (٣٠) سنة في الوطنية لعبدالحار عباس الجسام الحجيلي

ص ٢٢٥ مطبعة المعارف بعد ١٩٥١ *

(٢٧) انظر البادية لعبدالحار الراوي ص ١١٠ الطبعة الاولى *

(٢٨) مرقى المهر - القضاء العشائري ص ٦٥ *

(٢٩) انظر نظام المسؤولية عند العشائر العراقية للدكتور مصطفى محمد

حسين ص ٢٣٣ *

(٣٠) انظر القضاء العشائري ص ٦٧ *

(٣١) انظر القضاء العشائري ص ٦٧-٦٨ *

(٣٢) انظر القضاء العشائري ص ٧٤ *

وتتف شعرة واحدة من الدقر ويحكم بالغ قرش عنماني بتف شعرة واحدة من الشارب (٣٣) *

الجناية على العننين في العراق العشائري :-

تجب دية رجل فما لو سقط الحيين بسبب فعل الجاني (٣٤) وتجب نصف لدية اذا كان الحيين اثنى لان دية المرأة على النصف من دية الرجل (٣٥) واذا قتلت امرأة حاملا وحقت ديتان دية المرأة ودية الحيين وتسلم دية العننين الى الزوج (٣٦) *

كيفية استلام الدية :-

تسلم الدية الى اولياء القتيل بعد ان يتدخل شيوخ العشيرة ويصلحون فيها وسعت اهل القاس سنا من لك قبل وصول لشيوخ بيوم وليستعد اهل المعتل على استقبال الصوف استعمالا تناسب مع مركزهم الاجتماعي في العشيرة ثم يلقي بعض المصلحين كلمات قصيرة تم عن لاسي واشحن على من القاتل ويصمون كلماتهم عبارات معسولة وفقا لولياء القتل ومن اجل الحصول على موافقهم في الصلح وتسلم الدية بعد ذلك لهم ثم يمسونها بحمل ثلث لاهل القتيل وثلثين بعشيرته يفسمونها بينهم على رؤوسهم وهكذا لطريقة جميع الدية من اهل القاتل اي اب الدية لا تعبد على الحامي وحده بل يجب الثلث عليه والثلثان على امراد عشيرته *

مقدار الدية في عرف العشائر المصرية :-

ذكر الدكتور ابو حيف ان مقدار الدية يختلف عند عرب الجهات العربية - العاطنين في مدينتي البحيرة والفيوم وفي الصحراء الغربية والحيوية حتى حدود طرابلس - فيما اذا كان القتل عمدا أو خطأ فعند عرب مروط ، واهم قبائلهم اولاد علي الاسني واولاد علي الاحمر والشمه والعراثم ، دية العمد اربعماية حنيه مصري * وذكر الاستاذ ابو حيف ايضا ان الدية دا دمعت من الابل فوجب كما اوجبها الشريعة الاسلامية

(٣٣) انظر نظام المسؤولية ص ٢٣٤ *

(٣٤) فريق المرمر القصاء العشائري ص ٥٤ *

(٣٥) انظر نظام المسؤولية ص ٢٣٤ *

(٣٦) انظر القصاء العشائري ص ٥٤ *

من حيث العدد والنس وفي هذا تفاوت بين الاربعمئة حية التي ذكرها الاستاد ابو هيف والابل المحدث من قبل الشريعة الاسلامية اذ قد يعني ان نس البعير الواحد ٤ حبيبات وهذا قريب كما يعلم (٣٧) وتعسط الدية ١٥ اذا كان الفضل عن سبق اصرار فتجب حاة اذ لا يجوز التحلل في هذه بحالة (٣٨) وتقدر دية الخطأ في العرف العشائري المصري بمئتين وخمسة وعشرين حنة ويقابل المقدار الى مئتين حنة تحفيها وتؤدي مقسطة في ربع او ست مئتين (٣٩) وقال الاستاد ابو هيف (وفي حنة سيدى براسي يسعون طريقة الدفع اسباعة في العمد والخطأ على السواء) (٤٠) وادا تصالح ذوي الشأن تم فصل ولي المحض عليه الحاشي ردت الدية التي احدها الولي ووحيت الكرى وهي منه حنة مصرى مع الدية التي احدها وبى المحض عليه (٤١) *

الدية في الصومال :-

كانت القبائل اسلمة في الصومال تطبق نظام الدية وهي مائة من لابل بالحانة على ارجح وخمسين بالحانة على المرأة وقد انعى رئيس مجلس الثورة الصومالي محمد رباب بارى في ١١-١١-١٩٧٠ هذا النظام وانذر (بانزال عموية لاعدم بكل من يعامل به اعتزازا من تاريخ اليوم) (٤٢) *

مقارنة وجيزة بين العرف العشائري العراقي والفقه الاسلامي :-

بعد هذا العرض يوضح تبين لنا ان احكام الدية في العرف العشائري تختلف عن احكام دية في شريعة العراق من وجوه وتبقى قليلا جدا من وجه آخر * ومن اوجه الخلاف :-

١ - ان مقدار الدية محلل بين الرئيس والمرؤوس في العرف العشائري بمعنى ان دية شيخ العشيرة قد تزيد اصغافا عن دية احمد الملاحين على سبيل المثال اما الشريعة العراق فقد اطلقت هذه المقاييس

(٣٧) انظر الدية لابي هيف ص ١٥٦ *

(٣٨) انظر الدية لابي هيف ص ١٥٧ *

(٣٩) انظر ابو هيف ص ١٥٧ *

(٤٠) انظر ابو هيف ص ١٥٧ *

(٤١) انظر ابو هيف ص ١٥٥ *

(٤٢) انظر حريدة السورة العراقية عدد ٦٧٨ في ١١-١١-١٩٧٠ ص ٨ *

وصت على مساواة ذمة الحدي والامير واعالم والعاهل والرفيع والوصيع
واضعف والتكبير لان الذمة تجب بذول يدل نفس الانسانية وقد استند
في بحثنا المقدم ان ذمة الدمي والمسلم سواء عند المذهب الحنفي كما
رحمناه في موضعه .

٢ - مقدار الذمة في العرف العشائري تحلف عن مقدار الذمة في
شريعة الاسلاميه وقد يحدد المقدار عند العشائر بحمسين نعرا ومقدار
تصنيف صريح لان المتفق عليه بين الفقهاء ان الذمة مائة من الاصل في
الشريعة الاسلاميه .

٣ - ان العشائر مختلفون في مقدار الذمة ولم يفعلوا على تقدير
تحدد من بعضهم بل بحمسين نعرا وبعضهم من قال دقل من حد المقدار
والمتعارف عليه في بعض عشائر الدليم ان الذمة سبعون نعرا وهذا
المبلغ يدل على صالة الذمة وهو خلاف لمقدار الذمة الرفيع المحدد من قبل
الشريعة العراق .

٤ - قد صادفنا بعض وآلة العمل من الحادي الى اولياء المجنى عليه
مع الذمة في عرف العشائري ولم يقل الفقهاء بهذا القول لان ذمة الخطأ
لا ترد على مائة من الاصل او مائتين من النعرا او الف دينار او مائتي حلة او
التي شاءت واما ذمة احمد فحجب صديقا وقد يعني على أحد آلة المعتل أو لا
يتفق ولا يجبر الجاني على دفعها اذا أبي .

٥ - احدث العشائر بالحنشم وهو العنوص عن بعض الاصرار
لمصوبة اشباهه بانصرر الادبي اما لشريعة العرب فلا تعدد الكرامة بالمال
لان الكرامة لا يحددها نفس مهما بلغ مقداره والحنشم يحب في حالات ما انزل
الله بها من سلطان كأنه عن ترويح فترة من قبل احد اهلها وهذا ههنا
لا يحب المال به الله في اشريعة العراق لان الذمة لا تحب الا بالحايه على
النفس أو ما دونها .

٦ - تحلف العرف العشائري مع الفقه لحالد من حيث اعطاه
النساء المجنى عليه أو أولائه عوضا عن مال أو معه وم يجد احدا من
الفقهاء قال يهدر آدمية الحر وارثه مرة المبلغ والاموال لتفلس آثار
الحمايات بها وهذه العادة حبيبة على مجتمعات يسعى التخلص منها
لظلمها لمس على امرأة دانيا تعامل معاملة يرمي لها بعد تسليمها الى اولياء
المعتول وعن اهل السائد في العراق (لماخودة عن طرف دم) دليل على
ذلك .

٧ - يحكم العارضة في العرف العشائري بالدية واحكامها اما الشريعة
الاسلامية فلا تقول بهذا بل بحب على الحاكم ان يكون ملما باحكام الفقه
الاسلامي لكي لا تعرض لاحكام الى الاحطاء والظلم ومداخل الهوى .

٨ - يشترك غير الورثة من العشيرة في ميراث الدية في العرف
العشائري اما الفقه الاسلامي فلا يوجب الدية لمير الورثة وهذا مجمع
عليه ولو قلنا باعطاء لدية للورثة وعصرهم من افراد العشيرة لما ظهر
اي اثر من آثار الحكمة التي شرعت الدية من اجبائها ان الدية اذا وزعت
على العشيرة كلها قد يجب لكل واحد منهم ديارا أو حصصا أو رصفا وماذا
يعمل بهذا المنع اما الشريعة العراء فقد اوجبت كل الدية للورثة افعادا
لهم لاسيما اذا كان الجاني يعيظهم .

٩ - يحرم النقص البسات والروجة من ميراث الدية في العرف
العشائري اما الشريعة الاسلامية فلا تعرف بين الورثة على ما رحبناه
في موضعه .

١٠ - فصل احرف لعشائري الاس الاكثر على الباقيين في الميراث
فيوجب له من لدية اكثر مما يجب للانس الاخرين ولم يقل النعفاء في هذا
الحكم لان الدية بورع كما تورع لركة على ما فصلناه في موضعه .

١١ - لم يتفق العصاة العشائري في تقدير دية الاعضاء مقدرها
بعضهم كتقدير انعفاء وقدرها البعض على النصف من هذا فاداء قطع
نصف مثلا وجب خمسون نعيرا على بقول الاول لانهم يقولون بوجود
خمسين نعيرا للحماية على النفس وعلى القول الثاني يجب خمسة وعشرون
نعيرا لان دية العصف على النصف من دية النفس ولا توجد قواعد محدودة
كاملة عند العرف العشائري في الحماية على ما دون النفس ما الشريعة
امرء معد وصنعت قواعد محددة ولكل حماية منغ معلوم ففي العصف
الواحد كاللسان والايه والذكر يجب فيه ما يجب بالحماية على النفس
وفي العصفين يجب النصف لكل منهما كالعينين واليدين وفي الاربعه
نصف الربع لكل واحد منهم كاشمار العين وهكذا الحكم مع الاحكام الاخرى
في لجراح والشجاج على ما فصلناه في موضعه .

١٢ - يعطي المحس عليه آلة القتل في العرف العشائري اما فقهاؤنا
فلم يصحوا على هذا القول لان حماية الخطأ يجب فيها المال المحدد لا غيره
وحماية العمد يجب بها القود الا اذا تصالحوا .
اما الاتفاق فهو حاصل من وجهين الاول ان العشيرة تشترك مع

الجاني في دفع الدية وهذا مبدأ جاءت الشريعة به ويا حذرا لو ظل سائدا في اعرف العشائري لانه يدل على التعاون والتآخي من وجه ولا يكون المجنى عليه أو وبه صحة افلاس الجاني من وجه آخر ، ويسبق الجاني من بيع ما يملك لاسيما اذا كان ولي المجنى عليه ذا بأس وقوة اما الوجه الثاني فهو تصنيف العرف بديه المرأة وهذا المبدأ قال جمهور الفقهاء به وان كنا نحن قد رجحنا الرأي المخالف لهذا القول فقدما مساواة دية المرأة بدية الرجل نظرا لافتتاع قول الجمهور الى الأدلة العقلية كما ند لنا .

الخاتمة

الحمد لله الذي وفعا لاعداد هذه الرسالة الوجيزة في الدية وقد توصلنا الى النتائج لانة من خلال بحثنا لمفصلة في هذه الرسالة وعده استأنج هي -

اولا - لا يطل دم في الاسلام بل تحب ابدية في كل مسألة وقد ظهرت لنا هذه السبحة التي مكنت كل العواين التي تتظاهر بالدفاع عن حياة الانسان في الباب الثاني بعد عرضها بصور القتل والاسيما القتل بسبب .

ثانيا - ان الدية نظرية سيرة التطبيق لانها نصب مؤهلة على العاقلة بخلاف ما يراه الاب من اعاف تبعد قرارات التعويض بعد عجز الحاة عن دفع ما يجب به عليهم .

ثالثا - ان مبلغ الدية مبلغ رفيع لانه قيمة مائه من الاول كما يرى أو لبس وخمسمائة دينار عند من حددوا بألف دينار ذهبي وقد ظهر لنا هذا المبلغ بعد عرض آراء الاقتصاديين في وزن الديار الاسلامي قديما وحدثنا وهذا المبلغ كاف لحل مشكلة التهمرة بين الناس في تقدير التعويضات في عصرنا .

رابعا - ان القسامة لا وجود لها في القانون وهي مبحث غريب تؤدي الى حفظ الحياة الانسانية من وجه لانها توجب الدية على من وحد القتل في مكانهم فيجعلهم نصاصون في الساصر والتعاون والحيولة دور حدوث الحرائم ومن وجه آخر تؤدي الى تطبيق نظرية لا يطل دم في الاسلام لان الدية تحب فيها على بيت المالك ان وحد القتل في الطرق العامة وغيرها من المواضع التي لا تحد بحياة معينة .

خامساً - ان كل جزء من اجزاء الانسان مكرم عند الفقهاء لهذا فقد اوجوا الدية في كل قطع أو جرح أو لطمة على ما فصلناه وهذا يدل على سعة افق افقه لاسلامي الحالد ناهيك عن جعله الناس متساوين في التعويض وجعله مبلغ التعويض رفيعا في الوقت ذاته واسس نظام العاقلة لتكون نظرية الدية التعويض ميسر العمل بها لان لعاقلة يستحيل عجزها لاسيما وان الدية مسجلة وان اعدمت العاقلة فبدية على بيت المال تعطى من سهم العازمين كما فصلنا في موضعه .

سادساً - المسلم وغيره سواء كان رجلا و امرأة أو صبيا أو مجنونا أو كاملا يستويون في مقدار الدية كما رجحناه في موضعه لانها بدل النفس الانسانية والحمد لله رب العالمين .

وفي الختام يشرفني ان احمد الله تعالى على آلائه بهديه الاستاذ الحليل الدكتور عبدالكريم ريدان باشرافه على هذه الرسالة وقد كان مصباحا اقدسي من الاخطاء التي كنت ان اقح بها لولا توجيهاته القيمة اطال الله بقائه وجعله سارا للباحثين والله الموفق .

جريدة المراجع

أولاً - القرآن وكتب التفسير :-

- ١ - القرآن الكريم *
- ٢ - تفسير أبي السعود للعلامة أبي السعود *
- ٣ - أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بأبي العربي *
- ٤ - مدرك التزيين وحقائق التأويل لأبي التركات عبدالله بن أحمد بن محمود الدمشقي *
- ٥ - كسر العرفان في فقه القرآن للإمام أبو عبدالله المقداد السوري الحلبي *
- ٦ - إجماع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأصمعي القرطبي *
- ٧ - البحر المحیط لأسرار الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حبان الأندلسي العرباطي الحنبلي التفسير بأبي حبان *
- ٨ - النهر الماد من البحر للمؤلف السابق *
- ٩ - الدر المنقذ من البحر المحیط تأليف أبي محمد أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكنوم القيسي الحنفي السجوي *
- ١٠ - مجمع البيان في تفسير القرآن تأليف الشيخ أبي علي الفصل بن الحسن الطوسي *
- ١١ - أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الحنصلي *
- ١٢ - روح المعاني في تفسير القرآن - السبع المثاني - أبو الفضل شهاب الدين السبكي محمود الألوسي البغدادي *
- ١٣ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري *
- ١٤ - التبيان في تفسير القرآن لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي *
- ١٥ - تفسير روح البیان لإسماعيل حمي أصفدي *
- ١٦ - فرائد الدرر في بيان آيات الأحكام بالآثر تأليف أحمد الجرايري *
- ١٧ - تفسير القرآن العظيم للإمام الحليل الحافظ عماد الدين أبو الفتح إسماعيل بن كثير القرطبي الدمشقي *
- ١٨ - تفسير المراغي - أحمد مصطفى المراغي *

- ١٩ - في ضلال القرآن - صيد قطب *
- ٢٠ - باب التاويل في معاني السريال المعروف بالحازن علاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم سعدادي الصوفي *
- ٢١ - الوجيز في تفسير القرآن العزيز دليف علي بن حسين بن محي الدين العاملي الحائلي الهمداني *
- ٢٢ - تفسير مقياس من تفسير بن عباس بلفيوز آيادي *
- ٢٣ - تفسير الفجر برادي دليف محمد الرادي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري *
- ٢٤ - تفسير المنار دليف شفيح محمد رشيد رضا *
- ٢٥ - اكتشاف عن حقائق غوامض السريال وعيون الاقاويل في وجوه لدوين للامام جاد الله داج الاسلام فخر حوارزم محمود بن عمر ارمخشري *
- ثانيا - كتب الحديث :
- ٢٦ - صحيح البخاري - لابي عبدالله محمد بن اسماعيل الشهير بالبخاري *
- ٢٧ - صحيح مسلم لابي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري *
- ٢٨ - سنن ابي داود صنفه وجمعه الامام ابو داود سليمان بن الاشعث ابن اسحاق الاردي السجستاني *
- ٢٩ - سنن الحافظ ابي ماجة لابي عبدالله محمد بن يزيد القرويني *
- ٣٠ - تحفة الاحودي لشرح جامع ترمذي للامام الحافظ ابي العلاء محمد بن عبدالرحمن المباركفوري *
- ٣١ - المتقى من احكام الاحكام شرح عبدة الاحكام تاليف العلامة ابن دقيق العيد *
- ٣٢ - الديات للامام الحافظ الكبير ابي بكر احمد بن عمرو السبيل ابي عاصم (الضحاك) للشيباني الزاهد *
- ٣٣ - اسمعي من احبار المصطفى (ص) لابي البركات عبدالسلام بن ثيعة الحواسي *
- ٣٤ - ميزان الاعتدال في بعد الرجال لابي عبدالله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي *
- ٣٥ - الامام بأحاديث الاحكام لابي ابدن ابي الفتح محمد بن علي بن وهب المصري القشيري المعروف بن دقيق العيد *

- ٣٦ - سس البيهقي لاني ذكر احمد بن الحسين بن علي الشاهر
بالبهقي .
- ٣٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لاني الفصل شهاب الدين احمد
بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي .
- ٣٨ - بلوغ المرام من أدلة الاحكام للامام الحافظ أبي الفصل احمد بن
حجر العسقلاني .
- ٣٩ - العدة في شرح لعمدة تأليف بهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم
المقدسي .
- ٤٠ - مختصر متكاة المصاحح ومحاربات من سواء للبريري - اختيار
وتحقيق عبداليديع صفر .
- ٤١ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري للشيخ بدر الدين أبي محمد
محمود بن أحمد الصبي .
- ٤٢ - نصب اراية لاحاديث الهداية لجمال الدين عبدالله بن يوسف الرافعي .
- ٤٣ - بوير الخواك شرح موطأ الامام مالك لجلال الدين عبدالرحمن
السيوطي الشافعي .
- ٤٤ - سس السبائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الامام
السبدي .
- ٤٥ - خلاصة تهذيب الكمال في اسماء الرجال للامام العلامة صفي الدين
احمد بن عبيدالله الحزرجي الانصاري .
- ٤٦ - تيسير الوصول الى جامع الاصول من حديث الرسول تأليف
العلامة المحدث عبدالرحمن بن علي المعروف بأبن الربيع الشيباني
الريدي الشافعي .
- ٤٧ - الموطأ للامام مالك بن أنس الاصبحي .
- ٤٨ - مسند الامام الشافعي ل احمد بن ادريس الشافعي .
- ٤٩ - اختلاف الحديث ل احمد بن ادريس الشافعي .
- ٥٠ - شرح الزرعاوي على موطأ الامام مالك للعلاء سبدي محمد الرزقاني .
- ٥١ - بيل الاوطار شرح مسني الاحبار من احاديث سيد لاختيار لقاضي
فضاة الفطر الياسي محمد بن علي بن محمد الشوكاني .
- ٥٢ - سبل السلام شرح بلوغ المرام للامام محمد بن اسماعيل البخاري
ثم الصنعاني المعروف بالامير .
- ٥٣ - التاج الجامع للاصول في احاديث الرسول (ص) للشيخ منصور
علي ناهر .

٥٤ - شرح النووي على صحيح مسلم للإمام محي الدين بن زكريا يحيى
بن شرف النووي *

٥٥ - رياض الصالحين للإمام يحيى بن شرف النووي

ثالثا - كتب الفقه :

١ - كتب الفقه الحنفي :

٥٦ - المسوط شمس الأمانة في بكر محمد سرحسي *

٥٧ - الجامع الكبير لابي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني

٥٨ - حراة لعمه وغيون المسائل في الليث صهر بن محمد بن احمد بن
ابراهيم السمرقندي *

٥٩ - عيون المسائل للمؤلف السابق *

٦٠ - مختصر الطحاوي لابي جعفر محمد بن محمد بن سلامة الطحاوي *

٦١ - اختلاف في حبيقة واس ابي ليلى لابي يوسف يعقوب بن ابراهيم
لاصاري *

٦٢ - الحراج للمؤلف السابق *

٦٣ - لجامع الصغير في الفقه للإمام محمد بن الحسن صاحب أبي
حبيقة *

٦٤ - حاشية ندر على العور لابي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان
الخادمي *

٦٥ - حاشية العلامة ابي الاخلاص لابي الاخلاص حسن بن عمار بن
علي المعاني الشرنبلالي الحنفي *

٦٦ - مجمع اسماءات لابي محمد بن عامر المهدادي *

٦٧ - الهدية شرح بداية المسندي لتسح الاسلام برهان الدين ابي الحسن
علي بن ابي بكر عبدالحسن الرشدي المغربي *

٦٨ - مساوي الحيرة لحيار الدين الرهلي *

٦٩ - حاشية الشبلي لشهاب الدين احمد الشبلي *

٧٠ - تبيين الحقائق شرح كبر الدقائق لبحرالدين عثمان بن علي
الربيعي الحنفي *

٧١ - الفتاوي الخالية للمقاصي محمود الاررحندي *

٧٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين ابي بكر بن مسعود
الكاساني الحنفي *

- ٧٣ - تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي .
- ٧٤ - العباب في شرح لكتاب للشيخ عبد الحمى العيسوي الدمشقي الميداني الحنفي .
- ٧٥ - مجمع الاثر في شرح ملتقى الابحر لعبد الرحمن الصدي داماد المدعو الشيخ زادة .
- ٧٦ - لاحيار لعين المحار لعبد الله محمود بن مودود الموصلني الحنفي .
- ٧٧ - تكملة البحر الرائق شرح كبر الشافعي لمحمد بن حسن بن علي الطوري الحنفي القادري .
- ٧٨ - فتاوى الهديه في اوقاف المملوكيه للشيخ محمد الياس .
- ٧٩ - در اسمي في شرح المسمى للامام محمد بن علاء الدين الحنفي .
- ٨٠ - الفتاوى للملكية المعروف بابن هادي الهندي جمع جماعة من علماء الهند .
- ٨١ - فتاوى الانقريزي .
- ٨٢ - درر الاحكام في شرح عرر الاحكام تأليف المحقق الفاضل محمد بن قراموز الشهير بـ (ملا خسرو) .
- ٨٣ - غيه دوى الاحكام في بعية درر الاحكام للشيخ العلامة ابي الاخلاص الشيخ حسن بن عمار بن علي الوفايي الشيرازي الحنفي .
- ٨٤ - رد المحتار على الدرر المحتار على من نويز لاصهار للعلامة محمد امين الشهير (ابن عابدين) .
- ٨٥ - نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار لولاي شمس الدين احمد بن مودود المعروف (فاضل راده اصدي فاضل عسكري روملي) .
- ٨٦ - شرح العناية على الهدى للامام اكمل الدين محمد بن محمود البابرثي .
- ٨٧ - حاشية المولا المحقق سعد الله بن عيسى الملقب الشهير بسعد بن جلي وسعدي افندي .
- ٨٨ - الكفاية لولاي حلال الدين الحواري الكراني .
- ٨٩ - شرح محلة للرحوم سليم رستم بار الملباني .
- ٩٠ - شرح محلة الاحكام الشرعية محمد سعيد الواري .

ب - كتب المذهب الشافعي :

- ٩١ - كتاب الام تأليف الامام ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي .
- ٩٢ - الرسائل للامام ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي .

- ٩٢ - محضر العربي للإمام أبي إبراهيم مساعيل بن يحيى لمربي .
- ٩٤ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين في أعقده تأليف الإمام أبي بكر بن يحيى بن شرف النووي الشافعي .
- ٩٥ - أحوال علوم الدين للإمام أبي حامد محمد بن محمد العراقي .
- ٩٦ - انهدب لأبي سعد إبراهيم بن علي بن يوسف القيرواني الشافعي .
- ٩٧ - لأحكام السطوية وولايات مدته تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي .
- ٩٨ - النهاية وهو شرح من لعمدة والعريضة تأليف أبو شجاع حمد بن الحسن بن أحمد الأصمعي أبو الفضل ولي الدين البصري .
- ٩٩ - نفاة لأخبار في حسن عايد الأخصار للمشيخ الإمام العلامة أبي الدين بن بكر بن محمد الخصي الحسيني الدمشقي .
- ١٠٠ - حاشية عمدة الطالبين للسيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي المصري .
- ١٠١ - توير أعنوب في معامه غلام عبود للسج محمد أمين بكردي .
- ١٠٢ - حاشية في عصاة نورلدين بن علي الصرامدي القاهري .
- ١٠٣ - حاشية حمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمعري لرشدي .
- ١٠٤ - من منهج الشيخ الإسلام زكريا الانصاري .
- ١٠٥ - حاشية الجيرمي على المنهاج المسماة التحرير لمع المبيد على شرح منهج غلال لأبي يحيى زكريا الانصاري لستمان بن عمر بن محمد الجيرمي الشافعي .
- ١٠٦ - شرح المنهاج لزكريا الانصاري .
- ١٠٧ - حاشية حمل على شرح المنهاج العلامة الشيخ سليمان الحمل .
- ١٠٨ - حاشية الجيرمي المسماة تحفة العفيف على شرح الخطيب المسمى بالأصابع في حل المعاد أبي شجاع سليمان الجيرمي .
- ١٠٩ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي عباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرافعي المشهور باسم الشافعي الصغير .
- ١١٠ - فتاوى الدمي لشمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين حمد بن الدمي .
- ١١١ - معني لمصاح إلى معرفة معاني العاظم المنهاج شرح الشيخ الشريمي .

- ١١٢- السراج الوهاج شرح العلامة محمد الزهرى العمراوى على من
المهيج *
١١٣- شرح العلامة لتبسيط محمد بن قاسم المغربي المسمى فتح العرب
المحب في شرح انقاط التقرير *
١١٤- محاورى لعمراوى للحائفة خلال لدى عبد الرحمن بن ابي بكر
الاسوطي *

ج - كتب المذهب المالكي :

- ١١٥- موهب جليل شرح مختصر ابي ابيد سدى خليل تاسف امام
مالكية ابي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي *
١١٦- الناح و لاكنس لابي عبدالله سيد محمد بن يوسف بن ابي القاسم
الشهر بانوى *
١١٧- تغايد غلاب لرباني برسانه ابن ابي ربيع لغروني في مذهب
سيدنا الامام مالك (رحم) *
١١٨- شرح لكبير لابي سركا سيدى احمد بدردير *
١١٩- الشرح الضمير بفتح الشهير احمد بن محمد احمد الدوير *
١٢٠- بلغه لسالك لغرب المساك لى مذهب الامام مالك تأليف الشيخ
احمد بن محمد انصارى المالكي *
١٢١- اسحة في شرح السحة لحائفة لمحييى ابي الحسن علي بن
عبد السلام حولي *
١٢٢- شرح الامام بن عبدالله محمد الغادى المسمى بجلل المعاصم لمدت
فكر ابي عاصم *
١٢٣- شرح المحقق احمد لفاصل لواقى بن عبدالله محمد الحرشى *
١٢٤- نصره الاحكام فى اصوب لافقية ومناهج الاحكام لابي فرحون *
١٢٥- مختصر الجليل تأليف جليل بن اسحاق المالكي *
١٢٦- دوار الشروق على انوار القروق تأليف شرح الدين ابي القاسم
لانصارى المعروف باسم انساط *
١٢٧- لغروني تأليف شهاب الدين ابي عباس احمد بن ادريس بن
عبد الرحمن الفهاحي المشهور بالقراضى *
١٢٨- حاشية الدسوقي على شرح الكبير لعالم العلامة شمس الدين محمد
عرفة الدسوقي *

١٢٩- جوهر الأكبيل شرح مختصر العلامة لشيخ حليل تائف صاحب
عند الشيخ أبي الأزهرى *

١٣- حاشية الهدى لعلامة الشيخ علي الهدوي *

١٣١- حاشية لعلامة أحمد المدوني الشيخ علي الصعدي الهدوي *

١٣٢- بدوئه الحشرى لأمام مالك بن أنس رواية لأمام سحنون بن سعيد
السوحي

١٣٣- خواص لأحكام شرعية ومسائل الفروع لعقبة تديع محمد بن
حمد بن حري بصرى المالكي *

١٣٤- بداية الجهد ونهاية المقصد محمد بن حمد بن محمد بن حمد
بن رشد القرطبي *

١٣٥- تهذيب الفروع والمواعظ لسيده من لاسرار لعقبة تاليف محمد
علي بن المرحوم الشيخ حسن المصلي المالكي *

د - كتب المذهب الحنبلي :

١٣٦- مختصر الحرمي على مذهب الإمام المتحل أحمد بن حنبل تاليف
ابن القاسم عمر بن الحسين الخرقى *

١٣٧- الأحكام السلطانية لهدوى بن يعقوب محمد بن الحسين انعماء
الحنبلي *

١٣٨ - المنهج لأبن قدامة المقدسي *

١٣٩- المعتمد للمؤلف أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب حسني *

١٤٠- مدار السبل في شرح دليل دلائل إمام إبراهيم بن محمد بن سالم
بن صوفان *

١٤١- منهج الإراد في جمع المنهج مع المنهج وزيادات تاليف تقي الدين
محمد بن أحمد عوحي الحنبلي بصرى سبيز ناس السار *

١٤٢- حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب على المنهج *

١٤٣- الشرح الكسر عن من المنهج لشمس الدين بن الفرج عبد الرحمن
بن أبي عمر بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي *

١٤٤- الإيضاح في معرفة الراجح من خلاف تاليف شيخ الإسلام المحقق
علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان الرادوي *

١٤٥- المعنى لموفق الدين بن محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن
قدامة *

- ١٤٦- مطالب ابي الهيثم في شرح غايه سهلي دليف عقيه اعلامه اسبيح
مصطفى اسبيوطي لرحماني وحريره روائد اعايه و شرح دليف
العقيه العلامة الشيخ حسن الشطي *
- ١٤٧- دليل لطالب على مذهب الامام المنجل احمد بن حنبل دليف لعقيه
العلامة شيخ مرعي بن يوسف الحسيني
- ١٤٨- كنشاف اصناف عن من اصناف لمسيح منصور بن ادر بن الحسيني *
- ١٤٩- حاشيه العلامة سبيح محمد بن باقر على دليل الطالب *
- ١٥٠- الروض الندي شرح كافي المبتدي *

هـ - كتب الشيعة الامامية :

- ١٥١- الاستبصار فيما اختلف من الاخبار لابي جعفر بن الحسين
الطوسي *
- ١٥٢- الخلاف لابي جعفر محمد بن الحسين الطوسي *
- ١٥٣- نهضة في مفرد لعنه وضاوي لسيح الطائفة ابي جعفر محمد بن
الحسن بن علي *
- ١٥٤- المروغ من النكافي لابي جعفر بن محمد بن يعقوب بن سحر انكليبي
الرازي *
- ١٥٥- لمختصر جامع لابي قاسم نجم بن جعفر بن الحسين علي
- ١٥٦- شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام للشيخ العلي بن تقاسم
نجم بن جعفر بن الحسين *
- ١٥٦- من لا يحضره اعلمه ابو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين
بن بابويه القمي *
- ١٥٨- سبعة اسماخ لمشيخ احمد ال كاشف اعطاء *
- ١٥٩- الروضة نهضة شرح اللمعة الدمشقية لشهيد لسعيد دين الدين
الجعفي العاملي *
- ١٦٠- جوهر الكلام في شرح شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام
محمد حسين السحفي *
- ١٦١- معارج الكرامة في شرح قواعد اعلامه والتعليقات على باب العصا
عن كتاب كشف السام بصفت محمد الحواد بن محمد الحسيني
عاملي المروي *
- ١٦٢- الوافي تصنيف محمد بن مرتضى *
- ١٦٣- فقه الامام جعفر الصادق عرس واستدلال محمد حواد عقيه *

١٦٤- نصره المتعلمين في احكام الدين تأليف محمد كاظم مصطفى تميمي
محمد حسين كاشف الغطاء

١٦٥- قضاء امر مؤمنين على من ابي طالب عنه الاسلام تأليف شمس
محمد تقى المستوري حفيد الشيخ جعفر المستوري *

١٦٦- الاسلام سبل السعادة والاسلام محمد بن محمد مهدي الكاظمي
الحائضي *

١٦٧- كشف الغم في شرح قواعد الاحكام محمد بن محسن لاسيهاني
شهر رهاضي مهدي

١٦٨- مفاتيح الشرائع تأليف الكاشاني *

و - كتب الزيدية :

١٦٩- سحر روحار الجامع لمذهب علماء الامصار المهدي بدين الله احمد
بن يحيى بن ابراهيم *

١٧٠- الناح المذهب لاحكام شرح من الارحام في فقه الاثمة الاطهار احمد
بن قاسم الحسني اليماني الصنعائي *

١٧١- لروض النور شرح مجموع الفقه الكبير لعاصي شرف الدين
الحسني احمد بن احسن اصغري الحسني اليماني لصنعائي *

١٧٢- حواهر الاحبار والاثار مسخرحة من لغة البحر لروحار العلامة
المحقق محمد بن يحيى برهان الصمدى *

ز - الكتب الظاهرية :

١٧٣- اجل المحافظ بن محمد علي بن حرم الاندلسي الظاهري *

ح - كتب الاباضية :

١٧٤- حواهر النصارى في علمي الادان والاحكام (ارجوة فعمة) تأليف
عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي *

١٧٥- شرح الملل وشعائر الملل - الشرح محمد بن يوسف اطعش *

رابعاً - كتب الفقه العام والكتب الحديثة :

١٧٦- بعد العلم والاعمال أو تلخيص تلخيص المحافظ ابي ابراهيم عبد الرحمن
بن الحوزي *

١٧٧- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية للإمام المحقق ابي عبدالله محمد
ابن بكر البرزعي دمشقي ابن فهد الحوزي *

١٧٨- فتاوى ابن تيمية تأليف تقي الدين ابن تيمية الحراني *

- ١٧٩- اعتادة الفقهاء من مصادق المسيحية لاس انعم لبحوره .
- ١٨٠ الميراث عبيد الوهاب الشعراوي .
- ١٨١- انصاف في الاسلام حمد الشرباصي
- ١٨٢- انصاف في الشريعة الاسلاميه وفي قانون المعونات المصري لاحمد محمد ابراهيم .
- ١٨٣- الدخ في الشريعة الاسلاميه لاحمد صبحي بهسي .
- ١٨٤- علوم الحديث ومصلحته عرض ودراسة تأليف الدكتور صبحي الصالح .
- ١٨٥- الدخ في الشريعة الاسلاميه ونظمها في دوس وعادات مصر الحديثه لعلي صادق ابو حبيب .
- ١٨٦- شريع الجنائي اسلامي مقارن بالمقانون الوصفي لمرحوم الاستاذ عبدالقادر عودة .
- ١٨٧- احكام دميس والمسلمين في دار الاسلام للدكتور عبدكريم ريدان .
- ١٨٨- الدرر ولحقوق المعينه بها لتسبح علي حبيب
- ١٨٩- افكر لغاوي الاسلامي من اصول اشريعه وراث افقه صبحي عثمان .
- ١٩٠- افقه لاسلامي ومسروع القانون المدني المؤيد في بلاد العربيه محاضرات الفاهما لاستاذ محمد سيف اعاني .
- ١٩١- الحرمة والمعونه في افقه لاسلامي - المعونه - نافذ محمد ابو زهرة .
- ١٩٢- اشركه وما يتعلق بها من حقوق شخص محمد عبدالرحيم الكشكي .
- ١٩٣- افقه الميراث المقارن محمد عبدالرحيم الكشكي .
- ١٩٤- افقه المعنه للسيد السابق .
- ١٩٥- ابحاث بدرسه الشريعة لاسلاميه للدكتور عبدالكريم ريدان
- خامسا - كتب القانون :

١ - الجنائي .

- ١٩٦- المدخلات ابواب دجاني في قانون المعونات العراقي حول حدود المعونه للدكتور حمودي الحاسم .

- ١٩٧- اصول المحاكمات الجزائية - عبد الجليل يوتو *
- ١٩٨- الاحكام عامة في قانون العقوبات العراقي - كرم شأت براهيم *
- ١٩٩- جرائم الوفاة على الاسلحة - ذكور محمد اعاضل *
- ٢٠٠- جرائم الدم - الدكتور عبد الستار الجميلي *
- ٢٠١- جديبات اسجده في القانون والشرعة - رضوان شافعي المتعالي *
- ٢٠٢- شرح قانون تحقق الجنايات - أحمد بسات بك *
- ٢٠٣- شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية - عبدالامير العكيلي *
- ٢٠٤- شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية الفيدرالية - المرحوم الاستاذ عبدالرحمن خضر *
- ٢٠٥- شرح قانون العقوبات - مصطفى كامل *
- ٢٠٦ في مسؤولية الجنايات - دكتور محمد مصطفى الفالي *
- ٢٠٧- مجموعة جديبات صادرة في سلطات الشرطة (مدونة لشرطة العاصمة) *
- ٢٠٨- قانون العقوبات العراقي *
- ٢٠٩- قانون العقوبات الفيدرالية (يعني) وتعديلاته ودنوله *
- ٢١٠- قانون العقوبات معنى عنه بالاحكام ويذكرت الاصاحفة - الدكتور حسن صادق الرضاوي *
- ٢١١- قانون الضمانات رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٣ *
- ٢١٢- القضاء الجنائي العراقي - سيميان سار *
- ٢١٣- القضاء الجنائي العراقي - سيميان سار *
- ٢١٤- قانون العقوبات المصري *
- ٢١٥- قانون العقوبات اللبناني *
- ٢١٦- قانون العقوبات السوري *
- ٢١٧- قانون العقوبات الاردني *
- ٢١٨- قانون العقوبات الليبي *
- ٢١٩- قانون العقوبات الكويتي *
- ٢٢٠- قانون العقوبات اللبناني *
- ٢٢١- قانون العقوبات الحبشي *
- ٢٢٢- قانون العقوبات الاسامي *
- ٢٢٣- قانون العقوبات ابو عسلافي *
- ٢٢٤- قانون العقوبات الألماني *

- ٢٢٥- قانون العقوبات الرسمي .
- ٢٢٦- قانون لعقوبات الانقاضي .
- ٢٢٧- القانون الروماني تشليله .
- ٢٢٨- كتاب لقواعد العامة - اصدر مصلحه السكت الحديدية .
- ٢٢٩- القانون الروماني المذكور عمر ممدوح مصطفى .
- ٢٣٠- المصرية لعامة بحرية العمل حمد سعدي .
- ٢٣١- بحرية بحرية والمكافئات للعلامة بستانم .
- ٢٣٢- رسالة الدكتور عبدالستار الجميلي .
- ٢٣٣- ساذي، العامة في قانون لعقوبات محمد فيصل

ب - القانون المدني :

- ٢٣٤- رسالة الدكتور العبدات العرفه على دون القواس ارميه في العراق الدكتور الناهي .
- ٢٣٥- لعد غير لمشروع في القانون المدني العراقي مير العاصي .
- ٢٣٦- العمل المدني لحدود شرح مغارب على النصوص المذكور محمد علي عرفه
- ٢٣٧- القانون المدني العراقي .
- ٢٣٨- القانون المدني السوري .
- ٢٣٩- قانون مصري الحد .
- ٢٤٠- القانون المدني السويسري .
- ٢٤١- القانون التجاري العثماني .
- ٢٤٢- مصادر للامرام شرح مغارب عن الحصص فريد فتنب .
- ٢٤٣- الموجز في شرح القانون المدني العراقي .
- ٢٤٤- معنى شرح الشرح الموحد للقانون المدني العراقي مير العاصي
- ٢٤٥- نظرية العامة للامرام الجزء الاول في مصادر الالتزام الدكتور ابور سلطان .
- ٢٤٦- نظرية العامة للموجبات حسن حريج .
- ٢٤٧- نظرية العامة للامرام مصادر الالتزام الجزء الاول الدكتور حسن علي الذنون .
- ٢٤٨- الوسيط في شرح القانون نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام عبدالرزاق احمد السنهوري .

- ٢٤٩ - الوجيز في النظرية العامة للإسراءات الدكتور صلاح الدين الناهي .
 ٢٥٠ - الوسيط في بحريه العهد الجبر الاول عبدالمجيد الحكيم .
 ٢٥١ - قانون وسائل النقل البرية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ .
 سادسا كتب القضاء العشائري - -
 ٢٥٢ - النادية تاليف عبدالجبار الراوي .
 ٢٥٣ - سدو و لعبان في بلاد لعرسه محاصرت الغاهما الدكتور
 عبدالجليل الطاهر .
 ٢٥٤ - سدو و لعبان ارجالة دليفت مكي الحسني .
 ٢٥٥ - دلاون سبه في الوضيفة عميد لشرطة عبدالجبار عباس لجسام
 الجبيلي .
 ٢٥٦ - سرح نظام دعاوي العشائر المدسة و لعرانيه فاضل عوي
 ٢٥٧ - عشائر العرب لقدمه بقلم النجاشي عباس لعراوي
 ٢٥٨ - اعضاء العشائري تاليف العربي المزهر آل فرعون .
 ٢٥٩ - نظام مسؤوليه عبد العشائر العرقية مصطفى محمد حسني .

سابعا الكتب العامة : -

١ - كتب التاريخ : -

- ٢٦٠ - احبار عمر العربي الطبطاوي وناحي الطبطاوي .
 ٢٦١ - ايام العرب في العاصيه محمد احمد حاد المولى بك . علي محمد
 المجاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم .
 ٢٦٢ - سده و لهداة ابن كسر عماد لدين بي . اسماعيل بن عمر
 القرشي الدمشقي .
 ٢٦٣ - تاريخ اوسل والملوك لابي جعفر محمد بن حرير الطبري .
 ٢٦٤ - تاريخ العرب قبل الاسلام . الدكتور حواد علي .
 ٢٦٥ - حكومة عمر ، للششيخ نعمان الشبلي .
 ٢٦٦ - حضارة العرب في العصر الاموي لاداة الرمره الدكتور مصطفى
 الراقي .
 ٢٦٧ - سيرة ابن هشام لابي محمد عبد الملك بن هشام .
 ٢٦٨ - مقدمة ابن خلدون عبدالرحمن بن محمد بن خلدون لخصري .
 ٢٦٩ - صنع السكة تاليف عبدالرحمن فهمي .
 ٢٧٠ - النعود العربية و علم اسماء ثلاث سناناس الكرملتي .

٢٧١ - تاريخ التشريع الاسلامي فتحضري .

٢٧٢ - الاعلام .

٢٧٣ - طبقات الشافعية .

٢٧٤ - طبقات لحنابلة .

٢٧٥ - وفيات الاعيان لابن حلكان .

٢٧٦ - رجال الفكر والدعوة في الاسلام .

٢٧٧ - دليل الصالحين .

ب - كتب الادب : -

٢٧٨ - الامالي لابي علي القالي .

٢٧٩ - الاغاني ابو الفرج الاصفهاني .

٢٨٠ - اسان واليس ابو محمد عمر بن بحر الجاحظ .

٢٨١ - جهره اسفار عرب تاليف ابي ريد محمد بن ابي خطاب القرشي .

٢٨٢ - الحيوان للجاحظ .

٢٨٣ - حياة الحيوان للشيخ كمال الدين للدمري

٢٨٤ - ديوان الحماسة ابو تمام حبيب بن اوس .

٢٨٥ - شرح المعانيك اسحق اللامام ابي عبد الله الحسين ابن احمد بن الحسين الزوزني .

٢٨٦ - شرح ديوان رهبر بن ابي ميمى الامام ابي العباس احمد بن بحر بن زيد الشيباني .

٢٨٧ - لعدد الفرزدق تاليف ابي عمر احمد بن محمد بن عبد الله الابدلسي .

٢٨٨ - نهاية الارب في فنون الادب تاليف شهاب الدين بن عبد الوهاب البويري .

٢٨٩ - حواهر الادب .

٢٩٠ - المعصن في تاريخ الادب العربي تاليف احمد الاسكندري

ج كتب اللغة : -

٢٩١ - اساس البلاغة ، ابو الفاسم محمود بن عمر الرعمشري

٢٩٢ - الاقعاى ابو الفاسم عبي بن جعفر المعروف بابي القطار .

٢٩٣ - الالقاع النكاسة عبد الرحمن بن عيسى الهمداني .

٢٩٤ - التهذيب ابو منصور محمد بن احمد الازهري .

٢٩٥ تاج العروس من جواهر القاموس *

٢٩٦ - صحاح في تاج اللغة وصحاح العربية اسماعيل بن حماد الجوهري *

٢٩٧ - العين / الخليل بن أحمد الغرايبي *

٢٩٨ - القاموس المحيط لمحمد بن العيون آبادي *

٢٩٩ - مختار الصحاح للمرادي *

٣٠٠ - مختار القاموس للطرابلسي *

٣٠١ - مصاح سير في عرب لشرح الكبير للرافعي للعلامة احمد بن

محمد بن علي المقرئ الفيومي *

٣٠٢ - سائر العرب لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور

الاصمعي *

هـ - المجلات والجرائد :-

٣٠٣ - جريدة الاهرام عدد ١٦ نوفمبر ١٩٦٣

٣٠٤ - جريدة الثورة ، العدد ٦٧٨ السنة الثالثة *

٣٠٥ - مجلة الاحكام القضائية - المجلد الاول - العدد الثالث *

٣٠٦ - مجلة القضاء العدد الخامس السنة الثانية *

مجلة قضاء لعدد الاول والثاني السنة الرابعة والعشرون *

مجلة قضاء العدد الثاني السنة الخامسة والعشرون *

٣٠٧ - مجلة القانون والاقتصاد *

٣٠٨ - مجلة لرسالة عدد ١٤٢ طبعه ١٩٣٦م والعدد ١٠٨١ لسنة ١٩٦٤ *

٣٠٩ - لغة العرب الجزء الثالث السنة الرابعة *

٣١٠ - مسر الاسلام العدد الخامس حمادي الاول ١٩٦٩م *

فهرست الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧ - ١٠	تقديم
١١	الباب التمهيدي
	الفصل الاول
١٢ - ١٧	مدينة عمدة الرومان وليونان وفي اعاليون العرسي القديم
	الفصل الثاني
١٨ - ٢٧	مدينة عمدة حرب في العصر العاهلي
	الفصل الثالث
٢٨ - ٣٤	تاريخ مدينة والتعويض في اعرف بعد ظهور الترمعة العر .
	الباب الاول
٣٥	مدينة والارض
	الفصل الاول
٣٦	تعريف المدينة والارض
	المبحث الاول
٣٦ - ٤٠	تعريف المدينة لغة
	المبحث الثاني
٤١ - ٤٣	تعريف الارض لغة
	المبحث الثالث
٤٤ - ٨٨	تعريف المدينة والارض اصطلاحا
	الفصل الثاني
٨٩	ادلة مشروعية ثبوت المدينة والارض
	المبحث الاول
٨٩ - ٩١	دليل مشروعية ثبوت المدينة من القرآن الكريم
	المبحث الثاني
٩١ - ٩٨	دليل مشروعية ثبوت المدينة من السنة النبوية

الموضوع	الصفحة
دليل مشروعه نوب الارس	٩٨-٩٩
أسباب وحوادث الدية	١٠٠
أقسام القتل	١٠١
المبحث الاول	١٠١-١٠٦
أقسام القتل في الشريعة الاسلامية	١٠٦-١٠٨
المبحث الثاني	١٠٦-١٠٨
أقسام القتل في القانون	١٠٨-١٠٦
المبحث الثاني	١٠٩
انقتل العمد	١٠٩-١١٣
تعريف القتل العمد	١١٣-١٠٩
المبحث الثاني	١١٣-١٢٨
موجب القتل العمد واحكامه	١٢٨-١١٣
المبحث الثالث	١٢٨
حالات سقوط القصاص ووجوب الدية	١٢٨
المطلب الاول	١٢٨
سقوط اعصاص سبب العفو ووجوب الدية أو سقوطها	١٢٨
الفرع الاول	١٢٩-١٤٥
عفو الاولياء	١٢٩-١٤٥
الفرع الثاني	١٤٦-١٥٣
حكم عفو المجني عليه في العمد والخطأ	١٤٦-١٥٣
الفرع الثالث	١٥٣-١٥٥
حكم عفو الامام	١٥٣-١٥٥
المطلب الثاني	١٥٥-١٦٦
سقوط لقصاص ووجوب الدية اذا كان الجاني صبياً أو مجنوناً	١٥٥-١٦٦

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث	
سقوط الفصاص ووجوب الدية إذا كان المجرى عليه ذمياً والخاص مسلماً	١٦٦-١٧٥
المطلب الرابع	
سقوط الفصاص ووجوب الدية إذا كان الخاص اسماً لمجرى عليه	١٧٥-١٨٠
المطلب الخامس	
سقوط الفصاص ووجوب الدية إذا ورثه قريب خاص لمطلب اسداس	١٨٠-١٨٢
حكم من اجماعه باوحد وهل يسقط الفصاص ووجوب الدية فيه ؟	١٨٤-٢٠١
الفصل الثالث	
لقول شبه العمد	٢٠٢
المبحث الأول	
تعريف شبه العمد	٢٠٢-٢٠٦
المبحث الثاني	
صور قتل شبه العمد	٢٠٧
المطلب الاول	
حماية المؤبد	٢٠٧-٢٠٩
المطلب الثاني	
حماية المساح	٢١٠-٢١١
المبحث الثالث	
موجب القتل شبه العمد عند الفقهاء	٢١٢-٢١٤
المطلب الثامن	
موجب قتل شبه العمد في القفاون	٢١٥-٢١٦
الفصل الرابع	
في لقتل الخطأ	٢١٧
المبحث الاول	
في تعريف القتل الخطأ	٢١٧

الموضوع	المطلب الاول	الصفحة
عند المعها	المطلب الثاني	٢٢٠-٢٢١
تعريف القتل الخطأ في القانون	المبحث الثاني	٢٢١
موجب القتل الخطأ	المطلب الاول	٢٢٢
موجب القتل الخطأ عند المعها	المطلب الثاني	٢٢٢-٢٢٥
موجب القتل الخطأ في القانون	المطلب الخامس	٢٢٦-٢٢٩
حكم قتل مجرمي الخطأ		٢٣٠-٢٣٢
معدل سبب	الفصل السادس	٢٣٣
معدل سبب وموحيه وشروطه	المبحث الاول	٢٣٤-٢٣٦
جناية الآثام وعدي وحرب الديه فيها على المحاصر	المبحث الثاني	٢٣٧-٢٤١
جناية بداهه وحوادث السيارات في لطريق	المبحث الثالث	٢٤٢-٢٥٣
ما يحدثه الرجل في الحرق	المبحث الرابع	٢٥٤-٢٦٢
حكم من ألقى روحته أو أعف عليها حتى مات من فعله	المبحث الخامس	٢٦٣
عند المعها	المطلب الاول	٢٦٣-٢٦٧
حكم الاقصاء في القانون	المطلب الثاني	٢٦٨-٢٦٩
حكم الجناية سبب خطأ الطبيب	المبحث السادس	٢٧٠-٢٧٣

الموضوع	الصفحة
المبحث السابع	
وجوب الدية بسبب اقتصاح	٢٧٤-٢٨٠
المبحث الثامن	
حماية العائط المائس	٢٨١
المطلب الاول	
عند المعصاة	٢٨١-٢٩٠
المطلب الثاني	
جناية العائط في القاتل	٢٩١-٢٩٢
المبحث التاسع	
حكم الدية بسبب اللعب	٢٩٣
المطلب الاول	
عند المعصاة	٢٩٣-٢٩٥
المطلب الثاني	
حكم احصاة سبب اللعب في القاتل	٢٩٦-٢٩٩
المبحث العاشر	
وجوب الدية بسبب التخويف	٣٠٠-٣٠٣
المبحث الحادي عشر	
حكم خطأ الحدود في وضع اشجار فتهلك بسببها اعدام	٣٠٤-٣٠٥
المبحث الثاني عشر	
احوال محتفعة بحب فيها الدية بسبب اقتصار وعدم الانتباه	٣٠٦-٣٠٨
الباب الثالث	
مقادير الديات	٣١٠
الفصل الاول	
المال الذي تؤخذ منه الدية	٣١٠
المبحث الاول	
احساس المال الذي تؤخذ منه الدية	٣١٠-٣٣٢
المبحث الثاني	
في وزن الدينار والدرهم	٣٣٣-٣٣٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث	
صفة مال تدي يوجب منه الدية	٣٣٦-٣٣٧
الفصل الثاني	
مقدار الدية في الاعضاء على النفس (القتل)	٣٣٨
المبحث الاول	
مقدار الدية في القتل العمد	٣٣٨-٣٤٦
المبحث الثاني	
مقدار دية شبه العمد	٣٤٧-٣٥٧
المبحث الثالث	
مقادير دية الخطأ	٣٥٨-٣٦٧
الفصل الثالث	
دية المرأة	٣٦٨-٣٧٧
الفصل الرابع	
مقدار دية عمر المستمين	٣٧٨-٣٩٤
الفصل الخامس	
تعليط الدية	٣٩٥-٤٠٢
المبحث الرابع	
دية الحنين	٤٠٣-٤٠٤
الفصل الاول	
اسباب وجوب دية الحنين عند الفقهاء	٤٠٥-٤١٠
الفصل الثاني	
مقدار دية الحنين وحالات وجوبها	٤١١
المبحث الاول	
حالات وجوب الدية الكاملة للحنين	٤١١-٤١٧

الصفحة	الموضوع
٤٦٨-٤٢٠	شعب داني رأي العقهاء في معرفته سور لجباة المحبين المحب الثاني
٤٢١-٤٣٣	وجوب العره
	عصل الثالث
٤٣٤-٤٣٧	حكم دية محبين غير مسلم
٤٣٨-٤٤١	العصل الرابع الجماعة على المحسن في التعاون
	كتاب الخامس
٤٤٢-٤٦٨	شروط وجوب الدية
	كتاب السادس
٤٦٩	طرق الدية
	عصل الأول
٤٦٩	في العاقلة
	المبحث الأول
٤٧٠-٤٨٥	في تعريف بالعاقلة مع بيان معانيها بصورة مفصلة
	المبحث الثاني
٤٨٦-٤٩١	أدلة مشروعية تحمل العاقلة الدية
	المبحث الثالث
٤٩٢-٥١	مدى لزوم العاقلة بحمل الدية بالارش وسروطة
	المبحث الرابع
٥١١-٥١٧	كيفية التزام العاقلة في دفع الدية والارش
	المبحث الخامس
٥١٨-٥٢٦	حكم من سجد دية ومن لا سجد دية من افراد لعاقلة وحكم اشتراك الحامي وعنده
	المبحث السادس
٥٢٧-٥٣١	المقدار الذي يتحمل فرد العاقلة

الموضوع	الصفحة
المبحث السابع	
احالات التي تجب الدية فيها على بيت المال	٥٤٣-٥٣٢
الفصل الثاني	
من يستحق الدية	٥٥٢-٥٤٤
باب السابع	
طرق اثبات سبب وجوب الدية أمام القضاء	٥٥٣
الفصل الأول	
اعسامة	٥٥٣
سبب الاول	
تعريف لعسامة وسبب وجوبها	٥٦٣-٥٥٤
المبحث الثاني	
دليل مشروعية القسامة	٥٦٧-٥٦٤
المبحث الثالث	
طراف القسامة	٥٦٨
الفرع الاول	
احكام المدعى في القسامة	٥٨٢-٥٦٨
الفرع الثاني	
احكام المدعى عليه في القسامة	٥٩٤-٥٨٣
المبحث الرابع	
سروط القسامة	٦١٠-٢٩٥
المبحث الخامس	
اماكن العمل في اعسامة	٦٣٣-٦١١
المبحث السادس	
ما يترتب على القسامة من القصاص أو الدية	٦٤٤-٦٣٤
الفصل الثاني	
ثبوت الدية في الشهادة	٦٥٥-٦٤٥

الموضوع	الصفحة
العصل الثالث	
نبوت ابيه بالافراد	٦٦٧-٦٥٦
اسباب الثامن	
لحماية على ما دون النفس	٦٦٨
العصل الاول	
ما يجب في الحماية على ما دون النفس	٦٧٥-٦٦٩
العصل الثاني	
شروط دية الاعضاء	٦٧٨-٦٧٦
العصل الثالث	
اسباب وجوب دية الاعضاء	٦٨٥-٦٧٩
العصل الرابع	
معددة دية الاعضاء	٦٩٨-٦٨٦
العصل الخامس	
حكم الحماية على ما دون النفس في القانون	٧٠٥-٦٩٩
العصل السادس	
مقدار دية الجناية على ما دون نفس المرأة	٧١٩-٧٠٦
العصل السابع	
حكم لحدادة على ما دون النفس اذا كان المحس عليه دما	٧٢١-٧٢٠
العصل الثامن	
حكم الحماية على ما دون النفس اذا كان المحس عليه حسا	٧٢٢
الباب التاسع	
الدية بين التعويض والغرامة والعرف العشائري في العراق	٧٢٣

المصفحة	موضوع
٧٢٣	العصل الاول
	التعويض في القانون
٧٢٤-٧٣١	المبحث الاول
	اسباب التعويض وحالات وجوبها
	المبحث الثاني
٧٣٢	من يدع التعويض وحكم اعاقته في العصر الحديث
	المبحث الثالث
٧٤٢	من يستحق التعويض في القانون
	المبحث الرابع
٧٤٦	كيفية تقدير التعويض في القانون
٧٤٨	كيفية تقدير التعويض في مصر
٧٥٠	كيفية تقدير التعويض في سوريا
٧٥٠	كيفية تقدير التعويضات في الدول الاسلامية وبعضها العربي
	المبحث الخامس
٧٥٣	اوجه الاتفاق والاختلاف بين الدية والتعويض
	العصل الثاني
٧٦١	الدية والقرامة
	العصل الثالث
٧٦٨	دية في عرف العشائر العراقية
٧٧٣	حكم الدية على ما دون اربعين في عرف العشائر
٧٧٤	حكم الدية على اربعين في عرف العشائر
٧٧٤	مقدار الدية في عرف العشائر المصرية
٧٧٥	الدية في الصومال
٧٧٥	مقارنة وخيرة من عرف العشائر العراقية والفقهاء الاسلامي
٧٧٨	الخاتمة

جدول الحفظ والصواب

السطر	الصفحة	الصواب	الحطب
٦	٧	اطاعيس	اطاعيس
٨	٨	موجره	موجره
١٣	١٢	بيريور	بيريور
٧	١٤	edit au preteur
١٥	١٤	و لاسخاص	ولاشخاصي
١٥ هامش	١٥	سيو	بيور
٤	٢١	رسلت	رتمت
٧	٢٢	مع	من
٨	٣٠	ردت	ركت
١٠	٣٩	د لاسيس	دو لاسيس
١٢	٤٤	معدار	لمعدار
١٣	٤٥	- د	دديار
٢٠	٤٨	مع	من
١٥	٦١	عسا	أعتمت
٢	٦٢	لمعد	المعد
١٧	٦٣	لاسيهد	لاسيهد
٩١ هامش	٦٨	مناج سربح	مفاتيح الشرائع
١	٧١	محدثو	محدثوا
١٠١ هامش	٧١	لحره رابع	بحث من الجزء الرابع
١	٧٢	ان	أي
٢٠	٧٤	المصمدي	الطصدي
١٢	٨٢	وقد اطلق	وقد أحله
١٣٩ هامش	٨٢	الكتابيه	كتابيه
٩٨ هامش	٩٨	روح ساري	صح ساري
١٥	١٠٧	لا نفس	لا يطل
١١١ هامش	١١١	ومستل مروع	وسائل المروع
١١٨ تابع هامش	١١٨	وهو بالحجار	وهو الحجار
٦	١٢١	عاقله	عاقلة
١٧	١٢٣	مخبر	يتعير

السطر	الصفحة	صواب	الخط
١٩	١٢٧	وحيث هو مذموم	والمجهول والمذموم
١	١٣٤	سيف	كيب
٥	١٣٥	فان	من
١٧	١٤١	لغرفة	المعرفة
٢٤	١٥١	سحر الرحار	نو الرحار
١١	١٥٥	لا يفل	لا يفل
٥	١٥٦	مصه	وظيفة
١٢	١٥٩	معدن	معدن
٩	١٦٠	لزم يستقوا	لزم يستقوا
٨	١٦٢	سب نونه في	سب نونه في صانه
٧	١٦٦	حانه سكر	مع عماد
٩	١٦٧	مع اعسار	نولية
١١	١٦٨	نونه	خطيب
٢٣	١٧٠	خطيب	سغاري
٢	١٧٥	البحاري	عند لاف من انه
١٦	١٧٦	عند لاف من انه	ولا يفيد
٢	١٧٦	ولا يفيد	نانه برحم
٢٠	١٧٨	نانه برحم	نحمة الاحمدى
٩	١٨٣	نحمة الاحمدى	من السيل
٦	١٨٤	من السيل	نظر انصبي
٤	١٨٧	نظر انصبي	نحرمين ، لا
١٤	١٨٩	نحرمين في لالة	غير انفس
١٩	١٩٤	غير انفس	لالة ثلاثة
٥	١٩٧	لالة ثلاثة	اشطرطها
٩	١٩٩	اشطرطها	الحدوده
٢	٢٠	الحدوده	حوص
٦	٢٢٢	حوص	عن رحل
٦	٢٢٧	عن رحل	موجب انفس الخطا في
		موجب انفس الخطا في	القانون
		لنامي	

الصفحة	الموضوع	الترتيب
٢٣٣	قصاء	١٠
٢٥٠	ع	٥٤
٢٤٧	مصحف سامي	١
٢٥٦	سب	١١
٢٦٠	الدكتور	١٢
٢٠٧	نصره	٥
٤١٣	فوها	٧
٤٥٠	فعد	١٩
٤٥٣	فعد	١٨
٥٠٣	فعدسي	٤
٥١٢	في سبب ناسية	١٩
٥٦١	ويودي	١
٦٠٨	لوسي	٢
٦٢١	عليهم	٢
٦٢٤	نصوب	١٨
٧٥٦	نصوب	٢٩

حصل السيد خالد رشيد الجميلي بموجب هذه
الرسالة على شهادة الماجستير بتقدير جيد جداً في الشريعة
الاسلامية من جامعة بغداد بإشراف الدكتور الاستاذ عبد الكريم
زيلان وذلك في ١٩٧١/٦/٢٠ وقد فصل المؤلف في هذه
الرسالة أحكام التعويض الواجب بسبب جرائم الدم .

تمن النسخة ٣ دنانير

DATE DUE

DATE DUE

09-06-1185

INSERT

BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE
A TWO DOLLAR FINE WILL
BE CHARGED FOR THE LOSS
OR MUTILATION OF THIS CARD

PRINTED IN U.S.A.

79461185

KONCA

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU70719608

KBL .J84

2-Digit no-stamped